

بِإِذْنِ الشَّرِيفِ الرَّفِيعِ ١١ / ٨



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران

# الذَّخِيرَةُ فِي عِلْمِ الْكَلَامِ

المُسَيَّبَةُ لِذَخِيرَةِ الْعَالِمِ بِصَبْرَةِ الْمُتَعَلِّمِ

الشَّرِيفُ الرَّفِيعُ

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْمَوْسَوِيِّ، عِلْمُ الْهَدَى

(٢٥٥-٤٣٦ هـ)

المجلد الثاني

تحقيق

عِدَّةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ

المؤلف: الدكتور الفقيه الشريف المصنف



# الذخيرة في علم الكلام

المُسَمَّى بِالذخيرة العارف بصيرة المتعلم

(وهو تبة الملاحص في أصول الدين)

الشريف المرتضى

علي بن الحسين الموسوي، علم الهدى

(٣٥٥-٤٣٦ هـ)

المجلد الثاني

تحقيق

عبد الله من المحققين



مؤلفات الشريف المرتضى / ١١



سرشناسه: سیدمرتضی، علی بن حسین، ۲۵۵ - ۴۳۶ ق.

عنوان و نام پدیدآور: الذخيرة في علم الكلام / الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي علم الهدی: تحقيق: عذّة من المحققين؛ إشراف: محمّد حسين الدرايتي؛ إعداد: مركز المؤتمرات العلمية والبحوث الحرة التابع لمؤسسة دار الحديث.

مشخصات نشر: مشهد المقدّسة: الأستاذة الرضويّة المقدّسة، مجمع البحوث الإسلاميّة، ۱۴۴۱ ق. - ۱۳۹۸.

مشخصات ظاهري: ۲ ج.

فروست: المؤتمر الدولي لذكرى ألفيّة الشريف المرتضى. مؤلّفات الشريف المرتضى: ۱۱.

شابک: ۹۷۸-۶۰۰-۶۰۴۳۷-۰۰.

وضعت فهرست نویسی: فیبا.

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ قبلی: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي، ۱۴۱۱ ق. - ۱۳۷۰.

یادداشت: کتابنامه.

موضوع: کلام شیعه امامیه.

شناسه افزوده: بنیاد پژوهشهای اسلامی.

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۴۱۷۲.

رده بندی کنگره: BP ۲۰۹/۷.

شماره کتاب شناسی ملی: ۶۱۰۸۴۶۶.



المؤتمر الدولي لذكرى ألفيّة الشريف المرتضى - مؤلّفات الشريف المرتضى/ ۱۱

## الذخيرة في علم الكلام (المجلّد الثاني)

الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، علم الهدی

تحقيق: عذّة من المحققين السيّد محمّد الطباطبائي، جواد فاضل البخشايشي،

حيدر البياتي (الحسن)، محمّد حسين الدرايتي وحبّ الله النجفي

إشراف: محمّد حسين الدرايتي

الإخراج الفتي: محمّد كريم الصالحي

تصميم الغلاف: نيما نقوي

الطبعة الأولى: ۱۴۴۱ ق/ ۱۳۹۹ ش/ ۴۰۰ نسخة، وزيري/ الثمن: ۷۶۵۰۰۰ ريال إيراني

الطبعة: مؤتسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضويّة المقدّسة

مجمع البحوث الإسلاميّة، ص.ب: ۳۶۶-۹۱۷۳۵

هاتف وفاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلاميّة: ۰۵۱-۳۲۲۳۰۸۰۳

مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دار الحديث، قم: ص.ب: ۸۱۶-۳۷۱۸۵

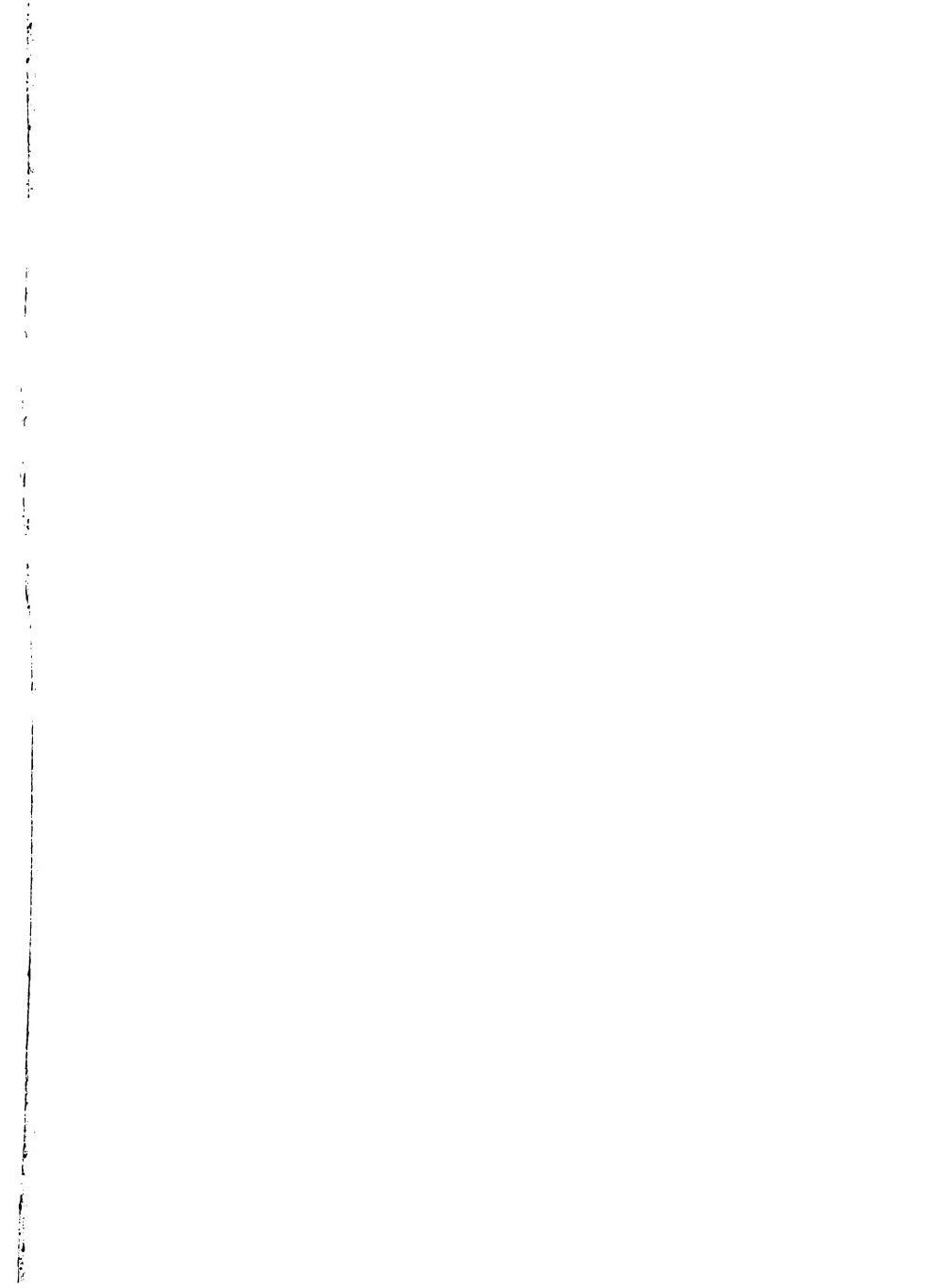
هاتف مركز المبيع في مؤسسة العلميّة-الثقافيّة في دار الحديث: ۰۲۵-۳۷۷۴۰۵۴۵

www.islamic-rf.ir

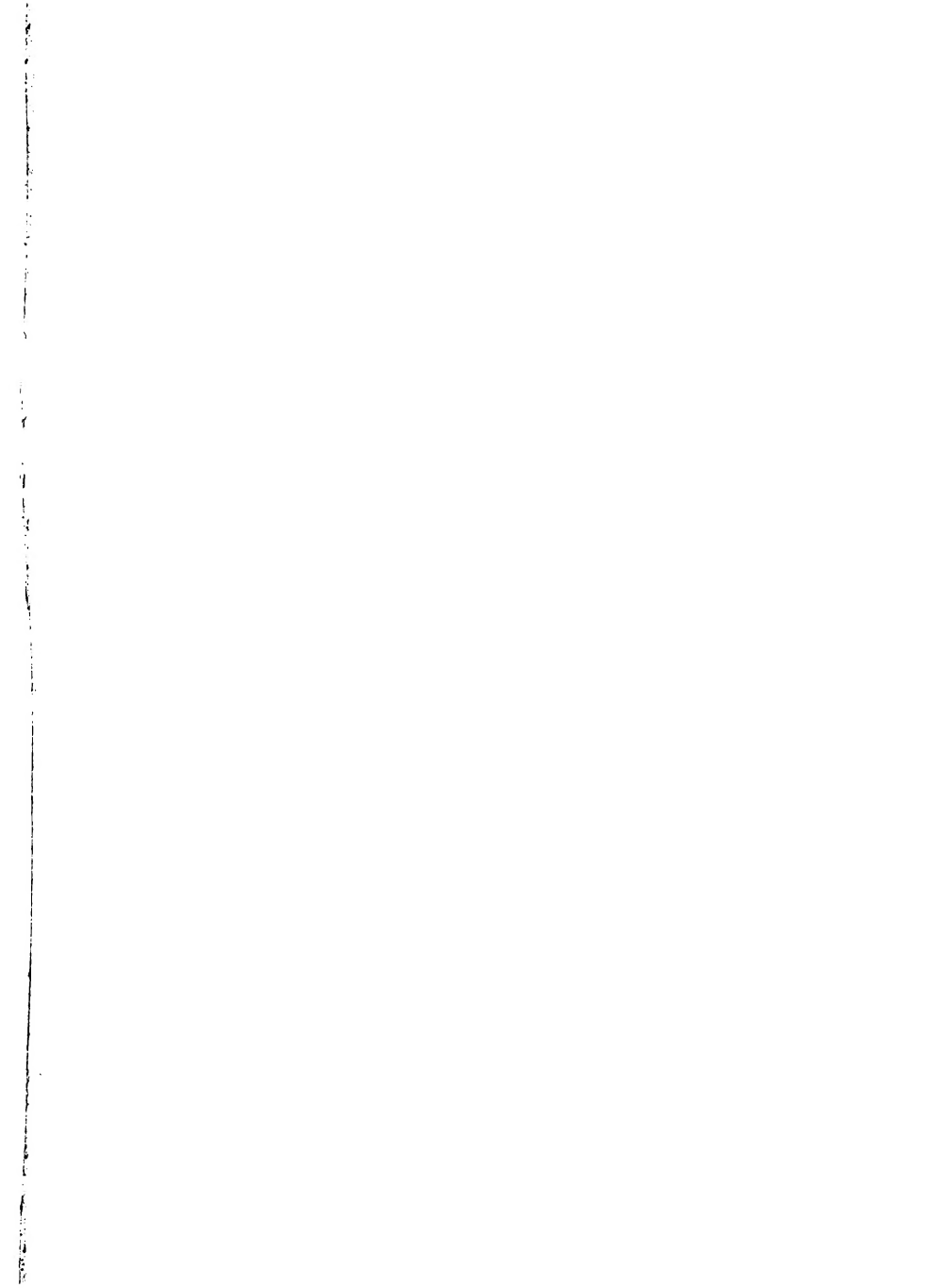
info@islamic-rf.ir

## الفهرس الإجمالي

٧	الباب الرابع: الكلام في النبوات
٩	القسم الأول: النبوة العامة
٤١	القسم الثاني: النبوة الخاصة
٤١	البحث الأول: الكلام في الأخبار
٦٧	البحث الثاني: الكلام في النسخ
٧٧	البحث الثالث: إثبات نبوة النبي محمد ﷺ
١٥٩	الباب الخامس: الكلام في الإمامة
١٦١	القسم الأول: الإمامة العامة
٢٠٧	القسم الثاني: الإمامة الخاصة
٣٢٥	الباب السادس: الكلام في الوعيد السمعي وما يتصل به
٤٠٧	الباب السابع: الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٤٣٥	الباب الثامن: الكلام في أسماء الله تعالى
٤٣٨	مقدمات
٤٤٧	القسم الأول: الكلام فيما يستحقه الله تعالى من الأسماء لما يرجع إلى ذاته
٤٧٥	القسم الثاني: الكلام فيما يستحقه تعالى من الصفات الراجعة إلى الأفعال
٤٩٩	فصل في ذكر جملة من أحكام الدعاء
٥٠٥	الفهارس العامة



[١] بابُ [الرابعُ]  
الكلامُ في النبُواتِ



## [القسم الأول]

### [النبوة العامة]

[١]

#### فصل

في معنى قولنا: «رَسُولٌ» و«نَبِيٌّ»

إِعْلَمْ أَنَّ مَعْنَى وَصَفِنَا لِلرَّسُولِ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ بِأَنَّهُ «رَسُولٌ» أَنَّ مُرْسِلًا أَرْسَلَهُ،  
وَمِنْ جِهَةِ التَّعَارُفِ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِ قَبُولِ الْمُرْسَلِ؛ لَأَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يُسَمُّونَهُ  
رَسُولًا بَأَن يُرْسَلَهُ الْمُرْسِلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمُوا مِنْهُ الْقَبُولَ لذلِكَ.

وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ لَا تُفِيدُ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى، فإِطْلَاقُهَا  
بِالتَّعَارُفِ يَقْتَضِي الْاِخْتِصَاصَ بِاللَّهِ تَعَالَى. وَلِهَذَا إِذَا أَطْلَقُوا: «قَالَ الرَّسُولُ كَذَا»، لَمْ  
يُفْهَمْ مِنْهُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَرَى مَجْرَى إِطْلَاقِ «عَاصٍ» فِي اخْتِصَاصِهِ  
بِعَاصِي اللَّهِ تَعَالَى.

فَأَمَّا وَصْفُهُ بِأَنَّهُ «نَبِيٌّ» فَإِنْ كَانَ مَهْمُوزًا فَهُوَ مِنَ الْإِنْبَاءِ وَالْإِخْبَارِ، وَإِنْ كَانَ مُشَدَّدًا  
بَغَيْرِ هَمْزٍ<sup>١</sup> فَهُوَ مِنَ الرَّفْعَةِ وَعُلُوِّ الْمَنْزِلَةِ؛ مَاخُذٌ مِنَ النَّبَاوَةِ.

١. في التمهيد: «غير مهموز».

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ وَصَفُ الرِّسُولِ بِأَنَّهُ «نَبِيٌّ» بِالْهَمْزِ وَ غَيْرِ الْهَمْزِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا مَعاً مُطَرِّدٌ فِيهِ. لَكِنْ مَعَ الْقَصْدِ إِلَى التَّعْظِيمِ لَا بُدَّ مِنْ تَرْكِ الْهَمْزِ.<sup>١</sup>

و لَيْسَ كُلُّ رَفِيعِ الْقَدْرِ يَوْصَفُ بِأَنَّهُ «نَبِيٌّ»، بَلْ يَخْتَصُّ إِطْلَاقُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ بِمَنْ<sup>٢</sup> عَلَتْ مَنَزِلَتُهُ لِأَجْلِ تَكْفُلِهِ بِإِدَاءِ الرِّسَالَةِ وَ عَزَمِهِ عَلَى الْقِيَامِ بِهَا.

و الْأُولَى أَنْ يَكُونَ هَذَا اللَّفْظُ مُخْتَصَّاً بِمَنْ كَانَ هَذِهِ صِفَتُهُ مِنَ الْبَشَرِ، بِخِلَافِ مَا قَالَهُ قَوْمٌ مِنْ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَوْصَفُ بِهِ.

وَ إِطْلَاقُ لَفْظَةِ<sup>٣</sup> «نَبِيٌّ» بِالْهَمْزِ وَ غَيْرِهِ<sup>٤</sup> يَخْتَصُّ مَنْ تَحَمَّلَ رِسَالَةَ اللَّهِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ، كَمَا قُلْنَا فِي إِطْلَاقِ لَفْظَةِ «رَسُولٍ».

٣٢٣

- 
١. في الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٤٤: «و على هذا يُحْمَلُ مَا رُوي عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلُهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تَبْزُوا بِاسْمِي»، أَيِ لَا تَهْمِزُوهُ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ عُلُوَّ الْمَنْزِلَةِ».
  ٢. هكذا في التمهيد. و في «خ» و المطبوع: «فيمن». و في «م، هـ» الكلمة مبهمه.
  ٣. في «خ» و المطبوع: «لفظ».
  ٤. في فنون: «يُحْتَمَلُ أَنْ».

## فَصْلُ

فِي بَيَانِ وَجْهِ حُسْنِ بَعْثَةِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

[الوجه الأول]

إِعْلَمَ أَنَّهُ <sup>١</sup> غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ فِي أفعالِ الْمُكَلَّفِ ما إِذَا فَعَلَهُ اخْتَارَ عِنْدَهُ فِعْلَ الْوَاجِبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ أَوْ الْامْتِنَاعَ مِنَ الْقَبَائِحِ الْعَقْلِيَّةِ، وَفِيهَا ما إِذَا فَعَلَهُ اخْتَارَ فِعْلَ الْقَبِيحِ أَوْ الْإِخْلَالَ بِالْوَاكِبِ. وَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ فَلَا بُدَّ مِنْ إِعْلَامِ الْمُكَلَّفِ بِهِ؛ لِيَفْعَلَ ما يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ وَيَدَعُ <sup>٢</sup> ما يَدْعُوهُ إِلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ إِعْلَامَهُ بِذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ إِزَاحَةِ عِلَّتِهِ فِي تَكْلِيفِهِ. وَإِذَا كَانَ تَمَيُّزُ ما يَدْعُو مِنْ أفعاله أَوْ يَصْرِفُ <sup>٣</sup> لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهِ بِاسْتِدْلَالٍ عَقْلِيٍّ، وَلَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِهِ، <sup>٤</sup> فَتَجِبَ بَعْثُهُ مَنْ يُعَلِّمُهُ بِذَلِكَ.

وَهَذَا الْوَجْهُ خَاصَّةٌ هُوَ الَّذِي نَقُولُ فِيهِ: إِنَّ الْبِعْثَةَ إِذَا حَسُنَتْ لَهُ وَجَبَتْ، وَإِنْ الْوَجُوبَ إِذَا <sup>٥</sup> لَا يَنْفَصِلُ <sup>٦</sup> مِنَ الْحُسْنِ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «أَنَّ».

٢. في «خ، م» والمطبوع وحاشية «هـ»: «و يعدل». وفي فنون: «و يعدل عمّا».

٣. في فنون: «يدعوه... يصرفه».

٤. في التمهيد: «لأن التكليف يمنع منه».

٥. هكذا في «خ» والمطبوع. وفي «م، هـ» الكلمة مبهمة.

٦. في «م»: «انفصلت» بدل «لا ينفصل».

و الذي يَدُلُّ على أَنَّ الْعِلْمَ بِأَحْوَالِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فِي كَوْنِهَا لُطْفًا لَا يُعْلَمُ ضَرُورَةً؛ مَا دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِهِ تَعَالَى لَا تَكُونُ ضَرُورَةً، وَأَنَّ وَقُوعَهَا مِنْ كَسْبِنَا أَدْخَلَ فِي كَوْنِهَا لُطْفًا. وَأَيْضًا فَلَا يَصِحُّ أَنْ نَعْلَمَ أَحْوَالَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فِي كَوْنِهَا لُطْفًا إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِذَاتِهِ تَعَالَى؛ فَهُوَ<sup>١</sup> كَالْفَرَعِ عَلَيْهِ. وَلَا يَصِحُّ فِي الْفَرَعِ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهِ ضَرُورِيًّا وَالْعِلْمُ بِالْأَصْلِ مُكْتَسِبًا.

### [الوجه الثاني]

و غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ تَعَالَى الرَّسُولَ لِتَأْكِيدِ مَا فِي الْعُقُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَرْعٌ؛ وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ<sup>٢</sup>.

و لَيْسَ يُفْسِدُ هَذَا الْوَجْهَ مَا لَا يَزَالُونَ يَقُولُونَهُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ عَبَثٌ؛ لِأَنَّ مَا فِي الْعُقُولِ يُغْنِي عَنْهُ. أَوْ قَوْلُهُمْ: إِنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَجِبَ النَّظَرُ فِي مُعْجَزِ هَذَا النَّبِيِّ، وَ لَا يَحْسُنُ إِظْهَارُ مُعْجَزٍ لَا يَجِبُ النَّظَرُ فِيهِ.

و ذَلِكَ أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ إِذَا دَعَا إِلَى مَا فِي الْعُقُولِ عَلَى سَبِيلِ التَّأْكِيدِ، أَطَاعَ عِنْدَ دُعَائِهِ مَنْ كَانَ لَا يُطِيعُ؛ فَيَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَبَثًا إِلَى أَنْ يَصِيرَ وَاجِبًا. وَ أَيْ فَرَقٍ فِي وُجُوبِ الْبُعْثَةِ بَيْنَ أَنْ يَأْتِيَ النَّبِيُّ بِشَرْعٍ هُوَ لُطْفٌ، أَوْ يَكُونَ دُعَاؤُهُ إِلَى مَا فِي الْعَقْلِ نَفْسِهِ هُوَ اللَّطْفُ؟ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي دُعَائِهِ لُطْفٌ لَمْ يَكُنْ عَبَثًا إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ التَّأْكِيدِ، وَ يَجْرِي مَجْرَى تَرَادُفِ الْأَدَلَّةِ.

و أَمَّا وَجُوبُ النَّظَرِ فِي الْمُعْجَزِ فَحَاصِلٌ عَلَى مَا قُلْنَا<sup>٣</sup> إِذَا كَانَ دُعَاؤُهُ لُطْفًا إِلَى مَا

١ . كذا، و الأنسب: «فهى».

٢ . راجع: المغني، ج ١٥ (التنبؤات و المعجزات)، ص ٢٠ - ٢١، و ص ٧٣. و في فنون: +

«الجبائي».

٣ . هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «قلنا».

في العقلي. و لو لم يَكُنْ كذلك لَمْ يَجِبْ ما قالوه؛ فإنه غَيْرُ مُسَلِّمٍ لَهُمْ أَنَّ الْمُعْجَزَ لَا يَحْسُنُ إِظْهَارَهُ إِلَّا مع وجوب النَّظَرِ فيه، وذلك <sup>١</sup> مُنْقَسِمٌ؛ لأنه إذا دَعَا الْمُكَلَّفَ إلى أمرٍ واجبٍ لَا يَقُومُ فيه غَيْرُهُ مقامه كَانَ النَّظَرُ في مُعْجَزِهِ واجباً، وإن لَمْ يَكُنِ الأمرُ على ذلك حَسَنَ النَّظَرِ في ذلك المُعْجَزِ وإن لَمْ يَجِبْ.

و قولهم: هذا الوجهُ يُوَدِّي إلى جَوَازِ إظهارِ المُعْجَزَاتِ على أيدي الصالحينَ و من لَيْسَ بَنَبِيٍّ. قلنا: ذلك عِنْدَنَا <sup>٢</sup> جائزٌ، و سيأتي الكلامُ فيه. <sup>٣</sup>

### [الوجه الثالث]

و غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيًّا بلا شَرِيعٍ، و يَكُونُ الْعِلْمُ بأنه نَبِيٌّ نَفْسُهُ لُطْفًا و مَصْلَحَةً لَنَا.

### [الوجه الرابع]

و جائزٌ أَيْضاً أَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يُخْبِرُنَا بِالْقَطْعِ على عِقَابِ الْعَصَاةِ؛ فَإِنَّ الْعُقُولَ تُجَوِّزُ [عَدَمَ اسْتِيفَاءِ] <sup>٤</sup> ذلك بالعَقْوِ، فإذا وَرَدَ [شَرْعٌ] نَبِيٌّ بأنه يُسْتَوْفَى فَقَدْ اسْتَفَدْنَا مِنْهُ مَا كُنَّا لَا نَعْلَمُهُ بِعُقُولِنَا. و رأيتُ جَمَاعَةً مِنْ مُحَصِّلِي شُيُوخِ أَصْحَابِ أَبِي هَاشِمٍ <sup>٥</sup> يُجِيزُونَ ذلك.

### [الوجه الخامس]

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَيْضاً أَنْ تَحْسُنَ <sup>٦</sup> الْبَعْثَةُ و إن لَمْ تَجِبْ إذا بُعِثَ الرَّسُولُ لِتَعْرِيفِنَا

١. كذا، و الأنسب: «فذلك». ٢. في النسخ: «عند»، و هو خطأ.

٣. يأتي في ص ٢٥. ٤. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، و هكذا ما بعده.

٥. مثل القاضي عبد الجبار في المغني، ج ١٥ (النبوات و المعجزات)، ص ٦٣ - ١٠٩.

٦. هكذا في الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٤٧. و في النسخ و المطبوع: «يحسن».

الْفَرْقُ<sup>١</sup> بَيْنَ السُّمُومِ وَالْأَغْذِيَةِ، وَ لِيُوقِنَا عَلَى اللُّغَاتِ الَّتِي يُتَخَاطَبُ بِهَا.  
لَأَنَّ الْإِعْلَامَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ السُّمِّ وَالْغِذَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِباً - عَلَى مَا ذُكِرَ فِي  
الْكُتُبِ -، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِهِ يُمَكِّنُ بِالتَّجَارِبِ وَالْعَادَاتِ، فَقَدْ يَحْسُنُ الْإِعْلَامُ وَ يَكُونُ  
ذَلِكَ وَجْهًا لِحُسْنِ الْبَعْثَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً.

### [الوجه السادس]

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي اللُّغَاتِ أَنَّهَا وَإِنْ جَازَ أَنْ تَكُونَ بِالْمُوَاضِعَةِ وَ يُسْتَغْنَى بِهَا عَنِ  
التَّوْقِيفِ، فَلَيْسَ بِمُمْتَنِعٍ أَنْ يَقُومَ التَّوْقِيفُ مَقَامَ الْمُوَاضِعَةِ.  
وَ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي هَاشِمٍ - فِي قَطْعِهِ عَلَى أَنَّ أَصُولَ اللُّغَاتِ لَا تَكُونُ تَوْقِيفًا  
وَ إِنَّمَا تَكُونُ مُوَاضِعَةً<sup>٢</sup> - يَسْتَمِرُّ هَذَا الْوَجْهُ؛ بَأَن يُقَالَ: إِذَا تَقَدَّمتْ مُوَاضِعَةٌ عَلَى  
بَعْضِ اللُّغَاتِ فَجَائِزٌ فِيمَا يَأْتِي بَعْدَهَا مِنَ اللُّغَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ أَنْ تَكُونَ تَوْقِيفًا، وَ جَائِزٌ  
أَنْ تَكُونَ بِمُوَاضِعَةٍ؛ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَأْتِيَ النَّبِيُّ بِالتَّوْقِيفِ عَلَى ذَلِكَ.

### [بيان وجهين باطلين من وجوه حسن البعثة]

#### [الوجه الأول]

وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَجْهٌ حُسْنِ بَعْثَةِ النَّبِيِّ مَا فِي الْمَعْرِفَةِ بِنُبُوَّتِهِ مِنَ الثَّوَابِ  
عَلَى سَبِيلِ التَّعْرِيزِ لِلنَّفْعِ؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَجِبَ إِلَّا لَوَجْهِ وَجُوبٍ  
مَعْقُولٍ، وَ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي نَفْسِهِ وَ لَا لَهُ وَجْهٌ وَجُوبٍ مَعْقُولٍ لَا يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ ثَوَابٌ.

#### [الوجه الثاني]

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ وَجْهَ حُسْنِ الْبَعْثَةِ أَنَّ الرُّسَالََةَ مُسْتَحَقَّةٌ بِعَمَلٍ لِلرَّسُولِ

١. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: - «الفرق».

٢. راجع: المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٦٠ - ١٧٢.

تَقَدَّمَهَا. وَ ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ لَوْ صَحَّ لَمْ يُوْثِّرْ فِيمَا قَصَدْنَاهُ مِنَ الرَّدِّ عَلَى مُنْكَرِي  
بِعْتَةِ الرُّسُلِ مِنَ الْبَرَاهِمَةِ.<sup>١</sup> وَ لَيْسَ مَعَ ذَلِكَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ عَلَى الْأَعْمَالِ  
الشَّاقَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا نَفْعًا مَحْضًا، وَ تَكْلِيفُ الرِّسَالَةِ الْإِزَامُ لِمَا فِيهِ مَشَقَّةٌ وَ كَلْفَةٌ، فَصِفَتُهُ  
مَنَافِيَةٌ لِصِفَةِ الثَّوَابِ. عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ تَكْلِيفَ الرِّسَالَةِ مُسْتَحَقٌّ يَقْتَضِي وَجُوبَ  
بِعْتَةِ الرُّسُلِ وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي إِرْسَالِهِمْ<sup>٢</sup> فَائِدَةٌ لِأَحَدٍ، مِنْ تَحْمُلِ شَرِّعٍ وَ لَا غَيْرَ ذَلِكَ  
مِنَ الْوُجُوهِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَخْلُوَ الْمَعْلُومُ<sup>٣</sup> مِنْ ذَلِكَ، وَ يَسْتَحِقُّ بَعْضُ  
الْمُكَلِّفِينَ بِأَعْمَالِهِ الرِّسَالَةَ، فَيَجِبُ إِرْسَالُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ جَزَاءً عَلَى عَمَلِهِ.

[الرَّدُّ عَلَى شُبُهَاتِ الْبَرَاهِمَةِ حَوْلَ حُسْنِ الْبِعْتَةِ]

[الشُّبُهَةُ الْأُولَى]

وَ مِنْ شُبُهَةِ الْبَرَاهِمَةِ قَوْلُهُمْ: لَا يَخْلُو الرُّسُولُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا هُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي  
الْعُقُولِ، أَوْ بِمَا هُوَ مُخَالِفٌ لَهُ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَالْعَقْلُ مُغْنٍ عَنْهُ، وَ إِنْ كَانَ الثَّانِي فَمَا  
يُخَالِفُ الْعَقْلَ قَبِيحٌ!<sup>٤</sup>

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا يَرِدُ بِتَفْصِيلٍ مَا فِي الْعَقْلِ جُمْلَتُهُ، فَهُوَ مُوَافِقٌ  
فِي الْمَعْنَى وَ غَيْرُ مُخَالِفٍ لَهُ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ دَالٌّ عَلَى طَرِيقِ الْجُمْلَةِ عَلَى أَنَّ مَا دَعَا إِلَى

١. الْبَرَاهِمَةُ: قَبِيلَةٌ بِالْهِنْدِ فِيهِمْ أَشْرَافُ أَهْلِ الْهِنْدِ، وَ يَقُولُونَ: إِنَّهُمْ مِنْ وَلَدِ «بَرْهَمِي» مَلِكٍ  
مِنْ مَلُوكِهِمْ قَدِيمٍ. وَ لَهُمْ عَلَامَةٌ يَنْفَرِدُونَ بِهَا، وَ هِيَ خِيَاطٌ مَلُونَةٌ بِحُمْرَةٍ وَ صَفْرَةٍ يَقْلُدُونَهَا تَقْلُدَ  
السَّيْفِ. وَ هُمْ يَقُولُونَ بِالتَّوْحِيدِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِنَا إِلَّا أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا النَّبَوَاتِ. الْفَصْلُ فِي الْمَلِكِ  
وَ الْأَهْوَاءِ وَ النَّحْلِ، ج ١، ص ٨٦.

٢. فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «إِرْسَالُهُ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. كَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ. وَ لَعَلَّ الصَّحِيحَ: «إِرْسَالُهُمْ» بِدَلِّ «الْمَعْلُومِ».

٤. رَاجِعْ: شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ٣٨١؛ الْمَغْنِي، ج ١٥ (التَّنَبُّؤَاتُ وَ الْمَعْجَزَاتُ)، ص ١٠٩ -

القَبِيحُ فهو قَبِيحٌ، وما صَرَفَ عنه فهو واجبٌ؛ فإذا وَرَدَ<sup>١</sup> السَّمْعُ في فعلٍ بَعَيْنُهُ بَأَنَّهُ دَاعٍ إلى القَبِيحِ عَلِمْنَا بالعقلِ قُبْحَهُ، وكذلك إذا وَرَدَ السَّمْعُ بَأَنَّهُ صَارِفٌ عن قُبْحِ عَلِمْنَا وجوبَهُ؛ فَلَوْ انكَشَفَ لَنَا بالعقلِ وَبَغَيْرِ سَمْعٍ ما كَشَفَهُ لَنَا السَّمْعُ لَعَلِمْنَا بالعقلِ ما<sup>٢</sup> نَعْلَمُهُ بالسَّمْعِ عِنْدَ السَّمْعِ. فلا مُخَالَفَةَ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالسَّمْعِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُخَالَفَةً لَوْ نَفَى السَّمْعُ حُكْمًا ثَابِتًا في الْعَقْلِ وَاثْبَتَ حُكْمًا مُتَنَفِئًا فِيهِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ. وَلَيْسَ كَشْفُ السَّمْعِ عن تَفْصِيلِ هَذِهِ الْأُمُورِ إِلَّا كَشْفُ الْعَادَاتِ وَالتَّجَارِبِ وَالأَخْبَارِ عَنْهَا<sup>٣</sup>؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَقْلَ لَمَّا دَلَّ عَلَى وَجوبِ تَجَنُّبِ الْمَضَارِّ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَدَلَّ عَلَى قُبْحِ الظُّلْمِ مِنْ طَرِيقِ الْجُمْلَةِ، وَرَجَعْنَا فِي حُصُولِ الضَّرَرِ فِي بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى عَادَةٍ أَوْ تَجْرِبَةٍ أَوْ خَبَرٍ، لَمْ نَكُنْ بِذَلِكَ مُخَالَفِينَ لِمَا فِي الْعَقْلِ؟ وَكَذَلِكَ إِذَا رَجَعْنَا فِي كَوْنِ الضَّرَرِ ظُلْمًا إِلَى طَرِيقَةٍ مِنَ الْإِعْتِبَارِ لَيْسَتْ مُجَرَّدَ الْعَقْلِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُخَالَفَةً لِلْعَقْلِ.

### [الشبهة الثانية]

وَمِنْ شُبُهِهِمْ قَوْلُهُمْ: إِنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ وَالطَّوَّافَ بِالْبَيْتِ قَبِيحٌ فِي الْعَقْلِ، وَمَا هُوَ قَبِيحٌ فِيهِ<sup>٤</sup> لَا يَتَغَيَّرُ حَالُهُ، كَالظُّلْمِ وَالكَذِبِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ قَبَائِحَ الْعَقْلِ عَلَى ضَرَبَيْنِ: فَضَرْبٌ لَا يَتَغَيَّرُ قُبْحُهُ كَالْكَذِبِ وَالظُّلْمِ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْقُبْحِ هُوَ كَوْنُهُ كَذِبًا أَوْ ظُلْمًا. وَالضَّرْبُ الْآخَرُ يَجُوزُ أَنْ يَتَغَيَّرَ، فَيُخْرِجُ مِنْ حُسْنٍ إِلَى قُبْحٍ، كَالضَّرَرِ الَّذِي مَتَى عَرِيَ عَنْ اسْتِحْقَاقِهِ وَنَفَعٍ وَدَفْعٍ

١. في «خ»: «فإن أورد».

٢. أي أن كشف السمع يجري مجرى كشف العادات والتجارب والأخبار. والأنسب في عبارة

المتن «إلا ككشف».

٣. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٣٨٠؛ المغني، ج ١٥ (التنبؤات والمعجزات)، ص ١١٥-١١٦.

٤. في «م»: «فيه».

ضَرَرٍ كَانَ قَبِيحًا، وَ مَتَى حَصَلَ فِيهِ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ كَانَ حَسَنًا؛ فَلَمْ يَجِرْ مُجَرِّى الظُّلَمِ فِي أَنَّهُ قَبِيحٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

[و] <sup>١</sup> الصلاة والصوم والطواف إنما تقبُّح في العقل إذا خَلَّتْ مِنْ مَنَفْعَةٍ وَ غَرَضٍ، فَإِذَا عَرَضَ فِي ذَلِكَ نَفْعٌ وَ غَرَضٌ صَحِيحٌ كَانَتْ حَسَنَةً. <sup>٢</sup> فالسمع إنما وَرَدَ بِأَنَّ <sup>٣</sup> في هذه الأفعال لَنَا مَنَافِعَ وَمَصَالِحَ، وَ لَوْ عَلِمْنَا بِالْعَقْلِ أَنَّ لَنَا فِيهَا مَنَافِعَ لَعَلِمْنَا بِهِ حُسْنَهَا.

### [الشبهة الثالثة]

و مِنْ شُبُهَتِهِمْ قَوْلُهُمْ: كَيْفَ تَكُونُ <sup>٤</sup> الصلاة مثلاً <sup>٥</sup> لُطْفًا فِي رَدِّ الْوَدِيعَةِ وَ لَا تَنَاسُبَ بَيْنَهُمَا؟ <sup>٦</sup>

و الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ اللَّطْفَ فِي الشَّيْءِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ تَكُونَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَهُ مُنَاسَبَةٌ وَ مُجَانَسَةٌ ظَاهِرَتَانِ لَنَا، وَ إِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ حَيْثُ كَانَ دَاعِيًا لَنَا إِلَيْهِ وَ بَاعِثًا عَلَيْهِ مِنْ مُنَاسَبَةٍ. وَ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ وَجْهَ كَوْنِ الشَّيْءِ دَاعِيًا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ، وَ لَا أَنْ نَعْلَمَ أَيْضًا إِلَى [أَيِّ] <sup>٧</sup> شَيْءٍ يَدْعُو مِنَ الْوَاجِبَاتِ تَفْصِيلًا؛ بَلْ يَكْفِي أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَوْجِبْ هَذَا الْفِعْلَ الشَّرْعِيَّ إِلَّا وَ لَهُ وَجْهٌ وَجُوبٍ؛ إِمَّا صَرَفٌ عَنْ الْقَبِيحِ، <sup>٨</sup> أَوْ دُعَاءٌ إِلَى الْوَاجِبِ. وَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ عِلْمُهُ.

١. ما بين المعقوفين مقتضى السياق؛ و قد أضفناه من الاقتصاد.

٢. هكذا في التمهيد و الاقتصاد. و في النسخ و المطبوع: «يقبح... خلا... كان حسناً».

٣. هكذا في التمهيد و الاقتصاد. و في النسخ و المطبوع: - «بأن».

٤. في «خ، م» و المطبوع: «يكون». و هكذا في قوله: «أن تكون بينه و بينه...».

٥. في «م» - «مثلاً».

٦. راجع: المغني، ج ١٥ (التنبؤات و المعجزات)، ص ١٣٠.

٧. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق. و في التمهيد: «إلى ماذا يدعو».

٨. هكذا في التمهيد، و هو مقتضى السياق. و في النسخ و المطبوع: «قبح».

[٣]

## فصل

في بيان وجه دلالة المعجزات على النبوات

[تعريف المعجز و بيان شروطه]

إِعْلَمَ أَنَّ لَفْظَةَ «مُعْجِزٍ» تُنْبِئُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عَمَّنْ جَعَلَ غَيْرَهُ عَاجِزًا، وَالْقَدِيمُ تَعَالَى هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْقُدْرَةِ عَلَى الْإِعْجَازِ وَالْإِقْدَارِ؛ فَالْمُرَاعَى فِي<sup>١</sup> هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْعُرْفُ،<sup>٢</sup> دُونَ أَصْلِ اللُّغَةِ.

وَمَعْنَى قَوْلِنَا «مُعْجِزٌ» فِي التَّعَارُفِ: مَا دَلَّ عَلَى صِدْقِ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ<sup>٣</sup> وَاخْتَصَّ بِهِ.

وَأِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بَشَرَايَ:

الْأَوَّلُ<sup>٤</sup>: أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى.

وَالثَّانِي: أَنْ تَنْتَقِصَ بِهِ الْعَادَةُ الْمُخْتَصَّةُ بِمَنْ ظَهَرَ الْمُعْجِزُ فِيهِ.

١ . في فنون: + «معنى».

٢ . هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «فالمراعى هذه اللفظة في العرف».

٣ . هكذا في التمهيد و الاقتصاد و في المطبوع: «عليه».

٤ . في فنون: «أولها... و ثانيها... و ثالثها... و رابعها».

و الثالث: أن يتَعَذَّرَ عَلَى الْخَلْقِ فِعْلٌ مِثْلُهُ؛ إمَّا فِي جِنْسِهِ، أَوْ فِي صِفَتِهِ  
المخصوصة<sup>١</sup>.

[و الرابع]<sup>٢</sup>: أن يَخْتَصَّ بِالْمُدَّعِي عَلَى طَرِيقَةِ التَّصْدِيقِ لِدَعَوَاهُ.

### [تفصيل شروط المعجز]

[١]. و إمَّا قلنا: «أن<sup>٣</sup> يَكُونُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى»، و لَمْ نَقُلْ: «أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى  
فِعْلِهِ» عَلَى مَا يَمْضِي فِي الْكُتُبِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ إمَّا يَدَّعِي أَنَّ<sup>٤</sup> اللَّهُ تَعَالَى<sup>٥</sup> يُصَدِّقُهُ  
بِمَا يَفْعَلُهُ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْقَائِمُ مَقَامَ التَّصْدِيقِ مِمَّنْ طُلِبَ مِنْهُ التَّصْدِيقُ،  
و إِلَّا لَمْ يَكُنْ دَالًّا عَلَيْهِ. و فِعْلُ الْمُدَّعِي كِفْعَلِ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادِ فِي أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى  
التَّصْدِيقِ، و إمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ<sup>٦</sup> فِعْلٌ مَن ادَّعَى عَلَيْهِ التَّصْدِيقُ.

و قَوْلٌ مَّن يَقُولُ: إِنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، لَدَلَّ عَلَى  
صِدْقِهِ كَمَا يَدُلُّ وَ هُوَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى، وَ نَقْلُ الْجِبَالِ وَ طَفَرُ الْبَحَارِ يَدُلَّانِ عَلَى النُّبُوَّةِ  
وَ إِنْ كَانَا مِنْ فِعْلِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ.

لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ<sup>٧</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ خَرَقَ الْعَادَةَ،  
لَكَانَ الْمُعْجَزُ فِي الْحَقِيقَةِ الْوَاقِعِ مَوْقِعَ التَّصْدِيقِ هُوَ اخْتِصَاصُهُ تَعَالَى لَهُ بِالْعُلُومِ

١ . هكذا في فنون و التمهيد. و في النسخ و المطبوع: - «أن يتعذر على الخلق فعل مثله؛ إمَّا في جنسه، أَوْ في صفة المخصوصة».

٢ . ما بين المعقوفين استفدناه من فنون و التمهيد؛ فإنَّ فيهما: «و رابعها».

٣ . في فنون: «و إمَّا قلنا بآته لا بد من أن».

٤ . هكذا في التمهيد و الاقتصاد. و في النسخ و المطبوع: «على» بدل «أن».

٥ . في فنون: «يدعي على الله أنه».

٦ . في النسخ و المطبوع: «على». و الصواب ما أثبتناه.

٧ . في فنون: «من فعل النبي».

التي تَمَكَّنَ بها مِنَ الْقُرْآنِ وَفَعَلَهَا فِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ. وَفِي ثَقَلِ الْجِبَالِ وَطَفَرِ  
الْبَحَارِ الْمُعْجَزِ عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ الْإِقْدَارُ بِالْقَدَرِ الْكَثِيرَةِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ عَلَى تِلْكَ  
الْأَفْعَالِ، دُونَ الْأَفْعَالِ أَنْفُسِهَا.

٣٢٩

وَأَمَّا الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى فَهُوَ بِأَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسٍ<sup>١</sup> لَا يَقْدِرُ  
عَلَيْهِ الْعِبَادُ، كَالْحَيَاةِ وَالْجِسْمِ. أَوْ يَقَعَّ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيقَاعِهِ  
عَلَيْهِ الْعِبَادُ، كَثَقَلِ الْجِبَالِ وَفَلَقِ الْبَحْرِ وَالْكَلَامِ الْخَارِقِ لِلْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ.

[٢]. وَأَمَّا اشْتِرَاطَانِ أَنْ يَكُونَ<sup>٢</sup> خَارِقاً لِلْعَادَةِ: فَهُوَ لِأَنَّهُ إِذَا<sup>٣</sup> لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ نَعْلَمْ  
أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِتَصْدِيقِ الْمُدَّعِي<sup>٤</sup>، وَجَوَزْنَا أَنْ يَكُونَ فُعْلٌ بِمَجْرَى الْعَادَةِ<sup>٥</sup>؛ أَلَا تَرَى أَنَّ  
الْمُدَّعِيَّ لِلنَّبْوَةِ<sup>٦</sup> لَوْ جَعَلَ دَلَالَتهُ صِدْقَهُ طُلُوعَ<sup>٧</sup> الشَّمْسِ مِنْ مَشْرِيقِهَا وَطَلَعَتْ<sup>٨</sup> مِنْهُ،  
لَمْ يَكُنْ<sup>٩</sup> ذَلِكَ دَلَالَةً عَلَى صِدْقِهِ؛ وَلَوْ جَعَلَ دَلَالَتهُ صِدْقَهُ طُلُوعَهَا مِنَ الْمَغْرِبِ<sup>١٠</sup>،  
فَطَلَعَتْ كَذَلِكَ، لَدَلَّتْ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ<sup>١١</sup>؟ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ.  
وَأَمَّا الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ كَوْنِهِ<sup>١٢</sup> خَارِقاً لِلْعَادَةِ: فَهُوَ<sup>١٣</sup> أَنَّ الْعَادَاتِ مَعْلُومَةٌ مُسْتَقَرَّةٌ

١. في فنون: «أَنْ يَكُونَ جِنْساً». ٢. في فنون: + «المعجز».

٣. في فنون: «فَلَا تَهْ إِنْ».

٤. في فنون: «لَمْ يَقَعْ بِهِ دَلَالَةُ تَصْدِيقِ» بَدَلِ «لَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِتَصْدِيقِ الْمُدَّعِي».

٥. في فنون: - «وَجَوَزْنَا أَنْ يَكُونَ فُعْلٌ بِمَجْرَى الْعَادَةِ».

٦. في فنون: «مُدَّعِي النَّبْوَةِ».

٧. في فنون: «أَنْ تَطْلُعَ».

٨. في فنون: «فَطَلَعَتْ».

٩. في فنون: + «فِي».

١٠. في فنون: «دَلَالَتُهُ طُلُوعُهَا مِنْ مَغْرِبِهَا».

١١. في فنون: «فَطَلَعَتْ مِنْهُ دَلَّتْ عَلَى صِدْقِهِ».

١٢. في فنون: «كُونِ الْمُعْجَزِ».

١٣. في فنون: - «فَهُوَ».

بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، وَ طَرِيقُ عِلْمِهَا الْمُشَاهَدَةُ أَوْ الْأَخْبَارُ، وَ قَدْ عَلِمَ الْعُقَلَاءُ أَنَّ الْعَادَةَ مَا جَرَتْ بَطْلُوعُ مِنَ الْمَغْرِبِ<sup>١</sup>، وَ لَا يَخْلُقِ وَلَدٍ مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ وَ أَنْثَى؛ فَإِذَا انْتَقَضَ ذَلِكَ وَ تَغَيَّرَ فَهُوَ خَرَقٌ عَادَةً<sup>٢</sup>.

وَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ مُسْتَقَرَّةً جَارِيَةً، فَيَحْدُثُ مَا يَنْقُضُهَا؛ وَ لِهَذَا لَا يُجْعَلُ ابْتِدَاءُ الْعَادَاتِ وَ افْتِتَاحُهَا مِنْ بَابِ خَرَقِ الْعَادَةِ<sup>٣</sup>.

وَ الْعَادَاتُ قَدْ تَكُونُ عَامَّةً وَ قَدْ تَكُونُ خَاصَّةً، وَ قَدْ تَكُونُ عَادَةً بَعْضِ أَهْلِ الْبِلَادِ جَارِيَةً بِمَا هُوَ نَقْضٌ لِعَادَةٍ غَيْرِهَا؛ فَلِهَذَا قُلْنَا: إِنَّ الْمُعْتَبَرَ هُوَ انْتِقَاضُ عَادَةٍ مِنْ تِلْكَ الْعَادَةِ عَادَةً لَهُ.

[٣]. وَ أَمَّا الْوَجْهُ فِي كَوْنِ الْمُعْجَزِ مُتَعَذِّرِ الْجِنْسِ أَوْ الصِّفَةِ الْمَخْصُوصَةِ عَلَى الْعِبَادِ: فَهُوَ لِأَنَّا مَتَى لَمْ نَعْلَمْهُ<sup>٤</sup> كَذَلِكَ لَمْ نَثِقْ بِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى، وَ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلٍ غَيْرِهِ؛ وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمُعْجَزَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِعْلُهُ تَعَالَى.

وَ إِنَّمَا سَوَّيْنَا فِي الْمُعْجَزِ وَ دَلَالَتِهِ عَلَى الصِّدْقِ بَيْنَ أَنْ يَتَعَذَّرَ جِنْسُهُ عَلَى الْعِبَادِ وَ بَيْنَ أَنْ يَتَعَذَّرَ<sup>٥</sup> صِفَتُهُ - بِخِلَافِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْمٌ مِنَ الْمُبْطِلِينَ؛ مِنْ أَنَّ الْمُعْجَزَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَعَذِّرَ الْجِنْسِ عَلَيْنَا<sup>٦</sup> - مِنْ قَبْلِ<sup>٧</sup> أَنَّ الَّذِي يَتَعَذَّرُ جِنْسُهُ<sup>٨</sup> عَلَيْنَا إِنَّمَا دَلَّ مِنْ

١. في فنون: «بطلوع الشمس من مغربها».

٢. في فنون: «و تغير انخرقت العادة».

٣. في تهديد الأصول، ص ٣١٦: «و لا بدَّ أَنْ تَكُونَ الْعَادَةُ مُسْتَقَرَّةً جَارِيَةً؛ حَتَّى إِذَا حَدَثَ مَا يَنْقُضُهَا أَمَكْنَ مَعْرِفَتِهِ؛ وَ لِأَجْلِ هَذَا لَا يُجْعَلُ افْتِتَاحُ الْعَادَاتِ عَادَةً».

٤. هكذا في التهديد و الاقتصاد. و في «خ، ه» و المطبوع: «لم نعلم». و في «م»: «لم تعلم».

٥. كذا في النسخ و المطبوع. و الأنسب: «تتعذر».

٦. راجع: المغني، ج ١٥ (النبوات و المعجزات)، ص ١٩٩.

٧. في النسخ و المطبوع: «مَنْ قِيلَ». و الصحيح ما أثبتناه. و في التهديد: «من حيث».

٨. في النسخ و المطبوع: «الجنس». و الصحيح ما أثبتناه. و في التهديد: «أَنْ مَتَعَذَّرَ الْجِنْسُ».

حَيْثُ انْتِقَاضِ الْعَادَةِ بِهِ، لَا مِنْ حَيْثُ كَانَ جِنْسُهُ مُخْتَصَّاً بِهِ تَعَالَى؛ فَيَجِبُ فِيمَا كَانَ جِنْسُهُ<sup>١</sup> مَقْدُوراً لَنَا إِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ خَارِقٍ لِلْعَادَةِ أَنْ يَدُلَّ؛ لِمُشَارَكَةِ الْأَوَّلِ فِي وَجْهِ الدَّلَالَةِ.

[٤]. وَأَمَّا وَجْهُ اشْتِرَاطِنَا اخْتِصَاصَ الْمُعْجَزِ بِالْمُدَّعِي: فَهُوَ لِأَنَّا بِذَلِكَ نَعْلَمُ تَعَلُّقَهُ بِدَعَاوِهِ، وَأَنَّهُ تَصْدِيقٌ لَهَا، وَإِلَّا جَوَّزْنَا مَعَ عَدَمِ الْمُطَابَقَةِ وَالِاخْتِصَاصِ أَنْ لَا يَكُونَ تَصْدِيقاً لِهَذِهِ الدَّعْوَى.

وَالطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِاخْتِصَاصِهِ بِهِ: أَنْ نَعْلَمَ مُطَابَقَتَهُ لِدَعَاوِهِ؛ فَإِذَا [قَالَ]<sup>٢</sup> مَثَلًا:<sup>٣</sup> «اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ صَادِقاً فِي دَعْوَى رِسَالَتِكَ فَصَدَّقْنِي بِأَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»، فَطَلَعَتْ كَذَلِكَ؛ فَهَذَا<sup>٤</sup> غَايَةُ الْمُطَابَقَةِ لِلدَّعْوَى، وَجَرَى<sup>٥</sup> مَجْرَى أَنْ يُصَدِّقَهُ بِكَلَامٍ يَتَضَمَّنُ التَّصْدِيقَ نَعْلَمُ أَنَّهُ<sup>٦</sup> كَلَامُهُ تَعَالَى خَاصَّةً.

وَالَّذِي يُبَيِّنُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ رَسُولٌ غَيْرِهِ مِنَّا<sup>٧</sup> بَيْنَ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّهُ صَدَّقَهُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُ: «صَدَقْتَ» مُصَرِّحاً، وَبَيْنَ أَنْ يَقُولَ الْمُدَّعِي: «إِنَّ دَلَالََةَ صِدْقِي عَلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا» وَيُشِيرَ إِلَى فِعْلٍ مَا جَرَتْ عَادَةُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِأَنْ يَفْعَلَهُ، فَيَقَعَ مِنْهُ عَلَى حَسَبِ مَا التَّمَسَّهَ الْمُدَّعِي.

وَلَيْسَ يُفَرَّقُ<sup>٨</sup> بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: أَنَّ التَّصْدِيقَ بِالْقَوْلِ مِمَّا تَقَدَّمَتْ الْمَوَاضِعُ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ

١. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: - «جنسه».

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. في «خ» بياض. وفي المطبوع: «قيل»؛ بدل «مثلاً».

٤. في النسخ والمطبوع: «وهذا». وما أثبتناه استفدناه من التمهيد، فإن فيه: «فذلك».

٥. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «فجرى».

٦. في النسخ والمطبوع: «أن». والصحيح ما أثبتناه.

٧. في التمهيد: «ولا فرق في الشاهد فيمن ادَّعى على غيره أَنَّهُ رَسُولُهُ».

٨. في «خ»: «بفرق». وفي «هـ» الكلمة مبهمة.

صَرِيحٌ فِي التَّصْدِيقِ<sup>١</sup>، وَ لَا مُوَاضَعَةٌ فِي هَذَا الْفِعْلِ الْمُتَمَسِّسِ الَّذِي لَيْسَ بِكَلَامٍ.  
و ذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلَامَ وَ إِنْ كَانَتْ الْمَوَاضَعَةُ مُتَقَدِّمَةً عَلَيْهِ، فَهَاهُنَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي  
ذَكَرْنَاهُ مَا يَجْرِي مَجْرَى الْمَوَاضَعَةِ؛ وَ هُوَ طَلَبُ شَيْءٍ مُخْصُوصٍ وَ فِعْلُهُ عَلَى الْوَجْهِ  
الْمَطْلُوبِ، وَ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى الْمَوَاضَعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي أَنَّهُ دَالٌّ عَلَى صِدْقِ  
الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ - عَلَى مَا بَيَّنَّا - بَيْنَ تَصْدِيقِ أَحَدِنَا لِغَيْرِهِ بِالْقَوْلِ الْمَوْضُوعِ  
لِلتَّصْدِيقِ، وَ بَيْنَ أَنْ يَلْتَمِسَ الْمُدَّعِي<sup>٢</sup> مِنْهُ فِعْلاً مُخْصِصاً فَوْقَهُ عَلَى حَدِّ مَا التَّمَسَّه.  
وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَفَرِّقَ بَيْنَ الْمَوْضِعَيْنِ: بِأَنَّ أَحَدَنَا يُعْلَمُ قَصْدُهُ - بِفِعْلِهِ الْوَاقِعِ  
عَقِيبَ الدَّعْوَى - إِلَى التَّصْدِيقِ ضَرُورَةً، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْقَدِيمُ تَعَالَى.

و ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا يُعْلَمَ قَصْدُ أَحَدِنَا ضَرُورَةً إِلَى التَّصْدِيقِ بِفِعْلِ<sup>٣</sup> مَا  
يُطَابِقُ الدَّعْوَى - مِنْ تَصْدِيقٍ بِكَلَامٍ أَوْ فِعْلِ فِعْلٍ مُخْصُوصٍ<sup>٤</sup> عَلَى مَا التَّمَسَّ مِنْهُ -  
فَيُعْلَمُ<sup>٥</sup> أَنَّهُ مُصَدِّقٌ، وَ إِلَّا كَانَ فِعْلُهُ قَبِيحاً<sup>٦</sup>.

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا فَعَلَ الْأَمْرَ الْخَارِقَ لِلْعَادَةِ  
عِنْدَ دَعْوَى الْمُدَّعِي، لَا لِتَصْدِيقِهِ، بَلْ لِمَصْلَحَةٍ أَوْ لَوَجْهِ غَيْرِ التَّصْدِيقِ.

قُلْنَا: مَا تَجْوِيزُ ذَلِكَ فِي الْقُبْحِ إِلَّا كَتَجْوِيزِ أَنْ يُصَدِّقَ تَعَالَى مُدَّعِي الرِّسَالَةِ عَلَيْهِ  
بِالْكَلَامِ الْمَوْضُوعِ لِلتَّصْدِيقِ وَ يُعْلَمُ أَنَّهُ كَلَامُهُ تَعَالَى، ثُمَّ لَا يُرِيدُ التَّصْدِيقَ بِهِ، بَلْ

١. هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «للتصديق».

٢. هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: - «المدعي».

٣. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «و يفعل». و الصواب ما أثبتناه.

٤. في «خ» والمطبوع: «أو فعلٍ مخصوص».

٥. كذا، و الأنسب: «و مع هذا يُعلم». راجع: تمهيد الأصول، ص ٣١٧.

٦. أي إذا لم يكن يريد من ذلك الفعل التصديق، لكان فعله قبيحاً. فنعلم أنه مصدق لكن هذا العلم غير ضروري، فيكون كالقديم تعالى.

لِمَصْلَحَةٍ أُخْرَى. و لهذا يَقْبَحُ مِنْ أَحَدِنَا أَنْ يَقُولَ لِغَيْرِهِ و قد ادَّعَى رِسَالَتَهُ: «صَدَقْتُ»، أو يَفْعَلْ ما التَّمَسَّ أَنْ يُصَدِّقَهُ بِهِ، و يُرِيدَ بِذَلِكَ وَجْهًا آخَرَ. و لَوْ قَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ بِقَوْلِي: «صَدَقْتُ» عَقِيبَ دَعْوَاهُ تَصَدِّقَ اللَّهِ تَعَالَى أو تَصَدِّقَ صَادِقٍ غَيْرِ هَذَا الْمُدَّعِي، لَمْ يُنْجِهْ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ فَعَلَ قَبِيحًا يَسْتَحِقُّ بِهِ الذَّمَّ.

### [عدم لزوم تعيين المعجز من قبل مدعي النبوة]

و اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي مُدَّعِي النُّبُوَّةِ أَنْ يُعَيِّنَ ما يَلْتَمِسُهُ مِنْ دَلَالَةِ صِدْقِهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَلْتَمَسَ دَلَالَةً عَلَى صِدْقِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ؛ فَإِذَا فُعِلَ عَقِيبَ ذَلِكَ ما يَكُونُ خَارِقًا لِلْعَادَةِ، ذَلَّ عَلَى صِدْقِهِ كَدَلَالَةِ الْمُعَيَّنِ. و الوجهُ الجامعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ: أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَحْسُنُ أَنْ يُفْعَلَ عَقِيبَ هَذِهِ الدَّعْوَى لَا عَلَى سَبِيلِ الْمُطَابَقَةِ لَهَا.

### [عدم لزوم طلب إظهار المعجز من قبل مدعي النبوة]

و لَيْسَ يَجِبُ فِي مُدَّعِي النُّبُوَّةِ أَنْ يَكُونَ طَالِبًا بِالْقَوْلِ الصَّرِيحِ دَلَالَةَ التَّصَدِّيقِ لَهُ، بَلْ نَفْسُ ادِّعَائِهِ لِلرَّسَالَةِ هُوَ<sup>١</sup> دَعَاؤُهُ الْخَلْقَ إِلَى تَصَدِّيقِهِ فِي ضَمْنِهِ، و مَفْهُومٌ مِنْهُ عَلَى مَجْرَى الْعَادَةِ طَلَبُ ما يَكُونُ دَلَالَةً صِدْقِهِ؛ فَإِنْ عَيَّنَ ما يَطْلُبُهُ فَذَلِكَ لَهُ، و إِنْ ادَّعَى و لَمْ يَطْلُبْ صَرِيحًا شَيْئًا فَهُوَ بِالْإِدِّعَاءِ طَالِبٌ فِي الْمَعْنَى لِمَا يَشْهَدُ لَهُ<sup>٢</sup> و يَذَلُّ عَلَى صِدْقِهِ.

٣٣٢

١. في النسخ و المطبوع: «و» بدل «هو». و الصواب ما أثبتناه. راجع: تهديد الأصول، ص ٣١٨؛

الاقتصاد، ص ٢٥٦.

٢. في النسخ و المطبوع: «لنا بين يديه» بدل «لما يشهد له»، و هو غير مفهوم في المقام، و بما أثبتناه يستقيم المعنى.

[٤]

## فَصْلُ

### في جَوَازِ ظُهُورِ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى أَيْدِي غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ

الذي يَذْهَبُ<sup>١</sup> إِلَيْهِ أَصْحَابُنَا: أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ يَجُوزُ ظُهُورُهَا عَلَى أَيْدِي الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَ يَجِبُ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، وَ يَجُوزُ ظُهُورُهَا عَلَى أَيْدِي الصَّالِحِينَ وَأَفْضَلِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَذَهَبَ كُلُّ مَنْ خَالَفَ<sup>٢</sup> مِنْ فِرْقِ الْأُئِمَّةِ - سِوَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ - إِلَى أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ لَا يَجُوزُ ظُهُورُهَا إِلَّا عَلَى<sup>٣</sup> الْأَنْبِيَاءِ خَاصَّةً.<sup>٤</sup>

[أدلة جواز ظهور المعجزات على أيدي غير الأنبياء ﷺ]

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ:

[١]. أَنَّ الْمُعْجَزَ<sup>٥</sup> إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِ دَعْوَى يُطَاقُهَا؛ فَإِنْ ادَّعَى مُدَّعِ النُّبُوَّةِ<sup>٦</sup>

---

١. في فنون: «ذهب».

٢. في فنون: «+ أيدي».

٣. راجع: المغني، ج ١٥ (النتبئات والمعجزات)، ص ٢١٧.

٤. في فنون: «المعجزات... تدل... تطابقها».

٥. في فنون: «نبوة».

فالمُعْجَزُ دَالٌّ عَلَى ثُبُوتِهِ، وَإِنْ ادَّعَى إِمَامَةٌ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ ادَّعَى صَاحِبًا وَفَضْلًا<sup>١</sup> فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ فِي ذَلِكَ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ دَعْوَى صَرِيحَةٍ أَوْ مُسْتَفَادَةٍ فِي الْجُمْلَةِ. [٢].

وَأَيْضًا فَإِنْ ظَهَرَ<sup>٢</sup> الْمُعْجَزُ عَلَى يَدِ الْإِمَامِ أَوْ<sup>٣</sup> الصَّالِحِ لَيْسَ بِوَجْهِ قُبْحٍ، وَلَا مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُقَارَنَهُ وَجْهُ قُبْحٍ<sup>٤</sup>. وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِكَذِبٍ وَلَا ظُلْمٍ، وَلَا مُخْتَصَّ بِشَيْءٍ مِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ الْمَعْقُولَةِ. وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ مَفْسَدَةٌ، أَوْ يَقْتَرِنُ بِهِ وَجْهُ قُبْحٍ، فَعَلَيْهِ الدَّلَالَةُ. وَسَتَكَلِّمُ عَلَى مَا يَدَّعُونَهُ مِنَ التَّنْفِيرِ إِذَا اعْتَرَضْنَا مَا يَسْتَدِلُّونَ بِهِ<sup>٥</sup>.

فَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَعْرِضَ<sup>٦</sup> فِي إِظْهَارِ الْمُعْجَزِ عَلَى غَيْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَصْلَحَةٌ أَوْ فَائِدَةٌ، فَيَحْسُنُ الْإِظْهَارُ، وَلَا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى الْقُبْحِ.

٣٣٣

[مناقشة أدلة عدم جواز ظهور المعجزات على أيدي غير الأنبياء ﷺ]

[الدليل الأول: دليل الإبانة]

وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَبُو هَاشِمٍ عَلَى أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ لَا تَظْهَرُ عَلَى غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: بَأَنَّ الْمُعْجَزَ يَدُلُّ عَلَى النُّبُوَّةِ عَلَى وَجْهِ الْإِبَانَةِ وَالتَّخْصِيصِ، بِخِلَافِ الْوَجْهِ الَّذِي يَدُلُّ<sup>٧</sup> عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَدَلَّةِ.

وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمُعْجَزَ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَهُ: بِوُجُوبِ<sup>٨</sup> ظُهُورِ الْمُعْجَزِ

١. في فنون: «و مقاماً». ٢. في فنون: «و ظهور» بدل «و أيضاً فإنَّ ظهور».

٣. في فنون: «و العبد» بدل «أو».

٤. في النسخ و المطبوع: «فعليه»، و في فنون: «و من ادَّعى ذلك فعليه الدلالة».

٥. يأتي في ص ٣٠.

٦. كذا في النسخ و المطبوع، و الأنسب: «أن تعرض».

٧. كذا في النسخ و المطبوع، و الأنسب: «تدل».

٨. في النسخ و المطبوع: «لوجوب». و الصواب ما أثبتناه.

على يد النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله، وليس بواجب في الأدلة الباقية مثل ذلك؛ لأنه لا يمتنع أن يكون بعض الأحياء<sup>١</sup> قادرًا، وإن<sup>٢</sup> لم يتم دليل على أنه بهذه الصفة، نعلم<sup>٣</sup> بهذه الجملة أن وجه دلالة المعجز يخالف باقي الأدلة.

واستدل أيضاً على أنها تدل من طريق الإبانة: بأن المعجزات إذا كثرت خرجت من أن تكون أدلة على النبوة، وباقي الأدلة مع الكثرة لا تخرج من وجه دلالتها؛ ألا ترى أن ما دل على أن القادر قادر لا يخرج من أن يكون دليلاً على ذلك بالكثرة؟<sup>٤</sup> والجواب عما ذكره أولاً أن يقال له: إنما وجب ظهور المعجزات على يد الأنبياء صلوات الله عليهم؛ لأنهم متحملون من مصالحنا ما لا بد من أن نقف عليه، فيجب الظهور لهذا الوجه، وباقي مدلول الأدلة ليس بواجب العلم به والوقوف عليه، فلم [يجب]<sup>٥</sup> نصب الدلالة فيه. فلهذا الوجه افترق<sup>٦</sup> الأمران، لا لما ذكره أبو هاشم من الإبانة.

على أن في بعض مدلولات الأدلة ما يجب ثبوت الدلالة عليه وأن لا يعرئ من دلالة؛ ألا ترى أننا نقول: «إنه لو كان للجوهر حال هو عليها سوى أحواله المعقولة، لوجب أن يكون على ذلك دليل. ولو وجبت علينا صلاة سادسة وصوم شهر ثانٍ،<sup>٧</sup> لوجب أن يدل على ذلك دليل»؟ ولم يدل مفارقة ما ذكرناه لساير الأدلة

١. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «القادرين». والصواب ما أثبتناه.

٢. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «فإن».

٣. كذا، والأنسب: «فنعلم».

٤. راجع: المغني، ج ١٥ (النبوات والمعجزات)، ص ٢١٧ - ٢١٨.

٥. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق.

٦. هكذا في التمهيد. وفي «خ، م» والمطبوع: «اقترن». وفي «هـ» الكلمة مبهمة.

٧. في «خ»: «صوم شهرين».

و مساواته لدلالة المعجز على أنه يدلُّ من طريق الإبانه.

فأما الكلام على ما ذكره ثانياً فهو: أن كثرة المعجزات تُخرجها عن انتقاض العادة بها و تلحقها بالمعتاد، فتخرج<sup>١</sup> عن وجه الدلالة على النبوة؛ لأن الشرط في دلالتها أن تكون خارقة للعادة. و ليس كذلك باقي الأدلة؛ لأن كثرتها و تواليها و ترادفها لا تنقُض وجه دلالتها؛ ألا ترى إلى<sup>٢</sup> أن ما دلَّ على كون القادر مبادراً<sup>٣</sup> لا يتغير<sup>٤</sup> دلالاته بالكثرة و التوالي؟ لأنها لا تُغيّر وجه الدلالة.

و بعد، ففي الأدلة ما يدلُّ قدر منها على مدلوله، و لا يدلُّ أقلُّ منه عليه؛ ألا ترى أن ما دلَّ على كون القادر<sup>٥</sup> عالماً من الأفعال المحكّمة لا يساوي كثيره لقليله؟ و كذلك ما يكون معجزاً أو خارقاً للعادة من الأفعال لا يساوي قليله كثيره. و ليس يجب إذا لم يساو ذلك ما يدلُّ قليله و كثيره - من الأدلة على كون القادر قادراً أو<sup>٦</sup> الحيّ حياً - أن يختلفا<sup>٧</sup> في وجه الدلالة و يكون أحدهما دالاً من طريق الإبانه؛ فكذلك ما يتعلّق به أبو هاشم.

و يمكن أن يقال لأبي هاشم - إذا سلّمنا تبرّعاً أن المعجزات تدلُّ من طريق الإبانه -: إن المعجز إنما يدلُّ على إبانه صادق في دعواه من مدّع غير صادق؛ فإن كان مدّعياً لنبوة و صدّق بالمعجز علمناه نبياً، و إن ادّعى الإمامة و صدّق بالمعجز

١ . في المطبوع: «فيخرج».

٢ . في التمهيد: - «إلى»، و هو الأنسب.

٣ . في التمهيد: + «هو صحّة الفعل».

٤ . كذا في النسخ و المطبوع، و الأنسب: «لا تتغير».

٥ . في التمهيد: «العالم» بدل «القادر».

٦ . في «خ» و المطبوع: «و» بدل «أو».

٧ . في النسخ و المطبوع: «أن يحتفلا» أي يجتمعان. و الصواب ما أثبتناه.

عَلِمْنَاهُ إِمَاماً، وَإِنْ ادَّعَى الصَّلَاحَ وَصُدِّقَ بِالْمُعْجِزِ عَلِمْنَاهُ صَالِحاً. فَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا أَنْ يَظْهَرَ عَلَى كُلِّ صَالِحٍ وَإِنْ لَمْ يَدَّعِ الصَّلَاحَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَبَانَ الصَادِقَ الْمُدَّعِي مِنْ مُدَّعٍ غَيْرِ صَادِقٍ، فَلَا يَلْزَمُ نَفْيُ الصَّلَاحِ عَنْ كُلِّ مَنْ لَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَدَّعِهِ. فَإِنْ قِيلَ: فَيَلْزَمُ عَلَى هَذَا وَجُوبُ ظُهُورِهِ<sup>١</sup> عَلَى الْأَثْمَةِ كُلِّهِمْ؛ لِدَعْوَى الْجَمِيعِ الْإِمَامَةِ، وَعِنْدَكُمْ أَنَّ فِيهِمْ مَنْ لَمْ تَظْهَرْ مُعْجِزَةٌ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ إِمَاماً، وَفِي هَذَا نَقْضُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ.

قُلْنَا: الْمَعْرُوفُ مِنْ مَذَاهِبِ الْقَوْمِ<sup>٢</sup> الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى ظُهُورِ الْمُعْجِزَاتِ عَلَى أَيْدِي الْأَثْمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنَّهُ لَمْ يَخْلُ إِمَامٌ مِنْ مُعْجِزَةٍ فِي وَقْتٍ مَا؛ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ. وَلَوْ<sup>٣</sup> سَلَّمْنَا خُلُوقَ إِمَامٍ مِنْ مُعْجِزَةٍ لَمْ يَجِبْ نَفْيُ كَوْنِهِ إِمَاماً لِنَفْيِ الْمُعْجِزَةِ - إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ دَلَالََةَ الْمُعْجِزِ عَلَى وَجْهِ الْإِبَانَةِ -؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ خَلَا إِمَامٌ مِنْ مُعْجِزَةٍ - وَهِيَ دَلَالَةُ إِمَامِيَّتِهِ - فَلَمْ يَخْلُ مِنْ نَصِّ يَقُومُ فِي الدَّلَالَةِ مَقَامَ الْمُعْجِزِ. فَلَا يَجِبُ بِنَفْيِ الْمُعْجِزِ نَفْيُ الْإِمَامَةِ إِذَا قَامَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُعْجِزَ وَإِنْ أَبَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّ مَنْ لَا مُعْجِزَةَ لَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ لَيْسَ نَبِيًّا؟ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَقُومَ نَصُّ النَّبِيِّ عَلَى نَبِيِّ مَقَامَ الْمُعْجِزَةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِهِ.

فَإِنْ خَوَّلْنَا فِي ذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِانْكَارِهِ؛<sup>٥</sup> لِأَنَّ نَصَّ النَّبِيِّ دَلِيلٌ يُوْجِبُ الْعِلْمَ، كَمَا

١. في المطبوع: «ظهور» بدل «ظهوره».

٢. وهم الإمامية. راجع: تمهيد الأصول، ص ٣١٩.

٣. هكذا في التمهيد، وهو الصواب. وفي النسخ والمطبوع: «فلو».

٤. كذا في النسخ والمطبوع والأنسب: «ولا».

٥. في التمهيد: «و من خالف في نص نبي على نبي آخر لا يلتفت إلى خلافه».

أَنَّ الْمُعْجِزَ دَلِيلٌ يُوْجِبُهُ؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَعْلَمَ كَوْنَهُ نَبِيًّا بِالْمُعْجِزِ وَبَيْنَ أَنْ يَعْلَمَهُ  
بِالنَّصِّ، وَهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي إِجَابِ الْفِعْلِ؟

فَإِذَا قِيلَ: إِذَا نَصَّ نَبِيٌّ عَلَى نَبِيٍّ فُتْبُوهُ الثَّانِي عِلْمَانَاهَا بِمُعْجِزِ النَّبِيِّ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهَا  
مُسْتِنْدَةٌ إِلَيْهِ.<sup>١</sup>

فَقُلْنَا: الْمُعْجِزَةُ الْأُولَى إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ النَّبِيِّ الْأَوَّلِ؛ لَوْ قَعَهَا عَقِيبَ دَعْوَاهُ  
وَتَعَلَّقَهَا بِهِ. وَلَا تَعْلُقُ لَهَا بِالثَّانِي وَلَا بَدَعُوَاهُ؛ فَكَيْفَ تَدُلُّ عَلَى نُبُوَّتِهِ؟  
فَإِنْ قَنَعُوا بِهَذَا التَّخْرِيجِ خَرَجْنَا مِثْلَهُ، فَقُلْنَا: إِنَّ نَصَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ  
عَلَى الْإِمَامِ يَقُومُ مَقَامَ الْمُعْجِزَةِ لِلْإِمَامِ؛ لِأَنَّ إِمَامَتَهُ مُسْتِنْدَةٌ إِلَى صِدْقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَمُعْجِزِهِ، فَكَأَنَّ الْإِمَامَةَ مَعْلُومَةٌ هُنَا بِالْمُعْجِزِ الْأَوَّلِ.

### [الدليل الثاني: دليل التنفير]

وَقَدْ اسْتَدَلَّ أَبُو هَاشِمٍ بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى اعْتَمَدَهَا أَصْحَابُهُ<sup>٢</sup> فَقَالُوا: تَجْوِيزُ إِظْهَارِ  
الْمُعْجِزَاتِ عَلَى يَدِ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ يَقْتَضِي النُّفُورَ عَنِ النَّظَرِ فِي مُعْجِزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ،  
وَفَسَّرُوا النُّفُورَ الَّذِي ادَّعَوْهُ بَأَنَّ النَّظَرَ فِي مُعْجِزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ إِنَّمَا وَجَبَ لِلْخَوْفِ مِنْ  
فَوْتِ مَعْرِفَةِ الْمَصَالِحِ الَّتِي نَعْلَمُهَا مِنْ جِهَتِهِمْ، وَإِذَا جَوَّزْنَا ظُهُورَهَا عَلَى مَنْ لَا  
مَصْلَحَةَ لَنَا مَعَهُ بَطَلَّ الْخَوْفُ وَارْتَفَعَ وَجُوبُ النَّظَرِ.

وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ يُعْتَمَدُ مِثْلَهُ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ - عَلَى مَا ذُكِرَ - هُوَ جِهَةٌ وَجُوبُ  
النَّظَرِ فِي الْمُعْجِزِ، وَمَعَ تَجْوِيزِ كَوْنِ مَنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ إِمَاماً أَوْ صَالِحاً لَا يَرْتَفِعُ هَذَا

١. وهذا يعني أَنَّ النبوة لم تخلُ من معجزة، ولو بواسطة.

٢. نقلها القاضي عبد الجبار عن أبي إسحاق. راجع: المغني، ج ١٥ (التنبؤات والمعجزات)،

الْخَوْفُ؛ لِأَنَّ التَّجْوِيزَ مَعَهُ لِأَنَّ<sup>١</sup> يَكُونُ نَبِيًّا مُتَّحِمًا لِمَصَالِحِنَا ثَابِتٌ. وَ مَا تَجْوِيزُ كَوْنِهِ صَالِحًا أَوْ إِمَامًا إِلَّا كَتَّجْوِيزِ كَوْنِهِ كَاذِبًا مُمَّخْرِقًا،<sup>٢</sup> فَإِذَا كَانَ تَجْوِيزُ كَذِبِهِ لَا يَمْنَعُ مِنْ وُجُوبِ النَّظَرِ فِيمَا أَظْهَرَ،<sup>٣</sup> فَكَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ مِنْ وَجُوبِ هَذَا النَّظَرِ تَجْوِيزُ كَوْنِهِ صَالِحًا أَوْ إِمَامًا.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْمُدَّعِيَّ إِمَامًا أَنْ يَدَّعِي ثُبُوتَ مُصَرِّحًا بِهَا، فَهَذَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَادِقًا لَيْسَ بِنَبِيِّ<sup>٤</sup>، بَلْ لَا يَخْلُو<sup>٥</sup> إِمَامًا أَنْ يَكُونَ صَادِقًا فَيَكُونَ نَبِيًّا، أَوْ يَكُونَ كَاذِبًا. فَيَلْزِمُ النَّظَرُ فِيمَا يُظْهِرُ<sup>٦</sup> عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ ثَابِتٌ.

وَإِنْ كَانَ الْمُدَّعِي يَدَّعِي كَوْنَهُ صَالِحًا، وَلَا لُطْفَ لَنَا فِي الْمَعْرِفَةِ بِصَلَاحِهِ وَلَا مَنَفَعَةٍ فِي الدِّينِ، فَهُوَ إِمَامٌ أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا، أَوْ صَادِقًا صَالِحًا؛ وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَعَ صِدْقِهِ نَبِيًّا. فَلَا خَوْفَ هَاهُنَا مِنْ تَرْكِ النَّظَرِ فِي مُعْجَزِهِ، وَ نَحْنُ مُخَيَّرُونَ بَيْنَ النَّظَرِ فِيهِ وَ تَرْكِهِ.

فَأَمَّا مُدَّعِي الْإِمَامَةِ، فَلَنَا<sup>٧</sup> فِي الْعِلْمِ بِإِمَامَتِهِ مَصَالِحُ دِينِيَّةٌ، وَ رُبَّمَا كَانَ قَوْلُ الْإِمَامِ حُجَّةً فِي بَعْضِ الشَّرَائِعِ عَلَى وَجْهِ لَا يُعْلَمُ ذَلِكَ الشَّرْعُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ، عَلَى مَا سَنُبَيِّنُهُ فِي كِتَابِ الْإِمَامَةِ بِمَشْيِئَةِ اللَّهِ وَ عَوْنِهِ. فَإِذَا ادَّعَى الْإِمَامَةَ فَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ فِي مُعْجَزِهِ؛

١. في «خ» و المطبوع: «لا» بدل «لأن».

٢. هكذا في الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٥٩. و في النسخ الكلمة مبهمه. و في المطبوع: «منحرفاً»، و في التمهيد: «ممخرفاً».

٣. هكذا في النسخ و المطبوع و الأنسب: «أظهره».

٤. بأن يكون إماماً أو صالحاً. راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٢٠.

٥. هكذا في التمهيد. و في «خ، م» و المطبوع: «لا يدل». و في «هـ» يوجد إبهام.

٦. هكذا في النسخ و المطبوع، و الأنسب: «يظهره».

٧. في النسخ: «فأما يدعي الإمامة، قلنا»، و هو تصحيف عما في المتن. و في التمهيد: «و أما المدعي لكونه إماماً، فلنا».

لأنَّ الخَوْفَ مِنْ قَوْتِ الْمَنَافِعِ الدِّينِيَّةِ ثَابِتٌ، فَيَجِبُ النَّظَرُ فِيْمَا يُظْهِرُهُ كَمَا يَجِبُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

٣٣٧

فَإِنْ قِيلَ: جَوَّزُوا ظُهُورَ الْمُعْجَزِ عَلَى يَدِ الْكَافِرِ إِذَا صَدَقَ فِي بَعْضِ أَخْبَارِهِ وَادَّعَى صِدْقَهُ فِيهِ وَطَلَبَ دَلَالََةً عَلَى صِدْقِهِ.<sup>١</sup>

قُلْنَا: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُعْجَزَ وَإِنْ دَلَّ عَلَى صِدْقِ الدَّعْوَى الَّتِي يُطَاقُهَا، فَلَا بُدَّ مِنْ اقْتِضَائِهِ تَعْظِيمَ مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ وَ مِنْ أَجْلِهِ، وَ عُلُوَّ مَنْزِلَتِهِ فِي الدِّينِ وَ رِفْعَتِهِ.<sup>٢</sup> وَإِذَا كَانَ الْكَافِرُ لِحَظٍّ لَهُ فِي الدِّينِ وَ لَا ثَوَابٍ، لَمْ يَجْزَ أَنْ يُظْهَرَ عَلَى يَدِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَلَى صِفَةٍ وَ لَيْسَ عَلَيْهَا.

فَإِنْ قَالَ: جَوَّزُوا أَنْ يُظْهَرَ عَلَى يَدِ الْفَاسِقِ؛ فَإِنَّ الْفَاسِقَ - عَلَى مَذَاهِبِكُمْ مَعَشَرَ الْمُرْجئة<sup>٣</sup> - وَإِنْ اسْتَحَقَّ الاسْتِخْفَافَ بِفِسْقِهِ فَإِنَّهُ يَسْتَحَقُّ التَّعْظِيمَ وَ الْإِجْلَالَ بِإِيمَانِهِ وَ طَاعَاتِهِ.

قُلْنَا: لَيْسَ يَمْتَنِعُ عَلَى الْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ أَنْ تُجِيزَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَعْرِضْ فِيهِ وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ الْقُبْحِ؛ مِنْ اسْتِفْسَادٍ<sup>٤</sup> وَ غَيْرِهِ. وَ لَيْسَ يَجِبُ إِذَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ أَنْ يُلْزَمَ

١. فِي «خ» - «عَلَى صِدْقِهِ».

٢. فِي النِّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بِرَفْعَتِهِ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ وَ هُوَ مَفْعُولٌ آخِرٌ لِقَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «اقْتِضَائِهِ».

٣. «الْمُرْجئة» تُطْلَقُ عَلَى فَرَقَتَيْنِ: فَرَقَةٍ مُقَابِلَةً لِلشَّيْعَةِ، مِنْ الْإِرْجَاءِ بِمَعْنَى التَّأخِيرِ؛ لِتَأْخِيرِهِمْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ مَرَاتِبِهِ. وَ فَرَقَةٍ مُقَابِلَةً لِلْوَعِيدَةِ: إِمَّا مِنْ الْإِرْجَاءِ بِمَعْنَى التَّأخِيرِ؛ لِأَنَّهُمْ يُؤَخِّرُونَ الْعَمَلَ عَنِ الْقَصْدِ وَ النِّيَّةِ. وَ إِمَّا مِنْهُ بِمَعْنَى إِعْطَاءِ الرِّجَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ مَعْصِيَةٌ، كَمَا لَا يَنْفَعُ مَعَ الْكُفْرِ طَاعَةٌ. أَوْ بِمَعْنَى تَأْخِيرِ حُكْمِ صَاحِبِ الْكِبِيرَةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ. رَاجِعٌ: الْمَلِلُ وَ النُّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ، ج ١، ص ١٦١ - ١٦٢.

٤. فِي «خ، هـ» وَ الْمَطْبُوعِ: «اسْتِفَادَ». وَ فِي «م»: «اسْتَقَادَ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

ظُهُورُهُ عَلَى يَدِ الْمُتَهْتِكِينَ فِي الْمَعَاصِي الْمُدْمِنِينَ عَلَى فِعْلِ الْقَبَائِحِ وَالْذُنَايَا وَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ مَحْضُ الْإِيمَانِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمُعْجَزَاتِ تَدُلُّ مَعَ الصَّدَقِ فِي الدَّعْوَى عَلَى عُلُوِّ مَنْزِلَةِ صَاحِبِهَا فِي الدِّينِ وَتَقْدُّمِ قَدَمِهِ فِيهِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَ مَنْ ذُكِرَتْ حَالُهُ مِنْ أَهْلِ الْقَبَائِحِ وَالسَّخَائِفِ لَا مَنْزِلَةَ لَهُ فِي الدِّينِ عَالِيَةً وَلَا رُتَبَةً رَفِيعَةً؛ فَكَيْفَ يَظْهَرُ عَلَى يَدِهِ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ؟ وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا أَجْزَاهُ وَامْتَنَعَنَا مِنْهُ وَاضِحٌ لَا يُشْكِلُ عَلَى مُنْصِفٍ.

## فَصْلٌ

فِي أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ<sup>١</sup>  
شَيْءٌ مِنَ الْمَعَاصِي؛ قَبْلَ النَّبُوءَةِ وَلَا بَعْدَهَا

[استعراض الأقوال حول عصمة الأنبياء عَلَيْهِ السَّلَامُ]

عِنْدَنَا<sup>٢</sup> أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِعْلُ قَبِيحٍ فِي حَالِ النَّبُوءَةِ وَلَا فِيمَا  
تَقَدَّمَهَا. وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ<sup>٣</sup> كَبِيرُ الذُّنُوبِ وَلَا صَغِيرُهَا.

وَقَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ وَمَنْ وَافَقَهَا مِنَ الزَّيْدِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ: إِنَّ الْكَبَائِرَ لَا تَجُوزُ<sup>٤</sup> عَلَيْهِمْ  
قَبْلَ النَّبُوءَةِ وَلَا بَعْدَهَا، وَجَوَزُوا الصَّغَائِرَ فِي الْحَالِينِ بَعْدَ أَنْ لَا تَكُونَ مُسْحَقَةً<sup>٥</sup> مُرْدَلَةً<sup>٦</sup>.

١. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٢. يوجد في هذا البحث مع «فنون» اختلاف كبير، لعلّه ناشئ من تصرف صاحب مجموعة «فنون» في العبارة، ولذلك أعرضنا عن ذكر جميع الاختلافات إلّا في بعض الحالات.

٣. في فنون: «أن يقع منهم» بدل «عليهم».

٤. في «خ، م» والمطبوع: «لا يجوز».

٥. في «خ» والمطبوع: «مستحقة». وسحقته الصغائر: جعلته عند الناس سخيفاً.

٦. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٣٨٨؛ المغني، ج ١٥ (التنبؤات والمعجزات)، ص ٣٠٠ -

٣١١؛ مجموعة رسائل الإمام المنصور بالله، ج ١، ص ٣٦٠؛ وج ٢، ص ٦٨ و ٣٧٨؛ عُدة الأكياس، ج ٢، ص ٢١.

و هكذا في فنون. وفي النسخ والمطبوع: «من ذلّة». وهو تصحيف مما أثبتناه. وفي بعض

المصادر: «منقرة». راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٧، ص ١١.

و أجاز<sup>١</sup> الحشوية<sup>٢</sup> وأصحاب الحديث<sup>٣</sup> عليهم الكبائر سوى الكذب في حال النبوة، وجوزوا الجميع قبل النبوة<sup>٤</sup>.

وقد أشبعنا الكلام في هذا الباب في كتابنا الموسوم بـ «تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام»<sup>٥</sup>، غير أننا لا نخلي هذا الكتاب من جملة فيها<sup>٦</sup> منفعة.

### [عصمة الأنبياء ﷺ عن الكذب وغيره من الذنوب]

والذي يدل على أن الكذب لا يجوز عليهم فيما يؤدونه عن الله تعالى: هو العلم<sup>٧</sup>

١. في فنون: «و أجازت».
٢. الحشو في اللغة: ما تملأ به الوسادة. وفي الاصطلاح: عبارة عن الزائد الذي لا طائل تحته. والحشوية: طائفة من أصحاب الحديث لا مذهب لهم منفرداً، أجمعوا على الجبر والتشبيه وجسموا وصوروا، وقالوا بالأعضاء، وقدم ما بين الدفتين من القرآن، ويسمون أنفسهم بأنهم أصحاب الحديث، وأتهم أهل السنة، وهم بمعزل من ذلك. وينكرون الخوض والجدل، ويعولون على التقليد وظواهر الروايات. وسُميت الحشوية «حشوية» لأنهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أي يدخلونها فيها وليست منها. راجع: الحور العين، ص ٢٠٤؛ التعريفات للجرجاني، ص ٣٩؛ شرح الأساس الكبير، ج ١، ص ١٤٣ - ١٤٤.
٣. أصحاب الحديث - وهم أهل الحجاز -: هم أصحاب مالك بن أنس، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعي، وأصحاب سفيان الثوري، وأصحاب أحمد بن حنبل، وأصحاب داود بن علي بن محمد الأصفهاني. وإنما سُموا «أصحاب الحديث» لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار وبناء الأحكام على النصوص، ولا يرجعون إلى القياس الجلي والخفي ما وجدوا خيراً أو أثراً. الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ٢٤٣.
٤. راجع: الإيضاح المنسوب للفضل بن شاذان، ص ٤٣؛ شرح الأصول الخمسة، ص ٣٨٧؛ رسائل الغزالي، ص ١٣٢.
٥. بحث رحمه الله عن عصمة الأنبياء عليهم السلام بصورة مفصلة في مقدمة هذا الكتاب.
٦. في النسخ والمطبوع: «فيه»، والصحيح ما أثبتناه.
٧. في فنون: - «العلم».

المُعْجِزُ؛ لَأَنَّهُ ادَّعَى الرِّسَالَةَ، وَ أَنَّهُ صَادِقٌ فِيمَا يُؤَدِّيهِ، فَصَدَّقَ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى بِالْمُعْجِزِ، [و] <sup>١</sup> أَمِنْ بِهَذَا التَّصْدِيقِ كَوْنُهُ كَاذِبًا فِيمَا يُؤَدِّيهِ؛ لِأَنَّ تَصْدِيقَ الْكَذَّابِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى.

فَأَمَّا الْكَذِبُ فِيمَا لَا يُؤَدِّيهِ وَ بَاقِي الذُّنُوبِ، فَالَّذِي يُؤْمِنُ مِنْ وَقُوعِهَا أَنَّ تَجْوِيزَهُ عَلَيْهِمْ صَارِفٌ عَنْ قَبُولِ أَقْوَالِهِمْ وَ مُنْفَرِّ عَنْهُمْ، وَ لَا يَجُوزُ [عَلَى اللَّهِ] <sup>٢</sup> أَنْ يَبْعَثَ مَنْ يُوَجِّبُ عَلَيْنَا اتِّبَاعَهُ وَ تَصْدِيقَهُ وَ هُوَ عَلَى صِفَةِ تَنْفَرُّ عَنْهُ. <sup>٣</sup> وَ قَدْ جُنَّبَ <sup>٤</sup> الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ الْفَطَاظَةُ <sup>٥</sup> وَ الْغِلْظَةُ، وَ الْخِلْقُ <sup>٦</sup> الشَّيْئَةُ <sup>٧</sup>، وَ كَثِيرًا مِنَ الْأَمْرَاضِ - مَعَ حُسْنِ ذَلِكَ - لِأَجْلِ التَّنْفِيرِ؛ فَأُولَى أَنْ يُجَنَّبُوا الْقَبَائِحَ <sup>٨</sup> لِذَلِكَ.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ تَحْكُمُونَ بِأَنَّ تَجْوِيزَ الْكِبَائِرِ مُنْفَرِّ، وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ مَعَ قَبُولِهِ مِنْهُمْ؟

قُلْنَا: لَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِنَا: «إِنَّهُ مُنْفَرِّ» أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي تُفَرِّ عَنْهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مَعَهُ، [و] <sup>٩</sup> إِنَّمَا تُرِيدُ أَنَّهُ أَقْرَبُ أَنْ لَا يَقَعَ؛ وَ لَيْسَ كُلُّ صَارِفٍ عَنِ الشَّيْءِ نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الشَّيْءَ لَا بُدَّ أَنْ يَرْتَفَعَ عِنْدَهُ، كَمَا لَيْسَ كُلُّ دَاعٍ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ عِنْدَهُ مَا هُوَ دَاعٍ

١. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق؛ أضفناه من الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٦٠.

٣. هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «عنهم».

٤. في فنون: «+ الله».

٥. الفطَاظَةُ وَ الْغِلْظَةُ: خشونة الكلام. المحيط في اللغة، ج ١٠، ص ١٤ (فظظ).

٦. في النسخ: «الخلق» بدون الواو. والْخِلْقُ: جمع «خِلْقَةٌ».

٧. هكذا في النسخ والمطبوع. وفي التمهيد والاقتصاد: «المشينة». والمشينة من «الشَّيْنِ»

خلاف «الزَّيْنِ». المصباح المنير، ج ١، ص ٣٣٠ (شين).

٨. هكذا في فنون. وفي النسخ والمطبوع: - «القبائح».

٩. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

إليه؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ قُطُوبَ<sup>١</sup> الداعي للناسِ إلى طَعَامِهِ وَ تَصْجُرِهِ وَ تَبْرُمَهُ<sup>٢</sup> صَارِفٌ عَنْ حُضُورِ طَعَامِهِ وَ مُنْفَرٌّ عَنْهُ، وَ إِنْ جَازَ أَنْ يَقَعَ مَعَهُ، وَ طَلَاقَةٌ وَجْهِهِ وَ تَبَسُّمُهُ دَاعِيَانِ إِلَى الْحُضُورِ، وَ إِنْ جَازَ أَنْ لَا يَقَعَ عِنْدَهُمَا؟<sup>٣</sup>

وَ قَدْ يَقَعُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ الْقَبُولُ مِنَ السَّخِيفِ الْمُتَهَالِكِ فِي الْقَبَائِحِ وَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي نَفْسِهِ مُنْفَرًّا، وَ يَرْتَفِعُ الْقَبُولُ مِنَ النَّاسِكِ الْمُتَمَسِّكِ وَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ دَاعِيًّا.

### [عصمة الأنبياء ﷺ عن الكبائر والصغائر]

وَ دَلِيلٌ نَفِي الْكِبَائِرِ عَنْهُمْ قَبْلَ النُّبُوَّةِ: مَا اعْتَمَدْنَاهُ<sup>٤</sup> مِنَ التَّنْفِيرِ بَعَيْنِهِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ ضَرُورَةَ أَنَّ النُّفُوسَ إِلَى مَنْ لَمْ يَرْتَكِبْ قَطُّ الْكِبَائِرَ - وَ إِنْ تَابَ مِنْهَا - أَسْكَنُ وَ أَقْرَبُ إِلَى قَبُولِ قَوْلِهِ مِمَّنْ فَعَلَ ذَلِكَ. وَ الْمُعْوَلُ فِيمَا<sup>٥</sup> ذَكَرْنَاهُ عَلَى الْعَادَةِ وَ الْإِخْتِيَارِ.<sup>٦</sup>

وَ دَلِيلٌ نَفِي الصَّغَائِرِ عَنْهُمْ فِي حَالَةِ النُّبُوَّةِ وَ قَبْلَهَا هُوَ أَيْضًا مَا بَيَّنَّاهُ؛ لِأَنَّ النُّفُوسَ إِلَى مَنْ لَمْ يُعْهَدْ مِنْهُ قَبِيحٌ أَسْكَنُ، وَ الْقَبُولُ مِنْهُ أَقْرَبُ مِمَّنْ وَقَعَ الْقَبَائِحُ وَ بَاشَرَ الْفَوَاحِشَ، وَ إِنْ وَقَعَتْ مُحْبَطَةً الْعِقَابِ - عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مُخَالِفُونَا -؛ لِأَنَّ ذَهَابَ عِقَابِهَا بِكَثْرَةِ ثَوَابٍ فَاعِلِهَا لَا يُخْرِجُهَا مِنْ كَوْنِهَا قَبَائِحَ وَ ذُنُوبًا، [وَ] مِمَّا لَوْ انْفَرَدَ لَا سْتَحَقَّ<sup>٧</sup> [إِيَّاهُ] الذَّمُّ وَ الْعِقَابُ.

١. في «م، هـ»: «قطور».

وَالْقُطُوبُ: تَرْوِي وَ تَقْبُضُ مَا بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ عِنْدَ الْعُبُوسِ. كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٥، ص ١٠٧ (قطب).

٢. التَّبْرُمُ: المَلَلَةُ وَ السَّامَةُ وَ الضَّجْرُ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٢، ص ٤٣ (برم).

٣. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «دَاعِيًّا إِلَى الْحُضُورِ... عِنْدَهَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «اعْتَمَدْنَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مَا». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٦. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ الْإِخْتِيَارِ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٧. فِي «م، هـ»: «لَا يَسْتَحَقُّ»، وَ هُوَ خَطَأٌ.

ولا اعتبارَ عندنا وعندهم في بابِ التَّنْفِيرِ باستِحْقاقِ الذَّمِّ والعِقَابِ؛ لأنَّ الكَبَائِرَ الْمُتَقَدِّمَةَ لِلنَّبُوَّةِ بَعْدَ وَقُوعِ التَّوْبَةِ مِنْهَا لَا يُسْتَحَقُّ بِهَا ذَّمٌّ وَلَا عِقَابٌ، ومع هذا فقد مَنَعْنَا مِنْهَا لَطَرِيقَةَ التَّنْفِيرِ، ولأنَّ النُّفُوسَ مع فَقْدِهَا أَسْكَنَ وَأَقْرَبَ إِلَى الْقَبُولِ. وكذلك الصَّغَائِرُ لَا يُخْرِجُهَا مِنْ كَوْنِهَا<sup>١</sup> مُنْفَرَّةً أَنَّهُ لَا ذَّمٌّ عَلَيْهَا وَلَا عِقَابٌ إِذَا كَانَتْ فِي نَفْسِهَا قَبَائِحَ وَمِمَّا لَوْ انْفَرَدَ لَا سْتَحَقُّ<sup>٢</sup> بِهِ الذَّمُّ والعِقَابُ.

٣٤٠

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: إِنَّهُ لَا حَظَّ لِلصَّغَائِرِ إِلَّا بِتَنْقِصِ الثَّوَابِ، وَنُقْصَانِ الثَّوَابِ غَيْرُ مُنْفَرٍّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَفَرَ لَمَا أَخْلَ الْأَنْبِيَاءُ بِالنَّوَافِلِ، وَقد عَلِمْنَا إِخْلَالَهم بِهَا، [فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛]<sup>٣</sup> وذلك: أَنَّ الصَّغَائِرَ وَإِنْ كَانَتْ عَنْدهُمْ تَنْقُصُ الثَّوَابِ، فَهِيَ قَبَائِحٌ، وَلَوْ انْفَرَدَتْ لَا سْتَحَقُّ بِهَا<sup>٤</sup> الذَّمُّ والعِقَابُ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْإِخْلَالُ بِالنَّدْبِ.

عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ التَّفَرُّقَ بَيْنَ الْإِخْلَالِ بِالنَّفْلِ وَبَيْنَ الصَّغَائِرِ - وَإِنْ نَقَصَ الثَّوَابُ عِنْدَنَا<sup>٥</sup> - بِأَنَّ النَّفْلَ يَنْقُصُ مَعَهُ ثَوَابٌ لَمْ يَتَقَدَّرِ اسْتِحْقَاقُهُ وَإِنَّمَا فَاتَ اسْتِحْقَاقُهُ، وَالصَّغِيرَةُ تَوَثَّرَ فِي ثَوَابٍ اسْتَقَرَّ وَاسْتَحَقَّ<sup>٦</sup> ثُمَّ زَالَ وَبَطَلَ.

وَفَرَقَ كَثِيرٌ بَيْنَ قَوْتِ مَا لَمْ يَحْصُلْ وَلَمْ يَسْتَقِرَّ، وَبَيْنَ قَوْتِ<sup>٧</sup> الْحَاصِلِ الْمُسْتَقَرِّ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ وُلِّيَ وَلَايَةً جَلِيلَةً فِي دِينٍ أَوْ دُنْيَاً وَاسْتَقَرَّتْ لَهُ يُنْفَرُ عَنْهُ عَزْلُهُ عَنْهَا، وَلَا يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ لَمْ يُؤَلَّ تِلْكَ الْوَلَايَةَ قَطُّ؟

١. في النسخ: «لكونها». وفي المطبوع: «بكونها». والصحيح ما أثبتناه.

٢. في «م»: «لا يستحق». وفي «هـ» الكلمة مبهمه.

٣. ما بين المعقوفين أضفناه من الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٦١.

٤. في النسخ والمطبوع: «به». والصحيح ما أثبتناه.

٥. في «م، هـ»: «عند». ولعل الصواب: «عندهما».

٦. في «خ» والمطبوع: «استقر به واستحق به».

٧. في النسخ والمطبوع: «القوت». والصواب ما أثبتناه.

[بيان عدم جواز كتمان النبي ما بُعث لأدائه]

فإن قيل: فبأي شيء عِلِمْتُمْ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ كِتْمَانُ مَا بُعِثَ لِأَدَائِهِ؟

قلنا: لأن ذلك مُؤَدٌّ إِلَى تَقْضِ غَرْضِ مُرْسِلِهِ؛ لِأَنَّ الْغَرْضَ فِي إِرْسَالِهِ وَصُولُ مَا حَمَلَهُ وَكَلْفَهُ أَدَاءَهُ إِلَى مَنْ هُوَ مَصْلَحَةٌ لَهُ؛ حَتَّى يَكُونَ مُزِيحاً<sup>١</sup> لِعِلَّتِهِمْ. فَإِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُوْدِي انْتَقَاضَ الْغَرْضِ، وَلَمْ يَكُنْ مُزِيحاً لِعِلَّةِ الْمُكَلِّفِينَ فِي مَعْرِفَةِ مَصَالِحِهِمْ. وَلَيْسَ يَجْرِي تَكْلِيفُ الرِّسَالَةِ مَجْرَى تَكْلِيفِ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ الْغَرْضَ فِي بَاقِي التَّكَالِيفِ تَعْرِضُ الْمُكَلَّفِ لِلثَّوَابِ وَتَمَكِينُهُ مِنْ اسْتِحْقَاقِهِ، وَذَلِكَ حَاصِلٌ؛ أَطَاعَ أَوْ عَصَى. وَالْغَرْضُ فِي تَكْلِيفِ الرِّسَالَةِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْمُرْسَلِ [لِيَهْمُ]<sup>٢</sup> مِنَ الْعِلْمِ بِمَصَالِحِهِمْ<sup>٣</sup>؛ فَإِذَا أُرْسِلَ مَنْ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُوْدِي، انْتَقَاضَ الْغَرْضِ، وَارْتَفَعَتْ إِزَاحَةُ<sup>٤</sup> الْعِلَّةِ.

٣٤١

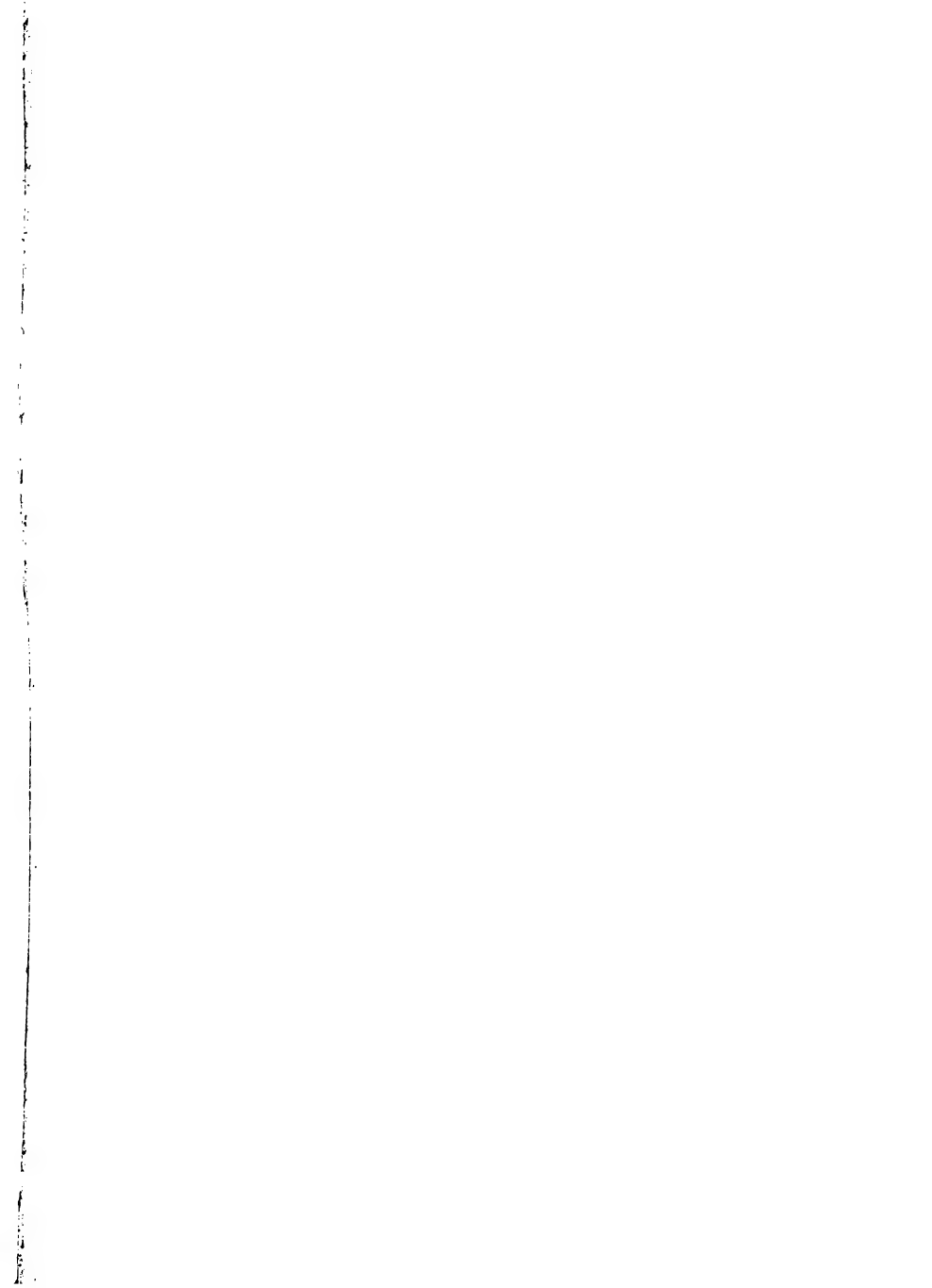
وَقَدْ تَكَلَّمْنَا عَلَى الْآيَاتِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْمُبْطِلُونَ فِي جَوَازِ الْمَعَاصِي مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَبَيْنَا الصَّحِيحَ فِي تَأْوِيلِهَا فِي كِتَابِنَا الْمُفْرَدِ بِتَنْزِيهِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَنْمَةِ [عَلَيْهِمُ السَّلَام]، وَمَا هُوَ هَاهُنَا عَارِضٌ غَيْرُ مَقْصُودٍ لَا يَكُونُ اسْتِيفَاءُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ كَاسْتِيفَائِهِ بِحَيْثُ هُوَ الْأَصْلُ الْمَقْصُودُ.

١. «مزيحاً»، أي مزيلاً ومذهياً ومُبْعِداً. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٧٠ (زيح).

٢. في النسخ والمطبوع: «إليه».

٣. في النسخ والمطبوع: «إلى مصالحهم».

٤. في «خ» والمطبوع: «إزالة».



## [القسم الثاني]

### [النبوة الخاصة]

[بحوث تمهيدية]

## [البحث الأول]

### الكلام في الأخبار

#### فصل<sup>١</sup> [تمهيد]

إنما قدّمنا الكلام في الأخبار على الدلالة على نبوة نبينا صلى الله عليه وآله؛ لأن دلالة إعجاز القرآن على النبوة مبيّنة فينا على العلم بالأخبار؛ لأننا نعلم وجود القرآن، وظهوره من جهة النبي صلى الله عليه وآله، وتحدّي العرب به، وأنه لم يعارض على وجه ينقض<sup>٢</sup> العادة<sup>٣</sup> بالأخبار، وبما هو مُسند إليها؛ فلا بُدّ من الكلام في الأخبار وأقسامها، و«كَيْفَ تَكُونُ طَرِيقاً إِلَى الْعِلْمِ؟»؛ لأنها كالأصل فيما يحتاج إلى بيانه.

وقد كان يجوز أن يُذكر الكلام في الأخبار عند كلامنا في الإمامة؛ للتعلّق القويّ بين الكلام في الإمامة وبين الأخبار؛ لأن تعيين النصوص على الأنمة

---

١. في النسخ والمطبوع: «فصل الكلام في الأخبار»، وقد أحرنا كلمة «فصل» لاقتضاء ترتيب عناوين ذلك.

٢. هكذا في «خ» والمطبوع. وفي «م، هـ» الكلمة مبهمه. ولعلّ الأنسب: «نَقَضَ».

عليهم السلام<sup>١</sup> بالأخبار، [و لا]<sup>٢</sup> يَعْرِفُهُ مَنْ لَمْ يَشْهَدْ تِلْكَ النُّصُوصَ، وَلِأَنَّ الْأَحْوَالَ  
الْحَادِثَةَ وَالْأُمُورَ الْجَارِيَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْإِمَامَةِ لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْأَخْبَارِ، لَكِنَّا لَمَّا قَدَّمْنَا الْكَلَامَ  
فِي النُّبُوَّةِ عَلَى الْإِمَامَةِ - وَالْأَخْبَارُ أَصْلٌ فِيهِمَا - وَجَبَ أَنْ نُقَدِّمَهُ هَاهُنَا، وَنُحِيلَ عَلَيْهِ  
هُنَاكَ إِذَا صِرْنَا إِلَى الْكَلَامِ فِي الْإِمَامَةِ، بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

و لِهَذَا لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ فِي نُبُوَّةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَهُ تَعَلَّقُ بِنَسْخِ الشَّرَائِعِ  
وَ جَوَازِهِ - لِأَنَّ شَرِيعَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نَاسِخَةٌ لِلشَّرَائِعِ الْمُتَقَدِّمَةِ - وَجَبَ أَنْ  
نُقَدِّمَ الْكَلَامَ فِي النَّسْخِ وَ أَحْكَامِهِ عَلَيْهَا.

وَ نَحْنُ نَتْلُو الْكَلَامَ فِي الْأَخْبَارِ، وَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُعِينُ وَ الْمُؤَفِّقُ لِلصَّوَابِ.

١. في «خ» و المطبوع: «النصوص على الإمامة».

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق. و لا يخفى ما في العبارة من الإجمال.

[١]

## فَصْلُ

في الكلام في حَدِّ الْخَبَرِ وَشَيْءٍ مِنْ أَحْكَامِهِ

[تعريف الخبر]

يَجِبُ أَنْ يُحَدَّ الْخَبَرُ بِأَنَّهُ «مَا صَحَّ فِيهِ الصَّدْقُ أَوْ الْكَذِبُ»، وَلَا نَحْدُهُ بِمَا يَمْضِي فِي الْكُتُبِ مِنْ أَنَّهُ «مَا صَحَّ فِيهِ الصَّدْقُ وَالْكَذِبُ»<sup>١</sup>؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْتَقِضُ بِالْأَخْبَارِ الَّتِي لَا تَكُونُ إِلَّا صِدْقًا؛ كَالْأَخْبَارِ عَنِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا، كَقَوْلِنَا: «إِنَّهُ قَدِيمٌ وَعَالِمٌ لِنَفْسِهِ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَكَقَوْلِنَا: «الظُّلُمُ وَالْكَذِبُ قَبِيحَانِ». وَيَنْتَقِضُ بِالْخَبَرِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَذِبًا؛ كَقَوْلِنَا: «إِنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ مُحَدَّثٌ» وَ«الْجَهْلُ وَالْكَذِبُ حَسَنٌ».

وَقَدْ تَعَاطَى مَنْ حَدَّ بِهَذَا الْحَدِّ الْخَبَرَ الْجَوَابَ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ؛ بِأَنْ قَالَ: يُمَكِّنُ أَنْ يُخْبَرَ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ بَعِيْنَهَا عَنْ غَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَى مَا تَنَاوَلَتْهُ فَيَكُونُ كَذِبًا<sup>٢</sup>، وَفِي الْمَوْضِعِ الْآخِرِ يُخْبَرُ بِهَا عَمَنْ هُوَ عَلَى مَا<sup>٣</sup> تَنَاوَلَتْهُ فَيَكُونُ صِدْقًا.

١. راجع: المغني، ج ١٥ (التبَيُّنَاتُ وَالْمَعْجَزَاتُ)، ص ٣١٩.

٢. مثال ذلك أن يُخْبَرَ عَنِ الصَّنَمِ بِأَنَّهُ «قَدِيمٌ وَعَالِمٌ لِنَفْسِهِ» فَإِنَّهُ يَكُونُ كَاذِبًا.

٣. في «خ» والمطبوع: - «عَلَى مَا». وَفِي «م»، «ه»: «عَمَّا». وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و هذا تَمَلُّلٌ بِالْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: «اللَّهُ تَعَالَى قَدِيمٌ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ»، وَ قَصَدَ إِلَى الْقَدِيمِ تَعَالَى دُونَ غَيْرِهِ، فَهُوَ مُخَيَّرٌ، وَ مَا تَكَلَّمَ بِهِ خَبَرَ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ هُوَ لَا يُمَكِّنُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَقَعَ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا مَعَ أَنَّهُ خَبَرٌ؛<sup>١</sup> فَقَدْ انْتَقَضَ حَدُّ الْخَبَرِ الَّذِي اخْتَارُوهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَ قَدْ اخْتَارَ قَوْمٌ أَنْ يَحْدُوا الْخَبَرَ بِأَنَّهُ «مَا احْتَمَلَ التَّصْدِيقَ وَ التَّكْذِيبَ»؛<sup>٢</sup> فِرَارًا مِنْ مَسْأَلَةٍ يُسْأَلُ عَنْهَا؛ وَ هِيَ قَوْلُهُمْ فِي صَادِقٍ وَ كَاذِبٍ: «صَدَقَا» أَوْ «كَذَبَا»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خَبَرٌ، وَ هُوَ غَيْرُ مُحْتَمَلٍ لِلصَّدَقِ أَوْ الْكَذِبِ.

وَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ نَقُولَهُ: إِنَّ حَدَّ الْخَبَرِ بِأَنَّهُ «مَا احْتَمَلَ التَّصْدِيقَ وَ التَّكْذِيبَ» صَحِيحٌ جَائِزٌ، وَ لَيْسَ يَجِبُ الْفِرَارُ مِنْ حَدِّهِ بِأَنَّهُ «مَا احْتَمَلَ الصَّدَقَ أَوْ الْكَذِبَ» لِأَجْلِ الْإِعْتِرَاضِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ فِي صَادِقٍ وَ كَاذِبٍ: «صَدَقَا»، خَبَرُهُ فِي الْحَقِيقَةِ كَذِبٌ؛ لِأَنَّ مُخَبَّرَ خَبَرِهِ كَوْنُهُمَا صَادِقَيْنِ، وَ لَيْسَ هُمَا كَذَلِكُ؛ فَخَبَرُهُ كَذِبٌ لَا مَحَالَةَ. وَ كَذَلِكَ إِذَا قَالَ: «كَذَبَا»، فَخَبَرُهُ كَذِبٌ؛ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وَ كَانَ أَبُو هَاشِمٍ يُجِيبُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ بِأَنْ يَقُولَ:<sup>٣</sup> هَذَانِ خَبَرَانِ فِي الْمَعْنَى؛ أَحَدُهُمَا كَذِبٌ، وَ الْآخَرُ صِدْقٌ؛ فَكَمَا لَا يَصِحُّ فِي خَبَرَيْنِ مُتَفَصِّلَيْنِ أَحَدُهُمَا صِدْقٌ وَ الْآخَرُ كَذِبٌ أَنْ يُقَالَ فِيهِمَا: «إِنَّهُمَا كَذِبٌ»، وَ لَا «إِنَّهُمَا صِدْقٌ»، بَلْ يُقَالُ: «أَحَدُهُمَا صِدْقٌ، وَ الْآخَرُ كَذِبٌ» فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيمَا اعْتَرَضُوا فِيهِ.<sup>٤</sup>

وَ الْجَوَابُ الْأَوَّلُ أَقْوَى وَ أَظْهَرُ.

١. فِي «خ»: - «خَبَرٌ».

٢. رَاجِع: رَسَائِلُ الْغَزَالِيِّ، ص ٢٣٩؛ الْحُدُودُ لِلْمَقْرِيِّ، ص ٥٠.

٣. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: - «يَقُولُ».

٤. رَاجِع: الْمَغْنِي، ج ١٥ (التَّبَيُّنَاتُ وَ الْمَعْجَزَاتُ)، ص ٣٢١.

## [نفي الواسطة بين الصدق والكذب في الخبر]

و لَيْسَ فِي الْخَبَرِ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ؛<sup>١</sup> لِأَنَّ لِلْخَبَرِ<sup>٢</sup> تَعَلُّقًا بِالْمُخْبِرِ عَنْهُ، [فلا يخلو]<sup>٣</sup> مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ الْخَبَرُ فَيَكُونُ الْخَبَرُ صِدْقًا، أَوْ لَيْسَ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ فَيَكُونُ كَذِبًا. وَلَا وَاسِطَةٌ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ فِي مُخْبِرِ الْخَبَرِ؛ فَلَا وَاسِطَةٌ إِذَنْ فِي الْخَبَرِ بَيْنَ الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ.

## [نفي اشتراط علم الصادق أو الكاذب بأنه كذلك]

و قَوْلُ الْجَاحِظِ: إِنْ مِنْ شَرَطِ الْكَذِبِ أَوْ الصِّدْقِ أَنْ يَعْلَمَ الْمُخْبِرُ بِحَالِهِمَا.<sup>٤</sup> بَاطِلٌ؛ لِأَنَّا قَدْ نَصَّفُ بِالصِّدْقِ أَوْ بِالْكَذِبِ مَنْ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُمَا كَذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ مِينًا: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ» وَهُوَ فِيهَا، يَصِفُهُ جَمِيعُ أَهْلِ اللُّغَةِ بِأَنَّهُ صَادِقٌ، وَيَقُولُونَ لَهُ: «صَدَقْتَ»، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ هُوَ أَنَّهُ صَادِقٌ، وَأَنَّ<sup>٥</sup> زَيْدًا فِي الدَّارِ؛ وَكَذَلِكَ يَصِفُونَهُ بِأَنَّهُ كَاذِبٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمُخْبِرُ بِأَنَّ خَبَرَهُ لَيْسَ عَلَى مَا تَنَاوَلَهُ. وَالمُسْلِمُونَ يَصِفُونَ الْمُخَالَفِينَ لَهُمْ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِأَنَّهُمْ كَاذِبُونَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقد وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ قَوْمًا مِنَ الْمُبْطِلِينَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا كَوْنَهُمْ كَاذِبِينَ.

## [جواز أن يكون الصدق من جنس الكذب]

و قد يَكُونُ الصِّدْقُ مِنْ جِنْسِ الْكَذِبِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَخْبَرَ «أَنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ»

١. في «خ»: - «فكذلك القول.... بين الصدق والكذب».

٢. في «خ»: «لأن لا يخبر». وفي المطبوع: «لأن [المخبر] لا يخبر».

٣. ما بين المعقوفين استفدناه من المغني، ج ١٥ (النبوات والمعجزات)، ص ٣٢٧.

٤. راجع: المغني، ج ١٥ (النبوات والمعجزات)، ص ٣٢٧.

٥. في النسخ والمطبوع: «و لأن». والصحيح ما أثبتناه، وهو معلوم من السياق.

إذا كان صدقاً<sup>١</sup> لا يفصل السامع بينه وبين من أخبر بذلك وهو كاذب؟ فلو كان مخالفاً له في الجنس لفصل المدرك بينهما. بل نفس ما يكون صدقاً يجوز أن يكون كذباً؛ لأن من قال: «محمدٌ رسولُ الله» وقصد به إلى نبينا صلى الله عليه وآله، يكون خبره صدقاً، ولو قصد إلى غيره يكون كذباً، والعين واحدة.

و الخبر لم يكن خبراً لجنسه ولا لصيغته؛ لأن ذلك كله قد يحصل فيما ليس بخبر، وإنما يكون خبراً لقصد المخبر إلى الإخبار به، وقد بينا ذلك و دللنا عليه في صدر الكلام في العدل من هذا الكتاب<sup>٢</sup>.

١. كذا في النسخ والمطبوع، والأنسب: «صادقاً».

٢. لقد سقط هذا البحث ممّا وصل إلينا من كتاب الذخيرة.

[٢]

## فصل

### في أن الأخبار قد يحصل عند العلم

حكى المتكلمون عن فرقة تعرف بالسُّمَنِيَّة<sup>١</sup> أنهم يُنكروْنَ وقوع العلم بالأخبار و  
عندها، و يَخْصَوْنَ العلوم بضروب الإدراكات<sup>٢</sup> دون غيرها<sup>٣</sup>.

و هذا مذهب ظاهر البطلان، لا معنى للتشاعُل برده و الإكثار<sup>٤</sup> بدفعه.

و ما المُشْكِلُ فيما يحصل من العلم عند الأخبار إلا كالمُشْكِلِ فيما يحصل عند  
المُشَاهَدَةِ و غيرها من ضروب الإدراكات، و ما تدخلُ الشُّبُهَاتُ<sup>٥</sup> في هذا إلا  
كدخلها في ذلك؛ ألا ترى أن نفوسنا تسكنُ إلى وجود البلدان التي لم تُشاهدْها

---

١ . السُّمَنِيَّة - بضم السين و فتح الميم مخففة -: فرقة من أصناف الكفرة قبل الإسلام، تعبد  
الأصنام، و تقول بالتناسخ و قدم العالم، و تنكر النظر والاستدلال و حصول العلم بالأخبار،  
و تدعي أنه لا يُعلم شيء إلا من طريق الحواس الخمس. و هي منسوبة على غير قياس إلى  
«سُومَنَات»: بلدة من الهند، أو اسم صنم كان في ولاية سورتته. راجع: الفرق بين الفرق،  
ص ٣٤٦؛ المصباح المنير، ص ٢٩٠ (سمن)؛ جامع العلوم، ج ٢، ص ١٨٤.

٢ . أي العلوم الحاصلة من الحواس الخمس.

٣ . راجع: المغني، ج ١٥ (التنبؤات و المعجزات)، ص ٣٤٢ و ٣٩٤.

٤ . كذا في النسخ و المطبوع، و الأنسب: «و الاكتراث».

٥ . في «خ، م» و المطبوع: «و ما مدخل للشبهات».

وإنَّما أَخْبَرنا عنها، وإلَى وجودِ المُلوكِ و سَيَرِهِم و الحَوادِثِ الكِبارِ و الوقائعِ  
 الجاريةِ في أيامِهِم، كَسُكونِنا إلى العِلْمِ بالمُشاهداتِ؟ فَمَنْ ادَّعى فيما يَحْصُلُ عندَ  
 الأخبارِ أَنَّهُ ظَنُّ و حُسبانٌ و لَيْسَ بعِلْمٍ، كَمَنْ ادَّعى ذَلِكَ بالمُشاهداتِ.

[٣]

## فصل

في كيفية حصول العلم عند الأخبار؛  
هل هو ضروري أو مكتسب؟

[أقسام الأخبار]

إعلم أن الأخبار على ضربين:  
فضرب لا يحصل عنده علم فيختلف أنه ضروري أو مكتسب؛ كأخبار الأحاد  
وما لم يبلغ ناقلوه حد التواتر.

والضرب الآخر يحصل عنده العلم، وهو على ضربين:  
[١] أحدهما: يحصل العلم به لكل عاقل سمع تلك الأخبار، حتى لا يجوز أن  
يشك فيه؛ كأخبار البلدان والوقائع والحوادث الكبار.

[٢] والضرب الآخر: لا يجب حصول العلم عنده إلا لمن نظر واستدل وعلم  
أن المخبرين بصفة من لا يجوز الكذب عليه؛ كالأخبار عن معجزات النبي صلى  
الله عليه وآله سوى القرآن، وكالخبر الذي يرويه الشيعة من الإمامية من النص  
على أمير المؤمنين عليه السلام.<sup>١</sup>

١ . يريد به النص الجلي الذي سوف يأتي التعرض له في ص ٢٤٩ وما بعدها.

## [حقيقة العلم الحاصل عند سماع القسم الأول من الخبر المتواتر]

[١]. فالقسم الأول: ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى<sup>١</sup> أَنَّ الْعِلْمَ بِهِ ضَرُورِيٌّ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْعَادَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي هَاشِمٍ وَأَبِي عَلِيٍّ وَمَنْ وَافَقَهُمَا. وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ مُكْتَسَبٌ وَمُسْتَدَلٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْقَاسِمِ الْبَلْخِيِّ وَمَنْ وَافَقَهُ.<sup>٢</sup> وَالَّذِي يَقْوَى فِي نَفْسِي: التَّوَقُّفُ عَنِ الْقَطْعِ عَلَى صِفَةِ هَذَا الْعِلْمِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ ضَرُورِيٌّ أَوْ مُكْتَسَبٌ، وَتَجْوِيزُ كَوْنِهِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَجْهَيْنِ.

## [سبب توقف المصنف في المسألة]

وإِنَّمَا قَوَّيْنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِهَذِهِ الْأَخْبَارِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَقَدَّمَ<sup>٣</sup> لَهُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْعِلْمُ بِصِفَةِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّقَى مِنْهَا الْكَذِبَ وَلَا أَنْ تَتَوَاطَأَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ مُسْتَدَلٌّ إِلَى الْعَادَةِ، فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَرَفَ ذَلِكَ وَتَصَوَّرَهُ. فَلَمَّا خَبَّرَهُ عَنِ الْبُلْدَانِ وَالْأُمُصَارِ مَنْ هُوَ عَلَى تِلْكَ الصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، فَعَلَّ لِنَفْسِهِ اعْتِقَادًا لِصِدْقِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، وَكَانَ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادُ عِلْمًا؛ لِمُطَابَقَتِهِ الْجُمْلَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ. وَيَكُونُ كَسْبًا لَهُ، لَا ضَرُورِيًّا فِيهِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ إِدْخَالَ التَّفْصِيلِ فِي الْجُمْلَةِ - عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ - إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا لَهُ أَصْلٌ ضَرُورِيٌّ<sup>٥</sup> عَلَى سَبِيلِ<sup>٦</sup> الْجُمْلَةِ، فَعِنْدَنَا أَنَّ مِنْ شَأْنِ الظُّلْمِ أَنْ يَكُونَ

١. في النسخ والمطبوع: «على». والصحيح ما أثبتناه.

٢. راجع: المغني، ج ١٥ (التنبؤات والمعجزات)، ص ٣٤٩ - ٣٥٩؛ شرح الأصول الخمسة، ص ٥٢٠ - ٥٢٢؛ رسائل الشريف المرتضى، ج ٢، ص ٣٣٧.

٣. في النسخ والمطبوع: «يتقدم». والصواب ما أثبتناه.

٤. في «خ، م»: «مستندة». وفي «هـ» الكلمة مبهمه.

٥. في النسخ والمطبوع: «ضروريًا». والصواب ما أثبتناه.

٦. في «خ» والمطبوع: «ميل». وفي «م»: «سبيل».

قَبِيحاً عَلَى الْجُمْلَةِ، فَإِذَا عَلِمْنَا بِضَرَرِ بَعِيْنِهِ أَنَّهُ ظَلَمَ فَعَلْنَا اعْتِقَاداً لِقُبْحِهِ وَكَانَ عِلْماً؛ لِمُطَابَقَتِهِ<sup>١</sup> الْجُمْلَةَ الْمُتَقَرَّرَةَ. وَأَنْتُمْ قَدْ جَعَلْتُمْ الْجُمْلَةَ مُكْتَسَبَةً، وَالتَّفْصِيلَ كَذَلِكَ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الْمُتَقَرَّرَةُ مَعْلُومَةً بِالضَّرُورَةِ أَوْ بِالْاِكْتِسَابِ فِي جَوَازِ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا التَّفْصِيلُ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ مِنَّا بِاِكْتِسَابِ أَنْ مَنْ صَحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَادِراً، وَأَنْ الْقَادَرَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَيّاً عَلَى سَبِيلِ الْجُمْلَةِ، ثُمَّ عَلِمَ فِي بَعْضِ الذَّوَاتِ صِحَّةَ الْفِعْلِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَفْعَلَ اعْتِقَاداً لِأَنَّ تِلْكَ الذَّوَاتِ بِعَيْنِهَا قَادِرَةٌ، وَيَكُونُ الِاعْتِقَادُ عِلْماً. وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ فِي ذَاتِ أَهْلِ قَادِرَةٍ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ - مَعَ تَقَدُّمِ الْجُمْلَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا - اعْتِقَاداً لِأَنَّهَا حَيَّةٌ، وَيَكُونُ عِلْماً. فَلَا فَرْقَ إِذَنْ فِي دُخُولِ التَّفْصِيلِ فِي الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بَيْنَ الضَّرُورِيِّ وَالْمُكْتَسَبِ.

وَكَمَا يُمْكِنُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَبَيَّنَّاهُ<sup>٢</sup>، فَمُمْكِنٌ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ اللَّهُ يَفْعَلُ لَنَا الْعِلْمَ عِنْدَ سَمَاعِنَا لِأَخْبَارِ الْبُلْدَانِ وَمَا شَاكَهَا - عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْقَوْمُ - بِالْعَادَةِ<sup>٣</sup>. وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ دَلِيلٌ عَلَى قَطْعِ سَبَبٍ<sup>٤</sup> أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ، وَلَا يُحِلُّ الشُّكُّ فِي ذَلِكَ بِشَيْءٍ<sup>٥</sup> مِنْ شُرُوطِ التَّكْلِيفِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُجَوِّزاً إِلَى أَنْ يُعْتَرَّ عَلَى دَلِيلٍ قَاطِعٍ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

[بيان أدلة من ذهب إلى أن ذلك العلم ضروري، و مناقشتها]

وَقَدْ تَعَلَّقَ مَنْ قَطَعَ عَلَى الضَّرُورَةِ بِأَشْيَاءَ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعِلْمَ بِمُخْبَرِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ لَوْ كَانَ مُكْتَسَباً وَاقِعاً عَنْ تَأْمُلِ حَالِ

١. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لِلْمُطَابَقَةِ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. مِنْ اِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِتِلْكَ الْأَخْبَارِ كَسْبِيّاً لَا ضَرُورِيّاً.

٣. فَيَكُونُ الْعِلْمُ بِهَا ضَرُورِيّاً لَا كَسْبِيّاً. ٤. فِي «هـ»: «سَبَبٌ».

٥. فِي «خ، هـ»: «وَلَا يَحِلُّ... بِشَيْءٍ». وَفِي «م»: «وَلَا يَحِلُّ... شَيْءٌ».

المُخْبِرِينَ وَبُلُوغِهِمْ إِلَى الْحَدِّ<sup>١</sup> الَّذِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبُوا وَهُمْ عَلَيْهِ، لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْ لَمْ يَسْتَدِلْ عَلَى ذَلِكَ وَ يَنْظُرْ فِيهِ مِنَ الْعَوَامِّ وَ الْمُقْلِدِينَ وَ ضُرُوبِ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ الْبُلْدَانَ وَ الْحَوَادِثَ الْعِظَامَ. وَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْعِلْمِ بِذَلِكَ.

[الثاني]:<sup>٢</sup> أَنْ حَدَّ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ قَائِمٌ فِي الْعِلْمِ بِمُخْبِرِ أَخْبَارِ الْبُلْدَانِ؛ لِأَنَّا لَا نَتِمَكَّنُ مِنْ إِزَالَةِ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِنَا وَ لَا التَّشَكُّكِ فِيهِ، وَ هَذَا حَدُّ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ. الثالث:<sup>٣</sup> أَنْ اعْتِقَادَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ ضَرُورِيٌّ، صَارِفٌ قَوِيٌّ عَنِ النَّظَرِ فِيهِ وَ الْإِسْتِدْلَالِ عَلَيْهِ، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ ضَرُورِيٌّ غَيْرَ عَالِمٍ بِمُخْبِرِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ؛ لِأَنَّ اعْتِقَادَهُ يَصْرِفُهُ عَنِ النَّظَرِ، فَكَانَ يَجِبُ خُلُوءُ جَمَاعَتِنَا مِنَ الْعِلْمِ بِالْبُلْدَانِ وَ مَا أَشَبَّهَا. وَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةُ خِلَافِ ذَلِكَ.<sup>٤</sup>

فَيُقَالُ<sup>٥</sup> لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ أَوَّلًا:<sup>٦</sup> إِنَّ طَرِيقَ اكْتِسَابِ الْعِلْمِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ أَنْ تَكْذِبَ فِي خَبَرِهَا وَ بَيْنَ مَنْ يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، قَرِيبٌ<sup>٧</sup> لَا يَحْتَاجُ إِلَى

١. في النسخ والمطبوع: «حد». والصواب ما أثبتناه.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لمقتضى السياق، والعبارة بدونه مغلقة و مبهمة للغاية؛ إذ بقوله رحمه الله: «و معلوم ضرورة الاشتراك في العلم بذلك» قد تم الوجه الأول، وقوله رحمه الله: «أَنَّ حَدَّ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ قَائِمٌ إِلَى آخِرِهِ لَا يَرْتَبِطُ بِهِ أَصْلًا، بَلْ هُوَ شُرُوعٌ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ أَجْوِبَةِ الْمُصَنَّفِ قَدَسَ سِرُّهُ. وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: الْمَغْنِي، ج ١٥ (التنبؤات والمعجزات)، ص ٣٥١-٣٥٢.

٣. في النسخ: «الحد»، وهو سهو، والصحيح ما أثبتناه.

٤. في النسخ والمطبوع: «الثاني»، وهو سهو واضح على ما بيّناه.

٥. في النسخ والمطبوع: «+ الثالث»، وهو أيضاً خطأ فادح.

٦. في النسخ: «قد قال». وفي المطبوع: «قد يُقال». والصواب ما أثبتناه.

٧. في النسخ: «تعلقوا ما ولا». والصواب ما أثبتناه كما في المطبوع.

٨. في «م»، «ه»: «قرب».

ذَقِيَ النَّظَرِ وَ طَوِيلِ التَّأْمُلِ؛ وَ كُلُّ عَاقِلٍ يَعْرِفُ<sup>١</sup> بِالْعَادَاتِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْجَمَاعَةِ  
الَّتِي قَصَصَتِ الْعَادَاتُ بِامْتِنَاعِ الْكَذِبِ عَلَيْهَا فِيمَا تَرَوِيهِ، وَ بَيْنَ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ.  
وَ الْمَنَافِعُ الدُّنْيَاوِيَّةُ - مِنْ التَّجَارَاتِ وَ ضُرُوبِ التَّصَرُّفَاتِ - مَبْنِيَّةٌ عَلَى حُصُولِ هَذَا  
الْفَرْقِ؛ فَهُوَ مُسْتَنَدٌ<sup>٢</sup> إِلَى الْعَادَةِ، وَ يَسِيرُ التَّأْمُلُ كَافٍ<sup>٣</sup> فِيهِ. فَلَا يَجِبُ فِي الْمُقْلَدِينَ  
وَ الْعَامَّةِ أَنْ لَا يَعْلَمُوا مُخْبَرَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَكُونُوا أَهْلَ تَحْقِيقٍ وَ تَدْقِيقٍ؛  
لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

٣٤٨

وَ يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَانِيًا: لَا تُسَلِّمُ لَكُمْ أَنْ حَدَّ الْعِلْمِ الصَّرُورِيُّ هُوَ «مَا يَمْتَنِعُ  
عَلَى الْعَالِمِ دَفْعُهُ عَنْ<sup>٤</sup> نَفْسِهِ»، بَلْ حَدُّهُ: «مَا فَعَلَهُ فِي مَنْ هُوَ أَقْدَرُ مِنِّي - مِمَّا هُوَ مِنْ  
جِنْسٍ مَقْدُورِي - عَلَى وَجْهِ لَا أَتَمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ»؛ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَجْعَلُوا مَا تَفَرَّدْتُمْ بِهِ  
مِنْ الْحَدِّ دَلِيلًا عَلَى مَوْضِعِ الْخِلَافِ.

وَ يُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ ثَالِثًا: إِنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ صِفَةِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا<sup>٥</sup>  
الْكَذِبُ لِامْتِنَاعِ التَّوَاطُؤِ عَلَيْهَا وَ اسْتِحَالَةِ الْكَذِبِ عَلَيْهَا أَوْ بَيْنَ صِفَةِ مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ  
مَعْلُومٌ لَدَى الْعُقَلَاءِ، وَ<sup>٦</sup> الْعُقَلَاءُ كَالْمُلْجَثِينَ - عِنْدَ كَمَالِ عَقُولِهِمْ وَ حَاجَتِهِمْ إِلَى  
التَّعْيِيشِ وَ التَّصَرُّفِ - إِلَى الْعِلْمِ بِذَلِكَ؛ فَالِدُّوَاعِي إِلَيْهِ قَوِيَّةٌ، وَ الْبَوَاعِثُ عَلَى فِعْلِهِ  
مُتَوَفِّرَةٌ. وَ قَدْ حَصَلَ لِلْعُقَلَاءِ هَذَا الْعِلْمُ وَ هَذَا الْفَرْقُ قَبْلَ أَنْ يَخْتَصَّ بَعْضُهُمْ  
بِالاعتقادِ الَّذِي ذَكَرْتُمْ أَنَّهُ صَارِفٌ لَهُمْ؛ فَإِذَنْ لَا يَجِبُ خُلُوقُ مُخَالِفِينَ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ

١ . في النسخ: «يعرفه». و الصواب ما أثبتناه كما في المطبوع.

٢ . في النسخ: «مستندة». و الصواب ما أثبتناه كما في المطبوع.

٣ . في «م»: «كان».

٤ . في «خ» و المطبوع: «على».

٥ . في النسخ: «عليه». و الصحيح ما أثبتناه كما في المطبوع.

٦ . ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

لأجل ما<sup>١</sup> ادَّعِيَ مِنَ الْعِتْقَادِ وَقِيلَ إِنَّهُ صَارِفٌ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ<sup>٢</sup> غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِمَا قُلْنَاهُ قَدْ سَبَقَهُ وَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ.

و يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ لَا يَكُونَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ عَالِمًا بِأَنَّ الْمُحَدَّثَاتِ تَفْتَقِرُ إِلَى مُحَدِّثٍ؛ لِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْعِلْمَ بِذَلِكَ ضَرُورِيٌّ، وَاعْتِقَادُهُ ذَلِكَ صَارِفٌ لَهُ عَنِ النَّظَرِ؛ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا بِذَلِكَ. وَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ عَارِفٍ بِاللَّهِ تَعَالَى وَلَا شَيْءٍ مِنْ صِفَاتِهِ وَأَحْوَالِهِ. فَأَيُّ شَيْءٍ قَالُوهُ فِي الْبَلْخِيِّ، قُلْنَا مِثْلَهُ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ.

### [بيان أحد شروط العلم الضروري الحاصل من الخبر المتواتر]

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا جَوَزْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِالْبُلْدَانِ وَ مَا أَشَبَّهَا ضَرُورِيًّا، فَهَلْ قَوْلُكُمْ فِي شُرُوطِ وَقُوعِ الْعِلْمِ يُوَافِقُ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ، أَمْ تَشْتَرِطُونَ غَيْرَ شُرُوطِهِمْ؟ قُلْنَا: إِذَا جَوَزْنَا مَا يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ فَشُرُوطُنَا فِي حُصُولِ هَذَا الْعِلْمِ شُرُوطُهُمْ بَعَيْنُهَا. وَ لَيْسَ هَذَا [مَوْضِعَ]<sup>٣</sup> ذِكْرِ تَفَاصِيلِ الشُّرُوطِ وَ الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّتِهَا؛<sup>٤</sup> لِأَنَّهُ يَطُولُ وَ نَخْرُجُ<sup>٥</sup> بِهِ عَنْ غَرَضِ كِتَابِنَا هَذَا.

٣٤٩

وَ يَجِبُ عَلَى مُوجِبِ مَا قُلْنَاهُ أَنْ تَشْتَرِطَ فِيمَا يَقَعُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ عِنْدَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنْ يَكُونَ مَنْ أُخْبِرَ بِذَلِكَ الْخَبَرِ لَمْ يَسْبِقْ - لَشُبْهَةٍ أَوْ تَقْلِيدٍ - إِلَى اعْتِقَادٍ لِنَفْيِ ذَلِكَ الَّذِي تَصَمَّنُهُ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ إِذَا كَانَ مُسْتَنِدًا إِلَى الْعَادَةِ وَ لَيْسَ بِمُوجِبٍ عَنْ سَبَبٍ، جَازَ وَقُوعُهُ عَلَى شُرُوطٍ زَائِدَةٍ وَ نَاقِصَةٍ بِحَسَبِ مَا عَلِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْمَصْلَحَةِ وَ أَجْرَى بِهِ الْعَادَةَ.

١. في «م، هـ»: «من». والصحيح ما أثبتناه.

٢. في «خ» والمطبوع: - «صارف لهم...» لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ.

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. راجع: الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ٦٨ - ٨٤.

٥. في «خ، م» والمطبوع: «ويخرج».

وإنما احتجنا إلى زيادة هذا الشرط لئلا يقال لنا: أي فرق بين خبر البلدان والأخبار الواردة بمُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ سِوَى الْقُرْآنِ؛ كَحَنِينِ الْجِدْعِ<sup>١</sup> وانشقاقِ الْقَمَرِ وَتَسْبِيحِ الْحَصَى وما أشبه ذلك؟ وأي فرق أيضاً بين أخبار البلدان وخبر النص الجلي الذي ينفرد الإمامية بنقله؟ وألا أجزئتم أن يكون العلم بذلك كله ضرورياً، كما أجزئتموه في أخبار البلدان وما أشبهها؟

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ السَّبْقُ إِلَى الْإِعْتِقَادِ مَانِعاً مِنْ فِعْلِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِالْعَادَةِ، كَمَا أَنَّ السَّبْقَ إِلَى الْإِعْتِقَادِ بِخِلَافٍ مَا يَوْلَدُهُ النَّظَرُ عِنْدَ أَكْثَرِ مُخَالَفِينَا مَانِعٌ مِنْ تَوَلِيدِ النَّظَرِ لِلْعِلْمِ؛ فَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِيمَا هُوَ<sup>٣</sup> سَبَبٌ مُوجِبٌ، فَأَوْلَى أَنْ يَجُوزَ فِيمَا طَرِيقُهُ الْعَادَةُ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَيَجِبُ عَلَى هَذَا<sup>٤</sup> أَنْ لَا يُفَعَلَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ لِمَنْ سَبَقَ إِلَى الْإِعْتِقَادِ لَنَفْيِ ذَلِكَ الْمَعْلُومِ، وَيُفَعَلَ لِمَنْ لَمْ يَسْبِقْ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يُفَعَلَ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِالنَّصِّ الْجَلِيِّ لِلشَّيْعَةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْبِقُوا إِلَى اعْتِقَادِ يُخَالِفُهُ،<sup>٥</sup> وَكَذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ فِي الْمُعْجَزَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

١. الْجِدْعُ - بالكسر -: ساق النخلة. المصباح المنير، ص ٩٤ (جدع). وهذا الجدع هو الذي كان النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يستند إليه في مسجده بالمدينة فيخطب الناس، فلما كثر الناس اتخذوا له منبراً، فلما صعد حنّ الجدع حنين ناقةً فقدت ولدها، فنزل رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فضمه إليه، فكان يشن أنين الصبي الذي يُسَكَّت. راجع: مسند أحمد، ج ١، ص ٣٦٣؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٨، ح ٥٠٣؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٧٦.

٢. في «خ»: - «أكثر».

٣. كذا في النسخ والمطبوع، والأنسب: «فيما له».

٤. في النسخ والمطبوع: + «يقضي»، وهو زائد.

٥. في «خ» والمطبوع: «مخالفة».

وذلك أنه يمكن أن نقول: إن المعلوم في نفسه إذا كان من باب ما يمكن السبق إلى اعتقاد نفيه - إما لشبهة أو لتقليد - لم يسجد الله تعالى العادة بفعل العلم الضروري به. وإن كان مما لا يجوز أن يدعوا العقلاء داع إلى اعتقاد نفيه، ولا يعترض<sup>١</sup> شبهة في مثله، كالخبر عن البلدان<sup>٢</sup>، جاز أن يكون العلم به ضرورياً عند الخبر؛ على ما ذكرناه.

وليس لهم أن يقولوا: فأجزوا أن يكون في العقلاء المخالطين لنا السامعين للأخبار من سبق إلى اعتقاد منع بالعادة من فعل العلم الضروري له؛ فجوزوا أن يكون في خبره<sup>٣</sup> بأنه لا يعرف بعض البلدان الكبار والحوادث العظام - مع سماعه الأخبار وكمال عقله - صادقا.

وذلك أننا نعلم ضرورة أنه لا داعي يدعو العقلاء إلى سبق إلى اعتقاد نفي بلد من البلدان أو حادث عظيم من الحوادث، ولا شبهة تدخل في مثل ذلك، ففارق<sup>٤</sup> هذا الباب أخبار المعجزات والنص؛ لأن كل ذلك مما يجوز السبق فيه إلى الاعتقادات الفاسدة؛ للدواعي المختلفة.

[بيان أدلة من ذهب إلى أن ذلك العلم مكتسب، ومناقشتها]

وأما البلخي فإنه يتعلّق في نصرة مذهبه بأن يقول:  
[أولاً:] لا يجوز أن يقع العلم الضروري بما ليس بمدرّك<sup>٥</sup>، ومُخبر الأخبار عن

١. كذا في النسخ والمطبوع، والأنسب: «لا تعترض».

٢. في النسخ والمطبوع: «إن»، وهي زائدة.

٣. في النسخ والمطبوع: «خبركم». والصحيح ما أثبتناه.

٤. في النسخ والمطبوع: «مفارق». والصحيح ما أثبتناه.

٥. أي غير محسوس بالحواس.

البلدان امرٌ غائب<sup>١</sup> عن إدراك مَنْ لَمْ يُشَاهِدْ ذَلِكَ، فلا يجوزُ أن يكونَ ذلكَ ضروريّاً؛ لأنّه لو جازَ كَوْنُ العِلْمِ بالغائبِ عن الحَوَاسِّ ضروريّاً، جازَ أن يكونَ العِلْمُ بالمَحسوسِ مُستَدَلّاً عليه.

[و ثانياً:] وَرُبَّمَا تَعَلَّقَ فِي ذَلِكَ بَأَنَّ العِلْمَ بِمُخْبِرِ الْأَخْبَارِ إِنَّمَا يَحْصُلُ بَعْدَ تَأْمُلِ أحوالِ الْمُخْبِرِينَ بها و صفاتهم، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مُكْتَسَبٌ.<sup>٢</sup>

فَيُقَالُ لَهُ<sup>٣</sup> فِي شَبْهِهِ<sup>٤</sup> الْأَوَّلِيِّ<sup>٥</sup>: لِمَ زَعَمْتَ أَنَّ العِلْمَ بالغائبِ عن الحِسِّ (١٤٠/ألف) لا يكونُ ضروريّاً؟ أَوَ لَيْسَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٦</sup> قَادِرًا عَلَى فِعْلِ العِلْمِ بالغائبِ مع غَيْبَتِهِ؟ فَمَا الْمُتَكَرِّرُ مِنْ أَنَّ يَفْعَلَهُ بِمَجْرَى الْعَادَةِ عِنْدَ إِخْبَارِ جَمَاعَةٍ مَخْصُوصَةٍ؟ وَلَيْسَ لَهُ أَنَّ يَدْعِيَ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي مَقْدُورِهِ تَعَالَى، كَمَا يَقُولُ: «إِنَّ العِلْمَ بِذَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٧</sup> لا يوصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ»؛ لِأَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ العِلْمَ الْحَادِثَ<sup>٨</sup> بِالْمُدْرَكَاتِ قَدْ يَكُونُ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَلَيْسَ يَفْعَلُ العِلْمَ بِذَلِكَ إِلَّا وَهُوَ فِي مَقْدُورِهِ<sup>٩</sup>. وَلَيْسَ كَذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِهِ العِلْمُ بِذَاتِهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَقُوعُهُ مِنْهُ<sup>١٠</sup> عَلَى وَجْهِ

١. في «م»: «غاب». وفي «هـ» الكلمة مبهمه.

٢. راجع: أصول الإيمان للبغداديّ، ص ١٨؛ أصول الدين له، ص ١٢؛ شرح المواقف، ج ٨، ص ٢٤٢.

٣. في النسخ والمطبوع: «لهم».

٤. في «خ»: «في شبهة». وفي «م»: «عن شبهة». وفي «هـ» الكلمة مبهمه. وفي المطبوع: «عن الشبهة».

٥. في «خ»: - «الأوّل».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٨. في الأصل: - «الحادث».

٩. في «خ»: «إلا وهو مقدوره». وفي المطبوع: «وإلا وهو مقدوره».

١٠. في الأصل: - «منه».

مِنَ الوجوه. و على هذا أيّ فرقٍ بَيَّنَّ أَن يَفْعَلَ العِلْمَ بالمُدْرَكِ عِنْدَ إدْرَاكِه، وَ بَيَّنَّ أَن يَفْعَلَ هذا العِلْمَ بَعَيْنِهِ عِنْدَ<sup>١</sup> الإخْبَارِ عنه؟

وَ إِنَّمَا لَمْ يَجْزْ أَن يَكُونَ المُشَاهَدُ مُسْتَدَلًّا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ المُشَاهَدَ مَعْلُومٌ<sup>٢</sup> ضَرْورَةٌ لِلْكَامِلِ<sup>٣</sup> الْعَقْلِ. وَ لَا يَصِحُّ أَن نُسْتَدِلَّ وَ نَنْظُرَ فِيمَا نَعْلَمُهُ<sup>٤</sup> ضَرْورَةٌ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرَطِ صِحَّةِ النَّظَرِ ارْتِفَاعُ الْعِلْمِ بِالْمَنْظُورِ فِيهِ.

وَ الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ بَعِيدَةٌ مِنَ الصَّوَابِ وَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى دَعْوَى، وَ مَنْ هَذَا الَّذِي يُسَلِّمُ لَهُ مِنْ خُصُومِهِ أَنَّ الْعِلْمَ بِمُخْبِرِ الْأَخْبَارِ عَنِ الْبُلْدَانِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا يَقَعُ عَقِيبَ التَّأْمُلِ لِصِفَاتِ (١٤٠/ب) الْمُخْبِرِينَ؟ أَوْ لَيْسَ خُصُومُهُ مِنْ أَصْحَابِ الضَّرُورَةِ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَقَعُ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ مِنَ التَّأْمُلِ لِأَحْوَالِ الْمُخْبِرِينَ، وَ إِنَّهُ إِنَّمَا يَعْلَمُ أَحْوَالَ الْمُخْبِرِينَ بَعْدَ حُصُولِ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ لَهُ بِمَا<sup>٥</sup> أَخْبَرُوا عَنْهُ؟

[شروط العلم الحاصل من الخبر المتواتر الذي يحتاج إلى استدلال و نظر]

[٢]. وَ أَمَّا<sup>٦</sup> طَرِيقُ الاسْتِدْلَالِ عَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ مَا يَجِبُ وَقُوعُ الْعِلْمِ عِنْدَهُ وَ اشْتِرَاكُ الْعُقَلَاءِ فِيهِ، وَ جَازَ وَقُوعُ الشُّبْهَةِ فِيهِ -: فَهُوَ أَن تَرَوِيهِ<sup>٧</sup> جَمَاعَةً قَدْ بَلَغَتْ مِنَ الْكَثْرَةِ إِلَى حَدٍّ لَا يَصِحُّ مَعَهُ أَن يَتَّفِقَ الْكَذِبُ مِنْهَا عَلَى<sup>٨</sup>

١ . في الأصل: + «بعض».

٢ . في «خ» و المطبوع: «معلق». و الكلمة غير واضحة في «م»، «ه».

٣ . في غير الأصل: «لكامل».

٤ . في غير الأصل: «يُستدلّ و يُنظر فيما يُعلم».

٥ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مما».

٦ . في غير الأصل: «فأما».

٧ . في «خ، م» و المطبوع: «يرويه».

٨ . في غير الأصل: «عن».

المُخْبِرِ الْوَاحِدِ، وَ أَنْ نَعْلَمَ - مُضَافاً إِلَى ذَلِكَ - أَنَّهُ<sup>١</sup> لَمْ يَجْمَعْهَا عَلَى الْكَذِبِ جَامِعٌ كَالْتَوَاطُؤِ وَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ، وَ نَعْلَمُ<sup>٢</sup> أَيْضاً أَنَّ اللَّبْسَ وَ الشُّبُهَةَ زَائِلَانِ عَمَّا خَبَرُوا عَنْهُ<sup>٣</sup>. هَذَا إِذَا كَانَتْ الْجَمَاعَةُ تُخْبِرُ<sup>٤</sup> بِلا وَاسِطَةٍ عَنِ الْمُخْبِرِ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا<sup>٥</sup> وَاسِطَةٌ وَجَبَ اعْتِبَارُ هَذِهِ الشُّرُوطِ فِي جَمِيعِ مَنْ حَدَّثَ<sup>٦</sup> عَنْهُ مِنَ الْجَمَاعَاتِ حَتَّى يَقَعَ الْإِنْتِهَاءُ إِلَى<sup>٧</sup> نَفْسِ الْمُخْبِرِ.

٣٥٢

### [بيان الوجه في اشتراط تلك الشروط]

و تَأْتِي هَذِهِ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْعِلْمِ بِصِحَّةِ الْخَبَرِ ظَاهِرَةً:  
 [أ.] لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا لَمْ تَبْلُغْ مِنَ الْكَثَرَةِ إِلَى الْحَدِّ الَّذِي يُعْلَمُ مَعَهُ أَنَّهُ<sup>٨</sup> لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّفَقَ الْكَذِبُ مِنْهَا عَنِ الْمُخْبِرِ الْوَاحِدِ، لَمْ نَأْمَنْ أَنْ تَكُونَ كَذَبَتْ عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّفَاقِ، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ.  
 [ب.] وَ إِذَا لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ<sup>٩</sup> التَّوَاطُؤَ (١٤١/ألف) وَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ مُرْتَفِعٌ عَنْهَا، جَوَزْنَا أَنْ يَكُونَ الْكَذِبُ وَقَعَ مِنْهَا<sup>١٠</sup> عَلَى سَبِيلِ التَّوَاطُؤِ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: + «لو».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يعلم».

٣. فهذه ثلاثة شروط.

٤. في الأصل: «خير».

٥. في المطبوع: «بينها».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «خبرت».

٧. في غير الأصل: «في».

٨. هكذا في الأصل و قد وضعت «أنه» بين معقوفين في المطبوع. و في سائر النسخ: - «أنه».

٩. في الأصل: - «أن».

١٠. هكذا في الأصل، و في سائر النسخ و المطبوع: - «منها».

[ج.] و الشُّبْهَةُ أيضاً تَدْعُو إِلَى الكَذِبِ وَ تَجْمَعُ عَلَيْهِ، كإِخْبَارِ الخَلْقِ الكَثِيرِ مِنَ المُبْطِلِينَ عَنْ مَذَاهِبِهِمُ البَاطِلَةِ لِأَجْلِ الشُّبْهَةِ الدَاخِلَةِ عَلَيْهِمْ فِيهَا وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ تَوَاطُؤٌ مِنْهُمْ.

و لَا فَصْلَ فِيهَا اشْتَرَطْنَاهُ - مِنْ ارْتِفَاعِ اللُّبْسِ وَ الشُّبْهَةِ - بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ عَنْهُ مُشَاهِداً<sup>١</sup> أَوْ غَيْرَ مُشَاهِدٍ، فِي أَنَّ الشُّبْهَةَ قَدْ يَصِحُّ اعْتِرَاضُهَا فِي الْأَمْرَيْنِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْيَهُودَ وَ النَّصَارَى مَعَ كَثَرَتِهِمْ نَقَلُوا صَلَبَ الْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ قَتَلَهُ لَمَّا التَّبَسَّ عَلَيْهِمُ الْأَمْرُ فِيهِ، فَظَنُّوا<sup>٢</sup> أَنَّ الشَّخْصَ الَّذِي رَأَوْهُ مَصْلُوباً هُوَ الْمَسِيحُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>٣</sup>، وَ دَخَلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّبْهَةُ<sup>٤</sup>؟ لَأَنَّ الْمَصْلُوبَ قَدْ تَتَغَيَّرُ جَلِيَّتُهُ وَ تَتَبَدَّلُ صَوْرَتُهُ<sup>٥</sup>، فَلَا يَعْرِفُهُ كَثِيرٌ مِمَّنْ كَانَ عَارِفاً بِهِ، وَ لُبَعْدِ الْمَصْلُوبِ أَيْضاً<sup>٦</sup> عَنِ التَّامُّلِ تَقْوَى<sup>٧</sup> الشُّبْهَةُ فِي أَمْرِهِ.

و الْوَجْهُ فِي اشْتِرَاطِ هَذِهِ الشُّرُوطِ فِي كُلِّ الْجَمَاعَاتِ الْمُتَوَسِّطَةِ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ الْمُخْبِرِ عَنْهُ: لِأَنَّ<sup>٨</sup> ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعْلوماً<sup>٩</sup> فِي جَمِيعِهِمْ، جَوَزْنَا كَوْنَ مَنْ وَلَيْنَا مِنَ الْمُخْبِرِينَ صَادِقاً عَمَّنْ خَبَرَ عَنْهُ مِنَ الْجَمَاعَاتِ، وَ إِنْ كَانَ الْخَبَرُ فِي الْأَصْلِ بَاطِلاً؛

١. فِي الْأَصْلِ: «مُشَاهِد».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «وَظَنُّوا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْمَسِيحُ» بِدَلِّ «هُوَ الْمَسِيحُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «وَدَخَلَتْ الشُّبْهَةُ عَلَيْهِمْ».

٥. فِي الْأَصْلِ: - «وَتَتَبَدَّلُ صَوْرَتُهُ».

٦. فِي «خ» وَ الْمُطْبُوعِ: «أَرْضاً».

٧. فِي «خ»: «يَقْوَى». وَ فِي الْمُطْبُوعِ: «يَقْوَى».

٨. كَذَا فِي النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ، وَ الْأَنْسَبُ: «أَنَّ».

٩. فِي «م»: «فَعْلُوهُ» بِدَلِّ «مَعْلوماً».

مِنْ حَيْثُ لَمْ تَتَّكَمَلِ الشُّرُوطُ<sup>١</sup> فِي الْجَمِيعِ.

٣٥٣

وَمَتَى تَكَامَلَتْ هَذِهِ (١٤١/ب) الشُّرُوطُ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْخَبَرِ صِدْقًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَكُ مِنْ كَوْنِهِ صِدْقًا أَوْ كَذِبًا، وَمَتَى كَانَ كَذِبًا فَلَا بُدَّ أَنْ<sup>٢</sup> يَكُونَ وَقَعَ اتِّفَاقًا أَوْ لِتَوَاطُؤًا أَوْ لِأَجْلِ شُبْهَةٍ، وَإِذَا<sup>٣</sup> قَطَعْنَا عَلَى فَقَدِ ذَلِكَ كُلِّهِ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ صِدْقًا.

[بيان كيفية حصول العلم بتحقيق تلك الشروط]

فَأَمَّا الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِثُبُوتِ الشَّرَائِطِ فَنَحْنُ نُبَيِّنُهُ:

[أ.] أَمَّا اتِّفَاقُ الْكَذِبِ عَنِ الْمُخْبِرِ الْوَاحِدِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْجَمَاعَاتِ،<sup>٤</sup> وَالْعِلْمُ بِحَالِ الْجَمَاعَةِ - وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَتَّفِقُ مِنْهَا، وَأَنَّهَا مُخَالِفَةٌ<sup>٥</sup> لِلوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ - ضَرُورَةٌ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَى عَاقِلٍ فِيهِ<sup>٦</sup> شُبْهَةٌ. وَلِهَذَا أَجْزَأُ أَنْ يُخْبَرَ وَاحِدٌ مِمَّنْ حَضَرَ الْجَامِعَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِأَنَّ الْإِمَامَ تَنَكَّسَ عَلَى أُمِّ رَأْسِهِ<sup>٧</sup> مِنَ الْمَسْتَبَرِّ كَاذِبًا، وَلَا نَجُوزُ<sup>٨</sup> أَنْ يُخْبَرَ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ<sup>٩</sup> عَلَى سَبِيلِ الْكَذِبِ<sup>١٠</sup> جَمِيعٌ مِمَّنْ حَضَرَ

١. فِي الْأَصْلِ: «الشَّرَائِطُ».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: «فَلَا بُدَّ مِنْ» بِدُونِ «أَنَّ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «فَلَا بُدَّ مِنْ [أَنَّ]».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «اتِّفَاقًا لِتَوَاطُؤٍ وَلِأَجْلِ شُبْهَةٍ، فَإِذَا».

٤. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعِ: «الْجَمَاعَةُ».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «مُخَالِفَةٌ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «فِيهِ».

٧. أُمُّ الرَّأْسِ: الدِّمَاغُ، أَوِ الْجِلْدَةُ الرِّقِيقَةُ الَّتِي عَلَيْهَا. الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ، ج ٤، ص ٧ (أ.م). وَنَكَّسَهُ وَنَكَّسَتْهُ: قَلَّبَهُ، فَجَعَلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ، أَوْ مَقْدَمَهُ مُؤَخَّرَهُ؛ فَانْتَكَسَ، وَتَنَكَّسَ. الْإِفْصَاحُ، ج ٢، ص ١٣٥٢ (ن.كس).

٨. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَجُوزُ».

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «عَنْ مِثْلِ هَذَا الْخَبَرِ».

١٠. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «الْكَذِبِ».

المَسْجِدُ<sup>١</sup> الجامع أو جماعة منهم كثيرة، إِلَّا لِتَوَاطُؤٍ أو ما يَقُومُ مقامه.

و قد شُبِّهَ امتِناعُ ما ذَكَرناه مِنَ الْجَمَاعَاتِ بِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةِ عَلَى نَظْمٍ شَعِرٍ عَلَى صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وَاجْتِمَاعِهِمْ عَلَى تَصَرُّفٍ مَخْصُوصٍ وَ أَكْلِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ جَامِعٍ. وَ شُبِّهَ أَيْضاً بِمَا<sup>٢</sup> عَلِمْنَاهُ مِنْ اسْتِحَالَةِ أَنْ يُخْبِرَ الْوَاحِدُ أَوْ الْجَمَاعَةُ مِنْ غَيْرِ (١٤٣/ألف) عِلْمٍ عَنْ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ، فَيَقَعَ الْخَبَرُ بِالْإِتِّفَاقِ صِدْقاً.

و جَوَازُ إِخْبَارِ الْجَمَاعَةِ الْكَثِيرَةِ بِالصِّدْقِ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ مُفَارِقٍ لِإِخْبَارِهَا بِالكَذِبِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ جَامِعٍ؛ لِأَنَّ الصِّدْقَ يَجْرِي فِي الْعَادَةِ مَجْرئاً مَا حَصَلَ فِيهِ سَبَبٌ جَامِعٌ<sup>٣</sup> مِنْ تَوَاطُؤٍ أَوْ مَا<sup>٤</sup> يَقُومُ مقامه، وَ عِلْمُ الْمُخْبِرِ بِكَوْنِ الْخَبَرِ صِدْقاً دَاعٍ إِلَيْهِ وَ بَاعِثٌ عَلَيْهِ. وَ لَيْسَ كَذَلِكَ الْكَذِبُ؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ لَا بُدَّ فِي اجْتِمَاعِ الْجَمَاعَةِ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ جَامِعٍ لَهَا.

و لهذا الَّذِي ذَكَرناه اسْتِحَالَ أَنْ يُخْبِرَنَا الْخَلْقُ الْعَظِيمُ عَنْ حَادِثَةٍ جَرَتْ وَ هُمْ كَاذِبُونَ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ جَامِعٍ لَهُمْ<sup>٥</sup>، وَ لَمْ يَسْتَحِلْ أَنْ يُخْبِرُوا بِذَلِكَ وَ هُمْ صَادِقُونَ مِنْ غَيْرِ تَوَاطُؤٍ.

٣٥٤

[ب.] فَأَمَّا<sup>٦</sup> الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِفَقْدِ التَّوَاطُؤِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، فَرُبَّمَا كَانَ كَثْرَةُ الْجَمَاعَاتِ يَسْتَحِيلُ مَعَهَا التَّوَاطُؤُ عَلَيْهَا مُرَاسَلَةً أَوْ مُكَاتَبَةً، وَ عَلَى كُلِّ وَجْهِ وَ سَبَبٍ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنْ جَمِيعَ أَهْلِ بَعْدَادَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَاتِئُوا<sup>٧</sup> جَمِيعَ أَهْلِ الشَّامِ<sup>٨</sup>.

١. في الأصل: - «المسجد».

٢. في «خ، م، هـ»: «إنما».

٣. في الأصل: - «لأن الصدق يجري... سبب جامع».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ما».

٥. في الأصل: «لها».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أمّا».

٧. في «م، هـ»: «تواطؤ». و في المطبوع: «تواطؤوا».

٨. في المطبوع: «غيرها» بدل «الشام».

لا باجتماع ومُشافهة، ولا بمكاتبة ومُرَاسلة.

على أن التواطؤ<sup>١</sup> - فيمن يجوز ذلك عليه من الجماعات بمُشافهة أو مُكاتبة أو مُراسلة - لا بُدَّ بِمَجْزَى العادة من أن يَظْهَرَ لِمَنْ خالَطَهُمْ ظُهوراً يَشْتَرِكُ كُلُّ مَنْ خالَطَهُمْ فِي عِلْمِهِ. وهذا حُكْمٌ مُسْتَنَدٌ (١٤٢/ب) إلى العادات لا يُمْكِنُ دَفْعُهُ.

وَأَمَّا مَا يَقُومُ مَقَامُ التَّوَاطُؤِ<sup>٢</sup> مِنَ الْأَسْبَابِ الْجَامِعَةِ - كَتَخْوِيفِ السُّلْطَانِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهُ - فَلَا بُدَّ أَيْضاً مِنْ ظُهورِهِ وَعِلْمِ النَّاسِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَا تَجْتَمِعُ عَلَى الْأَمْرِ الْوَاحِدِ لِأَجْلِ خَوْفِ السُّلْطَانِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَظْهَرَ لَهُمْ غَايَةُ الظُّهورِ، وَمَا هَذِهِ حَالُهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ، وَالْقَطْعُ عَلَى فَقْدِهِ إِذَا لَمْ يُعْتَرِ عَلَيْهِ.

[ج.] وَأَمَّا<sup>٣</sup> مَا يُعْلَمُ بِهِ ارْتِفَاعُ اللَّبْسِ وَالشُّبْهَةِ عَنْ مُحَبَّرِ الْخَبَرِ الَّذِي خَبَّرَتْ بِهِ الْجَمَاعَةُ، فَهُوَ أَنْ تُخَيَّرَ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَمْرِ مُدْرِكٍ - إِمَّا مُشَاهِدٍ أَوْ مَسْمُوعٍ<sup>٤</sup> - وَ يُعْلَمُ انْتِفَاءُ أَسْبَابِ اللَّبْسِ وَالشُّبْهَةِ عَنْ ذَلِكَ الْمُخَبِّرِ؛ فَإِنَّ أَسْبَابَ التَّيْبَاسِ الْمُدْرَكَاتِ مَعْلُومَةٌ مَحْصُورَةٌ يُعْلَمُ انْتِفَاؤُهَا حَيْثُ تَنْتَفِي ضَرُورَةٌ.

وَأَمَّا مَا بِهِ يُعْلَمُ ثُبُوتُ الشُّرُوطِ<sup>٥</sup> الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الطَّبَقَاتِ الَّتِي تَرَوِي الْخَبَرَ، فَهُوَ أَنَّ الْعَادَاتِ جَارِيَةٌ بِأَنَّ الْمَذَاهِبَ<sup>٦</sup> أَوْ الْأَقْوَالَ الَّتِي تَقْوَى بَعْدَ ضَعْفٍ، وَ تَظْهَرُ بَعْدَ خَفَاءٍ، وَ تَوْجَدُ بَعْدَ فَقْدٍ، لَا بُدَّ أَنْ يُعْرَفَ ذَلِكَ مِنْ حَالِهَا، وَ يُفَرَّقَ الْعُقْلَاءُ<sup>٧</sup>

١. في «خ» ساقط من قوله «عليها مراسلة أو مكاتبة...» إلى هنا.

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فأما ما يقوم التواطؤ».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فأما».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إمّا مشاهداً أو مسموعاً». وفي محكي الشيخ رحمه الله عن الذخيرة في غدة الأصول، ج ١، ص ٨٥: «إمّا بمشاهدة أو بسماع».

٥. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «الشرط».

٦. في الأصل: - «فهو أن العادات جارية بأن المذاهب».

٧. في «خ»: «العلماء».

المُخَالِطُونَ لِأَهْلِهَا بَيْنَ زَمَانِي فَقْدِهَا وَوُجُودِهَا، وَضَعْفُهَا وَقُوَّتُهَا. وَلِهَذَا عَلِمَ النَّاسُ كُلُّهُمْ ابْتِدَاءَ حَالِ الْخَوَارِجِ، وَظُهُورَ مَقَالَةِ الْجَهْمِيَّةِ<sup>١</sup> وَالنَّجَارِيَّةِ<sup>٢</sup> وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُمْ، وَفَرَّقَ الْعُقَلَاءُ مِنْ (١٤٣/الف) سَامِعِي الْأَخْبَارِ بَيْنَ زَمَانِي<sup>٣</sup> حَدُوثِ مَقَالَتِهِمْ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَهَا.

٣٥٥

### [بيان تحقق تلك الشروط في خبر المسلمين والشيعية الإمامية]

وَإِذَا صَحَّتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي صِفَةِ الْخَبَرِ الَّتِي لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ بِهِ صَادِقًا - مِنْ طَرِيقِ الِاسْتِدْلَالِ -، فَمَعْلُومٌ بِلَا إِشْكَالٍ أَنَّ<sup>٤</sup> لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ هَذِهِ الصِّفَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، وَالشُّرُوطَ الَّتِي بَيَّنَّاهَا، الْمَانِعَةَ مِنْ كَوْنِ مَا يُخْبِرُونَ بِهِ كَذِبًا، وَ[الْمَوْجِبَةَ]<sup>٥</sup> الْقَطَعَ عَلَى أَنَّهُ صِدْقٌ، بَلْ هَذِهِ الصِّفَاتُ حَاصِلَةٌ

١. الْجَهْمِيَّةُ: هُمْ أَصْحَابُ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ، قَالُوا: لَا قُدْرَةَ لِلْعَبْدِ أَصْلًا لِمُؤَثَّرَةٍ وَلَا كَاسِبَةٍ، بَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْجَمَادَاتِ، وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ تَقْنِيَانِ بَعْدَ دُخُولِ أَهْلِهِمَا حَتَّى لَا يَبْقَى مَوْجُودٌ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى. قَالَ الشَّهْرِسْتَانِي: «هُوَ مِنَ الْجَبَرِيَّةِ الْخَالِصَةِ، ظَهَرَتْ بِدَعْوَتِهِ بِتَرَمِذٍ، وَقَتْلِهِ سَلَمِ بْنِ أَحْوَزِ الْمَازَنِيِّ بِمَرُورِهِ فِي آخِرِ مَلِكِ بَنِي أُمَيَّةٍ، وَافِقِ الْمَعْتَزِلَةَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْأَزَلِيَّةِ، وَزَادَ عَلَيْهِمْ بِأَشْيَاءَ». رَاجِعُ: الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ج ١، ص ٩٧؛ التَّعْرِيفَاتُ، ص ٣٦.

٢. النَّجَارِيَّةُ: أَتْبَاعُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدِ النَّجَّارِ. وَافَقُوا الْأَشَاعِرَةَ فِي خَلْقِ الْأَفْعَالِ، وَأَنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ، وَأَنَّ الْعَبْدَ يَكْتَسِبُ فِعْلَهُ. وَافَقُوا الْمَعْتَزِلَةَ فِي نَفْيِ الصِّفَاتِ الْوُجُودِيَّةِ وَحُدُوثِ الْكَلَامِ، وَانْفَرَدُوا بِالْقَوْلِ بِأَنَّ الْجِسْمَ أَعْرَاضُ مَجْتَمِعَةٍ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ إِذَا كُتِبَ فَهُوَ جِسْمٌ، وَإِذَا قُرِئَ فَهُوَ عَرَضٌ. وَالمَشْهُورُ مِنْهَا ثَلَاثُ فِرَقٍ، وَهِيَ الْبَرْغوثِيَّةُ، وَالرَّعْفَرَانِيَّةُ، وَالمُسْتَدْرَكَةُ مِنَ الرَّعْفَرَانِيَّةِ. رَاجِعُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص ١٩٥؛ الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ ج ١، ص ١٠٠-١٠٢؛ التَّعْرِيفَاتُ، ص ١٠٥.

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «زَمَانٍ».

٤. فِي الْأَصْلِ: - «أَنَّ».

٥. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَهَذِهِ» بِدَلِ «بَلْ هَذِهِ».

لكُلِّ طائفةٍ من طوائفهم و فرقةٍ من فرقهم؛ فيَجِبُ متى أَخْبَرُوا بِشَيْءٍ مما لا تَدْخُلُ في مثله الشُّبْهَةُ أن يَقْطَعَ على أَنَّهُ حَقٌّ.

و معلومٌ أيضاً أن الشيعة الإمامية<sup>١</sup> في وقتنا هذا و ما تَقَدَّم به بالسَّنين الطَّوَالِ، قد بَلَّغُوا مِنَ الكَثَرَةِ إلى الحَدِّ المُستَوْفِي لِشُرَاطِ ارتِفاعِ الكَذِبِ عن خَبَرِهِمْ، و أن صِفَتَهُمْ فيما<sup>٢</sup> ذَكَرناه كَصِفَةِ المُسْلِمِينَ و كُلِّ فرقةٍ من فرقِ المُسْلِمِينَ؛<sup>٣</sup> فيَجِبُ فيما تَفَرَّدُوا بِتَقْلِهِ أن يَكُونَ حَقًّا.

و سُنْشِبُ الكلامِ في ذلك و نُفَضِّلُهُ عندَ الكلامِ في الإمامةِ مِنْ هذا الكِتَابِ<sup>٤</sup>، بِعَوْنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ.<sup>٥</sup>

و هذا القَدْرُ مِنَ الكلامِ في الأخبارِ كافٍ في غَرَضِنَا بهذا<sup>٦</sup> الكتابِ، و الزِّيَادَةُ في بَسْطِهِ و تَعْرِيفِهِ تَلِيْقُ بِمَوَاضِعٍ<sup>٧</sup> آخَرَ.

و نَحْنُ نُقَدِّمُ الآنَ الكلامَ في النسخِ؛ لِلحَاجَةِ إلى تَقْدِيمِهِ أَمَامَ الكلامِ في بُبُوَّةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ.<sup>٨</sup> (١٤٣/ب)

١. في الأصل: «و الإمامية».

٢. في الأصل: «ما» بدل «فيما».

٣. في الأصل: - «وكل فرقة من فرق المسلمين».

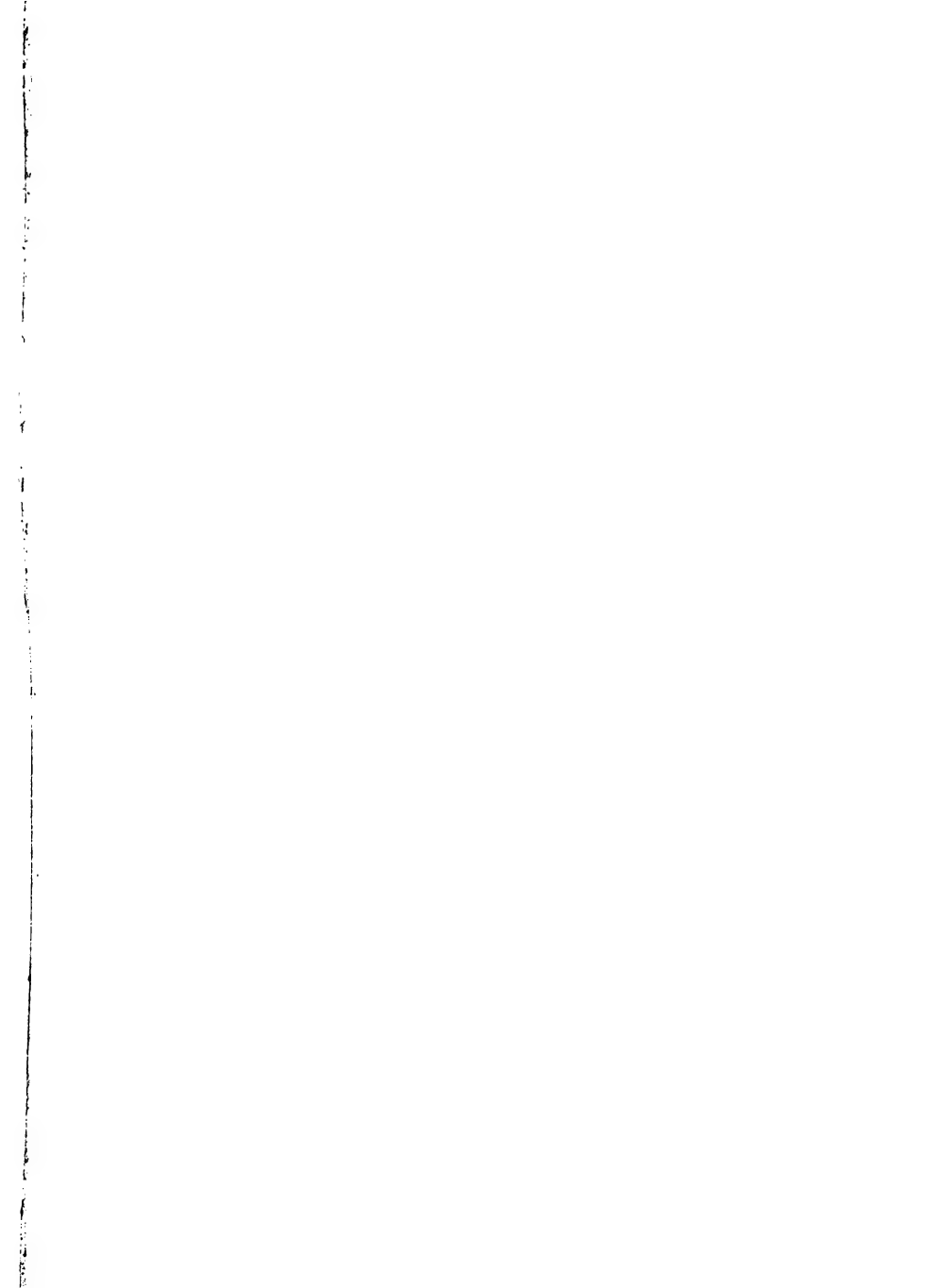
٤. يأتي في ص ٢٥٠ و ما بعدها.

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «ومشيته». و في المطبوع: «تعالى ومشيته» كلاهما بدل «سبحانه».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «في هذا».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يليق بمواضع».

٨. في المطبوع: + «و آله».



## [البحث الثاني]

### الكلام في النسخ

[١]

#### فصل<sup>١</sup>

#### [في حقيقة النسخ]

المختار في حدّ النسخ هو أن نقول: كُلُّ دَلِيلٍ دَلٌّ عَلَى أَنَّ مِثْلَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ الْأَوَّلِ زَائِلٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا بِالنَّصِّ الْأَوَّلِ، مع تراخيه عنه، فهو موصوفٌ بأنه «ناسخ».

٣٥٦

وإنما ذكرنا «المثل» دون العَيْنِ؛ لأنه لو نهأ<sup>٢</sup> عن نفس ما أمره به، لكان ذلك قبيحاً؛ إما بأن يكون<sup>٣</sup> بدءاً، أو فيه وجه من وجوه القبح غير هذا الوجه. وإنما خصصنا الأدلة<sup>٤</sup> بهذا الوصف؛ لأن ما أزال وجوب مثل الفعل في المستقبل - من عجز، أو فقد آلة، أو ما جرى هذا المجرى - لا يوصف بأنه «ناسخ»

---

١. في غير الأصل: «فصل: الكلام في النسخ»، وأخرنا كلمة «فصل» لاختضاء ترتيب العناوين ذلك. وفي الأصل: - «فصل».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لونهى».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «فيه».

٤. في الأصل: «خصصنا الإزالة».

وإن كان مُزيلاً؛ لاختصاص هذا الوصف بالأدلة.<sup>١</sup>

وإنما اشترطنا<sup>٢</sup> «التراخي»؛ لأن ذكر الغاية إذا اقترن باللفظ و دلَّ على انقطاع التكليف عندها، لا يوصف بأنه «ناسخ»؛ لأنه لو قال: «الزموا السبَّ إلى الوقت الفلاني» لم يكن سقوط لزومه عند تلك الغاية نسخاً. وإذا قال مُطلقاً: «الزموا السبَّ» ثم دلَّ بعد مدة على سقوط لزومه، كان ذلك نسخاً؛ للتراخي الذي ذكرناه.

١ . في الأصل: «بالإزالة».

٢ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «شرطنا».

[٢]

## فصل

في الرّد على اليهود فيما يأتونه من نسخ الشرائع<sup>١</sup>

[بيان الدليل على جواز النسخ]

إعلم أنّ الذي له و من أجله حسن التعبد بالشرائع - من المصالح لنا - هو الذي لأجله حسن النسخ؛ لأنّ ما يعلم الله تعالى أنّه مصلحة في تكليفنا العقليّ يجوز أن يتغيّر حاله؛ فيكون في وقت مصلحة، وفي آخر مفسدة. فلا بُدّ عند علمه تعالى بخروج الفعل من كونه مصلحة إلى أن يكون مفسدة، من أن يدلّ على ذلك من حاله، وإلا لم يكن مزيحاً<sup>٢</sup> لعلّتنا في التكليف؛ فكيف يأتي العاقل النسخ و دليل العقل يوجبه هذا الإيجاب؟!

وأيّ فرق بين أن يعلم تعالى أنّ الحال في هذا الفعل يتغيّر، فيدلّ عليه بذكر الغاية المضمومة إلى الإيجاب حتّى يقول مثلاً «الزموا هذه العبادة كذا و كذا سنة، ثمّ اتركوها بعد ذلك» - فهذا الموضع لا خلاف بيننا و بين اليهود فيه - .  
و بين أن يقول: «الزموا هذه العبادة مطلقاً» ثمّ يقول بعد مدّة طويلة «اتركوها؛ فقد

١ . هنا تنقطع نسخة الأصل. و في فنون: + «و قالوا هو البداء».

٢ . «مزيحاً»، أي مزيلاً مبعداً و مذهياً. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ٤٧٠ (زيج).

زَالَتْ عَنْكُمْ؟» وَ هَلْ تَجْوِزُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ دُونَ الْآخَرِ إِلَّا اقْتِرَاحٌ<sup>١</sup> فِي الْأَدَلَةِ؟!

### [بيان أقوال اليهود في النسخ]

وَالْيَهُودُ يَخْتَلِفُونَ:

فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْتَنِعُ مِنَ نَسْخِ الشَّرَائِعِ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ، وَ يَعْتَلُّ بِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْبَدَاءَ،  
وَأَنْ يَصِيرَ الْحَسَنُ قَبِيحًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِزُّ النَّسْخَ عَقْلًا وَ يَمْتَنِعُ مِنْهُ<sup>٢</sup> سَمْعًا، وَ يَدَّعِي أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ  
السَّلَامُ خَبَّرَهُمْ بِأَنْ شَرَعَهُ مُؤَبَّدٌ.

وَالْفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ تُجِزُّ النَّسْخَ عَقْلًا وَ سَمْعًا، وَ تَمْتَنِعُ مِنَ الْعَمَلِ بِشَرِيعَتِنَا؛ لِأَنَّ حُجَّةَ  
نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا صَحَّتْ عِنْدَهُمْ.<sup>٣</sup>

### [مناقشة القول الأول: بيان الفرق بين النسخ و البداء]

فَأَمَّا الْفِرْقَةُ الْأُولَى فَالْكَلَامُ عَلَيْهَا: <sup>٤</sup>أَنَّ النَّسْخَ <sup>٥</sup>لَا يَقْتَضِي الْبَدَاءَ؛<sup>٦</sup> لِأَنَّ مَا اقْتَضَى<sup>٧</sup>  
الْبَدَاءَ هُوَ مَا جَمَعَ شُرُوطًا: الْأَوَّلُ<sup>٨</sup>: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَأْمُورُ بِهِ هُوَ الْمَنْهِيٌّ عَنْهُ بِعَيْنِهِ،

١. في النسخ و المطبوع: «الاقتراح». و الصواب ما أثبتناه.

و الاقتراح: - هنا -: التحكم. القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٣٣ (قرح).

٢. في «م»: - «منه».

٣. راجع: المغني، ج ١٦ (إعجاز القرآن)، ص ٩٧ - ٩٨؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاقتداء، ص ٢٦٣.

٤. هكذا في التمهيد، و هو الصواب. و في النسخ و المطبوع: - «عليها».

٥. في فنون: + «في الشرائع».

٦. في فنون: + «كما زعمت اليهود».

٧. في فنون: «يقضي».

٨. في فنون: «منها». و بدل «و الثاني»: «ومنها».

و الثاني: أن يَكُونَ الزَّوْجَةُ واحداً، و الْوَقْتُ واحداً أيضاً، و<sup>١</sup> الْمُكَلَّفُ واحداً<sup>٢</sup>. فإذا جَمَعَ هذه الشُّرُوطَ دَلَّ عَلَى الْبَدَاءِ.

و النَّسْخُ يُخَالِفُ<sup>٣</sup> ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَأْمُورَ بِهِ غَيْرُ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ؛ لِأَنَّ إِمْسَاكَ السَّبَبِ الْمَأْمُورِ بِإِمْسَاكِهِ فِي أَيَّامِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ هُوَ غَيْرُ مَا تَنَاولَهُ النَّهْيُ عَنْ إِمْسَاكِهِ<sup>٤</sup> فِي أَيَّامِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. وَ إِذَا تَغَايَرَ الْفِعْلَانِ، فَمَا تَكَامَلَتْ<sup>٥</sup> شُرُوطُ مَا يَقْتَضِي الْبَدَاءَ.

و يَلْزَمُ مَنْ اعْتَمَدَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ أَنْ لَا يُمَيِّتَ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ أَحْيَاهُ، وَ لَا يُغْنِيَ مَنْ أَقْفَرَهُ، وَ لَا يَصِحَّ<sup>٦</sup> مَنْ أَمْرَضَهُ. فَإِذَا جازَ ذَلِكَ وَ أَمْثَالُهُ، وَ لَمْ يَدُلَّ عَلَى الْبَدَاءِ، فَالْنَّسْخُ<sup>٧</sup> مِثْلُهُ.

٣٥٨

و قد أُلْزِمُوا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنْ لَا تَخْتَلِفَ شَرَائِعُ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَ قد عَلِمْنَا<sup>٨</sup> اخْتِلَافَهَا، وَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَدَاءً؛ لِأَنَّ فِي شَرِيعَةِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ [جَوَازاً]<sup>٩</sup> تَزْوِيجِ الْأَخِ بِالْأُخْتِ،<sup>١٠</sup> وَ فِي شَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِبَاحَةَ تَأْخِيرِ

١. في فنون: «ومنها».

٢. هذه في الحقيقة ثلاثة شروط، فتكون شروط البداء - إضافة إلى الأول - أربعة شروط. ولذلك فالأنسب أن تُعَدَّلَ العبارة هكذا: «و [الثالث: أن يكون] الوقت واحداً أيضاً، و [الرابع: أن يكون] المكلف واحداً». و ما ذكرناه هنا تجده في تمهيد الأصول، ص ٣٢٣.

٣. في فنون: «خلاف».

٤. هكذا في فنون و التمهيد و الاقتصاد، و هو الصواب. و في النسخ و المطبوع: «بإمساكه».

٥. في فنون: «فلم تتكامل».

٦. في فنون: «و لا يشفي».

٧. في فنون: «+ للشرائع».

٨. في فنون: «+ وَصَحَّ لَنَا».

٩. ما بين المعقوفين مقتضى السياق؛ و قد أضفناه من الاقتصاد، ص ٢٦٦.

١٠. في «خ» و المطبوع: «الأخت».

الْخِتَانِ إِلَى وَقْتِ الْكِبَرِ، وَ فِي شَرِيعَةِ إِسْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِبَاحَةُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ. وَ هَذَا كُلُّهُ يُخَالِفُ شَرِيعَةَ<sup>١</sup> مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فَأَمَّا النَّسْخُ فَلَيْسَ يَقْتَضِي كَوْنَ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ حَسَنًا قَبِيحًا عَلَى مَا ظَنُّوهُ، وَإِنَّمَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مِثْلُ الْحَسَنِ مِنَ الْأَفْعَالِ صَارَ قَبِيحًا. وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ فِي الْمِثْلَيْنِ<sup>٢</sup> أَنْ يَقْبَحَ أَحَدُهُمَا وَ يَحْسُنَ الْآخَرُ فِي الْعُقُولِ، وَ أَمِثْلُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى.

### [مناقشة القول الثاني: إبطال تأييد شريعة موسى ﷺ]

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَنْ امْتَنَعَ مِنَ الْيَهُودِ سَمْعًا مِنَ النَّسْخِ، فَمُعَوَّلُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ نَقَلُوهُ عَنْ<sup>٣</sup> مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ مِنْ أَنَّهُ أَبَدَ شَرْعَهُ وَ قَالَ: إِنَّ شَرِيعَتَهُ لَا تُنْسَخُ مَا بَقِيَ اللَّيْلُ وَ النَّهَارُ.

فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: مِنْ أَيْنَ تَعْلَمُ صِحَّةَ الْخَبَرِ الَّذِي تَدَّعِيهِ؟

فَإِنْ كَانَ مِمَّا يَوْجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيِّ، فَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُشَارِكَ فِي هَذَا الْعِلْمِ؛ لِأَنَّا تُشَارِكُ الْيَهُودُ فِي سَمَاعِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَ تُخَالِطُ رُؤَاتِهَا، وَ مَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيِّ لَا يَخْتَصُّ مَعَ الْأَشْتِرَاكِ فِي سَبَبِهِ.

وَ إِنْ كَانَ الْعِلْمُ بِصِحَّةِ هَذَا الْخَبَرِ طَرِيقُهُ الْاسْتِدْلَالُ بِتَوَاتُرِ نَقْلِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُعْلَمَ شُرُوطُ التَّوَاتُرِ فِي الطَّبَقَاتِ الَّتِي بَيْنَنَا وَ بَيْنَ مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ

١. في فنون: «شرع».

٢. هكذا في التمهيد. و في «خ، م» و المطبوع: «المسألتين». و في «هـ» الكلمة مبهمه. و الصواب ما أثبتناه.

٣. في «خ»: «نقلوا من». و في المطبوع: «نقلوا عن».

٤. في «خ» و المطبوع: «عليه السلام».

٥. في المطبوع: «عليه السلام».

اليهود وإن كانوا في أزميتنا هذه كثيرين ولا يجوز أن ينقلوا كلهم خبراً باطلاً، فقد يجوز أن يكون أصلهم قلةً ومن ليس بحجة؛ فمن أين لهم أن الصفة التي هم الآن عليها كانت ثابتة في جميع الطبقات الذين<sup>١</sup> رَوَوْا عنهم؟

وليس يمكنهم أن يقولوا: نحن نُثبِتُ صفةً التواتر فيمن نقلنا عنه بمثل ما تُثبتون أنتم صفةً التواتر في سلف المسلمين.

وذلك أن الفرق بيننا وبينهم واضح؛ لأن سلف المسلمين فيما نقلوه لو اختلف أو انقطع لوجب أن يُعرف بمجرى العادات زمان انقطاعه أو اختلاله؛ لقرب العهد، فإن مثل ذلك لا يجوز أن يخفى مع تقارب الأزمان، وإن جاز أن يخفى مع تطاولها وبعد العهد فيها. فليس<sup>٢</sup> يمتنع أن يختل نقل اليهود ويقوى بعد ضعف، وإن لم يجب تمييز ذلك ووقوع المعرفة به؛ لتطاول الأزمان.

وقد سلم لهم هذا الخبر وقيل لهم: من أين لكم إذا كان صحيحاً أنه يمتنع من النسخ على كل حال؟ وما أنكرتم أن يكون صلوات الله عليه<sup>٣</sup> إنما منع بهذا الخبر من أن تُنسخ شريعته بمن لم تثبت حجته ولا صحت بُبُوته، وأن<sup>٤</sup> يريد بلفظ التأييد: «الزموها أبداً إلا أن ينسخها نبي صادق»؟ وأكثر ما في خبرهم - إذا كان صحيحاً - أن يكون له ظاهر يقتضي امتناع النسخ، وقد ترجع عن الظاهر بالأدلة القاطعة، ودلالة نبوة نبينا صلى الله عليه وآله تمنع من حمل هذا الخبر - لو صح - على ظاهره.

١. في النسخ والمطبوع: «الذي»، والصحيح ما أثبتناه.

٢. في النسخ والمطبوع: «أن».

٣. في المطبوع: «ع» رمزاً إلى «عليه السلام». وهكذا ما يأتي بعده.

٤. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «فأن»، والصحيح ما أثبتناه، أي: «وما أنكرتم أن

يريد» إلى آخره.

فَإِنْ قَالُوا: نَعْلَمُ أَنَّ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أُبْدَ شَرَعَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِمَا تَعْلَمُونَ<sup>١</sup> أَنْتُمْ بِهِ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ نَبِيِّكُمْ.

قُلْنَا: الْفَرْقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنَّا لَمَّا ادَّعَيْنَا الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِأَنَّ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ نَفَى النُّبُوَّةَ بَعْدَهُ، ادَّعَيْنَا مَا تُشَارِكُونَ أَنْتُمْ فِيهِ وَكُلُّ عَاقِلٍ سَمِعَ الْأَخْبَارَ؛ لِأَنَّ الْعُقَلَاءَ بِأَسْرِهِمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَفَى النُّبُوَّةَ بَعْدَ نُبُوَّتِهِ، وَلَيْسَ نَعْلَمُ نَحْنُ وَلَا غَيْرُنَا مِنْ مُخَالَفِيكُمْ<sup>٢</sup> أَنَّ مِنْ دِينِ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ تَأْيِيدَ شَرَعِهِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ تُبْطِلُوا بِالنَّظَرِ فِي مُعْجَزِ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا نَدَّعِيهِ مِنَ الْخَبَرِ، وَبَيْنَ أَنْ تُبْطِلَ نَحْنُ بِالنَّظَرِ فِي طَرِيقِ الْعِلْمِ بِصِحَّةِ الْخَبَرِ نُبُوَّةَ مَنْ تَدَّعُونَ نُبُوَّتَهُ؟ وَلِمَ صَارَ أَحَدُ الْأُمَرَاءِ أَوْلَى بِالنَّظَرِ فِيهِ مِنْ صَاحِبِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَوْ ثَبَّتَ لِأَبْطَلٍ<sup>٣</sup> صَاحِبَهُ؟

قُلْنَا: النَّظَرُ فِي الْمُعْجَزِ مَبْنِيٌّ عَلَى أُمُورٍ عَقْلِيَّةٍ لَا يَدْخُلُهَا الْإِحْتِمَالُ وَالِاسْتِثْنَاءُ؛ لِأَنَّهُ يَتَبَيَّنُ عَلَى ظُهُورِ الْقُرْآنِ، وَتَحْدِي الْعَرَبِ بِهِ،<sup>٤</sup> وَأَنْتُمْ لَمْ يُعَارِضُوهُ. وَهَذَا كُلُّهُ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، وَمِمَّا لَا يَدْخُلُ<sup>٥</sup> فِي مِثْلِهِ شُبْهَةٌ. وَالْعِلْمُ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ كَانَ مُعْجَزًا وَدَالًّا عَلَى النُّبُوَّةِ طَرِيقُهُ الْإِعْتِبَارُ الْعَقْلِيُّ الَّذِي لَا يَدْخُلُهُ الْإِحْتِمَالُ، وَلَا<sup>٦</sup>

١. في النسخ: «تعملون» بتقديم الميم. وما أثبتناه من المطبوع.

٢. في «خ» الحرف قبل الكاف غير منقوط. وفي «م»، «ه»: «مخالفتكم».

٣. في النسخ والمطبوع: «لا يبطل»، والصحيح ما أثبتناه.

٤. التحدي: المباراة في فعل، والمنازعة في الغلبة. والمراد من تحدي العرب به أنه صلى الله عليه وآله طلب منهم الإتيان بمثل ما أتى به. راجع: الصحاح، ج ٦، ص ٢٣١٠ (حدا)؛ الاعتماد للفاضل المقداد، ص ٨٠.

٥. هكذا في النسخ والمطبوع. والأنسب: «لا تدخل».

٦. في «خ» والمطبوع: «- لا».

هو من جنس الكلام، فيدخل فيه الحقيقة والمجاز والعمل بالظاهر أو تركه. والكلام في الخبر الذي تدعونه مبنئ على صحته، وصحته لا تعلم إلا بعد أن تعلم صفة التواتر ثابتة في جميع أسلاف اليهود في كل زمان. ثم هو - إذا ثبت - نقل كلام<sup>١</sup>، والكلام يدخله الحقيقة والمجاز والخصوص والعموم والشروط، ويعدل عن ظاهره إلى غيره.

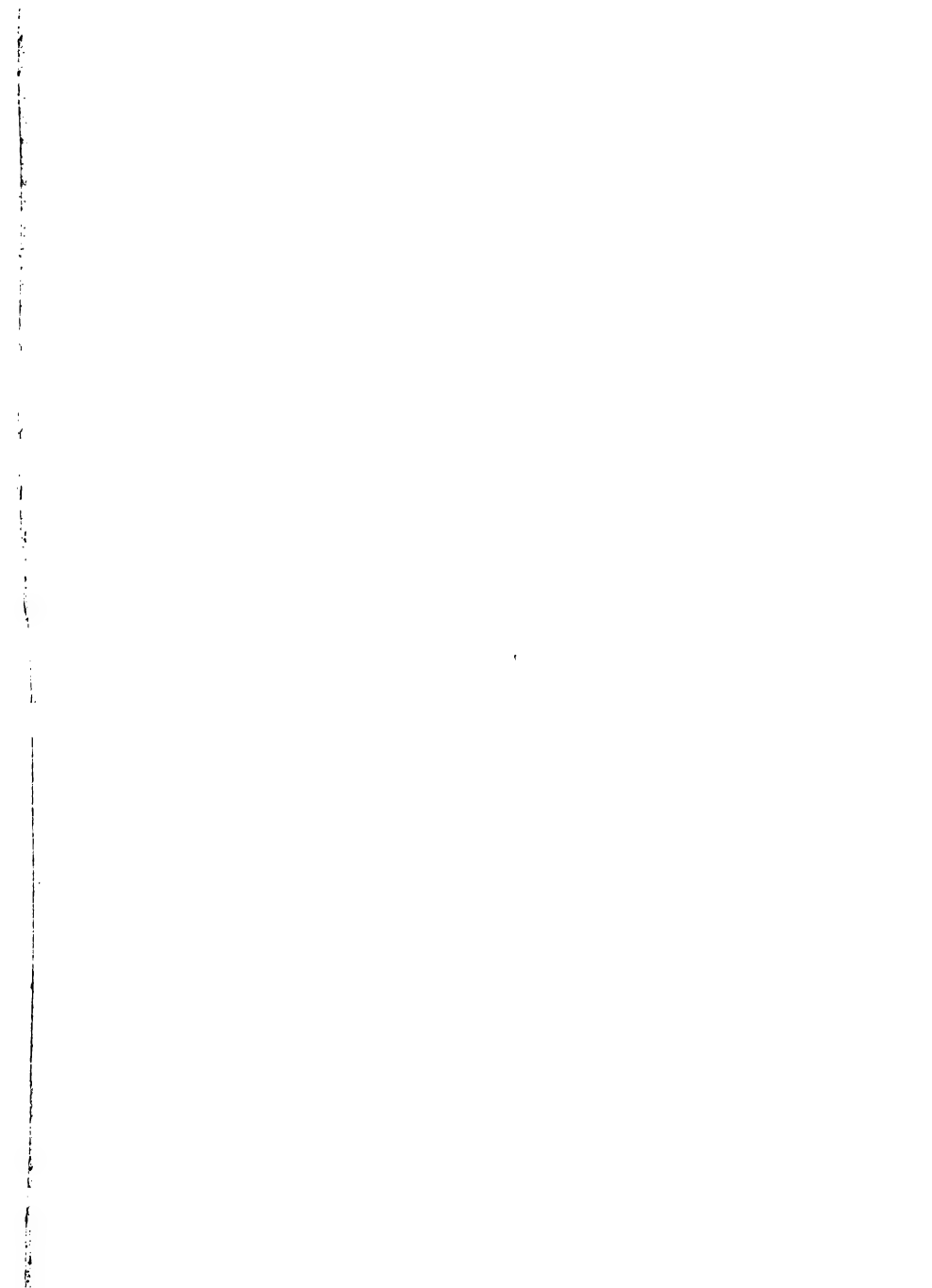
فبان بهذه الجملة: أن النظر في المعجز ليقضي<sup>٢</sup> بصحته - إن صح - على الخبر، أولى من النظر في الخبر ليقضي به على المعجز؛ لأن بالجلي يقضى على الخفي، وبما لا يشتبه على ما يشتبه.

### [مناقشة القول الثالث]

وأما الكلام على من جاوز منهم النسخ عقلاً وسمعاً وتشكك في النبوة، فالكلام عليه أن تدل على صحة النبوة، ونحن لذلك فاعلون.

١ . في التمهيد: «ثم إذا ثبت نقله فهو كلام».

٢ . كذا، والأنسب: «ليقضى»، وهكذا في المورد التالي.



## [البحث الثالث]

### [إثبات نبوة النبي محمد ﷺ]

[١]

#### فصل

#### في الدلالة على صحة نبوة نبينا ﷺ

إِعْلَمَ أَنَّ أَظْهَرَ مَا اعْتَمِدَ عَلَيْهِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى صِحَّةِ بُيُوتِهِ<sup>١</sup> الْقُرْآنُ<sup>٢</sup>، وَإِنْ كَانَ النَّظَرُ فِي بَاقِي مُعْجَزَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُثَمِّرُ الْعِلْمَ بِصِحَّةِ بُيُوتِهِ. وَنَحْنُ نَقْدُمُ الْكَلَامَ فِي الْقُرْآنِ.

٣٦١

#### [إثبات نبوة نبينا ﷺ بالقرآن]

وَقَدْ<sup>٣</sup> عِلِمَ كُلُّ عَاقِلٍ سَمِعَ الْأَخْبَارَ<sup>٤</sup> وَخَالَطَ أَهْلَهَا ظُهُورَ بَيِّنَاتِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

١. في فنون: «نبوة النبي».

٢. في فنون: «الذي جاء به».

٣. إِنَّ الاستدلال على نبوة النبي محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْقُرْآنِ يَبْتَنِي عَلَى عِدَّةٍ مَقْدَمَاتٍ، هِيَ: ١. ظهوره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَكَّةَ، وَادْعَاؤُهُ النَّبُوَّةَ. ٢. تحدّيه العرب بالقرآن الذي ظهر على يده. ٣. عدم معارضة العرب للقرآن مع طول المدة. ٤. سبب ترك المعارضة تعذرًا عليهم. ٥. إِنَّ هَذَا التَّعْذُرَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّعْذُرُ لِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ أَوْ لِلصَّرْفِ. (راجع: تهذيب الأصول، ص ٣٢٥) وَ سَوْفَ يَتَحَدَّثُ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذِهِ الْمَقْدَمَاتِ وَ الْبَحْثِ فِي الْفُصُولِ الْقَادِمَةِ بِصُورَةٍ تَفْصِيلِيَّةٍ.

٤. في فنون: «و نقل الآثار».

و آله بِمَكَّةَ، وَ أَنَّهُ ادَّعَى<sup>١</sup> أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ تَعَالَى وَ مَبْعُوثٌ إِلَيْنَا<sup>٢</sup> لِلتَّنْبِيهِ عَلَى مَصَالِحِنَا، وَ أَنَّهُ تَحَدَّى الْعَرَبَ<sup>٣</sup> بِهَذَا الْقُرْآنِ الَّذِي ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ وَ ادَّعَى<sup>٤</sup> أَنَّ رَبَّهُ تَعَالَى أَنْزَلَهُ عَلَيْهِ<sup>٥</sup> وَ أَيَّدَهُ بِهِ، وَ أَنَّ الْعَرَبَ مَعَ تَطَاوُلِ الْأَزْمَانِ لَمْ يُعَارِضُوهُ.

وَ إِذَا<sup>٦</sup> ثَبَّتَ<sup>٧</sup> هَذِهِ الْجُمْلَةُ، وَ عَلِمْنَا أَنَّهُمْ إِنَّمَا قَعَدُوا عَنِ الْمُعَارَضَةِ<sup>٨</sup> لِتَعَذُّرِهَا عَلَيْهِمْ، وَ أَنَّ هَذَا التَّعَذُّرَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: إمَّا أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ نَفْسُهُ خَرَقَ الْعَادَةَ بِفَصَاحَتِهِ فَلِلَّذَلِكَ لَمْ يُعَارِضُوهُ، أَوْ لِأَنَّ<sup>٩</sup> اللَّهَ تَعَالَى صَرَفَهُمْ عَنِ مُعَارَضَتِهِ<sup>١٠</sup> وَ لَوْلَا الصَّرْفَةُ لَعَارِضُوا.<sup>١١</sup> وَ أَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَانَ، ثَبَّتَ<sup>١٢</sup> مَعَهُ صِحَّةُ النُّبُوَّةِ<sup>١٣</sup>؛

١ . في فنون: «و ادَّعَاؤُهُ».

٢ . في فنون: «إِلَيْنَا، وَ أَنَّهُ بَعَثَ» بدل «و مَبْعُوثٌ إِلَيْنَا».

٣ . في فنون: «+» «الْفَصْحَاء».

٤ . في فنون: «و قَالَ» بدل «و ادَّعَى».

٥ . في فنون: «إِلَيْهِ».

٦ . في فنون: «فَلَمَّا».

٧ . هَكَذَا فِي فُنُون. وَ فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوع: «ثَبَّتَ». وَ فِي «ه»: «تَبَّت».

٨ . في فنون: «مُعَارَضَتُهُ».

٩ . في فنون: «أَنْ يَكُونَ» بدل «لِأَنَّ».

١٠ . في فنون: «+» «و أَعْجَزَهُمْ».

١١ . هَذِهِ هِيَ النَّظَرِيَّةُ الْمَعْرُوفَةُ بِ«الصَّرْفَةِ»، وَ قَدْ اخْتَارَهَا مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَ قَدْ أَلْفَ سَيِّدُنَا الْمُرْتَضَى قُدَّسَ سِرُّهُ كِتَاباً مُفْرَداً حَوْلَهَا وَ فِي نَصَرَةِ الْقَوْلِ بِهَا، عُنَوَانُهُ «الْمَوْضُحُ عَنْ جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ» الْمَعْرُوفُ بِ«كِتَابِ الصَّرْفَةِ». كَمَا قَامَ بِتَفْصِيلِ الْكَلَامِ عَنْ هَذِهِ النَّظَرِيَّةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ كَمَا سَيَأْتِي. وَ لِلْمَزِيدِ رَاجِع: رِسَائِلُ الشَّرِيفِ الْمُرْتَضَى، ج ٢، ص ٣٢٣ - ٣٢٧؛ الْاِقْتِصَادُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادِ، ص ٢٦٩ - ٢٨٣؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٤٨٣ - ٤٩٨؛ أَبْكَارُ الْأَفْكَارِ، ج ٤، ص ١٠٣ - ١٠٥. وَ فِي فُنُون: «و لَوْلَا صَرْفُهُ لَهُمْ عَنَّا لَعَارِضُوهُ».

١٢ . هَكَذَا فِي فُنُون. وَ فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوع: «يُثَبَّتَ». وَ فِي «ه»: «الْكَلِمَةُ مُبْهِمَةٌ».

١٣ . في فنون: «فَقَدْ ثَبَّتَ نُبُوَّتَهُ الَّتِي جَاءَ بِهَا».

لأنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يُصَدِّقُ كَاذِبًا، وَلَا يَخْرِقُ عَادَةً لِمُبْطِلٍ.  
فَإِنْ قِيلَ: يَبَيِّنُوا صِحَّةَ جَمِيعِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ؛ فِيهِ خِلَافٌ.  
قُلْنَا: أَمَّا الْجُمْلَةُ الْأُولَى فَلَا خِلَافَ فِي مَعَانِيهَا وَالْمَقْصُودِ بِهَا، وَأَمَّا الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ  
فَمَعْلُومَةٌ بِالْأَدَلَّةِ، وَنَحْنُ نَذْكُرُهَا.  
قُلْنَا: <sup>١</sup>أَمَّا ظُهُورُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَكَّةَ وَدُعَاؤُهُ <sup>٢</sup>إِلَى نَفْسِهِ فَلَا يُنْكِرُهُ عَاقِلٌ.  
و <sup>٣</sup>أَمَّا ظُهُورُ هَذَا الْقُرْآنِ عَلَى يَدِهِ فَجَارٍ <sup>٥</sup>فِي الظُّهُورِ <sup>٦</sup>مَجْرَى ظُهُورِهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي دُعَائِهِ <sup>٧</sup>إِلَى نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ النَّقْلَ فِيهِمَا وَاحِدٌ، وَالشَّكُّ فِي أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ  
كَالشَّكِّ فِي الْآخَرِ.

### [نفي تحريف القرآن]

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكُونُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ كَالْآخَرِ، وَالْإِمَامِيَّةُ تَدَّعِي تَغْيِيرًا فِي الْقُرْآنِ  
و نُقْصَانًا، وَكَذَلِكَ حَشْوِيَّةُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ <sup>٨</sup>؟  
قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا صِحَّةَ نَقْلِ الْقُرْآنِ فِي «الْمَسَائِلِ الطَّرَابِلُسِيَّاتِ» <sup>٩</sup>، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَنقُوصٍ

٣٤٢

١. كذا في النسخ والمطبوع، والأنسب: «و نحن نذكرها كلها» بدل «و نحن نذكرها. قلنا».

٢. في «خ» والمطبوع: «في دعائه».

٣. هكذا في فنون. وفي النسخ والمطبوع: «و».

٤. في فنون: «هذا».

٥. في فنون: «فيجري».

٦. في فنون: «في الظهور».

٧. كذا في النسخ والمطبوع، والأصح: «ودعائه».

٨. تقدّمت ترجمة «الحشوية» و «أصحاب الحديث» في هامش الصفحة ٣٥.

٩. الطرابلسيات الأولى، المسألة العاشرة. و جدير بالذكر أن المؤلف رحمه الله ثلاث رسائل مسماة بالطرابلسيات وهي: الأولى، والثانية، والثالثة. والأخيرتان منه مطبوعتان، والأولى منها

و لا مُبَدِّلٍ و لا مُعَيِّرٍ، و أنَّ العِلْمَ بأنَّ هذا القرآن الذي في أيدينا هو الذي ظَهَرَ على يَدِ رَسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلِهِ كَالْعِلْمِ بِالْبُلْدَانِ و الحَوَادِثِ الكِبَارِ و الوقائعِ العِظامِ، و الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ<sup>١</sup> المشهورة، و الأشعارِ المدونة<sup>٢</sup>.

و ذَكَرْنَا أَنَّ العِنايةَ<sup>٣</sup> اشْتَدَّتْ بِالقرآنِ، و الدَّواعِي تَوَفَّرَتْ على نَقْلِهِ و حِرَاسَتِهِ، و بَلَغَتْ<sup>٤</sup> إلى حَدٍّ لَمْ تَبْلُغْهُ في نَقْلِ الحَوَادِثِ و الوقائعِ و الكُتُبِ المُصَنَّفَةِ<sup>٥</sup>؛ لأنَّ القرآنَ مُعْجِزُ النُّبُوَّةِ، و أصلُ العِلْمِ بالشرعيةِ و الأحكامِ الدينيَّةِ، و كُلُّ شَيْءٍ دَعَا إلى نَقْلِ جَمِيعِ ما تَقَدَّمَ حَاصِلٌ فِيهِ، و يَسْتَبْدُ بِدَوَاعٍ إلى النُّقْلِ لَيْسَتْ في الحَوَادِثِ و ما أَشْبَهَهَا. و أنَّ عُلَمَاءَ<sup>٦</sup> المُسْلِمِينَ<sup>٧</sup> بَلَغُوا في ضَبْطِهِ و حِمَايَتِهِ أَنَّ<sup>٨</sup> عَرَفُوا كُلَّ شَيْءٍ اخْتَلَفَ فِيهِ مِن إِعْرَابِهِ و الْقِرَاءَاتِ<sup>٩</sup> الْمُخْتَلِفَةِ في حُرُوفِهِ، حَتَّى فَرَّقُوا بَيْنَ ما رُوِيَ و عُرِفَ و بَيْنَ ما لَمْ يُذَكَّرْ و لَمْ يُسَطَّرْ؛ فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنَّ<sup>١٠</sup> يَكُونَ مُعَيَّرًا أو مَنقوصاً مع هذه العِنايةِ الصادِقَةِ و الضُّبْطِ الشَّدِيدِ؟

« غير مطبوعة حتَّى الآن و ستطبع مع الطرابلسيات الثانية و الثالثة بتحقيق جديد من قِبَل المؤتمِر العالمي للشريف المرتضى في مجلَّد مستقل.

١. في فنون: - «المصنفة».
٢. في فنون: «المروية» بدل «المدونة».
٣. في فنون: + «من السلف».
٤. في فنون: + «من حفظه و رعايته».
٥. في فنون: «حدأ».
٦. في فنون: - «المصنفة».
٧. في فنون: + «السلف من».
٨. هكذا في فنون. و في النسخ و المطبوع: «المتكلمين»، و الصحيح ما أثبتناه.
٩. في النسخ و المطبوع: «و ان».
١٠. في فنون: «و قراءاته».
١١. في فنون: - «يجوز أن».

و قد كُنَّا ذَكَرْنَا فِي جَوَابِ الْمَسَائِلِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرَهَا عِنْدَ الْكَلَامِ فِي صِحَّةِ نَقْلِ الْقُرْآنِ: أَنَّ الْعِلْمَ بِتَفْصِيلِ الْقُرْآنِ وَأَبْعَاضِهِ كَالْعِلْمِ بِجُمْلَتِهِ، وَأَنَّهُ يَجْرِي فِي ذَلِكَ مَجْرَى مَا عُلِمَ ضَرُورَةً مِنَ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ ككِتَابِ سَيَوِيهِ وَالْمُزْنِيِّ<sup>١</sup>؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْعِنَايَةِ بِهَذَا الشَّأْنِ يَعْلَمُونَ مِنْ تَفْصِيلِهَا مَا يَعْلَمُونَهُ مِنْ جُمْلَتِهَا، حَتَّى لَوْ أَنَّ مُدْخِلًا أَدْخَلَ فِي كِتَابِ سَيَوِيهِ بَابًا فِي النَّحْوِ لَيْسَ مِنَ الْكِتَابِ لَعُرِفَ وَمُيِّزَ وَعُلِمَ أَنَّهُ مُلْحَقٌ بِهِ وَلَيْسَ مِنْ أَصْلِ الْكِتَابِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي كِتَابِ الْمُزْنِيِّ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْعِنَايَةَ بِنَقْلِ الْقُرْآنِ وَضَبْطِهِ أَصْدَقُ مِنَ الْعِنَايَةِ بِضَبْطِ كِتَابِ سَيَوِيهِ وَدَوَائِنِ الشُّعْرَاءِ. وَفِي النَّاسِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْعِلْمِ بِالْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ فِي الْقُرْآنِ، وَالَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَوَّلَى.

٣٦٣

و قد بَيَّنَّا<sup>٢</sup> فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي أَشْرْنَا إِلَيْهِ أَنَّ الْقُرْآنَ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَجْمُوعًا مُؤَلَّفًا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ، وَذَلَّلْنَا<sup>٣</sup> عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ بِأَنَّهُ<sup>٤</sup> كَانَ يُدْرَسُ وَ يُحْفَظُ جَمِيعُهُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، حَتَّى عَيَّنَ<sup>٥</sup> عَلَى جَمَاعَةٍ<sup>٦</sup> مِنَ الصَّحَابَةِ فِي حِفْظِهِمْ لَهُ<sup>٧</sup>، وَأَنَّهُ كَانَ يُعْرَضُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَنَّ الْجَمَاعَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ خَتَمَ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عِدَّةَ خَتَمَاتٍ.

١. هو معن بن أؤس بن نصر بن زياد المُرْزَنِيُّ نسبة إلى قبيلة مُرْزَنَةَ، وَهُوَ شَاعِرُ فَحْلٍ مِنْ مَخْضَرَمِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، لَهُ مَدَائِحُ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، رَحَلَ إِلَى الشَّامِ وَالبَصْرَةِ، وَكُفَّ بَصْرَهُ فِي أَوَاخِرِ أَيَّامِهِ، وَكَانَ يَتَرَدَّدُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فَيُبَالِغَانِ فِي إِكْرَامِهِ، وَهُوَ أَخْبَارٌ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ دَيَّانٌ شِعْرٌ مَطْبُوعٌ، تُوفِّيَ بِالْمَدِينَةِ حَوَالِي سَنَةِ ٦٤ هـ. راجع: الأغاني، ج ١٢، ص ٣٠٣ - ٣١١، الرقم ٦؛ الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٧٣؛ معجم المؤلفين، ج ١٢، ص ٣١١.

٢. في فنون: «ذكرنا».

٣. في فنون: «دليلنا».

٤. في فنون: «أنه».

٥. عَيَّنَ عَلَيْهِ: أَخْبَرَ السُّلْطَانَ بِمَسَاوِيهِ، شَاهِدًا كَانَ أَوْ غَائِبًا. لسان العرب، ج ٩، ص ٥٠٨ (عين).

٦. عَيَّنَ عَلَيْهِ: حَفِظُوهُ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ «بدل»: «في حفظهم له».

وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَاهُ يَقْتَضِي عِنْدَ أَدْنَى تَأَمُّلٍ أَنَّهُ كَانَ مَجْمُوعاً مُرْتَبِئاً غَيْرَ مَشْتَوٍ وَلَا مَبْثُوثٍ.  
وَذَكَرْنَا أَيْضاً<sup>١</sup> أَنَّ مَنْ يُخَالِفُ<sup>٢</sup> هَذَا الْبَابَ<sup>٣</sup> مِنَ الْإِمَامِيَّةِ وَالْحَشَوِيَّةِ لَا يُعْتَدُ  
بِخِلَافِهِمْ، وَأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى قَوْمٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، تَقَلُّوا أَخْبَاراً ضَعِيفَةً ظَنُّوا  
صِحَّتَهَا<sup>٤</sup>، لَا يُرْجَعُ إِلَى مِثْلِهَا<sup>٥</sup> عَنِ الْمَعْلُومِ الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِ.

وَالزَّمْنَا مَنْ قَالَ ذَلِكَ أَيْضاً: أَنَّ لَا يَقْطَعُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الْمَوْجُودَ بَيْنَنَا هُوَ  
الَّذِي جَمَعَهُ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَأَنَّ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُ أَوْ [كُلُّهُ]<sup>٦</sup> قَدْ وَقَعَ فِيهِ  
تَغْيِيرٌ وَتَبْدِيلٌ عَمَّا سَطَرَهُ عُثْمَانُ وَجَمَعَهُ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ فِيهِمَا أَذَاهُ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَبِيَّاً وَعَشْرِينَ سَنَةً، وَتَدَاوَلَهُ النَّاسُ وَنَشَرُوهُ، أَنْ يَتِمَّ فِيهِ لِعُثْمَانَ  
النَّقْصُ وَالْحَذْفُ، جَازَ ذَلِكَ فِيهِمَا جَمَعَهُ عُثْمَانُ نَفْسُهُ؛ وَهَذَا حَدٌّ لَا يَبْلُغُ إِلَيْهِ مُحْصَلٌ.  
وَقُلْنَا: إِنْ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّ النُّقْصَانَ وَالْحَذْفَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي ابْتِدَاءِ الْأَمْرِ وَفِي أَيَّامِ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَهَذَا جَهْلٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا [أُنْزِلَ]<sup>٧</sup> إِلَيْهِ لِيُؤَدِّيَهُ  
وَيُبَلِّغَهُ إِلَى أُمَّتِهِ، وَمِنْ الْمَحَالِ أَنْ يُنْزَلَ مِنْهُ مَا لَا يُؤَمَّرُ بِأَدَائِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَبَثٌ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَمَّرَ بِأَدَائِ الْكُلِّ فَيُؤَدِّي الْبَعْضُ [، وَحُوشِي مِنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا  
يَجُوزُ عَلَيْهِ<sup>٨</sup>] وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى هَذَا لَكَانَ نُقْصَانُ الْقُرْآنِ مُضَافاً إِلَى النَّبِيِّ

١. في فنون: «و قلنا» بدل «و ذكرنا أيضاً».

٢. في فنون: «خالف».

٣. في فنون: «ذلك» بدل «هذا الباب».

٤. في فنون: «ظنوها صحيحة».

٥. في فنون: «بمثلها».

٦. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٧. في النسخ والمطبوع: «أنزل».

٨. ما بين المعقوفين استفدناه من المسألة العاشرة من المسائل الطرابلسيات الأولى.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، دُونَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَغَيْرِهِ.

و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَدْ أَدَّى الْجَمِيعَ فَنَقَصَ مِنْهُ قَوْمٌ فِي حَيَاتِهِ مَوَاضِعَ لِأَعْرَاضٍ تَخْصُهُمْ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا يَتِمُّ فِي أَيَّامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَعَ عَرْضِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَدِرَاسَتِهِ، وَأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ خَتَمُوا عَلَيْهِ الْقُرْآنَ دَفْعَاتٍ؛ فَكَيْفَ خَفِيَ عَلَيْهِ مَا يُقْصَصُ مِنْهُ وَكُتِمَ، وَهُوَ عَلَى مُرُورِ الْأَوْقَاتِ مَعْرُوضٌ عَلَيْهِ؟! وَلِأَنَّ هَذَا الْوَجْهَ يَقْتَضِي أَيْضاً أَنَّ عُثْمَانَ مَا نَقَصَ شَيْئاً فَيُضَافُ إِلَيْهِ.

وَمَنْ أَرَادَ اسْتِقْصَاءَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رَجَعَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرْنَا.

عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِنُبُوءَةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ غَيْرُ مُفْتَقِرٍ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ الْمَوْجُودَ بَيْنَنَا هُوَ الَّذِي وَقَعَ بِهِ التَّحْدِي بِعَيْنِهِ، وَمَعَ الشُّكِّ فِي ذَلِكَ يُعْلَمُ<sup>١</sup> صِحَّةُ النُّبُوءَةِ. وَلِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ - بِلَا شُبْهَةٍ عَلَى مَا اسْتَدِلَّ عَلَيْهِ - أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَحَدَّى الْعَرَبَ بِكَلَامٍ ذَكَرَ أَنَّهُ كَلَامُ رَبِّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ الْمَلَكَ يَهْبِطُ إِلَيْهِ بِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ مَا عَارَضُوهُ؛ لِتَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ عَلَيْهِمْ. وَذَلِكَ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى نُبُوتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ الَّذِي تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِمْ مُعَارَضَتُهُ، لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ جِهَةً تَعَذَّرَهَا فَرْطُ الْفَصَاحَةِ الْخَارِقَةِ<sup>٢</sup> عَادَاتِهِمْ، أَوْ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَرَفَهُمْ عَنِ الْمُعَارَضَةِ؛ فَنَفِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ تَتِمُّ صِحَّةُ النُّبُوءَةِ. فَمَا يَضُرُّ الشُّكَّ فِي صِحَّةِ نَقْلِ الْقُرْآنِ عَلَى كُلِّ حَالٍ بِدَلَالَةِ النُّبُوءَةِ.

١ . كَذَا فِي النسخ والمطبوع. والآنسب: «تُعلم».

٢ . فِي «خ، م» والمطبوع: «المخارقة».

[٢]

## فَصْلُ

### في الدلالة على وقوع التحدي بالقرآن

[الدليل الأول]

إِعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا فُهِمَ مَعْنَى قَوْلِنَا: «إِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ تَحَدَّى بِالْقُرْآنِ» زَالَ الْخِلَافُ مِنَ الْعُقُلَاءِ فِيهِ؛ لِأَنَّا لَا نُرِيدُ بِالتَّحْدِي أَكْثَرَ مِنْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَدْعِي أَنَّهُ تَعَالَى خَصَّهُ بِالْقُرْآنِ وَأَبَانَهُ بِهِ، وَأَنْ جَبْرَائِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَهْبِطُ بِهِ، وَمَا فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا هُوَ مَعْلُومٌ صَرُورَةً لَا يَتِمَكَّنُ أَحَدٌ مِنْ دَفْعِهِ. وَهَذَا هُوَ<sup>١</sup> غَايَةُ التَّحْدِي فِي الْمَعْنَى وَالبَعْثِ عَلَى إِظْهَارِ مُعَارَضَةٍ<sup>٢</sup> لَهُ فِيهِ إِنْ قُدِرَ عَلَيْهَا.

٣٦٥

[الدليل الثاني]

وَمِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى<sup>٣</sup> ثُبُوتِ التَّحْدِي: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بَغَيْرِ شُبْهَةٍ دَعَا النَّاسَ كُلَّهُمْ إِلَى ثُبُوتِهِ وَالْعَمَلِ بِشَرِيعَتِهِ، وَخَلَعَ مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ الْأَدْيَانِ، وَلَا بُدَّ فِيمَنْ دَعَا<sup>٤</sup> إِلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحَالِ - بَلْ إِلَى مَا هُوَ دُونَهَا كَثِيرًا - مِنْ إِظْهَارِ أَمْرٍ يَحْتَاجُ بِهِ؛

١ . في «خ»: - «هو». و في المطبوع وُضع بين معقوفين.

٢ . في «خ» و المطبوع: «معارضته».

٣ . في النسخ و المطبوع: «عليه في» بدل «على».

٤ . في «خ» و المطبوع: «ادعى».

إِمَّا حُجَّةً أَوْ شُبْهَةً. وَلَوْ عَرِيتَ دَعَاؤُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ أَمْرِ يَحْتَجُّ بِهِ لِأَسْرَعِ الْقَوْمِ إِلَى مُطَالَبَتِهِ بِمَا يَقْتَضِي تَصْدِيقَهُ، وَلَقَالُوا لَهُ: مِنْ أَيْنَ نَعْلَمُ أَنَّكَ صَادِقٌ فِي الرِّسَالَةِ وَلَمْ تَدْعِ بُرْهَانًا وَلَا عِلْمًا؟ لَا سِيَّما مَعَ شِدَّةِ عِدَاوَتِهِمْ وَعِزَّةِ نَفْسِهِمْ وَثِقَلِ وَطْأَتِهِ<sup>١</sup> عَلَيْهِمْ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُحْتَجٌّ<sup>٢</sup> بِالْقُرْآنِ، مُضَيِّفٌ الْإِبَانَةَ إِلَيْهِ.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مُحْتَجًّا بِشَيْءٍ، كَيْفَ اسْتَجَابَ لَهُ مَنْ اسْتَجَابَ<sup>٣</sup> مِنَ الْفُصَحَاءِ وَالْفُضَلَاءِ، وَ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ يَسْتَجِيبَ مِثْلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا بِحُجَّةٍ أَوْ شُبْهَةٍ؟ وَ فِي تَصْدِيقِهِمْ دَعْوَتَهُ بِلَا حُجَّةٍ وَلَا شُبْهَةٍ خَرَقَ لِلْعَادَةِ، كَمَا أَنَّ فِي إِسْكَالِ أَعْدَائِهِ عَنْ مُطَالَبَتِهِ بِحُجَّةٍ فِيمَا ادَّعَاهُ مِنَ النُّبُوَّةِ خَرَقَ لِلْعَادَةِ.

وَ إِذَا ثَبَّتَ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِهِ فِيمَا ادَّعَاهُ مِنَ النُّبُوَّةِ بِأَمْرِ يَدَّعِي الْإِبَانَةَ بِهِ وَ التَّمْيِيزَ، فَلَا [أَمْرًا]<sup>٤</sup> يُمَكِّنُ أَنْ يُشَارَ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ إِلَّا وَ حَالِ الْقُرْآنِ أَظْهَرُ مِنْهُ وَ أَوْضَحُ. عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ سِوَى الْقُرْآنِ إِلَّا وَ قَدْ تَقَدَّمَ ادَّعَاؤُهُ لِلنُّبُوَّةِ، وَ الْإِزَامُ الْخَلْقِ الدُّخُولَ تَحْتَ شَرَائِعِهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا تَأَخَّرَ عَنْ الدَّعْوَى هَذَا التَّأَخَّرَ هُوَ الْحُجَّةُ فِيهَا، وَ الْقُرْآنُ يَتَقَدَّمُ ذَلِكَ كُلَّهُ.

### [الدليل الثالث]

وَ مِنْ الْمُعْتَمَدِ فِي وَقُوعِ التَّحْدِي: أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ ثَبَّتَ<sup>٥</sup> صِحَّةَ نَفْلِهِ، وَ الْعِلْمُ بِأَنَّ

١. الوطأ: الضغطة أو الأخذة الشديدة. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤١ (وطأ).

٢. في «خ، م» والمطبوع: «يحتج».

٣. في «خ»: - «من استجاب». وفي المطبوع وُضع بين معقوفين.

٤. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٥. في «خ، م» والمطبوع: «ثبت».

آيَاتِ التَّحْدِيّ وَالتَّقْرِيعِ وَالتَّبَعِ عَلَى الْمُعَارَضَةِ مِنْ جُمْلَتِهِ ضَرُورِيٌّ - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ -، وَآيَاتُ التَّحْدِيّ صَرِيحَةٌ فِي الْمُطَالَبَةِ بِالْمُعَارَضَةِ؛ فَلَا غَايَةَ وَرَاءَهَا فِي بَابِ التَّحْدِيّ.

وَلِمَنْ لَعَلَّهُ أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ الْحَاصِلِ بِجُمْلَةِ الْقُرْآنِ وَبَيْنَ تَفْصِيلِهِ أَنْ يَقُولَ: آيَاتُ التَّحْدِيّ إِنْ كَانَتْ مِنْ جُمْلَةٍ مَا كَانَ يُقْرَأُ فِي أَيَّامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَهُوَ الْمُرَادُّ، وَالكِفَايَةُ بِالتَّحْدِيّ وَاقِعَةٌ بِهَا. وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا أُضِيفَ إِلَى الْقُرْآنِ حَادِثًا فَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَرَى ذَلِكَ مَا خَفِيَ عَلَى أَعْدَاءِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَغَيْرِهِمْ، وَكَانُوا يُوَافِقُونَ<sup>١</sup> عَلَى حَدُوثِ هَذِهِ الْآيَاتِ؛ لِأَنَّ أَسْلَافَهُمْ مَا عَرَفُوهَا وَلَا سَمِعُوهَا مَعَ مُخَالَطَتِهِمْ لَنَا وَعِلْمِهِمْ بِالظَّاهِرِ مِنْ أَحْوَالِنَا. وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى دَعْوَى مُعْجِزَةِ لِنَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَا ادَّعَاهَا أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي سَالِفِ الزَّمَانِ، فِي أَنْ أَعْدَاءَ الدِّينِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُمَسِّكُوا عَنِ الْمُوَافَقَةِ<sup>٢</sup> عَلَى حَدُوثِ هَذِهِ الدَّعْوَى.

١ . فِي النسخ والمطبوع: «يوافقون». والصواب ما أثبتناه.

٢ . فِي النسخ والمطبوع: «أَنْ تَمْسِكُوا عَنِ الْمُوَافَقَةِ». والصحيح ما أثبتناه.

[٣]

## فصل

### في أن القرآن لم يعارض

إِعلم أن كل أمر<sup>١</sup> لو وقع لوجب ظهوره ونقله و العلم به، فوجب إذا لم ينقل القطع على انتفاؤه. ولهذا يجب القطع على أنه لم يكن مع النبي صلى الله عليه وآله نبي آخر يدعي النبوة لنفسه.

و بمثل هذه الطريقة نعلم انتفاء ما لم نعلمه من البلدان التي لو كانت لاتصلت أخبارها بنا، وكذلك ضروب الحوادث.

و إنما قلنا: «إن ظهور المعارضة لو كانت واجب<sup>٢</sup>» لأن جميع ما يقتضي نقل القرآن - من قوة الدواعي و شدة الحاجة و قرب العهد - ثابت في المعارضة، و المعارضة تزيد عليه؛ لأنها كانت حينئذ هي الحجة و القرآن شبهة، و نقل الحجة أولى من نقل الشبهة.

١. في «م»: «كلامه» بدل «كل أمر».

٢. في النسخ و المطبوع: «واجباً». و الصحيح ما أثبتناه بقرينة قوله رحمه الله بعد قليل: «و كيف

لا يجب ظهور المعارضة لو كانت»، و في تمهيد الأصول، ص ٣٢٨: «و إنما قلنا: إن المعارضة لو

كانت لوجب نقلها»، و نظيره في الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٧١.

وَكَيْفَ لَا يَجِبُ ظُهُورُ الْمُعَارَضَةِ لَوْ كَانَتْ، وَالدَّاعِي<sup>١</sup> إِلَى فِعْلِهَا يَدْعُو إِلَى ظُهُورِهَا؟ لَأَنَّ دَاعِيَهُمْ إِلَى فِعْلِهَا إِنَّمَا هُوَ التَّخَلُّصُ مِمَّا أُلْزِمُوهُ مِنْ خَلْعِ الْعِبَادَاتِ وَالدِّيَانَاتِ وَالرَّئِاسَاتِ<sup>٢</sup> الَّتِي أَلْفَوْهَا وَنَشَأُوا<sup>٣</sup> عَلَيْهَا، وَالاسْتِبْدَالِ بِذَلِكَ كُلِّهِ مَا لَمْ يَعْرِفُوهُ وَلَمْ يَأْلَفُوهُ؛ [و]٤ بِالْإِظْهَارِ لَهَا تَيِّمٌ<sup>٥</sup> أَغْرَضَهُمْ.

وَكَيْفَ لَمْ تَنْقَلِ الْمُعَارَضَةُ لَوْ كَانَتْ، وَ قَدْ<sup>٦</sup> نَقَلُوا كَلَامَ مُسَيْلِمَةَ<sup>٧</sup> مَعَ رَكَائِثِهِ وَبُعْدِهِ عَنِ الشُّبْهَةِ؟ فَكَيْفَ لَا يُنْقَلُ مَا فِيهِ حُجَّةٌ أَوْ شُبْهَةٌ<sup>٨</sup> قَوِيَّةٌ؟

[نفي أن يكون الخوف مانعاً من نقل معارضة القرآن]

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِي: أَنَّ الدَّوَاعِيَ وَإِنْ تَوَفَّرَتْ إِلَى نَقْلِ الْمُعَارَضَةِ فَهُنَاكَ مَوَانِعٌ مِنْ نَقْلِهَا؛ وَهُوَ الْخَوْفُ مِنْ أَنْصَارِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَتُبَّعِي شَرِّعِهِ، وَهُمْ كَثِيرُونَ مَهَبُونَ يُخَافُونَ مِنْهُمْ.

١. في «خ»: «الدواعي».

٢. في التمهيد: «و بطلان الرئاسات».

٣. هكذا في التمهيد. وفي النسخ: «نشأوها».

٤. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٥. في النسخ والمطبوع: «يتيم». والصواب ما أثبتناه.

٦. في النسخ والمطبوع: «فقد». والصواب ما أثبتناه.

٧. هو أبو ثمامة مسيلم بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي، متبني، من المعمرين، اشتهر بمسيلم الكذاب، فصار في الأمثال: «أكذب من مسيلم». وُلِدَ وَنَشَأَ بِالْيَمَامَةِ فِي الْقَرْيَةِ الْمَسْمَاةِ الْيَوْمَ بِالْجُبَيْلَةِ بِقَرَبِ الْعَيْنَةِ بِوَادِي حَنِيفَةَ فِي نَجْدٍ. ادَّعَى النُّبُوَّةَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَأَمَنَتْ بِهِ بَنُو حَنِيفَةَ، وَدَعَا إِلَى نُبُوَّتِهِ، وَأَكْثَرَ مُسَيْلِمَةَ مِنْ وَضَعِ أُسْجَاعِ بِيضَاهِي بِهَا الْقُرْآنَ. وَلَمْ يَقْضَ عَلَيْهِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، بَلْ قُضِيَ عَلَيْهِ فِي حَيَاةِ أَبِي بَكْرٍ، وَذَلِكَ فِي سَنَةِ ١٢ هـ. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٢٦.

٨. في «خ»: - «أو شبهة».

وذلك: أَنَّ الخَوْفَ لَا يَقْتَضِي انْقِطَاعَ النَقْلِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ مِنَ المُظَاهَرَةِ بِهِ،<sup>١</sup> ولهذا لَمْ يَنْقَطِعْ نَقْلُ فضائلِ أميرِ المؤمنينَ عليه السلامُ بالخَوْفِ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ، بَلْ مَنَعَ الخَوْفُ مِنَ التَّظَاهُرِ بِهَا، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَنْقُلَ أَعْدَاءُ الإسلامِ المَعَارِضَةَ - لَوْ كَانَتْ - نَقْلاً مَكْتُوماً<sup>٢</sup> فيما بَيْنَهُمْ.

وأيضاً فَإِنَّ الكَثْرَةَ فِي الإسلامِ كَانَتْ بَعْدَ الهِجْرَةِ، فَكَانَ يَجِبُ نَقْلُ المَعَارِضَةِ قَبْلَ ذَلِكَ فِي مُدَّةِ مُقَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِمَكَّةَ؛ وَإِذَا نُقِلَتْ وَانْتَشَرَتْ فِي الْأَفَاقِ، لَمْ تَكُنْ قُوَّةُ الإسلامِ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ مُوجِبَةً لَانْدِفَانِهَا وَخَفَائِهَا.

٣٦٨

اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ<sup>٣</sup>: إِنَّ المَعَارِضَةَ لَمْ تَقَعْ فِي تِلْكَ المُدَّةِ، وَإِنَّمَا وَقَعَتْ بَعْدَ الهِجْرَةِ. وَفِي ارْتِفَاعِ المَعَارِضَةِ طَوْلُ المَقَامِ بِمَكَّةَ - وَهُوَ ثَلَاثَ عَشْرَةِ سَنَةً - كِفَايَةً فِي إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَقِيَامِ الْحُجَّةِ بِهِ، وَثُبُوتِ خَرَقِ الْعَادَةِ بِهِ<sup>٤</sup> أَوْ بِمَا يُنْقَلُ بِهِ.

وأيضاً فَإِنَّ قُوَّةَ الإسلامِ وَإِنْ افْتَتِحَتْ بِالْمَدِينَةِ، فَقَدْ كَانَتْ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ لِأَهْلِ الشَّرِّ وَالْكَفْرِ مَمَالِكٌ وَاسِعَةٌ وَبِلَادٌ عَرِيضَةٌ، وَالْغَالِبُ عَلَى أَكْثَرِ الْبِلَادِ وَمُعْظَمِهَا فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ الْكُفَّارُ، وَمَمْلَكَةُ الْفُرْسِ كَانَتْ ثَابِتَةً لَمْ تَزُلْ، وَكَذَلِكَ مَمَالِكُ الرُّومِ، وَإِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ مَا خَلَا الْعَالَمُ مِنْ بِلَادٍ وَاسِعَةٍ [لِأَهْلِ] الْكُفْرِ<sup>٥</sup>؛ فَكَانَ يَجِبُ ظُهُورُ المَعَارِضَةِ فِي هَذِهِ الْبِلَادِ، وَفِي عِلْمِنَا بِفَقْدِ<sup>٦</sup> ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ

١. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: - «به».

٢. في «خ» والمطبوع: - «نقلاً». وفي «م»: «نقلاً مكتوباً».

٣. هذا إشكال مقدّر، وجوابه عند قوله: «وفي ارتفاع المعارضة...» راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٢٨.

٤. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «فيه».

٥. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٦. في «خ»: - «الكفر». وفي المطبوع وضع بين معقوفين.

٧. في النسخ: «نفقد». وفي المطبوع: «ففقده». والصواب ما أثبتناه.

الْقَطْعَ عَلَى أَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَمْ تَكُنْ.

وَأَيْضاً فَإِنَّ الْخَوْفَ فِي الْإِسْلَامِ لَوْ مَنَعَ مِنْ نَقْلِ الْمُعَارَضَةِ لَمَنَعَ مِنْ نَقْلِ السَّبِّ<sup>١</sup> وَ الْهَجَاءِ وَ الْإِفْتِرَاءِ، وَ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ قَدْ نُقِلَ وَ لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ مِنْهُ.

وَأَيْضاً فَإِنَّ التَّشَكُّكَ فِي وَقُوعِ الْمُعَارَضَةِ وَ الْإِعْتِدَارَ فِي خَفَائِهَا بِالتَّقْيَةِ مِنْ كَثَرَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ يَقْتَضِي أَنْ تُجَوَّزَ كَوْنُ جَمَاعَةٍ فِي زَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ يَدْعُونَ النُّبُوَّةَ يُنْفُسُهُمْ ظَهَرَ عَلَى أَيْدِيهِمْ مِنَ الْمُعْجَزَاتِ أَكْثَرُ مِمَّا ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ دَعَا إِلَى نَسْخِ شَرْعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ إِنَّمَا لَمْ يَتَّصِلْ ذَلِكَ بِنَا لِلْخَوْفِ الَّذِي ذَكَرُوهُ فِي نَقْلِ الْمُعَارَضَةِ.

[بيان أن الخوف لم يقطع نقل النص الجلي]

وَلَيْسَ يَلْزَمُ الْإِمَامِيَّةُ الْقَائِلِينَ بِالنَّصِّ الْجَلِيِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَ إِنْ كَانَ السَّبُّ فِي خَفَائِهِ وَ عَدَمِ انْتِشَارِهِ فِي جَمِيعِ الْأُمَّةِ الْخَوْفُ مِنْ أَعْدَائِهِ وَ كَيْتَمَانُ أَكْثَرِ الْأُمَّةِ لَهُ - أَنْ يُجَوَّزُوا وَقُوعَ الْمُعَارَضَةِ<sup>٢</sup> وَ خَفَاءَهَا؛ لِمِثْلِ ذَلِكَ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَ إِنْ كَتَمَهُ قَوْمٌ فَقَدْ نَقَلَهُ آخَرُونَ وَ إِنْ كَانُوا أَقَلَّ مِنْهُمْ عَدَداً. وَ إِنْ لَمْ يَشْعُرْ فِي<sup>٣</sup> مُخَالَفَةِ الْإِمَامِيَّةِ نَقْلُهُ فَقَدْ شَاعَتْ فِي الْإِمَامِيَّةِ رَوَايَتُهُ وَ إِنْ كَانُوا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ غَيْرِ مُتَظَاهِرِينَ بِهَا. فَإِنْ جَرَتْ الْمُعَارَضَةُ مَجْرَاهُ<sup>٤</sup> فَيَجِبُ أَنْ نَجِدَ نَقْلَهَا فِي جَمَاعَةٍ تَقُومُ بِنَقْلِهَا الْحُجَّةُ؛ وَ لَا يَكُونُ الْخَوْفُ مُوجِباً لِانْقِطَاعِ نَقْلِهَا، كَمَا لَمْ يَكُنِ الْخَوْفُ فِي النَّصِّ قَاطِعاً لِنَقْلِهِ.

٣٤٩

١ . في النسخ: «السبب». و في التمهيد: «و السب له».

٢ . أي معارضة القرآن.

٣ . في النسخ و المطبوع: «لم يشعر» بدل «لم يشع في». و الصحيح ما أثبتناه، و به يستقيم المعنى.

٤ . أي مجرى النص.

على أَنَا نَدَّعِي الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِأَنَّ الْمُعَارَضَةَ لَمْ تَقَعْ، وَ لَا يُمَكِّنُ<sup>١</sup> مُخَالَفِي  
النَّصِّ أَنْ يَدَّعُوا<sup>٢</sup> الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ بِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَقَعْ.

[نفي احتمال وقوع معارضة لم يعلم بها إلا عدد يسير]

فَإِنْ قِيلَ: فِيمَ تَدْفَعُونَ وَقُوعَ مُعَارَضَةٍ لَمْ يَتَّفَقْ أَنْ يَعْلَمَهَا إِلَّا وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ  
مِنَ الصَّحَابَةِ، وَ أَنَّ مَنْ عَلِمَ ذَلِكَ قَتَلَ هَذَا الْمُعَارِضَ، فَانْكَمْتُمْ [وَقُوعُ]<sup>٣</sup> الْمُعَارَضَةِ  
وَلَمْ يَظْهَرْ؟

قُلْنَا: الْمُعَارَضَةُ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ وَاقِعَةٍ مِنَ الْخُطَبَاءِ وَ الشُّعْرَاءِ وَ الْبُلَغَاءِ الْمَعْرُوفِينَ  
الْمَشْهُورِينَ - مِنَ الَّذِينَ كَانُوا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ إِظْهَارِ الْمُعَارَضَةِ لَوْ قَدَّرُوا عَلَيْهَا  
وَفَعَلُوهَا، وَ مَا كَانَ يَتِمُّ عَلَيْهِمْ مَا ذُكِرَ مِنَ الْقَتْلِ وَ طَيَّ مَا عَارَضُوا بِهِ - فَقَدْ  
كَفَى ذَلِكَ<sup>٤</sup> فِي الدَّلَالَةِ عَلَى صَحَّةِ النَّبَوَةِ؛ لِأَنَّهُمْ إِمَّا أَنْ يَكُونُوا مَصْرُوفِينَ  
عَنِ الْمُعَارَضَةِ عَلَى مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُ الصَّرْفَةِ، أَوْ يَكُونُوا إِنْمَا لَمْ يُعَارِضُوا لِخَرَقِ  
فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ لِإِعَادَتِهِمْ. وَ أَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَانَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِتَسَاوِي الْخَلْقِ فِيهِ،  
وَ أَنَّ أَحَدًا غَيْرَ مَنْ<sup>٥</sup> ذَكَرْنَاهُ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ مِنَ الْمُعَارَضَةِ، وَ ذَلِكَ مَانِعٌ مِنَ التَّجْوِيزِ  
الَّذِي قَدَّرُوهُ فِي السُّؤَالِ.

١. في «خ، م» والمطبوع: «و لم لا يمكن».

٢. في النسخ والمطبوع: «أَن يَدَّعِي». والصحيح ما أثبتناه، بقريته ما في تهديد الأصول،  
ص ٣٢٩: «على أَنَا نعلم ضرورة أَنَّ المعارضة لم تكن، و لم يمكن لمخالفني النص ادعاء  
الضرورة في نفي النص».

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. هكذا في التمهيد. و في النسخ والمطبوع: «فقد ذلك كافٍ» بدل «فقد كفى ذلك».

٥. هكذا في التمهيد. و في النسخ والمطبوع: «ما».

[٤]

### [فصل<sup>١</sup>]

في أن جهة انتفاء المعارضة هي التعذر<sup>٢</sup>

إِعلم أن ارتفاع الفعل من فاعله مع [ما] عَلِمْنَا مِنْ تَوَفَّرِ دَوَاعِيهِ إِلَيْهِ وَ قُوَّةَ بَوَاعِيَّتِهِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى تَعَذُّرِهِ، و لهذه الطريقة قَطْعُنَا عَلَى أَنَّ الْأَلْوَانَ وَ الْجَوَاهِرَ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهُمَا مِنَ الْأَجْنَاسِ غَيْرُ مَقْدُورَةٍ لَنَا. و إذا انضافَ إِلَى ارتفاعِ الفعلِ مع قُوَّةِ الدواعي عَلِمْنَا بِارتفاعِ الموانع، قَضَيْنَا بِأَنَّ الفعلَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِمَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ.<sup>٤</sup> و إذا تَقَرَّرَتْ<sup>٥</sup> هذه الجُمْلَةُ، وَ عَلِمْنَا<sup>٦</sup> أَنَّ الْعَرَبَ تُحَدِّثُوا بِالْقُرْآنِ فَلَمْ يُعَارِضُوهُ مَعَ قُوَّةِ الدواعي وَ شِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ، عَلِمْنَا أَنَّهَا مُتَعَذِّرَةٌ عَلَيْهِمْ. فإذا انضافَ إِلَى الْعُدُولِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ تَكَلُّفُ الْأُمُورِ الشَّاقَّةِ - كَالْحَرْبِ وَ مَا يَجْرِي مَجْرَاهَا مِمَّا لَا حُجَّةَ<sup>٧</sup> لَهُمْ فِيهِ وَ لَوْ بَلَغُوا إِلَى كُلِّ غَايَةٍ

٣٧٠

١ . ما بين المعقوفين مقتضى السياق. و هكذا ما بعده.

٢ . لم يُعتبر هذا الفصل فصلاً مستقلاً في الطبعة السابقة، بل أُدرج مع الفصل السابق، و هو سهو.

٣ . في «خ»: «من».

٤ . أي وجب القطع بأن علة عدم القدرة هي التعذر فقط لا غير. راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٢٩.

٥ . في المطبوع: «تعذرت».

٦ . في «خ»: - «بارتفاع الموانع، قضينا... و علمنا».

٧ . في «خ» و المطبوع: «لا حاجة».

منه<sup>١</sup> - قَوِيَّ عِلْمُنَا بَتَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ عَلَيْهِمْ.<sup>٢</sup>

[مناقشة الإشكالات التي نَفَت أن يكون وجه انتفاء المعارضة هو التعذر]

و قد طَعَنَ الْمُخَالِفُونَ فيما ذَكَرناه بطُعُونٍ رُجوعُها إلى أَصْلِ واحدٍ، و هو [تَجْوِيزُ عَدَمٍ]<sup>٣</sup> تَوْفُرٍ دَوَاعِيِ الْمُعَارَضَةِ<sup>٤</sup> - و تَلْفِيقُ صَوَارِفَ عنها - أن طَالَبُوا بِالذَّلَالَةِ على أن دَوَاعِيَهُمْ إليها كَانَتْ قَوِيَّةً و مَوْجِبَةً لأن يَفْعَلُوهَا لا مَحَالَةَ إن كانوا قَادِرِينَ عليها.

الأول: أن قالوا: جَوَّزُوا<sup>٥</sup> دُخُولَ الشُّبْهَةِ عَلَيْهِمْ في الْمُعَارَضَةِ، و أن تَرَكَهَا أُولَى مِنْ فِعْلِهَا، مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ لَوَجْهِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ.

الثاني: قَوْلُهُمْ: لَعَلَّهُمْ اعْتَقَدُوا أن الْحَرْبَ أُولَى مِنَ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهَا مُرِيحَةٌ و مُنْجِيَّةٌ، و الْمُعَارَضَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

الثالث: أن يَكُونُوا خَافُوا أن يُعَارِضُوا فَيَقَعَ خِلَافٌ فيما يُعَارِضُونَ به؛ و هَلْ هُوَ في مَوْقِعِهِ أَوْ غَيْرِ مَوْقِعِهِ؟ و يَتَرَدَّدُ خَوْضٌ و نِزَاعٌ تَقْوَى معه الشُّوْكَهُ، و تَكْثُرُ معه الْعِدَّةُ، و يَنْتَهِي الأمرُ إِلَى الْحَرْبِ؛ فَقَدِمُوا إلى ما لَا بُدَّ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَيْهِ.

الرابع: أن الْمُمَائِلَةَ التي دُعُوا إِلَى الْإِتْيَانِ بِهَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمُ الْمُرَادُ بِهَا؛ و هَلْ أُرِيدَ بِهَا الْمُمَائِلَةُ فِي الْفَصَاحَةِ، أَوْ فِي النِّظْمِ، أَوْ فِيهِمَا، أَوْ فِي غَيْرِهِمَا؟ فَعَدَلُوا إِلَى الْحَرْبِ لِهَذَا الْاِسْتِثْنَاءِ.

١. في النسخ والمطبوع: «منهم». والصحيح ما أثبتناه.

٢. و أن سبب تركهم المعارضة هو التعذر لا غير.

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. في التمهيد: «أو لم تكن توفرت دواعيهم».

٥. في «خ» والمطبوع: «جوزنا».

الخامس: أنهم عَوَّلُوا عَلَى أَنَّ فِي أَشْعَارِهِمُ الْمَنْظُومَةَ وَخُطْبَهُمُ الْمَشْتُورَةَ مَا يُعَاثِلُ بَلَّ يَزِيدُ عَلَى بَلَاغَةِ الْقُرْآنِ وَفَصَاحَتِهِ، وَأَنَّ مَا يَسْتَأْنِفُونَهُ<sup>١</sup> مِنَ الْمُعَارَضَةِ لَا يَزِيدُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ وَجَرَوْا فِي ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ تَحْدَى غَيْرَهُ وَقَرَعَهُ<sup>٢</sup> بِالْعَجْزِ عَنِ الْمَشْيِ وَالْحَرَكَةِ فِي حَالٍ هُوَ فِيهَا مَاشٍ مُتَصَرِّفٌ.

٣٧١

السادس: أَن قَالُوا: جَوَّزُوا أَن يَكُونَ الْمُتَمَكِّنُونَ مِنَ الْمُعَارَضَةِ جَمَاعَةً قَلِيلَةً الْعَدَدِ، وَأَنهَا وَاطَّأَتْهُ عَلَى إِظْهَارِ الْمُعْجِزِ؛ لِتُشَارِكَهُ فِيهَا يَتِمُّ مِنْ رِثَاسَتِهِ.

وَالْجَوَابُ عَمَّا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا<sup>٣</sup>: أَنَّا لَا نَحْتَاجُ إِلَى تَعَاطِي اسْتِدْلَالٍ عَلَى قُوَّةِ دَوَاعِي الْقَوْمِ إِلَى الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ لِكُلِّ مَنْ سَمِعَ أَخْبَارَهُمْ؛ وَكَيْفَ لَا يَكُونَ ذَلِكَ مَعْلُومًا وَقَدْ طَالَبْتُهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - وَهُمْ ذَوُو الْحِمِيَّةِ وَالْعَصَبِيَّةِ، وَالْأَنَفَةِ وَالْامْتِنَاعِ<sup>٤</sup> مِنَ الذَّلَّةِ - بِالرُّجُوعِ عَنْ دِيَانَاتِهِمْ وَالنُّزُولِ عَنْ رِثَاسَاتِهِمْ، وَأَن يَصِيرُوا أَتْبَاعًا بَعْدَ أَن كَانُوا مَتَّبِعِينَ، وَأَمَرَهُمُ بِالْبَرَاءَةِ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَبْنَائِهِمْ، وَجِهَادِ كُلِّ مَنْ خَالَفَ دِينَهُ مِنْ حَمِيمٍ وَنَسِيبٍ، وَعَلِمُوا أَنَّ بِالْمُعَارَضَةِ يَزُولُ ذَلِكَ كُلُّهُ وَيَبْطُلُ وَيَضْمَحِلُّ؟ فَأَيُّ دَاعٍ هُوَ أَقْوَى مِنْ دَاعِي الْمُعَارَضَةِ؟ وَكَيْفَ لَا يَكُونُونَ مَدْعُوبِينَ إِلَيْهَا وَمَبْعُوثِينَ عَلَيْهَا، وَقَدْ خَرَجُوا - اهْتِمَامًا بِمَا دَهَمَهُمْ<sup>٥</sup> - إِلَى ضُرُوبٍ مِنْ تَحْمِيلِ الْمَشَاقِّ بِالْمُحَارَبَةِ وَالْمُغَالَبَةِ، وَبَذْلِ الْأَمْوَالِ، وَتَحْمِيلِ الْأَثْقَالِ، وَتَنْظُمِ الْهَجَاءِ<sup>٦</sup>، وَاسْتِعْمَالِ السَّبِّ وَالْقَذْفِ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَا يُغْنِي

١. فِي النسخ والمطبوع: «يَسْتَأْنِفُونَهُ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

٢. فِي «خ» وَالْمطبوع: «وَقَرَعَهُ». وَفِي «م»: «وَقَرَعَهُ». وَ«قَرَعَهُ» أَي عَنَفَهُ.

٣. يَعْنِي جَوَابَ مَا طَالَبُوا بِهِ مِنْ إِثْبَاتِ قُوَّةِ دَوَاعِيهِمْ إِلَى الْمُعَارَضَةِ.

٤. هَكَذَا فِي التمهيد. وَفِي النسخ والمطبوع: «وَبِالْامْتِنَاعِ».

٥. دَهَمَهُمْ، أَي فَاجَأَهُمْ، وَالْفِعْلُ مِنْ بَابِ نَفَعَ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ٢٠٢ (دهم).

٦. فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ، ص ٣٣٠: «وَنَظْمُ الْهَجَاءِ». وَالنَّظْمُ وَالتَّنْظِيمُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ.

ولا فيه طائل؟ فلو لا أن المعارضة مُتَعَذِّرَةٌ لَبَادَرُوا إليها؛ فهي أسهل وأمثل وأقطع للمادة من كل شيء تكلّفوه.

والجواب عن ثانيها<sup>١</sup>: أن الشبهة إنما يجوز دخولها فيما يشتبه ويلتبس على العقلاء، فأما ما هو ظاهر لكل عاقل فما جرت العادة بأن تدخل في (٢٥/ألف) مثله<sup>٢</sup> شبهة.

وفعل المتحدّي ما تحدّي به لا تدخل على عاقل شبهة في أنه واجب بل ملجأ إليه إذا حصلت القدرة عليه، وما لا تدخل الشبهة على الصبيان والعوام<sup>٣</sup> فيه؛ لأنّ أحدهم لو دعاه غيره إلى رمي غرض أو طفر جدول لبادر إلى فعله لو كان قادراً عليه، ولا يجوز أن تدخل عليه شبهة فيعدل عن الفعل مع القدرة.

وما لا تدخل الشبهة فيه على من<sup>٤</sup> ذكرناه، كيف تدخل على الحكماء الرجحاء<sup>٥</sup>؟  
على أن للعرب عادة في تحدّي بعضهم بعضاً في الشعر والخطب والتعاضض فيه والتحاكم إلى الحكماء في تفضيل بعضهم<sup>٦</sup> على<sup>٧</sup> بعض، وما كانوا يفرعون عند التحدي إلا إلى المعارضة دون غيرها من ضروب الأفعال. فلو صح دخول الشبهة على غيرهم في هذا الباب لم يجر دخولها عليهم؛ للعادة التي بيّناها.

١. يعني الوجه الأول من وجوه الصوارف المدعاة.

٢. هكذا في الأصل والتمهيد. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيه» بدل «في مثله».

٣. في الأصل: - «والعوام».

٤. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: + «إلى»، وهي زائدة.

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما».

٦. في «خ»: «تدخل الحكماء الرجحان». وفي المطبوع: «تدخل على الحكماء الرجحان».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «بعضاً في الشعر... في تفضيل بعضهم».

٨. في «خ» والمطبوع: «عن».

وَالْجَوَابُ عَنْ ثَالِثِهَا: أَنَّ الْقَوْمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَقِدُوا أَنَّ الْحَرْبَ أَوْلَى مِنَ الْمُعَارَضَةِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>١</sup> مَا ادَّعَى الْإِبَانَةَ مِنْهُمْ بِالْعَلْبَةِ وَالْقَهْرِ وَأَنَّهُمْ لَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ قِتَالِهِ، فَيَفْزَعُوا<sup>٢</sup> إِلَى الْحَرْبِ الَّتِي هِيَ أْبْلَغُ فِي هَذَا الْبَابِ؛ وَإِنَّمَا تَحَدَّاهُمْ وَادَّعَى الْبَيِّنُونَ مِنْهُمْ بَأَنَّ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ الَّذِي أَظْهَرَهُ تَتَعَدَّرُ<sup>٣</sup> عَلَيْهِمْ. وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْمُعَارَضَةَ أَوْلَى مِنَ الْحَرْبِ لَوْ وَثَقُوا بِالظُّفْرِ؛ (٢٥/ب) فَكَيْفَ وَهُمْ فِيهَا<sup>٤</sup> عَلَى خَطَرٍ، وَلَا خَطَرَ<sup>٥</sup> فِي الْمُعَارَضَةِ<sup>٦</sup>!

وَلَوْ بَدَّءُوا بِهَا أَمَامَ الْحَرْبِ لَكَانُوا بَيْنَ إِحْدَى<sup>٨</sup> حُسْنَيْنٍ<sup>٩</sup>: إِمَّا أَنْ يَتَفَرَّقَ جَمْعُ<sup>١٠</sup> عَدُوِّهِمْ فَيَسْتَرِيحُوا مِنْهُ مِنْ أَقْرَبِ الطَّرِيقِ وَأَخْصَرِهَا، أَوْ أَنْ يُقِيمَ قَوْمٌ - عِنَاداً وَ<sup>١١</sup> خِلَافاً - بَعْدَ سَمَاعِ الْمُعَارَضَةِ عَلَى التَّمَسُّكِ بِنُصْرَتِهِ، فَيَسْتَعْمِلُوا حِينَئِذٍ الْحَرْبَ فِي مَوْضِعِهَا وَعِنْدَ أَوَانِهَا، عَقِيبَ<sup>١٢</sup> الْإِعْذَارِ وَإِقَامَةِ<sup>١٣</sup> الْحُجَّةِ. وَلَوْ كَانُوا جَمَعُوا بَيْنَ الْمُعَارَضَةِ وَالْحَرْبِ - فَإِنَّ الْحَرْبَ لَا تَمْنَعُ مِنَ الْمُعَارَضَةِ الَّتِي هِيَ كَلَامٌ مَسْمُوعٌ

١. في الأصل: «عليه السلام».
٢. في الأصل: «يفزعون». وفي سائر النسخ والمطبوع: «وفزعوا». والصواب ما أثبتناه.
٣. في غير الأصل: «يتعذر».
٤. في غير الأصل: «فلا».
٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيه».
٦. في النسخ: «ولا خطر». وفي المطبوع: «ولا خطر».
٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «معارضته».
٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أحد».
٩. في «خ»: «خسيس».
١٠. في الأصل: «ولو بدأ بها... لكان ..... جميع».
١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو».
١٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وعقيب».
١٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «واقام».

وَقَوْلَ مَنْقُولٍ - لَأَخَذُوا الصَّوَابَ مِنْ طَرْفِهِ.

على أنهم لما جَرَّبُوا الحَرْبَ مراراً كَثِيرَةً وَلَمْ يَلْغُوا بِهَا غَرَضاً، كَانَ يَجِبُ أَنْ يَرْجِعُوا إِلَى الْمُعَارَضَةِ؛ لِزَوَالِ الشُّبْهِ الصَّارِفَةِ عَنْهَا.

على أَنَّ الحَرْبَ إِنَّمَا وَقَعَتْ بَعْدَ الهِجْرَةِ وَبَعْدَ مُضِيِّ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ<sup>١</sup> سَنَةً، فَمَا عَلَّةُ امْتِنَاعِهِمْ مِنَ الْمُعَارَضَةِ طَوْلَ الْمُدَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِلْحَرْبِ؟ وَكَيْفَ خَلَوْا فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ مِنَ الْمُعَارَضَةِ وَالْحَرْبِ مَعاً؟!

٣٧٣

وَالْجَوَابُ عَنْ رَابِعِهَا: أَنَّ التَّحْدِيَّ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ بِأَنْ يَأْتُوا بِمَا يُقَارِبُ الْقُرْآنَ وَيَشْتَبِهَ بِهِ فِي الْفَصَاحَةِ<sup>٢</sup> - لِأَنَّ الْمُثَانِلَةَ عَلَى التَّحْقِيقِ لَا تُضْبَطُ، وَمَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِأَنْ يَتَّحِدَ بَعْضُهُمْ بَعْضاً فِي أَشْعَارِهِمْ وَخُطْبِهِمْ إِلَّا كَذَلِكَ - فَكَيْفَ يَخَافُونَ مِنْ وَقْعِ الْاشْتِبَاهِ وَالِاتِّبَاسِ (٢٦/ألف) فِيمَا يُعَارِضُونَ بِهِ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ فَهُوَ الْمَطْلُوبُ الْمُبْتَغَى<sup>٣</sup>؛ لَأَنَّهُمْ مَا دُعُوا<sup>٤</sup> إِلَّا إِلَيْهِ؟!

وَبَعْدُ، فَقَدْ كَانَ يَجِبُ أَنْ يُعَارِضُوا عَلَى كُلِّ حَالٍ وَإِنْ خَافُوا التِّبَاسَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ مَنْ لَا يَشْتَبِهُ ذَلِكَ عَلَيْهِ - وَهُمْ الْأَكْثَرُ - مَعْذُورِينَ خَارِجِينَ مِمَّا<sup>٥</sup> دُعُوا إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْعَاقِلَ لَا يَخْتَارُ مَا مَعَهُ يَكُونُ<sup>٦</sup> عِنْدَ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ مَغْلُوباً مَحْجُوجاً<sup>٧</sup> لِيَخَوْفَهُ مِنْ أَنْ يَشْتَبِهَ مَا يَأْتِي بِهِ عَلَى بَعْضِهِمْ؛ فَكَأَنَّهُمْ خَافُوا ظَنَّ الْعَجْزِ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ،

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ثلاثة عشر».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بالفصاحة».

٣. في الأصل: - «المبتغى».

٤. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «ما ادعوا».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فما».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «يكون».

٧. في الأصل: - «محجوجاً».

فَفَعَلُوا مَا يَوْجِبُ الْعِلْمَ بِعَجْزِهِمْ عِنْدَ جَمِيعِ النَّاسِ!!

على أنه لو اعتذر عاقل «تُحَدِّثِي بِفِعْلٍ فَلَمْ يَأْتِ بِهِ» بِمِثْلِ هَذَا الْعُذْرِ، لَكَانَ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ مَلُومًا.

وَالْجَوَابُ عَنْ خَامِسِهَا: أَنَّ الْمِثْلَ الَّذِي دُعُوا إِلَيْهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَبَهَ عَلَيْهِمُ الْمُرَادُ بِهِ، وَ قَدْ جَرَتْ عَادَتُهُمْ<sup>١</sup> أَنْ يَتَحَدَّثِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَ لَوْ اشْتَبَهَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لَأَسْتَفْهَمُوهُ مَعَ تَطَاوُلِ الْأَيَّامِ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَالًّا عَلَى النُّبُوَّةِ، فَلَيْسَ تَتَعَدَّرُ مُعَارَضَتُهُ وَمُمَائِلَتُهُ<sup>٢</sup> مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ؛ فَأَلَّا فَعَلُوا مِنْ<sup>٣</sup> ذَلِكَ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ؟

وَالْجَوَابُ عَنْ سَادِسِهَا: أَنَّ هَذِهِ الشُّبُهَةَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَرَفَ عَنِ الْمُعَارَضَةِ (٢٦/ب) وَأَنَّ التَّحَدِّيَّ عَلَى التَّحْقِيقِ إِنَّمَا هُوَ بِالصَّرْفَةِ؛ وَإِنَّمَا يُسْأَلُ<sup>٤</sup> عَنْهَا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْعَادَةَ انْخَرَقَتْ<sup>٥</sup> بِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ. فَإِذَا قِيلَ: إِنَّمَا عَوَّلُوا - فِي أَنَّهُمْ غَيْرُ مَصْرُوفِينَ عَنِ الْمُعَارَضَةِ - عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِهِمُ الْفَصِيحِ فِي شِعْرِ وَ غَيْرِهِ.

قُلْنَا: لَا مُعَوَّلَ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّحَدِّيَّ وَقَعَ بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ<sup>٦</sup> يَصْرِفُهُمْ مُسْتَقْبَلًا عَنِ الْمُعَارَضَةِ. فَلَوْ كَانَ مَوْجُودًا فِي كَلَامِهِمْ<sup>٧</sup> الْمُتَقَدِّمُ مَا يُمَائِلُهُ<sup>٨</sup> فِي الْفَصَاحَةِ، لَكَانَ

٣٧٤

١. في الأصل: «العادة».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فليس بمتعذر ممائلته ومعارضته».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٤. في المطبوع: «سأل».

٥. في النسخ الكلمة مبهمة. وفي المطبوع: «انحرفت».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٧. في «خ» والمطبوع: «الموجود».

٨. في «م»: «يمائل».

مؤكدًا لِحُجَّتِهِ؛ لِصَرَفِهِمْ عَمَّا هُوَ مُمَكِّنٌ مَقْدُورٌ. كَمَا لَوْ ادَّعَى أَنْ دَلِيلَ نُبُوَّتِهِ امْتِنَاعُ حَرَكَتِهِمْ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ، لَمْ يَكُنْ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ حَرَكَاتِهِمْ حُجَّةٌ فِي دَفْعِ كَلَامِهِ.<sup>١</sup> وَبَعْدُ، فَإِنَّ الْعُقَلَاءَ إِنَّمَا يُعْرِضُونَ عَنْ مُعَارَضَةِ<sup>٢</sup> مَنْ تَحَدَّاهُمْ بِأَمْرِ - لِلْوَجْهِ الَّذِي ادَّعَوْهُ - إِذَا كَانَتْ الشُّبُهَاتُ مُرْتَفِعَةً، وَالْأَمْرُ ظَاهِرًا<sup>٣</sup> غَيْرَ مُلْتَبِسٍ، وَأَمِنُوا مِنْ<sup>٤</sup> أَنْ يُعْقِبَ الْإِعْرَاضُ عَنْهَا فَسَادًا<sup>٥</sup> وَاغْتِرَارًا مِنْ جَمْعٍ عَظِيمٍ. وَقَدْ كَانَ يَجِبُ لَمَّا رَأَوْا عَاقِبَةَ اطِّرَاحِهِمْ لِلْمُعَارَضَةِ<sup>٦</sup> وَ مَا صَارُوا إِلَيْهِ مِنَ التَّعَبِ أَنْ يَسْتَأْنِفُوهَا وَيَعْلَمُوا خَطَأَهُمْ فِي<sup>٧</sup> الْكَفِّ عَنْهَا.

وَمَنْ لَا يُعَارِضُ احْتِقَارًا لِسَانِهِ وَتَعْوِيلًا عَلَى ظُهُورِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْمُعَارَضَةِ، لَا تَنْصَبُ لَهُ الْحُرُوبُ وَتُجْهَزُ إِلَيْهِ<sup>٨</sup> الْجَبُوشُ، وَلَا يُعَارِضُ بِمَا لَا شُبُهَةَ فِي مِثْلِهِ، وَلَا تَبْذُلُ الْبَذُولُ لِمَنْ يَهْجُوهُ وَيَقْذِفُهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ (٢٧/ألف) الْاهْتِمَامِ، وَالْإِطْرَاحُ وَالتَّهَاقُوتُ ضِدُّ ذَلِكَ.

وَالْجَوَابُ عَنْ سَابِعِهَا: أَنَّا لَوْ قَدَرْنَا وَقَوْعَ مَا فَرَضُوهُ - عَلَى بُعْدِهِ - لَوَجَبَ عَلَى مَنْ لَمْ يُوَاطِئْهُ مِنَ الْفُصَحَاءِ أَنْ يُعَارِضُوهُ<sup>٩</sup> بِمَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّا<sup>١٠</sup> وَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّهُمْ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «كلامه».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «معارضته».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ظاهر».

٤. في الأصل: - «من».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المعارضة».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٨. في الأصل: «له».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يعارضوا».

١٠. في الأصل: - «فإنّا».

أَدَوْنَ فَصَاحَةً مَمَّنْ وَاطَّاهَ، فَلَيْسَ يَجُوزُ بِمَجْرَى الْعَادَةِ أَنْ يَكُونَ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَنْ هُوَ أَفْصَحُ مِنْهُمْ يَنْتَهِي إِلَى ارْتِفَاعِ الْمُقَارَبَةِ<sup>١</sup> وَالدَّانَاةِ بَيْنَ كَلَامِ الْجَمَاعَةِ، وَالِإِتْيَانِ بِمَا يُقَارَبُ فِي هَذَا الْوَجْهِ كَافٍ فِي الْحُجَّةِ.

عَلَى أَنْ التَّامُّلُ يُبْطِلُ هَذِهِ الشُّبْهَةَ؛ لِأَنَّ الْفُصْحَاءَ وَالبُلْغَاءَ وَوُجُوهَ الشُّعْرَاءِ كَانُوا مُنَحْرِفِينَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٢</sup> وَمِنْ طَبَقَةِ أَعْدَائِهِ؛ لِأَنَّ<sup>٣</sup> الْأَعْشَى<sup>٤</sup> - وَهُوَ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى - وَمَنْ أَشَبَّهُهُ<sup>٥</sup> مَمَّنْ<sup>٦</sup> مَاتَ عَلَى كُفْرِهِ وَخُرُوجِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ. وَكَعَبُ بْنُ زُهَيْرٍ<sup>٧</sup> أَسْلَمَ فِي آخِرِ الْأَمْرِ، وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ، وَكَانَ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلْإِسْلَامِ. وَكَيْبُ بْنُ رَبِيعَةَ<sup>٨</sup> وَالنَّابِغَةُ

٣٧٥

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المقارنة».

٢. في الأصل: «عليه السلام».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كان».

٤. هو ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، أبو بصير، المعروف بأعشى قيس، ويقال له: أعشى بكر بن وائل، والأعشى الكبير. من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية، وأحد أصحاب المعلقات. عاش عمراً طويلاً، وأدرك الإسلام ولم يُسلم. وَلَقَّبَ بِالْأَعْشَى لضعف بصره، وعمي في أواخر عمره. تُوْفِيَ سنة ٧هـ في مولده «منفوحة» وهي قرية باليامة قرب مدينة الرياض، وفيها داره وبها قبره. الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٣٤١.

٥. في الأصل: «أشبههم».

٦. في تمهيد الأصول، ص ٣٣٢ والاقتصاد، ص ٢٧٥: - «مَمَّنْ».

٧. هو أبو المضرب كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، شاعر عالي الطبقة، من أهل نجد، له ديوان شعر. كان مَمَّنْ اشتهر في الجاهلية، ولَمَّا ظَهَرَ الْإِسْلَامُ هَجَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَقَامَ يَشْتَبُّ بِنِسَاءِ الْمُسْلِمِينَ، فَهَدَرَ النَّبِيَّ دَمَهُ، فَجَاءَهُ كَعْبٌ مُسْتَأْمِنًا وَقَدْ أَسْلَمَ، وَأَنشَدَهُ لَامِيَتَهُ الْمَشْهُورَةَ، فَعَفَا عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَخَلَعَ عَلَيْهِ بُرْدَتَهُ. تُوْفِيَ سنة ٢٦هـ. الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٢٢٦.

٨. هو كَيْبُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكٍ، أَبُو عَقِيلٍ الْعَامِرِيُّ، أَحَدُ الشُّعْرَاءِ الْفَرَسَانِ الْأَشْرَافِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ،

الجَعْدِيُّ<sup>١</sup> و هُما من<sup>٢</sup> الطَّبَقَةِ الثالثة، أَسْلَمَا بَعْدَ زَمَانٍ طَوِيلٍ؛ و ما رأينا هُما حَظِيًّا<sup>٣</sup> في الإسلامِ بَرْتَبَةٍ و لا مَنَزِلَةٍ تُؤهِمُ مُوَاطَاةَ وَقَعَتَ معهما.

و مِن قَوِيٍّ ما يُقَالُ في حَلِّ هذه الشُّبْهَةِ: أَنَّ حَالَ الْمُتَقَدِّمِينَ في كُلِّ صِنَاعَةٍ لا يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَى أَهْلِ تِلْكَ الصَّنَاعَةِ، (ب/٢٧) و لا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعْرِفُوهم بأَعْيَانِهِمْ؛ فَكَانَ يَجِبُ لِمَا طَوَّلُوا بِإِيرَادِ الْكَلَامِ الْفَصِيحِ أَنْ يَفْزَعُوا<sup>٤</sup> إِلَى مَنْ يَعْلَمُونَ تَقَدُّمَهُ فِيهِ مِنْهُمْ،<sup>٥</sup> إِذَا رَأَوْا مِنْهُمْ امْتِنَاعاً عِلْمُوا بِالْمُوَاطَاةِ، فَوَاقَفُوا<sup>٦</sup> عَلَيْهَا وَ بَكَّتُوا بِهَا<sup>٧</sup> وَ أَسْقَطُوا الْحُجَّةَ عَنْ نَفْسِهِمْ بِذِكْرِهَا؛ و ما رأينا هُمْ تَعَرَّضُوا لِلذِّكْرِ.

و بَعْدَ، فَإِنَّ تَطَرُّقَ هذه الشُّبْهَةِ يَقْتَضِي أَنْ لا يُقْطَعَ عَلَى تَقَدُّمِ أَحَدٍ في صِنَاعَةٍ، و لا عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ أَهْلِ زَمَانِهِ فِيهَا؛ لِأَنَّ غَايَةَ ما يَقْتَضِي ذَلِكَ أَنْ يَتَّحَدَّى أَهْلُ الزَّمَانِ فِلا يُعَارِضُوهُ، و إِذَا جَوَزْنَا الْمُوَاطَاةَ ارْتَفَعَ طَرِيقُ الْقَطْعِ الَّذِي قَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ ثَابِتٌ.

«من أهل عالية نجد. أدرك الإسلام، و قدم على النبي صلى الله عليه و آله في وفد بني كلاب فأسلم و أسلموا، و لم يقل بعد الإسلام شعراً. ثم قدم الكوفة، و أقام إلى أن مات بها سنة ٤١ هـ. و هو ابن مائة و سبع و خمسين. راجع: المعارف لابن قتيبة، ص ٣٣٢؛ الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٢٤٠. ١. هو قيس بن عبد الله بن عُدَس بن ربيعة الجَعْدِيُّ العامري، أبو ليلى. شاعر مُفْلِق، صحابي، من المعمرين، اشتهر في الجاهلية. سُمِّيَ «النايعة» لِأَنَّهُ أَقَامَ ثَلَاثِينَ سَنَةً لا يَقُولُ شِعْراً، ثُمَّ نَبِغَ فَقَالَ. وَ كَانَ مِمَّنْ هَجَرَ الْأَوْثَانَ وَ نَهَى عَنِ الْخَمْرِ قَبْلَ ظَهْوَرِ الْإِسْلَامِ، وَ وَفَدَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ فَأَسْلَمَ، وَ أَدْرَكَ صَفَيْنِ وَ شَهِدَها مَعَ عَلِيِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. ثُمَّ سَكَنَ الْكُوفَةَ، فَسَيَّرَهُ مَعَاوِيَةَ إِلَى أَصْبَهَانَ مَعَ أَحَدِ وَلَدَيْهَا، فَمَاتَ فِيهَا نَحْوَ سَنَةِ ٥٠ هـ. وَ قَدْ كَفَّ بَصْرَهُ وَ جَاوَزَ الْمِائَةَ. الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٢٠٧.

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «في».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «خطيباً».

٤. في الأصل: - «أَنْ يَفْزَعُوا». ٥. في «خ، م» و المطبوع: «فيهم» بدل «فيه منهم».

٦. في الأصل: «فوقفوا». و في سائر النسخ و المطبوع: «فوافقوا». و الصواب ما أثبتناه.

٧. التبيكت: الغلبة بالحجة، و التوبيخ. شمس العلوم، ج ١، ص ٦٠٧ (بكت).

[٥]

## فَصْلُ

فِي أَنْ تَعْذَرَ الْمُعَارَضَةِ كَانَ عَلَى وَجْهِ خَرْقِ الْعَادَةِ<sup>١</sup>

[بيان الوجوه النافية لإعجاز القرآن، و مناقشتها]

إِعْلَمَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُمَكِّنُ أَنْ يُدْعَى دُخُولُ تَعْذِرِ<sup>٢</sup> الْمُعَارَضَةِ فِي الْعَادَةِ بِأَنْ يُقَالَ:

[١.] إِنَّهُ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٣</sup> أَفْصَحَهُمْ، فَتَأْتِي<sup>٤</sup> لَهُ مَا لَمْ يَتَأْتِ لَهُمْ.

[٢.] أَوْ تَعَمَّلَ زَمَانًا طَوِيلًا لَهُ،<sup>٥</sup> وَلَمْ يَتِمَكَّنُوا مَعَ قِصْرِ الزَّمَانِ مِنْ<sup>٦</sup> مُعَارَضَتِهِ.

[٣.] أَوْ مَنَعَهُمْ مِنْ<sup>٧</sup> الْمُعَارَضَةِ بِالْحُرُوبِ وَشَغْلِهِمْ بِهَا.

[٤.] أَوْ أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوهَا خَوْفًا مِنْ أَصْحَابِهِ<sup>٨</sup> وَقُوَّةِ أَمْرِهِ.

وَإِذَا بَطَلَتْ هَذِهِ الْوُجُوهُ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ التَّعْذِرُ كَانَ غَيْرَ مَعْهُودٍ.

---

١ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «خارق للعادة».

٢ . في الأصل: «دخوله بعد» بدل «دخول تعذر».

٣ . في الأصل «عليه السلام».

٤ . هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «فتأتوا».

٥ . في «خ» والمطبوع: «له».

٦ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عن».

٧ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

٨ . في الأصل: «الصحابه».

## والجواب عن الأول:

[أ.] أَنَا قَدْ بَيَّنَّا<sup>١</sup> أَنَّ<sup>٢</sup> المطلوبَ في المُعَارَضَةِ مَا قَارَبَ فِي الفَصَاحَةِ، وَالأَفْصَحَ يُقَارِبُهُ فِي كَلَامِهِ وَفَصَاحَتِهِ مَنْ هُوَ دُونَهُ فِي الطَّبَقَةِ؛<sup>٣</sup> بِهَذَا جَرَتْ العَادَاتُ؛ فَإِذَا لَمْ يُمَازِلُوا (٢٨/ألف) وَلَمْ يُقَارِبُوا فَقَدْ انْتَقَضَتِ العَادَةُ.<sup>٤</sup>

وَإِذَا كَانَ المَذْهَبُ الصَّحِيحُ - الَّذِي سَنَدُّ عَلَيْهِ<sup>٥</sup> بِمَشِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٦</sup> - هُوَ مَذْهَبُ الصَّرْفَةِ<sup>٧</sup>، فَإِنَّمَا وَقَعَ التَّحْدِي بِأَن يَأْتُوا مِنَ الكَلَامِ بِمَا كَانَ<sup>٨</sup> تَمَكُّنُهُمْ مِنْهُ وَقُدْرَتُهُمْ عَلَيْهِ مَعْلُومًا<sup>٩</sup> مِنْ حَالِهِمْ، وَأَنَّهُ كَانَ مُتَأْتِيًا غَيْرَ مُتَعَدِّرٍ بِمَجْرَى عَادَتِهِمْ؛ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَاتَهُمْ صُرِفُوا.

[ب.] وَأَيْضًا فَإِنَّ الأَفْصَحَ إِنَّمَا تَمْتَنِعُ<sup>١٠</sup> مُسَاوَاتُهُ فِي جَمِيعِ كَلَامِهِ أَوْ أَكْثَرِهِ، وَلَيْسَ تَمْتَنِعُ<sup>١١</sup> مُسَاوَاتُهُ فِي الْجُزْءِ مِنْهُ عَلَى مَنْ كَانَ دُونَ طَبَقَتِهِ؛ بِهَذَا جَرَتْ العَادَاتُ، وَلِهَذَا سَاوَى أَهْلُ الطَّبَقَاتِ الْمُتَأَخَّرَةِ لِأَهْلِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ الشُّعْرَاءِ فِي الْبَيْتِ وَالْأَبْيَاتِ، وَرُبَّمَا زَادُوا عَلَيْهِمْ فِي الْقَلِيلِ. وَإِذَا كَانَ التَّحْدِي وَقَعَ بِسُورَةِ

١. تَقَدَّمَ فِي ص ٩٧، عِنْدَ الْجَوَابِ عَنِ الْوَجْهِ الرَّابِعِ.

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَنَّ».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «دُونَ طَبَقَتِهِ».

٤. هَذَا الْجَوَابُ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ فِي فَصَاحَتِهِ. رَاجِعْ: تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٣٣٣.

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «يَسْتَدَلُّ عَلَى صَحَّتِهِ». وَفِي «م، هـ»: «سَنَدُّ عَلَى صَحَّتِهِ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «تَعَالَى».

٧. سَوْفَ يَأْتِي الْكَلَامُ فِي نَظَرِيَةِ الصَّرْفَةِ فِي الْفَصْلِ الْقَادِمِ.

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «هُوَ فِي» بَدَلِ «كَانَ».

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَعْلُومٌ».

١٠. فِي غَيْرِ الْأَصْلِ: «يَمْتَنِعُ».

١١. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَيْسَ مَمْتَنِعٌ».

فَصِيرَةٌ مِنْ عُرْضِ الْقُرْآنِ، فَكَوْنُهُ<sup>١</sup> أَفْصَحَ لَا يَمْنَعُ<sup>٢</sup> مِنْ مُسَاوَاتِهِ بِمَجْزَى الْعَادَةِ فِي هَذَا الْقَدْرِ الْيَسِيرِ.

[ج.] وَأَيْضاً فَلَوْ كَانَ هَذَا<sup>٣</sup> هَكَذَا لَكَانَ الْعَرَبُ بِهِ أَعْلَمَ وَإِلَيْهِ أَهْدَى، فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُوَافِقُوهُ عَلَيْهِ، وَيُزِيلُوا بِالْمُوَافَقَةِ<sup>٤</sup> حُجَّتَهُ، وَيَقُولُوا لَهُ: لَا حُجَّةَ فِي امْتِنَاعِ مُعَارَضَتِكَ، كَمَا لَا حُجَّةَ فِي تَقَدُّمِ الْفَاضِلِ عَلَى مَفْضُولٍ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَلَحَّقَهُمُ أَنْفَقَةٌ بِالاعْتِرَافِ لَهُ بِالْفَضْلِ فِي الْفَصَاحَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْاعْتِرَافَ يُخَلِّصُهُمْ<sup>٥</sup> مِنْ غَايَةِ الضَّرَرِ (ب/٢٨) وَنِهَايَةِ الذُّلِّ، فَلَا أَنْفَقَةَ فِيهِ، وَإِنَّمَا الْأَنْفَقَةُ فِيمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ تَرْكُهُ.

[د.] وَأَيْضاً فَلَيْسَ يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٦</sup> فَصَاحَةٌ تَزِيدُ عَلَى فَصَاحَةٍ غَيْرِهِ مِنَ الْقَوْمِ، وَلَوْ كَانَ أَفْصَحَهُمْ وَكَانَ الْقُرْآنُ مِنْ كَلَامِهِ وَتَعَذَّرَتْ مُعَارَضَتُهُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ لَظَهَرَتْ الْمَزِيَّةُ فِي كَلَامِهِ عَلَى كُلِّ كَلَامٍ فِي الْفَصَاحَةِ<sup>٧</sup>.  
وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ تَعَمَّدَ فَلَمْ يُظْهِرْ فَصَاحَتَهُ.

٣٧٧

١. فِي الْأَصْلِ: «مَنْ عَرَضَ الْقُرْآنَ بِكَوْنِهِ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بِعَرَضِ الْقُرْآنِ وَكَوْنِهِ». وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَلِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: تَمْهِيدُ الْأُصُولِ، ص ٣٣٣؛ الْاِقْتِصَادُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادِ، ص ٢٧٦؛ إِعْلَامُ الْوَرَى، ج ١، ص ٧٢.

وَأَمَّا الْعُرْضُ فَهُوَ بِالضَّمِّ بِمَعْنَى الْجَانِبِ وَالنَّاحِيَةِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. النِّهَايَةُ، ج ٣، ص ٢١٠ (عُرْضٌ).

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَا يَمْتَنَعُ».

٣. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: - «هَذَا».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «أَنْ يُوَافِقُوهُ عَلَيْهِ، وَيُزِيلُ بِمُوَافَقَتِهِ».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بِالْفَصَاحَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْاعْتِرَافَ وَتَخْلُصَهُمْ».

٦. فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِ السَّلَامُ».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ: «عَلَى كُلِّ حَالٍ فِي الْفَصَاحَةِ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «عَلَى كُلِّ حَالٍ بِفَصَاحَتِهِ».

لِعَلِمْنَا ضَرُورَةً بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>١</sup> فِي أَحْوَالٍ كَثِيرَةٍ قَصَدَ إِلَى إِبْرَادِ أَفْصَحِ كَلَامٍ وَأَبْلَغِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَكُنْ كَلَامُهُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ مُتَمَيِّزاً مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ.  
وَأَمَّا<sup>٢</sup> الْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ تَعَمَّلَ لِلْقُرْآنِ<sup>٣</sup> زَمَاناً طَوِيلًا.  
فَهُوَ الْوَجْهُ الْأَرْبَعَةُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي جَوَابِ الشُّبْهَةِ الْأُولَى.  
وَمِمَّا يُبْطِلُ التَّعَلُّقَ بِالتَّعَمُّلِ - مُضَافاً إِلَى مَا تَقَدَّمَ - أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَعَمَّلُوا فَيُعَارِضُوا مَعَ امْتِدَادِ الزَّمَانِ وَتَطَاوُلِ الْأَوْقَاتِ؛ وَقَدْ كَانَتْ لَهُمْ فَسْحَةٌ، وَعَلَيْهِمْ مُهْلَةٌ.  
وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثِ:<sup>٥</sup> فَهُوَ أَنَّ الْمُعَارَضَةَ كَلَامٌ، وَالْحَرْبُ لَا تَمْنَعُ<sup>٦</sup> مِنَ الْكَلَامِ؛  
وَقَدْ كَانُوا يُنْشِدُونَ الشُّعْرَ وَيَرْتَجِلُونَهُ<sup>٧</sup> فِي حَالِ الْحُرُوبِ، فَلَيْسَتْ الْحَرْبُ مَانِعَةً مِنَ الْمُعَارَضَةِ.

وَمَعَ هَذَا فَإِنَّ الْحَرْبَ لَمْ تَكُنْ مُتَّصِلَةً، وَقَدْ كَانَتْ تُتْرَكُ أحياناً؛ فَأَلَّا وَقَعَتْ الْمُعَارَضَةُ (٢٩/ألف) فِي حَالِ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْحَرْبِ؟<sup>٨</sup>  
وَأَيْضاً فَلَمْ يَكُنْ جَمِيعُ الْأَعْدَاءِ مِنَ الْعَرَبِ مُحَارِبِينَ، فَأَلَّا عَارَضَ مَنْ لَمْ يُحَارِبْ؟  
وَأَيْضاً فَإِنَّ [فِي]<sup>٩</sup> مُدَّةَ مُقَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>١٠</sup> بِمَكَّةَ لَمْ يَكُنْ مُحَارِباً؛ فَقَدْ

١. فِي الْأَصْل: «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَام».

٢. فِي الْأَصْل: - «أَمَّا».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «الْقُرْآن».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَقَدْ».

٥. فِي الْأَصْل: «وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثِ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَأَمَّا عَنِ ثَالِثِ مَا قَدْ حَوَاهُ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَا يَمْنَعُ».

٧. ارْتَجَلَ الْكَلَامَ وَالشُّعْرَ: ابْتَدَأَهُ مِنْ غَيْرِ تَهْيِئَةٍ قَبْلَ ذَلِكَ. الصَّحاح، ج ٤، ص ١٧٠٦ (رَجُل).

٨. فِي الْأَصْل: - «عَنِ الْحَرْبِ».

٩. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مُقْتَضَى السِّيَاقِ.

١٠. فِي الْأَصْل: «عَلَيْهِ السَّلَام».

كَانَ يَجِبُ أَنْ تَقَعَ الْمُعَارَضَةُ فِي أَحْوَالِ مَقَامِهِ بِمَكَّةَ.<sup>١</sup>  
وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ أَيْضاً لَوَاقَفَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ وَ لَقَالُوا: طَلَبْتَ مِنَّا  
مُعَارَضَةً شَغَلْتَنَا عَنْهَا بِالْحَرْبِ؛ فَلَا حُجَّةَ لَكَ فِي امْتِنَاعِ مُعَارَضَتِنَا.  
وَالْجَوَابُ عَنِ الرَّابِعِ<sup>٢</sup> قَدْ مَضَى<sup>٣</sup>؛ لَمَّا بَيَّنَّا أَنَّ الْمُعَارَضَةَ مَا وَقَعَتْ فَمَنْعَ<sup>٤</sup> الْخَوْفِ  
مِنَ الْأَنْصَارِ وَالْأَتْبَاعِ مِنْ تَقْلِيلِهَا وَإِظْهَارِهَا، وَبَيَّنَّا - فِي إِفْسَادِ أَنْ تَكُونَ وَقَعَتْ وَلَمْ  
تُظْهَرْ لِلْخَوْفِ - مَا هُوَ بَعِيْنُهُ مُبْطِلٌ لَكَوْنِ الْخَوْفِ مَانِعاً مِنْ فِعْلِهَا. وَكُلُّ خَوْفٍ مَا مَنَعَ  
مِنْ قُوْدِ<sup>٥</sup> الْجِيُوشِ إِلَى حَرْبِهِ وَ جَمَعَ الْجُمُوعِ عَلَيْهِ<sup>٦</sup> فِي مَقَامٍ بَعْدَ آخَرَ، وَ مَا مَنَعَ  
أَيْضاً مِنَ الْهَجَاءِ وَالْإِفْتِرَاءِ أَوْ الْمُعَارَضَةِ بِأَخْبَارِ رُسْتَمَ وَ إِسْفَنْدِيَارَ<sup>٧</sup> لَا يَجُوزُ أَنْ  
يَكُونَ مَانِعاً عِنْدَ عَاقِلٍ مِنْ فِعْلِ الْمُعَارَضَةِ.

٣٧٨

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في أحواله مدة مقامه بمكة».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عن رابع ما تعلقوا به».

٣. تقدم في ص ٨٧.

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لمنع».

٥. القود: نقيض السوق؛ فهو من أمام، وذاك من خلف. القاموس المحيط، ج ١، ص ٤٥٨ (قود).

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه».

٧. في الأصل: «والمعارضة باحتراز رستم وإسفنديار».

## فصل

## في جهة دلالة القرآن على النبوة

[بيان الآراء في جهة إعجاز القرآن]

اختلف الناس في ذلك:

فقال قوم: إن وجه دلالة القرآن على النبوة أن الله عز وجل<sup>١</sup> صرّف العرب عن معارضته، و سلبهم العلم الذي به يتمكّنون من مُمائلاته<sup>٢</sup> في نظمهِ<sup>٣</sup> و فصاحته، و لولا (٢٩/ب) هذا الصّرفُ لعارضوا.

و إلى هذا الوجه أذهب، و له نصرت في كتابي المعروف بـ «الموضح عن جهة إعجاز القرآن». و قد حكى عن أبي إسحاق النظام<sup>٤</sup> القول بالصّرف،<sup>٥</sup> من غير تحقيقٍ

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٢ . في المطبوع: «مماثلة».

٣ . في «خ»: «نطقه».

٤ . هو أبو إسحاق، إبراهيم بن سيار النظام، المتوفى سنة ٢٣١ هـ. من أئمة المعتزلة، تتلمذ على أبي الهذيل العلاف و تربى بالبصرة، ثم رحل إلى بغداد و أسس مدرسة مستقلة و انفرد بآراء خاصة. و لم يكن النظام متكلماً حسب، بل كان شاعراً و فقيهاً أيضاً، ولكن كان من أقدر الناس في الكلام و الجدل، و طالع كثيراً من كتب الفلاسفة و خلط كلامهم بكلام المعتزلة. راجع: تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٩٤ - ٩٥، الرقم ٣١٣١؛ إكمال الكمال، ج ٧، ص ٣٥٧؛ الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ٥٣ - ٥٤؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ١٦، ص ٤٧.

لِكَيْفِيَّتِهَا وَكَلَامٍ فِي نُصْرَتِهَا.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْقُرْآنَ اخْتَصَّ بِمَرْيَةِ فِي الْفَصَاحَةِ خَرَقَتْ الْعَادَاتِ، وَتَجَاوَزَتْ كُلَّ غَايَةٍ أَجَزَى اللَّهُ تَعَالَى الْعَادَةَ بِأَنَّ<sup>١</sup> يَنْتَهِي الْفُصْحَاءُ إِلَيْهَا. وَإِنْ اخْتَصَّ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٢</sup> بِإِظْهَارِهِ<sup>٣</sup> عَلَى يَدِهِ مَعَ خَرْقِهِ الْعَادَةَ بِفَصَاحَتِهِ<sup>٤</sup> يَدُلُّ عَلَى بُبُوتِهِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ إِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى فَهُوَ دَلِيلُ بُبُوتِهِ وَمُعْجَزُهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ<sup>٥</sup> فِعْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٦</sup> فَلَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ فِعْلِهِ مَعَ خَرْقِهِ لِلْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ إِلَّا لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَعَلَ فِيهِ عُلُومًا بِالْفَصَاحَةِ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِأَنْ يَفْعَلَهَا<sup>٧</sup>؛ فَذَلَالَةُ الْقُرْآنِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مُسْتَنَدَةٌ إِلَى خَرْقِ الْعَادَةِ بِهَذِهِ الْعُلُومِ. وَإِذَا عَلِمْنَا بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٨</sup> أَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ فِعْلِ رَبِّهِ تَعَالَى لَا فِعْلِهِ، قَطَعْنَا عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ<sup>٩</sup>. وَإِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ كَانَ يَذْهَبُ أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ، وَابْنُهُ أَبُو هَاشِمٍ<sup>١٠</sup>، وَمَنْ وَافَقَهُمَا<sup>١١</sup>.

٣٧٩

٥. الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٧٧؛ تمهيد الأصول، ص ٣٣٤؛ المنقذ من التقليد، ج ١، ص ٤٥٩؛ شرح المواقف، ج ٨، ص ٢٤٦.
١. هكذا في الأصل. وفي «خ، م، هـ» والمطبوع: «أن».
٢. في الأصل: «وإن اختصاص الله سبحانه له عليه السلام».
٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إظهاره».
٤. في المطبوع: «بفصاحته».
٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كان من».
٦. في الأصل: «عليه السلام».
٧. في «خ، م» والمطبوع: «لم يجز به العادة بأن الله تعالى يفعلها».
٨. في الأصل: «عليه السلام».
٩. راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٣٤؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.
١٠. في الأصل: «أبو علي وأبو هاشم».
١١. راجع: المغني، ج ١٦ (إعجاز القرآن)، ص ٣١١ - ٣٢٨؛ أصول الدين للبغدادي، ص ١٨٢.

و قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَلْخِيُّ: <sup>١</sup> إِنْ تَأْلَفَ الْقُرْآنَ وَ نَظَّمَهُ غَيْرُ مَقْدُورِينَ لِلْعِبَادِ،  
و اسْتِحَالَهُ ذَلِكَ مِنْهُمْ كَاسْتِحَالَةِ إِحْدَاثِ الْأَجْسَامِ. <sup>٢</sup>  
و قَالَ قَوْمٌ: إِنَّهُ كَانَ مُعْجِزاً (٣٠/ألف) لاختصاصه بنظم مُخَالِفٍ لِلْمَعْهُودِ.  
و أَسَدَ قَوْمٌ إعجازه إلى ما تَصَمَّنَه مِنَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ.  
و آخَرُونَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ وَجْهَ ذَلِكَ: زَوَالُ التَّنَاقُضِ عَنْهُ وَ الْاِخْتِلَافِ، عَلَى وَجْهِ  
لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِمِثْلِهِ. <sup>٤</sup>  
و نَحْنُ نُبْطِلُ هَذِهِ الْمَذَاهِبَ سِوَى الْقَوْلِ بِالصَّرْفَةِ، وَ نُوجِّهُ كَلَامَنَا إِلَى مَذْهَبِ  
الْقَائِلِينَ بِوَجْهِ الْإِعْجَازِ مِنْ جِهَةِ الْفَصَاحَةِ؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ مَعَهُمْ أَوْسَعُ، وَ مَذْهَبُهُمْ  
أَقْوَى شُبْهَةً.

### [إبطال نظرية الفصاحة الإعجازية]

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا اخْتَرَنَاهُ مِنْ صَرْفِ الْقَوْمِ عَنِ الْمُعَارَضَةِ وَ أَنَّهَا لَمْ تَقَعْ لِهَذَا  
الْوَجْهِ، لَا لِأَنَّ فَصَاحَةَ الْقُرْآنِ خَرَقَتْ الْعَادَةَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ خَارِقاً لِلْعَادَةِ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و كان أبو القاسم يذهب إلى».
- و هو عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، أبو القاسم الكعبي، يُعَدُّ مِنْ مَعْتَزِلَةِ بَغْدَادِ لِأَخْذِهِ عَنْ  
أَبِي الْحُسَيْنِ الْخِطَّاطِ وَ نَصْرَتِهِ لِمَذْهَبِ الْبَغْدَادِيِّينَ. صَنَّفَ فِي الْكَلَامِ كِتَاباً كَثِيراً، وَ أَقَامَ بِبَغْدَادِ مَدَّةً  
طَوِيلَةً وَ انْتَشَرَتْ بِهَا كِتَابَتُهُ، ثُمَّ عَادَ إِلَى بَلْخٍ فَأَقَامَ بِهَا إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ، وَ تُوفِّيَ بِهَا فِي أَوَّلِ شَعْبَانَ  
سَنَةِ ٣١٩ هـ. راجع: تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٣٩٢، الرقم ٤٩٦٨؛ طبقات المعتزلة، ص ٨٨.
٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «غير مقدور من العباد».
٣. راجع: الموضوع (الصرفة)، ص ١٣٧؛ المنقذ من التقليد، ج ١، ص ٤٥٩؛ مناهج اليقين،  
ص ٤٢١.
٤. لمعرفة الأقوال الثلاثة الأخيرة بالتفصيل راجع: الموضوع (الصرفة)، ص ١٤٥ - ١٥٨؛ المغني،  
ج ١٦ (إعجاز القرآن)، ص ٣١٨؛ تمهيد الأصول، ص ٣٣٤؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد،  
ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

بِفَصَاحَتِهِ، لَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ كُلِّ كَلَامٍ يُضَافُ إِلَيْهِ التَّفَاوُتُ الشَّدِيدُ وَالتَّشَاقُّ<sup>١</sup> الْبَعِيدُ، كَمَا يَكُونُ بَيْنَ مَا هُوَ مُعْتَادٌ وَمَا هُوَ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ؛ فَكَأَنَّ<sup>٢</sup> لَا يَسْتَبِيهُ فَصْلٌ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يُضَمُّ إِلَيْهِ مِنْ أَفْصَحِ كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى مَنْ<sup>٣</sup> لَا يَسْتَبِيهِ عَلَيْهِ الْفَصْلُ بَيْنَ كَلَامَيْنِ فَصِيحَيْنِ<sup>٤</sup> بَيْنَهُمَا مِنَ التَّفَاوُتِ دُونَ مَا بَيْنَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَحَدَنَا يَفْصِلُ بِلَا رَوِيَّةٍ وَلَا فِكْرَةٍ بَيْنَ شِعْرِ أَهْلِ<sup>٥</sup> الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ الشُّعْرَاءِ وَبَيْنَ شِعْرِ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَا يَحْتَاجُ فِي هَذَا الْفَصْلِ إِلَى الرُّجُوعِ إِلَى ذَوِي الْغَايَاتِ فِي عِلْمِ الْفَصَاحَةِ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ كَلَامِ (٣٠/ب) فَاضِلِ الشُّعْرَاءِ<sup>٦</sup> وَكَلَامِ مَقْضُولِهِمُ الْقَدْرُ الَّذِي بَيْنَ الْمُعْتَادِ وَالْخَارِقِ لِلْعَادَةِ.

وَإِذَا تَبَتَّ ذَلِكَ وَكُنَّا لَا نُفَرِّقُ<sup>٧</sup> بَيْنَ بَعْضِ قِصَارِ سُورِ الْمُفَصَّلِ وَبَيْنَ أَفْصَحِ شِعْرِ الْعَرَبِ وَأَبْرَعِ كَلَامِهَا، وَلَا يَظْهَرُ لَنَا تَفَاوُتٌ مَا بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ الظُّهُورَ الَّذِي قَدْ بَيَّنَّاهُ، فَمَا بَأْنَا نُمَيِّزُ الْفَصْلَ الْقَلِيلَ وَلَا نُمَيِّزُ الْكَثِيرَ، وَيَرْتَفِعُ الْإِتْيَاسُ عَلَيْنَا مَعَ التَّفَاوُتِ الْقَلِيلِ<sup>٨</sup> وَلَا يَرْتَفِعُ مَعَ التَّفَاوُتِ [الشَّدِيدِ]<sup>٩</sup>؟ وَالتَّعَلُّلُ مِنْهُمْ بِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْقُرْآنِ وَأَفْصَحِ كَلَامِ الْعَرَبِ إِنَّمَا يَتَجَلَّى لِمُتَقَدِّمِي

٣٨٠

١. هكذا يبدو في الأصل ولعله يمكن أن يقرأ: «الشأو» أو «التنافر». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الشاق».

٢. في الأصل: «وكان».

٣. في المطبوع: «ما».

٤. هكذا في الأصل والتمهيد. وفي سائر النسخ: «الكلامين فصيحين». وفي المطبوع: «الكلامين الفصيحين».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أهل».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بين».

٧. هكذا في الأصل والتمهيد. وفي «خ، هـ» والمطبوع: «لا نفترق». وفي «م»: «لا نفترق».

٨. ما بين المعقوفين مقتضى السياق. وهكذا ما بعده.

٩. في التمهيد: «و لم يرتفع اللبس مع التفاوت، و لم يرتفع التفاوت؟».

الْفُصْحَاءِ الَّذِينَ تُحَدِّثُوا بِهِ بَاطِلٌ؛ لَأَنَّهُ لَوْ وَقَفَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ مَعَ التَّفَاوُتِ الشَّدِيدِ، لَوَقَفَ عَلَيْهِمْ<sup>١</sup> مَا هُوَ دُونَهُ، وَ قَدْ عَلِمْنَا خِلَافَ ذَلِكَ.

فَأَمَّا مَنْ لَعَلَّهُ يُنْكِرُ الْعِلْمَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ أَشْعَارِ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْمُحَدَّثِينَ، فَإِنَّا نَقُولُ لَهُ: مَا تُنْكِرُ<sup>٢</sup> أَنْ يَخْفَى مَا ادَّعَيْتَ أَنَّكَ لَا تَعْلَمُهُ عَلَى الْعَوَامِّ وَمَنْ لَا دُرْبَةَ<sup>٣</sup> لَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْفَصَاحَةِ، كَالْأَعَاجِمِ<sup>٤</sup> وَغَيْرِهِمْ؛ وَإِنَّمَا عَتَبْنَا<sup>٥</sup> بِمَنْ يَظْهَرُ لَهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ وَيَخْفَى عَلَيْهِ الْآخَرُ، وَبَيْنَ مَا ظَهَرَ لَهُ الْفَرْقُ فِيهِ دُونَ مَا التَّبَسَّ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، وَهُمْ كَثِيرٌ.

[في بيان مذهب الصُّرْفَةِ، وَالدَّلِيلِ عَلَيْهِ]

فَإِنْ قِيلَ: يَبَيِّنُوا كَيْفِيَّةَ مَذْهَبِكُمْ فِي الصُّرْفَةِ.

قُلْنَا: <sup>٧</sup>الَّذِي نَذْهَبُ<sup>٨</sup> إِلَيْهِ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ<sup>٩</sup> صَرَفَ الْعَرَبَ عَنْ أَنْ يَأْتُوا مِنَ الْكَلَامِ (٣١/ألف) بِمَا يُسَاوِي أَوْ يُضَاهِي الْقُرْآنَ فِي فَصَاحَتِهِ وَطَرِيقَةِ نَظْمِهِ؛<sup>١٠</sup> بِأَنْ «سَلَبَ كُلُّ مَنْ رَامَ الْمُعَارَضَةَ الْعُلُومَ الَّتِي يَتَأْتِي ذَلِكَ بِهَا»؛<sup>١١</sup> فَإِنَّ الْعُلُومَ الَّتِي بِهَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ ضَرُورِيَّةً مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى فِينَا بِمَجْرَى الْعَادَةِ.

١. في المطبوع: «عليه». ٢. في «م، هـ» والمطبوع: «ما تنكر».

٣. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «ولا درية». وَالدُّرْبَةُ: التجربة، والعادة والجرأة على الحرب وكل أمر. لسان العرب، ج ١، ص ٣٧٤ (درب).

٤. في الأصل: «كالأعجم».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «اعتبرنا».

٦. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «وما».

٧. في الأصل: «قيل».

٨. في غير الأصل والمطبوع: «يذهب».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و طريقته ونظمه».

١١. في الأصل: «بها ذلك».

وهذه الجملة إنما تنكشف<sup>١</sup> بأن يدلّ على أن<sup>٢</sup> التحدّي وَقَعَ بالفصاحة [و]<sup>٣</sup> بالطريقة في النظم، وأنهم لو عارضوه بشعرٍ منظومٍ لم يكونوا فاعلين ما دُعوا<sup>٤</sup> إليه؛ وأن يدلّ على احتصاص القرآن بطريقة في النظم مخالفة لنظم كل كلامهم؛ وعلى أن القوم لو لم يُصرّفوا لعارضوا.<sup>٥</sup>

والذي يدلّ على الأول: أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٦</sup> أطلق التحدّي وأرسله، فيجب أن يكون إنما أطلق تعويلاً على عادة القوم في تحدّي بعضهم بعضاً، فإنها جرت باعتبار الفصاحة وطريقة النظم، ولهذا ما كان يتحدّى الخطيب الشاعر ولا الشاعر الخطيب، وأنهم ما كانوا يرتضون في معارضة الشعر بمثله إلا بالمساواة في عروضه وقافيته وحرّكة قافيته. ولو شكّ القوم في مراده بالتحدّي لاستفهموه، وما رأيناهم فعلوا؛ لأنهم فهموا أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٧</sup> جرى فيه على عادتهم.<sup>٨</sup> ومما يبيّن أن التحدّي وَقَعَ بالنظم مضافاً إلى الفصاحة: أنا قد بينّا<sup>٩</sup> مقارنة<sup>١٠</sup> (٣١/ب) كثير من القرآن لأفصح كلام العرب في الفصاحة؛ ولهذا خفي الفرق علينا بين<sup>١١</sup> ذلك، وإن كان غير خاف علينا الفرق فيما ليس بينهما هذا التفاوت الشديد.

٣٨١

١. في غير الأصل: «ينكشف».

٢. في الأصل: - «أن».

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «ما ادعوا».

٥. في «م»: «لعارض». وفي «هـ» الكلمة مبهمّة.

٦. في الأصل: «عليه السلام».

٧. في الأصل: «عليه السلام».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عاداتهم».

٩. بيّنه في ص ١١٠، ولم يصرح في تبينه بلفظة «كثير».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مقارنة».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من».

فَلَوْلَا أَنَّ النَّظْمَ مُعْتَبَرٌ لَعَارَضُوا بِفَصِيحٍ شِعْرِهِمْ وَ بَلِيغٍ كَلَامِهِمْ.

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ مُخْتَصٌّ بِنَظْمٍ مُخَالِفٍ لِنُظُومِ الْكَلَامِ كُلِّهِ<sup>١</sup>: فَمَعْلُومٌ ضَرُورَةٌ، وَ كُلُّ مَنْ سَمِعَ الشُّعْرَ وَ الْخُطْبَ وَ ضُرُوبَ كَلَامِ الْعَرَبِ<sup>٢</sup> عَلِمَ أَنَّ لِلْقُرْآنِ نَظْمًا وَ أَسْلُوبًا خَارِجِينَ عَنِ ذَلِكَ كُلِّهِ.

و الَّذِي يَدُلُّ<sup>٣</sup> عَلَى أَنَّهُمْ لَوْلَا الصَّرْفُ لَعَارَضُوا: أَنَا قَدْ بَيَّنَّا فِي فَصَاحَةِ كَلَامِهِمْ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ. وَ النَّظْمُ مِمَّا<sup>٥</sup> لَا يَصِحُّ فِيهِ التَّرَايُدُ وَ التَّفَاضُلُ؛ وَ لِهَذَا يَشْتَرِكُ الشَّاعِرَانِ فِي نَظْمٍ وَاحِدٍ لَا يَزِيدُ أَحَدُهُمَا فِيهِ عَلَى صَاحِبِهِ، وَ إِنْ زَادَتْ فَصَاحَتُهُ عَلَى فَصَاحَةِ صَاحِبِهِ.

وَ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي<sup>٦</sup> النَّظْمِ تَفَاضُلٌ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْفَضْلُ فِي السَّبْقِ إِلَيْهِ، وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ السَّابِقُ ابْتِدَاءً إِلَى نَظْمِ الشُّعْرِ قَدْ أَتَى بِمُعْجَزٍ، وَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ سَبَقَ إِلَى عَرُوضٍ مِنْ أَعَارِيضِهِ وَ وَزَنِ<sup>٧</sup> مِنْ أَوْزَانِهِ كَذَلِكَ؛ وَ مَعْلُومٌ خِلَافُهُ.

وَ لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّرَ نَظْمٌ مَخْصُوصٌ بِمَجْرَى الْعَادَةِ عَلَى مَنْ يَتِمَكَّنُ مِنْ نُظُومٍ غَيْرِهِ، وَ لَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى زِيَادَةِ عُلُومٍ كَمَا قُلْنَا فِي الْفَصَاحَةِ؛<sup>٨</sup> وَ لِهَذَا كَانَ كُلُّ (٣٢/ألف) مَنْ يَقْدِرُ مِنَ الشُّعْرَاءِ عَلَى أَنْ يَقُولَ فِي الْوَزَنِ الَّذِي هُوَ

١. في الأصل: «عليه». و العبارة ساقطة من سائر النسخ و المطبوع. و الصواب ما أثبتناه.

٢. في الأصل: «للعرَب». و في غيرها الكلمة ساقطة. و الصواب ما أثبتناه.

٣. من قوله: «أَنَّ الْقُرْآنَ مُخْتَصٌّ بِنَظْمٍ...» إِلَى هُنَا مِنَ الْأَصْلِ. وَ لَمْ يَرِدْ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ.

٤. تَقَدَّمَ فِي السُّطُورِ الْمَاضِيَةِ وَ الصَّفَحَاتِ الْأَخِيرَةِ.

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «مِمَّا».

٦. فِي الْأَصْلِ: - «فِي».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَ الْمَطْبُوعِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: «دُونِ» بَدَلِ «و وَزَنِ».

٨. تَقَدَّمَ فِي ص ١٠٨. وَ رَاجِعٌ لِلْمَزِيدِ: الْمَوْضِعُ عَنْ جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ (الْصَّرْفَةِ)، ص ٦٤.

الطويل يُقَدَّرُ عَلَى الْبَسِيطِ وَغَيْرِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ<sup>١</sup> الْاِحْتِذَاءِ، وَإِنْ خَلَا كَلَامُهُ مِنْ فَصَاحَةٍ.

و هذا الكلام قد فرَّعناه و<sup>٢</sup> استوفيناه في كتابنا: في جهة إعجاز القرآن.<sup>٣</sup>

٣٨٢

### [بيان أن القرآن يكون معجزاً حتى على القول بالصَّرْف]

فإن قيل: هذا المذهب يقتضي أن القرآن ليس بمُعْجَزٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَأَنَّ الصَّرْفَ عَنْ مُعَارَضَتِهِ هُوَ الْمُعْجِزُ؛ وَهَذَا خِلَافُ الْإِجْمَاعِ.

قُلْنَا: لَا يَجُوزُ ادِّعَاءُ الْإِجْمَاعِ فِي مَسْأَلَةٍ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ عُلَمَاءٍ<sup>٥</sup> الْمُتَكَلِّمِينَ. وَ لَفْظَةُ «مُعْجِزٍ» وَإِنْ كَانَ لَهَا مَعْنَى مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ، فَالْمُرَادُ بِالْمُعْجِزِ<sup>٦</sup> فِي عُرْفِنَا: «مَا لَهُ حَظٌّ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى<sup>٧</sup> صِدْقِ مَنْ اخْتَصَّ بِهِ»، وَ الْقُرْآنُ عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ<sup>٨</sup> الصَّرْفَةِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَيَجُوزُ أَنْ يوصَفَ بِأَنَّهُ مُعْجِزٌ.

وَ إِنَّمَا تُنَكِّرُ الْعَامَّةُ وَأَصْحَابُ الْجُمْلِ<sup>٩</sup> الْقَوْلَ بِأَنَّ «الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجِزٍ» إِذَا أُريدَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى النُّبُوَّةِ، وَ<sup>١٠</sup> أَنَّ الْبَشَرَ يَقْدِرُونَ عَلَى مِثْلِهِ. فَأَمَّا كَوْنُهُ مُعْجِزاً بِمَعْنَى

١. هكذا في الأصل و التمهيد. و في سائر النسخ و المطبوع: - «سبيل».

٢. في الأصل: - «فرَّعناه و». و في سائر النسخ و المطبوع: «فرعناه و».

٣. راجع: الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ٥٤ - ٦٨.

٤. في الأصل: «قيل».

٥. في «خ»: «من العلماء». و في المطبوع: «بين العلماء».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بالمراد بالمعنى» بدل «فالمراد بالمعجز».

٧. هكذا في الأصل و التمهيد. و في سائر النسخ و المطبوع: «دلالة» بدل «الدلالة على».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أهل».

٩. أصحاب الجُمْل هم أصحاب «علم الجملة» أي العلم الإجمالي في مقابل التفصيلي. و هم

العوام و المقلدون، دون العلماء. للمزيد راجع: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٣٢ - ٣٦.

١٠. في الأصل: «أو».

أنه في نفسه الخارق<sup>١</sup> للعادة، دون ما هو مُستند<sup>٢</sup> إليه و دالٌّ عليه من الصِّرفِ عن معارَضَتِهِ، فمما لا يَعْرِفُهُ مَنْ تُرَادُّ<sup>٣</sup> الشَّاعَةُ عندهم؛<sup>٤</sup> و إنما<sup>٥</sup> الكلامُ في تحقيقِ ذلكَ وَقَفَّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِينَ.

و إذا شُنِعَ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى خَرَقِ الْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ بِأَنَّكَ تَقُولُ: إِنَّ الْعَرَبَ بَلْ كُلُّ نَاطِقٍ قَادِرُونَ (٣٢/ب) عَلَى فِعْلِ مِثْلِ الْقُرْآنِ فِي فَصَاحَتِهِ وَ جَمِيعِ صِفَاتِهِ. بَطَلَتْ شَاعَتُهُ وَ احتاجَ فِي<sup>٦</sup> تَفْصِيلِ قَوْلِهِ إِلَى مِثْلِ<sup>٧</sup> مَا احتجنا إليه.

و مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ<sup>٨</sup> الْقُرْآنَ مَوْجُودٌ فِي السَّمَاءِ قَبْلَ النُّبُوَّةِ، لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَجْعَلَ الْقُرْآنَ هُوَ الْعَلَمَ الْمُعْجَزَ الْقَائِمَ مَقَامَ التَّصْدِيقِ؛ لِأَنَّ الْعَلَمَ عَلَى صِدْقِ الدَّعْوَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ حُدُوثِهِ مُطَابِقاً لَهَا.

فإذا قالوا:<sup>٩</sup> نَزُولُ جِبْرِئِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ،<sup>١٠</sup> جَعَلَهُ فِي حُكْمِ الْحَادِثِ وَ إِنْ كَانَ مُتَقَدِّمَ الْوُجُودِ.

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «خارق».

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مسند».

٣ . في غير الأصل: «يراد».

٤ . في الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ٩٦: «و العامة و أصحاب الجُمْل لا يعرفون ما المراد بهذا اللفظ، - أعني خرق العادة - و لا يعمدون استعماله؛ فكيف يستشنعون بعض المذاهب فيه؟ و إنما ينكر أمثال هؤلاء ما قد عرفوه و ألفوه، إذا قيل فيه بخلاف قولهم».

٥ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «إنما».

٦ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من».

٧ . في الأصل: - «مثل».

٨ . في «خ»: - «أَنْ». و في المطبوع وضعت الكلمة بين معقوفين.

٩ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فإذا قيل».

١٠ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «إلى النبي به».

قُلْنَا: يَجِبُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَنْ يَكُونَ هُبُوطُ الْمَلَكِ بِهِ هُوَ الْعَلَمُ الدَّالُّ عَلَى النُّبُوَّةِ؛ لَأَنَّهُ الْحَادِثُ عِنْدَهَا، دُونَ مَا تَقَدَّمَ وَجُودُهُ.

### [سبب عدم إيمان فصحاء العرب بناءً على الصُّرْفَة]

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا<sup>١</sup> كَانَ الصُّرْفُ هُوَ الْمُعْجِزُ، فَالْوَاجِبُ أَنْ لَا<sup>٢</sup> يَخْفَى الْحَالُ<sup>٣</sup> فِيهِ عَلَى فَصْحَاءِ الْعَرَبِ؛ لَأَنَّهُمْ إِذَا كَانَ يَتَأَتَّى مِنْهُمْ قَبْلَ التَّحْدِي مَا تَعَدَّرَ بَعْدَهُ وَعِنْدَ رُومِ الْمُعَارَضَةِ، فَالْحَالُ فِي أَنَّهُمْ مُنِعُوا مِنْهَا جَلِيَّةً ظَاهِرَةً، فَلَا يَبْقَى لَهُمْ بَعْدَ هَذَا رِبَّةٌ فِي النُّبُوَّةِ وَلَا شَكٌّ فِيهَا؛ فَكَيْفَ لَمْ يَنْقَادُوا وَأَقَامُوا عَلَى دِيَانَتِهِمْ وَتَكْذِيبِهِمْ؟ قُلْنَا: لَا<sup>٤</sup> يَبْعُدُ أَنْ يَعْلَمُوا تَعَدُّرَ مَا كَانَ مُتَأْتِيًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَنْسُبُوهُ إِلَى الْإِتْفَاقِ، أَوْ إِلَى أَنَّهُ سَحَرَهُمْ، فَقَدْ كَانُوا<sup>٥</sup> يَرْمُونَهُ بِالسَّحْرِ، وَكَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ لِلْسَّحْرِ تَأْثِيرًا فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْأُمُورِ. وَمَذَاهِبُهُمْ فِي السَّحْرِ وَتَصْدِيقِهِمْ لِتَأْثِيرَاتِهِ مَعْرُوفَةٌ، وَكَذَلِكَ الْكَهَانَةُ<sup>٦</sup>. وَلَوْ تَخَلَّصُوا مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ وَنَسَبُوا الْمَنْعَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، جَازَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِمْ شُبْهَةٌ فِي أَنَّهُ فُعِلَ لِلتَّصْدِيقِ، وَيَعْتَقِدُوا أَنَّهُ مَا فَعَلَهُ تَصْدِيقًا، بَلْ لِمِحْنَةِ الْعِبَادِ، كَمَا يَعْتَقِدُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُبْطِلِينَ، أَوْ فُعِلَ لِلجَدِّ وَالدَّوْلَةِ<sup>٧</sup>؛ فَكَأَنَّا

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إذا».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لا».

٣. في «خ» الكلمة مبهمه. وفي المطبوع: «الحالة».

٤. في الأصل: «قيل».

٥. هنا تنقطع نسخة الأصل.

٦. الكهانة بالفتح: مصدر، وهو تعاطي الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان وادعاء معرفة الأسرار، وبالكسر: حرفة الكاهن. لسان العرب، ج ١٣، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ (كهن).

٧. جاء في الموضع عن جهة إعجاز القرآن، ص ١٠٩ - ١١٠: «فأكثر الناس يرى أن الله تعالى إذا أراد إدالة بعض عباده والإشادة بذكره والرفع لقدره، سخر له القلوب وذلّل له الرقاب... ولا

نُحْصِي وَجُوهَ<sup>١</sup> دُخُولِ الشُّبُهَاتِ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ حَتَّى نَذْكُرَهَا، وَإِنَّمَا ذَكَّرْنَا مَا سَنَحَ مِنْهَا.

وَإِذَا قَلَبْنَا السُّؤَالَ عَلَى السَّائِلِ عَنْهُ فَقُلْنَا: إِذَا كَانَتْ الْعَرَبُ عُلَمَاءَ لِحَرْقِ<sup>٢</sup> فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ لِعَادَاتِهِمْ، وَأَنْ أَفْصَحَ كَلَامِهِمْ لَا يُقَارِبُهُ، فَأَيُّ<sup>٣</sup> شُبُهَةٍ بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ فِي أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ<sup>٤</sup> اللَّهُ تَعَالَى صَدَقَ [بِهِ]<sup>٥</sup> نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ؟

فَإِذَا قَالُوا: قَدْ تَنَطَّرَقُ عَلَيْهِمْ فِي هَذَا الْعِلْمِ شُبُهَاتٌ كَثِيرَةٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْخَارِقُ لِهَذِهِ الْعَادَةِ بِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ، وَأَنْ وَجَهَ خَرَقَهُ لَهَا تَصْدِيقُ الدَّعْوَةِ لِلنَّبَوَّةِ، وَفِي هَذَا مِنْ اعْتِرَاضٍ مَا لَا يُحْصَى.

قُلْنَا: أَجِيبُوا نَفُوسَكُمْ عَنْ سؤَالِكُمْ بِمِثْلِ هَذَا؛ فَهُوَ كَافٍ.

### [بَيَانُ عَدَمِ التَّنَافِي بَيْنَ الصَّرْفِ وَكَوْنِ الْقُرْآنِ فَصِيحاً]

٣٨٤

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ الصَّرْفُ هُوَ الْمُعْجِزَ فَلَأَجَعَلَ الْقُرْآنَ مِنْ أَرْكَ كَلَامِهِ<sup>٦</sup> وَأَبْعَدَهُ مِنْ الْفَصَاحَةِ؛ لِيَكُونَ الصَّرْفُ عَنْ مُعَارَضَتِهِ أَبْهَرَ؟ قُلْنَا: لَا بُدَّ مِنْ مُرَاعَاةِ الْمَصْلَحَةِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ فَرُبَّمَا<sup>٧</sup> كَانَ «مَا هُوَ أَظْهَرُ دَلَالَةً،

﴿﴾ فَرَقَ فِي هَذَا بَيْنَ الضَّالِّ وَالْمُهْتَدِي وَالصَّادِقِ وَالكَاذِبِ. وَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَمْتَحِنَ عِبَادَهُ - عَلَى رَأْيِهِمْ - بِكُلِّ ذَلِكَ».

١. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «وَجُود».

٢. كَذَا فِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعُ، وَالْأَنْسَبُ: «بِخَرَقِ».

٣. هَكَذَا فِي التَّمْهِيدِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعُ: «وَأَيُّ». وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ؛ فَإِنَّهُ جَوَابُ «إِذَا».

٤. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «يَفْعَل».

٥. مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ مُقْتَضَى السِّيَاقِ.

٦. أَرْكَ كَلَامِهِ، أَيُّ أَضْعَفُ كَلَامِهِ وَأَرْقَهُ. رَاجِعُ: الصَّحَاحُ، ج ٤، ص ١٥٨٧ (رَكَكَ).

٧. فِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «+ مَا»، وَالصَّوَابُ حَذْفُهَا.

و أقوى في باب الحُجَّةِ مِنْ غَيْرِهِ»<sup>١</sup> أَصْلَحَ مِنْهُ فِي بَابِ الدِّينِ، فَمَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ إِنْزَالُ الْقُرْآنِ عَلَى هَذِهِ الرُّتْبَةِ مِنَ الْفَصَاحَةِ أَصْلَحَ فِي بَابِ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ لَوْ قُلَّتْ فَصَاحَتُهُ مَعَ الصَّرْفِ عَنْهُ لَكَانَ الْأَمْرُ فِيهِ أَظْهَرَ وَأَبْهَرَ؟

و تَقْلِبْ هَذَا السُّؤَالَ عَلَى السَّائِلِ عَنْهُ، فَيُقَالُ لَهُ: اللَّهُ تَعَالَى قَادِرٌ عَلَى مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنَ الْقُرْآنِ عِنْدَنَا كُلَّنَا؛ فَأَلَّا فَعَلَ ذَلِكَ الْأَفْصَحُ لِيُظْهِرَ مُبَايَنَةَ الْقُرْآنِ لِكُلِّ فَصِيحٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَ تَزُولُ الشُّبْهَةُ عَنْ كُلِّ أَحَدٍ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ يُسَاوِي وَ يُقَارَبُ؟ فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

فَإِنْ ارْتَكَبَ بَعْضُ مَنْ لَا يُحْصِلُ أَمْرَهُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَدْ بَلَغَ أَقْصَى مَا فِي الْمَقْدُورِ مِنَ الْفَصَاحَةِ، فَلَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَى مَا هُوَ أَفْصَحُ مِنْهُ.

قُلْنَا: هَذَا غَلَطٌ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّ الْغَايَاتِ الَّتِي يَنْتَهِي الْكَلَامُ الْفَصِيحُ إِلَيْهَا غَيْرُ مُحْصَاةٍ وَ لَا مُتَنَاهِيَةٍ. ثُمَّ لَوْ انْحَصَرَتْ - عَلَى مَا ادَّعَى - لَتَوَجَّهَ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ عَلَى أَنْ يَسْلُبَ الْعَرَبَ فِي أَصْلِ الْعَادَةِ الْعُلُومَ الَّتِي يَتِمَكَّنُونَ بِهَا مِنَ الْفَصَاحَةِ الَّتِي نَرَاهَا فِي كَلَامِهِمْ وَ أَشْعَارِهِمْ [وَأَنْ] لَا يُمْكِّنَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْغَايَةِ الَّتِي هُمْ الْآنَ عَلَيْهَا، فَتَظْهَرُ<sup>٣</sup> حِينَئِذٍ مَزِيَّةُ الْقُرْآنِ وَ خُرُوجُهُ عَنِ الْعَادَةِ ظُهُوراً تَزُولُ مَعَهُ الشُّبْهَاتُ وَ يَجِبُ مَعَهُ التَّسْلِيمُ؛ فَأَلَّا فَعَلَ ذَلِكَ إِنْ كَانَ الْغَرَضُ مَا هُوَ أَظْهَرُ وَ أَبْهَرُ؟ وَ أَلَا أَحْيَا اللَّهُ تَعَالَى عِنْدَ<sup>٤</sup> دَعْوَتِهِ الْأَمْوَاتِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ، وَ أَمَاتِ الْأَحْيَاءِ أَوْ أَكْثَرَهُمْ؟ وَ أَلَا أَحْيَا عَبْدَ الْمُطَلِّبِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ نَقَلَ جِبَالَ مَكَّةَ عَنْ أَمَاكِينِهَا، كَمَا اقْتَرَحَ الْقَوْمُ عَلَيْهِ؟<sup>٥</sup> فَذَلِكَ كُلُّهُ أَظْهَرُ وَ أَبْهَرُ.

١. فِي النسخ والمطبوع: «و»، وَ هِيَ زَائِدَةٌ. ٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مَقْتَضَى السِّبَاقِ.

٣. فِي «خ»، م وَ الْمَطْبُوعُ: «فِيظْهَرُ».

٤. فِي النسخ والمطبوع: «عَنْهُ»، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٥. يُقَالُ: اقْتَرَحْتُ عَلَيْهِ شَيْئاً، إِذَا سَأَلْتَهُ إِتْيَانَهُ مِنْ غَيْرِ رُيُوتِهِ. الصَّحَاحُ، ج ١، ص ٣٩٦ (قَرَح).

فإن قيل: إذا لم يكن القرآن خارقاً للعادة بفصاحته كيف شهد له بالفصاحة مُتَقَدِّمُو الْعَرَبِ فيها، كالوليد بن المغيرة<sup>١</sup> وغيره؟ وكيف انقاد له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَأَجَابَ دَعْوَتَهُ كُتُبَاءُ الشُّعْرَاءِ، كالنابغة الجعدي، ولييد بن ربيعة، وكعب بن زهير؟ ويُقال: إن الأعشى الكبير<sup>٢</sup> تَوَجَّهَ لِيَدْخُلَ فِي الْإِسْلَامِ، فحَادَعَهُ<sup>٣</sup> أَبُو جَهْلٍ ابْنُ هِشَامٍ وَقَالَ: «إِنَّهُ يُحَرِّمُ عَلَيْكَ الْأُطْيَيْنِ؛ الْخَمْرَ وَالزُّنَا»، وَصَدَّهُ عَنِ التَّوَجُّهِ، فَكَيْفَ<sup>٤</sup> يُجِيبُ هَؤُلَاءِ الْفُصَحَاءُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَهَرَّتْهُمْ<sup>٥</sup> فَصَاحَةُ الْقُرْآنِ وَأَعْجَزَتْهُمْ<sup>٦</sup>؟ قُلْنَا: مَا شَهِدَ الْفُصَحَاءُ مِنْ فَصَاحَةِ الْقُرْآنِ وَعِظَمِ بِلَاغَتِهِ إِلَّا بِصَحِيحٍ، وَ مَا أَنْكَرَ أَصْحَابُ الصَّرْفَةِ عُلُوَّ مَرْتَبَةِ الْقُرْآنِ فِي الْفَصَاحَةِ، وَإِنَّمَا<sup>٧</sup> قَالُوا: لَيْسَ بَيْنَ فَصَاحَتِهِ<sup>٨</sup> - وَإِنْ عَلَتْ عَلَى كُلِّ كَلَامٍ فَصِيحٌ - قَدَرٌ مَا بَيْنَ الْمُعْجِزِ وَالْمُمْكِنِ، وَالْخَارِقِ لِلْعَادَةِ وَالْمُعْتَادِ؛ فَلَيْسَ فِي طَرَبِ الْفُصَحَاءِ بِفَصَاحَتِهِ وَشَهَادَتِهِمْ بِبِرَاعَتِهِ<sup>٩</sup> رَدٌّ عَلَى أَصْحَابِ الصَّرْفَةِ. وَأَمَّا دُخُولُ فَصَحَاءِ الشُّعْرَاءِ فِي الدَّعْوَةِ فَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِأَمْرِ<sup>١٠</sup> قَهَرَهُمْ وَبَهَرَهُمْ، وَأَيُّ شَيْءٍ أَبْلَغُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ تَعَدُّرِ الْمُعَارَضَةِ

١. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «مغيرة». والصواب ما أثبتناه.

٢. قدممت ترجمة هؤلاء الشعراء في الصفحة ١٠٠ - ١٠١.

٣. في النسخ والمطبوع: «فغاطه». وفي التمهيد: «وخدعه». والصواب ما أثبتناه.

٤. في النسخ والمطبوع: «وكيف». والصحيح ما أثبتناه. وللمزيد راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٣٧؛ المنقذ من التقليد، ج ١، ص ٤٦٥.

٥. بهرته، أي غلبتهم. الصحاح، ج ٢، ص ٥٩٨ (بهر).

٦. راجع: السيرة النبوية لابن هشام، ج ١، ص ٣٨٧ - ٣٨٨؛ عيون الأثر، ج ١، ص ١٦٠.

٧. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: - «وإنما».

٨. في المطبوع: «فصاحة».

٩. «ببراعته»، أي بتفوقه وتمايزه. راجع: لسان العرب، ج ٨، ص ٨ (برع).

١٠. في النسخ والمطبوع: «الأمر». والصحيح ما أثبتناه؛ وللمزيد راجع التمهيد والمنقذ.

عليهم إذا راموها، مع تَسَهُّلِ الكلامِ الفَصيحِ عليهم إذا لم يُعارِضوا؟  
فإن قيل: كَيْفَ لَمْ يُصَرَّفْ مُسَيْلِمَةُ<sup>١</sup> عَمَّا أَتَى بِهِ مِنَ الْمُعَارَضَةِ؟  
قُلْنَا: لَا شَيْءَ أَبْلَغَ فِي دَلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى النُّبُوَّةِ مِنْ تَمْكِينِ مُسَيْلِمَةَ مِنْ مُعَارَضَتِهِ  
السَّخِيفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ مِنَ الْفَصَحَاءِ الَّذِينَ يُقَارِبُ كَلَامُهُمْ وَيُسْكَلُ حَالُهُمْ  
مَصْرُوفًا لِعَارِضٍ كَمَا عَارِضَ مُسَيْلِمَةَ، فَتَمْكِينُ مُسَيْلِمَةَ مِنْ مُعَارَضَتِهِ ذَلِيلٌ وَاضِحٌ  
عَلَى مَا نَقُولُهُ فِي الصَّرْفَةِ.

### [في بيان شبهتين يعجز غير القائلين بالصرفة عن الجواب عنهما]

و قد بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا فِي جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ: <sup>٢</sup> أَنَّ مَنْ لَمْ يَقُلْ فِي جِهَتِهِ <sup>٣</sup> مَا اخْتَرَنَاهُ  
مِنَ الصَّرْفَةِ، يَلْزِمُهُ سَوْالَانِ لَا جَوَابَ عَنْهُمَا إِلَّا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَى الصَّرْفَةِ:

### [الشبهة الأولى: شبهة الجن و الملائكة]

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَقَالَ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ الْجِنِّ أَلْفَاةً إِلَى  
مُدَّعَى النُّبُوَّةِ، وَ خَرَقَ بِهِ عَادَتَنَا، وَقَصَدَ بِنَا إِلَى الْإِضْلَالِ لَنَا وَ التَّلْبِيسِ عَلَيْنَا؟ وَ لَيْسَ  
يُمْكِنُ أَنْ يُدَّعَى الْإِحَاطَةُ بِمَبْلَغِ فَصَاحَةِ الْجِنِّ وَ أَنَّهَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَجَاوَزَ عَنْ  
فَصَاحَةِ الْعَرَبِ. وَ مَعَ هَذَا التَّجْوِيزِ لَا تَحْصُلُ<sup>٤</sup> الثَّقَّةُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ الْمُؤَيَّدُ  
بِالْقُرْآنِ لِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

و قد يُمْكِنُ إيرادُ مَعْنَى هَذَا السُّؤَالِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، فَيُقَالُ: إِنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَ آلِهِ لَمْ يَدَّعِ فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُ كَلَامُهُ، وَ إِنَّمَا ذَكَرَ أَنَّ مَلَكًا هَبَطَ بِهِ إِلَيْهِ، وَ قد يَجُوزُ

١. قد مضت ترجمة «مسيلمه» في الصفحة ٨٨.

٢. الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ١٦٧ و ما بعدها.

٣. أي في جهة إعجاز القرآن. ٤. في «خ، م» و المطبوع: «لا يحصل».

أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمَلَكُ كاذِباً عَلَى رَبِّهِ، وَأَنْ يَكُونَ الْقُرْآنُ الَّذِي نَزَلَ بِهِ مِنْ كَلَامِهِ، لَا مِنْ كَلَامِ خَالِقِهِ؛ فَإِنَّ عَادَةَ الْمَلَائِكَةِ فِي الْفَصَاحَةِ مِمَّا لَا نَعْرِفُهُ، وَعِصْمَةُ الْمَلَائِكَةِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِصَحَّةِ الْقُرْآنِ وَالنَّبْوَةِ لَا يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهَا؛ فَالسُّؤَالُ مُتَوَجِّهٌ؛ عَلَى مَا تَرَوْنَهُ.<sup>١</sup> وَ قَدْ حَكَيْنَا فِي كِتَابِنَا الْمُشَارِ إِلَيْهِ طُرُقاً كَثِيراً لِمُخَالَفَتِنَا سَلَكُوهَا فِي دَفْعِ هَذَا السُّؤَالِ، وَ بَيَّنَّا فَسَادَهَا بِمَا بَسَطْنَاهُ وَ انْتَهَيْنَا فِيهِ إِلَى أَبْعَدِ الْغَايَاتِ،<sup>٢</sup> وَ نَحْنُ نَذْكُرُ هَاهُنَا مَا لَا يُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ، [فَنَقُولُ:]<sup>٣</sup>

[أَجوبة الرافضين لنظرية الصرفة، و الرد عليها]

[الجواب الأول: لزوم الاستفساد]

مِمَّا اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ فِي دَفْعِ سُّؤَالِ الْجَنِّ أَنْ قَالُوا: إِنَّ هَذَا اسْتِفْسَادٌ لِلْمُكَلَّفِينَ<sup>٤</sup>، وَ حِكْمَتُهُ تَعَالَى تَقْتَضِي الْمَنْعِ مِنَ اسْتِفْسَادِ.

وَ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي نَمْنَعُهُ<sup>٥</sup> [هُوَ] أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ تَعَالَى اسْتِفْسَاداً، فَأَمَّا أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ؛ لِأَنَّ هَذَا يُوجِبُ أَنْ يَمْنَعَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ ذِي شُبْهَةٍ مِنْ شُبْهَتِهِ، وَأَنْ لَا يُمَكِّنَ الْمُشْعِذِينَ<sup>٦</sup> الْمُمَخْرِقِينَ<sup>٧</sup> مِنْ شَيْءٍ دَخَلَتْ مِنْهُ<sup>٨</sup> شُبْهَةٌ عَلَى أَحَدٍ.

١. في النسخ و المطبوع: «ترويه». و الصحيح ما أثبتناه.

٢. الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ١٦٩ - ٢٣٢.

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. هكذا في التمهيد. و في «خ، م» و المطبوع: «للمتكلِّمين». و في «هـ» الكلمة مبهمه.

٥. في «خ، م» و المطبوع: «يمنعه».

٦. في التمهيد: «المشعذين». و في النسخ و المطبوع: «المتعبدين». و الصواب ما أثبتناه.

٧. هكذا في التمهيد. و في «خ»: «المخرفين». و في المطبوع: «المنخرقين». و الْمُمَخْرِقُ: الممؤه

و المُلبَّس و المُزخرف. راجع: تهذيب اللغة، ج ٧، ص ٢٥٨.

٨. في «م»: «فيه».

و قد عَلِمْنَا أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الشُّبُهَاتِ وَ فِعْلِ الْقَبَائِحِ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ غَيْرٌ وَاجِبٌ،  
و لَيْسَ يَجِبُ إِذَا كَانَ تَعَالَى لَا يَسْتَفْسِدُ أَنْ يَمْنَعَ مِنَ الْإِسْتِفْسَادِ، كَمَا لَا يَجِبُ إِذَا لَمْ  
يَفْعَلِ الْقَبِيحَ أَنْ يَمْنَعَ مِنْهُ فِي دَارِ التَّكْلِيفِ.

و مَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْمَوْضِعُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فَإِنَّمَا أَتَى مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ وَ تَقْصِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ  
كَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يُصَدَّقَ إِلَّا مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى صَدَقَ بِذَلِكَ.

ثُمَّ يُقَالُ لِلْمُتَعَلِّقِ<sup>١</sup> بِذَلِكَ: <sup>٢</sup>أَلَيْسَ قَدْ ضَلَّ بِزَرَادُشْتِ<sup>٣</sup> وَ مَانِي<sup>٤</sup> وَ الْحَلَّاجِ<sup>٥</sup> وَ مَنْ

١. في النسخ والمطبوع: «للمعلق». والصواب ما أثبتناه.

٢. في المطبوع: «بهذا».

٣. في «م»: «بذرا دشت». و هو زرادشت بن يورشب الذي ظهر في زمان الملك كُشْتاسب بن  
لُهراسب، و أبوه كان من أذربيجان، و أمّه من الرّي و اسمها: دغدويه. و الزرادشتيّة أصحابه نسبة  
إليه. عاش زرادشت في منتصف القرن السابع قبل ميلاد المسيح عليه السلام، و ثُوْفِي على  
الأرجح سنة ٥٨٣ ق. م. و قد انتقل زرادشت إلى فلسطين و استمع إلى بعض أنبياء بني إسرائيل  
من تلاميذ النبي إرميا، ثُمَّ عاد إلى أذربيجان. و دينه الدعوة إلى دين مَارَسِيان. و أن معبوده  
أورمزد، و الملائكة المتوسّطون في رسالاته إليه - بهمن، و أردبِهشت، و شهرپور،  
و إسفندارمز، و خرداد، و مُرداد - يدّعي أنه رَأَهُم و استفاد منهم العلوم، و جرت مساءلات بينه  
و بين أورمزد من غير توسّط، و اسم كتابه «أفيستا». راجع: الملل و النحل للشهرستاني، ج ١،  
ص ٢٨١ - ٢٨٩؛ نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج ١، ص ٢٤٢ - ٢٤٦.

٤. هو ماني بن فاثك، الحكيم البابلي الذي ظهر في زمان سابور بن أردشير، و قتله بهرام بن  
هرمز بن سابور، و ذلك بعد عيسى بن مريم عليهما السلام. أحدث ديناً بين المجوسيّة و النصرانيّة،  
و كان يقول بنبوّة عيسى عليه السلام، و لا يقول بنبوّة موسى عليه السلام، و زعم أن العالم مصنوع  
مركب من أصليين قديمين: أحدهما نور، و الآخر ظلمة، و أنهما أزلّيان لم يزلّا ولن يزلّا، إلى غير  
ذلك من الآراء. و المانويّة نسبة إليه، و هم أصحابه. وُلد ماني حوالي سنة ٢١٥ م، و أعدمه بهرام  
سنة ٢٧٢ م. راجع: المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٠ - ١٥؛ الملل و النحل  
لشهرستاني، ج ١، ص ٢٩٠ - ٢٩٦؛ نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج ١، ص ٢٤٨ - ٢٥١.

٥. هو الحسين بن منصور الحلاج، المقتول على الزندقة. كانت له بداية جيّدة و تألّه و تصوّف،

جَرَى مَجْرَاهُمْ مِنَ الْمُمَخْرِقِينَ<sup>١</sup> وَ الْمُلْبَسِينَ<sup>٢</sup> جَمَاعَةً وَ فَسَدَتْ بِهِمْ أَدْيَانُهُمْ؟ فَالَا مَنَعَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ هَذَا الِاسْتِفْسَادِ إِنْ كَانَ الْمَنْعُ مِنْهُ وَاجِبًا؟

فَبِأَن قِيلَ: كُلُّ مَنْ فَسَدَ وَ ضَلَّ عِنْدَ مَخَارِقِ<sup>٣</sup> هَؤُلَاءِ الَّذِينَ ذُكِرُوا، كَانَ فِي مَعْلُومِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ سَيَضِلُّ وَ يَفْسُدُ وَ إِنْ لَمْ يَدْعُ هَؤُلَاءِ إِلَى بَاطِلِهِمْ.

قُلْنَا: فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ ضَلَّ<sup>٤</sup> بِمَا أَلْقَتْهُ الْجِنُّ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ الْفَصِيحِ قَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ كَانَ يَضِلُّ وَ لَوْ لَمْ تَلْقَهُ<sup>٥</sup>؟

عَلَى أَنَّا لَوْ شِئْنَا أَنْ نَقُولَ<sup>٦</sup>: «إِنَّا عَالِمُونَ ضُرُورَةً بِأَنَّهُ قَدْ ضَلَّ بِالْحَلَّاجِ وَ مَانِي، وَ مَنْ أَشَبَّهُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ الْحَيْلِ وَ الْمَخَارِقِ، مَنْ لَوْلَاهُمْ لَمَا ضَلَّ، وَ لَبَقِيَ عَلَى الدِّينِ الصَّحِيحِ»، لَقُلْنَا. وَ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ يَخْتَارُهَا أَبُو عَلِيٍّ الْجُبَّائِيُّ، وَ يَزْعُمُ<sup>٧</sup> أَنَّهُ إِنَّمَا ضَلَّ بِدُعَاءِ إِبْلِيسَ لَعَنَهُ اللَّهُ وَ وَسْوَاسِهِ، مَنْ لَوْلَا دُعَاؤُهُ لَعَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ كَانَ لَا يَضِلُّ<sup>٨</sup>.

وَ لِأَبِي هَاشِمٍ جَوَابٌ آخَرُ فِي اسْتِفْسَادِ إِبْلِيسَ، وَ هُوَ أَنْ يَقُولَ: إِنْ حَقِيقَةُ الِاسْتِفْسَادِ هُوَ مَا وَقَعَ عِنْدَهُ الْفَسَادُ، وَ لَوْلَاهُ لَمَا وَقَعَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَمَكِينًا،

→ ثُمَّ انْسَلَخَ مِنَ الدِّينِ وَ تَعَلَّمَ السَّحْرَ وَ أَرَاهُمُ الْمَخَارِقَ. أَبَاحَ الْعُلَمَاءُ دَمَهُ فَقُتِلَ سَنَةَ ٣١١ هـ. رَاجِعْ: مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ، ج ١، ص ٥٤٨، الرِّقْمُ ٢٠٥٩.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «الْمُخْرِقِينَ».

٢. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ «الْمُلْتَمِسِينَ». وَ الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحِيحَ مَا أُثْبِتَ.

٣. الْمَخَارِقُ - هَاهُنَا - : الْأَكَاذِبُ. كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٤، ص ١٥٠ (خَرَقَ).

٤. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: «أُضِلَّ».

٥. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ لَوْ تَلْقَهُ»، وَ هُوَ سَهْوٌ.

٦. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: «لَقُلْنَا».

٧. فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ زَعَمَ».

٨. الْمَغْنِي، ج ٦ (الْإِرَادَةُ)، ص ٣٠٥.

وَلَا لَهُ حَظٌّ فِي التَّمَكِينِ. فَإِذَا عَلِمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّ مَنْ امْتَنَعَ مِنَ الْقَبِيحِ وَفَعَلَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ، مَعَ غَوَايَةِ إِبْلِيسَ يَكُونُ ثَوَابُهُ عَلَى فِعْلِ الْوَاجِبِ وَالِامْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ أَعْظَمَ وَأَكْبَرَ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ. وَ يُجْرِيهِ مَجْرَى زِيَادَةِ الشَّهْوَةِ وَإِنْ وَقَعَ عِنْدَهَا مِنَ الْقَبِيحِ مَا لَوْلَا تَقْوِيهَا لَمَا وَقَعَ، وَ يُجْرِي هَذَا كُلَّهُ مَجْرَى «التَّمَكِينِ» الْخَارِجِ عَنْ بَابِ الاسْتِفْسَادِ.

وَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُقَالَ فِي سُؤَالِ الْجِنِّ مِثْلُهُ، وَأَنَّ ثَوَابَ مَنْ لَمْ يَتَسَرَّعْ إِلَى تَصْدِيقِ «مَنْ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى» أَكْبَرُ وَأَعْظَمُ، وَالْمَشَقَّةُ عَلَيْهِ فِي هَذَا التَّكْلِيفِ أَغْلَظُ، وَ الْمِحْنَةُ أَكْثَرُ؛ فَلَحِظَ ذَلِكَ بِالتَّمَكِينِ، وَ خَرَجَ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْتِفْسَادًا؛ فَلَا يَجِبُ مَنَعُهُ تَعَالَى مِنْهُ.

### [الجواب الثاني: كفاية خرق العادة في كون القرآن معجزاً]

وَمِمَّا اعْتَمَدُوا أَيْضًا فِي جَوَابِ مَسْأَلَةِ الْجِنِّ أَنْ<sup>١</sup> قَالُوا: إِنَّهُ لَا فَرْقَ فِي خَرْقِ الْعَادَةِ بِالْقُرْآنِ وَدَلَالَتِهِ عَلَى الْإِعْجَازِ بَيْنَ<sup>٢</sup> أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ الْمَلَائِكَةِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا دَلَّ - إِذَا كَانَ<sup>٣</sup> مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى - لَخَرْقِ الْعَادَةِ، لَا لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى. فَيَجِبُ أَنْ يَدُلَّ وَإِنْ كَانَ مِنْ فِعْلِ الْمَلَكِ؛ لِلإِشْتِرَاكِ فِي خَرْقِ الْعَادَةِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ خَرْقَ الْعَادَةِ غَيْرُ كَافٍ إِذَا جَوَّزْنَا أَنْ يَخْرِقَهَا غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى مِمَّنْ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ الْقَبِيحَ وَ يُصَدِّقَ الْكَذَّابَ، وَإِنَّمَا دَلَّ خَرْقَ الْعَادَةِ مِنْ فِعْلِهِ

١. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: - «أن».

٢. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «و بين» بالواو، وهي زائدة قطعاً.

٣. في النسخ والمطبوع: «كانت». والصحيح ما أثبتناه. وللمزيد راجع: تمهيد الأصول،

تعالى<sup>١</sup>؛ لأننا نأمنُ فيه وقوعه على وجه يقبُح. وإذا كنا نُجَوِّزُ عَلَى الْمَلَائِكَةِ - قَبْلَ الْعِلْمِ بِصِحَّةِ النُّبُوَّةِ - أَنْ يَفْعَلُوا الْقَبِيحَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْرَى تَصْدِيقُهُمْ لِمَنْ يُصَدِّقُونَهُ<sup>٢</sup> - وَإِنْ خَرَقَ الْعَادَةَ - مَجْرَى مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ.

وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ مَا نُجَوِّزُ فِيهِ<sup>٣</sup> أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِنَا، وَبَيْنَ مَا نُجَوِّزُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ جَنِّيٍّ أَوْ مَلَكٍ، فِي ارْتِفَاعِ دَلَالَتِهِ عَلَى النُّبُوَّةِ؟ وَهَلْ كَانَ مَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِنَا غَيْرَ دَالٍّ عَلَى النُّبُوَّةِ إِلَّا مِنْ حَيْثُ جَازَ أَنْ نَفْعَلَ الْقَبِيحَ وَنُصَدِّقَ الْكَذَّابَ؟ وَهَذَا بَعَيْنُهُ قَائِمٌ فِيمَا نُجَوِّزُ<sup>٤</sup> أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ جَنِّيٍّ أَوْ مَلَكٍ<sup>٥</sup> وَإِنْ خَرَقَ الْعَادَةَ إِذَا جَوَّزْنَا أَنْ يَخْرِقَهَا مَنْ لَا يَوْمُنُ مِنْهُ فِعْلُ الْقَبِيحِ.

و غَيْرُ كَافٍ فِي الدَّلَالَةِ - عَلَى هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ - تَحَرُّكُ الشَّمْسِ فِي غَيْرِ جِهَةٍ حَرَكَتِهَا لَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُعْجِزاً أَوْ دَالاً عَلَى صِدْقِ مَنْ يَدَّعِيهِ عِلْماً؛ لِتَجْوِيزِنَا أَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ مَنْ يَفْعَلُ الْقَبِيحَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ ذَلِكَ دَلِيلٌ مُقْطوعٌ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَعْصِي وَلَا تَسْتَفْسِدُ.

و هَذَا مِمَّا اعْتَمَدَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ الْمَعْرُوفِ بِـ «الْمَغْنِي»،<sup>٦</sup> وَ نَقَضَنَاهُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِـ «الْمَوْضِعِ عَنْ جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ»<sup>٧</sup>. وَلَا أَدْرِي كَيْفَ اشْتَبَهَ عَلَى الْمُحْصِلِينَ هَذَا الْمَوْضِعُ؟ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ حَرَكَةَ الشَّمْسِ لَوْ جَوَّزْنَا تَغْيِيرَهَا

١. أَيِ إِنَّمَا دَلَّ خَرَقَ الْعَادَةَ الَّذِي مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى عَلَى النُّبُوَّةِ.

٢. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يُصَدِّقُونَهُ»، وَهُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ.

٣. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَنْ»، وَهِيَ زَائِدَةٌ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «فِيهِ».

٥. فِي «خ»: - «فِي ارْتِفَاعِ دَلَالَتِهِ عَلَى النُّبُوَّةِ... مِنْ فِعْلِ جَنِّيٍّ أَوْ مَلَكٍ».

٦. الْمَغْنِي، ج ١٦ (إِعْجَازُ الْقُرْآنِ)، ص ١٧٣ - ١٧٦.

٧. الْمَوْضِعُ عَنْ جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، ص ٢٦١ - ٢٦٣.

بفعلِ بَعْضِ البَشَرِ الَّذِينَ نُجَوِّزُ عَلَيْهِمْ فِعْلَ الْقَبِيحِ، لَمَا أَثَبَّنَا هَذَا التَّغْيِيرَ<sup>١</sup> مُعْجِزًا؛  
فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْبَشَرِ وَالْمَلَائِكَةِ مَعَ تَجْوِيزِ الْقَبِيحِ مِنَ الْجَمِيعِ؟

### [الجواب الثالث: النقض بتعميم الشبهة لسائر المعجزات]

وَمِمَّا اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ فِي دَفْعِ سَوَالِ الْجِنِّ: أَنَّ هَذَا الطَّعْنَ<sup>٢</sup> إِنْ قَدَحَ فِي إِعْجَازِ  
الْقُرْآنِ قَدَحَ فِي سَائِرِ الْمُعْجِزَاتِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُعْجِزَاتِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

ضَرْبٌ يَوْصَفُ<sup>٣</sup> الْقَدِيمَ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، نَحْوُ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ، وَإِبْرَاءِ الْأَكْمَهِ  
وَالْأَبْرَصِ، وَاخْتِرَاعِ الْأَجْسَامِ. وَهَذَا الْوَجْهُ لَا يُمَكِّنُ الْإِعْتِرَاضَ فِيهِ بِالْجِنِّ  
وَالْمَلَائِكَةِ؛ لِخُرُوجِهِ عَنْ مَقْدُورِ كُلِّ مُحَدِّثٍ.

وَالضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْمُعْجِزَاتِ: مَا دَخَلَ جِنْسُهُ تَحْتَ مَقْدُورِ الْبَشَرِ<sup>٤</sup>. وَهَذَا  
الْوَجْهُ إِنَّمَا يَدُلُّ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الْقَدَرَ الْوَاقِعَ مِنْهُ، أَوِ الْوَجْهَ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ، لَا يَتِمَكَّنُ  
أَحَدٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مِنْهُ؛ وَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ هَذَا فَلَا دَلِيلَ فِيهِ.

فَإِذَا قِيلَ: وَ مَا الطَّرِيقُ إِلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي إِمْكَانِ جَمِيعِ الْمُحَدِّثِينَ؟

قُلْنَا: غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُخْبِرَنَا اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى لِسَانِ رَسُولٍ يُؤَيِّدُهُ بِمُعْجِزَةٍ  
يَخْتَصُّ<sup>٥</sup> تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهَا - وَيُعْلِمَنَا أَنَّ عَادَةَ الْجِنِّ أَوِ الْمَلَائِكَةِ مُسَاوِيَةٌ لِعَادَتِنَا،

١. في «خ»: «التعجيز».

٢. في «خ» والمطبوع: «وإن» بالواو.

٣. في التمهيد: «يختص» بدل «يوصف»، وهو أنسب.

٤. في التمهيد: «القدر» بدل «البشر»، وهو أنسب.

٥. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «لا». والصواب ما أثبتناه.

٦. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «ويختص» بالواو، وهي زائدة.

وَأَنْ مَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْنَا يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِمْ، فَمَتَى ظَهَرَ أَمْرٌ يَخْرِقُ عَادَتَنَا عَلِمْنَا أَنْ ذَلِكَ مُعْجَزٌ؛ لِعِلْمِنَا بِمُشَارَكَةِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ لَنَا.

فَإِذَا قِيلَ: مَا تُتَكَبَّرُونَ مِنْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَجْرَى عَادَةِ الْجِنِّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَيِّتَ عِنْدَ إِدْنَاءِ «جِسْمٍ لَهُ صِفَةٌ مَخْصُوصَةٌ» إِلَيْهِ، كَمَا أَجْرَى الْعَادَةِ بِحَرَكَةِ الْحَدِيدِ عِنْدَ تَقْرُبِهِ<sup>١</sup> مِنْ حَجَرِ الْمَغْنَاطِيسِ؟<sup>٢</sup> وَإِذَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي ظُهُورِ إِحْيَاءِ الْمَيِّتِ عَلَى يَدِ مُدَّعِي النُّبُوَّةِ دَلِيلٌ عَلَى صِدْقِهِ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ الْجِنِّي نَقَلَ إِلَيْنَا ذَلِكَ الْجِسْمَ الَّذِي أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى عَادَةَ الْجِنِّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى عِنْدَهُ.

و هَذَا طَعَنٌ فِي جَمِيعِ الْمُعْجَزَاتِ.

قُلْنَا: إِحْيَاءُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَيِّتَ عِنْدَ تَقَرُّبِ هَذَا الْجِسْمِ بَيْنَنَا وَفِي عَادَتِنَا خَرَقٌ مِنْهُ تَعَالَى لِعَادَتِنَا بِمَا يَجْرِي مَجْرَى تَصْدِيقِ الْكَذَّابِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى.

و لَيْسَ إِذَا أَجْرَى اللَّهُ تَعَالَى عَادَةَ الْجِنِّ بِأَنْ يُحْيِيَ مَيِّتًا عِنْدَ تَقَرُّبِ جِسْمٍ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ لَا نَعْلَمُ ذَلِكَ وَلَا نَعْرِفُهُ، جَازَ أَنْ يَفْعَلَهُ فِي عَادَتِنَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ فِي عَادَتِهِمْ فَلَا وَجْهَ لِلتُّجْحِ، وَإِذَا نَقَضَ بِهِ<sup>٣</sup> عَادَتَنَا فَهُوَ [قَدْ] صَدَّقَ الْكَذَّابَ.

و لَيْسَ هَذَا يَجْرِي مَجْرَى نَقْلِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ الْجِنِّي إِذَا نَقَلَ إِلَيْنَا كَلَامًا مَا جَرَتْ عَادَتُنَا بِمِثْلِ فَصَاحَتِهِ، فَيَنْفَسُ نَقْلَهُ قَدْ خَرَقَ عَادَتَنَا، وَلَيْسَ لِلَّهِ تَعَالَى<sup>٥</sup> فِي ذَلِكَ فِعْلٌ يَخْرِقُ عَادَتَنَا. وَ إِذَا نَقَلَ الْجِسْمَ الْمُشَارَ إِلَيْهِ فَيَنْفَسُ نَقْلَهُ الْجِسْمَ لَمْ يَخْرِقْ عَادَتَنَا،

١. في التمهيد: «تقريبه».

٢. في «خ، م» و المطبوع: «الحجر المغناطيس». و في «هـ»: «الحجر المغناطيس» و الصواب ما أثبتناه.

٣. في «خ، م» و المطبوع: - «به».

٤. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٥. في «خ»: - «لله تعالى».

وإنما الخارق لها من أحياء الميّت عند تقريب الجسم منه. والفرق بين الأمرين غير خافٍ على المتأمل.

فإن قيل: سؤال الجنّ يُطرقُ أن يجوزَ فيمن ظهرَ على يده إحياءُ ميّت أن لا يكونَ صادقاً، بل<sup>١</sup> يكونَ الجنّيّ أحضرَ من بُعدٍ حيّاً وأبعدَ هذا الميّت؛ لأنَّ خفاءَ رؤيته وسعةَ حيلته يَتِمُّ معها مثل<sup>٢</sup> ذلك. وأنَّ مدَّعي النبوة [لو]<sup>٣</sup> ادَّعى مُعْجِزاً له - هو<sup>٤</sup> نقلَ جبَلٍ أو اقتِلاعَ مَدِينَةٍ - وَوَقَعَ ذلكَ، جَوَزْنَا أن يكونَ الجنُّ تَوَلَّوه وفَعَلوه. ولو أنَّ المدَّعي تَوَلَّى<sup>٥</sup> ذلكَ بجوارحه جازَ في الجنّيّ أن يتَحَمَّلَ عنه ذلكَ النُّقلَ، ولا يَحْصُلَ عليه شيءٌ من تَكْلُفِ ذلكَ النقلِ.

وهذا قدحٌ في جميعِ المُعْجِزاتِ، أو الرُّجوعُ إلى أنَّ اللهَ تعالى يَمْنَعُ من الاستِفْسَادِ، وأنتم لا تَرْتَضُونَ بذلكَ.

قلنا: معلومٌ أنَّ أجسامَ الملائكةِ والجنِّ لَطِيفَةٌ رَقِيقَةٌ مُتَخَلِّجَةٌ، ولهذا لا نَرَاهُمْ بَعِيُونًا إِلَّا بَعْدَ أن يُكْتَفُوا<sup>٦</sup>، وَمن كانَ مُتَخَلِّجِلَ البنيةِ لا يجوزُ أن تَحُلَّه قُدْرٌ كَثِيرَةٌ؛ لِحَاجَةِ القُدْرِ في كَثَرَتِهَا إلى الصَّلابةِ وزيادَةِ البنيةِ؛ ولهذه العِلَّةُ لا يجوزُ أن تَحُلَّ النملةُ مِنَ القُدْرِ ما يَحُلُّ الفيلُ. فلا يجوزُ - على هذا الأصلِ - أن يَتِمَّكَنَ مَلَكٌ ولا جِنِّيٌّ من حَمَلِ جبَلٍ ولا قَلْعِ مَدِينَةٍ إِلَّا بَعْدَ أن يُكْتَفَ اللهُ تعالى بِنَيْتِهِ وَيُعْظَمَ جُثَّتُهُ، وإذا حَصَلَ هذه الصِّفَةُ رَأَتْهُ كُلُّ عَيْنٍ سَلِيمَةٍ وَمَيَّزَتْهُ.

٣٩١

١. في التمهيد: «بأن» بدل «بل».

٢. في «خ» و«المطبوع»: «نعمها قبل» بدل «معها مثل».

٣. ما بين المعقوفين ممقتضى السياق.

٤. هكذا في التمهيد. وفي النسخ و«المطبوع»: «هو».

٥. في التمهيد: «ما تولى».

٦. هكذا في التمهيد. وفي «خ، هـ» الكلمة مبهمه. وفي «م» و«المطبوع»: «يكتفوا».

فإذا ادَّعى النبوة مَنْ جَعَلَ مُعْجَزَهُ اقْتِلَاعَ<sup>١</sup> مَدِينَةٍ أَوْ نَقْلَ جَبَلٍ فَوْقَ مَا ادَّعَاهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُشَاهِدَ<sup>٢</sup> جِسْماً كَثِيفاً أَعَانْ عَلَيْهِ أَوْ تَوَلَّاهُ، بَطَلَ<sup>٣</sup> التَّجْوِيزُ لِأَنْ يَكُونَ مِنْ فِعْلِ جِنِّيٍّ أَوْ مَلَكٍ، وَخَلَصَ فِعْلاً لِلَّهِ تَعَالَى.

و لا فَرْقَ فِي اعْتِبَارِ هَذِهِ الْحَالِ بَيْنَ الْجِنِّ وَ الْبَشَرِ؛ لِأَنَّ مُدَّعِيَ الْإِعْجَازِ بِحَمَلِ جَبَلٍ ثَقِيلٍ لَا يَنْهَضُ بِحَمْلِهِ أَحَدٌ مِنَّا مُنْفَرِداً لَا بُدَّ فِي الْاعْتِبَارِ عَلَيْهِ<sup>٤</sup> مِنْ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْاسْتِعَانَةِ بِغَيْرِهِ، وَ يَسُدَّ بَابَ كُلِّ حِيلَةٍ يَتِمُّ مَعَهَا الْاسْتِعَانَةُ بِالْغَيْرِ؛ فَالْجِنِّيُّ فِي هَذَا الْبَابِ كَالْإِنْسِيِّ إِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَثِيفاً مُدْرَكاً.

فَأَمَّا إِبْدَالُ مَيِّتٍ بِحَيٍّ أَوْ إِحْضَارُ جِسْمٍ مِنْ بَعِيدٍ، فَلَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَتِمَّكَنَ مِنْهُ أَيْضاً إِلَّا مَنْ لَهُ قُدْرٌ تَحْتَاجُ إِلَى بَنِيَّةٍ كَثِيفَةٍ تَتَنَاوَلُهَا الرُّوْيَةُ.

وَ أَكْثَرُ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ الْحَيُّ الَّذِي أَبْدَلَهُ الْجِنِّيُّ<sup>٥</sup> بِمَيِّتٍ مِنْ أَصْغَرِ الْحَيَّانِ جُثَّةً، كَالذَّرَّةِ وَ الْبَعُوضَةِ.

وَ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَّ أَقْلَ الْأَحْوَالِ أَنْ يَكُونَ حَامِلُ هَذَا الْحَيَّانِ مُكَافِئاً لَهُ فِي الْقَدْرِ، وَ يَجِبُ تَسَاوِيهِمَا فِي الْجُثَّةِ وَ الْكَثَافَةِ، فَتَجِبُ رُؤْيَتُهُ وَ لَا يَخْفَى حَالُهُ. وَ بَعْدُ، فَإِنْ فَرَضْنَا أَنَّ رُؤْيَةَ هَذَا الْحَامِلِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا يَحْمِلُهُ وَ يَنْقُلُهُ مَرْتِئاً مُتَمِّيزاً، وَ إِلَّا لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ حُضُورِهِ وَ غَيْبَتِهِ. وَ مَا هَذِهِ حَالُهُ لَا يَخْفَى عَلَى الْحَاضِرِينَ حَالُهُ، وَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُدْرِكُوهُ وَ يَقْطَنُوا بِحَالِهِ وَ يَتَّبِعُوهُ

١. في «خ» و المطبوع: «إقلاع».

٢. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «يشاهد».

٣. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «يبطل».

٤. أي في امتحانه و معرفة صدقه.

٥. في «خ، م»: «الحي».

على وجه الحيلة<sup>١</sup> فيه.

و يلحق هذا الوجه بالأول في مساواة الجنّ والبشر في الاعتبار عليهم والامتحان؛ ولهذا نجد كثيراً من المشعذين وأصحاب الحقّة يسترون<sup>٢</sup> جسماً و يُظهرون آخر، و يُبدلون مَبْتِئاً بحَيٍّ و صغيراً بكبير<sup>٣</sup>؛ وإذا اعتبر عليهم المحصلون ظهروا على مَظَانٍّ حَيْلِهِمْ وُجُوهُهَا. و لا بُدَّ في مُدَّعي النبوة من أن يؤمن فيه ما جَوَّزناه في المشعيد، و ليس يحصل الأمان<sup>٤</sup> إلا بصادق البحث و قوِّي الامتحان.

#### [الجواب الرابع: جواز تنبئه العرب إلى شبهة الجن]

و ممّا أجاب به القوم عن سؤال الجنّ: أن القرآن لو كان من فعل الجنّ لواقفت<sup>٥</sup> العرب النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى ذَلِكَ، و لَقَالَتْ لَهُ: لَيْسَ فِي عَجْزِنَا عَنْ مُقَابَلَتِكَ دَلِيلٌ عَلَى بُبُوتِكَ؛ لَأَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ الْجِنُّ أَلَقَتْهُ إِلَيْكَ.

و هذا من ضَعِيفِ التَّعَلُّلِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ أَنْ تَعْرِفَ الْعَرَبُ هَذَا الْقَدَحَ وَ لَا تَهْتَدِيَ إِلَى هَذِهِ الشُّبْهَةِ. و كم أوردَ المُبْطِلُونَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الشُّبْهَاتِ الَّتِي لَمْ تَخْطُرْ لِلْعَرَبِ بِبَالٍ، وَ لَا رَأَيْنَا أَحَدًا مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَ الْمُحْصِلِينَ جَعَلَ جَوَابَ هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً لَوَاقَفَ عَلَيْهَا الْعَرَبُ، وَ إِنَّمَا تُحِيلُ عَلَى الْعَرَبِ وَ تَوْجِبُ<sup>٦</sup> أَنْ يَوَاقِفُوا عَلَيْهِ فِيمَا يَخْتَصُّ بِالصَّاحَةِ، وَ مَا يَجُوزُ فِيهَا مِنَ التَّقَدُّمِ وَ التَّأَخُّرِ وَ جِهَاتِ

١. في «خ، م» و المطبوع: «الجملة».

٢. في النسخ و المطبوع: «يسترون». و الصحيح ما أثبتناه.

٣. في المطبوع: «بكبيره».

٤. في النسخ و المطبوع: «الأمران». و الصواب ما أثبتناه.

٥. في النسخ و المطبوع: «لواقفت». و الصواب ما أثبتناه.

٦. كذا، و لعل الأنسب: «تُحيل» و «توجب».

التفاضل، وما أشبه ذلك مما المرجع فيه إليهم والمعوّل عليهم. فأما في الشُّبُهَاتِ التي لا يخطرُ مثلها بالهم ولا يهتدون إلى البحث عنها، فلا معنى للحوالة عليهم بها. ويُقال لمن تعلق بهذه الطريقة: خَبَرْنَا لَوْ واقَفَتِ الْعَرَبُ على ذلك وادَّعَت في القرآن أنه من فعلِ الجِنِّ، أكان ذلك دالاً على أنه من فعلِ الجِنِّ على الحقيقة؟ فإن قال: نعم، قيل له: كيف؟ وكيف يدُلُّ على ذلك؟ وأيُّ تأثيرٍ لدعواهم في تحقيق هذا الأمر؟ وإن قال: لا يدُلُّ، قيل له: كيف لم تدُلَّ الموافقة على أنه من فعلهم، ودلَّ تركها على أنه ليس من فعلهم؟ وأيُّ تأثيرٍ للترك ليس هو للفعل؟

على أنهم إذا جعلوا ترك الموافقة دليلاً على أمانِ العربِ من أن يكون القرآن من فعلِ الجِنِّ، فإنما نقولُ لهم: ما الذي آمن<sup>١</sup> العربُ من أن يكون القرآن من فعلِ الجِنِّ، حتّى أمسكت لأجله عن الموافقة؟ أشيروا إليه بعينه حتّى نعلمه، و تكون الحجة به<sup>٢</sup> قائمة إن كان صحيحاً؛ فإن هذا مما لا يحسنُ الحوالة به على العرب، وحال المتكلمين فيه أقوى، وهم إليه أهدى.

### [جواب القائلين بالصرفة عن الشبهة الأولى]

فإن قيل: يَبَيَّنُ الآنَ كَيْفَ لا يَلْزَمُ سؤالُ الجِنِّ مَنْ قَالَ بالصَّرْفَةِ؟ قلنا: إذا كان الصحيح في جهة إعجاز القرآن أن الله تعالى سَلَبَ كُلَّ مَنْ رامَ المُعَارَضَةَ الْعُلُومَ التي بها يَتِمَكَّنُ منها، وعلّمنا أن أحداً من المُحَدِّثِينَ لا يَقْدِرُ أن يَفْعَلَ في قَلْبٍ غَيْرِهِ شَيْئاً مِنَ الْعُلُومِ ولا من أضدادها، فلا فَرْقَ في هذا التَعَدُّرِ بَيْنَ مَلِكٍ وَجَنِّيٍّ وَبَشَرٍ؛ لأنَّ وَجَهَ التَعَدُّرِ هو أننا قادرون بقدر، فكلُّ مَنْ شارَكنا في

١. في «خ» و المطبوع: «أمنت». وفي «م، ه»: «أمنت». و للمزيد راجع: تمهيد الأصول.

ص ٣٤٣؛ المنقذ من التقليد، ج ١، ص ٤٦٨.

٢. في «م»: - «به».

الْقُدْرِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ الصَّرْفَ لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يَدْخُلُ<sup>١</sup> فِي مَقْدُورِ أَحَدٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ؛ فَسُؤَالُ الْجِنِّ سَاقِطٌ عَمَّنْ قَالَ بِالصَّرْفَةِ، وَمُتَوَجِّهٌ إِلَى مُخَالَفِهِمْ.<sup>٢</sup>

### [الشبهة الثانية: قتل النبي ﷺ و انتحال كتابه]

وَأَمَّا السُّؤَالُ الثَّانِي الَّذِي وَعَدْنَا بِذِكْرِهِ<sup>٣</sup> - وَقُلْنَا: إِنَّهُ لَا زِمَ لِمَنْ لَمْ يَقُلْ بِالصَّرْفَةِ، وَغَيْرِ لَا زِمَ لِمَنْ ذَهَبَ إِلَيْهَا - فَهُوَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا سَلَّمَ لَكُمْ تَعَذُّرُ مُعَارَضَةِ الْقُرْآنِ عَلَى كُلِّ بَشَرٍ وَجَنِّيٍّ وَمَلَكٍ، وَكُلِّ قَادِرٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ، وَسَلَّمَ أَيْضاً أَنَّهُ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى عَلَى غَايَةِ اقْتِرَاحِهِمْ؛ مَا الْمُنْكَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَنْزَلَ هَذَا الْكِتَابَ عَلَى نَبِيِّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ غَيْرِ<sup>٤</sup> مَنْ ظَهَرَ مِنْ جِهَتِهِ، فَعَلَبَهُ<sup>٥</sup> عَلَيْهِ وَفَتَلَهُ الظَّاهِرُ مِنْ جِهَتِهِ<sup>٦</sup>، وَادَّعَى الْإِعْجَازَ بِهِ؟

### [أجوبة الرافضين لنظرية الصرفة]

وَلَسْنَا نَعْرِفُ لِلْقَوْمِ<sup>٧</sup> جَوَاباً سَدِيداً عَنْ هَذَا السُّؤَالِ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا ذَكَرُوا الِاسْتِفْسَادَ وَغَيْرَهُ - مِمَّا حَكَيْنَاهُ عَنْهُمْ فِي جَوَابِ سُّؤَالِ الْجِنِّ<sup>٨</sup> - فَقَدْ تَكَلَّمْنَا بِمَا فِيهِ كِفَايَةٌ.

٣٩٤

١. في «م»: «و لا يقدر».

٢. في «خ، م» و المطبوع: «مخالفيهم».

٣. تقدم في ص ١٢٠ أن غير القائل بالصرفة يلزمه سؤالان وإشكالان لا يتمكن من الإجابة عنهما، وقد تقدم الإشكال الأول و وصل الآن موعد ذكر الإشكال الثاني.

٤. في الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ٢١٣؛ «فَطَفَّرَ بِهِ» بدل «غير».

٥. في «خ، م» و المطبوع: «تغلبه».

٦. في الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ٢١٣؛ «مِنْ حَيْثُ لَمْ يُعْلَمْ حَالُهُ» بدل «الظاهر من جهته».

٧. هكذا في الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ٢١٤ و المطبوع، و هو الصحيح. و في النسخ: «القوم».

٨. حكاه عنهم من ص ١٢١ إلى هنا.

[الجواب الأول: بدهاءه أن القرآن لم يُسمع أو لم يؤخذ من غير النبي ﷺ]

و إذا قالوا: إنَّ العِلْمَ الضروريَّ حاصلٌ بأنَّه لم يُسمع من غيره، أو قالوا: نَعْلَمُ ضرورةً أنَّ المُظْهِرَ له لم يأخذه من غيره.

قلنا: أمَّا العِلْمُ بأنَّه لم يأخذه<sup>١</sup> مِنْ أَحَدٍ ظَهَرَ عَلَى يَدِهِ وَ عُرِفَتْ أَخْبَارُهُ وَ انْتَشَرَتْ، فَثَابِتٌ لَمْحَالَةٍ. وَ هُوَ عَلَى خِلَافٍ مَا تَضَمَّنَهُ السُّؤَالُ؛ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ أَنَّهُ أَخَذَهُ مِمَّنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ حَالٌ، وَ لَا وَقَفَ لَهُ عَلَى خَبَرٍ سِوَاهُ.

وَ كَذَلِكَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ غَيْرِهِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوطاً بِمَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَ كَيْفَ يُدْعَى إِطْلَاقاً أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْ غَيْرِهِ، وَ هُوَ يَذْكُرُ أَنَّ الْمَلَكَ نَزَلَ بِهِ عَلَيْهِ؟ فَيَجِبُ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ، وَ إِذَا فَرَضْنَا أَنَّ الْمَأْخُذَ مِنْهُ ذَلِكَ مِنَ الْبَشَرِ لَمْ يَطْلُعْ عَلَى حَالِهِ سِوَاهُ لِحَقِّ الْبَشَرِ فِي هَذَا بِالْمَلَكِ.

[الجواب الثاني: النقص بتعميم الشبهة لسائر المعجزات]

وَ قَدْ ذَكَرُوا فِي هَذَا السُّؤَالِ: أَنَّ تَجْوِيزَ ذَلِكَ يُوْدِّي إِلَى تَجْوِيزِ مِثْلِهِ فِي سَائِرِ الْمُعْجَزَاتِ؛ قَالُوا: فَإِذَا قِيلَ لَنَا: إِنَّ بَاقِيَ الْمُعْجَزَاتِ تُعْلَمُ<sup>٢</sup> حَادِثَةً فِي الْحَالِ عَلَى وَجْهِ يَوْجِبُ الْإِخْتِصَاصَ، قُلْنَا: أَلَيْسَ الْمُسْتَدِلُّ قَبْلَ أَنْ يَنْظُرَ فَيَعْلَمَ حُدُوثَهَا فِي الْحَالِ يُجَوِّزُ مَا ذَكَرْتُمُوهُ؟ وَ تَجْوِيزُهُ ذَلِكَ مُنْفَرِّغٌ لَهُ عَنِ النَّظَرِ فِيهَا.

فَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الْوَجْهِ الضَّعِيفُ: أَنَّ تَجْوِيزَ الْمُسْتَدِلِّ النَّاضِرِ فِي الْمُعْجَزَاتِ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ حَادِثَةٍ وَ لَا مُخْتَصَّةٍ، لَا يَقْتَضِي التَّنْفِيرَ عَنِ النَّظَرِ فِيهَا؛ وَ كَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ وَ نَحْنُ<sup>٣</sup> [نَعْلَمُ] أَنَّ كُلَّ نَاضِرٍ فِي عِلْمٍ مِنْ أَعْلَامِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ يُجَوِّزُ قَبْلَ

١. ما بين المعقوفين مقتضى السياق. و هكذا ما بعده.

٢. في النسخ و المطبوع: «يعلم». و الصواب ما أثبتناه.

٣. في «خ، م» و المطبوع: «و يحسن».

نَظَرِهِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَحْرَقَةً<sup>١</sup> وَشَعْبَذَةً، وَلَمْ يَقْتَضِ ذَلِكَ تَنْفِيرَهُ عَنِ النَّظَرِ فِيهِ؟ بَلْ وَاجِبٌ نَظَرُهُ؛ لِثُبُوتِ الْخَوْفِ وَعَدَمِ الْأَمَانِ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعِي صَادِقًا. فَكَذَلِكَ حُكْمُ النَّاظِرِ فِي الْأَعْلَامِ مَعَ تَجْوِيزِهِ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ حَادِثَةٍ وَلَا مُخْتَصَّةٍ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُنْقَرَأً عَنِ النَّظَرِ؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ الْمَوْجِبَ لِلنَّظَرِ ثَابِتٌ مَا زَالَ.

٣٩٥

### [الجواب الثالث: نقض غرض البعثة]

وَمِمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَتَعَلَّقُوا بِهِ: أَنَّ الْقُرْآنَ لَوْ كَانَ مَأْخُودًا مِنْ نَبِيِّ خَصَّصَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ، لَمْ يَخْلُ حَالُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ أَدَّى الرِّسَالَةَ وَظَهَرَ أَمْرُهُ وَانْتَشَرَ خَبْرُهُ، أَوْ لَمْ يُوَدِّهَا. وَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ اسْتِحَالَةُ أَنْ يَخْفَى خَبْرُهُ، وَيَنْطَوِي حَالُ مَنْ قَتَلَهُ وَغَلَبَهُ عَلَى كِتَابِهِ؛ لَا سِيَّمَا مَعَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ وَالتَّنْقِيرِ<sup>٢</sup> الطَّوِيلِ. وَإِنْ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي وَجِبَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَمْنَعَ مِنْ قَتْلِهِ، وَإِلَّا انْتَقَضَ الْغَرَضُ فِي بَعْتِهِ. وَالجواب عن ذلك: أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ النَّبِيُّ مَبْعُوثًا إِلَى الَّذِي قَتَلَهُ وَأَخَذَ الْكِتَابَ مِنْ يَدِهِ؛ فَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ بَعْتُهُ نَبِيٌّ إِلَى وَاحِدٍ. وَنَفَرِضُ أَيْضًا أَنَّهُ أَوْقَعَ بِهِ الْقَتْلَ بَعْدَ آدَاءِ الرِّسَالَةِ حَتَّى لَا يَوْجِبُوا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْمَنْعَ مِنْ قَتْلِهِ.<sup>٣</sup>

### [جواب القائلين بالصرقة عن الشبهة الثانية]

فَأَمَّا جَوَابُ أَهْلِ الصَّرْقَةِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ فَوَاضِحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ سَبَبَ تَعَذُّرِ الْمُعَارَضَةِ عَلَى الْعَرَبِ هُوَ سَلْبُهُمْ فِي الْحَالِ الْعُلُومَ بِالْفَصَاحَةِ الَّتِي يَتِمَكَّنُونَ بِهَا مِنَ الْمُعَارَضَةِ، فَلَوْ كَانَ مُظْهَرُ الْقُرْآنِ غَيْرَ مُصَدِّقٍ بِهَذَا الْكِتَابِ وَهُوَ نَاقِلٌ لَهُ عَنِ نَبِيِّ صُدِّقَ بِهِ - كَمَا تَضَمَّنَتْهُ السُّؤَالُ - لَمْ يَحْسُنْ صَرْفُ مَنْ رَامَ

١. الْمَحْرَقَةُ: الْكَذِبُ. شمس العلوم، ج ٣، ص ١٧٥٥ (خرق).

٢. فِي «خ، م» وَالمطبوع: «والتنفير». وَالتنقير عن الأمر: الْبَحْثُ عَنْهُ وَالتَّعَرُّفُ. تاج العروس،

٣. فِي «م»: «قتل».

ج ٧، ص ٥٥٣ (نقر).

المُعَارَضَةُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَايَةُ التَّصْدِيقِ وَالشَّهَادَةِ بُنْيَوْتُهُ؛ لِأَنَّهُ مَا ادَّعَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَمًا لَهُ عَلَى بُنْيَوْتِهِ سِوَى الصَّرْفِ عَنْ مُعَارَضَتِهِ، فَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ كَانَ مُطَابِقًا لِدَعْوَاهُ وَتَصْدِيقًا لَهَا.

#### [الجواب الرابع: دلالة القرآن على اختصاصه بنبينا ﷺ]

وَقَدْ كُنَّا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِنَا «المَوْضِحِ عَنْ [جِهَةٍ]¹ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ»² جَوَابًا سَدِيدًا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ يُمَكِّنُ أَنْ يُجِيبَ³ مَنْ ذَهَبَ فِي الْقُرْآنِ إِلَى خَرَقِ الْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ - وَإِنْ كُنَّا مَا قَرَأْنَاهُ لَهُمْ فِي كِتَابٍ، وَلَا سَمِعْنَاهُ فِي مُنَاطَرَةٍ وَلَا مُذَاكِرَةٍ، وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَاهُ فِكْرَةً⁴؛ - وَهُوَ أَنَّ الْقُرْآنَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ لَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِهِ، وَالْمُظَهَّرُ عَلَى يَدِهِ دُونَ غَيْرِهِ.

فَمِمَّا⁵ تَضَمَّنَهُ الْقُرْآنُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِصَّةِ الْمُجَادَلَةِ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ \* الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُم مِّنْ نِّسَائِهِمْ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾،⁶ وَجَاءَتِ الرِّوَايَةُ الْمُسْتَفِيزَةُ بِأَنَّ جَمِيلَةَ⁷ زَوْجَةَ أَوْسٍ

١. ما بين المعقوفين مأخوذ من عنوان الكتاب كما لا يخفى.

٢. الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ٢١٤ - ٢٢١ وما بعدها.

٣. في المطبوع: «نجيب».

٤. في «خ»: «قارة». وفي «م»: «فارة».

٥. في النسخ والمطبوع: «مما». والصواب ما أثبتناه.

٦. المجادلة (٥٨): ١ - ٤.

٧. في النسخ والمطبوع: «جملة»، وهو تصحيف عن «جميلة». راجع: سنن أبي داود، ج ١،

ص ٤٩٥، ح ٢٢١٩؛ المستدرک للحاکم، ج ٢، ص ٤٨١؛ تهجد الأصول، ص ٣٤٣؛ المنقذ من

التقليد، ج ١، ص ٤٧٣.

بن الصاميت<sup>١</sup> - وقيل: خَوْلَةٌ بِنْتُ ثَعْلَبَةَ<sup>٢</sup> - ظَاهَرَتْ مِنْهَا زَوْجُهَا وَقَالَ لَهَا: «أَنْتِ عَلَيَّ كَظَهْرِ أُمِّي» وَكَانَ هَذَا اللَّفْظُ مِمَّا يُطْلَقُ بِهِ [أَهْلُ] الْجَاهِلِيَّةِ زَوْجَاتِهِمْ؛ فَأَتَتْ الْمَرْأَةَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَشَكَتَ حَالَهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى كَفَّارَةَ الظَّهَارِ<sup>٤</sup> وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ مُخْبِرًا عَمَّنْ أَنْهَزَمَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي يَوْمٍ أُحِدَ عَنْهُ وَوَلَّى عَنْ نُصْرَتِهِ: «إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُحْرَاكُمْ»<sup>٥</sup> وَالرَّوَايَةُ وَارِدَةٌ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ بِمَا يُطَابِقُ التَّنْزِيلَ<sup>٦</sup>. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ \* ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى

١. هو أوس بن الصامت الأنصاري الخزرجي، له صحبة، وهو أخو عبادة بن الصامت، شهد بدرًا، وهو أول من ظاهر من زوجته في الإسلام. قال ابن حبان: «مات في أيام عثمان وله خمس وثمانون سنة». وقال غيره: سكن بيت المقدس، وتوفي بالرملة من أرض فلسطين سنة ٣٠٤ هـ و هو ابن ٧٢ سنة. راجع: الثقات لابن حبان، ج ٣، ص ١٠ - ١١؛ أسد الغابة، ج ١، ص ١٤٦ - ١٤٧؛ تهذيب الكمال، ج ٣، ص ٣٨٩، الرقم ٥٧٨؛ الإصابة، ج ١، ص ٣٠٣، الرقم ٣٤٣.

٢. سماها أبو داود في موضع من سننه «جميلة» وقد تقدم، وفي موضع آخر منه «خويلة بنت مالك بن ثعلبة». وقال ابن عبد البر: «خولة بنت ثعلبة، ويقال: خويلة، وخولة أكثر. وقيل: خولة بنت حكيم، وقيل: خولة بنت مالك بن حكيم، وقيل: خولة بنت مالك بن ثعلبة. راجع: سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٩٤، ح ٢٢١٤؛ الاستيعاب، ج ٤، ص ١٨٣٠، الرقم ٣٣٢٠.

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣، ص ٥٢٦ - ٥٢٧، ح ٤٨٢٩؛ مسند ابن راهويه، ج ٥، ص ١٠٣، ح ٢٢٠٨؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٤٩٤، ح ٢٢١٤؛ سنن الدارقطني، ج ٣، ص ٢١٨، ح ٣٨٠٨؛ المستدرک للحاكم، ج ٢، ص ٤٨١.

٥. آل عمران (٣): ١٥٣.

٦. جامع البيان، ج ٤، ص ١٧٧ - ١٧٩؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٢؛ تفسير فرات الكوفي، ص ٩٦ - ٩٧، ح ٨١؛ الدر المنثور، ج ٢، ص ٨٦ - ٨٧.

رَسُولِهِ وَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ<sup>١</sup> وَ جَاءَتِ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ بَعْضَ الصَّحَابَةِ قَالَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ: «لَنْ تُغْلَبَ<sup>٢</sup> مِنْ قِلَّةٍ»،<sup>٣</sup> وَ هُوَ الَّذِي عَنِيَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِذَا أَعْجَجَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ». وَ رُوِيَ أَنَّ النَّاسَ جَمِيعًا تَفَرَّقُوا عَنْهُ وَ أَسْلَمُوهُ، وَ لَمْ يَثْبُتْ مَعَهُ غَيْرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَ نَفَرٍ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ.<sup>٤</sup>

وَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَ تَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَ مِنَ التِّجَارَةِ وَ اللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ».<sup>٥</sup> وَ جَاءَتِ الْأَخْبَارُ بِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمِنْبَرِ إِذَا أَقْبَلَتْ إِبِلٌ لِدَحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ<sup>٦</sup> وَ عَلَيْهَا تِجَارَةٌ لَهُ وَ مَعَهَا مَنْ يَضْرِبُ بِالطَّبْلِ، فَتَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ إِلَى الْإِبِلِ لِيَنْظُرُوا إِلَيْهَا، وَ لَمْ يَبْقَ إِلَّا عِدَّةٌ قَلِيلَةٌ؛ فَتَرَكْتُ الْآيَةَ الْمَذْكُورَةَ.<sup>٧</sup> وَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَ لِلَّهِ

١. التوبة (٩): ٢٥.

٢. هذا هو الصواب. و في النسخ و المطبوع: «لم تغلب». و في الدلائل: «لن تغلب»، و في غيره من المصادر: «لن تغلب».

٣. جامع البيان، ج ١٠، ص ١٢٨، الرقم ١٢٨٧٣؛ دلائل النبوة للبيهقي، ج ٥، ص ١٢٣؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٢، ص ٥٧٥؛ سبل الهدى و الرشاد، ج ٥، ص ٣١٧.

٤. شرح الأخبار للمغربي، ج ١، ص ٣١٣؛ الإفصاح، ص ٥٨؛ الإرشاد، ج ١، ص ١٤٠ - ١٤١؛ التبيان، ج ٥، ص ١٩٧.

٥. الجمعة (٦٢): ١١.

٦. هو دحية بن خليفة بن عامر الكلبي، من الخزرج. أسلم قديماً، صحابي مشهور، أول مشاهده الخندق، و قيل: أحد، و لم يشهد بدرأ. و كان يُشَبَّه بجبرئيل عليه السلام لجماله و حسنه، و كان يُضْرَبُ به المثل في حسن الصورة، و كان إذا قدم المدينة لم يبق مُعْصِر (أي الفتاة التي قاربت سن البلوغ) إلا خرجت تنظر إليه، و كان جبرئيل يأتي على صورته. ثم نزل دمشق، و سكن المزة، و عاش إلى خلافة معاوية. راجع: المعارف لابن قتيبة، ص ٣٢٩؛ الإصابة، ج ٢، ص ٣٢٠ - ٣٢٣.

٧. تفسير فوات الكوفي، ص ٤٨٤، ح ٦٣١؛ التبيان، ج ١٠، ص ٩.

العِزَّةَ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلِنِكِّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ»<sup>١</sup> وَجَاءَتِ الرَّوَايَةُ بِأَنَّ قَاتِلَ مَا حُكِيَ فِي الْآيَةِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بِنِ سَلُولٍ<sup>٢</sup> وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ»<sup>٣</sup> وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي قِصَّةٍ مَشْهُورَةٍ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَسْرَ إِلَى إِحْدَى زَوْجَاتِهِ سِرًّا، فَأَظْهَرَتْ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ صَاحِبَةً لَهَا مِنَ الْأَزْوَاجِ أَيْضًا، وَاطَّلَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَلَى فِعْلِهَا، فَعَاتَبَ الْمُظْهَرَةَ لِلسَّرِّ، فَأُجَابَتْ بِمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي الْآيَةِ<sup>٥</sup>.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا» - إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى - «وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»<sup>٦</sup> وَ قَدْ وَرَدَتِ الرَّوَايَةُ بِخُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ خَائِفًا مِنْ قُرَيْشٍ وَاسْتِتَارِهِ فِي الْغَارِ وَأَبُو بَكْرٍ مَعَهُ، وَنَهْيَهُ لَهُ عَمَّا ظَهَرَ مِنْهُ مِنْ

١. المنافقون (٦٣): ٨.

٢. جامع البيان، ج ٢٨، ص ٧٣؛ التبيان، ج ١٠، ص ١٥. وَأَمَّا الرَّجُلُ فَهُوَ مِنْ بَنِي عَوْفِ بْنِ الْخَزْرَجِ، وَكَانَ رَأْسَ الْمُنَافِقِينَ، وَإِلَيْهِ يَجْتَمِعُونَ. وَقَالَ مَا حُكِيَ عَنْهُ فِي الْآيَةِ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمِصْلَقِ، وَفِي قَوْلِهِ ذَلِكَ نَزَلَتْ سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ بِأَسْرِهَا. وَكَانَ مَمَّنْ تَعَوَّذَ بِالْإِسْلَامِ وَدَخَلَ فِيهِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ وَأَظْهَرَهُ وَهُوَ مُنَافِقٌ مِنْ أَجْبَارِ الْيَهُودِ. وَتُوفِّيَ فِي أَوَاخِرِ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ تِسْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ. رَاجِعْ: السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ لِابْنِ هِشَامٍ، ج ٢، ص ٣٦٩؛ السِّيرَةُ النَّبَوِيَّةُ لِابْنِ كَثِيرٍ، ج ٤، ص ٧٤.

٣. التحريم (٦٦): ٣.

٤. هَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ، ص ٢٢٤. وَفِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «فَأَسْرَتْ». وَفِي «ه» الْكَلِمَةُ مَبْهَمَةٌ.

٥. تَفْسِيرُ مِقَاتِلِ بْنِ سَلِيمَانَ، ج ٤، ص ٣٧٦؛ جَامِعُ الْبَيَانِ، ج ٢٨، ص ١٠٣؛ التَّبْيَانُ، ج ١٠، ص ٤٦.

٦. التوبة (٩): ٤٠.

الْجَزَعِ وَالْخَوْفِ، عَلَى مَا يُطَابِقُ مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ.<sup>١</sup>

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَنْزَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا<sup>٢</sup>﴾. وَعَلَى مَا جَاءَ بِهِ الْقُرْآنُ جَرَتْ الْحَالُ بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَبَيْنَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ<sup>٣</sup> لَمَّا حَضَرَهُ مُطْلَقًا لِرُجُوعِهِ.<sup>٤</sup>

١. جامع البيان، ج ١٠، ص ١٧٥-١٧٧؛ الكشف، ج ٢، ص ١٩٠؛ الدر المنثور، ج ٣، ص ٢٤٢-٢٤٣.

٢. الأحزاب (٣٣): ٣٧.

٣. زيد بن حارثة، يَكْنَى أبا أسامة، وأمه سعدى بنت ثعلبة من بني مغن، خرجت به أمه تزور قومها فأغارت خيل لبني القين بن جسر في الجاهلية على رهطها فاحتملوا زيدا وله ثماني سنين وعرضوه للبيع في سوق عكاظ، فاشتراه حكيم بن حزام بن خويلد لأم المؤمنين خديجة عليها السلام، فلما تزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله وهبته له فقبضه، ثم اتصل خبره بأهله فخرج أبوه حارثة وعنه كعب في فدائه، فخيرته رسول الله صلى الله عليه وآله بين نفسه الشريفة والمقام عنده وبين أهله والرجوع إليهم، فاختار النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله على أهله؛ لما رأى من برّه وإحسانه إليه، فصار يدعى «زيد بن محمد» إلى أن جاء الإسلام ونزل: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب (٣٣): ٥] فقبل له: زيد بن حارثة. وهو من أوائل المسلمين، وزوجه رسول الله صلى الله عليه وآله مولاته أم أيمن فولدت له أسامة، ثم تزوج زينب بنت جحش، فطلقها زيد بعد ذلك فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله فتكلم المنافقون في ذلك وطعنوا فيه فأنزل الله عز وجل الآية، ولم يسم الله تعالى في القرآن أحدا من الصحابة غيره في الآية المذكورة. استشهد زيد في غزوة مؤتة وهو أمير الجيش في جمادى الأولى سنة ثمان. راجع: الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٤٠-٤٣؛ الإكمال في أسماء الرجال، ص ٧٣-٧٤؛ الإصبلة، ج ١، ص ٥٩٤-٥٩٨، الرقم ٢٨٩٧.

٤. تفسير مقاتل بن سليمان، ج ٣، ص ٤٩٦؛ جامع البيان، ج ٢٢، ص ١٧-١٩؛ التبيين، ج ٨، ص ٣٤٤-٣٤٥.

و لما ذكّرناه من الآياتِ نظائرُ كثيرةٌ وَرَدَتِ مُطَابِقَةٌ لِقِصَصِ حَادِثَةٍ، تَدُلُّ<sup>١</sup> عَلَى اختصاصِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ لَهُ وَ مِنْ أَجْلِهِ؛ كَمَسْأَلَتِهِمْ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنِ الرُّوحِ، حَتَّى نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا نَزَلَ فِي ذَلِكَ.<sup>٢</sup> وَ كَقَوْلِهِمْ: «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا \* أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَجِيلٍ وَ عِنَبٍ فَتُفَجِّرَ الْأَنْهَارَ خِلَالَهَا تَفْجِيرًا \* أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمَتْ عَلَيْنَا مِثْلَ الْكَفِّ» أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَ الْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا.<sup>٣</sup> وَ ظَاهِرُ الْقُرْآنِ مُطَابِقٌ لِمَا التَّمَسُّوه وَ طَلَبُوهُ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

[فَلَوْ كَانَ الْقُرْآنُ مَأْخُودًا مِنْ نَبِيِّ مَخْصُوصٍ بِهِ، لَيْسَ هُوَ مَنْ ظَهَرَ إِلَيْنَا مِنْ جِهَتِهِ،] <sup>٤</sup> لَمْ تَخُلْ [الحال في] هذه الأخبارِ [الواردة] المُطَابِقَةَ لِلِقِصَصِ وَ الْحَوَادِثِ -التي حَكَيْنَا بَعْضُهَا وَ أَشْرْنَا إِلَى جَمِيعِهَا - مِنْ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُخْبِرَاتُهَا وَاقِعَةً فِيهَا تَقَدَّمَ؛ حَتَّى يَكُونَ مِثْلُ جَمِيعِ [القِصَصِ وَ الْوَقَائِعِ وَ الْأَفْعَالِ وَ الْأَقْوَالِ وَ السُّؤَالَاتِ وَ الْجَوَابَاتِ] <sup>٥</sup> [المذكورة] قَدْ جَرَى لَذَلِكَ [النبي].

أَوْ يَكُونَ لَمْ يَجْرِ ذَلِكَ [فيما تَقَدَّمَ، بَلْ جَرَى فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الَّتِي وَرَدَتْ الْأَخْبَارُ بِوُقُوعِهَا فِيهَا، وَ تَكُونَ الْأَخْبَارُ - وَ إِنْ كَانَتْ بِلَفْظِ الْمَاضِي - أَخْبَارًا عَمَّا<sup>٦</sup> يَحْدُثُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ فَذَلِكَ جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ اللُّسَانِ.

١ . في النسخ والمطبوع: «فدلّ». و الصواب ما أثبتناه.

٢ . إشارة إلى الآية ٨٥ من سورة الإسراء (١٧): «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا».

٣ . الإسراء (١٧): ٩٠ - ٩٢.

٤ . ما بين المعقوفين أضفناه من الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ٢٢٦. و هكذا ما بعده.

٥ . في النسخ والمطبوع: «و»، وهي زائدة.

٦ . في النسخ والمطبوع: «عمن». و الصواب ما أثبتناه. وفقاً لما جاء في الموضح.

و الْقِسْمُ الْأَوَّلُ يَبْطُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ لَوْ جَرَى فِيمَا مَضَى لَوْجَبَ أَنْ يَعْلَمَهُ كُلُّ عَاقِلٍ سَمِعَ الْأَخْبَارَ؛  
لأنَّ وجوب استيفاضته وانتشاره يقتضي عموم العلم؛ وكيف لا نعلم حال نبيٍّ كثر  
أعداؤه وكان منهم مهاجرون وأنصاراً ومخلصون ومنافقون، وحارب في وقعة  
بعدَ وقعةٍ أخرى، وحارب، واستفتي في الأحكام، واقتُرحت عليه الآيات  
والمُعْجِزَاتُ؟! وَلَكَانَ أَعْدَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يُوَافِقُونَ<sup>١</sup> عَلَى هَذِهِ الْحَالِ  
وَيُسَارِعُونَ إِلَى الْاِحْتِجَاجِ بِهَا.

وإِنَّمَا اسْتَحَقَّ هَذَا السُّؤَالَ تَكْلُفَ الْجَوَابِ عَنْهُ لِمَا تَضَمَّنَ أَنَّ الْكِتَابَ أَخَذَ مِمَّنْ  
لَا يُعْرِفُ لَهُ خَبْرٌ، وَلَا وَقَفَ لَهُ عَلَى أَثَرٍ، وَلَا بُعِثَ إِلَّا إِلَى الَّذِي أَخَذَ الْكِتَابَ مِنْهُ.  
وَإِذَا وَرَدَ مُورِدًا<sup>٢</sup> آخَرَ يَقْتَضِي الظُّهُورَ وَالْإِنْتِشَارَ، فَالْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ يُبْطِلُهُ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي فِي إِبْطَالِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْعَادَاتِ تَقْضِي بِاسْتِحَالَةِ أَنْ تَنْفَقَ  
نَظَائِرُ<sup>٣</sup> وَأَمْثَالُ لَتِلْكَ الْقِصَصِ الَّتِي حَكَيْنَاهَا حَتَّى لَا تُخَالِفُهَا<sup>٤</sup> فِي شَيْءٍ، وَلَا يُغَادِرُ  
مِنْهَا شَيْءٌ شَيْئًا؛ وَاسْتِحَالَةُ ذَلِكَ كَاسْتِحَالَةِ أَنْ يُوَافِقَ شَاعِرٌ شَاعِرًا عَلَى سَبِيلِ  
الْمُؤَادَةِ فِي جَمِيعِ شِعْرِهِ وَفِي قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذَا حَقًّا تَأَمَّلَهُ عِلْمٌ أَنَّ اتِّفَاقَ نَظِيرٍ لِبَعْضِ هَذِهِ الْقِصَصِ مُحَالٌ؛  
فَكَيْفَ أَنْ يَتَّفَقَ مِثْلُ جَمِيعِهَا؟

١. في النسخ: «يوافقون». والصواب ما أثبتناه وفقاً للمطبوع.

٢. في النسخ والمطبوع: «مورد». والصحيح ما أثبتناه.

٣. في النسخ والمطبوع: «تقتضي باستحالته أن يتفق بنظائر». والصواب ما أثبتناه. للمزيد راجع:

الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ٢٢٨.

٤. في «خ، م» والمطبوع: «لا تخالفها». وفي «ه» الكلمة مبهمه.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي - وَهُوَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ إِنَّمَا هِيَ عَمَّا يَحْدُثُ مُسْتَقْبَلًا فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي حَدَّثَتْ فِيهَا<sup>١</sup> - فَالَّذِي<sup>٢</sup> يُبَيِّنُهُ، إِذَا تَجَاوَزْنَا عَنْ الْمُضَاقِقَةِ فِي أَنْ لَفْظَ الْمَاضِي لَا يَكُونُ لِلْمُسْتَقْبَلِ: أَنَّا إِذَا تَأَمَّلْنَا وَجَدْنَا جَمِيعَ الْأَخْبَارِ الَّتِي تَلَوْنَاهَا دَالَّةً عَلَى تَعْظِيمِ مَنْ ظَهَرَتْ مُخْبِرَاتُهَا عَلَى يَدَيْهِ<sup>٣</sup> وَتُصَدِّقُ دَعْوَتَهُ وَبُيُوتَهُ.

أَلَا تَرَى إِلَى تَوْبِيخِهِ تَعَالَى لِلْمُؤَلِّينَ عَنْ<sup>٤</sup> النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي يَوْمٍ أُحِدٍ وَحُسَيْنٍ، وَشَهَادَتِهِ [إِلَهُ]<sup>٥</sup> بِالرَّسَالَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ الرَّسُولُ يُدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ﴾<sup>٦</sup>، وَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾<sup>٧</sup>، وَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَ لِلَّهِ الْعِزَّةُ وَ لِرَسُولِهِ﴾<sup>٨</sup> وَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾<sup>٩</sup>. فَكُلُّ الْقِصَصِ إِذَا تَوَمَّلْتَ عَلِمَ أَنَّهَا شَاهِدَةٌ بِبُيُوتِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَصِدْقِهِ.

٤٠٠

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: فَلَعَلَّ هَذِهِ الْآيَاتِ الْمَقْصُودَةُ<sup>١٠</sup> لَيْسَتْ مِنْ جُمْلَةِ الْكِتَابِ الْمُعْجَزِ فِيهِ، وَ إِنَّمَا أُلْحِقَتْ بِهِ وَ أُضِيفَتْ إِلَيْهِ.

وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي يُؤْمِنُ مِنْ هَذَا الطَّعْنِ: أَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كُلَّ آيَةٍ أَوْ آيَاتٍ اخْتَصَّتْ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْقِصَصِ وَ الْحَوَادِثِ تَزِيدُ عَلَى مِقْدَارِ سُورَةٍ قَصِيرَةٍ، وَ هِيَ الَّتِي وَقَعَ التَّحْدِي بِهَا وَ تَعَذَّرَتْ مُعَارَضَتُهَا؛ فَلَوْ تَأَتَّى لِمُلْحِقِ أَنْ يُلْحَقَ بِالْقُرْآنِ مِثْلُ هَذِهِ

١. في «خ» و المطبوع: - «فيها».

٢. في النسخ و المطبوع: «و الذي». و الصحيح ما أثبتناه؛ للزوم الفاء في جواب «أما».

٣. في «م»: «على تعظيمه من ظهرت مخبراتها عايدته».

٤. في «خ»: «للمؤمنين على». و في «م» و المطبوع: «للمؤمنين على».

٥. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٦. آل عمران (٣): ١٥٣.

٧. التوبة (٩): ٢٦.

٨. المنافقون (٦٣): ٨.

٩. التحريم (٦٦): ٣.

١٠. في «م»: «المقصودة».

الآيات، لَكَانَ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ الَّذِينَ تُحَدِّثُوا بِهِ أَشَدَّ تَأْتِيًا وَأَقْرَبَ تَسْهُلًا.  
و هذا جَوَابُ كَافٍ إِنْ اعْتَمَدَهُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى خَرَقِ الْعَادَةِ بِفَصَاحَتِهِ.

[عودة إلى مناقشة النظريات الأخرى في جهة إعجاز القرآن]

و نَعُودُ<sup>١</sup> إِلَى مَذَاهِبٍ مَنْ ذَهَبَ فِي إعْجَازِ الْقُرْآنِ [إِلَى]<sup>٢</sup> خِلَافِ الصَّرْفَةِ، مِمَّنْ<sup>٣</sup>  
حَكَمْنَا مَذْهَبَهُ.<sup>٤</sup>

[إبطال نظرية النظم و التأليف الإعجازيين]

أَمَّا مَذْهَبُ مَنْ يَقُولُ: «إِنَّهُ خَرَقَ الْعَادَةَ بِفَصَاحَتِهِ» فَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ الطَوِيلُ فِي  
إِبْطَالِ مَذْهَبِهِ.<sup>٥</sup>

و أَمَّا مَذْهَبُ الْبَلْخِيِّ<sup>٦</sup> فَبَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: إِنْ نَظَّمَ الْقُرْآنَ وَ تَأَلَّفَهُ مُسْتَحِيلَانِ مِنَ  
الْعِبَادِ، كَاسْتِحَالَةِ إِحْدَاثِ الْأَجْسَامِ، وَ إِبْرَاءِ الْأَكْمَةِ وَ الْأَبْرَصِ.<sup>٧</sup>  
وَ إِذَا كَانَ الْقُرْآنُ لَا نَظْمَ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَ لَا تَأْلِيفَ، وَ إِنَّمَا يُسْتَعَارُ فِيهِ هَذَا اللَّفْظُ  
- مِنْ حَيْثُ حَدَّثَ بَعْضُهُ فِي أَثَرِ بَعْضٍ، تَشْبِيهًا بِتَأْلِيفِ الْجَوَاهِرِ - فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ  
يُقَالَ: «تَأْلِيفُ الْقُرْآنِ مُسْتَحِيلٌ»؟!

وَ أَمَّا الْحُرُوفُ فَهِيَ كُلُّهَا فِي مَقْدُورِنَا، وَ الْكَلَامُ يَتَرَكَّبُ مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ الَّتِي

١ . في النسخ و المطبوع: «و يعود». و الصواب ما أثبتناه.

٢ . ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣ . في النسخ و المطبوع: «مما». و الصواب ما أثبتناه.

٤ . راجع، ص ١٠٨ - ١٠٩.

٥ . مضى الكلام عن هذا المذهب في ص ١٠٨، و تقدّم إبطاله من المصنّف رحمه الله في  
خلال إثبات مذهبه من ص ١٠٩ إلى ص ١٣٤.

٦ . المذكور في ص ١٠٩.

٧ . المقالات للبلخي، ص ٢٨٤.

يَقْدِرُ عَلَيْهَا كُلُّ قَادِرٍ عَلَى الْكَلَامِ. وَالْفَاظُ الْقُرْآنُ غَيْرُ خَارِجَةٍ مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ  
الَّتِي يَقْدِرُ عَلَيْهَا كُلُّ مُتَكَلِّمٍ.

وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقُولَ<sup>١</sup>: إِنَّ مُرَادِي بِالتَّأْلِيفِ وَالنَّظْمِ<sup>٢</sup> هُوَ التَّرْتِيبُ وَالْفَصَاحَةُ اللَّذَانِ  
وَقَعَ الْقُرْآنُ عَلَيْهِمَا -<sup>٣</sup> مِنْ غَيْرِ إِشَارَةٍ إِلَى تَأْلِيفِ كِتَابَيْهِ الْأَجْسَامِ -، وَأَنْ يَكُونَ  
تَعَذُّرُهُ كَتَعَذُّرِ الشَّعْرِ عَلَى الْمُفْحَمِ<sup>٤</sup> وَالْفَصَاحَةِ عَلَى الْأَلَكْنِ<sup>٥</sup>، وَإِنْ كَانَا قَادِرَيْنِ عَلَى  
أَجْنَاسِ الْحُرُوفِ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ مَا ذَكَرَهُ [و] فَسَّرَهُ<sup>٦</sup>، فَقَدْ عَبَّرَ عَنْهُ بِغَيْرِ عِبَارَتِهِ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ  
لَا يَتَعَذَّرُ عَلَى الْمُفْحَمِ وَالْفَصَاحَةِ عَلَى الْأَلَكْنِ؛ لِأَنَّ جِنْسَيْهِمَا<sup>٧</sup> غَيْرُ مُقَدَّرٍ لَهُمَا،  
وَأَمَّا يَتَعَذَّرُ ذَلِكَ مِنْهُمَا لِفَقْدِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّةِ تَقْدِيمِ الْحُرُوفِ وَتَأْخِيرِهَا، كَمَا تَتَعَذَّرُ  
الْكِتَابَةُ عَلَى الْأُمِّيِّ لِفَقْدِ الْعِلْمِ<sup>٨</sup>، لَا لِفَقْدِ الْقُدْرَةِ. فَقَدْ لَحِقَ مَذْهَبُ أَبِي الْقَاسِمِ  
بِالْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ الَّذِي أَبْطَلْنَاهُ<sup>٩</sup>، وَإِنْ كَانَ أَخْطَأَ فِي الْعِبَارَةِ عَنْهُ.

وَوَجَدْتُ لَهُ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بـ «عَيُونِ الْمَسَائِلِ وَالْجَوَابَاتِ»<sup>١٠</sup> مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

١. في النسخ والمطبوع: «وليس لهم أن يقولوا». والصواب ما أثبتناه.

٢. في المطبوع: «بالنظم والتأليف».

٣. في «خ، م» والمطبوع: «عليها». وفي «هـ» الكلمة مبهمه.

٤. المُفْحَمُ: الْعَبِيّ، وَمَنْ لَا يَقْدِرُ يَقُولُ شِعْراً. القاموس المحيط، ج ٤، ص ١٢٤ (فحم).

٥. الْأَلَكْنُ: الَّذِي لَا يُقِيمُ عَرَبِيَّتَهُ؛ لِعُجْمَةِ غَالِيَةِ عَلَى لِسَانِهِ. كتاب العين، ج ٥، ص ٣٧١ (لكن).

٦. في النسخ والمطبوع: «إذا أردنا». والصواب ما أثبتناه.

٧. في «م»: «جنسهما».

٨. في «خ»: - «بكيفية تقديم الحروف... لفقد العلم».

٩. وهو مذهب من قال: «إنَّ القرآنَ خرق العادةَ بفصاحته».

١٠. هذا الكتاب مطبوع، إلّا أَنَّهُ لَا يَحْتَوِي عَلَى النَّصِّ الَّذِي سَوْفَ يَنْقُلُهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْهُ، وَ

ذَلِكَ لِكَوْنِ النُّسخَةِ الْوَحِيدَةِ الْمَعْتَمَدَةِ فِي تَحْقِيقِهَا نَاقِصَةً.

أَرَادَ غَيْرَ مَا دَلَّ لَفْظُهُ الَّذِي حَكَيْنَاهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ:

وَاحْتَجَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ «نَظَّمَ الْقُرْآنَ لَيْسَ بِمُعْجَزٍ عَنْهُ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
أَعْجَزَ عَنْهُ، وَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْجَزْ عَنْهُ لَكَانَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ»: بِأَنَّهُ حُرُوفٌ جُعِلَ  
بَعْضُهَا إِلَى جَنْبِ بَعْضٍ؛ فَإِذَا قَدَّرَ الْإِنْسَانُ عَلَى أَنْ يَقُولَ «الْحَمْدُ» فَهُوَ قَادِرٌ  
عَلَى أَنْ يَقُولَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ»، ثُمَّ كَذَلِكَ كُلُّ حَرْفٍ.

ثُمَّ قَالَ الْبَلْخِيُّ<sup>١</sup>: يُقَالُ لَهُ:

وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ<sup>٢</sup>  
إِنَّمَا هُوَ حُرُوفٌ لَا يَمْتَنِعُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ أَنْ يَأْتِيَ بِالْحَرْفِ مِنْهَا بَعْدَ  
الْحَرْفِ، فَقَدْ كَانَ<sup>٣</sup> يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ قَدَّرَ عَلَى الْحُرُوفِ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ  
الشُّعْرُ.<sup>٤</sup>

و هَذَا الْكَلَامُ يَدُلُّ مِنْهُ عَلَى أَنَّ [جِهَةً]<sup>٥</sup> تَعْذِرُ مُعَارَضَةَ الْقُرْآنِ هِيَ جِهَةٌ تَعْذِرُ  
الشُّعْرَ عَلَى الْمُفْحَمِ؛ وَ الشُّعْرُ لَا يَتَعَذَّرُ<sup>٦</sup> مِنَ الْمُفْحَمِ لِأَنَّهُ مُسْتَحِيلٌ مِنْهُ وَ لَا لِفَقْدِ  
قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّرُ لِفَقْدِ عِلْمِهِ بِكَيْفِيَّةِ نَظْمِهِ وَ تَرْتِيبِهِ. فَإِنْ ارْتَكَبَ أَنَّ الشُّعْرَ  
مُسْتَحِيلٌ مِنَ الْمُفْحَمِ وَ هُوَ غَيْرُ<sup>٧</sup> قَادِرٍ عَلَيْهِ فَحَسَّ خَطْؤَهُ وَ قِيلَ لَهُ: قَدْ يَعُودُ الْمُفْحَمُ

١. في النسخ والمطبوع: «بلخي». والصحيح ما أثبتناه.

٢. من قصيدة حسان بن ثابت المشهورة التي يمدح بها بني جفنة. راجع: ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، ج ١، ص ٧٤، الرقم ١٢؛ الأغاني، ج ٩، ص ١٩٧.

٣. في «خ»: - «كان».

٤. لقد نقل المصنف رحمه الله هذا النص في كتابه الموضح مع شيء يسير من الاختلاف والتفصيل. وقال بعد نقل النص: «و قد حكينا كلامه على وجهه وبألفاظه». الموضح عن جهة إعجاز القرآن، ص ١٤١ - ١٤٢.

٥. ما بين المعرفين مقتضى السياق.

٦. في «م»: «لا يمتنع».

٧. في المطبوع: - «غير».

شاعراً، ولو كان الشعرُ يَسْتَحِيلُ منه لما جازَ أن يَقْدَرَ في حالٍ مِنَ الأحوالِ عليه. و قد بَيَّنَّا أنَّ الشعرَ لَيْسَ بِأَكْثَرَ مِنْ حُرُوفٍ تُقَدَّمُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَ جِنْسِ الحُرُوفِ مَقْدُورٌ لِكُلِّ قَادِرٍ عَلَى الكَلَامِ؛ مِنْ مُفَحِّمٍ وَ غَيْرِهِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا؟ وَإِنَّمَا أَوْجَبَ تَعَذُّرَ الشعرِ عَلَى الْمُفَحِّمِ فَقَدْ عَلِمَ، بِغَيْرِ شُبْهَةٍ.

### [إبطال نظرية النظم الإعجازي]

أَمَّا مَذْهَبُ الذَاهِبِ<sup>١</sup> فِي جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَى النَّظْمِ: فَرُبَّمَا فَسَّرَ الذَاهِبُ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ قَوْلَهُ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْفَصَاحَةِ وَ الْمَعَانِي، دُونَ نَفْسِ النَّظْمِ الْمَخْصُوصِ، وَ مَنْ فَسَّرَ بِمَا يَرْجِعُ إِلَى الْفَصَاحَةِ كَانَ قَوْلُهُ دَاخِلًا فِيمَا تُقَدَّمُ فَسَادُهُ. وَ إِنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ أَرَادَ الطَّرِيقَةَ وَ الْأُسْلُوبَ فَقَدْ بَيَّنَّا<sup>٢</sup> أَنَّ طَرِيقَةَ النَّظْمِ لَا يَقَعُ فِيهَا تَزَايُدٌ وَ لَا تَفَاضُلٌ، وَ لَا يَصِحُّ التَّحْدِي فِيهَا إِلَّا بِالسَّبْقِ إِلَيْهَا، وَ أَنَّ السَّبْقَ لَا يَدُّ فِيهِ مِنْ وُقُوعِ الْمُشَارَكَةِ بِمَجْرَى الْعَادَةِ، وَ أَنَّ كُلَّ نَظْمٍ مِنَ النَّظْمِ لَا يَعْجِزُ أَحَدٌ عَنْ احْتِذَائِهِ وَ مُسَاوَاتِهِ، وَ إِنْ كَانَ بِكَلَامٍ قَبِيحٍ خَالَ مِنْ فَصَاحَةٍ. وَ مَضَى مِنْ هَذَا مَا فِيهِ كِفَايَةٌ.

### [إبطال نظرية الإخبار عن الغيوب]

وَ أَمَّا مَنْ ذَهَبَ فِي جِهَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ [مِنْ] الْإِخْبَارِ عَنِ الْغُيُوبِ: فَهَذَا<sup>٤</sup> بِلَا شَكٍّ وَجْهٌ مِنْ وُجُوهِ جُمْلَةِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ<sup>٥</sup> وَ ضَرَبَ

١. في النسخ والمطبوع: «أما من ذهب الذاهب». والصواب ما أثبتناه.

٢. بيته في ص ١١٢ - ١١٣.

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. في النسخ والمطبوع: «و هذا». والصحيح ما أثبتناه؛ للزوم الفاء في جواب «أما».

٥. في النسخ والمطبوع: «إعجاز جملة القرآن». وما أثبتناه من الموضح، ص ١٢٧ و ١٤٧.

لعل الصواب: «من جملة وجوه إعجاز القرآن» أو «من وجوه جهة إعجاز القرآن».

مِنَ الْآيَاتِ<sup>١</sup> وَ الْأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَ لَيْسَ بِالْوَجْهِ الَّذِي قُصِدَ بِالتَّحْدِي وَ جُعِلَ الْعَلَمُ الْمُعْجِزَ.

وَ الَّذِي يُبْطِلُ هَذَا: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ خَالٍ مِنْ خَبَرٍ عَنِ الْغَيْبِ<sup>٢</sup>، وَ التَّحْدِي وَقَعَ بِسُورَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ.

وَ أَيْضًا فَإِنَّ الْأَخْبَارَ عَنِ الْغُيُوبِ فِي الْقُرْآنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: خَبَرٍ عَنْ مَاضٍ، وَ خَبَرٍ عَنْ مُسْتَقْبَلٍ.

فَالْأَوَّلُ: الْأَخْبَارُ عَنْ أَحْوَالِ الْأُمَمِ السَّالِفَةِ.

وَ الثَّانِي: مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَذْكُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَ مُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ﴾<sup>٣</sup>، وَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْمَ \* غُلِبَتِ الرُّومُ \* فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَ هُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾<sup>٤</sup>، وَ أَمْثَالِ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي وَقَعَتْ مُخْبَرَاتُهَا مُوَافِقَةً لِلْأَخْبَارِ عَنْهَا.

فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: فَهُوَ خَبَرٌ عَنْ أُمُورٍ كَائِنَةٍ وَ مَشْهُورَةٍ شَائِعَةٍ، وَ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى خَبَرًا عَنْ غَيْبٍ، وَ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَا يُمَكِّنُ الْمُخَالِفَ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْكُتُبِ أَوْ مِنْ أَفْوَاهِ الرِّجَالِ.

فَإِذَا قِيلَ: لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَطَهَّرَ وَ انْتَشَرَ.

قِيلَ: يُمَكِّنُ أَنْ يَقَعَ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْخَفَاءِ لَا يَظْهَرُ.

ثُمَّ أَكْثَرُ مَا يَدَّعَى فِي وَجُوبِ ظُهُورِ ذَلِكَ - لَوْ كَانَ عَلَيْهِ - الظَّنُّ، فَأَمَّا الْعِلْمُ الْيَقِينُ

١ . فِي النسخ: «و ضروب من آياه». وَ الصواب ما أثبتناه.

٢ . ما أثبتناه استفدناه من الموضح، ص ١٤٨. وَ فِي النسخ إبهام. وَ فِي المطبوع: «من خبر بغيث».

٣ . الفتح (٤٨): ٢٧.

٤ . الروم (٣٠): ١ - ٣.

المَقْطُوعُ بِهِ فَلَا يَجِبُ حُصُولُهُ.

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: إِنَّمَا يَكُونُ دَالًّا إِذَا وَقَعَ عَنْ مُخْبِرٍ مُطَابِقٍ لِلْمُخْبَرِ، وَقَبْلَ أَنْ يَقَعَ ذَلِكَ لَا فَرْقَ فِي الْخَبَرِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ صِدْقًا أَوْ كَذِبًا، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْحُجَّةَ بِالْقُرْآنِ كَانَتْ لَازِمَةً قَبْلَ وَقُوعِ مُخْبِرَاتِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ.

### [إبطال نظرية زوال الاختلاف و التناقض]

وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ فِي إِعْجَازِهِ إِلَى زَوَالِ الْاِخْتِلَافِ عَنْهُ وَ التَّنَاقُضِ مَعَ طَوِيلِهِ، وَ ادَّعَى أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ تَجَرِ بِهِ الْعَادَةُ فِي كَلَامٍ طَوِيلٍ مِثْلِهِ.<sup>١</sup>

فَالَّذِي<sup>٢</sup> يُبْطِلُ قَوْلَهُ: أَنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ ذَلِكَ مِنْ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ وَ مَزَایَاهُ<sup>٣</sup> الظَّاهِرَةُ، لَكِنَّهُ لَا يَنْتَهِي إِلَى أَنْ يُدَّعَى أَنَّهُ وَجْهٌ إِعْجَازِي وَ أَنَّ الْعَادَةَ انْخَرَقَتْ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَتَفَاوَتُونَ فِي زَوَالِ الْاِخْتِلَافِ وَ التَّنَاقُضِ عَنْ كَلَامِهِمْ، وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَزُولَ عَنِ الْكَلَامِ ذَلِكَ كُلُّهُ مَعَ التَّيَقُّظِ الشَّدِيدِ وَ التَّحَفُّظِ التَّامِّ؛ فَمِنْ أَيْنَ لِمُدَّعَى ذَلِكَ أَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجَرِ بِمِثْلِهِ؟! ٤٠٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾<sup>٤</sup> فَإِنَّمَا هُوَ جِهَةٌ لِعِلْمِنَا بِالْقُرْآنِ [أَنَّهُ]<sup>٥</sup> لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِهِ لَكَانَ فِيهِ اخْتِلَافٌ [كَثِيرٌ]؛ وَإِنَّمَا رَدَدْنَا عَلَى مَنْ قَالَ: «إِنِّي أَعْلَمُ ذَلِكَ قَبْلَ الْعِلْمِ بِصِحَّةِ الْقُرْآنِ» وَ جَعَلَهُ وَجْهٌ إِعْجَازِي.

١ . في النسخ و المطبوع: «بمثله». و الصحيح ما أثبتناه.

٢ . في النسخ و المطبوع: «و الذي». و الصحيح ما أثبتناه؛ للزوم الغاء في جواب «أما».

٣ . هكذا في التمهيد و في النسخ: «و من آياه». و هو تصحيف ممَّا أثبتناه. و في المطبوع: «و من آياته».

٤ . النساء (٤): ٨٢.

٥ . ما بين المعقوفين أثبتناه من الموضح، ص ١٥٨. و هكذا ما بعده.

[٧]

## فَصْلُ

في الدلالة على صحة ما عدا القرآن  
من معجزاته صلوات الله عليه وآله

[بيان عدد من معجزات الرسول ﷺ غير القرآن]

إِعْلَمَ أَنَّ مِنْ مُعْجَزَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مَجِيءُ الشَّجَرَةِ إِلَيْهِ تَخَذُ الْأَرْضَ خَدًّا<sup>١</sup>  
لَمَّا قَالَ لَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَقْبِلِي»، ثُمَّ عَوَّذَهَا إِلَى مَكَانِهَا لَمَّا قَالَ لَهَا: «أَدْبِرِي».<sup>٢</sup>  
وَمِنْهَا: خَبَرُ الْمِيضَاءِ<sup>٣</sup>، وَأَنَّهُ وَضَعَ يَدَهُ فِيهَا، وَكَانَ الْمَاءُ يَفُورُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ حَتَّى  
شَرِبَ الْخَلْقُ الْكَثِيرُ مِنْ<sup>٥</sup> تِلْكَ الْمِيضَاءِ وَرَوُوا.<sup>٦</sup>

---

١ . تَخَذَ الْأَرْضَ، أَيِ تَحْفَرُهَا وَتَشَقُّهَا مُسْتَطِيلًا. وَ الْخَذَ: جَعَلَكَ أُخْدُودًا - أَيِ حَفْرَةً - فِي الْأَرْضِ  
تَحْفَرُهُ مُسْتَطِيلًا. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٣، ص ١٦٠ (خدد).

٢ . التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ص ١٦٨ - ١٦٩؛ سنن الدارمي،  
ج ١، ص ١٠؛ مسند أبي يعلى، ج ١٠، ص ٣٤، ح ٥٦٦٢؛ الأُمَالِي لِلشَّيْخِ الصَّدُوقِ رَحِمَهُ اللَّهُ،  
ص ٧١٢؛ المَجْلِسُ ٨٩، ح ٩٧٩؛ كَنْزُ الْفَوَائِدِ، ص ٧٣.

٣ . الْمِيضَاءُ: مَطْهَرَةٌ، وَ هِيَ الَّتِي يُتَوَضَّأُ مِنْهَا أَوْ فِيهَا، أَوْ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُتَوَضَّأُ فِيهِ. لِسَانُ الْعَرَبِ،  
ج ١، ص ١٩٥ (وضأ).  
٤ . فِي فَنُونٍ: «مِنْ».

٥ . فِي فَنُونٍ: «مَاءٌ».

٦ . فِي الْمَطْبُوعِ: «زَوُوا»، وَ هُوَ خَطَأٌ أَوْ تَصْحِيفٌ عَمَّا فِي الْمَتْنِ. وَ أَمَّا الْخَبَرُ فَهُوَ مَرْوِيٌّ فِي:

ومنها: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَطْعَمَ فِي بَعْضِ دُورِ الْأَنْصَارِ جَمَاعَةً كَثِيرَةً مِنْ يَسِيرِ الطَّعَامِ.<sup>١</sup>

ومنها: مَا رُوِيَ أَنَّهُ<sup>٢</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كَانَ يَخْطُبُ مُسْتَبِدًّا إِلَى جِذْعٍ،<sup>٣</sup> فَلَمَّا تَحَوَّلَ عَنْهُ إِلَى الْمِنْبَرِ<sup>٤</sup> حَنَّ<sup>٥</sup> كَمَا تَحِرُّ النَّاقَةُ، حَتَّى التَزَمَهُ فَسَكَنَ حَنَانُهُ.<sup>٦</sup>

ومنها: مَا رُوِيَ مِنْ تَسْبِيحِ الْحَصَاةِ فِي كَفِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.<sup>٧</sup>  
ومنها: كَلَامُ الذَّرَاعِ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَقَوْلُهَا: «لَا تَأْكُلْنِي؛ فَإِنِّي مَسْمُومَةٌ».<sup>٨</sup>

٤٠٥

﴿المصنّف للصنعاني، ج ١١، ص ٢٧٨ - ٢٧٩؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١٣٩ - ١٤٠؛ مسند أبي يعلى، ج ٤، ص ٨٢، ح ٢١٠٧؛ مناقب آل أبي طالب، ج ١، ص ٩٢.

١. الموطأ لمالك، ج ٢، ص ٩٢٧، ح ١٩؛ صحيح البخاري، ج ٧، ص ٢٣١؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ١١٨ - ١١٩؛ صحيح ابن جبان، ج ١٤، ص ٤٦٩ - ٤٧٠.

٢. في النسخ والمطبوع: «عنه». والصواب ما أثبتناه.

٣. الجذعُ: ساق النخلة؛ والجمع: أجذاع ومُجذوع. المحكم والمحيط الأعظم، ج ١، ص ٣٠٩ (جذع).

٤. في فنون: «يخطب على منبره» بدل «إلى المنبر».

٥. في فنون: «+ الجذعُ إليه».

٦. في النسخ والمطبوع: «حنانته». والصحيح ما أثبتناه. وَحَنَّتِ النَّاقَةُ حَنَانًا، وَحَنَّةً، وَحَنِينًا:

صَوَّتَتْ. المعجم الكبير، ج ٥، ص ٧٨٨ (حنن). وفي فنون: «حتى نزل إليه فالتزمه فسكن

حنينه». وأما الخبر فهو مروى في: الأُمّ للشافعي، ج ١، ص ٢٢٨ - ٢٢٩؛ مسند الإمام الشافعي،

ص ٦٤ - ٦٥؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٩٥؛ مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للكوفي،

ج ١، ص ٩٨ - ٩٩، ح ٤٩ - ٥٠؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ١، ص ٥٣٠، ح ١٧١٠.

٧. في فنون: «- ما روي من».

٨. كتاب السنة لعمر بن أبي عاصم، ص ٥٢٩، ح ١١٤٥؛ حديث خيثمة، ص ١٠٥ - ١٠٦؛

المعجم الأوسط للطبراني، ج ٢، ص ٥٩؛ ج ٤، ص ٢٤٥؛ مناقب آل أبي طالب، ج ١، ص ٨٠.

٩. التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ص ١٧٨؛ الطبقات الكبرى،

ج ١، ص ١٧٢؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ٥٧؛ الأُمالي للشيخ الصدوق رحمه الله، ص ٢٩٤،

المجلس ٤٠، ح ٣٢٨؛ روضة الواعظين، ص ٦٣؛ الثاقب في المناقب، ص ٨٠ - ٨١، ح ٦٤؛

إمتاع الأسماع، ج ١٤، ص ٤٣٧.

و منها: حَدِيثُ الْإِسْتِسْقَاءِ، وَأَنَّ الْمَطَرَ لَمَّا دَامَ فَأُشْفِقَ<sup>١</sup> مِنْ تَخْرِيهِ دُورَ<sup>٢</sup> الْمَدِينَةِ قَالَ<sup>٣</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «حَوَالِينَا، وَلَا عَلَيْنَا»، وَأَنَّ الشَّمْسَ كَانَتْ طَالِعَةً<sup>٤</sup> عَلَى الْمَدِينَةِ خَاصَّةً<sup>٥</sup> وَالْمَطَرُ يَهْطِلُ<sup>٦</sup> عَلَى مَا حَوْلَهَا.<sup>٧</sup>

و منها: مَا يَنْطِقُ<sup>٨</sup> بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ انْشِقَاقِ الْقَمَرِ<sup>٩</sup> وَأَنَّهُ رُئِيَ مُنْقَسِمًا بِقِطْعَتَيْنِ.<sup>١٠</sup>

و منها: إِخْبَارُهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْغُيُوبِ<sup>١١</sup>؛ مِثْلُ قَوْلِهِ<sup>١٢</sup> فِي عَمَّارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ»<sup>١٣</sup>، وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِعَائِشَةَ:

١. في «خ»: «فأسفن». وفي «م»: «فاسفر». وفي المطبوع: «فأسفر». وللمزيد راجع: البراهين القاطعة، ج ٣، ص ٤٤.
٢. في فنون: «خراب أبيات».
٣. في فنون: «فقال».
٤. في فنون: «فطلعت الشمس».
٥. في فنون: - «خاصة».
٦. يَهْطِلُ، أي يتتابع؛ مِنَ الْهَطْلَانِ، وَهُوَ تَتَابُعُ الْمَطَرِ الْمُتَفَرِّقِ الْعَظِيمِ الْقَطَرِ. المحكم والمحيط الأعظم، ج ٤، ص ٢٤٨ (هطل). وفي فنون: «هَطَلٌ».
٧. السيرة النبوية لابن هشام، ج ١، ص ١٨٠؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ٢٢٤، ج ٢، ص ٢٢؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ٢٥؛ قرب الإسناد، ص ٣٢٤، ح ١٢٢٨؛ الكامل لابن عدي، ج ٣، ص ٤٠٩؛ السنن الكبرى، ج ٣، ص ٢٢١؛ الثاقب في المناقب، ص ٨٩، ح ٧١.
٨. في فنون: «نطق».
٩. إشارة إلى الآية الأولى والثانية من سورة القمر (٥٤).
١٠. مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٠٧؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ١٨٤، ج ٦، ص ٥٦؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٣٣؛ جامع البيان، ج ٢٧، ص ١١؛ التبيان، ج ٩، ص ٤٤٣.
١١. في فنون: + «الكائنة بعده بزمان».
١٢. في فنون: «كقوله».
١٣. مسند أحمد، ج ٢، ص ١٦١، ج ٣، ص ٥، ج ٥، ص ٣٠٦-٣٠٧، ج ٦، ص ٣٠٠ و ٣١١ و ٣١٥؛ الإيضاح للفضل بن شاذان، ص ٥٢١؛ صحيح مسلم، ج ٨، ص ١٨٦؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٣٣، ح ٣٨٨٨؛ شرح الأخبار للمغربي، ج ١، ص ٤٠٧، ح ٣٥٧، و ص ٤١٢، ح ٣٧٥، و ص ٤٩٠، ح ٣٥٦، و ج ٢، ص ١٥، ح ٤٠٤؛ و ج ٣، ص ٤٧١، ح ١٣٦٥؛ فضائل الصحابة للنسائي، ص ٥١؛ مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للكوفي، ج ٢، ص ٣٥٠، ح ٨٢٩؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٢٩٢.

«تَبَحُّكُ<sup>١</sup> كِلَابِ الْحَوَآبِ<sup>٢</sup>»،<sup>٣</sup> وإشعاره لأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بأنه <sup>٤</sup> يُقَاتِلُ  
النَّاكِثِينَ والقَاسِطِينَ والمَارِقِينَ،<sup>٥</sup> وَيَقْتُلُ ذَا<sup>٦</sup> التُّدِيَةِ<sup>٧</sup> - وَكَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ

١. «تَبَحُّكُ»، أي تَصَوَّرْتُ عَلَيْكَ وَتَصَيَّحْتُ. لسان العرب، ج ٢، ص ٦٠٩ - ٦١٠ (نبح).

٢. الْحَوَآبُ: موضع بئر في طريق البصرة محاذي الْبَقْرَةِ، وماءة أيضاً من مياههم، أو موضع بئر،  
نبتت كلابه على عائشة عند مقبلها إلى البصرة. معجم البلدان، ج ٢، ص ٣١٤.

٣. تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٨١؛ الْجَمَلُ للشيخ المفيد رحمه الله، ص ١٧٠. وراجع أيضاً:  
مسند أحمد، ج ٦، ص ٥٢ و ٩٧؛ المصنَّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٧٠٨، ح ١٥؛ مسند ابن  
راهويه، ج ٢، ص ٢٢؛ المستدرك للحاكم، ج ٣، ص ١٢؛ كتاب من لا يحضره الفقيه، ج ٣،  
ص ٧٤، ح ٣٣٦٥؛ الخصال، ص ٣٧٧، ح ٥٨.

٤. في فنون: «وإخباره علماً عليه السلام أنه».

٥. الناكثون: أصحاب الجمل؛ لأنهم نكثوا بيعتهم. والقاسطون: أهل صفين؛ لأنهم جاروا في  
حكمهم وبغوا على أمير المؤمنين عليه السلام. والمارقون: الخوارج؛ لأنهم مرقوا - أي خرجوا  
- من الدين كما يمرق السهم من الرمية. النهاية، ج ٤، ص ٦٠ (قسط).

وأمّا الخبر فقد رُوي في: تفسير القمي، ج ١، ص ٢٨٣؛ المعجم الأوسط للطبراني، ج ٨،  
ص ٢١٣، و ج ٩، ص ١٦٥؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ١٠، ص ٩٢، ح ١٠٠٥٤؛ الخصال،  
ج ٢، ص ٥٧٣، ح ١؛ المستدرك للحاكم، ج ٣، ص ١٤٠؛ الاستيعاب، ج ٣، ص ١١٧؛ مناقب  
أبي طالب، ج ١، ص ١٠٩.

٦. في النسخ والمطبوع: «يقتل ذي»، وهو خطأ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ: «وَيَقْتُلُ ذِي».

٧. المدوِّنة الكبرى لمالك، ج ٢، ص ٤٨ - ٤٩؛ مسند أحمد، ج ٣، ص ٥٦؛ صحيح البخاري،  
ج ٤، ص ١٧٩، و ج ٧، ص ١١١، و ج ٨، ص ٥٣؛ صحيح مسلم، ج ٣، ص ١١٢ - ١١٣؛  
الخصال، ج ٢، ص ٣٨١، ح ٥٨؛ الاختصاص، ص ١٧٩؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٣٣٨.

وأمّا الرجل فهو حُرْقُوصُ بن زهير التميمي، ذو التُدِيَةِ، أصل الخوارج. وهو الذي قال لرسول  
الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ يوم حنين: إِعْدِلْ يَا رَسُولَ اللهِ! فقال: «ويحك. ومن يعدل إذا لم  
أعدل؟!»، ثم أخبر بقتله يوم النهروان. شهد الحديبية، وافتتح سوق الأهواز، وله أثر كبير في  
قتال الهُرمزان، ثم كان مع أمير المؤمنين عليه السلام بصفين، ثم خرج عليه عند التحكيم، وكان  
رأس الخوارج من أهل البصرة، وقُتل يوم النهروان. لُقِّبَ بذِي التُدِيَةِ؛ لأنَّ إحدَى ثدييه مثل ثدي  
المرأة، عليها شعيرات مثل الذي على ذَنَبِ اليربوع. ولُقِّبَ بالمجدِّع وذِي الخويصرة أيضاً.

٤٠٦ على ما خَبَّرَ<sup>١</sup>، و قوله لأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قِصَّةِ سَهْلِ بْنِ عَمْرٍو:<sup>٢</sup>  
 «إِنَّكَ تُدْعَى<sup>٣</sup> إِلَى مِثْلِهَا فَتُجِيبُ عَلَى مَضَضٍ<sup>٤</sup>»<sup>٥</sup> وَأَمْثَالُ ذَلِكَ لَا تُحْصَى كَثْرَةً.  
 فَإِنْ قِيلَ: ذَلُّوا عَلَى صَحَّةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، ثُمَّ أَشِيرُوا إِلَى وَجْهِ الْإِعْجَازِ فِيهَا، وَأَنَّ  
 الْحَيْلَ لَا تَتِمُّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا.

### [فِي بَيَانِ صَحَّةِ نَقْلِ هَذِهِ الْمَعْجَزَاتِ]

قُلْنَا: أَمَّا صَحَّةُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ فَمَعْلُومَةٌ مِنْ جِهَةِ التَّوَاتُرِ؛ فَإِنَّ رُؤَاةَ الْمُسْلِمِينَ  
 يَنْقُلُونَ ذَلِكَ خَلْفًا عَنْ سَلَفٍ وَطَبَقَةً<sup>٦</sup> عَنْ أُخْرَى، وَهُوَ فِيمَا بَيْنَهُمْ شَائِعٌ ذَائِعٌ  
 مُتَدَاوِلٌ مُتَعَالِمٌ، وَأَكْثَرُ هَذِهِ الْمَعْجَزَاتِ وَقَعَتْ بِحَضْرَةِ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ  
 تَوَاتَرَتْ النُّقْلُ.

«راجع: تاريخ بغداد، ج ٧، ص ٢٤٤، الرقم ٣٧٢٩؛ أسد الغابة، ج ١، ص ٣٩٦، و ج ٢،  
 ص ١٣٩ - ١٤٠؛ الإصابة، ج ٢، ص ٣٤١ - ٣٤٣، الرقم ٢٤٥٢ - ٢٤٥٦.

١. في فنون: «أخبره».

٢. في فنون: «و قوله لعلِّي عليه السلام يوم الحديبية في قصة».

٣. هو سهيل بن عمرو بن عبد شمس القرشي العامري، يُكْنَى أَبَا يَزِيدَ. كَانَ أَحَدَ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ  
 وَ سَادَتِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَ كَانَ خَطِيبَ قُرَيْشٍ. أُسِرَ يَوْمَ بَدْرٍ، وَ افْتَدَى، فَأَقَامَ عَلَى دِينِهِ إِلَى يَوْمِ  
 الْفَتْحِ بِمَكَّةَ، فَأَسْلَمَ وَ سَكَنَهَا، ثُمَّ سَكَنَ الْمَدِينَةَ. وَ هُوَ الَّذِي تَوَلَّى أَمْرَ الصَّلْحِ بِالْحَدِيبَةِ. وَ مَاتَ  
 بِالطَّاعُونَ سَنَةَ ١٨ بِالشَّامِ. رَاجِعُ: الْاسْتِعَابُ، ج ٢، ص ٦٦٩، الرقم ١١٠٦؛ الْبَدَايَةُ وَ النِّهَايَةُ، ج ٤،  
 ص ١٩٢؛ الْإِسَابَةُ، ج ٣، ص ١٧٧ - ١٧٨، الرقم ٣٥٨٦.

٤. في فنون: «ستدعى» بدل «إنَّكَ تدعى».

٥. الْمَضَضُ: مَا يَجِدُهُ الْإِنْسَانُ فِي قَلْبِهِ مِنْ أَلَمِ الْحُزَنِ، وَ وَجَعِ الْمَصِيبَةِ. جَمْهَرَةُ اللَّغَةِ، ج ٢،  
 ص ١٠١١؛ الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ١١٠٦ (مضض).

٦. الْإِرْشَادُ، ج ١، ص ٢١؛ الْأَمَالِيُّ لِلشَّيْخِ الطُّوسِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ص ١٨٧، الْمَجْلِسُ ٧، ح ٣١٥؛  
 الْعَمْدَةُ لِابْنِ الْبَطْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ص ٣٢٩؛ الْكَامِلُ فِي التَّارِيخِ، ج ٣، ص ٣٢٠.

٧. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ طَرَقَةُ». وَ الصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

و عند مَنْ ذَهَبَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى أَنَّ الْأَخْبَارَ [إِذَا تَوَاتَرَتْ] <sup>١</sup> تَوْجِبُ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ، <sup>٢</sup> أَنَّ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ يُعْلَمُ كَوْنُهُ ضَرُورَةً؛ كَخَبَرِ الْمِيصْأَةِ وَمَجِيءِ الشَّجَرَةِ وَحَنِينِ الْجَذَعِ.

و الْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِصِحَّةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا - مِمَّا نَجِدُ فِيهِ خِلَافًا بَيْنَ الْعُقَلَاءِ - طَرِيقَهُ الْاِكْتِسَابُ، وَ إِنْ جَوَّزْنَا عَلَى مَا نَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنْ يَكُونَ فِي مُخْبِرِ الْأَخْبَارِ مَا يُعْلَمُ ضَرُورَةً، كَالْأَخْبَارِ عَمَّا لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ فِيهِ، كَالْعِلْمِ بِالْبُلْدَانِ وَ الْأُمُصَارِ وَ الْحَوَادِثِ الْكِبَارِ. <sup>٣</sup>

و فِي الْمُتَكَلِّمِينَ مَنْ يَسْتَدِلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ بِهَذِهِ الْمُعْجِزَاتِ - الَّتِي تَعْدُو الْقُرْآنَ - بِطَرِيقَةٍ أُخْرَى؛ وَ هُوَ إِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صِحَّتِهَا، وَ أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَتَدَفَعُونَهَا وَ لَا يَرُدُّونَ عَلَى مَنْ يُخْبِرُ بِوُقُوعِهَا.

و هَذِهِ الطَّرِيقَةُ مُبْنِيَّةٌ عَلَى صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ، وَ الْإِجْمَاعُ عِنْدَهُمْ يَبْتَنِي عَلَى صِحَّةِ الْكِتَابِ وَ السُّنَّةِ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهَذِهِ الْمُعْجِزَاتِ عَلَى أَصْلِ النُّبُوَّةِ؟ وَ مَعْلُومٌ أَنَّ عُلَمَاءَ الْمُسْلِمِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَ مَنْ سَلَفَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ كَانُوا لَا يُفَرِّقُونَ فِي الْاِسْتِدْلَالِ عَلَى النُّبُوَّةِ بَيْنَ هَذِهِ الْمُعْجِزَاتِ وَ بَيْنَ الْقُرْآنِ. ٤٠٧

[فِي بَيَانِ تَمَامِيَّةِ دَلَالَةِ هَذِهِ الْمُعْجِزَاتِ وَ عَدَمِ دُخُولِ الْحِيلِ فِيهَا]

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحِيلَ لَمْ تَعْرِضْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، فَأَوَّلُ مَا نَقُولُ: إِنَّ كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ الْمُعْجِزَاتِ وَقَعَ عَلَى وَجْهِهِ لَا يُمَكِّنُ ادِّعَاءَ حِيلَةٍ <sup>٥</sup> فِيهِ، نَحْوُ انشِقَاقِ الْقَمَرِ،

١ . ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٢ . تقدّم البحث عن ذلك في ص ٥٠.

٣ . انظر ص ٥٠ و ما بعدها.

٤ . في المطبوع: «هذه».

٥ . في «م» - «حيلة».

وإطعام الخلق الكثير من الطعام القليل، وحديث الاستسقاء، والإخبار عن الغيوب. فأما مجيء الشجرة فلا يمكن أن يدعى أنه - صلوات الله وسلامه عليه - جذبها إليه؛ لأنه لا يمكن أن يفعل في الشجرة وهي مباينة له إلا بسبب متصل بها، ولا تنجذب<sup>١</sup> الشجرة القوية فتقلع<sup>٢</sup> من<sup>٣</sup> مئبتها إلا بسبب قوي يظهر للعيون، ولا يكون [كالقرز والمعلك و]<sup>٤</sup> ما أشبه ذلك مما يستعمله المشعوذون في جذب الأجسام الخفاف، وما كان مرئياً مشاهداً لم يخف على الحاضرين حاله. ولو كان جذبها بآلة كيف عادت إلى ما كانت<sup>٥</sup> عليه؟

ومتى قيل: جوزوا أن يكون هاهنا جسم يجذب الشجرة، كما أن في الأجسام ما يجذب الحديد بطبعه.

قلنا: لو كان ذلك موجوداً لغير عليه مع البحث والتنقيب<sup>٦</sup>، ولما اختص به واحد من الناس كما لم يختص حجر المغناطيس. وكما لا يلزم على حجر المغناطيس تجويز جسم له طبيعة مخصوصة تجذب بها الكواكب وتقلع الجبال من أماكنها،

١. في النسخ: «ولا يتجذب». وفي المطبوع كما أثبتناه، وهو الصحيح.

٢. في «خ، م»: «تقلع». وفي المطبوع: «بتقلع».

٣. في «خ» والمطبوع: «- من».

٤. في النسخ بدل ما بين المعقوفين كلمتان لا تقرأ، وفي المطبوع فراغ، ونحن أثبتناه من المغني والتمهيد، ففي المغني، ج ١٥ (النبوات والمعجزات)، ص ٢٧٢ - ٢٧٣: «و الوجه في ذلك ما يعمل المشعوذون؛ فإنهم يمشون الضفادع المعمولة من الخشب وغير ذلك بالمعلك، وهو الإبريسم الذي لم يطبخ؛ لأنه لا يبين للناظرين الخيط اللطيف منه مع قوته وماتته فيربط بذلك، ويمشى مرة و يوقف على الهواء مرة». وفي تمهيد الأصول، ص ٣٤٦: «و إنما تتم الحيلة في الأجسام الخفيفة التي تجلب بالتلفك والقرز وغير ذلك، ولا يتم في الشجرة؛ لأنه لو كان لوجب أن يشاهد».

٥. في النسخ: «كان»، والصحيح ما أثبتناه.

٦. التنقيب عن الأمر: البحث عنه. (الصحيح، ج ٢، ص ٨٣٦ (نقر).

و إِذَا قُرِبَ إِلَى الْمَيِّتِ عَاشَ وَإِلَى الْحَيِّ مَاتَ، [فكَذَلِكَ هَاهُنَا] <sup>١</sup> و مَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ <sup>٢</sup>  
هَذَا الْمَذْهَبُ مِنَ الْجَهَالَاتِ لَا يُحْصَى كَثْرَةً.

وَأَيْنَ كَانَ مِنْ أَعْدَاءِ النَّبِيِّ - مِنْ قُرَيْشٍ وَ الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى - عَنْ أَنْ يُوَاقِفُوا <sup>٣</sup> مَنْ  
ادَّعَى هَذِهِ الْمُعْجِزَةَ لَهُ، عَلَى أَنْ فِيهَا حِيلَةٌ تَمَّتْ بِهَا؛ إِمَّا عَلَى جُمْلَةٍ أَوْ عَلَى تَفْصِيلٍ؟  
و هَذِهِ التُّكْنَةُ يُمَكِّنُ أَنْ يُنْفَى بِهَا وَقُوعُ حِيلَةٍ فِي جَمِيعِ الْمُعْجِزَاتِ الْمَذْكُورَةِ.  
وَأَمَّا خَبَرُ الْمِيضَةِ فَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحِيلَةَ لَا تَتِمُّ فِي قُرْآنِ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ جَعَلَ قَلِيلٍ مِنَ الْمَاءِ كَثِيراً. وَ ادَّعَاءُ طَبِيعَةٍ أَوْ آلَةٍ لَطِيفَةٍ يَتَأَثَّرُ بِهَا  
ذَلِكَ كَادَّعَاءِ طَبِيعَةٍ فِي جَذْبِ الْكَوَاكِبِ وَ إِحْيَاءِ الْأَمْوَاتِ وَ إِمَاتَةِ الْأَحْيَاءِ وَ سَائِرِ مَا  
ذَكَرْنَاهُ.

٤٠٨

وَأَمَّا خَبَرُ الْجِدْعِ فَلَا حِيلَةَ فِي مِثْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَسْمُوعُ مِنْهُ لِتَجَوَّفَ فِيهِ،  
لَعَرَفَهُ <sup>٤</sup> الْمُشَاهِدُونَ لَهُ وَ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِمْ سَبَبُ الصَّوْتِ، وَ لَكَانَ لَا يَسْكُنُ حَنِينُهُ  
عِنْدَ التِّزَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ.

و تَسْبِيحُ الْحَصَى مِمَّا لَا يَتِمُّ أَيْضاً فِيهِ حِيلَةٌ، وَ لَا كَلَامُ الذَّرَاعِ.

### [بَيَانُ كَيْفِيَّةِ حَدُوثِ الْكَلَامِ فِي الذَّرَاعِ]

فَإِذَا قِيلَ: فَعَلَى أَيِّ وَجْهِ سَمِعَ الْكَلَامُ مِنَ الذَّرَاعِ؟

فَالْجَوَابُ <sup>٥</sup> عَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قِيلَ فِيهِ وَجْهَانِ:

١. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٢. في النسخ والمطبوع: «إلى». والصواب ما أثبتناه، راجع التمهيد.

٣. في النسخ والمطبوع: «أن يوافقوا». والصحيح ما أثبتناه.

٤. في النسخ والمطبوع: «يعرفه». والصحيح ما أثبتناه، وقوله رحمه الله: «لكان» قرينة عليه.

٥. في النسخ والمطبوع: «و الجواب». والصحيح ما أثبتناه؛ ليكون جواباً لـ «إذا».

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ<sup>١</sup> بَنَى الذَّرَاعَ بَنِيَّةً حَيٍّ صَغِيرٍ وَجَعَلَ لَهُ<sup>٢</sup> آلَةً<sup>٣</sup> النَّطْقِ وَالتَّمْيِيزِ، فَتَكَلَّمَ بِمَا سَمِعَ.  
وَالْوَجْهَ الْآخَرَ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى فَعَلَ كَلَامًا فِي الذَّرَاعِ سَمِعَ مِنْ جِهَتِهَا وَأَضَافَهُ إِلَى الذَّرَاعِ؛ تَوَسُّعًا وَتَجَوُّزًا.<sup>٤</sup>  
وَقَدْ طَعَنَ قَوْمٌ فِي انشِقَاقِ الْقَمَرِ بِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ لَرَأَاهُ<sup>٥</sup> أَهْلُ الْغَرْبِ وَالشَّرْقِ وَالسَّهْلِ وَالْجَبَلِ.  
وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى شَغَلَ فِي وَقْتِ انشِقَاقِهِ - وَهُوَ زَمَانٌ يَسِيرٌ قَصِيرٌ - مَنْ لَمْ يُشَاهِدْهُ عَنِ النَّظَرِ إِلَى جِهَتِهِ، فَرَأَاهُ قَوْمٌ وَلَمْ يَرَهُ آخَرُونَ.  
وَقَدْ يَحْجِزُ الْغَيْمُ عَنْ<sup>٦</sup> رُؤْيَا الْقَمَرِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ دُونَ بَعْضٍ.  
وَمِثْلُ هَذِهِ الْآيَةِ الَّتِي شَهِدَ بِهَا الْقُرْآنُ وَنَقَلَهَا الرُّوَاةُ لَا تُدْفَعُ بِهَذِهِ الشُّبْهَةِ الرَّكِيكَةِ.

١ . في النسخ والمطبوع: «فيه». والصحيح ما أثبتناه.

٢ . في المطبوع: «فيه».

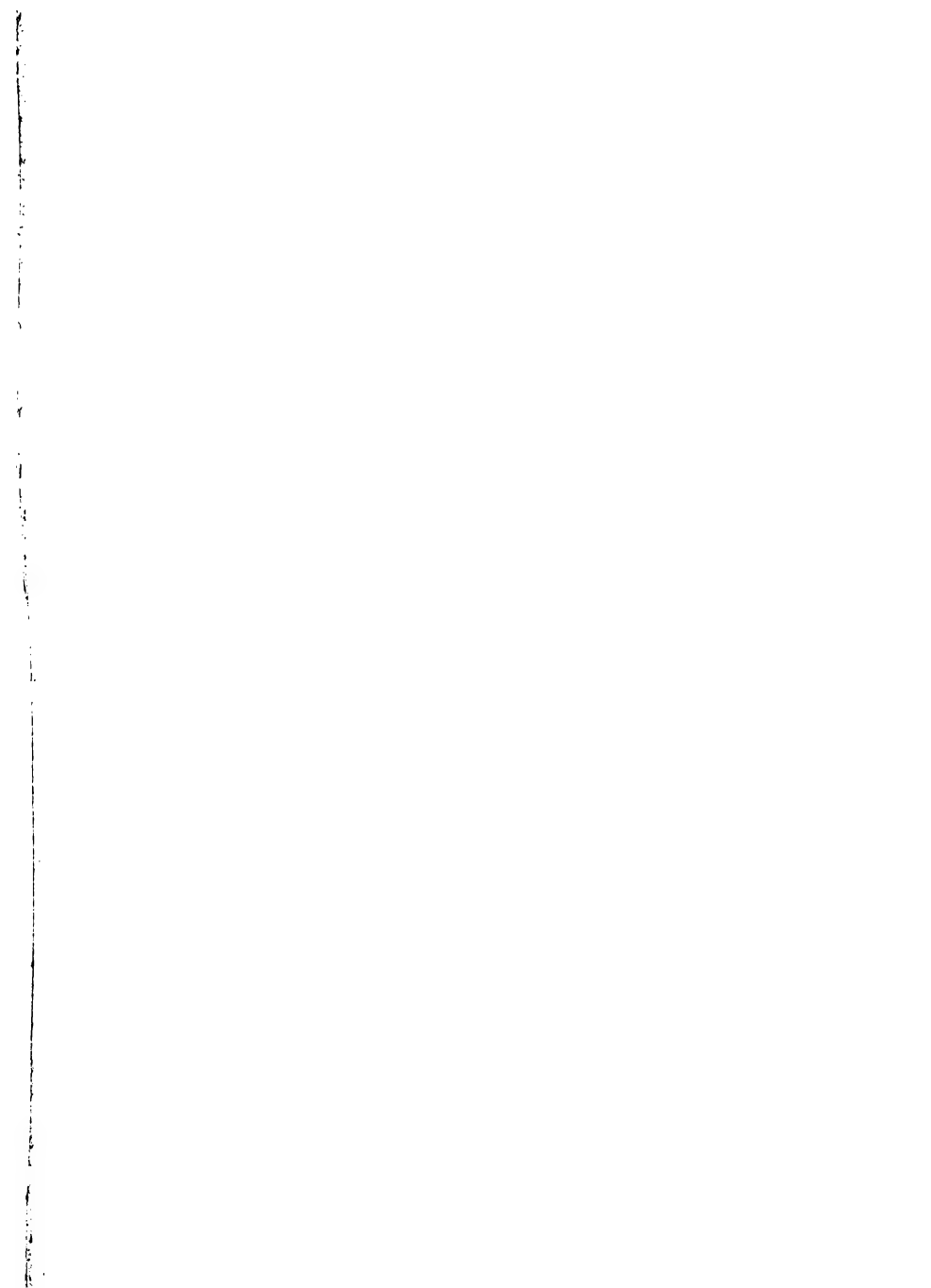
٣ . هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «بنية».

٤ . سوف يذكر المصنف رحمه الله هذين الوجهين مرة أخرى عند بيان كيفية شهادة الجوارح

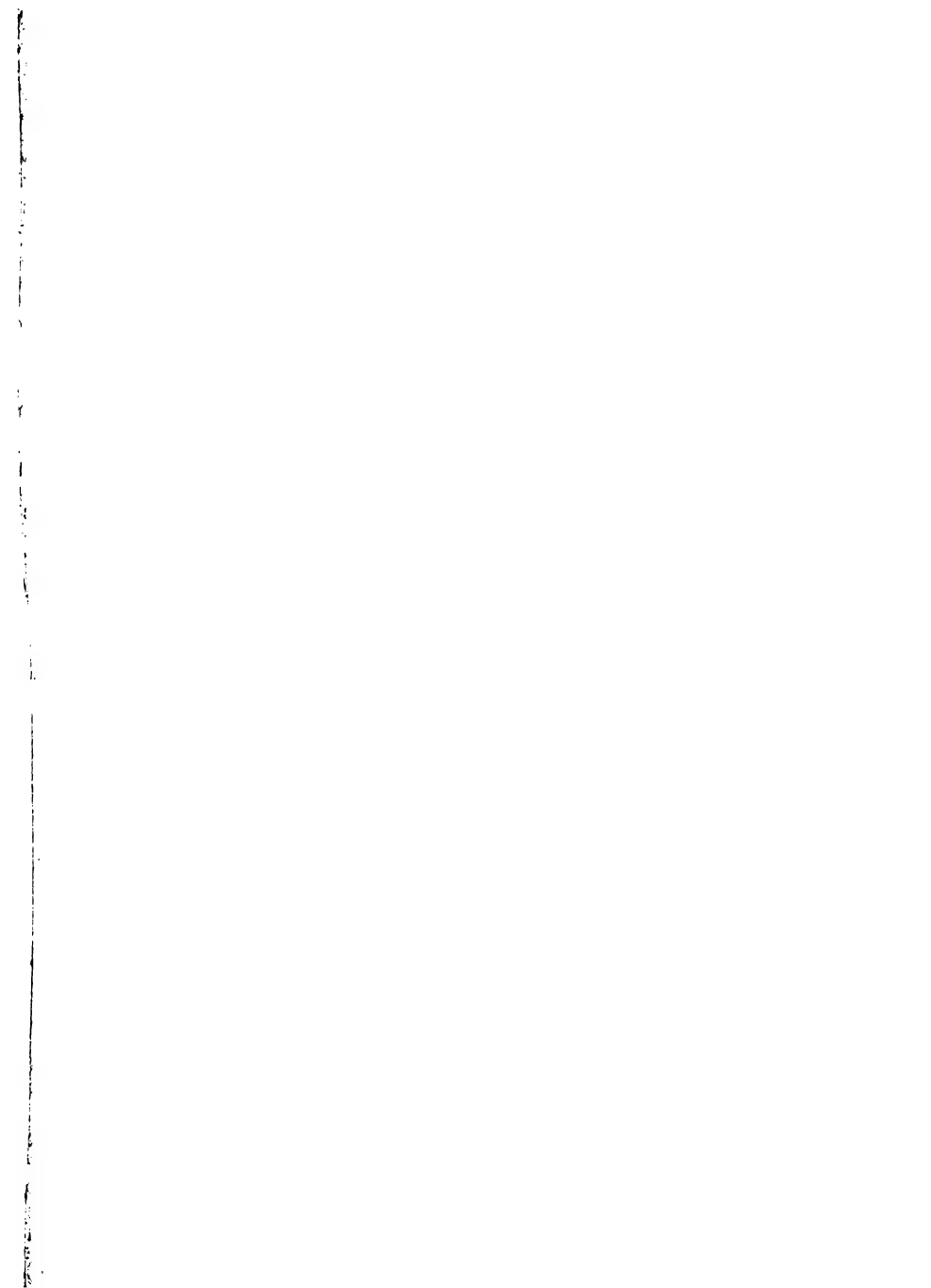
يوم القيامة، وذلك في ص ٣٦٨.

٥ . هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «العرف».

٦ . في النسخ والمطبوع: «بين». والصواب ما أثبتناه.



**[الْبَابُ الْخَامِسُ]****الكَلَامُ فِي الْإِمَامَةِ**



إِنَّا وَ ان كُنَّا قَد أوردْنَا فِي كِتَابِنَا «الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ» كُلُّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي هَذَا  
الْفَرْقِ مِنَ الْكَلَامِ وَ انْتَهَيْنَا فِيهِ إِلَى أَبْعَدِ الْغَايَاتِ، فَلَا يَجُوزُ إِخْلَاءُ<sup>١</sup> هَذَا الْكِتَابِ مِنْ  
جُمْلَةٍ فِيهَا مُقْنَعَةٌ وَ كَلَامٌ لَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ، وَ نَحْنُ عَامِلُونَ عَلَى ذَلِكَ.

### [الْقِسْمُ الْأَوَّلُ]

### [الْإِمَامَةُ الْعَامَّةُ]

[١]

### فَصْلُ

فِي الدَّلَالَةِ عَلَى وُجُوبِ الرِّئَاسَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ

[بَيَانُ شَرْطِ وُجُوبِ الرِّئَاسَةِ، وَ بَعْضُ صِفَاتِ الرَّئِيسِ]

إِعْلَمُ أَنَّا إِنَّمَا نَوْجِبُ الرِّئَاسَةَ بِشَرْطَيْنِ: أَحَدُهُمَا ثُبُوتُ التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ، وَ الشَّرْطُ  
الْآخَرُ ارْتِفَاعُ الْعِصْمَةِ. فَمَتَى زَالَ الشَّرْطَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا فَلَا وَجُوبَ لِرِئَاسَةٍ.<sup>٢</sup>  
وَ الَّذِي يَوْجِبُهُ وَ يَقْتَضِيهِ الْعَقْلُ، الرِّئَاسَةُ الْمُطْلَقَةُ؛ وَ هِيَ فَرَضُ الطَّاعَةِ وَ نَفَاذُ  
الْأَمْرِ وَ النَّهْيِ، فَإِنَّ الْمَصْلَحَةَ الَّتِي تُوجِبُ<sup>٣</sup> الرِّئَاسَةَ لَهَا بِذَلِكَ مُقْتَرِنَةٌ.

١. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: «إِخْلَالٌ».

٢. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: «لِلرَّئِيسَةِ».

٣. فِي «خ» الْكَلِمَةُ مُبْهَمَةٌ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «نَوْجِبُ».

و لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الرَّئِيسُ الَّذِي أَوْجَبْنَاهُ نَبِيًّا<sup>١</sup> يُوْحَى إِلَيْهِ وَ مُتَحَمِّلًا لِشَرِيعَةٍ<sup>٢</sup>، وَ بَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ.

و لا فَرْقَ أَيْضًا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُنْفَذًا لِشَرِيعٍ وَ مُقِيمًا لِحُدُودٍ شَرْعِيَّةٍ، أَوْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا<sup>٣</sup> نَوْجِبُ الرِّئَاسَةَ الْمُطْلَقَةَ.

و لا بُدَّ فِي الرَّئِيسِ الَّذِي أَوْجَبْنَاهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَا رَئِيسَ لَهُ وَ لَا يَدَ فَوْقَ يَدِهِ. وَ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ أَوْجَبْنَا عِصْمَتَهُ؛ عَلَى مَا سَبَقَتْهُ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى.<sup>٤</sup>

فَإِذَا قِيلَ: أَيُّ حَاجَةٍ إِلَى هَذَا الشَّرْطِ<sup>٥</sup> وَ الْإِنْزِجَارُ عَنِ الْقَبِيحِ وَ الْمَصْلَحَةُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي الرُّؤَسَاءِ يَتَأَمَّنُّ بِالْأَمْرَاءِ وَ خُلَفَاءِ الْأَمْرَاءِ؟

قُلْنَا: الْأَمْرَاءُ لَا يَخْلُوْنَ مِنْ أَنْ يَكُونُوا رَعِيَّةً لِغَيْرِهِمْ وَ رَاجِعِينَ إِلَى إِمَامِ الْكُلِّ، أَوْ كَانُوا غَيْرَ مُؤْتَمِّينَ بِغَيْرِهِمْ، وَ لَا يَكُونُونَ<sup>٦</sup> كَذَلِكَ<sup>٧</sup> إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ كَامِلِينَ، وَ مَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَلَهُ الرِّئَاسَةُ الَّتِي أَشَرْنَا إِلَى وُجُوبِهَا وَ إِنْ كَانُوا جَمَاعَةً؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ لَا يَمْنَعُ مِنْ وُجُودِ أُمَّةٍ كَثِيرِينَ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ. وَ إِنْ كَانَ هَؤُلَاءِ الْأَمْرَاءُ رَعِيَّةً لِغَيْرِهِمْ وَ مُؤْتَمِّينَ بِإِمَامِ الْكُلِّ، فَقَدْ تَبَتَّ عَلَى كُلِّ حَالٍ وُجُوبُ رِئَاسَةِ مَنْ لَا رِئَاسَةَ عَلَيْهِ، وَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ وَ إِنْ كَانَ مِنْ رِئَاسَةِ مَنْ يَقْتَدِي مِنَ الرُّؤَسَاءِ بِغَيْرِهِ كَالْأَمْرَاءِ بَدًّا.

١. فِي «خ» الْكَلِمَةُ مَبْهَمَةٌ. وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «مَنْبَأً».

٢. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لِشَرِيعَتِهِ». وَ الْأَنْسَبُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

٣. فِي «خ» - «إِنَّمَا».

٤. يَأْتِي فِي ص ١٩٥.

٥. أَيُّ شَرْطٍ أَنْ لَا يَكُونَ لِلرَّئِيسِ رَئِيسٌ فَوْقَهُ.

٦. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَلَا يَكُونُوا». وَ الصَّوَابُ مَا أُثْبِتَنَاهُ.

٧. أَيُّ غَيْرِ مُؤْتَمِّينَ بِغَيْرِهِمْ.

## [الدليل على وجوب الرئاسة والإمامة]

## [الدليل الأول: اللطف]

والذي يدُلُّ على ما ادَّعَيْنَاهُ أَنَّ كُلَّ عَاقِلٍ عَرَفَ الْعَادَاتِ<sup>١</sup> وَخَالَطَ النَّاسَ، يَعْلَمُ ضَرُورَةَ أَنَّ وُجُودَ الرَّئِيسِ الْمَهِيْبِ النَافِذِ الْأَمْرِ السَّدِيدِ التَّدْبِيرِ يَرْتَفِعُ عِنْدَهُ التَّظَالُمُ وَالتَّعَاشُ<sup>٢</sup> وَالتَّبَاغِي أَوْ مُعَظَّمُهُ، أَوْ يَكُونُ النَّاسُ إِلَى ارْتِفَاعِهِ أَقْرَبَ؛ وَأَنَّ فَقْدَ مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ يَقَعُ عِنْدَهُ كُلُّ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ، أَوْ يَكُونُ النَّاسُ إِلَى وَقُوعِهِ أَقْرَبَ. فَالرِّئَاسَةُ - عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ - لُطْفٌ فِي فِعْلِ الْوَاجِبِ وَالِامْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ، فَيَجِبُ أَنْ لَا يُخْلِي اللَّهَ تَعَالَى الْمُكَلَّفِينَ مِنْهَا<sup>٣</sup> وَذَلِيلٌ وَجُوبِ الْأَلْطَافِ يَتَنَاوَلُهَا. وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ إِنْ خَالَفَ فِيهَا مُخَالَفٌ لَمْ يَحْسُنْ مُنَاطَرَتُهُ.

وإِنْ ادَّعِيَ أَنَّهُ قَدْ يَفْسُدُ النَّاسُ عِنْدَ بَعْضِ الرُّؤَسَاءِ وَيَصْلُحُونَ عِنْدَ فَقْدِهِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُعْتَرِضاً عَلَى كَلَامِنَا؛ لِأَنَّا لَا نَدَّعِي أَنَّ النَّاسَ يَصْلُحُونَ عِنْدَ كُلِّ رَّئِيسٍ، وَإِنَّمَا قُلْنَا: وَجُودُ جِنْسِ الرِّئَاسَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ فِي بَابِ الصَّلَاحِ وَالْفَسَادِ لَا يَكُونُ كَفَقْدِهَا. فَمَنْ فَسَدَ مِنَ النَّاسِ عِنْدَ رِئَاسَةِ بَعْضِ الرُّؤَسَاءِ لِأَنَّهُ يُعَادِيهِ أَوْ يَحْسُدُهُ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَى ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ، لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ أَقْرَبَ إِلَى الصَّلَاحِ عِنْدَ رِئَاسَةِ غَيْرِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَوَارِجَ الْمُبْطِلِينَ لَوْ جُوبِ الْإِمَامَةُ (٤٢/ألف) الْمَارِقِينَ عَنْ طَاعَةِ الْأُئِمَّةِ مَا خَلَوْا أَقْطَ مِنْ رَّئِيسٍ يَنْصِبُونَهُ وَيَرْجِعُونَ فِي أُمُورِهِمْ إِلَيْهِ، يَأْخُذُ عَلَى أَيْدِي

١. في «خ» والمطبوع: «العادة».

٢. في «خ» والمطبوع: «أو التقاسم».

٣. في «خ، م»: «فيها».

٤. هكذا في تلخيص الشافعي، ج ١، ص ٧٣. وفي النسخ: «على». وفي المطبوع: «[ذلك على]».

جُنَاتِهِمْ<sup>١</sup>، وَ يُنْصَفُ مَظْلُومَهُمْ مِنْ ظَالِمِهِمْ<sup>٢</sup>، وَ رُؤْسَاؤُهُمْ فِي كُلِّ عَصْرِ مَعْرُوفُونَ؟  
فَإِنْ قِيلَ: الصَّلَاحُ الَّذِي يَحْصُلُ لِلْمُكَلَّفِينَ عِنْدَ وُجُودِ الرُّؤَسَاءِ هُوَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ  
بِالدُّنْيَا وَمَنَافِعِهَا، وَ تَنْتَظِمُ<sup>٣</sup> بِهِ أَحْوَالُ التَّجَارَاتِ وَ الْمَعَاشِ<sup>٤</sup>، وَ لَا تَعَلُّقُ لَذَلِكَ  
بِالدِّينِ، وَ إِنَّمَا يَجِبُ لِلْمَصَالِحِ<sup>٥</sup> الدِّينِيَّةِ<sup>٦</sup>.  
قِيلَ: فِي وُجُودِ<sup>٧</sup> الرُّؤَسَاءِ مَصَالِحُ دُنْيَوِيَّةٌ، وَ هِيَ مَا ذَكَرْتُمْ. وَ فِيهَا مَصَالِحُ دِينِيَّةٌ؛  
لَأَنَّ قَدْ بَيَّنَّا<sup>٨</sup> أَنَّهُ يَرْتَفِعُ مَعَهَا - أَوْ يَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى الِارْتِفَاعِ -<sup>٩</sup> الظُّلْمُ وَ الْبَغْيُ،  
وَ الصَّلَاحُ بِذَلِكَ دِينِيٌّ لَا مُحَالَةَ<sup>١٠</sup>.

[نفى أن يكون وجود الرئيس ملجأً إلى ترك القبيح]

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: إِنْ امْتِنَاعَ الْمُكَلَّفِ مِنَ الْقَبِيحِ لِخَوْفِهِ مِنْ عِقَابِ الْإِمَامِ  
وَ تَأْدِيبِهِ يُدْخِلُهُ فِي أَنْ يَكُونَ مُلْجَأً لَا يَسْتَحِقُّ تَوَابًا.  
وَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِلْجَاءَ مَا رَفَعَ الدَّوَاعِيَ إِلَى الْفِعْلِ، وَ لَيْسَ يَبْلُغُ الْخَوْفُ مِنَ الْإِمَامِ إِلَى

١. «يأخذ على أيدي جُنَاتِهِمْ»، أي: يمنعهم عما يريدون أن يفعلوه، كأنه أمسك أيديهم. راجع: النهاية، ج ١، ص ٢٨ (أخذ).

٢. «يُنْصَفُ مَظْلُومُهُمْ مِنْ ظَالِمِهِمْ»، أي يأخذ لهم بحَقِّهم منهم. راجع: شمس العلوم، ج ١٠، ص ٦٦٢٦ (نصف).

٣. في غير الأصل: «و ينتظم».

٤. في غير الأصل و المطبوع: «و المعاش».

٥. في النسخ و المطبوع: «المصالح».

٦. أي و إنما تجب الرئاسة للمصالح الدينية، لا الدنيوية.

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «قلنا: بوجود». و في المطبوع: «قلنا: لوجود».

٨. بيَّنه آنفاً في ص ١٦٣.

٩. في الأصل: «ارتفاع».

١٠. في غير الأصل: «و لا محالة» بالواو، و هي زائدة.

هذا الحدّ، بل الدواعي<sup>١</sup> إلى القبيح مُتَرَدِّدَةٌ مع وجود الرؤساء والأئمة؛ ألا ترى أنهم قد يعصون ويخالفون وتقع القبائح مع وجود الرئاسة من كثير من (٤٢/ب) المكلفين؟ فعلم<sup>٢</sup> أنهم غير ملجئين. ولو كانوا ملجئين لما<sup>٣</sup> استحق من امتنع من القبيح مع قدرته عليه في زمان وجود رئيس متصرف مدحاً ولا تعظيماً، وقد علمنا خلاف ذلك.

### [بيان وجوب نصب الرئيس حتى مع وجود مكلف واحد]

فإن قيل: فلو كلف الله تعالى مكلفاً واحداً بلا ثانٍ له، أكنتم توجبون نصب رئيس له أو لا توجبونه؟ فإن أوجبتموه فأني ظلم دفع<sup>٤</sup> هذا الرئيس، وأيبغي أزال، وليس مع هذا المكلف من يظلمه ويبغي عليه؟ وإن لم توجبوه نقضتم مذهبكم في وجوب الحاجة إلى الرئيس مع ثبوت الشرطين اللذين ذكرتموهما<sup>٥</sup>،<sup>٦</sup> وينبغي أن تزيدوا شرطاً ثالثاً، وهو أن يكون التكليف لجماعة. فإن قلتم: «يتمكن<sup>٧</sup> أن يظلم هذا المكلف الرئيس المنصوب له<sup>٨</sup> نفسه» فإنما<sup>٩</sup>

١. في غير الأصل: - «إلى الفعل، وليس يبلغ الخوف من الإمام إلى هذا الحدّ، بل الدواعي».

٢. في الأصل: «يعلم».

٣. في غير الأصل: «لا» بدل «لما».

٤. في «خ» الكلمة مبهمة. وفي المطبوع: «رفع».

٥. ذكرهما المصنف رحمه الله في بداية هذا الفصل في ص ١٦١، وهما: «ثبوت التكليف العقلي» و«ارتفاع العصمة».

٦. في الأصل: «ذكرناهما».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو إن قيل: يمكن».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «له».

٩. هذا جواب قوله: «فإن قلتم: يتمكن...».

يَتِمَكَّنُ مِنْ ظُلْمِهِ إِذَا أُوجِدَ<sup>١</sup> وَ نُصِبَ رَئِيساً لَهُ؛ فَمِنْ أَيْنَ وَجُوبِ ذَلِكَ وَ هَذَا الْمُكَلَّفُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ ظُلْمِ مُرْتَفِعٍ؟<sup>٢</sup>

قُلْنَا: <sup>٣</sup>الْمُكَلَّفُ وَ إِنْ كَانَ وَاحِداً فَقَدْ يَتِمَكَّنُ<sup>٤</sup> مِنْ قَبِيحِ مُتَعَدٍّ إِلَى غَيْرِهِ؛ وَ هُوَ أَنْ يُرِيدَ وَ يَعِزَّ عَلَى الظُّلْمِ وَ أَخَذَ أَمْوَالِ غَيْرِهِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْهَا، وَ الْعِزْمُ عَلَى الْقَبِيحِ قَبِيحٌ. وَ إِذَا كَانَ لَهُ<sup>٥</sup> الرَّئِيسُ يَأْخُذُ<sup>٦</sup> عَلَى يَدِهِ وَ يَمْنَعُهُ مِنْ (٤٣/ألف) الظُّلْمِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْهُ، لَمْ يَكُنْ لَهُ دَاعٍ إِلَى هَذَا الْعِزْمِ الْقَبِيحِ، فَارْتَفَعَ وَ امْتَنَعَ وَ كَانَ وَجُودُ الرَّئِيسِ لُطفاً فِيهِ.

[تجوز وجود أكثر من رئيس عقلاً، و المنع من ذلك سمعاً]

فَإِنْ قِيلَ: طَرِيقَتُكُمْ هَذِهِ تَوْجِبُ أَنْ يَبْعَثَ<sup>٧</sup> اللَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ بَلَدٍ رَئِيساً، وَ إِلَّا لَمْ يَكُنْ مُزِيحاً<sup>٨</sup> لِعِلَّةِ الْمُكَلَّفِينَ فِيهِ، وَ هَذَا يَوْجِبُ نَصَبِ أئِمَّةٍ عِدَّةٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ. قُلْنَا: <sup>٩</sup>لَا بُدَّ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ قَرِيبٍ وَ بَعِيدٍ مِنْ رَئِيسٍ؛ فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ لَهُ صِفَةُ إِمَامِ الْكُلِّ، أَوْ تَكُونَ<sup>١٠</sup> لَهُ صِفَةُ الْأَمِيرِ الْمُتَوَلَّى مِنْ قِبَلِ رَئِيسِ الْكُلِّ وَ إِمَامِ الْجَمِيعِ. فَإِنْ كَانَتْ الْحَالُ لَا تَمْنَعُ<sup>١١</sup> مِنْ نَصَبِ عِدَّةٍ رُؤَسَاءَ مِمَّنْ لَهُ صِفَةُ الْإِمَامِ الْأَصْلِيِّ، فَإِنَّ الْعَقْلَ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «وُجِدَ».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيرتفع».

٣. في الأصل: «قيل».

٤. في «خ» و المطبوع: «تمكَّن».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «- له».

٦. هكذا في الأصل و المطبوع. و في «خ»: «يؤاخذ». و في «م»: «مؤاخذ». و في «ه»: الكلمة مبهمه.

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ينصب».

٨. «مُزِيحاً»، أي مُبْعَدُ و مُدْهِباً. الصحاح، ج ١، ص ٣٧١ (زيج).

٩. في الأصل: «قيل».

١٠. في غير الأصل: «أَنْ يَكُونَ..... أَوْ يَكُونَ».

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فإنَّ الحال لا يمنع».

لا يَمْتَنِعُ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا امْتَنَعْنَا الْآنَ مِنْهُ لِلسَّمْعِ<sup>١</sup> وَالإِجْمَاعِ، وَإِلَّا<sup>٢</sup> جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ  
رُؤْسَاءُ الْأَقْطَارِ كُلِّهَا وَالبِلَادِ جَمِيعِهَا لَهُمْ صِفَاتُ الْأُتَمَّةِ. وَإِنْ كَانَتْ الْحَالُ كَحَالِنَا  
هَذِهِ<sup>٣</sup> - قَدْ عَلِمَ فِيهَا<sup>٤</sup> أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا<sup>٥</sup> وَاحِدًا - قَطَعْنَا عَلَى<sup>٦</sup> أَنْ رُؤْسَاءُ  
الْأَطْرَافِ<sup>٧</sup> وَالبُلْدَانِ لَهُمْ صِفَاتُ الْأَمْرَاءِ وَأَنْهُمْ مَرَعِيُونَ<sup>٨</sup> بِإِمَامِ الْكُلِّ.  
وَلَيْسَ يَلْزَمُ - عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٩</sup> - إِذَا قُلْنَا: «إِنَّ الْإِمَامَ وَاحِدٌ»<sup>١٠</sup> وَنُصِبَ فِي بَعْضِ أَقْطَارِ  
الْأَرْضِ أَنْ يَكُونَ الْمُكَلَّفُونَ فِي الْأَقْطَارِ (ب/٤٣) الْبَعِيدَةِ مِنْهُ، وَ<sup>١١</sup> لَيْسَ يُمَكِّنُهُمُ  
الْمَعْرِفَةُ بِحَالِهِ إِلَّا بَعْدَ زَمَانٍ طَوِيلٍ أَنْ<sup>١٢</sup> يَكُونُوا خَالِينَ مِنْ لُطْفِهِمْ فِي تَكْلِيفِهِمْ.  
وَذَلِكَ أَنَّ الْمَذْهَبَ الَّذِي نَصَرْنَاهُ وَدَلَّلْنَا عَلَى صِحَّتِهِ يُوْجِبُ أَنْ أَصْلَ التَّكْلِيفِ  
يُوْجِبُ<sup>١٣</sup> إِقَامَةَ أُتَمَّةٍ عِدَّةٍ فِي كُلِّ بَلَدٍ وَعِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ، وَيُجَوِّزُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَسْتَصْلِحَ  
اللَّهُ تَعَالَى مَنْ بَعْدَ مِنْ مِصْرٍ<sup>١٤</sup> الْإِمَامَ بِخُلَفَائِهِ وَأَمْرَائِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا<sup>١٥</sup> مُمَكِّنٌ فِي الْفَرَعِ  
وَعَبْرٌ مُمَكِّنٌ فِي الْأَصْلِ.

١. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «السمع».

٢. في الأصل: - «وإلا».

٣. في «م»: «وهذه».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «منها».

٥. في «خ» والمطبوع: + «إماماً».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «على».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الأقطار».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يرغبون».

٩. في الأصل: - «على ما ذكرناه».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إِنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ وَاحِدًا».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و».

١٢. في الأصل: «أو».

١٣. في الأصل: «فوجب».

١٤. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «من بعد أن استقر».

١٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأنه».

فإن قيل: أليس في البلدان البعيدة عن مقر الإمام ما يبلغ في البعد إلى حد لا يمكن معه معرفة هذا الإمام المنصوب؟ فكيف يقع الاستصلاح لهم بأمرائه وخلفائه مع هذه الحال؟<sup>٢</sup>

قلنا: <sup>٣</sup>إن انتهت الحال في البعد إلى ما ذكرتم، وجب نصب من له صفة الإمام هناك.

فإن قيل: هذا يقتضي تجويز أئمة كثيرين فيما نأى عنا من البلاد في هذا الوقت. قلنا: <sup>٤</sup>إن كانت شريعة نبينا صلى الله عليه وآله لازمة لكل من على الأرض ولكل مكلف من البشر <sup>٦</sup> قريب وبعيد، و <sup>٧</sup>في تخوم الأرض، <sup>٨</sup>فلن يجوز أن يكون مكلفاً (٤٤/ألف) لذلك <sup>٩</sup>إلا وأخبارنا متصلة به، والحجة بمعجزات نبينا صلى الله عليه وآله <sup>١٠</sup>و شريعته قائمة عليه، وإذا اتصّلت - ولو في مدة طويلة - أخبارنا به لزّمه الاقتداء بمن نصبه <sup>١١</sup>من الأمراء كما يلزمه الانقياد إلى هذا الشرع. فإن <sup>١٢</sup>جاز أن يكون على حدب الأرض وفي تخومها من لا يجوز اتصال أخبارنا به ولا

٤١٤

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «هذا».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الحالة».

٣. في الأصل: «قيل».

٤. في الأصل: «قيل».

٥. في الأصل: «عليه السلام».

٦. في «خ» والمطبوع: «و لكل من المكلف بشر».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و».

٨. تخوم الأرض: معالم الأرض وحدودها. تهذيب اللغة، ج ٧، ص ١٣٨ (تخم).

٩. هكذا في الأصل و «م»، والأولى: «بذلك». وفي «خ، ه» والمطبوع: - «لذلك».

١٠. في الأصل: «عليه السلام».

١١. في غير الأصل: «ينصبه».

١٢. في الأصل: «و إن».

هو مُكَلَّف بِشَرِيعَتِنَا، جازَ أَنْ يُنَصَّبَ لَهُ إِمَامٌ أَوْ أئِمَّةٌ؛<sup>١</sup> فَإِنَّ الَّذِي اقْتَضَاهُ الإِجْمَاعُ أَنْ لَا يَكُونَ<sup>٢</sup> الإِمَامُ فِي هَذَا الشَّرْعِ وَ<sup>٣</sup> لِمَنْ يَجْرِي مَجْرَانَا وَ نَعْرِفُ أَخْبَارَهُ وَ نَعْرِفُ أَخْبَارَنَا إِلَّا وَاحِدًا،<sup>٤</sup> فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ هَذِهِ حَالُهُ فَهُوَ كَالْمَلَأَكَةِ وَ الْجِنِّ. وَ فِي تَفْصِيلِ ذَلِكَ وَ الْقَطْعِ عَلَى الْحَقِّ مِنْهُ بَعِيْنُهُ نَظَرٌ، وَ الشُّكُّ فِيهِ غَيْرُ مُخِلٍّ بِمَا نَحْنُ مُتَكَلِّمُونَ عَلَيْهِ وَ نَاصِرُونَ لَهُ.

### [نفي أن تكون الرئاسة لطفاً لجميع المكلفين]

فإن قالوا: لو عمَّ كَوْنُ الرِّئَاسَةِ لُطْفًا فِي<sup>٦</sup> كُلِّ زَمَانٍ لَوَجَبَ أَنْ يَعْمَ كُلُّ تَكْلِيفٍ وَ كُلُّ مُكَلَّفٍ، كَمَا<sup>٧</sup> وَجَبَ ذَلِكَ فِي الْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى. وَ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ الْإِمَامَةُ لُطْفًا لِلْإِمَامِ نَفْسِهِ، وَ يُوْدِّي إِلَى مَا لَا نِهَآيَةَ لَهُ مِنَ الْأئِمَّةِ.

قُلْنَا<sup>٨</sup>: الْأَلْطَافُ (٤٤/ب) لَا يَجِبُ قِيَاسُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي خُصُوصٍ أَوْ عُمُومٍ، وَ إِنَّمَا يَجِبُ إِبْتَاهُهَا أَلْطَافًا فِيمَا هِيَ<sup>٩</sup> أَلْطَافٌ فِيهِ بِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الدَّلَالَةُ، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ الرِّئَاسَةُ لُطْفًا فِي كُلِّ زَمَانٍ؛ لِلأُدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ، وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ<sup>١٠</sup> أَلْطَفًا فِي كُلِّ تَكْلِيفٍ وَ مُكَلَّفٍ.

١. في الأصل: «إماماً وأئمة» وهذا تصحيف. وفي غيرها: «إمام وأئمة».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «لا يكون».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «و».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «واحد».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «حاله و هو». وفي المطبوع: «أحواله و هو».

٦. في الأصل: - «في».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لما».

٨. في الأصل: «قيل».

٩. في غير الأصل: - «هي».

١٠. في غير الأصل: - «لم تكن».

وإنما لم يَجِبْ في الإمام نفسه - وإن كان مُكَلَّفًا - أن<sup>١</sup> يَكُونَ له إمامٌ هو لُطْفٌ له؛ لأنَّ الإمامةَ إنما هي لُطْفٌ في رَفْعِ الْقَبِيحِ أو تَقْلِيلِهِ<sup>٢</sup> فيَمَنْ يَجُوزُ مِنْهُ<sup>٣</sup> فَعَلُ الْقَبِيحِ، فأما مَنْ هو مَعصُومٌ مَقْطُوعٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْتَارُ قَبِيحًا، فأيُّ حَاجَةٍ بِهِ<sup>٤</sup> إِلَى لُطْفٍ يَكُونُ معه أَقْرَبَ إِلَى الْامْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ؟<sup>٥</sup>

والمَعْرِفَةُ<sup>٦</sup> لَمْ يَجِبْ عُمُومُهَا لِكُلِّ تَكْلِيفٍ وَ مُكَلَّفٍ مِنْ حَيْثُ عَمَّتِ الْأَوْقَاتُ، بَلْ لِدَلِيلٍ خَصَّهَا لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فِي الْإِمَامِ. عَلَى أَنَّ الْمَعْرِفَةَ نَفْسَهَا لَيْسَتْ عَامَّةً لِكُلِّ تَكْلِيفٍ وَلَا كُلِّ حَالٍ؛ فَإِنَّ التَّكْلِيفَ الْعَقْلِيَّ فِي أَحْوَالِ مُهْلَةِ النَّظَرِ لَيْسَتْ الْمَعْرِفَةُ لُطْفًا فِيهِ، فَقَدْ خَالَفَ عُمُومُهَا فِي كُلِّ مُكَلَّفٍ عُمُومَهَا لِلتَّكْلِيفِ وَالْأَزْمَانِ. فَإِنْ تَعَلَّلُوا بِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا يُمَكِّنُ كَوْنُهَا لُطْفًا فِي التَّكْلِيفِ الْعَقْلِيِّ فِي زَمَانٍ<sup>٧</sup> مُهْلَةٍ النَّظَرِ.

فُلْنَا:<sup>٨</sup> هو (٤٥/ألف) كذلك، و لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ أَمَكَّنَ مِنْ طَرِيقِ التَّقْدِيرِ كَوْنُهُ لُطْفًا فِي شَيْءٍ بَعَيْنِهِ يَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ لُطْفٌ فِيهِ؛ فَالْإِمَامَةُ وَإِنْ أَمَكَّنَ كَوْنُهَا لُطْفًا فِي كُلِّ تَكْلِيفٍ، فَلَا دَلِيلٌ يَقْطَعُ بِهِ<sup>٩</sup> عَلَى أَنَّهَا لُطْفٌ فِي الْجَمِيعِ كَمَا قَطَعْنَا فِي الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: - «أن».

٢. في الأصل: «في دفع القبيح و تقليله».

٣. هكذا في الأصل. و في «خ» والمطبوع: «صفة» بدل «منه».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: - «به».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «و القبيح».

٦. أي معرفة الله تعالى.

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «أزمان».

٨. في الأصل: «قيل».

٩. هكذا في الأصل. و من قوله: «على أَنَّهُ لطف فيه...» إلى هنا ساقط من سائر النسخ والمطبوع.

و يُمكن أيضاً أن نقول: إن الإمامة إنما يُمكن كونها لطفاً و رافعاً للقبح فيمن يجوزُ منه فعل القبح و يُشكُّ في وقوعه منه، فأما مَنْ قَطَعْنَا بالدليل على أن<sup>١</sup> القبح لا يَقَعُ البتَّةَ منه فلا يُمكن رفع ما هو مُرتفع، فَجَرَّت الإمامة في هذا الوجه مَجْرَى المَعْرِفَةِ.

و قد بيَّنا الجواب عن هذا السؤال و عن أكثر ما أوردناه هاهنا في كتابنا «الشافى»<sup>٢</sup> و استقصيناه بحسب اقتضاء ذلك الموضع له. و فيما اقتصرنا<sup>٣</sup> عليه هاهنا كفايةً.

### [غيبة الإمام لا توجب سقوط التكليف و لا خروج الرئاسة من كونها لطفاً]

فإن قيل: هذا يوجب أن يكون الإمام في كُلِّ حالٍ ظاهراً مُتَصَرِّفاً حَتَّى يَقَعَ الانزجارُ عن القبايح به؛ فإن الزاجر هو تدبيره و تصرُّفه، لا وجودُ عينه. و هذا يَقْتَضِي أن يكون الناس في حال الغيبة غير مُزاحي (٤٥/ب) العلة<sup>٤</sup> في تكليفهم. قلنا: لا شبهة في أن تصرُّف الإمام في الأمة<sup>٥</sup> هو اللطف، و فيه المصلحة لهم في الدين، و إن كان ذلك لا يَتِمُّ إلا بإيجاد الإمام و النصُّ على عينه.

و الذي يَتِمُّ به لطفنا في الإمامة و تَتَعَلَّقُ به مصلحتنا هو مجموعُ أمورٍ<sup>٧</sup> بعضها

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أن».

٢. الشافى في الإمامة، ج ١، ص ٤٧ - ٥٩.

٣. في الأصل: «اقتصرناه».

٤. «غير مزاحي العلة»، أي غير مُزالي العلة، يقال: زاح الشيء يزوحه، و أزاحه إزاحةً، أي أزاله عن مكانه. و هو مزوح و مُزاح. جمهرة اللغة، ج ١، ص ٥٣١ (زوح). و في «خ، ه»: «غير احى العلة».

٥. في الأصل: «قيل».

٦. في الأصل: «الإمامة».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «علوم».

يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ<sup>١</sup> وَ يَخْتَصُّ بِهِ، فَعَلَيْهِ تَعَالَى إِزَاحَةُ الْعِلَّةِ فِيهِ، وَ بَعْضُ آخَرٍ يَتَعَلَّقُ  
بِنَا، وَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِفِعْلِنَا، فَعَلَيْهِ عَزَّ وَ جَلَّ<sup>٢</sup> أَنْ يُوَجِّهَ عَلَيْنَا، وَ عَلَيْنَا أَنْ نُطِيعَ فِيهِ، فَإِذَا  
عَصَيْنَا وَ فَرَطْنَا كَانَتْ الْحُجَّةُ عَلَيْنَا، وَ بَرِيءٌ عَزَّ وَ جَلَّ مِنْ عَهْدَةِ إِزَاحَةِ عَلَيْنَا؛ أَلَا تَرَى  
أَنَّ الْمَعْرِفَةَ<sup>٣</sup> الَّتِي أَجْمَعُنَا<sup>٤</sup> - مَعَ الْمُحْصِلِينَ<sup>٥</sup> مِنْ مُخَالِفِينَ فِي الْإِمَامَةِ - عَلَى أَنَّ جِهَةً  
وُجُوبِهَا اللَّطْفُ<sup>٦</sup>، لَا يَتِمُّ الْغَرَضُ فِيهَا إِلَّا بِأَمْرِ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَ أُمُورٍ مِنْ فِعْلِنَا؟  
وَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِاللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ<sup>٧</sup> أَنْ يُعْلِمَنَا وَجُوبَهَا، وَ يُقَدِّرَنَا عَلَى السَّبَبِ الْمَوْلَدِ لَهَا،  
وَ يُخَوِّفُنَا مِنَ التَّغْرِيطِ فِي فِعْلِهَا، وَ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِنَا أَنْ نَفْعَلَهَا بِأَنْ نَفْعَلَ<sup>٨</sup> سَبَبَهَا. وَ قَدْ  
فَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى كُلَّ مَا يَتَعَلَّقُ (٤٦/ألف) بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَفْعَلَ  
الْمُكَلَّفُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَ لَا يُخْرِجُهُ<sup>٩</sup> مِنْ أَنْ يَكُونَ مُزِيحاً لِعِلَّتِهِ فِي تَكْلِيفِهِ.

وَ قَدْ خَلَقَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ<sup>١٠</sup> إِمَامَ الزَّمَانِ - عَلَيْهِ وَ عَلَى آبَائِهِ<sup>١١</sup> السَّلَامُ - وَ نَصَّ  
بِالْإِمَامَةِ<sup>١٢</sup> عَلَى عَيْنِهِ، وَ دَلَّ عَلَى اسْمِهِ وَ نَسَبِهِ بِالْأَدِلَّةِ الْقَاطِعَةِ، وَ حَثَّ عَلَى طَاعَتِهِ،

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى»، و هكذا ما بعده.

٣. أي معرفة الله تعالى.

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيه».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «و المحصلون»، و في المطبوع: «و المخلصون» بدل «مع المحصلين».

٦. في الأصل: «و التي».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بفعل الله تعالى» بدل «بالله عزَّ وَ جَلَّ».

٨. هكذا في الأصل. و في «خ» و المطبوع: «أن يفعل». و في «م» الكلمة مبهمة. و في «هـ»: «أن نفعل».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و لا نخرجه».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «+ الصلاة».

١٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الإمامة».

و تَوَعَّد<sup>١</sup> عَلَى مَعْصِيَتِهِ.

فَأَمَّا الْأُمُورُ الَّتِي لَا تَتِمُّ مَصْلَحَتُنَا بِالْإِمَامِ إِلَّا بِهَا وَ هِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى أَفْعَالِنَا، فَهِيَ<sup>٢</sup> تَمْكِينُ الْإِمَامِ وَ التَّخْلِيَةُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ وِلَايَتِهِ، وَ الْعُدُولُ عَنْ تَخْوِيفِهِ وَ إِرْهَابِهِ، ثُمَّ طَاعَتُهُ وَ امْتِثَالُ أَوَامِرِهِ.<sup>٣</sup>

فَإِذَا لَمْ يَتَّعْ مِنَّا تَمْكِينُ الْإِمَامِ وَ أَخْفَنَاهُ فَأَخَوَجْنَاهُ<sup>٤</sup> إِلَى الْاسْتِتَارِ تَحَرُّزاً مِنْ الْمَصْرَةِ، لَمْ نَخْرُجْ مِنْ أَنْ نَكُونَ<sup>٥</sup> مُزَاجِي الْعِلَّةِ فِي تَكْلِيفِنَا، وَ كَانَ فَقَدْ انْتِفَاعِنَا<sup>٦</sup> بِهَذَا الْإِمَامِ مَنَسُوباً إِلَيْنَا، وَ زَرَهُ عَائِدًا<sup>٧</sup> عَلَيْنَا؛ لِأَنَّا لَوْ شِئْنَا لَمَكَّنَاهُ<sup>٨</sup> وَ آمَنَاهُ، فَتَصَرَّف<sup>٩</sup> فِينَا التَّصَرُّفُ الَّذِي يَعُودُ بِالنَّفْعِ عَلَيْنَا.

وَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا لَمْ تُمَكَّنْهُ وَ حُلْنَا<sup>١٠</sup> بَيْنَهُ وَ بَيْنَ التَّصَرُّفِ أَنْ يَسْقُطَ عَنَّا التَّكْلِيفُ الَّذِي الْإِمَامَةُ لَطَّفَ فِيهِ، وَ أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ مَجْرَى (٤٦/ب) مَنْ قَطَعَ رِجْلَ نَفْسِهِ؛ فَإِنَّ التَّكْلِيفَ الْمُتَعَلِّقَ بِهَا يَسْقُطُ عَنْهُ، وَ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْقَاطِعُ لَهَا أَوْ غَيْرُهُ. وَ ذَلِكَ أَنَا فِي أَحْوَالِ غَيْبَةِ الْإِمَامِ عَنَّا مُتَمَكِّنُونَ مِنْ إِزَالَةِ خَوْفِهِ وَ أَنْ نُؤْمِنَهُ لِيُظْهَرَ

١. «تَوَعَّد»، أَي تَهَدَّد. (الصحاح، ج ٢، ص ٥٥٣) (وعد).

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ هِيَ».

٣. فِي الْأَصْل: «أَمْرُهُ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ أَخْفَيْنَاهُ وَ أَخْرَجْنَاهُ». وَ فِي «ه»: «وَ أَخْفَنَاهُ وَ أَخْرَجْنَاهُ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْأَصْل. وَ لِلْمَزِيدِ رَاجِعٌ: تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٣٤٩؛ الْاِقْتِصَادُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْاِقْتِدَادِ، ص ٣٠٠.

٥. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: «ثُمَّ نَخْرُجُ مِنْ أَنْ نَكُونَ». وَ فِي «م»: «لَمْ يَخْرُجْ مِنْ أَنْ يَكُونَ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «تَعَذَّرَ انْتِفَاعُنَا».

٧. فِي الْأَصْل: «عَائِدًا».

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَمْلَكْنَاهُ».

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فِي تَصَرُّفٍ».

١٠. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ خُلْفَاهُ».

و يَتَصَرَّف، فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ أَيْدِينَا التَّمَكُّنُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَذَا الْإِمَامِ، وَلَا كَانَ مَا فَعَلْنَا<sup>١</sup> مِنْ إِخَافَتِهِ يَجْرِي مَجْرَى قَطْعِ الرَّجْلِ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَهَا لَا يَبْقَى مَعَهُ تَمَكُّنٌ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالرَّجْلِ. وَ جَرَى فِعْلُنَا لِمَا أَحْوَجَ الْإِمَامَ إِلَى الْغَيْبَةِ مَجْرَى شَدِّ أَحَدِنَا رَجُلٌ<sup>٢</sup> نَفْسِهِ، فِي أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ تَكْلِيفُ الْقِيَامِ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِزَالَةِ هَذَا الشَّدِّ، وَ جَرَى قَطْعُ الرَّجْلِ مَجْرَى قَتْلِ الْإِمَامِ.

### [بيان الفرق بين غيبة الإمام وبين موته أو انعدامه]

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا جَازَ أَنْ يَغِيبَ إِمَامُ الزَّمَانِ بَحِيثٌ لَا نَصْلُ<sup>٣</sup> إِلَيْهِ فِيهِ وَ لَا تُمَيِّزُهُ مِنْ غَيْرِهِ حَتَّى إِذَا أَمِنَ مِنَ الْخَوْفِ ظَهَرَ، فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ ذَلِكَ وَ بَيْنَ أَنْ يُعَدِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ يُمَيِّتَهُ، حَتَّى إِذَا أَمِنَ عَلَيْهِ<sup>٤</sup> أَوْ جَدَّهُ أَوْ أَحْيَاهُ إِنْ كَانَ مَيِّتًا؟

فَإِنْ قُلْتُمْ: إِنَّا<sup>٥</sup> لَا نَقْدِرُ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ [بِهِ]<sup>٦</sup> إِذَا كَانَ مَعْدُومًا أَوْ مَيِّتًا، وَ نَحْنُ نَقْدِرُ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِهِ إِذَا كَانَ مَوْجُودًا بَيِّنًا.<sup>٧</sup>

قِيلَ لَكُمْ: وَ نَحْنُ لَا (٤٧/ألف) نَقْدِرُ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِهِ وَ هُوَ غَيْرُ مُتَمَيِّزِ الشَّخْصِ، وَ لَا مَعْرُوفِ الْعَيْنِ.

فَإِذَا قُلْتُمْ: فِي أَيْدِينَا وَ تَحْتَ مَقْدُورِنَا مَا<sup>٨</sup> إِذَا فَعَلْنَاهُ مِنْ إِيْمَانِهِ<sup>٩</sup> وَ إِزَالَةِ خَوْفِهِ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من فعلنا».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لرجل».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لا يتصل».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «عليه».

٥. في الأصل: «لأننا».

٦. في الأصل: «بيننا».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ما».

٨. من الأمان، أي جعله آمناً.

تَعَرَّفَ إلينا وَ تَمَيَّزَ لَنَا.

قِيلَ لَكُمْ: وَ فِي أَيْدِينَا أَيْضاً مَا إِذَا فَعَلْنَاهُ أَوْ جَدَّهَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ<sup>١</sup> لَنَا. وَ عَلَى كِلَا  
الْوَجْهَيْنِ لَيْسَ انْتِفَاعُنَا بِهِ مِمَّا يَتِمُّ بِمَقْدُورِنَا<sup>٢</sup> خَالِصاً دُونَ أَنْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ فِعْلٌ وَاقِعٌ  
بِاخْتِيَارٍ مُخْتَارٍ<sup>٣</sup>؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَغِيبَ عَنَّا حَتَّى إِذَا أَرْزَلْنَا خَوْفَهُ مِنْ جِهَتِنَا وَ اعْتَقَدْنَا  
فِيهِ الْجَمِيلَ ظَهَرَ لَنَا<sup>٤</sup> وَ تَعَرَّفَ إلينا - وَ تَعَرَّفَهُ<sup>٥</sup> وَ ظَهَرَهُ مِنْ فِعْلِهِ وَ بِاخْتِيَارِهِ -، وَ بَيْنَ  
أَنْ يُعِدِّمَهُ<sup>٦</sup> اللَّهُ تَعَالَى، فَإِذَا اعْتَقَدْنَا الْجَمِيلَ لَهُ وَ فِيهِ وَ أَرْزَلْنَا أَسْبَابَ خَوْفِهِ مِنَّا أَوْ جَدَّهُ؟  
وَ هَلْ<sup>٧</sup> إِبْجَادُهُ أَوْ<sup>٨</sup> إِحْيَاؤُهُ إِنْ كَانَ مَيِّتاً فِي تَعَلُّقِهِ بِاخْتِيَارٍ مُخْتَارٍ هُوَ غَيْرُنَا، إِلَّا  
كَظْهُرِهِ إلينا وَ إِعْلَامُنَا أَنَّهُ الْإِمَامُ فِي أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِاخْتِيَارٍ مُخْتَارٍ هُوَ غَيْرُنَا؟

عَلَى أَنَّ<sup>٩</sup> انْتِفَاعُنَا وَ إِمْكَانَ طَاعَتِنَا لِلْإِمَامِ عَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ مُتَعَلِّقٌ<sup>١٠</sup> بِفِعْلِ اللَّهِ<sup>١١</sup>  
تَعَالَى لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَمِنَ مِنَّا وَ أَرَادَ الظُّهُورَ (٤٧/ب)، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّهُ  
الْإِمَامُ، وَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُصَدِّقَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ<sup>١٢</sup> فِي هَذِهِ الدَّعْوَى الَّتِي لَا نَعْلَمُ صِحَّتَهَا

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٢ . في «م»: «مقدورنا».

٣ . وَ هُوَ الْإِمَامُ عَلَى فَرْضِ غَيْبَتِهِ - حَيْثُ يَقُومُ بِالظُّهُورِ - أَوْ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى فَرْضِ مَوْتِ الْإِمَامِ أَوْ  
انعدامه حَيْثُ يَقُومُ تَعَالَى بِإِحْيَائِهِ أَوْ إِبْجَادِهِ.

٤ . في «م»: - «لنا».

٥ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و نعرفه».

٦ . في الأصل: «يعرفه».

٧ . في الأصل: «و جعل».

٨ . في «خ» و المطبوع: «و».

٩ . في الأصل: - «أَنْ».

١٠ . في «خ» و المطبوع: «يتعلق».

١١ . كَذَا فِي النسخ و المطبوع. و الأنسب: «بفعل لله».

١٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

بمَجَرَّدِهَا إِلَّا بِمُعْجَزٍ يُظْهِرُهُ<sup>١</sup> عَلَى يَدِهِ، فَقَدْ بَانَ أَنَّ انتِفَاعَنَا بِالْإِمَامِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِفِعْلِ  
يَخْتَارُهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْفِعْلُ الْمُعْجَزُ  
الَّذِي يُظْهِرُهُ عَلَى يَدِهِ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ إِيجَادَهُ نَفْسَهُ؟  
فَإِنْ قُلْتُمْ: لَوْ أَعْدَمَهُ لَكَانَ قَوْتُ انتِفَاعِنَا بِالْإِمَامِ مَنَسُوباً إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ،<sup>٢</sup> وَلَيْسَ  
كَذَلِكَ<sup>٣</sup> إِذَا كَانَ مَوْجُوداً مُسْتَخْفِياً.

قِيلَ لَكُمْ: بَلْ يَكُونُ مَنَسُوباً إِلَى مَنْ أَخَافَ الْإِمَامَ وَلَمْ يُؤْمِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ فَيُظْهِرُ  
وَيُنْتَفَعُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُخِيفَ فَلَيْسَ غَيْرُ الْامْتِنَاعِ مِنَ الظُّهُورِ<sup>٤</sup>. ثُمَّ حِينَئِذٍ لَا فَرْقَ<sup>٥</sup> إِذَا لَمْ  
يَتِمَّ كُنْ مِنَ الظُّهُورِ بَيْنَ أَنْ يُعْذَمَ إِلَى<sup>٦</sup> أَنْ<sup>٧</sup> يُمَكِّنَ إِيجَادَهُ، أَوْ يَسْتَتِرَ إِلَى أَنْ يُمَكِّنَ  
إِظْهَارَهُ؛ فَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ وَقَعَ فَالْعِلَّةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مُزَاحَةً، وَاللَّوْمُ عَلَى مَنْ أَخَافَ  
الْإِمَامَ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ مِنَ الظُّهُورِ.

وَلَا فَرْقَ فِي<sup>٨</sup> لُحُوقِ الذَّمِّ لَنَا بَيْنَ أَنْ (٤٨/ألف) نُفَوَّتْ أَنْفُسَنَا مَنَافِعَ تَجِبُ عَنْ  
أَسْبَابٍ نَفَعُهَا - كَوُجُوبِ الْعِلْمِ عِنْدَ النَّظَرِ -، وَبَيْنَ أَنْ نُفَوَّتْهَا مَنَافِعَ لَا تَجِبُ<sup>٩</sup> عَنْ  
أَسْبَابٍ، بَلْ مَعْلُومٌ حُصُولُهَا بِالْعَادَةِ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهَا<sup>١٠</sup> عِنْدَ غَيْرِهَا مِنْ أَعْمَالِنَا،

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إِلَّا بِإِظْهَارٍ مُعْجَزٍ يُظْهِرُ».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تَعَالَى».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «كَذَلِكَ».

٤. أي فليس من حيلة غير الامتناع من الظهور.

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «بَيْنَ».

٦. في «خ، م، هـ»: «عَلَى». والصواب ما أثبتناه، كما في المطبوع.

٧. في الأصل: - «يَتِمَّ كُنْ مِنَ الظُّهُورِ بَيْنَ أَنْ يُعْذَمَ إِلَى أَنْ».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بَيْنَ».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وَلَا يَجِبُ».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَوْ جَرَى بِمَجْرَاهَا».

كَتَحَوِ الشَّبَعِ عِنْدَ الْأَكْلِ، وَالرَّيِّ عِنْدَ الشُّرْبِ. وَإِذَا كُنَّا قَاطِعِينَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ<sup>١</sup>  
يُوجِدُ الْإِمَامَ وَ يُظْهِرُهُ لَا مَحَالَةَ إِذَا أَرْزَلْنَا أَسْبَابَ<sup>٢</sup> خَوْفِهِ، فَقَدْ صِرْنَا مُتَمَكِّنِينَ  
و قَادِرِينَ عَلَى مَا يَقْتَضِي ظُهُورَهُ، فَإِذَا<sup>٣</sup> لَمْ نَفْعَلْ فَنَحْنُ الْمَلُومُونَ.<sup>٤</sup>

٤١٩

و مَا حَقَّقْنَا هَذَا السُّؤَالَ فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِنَا فِي الْغَيْبَةِ هَذَا التَّحْقِيقَ، وَلَا انْتَهَيْنَا  
فِيهِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ، وَهُوَ مِنْ أَشَدِّ مَا نُسَأَلُ<sup>٥</sup> عَنْهُ اشْتِبَاهًا وَ إِشْكَالًا.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَقْصَدَ بِهَذَا<sup>٦</sup> السُّؤَالِ الْإِزَامُنَا تَجْوِيزَ كَوْنِ إِمَامٍ زَمَانِنَا هَذَا<sup>٧</sup>  
عَلَيْهِ السَّلَامَ مَعْدُومًا بَدَلًا مِنْ كَوْنِهِ غَائِبًا، وَ هَذَا غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَفِعُ بِهِ فِي حَالِ  
غَيْبَتِهِ جَمِيعُ شِيعَتِهِ وَ الْقَائِلِينَ بِإِمَامَتِهِ، وَ يَنْزَجِرُونَ بِمَكَانِهِ وَ هَيْبَتِهِ عَنِ<sup>٨</sup> الْقَبَائِحِ؛ فَهُوَ  
لُطْفٌ لَهُمْ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ (٤٨/ب) كَمَا يَكُونُ لُطْفًا فِي حَالِ الظُّهُورِ. وَ سَنُبَيِّنُ ذَلِكَ  
أَفْضَلَ<sup>٩</sup> بَيَانٍ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي عِلَّةِ غَيْبَتِهِ.<sup>١٠</sup>

و هُمْ أَيْضًا مُنْتَفِعُونَ بِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ يَحْفَظُ عَلَيْهِمُ الشَّرْعَ، وَ بِمَكَانِهِ يَتَّقُونَ<sup>١١</sup>

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٢. في الأصل: - «أسباب».

٣. في الأصل: «وإذا».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «المُلوَمين».

٥. في «م، هـ»: «يُسأل».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من هذا».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «هذا».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من».

٩. في النسخ و المطبوع: «فضل». و الصواب ما أثبتناه.

١٠. سببته في ص ١٨٤ و يُرجع الأمر إلى كتابه «المقنع في الغيبة»، كما سيُشير إليه في ص ١٩٦ و

يُرجع الأمر إلى كتابه «الشافعي في الإمامة».

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يَتَّقُونَ».

بأنه لم يُكْتَم من الشرع ما لم يصل إليهم، وإذا كان معدوماً فإن هذا كله مُرتَفَع.<sup>١</sup>  
وهذه الجملة تُسَقِطُ<sup>٢</sup> مقصودَ المُخَالِفِينَ في هذا السؤال.

لكننا نُجِيبُ عنه على كُلِّ حالٍ. إذا بُنِيَ عَلَى التقدير وقيل: أُجِيزُوا في زَمَانٍ غَيْرِ  
هذا الزَمَانِ أن يُعَدَمَ الإمام إذا لم يَكُنْ مُتِمِّكناً<sup>٣</sup> مِنَ الظُّهُورِ والتدبير، وَنَفَرِضُ أَنَّ  
أحداً<sup>٤</sup> لم يُقَرَّ بإمامته فَيَنْتَفِعَ به وإن كانَ غَيْرَ ظَاهِرِ الشَّخْصِ له.

فَنَقُولُ: انْتِفَاعُ الْأُمَّةِ بِالْإِمَامِ<sup>٥</sup> لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأُمُورٍ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى فَعَلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٦</sup> أَنْ  
يَفْعَلَهَا، وَأُمُورٍ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا بُدَّ أَيْضاً مِنْ حُصُولِهَا، وَأُمُورٍ مِنْ  
جِهَتِنَا فَيَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَكْلِفَنَا فِعْلَهَا وَتَجِبُ<sup>٧</sup> عَلَيْنَا الطَّاعَةُ فِيهَا.

فَالَّذِي<sup>٨</sup> مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى هُوَ<sup>٩</sup> إِبْجَادُهُ لِلْإِمَامِ،<sup>١٠</sup> (٤٩/ألف) وَتَمَكِينُهُ - بِالْقَدَرِ  
وَالْآلَاتِ وَالْعُلُومِ - مِنَ الْقِيَامِ بِمَا فُوضَ إِلَيْهِ، وَالنَّصُّ عَلَى عَيْنِهِ، وَالزَّامَةُ الْقِيَامَ بِأَمْرِ  
الْأُمَّةِ.

وَمَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِمَامِ هُوَ<sup>١١</sup> قَبُولُ هَذَا التَّكْلِيفِ، وَتَوَطُّيْنُهُ نَفْسَهُ عَلَى الْقِيَامِ بِهِ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فات هذا كله» بدل «فإن هذا كله مرتفع».

٢. هكذا في الأصل. وفي «خ، ه» والمطبوع: «تفسد». وفي «م»: «تفيد».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لم يمكن».

٤. في الأصل: «أحدنا».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من الإمام».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عز وجل».

٧. في «خ» والمطبوع: «و يجب».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «والذي».

٩. في الأصل: «هي».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إيجاد الإمام».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فهو».

و ما يَرْجِعُ إِلَى الْأُمَّةِ هُوَ تَمَكُّينُ الْإِمَامِ مِنْ تَدْبِيرِهِمْ، وَ رَفْعُ الْحَوَائِلِ<sup>١</sup> وَ الْمَوَانِعِ عَنْ<sup>٢</sup> ذَلِكَ بِطَاعَتِهِ<sup>٣</sup> وَ الْإِنْقِيَادِ لَهُ وَ التَّصَرُّفِ<sup>٤</sup> عَلَى تَدْبِيرِهِ.

٤٢٠

فَمَا يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْأَصْلُ وَ الْقَاعِدَةُ فَلَا بُدَّ مِنْ<sup>٥</sup> تَقْدِيمِهِ وَ تَمْهِيدِهِ، وَ يَتْلُوهُ<sup>٦</sup> مَا يَرْجِعُ إِلَى الْإِمَامِ، وَ يَتْلُو الْأَمْرَيْنِ مَا يَرْجِعُ إِلَى الْأُمَّةِ؛ فَمَتَى لَمْ يَتَقَدَّمَ الْأَصْلَانِ الرَّاجِعَانِ إِلَيْهِ عَزَّ وَ جَلَّ<sup>٧</sup> وَ إِلَى الْإِمَامِ نَفْسِهِ، لَمْ يَجِبْ عَلَى الْأُمَّةِ مَا قُلْنَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِمَّا<sup>٨</sup> هُوَ فَرَعٌ لِلْأَصْلَيْنِ. وَ لَيْسَ<sup>٩</sup> يُخْرِجُ مَا ذَكَرْنَاهُ - وَ قُلْنَا: إِنَّهُ أَصْلٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَ وَاجِبٌ فِعْلُهُ - مِنْ كَوْنِهِ أَصْلًا وَ مِنْ وَجوبِ التَّقْدِيمِ إِخْلَالُ الْأُمَّةِ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهَا، وَ الْعِلْمُ<sup>١٠</sup> بِأَنَّهَا تُطِيعُ أَوْ تَعْصِي.

فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ حَالٍ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ مَوْجُودًا مُزَاحَ الْعِلَّةِ فِي الْقَدَرِ وَ الْعُلُومِ وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا، مُوْطَأً نَفْسَهُ عَلَى (٤٩/ب) تَدْبِيرِ الْأُمَّةِ إِذَا أَمِنَ وَ زَالَ خَوْفُهُ؛ وَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَقَوْمَ الْعَدَمُ فِي هَذَا الْبَابِ مَقَامَ الْوُجُودِ.

عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ بِهَذَا الْفَرَضِ الَّذِي فَرَضُوهُ - وَ إِنْ كَانَ مَعْدُومًا - فِي حُكْمِ الْمَوْجُودِ؛<sup>١١</sup> لِأَنَّهُ تَعَالَى إِذَا عَلِمَ الْأُمَّةَ وَ دَلَّهَا<sup>١٢</sup> عَلَى أَنَّهُ يَوْجِدُ الْإِمَامَ لَا مَحَالَةَ مَتَى

١. فِي «م»: «الحوامل». ٢. فِي الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «ثُمَّ طَاعَتُهُ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَوْ التَّصَرُّفِ».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: - «بَدَّ مِنْ». وَ فِي «م»، «ه» - «بَدَّ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي «خ»، «ه»: «وَ تَتْلُوهُ»، وَ فِي «م» وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ تَتْلُوهُ».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «إِلَى اللَّهِ تَعَالَى».

٨. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: «مَا».

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَيْسَ» بِدُونِ الْوَاوِ.

١٠. «إِخْلَالُ الْأُمَّةِ» وَ «الْعِلْمُ» فَاعْلَانٌ لِلْفِعْلِ «يُخْرِجُ».

١١. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: «الْوُجُودُ». وَ فِي «ه» الْكَلِمَةُ مَبْهَمَةٌ.

١٢. فِي الْأَصْلِ: «إِذَا عَلِمَ وَ دَلَّنَا». وَ فِي «م»: «إِذَا عَلِمَ الْأُمَّةَ وَ دَلَّهَا».

مَكَّنُوهُ وَأَزَالُوا خَوْفَهُ، وَإِنْ كَانُوا مُكَلَّفِينَ لِشَرِيعَتِهِ<sup>١</sup> ثُمَّ انطَوَى عَنْهُمْ مِنْهَا شَيْءٌ أَوْ جَدَهُ<sup>٢</sup> فِي الْحَالِ لِئِتْرَاجِمَ<sup>٣</sup> عَنْهُ، فَلَا إِمَامٌ كَالْمَوْجُودِ؛ بَلْ مَعَ هَذِهِ الْعِنَايَةِ مِنْهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٤</sup>، وَالتَّقْدِيرِ الْمَفْرُوضِ الْإِمَامُ هُوَ تَعَالَى.

وَإِنَّمَا نَوْجِبُ وَجُودَ حُجَّةٍ فِي كُلِّ زَمَانٍ إِذَا كُنَّا عَلَى مَا<sup>٥</sup> نَحْنُ الْآنَ عَلَيْهِ، وَمَعَ الْفَرْضِ الَّذِي<sup>٦</sup> ذَكَرُوهُ قَدْ تَغَيَّرَتِ الْحَالُ.

وَرُبَّمَا قِيلَ لَنَا: أَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ رَفْعِ الْإِمَامِ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى يَأْمَنَ فِيهِ بِطَمَ مِنْهَا،<sup>٧</sup> وَبَيْنَ الْغَيْبَةِ فِي الْأَرْضِ؛ مِنْ حَيْثُ<sup>٨</sup> لَا تَقِفُ عَلَى مَكَانِهِ؟

وَالْجَوَابُ: أَنَا إِنْ فَرَضْنَا أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ يَعْرِفُ أَخْبَارَ رَعِيَّتِهِ فِي طَاعَةٍ وَمَعْصِيَةٍ وَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَحْوَالِهِمْ مَا يَجِبُ مَعَهُ الظُّهُورُ وَاسْتِمْرَارُ<sup>٩</sup> الْغَيْبَةِ، فَالسَّمَاءُ (٥٠/ألف) كَالْأَرْضِ فِي الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ، وَالتَّوْبَةُ كَالْبُعْدِ.

٤٢١

### [فِي بَيَانِ سَبَبِ وَقُوعِ الْغَيْبَةِ]

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا السَّبَبُ الْمَانِعُ مِنْ ظُهُورِهِ، وَالمُقْتَضَى لِعَيْنِيَّتِهِ، عَلَى التَّحْقِيقِ؟ قُلْنَا: <sup>١٠</sup> يَجِبُ أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْخَوْفُ عَلَى الْمُهْجَةِ؛ فَإِنَّ الْأَلَامَ وَمَا

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بالسرعة».

٢. في «خ» والمطبوع: «شيئاً وجده». وفي «م»: «شيء وجده».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ليترجم».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٥. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: - «على ما». وفي «م»: - «ما».

٦. هكذا في الأصل وقد وُضِعَ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ فِي الْمَطْبُوعِ. وفي سائر النسخ: - «الذي».

٧. في «خ، هـ» والمطبوع: «فيها».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بحيث».

٩. في تلخيص الشافعي، ج ١، ص ١٠٨: «أو استمرار»، وهو أنسب.

١٠. في الأصل: «قيل».

دُونَ الْقَتْلِ يَتَحَمَّلُهُ الْإِمَامُ وَلَا يَتْرُكُ الظُّهُورَ لَهُ، وَإِنَّمَا عَلَتْ مَنَزِلَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ  
وَالْإِثْمَةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِأَنَّهُمْ يَتَحَمَّلُونَ كُلَّ مَشَقَّةٍ عَظِيمَةٍ فِي الْقِيَامِ<sup>١</sup> بِمَا فُوضَ إِلَيْهِمْ.

فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ يَأْمَنُ الْقَتْلُ؟

قُلْنَا:<sup>٢</sup> عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ أَنَّ الْإِمَامَ فِي هَذَا الزَّمَانِ<sup>٣</sup> قَدْ عَرَفَ مِنْ آبَائِهِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ -  
بِتَوْقِيفِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٤</sup> - حَالَ الْغَيْبَةِ، وَالْفَرْقَ بَيْنَ الزَّمَانِ الَّذِي  
يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ غَائِبًا لِلْخَوْفِ، وَبَيْنَ الزَّمَانِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ  
الظُّهُورُ. وَهَذَا وَجْهٌ لَا تَتَطَرَّقُ فِيهِ شُبْهَةٌ.

وغير مُمتنع - زائد<sup>٥</sup> على ذلك - أَنْ يَكُونَ خَوْفُهُ وَأَمْنُهُ مَوْقُوفَيْنِ عَلَى الظُّنُونِ  
وَالْأُمَارَاتِ؛ فَإِذَا ظَنَّ الْعَطَبُ<sup>٦</sup> اسْتَتَرَ، وَإِذَا ظَنَّ السَّلَامَةَ ظَهَرَ؛ (٥٠/ب) وَلِلسَّلَامَةِ  
وَضِدُّهَا أُمَارَاتٌ مُمَيَّزَاتٌ.<sup>٧</sup>

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ<sup>٨</sup>: كَيْفَ يَعْمَلُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْأُمَارَاتِ وَالظُّنُونِ<sup>٩</sup>  
فِي ظُهُورِهِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكْذِبَ<sup>١٠</sup> الظَّنُّ<sup>١١</sup> وَيَقَعَ خِلَافَ الْمَظْنُونِ؟ أَوْ لَيْسَ يَجِبُ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بالقيام».

٢. في الأصل: «قيل».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الزمان».

٤. في الأصل: «و على آله» بدل «و آله».

٥. في الأصل: «زائد». وفي «خ، هـ» والمطبوع: «فيه».

٦. العَطَبُ: الهلاك. كتاب العين، ج ٢، ص ٢٠ (عطب).

٧. في الأصل الكلمة مبهمه. وفي «خ، م» والمطبوع: «متميزات».

٨. في الأصل: «نقول». ٩. في الأصل: «الظن».

١٠. هكذا في الأصل. وفي «خ، م» والمطبوع: «يكدي». وفي «هـ» الكلمة مبهمه. والصحيح ما  
أثبتناه من الأصل؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ قَدْ يَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْإِنْسَانِ، يُقَالُ: كَذَبَ الظَّنُّ وَالْبَرُّقُ وَالرَّجَاءُ

وَالطَّمَعُ. راجع: المحكم والمحيط الأعظم، ج ٦، ص ٧٩١ (كذب).

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في ظهوره».

على هذا أن يكون مُجَوِّزاً لَأَنْ يُقْتَلَ وإن ظَنَّ السَّلَامَةَ؟  
وذلك أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى تَعَبَّدَ الْإِمَامَ بِأَنْ يَظْهَرَ عِنْدَ قُوَّةِ  
ظَنِّهِ بِالسَّلَامَةِ، وَعِلْمُهُ بِإِيجَابِ الظُّهُورِ عَلَيْهِ مُؤَمِّنٌ<sup>١</sup> لَهُ مِنَ الْقَتْلِ؛ فَصَارَ الظَّنُّ طَرِيقاً  
إِلَى الْعِلْمِ.

### [نفي جواز رئاسة الكافر]

فإن قيل: إذا كان الغرض في<sup>٢</sup> إقامة الرئيس الإنزجار عن القبيح، فقد يكون ذلك  
عند رئاسة<sup>٣</sup> كافر؛ فهل تُحيزون ذلك؟  
قلنا: <sup>٤</sup>رئاسة الكافر فيها وجه من وجوه القبح؛ وهو الأمر بتعظيم الكافر  
و تقديمه، وهذا وجه قبح، وإن كان الصلاح المقصود قد يتم بولايته.  
فإن قيل: فلو علم تعالى أن الأمة لا تنزجر عن القبائح إلا برئاسة<sup>٦</sup> كافر، أو  
برئاسة<sup>٧</sup> من ليست له الصفات التي توجبونها<sup>٨</sup> في الأئمة؟  
قلنا: <sup>٩</sup>إذا (٥١/ألف) كان لطف المكلف في فعل قبيح، فالأصح من المذهبين  
أن<sup>١٠</sup> لا يكلف ما ذلك القبيح لطف فيه، ولا يجري مجرى من لا لطف له.

٤٢٢

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مؤمناً».

٢. في «خ» والمطبوع: «من».

٣. في «خ» والمطبوع: «رياسته».

٤. في الأصل: «قيل».

٥. في المطبوع: «رياسته».

٦. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «الرياسته». وفي «م، هـ»: «لرياسة».

٧. في المطبوع: «كافراً، و برياسته».

٨. في غير الأصل: «يوجبونها».

٩. في الأصل: «قيل».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أنه».

و كذلك إذا قَدَّرنا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا لَا يَتَقَبَّلُ<sup>١</sup> تَكْلِيفَ الإمامةِ وَلَا يَتَكَفَّلُ بِرِياسَةِ<sup>٢</sup> الْأُمَّةِ، أَوْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَقَبَّلُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ لَا تَتَكَامَلُ<sup>٣</sup> فِيهِ الشَّرَائِطُ الَّتِي نَوْجِهَا<sup>٤</sup> فِي الْإِمَامِ؛ فَإِنَّا نَقُولُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ:

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَانَ يُسْقِطُ عَنِ الْأُمَّةِ تَكْلِيفَ مَا<sup>٥</sup> الرِّئَاسَةُ لُطْفٌ فِيهِ، وَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَا نَقُولُهُ كُلُّنَا فَيَمَنُ كَانَ لُطْفُهُ فِي فِعْلِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُكَلِّفِينَ، وَ عَلِمَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ<sup>٦</sup> أَنَّ ذَلِكَ الْغَيْرَ لَا يَخْتَارُ ذَلِكَ الْفِعْلَ الَّذِي فِيهِ لُطْفُهُ؛ فَإِنَّا مُجْمِعُونَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ التَّكْلِيفَ الَّذِي ذَلِكَ الْفِعْلُ لُطْفٌ فِيهِ يَسْقُطُ عَنْهُ، وَ لَا يَجْرِي<sup>٧</sup> مَجْرَى مَنْ لَا لُطْفَ لَهُ<sup>٨</sup> فِي حُسْنِ تَكْلِيفِهِ.

[بيان السبب في عدم حفظه تعالى للإمام من الأعداء حتى اضطر للغيبة]

فإن قيل: أَلَا حَرَسَ<sup>٩</sup> اللَّهُ تَعَالَى الْإِمَامَ مِنَ الْأَعْدَاءِ وَ أَظْهَرَ لَتَدْبِيرِ أَمْرِهِمْ؟ وَ<sup>١٠</sup> هَلْ تَضَيَّقَ<sup>١١</sup> قُدْرَتُهُ تَعَالَى<sup>١٢</sup> عَنْ حِفْظِهِ مِنْهُمْ حَتَّى لَا يَنَالُوهُ بُسُوءٌ؟

١. في غير الأصل: «لا يتقبل».

٢. في المطبوع: «برياسته».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الأمر يتكامل» بدل «إلا من لا تتكامل».

٤. في الأصل: «يوجبونها». و في «خ» و المطبوع: «يوجبها». و في «م»: «توجبها».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «التكليف الذي» بدل «تكليف ما».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و لا نجريه».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيه».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «ألا جر من»، و في المطبوع: «ألا جر من» بدل «ألا حرس».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لبدبر أمورهم»، و من دون الواو.

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «يتضيق». و في المطبوع: «بتضيق».

١٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «تعالى».

قُلْنَا: <sup>١</sup> اللهُ تَعَالَى قَادِرٌ (٥١/ب) عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَ مَا لَيْسَ بِمَقْدُورٍ فِي نَفْسِهِ لَا يَوْصَفُ بِالْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، وَ قَدْ مَنَعَ اللهُ تَعَالَى إِمَامَ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ حَفِظَهُ مِنَ الْأَعْدَاءِ بِكُلِّ مَا لَا يُنَافِي التَّكْلِيفَ؛ مِنَ النَّهْيِ وَ الْأَمْرِ، وَ الْوَعْدِ وَ الرَّجْرِ. فَأَمَّا مَا يُنَافِي التَّكْلِيفَ وَ يَوْجِبُ <sup>٢</sup> الْإِلْجَاءَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ وَ الْحَالُ حَالُ تَكْلِيفٍ. <sup>٣</sup>

### [بيان السبب في غيبة الإمام من أوليائه]

فَإِنْ قِيلَ: الْعِلَّةُ فِي غَيْبَةِ إِمَامِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ أَعْدَائِهِ مَعْرُوفَةٌ؛ فَمَا الْعِلَّةُ فِي غَيْبَتِهِ عَنْ أَوْلِيَائِهِ وَ شِيعَتِهِ؟ وَ كَيْفَ فَاتَ هَؤُلَاءِ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ لِمَا جَنَاهُ <sup>٤</sup> غَيْرُهُمْ؟ وَ هَلْ يَسُوعُ فِي التَّكْلِيفِ مِثْلُ <sup>٥</sup> هَذَا؟

قُلْنَا: <sup>٦</sup> قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِنَا «الْمُقْنِعُ فِي الْغَيْبَةِ» <sup>٧</sup> الْكَلَامَ فِي هَذَا الْفَصْلِ مُسْتَقْصَى، وَ الْمُخْتَارُ مِنَ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّا <sup>٨</sup> إِنَّمَا نَطَالِبُ بَعْلَةَ اسْتِثْنَائِهِ مِنْ شِيعَتِهِ إِذَا كَانُوا غَيْرَ مُتَنَفِّعِينَ بِهِ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ الْإِنْتِفَاعَ الَّذِي لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ ظُهُورُهُ. وَ بَيَّنَّا أَنَّ شِيعَتَهُ مُنْزَجِرُونَ بِهِ عَنِ الْقَبَائِحِ وَ هُوَ غَائِبٌ عَنْ أَعْيُنِهِمْ بِهَيْبَتِهِ <sup>٩</sup> وَ رَهْبَتِهِ، خَائِفُونَ <sup>١٠</sup> مِنْ إِنْتِقَامِهِ وَ سَطَوَتِهِ وَ تَأْذِيهِ وَ عِقُوبَتِهِ كَمَا لَوْ كَانَ ظَاهِرًا؛ لِأَنَّهُمْ قَاطِعُونَ عَلَى وُجُودِهِ

٤٢٣

١. في الأصل: «قيل».

٢. في «خ» و المطبوع: «موجب».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «التكليف».

٤. في «م»: «جزاه».

٥. في «م»: «قبل».

٦. في الأصل: «قيل».

٧. المقنع في الغيبة، ص ٦١ و ما بعدها.

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أنا».

٩. هكذا في المقنع في الغيبة، ص ٧٤ و ظاهر الأصل. و في «م، هـ»: «بعيبتة».

١٠. من قوله: «و بَيَّنَّا أَنَّ شِيعَتَهُ مُنْزَجِرُونَ بِهِ...» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ «خ» وَ الْمَطْبُوع.

بَيْنَهُمْ،<sup>١</sup> وَأَنَّهُ [يَتَعَرَّفُ]<sup>٢</sup> أَخْبَارَهُمْ، وَيَعْرِفُ حَالَ الْمُخْطِئِ وَالْمُصِيبِ وَالطَّائِعِ وَالْعَاصِي؛ فَهُمْ يَتَرَكُونَ الْمَعَاصِيَ أَوْ يَكُونُونَ أَقْرَبَ إِلَى مَنْ تَرَكَهَا حَيَاءً مِنْهُ، وَمُحَابَاةً لَهُ، وَإِشْفَاقاً مِنْ مُعَالَجَتِهِ بِالْحَدِّ وَالْعُقُوبَةِ؛ وَفِيهِمْ مَنْ<sup>٣</sup> لَوْ ظَهَرَ لَهُ الْإِمَامُ، وَأَرَادَ أَنْ يُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ، أَوْ يُعَاقِبَهُ بِجِنَايَتِهِ، مَا امْتَنَعَ عَلَيْهِ؛ فَالانْتِفَاعُ الدِّينِيُّ بِالْإِمَامَةِ حَاصِلٌ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِشِيعَتِهِ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ.

وَأَمَّا يَنْتَفِعُونَ بِهِ فِي حَالِ الظُّهُورِ فِي انْتِقَامِهِ لَهُمْ مِنْ أَعْدَائِهِمْ وَأَخِذِ حُقُوقِهِمْ مِنْهُمْ، وَهَذِهِ مَنَافِعُ دُنْيَوِيَّةٍ يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا وَفَوْتُهَا، وَلَا يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى تِلْكَ الْمَنَافِعِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا التَّكْلِيفُ.

وَبَيِّنَا أَيْضاً أَنَّا غَيْرُ قَاطِعِينَ عَلَى أَنَّ أَحَدًا مِنْ شِيعَتِهِ لَا يَلْقَاهُ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ كَمَا نَقْطَعُ عَلَى ذَلِكَ فِي أَعْدَائِهِ، وَأَنَّا نَجُوزُ أَنْ يَلْقَاهُ الْكَثِيرُ مِنْهُمْ.

وَبَيِّنَا هُنَاكَ أَيْضاً<sup>٥</sup> أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِاسْتِبْعَادِ مَعْرِفَةِ إِمَامِ الزَّمَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِجِنَايَاتِ شِيعَتِهِ<sup>٦</sup> مَعَ الْغَيْبَةِ، وَأَنَّ مَعْرِفَتَهُ بِذَلِكَ وَهُوَ غَائِبٌ كَمَعْرِفَتِهِ بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ بِذَلِكَ فِي حَالِ الظُّهُورِ إِنَّمَا تَكُونُ بِالمُشَاهَدَةِ،<sup>٧</sup> أَوْ بِالْبَيِّنَةِ، أَوْ بِالْإِقْرَارِ.

وَالْمُشَاهَدَةُ مُمَكِّنَةٌ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ، وَالْخَوْفُ مِنْهَا وَهُوَ غَائِبٌ أَقْوَى<sup>٨</sup> مِنْهُ مَعَ ظُهُورِهِ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْ مُشَاهَدَتِهِ لِلجِنَايَاتِ وَهُوَ غَائِبٌ أَشَدُّ وَأَضْيَقُ تَعَذُّراً مِنْهُ

١. هنا تنقطع نسخة الأصل.

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. في النسخ والمطبوع: «و من فيهم». والصحيح ما أثبتناه.

٤. المقنع في الغيبة، ص ٥٧.

٥. المقنع في الغيبة، ص ٧٧ - ٧٨.

٦. في النسخ: «شنيعة». والصحيح ما أثبتناه وفقاً للمطبوع وللأسطر الآتية.

٧. في «خ، م» والمطبوع: «المشاهدة».

٨. في النسخ والمطبوع: «قوي». والصحيح ما أثبتناه.

و هو ظاهرٌ مُتميِّزُ الشَّخْصِ؛ لأنَّه إذا كانَ معروفَ العَيْنِ أَمِنَ مع بَعْدِهِ مِنَ المُشَاهَدَةِ<sup>١</sup> لِجِنَايَةِ تَجَرِّيهِ مِنْ بَعْضِ شِيعَتِهِ، وَإِذَا لَمْ يَتَمَيِّزْ شَخْصُهُ لَمْ يُؤْمَنْ فِي كُلِّ حَالٍ مِنْ مُشَاهَدَتِهِ، وَجُوزَ فِي كُلِّ مَنْ يُرَى وَلَا يُعْرَفُ أَنَّهُ الْإِمَامُ.

وَأَمَّا الْبَيِّنَةُ فَيَجُوزُ أَنْ تَقُومَ عِنْدَهُ وَهُوَ غَائِبٌ؛ بَأَن يَتَّفَقَ كَوْنُ مَنْ شَاهَدَ تِلْكَ الْفَاجِشَةَ مِمَّنْ يَلْقَى الْإِمَامَ فَيَشْهَدُ بِهَا عِنْدَهُ. وَالتَّجْوِيزُ فِي هَذَا الْبَابِ كَافٍ، وَلَا يُحْتَاجُ فِي الْخَوْفِ وَحُصُولِهِ إِلَى الْقَطْعِ.

و كَذَلِكَ الْإِقْرَارُ مُمَكِّنٌ فِي الْغَيْبَةِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

وَإِذَا سَلَكْنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ رَبِحْنَا الْجَوَابَ عَنْ كُلِّ شُبْهَةٍ تَوَرَّدَ فِي عِلَّةِ اسْتِثْنَاءِ إِمَامِ الزَّمَانِ - عَلَيْهِ وَ عَلَى آبَائِهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مِنْ أَوْلِيَائِهِ فِيهِ كَثِيرَةٌ، وَ يَكْفِينَا<sup>٢</sup> مُؤَوَّنَةٌ مَا تَعَسَّفَهُ<sup>٣</sup> قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي جَوَابِ ذَلِكَ مِنْ طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ لَا تُثْمِرُ فَائِدَةً.<sup>٤</sup>

### [الدليل الثاني: الحاجة إلى حافظ الشريعة]

دَلِيلٌ آخَرٌ عَلَى وَجوبِ الْإِمَامَةِ: قَدْ اسْتَدَلَّ أَصْحَابُنَا عَلَى وَجوبِ الْإِمَامَةِ - بَعْدَ التَّعَبُّدِ بِالشَّرَائِعِ -: أَنَّ شَرِيعَةَ نَبِيِّنَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - قَدْ ثَبَّتَتْ أَنَّهَا مُؤَبَّدَةٌ،<sup>٥</sup> غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ وَلَا مَرْفُوعَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ حَافِظٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ تُحْلَى مِنْ حَافِظٍ جَازَ أَنْ تُحْلَى مِنْ مُؤَدٍّ، فَمَا اقْتَضَى وَجُوبُ أَدَائِهَا يَقْتَضِي وَجُوبَ حِفْظِهَا. وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ حَافِظُهَا مَعْصُومًا؛ لِيُؤْمَنَ عَلَيْهِ الْإِهْمَالُ وَ نَتَّقَ بِحِفْظِهِ، كَمَا لَا بُدَّ

١. في «خ، م» و المطبوع: «مشاهدة».

٢. كذا في النسخ و المطبوع. و الأنسب: «وكفينا».

٣. «تعسفه»، أي سلكه و ركبته من غير قصد و لا تدبير. المحيط في اللغة، ج ١، ص ٣٧١ (عسف).

٤. ذكر بعضها و ناقشها في المقنع في الغيبة، ص ٦١ - ٦٤.

٥. في «خ»: - «مؤبدة».

في مؤدّيها من أن يكون بهذه الصفة.

وهذا يوجب ثبوت الحافظ المَعصوم في كُلِّ حالٍ.

فإذا قيل: من أيِّ شيءٍ يحفظُ الشريعة؟

قالوا: من الإضاعة والتغيير والتبديل.

فإن قيل: النقل المتواتر تُحفظُ به الشريعة.

٤٢٥

قالوا: النقل المتواتر إنما يوجب العلم إذا وَقَعَ وَحَصَل، وقد يجوزُ أن يَقَعَ العدولُ عنه لِشبهةٍ أو عَمْدٍ، وقد يجوزُ فيما نُقِلَ بالتواتر أن يَضَعُفَ نَقْلُهُ فيصيرَ في الأحادِ الذين لا حُجَّةَ في نَقْلِهِمْ؛ فلا بُدَّ من تجويز ما ذَكَرناه من الحِفْظِ الذي يُؤْمَنُ فيه <sup>٢</sup>كُلُّ ذلك.

وإذا قيلَ لَهُمْ: جَوَزُوا أن يكونَ إجماعُ الأمةِ يحفظُ الشريعةَ.

قالوا: الإجماعُ أيضاً كما يجوزُ أن يَقَعَ يجوزُ أن يَرْتَفِعَ؛ فَمِنْ أينَ لا بُدَّ من ثبوته في كُلِّ حُكْمٍ من أحكامِ الشريعة؟ على أَنَا بالامْتِحَانِ نَعْلَمُ أنَّ الإجماعَ في الشريعةِ على القليلِ والاختلافِ في الكثيرِ.

[مناقشة ما استدلّوا به على حجية الإجماع الذي ادّعى أَنَّهُ حافظ للشريعة]

وبعد، فإذا لَمْ يَتَبَيَّنْ وجودُ إمامٍ مَعصومٍ في كُلِّ زَمَانٍ، لا يكونُ الإجماعُ حُجَّةً ولا فيه دلالة؛ لأنَّ العقلَ يُجَوِّزُ الخَطَأَ على الأمةِ فُرَادَىً ومُجْتَمِعِينَ، و لَيْسَ <sup>٣</sup>في

١. أي إما أن يتواطأ الناقلون على ترك نقل الخبر المتواتر دفعةً، وإما أن يضعف نقله شيئاً فشيئاً بمرور الزمان، وفي كلا الحالتين يصير الخبر المتواتر داخلاً في أخبار الأحاد. راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٥٢.

٢. في «خ. م.» والمطبوع: «منه».

٣. في النسخ والمطبوع: «فليس». والصواب ما أثبتناه.

السَّمْعِ الَّذِي يُدْعَى - مِنْ قُرْآنٍ وَ لَا خَبَرٍ - مَا يُؤْمِنُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى الْخَطَا:  
أَمَّا الْقُرْآنُ: فَأَقْوَى مَا تَعَلَّقُوا بِهِ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ  
مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَ نُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَ سَاءَتْ  
مَصِيرًا﴾<sup>١</sup>.

و قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَ كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾<sup>٢</sup>.  
فَأَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى فَالتَّعَلُّقُ بِهَا يَبْطُلُ مِنْ وَجْهِ:

أَوَّلُهَا: أَنَّ لَفْظَ «الْمُؤْمِنِينَ» مُعْرَضٌ لِلْخُصُوصِ وَ الْعُمُومِ، وَ لَيْسَ بِأَنْ يُحْمَلَ  
عَلَى أَحَدِهِمَا أَوَّلَى مِنَ الْآخَرِ؛ فَمِنْ أَيْنَ وَ جُوبُ الْقَوْلِ بَعْمُومِهِ؟ وَ إِذَا كَانَ عَامًّا  
فَظَاهِرُهُ يَتَمَتَّضِي دُخُولُ كُلِّ مُؤْمِنٍ فِيهِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ؛ فَمِنْ أَيْنَ  
أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَهْلُ كُلِّ عَصْرٍ<sup>٣</sup>؟ وَ هَلْ تَخْصِيصُهُ فِي مُؤْمِنِي الْأَعْصَارِ - فِي أَنَّهُ تَرَكَ  
لِظَاهِرِهِ - إِلَّا كَمَنْ خَصَّهُ بِالْمَعْصُومِينَ مِنْ أُمَّتِنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؟

وَ ثَانِيهَا: أَنَّ لَفْظَهُ<sup>٤</sup> «سَبِيلٍ» مُحْتَمِلَةٌ<sup>٥</sup>؛ فَمِنْ أَيْنَ عُمُومُهَا فِي كُلِّ شَيْءٍ؟  
فَإِذَا قِيلَ: قَدْ أُطْلِقَتْ، وَ لَوْ أَرَادَ الْخُصُوصَ لَقِيدَتْ.

قُلْنَا: احْتِمَالُهَا مَعَ الْإِطْلَاقِ لِلْخُصُوصِ وَ الْعُمُومِ سَوَاءٌ؛ فَإِنْ جُعِلَ نَفْيُ  
دَلَالَةِ الْخُصُوصِ حُجَّةً فِي الْعُمُومِ، جَعَلْنَا نَفْيَ دَلَالَةِ الْعُمُومِ حُجَّةً فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا  
الْخُصُوصُ.

١ . النساء (٤): ١١٥.

٢ . البقرة (٢): ١٤٣.

٣ . أي أهل كل عصر على حدة، فيكون إجماع مؤمني كل عصر من العصور حجة بصورة مستقلة.

٤ . في المطبوع: «لفظ».

٥ . في «خ» و المطبوع: «يحتمله».

و ثالثها: أَنَّهُ تَعَالَى عَلَّقَ وَجُوبَ اتِّبَاعِهِمْ بِكَوْنِهِمْ مُؤْمِنِينَ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجُوا عَنْ هَذِهِ الصِّفَةِ، فَلَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ؟

و رابعها: أَنَّهُ تَعَالَى نَهَى عَنْ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، وَلَيْسَ فِي الظَّاهِرِ إِجْبَابُ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ اتِّبَاعُ سَبِيلٍ يُغَايِرُ سَبِيلَهُمْ مَحْظُوراً مِنْ غَيْرِ وَجُوبِ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ.<sup>١</sup>

و لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوا لَفْظَةَ «غَيْرِ» هَاهُنَا تَفْيِئَةً لِالِاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ بِالصِّفَةِ أَخْصَصَ مِنْهَا بِالِاسْتِثْنَاءِ، كَمَا أَنَّ لَفْظَةَ «إِلَّا» بِالِاسْتِثْنَاءِ أَخْصَصَ مِنْهَا بِالصِّفَةِ،<sup>٢</sup> وَ إِنَّمَا اسْتِثْنَيْ بِلَفْظَةِ «غَيْرِ» تَشْبِيهاً بِلَفْظَةِ «إِلَّا»، كَمَا وَصَفُوا بِلَفْظَةِ «إِلَّا»، تَشْبِيهاً بِلَفْظَةِ «غَيْرِ». وَ لَوْ كَانَتْ مُحْتَمِلَةً لِلصِّفَةِ وَ الِاسْتِثْنَاءِ وَ مُعَرِّضَةً لَهُمَا، فَمِنْ أَيْنَ لَهُمْ أَنْ الْمُرَادَ فِي الْآيَةِ بِهَا الِاسْتِثْنَاءُ دُونَ الصِّفَةِ؟

و قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: «لَا تَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ فُلَانٍ وَ لَا سَبِيلَهُ أَيْضاً»، فَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى «إِلَّا» فِي كُلِّ حَالٍ لَمَا حَسُنَ ذَلِكَ، كَمَا لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «لَا تَتَّبِعْ إِلَّا سَبِيلَ زَيْدٍ وَ سَبِيلَهُ».

فَإِذَا قِيلَ: مَتَى لَمْ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِحُكْمِ الصَّرُورَةِ مُتَّبِعاً سَبِيلَهُمْ.

٤٢٧

قُلْنَا: لَا ضَرُورَةَ هُنَا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يُحْظَرَ عَلَيْهِ اتِّبَاعُ سَبِيلِ كُلِّ أَحَدٍ؛ لِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَنْ يَفْعَلَ الْمُتَّبِعُ الْفِعْلَ لِأَجْلِ فِعْلِ الْمُتَّبِعِ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ

١. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «سَبِيلِ اتِّبَاعِهِمْ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنَ الصِّفَةِ». وَ فِي «م» - «مِنْهَا». وَ فِي «ه» - «مِنَ الصِّفَةِ».

٣. فِي الْمَطْبُوعِ: «بِلَفْظِ».

٤. فِي «خ» - «هَذَا».

يُنْهَى عَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ وَ يُوجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمَا تَوَدَّى [إِلَيْهِ] <sup>١</sup> الْأَدِلَّةُ.

و الْكَلَامُ عَلَى الْآيَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضاً فِيهِ وَجُوهٌ:

أَوَّلُهَا: أَنَّ وَصْفَهُم بِالْعَدَالَةِ يَقْتَضِي كَوْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَ كَذَلِكَ وَصْفُهُم بِالشَّهَادَةِ يَقْتَضِي فِي كُلِّ وَاحِدٍ أَنَّهُ شَاهِدٌ، كَمَا لَوْ وَصَفَ جَمَاعَةٌ بِأَنَّهُمْ «مُؤْمِنُونَ» لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مُؤْمِناً، وَ قَدْ عَلِمْنَا [أَنَّهُمْ] لَا يُشْتَبَوْنَ الْعَدَالَةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ <sup>٢</sup> وَ لَا الشَّهَادَةَ أَيْضاً، فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ مَصْرُوفَةً إِلَى جَمَاعَةٍ تَبَيَّنَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ صِفَةُ الْعَدَالَةِ وَ الشَّهَادَةِ.

وَ ثَانِيهَا: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى «جَعَلْنَاكُمْ» لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ جَمِيعَ الْأُمَّةِ أَوْ بَعْضَهَا، وَ مُحَالٌ أَنْ يُرَادَ الْجَمِيعُ؛ لِإِنْتِفَاءِ هَذِهِ الصِّفَةِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْأُمَّةِ. وَ إِنْ أَرَادَ الْبَعْضَ - وَ هُمْ الْمُؤْمِنُونَ الْأَبْرَارُ - فَيَجِبُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ كُلُّ مَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مِنَ الْأَعْصَارِ كُلِّهَا إِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْعُمُومِ، وَ إِنْ خَصَّصْنَاهُ بِمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فِي كُلِّ عَصْرِ فَقَدْ عَدَلْنَا عَنِ الظَّاهِرِ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ، وَ لَمْ يَكُونُوا بِذَلِكَ أَوْلَى مِمَّنْ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَى بَعْضٍ مَّنْ <sup>٣</sup> كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

وَ ثَالِثُهَا: أَنَّ الْآيَةَ - إِذَا تَجَاوَزْنَا عَنْ كُلِّ طَعْنٍ فِي تَأْوِيلِهِمْ فِيهَا - إِنَّمَا تَقْتَضِي أَنْ تُجَنَّبَ الْأُمَّةُ كُلُّ مَا أَخْرَجَ مِنَ الْعَدَالَةِ، وَ الصَّغَائِرُ لَا تُسْقِطُ الْعَدَالَةَ، فَيَجِبُ تَجْوِيزُهَا عَلَيْهِمْ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْقَطْعِ عَلَى أَنْ أَقْوَالُهُمْ صَوَابٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَ أَمَّا الْأَخْبَارُ الْمُدَّعَاةُ: فَتَحْوُ مَا يَرَوُونَهُ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مِنْ قَوْلِهِ:

١ . ما بين المعقوفين مقتضى السياق، و هكذا ما بعده.

٢ . من الأمة.

٣ . في «خ، م» و المطبوع: «بمن».

٤ . هذا عند الخصوم. راجع: الذريعة، ج ٢، ص ٦١٥.

«لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَأٍ»<sup>١</sup>، وَ هَذَا خَبَرٌ يَنْقُلُهُ الْآحَادُ، وَ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لِلْعِلْمِ وَ لَا قَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ؛ فَكَيْفَ يُعْتَمَدُ فِي هَذَا الْأَصْلِ الْكَبِيرِ<sup>٢</sup> عَلَى مِثْلِهِ؟

وَ إِنَّمَا يَرْجِعُونَ فِي تَصْحِيحِهِ<sup>٣</sup> إِلَى إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ وَ عَمَلِهِمْ بِهِ، وَ أَنَّهُمْ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَ أَنَّ عَادَتَهُمْ جَزَتْ بِالشَّكِّ فِيمَا لَا يَعْرِفُونَهُ. وَ هَذَا كُلُّهُ اسْتِدْلَالٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ عَمَلَ الصَّحَابَةِ وَ قَبُولَهُمْ وَ كَفَّهُمْ عَنِ الرَّدِّ وَ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ، لَا حُجَّةَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ<sup>٤</sup> دَلَالَةُ صِحَّةِ الْإِجْمَاعِ.

وَ مَا<sup>٥</sup> يَتَعَلَّقُونَ بِهِ فِي تَصْحِيحِهِ - مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ مُتَوَاتِرٌ وَ إِنْ كَانَتْ<sup>٦</sup> كُلُّ لَفْظَةٍ مِنْ أَلْفَاظِهِ مِنْ طَرِيقِ الْآحَادِ، وَ أَجْرُوهُ مَجْرَى سَخَاءِ حَاتِمٍ وَ شَجَاعَةِ عَمْرٍو وَ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ -<sup>٧</sup> لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَعْنَى هَذَا الْخَبَرِ وَ فَائِدَتَهُ لَوْ كَانَ مُتَوَاتِرًا أَوْ جَارِيًا مَجْرَى سَخَاءِ حَاتِمٍ، لَعَلِمَ كُلُّ عَاقِلٍ مِنْ مَعْنَى هَذَا الْخَبَرِ مَا يَعْلَمُونَهُ مِنْ سَخَاءِ حَاتِمٍ وَ شَجَاعَةِ عَمْرٍو، وَ لَمَّا اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ كَمَا لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي نَظَائِرِهِ؛ وَ مَعْلُومٌ خِلَافُ هَذَا. وَ إِذَا سَلَّمْنَا نَقْلَ هَذَا الْخَبَرِ لَمْ يَكُنْ فِي ظَاهِرِهِ حُجَّةٌ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ نَفَى إِجْمَاعَهُمْ عَلَى [خَطَأٍ]<sup>٩</sup>؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كُلُّ خَطَأٍ؟ وَ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ الْخَطَأُ الَّذِي هُوَ الْكُفْرُ.

١. سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ١٣٠٣، ح ٣٩٥٠؛ تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة، ص ٢٥؛ السنة لابن أبي عاصم، ص ٤١، ح ٨٤ مع اختلاف يسير.

٢. في النسخ و المطبوع: «الكثير». و الصحيح ما أثبتناه.

٣. في النسخ و المطبوع: «تخصيصه». و الصواب ما أثبتناه.

٤. كذا في النسخ، و الأنسب: «لم تتقدم».

٥. في النسخ و المطبوع: «و ممّا». و الصحيح ما أثبتناه.

٦. في «م» - «كانت».

٧. في المطبوع: «ممّا» بدل «و ما».

٨. في «خ»: «+ لا حجة فيه».

٩. في النسخ و المطبوع: «على منكر». و الصواب ما أثبتناه.

فإن احتجوا بإطلاق النفي وأنه يقتضي العموم، فقد مضى الكلام عليه.<sup>١</sup>  
و بعد، فلا يخلو لفظ «أمّتي» من أن يراد به جميع المصدّقين، أو بعضهم وهم  
المؤمنون المستحقّون للثواب. وفي الأول إيجاب حملها على أهل جميع  
الأعصار من أمّته إلى يوم الساعة؛ لأن ظاهر العموم هكذا يقتضي، فيبطل أن يكون  
إجماع أهل كلّ عصر حجة. وإن حملوها على المؤمنين وجب أيضاً بالظاهر الذي  
يراعونه أن تحمّل<sup>٢</sup> على كلّ مؤمن إلى قيام الساعة على سبيل الجمع، ويبطل أن  
يكون إجماع أهل<sup>٣</sup> جميع (١/الف) الأعصار حجة.

٤٢٩

على أنه من أين لهم حمل ذلك على المؤمنين دون سائر المصدّقين؟ لأن هذا  
الخبر لا يقتضي مدحاً فيمن أريد به، فيخرج من لا يستحقّه من جملته، كما قلنا  
ذلك في الآيات المتقدمة.

١. تقدّم في ص ٤٢٦.

٢. في النسخ والمطبوع: «يحمل». والصواب ما أثبتناه.

٣. في «خ»: - «أهل». وفي المطبوع: «اجتماع [أهل]».

[٢]

## فصل

### في بيان صفات الإمام

إِعْلَمَ أَنَّ مِنْ صِفَاتِ الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا عَنْ كُلِّ قَبِيحٍ مُنْزَهًا<sup>١</sup> مِنْ كُلِّ مَعْصِيَةٍ.

وَمِمَّا يَجِبُ كَوْنُهُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَنصُوصًا عَلَى عَيْنِهِ بِنَصِّ مِنْهُ تَعَالَى، أَوْ<sup>٢</sup> بَعَلَمٍ مُعْجِزٍ.

وَمِنْ صِفَاتِهِ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمَ الْأُمَّةِ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، وَبُجُوهِ السِّيَاسَةِ وَالتَّدْبِيرِ. وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَهُمْ وَأَكْثَرَهُمْ ثَوَابًا.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ أَشْجَعَهُمْ.

وَمِنْ حَقِّهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ<sup>٤</sup> لَا يَدَ فَوْقَ يَدِهِ، وَرَاعِيًا لَا مَرْعِيًا، وَأَنْ يَكُونَ وَاحِدًا فِي الزَّمَانِ بِلَا ثَانٍ.

---

١ . في غير الأصل والمطبوع: «منزه».

٢ . الأصح: «معصوماً من كل قبيح منزهاً عن».

٣ . في غير الأصل: + «بأمره، ومدلولاً على عينه»، وهي زائدة.

٤ . في غير الأصل: - «أن يكون».

## [بيان وجوه الاستدلال على صفات الإمام]

و بَعْضُ هذه الصِّفَاتِ نَوْجِبُ<sup>١</sup> كَوْنُ الإمامِ عَلَيْهَا بَدَلِيلُ الْعَقْلِ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهَا، وَ الْبَعْضُ الْآخَرُ نَوْجِبُهُ<sup>٢</sup> بِطَرِيقِ سَمْعِيَّةٍ، وَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ<sup>٣</sup> غَيْرَ ثَابِتَةٍ لَهُ عَلَى بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

وَ الْعِصْمَةُ هِيَ الَّتِي تَحِبُّ عَقْلاً، وَ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْغَيِّرَ الْأَمْرُ فِي ثُبُوتِهَا (١/ب) لَهُ، وَ كَذَلِكَ كَوْنُهُ مَدْلُولاً عَلَى عَيْنِهِ بَنْصٍ أَوْ مُعْجِزٍ<sup>٤</sup>.

وَ مِمَّا يَحِبُّ أَنْ يَلْحَقَ بِذَلِكَ عِلْمُهُ بِوُجُوهِ السِّيَاسَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا حُكْمٌ لَا تَنْفَكُ الرِّيَاسَةُ<sup>٥</sup> مِنْهُ، وَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُوَ إِمَامٌ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِهِ؛ فَعِلْمُهُ بِالسِّيَاسَةِ وَاجِبٌ عَقْلاً. وَ كَوْنُهُ أَعْلَمَهُمْ وَاجِبٌ أَيْضاً مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ؛ لِقُبْحِ تَقْدِيمِ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ ٤٣٠. فِيمَا كَانَ أَفْضَلَ<sup>٦</sup> مِنْهُ فِيهِ.

وَ أَمَّا عِلْمُهُ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ وَ كَوْنُهُ أَعْلَمَ بِهَا فَمَبْنِيٌّ عَلَى التَّعَبُّدِ بِالشَّرَائِعِ، وَ أَنَّهُ إِمَامٌ فِيهَا؛ وَ لَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَجُوبُ ذَلِكَ.

وَ كَذَلِكَ كَوْنُهُ أَفْضَلَهُمْ فِي الثَّوَابِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ<sup>٧</sup> عَلَى أَنَّهُ رَأْسٌ فِي جَمِيعِ الدِّينِ، وَ هَذَا لَيْسَ فِي مُجَرَّدِ<sup>٨</sup> الْعَقْلِ.

١. فِي «م»: «توجب».

٢. فِي «م»: «توجهه».

٣. فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوعُ: «يكون».

٤. فِي الْأَصْلِ: «عليه» بَدَلُ «عَلَى عَيْنِهِ بَنْصٍ أَوْ مُعْجِزٍ».

٥. هَذَا فِي «خ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «الرسالة» بَدَلُ «الرئاسة».

٦. فِي غَيْرِ الْأَصْلِ: «الفضل».

٧. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: «يبتني». وَ فِي «ه» الْكَلِمَةُ مَبْهَمَةٌ.

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «ليس بمجرد».

و كَوْنُهُ أَشْجَعَ الْأُمَّةِ مَبْنِيٍّ عَلَى وُجُوبِ الْجِهَادِ، وَأَنَّهُ إِمَامُ الْأُمَّةِ فِيهِ؛ وَهَذَا يَشْهَدُ بِهِ السَّمْعُ.<sup>١</sup>

و كَوْنُهُ لَا يَدَّ فَوْقَ يَدِهِ وَلَا ثَانِيَّ لَهُ فِي زَمَانِهِ، إِنَّمَا يُعَلِّمُ أَيْضاً<sup>٢</sup> بِالْإِجْمَاعِ وَالسَّمْعِ؛ وَقَدْ كَانَ يَجُوزُ فِي الْعَقْلِ إِثْبَاتُ جَمَاعَةٍ فِي الزَّمَانِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ صِفَةُ الْإِمَامِ، وَقَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ<sup>٣</sup> فَوْقَ يَدِ الرَّئِيسِ يَدُ غَيْرِهِ مِنَ الرُّؤَسَاءِ كَالْأَمْرَاءِ،<sup>٤</sup> إِلَّا أَنْ اسْمَ الْإِمَامِ<sup>٥</sup> فِي عُرْفِ الشَّرْعِ مُخْتَصٌّ بِرَّئِيسٍ لَا يَدَّ فَوْقَ يَدِهِ (٢/ألف) وَلَا رَّئِيسَ لَهُ.

### [الدليل على وجوب عصمة الإمام]

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الْعِصْمَةِ لَهُ مِنْ طَرِيقِ الْعَقْلِ، فَهُوَ<sup>٦</sup> أَنَا قَدْ بَيَّنَّا<sup>٧</sup> وَجُوبَ حَاجَةِ الْأُمَّةِ إِلَى الْإِمَامِ، وَوَجَدْنَا هَذِهِ الْحَاجَةَ تَثَبُّتٌ عِنْدَ جَوَازِ الْغَلَطِ عَلَيْهِمْ وَانْتِفَاءِ الْعِصْمَةِ عَنْهُمْ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ<sup>٨</sup> مِنْ لُزُومِهَا لِكُلِّ مَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ. وَتَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ جَوَازِ الْغَلَطِ؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُمْ لَوْ كَانُوا بِأَجْمَعِهِمْ «مَعْصُومِينَ لَا يَجُوزُ الْخَطَأُ عَلَيْهِمْ» لَمَا احتاجوا إِلَى إِمَامٍ يَكُونُ لُطْفًا لَهُمْ فِي ارْتِفَاعِ الْخَطَأِ، وَكَذَلِكَ لَمَا كَانَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مَعْصُومِينَ لَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى الرُّؤَسَاءِ وَالْأُئِمَّةِ. فَتَبَّتْ أَنْ جِهَةَ الْحَاجَةِ هِيَ جَوَازُ الْخَطَأِ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وهذا مستند إلى السمع».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أيضاً».

٣. في غير الأصل: «يكون».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كالأمر».

٥. في الأصل: «إمام».

٦. في الأصل: - «فهو».

٧. بيَّنه في ص ١٦٣ و ١٨٧ وما بعدهما.

٨. مضى تبينه في ص ١٦٢.

فَإِنْ كَانَ الْإِمَامُ مُشَارِكاً لَهُمْ فِي جَوَازِ الْخَطَا عَلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُشَارِكاً لَهُمْ فِي الْحَاجَةِ إِلَى إِمَامٍ يَكُونُ وَرَاءَهُ؛ لِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْعِلَّةِ يَفْتَضِي الْإِشْتِرَاكَ فِي الْمَعْلُولِ. وَالْقَوْلُ فِي الْإِمَامِ الثَّانِي كَالْقَوْلِ فِي الْأَوَّلِ، وَهَذَا يُوْدِّي إِلَى إِثْبَاتِ مَا لَا يَتَنَاهَى مِنَ الْأُثْمَةِ، أَوِ الْقُوفِ عَلَى<sup>١</sup> إِمَامٍ مَعْصُومٍ؛ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَقَدْ رَتَّبْنَا<sup>٢</sup> فِي كِتَابِ «الشَّافِي»<sup>٣</sup> هَذَا الدَّلِيلَ تَرْتِيباً أَوْضَحَ وَأَخْصَرَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: عَلِمْنَا بِوُجُوبِ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ<sup>٤</sup> لَا يَنْفَصِلُ<sup>٥</sup> مِنَ الْعِلْمِ بِوَجْهِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نَعْلَمُ (ب/٢) الْحَاجَةَ الْمُطْلَقَةَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ لُطْفاً فِي فِعْلِ الْوَاجِبِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ، وَلَيْسَ يَقَعُ فِعْلُ قَبِيحٍ<sup>٦</sup> أَوْ إِخْلَالُ بَوَاجِبٍ إِلَّا مِمَّنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ؛ فَثَبَّتْ أَنْ وَجْهَ<sup>٧</sup> الْحَاجَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ ارْتِفَاعِ الْعِصْمَةِ، وَاقْتَرَنَ الْعِلْمُ بِالْحَاجَةِ بِالْعِلْمِ<sup>٨</sup> بِجِهَةِ الْحَاجَةِ.

وَهَذَا كَمَا قُلْنَاهُ فِي حَاجَةِ الْمُحَدَّثِ إِلَى الْمُحَدَّثِ<sup>٩</sup>، وَأَنَّ الْعِلْمَ بِالْحَاجَةِ يَقْتَرِنُ بِالْعِلْمِ<sup>١٠</sup> بِالْجِهَةِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا نُثَبِّتُ الْحَاجَةَ لَوُجُوبِ<sup>١١</sup> وَقُوعِ تَصَرُّفِنَا بِحَسَبِ قُصُودِنَا،

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «رَتَّبْتُ».

٣. الشافعي في الإمامة، ج ١، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إمام».

٥. في «خ» والمطبوع: «ينفصل» بدون «لا».

٦. في «خ» والمطبوع: - «قبيح».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «وجه».

٨. في «م» - «بالعلم».

٩. كذا، والأنسب بلحاظ ما يأتي: «حاجة أفعالنا وتصرفاتنا إلينا». راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٦٠. ولعل في العبارة سقطاً.

١٠. في الأصل الكلمة ممسوحة. وفي غيرها: - «بالعلم».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بوجوب».

وإذا وَجَدْنَا مَا يَجِبُ عِنْدَ قَصْدِنَا هُوَ الْخُذُوثُ دُونَ سَائِرِ الصِّفَاتِ عَلَّقْنَا الْحَاجَةَ بِهِ، وَلَمْ نَتَفَصَّلِ<sup>١</sup> الْحَاجَةَ مِنْ جِهَةِ الْحَاجَةِ.

وَلَيْسَ يَطْعَنُ عَلَيَّ مَا ذَكَرْنَاهُ - مِنْ أَنَّ الْمَعْصُومَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِمَامٍ - حَاجَةٌ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي حَيَاتِهِ مَعَ عِصْمَتِهِ، وَحَاجَةٌ الْحَسَنِ وَالحُسَيْنِ إِلَى أَبِيهِمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.<sup>٢</sup>

لَأَنَّا إِنَّمَا نَقَيْنَا حَاجَةَ الْمَعْصُومِ إِلَى إِمَامٍ يَكُونُ لُطْفًا فِي ارْتِفَاعِ الْقَبِيحِ مِنْهُ،<sup>٣</sup> وَلَمْ نَنْفِ حَاجَتَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ؛ مِنْ تَعْلِيمٍ وَتَوْقِيفٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَدْ يُمْكِنُ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى عِصْمَةِ الْإِمَامِ بَعْدَ الْعِبَادَةِ<sup>٤</sup> بِالشَّرَائِعِ؛ بِأَنْ يُقَالَ: قَدْ ثَبَّتَ أَنَّهُ حَافِظٌ لِلشَّرْعِ<sup>٥</sup> وَحُجَّةٌ فِيهِ، وَأَنَّ الْأَمْرَ رُبَّمَا انْتَهَى فِي الشَّرِيعَةِ أَوْ بَعْضِهَا إِلَى أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمُؤَدِّي لَهَا (٣/ألف) عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.<sup>٦</sup> وَمَنْ كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ فَلَا بُدَّ - عِنْدَنَا<sup>٧</sup> وَعِنْدَ مُحَصِّلِي خُصُومِنَا - مِنْ وُجُوبِ عِصْمَتِهِ؛ وَكَيْفَ يُحْفَظُ الشَّرْعُ بِمَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ، أَوْ يُوَثَّقُ<sup>٨</sup> بِأَدَاءِ مَنْ لَيْسَ بِأَمُومٍ؟

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا<sup>٩</sup> جَازَ كَوْنُ الْأَمِيرِ وَجَمِيعِ خُلَفَاءِ الْإِمَامِ غَيْرِ مَعْصُومِينَ، فَلَيْمَ لَا<sup>١٠</sup>

١. فِي «خ»: «وَلَمْ نَتَفَصَّلْ». وَفِي «هـ» وَالْمَطْبُوعُ: «وَلَمْ نَتَفَصَّلْ».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ».

٣. فِي «خ»: «فِيهِ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بَعْدَ التَّعَذُّرِ».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «الشَّرْع».

٦. فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٧. فِي «خ، م»: «مِنْ عِنْدِنَا».

٨. فِي الْأَصْلِ الْكَلِمَةُ مُبْهَمَةٌ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يُثَقُّ».

٩. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: - «إِذَا».

١٠. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: «مَا» بَدَلَ «لَا».

جَازَ مِثْلُ<sup>١</sup> ذَلِكَ فِي الْإِمَامِ؟

قُلْنَا: لَمَّا كَانَ خُلَفَاؤُهُ غَيْرَ مَعْصُومِينَ احتاجوا إلى إِمَامٍ<sup>٢</sup> هُوَ إِمَامُ الْكُلِّ. وَ الْإِمَامُ نَفْسُهُ لَا رَيْسَ لَهُ، وَ لَا يَدَ فَوْقَ يَدِهِ؛ فَلَوْ كَانَ غَيْرَ مَعْصُومٍ لَكَانَتْ فِيهِ عِلَّةُ الْحَاجَةِ إِلَى الْإِمَامِ<sup>٣</sup> مِنْ غَيْرِ نَصْبِهِ تَعَالَى<sup>٤</sup> لَهُ؛ وَ هَذَا لَا يَجُوزُ.

[الدليل على وجوب النص على الإمام]

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ النَّصِّ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِ ثُبُوتِ عِصْمَتِهِ: أَنَّ الْعِصْمَةَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَصِلَ الْبَشَرُ إِلَى مَنْ كَانَ عَلَيْهَا بِالْإِخْتِيَارِ، وَ لَا<sup>٥</sup> دَلِيلَ لَهُمْ عَلَيْهَا؛ فَجَرَتْ فِي أَنَّ النَّصَّ فِيهَا وَاجِبٌ مَجْرِي مَا هُوَ مَصْلَحَةٌ مِنْ أفعالنا الشَّرْعِيَّةِ، فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نَصِّ عَلَيْهِ.

وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: جَوَّزُوا أَنْ يُكَلِّفَنَا اللَّهُ تَعَالَى اخْتِيَارَ الْمَعْصُومِ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتَّفَقُ مِنَّا أَنْ نَخْتَارَ<sup>٦</sup> إِلَّا الْمَعْصُومَ، وَ أَعْلَمْنَا بِذَلِكَ.

وَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَانِعَ مِنْ هَذَا هُوَ الْمَانِعُ مِنْ أَنْ يُكَلِّفَنَا اخْتِيَارَ<sup>٧</sup> الشَّرَائِعِ (٣/ب) وَ الْأَنْبِيَاءِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ مُمَيِّزٍ، وَ يُعْلِمُنَا أَنَّهُ لَا يَتَّفَقُ مِنَّا إِلَّا اخْتِيَارُ الْمَصْلَحَةِ وَ مَنْ هُوَ بِصِفَةِ النَّبِيِّ<sup>٨</sup>.

١. في الأصل: - «مثل».

٢. في غير الأصل: + «و»، وَ هِيَ زَائِدَةٌ.

٣. هكذا في الأصل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «إمام».

٤. الأصل هنا مخروم. وَ الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي النُّسخِ. وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ هُوَ مَا يَقْتَضِيهِ السِّيَاقُ.

٥. فِي «م»، هـ: - «لا».

٦. هكذا في الأصل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ لَا نَخْتَارَ».

٧. فِي الْأَصْلِ: + «المعصوم وَ أَعْلَمْنَا».

٨. هكذا في الأصل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: + «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

و بَعْدُ، فَإِنْ تَكْلِيفَ مَا لَا<sup>١</sup> دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَا أَمَارَةَ مُمَيِّزَةً<sup>٢</sup> لِلْمُكْلَفِ، قَبِيحٌ؛  
و لَا يُخْرِجُهُ عَنْ<sup>٣</sup> الْقُبْحِ الْعِلْمُ بِوُقُوعِ مَا هُوَ الْعَرَضُ بِالِاتِّفَاقِ.<sup>٤</sup>  
عَلَى أَنَّ الْمُكْلَفَ<sup>٥</sup> يَفْتَقِرُ إِلَى دَلِيلٍ مُمَيِّزٍ<sup>٦</sup> قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ؛ لِيَخْتَارَ مَا لَهُ الصِّفَةُ  
الْمَطْلُوبَةُ. وَ عِلْمُهُ بَعْدَ وَقُوعِ الْفِعْلِ بِصِفَةٍ فَعِلُهُ لَا يُغْنِي عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ بَعْدَ وَقُوعِ  
الْفِعْلِ إِلَى التَّمْيِيزِ، وَإِنَّمَا يَحْتَاجُ<sup>٧</sup> إِلَى ذَلِكَ قَبْلَ الْفِعْلِ.

### [الدليل على أعلمية الإمام بأحكام الشريعة]

٤٣٣

و أَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، فَهُوَ أَنَّهُ إِمَامٌ فِيهَا وَ رَأْسٌ  
فِي الشَّرْعِ، وَ قَبِيحٌ فِي الْعَقْلِ أَنْ يُجْعَلَ الْمَفْضُولُ رَأْسًا لِمَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ<sup>٨</sup> فِيمَا  
كَانَ رَأْسًا فِيهِ؛ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قُبْحُ<sup>٩</sup> تَرَأْسِ الْمُتَوَسِّطِ فِي الْخَطِّ عَلَى أَحْسَنِ النَّاسِ  
خَطًّا فِي الْخَطِّ، وَ الْمُبْتَدِئِ فِي الْفِقْهِ عَلَى مِثْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَ الشَّافِعِيِّ فِي الْفِقْهِ.  
وَ قَدْ أَحْكَمْنَا هَذَا كُلَّهُ فِي الْكِتَابِ الشَّافِي،<sup>١٠</sup> وَ بَيْنَا الْفَرْقَ بَيْنَ حُسْنِ تَكْلِيفِ  
الْأَمْرِ مَنْ لَا يَعْلَمُهُ إِذَا كَانَ مُتَمَكِّنًا مِنَ الْعِلْمِ بِهِ، وَ الْفَرْقَ بَيْنَ جَعْلِهِ رَأْسًا فِيمَا لَا  
يَعْلَمُهُ وَ إِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّوَصُّلِ إِلَى عِلْمِهِ؛ وَ أَنَّ الْأَوَّلَ جَائِزٌ حَسَنٌ، وَ الثَّانِي

١. في «م، ه» - «لا».

٢. في «خ» و المطبوع: «متميزة».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بالإيقاع».

٥. هنا بياض في الأصل بقدر كلمات، و بعده: «... ض بالاتفاق»، و الظاهر أنه تكرار خاطئ.

٦. في «خ» و المطبوع: «متميز».

٧. في «خ» - «بعد وقوع الفعل إلى التمييز، و إنما يحتاج».

٨. في «خ، م» و المطبوع: «فيه».

٩. هكذا في النسخ و المطبوع. و في سائر النسخ و المطبوع: «قبح».

١٠. الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ١٥ - ٢٠.

قَبِيحٌ. و لهذا حَسَنَ أَنْ يُكَلَّفَ الْكِتَابَةُ مَنْ لَيْسَ بِعَالِمٍ بِهَا فِي الْحَالِ إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ (٤/ألف) التَّوَصُّلِ إِلَى عِلْمِهَا، وَ لَا يَحْسُنُ قِيَاساً عَلَى ذَلِكَ أَنْ يُجْعَلَ رَئِيساً فِيهَا مَنْ لَا يَعْلَمُهَا وَ إِنْ كَانَ قَادِراً عَلَى تَعْلُمِهَا.

[نفي وجوب علم الإمام بالصنائع والمِهَن وغيرها ممَّا لا تعلُّق له بمنصب الإمامة] وَ لَيْسَ يَلْزَمُ - عَلَى مَا أَوْجَبْنَاهُ مِنْ عِلْمِهِ بِأَحْكَامِ الشَّرَائِعِ - أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِالصَّنَائِعِ، وَ الْمِهَنِ، وَ تَرْكِيبِ الْأَدْوِيَةِ، وَ عَقْدِ الْحُلُوفِ؛<sup>٢</sup> لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِمَّا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِمَا كَانَ رَئِيساً فِيهِ، وَ لَا تَوْجِبُ رِئَاسَتُهُ الْعِلْمَ بِهِ.

فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ يَرْجِعُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى غَيْرِهِ، وَ الْخَطَأُ جَائِزٌ عَلَيْهِ؟ قُلْنَا: <sup>٣</sup> لَا يَمْتَنِعُ رُجُوعُهُ فِي ذَلِكَ إِلَى مَنْ يُخْطِئُ وَ يَكُونُ فِعْلُهُ هُوَ صَوَاباً، كَمَا يَرْجِعُ فِي الْأَحْكَامِ إِلَى الشُّهُودِ وَ إِنْ جَازَ أَنْ يَكُونُوا كَاذِبِينَ.<sup>٤</sup> وَ مَنْ ارْتَكَبَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ شَهَادَةً مَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ، وَ أَنَّ لَهُ أَمَارَةً عَلَى الصَّادِقِ مِنَ الشُّهُودِ؛ ظَنًّا مِنْهُ<sup>٥</sup> أَنَّ خَطَأَ الشُّهُودِ يَتَعَدَّى إِلَيْهِ فِي حُكْمِهِ بِشَهَادَتِهِمْ.<sup>٦</sup>

فَإِنَّهُ لَا يَحْصُلُ مَا يَقُولُهُ؛<sup>٧</sup> لِأَنَّ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ مُنْفَصِلٌ مِنَ الْآخَرِ؛ وَ لَيْسَ يَتَعَدَّى الْخَطَأُ فِي الشَّهَادَةِ إِلَى الْحُكْمِ بِتِلْكَ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْمَصْلَحَةَ فِي الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ مَعَ تَجْوِيزِ الْخَطَأِ عَلَى الشَّاهِدِ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ صَوَاباً

١ . في الأصل: «ليس عالم».

٢ . عَقْدُ الْعَسَلِ وَ نَحْوُهُ: غَلَاةٌ حَتَّى غَلْظَتْ. معجم اللغة، ج ٤، ص ١٥٨ (عقد).

٣ . في الأصل: «قيل».

٤ . هكذا في الأصل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ المَطْبُوعِ: «أَنْ يَكْذِبُوا».

٥ . في «خ» وَ المَطْبُوعِ: «فِيهِ».

٦ . في الأصل: «بشهادتهم».

٧ . في النسخِ وَ المَطْبُوعِ: «بشهادتهم لَا يَحْصُلُ مَا يَقُولُهُ».

وإن أخطأ الشاهد؛ لأنَّ الحُكْمَ بِشهادته مُنْفَصِلٌ عن شهادته، و يَجوزُ حُسْنُ أَخْذِهِمَا وَقُبْحُ الْآخَرِ.

٤٣٤

وَلَمَّا ارْتَكَبَ قَوْمٌ مِنْ (٤/ب) أَصْحَابِنَا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ أَلَزَمَهُمْ مُخَالَفُوهُمْ أَنْ يَكُونَ  
الإمامُ عالِماً بِكُلِّ شَيْءٍ، وَأَنْ يَكُونَ عالِماً لِنَفْسِهِ.<sup>١</sup>

فإن قيل: يَلْزُمُكُمْ أَنْ يَكُونَ خُلَفَاءُ الإمامِ عَلَى الحُكْمِ<sup>٢</sup> عالِمِينَ بِجَمِيعِ أَرْكَانِ  
الشريعةِ وَمُشَارِكِينَ لِلإمامِ<sup>٣</sup> فِي ذَلِكَ.

قُلْنَا: لَا يَسْ خُلَفَاءُ الإمامِ<sup>٤</sup> رُؤَسَاءَ فِي جَمِيعِ الدِّينِ، وَلَا إِلَيْهِمْ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ مَا هُوَ  
إِلَى الإمامِ؛ وَلهَذَا وَجَبَ عَلَيْهِمُ الرُّجُوعُ فِيمَا لَا يَعْلَمُونَهُ إِلَى الإمامِ، أَوْ يُكَاتِبُونَهُ<sup>٥</sup>  
فِيهِ. وَالإمامُ عَامُّ الْوِلَايَةِ فِي الدِّينِ؛ وَلِذَلِكَ وَجَبَ عُمُومُ عِلْمِهِ.

#### [الدليل على أفضلية الإمام بالنسبة للأمة]

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإمامَ أَفْضَلُ الْأَمَّةِ وَأَكْثَرُهَا ثَوَاباً، فَهُوَ ثُبُوتُ<sup>٦</sup> كَوْنِهِ إِمَاماً  
فِي جَمِيعِ الدِّينِ، رَئِيساً<sup>٧</sup> فِي الشَّرْعِ كُلِّهِ؛ فَلَا وَاجِبَ عَقْلِيٍّ وَلَا عِبَادَةٍ شَرْعِيَّةٍ إِلَّا  
وَهُوَ الرَّئِيسُ فِيهَا وَالإمامُ؛ لِذِكْرِ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي جُمْلَةِ الدِّينِ،<sup>٨</sup> الَّذِي هُوَ إِمَامٌ فِي

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بنفسه».

٢. كالقضاء والأمراء.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الإمام».

٤. في الأصل: «قيل».

٥. في «خ»: - «على الحكم عالمين... ليس خلفاء الإمام».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «تكاتبونه». وفي المطبوع: «يكتاتبونه».

٧. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «يقرب». وفي «م، هـ»: «ينوب».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و رئيساً» بالواو.

٩. في الأصل: - «الدين».

جميعه. وهذا يقتضي أن يكون أفضل من الأمة في هذا كله.

ولا يجوز أن يكون أفضلهم ظاهراً وإن كانوا أكثر ثواباً منه؛ لأن هذا إنما تجوزُه إذا لم تقطع على عصمته، وجوزنا أن يكون ظاهره بخلاف باطنه. وإذا ثبت<sup>١</sup> عصمته وجب القطع على مساواة الظاهر للباطن<sup>٢</sup> وأنه أكثر ثواباً.

وعلى هذه الطريقة اعتمدنا في الكتاب الشافي<sup>٣</sup>.

ويمكن الاعتراض عليها (٥/الف) بأن<sup>٤</sup> العصمة إنما تقتضي أن باطن الإمام كظاهيره في الإخلاص والقربة بأفعاله، وليس يمتنع - وإن كان أكثر فضلاً في ظاهر أفعاله من رعيته، ودلت عصمته على مساواة باطنه لظاهيره في أفعاله - أن يكون في جملة رعيته من هو أنقص<sup>٥</sup> فضلاً في الظاهر منه وإن كان أكثر ثواباً، كأن<sup>٦</sup> يكون مثلاً أقل صلاة نافلة أو صوم نافلة منه في الظاهر، وإن كان ثوابه على ذلك القليل العدد في الظاهر يزيد على ثواب ما هو أكثر عدداً منه؛ فإن الثواب إنما يكثر ويقل بحسب الوجوه التي يقع عليها، دون كثرة عدد الأفعال.

٤٣٥

ويمكن نصرة هذه الطريقة بأن يقال: إذا ثبت وجوب كون الإمام أقوى حالاً<sup>٧</sup> في عدالته وأفعاله الشرعية من جميع رعيته، وأنا لو اخترنا رئيساً على قوم لما

١. في غير الأصل: «ثبت».

٢. في الأصل: «مساواته الظاهر للباطن».

٣. الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٤٣.

٤. في الأصل: «أن».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «+» منه.

٦. في الأصل: «كأنه».

٧. في «م» - «حالا».

اخْتَرْنَا إِلَّا مَنْ هُوَ أَفْضَلُ ظَاهِرًا مِنْ رَعِيَّتِهِ، وَلَوْ كَانَ لَنَا سَبِيلٌ<sup>١</sup> إِلَى الْعِلْمِ بِالتَّفَاضُلِ فِي الثَّوَابِ لَمَا اخْتَرْنَا إِلَّا مَنْ هُوَ أَكْثَرُ ثَوَابًا؛ فَإِنَّ الْفَضْلَ الْمُمَكِّنَ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ مُرَاعَى فِيمَنْ يُنْصَبُ رَئِيسًا، وَحَيْثُ لَمْ يُمَكِّنِ الْعِلْمُ عَدَلَنَا إِلَى الظَّنِّ.

وَإِذَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُتَوَلَّى لِاخْتِيَارِ الْإِمَامِ وَالنَّصِّ عَلَى عَيْنِهِ، وَهُوَ عَالِمٌ مِنَ الْبَوَاطِينِ بِكَثْرَةِ (٥/ب) الثَّوَابِ<sup>٢</sup> وَقِلَّتِهِ مَا<sup>٣</sup> لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَهُ سِوَاهُ، وَجَبَ فِيمَا يَجِبُ أَنْ نَظُنُّهُ<sup>٤</sup> مِنْ كَثْرَةِ الثَّوَابِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِهِ<sup>٥</sup>؛ وَهَذَا يَقْتَضِي فَضْلَ الرَّئِيسِ فِي الثَّوَابِ قَطْعًا.

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِوُجُوبِ النَّصِّ عَلَى الْإِمَامِ مُتَقَدِّمًا لِلْعِلْمِ بِكَوْنِهِ أَكْثَرَ الْأُمَّةِ ثَوَابًا، وَأَنْ لَا يُسْتَدَلَّ بِوُجُوبِ فَضْلِهِ فِي الثَّوَابِ عَلَى وَجُوبِ النَّصِّ عَلَيْهِ؛ عَلَى مَا نَصَرَنَاهُ فِي «الشَّافِي»<sup>٧</sup>.

وَمِنْ قَوِيٍّ مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي وَجُوبِ فَضْلِ الْإِمَامِ فِي الثَّوَابِ عَلَى رَعِيَّتِهِ؛ أَنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ وَجُوبَ عِصْمَتِهِ، وَكُلُّ مَنْ أَوْجَبَ عِصْمَةَ<sup>٨</sup> الْإِمَامِ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ كَوْنِهِ أَكْثَرَ ثَوَابًا مِنْ رَعِيَّتِهِ؛ فَالْقَوْلُ بِوُجُوبِ عِصْمَتِهِ وَتَجْوِيزِ كَوْنِهِ مَفْضُولًا فِي الثَّوَابِ خَارِجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ، وَكُلُّ قَوْلٍ يَمْنَعُ الْإِجْمَاعُ مِنْهُ فَهُوَ بَاطِلٌ.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سبيل لنا»؛ بتقديم وتأخير.

٢. في النسخ والمطبوع: «و كثرة الثواب».

٣. في «خ» والمطبوع: «مما».

٤. في «خ» والمطبوع: «يظنه».

٥. في «خ» والمطبوع: «به».

٦. في الأصل: «يوجب».

٧. الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ٤٣ - ٤٤.

٨. في غير الأصل: «وجب فضل الإمام... أوجب عصمة».

و هذه الطريقة<sup>١</sup> راجعة إلى مُجَرِّدِ الْعَقْلِ، وإن كَانَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى أَنَّ الْإِجْمَاعَ حَقٌّ؛  
لأنَّا نَعْلَمُ بِالْعَقْلِ أَنَّ الزَّمَانَ لَا يَجُوزُ انْفِكَائُهُ مِنْ رَئِيسِ مَعْصُومٍ، فَاجْمَاعُ أَهْلِ كُلِّ  
زَمَانٍ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ صَوَاباً وَحُجَّةً؛ لِأَنَّ الْمَعْصُومَ فِي جُمْلَتِهِ.

و مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَكْثَرُ الْأُمَّةِ ثَوَاباً؛ أَنَّهُ قَدْ  
تَبَيَّنَ كَوْنُهُ حُجَّةً فِي الشَّرْعِ، وَأَنَّ الشَّرْعَ (٦/ألف) رُبَّمَا جَرَى فِيهِ مَا لَا مَرْجِعَ إِلَّا إِلَى  
قَوْلِ الْإِمَامِ فِي بَيَانِهِ؛ فَجَرَى<sup>٢</sup> مَجْرَى الرِّسُولِ<sup>٣</sup>؛ فَكَمَا أَوْجَبْنَا نَحْنُ<sup>٤</sup> وَمُحَالِفُونَا فِي  
الرِّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٥</sup> أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ مِنْ أُمَّتِهِ فِي<sup>٦</sup> الثَّوَابِ - لِأَجْلِ التَّنْفِيرِ  
و كَوْنِهِ حُجَّةً فِيمَا يَعْلَمُ مِنْ جِهَتِهِ - فَالْوَاجِبُ فِي الْإِمَامِ مِثْلُ ذَلِكَ.

و الْقَوْمُ يَعْتَرِفُونَ لَنَا بِأَنَّ الْإِمَامَ مَتَى تَبَيَّنَ كَوْنُهُ حُجَّةً فِي الشَّرْعِ، وَجَبَ لَهُ مِنَ  
الْفَضْلِ وَالْعِصْمَةِ مَا لِلرِّسُولِ؛ وَ قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى وُجُوبِ ذَلِكَ.<sup>٧</sup>

### [الدليل على أشجعية الإمام]

و أمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ أَشْجَعَ مِنْ رَعِيَّتِهِ: أَنَّهُ رَئِيسٌ عَلَيْهِمْ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِجِهَادِ  
الْأَعْدَاءِ وَ حَرْبِ أَهْلِ الْبَغْيِ، وَ ذَلِكَ مُتَعَلِّقٌ بِالشَّجَاعَةِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَفْوَاهُماً حَالاً  
فِي ذَلِكَ - كَمَا قُلْنَا<sup>٨</sup> فِي الْعِلْمِ وَ غَيْرِهِ -؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الرَّئِيسِ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ مِنْ

١. في الأصل: + «فهى».

٢. في «م» - «فجرى».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: + «عليه الصلاة والسلام».

٤. في الأصل: - «نحن».

٥. في الأصل: - «وآله».

٦. هكذا في الأصل. و وضعت بين معقوفين في المطبوع. و في سائر النسخ: - «في».

٧. تقدّم في ص ١٩٧ - ١٩٨.

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «قلنا».

رَعِيَّتِهِ<sup>١</sup> فيما كَانَ رَئِيساً لَهُمْ فِيهِ؛ لِمَا قَدَّمْنَاهُ<sup>٢</sup> مِنْ<sup>٣</sup> قُبْحِ تَقْدِيمِ الْمَفْضُولِ عَلَى الْفَاضِلِ فيما كَانَ أَفْضَلَ مِنْهُ [فِيهِ]<sup>٤</sup>.

[الدليل على أَنَّ الإمام لا إمام فوقه]

وَأَمَّا كَوْنُهُ مِمَّنْ لَا يَدُ فَوْقَ يَدِهِ وَلَا رَئِيسَ عَلَيْهِ؛ فَالْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى عُرْفِ الشَّرْعِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْإِمَامِ فِيهِ لَا يَنْطَلِقُ<sup>٥</sup> إِلَّا عَلَى رَئِيسٍ لَا رِياسَةَ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ وَاحِدٌ فِي الزَّمَانِ بِلَا ثَانٍ الْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى الْإِجْمَاعِ، وَلَيْسَ فِي الْعَقْلِ وَجُوبٌ ذَلِكَ.

[صفات أخرى للإمام]

فَبِإِنْ قِيلَ: أَلَيْسَ فِي أَصْحَابِكِ<sup>٧</sup> مَنْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِكُلِّ شَيْءٍ، وَكَامِلاً (ب/٦) فِي كُلِّ فَضِيلَةٍ؟ قِيلَ: كُلُّ شَيْءٍ لَا تَعْلُقُ<sup>٨</sup> لَهُ بِالذِّينِ وَالشَّرْعِ، وَلَا بِمَا هُوَ رَئِيسٌ فِيهِ، لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَالِماً بِهِ.

فَأَمَّا<sup>٩</sup> كَوْنُهُ أَعْقَلَهُمْ فَيَرْجِعُ إِلَى جَوْدَةِ الرَّأْيِ وَقُوَّةِ الْعِلْمِ بِالسِّيَاسَةِ وَالتَّدْبِيرِ، وَقَدْ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الرعية».

٢. قدمه في ص ١٩٩ و ٢٠٤.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لهم لما قدمنا بيانه في».

٤. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، أضفناه ممَّا قدمه قُدَّسَ سِرُّهُ.

٥. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «لا يُطلق». وفي «م»، «هـ»: «لا يتطلق».

٦. في المطبوع: «لا رئيس».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أصحابكم».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قلنا: ما لا تعلق».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وأما».

بَيَّنَّا وَجُوبَ كَوْنِهِ كَذَلِكَ.

و كَوْنُهُ أَصْبَحَ الْخَلْقَ وَجْهًا غَيْرُ وَاجِبٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ وِلَايَتِهِ  
و رِيَّاسَتِهِ.<sup>١</sup> إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَشْنَأً<sup>٢</sup> الصُّورَةِ فَاحِشِ الْخِلْقَةِ، كَمَا لَا يَجُوزُ  
ذَلِكَ فِي الرَّسُولِ؛ لِأَجْلِ التَّنْفِيرِ.

٤٣٧

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من ولاياته ورياساته».

٢. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «سَيِّئٌ». وفي «م»: «مَسْنَى». وفي «هـ»: «مَشْنَى».

[القسم الثاني]  
[الإمامة الخاصة]

[١]

فصل

في الدلالة على وقوع النص بالإمامة<sup>١</sup>  
على أمير المؤمنين عليه السلام

[الدليل الأول]

مِنْ قَوِيٍّ مَا اعْتُمِدَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ: أَنَا قَدْ دَلَّلْنَا<sup>٢</sup> عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مَقْطُوعاً  
عَلَى عِصْمَتِهِ، فَإِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْإِمَامِ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ<sup>٣</sup>،  
فَمِنْهُمْ مَنْ أَثَبَّتَ الْإِمَامَةَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنَّصِّ.  
وَمِنْهُمْ مَنْ أَثَبَّتَهَا لِأَبِي بَكْرٍ<sup>٤</sup> عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ؛<sup>٥</sup> فَطَائِفَةٌ تُثَبِّتُهَا لَهُ بِالنَّصِّ،  
وَأُخْرَى - وَهُوَ الْجُلُ وَ الْجُمْهُورُ - تُثَبِّتُهَا لَهُ<sup>٦</sup> بِالِاخْتِيَارِ.

١ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بإمامة».

٢ . دُلِّلَ عَلَيْهِ فِي ص ١٩٣ - ١٩٨.

٣ . في الأصل: «عليه السلام».

٤ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أثبت إلى أبي بكر».

٥ . في الأصل: - «فيه».

٦ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «له».

و الفِرْقَةُ الثَّالِثَةُ فِي الْأَصْلِ تُثَبِّتُ الْإِمَامَةَ لِلْعَبَّاسِ<sup>١</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ إِمَّا بِالْإِرْثِ أَوْ النَّصِّ<sup>٢</sup>.

و أَجْمَعَتِ<sup>٣</sup> الْأُئِمَّةُ عَلَى أَنَّ الْعَبَّاسَ وَ أَبَا بَكْرٍ غَيْرُ مَقْطُوعٍ عَلَى عِصْمَتِهِمَا؛ فَخَرَجَا بِهَذَا<sup>٤</sup> الْإِجْمَاعِ مِنْ<sup>٥</sup> ثُبُوتِ الْإِمَامَةِ لَهُمَا.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا (٧/ألف) أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ بَعْدَهُ بِإِلَافِصِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ<sup>٦</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرَهُ لَخَرَجَ الْحَقُّ عَنِ الْأُئِمَّةِ بِأَسْرِهَا؛ فَإِنَّهُ لَا أَحَدَ مِنَ الْأُئِمَّةِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ بَعْدَهُ بِإِلَافِصِلِ لَأَحَدٍ سِوَى مَنْ ذَكَرْنَاهُ<sup>٧</sup>.

### [الدليل الثاني]

دَلِيلٌ آخَرُ: وَ أَقْوَى مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ أَنْ يُقَالَ: قَدْ ثَبَّتَ وَ جَوَّبَ عِصْمَةَ الْإِمَامِ<sup>٨</sup> وَ كُلُّ مَنْ أَوْجَبَ عِصْمَتَهُ<sup>٩</sup> مِنَ الْأُئِمَّةِ يَقْطَعُ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>١٠</sup> بِغَيْرِ فَصْلٍ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَالْقَوْلُ أَنَّ الْإِمَامَ غَيْرَهُ مَعَ أَنَّ الْعِصْمَةَ وَاجِبَةٌ فِي الْإِمَامِ لَيْسَ بِقَوْلٍ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُئِمَّةِ.

٤٣٨

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «في العباس».

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بالنص أو بالإرث».

٣ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و اجتمعت».

٤ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من هذا».

٥ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «عن».

٦ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «علي».

٧ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بلا فصل ممّا ذكرناه».

٨ . أثبتته في ص ١٩٣ - ١٩٨.

٩ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «عصمة الإمام».

١٠ . في الأصل: «و على آله».

## [الدليل الثالث: آية الولاية]

دَلِيلٌ آخَرُ: وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَ هُمْ رَاكِعُونَ»،<sup>١</sup> وَ قَدْ ثَبَّتَ<sup>٢</sup> أَنَّ لَفْظَةَ «إِنَّمَا وَلِيُّكُم» فِي الْآيَةِ تَفِيدُ: مَنْ كَانَ أَوَّلَى بِتَدْيِيرِ أُمُورِكُمْ، وَ تَجِبَ طَاعَتُهُ عَلَيْكُمْ. وَ ثَبَّتَ<sup>٣</sup> أَيْضاً أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَ الَّذِينَ آمَنُوا» أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.<sup>٤</sup> وَ فِي ثُبُوتِ ذَلِكَ وَضُوحٌ النَّصِّ عَلَيْهِ بِالإِمَامَةِ.

## [دلالة لفظة «ولي» على الأولى بتدبير الأمر]

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ «وَلِيٌّ» تَفِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ، فَهُوَ الرُّجُوعُ إِلَى اللَّغَةِ؛ فَمَنْ تَأَمَّلَهَا عَلِمَ أَنَّ الْقَوْمَ نَصَّوْا عَلَى ذَلِكَ؛ (٧/ب) لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «هَذَا وَلِيُّ الْمَرَأَةِ» إِذَا كَانَ يَمْلِكُ تَدْيِيرَ إِنْكَاحِهَا وَ الْعَقْدَ عَلَيْهَا،<sup>٥</sup> وَ يَقُولُونَ فِي عَصَبَةِ الْمَقْتُولِ<sup>٦</sup>: «هُمْ أَوْلِيَاءُ الدِّمِّ»؛ لِأَنَّ إِلَيْهِمُ الْمُطَالَبَةَ بِالْقَوْدِ<sup>٧</sup> وَ الْعَفْوِ،<sup>٨</sup> وَ يَصِفُونَ السُّلْطَانَ بِأَنَّهُ «وَلِيُّ أَمْرِ الرِّعْيَةِ»<sup>٩</sup>، وَ مَنْ يُرْشِّحُ لِلْخِلَافَةِ<sup>١٠</sup> «وَلِيٌّ عَهْدِ الْمُسْلِمِينَ»<sup>١١</sup>.

١ . المائدة (٥): ٥٥. ٢ . سيأتي بعد سطور.

٣ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و تثبت».

٤ . سيأتي الكلام فيه في ص ٢١٤.

٥ . تهذيب اللغة، ج ١٥، ص ٣٢٣ (ولي).

٦ . في اللغة: عَصَبَةُ الرَّجُلِ: أَوْلِيَائِهِ الذِّكُورُ مِنْ وَرَثَتِهِ. تهذيب اللغة، ج ٢، ص ٣٠ (عصب).

٧ . الْقَوْدُ: الْقِصَاصُ. الصَّحاح، ج ٢، ص ٥٢٨ (قود).

٨ . في الأصل: «لِأَنَّ الْمُطَالَبَةَ بِالْقَوْدِ وَ الْعَفْوِ إِلَيْهِمْ».

٩ . في الأصل: «وَلِيٌّ لِلرِّعْيَةِ».

١٠ . «يُرْشِّحُ لِلْخِلَافَةِ»: أَيِ يُرَبِّي وَ يُؤَهِّلُ لَهَا. الصَّحاح، ج ١، ص ٣٦٥ (رشح).

و في «خ» و المطبوع: «الخِلافة».

١١ . راجع: تهذيب اللغة، ج ١، ص ٩٨ (عهد).

و قَالَ الْمُبَرِّدُ<sup>١</sup> فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِ: «الْعِبَارَةِ عَنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى»: «أَصْلُ تَأْوِيلِ «الْوَلِيِّ»: الَّذِي هُوَ أَوْلَى؛ أَيْ أَحَقُّ. وَ مِثْلُهُ الْمَوْلَى»<sup>٢</sup>.  
و إِذَا كُنَّا قَدْ بَيَّنَّا اِحْتِمَالَ لَفْظَةِ «وَلِيٍّ» لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْمَعْنَى، فَلَا بُدَّ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهَا فِي الْآيَةِ تُفِيدُ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ وُجُوهِ مَا تَحْتَمِلُهُ<sup>٣</sup>.

### [اختصاص الولاية ببعض المؤمنين]

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ<sup>٤</sup>: أَنَّ الْكَافَّ وَالْمِيمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلِيُّكُمْ» لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يُرَادَ بِهِمَا جَمِيعُ الْمُكَلَّفِينَ مِنْ مُؤْمِنٍ وَ كَافِرٍ، أَوِ الْكَفَّارُ دُونَ الْمُؤْمِنِينَ، أَوِ الْمُؤْمِنُونَ<sup>٥</sup> عَلَى الْعُمُومِ دُونَ الْكَفَّارِ، أَوْ بَعْضُ الْمُؤْمِنِينَ.

٤٣٩

١. قَالَ الزَّيْدِيُّ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ، ج ١، ص ٨٨ ضَمَنَ شَرْحَ خُطْبَةِ الْقَامُوسِ: «الْمُبَرِّدُ بَفَتْحِ الرَّاءِ الْمَشْدُودَةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَ بَعْضُهُمْ يَكْسِرُ. وَ رُوي عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: بَرَّدَ اللَّهُ مِنْ بَرْدِنِي»، وَ قِيلَ فِي سَبَبِ تَلْقِيهِ بِذَلِكَ وَجْهٌ آخَرُ. وَ عَلَى أَيْ حَالٍ فَهُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْأَكْبَرِ الثُّمَالِيُّ الْأَزْدِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالْمُبَرِّدِ، كَانَ إِمَاماً فِي النُّحُوِّ وَ اللُّغَةِ وَ إِمَامَ الْعَرَبِيَّةِ بِبَغْدَادَ. أَخَذَ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمَازَنِيِّ وَ أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ وَ غَيْرِهِمَا، وَ أَخَذَ عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ الصَّفَّارُ وَ لَزِمَهُ مَدَّةً، وَ أَبُو سَهْلٍ بْنُ زِيَادٍ وَ غَيْرُهُمَا. كَانَ فَصِيحاً بَلِيغاً مَفُوهً، صَاحِبَ نَوَادِرٍ وَ ظَرَافَةٍ. وَ لَهُ تَصَانِيفٌ مَشْهُورَةٌ، مِنْهَا: كِتَابُ «الْكَامِلِ» وَ «الرُّوْضَةُ» وَ «الْمَقْتَضِبُ». وُلِدَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةَ ٢١٠، وَ قِيلَ: سَنَةَ ٢٠٧، وَ قِيلَ: سَنَةَ ٢٠٦. وَ تُوُفِيَ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٢٨٥، وَ قِيلَ: سَنَةَ ٢٨٦، وَ قِيلَ: سَنَةَ ٢٨٢. رَاجَعَ: الْمُنْتَظَمُ، ج ١٢، ص ٣٨٨ - ٣٩٢، الرِّقْمُ ١٩٢٦؛ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ، ج ١٩، ص ١١١؛ تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ج ٢١، ص ٢٩٩ - ٣٠٠، الرِّقْمُ ٥٢٥؛ شَذَرَاتُ الذَّهَبِ، ج ٣، ص ٣٥٦.

٢. لَمْ نَعثرْ عَلَى كِتَابِ الْمُبَرِّدِ. وَ نَقَلَ عَنْهُ أَيْضاً الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَهْمِيدِ الْأُصُولِ، ص ٥٤٠؛ وَ ابْنُ شَهْرٍ أَشْرَبَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَنَاقِبِ آلِ أَبِي طَالِبٍ، ج ٣، ص ٥.

و ذَكَرَ ابْنُ النَّدِيمِ لِلْمُبَرِّدِ كِتَابَيْنِ هُمَا: مَعَانِي صِفَاتِ اللَّهِ جَلَّ وَ عَزَّ، وَ الْعِبَارَةُ عَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى: الْفَهْرَسْتُ، ص ٩٣ وَ ٩٤.

٣. فِي غَيْرِ الْأَصْلِ: «يَحْتَمِلُهُ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «عَلَى ذَلِكَ».

٥. فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمُؤْمِنِينَ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

فإن كَانَ المُرَادُ<sup>١</sup> جَمِيعَ المُكَلَّفِينَ مِن مُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ، فَمَعْلُومٌ أَنَّ الكُفَّارَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّاهُمْ فِي الدِّينِ، وَ يَتَوَلَّى نُصْرَتَهُمْ فِيهِ - وَإِنَّمَا يَلِيقُ ذَلِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ - وَ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَلَّى تَدْبِيرَ أُمُورِهِمْ، وَ يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهِمْ. فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ<sup>٢</sup> (٨/ألف) لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المُرَادُ بِلَفْظَةِ «وَلِيٍّ» إِلَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى فَرَضِ الطَّاعَةِ وَ تَوَلَّى التَّدْبِيرِ. وَ بِهَذَا الْوَجْهِ بَعَيْنُهُ تُبْطَلُ أَيْضاً الْقِسْمُ الثَّانِي.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ: فَكَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِاللَّفْظِ جَمِيعَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْعُمُومِ، وَ مَنْ جَعَلَهُ تَعَالَى وَلِيًّا<sup>٣</sup> لَهُمْ قَدْ وَصَفَهُ بِالْإِيمَانِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا؟» فَتَبَيَّنَ أَنَّ المُرَادَ بَعْضَ الْمُؤْمِنِينَ؛ حَتَّى يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِمْ وَلِيٌّ وَ مَوْلَى.<sup>٤</sup>

#### [دلالة «إنما» على الحصر]

وَ إِذَا تَبَيَّنَتْ<sup>٥</sup> هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَ جَدْنَا<sup>٦</sup> اللَّهَ تَعَالَى أَثَبَّتَ الْوَلِيَّ لَنَا عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي التَّخْصِيصَ وَ نَفَى مَعْنَى هَذِهِ الْوِلَايَةِ عَنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ «إِنَّمَا» تَقْتَضِي مَا ذَكَرْنَاهُ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ:<sup>٧</sup> «إِنَّمَا الْفَصَاحَةُ لِلْجَاهِلِيَّةِ» وَ «إِنَّمَا النُّحُو فِي<sup>٨</sup> جِهَةِ الْبَصْرِيِّينَ» وَ «إِنَّمَا لَكَ عِنْدِي دِرْهَمٌ» وَ لَا يُرِيدُونَ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّنْ عَدَا الْمَذْكُورَ.

وَ لَا شُبْهَةَ فِي الْفَرْقِ عِنْدَهُمْ بَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ: «أَكَلْتُ رَغِيْفًا»، وَ بَيْنَ<sup>٩</sup>

١. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: - «المراد».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «القسم».

٣. فِي الْأَصْلِ: «عَزَّ وَ جَلَّ وَلِيٌّ». ٤. فِي الْأَصْلِ: «وَلِيٌّ مَتَوَلَّى».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «ثَبَّتَ».

٦. فِي «خ، هـ»: «وَوَجَدْنَا».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، قَدْ وُضِعَتِ الْكَلِمَةُ بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ فِي الْمَطْبُوعِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: - «يَقُولُونَ».

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْ».

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «وَبَيْنَ».

قوله: <sup>١</sup> «إِنَّمَا أَكَلْتُ رَغِيفًا». وكذلك لا شبهة في الفرقِ بَيْنَ قَوْلِ قَائِلِهِمْ: «لَكَ عِنْدِي دِرْهَمٌ»، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا لَكَ عِنْدِي ٢ دِرْهَمٌ». و <sup>٣</sup> «إِنَّمَا يَكُونُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ فَرْقٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ؛ <sup>٤</sup> مِنْ إِيْجَابِ لَفْظَةِ «إِنَّمَا» لِنَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّنْ عَدَا الْمَذْكُورِ.

و إِذَا تَقَرَّرَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ لَمْ (٩/ب) يَجُزَّ حَمْلُ لَفْظَةِ «وَلِيٍّ» عَلَى الْمُوَالَاةِ فِي الدِّينِ وَ الْمَحَبَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَخْصِصَ فِي هَذَا الْمَعْنَى لِمُؤْمِنٍ دُونَ آخَرَ؛ <sup>٥</sup> فَالْمُؤْمِنُونَ <sup>٦</sup> كُلُّهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي هَذَا الْمَعْنَى؛ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: <sup>٧</sup> «وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ». <sup>٨</sup> وَإِذَا فَسَدَ حَمْلُ اللَّفْظَةِ عَلَى الْمُوَالَاةِ فِي الدِّينِ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْوَجْهُ الْآخَرُ؛ وَ هُوَ التَّحْقِيقُ بِالتَّدْبِيرِ، <sup>٩</sup> وَ مَا يَقْتَضِي فَرْضَ الطَّاعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا مَحْمِلَ لِلْفِظَةِ <sup>١٠</sup> إِلَّا الْوَجْهَانِ، فَإِذَا بَطَلَ أَحَدُهُمَا ثَبَّتَ الْآخَرُ.

٤٤٠

### [فِي بَيَانِ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (ع) هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْآيَةِ]

فَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - هُوَ الْمَعْنِيُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا»؛ فَهُوَ أَنَّ <sup>١١</sup> كُلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفِظَةِ «وَلِيٍّ» فِي الْآيَةِ

١. فِي سَائِرِ النُّسخ - عَدَا الْأَصْل - وَ الْمَطْبُوع: «وَقَوْلُهُمْ». وَ فِي الْأَصْل: - «قَوْلُهُ». وَ الصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.
٢. فِي الْأَصْل: - «عِنْدِي».
٣. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ الْمَطْبُوع: - «و».
٤. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ الْمَطْبُوع: «يَكُونُ فَرْقٌ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ لِمَا بَيَّنَّاهُ».
٥. فِي الْأَصْل: «لَمَنْ هُوَ دُونَ أَخْبَرِ عَنْهُ» بِدَلِّ «لِمُؤْمِنٍ دُونَ آخَرَ».
٦. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ الْمَطْبُوع: «وَالْمُؤْمِنُونَ».
٧. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ الْمَطْبُوع: «تَعَالَى».
٨. التَّوْبَةُ (٩): ٧١.
٩. حَقَّقَهُ: صَدَّقَهُ. فَالتَّحْقِيقُ بِالتَّدْبِيرِ: التَّصْدِيقُ بِهِ وَ الْخُضُوعُ لَهُ.
١٠. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ الْمَطْبُوع: «لَا تَحْتَمِلُ اللَّفْظَةُ».
١١. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخ وَ الْمَطْبُوع: - «أَنَّ».

ما يَرْجِعُ إلى مَعْنَى الإمامَةِ، يَذْهَبُ إلى أَنَّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>١</sup> الْمَقْصُودُ بِالْآيَةِ، بَلِ الْمُنْفَرِدُ بِمَعْنَاهَا. وَلَا أَحَدَ مِنَ الْأُمَمَةِ يَذْهَبُ إِلَى<sup>٢</sup> أَنَّ لَفْظَةَ «وَلِيٍّ» فِي الْآيَةِ تَقْتَضِي مَا ذَكَرْنَاهُ، وَيَذْهَبُ مَعَ ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ مَا عُيِّنَ بِهَا أَوْ عُيِّنَ<sup>٣</sup> سِوَاهُ مَعَهُ بِهَا.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الرِّوَايَةَ وَرَدَتْ مِنْ طَرِيقِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ بِنُزُولِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا تَصَدَّقَ بِخَاتَمِهِ فِي حَالِ رُكُوعِهِ،<sup>٤</sup> وَالْقِصَّةُ فِي ذَلِكَ (٩/ألف) مَشْهُورَةٌ.<sup>٥</sup> وَهَذَا أَيْضاً يَدُلُّ عَلَى تَوَجُّهِ الْآيَةِ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

### [جواب بعض الاعتراضات]

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْعَنَ: بِأَنَّ لَفْظَةَ<sup>٦</sup> «الَّذِينَ آمَنُوا» لَفْظٌ جَمْعٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَوَجَّهَ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْفِرَادِ. وَذَلِكَ: أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ قَدْ يُعْبَرُونَ<sup>٧</sup> بِلَفْظِ<sup>٨</sup> الْجَمْعِ عَنْ<sup>٩</sup> الْوَاحِدِ عَلَى سَبِيلِ

١. فِي الْأَصْل: «عَلَيْهِ السَّلَامُ». وَهَكَذَا فِي الْمُرَادِ الْآتِي قَرِيباً.

٢. فِي الْأَصْل: «إِلَّا» بَدَلَ «يَذْهَبُ إِلَى».

٣. فِي الْأَصْل: «بِهَا».

٤. فِي الْأَصْل: «بِلَوْغِهِ».

٥. رَاجِع: الْكَافِي، ج ٢، ص ١١ - ١٢، ح ٧٦١؛ وَص ٤٠١، ح ١١٦٤؛ الْأَمَالِيُّ لِلشَّيْخِ الصَّدُوقِ رَحِمَهُ اللَّهُ، ص ١٢٤، الْمَجْلِس ٢٦، ح ٤؛ جَامِعُ الْبَيَانِ، ج ٦، ص ٢٨٦؛ الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، ج ٦، ص ٢٢١؛ الدَّرُ الْمَثُورُ، ج ٢، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

٦. فِي الْأَصْل: «فِي أَنَّ لَفْظَ».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «قَدْ يُعْبَرُونَ».

٨. فِي «م» وَالْمَطْبُوعِ: «يُلْفِظُ».

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «عَلَى».

التعظيم؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾،<sup>١</sup> و﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذُّكْرَ﴾،<sup>٢</sup> و﴿السَّمَاءُ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾،<sup>٣</sup> وَهُوَ تَعَالَى وَاحِدٌ. وَيَقُولُ أَحَدُ الْمَلُوكِ: «فَعَلْنَا»، وَ«صَنَعْنَا»، إِنَّمَا يُرِيدُ نَفْسَهُ مُتَفَرِّدًا. وَيَقُولُ الْعَرَبِيُّ<sup>٤</sup> وَقد سُئِلَ<sup>٥</sup>: مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا؟ فيَقُولُ: «الَّذِينَ فَعَلُوا كَذَا»، وَإِنَّمَا يُشِيرُ إِلَى وَاحِدٍ.<sup>٦</sup>

٤٤١

و لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ اسْتِعْمَالُ لَفْظِ<sup>٧</sup> الْجَمْعِ فِي وَاحِدٍ تَفْخِيمًا وَتَعْظِيمًا عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ. وَ لَوْ سَلَّمْ أَنَّهُ مَجَازٌ لَوَجَبَ حَمْلُهُ<sup>٨</sup> بِالِدَلِيلِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛<sup>٩</sup> لِأَنَّ كُلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ لَفْظَةَ «وَلِيٍّ» فِي<sup>١٠</sup> الْآيَةِ تَقْتَضِي مَا يَرْجِعُ إِلَى فَرَضِ الطَّاعَةِ، أَفْرَدَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>١١</sup> بِمَعْنَاهَا.

فَأَمَّا الطَّعْنُ: بِأَنَّ لَفْظَةَ «يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ» تَقْتَضِي الْاسْتِقْبَالَ؛ فَكَيْفَ تَكُونُ عِبَارَةً عَمَّا مَضَى؟

فَعَلَطُ: لِأَنَّ لَفْظَةَ «يَفْعَلُونَ» وَ مَا جَرَى مَجْرَاهَا مِمَّا تَدْخُلُهُ زَوَائِدُ الْمُضَارَعَةِ<sup>١٢</sup> لَيْسَتْ خَالِصَةً لِلِاسْتِقْبَالِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْحَالِ وَالْاسْتِقْبَالِ، وَإِنَّمَا تَخْلُصُ

١. نوح (٧١): ١.

٢. الحجر (١٥): ٩.

٣. الذاريات (٥١): ٤٧.

٤. في «خ»: «العريق». و في المطبوع: «العريف». و المراد بالعربي: العربي الفصيح.

٥. في «خ»: الكلمة مبهمه. و في المطبوع: «يسأل».

٦. في الأصل: - «و يقول العربي و قد سُئِلَ ... و إِنَّمَا يُشِيرُ إِلَى وَاحِدٍ».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لفظة».

٨. في الأصل: «حملها». و مرجع الضمير: «لفظ الجمع» كما هو واضح.

٩. أي على أمير المؤمنين عليه السلام على سبيل الانفراد.

١٠. في الأصل: «من».

١١. في الأصل: «أفرد صلوات الله عليه».

١٢. في الأصل: «الزوائد للمضارعة».

لِلإِسْتِقْبَالِ<sup>١</sup> بِدُخُولِ السَّيْنِ<sup>٢</sup> أَوْ «سَوْفَ». فَإِذَا حَمَلْنَا لَفْظَةَ «يُقِيمُونَ» وَ «وَيُؤْتُونَ» عَلَى الْحَالِ دُونَ الْإِسْتِقْبَالِ، فَإِنَّمَا<sup>٣</sup> حَمَلْنَاهَا عَلَى مَا هِيَ حَقِيقَةٌ فِيهِ.

وَيُمْكِنُ وَجْهٌ (٩/ب) آخَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَدَثَ الْقُرْآنَ قَبْلَ ثُبُوتِ نَبِيِّنَا عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٤</sup> بِزَمَانٍ طَوِيلٍ، فَكُلُّ لَفْظَةٍ فِيهِ تُنْبِئُ عَنِ الْفِعْلِ فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ لِلإِسْتِقْبَالِ، وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُتَأَوَّلَ<sup>٥</sup> مَا جَاءَ بِلَفْظِ الْمَاضِي وَهُوَ لِلإِسْتِقْبَالِ<sup>٦</sup>.

فَأَمَّا مَنْ أَلْزَمَنَا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الرُّكُوعِ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى الْخُشُوعِ وَالْخُضُوعِ<sup>٧</sup> دُونَ التَّطَاطُؤِ الْمَخْصُوصِ.

فَمُبْطَلٌ<sup>٨</sup> لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ وَإِنْ كَانَتْ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ مُحْتَمِلَةً، فَقَدْ اخْتَصَّتْ فِي الْعُرْفِ الشَّرْعِيِّ بِالْإِنْجِنَاءِ الْمَخْصُوصِ؛ حَتَّى لَا يُفْهَمُ مِنْ إِطْلَاقِهَا فِي الشَّرْعِ إِلَّا هُوَ دُونَ غَيْرِهِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَهُمْ رَاكِعُونَ» أَنَّ هَذِهِ شِيمَتُهُمْ وَعَادَتُهُمْ، وَلَا يَكُونُ حَالًا لِإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ.

وَذَلِكَ أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِ أَحَدِنَا: «إِنَّ الْجَوَادَ مَنْ جَادَ بِمَالِهِ وَهُوَ ضَاحِكٌ»،

١. في الأصل: - «وإنما هي مشتركة... للإستقبال».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سين».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإنما».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «النبي صلى الله عليه وآله».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أن يتأول».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الاستقبال».

٧. في الأصل: «خشوع» بدل «الخشوع والخضوع».

٨. في الأصل: «فباطل».

و «فُلَانٌ يَغْشَى إِخْوَانَهُ وَ هُوَ رَاكِبٌ» الْحَالُ<sup>١</sup>، دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرَهَا<sup>٢</sup>.  
 عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ: «يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ»<sup>٣</sup> قَدْ دَخَلَ فِيهِ الرُّكُوعُ؛ فَإِنْ لَمْ يُحْمَلْ  
 قَوْلُهُ تَعَالَى «وَهُمْ رَاكِعُونَ» عَلَى أَنَّهُ<sup>٤</sup> حَالٌ لِإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَحَمَلْنَاهُ<sup>٥</sup> عَلَى أَنَّ مِنْ  
 صِفَتِهِمُ الرُّكُوعَ، كَانَ ذَلِكَ كَالْتِّكَرَارِ<sup>٦</sup> وَالتَّأْوِيلُ الْمُفِيدُ أَوَّلَى مِمَّا لَا يُفِيدُ.

٤٤٢

وَقَوْلُهُمْ: إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٧</sup> لَوْ تَصَدَّقَ فِي حَالِ الرُّكُوعِ لَكَانَ قَاطِعاً لِصَلَاتِهِ.  
 غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مِنْ (١٠/ألف) الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَشَارَ إِشَارَةَ خَفِيَّةٍ<sup>٨</sup>  
 إِلَى السَّائِلِ، فَأَخَذَ السَّائِلُ الْخَاتَمَ مِنْ يَدِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَمَى بِهِ إِلَيْهِ؛ فَالْعَمَلُ  
 الْيَسِيرُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ كَانَ مُبَاحاً، ثُمَّ تَجَدَّدَ حَظْرُهُ؛ فَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ  
 هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْعَمَلِ أَيْضاً كَانَ مُبَاحاً<sup>٩</sup>.

وَنُزُولُ<sup>١٠</sup> الْآيَةِ بِمَدْحِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ وَتَقْرِيزُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَا فَعَلَ  
 ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي قَطْعَ<sup>١١</sup> الصَّلَاةِ.

١. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: - «الحال». وفي «م، هـ»: «حال».

٢. من أن تلك شيمتهم وعادتهم.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٤. في الأصل: «أنها». و مرجع الضمير: «قوله تعالى» كما هو واضح.

٥. في الأصل: «حملناها». وفي سائر النسخ والمطبوع: «و حملنا». والصواب ما أثبتناه.

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «التكرار».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله عليه». وهكذا في المورد التالي.

٨. في الأصل: - «خفيفة».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «ثم تجدد حظره... أيضاً كان مباحاً».

١٠. في الأصل: «فنزول».

١١. في الأصل: «دفع».

وَمَنْ دَفَعَ ذَلِكَ: بَأَنَّ الزَّكَاةَ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِلْمَعْلُومِ<sup>١</sup> مِنْ قُصُورِ مَالِهِ.<sup>٢</sup>

مُبْطَلٌ<sup>٣</sup>؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَجِبَ عَلَيْهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>٤</sup> - فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ زَكَاةٌ أَدْنَى مَقَادِيرِ النَّصَابِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُقْتَضٍ لِلْيَسَارِ، لَا سِيَّمَا إِذَا انْقَطَعَ وَلَمْ يَسْتَمِرَّ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُسْلِمٍ أَنَّ لَفْظَةَ «الزَّكَاةِ» فِي الْآيَةِ تَقْتَضِي الْوَاجِبَ دُونَ النَّفْلِ، وَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ عِبَارَةً عَنِ الصَّدَقَةِ عَلَى سَبِيلِ النَّفْلِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ مَأْخُوذَةً فِي اللَّغَةِ مِنَ النَّمَاءِ وَالطَّهَارَةِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَلِيقُ بِصَدَقَةِ الْوَاجِبِ وَالنَّفْلِ جَمِيعاً.

#### [الدليل الرابع: حديث الغدير]

دَلِيلٌ آخَرٌ: وَهُوَ مَا رُوِيَ مِنْ تَقْرِيرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٥</sup> بِغَدِيرِ خُمٍّ أَمَّتَهُ عَلَى طَاعَتِهِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟»<sup>٦</sup> (١٠/ب) فَلَمَّا أَجَابُوهُ بِالْإِقْرَارِ رَفَعَ بِيَدِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٨</sup> وَقَالَ عَاطِفاً عَلَى الْكَلَامِ<sup>٩</sup>

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «للمعلوم».

٢. في الأصل: «حاله».

٣. في المطبوع: «فمبطل».

٤. في الأصل: «صلى الله عليه».

٥. في الأصل: «عليه السلام».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «بغدير خمٍّ أمتته على طاعته بقوله عليه السلام».

٧. في الأصل: «منكم بأنفسكم» بدل «من أنفسكم».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله وسلامه عليهما».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «كلامه».

الأول: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ»،<sup>١</sup> وفي رواياتٍ أُخرى: «فَعَلَيْ مَوْلَاهُ». <sup>٢</sup> فأتى عليه السلام <sup>٣</sup> بكلامٍ ثانٍ يَحْتَمِلُ لَفْظُهُ لَفْظَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى التي قَدَّمَهَا وإن كَانَ مُحْتَمِلًا لِغَيْرِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يُرِيدَ بِاللَّفْظَةِ الْمُحْتَمِلَةِ الْمَعْنَى الْمُصْرَحَ بِهِ فِي الْكَلَامِ الْمُتَقَدِّمِ الَّذِي قَرَّرَ بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.<sup>٥</sup>

وإذا أَوْجَبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٦</sup> كَوْنَهُ أُولَى بِهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فهو إيجابٌ لِطَاعَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِمْ<sup>٧</sup> وَتَقْوِذِ أَمْرِهِ فِيهِمْ. وهذا تَصْرِيحٌ بِنَصِّ الْإِمَامَةِ.

### [إثبات صحة حديث الغدير و تواتره]

فإن قيل: ذَلُّوا عَلَى صِحَّةِ الْخَبَرِ، ثُمَّ عَلَى أَنْ لَفْظَةَ «مَوْلَى» تَحْتَمِلُ «الأُولَى»، ثُمَّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ فِي الْخَبَرِ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ هُوَ «الأُولَى» دُونَ سَائِرِ الْأَقْسَامِ، ثُمَّ عَلَى أَنَّ فائدة «أُولَى» تَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْإِمَامَةِ.

١. تفسير فوات الكوفي، ص ٥٠٣، ح ٦٦١؛ شرح الأخبار للمغربي، ج ١، ص ٢٣٠ و ٤٤٧؛ وج ٢، ص ١٩١؛ كنز الفوائد، ج ٢، ص ٨٧؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٥، ص ٢١٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٢١٣؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١٤٠، ح ٣٦٤٤١.
٢. الأصول الستة عشر، ص ٣٣٣، ح ٥٥٤؛ مسائل علي بن جعفر ومستدركاتهما، ص ١٤٥، ح ١٧٥؛ تفسير القمي، ج ١، ص ٣٠١؛ وج ٢، ص ١٧٦ و ٢٠١؛ قرب الإسناد، ص ٥٧، ح ١٨٥؛ الكافي، ج ٢، ص ٢٧، ح ٧٦٨؛ كتاب السنة لابن أبي عاصم، ص ٥٩٢، ح ١٣٦٩؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٥، ص ١٧٢ و ١٩٥؛ المستدرک على الصحيحين للحاكم، ج ٣، ص ٥٣٣.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله وسلامه عليه وآله».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «معنى». والمراد لفظ «أُولَى».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قرره صلى الله عليه وآله».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله عليه». وهكذا ما بعده.

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليهم».

قُلْنَا: <sup>١</sup>أَمَّا الْعِلْمُ بِصِحَّةِ هَذَا <sup>٢</sup>الْخَبَرِ فَهُوَ كَالْعِلْمِ بِسَائِرِ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ مِنَ الْحَوَادِثِ وَالْعَزَوَاتِ، وَحُجَّةِ الْوُدَاعِ نَفْسِهَا، فَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ بِذَلِكَ <sup>٣</sup>ضَرُورِيًّا - عَلَى مَا قَطَعَ عَلَيْهِ قَوْمٌ <sup>٤</sup> - فَالْعِلْمُ بِخَبَرِ الْغَدِيرِ مِثْلُهُ <sup>٥</sup>؛ فَكُلُّ <sup>٦</sup>مَنْ خَالَطَ أَهْلَ الْأَخْبَارِ، وَ سَمِعَ الرِّوَايَاتِ، لَا يُفَرِّقُ فِي وَقْعِ الْعِلْمِ لَهُ بَيْنَ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ. <sup>٧</sup>  
وَبَعْدُ، فَالْشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ تَتَوَاتَرُ خَلْفًا <sup>٨</sup>عَنْ سَلَفٍ بِهَذَا الْخَبَرِ، (١١/ألف) وَ أَكْثَرُ رِوَاةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يَرَوُونَهُ بِالْأَسَانِيدِ الْمُتَّصِلَةِ، وَ جَمِيعُ أَصْحَابِ السِّيَرِ نَقَلُوهُ، وَ مُصَنِّفُو صَحِيحِ الْأَحَادِيثِ ذَكَرُوهُ؛ فَقَدْ <sup>٩</sup>شَارَكَ هَذَا الْحَدِيثُ الْأَخْبَارَ الظَّاهِرَةَ، وَ اسْتَبَدَّ بِمَا لَيْسَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: فَضَرَبُ لَا يُعْتَبَرُ فِي نَقْلِهِ بِالْأَسَانِيدِ الْمُتَّصِلَةِ - كَالْأَخْبَارِ عَنِ الْبُلْدَانِ وَ الْحَوَادِثِ الْعِظَامِ -، وَ الضَّرْبُ الْآخَرُ يُعْتَبَرُ فِيهِ اتِّصَالُ الْأَسَانِيدِ. وَ خَبَرُ الْغَدِيرِ قَدْ حَصَلَ فِيهِ الْوُجْهَانِ، وَ كَمَّلَ لَهُ الطَّرِيقَانِ.

وَ أَيْضًا فَإِنَّ عُلَمَاءَ الْأُمَّةِ مُطَبِّقُونَ عَلَى قَبُولِهِ، وَ إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهِ، وَ مَا فِيهِمْ

١ . في الأصل: «قيل».

٢ . في الأصل: - «هذا».

٣ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «به».

٤ . تقدّم الكلام عن ذلك، و بيان الأقوال و القائلين في ص ٥٠.

٥ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فالخير بالغدير مثله».

٦ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و كل».

٧ . أي بين خبر الغدير و بين غيره من الأمور الظاهرة من الحوادث و العزوات و حجة الوداع نفسها.

٨ . في الأصل: «خلف».

٩ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يرويه».

١٠ . في الأصل: «و قد».

مَنْ دَفَعَهُ أَوْ تَشَكَّكَ فِيهِ. و ما حُكِيَ عن ابن<sup>٢</sup> أبي داود السَّجِسْتَانِي<sup>٣</sup> مِنْ دَفَعِ هَذَا الْخَبَرَ بَاطِلًا، وَ قَدْ حُكِيَ عَنْهُ التَّبَرُّؤُ<sup>٤</sup> مِمَّا قَرَفَهُ<sup>٥</sup> بِهِ الطَّبْرِيُّ مِنْ دَفَعِهِ الْخَبَرَ. وَ قِيلَ: إِنَّ السَّجِسْتَانِيَّ لَمْ يُنْكِرِ<sup>٦</sup> الْخَبَرَ نَفْسَهُ، وَ إِنَّمَا أَنْكَرَ كَوْنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بَغْدِيدِ خُمٍّ عَلَى مُتَقَدِّمِ الزَّمَانِ<sup>٧</sup>. وَ لَوْ ثَبَّتَ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا تُفْتَى إِلَى خِلَافِهِ؛ لِشُدُوذِهِ.

وَ قَدْ اعْتَمِدَ (١١/ب) فِي صِحِّهِ هَذَا الْخَبَرَ مَا تَظَاهَرَتْ بِهِ الرَّوَايَةُ مِنْ احْتِجَاجِ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و».

٢. في المطبوع: - «ابن».

٣. السَّجِسْتَانِيَّ - بكسر السين و الجيم، و سكون السين الثانية -: معرَّب سيجستان؛ هذا هو المشهور. و قال الفيروزآبادي: «و عندي أنَّ الصواب الفتح؛ لأنَّه معرَّب سَكِسْتَان، و سَكْ: يطلقونه على الجندي و الحرسي و نحوهم». و هي ناحية كبيرة و ولاية واسعة و بلاد معروفة بخراسان، منها أبو داود صاحب السنن، و ابنه هذا، و هو أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، ولد سنة ٢٣٠، رحل به أبوه من سجستان يطوف به شرقاً و غرباً و سمع من علماء ذلك الوقت، و كان من ذوي اليسار و أحد المشهورين بالبز و الإفضال، و له صدقات جارية، جاور بمكة زماناً ثمَّ سكن بغداد و استوطنها و حدَّث بها، و كان أحد حفاظ العامة، بل قيل: إنَّه أحفظ من أبيه. قيل لمحمد بن جرير الطبري: إنَّ ابن أبي داود يقرأ على الناس فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام، فقال ابن جرير: «تكبيره من حارس». كان ابن أبي داود يتهم بالانحراف عن علي عليه السلام، ثمَّ زوي عنه أنَّه كان يقول غير مرة: كلُّ من بيني و بينه شيء أو ذكرني بشيء - التردد من الراوي - فهو في حلٍّ إلَّا من رمانى ببغض علي بن أبي طالب عليه السلام. تُوفي سنة ٣١٦ ببغداد و دُفن في مقبرة باب البستان. راجع: تاريخ بغداد، ج ٩، ص ٤٧١ - ٤٧٥، الرقم ٥٠٩٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٩، ص ٧٧ - ٩١، الرقم ٣٣٢؛ تذكرة الحفاظ، ج ٢، ص ٧٦٧ - ٧٧٣، الرقم ١٠٧٦٨؛ القاموس المحيط، ج ٢، ص ٣٤٨ (سجس).

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «التبري».

٥. في المطبوع: «قرنه». و «قرفه» أي رماه و اتهمه. الصحاح، ج ٤، ص ١٤١٥ (قرف).

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «أنكر». و في المطبوع: «[ما] أنكر».

٧. راجع: تقريب المعارف، ص ٢٠٧ - ٢٠٨؛ المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ٣٣٥.

أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ فِي الشُّورَى<sup>١</sup> لَمَّا عَدَّدَ فَضَائِلَهُ وَمَنَاقِبَهُ - وَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ ظَاهِرٌ - وَ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْحَاضِرِينَ مَا دَفَعَهُ عَنْ ذَلِكَ وَ لَا عَنْ شَيْءٍ اِحْتَجَّ بِهِ مِنْ فَضَائِلِهِ؛<sup>٢</sup> فَقَدْ صَارَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا مُتَقَدِّمًا.

[احتمال «مولي» لمعنى «أولى»، و عدم إرادة غير ذلك في حديث الغدير]

وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ<sup>٣</sup> «مُولَى» مِنْ جُمْلَةِ أَقْسَامِهَا وَ أَحَدُ مُحْتَمَلَاتِهَا «أُولَى»: فَالْأَمْرُ فِيهِ<sup>٤</sup> ظَاهِرٌ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى مُخَالَطَةٍ لِأَهْلِ اللُّغَةِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ [حَاصِلٌ]<sup>٥</sup> بِأَنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَ «مُولَى» فِي «أُولَى» كَمَا يَسْتَعْمِلُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ<sup>٦</sup> فِي «ابْنِ الْعَمِّ»،<sup>٧</sup> وَ مَا مُنْكَرُ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِلَّا كَمُنْكَرِ الْآخَرِ.

وَ قَدْ اسْتَفْصَيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فِي جُمْلَةٍ<sup>٨</sup> كِتَابِنَا الْمَعْرُوفِ بِ«الشَّافِي»<sup>٩</sup> وَ حَكَيْنَا عَنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ اللُّغَةِ - مِثْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى<sup>١٠</sup> - إِلَى مَنْ تَأَخَّرَ زَمَانُهُ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «عليه السلام يوم الشورى».

٢. راجع: الاحتجاج للطبرسي رحمه الله، ج ١، ص ١٣٥ - ١٤٥.

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع بدل: «أَنَّ لَفْظَةَ» يوجد بياض، و «له».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيها».

٥. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بأنهم يستعملون هذه اللفظة في أولى كالعلم يستعملونها».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ابن عم».

٨. في «خ، ه» و المطبوع: «جمل».

٩. الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٢٦٨ - ٢٧٤.

١٠. هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري النحوي. وُلِدَ فِي سَنَةِ ٢١٠ فِي اللَّيْلَةِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَ قَدِمَ بَغْدَادَ فِي أَيَّامِ هَارُونَ الرَّشِيدِ، وَ قُرِئَ عَلَيْهِ بِهَا أَشْيَاءٌ مِنْ كُتُبِهِ. وَ كَانَ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِأَنْسَابِ الْعَرَبِ وَ أَيَّامِهِمْ، وَ لَهُ كُتُبٌ فِي أَيَّامِ الْعَرَبِ، مِثْلُ كِتَابِ «مُقَاتِلِ

مِنْ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٍ بْنِ الْقَاسِمِ<sup>١</sup> الْأَنْبَارِيِّ<sup>٢</sup> وَأَبِي عُمَرَ غُلَامٍ تَعَلَّبَ<sup>٣</sup> - أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِاحْتِمَالِ لَفْظَةِ «مَوْلَى»<sup>٤</sup> «الْأُولَى»<sup>٥</sup> وَعَدَّدُوا<sup>٦</sup> ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِهَا؛ فَلَا مَعْنَى لِلتَّلْطِيلِ بِذِكْرِهِ، وَالْأُمُورُ الظَّاهِرَةُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى (١٢/ألف) الْإِغْرَاقِ فِي كَشْفِهَا.

وَأَمَّا الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ «مَوْلَى» فِي الْخَبَرِ لَمْ يُرْزَ بِهَا إِلَّا «الْأُولَى» دُونَ بَاقِي أَقْسَامِهَا؛ فَهُوَ أَنَّ مِنْ عُرِفِ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا قَدَّمُوا جُمْلَةً مُصَرَّحَةً، وَعَطَفُوا عَلَيْهَا بِكَلَامٍ يَحْتَمِلُ<sup>٦</sup> مَا تَقَدَّمَ التَّصْرِيحُ بِهِ وَيَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يُرِيدُوا

٤٤٥

«الفرسان»، كَانَ مُعَاصِرًا لِلأَصْمَعِيِّ. مَاتَ سَنَةَ ٢٠٨، أَوْ ٢٠٩، أَوْ ٢١٠، أَوْ ٢١١ عَلَى اخْتِلَافِ الْأَقْوَالِ. رَاجِعْ: تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ١٣، ص ٢٥٢ - ٢٥٧، الرَّقْمُ ٧٢١٠؛ تَارِيخُ دِمَشْقَ، ج ٥٩، ص ٤٢٣ - ٤٢٦، الرَّقْمُ ٧٥٧٦؛ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ، ج ٢٨، ص ٣١٦ - ٣٢١، الرَّقْمُ ٦١٠٧.

١. فِي الْأَصْلِ: «قَاسِمٌ». ٢. هُوَ الْعَلَّامَةُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ بَشَّارِ الْأَنْبَارِيِّ النَّحْوِيِّ. وُلِدَ يَوْمَ الْأَحَدِ لِإِحْدَى عَشْرَةِ لَيْلَةٍ خَلَّتْ مِنْ رَجَبِ سَنَةِ ٢٧١. صَنَّفَ التَّصَانِيفَ الْكَثِيرَةَ فِي الْقُرْآنِ وَالْغَرِيبِ وَالْمَشْكَلِ وَالْوَقْفِ وَالْإِبْتِدَاءِ. كَانَ مِنْ أَعْلَمِ النَّاسِ بِالنَّحْوِ وَالْأَدَبِ وَأَكْثَرَهُمْ حَفَظًا لَهُ، وَيُمْلِي مِنْ حَفَظِهِ لَا مِنْ كِتَابٍ، وَذَكَرَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَحْفَظُ أَلْفَ بَيْتٍ مِنَ الشُّوَاهِدِ فِي الْقُرْآنِ. كَانَ رَأْسًا فِي نَحْوِ الْكُوفِيِّينَ. مَاتَ لَيْلَةَ عِيدِ النَّحْرِ بِبَغْدَادَ سَنَةَ ٣٢٨ وَلَهُ سَبْعٌ وَخَمْسُونَ سَنَةً. رَاجِعْ: الْمُنْتَظَمُ فِي تَارِيخِ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ، ج ١٣، ص ٣٩٧ - ٤٠٢، الرَّقْمُ ٢٤٢٧؛ تَذَكُّرَةُ الْحَفَظَاتِ، ج ٣، ص ٨٤٢ - ٨٤٤، الرَّقْمُ ٨٢١.

٣. هُوَ أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَبِي هَاشِمٍ الْبَغْدَادِيِّ الزَّاهِدِ الْحَافِظِ الْعَلَّامَةِ اللَّغَوِيِّ الْمَعْرُوفِ بِغُلَامٍ ثَعْلَبَ. أَمْلَأَ مِنْ حَفَظِهِ ثَلَاثِينَ أَلْفَ وَرَقَةٍ لُغَةً، وَجَمِيعَ كُتُبِهِ إِنَّمَا أَمْلَاهَا بِغَيْرِ تَصْنِيفٍ، وَلَسَعَةً حَفَظَهُ أَتُّهَمُ بِالْكَذِبِ. وُلِدَ أَبُو عَمْرٍو سَنَةَ ٢٦١، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٣٤٥. رَاجِعْ: تَارِيخُ بَغْدَادَ، ج ٣، ص ١٥٩ - ١٦٢، الرَّقْمُ ١١٨١؛ الْمُنْتَظَمُ فِي تَارِيخِ الْأُمَمِ وَالْمُلُوكِ، ج ١٤، ص ١٠٣ - ١٠٦، الرَّقْمُ ٢٥٦٣؛ تَذَكُّرَةُ الْحَفَظَاتِ، ج ٣، ص ٨٧٣ - ٨٧٦، الرَّقْمُ ٧٣٨٤٤؛ سِيَرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ١٥، ص ٥٠٨ - ٥١٣، الرَّقْمُ ٢٨٨.

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «مَوْلَى».

٥. «عَدَّدَ» هُنَا بِمَعْنَى «عَدَّ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَحْتَمِلٌ».

بالمُحْتَمِلِ إِلَّا الْمَعْنَى الْأَوَّلَ.

أَلَا تَرَى أَنْ أَحَدَهُمْ إِذَا قَالَ - وَاقْبَلَ عَلَى جَمَاعَةٍ وَ لَهُ عَبِيدٌ عِدَّةٌ -: «أَلَسْتُمْ عَارِفِينَ بِعَبْدِي فُلَانٍ؟»، ثُمَّ قَالَ: «فاشْهَدُوا<sup>١</sup> أَنَّ عَبْدِي حُرٌّ لَوْجِهَ اللَّهِ تَعَالَى<sup>٢</sup>» لَمْ يَجُزْ أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظَةِ<sup>٣</sup> «عَبْدِي» الثَّانِيَةِ إِلَّا الْعَبْدَ الَّذِي صَرَّحَ بِذِكْرِهِ فِي أَوَّلِ<sup>٤</sup> كَلَامِهِ، دُونَ غَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ عِبِيدِهِ؛ فَصَارَتْ لَفْظَةُ «عَبْدِي» بَعْدَ وَقْعِهَا هَذَا الْمَوْقِعَ مُخْتَصَةً، بَعْدَ أَنْ كَانَتْ مُحْتَمِلَةً لَوْ وَقَعَتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

[جواب بعض الاعتراضات]

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْعَنَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ: بِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ عَطْفِهِ عَلَى الْمُقَدِّمَةِ<sup>٥</sup> مُصَرِّحاً بِمَا لَا يَرْجِعُ إِلَى مَعْنَاهَا؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ بَعْدَ تَقْرِيرِ فَرْضِ<sup>٦</sup> الطَّاعَةِ: «فَاجْهَبُوا عَلَيَّ، أَوْ انْصُرُوهُ، أَوْ شَيِّعُوهُ فِي خُرُوجِهِ» لَكَانَ كَلَاماً صَحِيحاً وَاقِعاً فِي مَوْقِعِهِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا الطَّعْنِ: أَنَّا (١٢/ب) مَا أَنْكَرْنَا أَنْ يَسْتَأْنِفَ بَعْدَ هَذَا<sup>٧</sup> التَّقْرِيرِ كَلَاماً لَا يَتَعَلَّقُ بِإِجَابِ الطَّاعَةِ وَ الْإِمَامَةِ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِلَفْظٍ مُحْتَمِلٍ لذلِكَ؛ وَ إِنَّمَا أَنْكَرْنَا أَنْ يَعْطِفَ بِلَفْظٍ مُحْتَمِلٍ لِمَا تَقَدَّمَ - وَ إِنِ<sup>٨</sup> احْتَمَلَ غَيْرَهُ - ثُمَّ لَا يُرِيدُ بِهِ الْمَعْنَى

١. فِي الْأَصْلِ: «اشْهَدُوا».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «تَعَالَى».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «بِلَفْظِ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «أَوَّلِ».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْمُقَدِّمَةِ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «عَرْضِ».

٧. فِي الْأَصْلِ: - «هَذَا».

٨. فِي الْأَصْلِ: «وَ إِنَّمَا»، بَدَلُ «وَ إِن».

الْمُقَدَّم، وهذا لَا يَجِدُونَهُ فِي قَوْلِهِ: «فَانصُرُوا عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ»<sup>١</sup>، أَوْ شَيْعُوهُ»<sup>٢</sup>.  
فَإِنْ قِيلَ: الْمِثَالُ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ لَا يُشْبِهُ خَبَرَ الْغَدِيرِ، وَإِنَّمَا قَبِّحَ مِمَّنْ قَرَّرَ عَلَى  
مَعْرِفَةِ عَبْدٍ لَهُ مَخْصُوصٍ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَى هَذَا التَّقْرِيرِ بِقَوْلِهِ: «فَعَبْدِي حُرٌّ»، أَنْ يُرِيدَ  
غَيْرَ الْعَبْدِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ غَيْرَهُ لَمْ يَكُنْ فِي تَقْدِيمِ الْمُقَدَّمَةِ فَائِدَةً وَلَا لِلْكَلَامِ<sup>٣</sup>  
الثَّانِي تَعَلُّقٌ بِالْأَوَّلِ. وَلِلْمُقَدَّمَةِ خَبَرُ الْغَدِيرِ فَائِدَةٌ صَحِيحَةٌ وَإِنْ عَطَفَ عَلَيْهَا بِمَا هُوَ  
غَرِيبٌ مِنْهَا - كَانَ<sup>٤</sup> يَقُولُ: «فَانصُرُوا عَلِيًّا، أَوْ افْعَلُوا كَذَا وَكَذَا مِنْ صُرُوبِ الْأَفْعَالِ»  
-؛ لِأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِمَا تَجِبُ طَاعَتُهُ فِيهِ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ وَوُجُوبِهَا، وَهَذَا  
لَا تَجِدُونَهُ فِي الْمِثَالِ الَّذِي ذَكَرْتُمُوهُ.

قُلْنَا:<sup>٥</sup> يُمَكِّنُ أَنْ نَجْعَلَ فِي مُقَدَّمَةِ الْمِثَالِ الَّذِي أَوْرَدْنَاهُ فَائِدَةً وَتَعَلُّقًا بَيْنَ  
الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا (١٣/ألف) أَقْبَلَ عَلَى جَمَاعَةٍ فَقَالَ:  
«أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ صَدِيقِي زَيْدًا الَّذِي ابْتَعَتْ مِنْهُ عَبْدِي فُلَانًا - وَيَصِفُهُ بِأَخْصَ  
صِفَاتِهِ - وَ أَشْهَدُنَاكُمْ عَلَى أَنْفُسِنَا بِالْمُبَايَعَةِ؟» ثُمَّ قَالَ عَقِيبَ كَلَامِهِ هَذَا:<sup>٦</sup> «فَاشْهَدُوا  
أَنِّي قَدْ وَهَبْتُ لَهُ عَبْدِي»، لَمْ يَجُزْ أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظَةِ «عَبْدِي» الثَّانِيَةِ إِلَّا مَا أَرَادَهُ<sup>٧</sup> بِلَفْظَةِ  
«عَبْدِي» الْأُولَى.

وَإِنْ كَانَ مَتْنٌ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ، يَكُونُ لِلْمُقَدَّمَةِ فَائِدَةٌ وَلِبَعْضِ كَلَامِهِ تَعَلُّقٌ

٤٤٦

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله عليه».

٢. فإنه كلام غير محتمل.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المقدمة فائدة ولا الكلام».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بأن».

٥. في الأصل: «قيل».

٦. في الأصل: - «هذا».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أراد».

بَعْضُ<sup>١</sup> لَأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يُرِيدَ<sup>٢</sup> بِمَا قَدَّمَهُ مِنْ ذِكْرِهِ<sup>٣</sup> الْعَبْدَ فِي الْأَوَّلِ تَعْرِيفَ الصَّدِيقِ بِهِ، وَيَكُونُ وَجْهُ التَّعْلُقِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ: أَنْكُمْ إِذَا كُنْتُمْ قَدْ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا بِكَذَا فَاشْهَدُوا أَيْضاً<sup>٤</sup> بِكَذَا. وَلَوْ صَرَّحَ بِمَا قَدَرْنَاهُ حَتَّى يَقُولَ بَعْدَ الْمُقَدِّمَةِ الْمَذْكُورَةِ: «فَاشْهَدُوا أَنَّنِي قَدْ<sup>٥</sup> وَهَبْتُ لَهُ عَبْدِي فُلَاناً»، وَيَذْكُرُ غَيْرَ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْعَبِيدِ<sup>٦</sup> [لَجَازَ ذَلِكَ وَحَسَنٌ؛]<sup>٧</sup> وَيَكُونُ وَجْهُ حُسْنِ كَلَامِهِ مَا ذَكَّرْنَاهُ.

فَتَبَّتْ بِهِذِهِ الْجُمْلَةِ<sup>٨</sup> صِحَّةَ مَا عَقَدْنَا عَلَيْهِ الْكَلَامَ.

وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا فِي «الشَّافِي» الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ النُّكْتَةِ<sup>٩</sup>، وَذَكَّرْنَا مِثَالاً آخَرَ، وَهُوَ: أَنْ يُقْبَلَ مُقْبَلٌ عَلَى جَمَاعَةٍ فَيَقُولَ: «أَلَسْتُمْ تَعْرِفُونَ ضَيْعَتِي<sup>١٠</sup> الْفُلَانِيَّةَ؟» ثُمَّ يَقُولُ عَاطِفاً عَلَى الْكَلَامِ: «فَاشْهَدُوا أَنَّ ضَيْعَتِي وَقَفَ». وَمَعْلُومٌ (١٣/ب) أَنَّا لَا نَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ إِلَّا وَقْفَهُ لِلضَّيْعَةِ الْمُقَدَّمِ ذِكْرُهَا، وَإِنْ كَانَ لَهُ ضَيَاعٌ كَثِيرَةٌ. وَقَدْ كَانَ جَائِزاً أَنْ يُصَرِّحَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، فَيَقُولَ بَعْدَ تَقْرِيرِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ الضَّيْعَةِ الْمُعَيَّنَةِ: «فَاشْهَدُوا أَنَّ ضَيْعَتِي الَّتِي تُجَاوِزُهَا وَقَفَ» مُصَرِّحاً<sup>١١</sup> بِوَقْفِ غَيْرِ مَا سَمَّاهُ وَعَيْنَهُ<sup>١٢</sup>، وَيَكُونُ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: + «الآخر». وفي المطبوع: «بالبعض الآخر».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «بما يريد».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ذكر».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أيضاً».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «قد».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قدّم ذكره من العبد».

٧. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٨. في الأصل: «بهذا الوجه».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «النكت».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بضيعتي».

١١. في الأصل: «مصرّح». وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيصرّح».

١٢. راجع: الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

وَجْهَ التَّعَلُّقِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ وَ فَائِدَةُ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى التَّجَاوُزُ بَيْنَ الصَّبِيغَتَيْنِ.  
فَقَدْ ثَبَّتَ أَنَّ لَيْسَ كُلُّ مَا يَحْسُنُ التَّصْرِيحُ بِهِ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ مَعَ اللَّفْظِ الْمُحْتَمَلِ.

### [دلالة لفظ «أولى» على الإمامة]

وَأَمَّا<sup>١</sup> الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فَائِدَةَ لَفْظِ «أُولَى» تَرْجِعُ<sup>٢</sup> إِلَى مَعْنَى الْإِمَامَةِ وَ وَجوبِ  
الطَّاعَةِ: فَهُوَ ظَاهِرٌ اسْتِعْمَالِ أَهْلِ اللُّغَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «السُّلْطَانُ أُولَى بِتَدْبِيرِ رَعِيَّتِهِ  
وَ تَصْرِيفِهِمْ»،<sup>٣</sup> وَ «وَلَدَ الْمَيِّتِ أُولَى بِمِيرَاثِهِ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ أَقَارِبِهِ»، وَ «الْمَوْلَى أُولَى  
بَعَبْدِهِ»؛<sup>٤</sup> وَ الْمُرَادُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ أَنَّهُ يَمْلِكُ<sup>٥</sup> التَّدْبِيرَ وَ التَّصْرِيفَ<sup>٦</sup> وَ<sup>٧</sup> فَرَضَ الطَّاعَةَ.  
وَ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ التَّفْسِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ  
أَنْفُسِهِمْ»<sup>٨</sup> أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّهُ<sup>٩</sup> أُولَى بِطَاعَتِهِمْ وَ تَدْبِيرِ أُمُورِهِمْ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَكُونُ  
أُولَى بِتَدْبِيرِ الْأُمَّةِ إِلَّا مَنْ كَانَ إِمَاماً لَهُمْ، مُفْتَرَضٌ<sup>١٠</sup> الطَّاعَةُ عَلَيْهِمْ.  
فَإِنْ قِيلَ: لَفْظَةُ<sup>١١</sup> «أُولَى» (١٤/الف) لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِضَافَةٍ حَتَّى تُقَيَّدَ<sup>١٢</sup>، وَإِضَافَتُهَا

٤٤٧

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «فأما».

٢. في غير الأصل: «يرجع».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «و تصريفهم».

٤. خَرَجْنَا هَذِهِ الْعِبَارَاتِ مِنْ مَصَادِرِ اللُّغَةِ فِي الصَّفْحَةِ ٢٠٩.

٥. هكذا في الشافعي، ج ٢، ص ٢٧٦. و في الأصل و «ه» الكلمة مبهمه. و في «خ، م»: «بتلك».

و في المطبوع: «تملك».

٦. في «خ» و المطبوع: «و التصريف».

٧. في الأصل: - «و».

٨. الْأَحْزَابُ (٣٣): ٦.

٩. في الأصل: - «أنه».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و مفترض».

١١. في الأصل: «لفظ».

١٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تفيد».

إلى أنه أولى بتدبيرهم<sup>١</sup> كإضافتها إلى أنه<sup>٢</sup> أولى بأن يؤالوه و يُعَظِّمُوهُ و يُجَبِّوهُ؛ فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنْ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ<sup>٣</sup> أولى بِطَاعَتِهِمْ و تَدْبِيرِ أُمُورِهِمْ - على ما ادَّعَيْتُمُوهُ<sup>٤</sup> - دُونَ الْوَجْهِ الْآخَرِ؟

قُلْنَا: <sup>٥</sup> الظاهر من إطلاق قولهم: «فلانٌ أولى» الاختصاص بالتدبير و الأمر والنهي، لا سيما إذا انضاف إلى ذلك أنه أولى به من نفسه - وإن جاز أن يستعملوا هذه اللَّفْظَةَ مُضَافَةً إِلَى شَيْءٍ مَخْصُوصٍ، فيقال: «أولى<sup>٦</sup> بِمَحَبَّتِهِ و نُصْرَتِهِ» -، و مع الإطلاق لا يُفْهَمُ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ.

و أيضاً<sup>٧</sup> فَإِنَّ مَوْضُوعَ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنْ<sup>٨</sup> أمير المؤمنين عليه السلام<sup>٩</sup> أولى بنا فيما كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>١٠</sup> أولى بنا فيه؛ و إذا كَانَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَ سَلَامُهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>١١</sup> - أولى بنا في التدبير و التصريف و وجوب الطاعة، وَجَبَ بِحُكْمِ الْعَطْفِ وَ مَخْرَجِ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ أمير المؤمنين عليه السلام أولى بنا في ذلك. و يَكُونُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>١٢</sup> - بتقديم ما قَدَّمَهُ وَ تَرْتِيبِ ما رَتَّبَهُ يَسْتَغْنِي عَنْ أَنْ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بتدبير أمورهم».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أنهم».

٣. في غير الأصل: - «أنه».

٤. ادَّعَاهُ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَبْلَ هَذَا بَسْطُورٍ، كَمَا ادَّعَاهُ فِي ص ٢٢٢.

٥. في الأصل: «قيل».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيقول» بدل «فيقال: أولى».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و أيضاً».

٨. في الأصل: - «أن».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «صلوات الله عليه».

١٠. في الأصل: «عليه السلام».

١١. في الأصل: «عليه السلام».

١٢. في الأصل: «عليه السلام».

يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ أَوَّلِي بِهِ فِي كَذَا وَكَذَا فَعَلَيَّْ<sup>١</sup> أَوَّلِي بِهِ فِيهِ»؛ كَمَا أَنَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٢</sup> - بِتَقْدِيمِ مَا قَدَّمَهُ اسْتَعْنَى عَنْ أَنْ يُصَرِّحَ فِي الْكَلَامِ الْمَعْطُوفِ بِهِ بِلَفْظَةِ<sup>٣</sup> «أَوَّلِي» وَأَقَامَ مَقَامَهَا لَفْظَةً «مَوْلَى».

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ (١٤/ب) الْقَائِلَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا قَالَ: «فُلَانٌ وَفُلَانٌ - وَذَكَرَ جَمَاعَةً - شُرَكَائِي فِي مَتَاعٍ» وَصَفَهُ وَعَيْنَهُ، ثُمَّ قَالَ عَاطِفًا عَلَى كَلَامِهِ: «فَمَنْ كُنْتُ شَرِيكَهُ فَرِيدٌ شَرِيكُهُ»، اقْتَضَى ظَاهِرُ كَلَامِهِ<sup>٤</sup> أَنْ زِيدَ شَرِيكَهُ فِي الْمَتَاعِ الَّذِي قَدَّمَ<sup>٥</sup> وَصَفَهُ بِعَيْنِهِ، وَمَتَى أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ كَانَ مُلْغِزًا<sup>٦</sup> مُعَمِّيًا.

فَإِنْ قِيلَ: فَمِنْ<sup>٧</sup> أَيْنَ لَكُمْ عُمُومٌ وَجُوبٌ طَاعَتِهِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ وَلِجَمِيعِ الْخَلْقِ؟ قِيلَ: إِنَّ النَّبِيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٨</sup> - أَوْجَبَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا هُوَ وَاجِبٌ لَهُ بِحُكْمِ مَوْضُوعِ الْكَلَامِ؛ إِذَا عَمَّتْ طَاعَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ جَمِيعِ الْأُمُورِ<sup>٩</sup> وَجَمِيعِ الْخَلْقِ وَجَبَ مِثْلُ ذَلِكَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَأَيْضًا فَكُلُّ مَنْ أَوْجَبَ بِخَبَرِ الْعَدِيدِ فَرَضَ الطَّاعَةِ وَوَلَايَةِ التَّدْبِيرِ، عَمَّ بِذَلِكَ

١. فِي «م»: + «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

٢. فِي الْأَصْل: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لَفْظَةً».

٤. فِي غَيْرِ الْأَصْل: «فَاقْتَضَى ظَاهِرُ الْكَلَامِ».

٥. فِي غَيْرِ الْأَصْل: «تَقَدَّمَ».

٦. الْمُلْغِزُ: الْمُعَمِّيُّ مَرَادُهُ، أَيُّ مُخْفِيهِ. الصَّحَاحُ، ج ٣، ص ٨٩٤ (لِغَز).

٧. فِي الْأَصْل: «مِنْ».

٨. فِي «م»: «لِجَمِيعِ» بِدُونِ الْوَاوِ.

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فَجَوَابِنَا».

١٠. فِي الْأَصْل: «عَلَيْهِ السَّلَام».

١١. فِي الْأَصْل: «إِذَا عَمَّتْ طَاعَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأُمُور».

كُلُّ الْأُمُورِ وَجَمِيعَ الْخَلْقِ.

طَرِيقَةُ أُخْرَى فِي الاسْتِدْلَالِ بِخَبَرِ الْغَدِيرِ: [طريقة التقسيم]

إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ <sup>١</sup> لَا بُدَّ أَنْ يُرِيدَ مَعْنَى مِنَ الْمَعْنَى الَّتِي <sup>٢</sup> يَحْتَمِلُهَا لَفْظُ <sup>٣</sup> «مَوْلَى» فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَأَبْطَلْنَا مَا عَدَا «الْأُولَى بِالطَّاعَةِ وَالتَّدْبِيرِ»، فَقَدْ ثَبَتَ <sup>٤</sup> مَا أَرَادْنَاهُ.

وَمَعْلُومٌ بِغَيْرِ شُبْهَةٍ أَنَّهُ <sup>٥</sup> لَمْ يُرِدِ الْمُعْتَقَ، وَ الْمُعْتَقَ، وَ الْحَلِيفَ، <sup>٦</sup> وَ الْمَالِكَ، وَ الْجَارَ، وَ الصَّهْرَ، وَ الْأَمَامَ، وَ الْخَلْفَ؛ وَ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ يُدَلَّ عَلَيْهِ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ ابْنُ الْعَمِّ؛ <sup>٧</sup> لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، وَ لَا فَائِدَةَ فِي بَيَانِهِ وَ جَمْعِ النَّاسِ لَهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يُرِيدَ الْمُوَالَاةَ فِي الدِّينِ وَ النُّصْرَةَ فِيهِ، أَوْ وِلَاةَ الْعِتْقِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ دِينِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَجُوبُ تَوَلَّى الْمُؤْمِنِينَ <sup>٨</sup> وَ نُصْرَتِهِمْ، وَ قَدْ وَرَدَ الْكِتَابُ بِذَلِكَ. <sup>٩</sup> وَ لَيْسَ يَحْسُنُ أَنْ يَجْمَعَ الْأُمَّةَ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ وَ يُعْلِمَهُمْ مَا هُمْ مُضْطَرَّوْنَ إِلَى عِلْمِهِ مِنْ دِينِهِ.

وَ كَذَلِكَ وِلَاةَ الْعِتْقِ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لِبَنِي الْعَمِّ؛ قَبْلَ الشَّرِيعَةِ وَ بَعْدَهَا.

١. في الأصل: «عليه السلام».

٢. في الأصل: «الذي».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لفظة».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فثبت».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أنه».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و لا المعتق، و لا الحليف».

٧. هاهنا تنقطع نسخة الأصل.

٨. في النسخ و المطبوع: «أمير المؤمنين»، و هو سهو.

٩. مثل قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾. التوبة (٩): ٧١.

و قولُ ابنِ الخطّابِ في الحالِ - على ما شاعَتْ به الروايةُ - لِأَميرِ المؤمنين عليه السلام: «أصبحتَ مولايَ و مولى كُلِّ مؤمنٍ و مؤمنةٍ»<sup>١</sup> يُبطلُ أن يكونَ المرادُ ولاءَ العِتيق.

فَلَمْ يَبَقَ مِنَ الأقسامِ إلّا أَنَّهُ أرادَ أَنَّكَ أُولَى بِتدبيرِ الأَمّةِ و أمرِهِم و نَهْيِهِم، و مَنْ كانَ بهذه الصّفةِ فهو الإمامُ.

[نفي أن يكون المراد بالحديث الموالاة على القطع على الظاهر والباطن]

فإن قيل: ما أنكرتم أن يكون المراد وجوب الموالاة على القطع على الظاهر و الباطن، على ما ذهب [إليه]<sup>٢</sup> مخالفيكم و قالوا: «إن هذه منزلة جليلة تفوق الإمامة»؟<sup>٣</sup>

قلنا: أمّا هذا الطعن فلا يجوز أن يتوجّه على الطريقة الأولى، التي بيّنا فيها أن المراد بلفظة «مولى» في اللّغة [يجب أن يكون موافقاً للمقدمة، و لو صحّ أن يراد بهذه اللفظة معنى]<sup>٤</sup> إيجاب<sup>٥</sup> الموالاة على الباطن<sup>٦</sup> لم يجز حمل اللفظة عليه، كما

١. مسند أحمد، ج ٤، ص ٢٨١؛ المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٧، ص ٥٠٣، ح ٥٥؛ التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ص ١١٢؛ تفسير فوات الكوفي، ص ٥١٦، ح ٦٧٤؛ الإرشاد، ج ١، ص ١٧٧؛ شواهد التنزيل، ج ٢، ص ٣٩١، ح ١٠٤٠؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١٣٤، ح ٣٦٤٢٠.

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤٦.

٤. بيّنه في ص ٢٢٢ و ما بعدها، كما ذكرناه في بعض الهوامش السالفة.

٥. ما بين المعقوفين استفدناه من الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٢٨٤.

٦. في النسخ والمطبوع: «الإيجاب».

٧. المراد بها ما بدأ بتبيينه من ص ٢٢٢، من قوله: «و أمّا الذي يدلّ على أن لفظة «مولى» في الخبر لم يرد بها إلّا «الأولى» دون باقي أقسامها فهو...».

لَمْ يَجُزْ حَمْلُهَا عَلَى مَا عَدَاهُ؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ مِنْ إيجابِ الْمُطَابَقَةِ بَيْنَ مَعْنَى لَفْظَةِ «مَوْلَى» وَمَعْنَى الْمُقَدِّمَةِ.

فَأَمَّا إِذَا سُئِلَ هَذَا السُّؤَالُ عَلَى «طَرِيقَةِ التَّقْسِيمِ»، وَهِيَ الثَّانِيَّةُ، فَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَمْلُ لَفْظَةِ «مَوْلَى» عَلَى مَا لَا تَحْتَمِلُهُ<sup>١</sup> فِي اللُّغَةِ، وَلَا ذَكَرَهُ الْقَوْمُ فِي أَقْسَامِ مَعَانِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ. وَالمُؤَالاةُ عَلَى الْقَطْعِ عَلَى الْبَاطِنِ لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ اللِّسَانِ وَلَا عَدُوهُ مِنْ أَقْسَامِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُونَ الْمُؤَالاةَ وَالنُّصْرَةَ عَلَى الظَّاهِرِ، وَكُلُّ مَنْ تَوَلَّى نُصْرَةَ غَيْرِهِ سَمَّوْهُ مَوْلَى لَهُ<sup>٢</sup> مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ الْبَوَاطِنِ، وَإِنَّمَا يُوَالِي الْمُؤْمِنُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ. وَالَّذِي قَالَهُ<sup>٣</sup> الْمُخَالِفُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَلَا مَعْهُودٍ.

فَإِذَا قِيلَ لَنَا: جَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِلَفْظَةِ «مَوْلَى» عَلَى «طَرِيقَةِ التَّقْسِيمِ» مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَوْجِبِ اللُّغَةِ وَمُقْتَضَى وَضْعِ اللَّفْظَةِ، فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِذِهِ اللَّفْظَةُ مُؤَالاةٌ<sup>٥</sup> مُخْصِوصَةٌ.

قُلْنَا: الْجَوَابُ الْوَاضِحُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنَّ كُلَّ مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْإِمَامَةِ مُرَاداً فِي الْخَبَرِ لَمْ يُجِزْ خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ مَنْ خَالَفَ الذَّاهِبِينَ إِلَى النَّصِّ لَمْ يُجَوِّزْ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْإِمَامَةِ مُسْتَفَاداً<sup>٦</sup> مِنَ الْخَبَرِ، وَمَنْ جَوَّزَ ذَلِكَ مِنَ الذَّاهِبِينَ إِلَى النَّصِّ قَطَعَ عَلَيْهِ، وَتَجَوِّزُ ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ الْقَطْعِ عَلَيْهِ خَارِجٌ عَنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

١. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا يَحْتَمِلُهُ».

٢. فِي «خ» - «لَهُ».

٣. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: «قَالَ».

٤. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: «طَرِيق».

٥. فِي النِّسْخِ: «مُؤَالاةٌ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

٦. فِي النِّسْخِ: «مُسْتَفَادٌ»، وَهُوَ سَهْوٌ.

و يُمكنُ أن يُجابَ عن ذلك أيضاً: بأنَّ حَمَلَ اللَّفْظَةِ<sup>١</sup> الْعَرَبِيَّةِ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي وَضِعَتْ لَهُ<sup>٢</sup> فِي الْعَرَبِيَّةِ أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهَا عَلَى مَا لَمْ تُوضَعْ<sup>٣</sup> [لَهُ]<sup>٤</sup> فِيهَا وَهُوَ كَالزِّيَادَةِ وَالْإِلْحَاقِ، وَ قَدْ عَدَّ الْقَوْمُ «الأوَّلَى بِالتَّدْبِيرِ» مِنْ أَقْسَامِ لَفْظَةِ «مَوْلَى»، وَ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فِي «المُؤَالاةِ عَلَى الظَّاهِرِ وَ الْبَاطِنِ».

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُخَالِفِ: «إِنَّ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ تَفُوقُ الْإِمَامَةَ» فَغَلَطَ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ تَشْتَمِلُ عَلَى الْأَمْرَيْنِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الْإِمَامُ عِنْدَنَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَعْصُوماً.

وَمِمَّا يُبْطِلُ حَمَلَ اللَّفْظَةِ فِي الْخَبَرِ عَلَى الْمُؤَالاةِ فِي الدِّينِ - إِمَّا عَلَى الْقَطْعِ أَوْ عَلَى الظَّاهِرِ - : أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - كَذَلِكَ<sup>٥</sup> جَعَلَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ مَوْلَى لَنَا، كَمَا أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَذَلِكَ، وَ لَمْ يَقُلْ: «مَنْ كَانَ مَوْلَى لِي فَهُوَ مَوْلَى لِعَلِيٍّ»؛ وَ الْمَوْلَى هُوَ مُتَوَلَّى التُّصَرَّةِ، لَا مَنْ يُتَوَلَّى تَصَرُّثُهُ.

٤٥١

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ [يَكُونَ] الْمُرَادُ أَنْ يُقَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ [أَوَّلَى] بِأَنْ يَنْصُرَنِي فَعَلِيٌّ أَوَّلَى بِأَنْ يَنْصُرَهُ»؛ فَحِينَئِذٍ يَعُودُ الْأَمْرُ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِلَفْظَةِ «مَوْلَى» فِي الْخَبَرِ: «الأوَّلَى». وَ لَا يَكُونُ أَحَدُ أَوَّلَى بِأَنْ يَنْصُرَهُ وَ يُعَيِّنَهُ وَ تَكُونُ لَهُ الْمَرْيَةُ فِي هَذَا الْمَعْنَى - عَلَى مَا يَجِبُ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْ ذَلِكَ - إِلَّا مَنْ هُوَ مَفْرُوضُ الطَّاعَةِ، كَالنَّبِيِّ وَ الْإِمَامِ.

١. فِي النِّسْخِ: «اللفظ»، وَ هُوَ خَطَأٌ.
٢. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَضَعَ لَهَا». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتَاهُ.
٣. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لَمْ يَوْضَع»، وَ هُوَ سَهْوٌ.
٤. مَا بَيْنَ الْمُعَقِّفِينَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ. وَ هَكَذَا مَا بَعْدَهُ.
٥. كَذَا فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ، وَ الظَّاهِرُ أَنَّ كَلِمَةَ «كَذَلِكَ» زَائِدَةٌ.

[نفي دلالة الحديث على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام في حياة الرسول ﷺ]

فإن قيل: الخبر يقتضي ظاهره إيجاب ما أوجب<sup>١</sup> لأمر المؤمنين صلوات الله عليه في الحال [من] غير تراخ ولا تمادٍ، لا سيما على ما قرّرتموه؛<sup>٢</sup> من أن الكلام يقتضي أن أحكام ما وجب للنبي صلى الله عليه وآله - من عموم الطاعة في الأمور كلها والإمامة - ثابتة لأمر المؤمنين صلوات الله عليه في عموم الأحوال لعموم أمور الأمة. وإذا لم يكن في الحال - صلوات الله عليه - إماماً، بطل<sup>٣</sup> حمل الخبر على الإمامة، واختص بما يجب له في الحال.<sup>٤</sup>

قلنا: إذا سلمتم أن ظاهر الخبر يقتضي إثبات فرض الطاعة والإمامة في الحال، جاز أن يعدل عن الظاهر بالدليل القاطع؛ ولما اجتمعت الأمة على أنه لا إمام مع النبي صلى الله عليه وآله، عدلنا عن الظاهر في هذه الأحوال، وأوجبناها بعد وفاته صلى الله عليه وآله؛ لأنه لا مانع من ذلك، والظاهر يقتضيه.

و يمكن أن يجاب عن ذلك أيضاً: بأن فرض الطاعة في الحال واجب لأمر المؤمنين عليه السلام كما هو واجب للنبي صلى الله عليه وآله؛ لأنه بعد هذا الخبر خليفة له صلى الله عليه وآله ومفروض الطاعة على أمته، ولا يجب أن يسمى إماماً؛ لأن هذا الاسم مختص بمن لا يد فوق يده، ومن كان رئيساً غير مرءوس؛ ألا ترى أن أمراء الأمصار في أيام النبي صلى الله عليه وآله توجب طاعتهم

١. في «خ» والمطبوع: «أوجب».

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. قرره في ص ٢٢٨.

٤. في النسخ والمطبوع: «و» بدل «في»، وهو سهو.

٥. في النسخ والمطبوع: «يطل». والصواب ما أثبتناه.

٦. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٤٧؛ الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ٢٩١.

وَلَمْ يُسَمَّوْا أئِمَّةً؛ لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا؟

فَإِنْ قِيلَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ: إِذَا لَمْ تَوْجِبُوا الْإِمَامَةَ فِي الْحَالِ وَلَا مَعْنَاهَا، فَجَوَّزُوا أَنْ تَكُونَ وَاجِبَةً لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذَا الْخَبَرِ بَعْدَ عُثْمَانَ.

قُلْنَا: إِنَّمَا نَفَيْنَا الْإِمَامَةَ فِي الْحَالِ وَأَخْرَجْنَاهَا مِنْ عُمُومِ مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ الْخَبَرِ لِمَانِعٍ مَعْقُولٍ لَيْسَ بِثَابِتٍ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِإِلَافِصِلٍ، فَيَجِبُ أَنْ تُثْبِتَهَا بَعْدَ الْوَفَاةِ بِغَيْرِ فَصْلِ.

وَأَيْضًا: فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ يَمْنَعُ مِنْ إِثْبَاتِ إِمَامَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ عُثْمَانَ بِالنَّصِّ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ بَيْنَ قَائِلَيْنِ: فَقَائِلٌ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ إِمَامَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ عُثْمَانَ تَثْبُتُ بِالْإِخْتِيَارِ، وَهُمْ كُلُّ مَنْ عَدَا الشَّيْعَةَ، وَقَائِلٌ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ إِمَامَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَثْبُتُ فِي تِلْكَ الْحَالِ بِنَصِّ مُتَقَدِّمٍ أَوْجَبَ كَوْنَهُ إِمَامًا عَقِيبَ وَفَاةِ الرَّسُولِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ -، فَلَا أَحَدَ مِنَ الْأُمَّةِ يَوْجِبُ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْإِمَامَةَ بَعْدَ عُثْمَانَ بِنَصِّ يَخْتَصُّ بِتِلْكَ الْحَالِ.

### [الدليل الخامس: حديث المنزلة]

#### [التقرير الأول]

دَلِيلٌ آخَرٌ: مِمَّا دَلَّ عَلَى نَصِّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - بِالْإِمَامَةِ: قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي».<sup>١</sup> وَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ لَهُ عَلَيْهِ

١. مسند أحمد، ج ٣، ص ٣٢؛ صحيح مسلم، ج ٧، ص ١٢٠؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٤٥، ح ١٢١؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٠٤، ح ٣٨١٤؛ الكافي، ج ١٥، ص ٢٦٢، ح ١٤٨٩٥؛ تفسير القمي، ج ٢، ص ١٠٩؛ الإرشاد، ج ١، ص ٨؛ الأمل للشيخ الطوسي رحمه الله، ص ٢٥٣، ح ٤٥٢.

السلامُ جميعَ منازلِ هارونَ من موسى إلا ما أخرجه الاستثناء<sup>١</sup> من النبوة، وكان معلوماً في نفسه من أخوة النسب<sup>٢</sup>. و من المعلوم أن من منازلِ هارونَ من موسى<sup>٣</sup> عليهما السلام أنه كان خليفته في أحوال غيبته على أمته، وأنه لو بقي بعده لخلفه عليهم؛ فيجب [إن] أو جب هذا الخبرُ بقاء أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله، أن يكون هو الإمام بعده والخليفة على أمته.

فأما الذي يدُلُّ على صحة هذا الخبر فهو جميع ما دُلِّلنا به على صحة خبر الغدير بعينه؛<sup>٤</sup> فلا وجه لإعادته.

وأما الذي يدُلُّ على أن هارونَ عليه السلام لو بقي بعد موسى عليه السلام لكان خليفته على أمته: فهو أنه قد ثبتت خلافته له عليهم في حال حياته، فلو بقي إلى حال الوفاة لم يجز خروجه عن هذه المنزلة وتغير حاله فيها؛ لأنه يقتضي التنفير عنه عليه السلام، ولا بد من أن يُحجب الله تعالى أنبياءه - صلوات الله عليهم - كل ما يقتضي التنفير.

ولا شبهة في اقتضاء ذلك لما ذكرناه؛ لأن خلافة هارونَ لأخيه - صلوات الله عليهما - منزلة في الدين جليلة ورتبة فيه رفيعة توجب تعظيماً وتبجيلاً، وفي خروجه عنها لا محالة تنفير لا شبهة في حصوله.

فإن قيل: إذا كان المانع من تغير حال هارونَ في خلافته لأخيه عليهما السلام

١. في «م»: - «الاستثناء».

٢. في الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ٥٩: «سوى ما أخرجه الاستثناء من النبوة، وأخرجه العرف من أخوة النسب». وهكذا في تهديد الأصول، ص ٣٩٩، إلا أن فيه: «إلا بدل «سوى».

٣. في «خ»: - «من موسى».

٤. تقدّم في ص ٢١٩ - ٢٢١.

على أُمَّتِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ إِنَّمَا هُوَ التَّنْفِيرُ، وَالتَّنْفِيرُ إِنَّمَا يُمْنَعُ فِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ حَيْثُ كَانَ نَبِيًّا؛ فَهُوَ مِنْ أَحْكَامِ النُّبُوَّةِ، وَاسْتِثْنَاءُ النُّبُوَّةِ<sup>١</sup> إِخْرَاجُ لَهَا وَلِجَمِيعِ أَحْكَامِهَا.

قُلْنَا: أَكْثَرُ مَا فِي النُّبُوَّةِ أَنْ تَكُونَ<sup>٢</sup> كَالسَّبَبِ فِي اسْتِمْرَارِ خِلَافَةِ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْ بَقِيَ بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يُشَارِكَ فِي الْمُؤَثَّرِ فِيهِ مَنْ<sup>٣</sup> لَيْسَ بِمُشَارِكٍ فِي الْمُؤَثَّرِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَحَدَنَا لَوْ قَالَ لَوْصِيَّهِ: «أَعْطِ فُلَانًا مِنْ مَالِي كَذَا وَكَذَا - وَعَيَّنْ عَلَيَّ مَبْلَغَ بَعِيْنِهِ، وَ قَالَ -: إِنَّهُ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْمَبْلَغَ مِنْ ثَمَنِ مَبِيعِ ابْتَعْتَهُ مِنْهُ»، ثُمَّ قَالَ: «وَأَنْزِلْ فُلَانًا مَنْزِلَتَهُ وَأَجْرِهِ فِيمَا قُلْتَهُ مَجْرَاهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَجِبُ لَهُ عَلَيَّ مِنْ قِيَمَةٍ مُتْلَفٍ أَوْ أَرْضٍ جِنَايَةٍ - وَذَكَرَ وَجْهًا يُخَالِفُ الْأَوَّلَ -»، لَوَجَبَ عَلَيَّ الْوَصِيَّ أَنْ يُنْظَرَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَطِيَّةِ، وَلَا يُخَالَفَ بَيْنَهُمَا فِيهَا مِنْ حَيْثُ اخْتَلَفَتْ جِهَةٌ اسْتِحْقَاقُهُمَا؟<sup>٤</sup>

٤٥٤

وَهَذَا يُوْجِبُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - الْخِلَافَةَ لِلنَّبِيِّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَ سَلَامُهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ - بَعْدَ وَفَاتِهِ، كَمَا كَانَ يَجِبُ لِهَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَرْجِعُ إِلَى النُّبُوَّةِ مِنْ تَجْوِيزِ التَّنْفِيرِ.

### [التقرير الثاني]

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ تُرْتَّبَ الدَّلِيلُ فِي الْأَصْلِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ، فَتَقُولَ: قَدْ ثَبَتَ كَوْنُ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُفْتَرَضَ الطَّاعَةِ عَلَى أُمَّةٍ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لِشَرِكَّتِهِ لَهُ فِي

١. في حديث المنزلة.

٢. في «خ، م» والمطبوع: «يكون».

٣. في النسخ والمطبوع: «بمن». والصحيح ما أثبتناه.

٤. للمزيد راجع: الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ٩ - ١٠؛ تلخيص الشافي، ج ٢، ص ٢٠٩ - ٢١٠؛

تمهيد الأصول، ص ٤٠٠؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٣٥٣ - ٣٥٤؛ المنقذ من التقليد،

ج ٢، ص ٣٥٠ - ٣٥١.

النُّبُوَّةُ، لَوْ لَمْ يَتَّبِعْ اسْتِخْلَافُهُ لَهُ فِي حَيَاتِهِ، وَوَجُوبُ طَاعَتِهِمْ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ. وَلَوْ بَقِيَ بَعْدَهُ لَاسْتَمَرَّ وَجُوبُ طَاعَتِهِ عَلَيْهِمْ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ خُرُوجُهُ عَنِ النُّبُوَّةِ وَهُوَ حَيٌّ. وَإِذَا أَوْجَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنَازِلَ هَارُونَ مِنْ مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا، وَهَذِهِ الْمَنَزِلَةُ مِنْ جُمْلَتِهَا، وَلَا اعْتِبَارَ بِوُجُوبِهَا لِمَكَانِ النُّبُوَّةِ فِي هَارُونَ؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ اخْتِلَافَ أَسْبَابِ الْمَنَازِلِ لَا يُوَثِّرُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَلَيْسَ فَرَضُ الطَّاعَةِ مِمَّا لَا يَجِبُ إِلَّا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَيَكُونُ نَفْيُ النُّبُوَّةِ نَفْيًا لِهَذَا الْحُكْمِ؛ بَلْ قَدْ يُشَارِكُ النَّبِيُّ فِي فَرَضِ الطَّاعَةِ مَنْ لَيْسَ بِنَبِيٍّ، كَالْإِمَامِ وَالْأَمِيرِ؛ وَإِذَا انفَصَلَتْ هَذِهِ الْمَنَزِلَةُ مِنَ النُّبُوَّةِ، جَازَ حُصُولُهَا لِمَنْ<sup>١</sup> جُعِلَ لَهُ مِثْلُ مَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشَارِكًا لَهُ فِي سَبَبِهَا.

٤٥٥

### [جواب اعتراضات على التقرير الثاني]

وَإِذَا أُلْزِمْنَا عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الَّتِي اسْتَأْنَفْنَاهَا: أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُفْتَرَضُ الطَّاعَةِ عَلَى الْأُمَّةِ فِي حَالِ حَيَاةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، كَمَا كَانَ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَذَلِكَ فِي حَيَاةِ مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ. فَجَوَابُنَا: لَوْ خُلِينَا وَظَاهَرَ الْكَلَامُ لِأَوْجِبْنَاهُ، غَيْرَ أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْتَمِعَةٌ عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَكُنْ مُشَارِكًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي فَرَضِ الطَّاعَةِ عَلَى الْأُمَّةِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِ حَيَاتِهِ، حَسَبَ مَا كَانَ عَلَيْهِ هَارُونَ فِي حَيَاةِ مُوسَى. وَمَنْ جُعِلَ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَضُ الطَّاعَةِ فِي حَيَاةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، جُعِلَ ذَلِكَ بَعْدَ الْاسْتِخْلَافِ فِي أَحْوَالِ الْغَيْبَةِ.<sup>٢</sup>

١. في «خ، م» والمطبوع: «بمن».

٢. مثل غيبة الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنِ الْمَدِينَةِ.

فإن قيل: ظاهرُ قوله صَلَّى اللَّهُ عليه وآله: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» يَقْتَضِي كَوْنَ الْمَنَازِلِ مُسْتَفَادَةً مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِلْإِضَافَةِ، وَفَرَضُ الطَّاعَةِ لِأَجْلِ النُّبُوَّةِ غَيْرُ مُتَعَلِّقٍ بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ فَلَا يَجِبُ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ. قُلْنَا: هَذَا السُّؤَالُ لَا يَلْزَمُ عَلَى طَرِيقَتِنَا الْأُولَى الَّتِي بَيَّنَّاهَا<sup>١</sup> عَلَى اسْتِحْلَافِ مُوسَى لِهَارُونَ، وَأَوْجِبْنَا اسْتِمْرَارَ الْخِلَافَةِ لَهُ بَعْدَ الْوَفَاةِ لَوْ بَقِيَ إِلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ تُبَيَّنَ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ عَلَى الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ، فَنَقُولُ:

لَيْسَ الْقَوْلُ يَقْتَضِي<sup>٢</sup> أَنْ تَكُونَ الْمَنَازِلُ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنَّهُ سَبَبٌ فِيهَا، وَإِنَّمَا يَجْرِي ذَلِكَ<sup>٣</sup> مَجْرَى قَوْلِ أَحَدِنَا: «فُلَانٌ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ أَبِي أَوْ أَخِي» وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي كَوْنَ الْأُبُوَّةِ وَالْأَخُوَّةِ بِهِ [و<sup>٤</sup> مِنْ جِهَتِهِ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّ مَحَلَّكَ عِنْدِي وَحَالُكَ مَعِيَ فِي الْإِعْظَامِ وَالْإِكْرَامِ كَمَحَلِّ أَبِي وَحَالِهِ مَعِيَ؛ وَلِهَذَا يُطْلَقُونَ هَذَا الْقَوْلَ فِي الْجَمَادَاتِ وَمَا لَا سَبَبَ يَكُونُ مِنْ جِهَتِهِ، فَيَقُولُونَ: «مَنْزِلَةُ دَارِ زَيْدٍ مِنْ دَارِ عَمْرٍو بِمَنْزِلَةِ دَارِ خَالِدٍ مِنْ دَارِ بَكْرِ»، وَ«مَنْزِلَةُ (١٥/ألف) بَعْضِ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ عَضْوٍ آخَرَ»؛ وَإِنَّمَا يُرِيدُونَ<sup>٥</sup> تَشَابُهَ الْأَحْوَالِ وَتَقَارُبَهَا. وَلَوْلَا مَا ذَكَرْنَاهُ لَمَا حَسُنَ اسْتِثْنَاءُ النُّبُوَّةِ<sup>٦</sup> مِنْ جُمْلَةِ الْمَنَازِلِ؛ وَمَعْلُومٌ أَنَّ النُّبُوَّةَ لَمْ تَكُنْ لِهَارُونَ مِنْ جِهَةِ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.<sup>٧</sup>

٤٥٦

١. بَيَّنَّاهُ فِي ص ٢٣٥. ٢. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: «بِمَقْتَضَى».

٣. فِي «خ»: - «ذَلِكَ».

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ أَضْفَاهُ مِنَ الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ، ج ٣، ص ١٣.

٥. فِي الْأَصْلِ: - «مِنْهُ». وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «كَمَنْزِلَةٍ» بَدَلُ «بِمَنْزِلَةٍ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «يَفِيدُونَ».

٧. فِي الْأَصْلِ: «لِلنُّبُوَّة».

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «لِهَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ جِهَةِ مُوسَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

## [دلالة الحديث على جميع المنازل عدا ما استثنى]

فإن قيل: فمن أين لكم عموم اللفظ لجميع المنازل<sup>١</sup> وأنتم لا تقولون بالعموم؟ قلنا: عن هذا السؤال جوابان:

أحدهما: أن دخول الاستثناء في اللفظ يدل على ثبوت ما عداه ولم يتناوله؛ لأن الحكم الذي يريد البيان والإفهام إذا ذكر جملةً مُستَملَّةً على أشياء كثيرة، ثم استثنى بعضها، دلَّ استثناءه على أنه مُريدٌ لما بقي؛ لأنه لو لم يردَّ لاستثناءه، فكان الاستثناء قرينةً تدلُّ على شمول الكلام لكل<sup>٢</sup> ما لم يتناوله الاستثناء.

والجواب الآخر: أن كلَّ مَنْ ذهب إلى أن الخبر تعدَّى منزلة الواحدة، حمَّله على عموم المنازل كلها إلا ما أخرجه الدليل؛ على اختلافٍ منهم في تفصيل المنازل وعددها. وأن<sup>٣</sup> في الأمة من قصر الخبر على منزلة واحدة لأجل السبب الذي يدعى خروج الخبر عليه أو غيره. وإذا فسد قول من قصر الخبر على المنزلة الواحدة - لما سببته<sup>٤</sup> - وجب<sup>٥</sup> عمومُه لجميع المنازل؛ بالإجماع<sup>٦</sup> الذي أشرنا إليه<sup>٧</sup>.

والذي يدلُّ على بطلان قصر الخبر على منزلة واحدة - لأجل السبب الذي يدعى؛ من إرجاف<sup>٨</sup> المُنافقين بأنه عليه السلام<sup>٩</sup> خُلف بالمدينة أطراحاً له - وجوه:

١. من هنا إلى قوله بعد عدة أسطر: «عمومه لجميع المنازل» ساقط من الأصل.

٢. في النسخ والمطبوع: «الكل». والصواب ما أثبتناه.

٣. في النسخ والمطبوع: «لأن». والصواب ما أثبتناه.

٤. سببته في السطور القادمة.

٥. في النسخ والمطبوع: «جميع»، وهو زائد.

٦. في الأصل: «قيل: بالإجماع».

٧. أشار إليه قبل هذا بأسطر في بداية هذا الجواب.

٨. يقال: أرجف القوم في الشيء وبه إرجافاً، أي أكثروا من الأخبار السيئة واختلاق الأقوال

الكاذبة حتى يضطرب الناس منها. المصباح المنير، ص ٢٢٠ (رجف).

٩. في غير الأصل: «صلى الله عليه وآله».

منها: أَنْ أَكْثَرَ مَا يَقْتَضِيهِ السَّبَبُ مُطَابَقَةُ الْخَبَرِ لَهُ، وَ لَيْسَ يَجِبُ مَعَ الْمُطَابَقَةِ نَفْيُ التَّعَدِّي.

و منها: أَنَّ السَّبَبَ الَّذِي يُدْعَى <sup>١</sup> غَيْرَ مَعْلُومٍ، وَإِنَّمَا وَرَدَتْ بِهِ أَخْبَارٌ أَحَادٍ؛ وَ الْخَبَرَ مَعْلُومٌ، فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ <sup>٢</sup> بِأَمْرِ غَيْرٍ مَعْلُومٍ.

و منها: أَنَّ الْقَوْلَ لَوْ اقْتَضَى <sup>٣</sup> مَنْزِلَةً وَاحِدَةً - إِمَّا إِبْطَالَ إِرْجَافِ الْمُنَافِقِينَ، أَوْ الِاسْتِحْلَافَ فِي غَيْبَةِ السَّفَرِ عَلَى مَا ادَّعَى - لَقَبَحَ الْإِسْتِثْنَاءُ؛ لِأَنَّ دُخُولَ الْإِسْتِثْنَاءِ يُشْعِرُ بِتَنَاوُلِ الْكَلَامِ لِجُمْلَةٍ؛ حَتَّى صَحَّ أَنْ يَخْرُجَ بَعْضُهَا. وَلَفْظُ «مَنْزِلَةٍ» فِي الْخَبَرِ غَيْرُ مُقْتَضٍ لِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ هُوَ إِشَارَةٌ إِلَى جِنْسِ الْمَنَازِلِ؛ بِدَلَالَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِأَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: «مَنْزِلَةُ فُلَانٍ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ فُلَانٍ»، وَ إِنْ أَشَارَ إِلَى مَنَازِلَ كَثِيرَةٍ الْعَدَدِ - وَ لَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ: «مَنَازِلُ فُلَانٍ مِنِّي كَمَنَازِلِ فُلَانٍ»؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا (ب/١٥) الْجِنْسَ، وَ اعْتَقَدُوا أَنَّ ذَا الْمَنَازِلِ الْكَثِيرَةِ قَدْ حَصَلَتْ لَهُ بِمَجْمُوعِهَا كَالْمَنْزِلَةِ الْوَاحِدَةِ وَ الْجُمْلَةِ الْمُتَفَرِّعَةِ إِلَى <sup>٦</sup> غَيْرِهَا.

### [جواز تسمية المنزلة المقدرة منزلة]

فَإِنْ قِيلَ: مَا هُوَ مُقَدَّرٌ غَيْرٌ وَاقِعٌ <sup>٧</sup> مِنْ خِلَافَةِ هَارُونَ لِأَخِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ <sup>٨</sup> بَعْدَ

١. في الأصل: - «مع المطابقة نفى التعدي. و منها: أَنَّ السَّبَبَ الَّذِي يُدْعَى».

٢. الكلمة في الأصل غير واضحة، و لعلها تُقْرَأُ بِمَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أخبار أحاد؛ و الخبر... لو اقتضى».

٤. في «خ» و المطبوع: «يصح». و في «هـ» الكلمة مبهمة.

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أو».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «على».

٧. «غير» معطوف على «مقدر» و ليس خبر «ما» الموصولة، بل خبرها «لا يوصف» الآتي.

٨. في «خ»: «هارون عليه السلام لأخيه عليه السلام». و في المطبوع: «هارون عليه السلام لأخيه».

وَفَاتِهِ لَوْ بَقِيَ إِلَيْهَا لَا يوصَفُ<sup>١</sup> بِأَنَّهُ مَنْزِلَةٌ، وَإِنَّمَا يوصَفُ بِذَلِكَ مَا هُوَ ثَابِتٌ حَاصِلٌ.  
وَلَوْ جَازَ وَصَفُ ذَلِكَ عَلَى التَّقْدِيرِ بِأَنَّهُ مَنْزِلَةٌ، لَجَازَ أَنْ تُسَمَّى صَلَاةً سَادِسَةً - لَوْ  
تَعَبَّدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِهَا تَقْدِيرًا - بِأَنَّهَا مِنْ شَرْعِهِ<sup>٢</sup> الْآنَ.

قُلْنَا: <sup>٣</sup> قَدْ تَعَلَّقَ صَاحِبُ «الْكِتَابِ الْمَغْنِيِّ» بِهَذِهِ الشُّبْهَةِ،<sup>٥</sup> وَنَقَضَهَا وَغَيْرَهَا  
عَلَيْهِ فِي كِتَابِنَا «الشَّافِي»<sup>٦</sup>، وَانْتَهَيْنَا فِي بَيَانِ فُسَادِهَا إِلَى أْبْعَدِ غَايَةٍ.<sup>٧</sup> وَفِي الْجُمْلَةِ لَا  
يَمْتَنِعُ وَصَفُ الْمُقَدَّرِ بِأَنَّهُ مَنْزِلَةٌ إِذَا كَانَ لَهُ سَبَبُ اسْتِحْقَاقٍ وَوُجُوبٌ حَاصِلًا ثَابِتًا؛  
لَأَنَّ الدِّينَ الْمَشْرُوطَ الْمُتَوَقَّعَ حُلُولُهُ يوصَفُ بِأَنَّهُ حَقٌّ وَدَيْنٌ، كَمَا يوصَفُ بِذَلِكَ  
الدِّينُ الْحَاضِرُ الثَّابِتُ فِي الْحَالِ.

وَلَوْ أَنَّ قَائِلًا<sup>٨</sup> قَالَ: «فَلَا يُمْنِي بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ مِنْ عَمَرٍ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ»، ثُمَّ  
عَلِمْنَا أَنَّ زَيْدًا قَدْ بَلَغَ مِنَ الْاِخْتِصَاصِ بِعَمَرٍ وَ الْمَكَانَةِ عِنْدَهُ إِلَى غَايَةٍ لَا يَسْأَلُهُ مَعَهَا  
شَيْئًا مِنْ أُمُورِهِ إِلَّا أَجَابَهُ إِلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ لِمَنْ شُبَّهَ حَالَهُ بِحَالِهِ وَقَدْ سَأَلَ صَاحِبَهُ دَرَهْمًا  
أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْهُ وَيَعْتَذِرَ بَأَنَّ<sup>٩</sup> هَذَا أَمْرٌ مُقَدَّرٌ وَلَيْسَ بِثَابِتٍ<sup>١٠</sup>، بَلْ يَوْجِبُ عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ  
فَهَمَ كَلَامَهُ (١٧/ألف) عَطِيَّةَ الدَّرْهَمِ؛ لِثُبُوتِ الْعِلْمِ بَأَنَّ مَنْ شُبَّهَ حَالَهُ بِحَالِهِ لَوْ سَأَلَ

١. في الأصل: «فلا يوصف».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لو تعبد الله تقديراً من شرعه».

٣. في الأصل: «قيل».

٤. في المطبوع: «كتاب».

٥. المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٥٩ - ١٦١.

٦. الشافي في الإمامة، ج ٣، ص ١٨ - ٢٣.

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وانتهينا في فسادها إلى أبعد الغايات».

٨. في الأصل: «فلاناً».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن».

١٠. بحجة أن زيدا لم يسأل عمراً درهماً قبل هذا، وإنما هو أمر مقدر.

[صاحبه<sup>١</sup> دَرَهْمًا لَأَعْطَاهُ.

و الصَّلَاةُ السَّادِسَةُ لَا تَوْصَفُ الْآنَ بِأَنَّهَا شَرَعٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ لَهَا<sup>٢</sup> سَبَبُ اسْتِحْقَاقِ  
و لَا وُجُوبٍ، بَلْ سَبَبٌ وَجُوبُهَا مُقَدَّرٌ كَمَا أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا مُقَدَّرَةٌ؛ وَ لَيْسَ كَذَلِكَ مَا  
ذَكَرْنَاهُ. وَ لَوْ قَالَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَ سَلَامُهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٣</sup> - : «صَلُّوا بَعْدَ سَنَةِ صَلَاةٍ  
سَادِسَةٍ» لَوَجِبَ أَنْ تَوْصَفَ بِأَنَّهَا شَرَعٌ<sup>٤</sup> الْآنَ، وَ إِنْ كَانَ وَقُوعُهَا مُتَنَظَّرًا.

عَلَى أَنَّا لَوْ سَلَمْنَا - تَبَرُّعًا - أَنَّ الْمُقَدَّرَ لَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ مَنَزِلَةٌ لَتَمَّ كَلَامُنَا مِنْ دُونِهِ؛  
لَأَنَّ «اسْتِحْقَاقَ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِخِلَافَةِ<sup>٥</sup> أَخِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٦</sup> بَعْدَ وَفَاتِهِ» ثَابِتٌ فِي  
حَالِ حَيَاتِهِ، وَ يَجِبُ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ مَنَزِلَةٌ؛ لِثُبُوتِهِ وَ حُصُولِهِ. وَ ذَلِكَ كَافٍ لَنَا فِيمَا قَصَدْنَاهُ،  
وَ إِنْ تَرَكْنَا الْمُضَايَقَةَ فِي وَصْفِ الْخِلَافَةِ بَعْدَ الْوَفَاةِ بِأَنَّهَا «مَنَزِلَةٌ<sup>٧</sup> عَلَى التَّقْدِيرِ».

وَ التَّصَرُّفُ فِي الْخِلَافَةِ غَيْرُ اسْتِحْقَاقِ الْخِلَافَةِ، وَ قَدْ ثَبَتَ أَحَدُ الْأُمَرَاءِ مَعَ انْتِفَاءِ  
الْآخَرِ؛ كَالْوَصِيَّةِ الَّتِي يَجِبُ بَعْقِدُهَا اسْتِحْقَاقُ التَّصَرُّفِ بَعْدَ الْوَفَاةِ، وَ الْإِسْتِحْقَاقُ فِي  
الْحَالِ ثَابِتٌ يَصِحُّ وَصْفُهُ بِأَنَّهُ مَنَزِلَةٌ وَ إِنْ كَانَ التَّصَرُّفُ مُتَأَخِّرًا.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا عَدَدْتُمُ الْمُقَدَّرَ مَنَزِلَةً، فَانْفَصَلُوا مِمَّنْ أَلَزَمَكُمْ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخَبَرُ  
دَالًّا عَلَى نَفْيِ الْإِمَامَةِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٨</sup>؛ لِأَنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ هَارُونَ

٤٥٩

١. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٢. في الأصل: «لأنه لو لم يثبت له».

٣. في الأصل: «عليه السلام».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أنها من الشرع».

٥. في «خ» و المطبوع: «بخلافة».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «صلوات الله عليه».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «منزل».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «عليه الصلاة والسلام».

لَمْ يَخْلُفْ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ<sup>١</sup> بَعْدَ وَفَاتِهِ، وَإِذَا كَانَتْ مَنَزِلَةُ هَارُونَ قَدْ جُعِلَتْ  
لَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٢</sup> فَيَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ (١٨/ألف) إِمَاماً بَعْدَهُ.

قُلْنَا: <sup>٣</sup> هَارُونَ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ أَخِيهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ،<sup>٤</sup> فَقَدْ<sup>٥</sup> دَلَّلْنَا<sup>٦</sup> عَلَى أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ  
لَخَلَفَهُ فِي أُمَّتِهِ، وَأَنَّ هَذِهِ مَنَزِلَةٌ تُعَدُّ مِنْ جُمْلَةِ مَنَازِلِهِ، وَإِنْ كَانَتْ مُقَدَّرَةً وَ سَلَّمْنَا  
أَنَّهَا<sup>٧</sup> لَمْ تُوصَفْ بِذَلِكَ لَوْصَفِ «اسْتِحْقَاقِهِ لَهَا» - وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْحَالِ<sup>٨</sup> - بِأَنَّهُ مَنَزِلَةٌ،  
وَإِذَا حَصَلَتْ<sup>٩</sup> مِثْلُ هَذِهِ الْمَنَزِلَةِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَقِيَ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>١٠</sup> فَوَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ إِمَاماً بَعْدَهُ وَخَلِيفَةً<sup>١١</sup> لَهُ فِي أُمَّتِهِ. وَلَا يُخْرِجُهُ مِنْ  
وَجُوبِ ذَلِكَ لَهُ أَنَّ هَارُونَ لَمْ تَثْبُتْ<sup>١٢</sup> لَهُ بَعْدَ وَفَاةِ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ<sup>١٣</sup> هَذِهِ  
الْحَالُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَيْهَا.

وَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى أَنْ يَقُولَ أَحَدُنَا لَوَكِيلِهِ: «أَعْطِ زَيْدًا فِي كُلِّ شَهْرٍ إِذَا جَاءَكَ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عليه السلام».

٢. في الأصل: - «بعد وفاته... لأمر المؤمنين عليه السلام».

٣. في الأصل: «قيل».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «هارون عليه السلام... بعد موسى عليه السلام».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قد».

٦. دَلَّلَ عَلَيْهِ فِي ص ٢٣٥ - ٢٣٦.

٧. في الأصل: «وَأَنَّهَا وَأَنَّهَا». وفي سائر النسخ: - «سَلَّمْنَا». والصواب ما أثبتناه.

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «وإن كانت مقدرة... ثابت في الحال».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جُعِلَ».

١٠. في الأصل: «عليه السلام».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وخليفته».

١٢. في غير الأصل: «لم يثبت».

١٣. في «خ» والمطبوع: «عليه السلام».

فيه ديناراً، وأجرِ عمرًا في ذلك<sup>١</sup> مجراه»، فلو قَدَرنا أن زِيداً لم يحضُرْ إلى الوكيل المأمور بعطيَّته فلم يأخذ الدينار، وحَضَرَ عمرو وطالب بالدينار،<sup>٢</sup> لم يَكُنْ للوكيل منعه والاعتذار بأن زِيداً المُشَبَّه حاله<sup>٣</sup> بحاله ما حَضَرَ ولا أخذ الدينار، بل تَلَزَمَ العطية عند كُلِّ عاقلٍ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنْهُما يَجِبُ أن يُعطى إذا طالَب، ولا يُمنَع الحاضِرُ المُطالبُ لأجل تأخُّر الآخر عن الحُضور.

وبعد، فإنَّ النَّفيَ وما يجري مجراه لا يَصِحُّ وصفه بأنه منزلة، وإن صحَّ وصف ما له سَبَبُ استحقاق ثابتٍ بذلك، وإن كان مُقدَّراً؛ لأنه لا يَصِحُّ فيمَن قال: «فلان مني بمنزلة فلان من فلان» أن يُحمَلَ ذلك على أنه ليس بأخيه ولا شريكه (١٨/ألف) ولا وصيه ولا على ما جرى مجرى ذلك من النَّفي.

[رجحان التشبيه بمنزلة هارون على التشبيه بمنزلة يوشع من موسى]

فإن قيل: لو أراد إيجاب الإمامة بعده لقال: «أنت مني بمنزلة يوشع بن نون من موسى»<sup>٦</sup>؛ لأنه كان الإمام بعده.

قلنا: هذا اقتراح في الأدلة، وإذا كُنَّا قد دَلَّلنا<sup>٨</sup> على إيجاب الخبر باللفظ المروي على النص<sup>٩</sup> بالإمامة بعده، فليس لأحد أن يعترض في العدول

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و أجر في ذلك عمرًا».

٢. في «خ» والمطبوع: «الدينار».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المشبهة حاله».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «فلان مني بمنزلة».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مجراه».

٦. في الأصل: - «من موسى».

٨. ابتداءً بالتدليل من ص ٢٣٥، وصرح بهذا الإيجاب في ص ٢٣٦ و ٢٤٣.

٩. كذا في جميع النسخ، ولعل الصحيح: «المروي عليه النص».

عن دليل إلى مثله.

و أيضاً فإنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ <sup>١</sup> قَصَدَ إِلَى أَمْرَيْنِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَحَدُهُمَا اسْتِخْلَافُهُ إِيَّاهُ فِي حَيَاتِهِ، وَ الْآخَرُ إِيجَابُ الْإِمَامَةِ لَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ. فَيَجِبُ أَنْ يُشَبِّهَهُ بِمَنْ لَهُ الْمَنْزِلَتَانِ، وَ هُوَ هَارُونُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، دُونَ يَوْشَعَ بْنِ نُونٍ الْمُخْتَصَّ بِإِحْدَى الْمَنْزِلَتَيْنِ.

و أيضاً فإنَّ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَهُ - مَعَ الْخِلَافَةِ فِي حَيَاةِ أَخِيهِ، وَ اسْتِحْقَاقِ مِثْلِ ذَلِكَ بَعْدَ وَفَاتِهِ - الْفَضْلُ الْعَظِيمُ عَلَى قَوْمِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>٢</sup>، وَ التَّقَدُّمُ لِأَقْدَامِ جَمِيعِهِمْ، وَ لَمْ تَكُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةُ <sup>٣</sup> لِيَوْشَعَ؛ وَ إِذَا أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ <sup>٤</sup> إِيجَابَ هَذِهِ الْمَنَازِلِ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، شَبَّهَهُ بِهَارُونِ دُونَ يَوْشَعَ.

و أيضاً فإنَّ خِلَافَةَ هَارُونِ لِمُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ نَطَقَ بِهَا الْقُرْآنُ وَ ظَهَرَتْ فِي جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ خِلَافَةُ يَوْشَعَ لَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ؛ فَأَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ <sup>٥</sup> إِيجَابَ الْخِلَافَةِ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوْضَحِ الْأَظْهَرِ.

### [التقرير الثالث]

طَرِيقَةُ أُخْرَى فِي الْاسْتِدْلَالِ <sup>٦</sup> بِالْخَبَرِ عَلَى النَّصِّ: (١٨/ب) قَدْ ثَبَتَ بِلا شُبْهَةٍ أَنَّ هَارُونُ كَانَ خَلِيفَةً لِأَخِيهِ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي حَيَاتِهِ عَلَى قَوْمِهِ، وَ مُفْتَرَضَ الطَّاعَةِ عَلَى جَمِيعِهِمْ، وَ أَنَّ هَذِهِ مَنْزِلَةٌ لَهُ صَحِيحَةٌ ثَابِتَةٌ. وَ إِذَا رَأَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ

١. في الأصل: «عليه السلام».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «عليه الصلاة و السلام».

٣. في الأصل: - «المنزلة».

٤. في الأصل: «عليه السلام».

٥. في الأصل: «عليه السلام».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «في الاستدلال».

عليه و آله<sup>١</sup> قد استثنى ما لم يُرَدّه من المنازل - وهي منزلة النبوة بعده - ذلّ هذا الاستثناء على أن ما لم يتناولهُ الاستثناء حاصلٌ لأمر المؤمنين عليه السلام بعد النبي صلى الله عليه وآله<sup>٢</sup> وإذا ثبتت الخلافة التي كانت لهارون عليه السلام<sup>٣</sup> في الحياة لأمر المؤمنين عليه السلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله<sup>٤</sup> فقد ثبتت الإمامة بالنص.

و إما أوجبنا في الاستثناء ما ذكرناه؛ لأن من حق الاستثناء أن يطابق المستثنى منه، ولا يخرج من الكلام إلا ما لو<sup>٥</sup> لم يستثن لدخل في الجملة الأولى دخول الاحتمال؛ يُبين ذلك أن القائل إذا قال: «ضربت غلmani إلا زيدا في الدار، وإلا زيدا فإني لم أضربه في الدار»، يدل ظاهره على أن ضرب غلmanه وقع في الدار، ولو لم يكن الضرب وقع في الدار لكان ذكر الدار في الاستثناء كذكر كل ما لا تشتمل عليه الجملة الأولى من بهيمة وغيرها.

و إذا كانت المطابقة بين الاستثناء والمستثنى منه معتبرة، وجب أن تُقدّر<sup>٦</sup> (١٩/ألف) في الخبر ما لا بد من تقديره<sup>٧</sup>؛ ليطابق الاستثناء للمستثنى منه، فنقول: إنه - صلوات الله وسلامه عليه وآله<sup>٨</sup> - أراد: أنت مني بعدي بمنزلة هارون من موسى في حياته، إلا أنه لا نبي بعدي. واستغنى عن<sup>٩</sup> إيراد لفظة «بعدي» في الجملة

١. في الأصل: «عليه السلام».

٢. في الأصل: «لأمر المؤمنين صلوات الله عليه بعد النبي صلوات الله عليه وعلى آله».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليه السلام».

٤. في الأصل: «عليه السلام».

٥. في «م» - «من».

٦. في الأصل: - «لو».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تقدير».

٨. في الأصل: «عليه السلام».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عن».

الأولى<sup>١</sup>؛ لدلالة ورودها في الاستثناء على إرادتها في صدر الكلام.  
و جرى ذلك مجرى المثل<sup>٢</sup> الذي ذكرناه؛ لأنه لا فرق بين أن نقول: «صُرِّبْتُ غِلْماني إلّا زِيداً في الدارِ»، وبين أن نقول: «صُرِّبْتُ غِلْماني في الدارِ إلّا زِيداً» في دلالة الكلام على أن الضرب وقع في الدارِ، وإن كان تارة يدُلُّ على ذلك ذكر الدارِ في الجملة المُستثنى منها، وتارة يدُلُّ على [ذلك]<sup>٣</sup> ذكر الدارِ في لفظ الاستثناء.  
وعلى هذه الطريقة لم يقصد النبي صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم<sup>٤</sup> إلى جعل<sup>٥</sup> مثل منازل هارونَ من موسى عليهما السلام في أوقاتها لأُمير المؤمنين عليه السلام؛<sup>٦</sup>  
وإنما جعلَ له عليه السلام<sup>٧</sup> في حالٍ مخصوصةٍ ما كان لهارونَ في حالٍ أخرى.  
وليس ذلك بمُنكَرٍ، لأنه صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلم<sup>٨</sup> لو صرَّح بذلك لكان الكلام صحيحاً غير متناقض.

### [بحث حول كون المراد بكلمة «بعدي»: بعد نبوتي]

فإن قيل: ومن أين لكم أن لفظة<sup>٩</sup> «بعدي» أريد بها حال الوفاة؟ وما تُنكِروُن أن

١. أي استغنى في نص حديث المنزلة عن إيراد كلمة «بعدي» في الجملة الأولى، لأنه استغنى عن ذلك في التوضيح الذي ذكره المصنف رحمه الله بقوله: «أراد: أنت متي بعدي...» فإن كلمة «بعدي» مذكورة فيه في الجملة الأولى.

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المثال».

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. في الأصل: «عليه السلام».

٥. في الأصل: «- جعل».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله عليه».

٧. في الأصل: «عليه» بدل «عليه السلام».

٨. في الأصل: «عليه السلام».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن قيل: من أين لكم لفظة».

يَكُونُ الْمُرَادُ بِهَا: «بَعْدَ ثُبُوتِي»؟ (١٩/ألف)

قُلْنَا: <sup>٢</sup> قد أجاب أصحابنا عن ذلك: بأن هذه اللَّفْظَةَ إِذَا وَقَعَتْ هَذَا الْمَوْقِعَ لَمْ يُفْهَمْ مِنْهَا إِلَّا حَالُ الْوَفَاةِ، وَأَجْرُهَا مَجْرَى قَوْلِ الْقَائِلِ: «أَنْتَ وَصِيَّي بَعْدِي» وَ«هَذَا الْمَالُ لِلْفُقَرَاءِ بَعْدِي».

وَالْجَوَابُ الْمُعْتَمَدُ عَنْ <sup>٣</sup> هَذِهِ الشُّبْهَةِ: أَنَا إِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا: «بَعْدَ ثُبُوتِي» فَقَدْ تَمَّ مَا قَصَدْنَاهُ؛ لِأَنَّ أَحْوَالَ الْحَيَاةِ وَأَحْوَالَ الْوَفَاةِ إِلَى <sup>٦</sup> قِيَامِ السَّاعَةِ مُسْتَحِقُّ لِلْوَصْفِ بِأَنَّهُ «بَعْدَ ثُبُوتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ» <sup>٧</sup> فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِمَامًا فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ؛ لِمَوْجِبِ مُطَابَقَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ إِلَّا مَا خَصَّهُ ذَلِيلٌ قَاطِعٌ.

فَإِذَا قِيلَ لَنَا: فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْخَبَرُ غَيْرَ <sup>٨</sup> مُوجِبٍ لِمَنْزِلَةٍ ثَابِتَةٍ فِي الْحَالِ. فَجَوَابُنَا: <sup>٩</sup> أَمَّا مَنْ قَطَعَ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ «بَعْدِي» مُتَنَاوِلَةٌ لِحَالِ الْوَفَاةِ خَاصَّةً، فَإِنَّهُ يَقُولُ: مَا يَدُلُّ هَذَا الْخَبَرُ إِلَّا عَلَى النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ بَعْدَ الْوَفَاةِ، وَإِنْ <sup>١٠</sup> كَانَ مَنْ يَسْتَحِقُّ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْحَالِ عَلَى أُمُورٍ مِنَ الْفَضْلِ وَالْعِصْمَةِ، وَإِنْ <sup>١١</sup> لَمْ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «بعد».

٢. في الأصل: «قيل».

٣. في الأصل: «في».

٤. في الأصل: «الإرادة».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قصدنا».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و إلى».

٧. في الأصل: «بعد ثبوته عليه السلام».

٨. في الأصل: - «غير».

٩. في الأصل: «قيل».

١٠. في الأصل: «على نص الإمامة بعد الوفاة فإن».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «إن».

يَقْتَضِ ذلكَ ظاهِرُ الخَبَرِ.

وَأَمَّا مَنْ حَمَلَ<sup>١</sup> لَفْظَةَ «بَعْدِي» عَلَى عُمُومِ أَحْوالِ الْحَيَاةِ وَالْوَفَاةِ مِمَّا<sup>٢</sup> يَسْتَحِقُّ الْوَصْفَ بِأَنَّهُ «بَعْدَ النَّبُوَّةِ» (٢٠/ألف)، فَإِنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ مُوجِبٌ لِإثْبَاتِ كُلِّ الْمَنَازِلِ إِلَّا مَا يَتَنَوَّلُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ، فِي جَمِيعِ الْأَحْوالِ الَّتِي هِيَ بَعْدَ النَّبُوَّةِ؛ مِنْ حَيَاةٍ وَوَفَاةٍ، وَيُوجِبُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٣</sup> إِمَامٌ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَحْوالِ، إِلَّا مَا قَامَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ يُخْرِجُهُ<sup>٤</sup> مِنْهَا.

### [الدليل السادس: النصّ الجليّ]

دَلِيلٌ آخَرُ عَلَى النَّصِّ: وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا تَنَقَّلَهُ الشَّيْعَةُ وَتَوَاتَرَتْ بِهِ خَلْفًا عَنْ سَلَفٍ: مِنْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَصَّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٥</sup> بِالْإِمَامَةِ، وَاسْتَخْلَفَهُ عَلَى الْأُمَّةِ، وَقَالَ تَارَةً: «هَذَا خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي»،<sup>٦</sup> وَأُخْرَى: «سَلِّمُوا عَلَيْهِ بِأَمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ»<sup>٧</sup> وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِنْ أَلْفَاظِ النَّصِّ الصَّرِيحِ

٤٦٣

١. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «وَأَمَّا مِنْ جَمَلَةٍ».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فَمِمَّا».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله وسلامه عليه».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فَيُخْرِجُهُ».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله وسلامه عليه وآله».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله عليه».

٧. شرح الأخبار للمغربي، ج ٢، ص ٢٦٧، ح ٥٧٢: الكامل لابن عدي، ج ٤، ص ٢٢٩؛ معاني الأخبار، ص ٤٠٢، ح ٦٤؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٣٢٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢، ص ٤٢-٤٣؛ ميزان الاعتدال، ج ٢، ص ٣، الرقم ٢٥٨٧؛ الصراط المستقيم، ج ٢، ص ٢٣٤، مع اختلاف يسير.

٨. تفسير القمّي، ج ١، ص ٣٠١؛ تفسير العياشي، ج ٢، ص ٢٦٨، ح ٦٤؛ الكافي، ج ٢، ص ٢٠، ح ٧٦٦؛ فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لابن عقدة الكوفي، ص ١٣؛ الأُمالي للشيخ الصدوق

الذي تُسمِّيه<sup>١</sup> الشيعة<sup>٢</sup>: جلياً.

### [تحقق شروط الخبر الصادق في نقل الإمامية]

و قد عَلِمْنَا أَنَّ الشُّرُوطَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي الْخَبَرِ الصَّادِقِ<sup>٣</sup> حَاصِلَةٌ فِيهِمْ، بَلْ فِي أَهْلِ بَلَدٍ وَاحِدٍ مِنْ بُلْدَانِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ بَلَغُوا فِي الْكَثْرَةِ إِلَى حَدٍّ<sup>٤</sup> لَا يَجُوزُ مَعَهُ أَنْ<sup>٥</sup> يَتَّقَى مِنْهُمْ الْكَذِبَ عَنْ مُخْبِرٍ وَاحِدٍ، وَلَا أَنْ يَتَوَاطَأُوا<sup>٦</sup> عَلَى الْكَذِبِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ كَثَرَتَهُمْ تُحِيلُ ذَلِكَ، وَلَئِنْهُمْ لَوْ تَوَاطَأُوا<sup>٧</sup> مَعَ بُعْدِ الدَّيَّارِ بِالْمُكَاتَّبَاتِ وَالْمُرَاسَلَاتِ لَظَهَرَ ذَلِكَ وَ عُرِفَ وَ مَا خَفِيَ (٢٠/ب)، لَا سِيَّامَا مَعَ تَتَبُعِ أَعْدَائِهِمْ لَهُمْ وَ تَنْقِيرِهِمْ<sup>٨</sup> عَنْ أَحْوَالِهِمْ وَ طَلَبِهِمْ لِمَعَايِبِهِمْ.

وَأَمَّا دُخُولُ الشُّبْهَةِ وَ اللَّبْسِ فَمَأْمُورٌ فِيمَا خَبَرُوا عَنْهُ، وَ مَعْلُومٌ ارْتِفَاعُ الشُّبْهَةِ عَمَّا خَبَرُوا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُمْ خَبَرُوا<sup>٩</sup> عَنْ أَمْرِ مُدْرَكٍ<sup>١٠</sup> مَسْمُوعٍ، وَإِنَّمَا تَدْخُلُ الشُّبْهَةُ فِيمَا طَرِيقُهُ الْإِسْتِدْلَالُ. وَ هُمْ عَارِفُونَ بِالْقَائِلِ بِعَيْنِهِ، وَ الْمَقُولِ<sup>١١</sup> فِيهِ بِعَيْنِهِ، وَ مُمَيِّزُونَ لَهُمَا. وَ كُلُّ أَسْبَابٍ دُخُولِ الشُّبْهَةِ زَائِلَةٌ.

« رحمه الله، ص ٤٢٦، ح ٥٧٦؛ النكت الاعتقادية، ص ٤١؛ الروضة في فضائل أمير المؤمنين

عليه السلام، ص ١٢٢، ح ١٠٥؛ نهج الإيمان، ص ٦٨؛ الصراط المستقيم، ج ٣، ص ٨٥.

١. في غير الأصل: «يسميه». ٢. في «خ»: - «الشيعة».

٣. تقدمت في ص ٥٨ - ٦٥. ٤. في «م، ه»: - «حد».

٥. في الأصل: «بأن».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أن يتواطأ».

٧. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «لو تواطأ».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «و تنفير». وفي المطبوع: «و تنفير [هم]».

٩. في الأصل: - «عنه، و معلوم ارتفاع الشبهة عما خبروا عنه؛ لأنهم خبروا».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يُدْرَك».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و القول».

و الذي يَدُلُّ على أَنَّ سَلَفَ الشَّيْعَةِ فِي نَقْلِ هَذَا النَّصِّ كَخَلْفِهِمْ: أَنَّ نَقْلَ هَذَا الْخَبَرِ<sup>١</sup> لَوْ حَدَّثَ<sup>٢</sup> بَعْدَ فَقْدِ<sup>٣</sup> وَ قَوِيَّ بَعْدَ ضَعْفِ<sup>٤</sup> أَوْ ذُكِرَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا، لَظَهَرَ ذَلِكَ بِمُقْتَضَى الْعَادَةِ وَ عُرِفَ وَ لَمَّا خَفِيَ مَعَ الْمُخَالَطَةِ وَ الْمُلَاجَسَةِ وَ التَّبَعِ الشَّدِيدِ مِنَ الْأَعْدَاءِ لَعَنَاتِهِمْ وَ هَفَوَاتِهِمْ، كَمَا عُرِفَتْ بِحُكْمِ الْعَادَاتِ كُلِّ مَقَالَةٍ حَدَّثَتْ<sup>٥</sup> وَ دِيَانَةِ نَشْأَتِ وَ سَبَبِ خُذُوثِ<sup>٥</sup> ذَلِكَ، وَ السَّبَبُ فِي إِظْهَارِهِ مِنْ رِجَالِ أَهْلِ تِلْكَ الْمَقَالَةِ، حَتَّى عُنِيَ عَلَيْهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَ صِفَاتِهِمْ. وَ كُلُّ هَذَا مَفْقُودٌ فِي نَقْلِ الشَّيْعَةِ لِلنَّصِّ.

٤٤٤

و مَا يَدَّعِيهِ مُخَالَفُهُمْ<sup>٦</sup> مِنْ أَنَّ الْإِحْتِجَاجَ بِالنَّصِّ الْجَلِيِّ أَوَّلَ مَنْ أَنْشَأَهُ وَ أَحَدَتْ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ ابْنُ الرَّائِدِيِّ<sup>٧</sup> يَبْطُلُ<sup>٨</sup>؛ لِأَنَّهُ<sup>٩</sup> تَطَنَّ<sup>٩</sup> وَ تَمَنَّ<sup>٩</sup> بَغَيْرِ بُرْهَانٍ، وَ قَدْ وَجَدْنَا الْإِحْتِجَاجَ (٢١/ألف) بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّصِّ فِي كُتُبِ الشَّيْعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِزَمَانٍ طَوِيلٍ<sup>١٠</sup> لِابْنِ الرَّائِدِيِّ؛ كَابْنِ مَيْتَمٍ<sup>١١</sup> وَ غَيْرِهِ مِنْ شُيُوخِهِمْ.

١. في الأصل: - «الخبير».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لوجدت».

٣. في الأصل: «هذا» بدل «فقد».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «حديث».

٥. في الأصل: - «حدوث».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مخالفوهم». و من المخالفين القاضي عبد الجبار في المعنى، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١١٨ و ٢٧٣.

٧. تقدّمت ترجمة ابن الرائد في ج ١، ص ١٢٨.

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «يبطل».

٩. في «خ»: + «يظن». و في المطبوع: + «ظن».

١٠. في الأصل: «المقدمة بأزمان طويلة».

١١. هو علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار، أبو الحسن الميثمي، مولى بني

و بَعْدُ، فَلَوْ كَانَ ابْنُ الرَّاَوْنَدِيِّ هُوَ الْمُبْتَدِي بِذَلِكَ لَعَلِمَ هَذَا صَرُورَةً<sup>١</sup> مِنْ حَالِهِ، كَمَا عَلِمَ ابْتِدَاءُ ابْنِ كَلَّابٍ<sup>٢</sup> بِمَقَالَتِهِ وَ الْخَوَارِجِ بِمَذَاهِبِهِمْ وَ كُلُّ فِرْقَةٍ نَاشِئَةٍ حَادِثَةٍ.

### [عدم وجوب حصول العلم الضروري عند نقل النص الجلي]

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَ خَبَرُ هَذَا النَّصِّ حَقًّا، لَوَقَعَ الْعِلْمُ الصَّرُورِيُّ بِهِ<sup>٣</sup> - لَوْجُوبٌ<sup>٤</sup> ذَلِكَ<sup>٥</sup> فِيمَا تَنَقَّلَهُ الْجَمَاعَاتُ الْكَثِيرَةُ -، أَوْ قِيلَ<sup>٦</sup> مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ الصَّرُورَةِ<sup>٧</sup>، وَ لَوْجَبَ<sup>٨</sup>

«أسد، كوفي، سكن البصرة، من وجوه المتكلمين من أصحابنا. كَلَّمَ أبا الهذيل العلاف والنظام. له كتب ومجالس، منها: الكامل في الإمامة، والاستحقاق، ومجالس هشام بن الحكم، وغيرها. يُعَدُّ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَام. راجع: فهرست ابن النديم، ص ٢٢٣؛ رجال النجاشي، ص ٢٥١، الرقم ٦٦١؛ رجال الشيخ، ص ٣٦٢، الرقم ٥٣٦٦؛ الفهرست للشيخ الطوسي رحمه الله، ص ١٥٠، الرقم ٣٧٤.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ضرورة هذا». ٢. هو عبد الله بن سعيد بن كَلَّابٍ بضم الكاف وتشديد اللام، أبو محمد القطان البصري، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، صاحب التصانيف في الرد على المعتزلة، وربما وافقهم، أخذ عنه الكلام داود الظاهري، وأصحابه هم الكَلَّابِيَّة، وكان يرد على الجهمية، والرجل أقرب المتكلمين إلى السنة، بل هو في مناظرهم. فقد كان أحمد بن حنبل من أشد الناس عليه وعلى أصحابه. له كتاب «الصفات» وكتاب «خلق الأعمال» وكتاب «الرد على المعتزلة». وأما سنة وفاته فهي غير معلومة، وقد كان باقياً قبل سنة ٢٤٠. راجع: إكمال الكمال، ج ٧، ص ١٧٤؛ سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ١٧٤ - ١٧٦، الرقم ٧٦؛ وج ١٤، ص ٣٨٠، ذيل الرقم ٢١٤.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «به».

٤. في الأصل: «ولوجب».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ذلك».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قيل».

٧. في الأصل: «من غير ضرورة».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لوجب» بدون الواو.

أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِهِ كَالْعِلْمِ بِالْهَجْرَةِ وَبَدْرِ وَحُنَيْنٍ وَبُلْدَانٍ وَمَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ.  
 قُلْنَا: <sup>١</sup> أَمَّا الْأَخْبَارُ فَقَدْ بَيَّنَّا <sup>٢</sup> عِنْدَ كَلَامِنَا فِي الْأَخْبَارِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ  
 يَقْطَعُ بِهِ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ الْحَاصِلَ عِنْدَهَا ضَرُورِيٌّ، بَلْ يَجُوزُ فِي الْعِلْمِ بِالْبُلْدَانِ وَمَا  
 أَشَبَّهَا أَنْ يَكُونَ مُكْتَسَبًا كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ضَرُورِيًّا. وَبَيَّنَّا <sup>٣</sup> أَنَّ فِي الْأَخْبَارِ مَا  
 يَقْطَعُ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِهِ عَنْ اكْتِسَابٍ لَا ضَرُورَةَ، كَالْخَبَرِ عَنْ مُعْجَزَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ <sup>٤</sup> سِوَى الْقُرْآنِ، وَخَبَرِ النَّصِّ الْجَلِيِّ. وَإِذَا <sup>٥</sup> كَانَ طَرِيقُ الْعِلْمِ بِصِحَّةِ  
 الْخَبَرِ الْوَارِدِ <sup>٦</sup> بِالنَّصِّ الْجَلِيِّ هُوَ الْإِسْتِدْلَالُ، فَالسَّبَبُ فِي ارْتِفَاعِ عِلْمِ الْمُخَالَفِ بِهِ  
 أَنَّهُ لَمْ يَسْتَدِلَّ عَلَى صِحَّتِهِ، <sup>٧</sup> وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ شُبْهَةٌ فِي طَرِيقِهِ. وَلَا عَجَبَ <sup>٨</sup> فِي  
 ٤٦٥ ارْتِفَاعِ الْعِلْمِ فِيمَا طَرِيقُ الْعِلْمِ (٢١/ب) بِهِ الْإِسْتِدْلَالُ، وَإِنَّمَا يُعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ فِي  
 عِلْمِ الْأَضْطِرَارِ. غَيْرَ أَنَّا إِذَا كُنَّا نَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعِلْمُ بِالْبُلْدَانِ وَمَا أَشَبَّهَا مِنْ  
 الْحَوَادِثِ ضَرُورِيًّا يَفْعَلُهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ <sup>٩</sup> بِمَجْرَى الْعَادَةِ، وَمِنْ شَأْنِ الْعِلْمِ الَّذِي يُفْعَلُ  
 بِالْعَادَةِ عِنْدَ إِخْبَارِ جَمَاعَةٍ أَنْ يُفْعَلَ مِثْلُهُ عِنْدَ إِخْبَارِ كُلِّ مَنْ جَرَى مَجْرَاهُمْ، وَإِلَّا أَذَى  
 ذَلِكَ إِلَى التَّشَكُّكِ فِي بُلْدَانٍ زَائِدَةٍ عَلَى مَا عَرَفْنَاهُ، وَحَوَادِثَ غَيْرِ مَا عَلِمْنَاهُ.

١. في الأصل: «قيل».

٢. بدأ بتبيينه من ص ٥٠.

٣. بيّنه في الموضع نفسه. راجع: ص ٥٤ - ٥٥.

٤. في الأصل: «عليه السلام».

٥. في الأصل: «إذا» بدون الواو.

٦. في المطبوع: «الواحد».

٧. في الأصل: «حجته».

٨. في الأصل: «ولا عجز».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يفعل الله تعالى».

فإن قيل لنا<sup>١</sup>: فما الذي اقتضى ارتفاع العلم الضروري بالنص، وأنتم<sup>٢</sup> تَجِيزُونَ أن يكونَ في مُحْبِرِ الأخبارِ ما يُعَلِّمُ ضرورةً؟

قيل: الجواب<sup>٣</sup> عن ذلك ما تقدّمت<sup>٤</sup> إشارتنا إليه في باب الكلام في الأخبار؛ مِن أَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أن يكونَ اللهُ تعالى أجزى العادة بأن يفعلَ العلمَ الضروريَّ عندَ خَبَرِ الجَمَاعَاتِ متى خَلَوْا مِن تَكْذِيبِ الخَبَرِ والرَّدِّ له والاعتقادِ لِإِطْلَاقِهِ والنزاعِ فيه<sup>٥</sup>، و متى جَرى شَيْءٌ مِمَّا عَدَدْنَاهُ<sup>٦</sup> لَمْ يَفْعَلِ العلمَ الضروريَّ. وهذا غَيْرُ مُنْكَرٍ في أمرٍ مَوْقُوفٍ عَلَى اخْتِيَارِ مُخْتَارٍ وَأَنْ يَعْتَبَرَ<sup>٧</sup> فِيهِ مِنَ الشُّرُوطِ مَا تَقْتَضِيهِ المَصْلَحَةُ، وَلَيْسَ بِأَمْرٍ مَوْجِبٍ فِيرَاعَى وَقُوعٌ مَوْجِبُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ. فَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ بِالْبُلْدَانِ ضَرُورِيًّا، فَالسَّبَبُ فِي أَنْ (٢٢/ألف) لَمْ يَجْرِ الْعِلْمُ بِهَذَا النَّصِّ الْجَلِيِّ مَجْرَاهُ مَا ذَكَرْنَاهُ.

و لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْعَنَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ: بِأَنَّ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ تَقْتَضِي رَفَاعَ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ بِالْبُلْدَانِ وَمَا أَشْبَهَهَا؛ لِأَنَّ السُّمْنِيَّةَ<sup>٨</sup> تُكَذِّبُ بِذَلِكَ وَتَدْفَعُهُ.

وذلك أَنَا مَا نَعْرِفُ سُمْنِيًّا<sup>٩</sup>، وَلَا رَأْيَا قَطُّ وَلَا نَظَرْنَا - وَلَا مَن كَانَ قَبْلَنَا بِالْمَدَدِ الطَّوَالِ - مُنْتَسِبًا إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ هَذِهِ الْمَقَالَةُ فِي كُتُبِ الْمَقَالَاتِ.

٤٤٤

١. في الأصل: - «لنا».

٢. في الأصل: «فأنتم».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الجواب» بدل «قيل: الجواب».

٤. تقدّمت الإشارة إليه في ص ٥٤ - ٥٩.

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «للخبر و ردُّ له واعتقاد لبطلانه و نزاع فيه».

٦. في المطبوع: «ذكرناه».

٧. في الأصل: «يعبر».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «السُّمْنِيَّة». وقد تقدّمت ترجمة السُّمْنِيَّة في

ص ٤٧.

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «سُمْنِيًّا».

و الأشْبَهُ والأوْلَى أَنْ يَكُونَ<sup>١</sup> هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ خَالَفُوا فِي صِفَةِ الْعِلْمِ الْحَاصِلِ عِنْدَ سَمَاعِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ، وَادَّعَوْا أَنَّهُ ظَنٌّ وَلَيْسَ بِعِلْمٍ يَقِينٍ، كَمَا قُلْنَا فِي السُّوْفِسْطَانِيَّةِ<sup>٢</sup>.  
ثُمَّ نَقَلْتُ<sup>٣</sup> هَذَا الْكَلَامَ عَلَيْهِمْ فَتَقُولُ: إِذَا أُجْرِيْتُمْ الْعِلْمَ بِهَذَا النَّصِّ - إِذَا كَانَ حَقًّا -  
مَجْرَى الْعِلْمِ بِالْبُلْدَانِ وَ الْحَوَادِثِ الْعِظَامِ، فَمِنْ شَأْنِ كُلِّ شَيْءٍ عِلْمٌ وَقَوْعُهُ - إِذَا وَقَعَ -  
هَذَا الْعِلْمُ الْجَلِيِّ الَّذِي وَصَفْتُمُوهُ، أَنْ يُعْلَمَ انْتِفَاؤُهُ - إِذَا انْتَفَى - عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ  
الظُّهُورِ وَ الْوُضُوحِ؛ فَمَا بَالُنَا لَا نَعْلَمُ نَحْنُ وَ أَنْتُمْ أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَ سَلَامُهُ  
عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٤</sup> - لَمْ يَنْصُصْ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٥</sup> بِالْإِمَامَةِ، كَمَا نَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ  
يَنْصُصْ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ بِالْإِمَامَةِ، وَ أَنَّهُ لَمْ يَنْصُصْ عَلَى قِبَلَةَ تَخَالِيفِ الْكَعْبَةِ، وَ صَوْمِ  
شَهْرِ غَيْرِ شَهْرِ (٢٢/ب) رَمَضَانَ؟

وَ كَيْفَ لَمْ يَعْمَ الْعِلْمُ بِنَفْيِ النَّصِّ الَّذِي تَدَّعِيهِ<sup>٦</sup> الْإِمَامِيَّةُ جَمِيعَ مَنْ عَمَّهُ الْعِلْمُ<sup>٧</sup>  
بِنَفْيِ الْأُمُورِ الَّتِي عَدَدْنَاهَا؟ وَ كَيْفَ لَمْ يَكُنْ عِلْمُكُمْ<sup>٨</sup> - مَعَشَرَ مُخَالِفِينَا فِي النَّصِّ -  
بَأَنَّ هَذَا النَّصَّ لَمْ يَكُنْ كَعِلْمِكُمْ بِنَفْيِ النَّصِّ عَلَى قِبَلَةِ أُخْرَى وَ صَوْمِ شَهْرِ<sup>٩</sup> آخَرٍ فِي  
الْجَلَاءِ وَ الظُّهُورِ؟

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أَنْ يَكُونَ».

٢ . تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ٢٤٦.

٣ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «نَقَلْتُ».

٤ . في الأصل: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٥ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

٦ . في غير الأصل: «يَدَّعِيهِ».

٧ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «الْعِلْم».

٨ . في «م»: «عِلْم».

٩ . في «خ، م، هـ» و المطبوع: + «رَمَضَانَ» و الصحيح ما أثبتناه.

وإذا جاز أن ينتفي النّص<sup>١</sup> عن<sup>٢</sup> أمورٍ فيعلم انتفاءه عن بعضها قَوْمٌ دُونَ  
آخَرِينَ و على حَدٍّ<sup>٣</sup> مِنَ الظُّهُورِ دُونَ حَدٍّ، جاز أيضاً أن يقع النّص على أمرين فيعمّ  
العِلْمُ بأحدهما و إن لم يعمّ العِلْمُ بالآخر، و يظهر العِلْمُ بأحدهما و إن لم يظهر  
العِلْمُ بالآخر.<sup>٤</sup>

و إذا جعلتم مخالفة العِلْمِ بالنّص على أمير المؤمنين عليه السلام للعلوم  
بما ذكرناه<sup>٥</sup> دليلاً على بطلانه، و قلتم: لو كان حقاً لتساوى العِلْمُ بسائر ما وقع  
النّص عليه؛<sup>٦</sup> فافصلوا بينكم و بين مَنْ جَعَلَ كَوْنُ ما يُدْعَى مِنَ العِلْمِ بانتفاء  
النّص على أمير المؤمنين عليه السلام<sup>٧</sup> مخالفاً للعِلْمِ بانتفاء جميع ما عدّناه دليلاً  
على صحة النّص، و قال: لو كان باطلاً لتساوى العِلْمُ ببطلانه العِلْمُ ببطلان سائر ما  
انتفى النّص عنه.

٤٤٧

و ليس بعد هذا الكلام إلا أن يركبوا<sup>٨</sup> القول بأنهم يعلمون ضرورة انتفاء النّص  
على أمير المؤمنين عليه السلام كما يعلمون انتفاءه عن أبي هريرة، و كما يعلمون  
انتفاء قبلة أخرى و حوادث عظام غير معروفة؛ فتقابلهم<sup>٩</sup> بمثل ذلك، و لا

١. من قوله: «على قبلة أخرى...» إلى هنا ساقط من الأصل.

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «على».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و لا حد».

٤. في الأصل: - «و يظهر العلم بأحدهما و إن لم يظهر العلم بالآخر».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لعموم ما ذكرناه».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لساوى العلم بسائر ما وقع عليه النّص».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «صلوات الله عليه». و هكذا ما بعده.

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يركبوا».

٩. في «خ، م» و المطبوع: «فيقابلهم».

يَحْسِبُنَا<sup>١</sup> خِلَافُهُمْ فِيهِ (٢٣/ألف) كَمَا لَمْ يَحْسِبْهُمْ خِلَافُنَا فِيمَا ادَّعَوْا أَنَّهُ ضَرُورَةٌ.  
 أَوْ يَفَرِّقُوا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؛ فَلَيْسَ<sup>٢</sup> يَفَرِّعُونَ إِلَّا<sup>٣</sup> إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ<sup>٤</sup>، أَوْ مَا يُمَكِّنُنَا أَنْ  
 نَتَّعَلَّقَ بِمِثْلِهِ وَنَعْتَذِرَ فِي عَدَمِ مُسَاوَاةِ الْعِلْمِ بِالنَّصِّ لغيرِهِ<sup>٥</sup> بِنَظِيرِهِ.  
 فَإِنْ قِيلَ: إِفْرِقُوا بَيْنَكُمْ فِيمَا تَدَّعُونَهُ مِنَ النَّصِّ بِالْإِمَامَةِ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَبَيْنَ الْبَكْرِيَّةِ الْمُدَّعَاةِ لِلنَّصِّ<sup>٦</sup> بِالْإِمَامَةِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، أَوِ الْعَبَّاسِيَّةِ الَّتِي  
 تَدَّعِي النَّصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ رَحِمَهُ اللَّهُ.<sup>٧</sup>

### [بيان الفرق بين الإمامية و البكرية في دعوى النص]

قُلْنَا: <sup>٨</sup>الْفَرْقُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْبَكْرِيَّةِ فِي ادِّعَاءِ النَّصِّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مِنْ وَجْهِ:  
 أَوَّلُهَا: أَنَّ الْبَكْرِيَّةَ لَا تُسَاوِي فِي الْكَثْرَةِ وَالْعَدَدِ أَهْلَ بَلَدٍ وَاحِدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ الَّتِي  
 تَضُمُّ الْقَائِلِينَ بِالنَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛<sup>٩</sup> بَلْ لَا يُسَاوُونَ أَهْلَ مَحَلَّةٍ  
 وَاحِدَةٍ مِنْ مَحَالِّهِمْ وَ سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ. وَ مَا رَأَيْنَا فِي أَعْمَارِنَا<sup>١٠</sup> مِنْ أَهْلِ هَذِهِ

١. «لا يحسبنا»، أي لا يمتنعنا ولا يقطعنا. كتاب العين، ج ٣، ص ١٥٣ (حسم). وفي «م»: «ولا يحسبنا». وفي المطبوع: «ولا يحسبها».

٢. في الأصل: «وليس».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلا».

٤. أي ما ذكره آتفاً في ص ٢٥٦ من جواز أن يقع النص على أمرين و يظهر العلم بأحدهما و لم يظهر بالآخر.

٥. في الأصل: «في غير مساواة العلم بالنص كغيره».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «المدعية على النص».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «رضي الله عنه».

٨. في الأصل: «قيل».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله عليه».

١٠. في الأصل: «أعصارنا». و راجع: الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ١٠٩.

المقالة أحياناً، وإنما حُكِيتَ مَقَالَةُ الْبَكْرِيةِ فِي جُمْلَةِ<sup>١</sup> الْمَقَالَاتِ، كَمَا ذُكِرَ كُلُّ شَأْنٍ وَغُفِلَ<sup>٢</sup> مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ<sup>٣</sup>، وَ قَدْ تَقَدَّمَ الْإِجْمَاعُ لِابْتِدَاءِ<sup>٤</sup> هَذِهِ الْمَقَالَةِ وَ تَأَخَّرَ أَيْضاً عَنْهَا؛ فَكَيْفَ يُسَاوِي مَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ مَنْ قَدْ<sup>٥</sup> طَبَّقَ الشَّرْقَ وَالْغَرْبَ وَالْبَرَّ وَالْبَحْرَ<sup>٦</sup> وَالسَّهْلَ وَالْجَبَلَ، وَلَمْ تَخُلْ بِلَدَةٍ وَلَا قَرْيَةٍ مِنْ ذَاهِبٍ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ، وَ فِي جُمْلَةِ الْبُلْدَانِ أَمْصَارٌ كَثِيرَةٌ يَغْلِبُ عَلَيْهَا أَهْلُ<sup>٧</sup> هَذَا الْمَذْهَبِ؛ حَتَّى لَا يَوْجَدَ فِيهَا مُخَالَفٌ لَهُمْ إِلَّا (٢٣/ب) الشَّاذُّ النَّادِرُ؟ فَالْمُسَاوَاةُ بَيْنَ الْإِمَامِيَّةِ وَالْبَكْرِيةِ مُكَابَرَةٌ ظَاهِرَةٌ.

و ثَانِيهَا: أَنَا قَدْ بَيَّنَّا<sup>٨</sup> حُجَجَ الذَّاهِبِينَ إِلَى النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامِ،<sup>٩</sup> وَأَوْضَحْنَا عَنْ إِيْجَابِهَا لِلْعِلْمِ بِذَلِكَ؛ مِنَ الْأَلْفَاظِ<sup>١٠</sup> الَّتِي تَقْتَضِي التَّصْرِيحَ بِالنَّصِّ وَالِاسْتِخْلَافِ، وَالْأَلْفَاظِ الَّتِي تَوْجِبُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فِيهَا قَبْلَ التَّامُّلِ ضَرْبٌ مِنَ الْاِسْتِرَاكِ وَالِاحْتِمَالِ، كَخَبَرِ يَوْمِ الْغَدِيرِ<sup>١١</sup> وَ تَبُوكِ<sup>١٢</sup>.

٤٤٨

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جملة».
٢. يقال: رَجُلٌ غُفِلَ، أَي لَمْ يَجْزِبِ الْأُمُورَ. الصحاح، ج ٥، ص ١٧٨٣ (غفل).
٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من أهل هذا المذهب».
٤. أي لبداية ظهورها. وفي الأصل: «لانتفاء».
٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «قد من». وفي المطبوع: «قد».
٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و البحر والبر».
٧. في الأصل: «أهل».
٨. ابتدأ بتبيين الحجج والإيضاح عن إيجابها للعلم من ص ٢٠٧، واستمر بها إلى ص ٢٥٧.
٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله عليه».
١٠. هكذا تبدو في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بالألفاظ».
١١. راجع: ص ٢١٧ - ٢٣٤.
١٢. المراد بخبر تبوك هو حديث المنزلة، وقد تقدم الكلام فيه ص ٢٣٤ - ٢٤٩.

١٣. تَبُوك - بفتح التاء -: موضع بين وادي القُرَى والشام، قال الفيومي: «باكت الناقية تبوك بُوكًا: سَمِنَتْ، فِيهِ بَانِكٌ، بغير هاء. وبهذا المضارع سَمِيَتْ غَزْوَةُ تَبُوكِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

و ما نَجِدُ<sup>١</sup> لِلْبَكْرِيةِ<sup>٢</sup> نَصًّا تَدَّعِيهِ يَقْتَضِي الإمامةَ بظاهِرِهِ و لا فَحواه، و بَيْننا و بَيْنَهُم الاعتِبارُ و الاختِيارُ<sup>٣</sup>، و أَكْثَرُ ما يُحْكِي عَنْهُمْ التَّعَلُّقُ بِأَخْبَارِ أَحَادٍ ضَعِيفَةٍ غَيْرِ سَلِيمَةٍ مِنْ طَعْنٍ و قَذْفٍ، و لَوْ كانَ فِيها صَرِيحُ الاستِخلافِ لَكَانَ لا تَعْوِيلَ عَلَى مِثْلِها، مع أَنَّهُ لا طَرِيقَ إِلَى العِلْمِ بها.

ثُمَّ هَذِهِ الْأَخْبَارُ لَوْ سَلِمَتْ لَهُمْ و صُحِّحَتْ، لَكَانَ لا شُبْهَةَ فِيها لِمُدَّعِي الإمامةِ؛ لِأَنَّهُمْ تَعَلَّقُوا بِتَقْدِيمِهِ إِيَّاهُ فِي الصَّلَاةِ<sup>٤</sup>، و بما يَرَوْنَهُ<sup>٥</sup> مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلِهِ<sup>٦</sup>: «اقتدوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي»<sup>٧</sup>، و أَنَّ «الْخِلَافَةَ»<sup>٨</sup> مِنْ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً<sup>٩</sup>. و قد بَيَّنَّا فِي «الْكِتَابِ الشَّافِي»<sup>١٠</sup> و غَيْرِهِ مِنْ كُتُبِنَا أَنَّ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ لا يَقْتَضِي إِمَامَةً

﴿ غزاها في شهر رجب سنة تسع فصالح أهلها على الجزية من غير قتال، فكانت خالية عن البؤس، فأشبهت الناقة التي ليس بها هزال، ثم سُميت البقعة تبوك بذلك. و هو موضع من بادية الشام قريب من مَدَنٍ. » راجع: معجم البلدان، ج ٢، ص ١٤ - ١٥؛ المصباح المنير، ص ٦٦ (باك).

١. في المطبوع: «و ما تجد».
٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «البكرية».
٣. في «خ، ه» الكلمة مبهمه. و في المطبوع: «و الاختيار».
٤. راجع: مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٠٢؛ و ج ٤، ص ٤١٢ - ٤١٣؛ صحيح البخاري، ج ١، ص ١٦٣؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٨٩، ح ١٢٣٢؛ سنن أبي داود، ج ١، ص ٢١٤، ح ٩٤١.
٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ما يرونه».
٦. في الأصل: «عليه السلام».
٧. مسند أحمد، ج ٥، ص ٣٨٢ و ٣٨٥؛ سنن ابن ماجه، ج ١، ص ٣٨، ح ٩٧؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٣٣، ح ٣٨٨٧؛ و ص ٣٣٦، ح ٣٨٩٣.
٨. في الأصل: «خلافة».
٩. الشقات لابن حبان، ج ٢، ص ٣٠٤؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٣، ص ٢٦١؛ و ج ٤٢، ص ٥٧٥؛ تهذيب الكمال، ج ٦، ص ٢٤٣.
١٠. الشافعي في الإمامة، ج ٣، ص ٩٣ - ١١٥. و للمزيد راجع: الإفصاح في الإمامة، ص ٢١٩ - ٢٢٤، المسألة ٨؛ تلخيص الشافعي، ج ٣، ص ٣٢ - ٤٤.

ولا استخلافاً، وأنه أبعد<sup>١</sup> شيء عن النص بالإمامة.

و ثالثها: ظهور أقوال وأفعال من أبي بكر تدل على أنه غير منصوص عليه:

فمن ذلك احتجاجه على الأنصار في السقيفة - لما تنازعوا في الأمر - بما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله<sup>٢</sup> [من]<sup>٣</sup> قوله: «الأنمة من قريش»؛<sup>٥</sup> فلو كان (٢٤/الف) منصوصاً عليه بالإمامة لاحتج بالنص عليه<sup>٦</sup> دون غيره.

وليس لأحد أن يدعي أن<sup>٧</sup> الاحتجاج بأن نصاب الإمامة في قريش أولى من الاحتجاج بالنص على أبي بكر؛ لأن النص عليه لا يرفع طمع الأنصار ومن ليس من قريش في الإمامة مستقبلاً، وما احتج به يحسم الطمع من غير قريش في الإمامة. وذلك أنه كما أن في عدوله عن ذكر نصاب الإمامة إطماعاً في الإمامة<sup>٩</sup> لمن لا يستحقها، ففي عدوله أيضاً عن ذكر النص عليه لعينه<sup>١٠</sup> إطماعاً لغيره من قريش في إمامة لا يستحقها. وإذا كان في الإقتصار على كل واحد من الأمرين إخلالاً، فقد كان يجب أن يجمع بينهما؛ ليستوفي الأغراض كلها، فلا مانع له من ذلك.

٤٦٩

١. في الأصل: «ولا استخلافها، وأنه أبعد».

٢. من قوله: «احتججه على الأنصار...» إلى هنا ساقط من الأصل.

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «قوله».

٥. مسند أحمد، ج ٣، ص ١٢٩ و ١٨٣؛ المستدرک للحاكم، ج ٤، ص ٧٦؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٣، ص ١٢١؛ و ج ٨، ص ١٤٣ - ١٤٤؛ مجمع الزوائد، ج ٥، ص ١٩٢.

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليه».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أن».

٨. في «خ» والمطبوع: «من».

٩. في «خ» والمطبوع: «الأمّة».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بعينه».

و لَيْسَتْ حَالُهُ فِي ذَلِكَ كَحَالِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>١</sup> فِي الْعُدُولِ عَنِ  
الِاحْتِجَاجِ بِالنَّصِّ وَالْإِذْكَارِ<sup>٢</sup> بِهِ؛ لِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٣</sup> قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ مَا  
حَضَرَ السَّقِيفَةَ<sup>٤</sup> وَلَا اجْتَمَعَ مَعَ الْقَوْمِ، وَلَا نَظَرَ فِي الْإِمَامَةِ وَلَا نَوَظَرَ، وَلَا خَاصَمَ  
فِيهَا وَلَا خَوَصَمَ، وَكُلُّ ذَلِكَ كَانَ مِنْ أَبِي بَكْرٍ؛ فَالْأَحْتِجَاجُ بِالنَّافِعِ لَهُ، دُونَ مَا لَيْسَ  
بِنَافِعٍ لَهُ<sup>٥</sup>؟

فَإِذَا قِيلَ لَنَا: فَمَا السَّبَبُ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٦</sup> لَمْ يَحْضُرِ السَّقِيفَةَ وَيُحَاجَّ الْقَوْمَ  
و يُنَازِعُهُمْ؟

فَسَنَذْكُرُ مِنَ الْعِلَّةِ<sup>٧</sup> فِي ذَلِكَ مَا لَا يُمَكِّنُ (٢٤/ب) ذِكْرَهُ فِي أَبِي بَكْرٍ<sup>٨</sup>.  
و مِنْ أَقْوَالِهِ<sup>٩</sup> وَأَفْعَالِهِ الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ النَّصِّ عَلَيْهِ<sup>١٠</sup>: قَوْلُهُ يَوْمَ السَّقِيفَةِ مُشِيرًا  
إِلَى عُمَرَ وَ أَبِي عُبَيْدَةَ: «بَايَعُوا أَيَّ الرَّجُلَيْنِ شِئْتُمْ»<sup>١١</sup>.

١. في الأصل: «صلوات الله عليه».

٢. في «م»: «والإذكار».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله عليه».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ما حضر قبل كل شيء في السقيفة».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بالنافع دون ما ليس بنافع».

٦. في المطبوع: «صلوات الله عليه».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ الكلمة مبهمّة. وفي المطبوع: «الأدلة».

٨. لم يذكر الشريف رحمه الله في المستقبل العلة في عدم حضوره عليه السلام السقيفة، نعم  
سيذكر العلة في بيعته عليه السلام بعد مَظَلٍّ، وإمساكه عن المنازعة في ص ٢٩٠ - ٢٩٥، كما  
أشار إليها في ص ٢٧٢ - ٢٧٣. ثم إنَّ العلة في عدم حضوره السقيفة هو اشتغاله عليه السلام  
بتغسيل رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وتكفينه.

٩. يعني أبا بكر.

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليه».

١١. نُقِلَ بِالْمَعْنَى. راجع: المصنَّف للصنعاني، ج ٥، ص ٤٤٣؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٥٦؛

صحيح البخاري، ج ٨، ص ٢٧؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٤٢.

وَقَوْلُهُ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ: «أَقِيلُونِي»؛<sup>٢</sup> وَكَيْفَ يَسْتَقِيلُ مِنَ الْإِمَامَةِ مَا اسْتَحَقَّهُ  
بَنَصُّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٣</sup> لَا مِنْ جِهَةٍ اخْتِيَارِ الْأُمَّةِ؟  
وَقَوْلُهُ وَقَدْ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ: «وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ سَأَلْتُ<sup>٤</sup> رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
عَنْ هَذَا الْأَمْرِ: فَيَمَنْ هُوَ؟ فَكُنَّا<sup>٥</sup> لَا نُنَازِعُهُ أَهْلَهُ».<sup>٦</sup>

٤٧٠

وَرَابِعُهَا: وَقَوْعُ أَقْوَالٍ مِنْ غَيْرِهِ تَذُلُّ عَلَى فَقْدِ النَّصِّ عَلَيْهِ:  
مِنْهَا: قَوْلُ عُمَرَ: «كَانَتْ بَيْعَةُ أَبِي بَكْرٍ فَلْتَةً<sup>٧</sup> وَقَى اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ شَرَّهَا؛ فَمَنْ عَادَ  
إِلَى مِثْلِهَا فَاقْتُلُوهُ».<sup>٨</sup> وَلَا يَجُوزُ وَصْفُ مَا هُوَ بَنَصُّ الرَّسُولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَهْدِهِ  
وَتَوْقِيفِهِ بِأَنَّهُ فَلْتَةٌ!<sup>٩</sup>

١. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «بجماعة».

٢. الإمامة والسياسة، ج ١، ص ٢٠ و ٣١؛ المسترشد، ص ١٣٩.

٣. في الأصل: «عليه السلام».

٤. هكذا في الأصل، وقد وضعت الكلمة بين معقوفين في المطبوع. وفي سائر النسخ: - «سألت».

٥. في الأصل: «وكنّا».

٦. المعجم الكبير للطبراني، ج ١، ص ٦٢ - ٦٣، ح ٤٣؛ الخصال، ص ١٧٣، ح ٢٢٨؛ العلل  
الواردة في الأحاديث النبوية، ج ١، ص ١٨١؛ مجمع الزوائد، ج ٥، ص ٢٠٣؛ كنز العمال، ج ٥،  
ص ٦٣، ح ١٤١١٣.

٧. الفتنة: الأمر الذي يقع من غير إحكام، يقال: كان ذلك الأمر فتنة، أي مفاجأة. وقال ابن الأثير:  
«أراد بالفتنة الفجأة، ومثل هذه البيعة جدية بأن تكون مهيجة للشر والفتنة، فعصم الله من ذلك  
وقوى. والفتنة: كل شيء فُعل من غير روية. وقيل: أراد بالفتنة الخلسة». كتاب العين، ج ٨،  
ص ١٢٢؛ النهاية، ج ٣، ص ٤٦٧ (فلت).

٨. العثمانية للجاحظ، ص ٢٨٦؛ تاريخ يعقوبي، ج ٢، ص ١٥٨؛ المسترشد، ص ٢١٣ و ٢٢٥  
و ٢٤٤؛ دعائم الإسلام، ج ١، ص ٨٥؛ شرح الأخبار للمغربي، ج ٢، ص ٢٢٩ و ٢٣٤؛  
الاستذكار، ج ٧، ص ٢٥٨ مع اختلاف يسير.

٩. من قوله: «منها: قول عمر: كانت بيعة...» إلى هنا من الأصل، ولم يرد في سائر النسخ  
والمطبوع.

ومنها: <sup>١</sup> قَوْلُ عُمَرَ لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ: «إِنْ أَسْتَخْلِفَ فَقَدْ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ -، وَإِنْ أَتْرَكَ فَقَدْ تَرَكَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي - يَعْنِي النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ -». <sup>٢</sup>

و قوله أيضاً لأبي عبيدة: <sup>٤</sup> «أُمِدُّ يَدَكَ أَبِيغَكَ»، حَتَّى امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ أَبُو عُبَيْدَةَ وَقَالَ أَنَّهُ <sup>٥</sup>: «مَا لَكَ فِي الْإِسْلَامِ فَهَةً <sup>٦</sup> غَيْرُهَا». <sup>٧</sup>

وخامسها: أَنَّ النَّصَّ بِالْإِمَامَةِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ لَوْ كَانَ حَقًّا، لَوَقَّعَ الْعِلْمُ بِهِ وَالْإِشَاعَةُ لِنَقْلِهِ وَرِوَايَتِهِ عَلَى <sup>٨</sup> حَدِّ الْعِلْمِ بِكُلِّ أَمْرٍ ظَاهِرٍ، وَلَجَرَى <sup>٩</sup> فِي الْعِلْمِ بِهِ <sup>١٠</sup> مَجْرَى نَصِّ أَبِي (١٦/ألف) بَكْرٍ عَلَى عُمَرَ، وَنَصِّ عُمَرَ عَلَى أَهْلِ الشُّورَى، وَنَظَائِرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ <sup>١١</sup> الْفَاشِيَةِ الَّتِي لَا يَجْحَدُهَا عَاقِلٌ وَلَا يَشْكُ فِيهَا مُحْصِلٌ.

وإنما قلنا ذلك لأن أسباب الظهور كلها قائمة في هذا النص، و الموانع التي

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فمنها».
٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلى الله عليه وآله».
٣. صحيح البخاري، ج ٨، ص ١٢٦؛ سنن الترمذي، ج ٣، ص ٣٤١، ح ٢٣٢٧؛ المستدرک للحاكم، ج ٣، ص ٩٥؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ١٤٨.
٤. في الأصل: «عبيد».
٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «أنه».
٦. «فهة»، أي سقطة وجهلة. راجع: تهذيب اللغة، ج ٥، ص ٢٤٦؛ الصحاح، ج ٦، ص ٢٢٤٥ (فهه).
٧. الطبقات الكبرى لابن سعد، ج ٣، ص ١٨١؛ تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص ٤٧٥؛ الفائق للزمخشري، ج ٣، ص ٥٨؛ المتنظم لابن الجوزي، ج ٤، ص ٦٦؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٢٥؛ الرياض النضرة، ج ١، ص ٢١٩؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٣، ص ٩؛ كنز العمال، ج ٥، ص ٦٥٢ - ٦٥٣، ح ١٤١٤١، مع اختلاف يسير.
٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى».
٩. في النسخ والمطبوع: «يجري». والصحيح ما أثبتناه.
١٠. في الأصل: - «به».
١١. في الأصل: - «الظاهرة».

تَذَكُّرُهَا الشَّيْعَةُ مِنْ ظُهُورِ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْهُ<sup>١</sup> مُتَّفِقَةٌ، فَلَا وَجْهَ لِقُصُورِهِ فِي الظُّهُورِ وَوُقُوعِ الْعِلْمِ بِهِ عَنْ سَائِرِ مَا عَدَدْنَاهُ.<sup>٢</sup>

و سَادِسُهَا: أَنَّ الْأُمَّةَ مُجْمِعَةٌ<sup>٣</sup> عَلَى فَقْدِ الطَّرِيقِ إِلَى الْقَطْعِ بِعِصْمَةِ<sup>٤</sup> أَبِي بَكْرٍ، وَ قَدْ بَيَّنَّا<sup>٥</sup> فِيْمَا سَلَفَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مَقْطُوعاً عَلَى عِصْمَتِهِ مَعْلوماً أَنَّ شَيْئاً مِنَ الْقَبَائِحِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ، وَمَنْ لَيْسَ عَلَى الصِّفَةِ الْوَاجِبَةِ فِي الْإِمَامِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَنْصُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِالْإِمَامَةِ عَلَيْهِ.

### [إبان الفرق بين الإمامية والعباسية في دعوى النص]

و أَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِمَامِيَّةِ فِي قَوْلِهَا بِالنَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ،<sup>٧</sup> وَ بَيْنَ الْعَبَّاسِيَّةِ الدَّاهِيَةِ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٨</sup> نَصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْإِمَامَةِ: فَمِنْ وَجْهِ:<sup>٩</sup>

أَوَّلُهَا: أَنَّ الْعَبَّاسِيَّةَ فِرْقَةٌ شَادَّةٌ مُنْقَرِضَةٌ، مَا رَأَيْنَا فِي مُدَّةِ أَعْمَارِنَا مِنْهُمْ عَالِماً، بَلْ وَلَا أَحَدًا. وَ لَوْلَا أَنَّ الْجَاحِظَ نَصَرَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ وَ شَيَّدَهَا<sup>١٠</sup> لَمَا عُرِفَتْ. وَ الْمُضَاهَاةُ

٤٧١

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عنه».

٢. أي ما عدده من نص أبي بكر على عمر، ونص عمر على أهل الشورى، ونظائر ذلك من الأمور الظاهرة الفاشية.

٣. في «خ» والمطبوع: «مجتمعة».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى عصمة» بدل «إلى القطع بعصمة».

٥. بيّنه في ص ١٩٥ - ١٩٩.

٦. في الأصل: «عليه السلام».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله عليه».

٨. في الأصل: «عليه السلام».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «على وجوه».

١٠. لقد نصرها وشيّد بها بتأليفه رسالة «العباسية»، التي ألفها في نصرة بني العباس وأن الإمامة فيهم، وأهداها إلى المأمون، وقسم منها مطبوع ضمن رسائل الجاحظ السياسية، ص ٤٦٥ - ٤٧٠، وهي الرسالة السادسة منها.

في كثرة العدد و التواتر بالخبر بينها (١٦/ب) و بين الإمامية مكابرة ظاهرة؛ فإن الإجماع متقدم<sup>١</sup> لهذه الفرقة و متأخر عنها.

وثانيها: أنا قد بينا<sup>٢</sup> وجه دلالة ما نَعْتَمِدُهُ الشيعة على النَّصِّ، وأن<sup>٣</sup> من جملته ما هو صريح فيه،<sup>٤</sup> أو ما هو كالصريح الذي لا يَحْتَمِلُ سِوَاهُ. و ما حُكِيَ<sup>٥</sup> عن العباسية في النَّصِّ على صاحبهم إلا أخبار<sup>٦</sup> آحاد لا يَثْبُتُ مِنْهَا<sup>٧</sup>، و لو ثَبَّتَ ما كان<sup>٨</sup> بينها و بين النَّصِّ نسبة؛

مِثْلُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «رَدُّوا عَلَيَّ أَخِي»<sup>٩</sup>.

و مِثْلُ مَا رُوِيَ مِنْ تَشْفِيعِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>١٢</sup> إِيَّاهُ<sup>١٣</sup> فِي مُجَاشِعِ بْنِ مَسْعُودٍ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مقدم».

٢. بينه في ص ٢٠٧ و ما بعدها. ٣. في الأصل: «فإن».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «فيه».

٥. في الأصل: - «و». و في سائر النسخ و المطبوع: «و ما يُحْكِي».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «لأخبار» بدل «إلا أخبار».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بمثلها».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ولو يثبت ما كانت».

٩. في الأصل: «عليه السلام».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أبي».

١١. قاله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قُبِيلَ وفاته، و تمامه: «رَدُّوا عَلَيَّ أَخِي عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَ عَمِّي، فحضرنا، فعرض صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ على عَمِّه قبول وصيته و إنجاز عذته و قضاء دينه فامتنع منها، ثم عرضها على أمير المؤمنين عليه السلام فقبلها. رُوِيَ بِالْفَاظِ السَّيِّدِ الْمُصَنِّفِ رحمه الله في إعلام الوري، ج ١، ص ٢٦٦؛ قصص الأنبياء، ص ٣٥٧. و رُوِيَ بِالْفَاظِ آخر في: علل الشرائع، ج ١، ص ١٦٨-١٦٩، ح ٣؛ الإرشاد، ج ١، ص ١٨٥؛ الأُمَامِي لِلشَّيْخِ الطُّوسِيِّ رحمه الله، ص ٦٠٠-٦٠٢، ح ١٢٤٤؛ مناقب آل أبي طالب عليه السلام، ج ٢، ص ٢٤٨.

١٢. في الأصل: «عليه السلام».

١٣. في الأصل: - «إياه».

السَّلْمِيِّ<sup>١</sup>؛ وقد التَّمَسَّ البَيْعَةَ عَلَى الْهَجْرَةِ بَعْدَ أَنْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٢</sup>: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»، فَأَجَابَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِلَى شَفَاعَتِهِ<sup>٣</sup>.

و مِثْلُ مَا يَدْعُوْنَهُ مِنْ سَبْقِهِ النَّاسَ إِلَى الصَّلَاةِ عَلَى الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عِنْدَ وَفَاتِهِ، وَ تَعَلُّقُهُمْ بِحَدِيثِ الْمِيزَابِ<sup>٤</sup> وَ حَدِيثِ اللَّدُودِ<sup>٥</sup> وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، مِمَّا

١. هو مجاشع بن مسعود بن وهب بن عائذ السلميّ، أمّه مليكة بنت سليمان بن الحارث بن ليبيد بن خزيمه، قتل مجاشع يوم الجمل الأصغر سنة ست و ثلاثين و دفن في داره في بني سليم، و قيل: قتل يوم الجمل الأكبر، و هو معدود في قتلى يوم الجمل. راجع: المستدرك للحاكم، ج ٣، ص ٦١٦؛ الاستيعاب، ج ٤، ص ١٤٥٧ - ١٤٥٨، الرقم ٢٥١٥.

٢. في الأصل: «عليه السلام». و هكذا ما بعده.

٣. لم نثر على شفاعته العباس رضي الله عنه و إجابة النبي صَلَّى الله عليه و آله إليها، بل المنقول التماس مجاشع البيعة فقط. راجع: مسند أحمد، ج ٣، ص ٢٦٨ - ٢٦٩؛ و ج ٥، ص ٧١؛ صحيح البخاري، ج ٤، ص ٣٩؛ و ج ٥، ص ٩٧؛ صحيح مسلم، ج ٦، ص ٢٧ - ٢٨؛ السنن الكبرى للبيهقي، ج ٩، ص ١٦.

٤. إجمال حديث الميزاب أن العباس رضي الله عنه سأل النبي صَلَّى الله عليه و آله - عندما أمر بسدّ الأبواب المفتوحة إلى المسجد إلّا باب أمير المؤمنين عليه السلام - أن لا يسدّ باب بيته إلى المسجد، فقال صَلَّى الله عليه و آله: «يا عمّ، ليس إلى ذلك سبيل»، فقال العباس رضي الله عنه: فميزاباً يكون من داري إلى المسجد أتشرف به على القريب و البعيد؟ فأجابه النبي صَلَّى الله عليه و آله إلى ذلك، فنصب له ميزاباً إلى المسجد كما أراد بأمر من الله العظيم، ثم قلعه عمر بن الخطاب، فاعترض عليه العباس رضي الله عنه، فأعاد نصبه أمير المؤمنين عليه السلام من جديد أو عمر نفسه. راجع: الطبقات لابن سعد، ج ٤، ص ٢٠؛ مسند أحمد، ج ١، ص ٢١٠؛ أنساب الأشراف، ج ٤، ص ١٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٦، ص ٣٦٦؛ بحار الأنوار، ج ٣٠، ص ٣٦٢ - ٣٦٦.

٥. اللدود - بالفتح -: دواء يُسْقاه المريض في أحد شقي الفم، و لددت الرجل الله لداً، إذا سقيته كذلك؛ و لدّ المريض، إذا سقي كذلك. و أمّا حديث اللدود، فهو أنه روي أن النبي صَلَّى الله عليه و آله لدّ في مرضه و هو مغمى عليه، فلما أفاق قال: «لا يبقى في البيت أحد إلّا لدّ إلّا عمّي العباس»، فعل ذلك عقوبة لهم؛ لأنهم لدّوه بغير إذنه. راجع: السيرة النبوية لابن هشام، ج ٤،

لا ظاهر فيه للنص<sup>١</sup> بالإمامة ولا باطن ولا صريح ولا فحوى، وإنما يدُلُّ على التفضيل والتقديم.

و<sup>٢</sup> شبهتهم الكبرى: أن العمَّ وارت<sup>٣</sup>، وأنه يستحقُّ<sup>٤</sup> وراثته المقام كما يستحقُّ وراثته المال.

وفساد ذلك ظاهر؛ فإنَّ<sup>٥</sup> المقام لا يورث، ولا هو من جملة الأموال الموروثة. وعند أكثر<sup>٦</sup> الأمة أن النبيَّ صَلَّى اللهُ عليه وآله غيرُ موروثٍ المال، ومن جعله موروثٍ المالِ ذهبَ إلى [أنَّ]<sup>٧</sup> بنته وأزواجه هم المستحقون لذلك دون العمِّ. وثالثها: قولُ العباسِ رضي الله عنه لأُمير المؤمنين - صلواتُ الله عليه -: «أمدد يدكَ حتَّى يقولَ الناسُ: عمَّ رسولُ الله بايعَ ابنَ عمِّه، فلا يختلِفَ عليكِ اثنان»<sup>٨</sup>. ولو كانَ منصوباً عليه بالإمامة لما قالَ هذا ولا تعرَّضَ له.

﴿ص ١٠٦٥؛ مسند أبي يعلى، ج ٨، ص ٣٥٣ - ٣٥٦؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٤٣٨؛ الصحاح، ج ٢، ص ٥٣٥؛ الفائق للزمخشري، ج ٣، ص ١٩٨ (لدد). والحديث موضوع مختلف؛ راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٣١ - ٣٣؛ منهاج البراعة للخوانساري رحمه الله، ج ١٥، ص ٨٦ - ٩٠؛ الصحيح من سيرة النبي الأعظم صَلَّى اللهُ عليه وآله، ج ٣٢، ص ١٣٠ - ١٤١.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «النص».
٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و».
٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «له».
٤. هكذا في الأصل وبين معقوفين في المطبوع. وفي سائر النسخ: «يستحق».
٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وأن».
٦. هاهنا تقطع نسخة الأصل.
٧. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.
٨. الأحكام السلطانية، ص ٧؛ مناقب آل أبي طالب عليه السلام، ج ١، ص ٢٢٥؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٠، ص ٢٥٣.

ورابعها: أَنَّ الْعَقْلَ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَقْطُوعاً عَلَى عِصْمَتِهِ، وَاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْعَبَّاسَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

### [جواز كتمان النص من قبل أكثر الأمة]

فإن قيل: كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّصُّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - بِالْإِمَامَةِ حَقّاً وَمِمَّا وَقَعَ فِي الْأَصْلِ ظَاهِراً، وَيَكْتُمُ ذَلِكَ وَلَا يَنْقُلُهُ مُعْظَمُ الْأُمَّةِ وَأَكْثَرُهَا وَجُمْهُورُهَا؟ وَالكِتْمَانُ لَا يَجُوزُ عَلَى مِثْلِ هَؤُلَاءِ؛ بَلْ لَا يَجُوزُ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ طَوَائِفِهِمْ. وَلَوْ جَازَ عَلَى الْجَمَاعَاتِ الْكِتْمَانُ، لَجَازَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَنْقُلُوا الْكَذِبَ وَالبَاطِلَ مَعَ الْكَثَرَةِ الْعَظِيمَةِ.

قُلْنَا: لَا يَجِبُ أَنْ يَنْسَى<sup>١</sup> مُخَالَفُونَا أَصُولَهُمْ إِذَا بَلَغُوا إِلَى الْكَلَامِ فِي الْإِمَامَةِ، وَ لَا اخِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ الْجَمَاعَاتِ الْكَثِيرَةَ يَجُوزُ عَلَيْهَا<sup>٢</sup> الْكِتْمَانُ لِمَا تَعَلَّمَهُ؛ إِمَّا لِشُبْهَةٍ، أَوْ لِمُوَاطَآةٍ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهَا مِنْ رَغْبَةٍ أَوْ رَهْبَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَالسَّبَبِ الْجَامِعِ لَهَا. وَإِنَّمَا لَا يَجُوزُ الْكِتْمَانُ عَلَيْهَا إِذَا لَمْ يَجْمَعْهَا عَلَيْهِ جَامِعٌ؛ فَمَا الْعَجَبُ مِنْ كِتْمَانِ النَّصِّ مَعَ الدَّوَاعِي إِلَى كِتْمَانِهِ مِنْ رَغْبَةٍ وَ رَهْبَةٍ، وَ دَوْلَةٍ وَ رِئَاسَةٍ، وَ عَدَاوَةٍ وَ مُنَافَسَةٍ،<sup>٣</sup> وَ شُبْهَةٍ أَيْضاً؟

وَ كُلُّ شَيْءٍ عَدَدْنَاهُ مَعْلُومٌ حُصُولُهُ إِذَا فَرَضْنَا وَقُوعَ النَّصِّ؛ فَإِنَّا لَا نَتَكَلَّمُ فِي سَبَبِ كِتْمَانِهِ إِلَّا وَ قَدْ فَرَضْنَا وَقُوعَهُ وَ ظُهُورَهُ. وَ أَمَّا الشُّبْهَةُ فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ دُخُولُهَا عَلَى بَعْضِ الْكَاتِمِينَ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْأُمَّةِ الَّذِينَ لَا يَتِمَكَّنُونَ مِنَ الْبَحْثِ إِذَا

١. كذا في النسخ والمطبوع، والأولى: «يجب أن لا ينسى».

٢. في النسخ: «عليه». والصواب ما أثبتناه كما في المطبوع.

٣. «منافسة»: أي بخل وحسد. المحكم والمحيط الأعظم، ج ٨، ص ٥٢٧؛ لسان العرب، ج ٦،

رَأَوْا إِعْرَاضَ صُدُورِهِمْ وَوُجُوهِهِمْ وَذَوِي الْعِلْمِ وَالْبَحْثِ مِنْهُمْ عَنْ نَقْلِهِ، اشْتَبَهَ الْأَمْرُ عَلَيْهِمْ، وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَا تَرَكُوا ذَلِكَ إِلَّا لَسَبِّ يَقْتَضِيهِ الدِّينُ، فَقَلَّدُوهُمْ فِي الْعُدُولِ عَنْ نَقْلِهِ.

فَإِذَا قِيلَ لَنَا: الْكِتْمَانُ وَإِنْ جَازَ عَلَى الْجَمَاعَاتِ لِأَسْبَابٍ تَجْمَعُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مُوَاطَّاةٍ أَوْ رَغْبَةٍ أَوْ رَهْبَةٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ ظُهُورِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ كُلِّهَا، لَا سِيَّمَا عَلَى مُرُورِ الْأَيَّامِ.

قُلْنَا: قَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ «الشَّافِي»<sup>١</sup> أَنَّ فِي أَسْبَابِ الْكِتْمَانِ مَا لَا بُدَّ عَلَى مُقْتَضَى الْعَادَةِ مِنْ ظُهُورِهِ، كَالْمُوَاطَّاةِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَ الْجَمَاعَاتِ، أَوْ إِكْرَاهِ السُّلْطَانِ<sup>٢</sup> عَلَى الْكِتْمَانِ وَتَرْكِ النَّقْلِ. وَأَنَّ فِيهَا مَا لَا يَجِبُ فِيهِ هَذَا الظُّهُورُ، كَالشُّبْهِ وَالْعَدَاوَةِ وَالْحَسَدِ وَالْمُنَافَسَةَ الْخَافِيَّةَ، وَفِي الْجُمْلَةِ الْأَسْبَابُ الَّتِي يَجُوزُ أَنْ تَخْصُ<sup>٣</sup> وَلَا تَعْمُ وَتَخْتَلِفُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ<sup>٤</sup>؛ حَتَّى يَكُونَ الدَّاعِي إِلَيْهِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ يُخَالِفُ دَاعِيَ غَيْرِهِ مِنَ الْجَمَاعَةِ.

وإِطْلَاقُ وَجُوبِ الظُّهُورِ غَيْرُ وَاجِبٍ.

عَلَى أَنَّ «السَّبَبَ فِي الْكِتْمَانِ» الَّذِي قُلْنَا: «يَجِبُ ظُهُورُهُ»، لَيْسَ<sup>٥</sup> بِوَاجِبٍ أَنْ يُعْلَمَ لَا مُحَالَةً كَوْنُهُ سَبَبًا لِلْكِتْمَانِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا فِي نَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ كَوْنُهُ سَبَبًا.

١. الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ١٦٨ - ١٦٩.

٢. دُمِجَتْ فِي النسخ والمطبوع كلمتا «إكرام» - بدل «إكراه» - و«السلطان»، فقُرئت: «إكراماً لسلطان»، وهو خطأ. والصواب ما أثبتناه. راجع: الشافعي في الإمامة، ج ٢، ص ١٦٩.

٣. في «خ، م»: «يختص». وفي المطبوع: «تختص».

٤. في «م»: «جماعة».

٥. في النسخ والمطبوع: «و ليس» مع الواو، وهي زائدة.

وإنما قلنا ذلك؛ لئلا يُقال لنا: إذا قلتم: إن السبب في كتمان من كنتم النص الذي تفرّدتم بتقله من الخلق الكثير الذي لم يروه هو<sup>١</sup> انعقاد الرئاسات المخالفات لموجبه<sup>٢</sup>، وما يتصل بذلك من منافسة ومعادة للمنصوص عليه، فيجب أن يعلم كون ذلك كله أسباباً لكتمان المنصوص عليه.

لأن العلم بالسبب وإن وجب فليس يجب العلم بكونه سبباً لكل من علمه على الجملة؛ وكيف يعلم هذا سبباً للكتمان<sup>٣</sup> من لا يعلم وقوع الكتمان، ودخلت عليه شبهة في أنه لم يكن؟

وقد بينا في كتابنا «الشافعي»<sup>٤</sup> أنه لا يلزمنا - على ما نقوله في كتمان كثير من الأمة للنص - أن يكون القرآن قد عورض وكُتم ذلك حتى لم ينقله أحد، ونظائر ذلك وأمثاله. وقلنا هناك: إن النص وإن كنمه قوم كثير، قد نقله خلق كثير، ولا يشبه ذلك ما لم ينقله أحد، وما تقوّه بشيء من معارضة القرآن وما أشبهها. وبيننا أن العادة لم تجر بأن يكتم جميع الأمة شيئاً ظاهراً حتى لا يرويه منهم أحد، وإن جاز أن يكتمه قوم لداع<sup>٥</sup> [و] يرويه آخرون لدواع تخصهم.

### [مجموعة اعتراضات على النص وجوابها]

فإن قيل: لو كان النص حقاً لما بايع أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - أبا بكر ومن كان بعده بالإمامة، ولا أمسك عن طلب حقه ومنازعة القوم فيه، ولا دخل

١. في النسخ والمطبوع: «و هو» مع الواو، وهي زائدة.

٢. في «خ، ه» والمطبوع: «لموجبه». وفي «م»: «لموجبه».

٣. في «خ» والمطبوع: «الكتمان».

٤. الشافعي في الإمامة، ج ١، ص ١٩٢ - ١٩٣.

٥. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

في الشورى، ولا أَخَذَ عَطَاءَهُ مِنْ تَحْتِ أَيْدِيهِمْ، ولا أَفْتَاهُمْ فِي الْأَحْكَامِ مُبْتَدِئاً أَوْ مُسْتَفْتِئاً فِيهَا.

و لَقَالَ لِلْعَبَّاسِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَ قَدْ قَالَ لَهُ: ادْخُلْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ قُبَيْلَ وَفَاتِهِ حَتَّى نَسْأَلَهُ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ: فِيمَنْ هُوَ؟ يَعْنِي الْخِلَافَةَ؛ فَإِنْ كَانَ<sup>١</sup> فِينَا عَرَفْنَاهُ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِنَا وَصَّيْنَا بِنَا -:<sup>٢</sup> «كَيْفَ تَقُولُ<sup>٣</sup> ذَلِكَ وَ الْأَمْرُ فِيَّ وَ النَّصُّ عَلَيَّ؟»

وَ لَوْ كَانَ النَّصُّ حَقًّا لَعَرَفَهُ الْعَبَّاسُ، وَ لَمْ يَقُلْ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالَ.  
وَ كَيْفَ صَاهَرَهُ<sup>٤</sup> عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى بَيْتِهِ وَ عِنْدَكُمْ أَنْ دَفَعَ النَّصَّ كُفْرًا لَا تَجُوزُ مَعَهُ الْمُنَاحَكَةُ؟

وَ كَيْفَ أَقَرَّ أَحْكَامَ الْقَوْمِ لَمَّا أَفْضَى الْأَمْرُ إِلَيْهِ، وَ زَالَتْ التَّقِيَّةُ عَنْهُ الَّتِي تَدَّعُونَ أَنَّهَا مَنَعَتْهُ مِنْ إظهارِ [الْخِلَافِ فِي]هَا<sup>٥</sup> فِي أَيَّامِ [الثَّلَاثَةِ] الْأُولَى؟  
وَ كَيْفَ لَمْ يَزِدَّ فَدَكَ إِلَى جِهَتِهَا وَ عَلَى مُسْتَحِقَّتِهَا، وَ قَدْ تَمَكَّنَ مِنْ ذَلِكَ؟  
وَ مَجْمُوعُ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ تَفْصِيلُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّصَّ لَمْ يَكُنْ.

**[حَقِيقَةُ بَيْعَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) لِلْخُلَفَاءِ وَ إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ عَنْ رِضَا]**

قُلْنَا: إِنْ أَرَدْتُمْ بِمَا أَصَفْتُمُوهُ<sup>٦</sup> إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الْبَيْعَةِ الرِّضَا بِالْقَلْبِ وَ التَّسْلِيمِ،

١. في «خ»: - «كان». و في المطبوع وُضِعَتْ «كان» بين معقوفين.

٢. رُوي باختلاف في الألفاظ. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ١٢٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٣، ص ٣١؛ النجاة في القيامة لابن ميثم البحراني رحمه الله، ص ٨٢.

٣. في «خ»: «يقول». و في المطبوع: «نقول».

٤. «صاهر»، أي تزوج. الصحاح، ج ٢، ص ٧١٧ (صهر).

٥. ما بين المعقوفين مقتضى السياق. و هكذا ما بعده.

٦. في النسخ و المطبوع: «وصفتموه». و الصحيح ما أثبتناه.

فَعِنْدَنَا كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكْ قَطُّ. وَإِنْ أَرَدْتُمْ الصَّفْقَةَ بِالْيَدِ وَإِظْهَارَ الرُّضَا، فَقَدْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ مَظَلٍّ<sup>١</sup> شَدِيدٍ وَتَلَوْمٍ<sup>٢</sup> طَوِيلٍ، ثُمَّ وَقَعَ لِإِجَابِ الدِّيَانَةِ وَالسِّيَاسَةِ لَهُ. وَتَشْبِيحُ الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الْفَصْلِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ ادَّعَى وَقُوعَ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهَا.<sup>٣</sup>

### ||الوجه في ترك أمير المؤمنين (عليه السلام) المنازعة في الإمامة||

وَأَمَّا بَيَعُهُ مَنْ كَانَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ: فَالسَّبَبُ فِي إِظْهَارِهَا هُوَ السَّبَبُ فِي الْأُولَى. وَالْإِمْسَاكُ عَنِ الْمُنَازَعَةِ فِي الْأَمْرِ وَالْمُحَارَبَةُ عَلَيْهِ فَسَبَبُهُ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - إِذْ رَأَى إِقْدَامَ الْقَوْمِ عَلَى مُخَالَفَةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي نَصْبِهِ بِالْإِمَامَةِ وَتَعْيِينِهِ عَلَى [أَنَّهُ] مُسْتَحِقُّهَا، وَعُدُولَهُمْ عَنْ وَصِيَّتِهِ<sup>٤</sup> وَقَضِيَّتِهِ<sup>٥</sup> عُدُولٌ جَاحِدٌ لَّهُمَا دَافِعٌ لَوْ قُوعُهُمَا، فَأَيُّ طَمَعٍ يَبْقَى فِي عَوْدِهِمْ إِلَى الْحَقِّ بَوَظٍّ أَوْ تَذْكِيرٍ؟ وَهَلْ يَبْقَى بَعْدَ ذَلِكَ إِلَّا الْيَأْسُ الصَّرْفُ مِنْ رُجُوعِهِمْ عَنْ أَمْرِهِمْ، وَالْخَوْفُ الشَّدِيدُ مِنْ مُبَايَعَتِهِمْ<sup>٦</sup> بَيْنَهُمْ<sup>٧</sup>؟

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: كُلُّ هَذِهِ الْأَسْبَابِ مُدْعَاةٌ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ. وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ مَعْلُومَةٌ لَا مَحَالَةَ، ظَاهِرَةٌ غَيْرُ مَجْهُودَةٍ؛ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي كَوْنِهَا أَسْبَابًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

١. المَظَلُّ: التسويف. المحكم والمحيط الأعظم، ج ٩، ص ١٨٢ (مطل).

٢. التلوم: التلبث. جُمهرة اللغة، ج ٢، ص ٩٨٧ (لوم).

٣. سيأتي في ص ٢٩٣ - ٢٩٦.

٤. في «خ»: «وصية». وفي المطبوع: «وصيته».

٥. «قضيته»، أي حكمه. الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٦٣ (قضي). وفي «خ»: - «وقضيته».

٦. في «م، هـ»: «مبايعتهم». وفي المطبوع: «مبايعتهم».

٧. في «خ، م» والمطبوع: «بينهم».

ألا ترى أن عقدهم الإمامة بالإختيار لمن عقدها له، وإعراضهم عن ذكر النص في تصريح أو تلويح هو المعلوم؟

وإذا فرضنا كون النص على أمير المؤمنين صلوات الله عليه حقاً - لأن السائل لا يسأل فيقول: «كيف لم يطالب بحقه؟» إلا وقد فرض وسلم أن الإمامة حق له - ومن كانت الإمامة حقاً له، وقد جرى في خلاف الرسول صلى الله عليه وآله فيها ما جرى مما لا يمكن دفعه ولا تغطيته، كيف يتمكن مع بعض ما عددها<sup>١</sup> - فضلاً عن كله - من خطاب عليها أو منازعة فيها؟

٤٧٦

وهبوا أن الأمر في سبب الإمساك عن المجاهرة لم يكن ما ذكرناه، ما المحيل المانع من أن يكون - صلوات الله عليه - ظهر له من أمارات الحال ما اقتضى غلبة الظن بأن الديانة والسياسة توجبان الإمساك عن التكبير<sup>٢</sup>، وأنه يعقب فساداً في الدين وضرراً فيه لا يتلافى؟

### [الوجه في دخول أمير المؤمنين (عليه السلام) في الشورى]

وأما الدخول في الشورى فلم يكن أيضاً عن اختيار، بل أُلجئ - عليه الصلاة والسلام - إلى الدخول فيها؛ ولو امتنع منها لنسب إلى اعتقاده أن الأمر فيه وله، ولعد<sup>٣</sup> ذلك منه مجاهرة ومظاهرة، وعدنا في ذلك إلى ما لا يؤمن من<sup>٤</sup> الفساد الديني والديني.

١. أي ما عدده فيما مضى من إقدام القوم على مخالفة الرسول صلى الله عليه وآله وعدولهم عن وصيته.

٢. في «خ» والمطبوع: «التكبير».

٣. في النسخ والمطبوع: «ويعد». والصحيح ما أثبتناه.

٤. في «خ» والمطبوع: «إلى».

و في أصحابنا مَنْ ذَكَرَ فِي سَبَبِ دُخُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الشُّورَى - مع ما ذَكَرْنَاهُ - سَبَباً آخَرَ؛ وَ هُوَ تَجْوِيزُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَقَعَ الْاِخْتِيَارُ عَلَيْهِ، وَ تُسَنَدُ الْإِمَامَةُ إِلَيْهِ، فَيَقُومَ بِالْحُقُوقِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ الْقِيَامُ بِهَا.

وَ قَالُوا أَيْضاً: لَوْ لَمْ يَدْخُلْ فِي الشُّورَى لَمَا تَمَكَّنَ مِنْ إِظْهَارِ فَضَائِلِهِ وَ مَنَاقِبِهِ، وَ ذَرَائِعِهِ إِلَى الْإِمَامَةِ، وَ وَسَائِلِهِ إِلَى الرِّئَاسَةِ، وَ أَنَّهُ أَحَقُّ بِهَا مِنْهُمْ، وَ لَا ذَكَرَ مِنْ الْأَخْبَارِ<sup>١</sup> مَا يَدُلُّ عَلَى النَّصِّ عَلَيْهِ بِالْإِمَامَةِ، وَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ بِالْخِلَافَةِ؛ كَخَبَرِ الْغَدِيرِ وَ تَبُوكَ.<sup>٢</sup>

### [الوجه في أخذ أمير المؤمنين ﷺ العطاء، و فتياه في الأحكام]

فَأَمَّا أَخْذُ الْعَطَاءِ مِنْ أَيْدِيهِمْ فَمَا أَخْذَهُ إِلَّا مِنْ حَقِّهِ، وَ لَا لَوْمَ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ. وَ أَمَّا إِظْهَارُهُ فِي أَخْذِهِ أَنَّهُمْ مُسْتَحَقُّونَ لِلْوِلَايَةِ فِيهِ، فَمَا إِظْهَارُ ذَلِكَ إِلَّا كإِظْهَارِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَ الْأَقْوَالِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَوْمَ [الَّذِينَ يُشَارُ<sup>٣</sup> إِلَيْهِمْ<sup>٤</sup> بِدَفْعِ النَّصِّ وَ التَّوَاطُؤِ عَلَى إِزَالَتِهِ عَنْ مُسْتَحَقِّهِ<sup>٥</sup> مُسْتَحَقُّونَ<sup>٥</sup> لِمَقَامِهِمْ الَّذِي قَامُوا فِيهِ؛ وَ سَبَبُ ذَلِكَ كُلُّهُ التَّقِيَّةُ وَ الْاِسْتِصْلَاحُ وَ الْخَوْفُ مِنْ مَضَارِّ دِينِيَّةٍ.

فَأَمَّا فَتْيَاهُ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فِي الْأَحْكَامِ مُبْتَدِئاً أَوْ مُسْتَفْتِئاً فَمَا يَلِزُمُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ إِظْهَارَ الْحَقِّ وَ الْفَتْوَى بِالْوَاجِبِ إِذَا لَمْ يَخَفْ ضَرراً وَ لَا فُسَاداً، وَ لَا سَوَالَ فِي إِظْهَارِ الْحَقِّ، وَ إِنَّمَا السُّؤَالُ فِي إِبْطَالِهِ وَ تَرْكِ إِظْهَارِهِ.

٤٧٧

١. في النسخ و المطبوع: «الاختيار». و الصحيح ما أثبتناه.

٢. تقدمت ترجمة «تبوك» في ص ٢٥٨.

٣. ما بين المعقوفين من الشافي في الإمامة، ج ٢، ص ١٣٦. و هكذا ما بعده.

٤. في النسخ و المطبوع: «أيهم». و الصواب ما أثبتناه.

٥. في النسخ و المطبوع: «يستحقون». و الصواب ما أثبتناه.

## [الوجه في سؤال العباس النبي ﷺ عن الخليفة]

فأما العباس رضي الله عنه فلم يقل ما روي عنه جهلاً بالنص على أمير المؤمنين - عليه الصلاة والسلام - ولا ناسياً له، وإنما أراد أن يعلم من النبي صلى الله عليه وآله هل الأمر يستقر لهم بعده، ويسلم إليهم؟ فإنه ليس كل من استحق أمراً حصل فيه وسلم له. وقد ينص النبي صلى الله عليه وآله بالإمامة على من لا تسلم له ولا تحصل<sup>١</sup> فيه، فأراد العباس أن يعلم هل النص ممثّل أو غير ممثّل؟

## [الوجه في تزويج أمير المؤمنين ﷺ ابنته من عمر]

أما<sup>٢</sup> مضااهرة<sup>٣</sup> عمر بن الخطاب<sup>٤</sup> فمعلوم على ما تظاهرت به الروايات أنها لم تكن عن إيثار واختيار، وأن عمر لما خطب إليه عليه السلام دافع وعلل<sup>٥</sup> حتى جرى بين العباس رضي الله عنه وبين عمر في هذا المعنى العتاب المحض الشديد والتهديد والوعيد، ولما عاد العباس إلى أمير المؤمنين - صلوات الله عليه - ألزّمه الإجابة إلى إنكاحها ردّ أمرها إليه، فزوّجه العباس رضي الله عنه. والشيعة تروي في الإكراه على هذا الأمر ما تروي<sup>٦</sup>.

وليس يمتنع أن تُبيح الشريعة منّا كحة من كان متمسكاً في الظاهر بجميع

١. في النسخ والمطبوع: «له»، وهي زائدة.

٢. في «خ»: «فيه»، فأراد العباس... أما.

٣. في النسخ: «و صاهرت». والصواب ما أثبتناه كما في المطبوع.

٤. في «م»: «عمر بن أبي طالب».

٥. في «خ» والمطبوع: «و علل». وأي أتى بالعلل والمعاذير.

٦. راجع: النوادر للأشعري القمي رحمه الله، ص ١٢٩ - ١٣٠، ح ٣٣٢؛ شرح الأخبار للمغربي،

ج ٢، ص ٥٠٦؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٣٥٧. ولعلمائنا رسائل شتى في هذا الموضوع.

شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ كَانَ مُقِيمًا عَلَى فِعْلٍ قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ عِقَابَهُ عِقَابُ الْكُفْرِ،  
وَقَدْ أَجَازَ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الشَّيْعَةَ الْإِمَامِيَّةَ النَّكَاحَ إِلَى الْيَهُودِ وَ النَّصَارَى مَعَ  
مُقَامِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُرْتَدِّينَ بِالذِّمَّةِ؛ فَالْأَجَازُ إِنْكَاحُ مَنْ  
ذَكَرْنَاهُ لِلْفَرَقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُرْتَدِّ بِإِظْهَارِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ؟ وَقَدْ كَانَ يَجُوزُ فِي  
الْعُقُولِ أَنْ يُبَيِّحَ اللَّهُ تَعَالَى نِكَاحَ الْمُرْتَدِّ، وَإِنَّمَا الشَّرِيعَةُ حَظَرَتْ ذَلِكَ. وَفِعْلُ أَمِيرِ  
الْمُؤْمِنِينَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - حُجَّةٌ؛ حَيْثُ فُعِلَ<sup>١</sup> وَوَقَعَ.

٤٧٨

### [الوجه في إقرار أمير المؤمنين ﷺ أحكام القوم]

وَأَمَّا إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَحْكَامَ الْقَوْمِ لَمَّا صَارَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ، فَالْسَّبَبُ فِيهِ وَاضِحٌ؛  
وَهُوَ [أَنْ]<sup>٢</sup> اسْتِمْرَارُ التَّقْيَةِ فِي الْأَيَّامِ الْمُتَقَدِّمَةِ بَاقِي مَا زَالَ وَلَا حَالٍ،  
وَإِنَّمَا أَفْضَتْ الْخِلَافَةُ إِلَيْهِ بِالْإِسْمِ دُونَ الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا اخْتَارَهُ وَبَايَعَهُ مَنْ كَانَ  
يَرَى - أَكْثَرُهُمْ وَجُمْهُورُهُمْ وَالْغَالِبُ عَلَيْهِمْ - صِحَّةَ إِمَامَةٍ مِّنْ تَقَدَّمَ، وَأَنْ إِمَامَتَهُ  
صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ كإِمَامَتِهِمْ<sup>٣</sup> فِي انْعِقَادِهَا بِالْإِخْتِيَارِ؛ وَمِنْ هَذِهِ صَوْرَتُهُ فِي  
أَصْلِ إِمَامَتِهِ كَيْفَ يَتِمَّكُنُ مِنْ إِظْهَارِ خِلَافٍ فِي الْأَحْكَامِ عَلَى الْقَوْمِ عَلَى وَجْهِ يَقْدَحٍ  
فِي إِمَامَتِهِمْ؟

وَإِنَّمَا تَقَبَّلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْأَمْرَ - الَّذِي هُوَ لَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ وَفِيهِ - لِیَتِمَّكُنَ  
بِالدُّخُولِ فِيهِ مِنْ إِقَامَةِ بَعْضِ الْحُقُوقِ الَّتِي كَانَ لَا يَتِمَّكُنُ مِنْ إِقَامَتِهَا، وَلِیَقُومَ بِمَا  
وَجَبَ عَلَيْهِ مِمَّا كَانَ مَمْنُوعًا مِنَ الْقِيَامِ بِهِ.<sup>٤</sup>

١. فِي النسخ والمطبوع: «جُعِلَ». وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مُقْتَضَى السِّبَاقِ، وَهَكَذَا مَا بَعْدَهُ.

٣. فِي «خ» وَالمطبوع: «وَأَمَّا إِمَامَتُهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ كإِمَامَتِهِمْ».

٤. فِي «م»: «بِهِ».

## [بحث حول فذك]

فأما المانع من رَدِّ فَذَكْ فهو <sup>١</sup> جُمْلَةٌ ما ذَكَرْنَاهُ، وإن كَانَ فِي رَدِّهَا مِنَ الْمُجَاهَرَةِ وِ الْمُظَاهَرَةِ وِ الشَّهَادَةِ بِالتَّظْلِيمِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهَا. وَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ فِي عِلَّةِ امْتِنَاعِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ مِنْ رَدِّ فَذَكْ إِلَى جِهَتِهَا فَرَعًا عَلَى أَنَّهُ جَرَى فِيهَا [ب] مَا يُخَالِفُ الْوَاجِبَ، فَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ جُمْلَةٍ مُقْنَعَةٍ تَلِيْقُ بِغَرَضِ هَذَا الْكِتَابِ - وَإِنْ كُنَّا قَدْ اسْتَوْفَيْنَا ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا «الشَّافِي» -، <sup>٢</sup> فَتَقُولُ:

إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ نَحَلَ <sup>٣</sup> فَاطِمَةَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا فَذَكْ، وَ مَلَكَهَا إِيَّاهَا، وَ جَعَلَهَا فِي يَدِهَا؛ فَهِيَ مُسْتَحَقَّةٌ لَهَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، دُونَ الْإِرْثِ. وَ إِنَّهَا لَمَّا دُوْفِعَتْ عَنِ النَّحْلَةِ طَالَبَتْ بِهَا مِنْ جِهَةِ الْمِيرَاثِ، وَ لِلْمَدْفُوعِ عَنْ <sup>٤</sup> حَقِّهِ أَنْ يَتَوَصَّلَ إِلَى وَصُولِهِ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ.

٤٧٩

و الَّذِي يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ لِفَذَكْ مِنْ جِهَةِ النَّحْلَةِ: أَنَّهَا ادَّعَتْ ذَلِكَ بِغَيْرِ شَكٍّ، وَ قَدْ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّهَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا - مَا كَذَبَتْ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى، وَ مَنْ لَيْسَ بِكَاذِبٍ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَادِقًا، وَ إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي هَلْ يَجِبُ مَعَ الْعِلْمِ بِصِدْقِهَا تَسْلِيمُ مَا ادَّعَتْهُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، أَوْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ؟ وَ مِمَّا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى صِدْقِهَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا - فِي دَعْوَاهَا قِيَامُ الدَّلَالَةِ عَلَى عِصْمَتِهَا؛ وَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

١. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «هُوَ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ، ج ٤، ص ٥٧ - ٦٨.

٣. نَحَلَهُ كَذَا، أَيْ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ بَطْنِيَّةً مِنْ نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ عَوَظٍ. وَ الْاسْمُ: النَّحْلَةُ، وَ هِيَ الْعَطِيَّةُ.

المُغْرَبِ، ج ٢، ص ٢٩٢ (نَحَلَ).

٤. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ الْمَدْفُوعُ مِنْ» وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾<sup>١</sup>، و قد رَوَى أَهْلُ النَّقْلِ بِغَيْرِ خِلَافٍ بَيْنَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ جَلَّلَ عَلِيًّا<sup>٢</sup> وَ فَاطِمَةَ<sup>٣</sup> وَ الْحَسَنَ وَ الْحُسَيْنَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِكِسَاءٍ وَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَاذْهِبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَ طَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً» فَتَزَلَّتِ الْآيَةُ، وَ كَانَ ذَلِكَ فِي بَيْتٍ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: أَلَسْتُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِكَ؟ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «لَا، إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ»<sup>٤</sup>.

و لَيْسَ تَخْلُو الْإِرَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْآيَةِ مِنْ أَنْ تَكُونَ إِرَادَةً مَحْضَةً لَمْ يَتَّبِعْهَا الْفِعْلُ، أَوْ تَكُونَ إِرَادَةً وَقَعَ الْفِعْلُ عِنْدَهَا وَ قُطِعَ [عَلَى] انتفاء الرِّجْسِ وَ الْقَبَائِحِ بَعْدَ نَزْوِلِهَا. وَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ بَاطِلٌ، لِأَنَّ لَفْظَةَ «إِنَّمَا» تُفِيدُ الْإِخْتِصَاصَ وَ نَفْيَ الْحُكْمِ عَمَّنْ عَدَا مَنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ، وَ قَدْ بَيَّنَّا<sup>٦</sup> ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَ عَلَا: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ»<sup>٧</sup>. وَ لَا إِخْتِصَاصَ لِأَهْلِ الْبَيْتِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ بِهَذِهِ الْإِرَادَةِ، بَلْ هِيَ عَامَّةٌ لِكُلِّ مُكَلَّفٍ؛ فَتَبَّتْ أَنَّهَا إِرَادَةٌ وَقَعَ مُرَادُهَا.

١. الأحزاب (٣٣): ٣٣.

٢. جَلَّلَ عَلِيًّا، أَي غَطَّاه. المصباح المنير، ص ١٠٥ (جلل).

٣. فِي النسخ وَ المطبوع: «وَ الْفَاطِمَةَ». وَ الصواب مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٤. مسند أحمد، ج ٦، ص ٣٢٣؛ سنن الترمذي، ج ٥، ص ٣٦٠ - ٣٦١، ح ٣٩٦٣؛ مسند أبي يعلى، ج ١٢، ص ٣٤٤؛ ٦٩١٢؛ وَ ص ٤٥٦، ح ٧٠٢٦؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٣، ص ٥٣، ح ٢٦٦٤؛ مناقب علي بن أبي طالب عليهما السلام لابن المغازلي، ص ٣٣٥ - ٣٣٦، ح ٤٣٢؛ عمدة عيون صحاح الأخبار، ص ٣٣، ح ١٣؛ الطوائف للسيد ابن طاووس، ص ١١٣، ح ١٧٠؛ وَ ص ١٢٥ - ١٢٦، ح ١٩٣، مع اختلاف يسير.

٥. مَا بَيْنَ الْمُعَقِّوفِينَ مُقْتَضَى السِّيَاقِ، وَ هَكَذَا مَا بَعْدَهُ.

٦. بَيَّنَّاهُ فِي ص ٢١١.

٧. الْمَائِدَةُ (٥): ٥٥.

فإن قيل لنا: [أَلَسْتُمْ تُجَوِّزُونَ أَنْ يَكُونَ فِي أَحَادِ الْأُمَّةِ مَعْصُومٌ؟ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ  
أ] <sup>١</sup> فَلَيْسَ الْمَعْصُومُونَ مِنْ جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ هُمْ مَنْ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِيهِمْ؟ فَقَدْ بَطَلَ  
الِإِخْتِصَاصُ.

[قلنا: ظاهرُ الآيةِ يقتضي الاختصاصَ بأهلِ البيتِ عليهم السلام، فإن ثَبَّتَ في  
غيرهم ذلكَ قلنا به و لم يُبطل ذلكَ تَمَيُّزُهُمْ مِنْ أَكْثَرِ الْمُكَلَّفِينَ وَ أَغْلِبِهِمْ،  
وَ اخْتِصَاصَهُمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بِالْآيَةِ دُونَ الْأَكْثَرِ وَ الْأَغْلَبِ مِنَ الْأُمَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ ثَبَّتَ فِي  
أَحَادِ الْأُمَّةِ مَنْ يَكُونُ مَعْصُومًا، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا شَاذًّا نَادِرًا، وَ لَيْسَ كَذَلِكَ حَمْلُ  
الْإِرَادَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ عَلَى الْإِرَادَةِ الْمُحْضَةِ الَّتِي لَا يَتْبَعُهَا الْمُرَادُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ  
يُبْطِلُ كُلَّ الْإِخْتِصَاصِ] فَلَا يَجُوزُ أَنْ نَحْمِلَهَا عَلَى مَا لَا اخْتِصَاصَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ وَ الْخَلْقُ  
فِيهِ مُتَسَاوُونَ، وَ إِذَا حَمَلْنَاهَا عَلَى الْعِصْمَةِ [و] <sup>٢</sup> وَقُوعِ مُرَادِ الْإِرَادَةِ حَصَلَ  
الِإِخْتِصَاصُ وَ التَّمْيِيزُ مِمَّنْ لَيْسَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ. وَ إِنْ شَارَكَهُمْ <sup>٣</sup> مُشَارِكٌ فِيهِ، فَتَرَكْنَا  
الظَّاهِرَ لَهُ، جَاوَزَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِخْتِصَاصَ حَاصِلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَ عَلَى الْوَجْهِ الْآخَرِ  
يَبْطُلُ كُلُّ اخْتِصَاصٍ.

وَ أَيْضًا فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَا سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا أَنْ يُطَهِّرَهُمْ وَ يُذَهِّبَ  
عَنْهُمْ الرِّجْسَ، وَ لَمْ يَسْأَلْ أَنْ يُرِيدَ ذَلِكَ وَ إِنْ لَمْ يَقَعْ؛ فَتَرَكْنَا الْآيَةَ مُطَابِقَةً لِدَعْوَتِهِ  
وَ مُتَضَمِّنَةً لِإِجَابَتِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهَا مَا بَيَّنَّاهُ.

وَ لَوْ لَمْ تَقُمْ أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اقْتِضَاءَ الْحَالِ التَّشْرِيفِ وَ التَّعْظِيمِ، لَمْ  
تَتَوَصَّلْ إِلَى دُخُولِهَا فِي جُمْلَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ وَ إِذَا كَانَ لَا تَشْرِيفَ

١. ما بين المعقوفين استفدناه و ما بعده من المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. في العصمة.

و لا مِدْحَةٌ فِي الْإِرَادَةِ الْمَحْضَةِ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمُرَادُ واقِعاً.  
 وبهذا الاعتبار نَعْلَمُ أَنَّ الْآيَةَ لَمْ تَتَنَاوَلَ الْأَزْوَاجَ وَمَنْ لَمْ يَقْطَعْ<sup>١</sup> عَلَى عِصْمَتِهِ؛  
 لَأَنَّهُ إِذَا اقْتَضَتْ الْعِصْمَةُ خَرَجَ مِنْهَا مَنْ لَيْسَ بِمَقْطُوعٍ عَلَى عِصْمَتِهِ.  
 وإذا كَانَتْ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا مَعْلُومَةً الصَّدَقِ لَمْ تَحْتَجْ إِلَى بَيِّنَةٍ فِيْمَا تَدْعِيهِ؛ لِأَنَّ  
 الْبَيِّنَةَ إِنَّمَا تُثْمِرُ غَلْبَةَ الظَّنِّ بِصِدْقِ الْمُدَّعِي، وَمَعَ الْعِلْمِ يَسْقُطُ اعْتِبَارُ الظَّنِّ. وَلِهَذَا  
 جَازَ أَنْ يَحْكُمَ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ بِغَيْرِ شَهَادَةٍ؛ لِأَنَّ عِلْمَهُ أَقْوَى مِنَ الشَّهَادَةِ. وَلِهَذَا كَانَ  
 الْإِقْرَارُ أَقْوَى مِنَ الْبَيِّنَةِ؛ مِنْ حَيْثُ كَانَ الظَّنُّ أَقْوَى فِي<sup>٢</sup> الْإِقْرَارِ. فَإِذَا قَدَّمْنَا الْإِقْرَارَ<sup>٣</sup>  
 عَلَى الشَّهَادَةِ لِقُوَّةِ الظَّنِّ، فَالْأَوَّلَى أَنْ نُقَدِّمَ الْعِلْمَ عَلَى الْجَمِيعِ؛ وَلَمْ يُحْتَجْ<sup>٤</sup> مَعَ  
 الْإِقْرَارِ إِلَى شَهَادَةٍ لِأَنَّ حُكْمَ الضَّعِيفِ يَسْقُطُ مَعَ الْقَوِيِّ، فَلِذَلِكَ لَا يُحْتَاجُ مَعَ الْعِلْمِ  
 إِلَى بَيِّنَةٍ غَايَةِ أَمْرِهَا أَنْ تَوْجِبَ الظَّنُّ.

أَلَا تَرَوْنَ أَنَّ الْأَعْرَابِيَّ لَمَّا نَازَعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فِي النَّاقَةِ، وَطَلَبَ  
 الْأَعْرَابِيُّ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِهَا، فَقَالَ خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ:<sup>٥</sup> أَنَا أَشْهَدُ  
 بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ؟ أَمْ حَضَرْتَ ابْتِغَايَ لَهَا؟»

٤٨١

١. فِي النسخ والمطبوع: «وَمَنْ لَمْ يَقَعْ». وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٢. فِي النسخ والمطبوع: «مَنْ». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. فِي «م» - «أَقْوَى مِنَ الْبَيِّنَةِ ... فَإِذَا قَدَّمْنَا الْإِقْرَارَ».

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «وَلَمْ نَحْتَجْ».

٥. هُوَ أَبُو عِمَارَةَ خُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ بْنِ الْفَاكَةِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ سَاعِدَةَ، الْأَنْصَارِيُّ الْخَطْمِيُّ الْمَدَنِيُّ،  
 الْفَقِيه، ذُو الشَّهَادَتَيْنِ. شَهِدَ بَدْرًا أَوْ أَحَدًا وَمَا بَعْدَهُمَا مِنَ الْمَشَاهِدِ، وَكَانَتْ رَايَةُ خُطْمِهِ بِيَدِهِ يَوْمَ  
 الْفَتْحِ، وَشَهِدَ مَوْتَهُ؛ وَكَانَ مِنْ كِبَارِ جَيْشِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِصَفَيْنَ،  
 فَاسْتَشْهَدَ مَعَهُ يَوْمَ صَفَيْنَ بَعْدَ شَهَادَةِ عَمَّارِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَانَتْ صَفَيْنَ سَنَةَ ٣٧. رَاجِعُ:  
 الْاسْتِيعَابُ، ج ٢، ص ٤٤٨، الرِّقْمُ ٦٦٥؛ سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ، ج ٢، ص ٤٨٥، الرِّقْمُ ١٠٠؛ الْإِصَابَةُ،  
 ج ٢، ص ٢٣٩ - ٢٤٠، ح ٢٢٥٦.

فَقَالَ: لا، وَلَكِنْ عَلِمْتُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ عَلِمْتُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «قَدْ أَجَزْتُ شَهَادَتَكَ، وَجَعَلْتُهَا شَهَادَتَيْنِ؛ فَسَمِّيَ: «خُزَيْمَةُ ذُو الشَّهَادَتَيْنِ» لِذَلِكَ.<sup>١</sup> فَأَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - كَمَا تَرَى - الْعِلْمَ بِالْصُّدُقِ مَقَامَ الشَّهَادَةِ، وَآمَضَى الْحُكْمَ بِذَلِكَ.

وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ شَهِدَ لَهَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا<sup>٢</sup> -، وَإِنْ كَانَ الْمُخَالَفُونَ يَدْفَعُونَ ذَلِكَ، وَالرَّوَايَةُ مُسْتَفِيضَةٌ.

وَمِنْ قَوِيٍّ مَا نَعْتَمِدُ عَلَيْهِ: أَنَّهَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا - طَالَبَتْ لَا مَحَالَةَ، فَلَا تَخْلُو - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا - مِنْ أَنْ تَكُونَ اعْتَقَدَتْ أَنَّ تَسْلِيمَ مَا ادَّعَتْهُ<sup>٣</sup> إِلَيْهَا وَاجِبٌ، أَوْ لَا يَجِبُ ذَلِكَ. فَإِنْ كَانَ الثَّانِي، فَهِيَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا - أَجَلٌ قَدْرًا مِنْ أَنْ تَطْلُبَ مَا تَعْلَمُ أَنَّهُ يَجِبُ مَنَعُهَا مِنْهُ، وَبَعْلُهَا أَفْقَهُ وَأَعْلَمُ مِنْ أَنْ يُعَرِّضَهَا لِذَلِكَ. وَإِنْ كَانَ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ، فَهُوَ الصَّحِيحُ، وَمَنْ دَفَعَهَا فَهُوَ مُبْطِلٌ.

وَلَيْسَ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهَا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا - اعْتَقَدَتْ لِشُبْهَةٍ دَخَلَتْ [عَلَيْهَا] وَجُوبَ تَسْلِيمِ مَا ادَّعَتْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا عَلَى الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا لَا يَدْخُلُ فِي مِثْلِهِ<sup>٥</sup> شُبْهَةٌ، وَكُلُّ أَحَدٍ يَعْلَمُ أَنَّ مُجَرَّدَ الدَّعْوَى مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ مُقْتَرِنٍ بِهَا وَلَا بَيِّنَةٍ

١. راجع: مسند أحمد، ج ٥، ص ٢١٥ - ٢١٦؛ السنن الكبرى للنسائي، ج ٤ ص ٤٨، ح ٦٢٤٣؛ الكافي، ج ١٤، ص ٦٢٢ - ٦٢٣، ح ١٤٥٨٣؛ الفقيه، ج ٣، ص ١٠٨ - ١٠٩، ح ٣٤٢٧؛ المستدرک للحاكم، ج ٢، ص ١٧ - ١٨؛ الاختصاص، ص ٤٦٤.

٢. تفسير القمي، ج ٢، ص ١٥٥، ح ١٤؛ السقيفة وفدك للجوهري البصري، ص ١٠٣؛ الاختصاص، ص ١٨٣ - ١٨٤؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٩١ - ٩٢؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٦، ص ٢١٦.

٣. في «خ، م» والمطبوع: «ادَّعَتْ».

٤. في النسخ والمطبوع: «واجب». والصواب ما أثبتناه.

٥. في النسخ والمطبوع: «لأنَّ هذا ممَّا يدخل في مثل»، والصحيح ما أثبتناه.

لا يوجب<sup>١</sup> تسليم ما تناولته. ولو كان هذا مما يدخل فيه شبهة لما دخلت على أمير المؤمنين - عليه الصلاة والسلام - وهو أفقه الخلق وأعلمهم، ولا يجوز أن تكون - صلوات الله عليها - برزت للطلب إلا عن إذنه وبعد مشاورته.

وقول بعض المخالفين: <sup>٢</sup>إنها - صلوات الله عليها - جوزت عند شهادة من شهد لها أن يتذكر غيره فيشهد، ظاهر البطلان؛ لأن من أحله الله تعالى محلها - من الجلالة والصيانة والنزاهة - لا يتعرض للتهمة والظنة بين الملائكة لتجويزه وقوع أمر لا أمانة عليه، وكما يجوز<sup>٣</sup> أن يقع فالأغلب أن لا يقع. وأمير المؤمنين صلوات الله عليه لو جاز هذا عليها - وليس بجائز - كان يجب أن يمنعها ويصبرها.

ولو لم تكن فذلك منحولة لكانت موروثة ولستحققتها صلوات الله عليها بعد حق الأزواج بظاهر قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾<sup>٤</sup>، وهذا عموم مقطوع به لا يخص إلا بما يوجب العلم ويجري مجراه في اليقين.

والخبر الذي رواه أبو بكر عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث؛ ما تركناه صدقة»<sup>٥</sup> هو موقف على رواية أبي بكر، وما ادّعي من استشهاده عليه بفلان وفلان<sup>٦</sup> غير معروف، ولو ثبت لم يخرج من أن يكون غير

١. في المطبوع: «لا توجب».

٢. هو القاضي عبد الجبار في المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٣٣. ونقله عنه السيد المصنف رحمه الله في الشافي في الإمامة، ج ٤، ص ١٠٠.

٣. في المطبوع: «نجوز». ٤. النساء (٤): ١١.

٥. الكامل لابن عدي، ج ٢، ص ٨٦؛ التمهيد لابن عبد البر، ج ٨، ص ١٧٥؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٣٦، ص ٣١٠.

٦. ادّعاه القاضي عبد الجبار في المغني، ج ٢٠ (القسم الأول)، ص ٣٢٨.

مَوْجِبٍ لِلْعِلْمِ وَلَا مَقْطُوعٍ عَلَى صِحَّتِهِ؛ فَلَا يُرْجَعُ بِهِ عَنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى مُخْبِرًا  
عَنْ زَكَرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ: «وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ  
لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا \* يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا»<sup>١</sup>.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظِ «الْمِيرَاثِ» فِي الْآيَةِ مِيرَاثَ النُّبُوَّةِ وَالْعِلْمِ وَالْمَقَامِ؛ لِأَنَّ  
لَفْظَ «الْمِيرَاثِ» فِي الشَّرْعِ إِنَّمَا يُفِيدُ إِطْلَاقَهُ مَا يَنْتَقِلُ فِي الْحَقِيقَةِ عَنِ الْمَوْرُوثِ إِلَى  
الْوَارِثِ؛ كَالْأَمْوَالِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا. وَلَا يُسْتَعْمَلُ فِيمَا لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ عَلَيْهِ إِلَّا  
تَنْشِيهًا أَوْ اتِّسَاعًا. وَلَا عُدُولَ لَنَا عَنْ ظَاهِرِ الْكَلَامِ وَحَقِيقَتِهِ إِلَى مَجَازِهِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ.  
وَأَيْضًا فَإِنَّهُ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي وَارِثِهِ أَنْ يَكُونَ رَضِيًّا، وَهَذَا الشَّرْطُ لَا يَلِيقُ  
إِلَّا بِالْمَالِ، وَلَا يَلِيقُ بِالنُّبُوَّةِ وَالْعِلْمِ وَالْمَقَامِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ خَبَّرَ أَنَّهُ [كَانَ]<sup>٢</sup> خَائِفًا مِنْ بَنِي عَمِّهِ، وَطَلَبَ وَارِثًا لِيَزُولَ  
عَنْهُ الْخَوْفُ، وَلَا يَلِيقُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْمَالِ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَخَافَ أَنْ يَظْفَرُوا بِمَالِهِ  
فَيَنْفِقُوهُ فِي الْفَسَادِ، فَطَلَبَ وَارِثًا رَضِيًّا، وَاشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ رَضِيًّا لِيَزُولَ هَذَا الْخَوْفُ  
عَنْهُ. وَ مُحَالٌ أَنْ يَخَافَ بَنِي عَمِّهِ أَنْ يَرِثُوهُ نُبُوَّتَهُ وَمَقَامَهُ وَعِلْمَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا خَوْفٌ  
[فِي] غَيْرِ مَحَلِّهِ وَمَوْضِعِهِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَ وَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ»<sup>٣</sup> يَدُلُّ أَيْضًا ظَاهِرُهُ عَلَى مَا قُلْنَا،<sup>٤</sup>  
وَحَمَلَ ذَلِكَ عَلَى مِيرَاثِ الْعِلْمِ وَالنُّبُوَّةِ يَبْطُلُ بِمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ.<sup>٥</sup>

١. مريم (١٩): ٥-٦.

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، وهكذا ما بعده.

٣. النمل (٢٧): ١٦.

٤. أي ما قاله من أن لفظ الميراث في الشرع يُطلق على ما ينتقل حقيقة عن الموروث إلى الوارث.

٥. أي ما قدمه من أن العدول عن الحقيقة والظاهر إلى المجاز وغير الظاهر لا يجوز بغير دليل.

[٢]

## فصل

في الكلام على إمامة أبي بكرٍ وما انبئني<sup>١</sup> عليها<sup>٢</sup>

[١] قد دللنا على أن العقول توجب عصمة الإمام، وأنه يجب أن يكون ممن لا يختار فعل القبيح.<sup>٣</sup>

ولا خلاف بين الأمة في أن أبا بكرٍ لم يكن مقطوعاً على عصمته؛ فكيف يكون إماماً مع عدم الصفة الواجبة في الإمام؟

[٢] وأيضاً كل من أوجب من الأمة عصمة الإمام قطع على أنه لا حظ لأبي بكرٍ في الإمامة.

[٣] وأيضاً فقد دللنا على أن الإمام يجب أن يكون مُحيطاً بعلم<sup>٤</sup> الدين دقيقه وجليله<sup>٥</sup>، ومعلوم أن أبا بكرٍ لم يكن بهذه الصفة؛ لوقوفه في أشياء كثيرة من الدين، ورجوعه فيها<sup>٦</sup> إلى غيره.

---

١. في «خ» والمطبوع: «ابتني». وفي «م» الكلمة مبهمة.

٢. من إمامة عمر و عثمان.

٣. تقدّم في ص ١٩٥.

٤. في النسخ والمطبوع: «لعلم». والصواب ما أثبتناه.

٥. تقدّم في ص ١٩٩.

٦. في النسخ والمطبوع: «فيه». والصواب ما أثبتناه.

[٤]. وأيضاً فقد دَلَّلنا [على] <sup>١</sup> أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ نَصَّ بِالْإِمَامَةِ عَلَى أميرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>٢</sup>، و مع الثبوت - على ما ذَكَرناه - لا إمامة لغيره.

### مناقشة دعوى الإجماع على إمامة أبي بكر

٤٨٤

فإن قيل: أَلَا وَجَبَ الرُّجُوعُ عَنْ ظَاهِرِ مَا تَدْعُونَ أَنَّهُ يَقْتَضِي <sup>٣</sup> النَّصَّ عَلَى صَاحِبِكُمْ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا ثَبَّتَ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ؟ فَإِنَّ الْأَمْرَ انْتَهَى إِلَى أَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأُمَّةِ إِلَّا رَاضٍ مُسَلِّمٌ، وَ الْخِلَافُ السَّابِقُ فِيهَا انْقَطَعَ وَ لَمْ يَسْتَمِرَّ؛ فَإِنَّ أميرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَايَعَ بَعْدَ تَأْخُرِهِ عَنِ التَّبِيعَةِ، وَ كَذَلِكَ كُلُّ مَنْ تَأَخَّرَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ، وَ سَقَطَ خِلَافُ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ بِوَفَاتِهِ.

وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْإِجْمَاعُ عَلَى إِمَامَةِ عُمَرَ وَ ظُهُورُ فَقْدِ الْخِلَافِ فِيهَا - وَ إِمَامَتُهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ؛ فَصِحَّةُ الثَّانِيَةِ صَحَّتْ <sup>٤</sup> الْأُولَى - لَكَفَى. قُلْنَا: لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ دَلَّلْنَا بِهِ عَلَى إِمَامَةِ أميرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ يُمَكِّنُ [أَنْ يَكُونَ] <sup>٥</sup> هَذَا السُّؤَالُ سَوْألاً عَلَيْهِ؛ لِأَنَّا قَدْ دَلَّلْنَا <sup>٦</sup> عَلَى إِمَامَتِهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - بِقِسْمَةِ عَقْلِيَّةٍ، وَ تَرْتِيبِ مُخْرَجٍ <sup>٧</sup> إِلَى الصَّرُورَةِ إِلَى وُجُوبِ إِمَامَتِهِ، عَلَى وَجْهِ لَا يَتَعَلَّقُ بِظَاهِرٍ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِرْجِعُوا عَنْهُ بِكَذَا وَ كَذَا. وَ دَلَّلْنَا <sup>٨</sup>

١. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٢. تقدّم في ص ٢١٧ و ما بعدها.

٣. في «خ، م» و المطبوع: «مقتضى».

٤. في النسخ و المطبوع: «صحّة». و الصواب ما أثبتناه.

٥. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٦. تقدّم في ص ٢٠٧. و مراده من القسمة العقلية هو احتمال أن يكون الإمام أمير المؤمنين عليه السلام أو العباس أو أبا بكر، ثُمَّ رَدُّ الثَّانِيَيْنِ بَانْتِفَاءِ الْعَصْمَةِ.

٧. في «خ» «محوح». و في «م» و المطبوع: «محوح».

٨. دَلَّلَ عَلَيْهِ فِي ص ٢٠٨.

أيضاً بطريقتي مَبْنِيَّةٍ عَلَى إجماعِ الأُمّةِ، وَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَوْجَبَ عَصْمَةَ الإِمَامِ مِنَ الأُمّةِ أَوْجَبَ إِمَامَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِلاَ فَصْلِ. وَ دَلَّلْنَا الآنَ<sup>١</sup> عَلَى فَسادِ إِمَامَةِ الأوَّلِ بِفَقْدِ صِفَاتٍ فِيهِ يَوْجِبُ الْعَقْلُ ثُبُوتَهَا لِلإِمَامِ. وَ كُلُّ ذَلِكَ مِمَّا يُبْطِلُ تَوَجُّهَ السُّؤَالِ الْمَذْكُورِ إِلَيْهِ.

وَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ [هَذَا السُّؤَالُ] - وَ يَقْتَضِي الْجَوَابَ عَنْهُ - عَلَى مَا اعْتَمَدْنَا فِيهِ عَلَى ظَاهِرِ خِطَابٍ يَقْتَضِي النَّصَّ؛ مِثْلُ: أَلْفَاظِ النَّصِّ الْجَلِيِّ، وَ خَبَرِ الْعَدِيدِ وَ تَبَوُّكٍ، وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ. فَيَقَالُ: [أ] لَيْسَ تَرَكُّ ظَاهِرٍ ذَلِكَ كُلُّهُ - إِذَا سَلَّمْنَا لَكُمْ ظَاهِرَهُ - وَ الرُّجُوعُ عَنْهُ لِظَاهِرِ الإِجْمَاعِ الْوَاقِعِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بِأَوَّلِيٍّ مِنْ تَرَكِّ ظَاهِرِ الإِجْمَاعِ عَلَيْهِ لِتِلْكَ الظُّوَاهِرِ؟ فَفَقُوا مَوْقِفَ إِشْكَالٍ.

وَ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ: أَنَا<sup>٢</sup> سَبَّبْتُ<sup>٣</sup> أَنَّهُ لَا ظَاهِرَ لِلإِجْمَاعِ الْمُدَّعَى عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَ أَنَّ الدَّعْوَى فِيهِ مُجَرَّدَةٌ عَنْ بُرْهَانٍ، وَ أَنَا إِذَا لَمْ نَفْرِضْ وَقُوعَ النَّصِّ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْإِمَامَةِ - الَّذِي لَا يَبْقَى مَعَهُ ادِّعَاءُ ظَاهِرٍ فِي إِمَامَةِ غَيْرِهِ وَ لَا بَاطِنٍ - فَإِنَّ الأَمْرَ يَكُونُ مُحْتَمِلاً لَا ظَاهِرَ لَهُ يَقْتَضِي الرِّضَا وَ التَّسْلِيمَ، وَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُحْتَمَلَ لَا يَقْضِي بِهِ عَلَى الظَّاهِرِ الْخَالِصِ لِلأَمْرِ الْوَاحِدِ.

ثُمَّ إِذَا سَلَّمْنَا - عَلَى غَايَةِ أَصْلِهِمْ - أَنَّ الاتِّفَاقَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَ الإِمْسَاكَ عَنْ التَّظَاهِرِ بِالْخِلَافِ عَلَيْهِ ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي الرِّضَا، فَظَاهِرُهُ نُصُوصُنَا أَوَّلِيٍّ بِالْعَمَلِ عَلَيْهَا وَ الرُّجُوعُ عَنْ ظَاهِرِ هَذَا الاتِّفَاقِ لِأَجْلِهَا؛ وَ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ لِخَبَرِهِ<sup>٤</sup>

١. من بداية هذا الفصل.

٢. في «خ، م»: «إِنَّمَا». و في «ه» الكلمة مبهمه.

٣. سيبتدئ بتبيينه بعد قليل في ص ٢٨٨.

٤. في النسخ و المطبوع: «كظاهر». و الصحيح ما أثبتناه.

٥. في النسخ و المطبوع: «خبر» و الصحيح ما أثبتناه.

الغدير و تَبَوَّكَ ظاهراً يَقْتَضِي النَّصَّ بالإمامة - بَلْ كُلُّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ للإمامة - يَقْطَعُ عَلَى أَنْ مُرَادَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ بِهَا الإمامةُ دُونَ غَيْرِهَا. وكذلك كُلُّ مَنْ (٣٤/ألف) قَطَعَ عَلَى صِحَّةِ النَّصِّ الْجَلِيِّ<sup>١</sup> - الَّذِي فِي ظَاهِرِهِ الاستِخْلَافُ - وَ صِدْقِ نَاقِلِيهِ، يَقْطَعُ عَلَى أَنْ الْمُرَادُ بِهِ الإمامةُ بَعْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٢</sup> بِإِلْفَاصِلٍ دُونَ غَيْرِهَا.<sup>٣</sup> فَالْجَمْعُ بَيْنَ مَا ذَكَرْنَاهُ وَ بَيْنَ الْعُدُولِ عَنْ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ لَيْسَ بِقَوْلٍ لِأَحَدٍ مِنَ الْأُمَّةِ.

فَكَانَ<sup>٤</sup> الْإِجْمَاعُ يَمْنَعُ مِمَّا سَيِّمَ<sup>٥</sup> أَهْلُ الإمامةِ فِي السُّؤَالِ إِيَّاهُ،<sup>٦</sup> وَ مَا يَمْنَعُ مِنْهُ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ لَا سَبِيلَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ.

### [بيان طريقتين لرد الإجماع على أبي بكر]

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى مَا<sup>٧</sup> ادَّعَى مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَدْ ذَكَرْنَا فِي كِتَابِنَا «الشَّافِي»<sup>٨</sup> فِيهِ طَرِيقَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّا لَا نُسَلِّمُ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ ارْتِفَاعِ التَّنْكِيرِ<sup>٩</sup> وَ انْقِطَاعِ التَّرَاخُلِ. وَ الْوَجْهُ الْآخَرُ أَنْ نُسَلِّمَ ذَلِكَ تَطَوُّعاً، وَ نُبَيِّنَ أَنَّ الْكَفَّ عَنِ التَّنْكِيرِ قَدْ يَكُونُ لِلرَّضَا وَ غَيْرِهِ، وَ لَا دَلَالَهَ عَلَى خُلُوصِهِ هَاهُنَا لِلرَّضَا.

١. فِي «خ»: - «الْجَلِيِّ».

٢. فِي الْأَصْل: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٣. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوع: «غَيْرِهِ».

٤. فِي الْأَصْل: «وَ كَانَ».

٥. «يَسِيمُ»، أَيْ كُفِّ وَ أَزْمَ. وَ أَصْلُهُ الْوَائِ، فَقُلْتُبْتُ ضَمَّةَ السِّينِ كَسْرَةً، فَانْقَلَبَتِ الْوَائِ يَاءً. النِّهَائِيَّةُ، ج ٢، ص ٤٢٦ (سوم). وَ فِي الْأَصْل: «يُسَمُّ». وَ الْكَلِمَةُ لَا تُقْرَأُ فِي «م»، «ه».

٦. فِي الْأَصْل: - «إِيَّاهُ». وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوع: «إِلَيْهِ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوع: «مِنْ».

٨. الشَّافِي فِي الإمامة، ج ٢، ص ١١ وَ ١٨٥ - ١٨٧.

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْل. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوع: «التَّنْكِير».

فَأَمَّا الطَّرِيقَةُ الْأُولَى فَوَاضِحَةٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْخِلَافَ فِي ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ لِأَبِي بَكْرٍ كَانَ ظَاهِرًا مَعْلُومًا ضَرُورَةً مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،<sup>١</sup> وَجَمَاعَةِ<sup>٢</sup> بَنِي هَاشِمٍ، وَمِنْ الزُّبَيْرِ - حَتَّى رُوِيَ أَنَّهُ شَهَرٌ<sup>٣</sup> سَيْفُهُ<sup>٤</sup> -، وَسَلْمَانَ، وَخَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ، وَأَبِي سُفْيَانَ، ثُمَّ مِنْ سَعْدِ بْنِ<sup>٥</sup> عُبَادَةَ وَوَلَدِهِ وَجَمَاعَةِ<sup>٦</sup> أَهْلِهِ (٣٤/ب).

فَمَنْ ادَّعَى أَنَّ الْخِلَافَ انْقَطَعَ وَلَمْ يَسْتَمِرَّ، لَا يَعْدُو إِحْدَى مَنزِلَتَيْنِ:  
إِمَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّ الْخِلَافَ مِنْ جَمِيعِ مَنْ<sup>٧</sup> ذَكَرْنَاهُ انْقَطَعَ ظَاهِرًا وَمَسْتَوْرًا،<sup>٨</sup> وَفِي الْمَلَا وَالْخُلُوةِ، وَبَيْنَ الصَّدِيقِ وَالْعَدُوِّ.

أَوْ يَقُولَ: إِنَّ ظُهُورَهُ وَشِيعَاةَ انْقَطَعَا.

فَإِنْ أَرَادَ الثَّانِي فَلَإِخْلَافٍ بَيْنَنَا فِيهِ، وَإِنْ أَرَادَ الْأَوَّلَ فَعَلَيْهِ الدَّلَالَةُ؛ فَإِنَّا نُخَالِفُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: الدَّلَالَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى الِاسْتِمْرَارَ.

قِيلَ:<sup>٩</sup> بَلِ الدَّلَالَةُ عَلَى مَنْ ادَّعَى الْإِنْقِطَاعَ.

فَإِذَا قِيلَ: الْأَصْلُ أَنْ لَا نِزَاعَ.<sup>١٠</sup>

١. في الأصل: - «رضي الله عنه».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «من».

٣. «شَهْرٌ»، أي أخرج، يُقال: شهر فلان سيفه، إذا انتصاه - أي انتزعه وأخرجه - من غمده فرفعه على الناس. تهذيب اللغة، ج ٦، ص ٥٢ (شهر).

٤. راجع: تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٤٤٣؛ السقيفة و فذلك، ص ٥٣؛ الهداية الكبرى، ص ٤١٣؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ٢، ص ٥٦.

٥. هكذا في الأصل، وقد وُضعت الكلمة بين معقوفين في المطبوع. وفي سائر النسخ: - «بن».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «من».

٧. في «خ» والمطبوع: «ما».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قلنا».

١٠. في الأصل: «فالأصل النزاع»، وهو خطأ.

قلنا: <sup>١</sup> بَلِ الْأَصْلُ هَاهُنَا وَقَوْعُ النَّزَاعِ وَالْخِلَافِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا؛ فَمَنْ ادَّعَى  
ارْتِفَاعَهُمَا فِي الظَّاهِرِ وَالبَاطِنِ، <sup>٣</sup> فَعَلَيْهِ الدَّلَالَةُ عَلَى ارْتِفَاعِهِمَا فِي البَاطِنِ؛ فَقَدْ عَلِمَ  
ارْتِفَاعَهُمَا فِي الظَّاهِرِ.

فَإِذَا قِيلَ: لَوْ اسْتَمَرَّ الْخِلَافُ لَنُقِلَ كَمَا نُقِلَ وَقَوْعُهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ.

قلنا: <sup>٤</sup> مِنْ الظُّلْمِ أَنْ تَوْجِبُوا نَقْلَ مَا يَقَعُ بَاطِنًا [مُسْتَوْرًا مُسَرًّا] <sup>٥</sup> بِهِ عَلَى حَدِّ نَقْلِ مَا  
يَقَعُ <sup>٦</sup> ظَاهِرًا. وَ قَدْ نُقِلَ اسْتِمْرَارُ الْخِلَافِ، وَ وَرَدَ فِي ذَلِكَ مِنْ <sup>٧</sup> رِوَايَاتِ الشَّيْعَةِ مَا  
لَا يُحْصَى كَثْرَةً، وَ قَدْ ذَكَرْنَا طَرَفًا مِنْهُ فِي كِتَابِنَا «الشَّافِي»، <sup>٨</sup> وَ وَرَدَ أَيْضًا مِنْ طُرُقِ  
الْعَامَّةِ فِي ذَلِكَ مَا ذَكَرْنَا مِنْهُ <sup>٩</sup> فِي كِتَابِنَا الْمُشَارِ إِلَيْهِ كَثِيرًا، <sup>١٠</sup> وَ بَيَّنَّا أَنَّ أَمِيرَ (٣٥/ألف)  
الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا زَالَ مُنْذُ قُبُضِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ <sup>١١</sup> وَ إِلَى أَنْ  
قُبُضَ هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَّظَلَّمُ وَ يَتَأَلَّمُ، وَ تَتَّظَلَّمُ لَهُ شِيعَتُهُ وَ مُحِبُّوهُ، وَ يَقُولُ: إِنِّي  
مَغْصُوبٌ وَ مَلُوءِيٌّ عَنْ حَقِّي، بِالْفَاظِ مُخْتَلِفَةٍ. <sup>١٢</sup>

١. في الأصل: «قيل».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أو باطنًا».

٣. في الأصل: «في الباطن و الظاهر».

٤. في الأصل: «قيل».

٥. في الأصل بدل ما بين المعقوفين كلمتان لا تقرأان.

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «باطنًا [...] به على حد نقل ما يقع».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «من».

٨. الشافعي في الإمامة، ج ٣، ص ٢٢٢ - ٢٢٨.

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ما ذكرناه».

١٠. الشافعي، ج ٣، ص ٢٤٠ - ٢٤٤.

١١. في الأصل: «صلوات الله عليهما».

١٢. الشافعي في الإمامة، ج ٣، ص ٢٢٣ و ما بعدها.

و تَرْتِيبُ أَحْوَالِهِ فِي ذَلِكَ تَرْتِيبُ الْأَزْمَانِ<sup>١</sup> فِي شِدَّتِهَا وَلِينِهَا<sup>٢</sup> وَ كَانَ<sup>٣</sup> كَلَامُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَيَّامِ أَبِي بَكْرٍ فِي هَذَا الْمَعْنَى أَظْهَرَ مِنْ كَلَامِهِ فِي أَيَّامِ عُمَرَ، ثُمَّ زَادَ تَصْرِيحُهُ بِكَثِيرٍ مِمَّا فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي أَيَّامِ عُثْمَانَ، وَ زَادَ كُلُّ ذَلِكَ وَ تَضَاعَفَ فِي أَيَّامِ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ حَتَّى إِنَّهُ لَمْ يَكَدْ يُخْلِي خُطْبَةً لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ تَعْرِيضٍ أَوْ تَصْرِيحٍ بِهَذَا الْمَعْنَى.

فَإِذَا قِيلَ: هَذِهِ أَخْبَارٌ مَوْضُوعَةٌ مَقْدُوحٌ فِيهَا مُتَّهَمٌ رُؤَاتُهَا،<sup>٤</sup> وَ هِيَ مَعَ ذَلِكَ أَخْبَارٌ آحَادٍ لَا تَوْجِبُ عِلْمًا.

قِيلَ: إِنَّ مَعَانِي هَذِهِ الْأَخْبَارِ مُتَوَاتِرَةٌ بِهَا، وَ إِنْ كَانَ كُلُّ خَبَرٍ مِنْهَا<sup>٥</sup> خَبَرًا وَاحِدًا. وَ أَمَّا الْقَدْحُ فِي رُؤَاتِهَا: فَالظَاهِرُ الْعَدَالَةُ، وَ مَنْ قَدَحَ فِي رَاوٍ<sup>٦</sup> فَعَلَيْهِ بَيَانُ جِهَةِ قَدْحِهِ. وَ أَقَلُّ مَا تَوَجَّهَ بِهِ هَذِهِ<sup>٧</sup> الْأَخْبَارُ أَنْ تَمْنَعَ مِنَ الْقَطْعِ عَلَى ارْتِفَاعِ النُّكْرِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ وَ سَبَبٍ، وَ تَقْتَضِي<sup>٨</sup> الشُّكَّ وَ التَّوَقُّفَ.

وَ أَمَّا (ب/٣٥) الْكَلَامُ عَلَى الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ فَوَاضِحٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ عَنِ النُّكْرِ<sup>٩</sup>

١. أي تابع لترتيب الأزمان، أي أزمان الخلفاء الثلاثة. و براءة الأسطر التالية سوف يتضح معنى هذه الجملة.

٢. في «خ» و المطبوع: «وليتها».

٣. كذا، و الأنسب: «فكان».

٤. في الأصل: «روايتها».

٥. من قوله: «ذلك أخبار آحاد...» إلى هنا أثبتناه من الأصل. و لم يرد في سائر النسخ و المطبوع.

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «منها».

٧. هكذا في الأصل. و في «خ» و المطبوع: «رواية». و في «م، ه»: «رواته».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «توجه بهذه». و في المطبوع: «يوجه بهذه».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يقتضي» بدون الواو العاطفة.

١٠. في الأصل: «النظر».

وَالْكَفَّ عَنِ الْمُنَازَعَةِ لَا يَدُلُّ عِنْدَنَا وَعِنْدَ الْمُحَصِّلِينَ مِنْ حُصُومِنَا عَلَى الرِّضَا؛ لِأَنَّ الْكَفَّ عَنِ التَّنْكِيرِ تَنْقَسِمُ دَوَاعِيهِ إِلَى أَقْسَامٍ كَثِيرَةٍ: أَحَدُهَا الرِّضَا، وَمِنْهَا التَّقِيَّةُ وَالْخَوْفُ عَلَى النَّفْسِ وَمَا يَجْرِي مَجْرَاهَا، وَمِنْهَا الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ<sup>١</sup> بِأَنَّ التَّنْكِيرَ يَقْتَضِي وَقُوعَ مُنْكَرٍ هُوَ أَعْظَمُ مِمَّا<sup>٢</sup> يُرَادُ أَنْ يُدْفَعَ بِهِ، وَمِنْهَا الْإِسْتِغْنَاءُ عَنْهُ بِتَنْكِيرٍ تَقَدَّمَ وَأَحْوَالٍ ظَهَرَتْ تَرْفَعُ الْإِبْهَامَ<sup>٣</sup> لِقُوعِ الرِّضَا بِهِ. وَإِذَا كَانَتْ أَسْبَابُ الْكَفِّ عَنِ التَّنْكِيرِ كَثِيرَةً، فَمِنْ أَيْنَ قَصَرُهَا عَلَى الرِّضَا دُونَ غَيْرِهِ؟

فَإِذَا قِيلَ: لَيْسَ الرِّضَا أَكْثَرَ مِنْ تَرْكِ التَّنْكِيرِ.

قُلْنَا: <sup>٤</sup> قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ مُنْقَسِمٌ.

وَبَعْدُ، فَإِنْ لَنَا<sup>٦</sup> أَنْ نَقُولَ: وَلَيْسَ السَّخَطُ أَكْثَرَ مِنْ ارْتِفَاعِ الرِّضَا؛ فَمَتَى لَمْ أَعْلَمْ الرِّضَا وَاتَّقَيْنَاهُ<sup>٧</sup> قَطَعْتُ عَلَى السَّخَطِ.

عَلَى أَنَّ سَخَطَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٨</sup> فِي هَذَا الْمَوْضِعِ هُوَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَنَا فِي سَخَطِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا جَرَى<sup>٩</sup> وَإِبَائِهِ لَهُ وَ مُنَازَعَتِهِ فِيهِ وَ تَأْخُرِهِ عَنِ الْبَيْعَةِ، ثُمَّ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُسْتَقْبَلًا أَظْهَرَ الْبَيْعَةَ وَلَمْ يَقُمْ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ إظهارِ الْخِلَافِ. فَانْتَقَلْنَا عَنْ أَحَدِ الْأَصْلَيْنِ (٣٦/ألف) اللَّذَيْنِ كَانَ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الظن».

٢. في الأصل: «يقضي وقوع منكر وأعظم ما». ٣. في المطبوع: «الإبهام».

٤. في الأصل: «قيل». ٥. في «م»: «ينقسم».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلنا».

٧. هكذا في الأصل. وفي «خ» والمطبوع: «أو تيقنه». وفي «م»، «ه»: «أو تيقنه».

٨. في الأصل: «صلوات الله عليه».

٩. هكذا في النسخ غير الأصل. والكلمة مطموسة في الأصل. وفي المطبوع: «تأخراً» بدل

«ما جرى».

عليهما، و هو الامتناع من البيعة و إظهار الخلف، و لم ينقلنا عن الأصل الآخر الذي هو السخط ناقل؛ فيجب على من ادعى تغير الحال أن يدل على ما ادعاه بأمر معلوم، و لا يرجع علينا بالدلالة<sup>١</sup>؛ لأننا متمسكون<sup>٢</sup> بالأصل المعلوم، وإنما تجب الدلالة على من ادعى الرجوع عن الأصل.

فأما البيعة منه عليه السلام فأى دلالة فيها على الرضا؟ وإنما وقعت بعد مظل<sup>٣</sup> منه عليه السلام عنها و دفاع و تأخر و تلوم، و بعد أن عوتب و هدد و قيل له - على ما جاءت به الروايات العامة و الخاصة<sup>٤</sup> -: «حسدت ابن عمك، و نفست عليه»<sup>٥</sup>، و حذر من وقوع الفتنة بين المسلمين، و هذه المعاني موجودة في نقل الشيعة أكثر

١. أي و لا يطالبنا بالدليل على بقاء السخط.

٢. في الأصل: «متمسكين».

٣. المظل: التسويف و المدافعة. لسان العرب، ج ١١، ص ٦٢٤ (مطل).

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «جاءت الروايات العامة و الخاصة».

٥. نفست عليه، أي حسدته. و نفست عليه الشيء، إذا ضننت - أي بخلت - به و لم تحب أن يصل إليه. و نفست عليه بالشيء، أي ضننت به و لم تره يستأهله. راجع: لسان العرب، ج ٦، ص ٢٣٦-٢٣٨ (نفس).

٦. لم نثر عليه، بل روي أنه قيل لبشير بن سعد الأنصاري حين سبق أبا عبيدة بن الجراح و عمر إلى بيعة أبي بكر: «عقك عقاق! ما اضطررك إلى ما صنعت؟ حسدت ابن عمك على الإمارة؟». و في بعض الروايات: «عققت عقاق! ما أحوجك إلى ما صنعت؟ أنفست على ابن عمك الإمارة؟»، و في بعضها: «عقتك عقاق! أنفست على ابن عمك الإمارة؟».

نعم، روي أن معاوية كتب إلى أمير المؤمنين عليه السلام كتاباً، و فيه: «لكل الخلفاء حسدت، و على كلهم بغيت»، و أيضاً فيه: «لم تكن لأحد منهم أشد حسداً منك لابن عمك الإمارة». راجع: وقعة صفين، ص ٨٧؛ الإمامة و السياسة، ج ١، ص ٢٦؛ تاريخ الطبري، ج ٢، ص ٥٨٤؛ الفصول المختارة، ص ٢٨٧؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٦٢؛ مناقب آل أبي طالب عليه السلام، ج ٢، ص ٣٤٩؛ الكامل في التاريخ، ج ٢، ص ٣٣١؛ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٥، ص ٧٤؛ نهاية الأرب، ج ١٩، ص ٣٦؛ صبح الأعشى، ج ١، ص ٢٧٦.

مِنَ الْحَجَرِ وَ الْمَدَرِ<sup>١</sup> وَ قَدْ وَرَدَ كَثِيرٌ مِنْهَا<sup>٢</sup> مِنْ طُرُقِ الْعَامَّةِ وَ فِي كُتُبِهِمُ الْمَوْثُوقِ بِهَا عَنْهُمْ، وَ قَدْ ذَكَرْنَا فِي «الْكِتَابِ<sup>٣</sup> الشَّافِي»<sup>٤</sup> مِنْ ذَلِكَ مَا وَجَبَ ذِكْرُهُ.

فَوْقُوعُ الْبَيْعَةِ إِذَا كَانَ مُتَقَسِّمًا فِي الْأَصْلِ إِلَى رِضَا وَ غَيْرِهِ، فَبَعْدَ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي عُدُّدُهَا وَ الْأَحْوَالِ الَّتِي أَشْرْنَا إِلَيْهَا يَخْرُجُ مِنْ حَدِّ الْإِنْقِسَامِ، وَ يَخْلُصُ لَغَيْرِ الرِّضَا. وَ مَنْ تَأَمَّلَ (ب/٣٦) الْأَخْبَارَ الْمَرْوِيَّةَ فِي هَذَا الْبَابِ، وَ مَا سَطَّرَهُ<sup>٥</sup> أَهْلُ السِّيَرِ مِنْ قِصَصِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ، انْغَرَسَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْعِلْمِ - إِذَا كَانَ مُنْصِيفًا - مَا لَا يَزُولُ بِالتَّشْكِيكِ وَ التَّعْلِيلِ.

### [الوجه في ترك أمير المؤمنين ﷺ المنازعة في أمر الإمامة]

فَإِذَا قِيلَ: فَمَا السَّبَبُ فِي كَفِّهِ عَنِ التَّكْيِيرِ وَ إِظْهَارِهِ لِلْبَيْعَةِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَنْ رِضَا<sup>٦</sup> مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟

قُلْنَا: <sup>٧</sup>إِذَا كَانَ النَّصُّ بِالْإِمَامَةِ مِنَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٨</sup> وَاقِعًا عَلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ - عَلَى مَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ<sup>٩</sup> -، فَسَبَبُ كَفِّهِ عَنِ النَّزَاعِ وَ دُخُولِهِ فِي الْبَيْعَةِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ مَنْ اطَّرَحَ مِنَ الْقَوْمِ نَصَّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>١٠</sup> وَ عَمِلَ

١. الْمَدَرُ: قِطْعُ الطِّينِ الْيَاسِ، أَوْ الطِّينِ الْعَلِيكَ الَّذِي لَا يَخَالِطُهُ رَمْلٌ. رَاجِعٌ: كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٨، ص ٣٨؛ جُمُوهُ الرُّغَّة، ج ٢، ص ٦٣٩ (مدر).
٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «مِنْهَا».
٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «كِتَاب».
٤. الشَّافِي فِي الْإِمَامَةِ، ج ٣، ص ١٨٤ - ٢٠٦.
٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: «سِيرِهِ». وَ فِي الْمَطْبُوعِ: «سَبْرِهِ».
٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِظْهَارِهِ لِلْبَيْعَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَنْ رِضَا».
٧. فِي الْأَصْلِ: «قِيلَ».
٨. فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِ السَّلَام».
٩. دَلِّلَ عَلَيْهِ فِي ص ٢٠٩ - ٢٥٧.
١٠. فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِ السَّلَام».

بِخِلَافِهِ وَنَبَذَ عَهْدَهُ وَحَلَّ عَقْدَهُ، يُخَافُ جَانِبَهُ، وَ يُرْهَبُ إِقْدَامَهُ، وَ لَا تُؤْمَنُ  
بَوَادِرُهُ،<sup>١</sup> وَ يُؤَاسُ<sup>٢</sup> مِنْ رُجُوعِهِ بِوَعْظٍ<sup>٣</sup> وَ تَذْكِيرٍ وَ تَنْبِيهِ وَ تَبْصِيرٍ.<sup>٤</sup> وَ لَا شُبْهَةً فِي  
هَذَا الْوَجْهِ إِذَا بُنِيَ عَلَى النَّصِّ.

وَ يُمَكِّنُ - إِذَا أَعْرَضْنَا عَنْ ذِكْرِ النَّصِّ - أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ فِي انْقِطَاعِ نِزَاعِهِ مَا ظَهَرَ  
لَهُ<sup>٥</sup> مِنْ اجْتِمَاعِ الْكَلِمَةِ عَلَى مَنْ اخْتِيرَ، وَ قَهَرِهِمْ لِلْأَنْصَارِ<sup>٦</sup> الَّذِينَ نَازَعُوهُمْ فِي  
الْأَمْرِ، وَ دُخُولِ الشُّبْهَةِ عَلَى جُلِّ النَّاسِ وَ جُمْهُورِهِمْ. وَ هَذِهِ أُمُورٌ تُحْشِمُ<sup>٧</sup> مِنْ  
الْمُخَالَفَةِ، وَ تَوْجِبُ إِظْهَارَ الْمَوْافَقَةِ.

وَ يُمَكِّنُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ غَلَبَ فِي ظَنِّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ مُقَامَهُ عَلَى الْخِلَافِ يَوْقَعُ  
فِتْنَةً بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لَا (٣٧/ألف) تُتْلَفَانِي وَ لَا تُتَدَارَكُ، وَ لَا خِلَافَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَ  
مُخَالَفِينَا فِي مَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ<sup>٨</sup> فِي أَنَّهُ إِذَا عَرَضَ فِي إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ أَنْ إِنْكَارَهُ يُؤَدِّي إِلَى  
فِعْلٍ مَا هُوَ أَفْحَشُ مِنْهُ وَ أَقْبَحُ، سَقَطَ وَجُوبُ إِنْكَارِهِ.

فَإِذَا قِيلَ لَنَا: هَذَا يَوْجِبُ التَّشَكُّكَ فِي رِضَا كُلِّ رَاضٍ بِأَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ.

قُلْنَا: <sup>٩</sup>مَتَى لَمْ نَفْرُغْ فِي الرِّضَا إِلَّا إِلَى مُجَرَّدِ ارْتِفَاعِ النَّكِيرِ، فَإِنَّا لَا نَقْطَعُ عَلَى  
حُصُولِ الرِّضَا، وَإِنَّمَا نَقْطَعُ عَلَيْهِ<sup>١٠</sup> عِنْدَ الْكَفِّ عَنِ النَّكِيرِ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْكَفِّ

١. في «خ، م، هـ»: «و لا يؤمن نواذره». و في المطبوع: «و لا يؤمن بواذره».

٢. في المطبوع: «و يونس». و «يؤأس» مجهول «يئأس».

٣. في «خ، م» و المطبوع: «بوعظه». ٤. في غير الأصل: «و تنصير».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «له».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الأنصار».

٧. في غير الأصل: «تحسم». و أحشمه: أخجله. المعجم الكبير، ج ٥، ص ٣٧٦.

٨. هكذا في الأصل. و في «خ، م» و المطبوع: «الإمام». و في «هـ» الكلمة مبهمه.

٩. في الأصل: «قيل».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «عنه».

عن التَّكْيِيرِ وَلَا عُذْرَ إِلَّا<sup>١</sup> حُصُولُ الرِّضَا.

أَلَا تَرَى أَنَا نَعْلَمُ بَغَيْرِ شَكٍّ أَنَّ بَيْعَةَ عُمَرَ وَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ وَ سَالِمِ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ لِأَبِي بَكْرٍ كَانَتْ عَنْ رِضَاً وَ سَلَامَةٍ بَاطِنٍ، لَمَّا عَلِمْنَا مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ مِنْ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا الرِّضَا؟ فَلَوْ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِكَفِّهِ<sup>٣</sup> عَنِ التَّكْيِيرِ ثُمَّ بَيْعَتِهِ رَاضِياً بِتِلْكَ الْإِمَامَةِ، لَوَجَبَ أَنْ نَعْلَمَ مِنْ حَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا عَلِمْنَاهُ<sup>٤</sup> مِنْ حَالِ مَنْ ذَكَرْنَاهُ؛<sup>٥</sup> فَإِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَعْلوماً مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَجَبَ الْقَطْعُ عَلَى سَخَطِهِ أَوْ الشُّكِّ فِي رِضَا.<sup>٦</sup>

٤٩٠

### [نقض على المعتزلة]

وَمِمَّا عَوِضَ بِهِ مَنْ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ فِي الْإِجْمَاعِ<sup>٧</sup> مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ الْإِزَامُهِمْ إِمَامَةَ مُعَاوِيَةَ<sup>٨</sup>؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ - بَعْدَ تَسْلِيمِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ<sup>٩</sup> (٣٧/ب) الْأَمْرَ إِلَيْهِ<sup>١٠</sup> - كَانُوا كُلُّهُمْ مُظْهِرِينَ لِلرِّضَا<sup>١١</sup> بِإِمَامَتِهِ، مُمَسِّكِينَ عَنِ التَّكْيِيرِ عَلَيْهِ؛ حَتَّى سَمِّيَ ذَلِكَ الْعَامُ «عَامَ الْجَمَاعَةِ». فَإِذَا ادَّعِيَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِنْكَارَ بَاطِنٍ أَوْ خَوْفٍ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «على». وفي المطبوع: «إلى».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أبي».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يكفّ».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «علمنا».

٥. في «خ»: «من حال». وفي المطبوع: «من [حال] ذكرناه».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الشك في الرضا».

٧. أي طريقة الاستدلال بالإجماع على إمامة أبي بكر.

٨. فإن عامة المعتزلة لا يؤمنون بإمامة معاوية، وبهذا يتوجه الإلزام.

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الحسن عليه السلام».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إليهم».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الرضا».

و<sup>١</sup> تَقِيَّةٌ، أَمَكَنَ ادِّعَاءُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِيمَا تَقَدَّمَ؛<sup>٢</sup> وَكُلُّ شَيْءٍ يَنْعَتَوْنَ<sup>٣</sup> بِهِ ذِكْرَ الْخَوْفِ وَالتَّقِيَّةِ وَالنَّكِيرِ الْبَاطِنِ فِي الْعَقْدِ الْأَوَّلِ، يُمَكِّنُ ذِكْرَهُ بَعِيْنَهُ فِيمَا يُدَّعَى مِنْ خَوْفٍ وَتَقِيَّةٍ وَإِنْكَارٍ بَاطِنٍ فِي إِمَامَةِ مُعَاوِيَةَ.  
وَمِمَّا عَوْرَضُوا بِهِ أَيْضاً الْإِجْمَاعُ عَلَى قَتْلِ عُثْمَانَ وَخَلْعِهِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ كَانُوا بَيْنَ قَاتِلٍ وَخَاذِلٍ وَكَافٍّ عَنِ النَّكِيرِ، وَهَذِهِ أَمَارَةُ الرِّضَا عَلَى دَعْوَاهُمْ.<sup>٥</sup>

### [الكلام على إمامة عمر و عثمان]

وَأَمَّا مَا انْتَبَى<sup>٦</sup> عَلَى إِمَامَةِ أَبِي بَكْرٍ مِنْ وِلَايَةِ مَنْ وَلِيَ عَقِيْبَهُ بِلَا فَصْلٍ، فَيَفْسُدُ بِفَسَادٍ أَصْلِهَا، وَلِأَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الْوِلَايَتَيْنِ فِي صِحَّةٍ وَلَا فُسَادٍ.<sup>٧</sup> وَأَيْضاً فَإِنَّ الصِّفَاتِ الْمُرَاعَاةَ فِي الْإِمَامَةِ بِالْعَقْلِ مَعْدُومَةٌ فَيَمَنْ ذَكَرْنَاهُ؛ فِعِصْمَتُهُ غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِهَا، وَ قَدْ عَلِمَ مِنْ وَقُوفِهِ<sup>٨</sup> فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ غَيْرُ مُحِيطٍ بِعِلْمِهَا.

وَمَا انْتَبَى<sup>٩</sup> مِنْ إِمَامَةِ عُثْمَانَ عَلَى الْوِلَايَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ، يَبْطُلُ بِبُطْلَانِهِمَا، وَبِكُلِّ شَيْءٍ ذَكَرْنَاهُ؛ مِنْ طَرِيقَةِ الْإِجْمَاعِ، وَعَدَمِ الصِّفَاتِ.

١ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أو».

٢ . أي في بيعة أمير المؤمنين عليه السلام لأبي بكر.

٣ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فكل».

٤ . في «خ»: «ينعقون». وفي المطبوع: «يتعلقون».

٥ . أي بناء على دعواهم.

٦ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أنبى».

٧ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في الصحة والإفساد».

٨ . هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «توقفه».

٩ . في غير الأصل: «أنبى».

[٣]

## فَصْلٌ

فِي أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام <sup>١</sup> أَفْضَلُ النَّاسِ وَخَيْرُهُمْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ <sup>٢</sup>

(٣٨/ألف) عَلِمَ أَنَّ هَذَا الْجِنْسَ مِنَ الْكَلَامِ إِنَّمَا قَلَّ فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ جَاوَزُوهُ وَتَعَدَّوْهُ بِطَبَقَاتٍ <sup>٣</sup> وَدَرَجَاتٍ، فَلَا يَكَادُونَ يَتَشَاغَلُونَ بِهِ وَيُقْنُونَ زَمَانَهُمْ بِالْكَلَامِ فِيهِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ - عَلَى أَوْضَحِ الْوُجُوهِ وَأَقْوَاهَا - عَلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ النَّاسِ وَخَيْرُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ ثَوَابًا بَعْدَ الرَّسُولِ <sup>٤</sup> صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ <sup>٥</sup> قَدْ ثَبَتَ - بِمَا دَلَّلْنَا عَلَيْهِ - إِمَامَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنِّصِّ عَلَيْهِ، <sup>٦</sup> وَ قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَفْضَلُ الْأُمَّةِ وَأَوْفَرَهُمْ ثَوَابًا. <sup>٧</sup> وَ هَذَا كَافٍ فِي وُجُوبِ فَضْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ أَيْضًا فَقَدْ أَجْمَعَتْ <sup>٨</sup> الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ - وَ إِجْمَاعُهَا حُجَّةٌ - عَلَى أَنَّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «عليه الصلاة و السلام».

٢. في الأصل: «بعد الرسول عليه السلام».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «طبقات».

٤. من قوله: «عليه السلام أفضل الناس» إلى هنا من الأصل. و لم يرد في سائر النسخ و المطبوع.

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أنه».

٦. تقدّم في ص ٢٠٩ - ٢٥٧.

٧. تقدّم في ص ٢٠١ - ٢٠٤.

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «اجتمعت».

عليه أفضل الأُمّة بعدَ النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عليه وآله<sup>١</sup>.  
وأيضاً فالأُمّة<sup>٢</sup> بَيْنَ رَجُلَيْنِ: فذاهِبٌ إلى أَنَّهُ عليه السلامُ الإمامُ<sup>٣</sup> بعدَ الرُّسُولِ صَلَّى اللهُ عليه وآله<sup>٤</sup> بِإِفْصَالٍ، وَذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ الإمامَ غَيْرُهُ. وَكُلُّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ عليه السلامُ الإمامُ فِي كُلِّ حَالٍ قَطَعَ عَلَى أَنَّهُ الْأَفْضَلُ؛ فَالْقَوْلُ<sup>٥</sup> بِأَنَّهُ الإمامُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَكَيَسَ بِالْأَفْضَلِ خَارِجٌ عَنِ الْإِجْمَاعِ.  
وأيضاً فَإِنَّ خَبَرَ تَبَوُّكَ<sup>٦</sup> يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللهُ عليه وآله<sup>٧</sup> جَعَلَ لَهُ عليه السلامُ<sup>٨</sup> جَمِيعَ مَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ (٣٨/ب) إِلَّا مَا خَصَّهُ الْعُرْفُ وَأَخْرَجَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ مِنْ مَنَازِلِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى - صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِمَا<sup>٩</sup> - أَنَّهُ كَانَ أَفْضَلَ<sup>١٠</sup> أُمَّتِهِ، وَخَيْرَهُمْ، وَأَعْلَاهُمْ قَدْرًا.  
وَمِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْفَضْلِ خَبَرُ الطَّائِرِ<sup>١١</sup>، وَوَجْهٌ دَلَالَتِهِ: أَنَّ الْمَحَبَّةَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ،<sup>١٢</sup> فَلَا وَجْهَ لَهَا إِلَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى الدِّينِ وَكَثْرَةِ الثَّوَابِ؛

١. في الأصل: «على أَنَّهُ عليه السلام... بعد النبي عليهما السلام».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن الأُمّة».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «الإمام عليه السلام». وفي المطبوع: - «عليه السلام».

٤. في الأصل: - «وآله».

٥. في الأصل: «و القول».

٦. تقدّم خبر تبوك مع ذكر مصادره في الصفحة ٤٥٢؛ وهو حديث المنزلة.

٧. في الأصل: «و على آله».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «له عليه السلام».

٩. في الأصل: «عليهما السلام». ١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: + «من».

١١. وهو قوله صَلَّى اللهُ عليه وآله: «اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ؛ يَأْكُلُ مَعِيَ مِنْ هَذَا الطَّائِرِ».

الأمالي للصدوق، ص ٦٥٥، ح ٣: الأمالي للطوسي، ص ٢٥٣، ح ٤٦؛ الجامع الصحيح، ج ٥، ص ٦٣٦، ح ٣٧٢١؛ المعجم الكبير، ج ١، ص ٢٥٣، ح ٧٣٠؛ وج ٧، ص ٨٢، ح ٦٤٣٧؛ مسند

أبي يعلى، ج ٧، ص ١٠٥، ح ٤٠٥٢؛ مسند البزار، ج ٩، ص ٢٨٧، ح ٣٨٤٢.

١٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

فَالْأَحَبُّ إِلَيْهِ<sup>١</sup> مِنْهُمْ هُوَ الْأَفْضَلُ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: جَوَّزُوا أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظَةِ<sup>٢</sup> «أَحَبَّ»<sup>٣</sup> إِرَادَةَ الْمَنَافِعِ الْكَثِيرَةِ؛ كَأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٤</sup> عَرَّضَهُ بِالتَّكْلِيفِ الشَّاقِّ لِمَنَافِعٍ تَزِيدُ<sup>٥</sup> عَلَى مَا عَرَّضَ غَيْرَهُ لَهُ، وَكَذَلِكَ عَرَّضَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٦</sup> لِأَعْوَاضٍ كَثِيرَةٍ، فَمِنْ أَيْنَ لَكُمْ أَنَّهُ أَرَادَ كَثْرَةَ الثَّوَابِ؟ وَذَلِكَ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأُمَّةِ مَا حَمَلَ الْخَبَرَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، وَما مَنَعَ مِنْهُ الْإِجْمَاعُ<sup>٧</sup> بِاطِّلَ.

وَيُطِِّلُ ذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَكَرَ هَذَا الْخَبَرَ يَوْمَ الشُّورَى مُسْتَدِلًّا بِهِ عَلَى فَضْلِهِ وَتَقْدِيمِهِ، فِي جُمْلَةٍ مَا عَدَّدَهُ مِنْ فَضَائِلِهِ، وَما اعْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنَ الْقَوْمِ مُعْتَرِضٌ بِهَذَا التَّأْوِيلِ<sup>٨</sup>؛ وَلَوْلَا<sup>٩</sup> أَنَّهُمْ فَهَمُوا مَا يَمْنَعُ مِنْهُ لَوَجِبَ اعْتِرَاضُهُمْ بِهِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ: الْخَبَرُ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَحَبُّ الْخَلْقِ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ؛ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ كَذَلِكَ بَعْدَ الرَّسُولِ (٣٩/ألف) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ،<sup>١٠</sup> وَحَالُ الْفَاضِلِ قَدْ يَخْتَلِفُ فِي الْأَوْقَاتِ؟

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى الله تعالى».

٢. في «خ» - «بلفظة». وفي «هـ» والمطبوع: «بلفظ».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٥. في غير الأصل: «بمنافع يريد».

٦. في الأصل: «عليه السلام».

٧. في المطبوع: «لإجماع».

٨. راجع: المسترشد، ص ٣٣٦، الرقم ٧؛ الأمالي للشيخ الطوسي، ص ٥٤٦، ح ١١٦٨؛ مناقب علي بن أبي طالب عليهما السلام لابن المغازلي، ص ١١٧.

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فلولا».

١٠. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلى الله عليه وآله».

و ذلك أنَّ الإجماعَ يَمْنَعُ مِمَّا اعْتَرَضَ به؛ لأنَّ أَحَدًا مِنَ الْأَمَّةِ لَا يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَفْضَلُ فِي حَالٍ دُونَ أُخْرَى.<sup>١</sup>

و هذا الْخَبَرُ و إن رُويَ مِنْ طُرُقٍ مُخْتَلِفَةٍ و أَسَانِيدَ كَثِيرَةٍ، فَالْأَمَّةُ مُتَّفِقَةٌ عَلَى تَقْبُلِهِ، وَ إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهِ، وَ مَا فِيهِمْ مَنْ أَنْكَرَهُ وَ دَفَعَهُ.

و أَوْضَحَ مَا دُلَّ بِهِ عَلَى صِحَّتِهِ مُنَاشِدَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٢</sup> أَهْلَ الشُّرَى بِهَذَا الْخَبَرِ فِي جُمْلَةٍ فَضَائِلِهِ<sup>٣</sup>، فَمَا كَانَ فِيهِمْ إِلَّا مُقَرَّرٌ غَيْرُ مُنْكَرٍ. وَ الْعِلْمُ بِذِكْرِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا الْخَبَرُ فِي الشُّرَى كَالْعِلْمِ بِالشُّرَى نَفْسِهَا؛ فَلَا اعْتِرَاضَ لِشَكِّ فِيهِ.

فَأَمَّا مَا عَدَا خَبَرَ الطَّائِفِ مِنَ الْأَخْبَارِ الدَّالَّةِ عَلَى الْفَضْلِ الَّتِي<sup>٤</sup> اشْتَرَكَ فِي نَقْلِهَا<sup>٥</sup> الْخَاصِّيَّ وَ الْعَامِّيَّ وَ الْوَلِيَّ وَ الْعَدُوَّ، فَكَثِيرَةٌ لَا تُحْصَى كَثْرَةً:

مِثْلُ مَا رُويَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٦</sup> فِي ذِي الثُّدَيَّةِ: «يَقْتُلُهُ خَيْرُ الْخَلْقِ وَ الْخَلِيقَةِ»<sup>٧</sup>. وَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ لِفَاطِمَةَ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهَا: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَعَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَاخْتَارَ مِنْهُمْ أَبَاكَ فَاتَّخَذَهُ نَبِيًّا، ثُمَّ<sup>٨</sup> أَطْلَعَ ثَانِيَةً فَاخْتَارَ

٤٩٣

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «دون حال».

٢ . في الأصل: «صلوات الله عليه».

٣ . تقدّمت مصادر ذلك آنفاً.

٤ . في النسخ و المطبوع: «الذي». و الصحيح ما أثبتناه.

٥ . في «خ» و المطبوع: «فضلها».

٦ . في الأصل: «و على آله».

٧ . هو رأس الخوارج؛ و قد تقدّمت ترجمته في ص ١٥٢.

٨ . متشابه القرآن و مختلفه، ص ٤١؛ الدرر النظيم، ص ٢٦٩؛ قواعد المرام، ص ١٨٦؛ المواقف،

ج ٣، ص ٦٢٥.

٩ . في الأصل: «قوله عليه السلام لفاطمة عليها السلام».

١٠ . في الأصل: - «أطلع إلى أهل الأرض فاختار منهم أباك فاتَّخذه نبياً، ثم».

منهم بَعَلِّكَ»<sup>١</sup>

وفي خَيْرٍ آخَرَ عن أَبِي رَافِعٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ<sup>٢</sup> قَالَ لِفاطمةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ:<sup>٣</sup>  
«أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ زَوَّجْتُكَ<sup>٤</sup> (ب/٣٩) خَيْرُ أُمَّتِي؟»<sup>٥</sup>.

١. شرح الأخبار للمغربي، ج ١، ص ١٢٣، ح ٥١؛ و ج ٢، ص ٥٠٩، ح ٩٠٠؛ مناقب علي بن أبي طالب عليهما السلام و ما نزل من القرآن في علي عليه السلام، ص ٥١، ح ٩؛ الإرشاد، ج ١، ص ٣٦؛ إعلام الوري، ج ١، ص ٣١٧؛ المناقب للخوارزمي، ص ١١٢، ح ١٢٢.  
٢. في الأصل: - «و آله».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليها السلام».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أما ترضين أن زوّجك».

و في كتاب سليم و كمال الدين: «أما تعلمين يا بُنَيَّةُ أن من كرامة الله إليك أن زوّجك».

٥. لم نعثر على هذا اللفظ من أبي رافع عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، و الموجود في المصادر عن أمير المؤمنين عليه السلام و ابن عباس و أسماء بنت عميس أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ قَالَ لَهَا ذَلِكَ حِينَ زَوَّجَهَا مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَام. السنن الكبرى للسنائي، ج ٥، ص ١٤٤، ح ٨٥١٠؛ فضائل سيّدة النساء، ج ١، ص ٣٨؛ تاريخ دمشق، ج ٤٢، ص ١٢٦ و ١٣٣. كما رُوِيَ ما يقارب منه عن أمير المؤمنين عليه السلام و معقل بن يسار و عائشة و بريدة و أسماء بنت عميس و أنس بن مالك و عمران بن حصين و أبي سعيد و أبي هريرة. المصنّف لعبد الرزاق، ج ٥، ص ٤٨٦، ح ٩٧٨٢؛ المعجم الكبير، ج ١١، ص ٩٤، ح ١١١٥٤، و ص ٩٣، ح ١١١٥٣، و ج ٢٠، ص ٢٢٩، ح ٥٣٨، و ج ٢٢، ص ٤١٠، ح ١٠٢٢، و ص ٤١٧، ح ١٠٣٠؛ المستدرک على الصحيحين، ج ٣، ص ١٤٠، ح ٤٦٤٥؛ حلية الأولياء، ج ٢، ص ٤٢؛ تاريخ دمشق، ج ٤٢، ص ١٣٢-١٣٦، و ج ٧٠، ص ١١٣؛ المتفق و المفترق للخطيب البغدادي، ج ٢، ص ١٧ و ٤١؛ تاريخ بغداد، ج ٤، ص ١٩٥ و ١٩٦؛ شواهد التنزيل، ج ١، ص ١٠٨، ح ١٢٢؛ سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ١٢٦؛ فضائل سيّدة النساء، ج ١، ص ٢٥؛ لسان الميزان، ج ١، ص ٤٥، الرقم ٩٦. ثم إن هذه الرواية قد وردت بتعابير مختلفة في كتب الشيعة. راجع: الأمالي للصدوق، ص ٤٣٩، المجلس ٦٧؛ الخصال، ج ٢، ص ٥٥٢؛ كمال الدين، ج ١، ص ٢٦٣؛ الإرشاد، ج ١، ص ٣٦؛ كتاب سليم، ج ٢، ص ٥٦٦، ح ١، و ص ٦٠٣، ح ٦، و ص ٦٤٢، ح ١١ و ص ٧٩٢، ح ٢٦؛ شرح الأخبار، ج ٢، ص ٢١٠-٢١١، ٣٥٨-٣٦٠، ج ٣، ص ٥٨؛ الفصول المختارة،

و رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ: <sup>١</sup> كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ <sup>٢</sup> إِذْ أَقْبَلَ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ: «هَذَا سَيِّدُ الْعَرَبِ». قَالَتْ: <sup>٤</sup> فَقُلْتُ: بِأَبِي <sup>٥</sup> وَأُمِّي؛ أَلَسْتُ سَيِّدَ الْعَرَبِ؟ قَالَ: <sup>٧</sup> «أَنَا سَيِّدُ الْعَالَمِينَ، وَهَذَا سَيِّدُ الْعَرَبِ». <sup>٨</sup>

- ﴿ ص ١٣٩ و ٢٧٨؛ تقريب المعارف، ص ٣١٦؛ كنز الفوائد، ج ١، ص ٢٦٤؛ الأملاني للطوسي، ص ٤٠، ح ٤٥، و ص ١٥٥، ح ٢٥٦، و ص ٢٤٨، ح ٤٣٦، و ص ٦٣٣، ح ١٣٠٥.
١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «فقلت».
  ٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «صلى الله عليه وآله».
  ٣. هكذا في الأصل والمطبوع. و في سائر النسخ: «إذا».
  ٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «فقلت».
  ٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «أنت».
  ٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «يسيد».
  ٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «صلى الله عليه وآله».
  ٨. قد رُوِيَ مثل هذا أو ما يقارب منه مع اختلاف أو زيادة عن سعيد بن جبير و عروة بن الزبير و ابن أبيزي عن عائشة عنه صلى الله عليه وآله، و عن جابر عنه صلى الله عليه وآله مع سؤال عائشه، و عن أبي سعيد الخدري، و عن سلمة بن كهيل مع اختلاف، و عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحسن [الحسين] بن عليّ عليهما السلام، و عن حميد الطويل عن أنس بن مالك. المستدرك على الصحيحين، ج ٣، ص ١٣٣، ح ٤٦٢٥، و ص ١٣٤، ح ٤٦٢٦ و ٤٦٢٧؛ تاريخ دمشق، ج ٤٢، ص ٣٠٤ - ٣٠٥؛ حلية الأولياء، ج ١، ص ٦٣، و ج ٥، ص ٣٨؛ المعجم الكبير، ج ٣، ص ٨٨، ح ٢٧٤٩؛ المعجم الأوسط، ج ٢، ص ١٢٧، ح ١٤٦٨؛ تاريخ بغداد، ج ١١، ص ٨٩، الرقم ٥٧٧٦.

و قد ورد التعبير بـ «سيد العرب» لأمر المؤمنين عليه السلام في كتب الشيعة مع اختلاف مع ما في كتب العامة. و كثير منها عن طريق العامة. و بعضها مروى عن فاطمة عليها السلام أو عن أمير المؤمنين عليه السلام في محابته يوم الشورى أو في أيام خلافة عثمان، أو عن الحسين عليه السلام في مناشدته للصحاب و التابعين بمنى قبل موت معاوية بسنة. كتاب سليم، ج ٢، ص ٦٤٣ و ٧٩٢؛ تفسير فرات الكوفي، ص ١٦٤؛ شرح الأخبار، ج ١، ص ١٩٥، ج ٣، ص ٥٦؛ الخصال، ج ٢، ص ٥٦١؛ الأملاني للصدوق، ص ٤٠، المجلس ١٠؛ التوحيد للصدوق،

و عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: <sup>١</sup> «إِنَّ أَخِي وَوَزِيرِي وَخَلِيفَتِي فِي أَهْلِي وَخَيْرَ مَنْ أَتْرُكُ بَعْدِي، يَقْضِي دِينِي وَيُنْجِزُ مَوْعِدِي، عَلَيَّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ» <sup>٢</sup>.

و رَوَى سَلْمَانَ الْفَارِسِيُّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ <sup>٣</sup> قَالَ: «خَيْرُ مَنْ أَتْرُكُ بَعْدِي عَلَيَّ بَنُ أَبِي طَالِبٍ» <sup>٤</sup>.

و رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ <sup>٥</sup> أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيَّ خَيْرُ الْبَشَرِ؛ فَمَنْ أَبَى فَقَدْ كَفَرَ» <sup>٦</sup>.

«ص ٢٠٧: معاني الأخبار، ص ١٠٣، ح ١ و ٢؛ الأمالي للمفيد، ص ٤٤ - ٤٥؛ المجلس ٦، ح ٤؛ الأمالي للطوسي، ص ٣٦٥ - ٣٦٦، ح ٧٧٢، و ص ٥١٠، ح ١١١٣ و ١١١٤، و ص ٥٤٩، ح ١١٦٨؛ و ص ٦٠٨، ح ١٢٥٤؛ مائة منقبة من مناقب أمير المؤمنين والأئمة، ص ١٧٠، المنقبة ٩٤. و في بعض الأحاديث أَنَّ عائشة سألته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عَنِ الْمَرَادِ بِالسَّيِّدِ، فَقَالَ: «مَنْ افْتَرَضَتْ طَاعَتَهُ كَمَا افْتَرَضَتْ طَاعَتِي». (الأمالي للصدوق، ص ٤٠، المجلس ١٠؛ التوحيد للصدوق، ص ٢٠٧) و قد خَصَّ الصدوق بمعناه باباً في معاني الأخبار، ص ١٠٣، ح ١ و ٢. ١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: - «صلى الله عليه وآله».

٢. في الأصل: + «عليه السلام».

٣. فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضوان الله عليه لأحمد بن حنبل، ص ٢٢٤، الرقم ١٧٤؛ مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للكوفي، ج ١، ص ٤٤٥، ح ٣٤٥؛ شرح الأخبار للمغربي، ج ١، ص ١٩٥، ح ١٥٥؛ مناقب آل أبي طالب، ج ٢، ص ٢٤٦ - ٢٤٧. ٤. في الأصل: «و على آله».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع وبعض المصادر: + «عليه السلام».

٦. مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للكوفي، ج ١، ص ٣٣٥، ح ٢٦٢؛ و ص ٣٨٥، ح ٣٠٢؛ المسترشد، ص ٢٦٢ - ٢٦٣، ح ٧٣؛ تفسير فرائد الكوفي، ص ٦١٣، ح ٧٦٩؛ المعجم الكبير للطبراني، ج ٦، ص ٢٢١؛ شرح الأخبار للمغربي، ج ١، ص ١١٧، ح ٤٠. ٧. في الأصل: «عليه السلام».

٨. لم نعثر عليه عن ابن مسعود، بل من نقله رواه عن حذيفة بن اليمان وغيره عن النبي صَلَّى

إِلَّا أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ<sup>١</sup> فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ وَمَا أَشَبَّهَهَا - فَهُوَ كَثِيرٌ لَا يُحْصَى :-  
إِنَّهَا أَخْبَارٌ أَحَادٍ لَا تَوْجِبُ عِلْمًا وَإِنْ كَانَ قَدْ رَوَاهَا الثَّقَاتُ، وَلَا تَوْجِبُ الْقَطْعَ عَلَى  
الْفَضْلِ الَّذِي هُوَ الْمَطْلُوبُ.

و [الجواب عن] <sup>٢</sup> ذلك: أَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَوْجِبِ الْقَطْعَ فَهِيَ مُقْتَضِيَةٌ لِلْفَضْلِ فِي  
الظَاهِرِ، وَعَلَى غَالِبِ الظَّنِّ.

و لَا يُعَارِضُهَا مَا يُرَوَّى مِنْ تَفْصِيلِ أَبِي بَكْرٍ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَخْبَارَ انْفَرَدَ بِتَقْلِيلِهَا  
طَائِفَةٌ، وَ يَدْفَعُهَا وَ يُنَكِّرُهَا مَنْ سِوَاهُمْ. وَ هَذِهِ الْأَخْبَارُ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مُتَّفَقٌ عَلَى  
(٤٠/ألف) تَقْلِيلِهَا، مَقْفُودٌ دَفْعُهَا.

و مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ حَدِيثُ الْمُوَاحِدَةِ، فَالْخَبَرُ بِهَا ظَاهِرٌ مَعْلُومٌ، بِخِلَافِ مَا  
تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَإِذَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٣</sup> قَدْ أَخَى بَيْنَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٤</sup> وَ بَيْنَ

«اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ. راجع: مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام للكوفي، ج ٢، ص ٥٢٣،  
ح ١٠٢٦؛ شرح الأخبار للمغربي، ج ١، ص ١٤٤؛ الكامل لابن عدي، ج ٤، ص ١٠؛ الأمالي  
للشيخ الصدوق، ص ١٣٥، ح ١٣٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٧٢.  
نعم، رَوَى عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ: «مَنْ لَمْ يَقُلْ: عَلَيَّ خَيْرُ  
النَّاسِ، فَقَدْ كَفَرَ». تاريخ مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٣٧٢؛ تاريخ بغداد، ج ٣، ص ١٩٢.  
كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ تَسْعِينَ سُورَةً،  
وَ خَتَمْتُ الْقُرْآنَ عَلَى خَيْرِ النَّاسِ بَعْدَهُ». فَقِيلَ لَهُ: «مَنْ هُوَ؟» قَالَ: «عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ». تاريخ  
مدينة دمشق، ج ٤٢، ص ٤٠١.  
وَ قَدْ رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْرٍ بِاخْتِلَافٍ فِي الْأَلْفَاظِ فِي الْمُسْتَرَشِدِ فِي إِمَامَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، ص ٢٦٨،  
ح ٩٠.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أَنْ يُقَالَ».

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. في الأصل: «عليه السلام».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «عليه السلام».

نَفْسِهِ،<sup>١</sup> فذلِكَ<sup>٢</sup> يَقْتَضِي أَنَّهُ يَلِيهِ فِي الْفَضْلِ، كما أَنَّهُ لَمَّا أَخَى بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَ عُمَرَ وَ فُلَانٍ وَ فُلَانٍ<sup>٣</sup> ذَلَّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

و لا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا مُوَاخَاةَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٤</sup> بَيْنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ بَيْنَ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ<sup>٥</sup> مَعَ تَفَاوُتِ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا.

و ذلك أَن هَذِهِ الْمُوَاخَاةَ لَمْ تَكُنْ عَلَى سَبِيلِ التَّفْضِيلِ<sup>٦</sup> وَ التَّقْدِيمِ، وَ إِنَّمَا أَخَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٧</sup> بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَ بَيْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَنْصَارِ؛ لِلْمُوَاسَاةِ وَ الْمَعُونَةِ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ قَدِمُوا إِلَى الْمَدِينَةِ مُقِلِّينَ<sup>٨</sup> وَ هُمْ عَلَى غَايَةِ الْحَاجَةِ وَ الْفَاقَةِ. وَ الْمُوَاخَاةُ الثَّانِيَةُ لَمْ تَكُنْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، بَلْ لِمَا ذَكَرْنَاهُ.

١. هكذا في المطبوع والأصل: وفي سائر النسخ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أَنَّهُ».

٣. راجع: المسترشد، ص ٣٠٣، ح ١١٢؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٠، ص ١١٩؛ و ج ٤٢،

ص ٥١؛ البداية والنهاية، ج ٧، ص ٣٧١؛ كنز العمال، ج ١٣، ص ١٤٤.

٤. في الأصل: «عليه السلام».

٥. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٤٧١؛ تاريخ الإسلام للذهبي، ج ٣، ص ٥٩٦؛ الإصابة، ج ٣،

ص ١٦٦، ذيل الرقم ٣٥٤٠.

٦. في «م»: «التفاضل».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ».

٨. «مُقِلِّينَ»: أي مفتقرين. الصحاح، ج ٥، ص ١٨٠٤ (قلل).

[٤]

## فَصْلُ

في أحكامِ مُحاربي أمير المؤمنين عليه السلامو تَوْبَةِ مَنْ يُدْعَى تَوْبَتَهُ مِنْهُمْ<sup>٢</sup>

لا خِلَافَ بَيْنَ الْمُحْصِلِينَ<sup>٣</sup> مِنَ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ مَنْ حَارَبَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ بَغَى عَلَيْهِ وَ نَكَثَ بَيْعَتَهُ وَ مَرَقَ<sup>٤</sup> عَنْ<sup>٥</sup> طَاعَتِهِ<sup>٦</sup> فَاسَقَ صَاحِبُ كَبِيرَةٍ.

[في بيان كفر محاربي أمير المؤمنين عليه السلام]

وَ اخْتَصَّتْ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ<sup>٧</sup> (٤٠/ب) بِتَكْفِيرِ مُقَاتِلِيهِ<sup>٨</sup> عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ حُجَّتُهَا عَلَى ذَلِكَ إِجْمَاعُهَا عَلَيْهِ، بِإِلا خِلَافٍ<sup>٩</sup> بَيْنَهُمْ فِيهِ. وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ إِجْمَاعَ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «في ذكر».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «منه».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «المتفقين». و في المطبوع: «المنصفين».

٤. في «خ» و المطبوع: «و فَرَقَ».

٥. في فنون: «من».

٦. في فنون: «و أنكر إمامته».

٧. في فنون: «الإمامية».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مقاتلته».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلا خلاف».

الإمامية حُجَّةٌ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ.<sup>١</sup>

و أَيْضاً فَإِنَّ الَّذِينَ<sup>٢</sup> حَارَبُوهُ وَ بَغَوْا عَلَيْهِ كَانُوا مُنْكَرِينَ لِإِمَامِيَّةِ وَ دَافِعِينَ لَهَا.<sup>٣</sup>  
و دَفَعَ الْإِمَامِيَّةَ كَدَفِ النَّبُوَّةِ<sup>٤</sup> فِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْجَهْلَ بِالْإِمَامَةِ كَالْجَهْلِ بِالنَّبُوَّةِ، وَ قَدْ  
رُويَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: <sup>٥</sup> «مَنْ مَاتَ وَ هُوَ لَا يَعْرِفُ<sup>٦</sup> إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ  
مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».<sup>٨</sup>

و رُويَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «حَرْبُكَ يَا عَلِيُّ<sup>١٠</sup> حَرْبِي، وَ سِلْمُكَ  
سِلْمِي».<sup>١١</sup>

و مَعْلُومٌ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>١٢</sup> إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ أَحْكَامَ حَرْبِكَ تُمَاتِلُ أَحْكَامَ  
حَرْبِي، وَ لَمْ يُرِدْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ أَنَّ إِحْدَى الْحَرْبَيْنِ هِيَ الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ

١. تَقَدَّمَ فِي ص ١٨٧. وَ قَدْ ادَّعَى الْمُصَنَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا وَ بَيَّنَّهُ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كُتُبِهِ.

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَ الْمَطْبُوعِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ: «الَّذِي».

٣. فِي «م»: «لَهُ». وَ فِي فَنُونٍ: «وَ حُجَّتُهَا أَنَّ مِنْ حَارِبِهِ فَهُوَ مُنْكَرٌ لِإِمَامَتِهِ وَ دَافِعٌ لَهَا».

٤. فِي فَنُونٍ: «+ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا».

٥. فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِ السَّلَام».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ قَدْ رُويَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ [قَالَ]».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ لَمْ يَعْرِفْ».

٨. مُسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، ص ٢٥٩؛ الْمُعْيَارُ وَ الْمَوَازِينُ، ص ٢٤؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ٤، ص ٩٦؛

الْمَحَاسِنُ، ج ١، ص ٩٢، ح ٤٦؛ وَ ص ١٥٤، ح ٧٨ وَ ٨٠؛ الْإِمَامَةُ وَ التَّبَصُّرَةُ، ص ٦٢، ح ٥٠؛

الْإِفْصَاحُ، ص ٢٨، مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

٩. فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِ السَّلَام».

١٠. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «يَا عَلِيُّ حَرْبِكَ».

١١. الْأَمَالِيُّ لِلشَّيْخِ الصَّدُوقِ، ص ٦٥٦، ح ٨٩١؛ فَضَائِلُ الشَّيْعَةِ، ص ١٥؛ شَرْحُ الْأَخْبَارِ لِلْمَغْرِبِيِّ،

ج ١، ص ٣٠٦، ح ٢٨٤؛ وَ ج ٢، ص ٣٩٧، ح ٧٤٥؛ الْأَمَالِيُّ لِلشَّيْخِ الطُّوسِيِّ، ص ٣٦٤، ح ٧٦٣؛

بَشَارَةُ الْمُصْطَفِيِّ، ص ٢٨٧.

١٢. فِي الْأَصْلِ: «عَلَيْهِ السَّلَام». وَ هَكَذَا مَا بَعْدَهُ.

صَرُورَةٌ خِلَافَ ذَلِكَ. وَإِذَا كَانَ حَرْبُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ كُفْرًا، وَجَبَ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا<sup>١</sup> جُعِلَ لَهُ مِثْلُ حُكْمِ حُرُوبِهِ<sup>٢</sup>.

فَإِذَا قِيلَ: لَوْ تَسَاوَى حُكْمُ الْحَرَبَيْنِ لَوَجَبَ أَنْ يُغْنَمَ<sup>٣</sup> مَا لُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَيُتَبَعَ مُؤَلِّيهِ، وَيُجَهَّزَ<sup>٤</sup> عَلَى جَرِيحِهِ<sup>٥</sup>.

قُلْنَا: <sup>٦</sup>الظَاهِرُ مِنَ التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْحَرَبَيْنِ يَقْتَضِي اتِّفَاقَ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ. وَإِذَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي بَعْضِهَا، أُخْرِجَ مِنَ الظَّاهِرِ، وَبَقِيَ مَا عَدَاهُ. (٤١/ ألف)

#### [مناقشة ما يدعى من توبة طلحة والزبير وعائشة]

فَأَمَّا<sup>٧</sup> مَا يَدْعَى مِنْ تَوْبَةِ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرِ وَعَائِشَةَ، فَكُلُّ<sup>٨</sup> ذَلِكَ إِنَّمَا يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى أَمْرٍ غَيْرِ مَقْطُوعٍ بِهِ وَلَا مَعْلُومٍ<sup>٩</sup>، وَالْمَعْصِيَةُ<sup>١٠</sup> مَعْلُومَةٌ مَقْطُوعٌ<sup>١١</sup> عَلَيْهَا، وَلَيْسَ يَجُوزُ<sup>١٢</sup> الرُّجُوعُ عَنْ مَعْلُومٍ إِلَّا بِمَعْلُومٍ مِثْلِهِ.

١. كذا، والأنسب: «فيمن».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «حربه».

٣. في «خ، م، هـ»: «تغنم». وفي المطبوع: «نغنم».

٤. في «خ، م، هـ» والمطبوع: «وتتبع... وتجهز».

٥. تقول: «أجهزت على الجريح»، إذا أسرعت قتله وقد تمنت عليه. الصحاح، ج ٣، ص ٨٧٠ (جهز).

٦. في الأصل: «قيل».

٧. في فنون: «وكل» بدل «فأما».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وكل». وفي فنون: «فهو».

٩. في فنون: «فهو أمر غير معلوم ولا مقطوع به».

١٠. في فنون: «فأما المعصية فظاهرة».

١١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ومقطوع».

١٢. في فنون: «ولا يجوز».

فإذا قيل: هذا يوجب أن لا نرجع عن ذم أحدٍ من الفساقِ ممن<sup>١</sup> عَلِمْنَا فسقه؛  
لأنه وإن أظهرَ التوبةَ فإنما يُرجعُ في وقوعها و حصولِ شرائطها على الوجهِ  
المُسْقِطِ للعقابِ إلى غَلْبَةِ الظَّنِّ.

قلنا: <sup>٢</sup>أما الندمُ فقد يَعْلَمُهُ الإنسانُ مِنْ غَيْرِهِ ضرورةً، <sup>٣</sup>وأما شرائطُ التوبةِ  
و تكاملُها فلا يَصِحُّ عِلْمُ الإنسانِ بها <sup>٤</sup>مِنْ غَيْرِهِ وإن عَلِمَهَا مِنْ نَفْسِهِ، وَ طَرِيقُ  
إثباتِها في الغَيْرِ غَالِبُ الظَّنِّ؛ فَمَا <sup>٥</sup>إِلَيْهِ طَرِيقُ الْعِلْمِ مِنْ نَدَمِهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا،  
و ما لا يُمكنُ الْعِلْمُ بِهِ عُمَلٍ فِيهِ عَلَى غَالِبِ الظَّنِّ، كما يُعْمَلُ فِي نَظَائِرِهِ إِذَا <sup>٦</sup>تَعَذَّرَ  
الْعِلْمُ؛ فَمَنْ لَا يَعْلَمُ وَ قَوَّعَ النَّدَمَ مِنْهُ لَا يُرجعُ عَنْ أَحكامِ ما عَلِمَناه مِنْ فسقه، و إذا  
عَلِمَناه نَادِمًا وَ غَلَبَ بِالْأَمَارَاتِ ظَنُّنا فِي تَكَامُلِ شَرائِطِ تَوْبَتِهِ مَدَحَناه بِشَرَطٍ، كما  
نَمْدَحُ مُظْهَرَ الْإِيمَانِ بِشَرَطٍ. <sup>٧</sup>

و إذا تَجَاوَزْنَا عَنْ هَذَا الْمَوْضِعِ كَأَنَّ لَنَا فِيمَا يُدْعَى مِنْ أَخْبَارِ (٤١/ب) التوبةِ  
طَرِيقَانِ؛

أَحَدُهُما: أَنْ تُعَارِضَ بِأَخْبَارٍ تَقْتَضِي <sup>٩</sup>الْإِصْرَارَ وَ ارْتِفَاعَ التَّوْبَةِ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و ممن».

٢. في الأصل: «قيل».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من غير ضرورة».

٤. في «م»: «لها».

٥. في «خ» و المطبوع: «مما».

٦. في «خ» و المطبوع: «و إذا».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مدحناه بشرطه كما نمدح مظهر الإيمان بشرطه».

٨. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «بطريقان».

٩. في «خ، م، هـ»: «تعارض بأخبار يقتضي». و في المطبوع: «تعارض بأخبار تقتضي».

و الثاني: أن نُبينَ احتمالَ كُلِّ شَيْءٍ يُروى و يُعتمدُ<sup>١</sup> في التَّوبة؛ فلا يَجوزُ<sup>٢</sup> الرُّجوعُ عن الفِسقِ الذي لَيْسَ بِمُحْتَمَلٍ بِأَمْرِ مُحْتَمَلٍ.

فَمِنْ ذَلِكَ كِتَابُ<sup>٣</sup> أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ بِالْفَتْحِ، وَ قَدْ رَوَاهُ الْمُخَالِفُ وَ الْمُوَافِقُ<sup>٤</sup> وَ وَرَدَ فِي كُلِّ سِيَرِهِ، وَ هُوَ يَتَضَمَّنُ الشَّهَادَةَ عَلَى الْقَوْمِ بِأَنَّهُمْ قَتَلُوا عَلَى النُّكْثِ وَ الْبَغْيِ؛ وَ مَنْ مَاتَ تَائِبًا لَا يوصَفُ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ.

وَ مَا رُوِيَ أَيْضًا مِنْ أَنَّ<sup>٥</sup> أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا جَاءَهُ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِرَأْسِ الزُّبَيْرِ وَ سَيْفِهِ، تَنَازَلَ سَيْفَهُ وَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «طَالَمَا جَلَا بِهِ الْكَرْبُ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ لَكِنَّ الْحَيْنَ<sup>٦</sup> وَ مَصَارِعُ السُّوءِ<sup>٧</sup>». وَ مَنْ كَانَ تَائِبًا لَا يَكُونُ مَصْرَعُهُ مَصَارِعُ<sup>٨</sup> سُوءٍ.

١. هكذا في الأصل و في سائر النسخ و المطبوع: «و نعتمد».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و لا يجوز».

٣. أي من الطريق الأول.

٤. رواه الشيخ المفيد رحمه الله في الإرشاد، ج ١، ص ٢٥٨ - ٢٥٩؛ الجمل، ص ٢١١ - ٢١٢. و رواه الشريف رحمه الله عن الواقدي في الشافي في الإمامة، ج ٤، ص ٣٢٩ - ٣٣٠.

٥. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ و المطبوع: «عن» بدل «من أن».

٦. هكذا في الأصل و المصادر. و في سائر النسخ و المطبوع: «و».

٧. الحين - بالفتح -: الهلاك؛ يُقال: «حان الرجل»، أي هلك. و أحانه الله. الصحاح، ج ٥، ص ٢١٠٦ (حين).

٨. في كتاب الفتوح: «و لكن الحين و القضاء». و في الفتنة و وقعة الجمل و تاريخ الطبري: - «و لكن الحين و مصارع السوء».

٩. الفتنة و وقعة الجمل، ص ١٧٤؛ الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١١٢؛ تاريخ الطبري، ج ٣، ص ٥٤؛ كتاب الفتوح، ج ٢، ص ٤٧١؛ الجمل للشيخ المفيد رحمه الله، ص ٢٠٩؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٣٦٠؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ١٨، ص ٤١٨؛ الاحتجاج، ج ١، ص ١٦٣.

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مصرع».

و رَوَى حَبَّةُ الْعُرْنِي قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: <sup>١</sup> «وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ صَاحِبَةَ الْهُدُوجِ أَنَّ أَصْحَابَ الْجَمَلِ مَلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ، وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى <sup>٢</sup>» <sup>٣</sup>.

و رَوَى الْبَلَاذُورِيُّ فِي تَارِيخِهِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ جُوَيْرِيَةَ بْنِ أَسْمَاءَ أَنَّهُ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ الزُّبَيْرَ لَمَّا وَلَّى اعْتَرَضَهُ عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ <sup>٤</sup> وَقَالَ: [إِلَى] <sup>٥</sup> أَيْنَ [تُرِيدُ] يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؟ وَاللَّهِ مَا أَنْتَ بِجَبَانٍ، وَ لَكِنِّي أَحْسَبُكَ شَكَكْتَ. فَقَالَ: هُوَ ذَاكَ <sup>٦</sup>.  
و الشُّكُّ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ التَّوْبَةِ، وَ لَوْ كَانَ تَائِبًا لَقَالَ لَهُ: «مَا شَكَكْتُ، وَ لَكِن تَحَقَّقْتُ أَنَّ صَاحِبَكَ عَلَى الْحَقِّ وَ أَنَّنِي عَلَى الْبَاطِلِ»، وَ أَيُّ تَوْبَةٍ يَكُونُ لِلشَّاكِّ؟!  
فَأَمَّا تَوْبَةُ طَلْحَةَ فَيُضِيقُ عَلَى الْمُخَالَفِ الْكَلَامَ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ قُتِلَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ مُحَارِبًا مُكَاشِفًا؛ <sup>٧</sup> فِي أَيِّ زَمَانٍ تَابَ وَ رَجَعَ؟!  
وَ فِي بَعْضِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِصْرَارِهِ وَ فَقْدِ تَوْبَتِهِ <sup>٨</sup>.

١. هكذا في الأصل. و قد وضعت الكلمة بين معقوفين في المطبوع و في سائر النسخ: - «يقول».

٢. اقتباس من الآية ٦١ من سورة طه (٢٠).

٣. كتاب سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ، ص ٣٢٧؛ الإيضاح، ص ٨٤؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٢٨؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٣٧، مع اختلاف يسير.

٤. هاهنا تنقطع نسخة الأصل.

٥. ما بين المعقوفين من المصدر، و هكذا ما بعده.

٦. أنساب الأشراف، ص ٢٦٠، ج ٣٢٤؛ الشافي في الإمامة، ج ٤، ص ٣٣٣؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٢٨، مع اختلاف يسير.

٧. انظر تفصيل مقتل طلحة في: الفتنة و وقعة الجمل، ص ١٦٧؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٥٢٧ -

٥٢٨؛ الكامل في التاريخ، ج ٣، ص ٢٤٤ - ٢٤٥؛ البداية و النهاية، ج ٧، ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

٨. منها ما مضى آنفاً في ص ٣١٠ من كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى أهل الكوفة بالفتح.

و ما رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ وَ هُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ<sup>١</sup>: «مَا رَأَيْتُ مَصْرَعًا شَيْخٍ أَضْيَعَ مِنْ<sup>٢</sup> مَصْرَعِي»<sup>٣</sup> يَدُلُّ عَلَى الْإِصْرَارِ وَ فَقَدْ التَّوْبَةُ.

و رُوِيَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ مَرَّ عَلَى طَلْحَةَ وَ هُوَ صَرِيحٌ<sup>٤</sup>، فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَقْعِدُوهُ!» فَأَقْعَدُوهُ، فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ لَكَ سَابِقَةٌ، لَكِنَّ الشَّيْطَانَ دَخَلَ فِي مَنَخَرِيكَ، وَ أَدْخَلَكَ النَّارَ»<sup>٥</sup>.

و أَمَّا إِصْرَارُ عَائِشَةَ وَ فَقَدْ تَوَبَّهَافُمْسْتَفَادٌ مِنْ بَعْضِ مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ<sup>٦</sup>.

و مِمَّا يَخْصُصُهُ: الْخَبَرُ الْمَشْهُورُ، الْمُتَظَاهِرُ الْمَعْرُوفُ، بِمَا جَرَى بَيْنَهَا وَ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ بَعَثَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَيْهَا، وَ امْتِنَاعُهَا مِنْ تَسْمِيَّتِهِ بِأَمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَ تَصْرِيحُهَا بِالْبُغْضِ وَ الْعَدَاوَةِ بِالْفَافِظِ كَثِيرَةٍ<sup>٧</sup> تَدُلُّ عَلَى الْإِصْرَارِ وَ فَقَدْ التَّوْبَةُ.

و رَوَى الْوَاقِدِيُّ أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَالَ: كَيْفَ رَأَيْتِ ضَرْبَ بَنِيكَ عَلَى الْحَقِّ؟ فَقَالَتْ: اسْتَبَصَّرْتُ مِنْ أَجْلِ أَنَّكَ غَلَبْتَ. فَقَالَ: أَنَا أَشَدُّ

١. في النسخ و المطبوع: «في نفسه». و الصحيح ما أثبتناه؛ يُقال: «جاد بنفسه عند الموت»، إذا قارب أن يقضي. راجع: لسان العرب، ج ٣، ص ١٣٧ (جود).

٢. في «م، ه» - «من».

٣. إضافة إلى المصادر الماضية راجع: أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٤٦ - ٢٤٧، الرقم ٣٠٤ و ٣٠٦؛ و ج ١٠، ص ١٢٧ - ١٢٨؛ الجمل للشيخ المفيد، ص ٢٠٠؛ تقريب المعارف، ص ٤١٠، مع اختلاف يسير.

٤. «صرع»، أي قتل من حيث إنه سقط إلى الأرض. راجع: المصباح المنير، ص ٣٣٨ (صرع).

٥. الفصول المختارة، ص ١٤٢؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٣٩.

٦. ما قدمه أنفأ في ص ٣١٠ - ٣١١ من كتاب أمير المؤمنين عليه السلام إلى أهل الكوفة بالفتح، و من كلامه في حق صاحبة اليهودج أنها عالمة بأنها و أصحابها ملعونون على لسان رسول الله صلى الله عليه و آله.

٧. راجع: الجمل للشيخ المفيد، ص ٨٣ - ٨٥.

استبصاراً من ذلك؛ وَ اللَّهُ لَوْ ضَرَبْتُمُونَا حَتَّى تُبْلِغُونَا سَعَفَاتٍ<sup>١</sup> هَجَرَ<sup>٢</sup> لَعَلِمْنَا أَنَّا عَلَى الْحَقِّ وَأَنْتُمْ عَلَى الْبَاطِلِ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: هَكَذَا يُخَيَّلُ إِلَيْكَ؛ إِنَّتِ اللَّهُ يَا عَمَّارُ! أَذْهَبَتْ دِينَكَ لِابْنِ أَبِي طَالِبٍ.<sup>٣</sup>

وَرَوَى الطَّبْرِيُّ فِي تَارِيخِهِ [أَنَّهُ]<sup>٤</sup> لَمَّا انْتَهَى قَتْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى عَائِشَةَ قَالَتْ:<sup>٥</sup>

وَأَلَقَتْ عَصَاهَا، وَاسْتَقَرَّتْ بِهَا النَّوَى<sup>٦</sup> كَمَا قُرَّ عَيْنًا بِالْإِيَابِ الْمُسَافِرِ<sup>٧</sup> ثُمَّ قَالَتْ: مَنْ قَتَلَهُ؟ فَقِيلَ: رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ،<sup>٨</sup> فَقَالَتْ:

١. السَّعْفَةُ - بالتحريك -: غصن النخل. الصحاح، ج ٤، ص ١٣٧٤ (سقف).

٢. هَجَرَ - بالتحريك -: قرية بالحجاز معروفة بكثرة التمر. خزانة الأدب، ج ١١، ص ٩٧.

٣. الأسامي للشيخ الطوسي، ص ١٤٣ - ١٤٤، ح ٢٣٣؛ بشارة المصطفى، ص ٤٣٤، ح ١٤؛

الاحتجاج، ج ١، ص ٢٤٠. ٤. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٥. في النسخ والمطبوع: «فقالت». والصواب ما أثبتناه.

٦. النوى: الموضع الذي نَوُوا الذهاب إليه؛ مؤنثة. المخصص، ج ١٧، ص ١١ (نوي).

٧. اختلف الرواة في نسبة البيت، فذهب الأكثر إلى أَنَّهُ لَمُعَقَّرٍ بِنِ أَوْسِ بْنِ حِمَارِ الْبَارِقِيِّ، الَّذِي كَانَ أَحَدَ فِرْسَانَ بَارِقٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ شَاعِرًا. وَاسْمُهُ سُفْيَانٌ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُعَقَّرًا لِبَيْتِ قَالِهِ. ثَوَقِي نَحْوَ سَنَةِ ٤٥ هـ.

وُسَبَّ إِلَى مُضَرَّسٍ بِنِ رِبْعِيٍّ، وَإِلَى عَبْدِ رَبِّهِ السُّلَمِيِّ، وَإِلَى سُلَيْمِ بْنِ ثُمَامَةَ الْحَنْفِيِّ.

وَعَلَى أَيْ حَالٍ، فَإِنَّ مُعَقَّرًا يَصِفُ امْرَأَةً كَانَتْ لَا تَسْتَقَرُّ عَلَى زَوْجٍ، كُلَّمَا تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ لَمْ تَوَاتِهِ وَلَمْ تَكْشَفْ عَنْ رَأْسِهَا وَلَمْ تُلْقَ خِمَارَهَا، وَكَانَ ذَلِكَ عَلَامَةً بِإِنَائِهَا وَأَنَّهَا لَا تَرِيدُ الزَّوْجَ. ثُمَّ تَزَوَّجَهَا رَجُلٌ فَفُضِّيتَ بِهِ وَأَلْقَتْ خِمَارَهَا. وَيُضْرَبُ مَثَلًا لِكُلِّ مَنْ وَافَقَهُ شَيْءٌ فَأَقَامَ عَلَيْهِ.

راجع: البيان والتبيين، ج ٣، ص ٢٧؛ الاشتقاق، ص ٤٨١؛ الأغاني، ج ١١، ص ١٠٩؛ الأنساب للصُّحَارِيِّ، ج ٢، ص ٦٠١ - ٦٠٢؛ المحكم والمحيط الأعظم، ج ٢، ص ٢٩٨ (عصو)؛ خزانة الأدب، ج ٥، ص ١٧.

٨. مُرَادٌ - وَزَانٌ غُرَابٌ -: قَبِيلَةٌ مِنْ مَذْهَجٍ، سَمِّيَتْ بِاسْمِ أَبِيهِمْ مُرَادُ بْنُ مَالِكِ بْنِ أَدَدَ بْنِ زَيْدِ بْنِ يَشْجَبَ بْنِ عُزَيْبِ بْنِ زَيْدِ بْنِ كَهْلَانَ بْنِ سَبَأَ بْنِ يَشْجَبَ بْنِ يَعْرُبَ بْنِ قِحْطَانَ. قِيلَ: اسْمُهُ يُحَابِرُ،

فإن يك نائياً،<sup>١</sup> فلقد نعا<sup>٢</sup> غلام<sup>٣</sup> ليس في فيه الثراب<sup>٤</sup>  
وكل هذا منافع للتوبة.

وفي الرواية: أن ابن عباس رضي الله عنه قال لأمير المؤمنين عليه السلام - لما  
أبت عائشة الرجوع إلى المدينة - : أرى أن تدعها بالبصرة ولا ترجلها. فقال  
عليه السلام: «إنها لا تألو<sup>٥</sup> شراً، و لكنني أردتها إلى بيتها».<sup>٦</sup>

و روى محمد بن إسحاق: أنها لما وصلت إلى المدينة راجعة من البصرة، لم<sup>٧</sup>  
تزل تحرض الناس على أمير المؤمنين عليه السلام، و كتبت إلى معاوية وإلى أهل  
الشام مع الأسود بن أبي البخترى تحرضهم أيضاً.<sup>٨</sup>  
و نظائر ذلك كثيرة.

فإذا قيل: هذه أخبار آحاد ضعيفة.

قلنا: أضعف منها ما تروونه من وقوع التوبة؛ لأن أخباركم تتفرّدون بها، وهذه

«و إنما قيل له: «مراد» لأنه تمرّد على الناس، أي عتا عليهم. و قال الأزهري: «مراد حي هم اليوم  
في اليمن، و يقال: إن نسبهم في الأصل من ززار». و النسبة إليه: مرادي. راجع: تهذيب اللغة،  
ج ١٤، ص ٨٤؛ المصباح المنير، ص ٥٦٨ (مرد).

١. في النسخ: «تائباً». و في بعض المصادر: «ناعياً». و الصواب ما أثبتناه، كما في المطبوع.

٢. «نعا»، أي أخبر بموته. المصباح المنير، ص ٦١٤ (نعي).

٣. هو شفيان بن أبي أمية بن عبد شمس بن أبي وقاص الزهري.

٤. تمام الرواية: «فقلت زين بنت أبي سلمة: فقلت: سبحان الله يا أم المؤمنين! أقولين مثل  
هذا لعلّي في سابقته وفضله؟! فضحكت و قالت: بسم الله، إذا نسيته فذكرني». راجع: الأخبار  
الموفيات، ص ١٣١؛ تاريخ الطبري، ج ٤، ص ١١٥؛ مقاتل الطالبين، ص ٢٦؛ نثر الدرر في  
المحاضرات، ج ٤، ص ١٧.

٥. «لا تألو»: أي لا تقصّر ولا تبطئ. لسان العرب، ج ١٤، ص ٣٩ (ألا).

٦. الاقتصاد فيما يتعلّق بالاعتقاد، ص ٢٢٩؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٤١.

٧. في النسخ و المطبوع: «فلم». و الصواب ما أثبتناه.

٨. الاقتصاد فيما يتعلّق بالاعتقاد، ص ٢٢٩؛ الاحتجاج، ج ١، ص ٢٤١؛ كامل البهائي، ج ٢، ص ٢٠٦.

الأخبار يرويها مخالف الشيعة و موافقها، و أقل الأحوال أن تتعارض الأخبار و يرجع إلى المعلوم من وقوع المعصية.  
 و أدل دليل على أن التوبة لم تقع من الرجلين ومنها<sup>١</sup> أنهم لو كانوا تابوا لوجب أن يصيروا إلى عسكر أمير المؤمنين عليه السلام متنصلين<sup>٢</sup> معتذرين، مقررين بالبغي و المعصية و خلع الطاعة الواجبة، بإذلين لنصرتهم و معونته و الكون في جملته؛ لأن هذه سنة التائبين و عادة النادمين، و إذا لم يقع منهم شيء من ذلك فلا توبة.

### [مناقشة ما استدلل به على توبة أصحاب الجمل]

و أما الطريقة الثانية التي وعدنا بذكرها<sup>٣</sup> فبيئة.

٥٠٠

أما رجوع الزبير عن الحرب و انصرافه عن الجهتين فليس بتوبة، و لا له ظاهر ندّم؛ لأن الرجوع عن الحرب قد يكون لأغراض كثيرة و أسباب مختلفة؛ فمن أين لهم أن الرجوع عنها كان للتوبة، دون غيرها؟

و الدلالة على أن الرجوع لم يكن للتوبة: أنه لم يصر إلى جيش أمير المؤمنين عليه السلام. و قد قيل: إنه إنما رجّع عن الحرب لما يتيسر من الظفر و رأى أمارات النصر و الفتح لأمير المؤمنين عليه السلام، و قيل أشياء كثيرة في سبب رجوعه؛ و يكفينا أن يكون محتملاً. و قد روي أنه بعد انصرافه عن الحرب لما هُجّن<sup>٤</sup> و عوتب رجّع و قاتل و أعتق عبداً كفارة عن يمينه.<sup>٥</sup>

١. في «م»: «منها» بدون الواو.

٢. «متنصلين»، أي متبرئين، يقال: «تنصل فلان من ذنبه»، أي تبرأ. راجع: الصحيح، ج ٥، ص ١٨٣١ (نصل).

٣. تقدّم الوعد بذكرها في ص ٣١٠.

٤. «هُجّن»، أي قُبِحَ. لسان العرب، ج ١٣، ص ٤٣٤ (هجن).

٥. راجع: أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٥٥، الرقم ٣١٩؛ تاريخ الطبري، ج ٦، ص ٥٠٩؛ البداية و النهاية، ج ٧، ص ٢٤١.

وَأَمَّا مَا يَتَعَلَّقُونَ بِهِ فِي الرِّوَايَةِ عَنِ الزُّبَيْرِ مِنْ قَوْلِهِ: «مَا كَانَ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا عَرَفْتُ أَيْنَ أَضَعُ قَدَمِي فِيهِ إِلَّا هَذَا؛ فَإِنِّي لَا أَدْرِي: أَمْ قَبِيلٌ أَنَا فِيهِ، أَمْ مُدْبِرٌ؟»<sup>١</sup>، فَإِنَّمَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى الشُّكِّ وَالْحَيْرَةِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى التَّوْبَةِ؛ وَالتَّائِبُ لَا يَكُونُ شَاكًّا!

فَإِنْ تَعَلَّقُوا فِي تَوْبَتِهِ<sup>٢</sup> بِمَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ: «بَشِّرْ قَاتِلَ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ»<sup>٣</sup>، فَلَيْسَ فِي دُخُولِ قَاتِلِهِ النَّارَ مَا يَدُلُّ عَلَى دُخُولِهِ هُوَ الْجَنَّةَ؛ وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَحِقَّ قَاتِلُهُ النَّارَ لَا لِأَجْلِ قَتْلِهِ، بَلْ لِسَبَبٍ آخَرَ. وَلَوْ اسْتَحَقَّهُ لِأَجْلِ قَتْلِهِ لَمْ يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى تَوْبَةِ الْمَقْتُولِ؛ لِأَنَّ ابْنَ جُرْمُوزٍ قَتَلَهُ غَدْرًا<sup>٤</sup> وَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاهُ الْأَمَانَ. وَأَمَّا التَّعَلُّقُ فِي تَوْبَةِ طَلْحَةَ بِمَا رُوِيَ مِنْ قَوْلِهِ لَمَّا أَصَابَهُ السَّهْمُ:

نَدِمْتُ نَدَامَةً الْكُسْعِيِّ<sup>٥</sup> لَمَّا رَأَتْ عَيْنَاهُ مَا فَعَلَتْ يَدَاهُ<sup>٦</sup>

فهو بَأَن يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ التَّوْبَةِ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ نَدَامَتَهُ مُشَبَّهَةً لِنَدَامَةِ

١ . الْجَمَلُ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ، ص ١٥٥؛ الْاِقْتِصَادُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادِ، ص ٢٣٠؛ شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، ج ٢، ص ١٦٦.

٢ . فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «تَوْبَتُهُمَا». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣ . الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، ج ٣، ص ١١١؛ مُسْنَدُ أَحْمَدَ، ج ١، ص ٨٩؛ الْأَخْبَارُ الطَّوَالُ، ص ١٤٩؛ الْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ، ج ١، ص ١٢٣، ح ٢٤٣؛ الْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ، ج ٣، ص ٣٦٧؛ الْاِخْتِصَاصُ، ص ٩٣ وَ ٩٥؛ الْفُصُولُ الْمُخْتَارَةُ، ص ١٤٣.

٤ . الْغَدْرُ: نَقْضُ الْعَهْدِ وَ تَرْكُ الْوَفَاءِ بِهِ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٥، ص ٨ (غدر).

٥ . الْكُسْعِيُّ اسْمُهُ مُحَارِبُ بْنُ قَيْسٍ، مِنْ بَنِي كُسَيْعَةَ أَوْ بَنِي الْكُثْعِ بَطْنٌ مِنْ حِمْيَرَ، يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي النَّدَامَةِ، وَ ذَلِكَ أَنَّهُ أَصَابَ نَبْعَةً، فَاتَّخَذَ مِنْهَا قَوْسًا، وَ كَانَ رَامِيًا مُجِيدًا لَا يَكَادُ يُخْطِئُ، فَرَمَى عَنْهَا غَيْرًا لِيَلَّا يَنْفُذَ السَّهْمُ مِنْهُ وَ وَقَعَ فِي حَجَرٍ فَأَوْرَى نَارًا، فَظَنَّهُ لَمْ يُصِبْ فَكَسَرَ الْقَوْسَ - وَ قِيلَ: قَطَعَ إصْبَعَهُ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ أَخْطَأَ -، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَأَى الْغَيْرَ مُجَدَّلًا فَنَدِمَ، فَضُرِبَ بِهِ الْمَثَلُ. النِّهَايَةُ، ج ٤، ص ١٧٣ - ١٧٤ (كسع).

٦ . الْفِتْنَةُ وَ وَقْعَةُ الْجَمَلِ، ص ١٥٧ - ١٥٨؛ تَارِيخُ الطَّبْرِيِّ، ج ٣، ص ٥١٩؛ مَرْوَجُ الذَّهَبِ، ج ٢، ص ٣٦٥؛ الْمَغْنِي، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٨٨؛ الْاِسْتِعَابُ، ج ٢، ص ٧٦٦، الرِّقْمُ ١٢٨٠.

الْكُسْعِيِّ، وَخَبَرُ الْكُسْعِيِّ مَعْرُوفٌ وَأَنَّهُ نَدِمَ بِحَيْثُ لَا تَنْفَعُهُ النَّدَامَةُ، وَحَيْثُ خَرَجَ الْأَمْرُ عَنْ يَدِهِ.

٥٠١

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ مِنْ قَوْلِهِ وَهُوَ يَجُودُ بِنَفْسِهِ: «اللَّهُمَّ خُذْ لِعُثْمَانَ مِنِّي حَتَّى يَرْضَى»<sup>١</sup>، فَهُوَ دَلِيلُ الْإِصْرَارِ لَا التَّوْبَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ فَسَقِهِ طَلَبَهُ بَدَمِ عُثْمَانَ وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَطَالَبَ بِهِ مَنْ لَا صُنْعَ لَهُ فِيهِ.

فَإِذَا قِيلَ: إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّنِي كُنْتُ مِنَ الْأَعْوَانِ عَلَى قَتْلِهِ، وَهَذِهِ عُقُوبَةٌ عَلَى ذَلِكَ. قُلْنَا: هَبُوا أَنَّهُ كَانَ نَادِمًا عَلَى مَا فَعَلَهُ بِعُثْمَانَ، مِنْ أَيْنَ أَنَّهُ كَانَ نَادِمًا عَلَى غَيْرِهِ مِنْ حَرْبِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالبَغْيِ عَلَيْهِ، وَأَحَدُ الْأَمْرَيْنِ مُنْفَصِلٌ مِنَ الْآخَرِ؟

### [مناقشة خبر العشرة المبشرين بالجنة]

وَأَمَّا خَبَرُ الْبِشَارَةِ بِالْجَنَّةِ - إِنْ تَعَلَّقُوا بِهِ فِي تَوْبَةِ الرَّجُلَيْنِ<sup>٢</sup> - فَقَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ «الشَّافِي»<sup>٣</sup> أَنَّ هَذَا خَبَرٌ مَقْدُوحٌ، وَدَلَّلْنَا عَلَى بُطْلَانِهِ بِعَدَمِ الْاِحْتِجَاجِ [بِهِ] فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ، لَوْ كَانَ حَقًّا لَمَا عُدِّلَ عَنْ ذِكْرِهِ فِيهَا.

وَبَيَّنَّا أَيْضًا أَنَّ الْقَطْعَ عَلَى دُخُولِ الْجَنَّةِ لِمَنْ لَيْسَ بِمَعْصُومٍ وَيَجُوزُ مِنْهُ مُوَاقَعَةُ الْقَبِيحِ، إِغْرَاءً بِالذُّنُوبِ وَالْقَبَائِحِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْقَوْمَ مَا كَانُوا مَعْصُومِينَ؛ فَقَدْ وَقَعَ

١. الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ٢٢٢ - ٢٢٣؛ تاريخ خليفة بن خياط، ص ١٣٩؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٤٦ - ٢٤٧، الرقم ٣٠٤ و ٣٠٦؛ المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٨٨؛ تاريخ مدينة دمشق، ج ٢٥، ص ١٠٩.

٢. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٨٨ - ٨٩.

٣. الشافي في الإمامة، ج ٤، ص ٣٢٦ و ٣٤٦ - ٣٤٧.

٤. في النسخ والمطبوع: «لعدم الاحتجاج» بدون «به». والصحيح ما أثبتناه.

منهم من الكبيرة ما نَحْنُ في الكلام على من ادَّعى التَّوبَةَ فيها.  
وَأَجَبْنَا عَنْ سَوَالٍ مَنْ يَسْأَلُ فَيَقُولُ: مَا أَنْكَرْتُمْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى قَدْ عَلِمَ  
أَنْ مَنْ قَدْ وَقَعَ الْقَبِيحُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ مُوَافِقُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ،  
وَأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ بَعْدَ الْبِشَارَةِ قَبِيحًا مَا كَانَ يَفْعَلُهُ لَوْلَاهَا؟<sup>٢</sup> فَتَخْرُجُ الْبِشَارَةُ مِنْ أَنْ  
تَكُونَ مُغْرِيَةً.

بأن قلنا: لَيْسَتْ تَخْرُجُ بهذا التقديرِ الْبِشَارَةُ بِ[الْجَنَّةِ مِنْ] أَنْ تَكُونَ مُقَوِّيةً<sup>٤</sup>  
لِدَاعِي الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ مَنْ عَلِمَ أَنَّ عَاقِبَتَهُ<sup>٥</sup> الْجَنَّةُ لَا يَكُونُ إِقْدَامُهُ عَلَى الْقَبِيحِ أَوْ خَوْفُهُ  
مِنْهُ إِقْدَامَ مَنْ يُجَوِّزُ أَنْ يُخْتَرَمَ قَبْلَ التَّوبَةِ.

فَأَمَّا تَوْبَةُ عَائِشَةَ: فَإِنَّمَا يُعَوْلُونَ<sup>٦</sup> فِيهَا<sup>٧</sup> عَلَى مَا رُوِيَ مِنْ بُكَائِهَا وَتَلَهُّفِهَا  
وَتَحَسُّرِهَا،<sup>٨</sup> وَقَوْلِهَا: «لَيْتَنِي كُنْتُ شَجَرَةً وَمَدْرَةً»<sup>٩</sup>،<sup>١٠</sup> وَقَوْلِهَا: «لَأَنْ لَا  
أَكُونَ شَهِدْتُ هَذَا الْيَوْمَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ عَشْرَةٌ

٥٠٢

١. في «م»: «وقع». وفي المطبوع: «أوقع».

٢. في «خ»: «لولا». وفي المطبوع: «لولا».

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. في «م»، هـ: «مغوية».

٥. من هنا إلى قوله بعد عدة صفحات: «كيفية هذه الشفاعة، وقد دلّ الدليل على» ساقط من «ه».

٦. في المطبوع: «يقولون».

٧. في «خ»: «- فيها». وفي «م» والمطبوع: «عليها».

٨. راجع: الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٨١؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٢٦٦، الرقم ٣٤٥؛

تمهيد الأرائل و تلخيص الدلائل، ص ٥٥٢؛ الكشف والبيان، ج ٨، ص ٣٤؛ شرح نهج البلاغة

لابن أبي الحديد، ج ٩، ص ٢٠٠.

٩. مَدْرَةٌ: واحدة مَدْرٍ، وهو قِطْعٌ طينٍ يابس. كتاب العين، ج ٨، ص ٣٨ (مدر).

١٠. الطبقات الكبرى، ج ٨، ص ٧٤، والحديث فيه هكذا: «يا ليتني كنت شجرة، يا ليتني كنت

حجرًا، يا ليتني كنت مدرّة».

كَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ<sup>٢</sup>.

فَكُلُّ ذَلِكَ يَقَعُ مِمَّنْ لَيْسَ بِتَائِبٍ وَلَا مُقْلِعٍ؛ تَحَسُّراً عَلَى قَوْتِ طَلَبِهِ  
وَالْإِكْدَاءِ<sup>٣</sup> فِي مَقْصَدِهِ؛ مِنْ<sup>٤</sup> أَيْنَ أَنَّهُ نَدِمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُسْقِطُ  
الْعِقَابَ؟

وَمَا زُيِّنَ مِنْ تَمَنِّيهِ الْمَوْتَ<sup>٥</sup> يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى؛ لِأَنَّ تَمَنِّيَ الْمَوْتِ قَدْ يَكُونُ  
لَأَجْلِ الْخَبِيَةِ لَا لِلتَّوْبَةِ، وَقَدْ خَبَّرَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مَرِيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ أَنَّهَا قَالَتْ: «يَا  
لَيْتَنِي مِثُّ قَبْلِ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا»<sup>٦</sup>.

وَزُيِّنَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي ذَلِكَ: «وَدِدْتُ أَنِّي مِثُّ<sup>٧</sup> قَبْلَ

١. هكذا في المصادر والمطبوع. وفي «خ، م»: «هاشم» بدل «هشام». وأما الرجل فهو  
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي  
المخزومي، يُكْنَى أبا محمد، وأمه فاطمة بنت الوليد بن المغيرة. كان ابن عشرين حين قُبِضَ  
النبي صلى الله عليه وآله، وتوفي أبوه في طاعون عمّاس فتزوج عمر بن الخطاب امرأته  
فاطمة أم عبد الرحمن. ونشأ عبد الرحمن في حجر عمر، وكان اسمه إبراهيم فغير عمر اسمه  
لمّا غير أسماء من تسمّى بالأنبياء وسمّاه عبد الرحمن. وكان صهر عثمان، تزوج ابنته مريم، و  
شهد الجمل مع عائشة، وتوفي في خلافة معاوية بالمدينة. راجع: المعارف لابن قتيبة،  
ص ٢٨٢؛ أسد الغاية، ج ٣، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

٢. لم نثر على الحديث بألفاظ السيد المصنف رحمه الله، ولعله نُقِلَ بالمعنى؛ فإنه زوي بألفاظ  
أخر. راجع: الطبقات الكبرى، ج ٥، ص ٦؛ المعارف لابن قتيبة، ص ٢٨٢؛ المسترشد،  
ص ٦٦٢، ح ٣٣٣؛ تهديد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص ٥٥٢.

٣. في «خ، م» والمطبوع: «وإلكذا».

وأكذى الرجل: إذا لم يُغْزَ بمطلوبه. جمهرة اللغة، ج ٢، ص ٦٠.

٤. كذا، والأنسب: «فمن».

٥. راجع: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ج ١٤، ص ٢٤.

٦. مريم (١٩): ٢٣.

٧. في «خ، م» - «مِثُّ».

هذا اليومِ بعشرينَ سنةً<sup>١</sup>،<sup>٢</sup> و ما تَمَنَّى عليه السلامُ المَوْتَ لِمَعْصِيَةٍ وَقَعَتْ مِنْهُ  
و نَدِمَ عَلَيْهَا.

١. في المصنّف: - «اليوم بعشرين سنة». وفي المستدرک: «بثلاثين سنة».

٢. المصنّف لابن أبي شيبة، ج ٨، ص ٧١٣، ح ٤٠؛ أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٣٢٤، الرقم ٣٩٣؛ المستدرک للحاكم، ج ٣، ص ٣٧٣.

[٥]

## فصل

في الدلالة على صحة إمامة باقي الأئمة  
الاثني عشر صلوات الله عليهم

### [الدليل الأول: التواتر]

الذي يدل على إمامة الأئمة عليهم السلام من لدن حسن بن علي بن أبي طالب إلى الحجة بن الحسن المنتظر صلوات الله عليهم: نقل الإمامية - وفيهم شروط الخبر المتواتر - النصوص<sup>١</sup> عليهم بالإمامة، وأن كل إمام منهم لم يمض حتى ينص على من يليه باسمه ويعينه<sup>٢</sup>. وينقلون عن النبي صلى الله عليه وآله نصوصاً في إمامة الاثني عشر - صلوات الله عليهم - وينقلون زمان غيبة المنتظر - صلوات الله عليه - وصفة هذه الغيبة عن كل من تقدم من آبائه. وكل شيء دللنا به على صحة نقلهم - إما انفردوا به من النص الجلي على أمير المؤمنين عليه السلام - يدل على صحة نقلهم لهذه النصوص؛ فالطريقة واحدة.

١. في «م» و المطبوع: «المنصوص».

٢. في «م» و المطبوع: «عنه» بدل «و يعينه».

### [الدليل الثاني: توفر صفات الإمام في الأئمة الاثني عشر عليهم السلام]

و من قَوِيٍّ مَا يَتَعَمَّدُ<sup>١</sup> في ذلك: أَنَّ عِصْمَةَ الْإِمَامِ وَاجِبَةٌ فِي شَهَادَةِ الْعُقُولِ، كَمَا أَنَّ ثُبُوتَ الْإِمَامَةِ فِي كُلِّ عَصْرِ وَاجِبٌ. وَإِذَا عَتَبْنَا زَمَانَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - وَجَدْنَا كُلَّ مَنْ تُدْعَى الْإِمَامَةُ لَهُ غَيْرَهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ: إِمَّا غَيْرَ مَقْطُوعٍ بِهِ عَلَى عِصْمَتِهِ، فَلَا يَكُونُ إِمَامًا؛ لِفَقْدِ الشَّرْطِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ. أَوْ<sup>٢</sup> تُدْعَى الْإِمَامَةُ لِمَيِّتٍ أَدْعَيْتَ حَيَاتُهُ - كَدَعَايَ الْكَيْسَانِيَّةِ<sup>٣</sup> فِي مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ، وَ النَّاوُوسِيَّةِ<sup>٤</sup> فِي الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَ الذَّاهِبِينَ إِلَى إِمَامَةِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ

١. في «خ» و المطبوع: «أعتمد». ٢. في «م» و المطبوع: «لو».

٣. الكيسانية: هم الذين يقولون بإمامة محمد بن الحنفية بعد أبيه أمير المؤمنين عليه السلام أو بعد أخويه الحسين عليهما السلام، و الكيسانية منسوبون إلى كيسان، و هو إما اسم لمحمد بن الحنفية، أو اسم للمختار بن أبي عبيد الثقفي، أو هو اسم لصاحب شرطته المكنى بأبي عمرة، أو اسم مولىٍّ لأمر المؤمنين عليه السلام و هو الذي حمل المختار على الطلب بدم سيد الشهداء أبي عبد الله الحسين عليه السلام و دله على قتله و كان صاحب سزه و الغالب على أمره؛ على اختلاف الأقوال. و هم يفترون إلى فرق شتى أوصلها بعضهم إلى إحدى عشرة فرقة، و هم على كثرة فرقهم يجمعهم شيان: أحدهما القول بإمامة محمد بن الحنفية - و قالت طائفة منهم بأنه المهدي المنتظر في رضوى -، و ثانيهما القول بالبداء على الله عز و جل. راجع: فرق الشيعة، ص ٤١ - ٤٢؛ الفرق بين الفرق، ص ٢٧ - ٣٨؛ الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٤٧ - ١٥٤؛ بحوث في الملل و النحل، ج ٧، ص ٢٧ - ٤١.

٤. الناووسية: هم أتباع رجل من أهل البصرة يقال له: «ناووس»، أو أتباع ابنه عجلان، أو أتباع رجل كان ينتسب إلى ناووس بالبصرة، و قيل: نُسبوا إلى قرية ناووس، أو ناووسا. و هم يسوقون الإمامة إلى الإمام الصادق عليه السلام بنص الإمام الباقر عليه السلام عليه، قالوا: إن الإمام الصادق عليه السلام حي بعد و لن يموت حتى يظهر فيظهر أمره، و هو القائم المهدي. و روى عنه أنه قال: لو رأيتم رأسي تدهده عليكم من الجبل فلا تصدقوا؛ فبأي صاحبكم صاحب السيف. راجع: الفرق بين الفرق، ص ٦٧؛ الملل و النحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٦٦ - ١٦٧؛ بحوث في الملل و النحل، ج ٧، ص ٥١ - ٥٣.

عليه السلام وابنه مُحَمَّد بن إسماعيل<sup>١</sup>، والواقفة على موسى عليه السلام<sup>٢</sup> - فتَقوَدُ<sup>٣</sup> الضَّرورةُ والانقيادُ للدَّلةِ إلى إمامة مَنْ عيَّنَه في كُلِّ زَمَانٍ.

والذي يُبطلُ - زائداً على ما ذَكَرناه - قَوْل مَنْ خالفنا في أعيانِ الأئمةِ مِمَّنْ يُوافِقنا على الأصولِ المُقدِّمِ ذِكْرُها: شَذوْذُ كُلِّ فِرقةٍ منهم وانقِراضُها، وخُلُوُّ الزمانِ مِن قائلٍ بذلك المَذْهَبِ؛ وإنْ وُجِدَ ذاهِبٌ إليه فشاذاً جاهِلٌ لا يَجوزُ في مثله أن يَكُونَ على حَقٍّ.

و قد دَخَلَ الرَّدُّ على الزَيْديَّةِ<sup>٤</sup> في جُملةِ كلامنا؛ لَفَقْدِ القَطعِ على عِصمةِ

١. هم الفرقة الإسماعيلية، وربما يُعبَّر عنهم بالقرامطة تارة، وبالخطابية أخرى؛ أصحاب أبي الخطاب مُحَمَّد بن أبي زينب الأَسديّ الأجدع، وهم القائلون بإمامة إسماعيل بن جعفر عليه السلام، ولَمّا مات إسماعيل في حياة أبيه عليه السلام جعلوا الإمامة في ابنه مُحَمَّد بن إسماعيل. ومنهم من يقول: إنَّ إسماعيل لم يمت، ولكنّه أظهر أبوه موته تقيّةً عليه حتّى لا يُقصد بالقتل. ما زالت هذه الفرقة موجودة في العصر الحاضر. راجع: فِرَق الشيعة، ص ٦٩ - ٧١؛ الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ٢٢٦ - ٢٢٨؛ بحوث في الملل والنحل، ج ٧، ص ٥٤.

٢. الواقفة أو الواقفية: هم طائفة توقّفوا عند إمامة الإمام موسى الكاظم عليه السلام، ولم يعترفوا بإمامة ابنه علي بن موسى الرضا عليه السلام، وهؤلاء المعروفون بالواقفية، وقد اختصّت بهم هذه التسمية، فلا تتبادر منها إلّا هذه الطائفة. وقد لُقّب هذه الطائفة بعضُ مخالفيها مِمَّن قال بإمامة علي بن موسى عليهما السلام «الممطورة» وغلب عليها هذا الاسم وشاع لها، وكان سبب ذلك أنَّ علي بن إسماعيل الميثميّ و يونس بن عبد الرحمن ناظرا بعضهم، فقال له علي بن إسماعيل وقد اشتدَّ الكلام بينهما: ما أنتم إلّا كلاب ممطورة. راجع: فِرَق الشيعة، ص ٨١ - ٨٣؛ بحوث في الملل والنحل، ج ٨، ص ٣٨٥ - ٣٩٦.

٣. في المطبوع: «فيعود».

٤. الزيدية: هم فرقة زعموا أن من دعا إلى طاعة الله عزَّ وجلَّ من آل مُحَمَّد صلى الله عليه وآله فهو إمام مفترض الطاعة، قالوا: كان أمير المؤمنين عليه السلام إماماً حين دعا الناس إلى نفسه، ثمَّ الحسن والحسين عليهما السلام، ثمَّ زين العابدين عليه السلام، ثمَّ زيد بن علي، ثمَّ يحيى بن

صاحبِهِمْ، وَ هِيَ الصِّفَةُ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا فِي كُلِّ إِمَامٍ؛ فَلَا مَعْنَى لِإِخْتِصَاصِهِمْ بِكَلَامٍ مُفْرَدٍ.

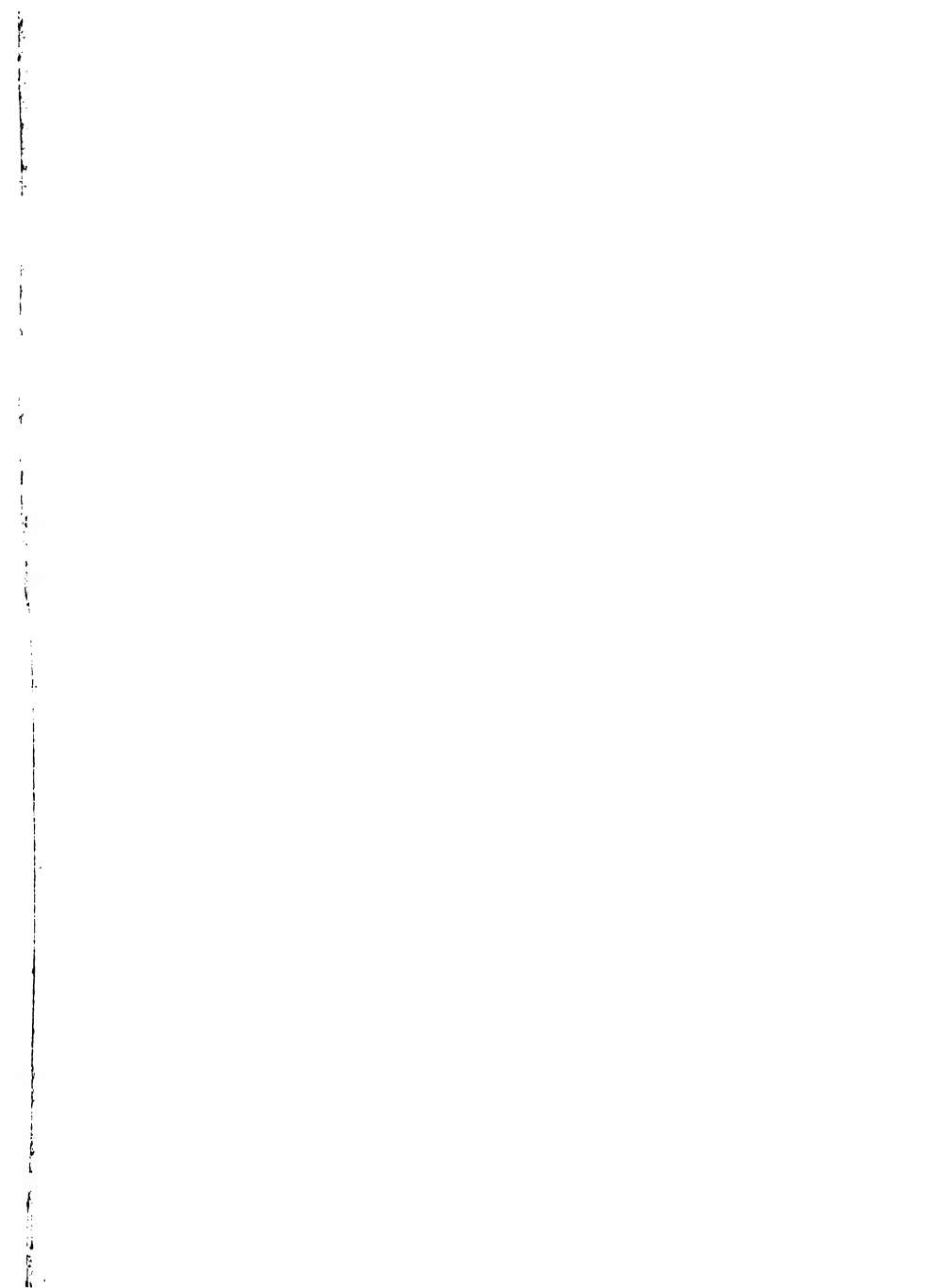
وَ إِذَا بَطَلَتِ الْأُصُولُ، بَطَلَ مَا يُبْنَى عَلَيْهَا مِنَ الْفُرُوعِ.

﴿ زید، ثُمَّ عِيسَى بْنُ زَیْدٍ، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْمَثْنَى بْنِ الْحَسَنِ السَّبْطِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ فَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ أَئِمَّةٌ قَامُوا وَ دَعَا النَّاسُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ. قَالُوا: وَ كُلٌّ مِنْ قَامَ مِنْ وَلَدِ الْحَسَنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ وَلَدِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُونَ سَائِرِ النَّاسِ فَهُوَ إِمَامٌ حَقٌّ، وَ جَائِزٌ لَهُ أَنْ يُخْرِجَ وَ يَقُومَ وَ يَدْعُو إِلَى نَفْسِهِ وَ يَدْعِيَ الْإِمَامَةَ. وَ تَفْتَرِقُ الزَّيْدِيَّةُ عَلَى فِرْقٍ؛ فَمَعْظَمُهَا ثَلَاثُ فِرَقٍ: الْجَارُودِيَّةُ، وَ السَّلِيمَانِيَّةُ - وَ تُسَمَّى الْجَرِيرِيَّةُ أَيْضاً -، وَ الْبَتْرِيَّةُ. وَ هَذِهِ الْفِرَقُ الثَّلَاثُ يَجْمَعُهَا الْقَوْلُ بِإِمَامَةِ زَیْدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي أَيَّامِ خُرُوجِهِ، وَ كَانَ ذَلِكَ فِي زَمَانِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ. رَاجِعْ: شَرْحُ الْأَخْبَارِ لِلْمَغْرِبِيِّ، ج ٣، ص ٣١٧ - ٣١٨؛ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرَقِ، ص ٣٠. ﴾

### [١١] بَابُ [السادس]

#### الكلامُ في الوعيدِ السَّمعيِّ [وما يتَّصلُ به]¹

١. يناقش المصنّف رحمه الله في هذا الباب المعتزلة القائلين بالوعيد و خلود الفساق في النار، كما يبحث عما يتَّصل بذلك من أحكام أهل الآخرة و القبر و الموقف، إضافة إلى البحث عن حقيقة الإيمان و الكفر و الفسق و أحكامها. و من جهة أخرى لقد تقدّمت في الفصل الثامن عشر و الأخير من باب العدل بحوث عقلية حول الوعيد، يمكن أن تسمّى: «الوعيد العقلي»، و كان من الأنسب نقلها إلى هذا الباب. راجع: تمهيد الأصول، ص ٢٤٩.



[١]

[فصل]

[عَدَمُ الْقَطْعِ عَلَى عِقَابِ الْفَاسِقِ]

[تَمْهِيدُ]

وإذا كَانَ قَوْلُنَا «وَعِدُّ» و «وَعِيدٌ» إِنَّمَا هُوَ خَبْرَانِ عَنِ إِصَالِ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ إِلَى مَنْ اسْتَحَقَّهُمَا، فَالْكَلَامُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْحَقِيقَةِ يَتَعَلَّقُ بِالسَّمْعِ، دُونَ الْعَقْلِ. وَلَا مَعْنَى أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَتِهِ الْكَلَامُ فِي اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ وَ الْعِقَابِ، وَ جِهَتِي اسْتِحْقَاقَهُمَا وَ صِفَاتِهِمَا، وَ هَلْ يُؤَثِّرُ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ أَمْ لَا يُؤَثِّرُ؟ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْلِ بِمُجَرَّدِهِ، وَ قَدْ ذَكَرْنَا مِنْ ذَلِكَ مَا وَجَبَ فِي مَوْضِعِهِ<sup>١</sup>، وَ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الْكَلَامُ فِي الْوَعِيدِ الْحَقِيقِيِّ نَفْسِهِ، وَ نَحْنُ نَسْرِعُ فِيهِ:

[عَدَمُ الْقَطْعِ عَلَى عِقَابِ الْمُؤْمِنِ الْفَاسِقِ، وَ الْقَطْعِ عَلَى عِقَابِ الْكَافِرِ]

إِعْلَمْ أَنَا لَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْإِيمَانِ وَ الْفِسْقِ يُعَاقَبُ لَا مُحَالَةً عَلَى فَسَقِهِ، بَلْ نُجَوِّزُ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ ذَنْبَهُ، وَ يُسْقِطَ تَفْضُّلاً عِقَابَهُ أَوْ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، وَ نَقْطَعُ عَلَى عِقَابِ الْكُفْرِ.

و وافقنا في ذلك أصحاب الحديث<sup>١</sup> و المرجئة<sup>٢</sup> و خالفنا المعتزلة و [من]<sup>٣</sup> وافقهم من الزيدية و الخوارج.

### [الدليل الأول]

و الذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه: أنا قد بينا<sup>٤</sup> حسن الغفر و إسقاط العقاب من جهة العقل، و أنه يسقط بإسقاط من إليه استيفاؤه. و إذا كنا قد اعتبرنا السمع و تصفحناه، فلم نجد فيه ما يقتضي القطع على وقوع العقاب بمن جمع بين إيمان و فسق، و جب أن يكون من التجويز على ما كان<sup>٥</sup> في العقل. و ليس لأحد أن يلزم على هذا الشك في عقاب الكفار. و ذلك: أن الإجماع حاصل على عقابهم، و معلوم من دينه صلى الله عليه و آله أنهم معاقبون لا محالة.

٥٠٥

### [الدليل الثاني: و فيه بحث مفصل حول الشفاعة]

دليل آخر: مما يدل<sup>٦</sup> [على ما] ذكرناه: أنه لا خلاف بين الأمة في أن للنبي صلى الله عليه و آله شفاعة مقبولة، و هذه الجملة لا خلاف فيها، و إنما الخلاف في كيفية هذه الشفاعة.<sup>٧</sup> و قد دلّ الدليل على<sup>٨</sup> أن الشفاعة لا تكون إلا في إسقاط

١. تقدّم بيان مصطلح «أصحاب الحديث» في ص ٣٥.

٢. تقدّم الكلام حول «المرجئة» في ص ٣٢.

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٤. بينه في ج ١، ص ٥٢٠ - ٥٢٢.

٥. في «خ، م» و المطبوع: «كنا».

٦. في «خ، م» و المطبوع: «يدلّ ممّا».

٧. في «خ»: - «و هذه الجملة لا خلاف فيها ... هذه الشفاعة».

٨. من قوله قبل عدّة صفحات: «الجنة لا يكون إقدامه على القبيح» إلى هنا ساقط من «ه».

العِقَابِ الْمُسْتَحَقُّ<sup>١</sup>، وَأَنْ سَقُوطَ الْعِقَابِ عِنْدَ الشَّفَاعَةِ تَفْضُلٌ لَا وَاجِبٌ.  
وَفِي ثُبُوتِ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى تَجْوِيزِ الْعَفْوِ عَنْ عُصَاةِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، بَلْ يَدُلُّ عَلَى  
وُقُوعِ الْعَفْوِ عَنْ جَمَاعَةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ مِنْ عُصَاةِ أَهْلِ الْإِيمَانِ؛ مِنْ حَيْثُ عَلِمْنَا أَنَّ  
شَفَاعَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَاقِعَةٌ لَا مَحَالَهَ وَ مُؤَثَّرَةٌ قَطْعًا.

### [فِي بَيَانِ أَنَّ حَقِيقَةَ الشَّفَاعَةِ هِيَ فِي إِسْقَاطِ الْعِقَابِ لَا زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ]

إِنْ قِيلَ: دُلُّوا عَلَى أَنَّ الشَّفَاعَةَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا هِيَ فِي إِسْقَاطِ  
الْعِقَابِ، دُونَ زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ.

قُلْنَا: لَا تَخْلُو الشَّفَاعَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ حَقِيقَةً فِي إِسْقَاطِ الضَّرَرِ دُونَ غَيْرِهِ، أَوْ فِي  
زِيَادَةِ الْمَنَافِعِ دُونَ غَيْرِهَا، أَوْ فِي الْأَمْرَيْنِ.

وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ.

وَالثَّانِي يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ سُئِلَ فِي إِسْقَاطِ ضَرَرٍ عَنْ غَيْرِهِ لَا يُسَمَّى شَافِعًا،  
وَلَا خِلَافَ فِي تَسْمِيَّتِهِ بِذَلِكَ.

وَيُفْسِدُ الْقِسْمَ الثَّالِثَ أَنَّهُ يَوْجِبُ أَنْ نَكُونَ شَافِعِينَ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَآلِهِ إِذَا سَأَلْنَا اللَّهَ تَعَالَى الزِّيَادَةَ فِي دَرَجَاتِهِ وَكَرَامَاتِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَحَدًا لَا يُطْلَقُ  
ذَلِكَ لَفْظًا وَلَا مَعْنَى.

وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا لَمْ نَكُنْ شَافِعِينَ فِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَكَانَ شَافِعًا  
فِينَا لِأَجْلِ رُتْبَتِهِ عَلَيْنَا.

وَذَلِكَ أَنَّ الْخِطَابَ<sup>٢</sup> عَلَى ضَرَرَيْنِ: ضَرَبٌ تُعْتَبَرُ فِيهِ الرُّتْبَةُ، كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ.

١. سوف يأتي الدليل على ذلك بعد قليل.

٢. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «العقاب»، وهو خطأ.

و الضَرْبُ الْآخَرُ لَا تُعْتَبَرُ فِيهِ رُتَبَةٌ، كَالْخَبَرِ. وَ مَا اعْتَبِرَتْ فِيهِ الرُّتَبَةُ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ بَيْنَ الْمُخَاطَبِ وَ الْمُخَاطَبِ، دُونَ مَنْ يَتَعَلَّقُ الْخِطَابُ بِهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَمْرَ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ فِيهِ الرُّتَبَةُ بَيْنَ الْأَمْرِ وَ الْمَأْمُورِ، دُونَ الْمَأْمُورِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْعَالِيَّ الرُّتَبَةَ إِذَا قَالَ لِمَنْ هُوَ دُونَهُ: «الْقَى الْأَمِيرَ» كَانَ كَقَوْلِهِ: «الْقَى الْحَارِسَ»، وَ لَا يَخْتَلِفُ كَوْنُهُ أَمْرًا بِاخْتِلَافِ حَالَتِي الْمَأْمُورِ فِيهِ. وَ الشَّفَاعَةُ مِمَّا تُعْتَبَرُ فِيهِ الرُّتَبَةُ كَالْأَمْرِ، لَكِنَهَا مُعْتَبَرَةٌ بَيْنَ الشَّافِعِ وَ الْمَشْفُوعِ إِلَيْهِ.<sup>١</sup>

فَإِذَا قِيلَ لَنَا: أَلَيْسَ لَا يُقَالُ: «شَفَعَ<sup>٢</sup> الْحَارِسُ فِي الْأَمِيرِ<sup>٣</sup>»؟ وَ هَذَا يَدُلُّ عَلَى اعْتِبَارِ الرُّتَبَةِ فِي الْمَشْفُوعِ فِيهِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا لَا يُقَالُ ذَلِكَ لِأَنَّ شَفَاعَةَ الْحَارِسِ لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِأَنْ تُؤَثَّرَ فِي إِسْقَاطِ ضَرَرٍ عَنِ الْأَمِيرِ، فَلِهَذَا لَا يُقَالُ ذَلِكَ. فَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ الْخَلِيفَةَ وَجَدَ<sup>٤</sup> عَلَى بَعْضِ أَمْرَائِهِ وَ أَرَادَ عِقَابَهُ، وَ أَظْهَرَ أَنَّهُ لَا يُسْقِطُ الْعِقَابَ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَشْفَعَ<sup>٥</sup> فِيهِ بَعْضُ الْحُرَّاسِ، لَسَمَّيْنَا سَوَالَ هَذَا الْحَارِسِ شَفَاعَةً وَ الْحَالُ هَذِهِ، وَ إِنْ كُنَّا لَا نُسَمِّي قَوْلَ الْحَارِسِ لِلْأَمِيرِ: «افْعَلْ كَذَا» أَمْرًا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ. فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

وَ يُبَيِّنُ<sup>٦</sup> مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ كَمَا لَا يُقَالُ: «شَفَعَ<sup>٧</sup> الْحَارِسُ فِي الْأَمِيرِ»، لَا يُقَالُ: «سَأَلَ الْحَارِسُ فِي إِسْقَاطِ ضَرَرٍ عَنِ الْأَمِيرِ». فَلَوْ كَانَ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ لَمْ يَجُزْ لِلرُّتَبَةِ

١. دون المشفوع فيه.

٢. في «م»، «ه»: «شفع».

٣. إذا طلب إسقاط الضرر عنه.

٤. «وَجَدَ» عَلَى فُلَانٍ مُوَجَّدَةً، أَي غَضِبَ. المصباح المنير، ص ٦٤٨ (وجد).

٥. في النسخ والمطبوع: «أَنْ شَفَعَ». والصحيح ما أثبتناه.

٦. في «خ»، «م» والمطبوع: «وبين». وفي «ه»: «وبين». والصواب ما أثبتناه.

٧. في «م»، «ه»: «شفع».

لَجَارَ الثَّانِي؛ لِأَن كُلَّ لَفْظٍ لَا<sup>١</sup> يُطْلَقُ لِلرُّتْبَةِ أُطْلِقَ مَا فِي مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ: «أَمَرَ  
الْوَضِيعُ الرَّفِيعَ»، وَيُقَالُ: «سَأَلَهُ» وَ«طَلَبَ إِلَيْهِ». فَعُلِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَجُزْ «شَفَعَ»<sup>٢</sup>  
الْحَارِسُ فِي الْأَمِيرِ؛ لِمَا<sup>٣</sup> ذَكَرْنَاهُ [عَيْن] أَنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِأَن يُرْجَى بِشَفَاعَتِهِ سُقُوطُ  
ضَرَرٍ عَنِ الْأَمِيرِ، وَلِهَذَا لَمْ يَجُزْ مَا فِي مَعْنَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِلَفْظِهِ.

٥٠٧

وَمِمَّا يَوْضِحُ مَا قَدَّمْنَاهُ: أَنَّ كُلَّ كَلَامٍ اقْتَضَى الرُّتْبَةَ لَمْ يَدْخُلْ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَنَفْسِهِ؛  
أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ: «أَمَرَ نَفْسَهُ» وَنَهَاها؟<sup>٥</sup> وَقَدْ يُقَالُ: «شَفَعَ<sup>٦</sup> لِنَفْسِهِ وَفِي حَاجَةِ  
نَفْسِهِ»؛ فَلَوْ اقْتَضَتْ الشَّفَاعَةُ الرُّتْبَةَ فِي الْمَشْفُوعِ فِيهِ لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ.

### الاستدلال بحديث: «ادخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي»

وَلَوْ سَلَّمْنَا - تَبَرُّعاً - أَنَّ الشَّفَاعَةَ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ إِسْقَاطِ الضَّرَرِ وَزِيَادَةِ النَّفْعِ، لَعَلِمْنَا  
أَنَّ شَفَاعَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِنَّمَا هِيَ فِي إِسْقَاطِ الْعِقَابِ بِالْخَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنَّهُ قَالَ: «ادَّخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي».<sup>٧</sup> وَهَذَا خَبَرٌ  
تَلَقَّتهُ الْأُمَّةُ كُلُّهَا بِالْقَبُولِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوهُمْ فِي تَأْوِيلِهِ.

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: الْمُرَادُ بِالْخَبَرِ الشَّفَاعَةُ فِي زِيَادَةِ النَّعْمِ، وَإِنَّمَا خُصَّ أَهْلُ

١. فِي «خ، م» وَالْمَطْبُوعُ: - «لَا». وَفِي «هـ» الْكَلِمَةُ مَبْهَمَةٌ.

٢. فِي «م، هـ»: «شَفِيعَ».

٣. هَكَذَا فِي التَّمْهِيدِ. وَفِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «كَمَا».

٤. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٥. هَكَذَا فِي التَّمْهِيدِ وَالْمَطْبُوعِ. وَفِي النِّسْخِ: «نَفْسَهَا».

٦. فِي «م»: «شَفِيعَ».

٧. الْمَعْجَمُ الْأَوْسَطُ لِلطَّبْرَانِيِّ، ج ٦، ص ١٠٦؛ التَّبْيَانُ، ج ١، ص ٢١٣؛ مَجْمَعُ الْبَيَانِ، ج ١،

ص ٢٠١ - ٢٠٢، ذَيْلُ الْآيَةِ ٤٨ مِنَ الْبَقَرَةِ (٢)؛ مُتَشَابِهُ الْقُرْآنِ وَمُخْتَلَفُهُ، ج ٢، ص ١١٩؛ إِكْمَالُ

النِّقْصَانِ، ص ١٩٤؛ مَجْمُوعَةُ وَرَاقَاتٍ، ج ١، ص ٢٩٩.

الْكَبَائِرِ لِأَنَّهُمْ أَحْوَجُ إِلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ؛ مِنْ حَيْثُ انْحَبَطَ ثَوَابُهُمْ مِنْ كَبَائِرِهِمْ.<sup>١</sup>  
وَذَلِكَ أَنَّ الشَّفَاعَةَ فِي زِيَادَةِ النَّعْمِ لَا تَخْلُو أَنْ تَكُونَ بَعْدَ إِقْلَاعِهِمْ وَتَوْبَتِهِمْ مِنْ  
الْكَبَائِرِ، أَوْ قَبْلَ التَّوْبَةِ وَالْإِقْلَاعِ.

فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ، فَكَيْفَ يُسَمِّيهِمْ بِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْكَبَائِرِ؟ وَهَذَا اسْمٌ يُنْبِئُ عَنِ الذَّمِّ،  
وَهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ بَعْدَ التَّوْبَةِ شَيْئاً مِنَ الذَّمِّ.

فَإِذَا قِيلَ: لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ.<sup>٢</sup>

قُلْنَا: هَذَا خِلَافُ ظَاهِرِ الْخُطَابِ.

وَإِنْ كَانَ الْوَجْهَ الثَّانِي، فَكَيْفَ يَسْأَلُ النَّفْعَ لِمَنْ لَا يَحْسُنُ<sup>٣</sup> إِيصَالُ النَّفْعِ إِلَيْهِ؟  
وَمُسْتَحَقُّ الْعِقَابِ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَوْصَلَ إِلَيْهِ فِي حَالِ عِقَابِهِ شَيْءٌ مِنَ  
الْمَنَافِعِ.

فَإِنْ قِيلَ: لَفْظُ [الْخَبَرِ]<sup>٤</sup> «أَذْخَرْتُ شَفَاعَتِي - أَوْ أَعَدَدْتُ شَفَاعَتِي - لِأَهْلِ الْكَبَائِرِ»،  
وَحَالُ الْإِدْخَارِ غَيْرُ حَالِ وَقُوعِ الشَّفَاعَةِ؛ فَمَا الْمُنْكَرُ أَنْ يَكُونُوا مَوْصُوفِينَ بِالْكَبَائِرِ  
فِي أَحْوَالِ الْإِدْخَارِ، وَفِي حَالِ وَقُوعِ الشَّفَاعَةِ وَهِيَ حَالُ الْآخِرَةِ يَكُونُونَ قَدْ تَابُوا،  
فَلَا يَسْتَحِقُّونَ الْوَصْفَ بِذَلِكَ؟

٥٠٨

قُلْنَا: أَحْوَالُ الْإِدْخَارِ هِيَ كُلُّ حَالٍ لَمْ تَقَعْ فِيهَا الشَّفَاعَةُ، فَإِذَا كَانَ مَنْ يُشْفَعُ فِيهِ مِنْ  
أَهْلِ الْكَبَائِرِ لَا بُدَّ مِنْ<sup>٥</sup> أَنْ يَتَوَبَّ قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَ الدُّنْيَا، فَهُوَ بَعْدَ التَّوْبَةِ وَقَبْلَ وَقُوعِ  
الشَّفَاعَةِ لَا يَسْتَحِقُّ الْوَصْفَ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ، وَهَذِهِ كُلُّهَا مِنْ أَحْوَالِ ادْخَارِ

١ . «مِنْ» هُنَا ثَنَوِيَّةٌ، وَالْمَعْنَى: انْحَبَطَ ثَوَابُهُمْ انْحِبَاطاً نَاشِئاً مِنْ كَبَائِرِهِمْ.

٢ . أَيِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ: «أَذْخَرْتُ شَفَاعَتِي لِمَنْ كَانَ سَابِقاً مِنْ أَهْلِ الْكَبَائِرِ».

٣ . فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: «لَا يَحْصِلُ».

٤ . مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَيْنِ مُقْتَضَى السِّيَاقِ.

٥ . فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: «- مِنْ».

الشَّفَاعَةِ إِلَى وَقْتٍ وَقَوْعِهَا؛ فَقَدْ بَانَ - كَمَا تَرَاهُ - أَنَّ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الإِدْخَارِ لَا يَسْتَحِقُّ الوَصْفَ بالكِبَائِرِ، وَلَفْظُ الخَبَرِ يَقْتَضِي ذلك.

**[مناقشة ما تعلق به الخصم لإبطال أن يكون معنى الشفاعة إسقاط العقاب]**

و تَعَلَّقُهم فِي إِبْطَالِ مَا نَذَهَبُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّفَاعَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ»،<sup>١</sup> بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ «الظَّالِمِينَ» لَفْظٌ مُحْتَمِلٌ لِلْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ عَلَى سِوَا، وَسَنَدُّ عَلَى ذَلِكَ؛<sup>٢</sup> فَمِنْ أَيْنَ وَجُوبُ عُمُومِهِ؟ وَمَا الْمُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصَّاً بِالْكَفَّارِ؟ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ».<sup>٣</sup> عَلَى أَنَّهُ نَفَى «شَفِيعاً يُطَاعُ»، وَلَا أَحَدٌ [يَقُولُ] بِذلك، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي «شَفِيعٍ يُجَابُ».

و تَعَلَّقُهم بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ»<sup>٤</sup> فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ النُّصْرَةَ غَيْرُ الشَّفَاعَةِ، وَإِنَّمَا النُّصْرَةُ الْمُدَافَعَةُ وَالْمُغَالَبَةُ، وَتَقَرَّرُ بِالشَّفَاعَةِ خُضُوعٌ وَخُشُوعٌ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ النُّصْرَةُ، وَخِلَافُنَا أَيْضاً فِي الْعُمُومِ مُعْتَرِضٌ عَلَى ذَلِكَ.

و التَّعَلُّقُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى»<sup>٥</sup> غَيْرُ نَافِعٍ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ: لِمَنْ ارْتَضَى أَنْ يُشْفَعَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الشَّفَاعَةَ فِي الْمُذْنِبِينَ لَا تَكُونُ عَلَى سَبِيلِ التَّقَدُّمِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى بَلْ بِإِذْنِهِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ»<sup>٦</sup>.

١. غافر (٤٠): ١٨.

٢. يأتي في ص ٣٣٦ وما بعدها.

٣. لقمان (٣١): ١٣.

٤. البقرة (٢): ٢٧٠؛ آل عمران (٣): ٩٢؛ المائدة (٥): ٧٢.

٥. الأنبياء (٢١): ٢٨. وَجِهَ تَعَلُّقُهُم بِالْآيَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ: «لِمَنْ ارْتَضَى أفعاله»، وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ مُسْتَحِقًّا لِلْعِقَابِ حَتَّى تَكُونَ حَقِيقَةُ الشَّفَاعَةِ فِيهِ إِسْقَاطُ الْعِقَابِ عَنْهُ؛ بَلْ تَكُونُ حَقِيقَتُهَا زِيَادَةُ الْمَنَافِعِ.

٦. البقرة (٢): ٢٥٥.

و قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَ يَرْضَى﴾.<sup>١</sup> وَلَيْسَ هَذَا تَرْكاً لِلظَاهِرِ؛ لِأَنَّ الْمُرْتَضَى مَحذُوفٌ<sup>٢</sup>؛ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ أَنْ يُضْمَرَ «مَنْ ارْتَضَى أفعاله» وَ بَيْنَ أَنْ يُضْمَرَ «مَنْ ارْتَضَى أَنْ يُشْفَعَ فِيهِ»؟

و فِي الْمَرْجِئَةِ<sup>٣</sup> مَنْ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ الْفَاسِقَ الْمَلِيّاً فَيَمُنْ قَدْ يُطْلَقُ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ أَنَّهُ «مُرْتَضَى» وَ يُرَادُ أَنْ إِيْمَانَهُ مُرْتَضَى؛ كَمَا نَقُولُ: «هَذَا النَّجَارُ مُرْتَضَى عِنْدِي»؛ أَيْ لِلنَّجَارَةِ دُونَ غَيْرِهَا.

و تَعَلَّقَهُمْ بِأَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَنَّهُ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً<sup>٥</sup> فِيهِ وَ لَا يَقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةً،<sup>٦</sup> بِاطِلٌ؛ لِأَنَّا كُلُّنَا نَرْجِعُ عَنْ هَذَا الظَّاهِرِ، وَ نَقُولُ: إِنَّهُ<sup>٧</sup> فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ شَفَاعَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَقْبُولَةٌ.

فَإِذَا قَالُوا: إِنَّمَا تَعَلَّقَ نَفْيُ قَبُولِ الشَّفَاعَةِ بِإِسْقَاطِ الْعِقَابِ.

قُلْنَا: إِنَّمَا نَفْيُ قَبُولِ الشَّفَاعَةِ فِي إِسْقَاطِ عِقَابِ الْكُفْرِ.

و رُبَّمَا تَعَلَّقُوا بِحُسْنِ الرَّغْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ أَهْلِ شَفَاعَةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ، فَلَوْ كَانَتْ الشَّفَاعَةُ فِي إِسْقَاطِ الْعِقَابِ، لَكَانَتْ رَغْبَتُنَا فِي أَنْ

١ . النجم (٥٣): ٢٦.

٢ . أَيْ أَنَّ مُتَعَلِّقَ الرِّضَا مَحذُوفٌ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ، سَوَى أَنَّهُمْ قَدَرُوا أَنَّ الْمُتَعَلِّقَ هُوَ «أفعاله» وَ نَحْنُ قَدَرْنَاهُ: «أَنْ يُشْفَعَ فِيهِ».

٣ . هَكَذَا فِي التَّمْهِيدِ. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمُطْبُوعِ: - «مَنْ».

٤ . تَقَدَّمَ كَلَامُنَا حَوْلَ «الْمَرْجِئَةِ» فِي ص ٣٢.

٥ . فِي النِّسْخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «أَنْ يَطْلُقَ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٦ . فِي «م»: - «شَيْئاً». وَ هِيَ مَشْطُوبَةٌ فِي «ه».

٧ . إِشَارَةٌ إِلَى الْآيَةِ ٤٨ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ (٢).

٨ . فِي النِّسْخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «إِنْ». وَ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

يَجْعَلْنَا فُسَاقًا عُصَاةً!!

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ الرِّغْبَةَ مَشْرُوطَةٌ بِأَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ أَهْلِ الشَّفَاعَةِ إِذَا عَصَيْنَا،  
وَالدُّعَاءُ كُلُّهُ لَا بُدَّ مِنْ اشْتِرَاطِهِ عَلَى مَا تَبَيَّنَ.<sup>١</sup> وَيَلْزَمُ عَلَى التَّعَلُّقِ بِذَلِكَ إِذَا رَغِبْنَا  
إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَنَا مِنَ التَّوَابِينَ الْمُسْتَغْفِرِينَ - وَالتَّوْبَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنَ  
الذُّنُوبِ، وَكَذَلِكَ<sup>٢</sup> الْإِسْتِغْفَارُ - أَنْ نَكُونَ رَاغِبِينَ فِي<sup>٣</sup> أَنْ يَجْعَلَنَا مِنْ أَهْلِ الْمَعَاصِي؛  
فَأَيُّ شَيْءٍ قَالُوهُ قُلْنَا لَهُمْ مِثْلَهُ.<sup>٤</sup>

[مناقشة ما استدل به على القطع على عقاب الفاسق]

فَإِنْ اعْتَرَضُوا عَلَى دَلِيلِنَا الْأَوَّلِ<sup>٥</sup> بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ<sup>٦</sup>  
وَيَتَّقِ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾،<sup>٧</sup> وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَظْلَمْ مِنْكُمْ نُدْخِلْهُ  
عَذَابًا كَبِيرًا﴾.<sup>٨</sup> وَ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾،<sup>٩</sup> وَ﴿إِنَّ الْفَجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾،<sup>١٠</sup> وَ مَا أَشْبَهَ  
ذَلِكَ مِنَ الْقُرْآنِ.

قُلْنَا: لَنَا طَرِيقُ ثَلَاثَةٍ فِي دَفْعِ هَذَا الْكَلَامِ:

١. سوف يذكر المصنف رحمه الله بعض شروط الدعاء في ص ٥٠٠.
٢. في النسخ والمطبوع: «و لذلك». والصحيح ما أثبتناه.
٣. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «من».
٤. إلى هنا انتهى بحث الشفاعة.
٥. تقدّم في ص ٣٢٨ وهو أنّه لا يوجد في السمع ما يدلّ على القطع على عقاب المؤمن الفاسق.
٦. ما بين المعقوفين، أضفناه من القرآن الكريم.
٧. النساء (٤): ١٤.
٨. الفرقان (٢٥): ١٩.
٩. النساء (٤): ١٢٣.
١٠. الانفطار (٨٢): ١٤.

أولها: أن بُيِّنَ أنه لا صيغة في اللغة<sup>١</sup> مَبْنِيَّةٌ لِاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، وَأَنَّ جَمِيعَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَعَلَّقُوا بِهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ الْعُمومِ وَالْخُصُوصِ وَ مُحْتَمَلَةٌ لِلْأَمْرَيْنِ عَلَى الْحَقِيقَةِ. وَ ثَانِيهَا: أَنَّ نُعَارِضَ الْآيَاتِ<sup>٢</sup> الَّتِي تَعَلَّقُوا بِهَا بِآيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ يَقْتَضِي ظَاهِرُهَا الْعَفْوَ وَإِسْقَاطَ الْعِقَابِ.

وَ ثَالِثُهَا: أَنَّ نُلْزِمَ مَنْ جَوَّزَ الْعَفْوَ عَقْلًا مِنْ مُخَالِفِينَا، وَ شَرَطَ فِي كُلِّ عُمومِ الْقُرْآنِ الْوَارِدِ بِإِقْبَاعِ الْعِقَابِ ارْتِفَاعَ<sup>٣</sup> «التَّوْبَةِ» وَ «زِيَادَةَ الثَّوَابِ عَلَى مَقَادِيرِ الْعِقَابِ<sup>٤</sup>»، أَنَّ يَشْتَرِطَ أَيْضًا ارْتِفَاعَ «الْعَفْوِ»؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِهِ مِنْ مُزِيلَاتِ الْعِقَابِ، وَ إِذَا شَرَطَ ارْتِفَاعَ وَجْهَيْنِ وَجَبَ أَنْ يَشْتَرِطَ ارْتِفَاعَ الثَّالِثِ.

### [[المناقشة الأولى: نفي وجود صيغة تدل على الاستغراق]]

#### [الدليل الأول]

وَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا صِيغَةَ لِلِاسْتِغْرَاقِ تَخْتَصُّهُ:<sup>٥</sup> أَنَا وَجَدْنَا كُلَّ لَفْظٍ يَدْعُونَ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلِاسْتِغْرَاقِ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي الْخُصُوصِ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ يَقُولُ: «مَنْ دَخَلَ دَارِي ضَرَبْتُهُ»، وَ «لَقِيتُ الْعُلَمَاءَ»، وَ «قَطَعْتُ السَّرَاقَ»، وَ هُوَ يُرِيدُ الْخُصُوصَ تَارَةً كَمَا يُرِيدُ الْعُمومَ أُخْرَى. وَ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظَةِ فِي مَعْنَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى أَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِيهِمَا وَ مَوْضُوعَةٌ لَهُمَا<sup>٦</sup>، إِلَّا أَنَّ يَقُومَ دَلِيلٌ قَاهِرٌ [عَلَى أَنَّهُمْ تَجَوَّزُوا فِي أَحَدِ

١. أي اللغة العربية. راجع: رسائل الشريف المرتضى، ج ٤، ص ٣٥٤.

٢. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «بالآيات».

٣. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «بارتفاع».

٤. هذا عند القائلين بالتحابط.

٥. في «م»: «مختصه».

٦. لقد ذهب المصنف رحمه الله إلى أن الاستعمال من علامات الحقيقة. راجع: الذريعة، ج ١،

الموضعين<sup>١</sup> وأَنَّهُ] لَمْ يَكُنْ بِالِاسْتِعْمَالِ حَقِيقَةً وَمَوْضُوعاً؛ فَلَوْ<sup>٢</sup> لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ قَاهِرٌ يَضْطَرُّنَا<sup>٣</sup> مِنْ قَصْدِ أَهْلِ اللُّغَةِ إِلَى أَنَّهُمْ مُسْتَعِيرُونَ لَهُ، لَحَكَمْنَا بِأَنَّهُ حَقِيقَةٌ مَعَ وُجُودِ الْإِسْتِعْمَالِ.

وَالَّذِي يَوْضِحُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْوَضْعِ هُوَ الْحَقِيقَةُ، وَإِنَّمَا الْمَجَازُ دَاخِلٌ عَلَيْهَا، وَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ حَقِيقَةٌ لَا مَجَازَ فِيهَا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ مَجَازٌ لَا حَقِيقَةً لَهُ. وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ هُوَ الْحَقِيقَةُ، وَعَلَيْهَا يَجِبُ حَمْلُهُ إِلَّا لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ.

وَإِذَا قَالُوا: اللَّفْظُ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْأَمْرَيْنِ، غَيْرَ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ مُطْلَقاً مُجَرِّداً<sup>٤</sup> فِي الْإِسْتِغْرَاقِ، وَإِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْخُصُوصِ مُقْتَرِناً بِدَلَالَةٍ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَذِهِ دَعْوَى بَغِيرِ بُرْهَانٍ، وَالْإِسْتِعْمَالُ الَّذِي اعْتَمَدْنَاهُ<sup>٥</sup> قَدْ صَحَّ بَغَيْرِ خِلَافٍ، وَإِنَّمَا ادَّعَيْ مَعَ الْإِسْتِعْمَالِ فِي أَخِذِ الْمَوْضِعَيْنِ قَرِينَةً. وَعَلَى مَنْ يَدَّعِي أَمْراً زَائِداً عَلَى الْمَعْلُومِ الدَّلَالَةَ.

وَلَيْسَ يَنْفَصِلُ الْمُتَعَلِّقُ بِهَذِهِ الدَّعْوَى مِنْ أَصْحَابِ الْخُصُوصِ إِذَا ادَّعَوْا مِثْلَهَا وَقَالُوا: إِطْلَاقُ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَوْضُوعٌ لِلْخُصُوصِ، وَإِنَّمَا نَعْلَمُ الْعُمُومَ بِقَرِينَةٍ وَدَلَالَةٍ.

١. ما بين المعقوفين أضفناه من تمهيد الأصول، ص ٢٧٧.

٢. في النسخ والمطبوع: «قلنا: لو». والصواب ما أثبتناه.

٣. في النسخ والمطبوع: «و نضطر». والصواب ما أثبتناه.

٤. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «مجرد».

٥. في النسخ والمطبوع: «هذا». والصحيح ما أثبتناه.

٦. تقدم آنفاً.

## [الدليل الثاني]

دليل آخر: ومما يدل على ما ذهبنا إليه من اشتراك العموم والخصوص حسن استفهام كل مخاطب بهذه الألفاظ؛ لأن من قال: «من دخل داري ضرته»، يحسن أن يستفهم فيقال له: «وإن دخل فلان؟». وكذلك إذا قال: «لقيت العلماء» و«أكرمت الشرفاء» يحسن أن يستفهم<sup>١</sup> عن عموم كلامه أو خصوصه. ومعلوم أن الاستفهام<sup>٢</sup> لا يحسن إلا مع اشتراك اللفظ واحتماله؛ لأن من قال: «لقيت رجلاً»، و«ابتعت فرساً» لا يحسن استفهامه عن مراده؛ لاختصاص اللفظ. ولو قال: «رأيت عيناً» و«شاهدت شيئاً» لحسن الاستفهام؛ لإحتمال. ومن دفع حسن الاستفهام في الألفاظ التي ذكرناها كان دافعاً لمعلوم، وذلك يؤدي<sup>٣</sup> إلى دفع حسن الاستفهام في كل لفظ مشترك. وليس لأحد أن يدعي أن وجه حسن الاستفهام لتجويز أن يكون المخاطب أراد المجاز.

٥١٢

وذلك أن صحة هذه العلة تقتضي حسن الاستفهام<sup>٤</sup> في كل خطاب؛ لأنه [ما من]<sup>٥</sup> لفظ من ألفاظ العربية إلا ويمكن فيه المجاز، وقد علمنا قبح الاستفهام في مواضع كثيرة؛ فعلم أن العلة ما ذكرناه<sup>٦</sup>. وبعد، فإن المخاطب إذا كان حكيماً وعدل عن الحقيقة في خطابه إلى المجاز فلا

١. في «خ» - «فيقال له: ... يحسن أن يستفهم».

٢. في «خ» والمطبوع: - «الاستفهام». وهي مشطوبة في «ه».

٣. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: - «ذلك يؤدي إلى».

٤. في «خ» - «لتجويز أن يكون المخاطب ... حسن الاستفهام».

٥. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٦. أي ما ذكره أنفاً من اشتراك اللفظ واحتماله.

بَدُّ مِنْ أَنْ يَدُلَّ مَنْ يُخَاطَبُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا مَعْنَى لِاسْتِفْهَامِهِ مَعَ<sup>١</sup> فَقَدْ دَلَالَةِ الْمَجَازِ.  
فَبِأَن عَارَضُوا بِحُسْنِ اسْتِفْهَامٍ مَنْ قَالَ: «ضَرَبْتُ أَبِي»؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ لَهُ:  
«أَبَاكَ؟!» وَيَحْسُنُ اسْتِفْهَامُ مَنْ قَالَ: «صُمْتُ شَهْرًا» وَ«دَفَعْتُ إِلَى فُلَانٍ عَشْرَةً»؛ لِأَنَّهُ  
يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: «أَصُمْتُ شَهْرًا كَامِلًا أَوْ نَاقِصًا؟»، وَكَذَلِكَ فِي الْعَشْرَةِ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ إِنَّمَا هُوَ طَلَبُ الْفَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَلَا يَحْسُنُ عَلَى هَذَا  
الْوَجْهِ إِلَّا مَعَ اشْتِرَاكِ فِي اللَّفْظِ وَاحْتِمَالِهِ، وَقَوْلُ الْقَائِلِ: «أَبَاكَ؟!» لَيْسَ بِاسْتِفْهَامٍ،  
وَإِنَّمَا هُوَ اسْتِعْظَامٌ وَاسْتِكْبَارٌ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ لَهُ مُصَرِّحًا: «أَضَرَبْتُ  
أَبَاكَ أَمْ لَمْ تَضْرِبْهُ؟»، كَمَا يَحْسُنُ أَنْ يُصَرِّحَ مَعَ سَمْعِ قَوْلِ الْقَائِلِ: «ضَرَبْتُ غُلَامَانِي»،  
فَيَقُولَ: «أَضَرَبْتُ جَمِيعَهُمْ أَمْ بَعْضَهُمْ؟».

فَأَمَّا لَفْظُ «شَهْرٍ» فَإِنَّهُ يَنْقَعُ حَقِيقَةً عَلَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَعَلَى تِسْعَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا،  
فَكُلُّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ يُسَمِّي الشَّهْرَ النَاقِصَ شَهْرًا كَمَا يُسَمِّي الْكَامِلَ بِذَلِكَ،  
وَالْقَوْلُ فِي الْعَشْرَةِ كَالْقَوْلِ فِي الشَّهْرِ.

[مناقشة ما استدُلَّ به على وجود صيغة الاستغراق في اللغة]

[الدليل الأول]

وَقَدْ تَعَلَّقَ مَنْ قَالَ بِالْعُمُومِ: بِأَنَّ الْقَائِلَ إِذَا قَالَ: «مَنْ دَخَلَ دَارِي أَكْرَمْتُهُ» يَحْسُنُ  
اسْتِثْنَاءُ كُلِّ عَاقِلٍ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ. وَإِنَّمَا يُخْرِجُ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْجُمْلِ مَا لَوْلَاهُ لَوَجِبَ  
دُخُولُهُ فِيهَا؛ بِدَلَالَةِ قُبْحِ اسْتِثْنَاءِ الْبَهَائِمِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ لَمَّا لَمْ يَجِبْ دُخُولُهَا<sup>٢</sup> تَحْتَهُ،  
وَإِذَا وَجِبَ دُخُولُ جَمِيعِ الْعُقُلَاءِ تَحْتَ لَفْظَةِ «مَنْ» فَهِيَ مُسْتَغْرِقَةٌ.<sup>٣</sup>

١. من هنا إلى قوله بعد عدة صفحات: «طريقة أخرى لهم: وقد استدلوا» ساقط من «خ».

٢. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «دخوله».

٣. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٠٨؛ المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ١٢٢.

فَيَقَالُ لَهُمْ: نَحْنُ نُخَالِفُ فِيمَا حَكَمْتُمْ بِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَ نَقُولُ: إِنَّهُ يُخْرِجُ مِنَ الْكَلَامِ مَا لَوْلَاهُ لَصَحَّ دُخُولُهُ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا جازَ اسْتِثْنَاءُ كُلِّ عَاقِلٍ لِصِحَّةِ دُخُولِهِ تَحْتَ لَفْظَةِ «مَنْ» لَا لُوجُوبَ دُخُولِهِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْسُنِ اسْتِثْنَاءُ الْبَهَائِمِ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ دُخُولُهَا تَحْتَ هَذَا اللَّفْظِ.

فَإِذَا قَالُوا: [اسْتِثْنَاءُ] الْوَاحِدِ أَوْ الْإِثْنَيْنِ مِنَ الْعَشْرَةِ<sup>١</sup> إِذَا كَانَ إِنَّمَا يَحْسُنُ لُوجُوبُ دُخُولِ مَا اسْتُثْنِيَ فِي الْجُمْلَةِ لَوْلَا الْإِسْتِثْنَاءُ، فَكَذَلِكَ كُلُّ اسْتِثْنَاءٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَوَاضِعِهِ.

قُلْنَا: قَدْ سَوَّى قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِنَا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، وَ قَالُوا: إِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ مِنَ الْأَعْدَادِ يُخْرِجُ مَا لَوْلَاهُ لَصَحَّ دُخُولُهُ أَيْضاً وَ لَمْ يَجِبْ.

وَ بَعْدَ، فَإِذَا سَلَّمْنَا التَّفَرِيقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ جازَ فِيهِ أَنْ نَقُولَ: مِنْ شَأْنِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَنْ يُخْرِجَ مَا لَوْلَاهُ لَصَحَّ دُخُولُهُ، وَ هَذَا وَاجِبٌ فِي كُلِّ اسْتِثْنَاءٍ. وَ الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ الْأَعْدَادِ وَ إِنْ وَجَبَ [فِيهِ]<sup>٢</sup> دُخُولُ الْمُسْتَثْنَى فِي الْجُمْلَةِ لَوْلَا الْإِسْتِثْنَاءُ فَلَنْ يَجِبَ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ صِحَّتِهِ. فَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ الصَّحَّةِ، وَ إِنْ كَانَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ قَدْ تَزِيدُ<sup>٣</sup> الصَّحَّةُ حَتَّى تَبْلُغَ الْوُجُوبَ<sup>٤</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَقْتَضِي دُخُولَ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي النَّكِيرَاتِ.

قُلْنَا: قَدْ يُسْتثنَى مِنَ النَّكِيرَةِ الْمَعْرِفَةُ، وَ هَذَا حَسَنٌ بِلَا خِلَافٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «اضْرِبْ رِجَالاً إِلَّا زَيْدًا»، فَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ النَّكِيرَةِ مِنَ النَّكِيرَاتِ فَقَدْ يَحْسُنُ إِذَا خَصَّصَتْهُ

١. في النسخ والمطبوع: «فإذا قالوا: من العشرة الواحد أو الاثنین». والصحيح ما أثبتناه.

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. في النسخ والمطبوع: «قد يريد». والصواب ما أثبتناه.

٤. لقد استقوى المصنف رحمه الله هذا الجواب، كما صرح بذلك الشيخ الطوسي. راجع:

تمهيد الأصول، ص ٢٧٨.

أو وصفته<sup>١</sup>، فتقول: «جاءني قومٌ إلا رجلاً ظريفاً أو عاقلاً». وإنما لم يحسن بغير تخصيص ولا وصف لبطلان الفائدة.

٥١٤

وإنما يُبطل مذهبهم في الاستثناء: أنه لا شبهة في حسن قول القائل لغيره: «التي جماعة من العلماء»، و«أقتل فرقة من المشركين»، وأنه يحسن استثناء كل عالم وكل كافر<sup>٢</sup> من هذا الكلام، ولم يدل ذلك على أن قولنا: «فرقة» و«جماعة» من الألفاظ المستغرقة على سبيل الوجوب بل على سبيل الصلاح.

و يلزم أبا هاشم خاصة - على مذهبه في أن ألفاظ الجمع والجنس لا تستغرق<sup>٣</sup> - أن يقال له: قد يحسن استثناء كل واحد من ألفاظ الجنس والجمع، ولم يدل ذلك عندك على الاستغراق؛ فما المانع من أن تكون لفظة «من»<sup>٤</sup> بهذه المثابة؟

### [الدليل الثاني]

طريقة أخرى لهم: وقد استدّلوا بأن القائل إذا قال مُستفهماً لغيره: «من عندك؟» صلح أن يجيب بذكر أحد العقلاء وجماعاتهم، ولا يصح أن يجيبه بذكر البهائم؛ فلولا استغراق<sup>٥</sup> لفظة «من» للعقلاء، لجاز أن يكون الجواب عنها في بعض الأحوال بذكر بعض العقلاء يجري مجرى الجواب بذكر بهيمة<sup>٦</sup>.

١. لأنه يقرب من المعرفة. راجع: تمهيد الأصول، ص ٢٧٨.

٢. يعني: أي عالم وأي كافر.

٣. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٤٠ - ٤٤٤.

٤. في مثل: «من دخل داري أكرمه» المتقدم في بداية دليلهم الأول.

٥. في النسخ: «الاستغراق». والصحيح ما أثبتناه، كما في المطبوع.

٦. في تمهيد الأصول، ص ٢٧٩: «مجري الجواب ببعض البهائم». ومعنى ما جاء في المتن أنه لو لم تكن «من» مستغرقة ودالة على جميع العقلاء، بل كانت دالة على بعضهم، لأمكن أن تدل على بعض البهائم أيضاً.

وأكدوا هذه الطريقة: بأن أهل العَرَبِيَّةِ عَدَلُوا عن لَفْظِ الاستِفْهَامِ في كُلِّ شَخْصٍ بَعَيْنِهِ إلى هذه اللَّفْظَةِ<sup>١</sup>؛ فَوَجَبَ أَنْ تَحُلَّ هذه اللَّفْظَةُ مَحَلَّ الاستِفْهَامِ عن كُلِّ عَاقِلٍ بِاسْمِهِ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: قَدْ بَنَيْتُمْ كَلَامَكُمْ على دَعْوَى لَا تُسَلِّمُهَا؛ فَمِنْ أَيْنَ قُلْتُمْ: إِنَّ مَنْ أَطْلَقَ الاستِفْهَامَ بِلَفْظَةِ «مَنْ» وَلَمْ يُعْلَمْ مِنْ قَصْدِهِ الْعُمُومُ وَالِاسْتِغْرَاقُ مِنْ غَيْرِ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ، أَنَّهُ يَحْسُنُ إِجَابَتُهُ بِذِكْرِ كُلِّ عَاقِلٍ؟ وَما أَنْكَرْتُمْ أَنْ جَوَابَهُ بِذِكْرِ كُلِّ عَاقِلٍ لَا يَحْسُنُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ<sup>٢</sup> يُفْهَمَ مِنْ قَصْدِهِ الْإِسْتِغْرَاقُ مِنْ غَيْرِ مُجَرَّدِ اللَّفْظِ؟! يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَاهُ: أَنَّهُ يَحْسُنُ مِمَّنْ اسْتَفْهَمَ فَقِيلَ لَهُ: «مَا تَمْلِكُ؟» و«مَنْ جَاءَكَ؟»، بَأَن يَقُولَ: «مِنَ الْمَالِ أَوْ مِنَ الْفَرَسِ؟» أَوْ «مِنَ الْعَبِيدِ أَوْ مِنَ الْإِمَاءِ؟»، وَفِي جَوَابِ «مَنْ جَاءَكَ؟»: «مِنَ النِّسَاءِ أَوْ مِنَ الرِّجَالِ؟» وَلَوْلا اشْتِرَاكُ اللَّفْظِ وَاحْتِمَالُهُ<sup>٣</sup> لَمْ يَجَزْ مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَلَيْسَ يَجْزِي<sup>٤</sup> ذِكْرُ بَعْضِ الْعُقَلَاءِ [مَجْرَى ذِكْرِ الْبَهِيمَةِ؛] وَ[ذَلِكَ أَنَّ لَفْظَةَ «مَنْ» عِنْدَنَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَوْضُوعَةً لَوْجُوبِ اسْتِغْرَاقِ الْعُقَلَاءِ، فَهِيَ] يَصِحُّ أَنْ تُسْتَعْمَلَ<sup>٦</sup> فِي جَمِيعِهِمْ حَقِيقَةً، وَلَيْسَ كَذَلِكَ حُكْمُ الْبَهِيمَةِ.

فَأَمَّا عُدُولُهُمْ عَنِ الْأَفَاضِ الْإِسْتِفْهَامِ إِلَى لَفْظَةِ «مَنْ» فَلِفَائِدَةٍ مَعْقُولَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ بِذِكْرِ كُلِّ شَخْصٍ بَعَيْنِهِ يَتَعَذَّرُ أَوْ يَطُولُ وَيَبْعُدُ، وَلَيْسَ فِي جَمِيعِ الْأَفَاضِ مَا يَصِحُّ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ إِلَى الْإِسْتِخْبَارِ عَنِ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ مُفْتَرِقِينَ وَمُجْتَمِعِينَ إِلَّا لَفْظَةُ «مَنْ»؛ وَهَذِهِ مَزِيَّةٌ بَيِّنَةٌ لَهَا.

١. أي عدلوا عن أن يقولوا: «أزيد عندك؟»، «أعمرو عندك؟»، «أبكر عندك؟»... إلخ إلى قولهم: «مَنْ عندك؟».

٢. في «خ» - «يحسن إجابته... إلا بعد أن».

٣. في «خ، م» - «واحتمله». وفي «ه» الكلمة مبهمه. ٤. في المطبوع: «يجزي».

٥. ما بين المعقوفين استفدنا من الذريعة، ج ١، ص ٢١٧. وهكذا ما بعده.

٦. في «خ، م» والمطبوع: «يستعمل».

على أنه لو ثَبَتَ بهذه الطريقة العموم، لم يكن نافعاً لهم في المقصود من الكلام في عموم الوعيد؛ لأن الاستيفام لا يحسن دخوله في خطابه تعالى على وجه من الوجوه.

وليس لهم أن يقولوا: متى ثَبَتَ عموم هذه اللفظة في الاستيفام، ثَبَتَ عمومها في الشرط.<sup>١</sup>

لأن ذلك دعوى بغير حجة، وقد أوجبوا عموم «من» إذا كانت نكرة في الشرط والجزاء، ولم يوجبوا عمومها إذا كانت معرفة؛ فإلا كانت عامة في الاستيفام دون سائر المواضع؟

#### [المناقشة الثانية: المعارضة بآيات تدل على إسقاط العذاب]

وأما الطريقة الثانية في الكلام على الآيات التي تعلقوا بها<sup>٢</sup> فبيّنة؛ لأننا نعارضهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>٣</sup>، وبقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾<sup>٤</sup>، وبقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾<sup>٥</sup> وبيان وجه الآية الأولى:

[أ.] أنه تعالى لم ينف غفران الشرك على كل الوجوه، بل نفى أن يغفر<sup>٦</sup> تفضلاً؛

١. في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِثْقَلِ ذَرَّةٍ يَجْزِئْهُ عَذَاباً كَبِيراً﴾ الفرقان (٢٥): ١٩ وغيره من الآيات

المتقدمة في ص ٣٣٣ - ٣٣٤. والشرط يحسن دخوله في خطابه تعالى.

٢. تقدّم ذكرها في ص ٣٣٣ - ٣٣٤.

٣. النساء (٤): ٤٨ و ١١٦.

٤. الرعد (١٣): ٦.

٥. الزمر (٣٩): ٥٣.

٦. في التمهيد: «يغفره».

فكأنه تعالى قال: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ تَفْضُلًا، بَلْ اسْتِحْقَاقًا. فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ<sup>١</sup> الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»، أَنْ يَغْفِرَ بغيرِ اسْتِحْقَاقٍ و على جِهَةِ التَّفْضُلِ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ هَذَا الْكَلَامِ - الَّذِي يَدْخُلُهُ النَّفْيُ وَ الْإِثْبَاتُ، وَ يَنْصَبُّ إِلَيْهِ الْأَعْلَى وَ الْأَدُونُ - أَنْ يُخَالِفَ الثَّانِي الْأَوَّلَ.

أَلَا تَرَى أَنَّهُ<sup>٢</sup> لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: «أَنَا لَا أَمْضِي إِلَى الْأَمِيرِ إِلَّا أَنْ يَدْعُونِي، وَ أَمْضِي إِلَى مَنْ دُونَهُ إِذَا دَعَانِي»، وَ إِنَّمَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «وَ أَمْضِي إِلَى مَنْ دُونَهُ وَ إِنْ لَمْ يَدْعُنِي؟» وَ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ<sup>٣</sup> أَنْ يَقُولَ: «أَنَا لَا أَتَفَضَّلُ بِالْكَثِيرِ، وَ أَتَفَضَّلُ بِالْيَسِيرِ».

وَ هَذَا وَجْهٌ، وَ مَنْ خَالَفَ فِيهِ فَهُوَ مُكَابِرٌ.<sup>٤</sup>

[ب.] وَ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَارَضُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى وَجْهِ آخَرَ: وَ هُوَ أَنَّ لَفْظَةَ «مَا» يَجِبُ عُمُومُهَا عِنْدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الْعُمُومِ لِكُلِّ مَا لَا يَعْقِلُ، وَ إِذَا أَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّهُ يَغْفِرُ مَا دُونَ الشُّرْكِ، عَمَّ ذَلِكَ الْكَبِيرَ وَ الصَّغِيرَ<sup>٥</sup>، وَ مَا وَقَعَتْ مِنْهُ تَوْبَةٌ وَ مَا لَمْ تَقَعْ مِنْهُ تَوْبَةٌ. [وَ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَخْصَّصُوا عُمُومَ هَذِهِ الْآيَةِ]<sup>٦</sup> لِأَجْلِ عُمُومِ ظَاهِرِ آيَاتِهِمْ؛ لِأَنَّا نَعْكِسُ ذَلِكَ وَ نَقُولُ: بَلْ خَصَّصُوا ظَاهِرَ تِلْكَ الْآيَاتِ لِعُمُومِ ظَاهِرِ هَذِهِ الْآيَاتِ.

١. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: - «أن يكون».

٢. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: - «أنه».

٣. كذا، و الظاهر زيادة «لا»؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ فِي الْجُمْلَةِ التَّالِيَةِ يَخَالِفُ الثَّانِي. وَ جَاءَ فِي تَهْمِيدِ الْأَصُولِ، ص ٢٨٠ مَا يَلِي: «وَ كَذَلِكَ لَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «أَنَا لَا أَتَفَضَّلُ بِالْكَثِيرِ مِنْ مَالِي وَ أُعْطِيَ الْيَسِيرَ إِذَا اسْتَحَقَّ عَلَيَّ»، وَ إِنَّمَا يَحْسُنُ أَنْ يَقُولَ: «وَ أُعْطِيَ الْيَسِيرَ تَفْضُلًا مِنْ غَيْرِ اسْتِحْقَاقٍ».

٤. في «خ» و المطبوع: «مكابرة». و المكابر: المعاند. راجع: المصباح المنير، ص ٥٢٤ (كبر).

٥. أي الذنب الكبير و الصغير.

٦. ما بين المعقوفين من الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢١٣.

فإن تعلقوا باشتراط المشيئة بقوله تعالى: ﴿لِمَنْ يَشَاءُ﴾، وذلك <sup>١</sup> يقتضي <sup>٢</sup> الإجمال.

قلنا لهم: ما دخلت المشيئة فيما تناوله اللفظ العام؛ لأنها دخلت فيمن يغفر له، لا فيما يغفره.

[ج.] ويمكن أن يُعارضوا في هذه الآية بوجه آخر، وهو أن الله تعالى علّق الغفران بالمشيئة، والظاهر من تعليقه بها أنه تفضل غير واجب؛ لأن الواجب لا يعلّق بالمشيئة؛ لأن أحداً لا يقول: «أنا أفعل الواجب إن شئت»، و«أنا أشكر النعمة إن اخترت».

وأما بيان وجه المعارضة بالآية الثانية: فهو أنه تعالى خبره بأنه يغفر للناس على ظلمهم، وذلك إشارة إلى الحال التي يكونون فيها ظالمين؛ ويجري مجرى قول القائل: «لقيت فلاناً على أكله، وأودّه على غدره»<sup>٥</sup>.

وليس لهم أن يشترطوا في هذه الآية التوبة؛ لأنه عدول عن الظاهر، ومطرّق <sup>٦</sup> لمن يشترط في ظواهر آياتهم.

وأما وجه المعارضة بالآية الثالثة: فهو أنه تعالى <sup>٧</sup> أخبر أن يغفر الذنوب جميعاً، وظاهر ذلك يقتضي غفرانها بغير اشتراط توبة ولا غيرها؛ ولولا أن الكفر أخرجه

١. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: - «وذلك».

٢. في «خ»: - «يقتضي».

٣. في النسخ: «إن شئت أن أشكر». وما أثبتناه هو الصواب، كما في المطبوع.

٤. في «م»: «ختمه».

٥. في «خ» والمطبوع: «غدره». والغدر هنا بمعنى القطيعة.

٦. طرّق له: جعل له طريقاً. راجع: القاموس المحيط، ج ٣، ص ٣٥٠.

٧. في النسخ: + «أنه».

من هذا<sup>١</sup> الظاهر دليل<sup>٢</sup> لكان متناولاً له. وقوله تعالى عَقِبَ هذه الآية: «وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ»<sup>٣</sup> لا يقتضي اشتراط ظاهر الآية الأولى مع إطلاقه؛ فإن عطف المشروط على المطلق والخصوص على العموم جائز<sup>٤</sup>.

[المناقشة الثالثة: كون العفو مسقطاً للعقاب، حاله حال التوبة و زيادة الثواب عند الخصم]

فأما الطريقة الثالثة التي وعدنا بذكرها<sup>٥</sup> في الكلام على الآيات التي اعتمدوها، فهي أن نقول لهم: أنتم تشترطون في عموم آيات الوعيد التوبة و زيادة الثواب، وإنما اشتراطتموهما<sup>٦</sup> لأنهما يؤثران في استحقاق العقاب. و معلوم أن العفو إذا وقع أسقط العقاب كإسقاط التوبة و زيادة الثواب له، فقد شارك العفو الشرطين اللذين ذكرتموهما في معناه؛ فالأولى اشتراطتموه كما شرطتم ما يجري مجراه؟ فإذا قالوا: الفرق بين الأمرين أن العقل يقتضي سقوط العقاب بالتوبة و زيادة الثواب، وليس في العقل أن العفو قد يقع لا محالة.

قلنا: هذه مغالطة<sup>٧</sup> و ذلك أن العقل كما يقتضي سقوط العقاب عند التوبة و زيادة الثواب، فكذلك يقتضي سقوطه عند وقوع العفو. و كما يجوز العقل أن يعفو مالك العقاب و أن لا يعفو، فكذلك يجوز أن تقع توبة أو يزيد ثواب كما يجوز أن

٥١٨

١. في «خ، م»: «هذه».

٢. و هو الإجماع. تمهيد الأصول، ص ٢٨٠.

٣. الزمر (٣٩): ٥٤.

٤. و لا يلزم منه أن يصير المطلق مشروطاً، أو العام خاصاً. تمهيد الأصول، ص ٢٨١.

٥. وعد بذكرها في ص ٣٣٦.

٦. في النسخ و المطبوع: «اشتراطتموها». و الصحيح ما أثبتناه.

لَا يَكُونُ ذَلِكَ. فَيَجِبُ أَنْ تُقَابِلُوا<sup>١</sup> بَيْنَ الْوُقُوعِ وَالْوُقُوعِ فِي الْأَمْرَيْنِ، وَبَيْنَ الْحَالِ قَبْلَ الْوُقُوعِ؛ فَإِنَّكُمْ تَجِدُونَ شَرْطَنَا مُساوياً لِشَرْطِكُمْ.<sup>٢</sup>

فَإِنْ كَانَ - عَلَى مَا تَزْعُمُونَ - ظَاهِرُ عُمُومِ الْوَعِيدِ يَقْتَضِي أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَخْتَارُ الْعَفْوَ، فَظَاهِرُ ذَلِكَ أَيْضاً يَقْتَضِي أَنْ أَحَدًا لَا يَخْتَارُ التَّوْبَةَ وَلَا مَا يَزِيدُ ثَوَابَهُ عَلَى عِقَابٍ<sup>٣</sup> فَاعِلِهِ؛ لِأَنَّكُمْ إِنَّمَا تَنْفُونَ بِالظَّاهِرِ اخْتِيَارَهُ الْعَفْوَ لِيَسْلَمَ وَقُوعُ الْعِقَابِ بِمُسْتَحَقِّهِ، وَهَذَا بَعَيْنُهُ قَائِمٌ فِي التَّوْبَةِ وَزِيَادَةِ الثَّوَابِ؛ فَالْأَنَّ الظَّاهِرُ مُؤْمِنَةٌ مِنْ عِقَابِهِ؟<sup>٤</sup>

فَإِنْ قَالُوا: لَا فَائِدَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «مَنْ لَمْ يَتُبْ، وَلَمْ يَزِدْ ثَوَابَهُ عِقَابَهُ، وَلَمْ أَعْفُ عَنْهُ، فَإِنِّي أَعَاقِبُهُ»؛ فَإِنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ، وَالضَّرُورَةُ تَدْعُو إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يَسْقُطْ عِقَابُهُ بِشَيْءٍ مِنْ مُسْقِطَاتِ الْعِقَابِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُعَاقَبًا.

قُلْنَا: قَدْ يُمَكِّنُ فِي مُسْتَحَقِّ الْعِقَابِ مَنْزِلَةٌ ثَالِثَةٌ بَيْنَ أَنْ يُسْتَوْفَى عِقَابُهُ وَبَيْنَ أَنْ يَسْقُطَ عِقَابُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَبْقَى الْعِقَابُ فِي جَنْبِهِ مُسْتَحَقًّا فَلَا يَسْقُطُ وَلَا يُسْتَوْفَى، وَإِذَا كَانَ الْعَقْلُ مُجَوِّزًا ذَلِكَ جَازًا أَنْ نَسْتَفِيدَ بِآيَاتِ الْوَعِيدِ وَقُوعُ الْعِقَابِ بِمَنْ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ.

١. في النسخ والمطبوع: «يقابلوا». والصواب ما أثبتناه.

٢. في المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ١٥١: «فالواجب أن يقابلوا بين الوقوع والوقوع في العفو والتوبة وكثرة الطاعة وزيادة ثوابها، وبين الجواز والجواز في هذه الأمور؛ فإنهما - أعني الوقوع والوقوع، والجواز والجواز - سيان، لا ترجيح لأحدهما على الآخر».

٣. هكذا في التمهيد والمطبوع. وفي النسخ: «عقابه».

٤. كذا، والظاهر أن الصحيح: «مؤمنة من وقوعها أجمع؟»؛ فقد جاء في تمهيد الأصول، ص ٢٨١: «وهذا بعينه قائم في التوبة وزيادة الثواب، فينبغي أن يقولوا أن الظاهر يمنع من وقوعها أجمع».

على أنا إذا سلّمنا لكم - تبرّعاً - عَدَمَ الفائدةِ مِنْ ذلك، فالفائدةُ إنما تُعَدَمُ مع استيفاءِ الشَّرَاطِ الثَّلَاثِ، وأيُّ واحدةٍ أَلْغَيْنَاهَا أُدْخِلَ الكلامُ في الفائدةِ؛ فَلِمَ جَعَلْتُمْ ما يُلْغِي هو العَفْوُ دُونَ التَّوْبَةِ وَزِيَادَةِ الثَّوَابِ؟

[بيان أن إقامة الحد على مستحقّه لا يكون على نحو القطع على العقوبة؛ لجواز العفو]

فإن قالوا: قد بَنَيْتُمْ طَرِيقَتَكُمْ هذه على صَحَّةِ إسقاطِ العقابِ، و لَيْسَ يَخْلُو إسقاطُهُ مِنْ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْمَعْصِيَةِ، أو في حَالِهَا، أو بَعْدَهَا. و لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ واقِعاً قَبْلَهَا و لا في حَالِهَا؛ لِأَنَّ الإِسْقَاطَ تَصَرُّفٌ فِي الْحَقِّ، و في مُقَابَلَتِهِ الإِسْتِيفَاءُ؛ فَكَمَا لا يَحْسُنُ الإِسْتِيفَاءُ قَبْلَ الْمَعْصِيَةِ و لا في حَالِهَا، لا يَجُوزُ الإِسْقَاطُ. و إن كَانَ الإِسْقَاطُ بَعْدَ الْمَعْصِيَةِ فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ لا أَخَذَ مِنَ الْمُكَلِّفِينَ إِلَّا وَهُوَ مَقْطُوعٌ إِذَا سَرَقَ وَ أَصَرَ عَلَى وَجْهِ الْجَزَاءِ وَ النِّكَالِ،<sup>١</sup> وَ كَذَلِكَ كُلُّ زَانٍ مُصِرٍّ يُحَدُّ عَلَى سَبِيلِ الْعُقُوبَةِ؛ فَلَوْ جَازَ الْعَفْوُ لَقَدَحَ فِيمَا تَقَرَّرَ مِنَ الإِجْمَاعِ.

قُلْنَا: أَمَّا إِسْقَاطُ الْحَقِّ قَبْلَ ثُبُوتِهِ فَغَيْرُ جَائِزٍ، غَيْرَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَانِعٌ مِنْ ثُبُوتِ الْحَقِّ مُسْتَقْبَلاً؛ وَ يَجْرِي مَجْرَى قَوْلِ الْقَائِلِ لِعَبْدِهِ: «كُلْ حَقٌّ أَسْتَحِقُّهُ مُسْتَقْبَلاً عَلَيْكَ فَقَدْ وَهَبْتُهُ لَكَ». وَ لا مَعْنَى لِلْمُضَايَقَةِ فِي هَذَا الْقِسْمِ، وَ إِنَّمَا الْكَلَامُ كُلُّهُ مَعَهُمْ فِي إِسْقَاطِ الْعِقَابِ بَعْدَ وَقُوعِ الْمَعْصِيَةِ.

و الَّذِي ادَّعَاهُ مِنَ الإِجْمَاعِ فِي قَطْعِ السُّرَاقِ وَ جَلْدِ<sup>٢</sup> الزَّانَةِ: فِيهِ مِنَ الْمُرْجَحَةِ كُلُّ الْخِلَافِ؛ لِأَنَّهُمْ لا يَقْطَعُونَ نِكَالاً وَ لا يَجْلِدُونَ عُقُوبَةً إِلَّا مَنْ عَلِمُوا اسْتِحْقَاقَهُ

١. النِّكَالُ: مَا نَكَلْتَهُ بِهِ غَيْرَكَ كَانْتَأَمَا كَانَ، أَيِ صَنَعْتَ بِهِ صَنِيعاً يَحْذَرُ غَيْرُهُ مِنْهُ إِذَا رَأَاهُ. لِسَانِ

الْعَرَبِ، ج ١١، ص ٦٧٧ (نكل).

٢. الْجَلْدُ: الضَّرْبُ بِالْمِجْلَدَةِ وَ هُوَ السُّوطُ. الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، ص ١٠٤ (جلد).

للعقابِ و أنَّ العَفْوَ ما أَسْقَطَهُ عنهم، و يُجْرُونَ قَطْعَهُ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِسُقُوطِ الْعِقَابِ عَنْهُ بِالْعَفْوِ مَجْرَى قَطْعِهِ مَعَ تَجْوِيزِ كَوْنِهِ تَائِباً. و لا خِلَافَ بَيْنَنَا وَ بَيْنَهُمْ فِي أَنَّ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِ بِالسَّرِقَةِ أَوْ الزَّنا وَ الْمُقَرَّرَ بِهِمَا لا يُحْدِثَانِ عَلَى وَجْهِ الْعُقُوبَةِ وَ الْإِسْتِحْقَاقِ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمَنُ أَنَّ يَكُونَ الْبَاطِلُ بِخِلَافِ الظَّاهِرِ.

فإن قالوا: قولكم يؤدي إلى تعدر قطع سارق على سبيل العقوبة؛ لتعذر الشرط الذي راعيناه.

قلنا: لو لم يمكن<sup>١</sup> معرفة ذلك على ما ادعيتهم، لم تخرج آية القطع من أن تكون مفيدة؛ لأنها إنما تدل على استحقاق العقوبة فيمن كان على الصفة المخصوصة، و لا يقدح في ذلك فقد طرقي لنا إلى العلم بالشرائط.

٥٢٠

على أن الشروط التي يعتبرها مخالفونا<sup>٢</sup> في قطع السارق على سبيل النكال و العقوبة تكاد تكون متعذرة؛ لأنهم يشترطون علم الإمام بكون السارق سارقاً لما يملكه المسروق منه، و تناوله له من جرز، و [أن]<sup>٣</sup> قيمته بالغة القدر الذي يجب فيه القطع، و [أن] يعلمه في حال التناول كامل العقل قد رفعت<sup>٤</sup> عنه الشبهات مُصِراً غير تائب، و معلوم تعدر<sup>٥</sup> الإحاطة بهذه الشروط كلها. فإن ادعى فيه الإمكان تقديرنا مثل ذلك في العفو؛ لأنه غير مُمتنع فرضاً و تقديرًا أن يجعل الله تعالى للإمام علامة يميز بها بين من عفي عنه و بين من لم يعف عنه.<sup>٦</sup>

١. في «خ، م» و المطبوع: «لم يكن». و في «خ» الكلمة مبهمه. و الصواب ما أثبتناه.

٢. في النسخ و المطبوع: «مخالفنا». و الصواب ما أثبتناه: بقرينة قوله: «لأنهم يشترطون».

٣. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، و هكذا ما بعده.

٤. في «خ، م» و المطبوع: «وقعت».

٥. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «تعدر».

٦. للمزيد من البحث راجع: المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ١٥٨.

على أن امتثال آيات الحدود ممكن على كل حال في الكفار؛ لأننا نأمن فيهم ثبوت ما يقتضي إسقاط العقاب.

### [مناقشة ما استدل به على عدم العفو عن الفساق]

و ربما استدلل المخالف في ارتفاع العفو عن مستحقّي العقاب بأن يقول: لو عفا الله عنهم لم تخل حالهم بعد العفو من أمور: إما أن يدخلهم الجنة، أو النار، أو لا يدخلهم جنة ولا ناراً. فإن أدخلهم الجنة لم يخل من أن يكونوا فيها مثابين أو غير مثابين، وإن أدخلهم النار فإما أن يكونوا معاقبين أو غير معاقبين. و كونهم في غير جنة ولا نار - إما بأن أفنوا، أو أميتوا، أو بأن يكونوا أحياء في دار أخرى - يمنع الإجماع منه؛ لأن الأمة مجتمعة على أن كل مكلف لا منزلة له في الآخرة بين الجنة والنار. والإجماع أيضاً يمنع من أن يدخلوا الجنة ولا يثابوا فيها، ويدفع أيضاً أن يكونوا في النار غير معاقبين أو معاقبين<sup>١</sup>، وإن كان العقل يمنع من عقابهم بعد إسقاطه. فلم يبق إلا أن يدخلوا الجنة مثابين، ولا ثواب لهم يستحقونه؛ لأن عقاب معاصيهم قد أحبط ثوابهم، والتفضل بالثواب قبيح، فوجب القطع على بطلان العفو؛ لأن تجويزه يؤدي إلى [ما]<sup>٢</sup> علم فسادّه.

والجواب عن هذه الشبهة: أنها إنما بُنيت على أن الثواب ينحبط بالعقاب، وقد دللنا فيما تقدّم من هذا الكتاب على بطلان التّحاطب.<sup>٤</sup>

و الصحيح في هذا الموضع: أن الله تعالى إذا عفا عن فساق أهل الصلاة

١. أي معاقبين بعد وقوع العفو عنهم، وهذا يمنع منه الإجماع إضافة إلى العقل.

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. في النسخ والمطبوع: «إن». و الصحيح ما أثبتناه.

٤. تقدّم في ج ١، ص ٥٠٥ - ٥٣١.

٥. في «م»: «نسيان».

فَسَقَطَ عِقَابُهُمْ، أَدْخَلَهُمُ الْجَنَّةَ وَأَثَابَهُمْ بِمَا يَسْتَحِقُّونَهُ عَلَى إِيْمَانِهِمْ وَطَاعَاتِهِمْ.

### [تفصيل الكلام حول نظرية الموافاة]

فإن قيل: مع نفیکم التَّحَايُطُ كَيْفَ قَوْلُكُمْ فَيَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيْمَانٍ أَوْ آمَنَ بَعْدَ كُفْرٍ؟ قُلْنَا: نُجَوِّزُ أَنْ يَتَلَوَّ الإِيْمَانُ الْكُفْرَ، وَ لَا نُجَوِّزُ أَنْ يَكْفُرَ الْمُؤْمِنُ جُمْلَةً. وَ فِي الْمُرْجئة مَنْ جَوَّزَ أَنْ يَكْفُرَ، لَكِنَّهُ لَا بُدَّ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَنْ يُؤْمِنَ وَ يُؤَافِي بِإِيْمَانِهِ.<sup>١</sup> وَ الصَّحِيحُ الْأَوَّلُ.

وَ إِذَا وَقَعَ الإِيْمَانُ بَعْدَ الْكُفْرِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْفِرُ عِقَابَ الْكُفْرِ تَفْضُلاً، وَ لَوْ شَاءَ لَأَخَذَ<sup>٢</sup> بِهِ، لَكِنَّ السَّمْعَ مَنَعَ مِنْ<sup>٣</sup> ذَلِكَ.

### [دليل نظرية الموافاة]

[١]. وَ إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُؤَافِي بِإِيْمَانِهِ؛ لِأَنَّ الإِجْمَاعَ وَاقَعَ عَلَى أَنَّ الإِيْمَانُ يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ الدَّائِمُ، فَلَوْ جَازَ أَنْ يَكْفُرَ الْمُؤْمِنُ كُفْراً يُؤَافِي بِهِ لَاسْتَحَقَّ فَاعِلُهُ الثَّوَابَ وَ الْعِقَابَ الدَّائِمِينَ؛ لِإِجْمَاعِهِمْ أَيْضاً عَلَى أَنَّ الْكُفْرَ الْمُؤَافِي بِهِ يُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ الْعِقَابُ الدَّائِمُ، وَ الإِجْمَاعُ يَمْنَعُ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى سَبِيلِ الدَّوَامِ.

[٢]. وَ أَيْضاً فَإِنَّ التَّحَايُطَ إِذَا بَطَلَ وَ اجْتَمَعَ الاسْتِحْقَاقَانِ الدَّائِمَانِ، فَلَا بُدَّ إِذَا فُعِلَ الْمُسْتَحَقُّ مِنْهُمَا مِنْ أَنْ يَتَلَوَّ الثَّوَابُ الْعِقَابَ وَ الْعِقَابُ الثَّوَابَ، وَ اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الثَّوَابَ فِي الْآخِرَةِ لَا يَقْطَعُ وَ لَا يَتَخَلَّلُهُ عِقَابٌ.

فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ تَدْعَوْنَ الإِجْمَاعَ فِي دَوَامِ الْمُسْتَحَقِّ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى الإِيْمَانِ، وَ فِي النَّاسِ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ لَا يُسْتَحَقُّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، وَ فِيهِمْ مَنْ يَشْتَرِطُ فِي اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ بِالْإِيْمَانِ الْمُؤَافَاةَ كَمَا شَرَطْتُمْ ذَلِكَ فِي الْكُفْرِ؟

٢. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: «يُؤَاخِذُ».

١. أَيْ يَمُوتُ عَلَى إِيْمَانِهِ.

٣. فِي «خ»: - «مَنْ».

قلنا: أما مَنْ نَفَى أَنْ يُسْتَحَقَّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى شَيْءٌ، مِنَ الْمُجْبِرَةِ<sup>١</sup>، أَوْ مَنْ نَفَى اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ مِنْ جِهَةِ الْعَدْلِ<sup>٢</sup> مِنَ الْبَغْدَادِيِّينَ<sup>٣</sup>، فَهُمْ مَعَنَا مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ الثَّوَابَ إِذَا لَمْ يُحْبِطْهُ<sup>٤</sup> فاعِلُهُ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ وَيُوصَلَ إِلَيْهِ. فَلَوْ جَعَلْنَا مَكَانَ قَوْلِنَا: «إِنَّهُ يَسْتَحَقُّ الثَّوَابَ»: «إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُفْعَلَ بِهِ الثَّوَابُ الدَّائِمُ مَتَى لَمْ يُحْبِطْهُ» زَالَتْ الشُّبْهَةُ.

عَلَى أَنَّ الْبَغْدَادِيِّينَ يَعْتَرِفُونَ بِالْإِسْتِحْقَاقِ، وَإِنَّمَا يُضَيِّفُونَهُ إِلَى الْحِكْمَةِ وَالْجُودِ؛ فَمَا خَالَفُوا فِي أَصْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ.<sup>٥</sup> وَ الْمُجْبِرَةُ تَنْفِي الْإِسْتِحْقَاقَ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ الْأَفْعَالِ عَلَى كُلِّ وَجْهِ؛ فَإِذَا قُلْنَا: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ أَتَبَّتْ اسْتِحْقَاقًا بِالْأَفْعَالِ عَلَى كَذَا» خَرَجَتِ الْمُجْبِرَةُ مِنْهُ.

وَأَمَّا مَنْ شَرَطَ فِي اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ بِالْإِيمَانِ الْمُوَافَاةَ، فَقَوْلُهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ وُجُوهَ الْأَفْعَالِ وَشُرُوطَهَا - الَّتِي مِنْهَا يُسْتَحَقُّ بِهَا مَا يُسْتَحَقُّ - لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُنْفَصِلَةً مِنْهَا، وَمُتَأَخِّرَةً عَنْ وَقْتِ حُدُوثِهَا. وَ الْمُوَافَاةُ مُنْفَصِلٌ<sup>٦</sup> عَنْ وَقْتِ حُدُوثِ الْإِيمَانِ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ شَرْطًا أَوْ وَجْهًا فِي اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ بِهِ؟

و لَا يَلْزَمُنَا ذَلِكَ إِذَا فَرَّقْنَا بَيْنَ الْكُفْرِ الْمُوَافِي بِهِ وَ مَا لَا يُوَافِي بِهِ فِي دَوَامٍ

١. المجبرة هم الذين يُسَيِّدُونَ أفعال العباد إلى الله تعالى، و يرون العبد مجبوراً على أفعاله، و رئيسهم جهنم بن صفوان السمرقندي، و لهذا يقال لهم «الجهمية» أيضاً. راجع: شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، ص ١٦٢؛ مقالات الإسلاميين، ج ٢، ص ٤٩٤.

٢. في «خ» و المطبوع: «العدول».

٣. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٣٥ - ٤٣٦؛ المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ٧٦٧؛ شرح المقاصد، ج ٥، ص ١٢٥ - ١٢٦.

٤. في «م»: «لم يحبط».

٥. و إنما خالفوا في جهته، و هي جهة العدل أو جهة الحكمة و الجود.

٦. كذا، و الأنسب: «منفصلة».

المُسْتَحَقُّ عَلَيْهِ مِنَ الْعِقَابِ؛ لَأَنَّا مَا جَعَلْنَا الْمُؤَافَاةَ شَرْطاً وَلَا وَجْهاً فِي الْإِسْتِحْقَاقِ وَلَا فِي دَوَامِهِ، بَلْ جَعَلْنَاهَا دَلَالَةً لَنَا وَأَمَارَةً عَلَى صِفَةِ الْمُسْتَحَقِّ؛ فَإِذَا لَمْ يُؤَافَ بِكُفْرِهِ دَلَّنَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّ كُفْرَهُ وَقَعَ فِي حَالِ حُدُوثِهِ عَلَى وَجْهِ لَا<sup>٢</sup> يَقْتَضِي ذَلِكَ<sup>٣</sup>، وَالَّذِي يُؤَافِي بِهِ مِنَ الْكُفْرِ نَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ لِلأَصْلِ عَلَى وَجْهِ يَقْتَضِي دَوَامَ عِقَابِهِ؛ فَالْمُؤَافَاةُ دَلَالَةٌ عِنْدَنَا وَلَيْسَتْ وَجْهاً وَلَا شَرْطاً فِي الْإِسْتِحْقَاقِ، وَالدَّلَالَةُ لَا تَجْعَلُ الْمَدْلُولَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ.

فَإِذَا قِيلَ لَنَا: فَبأيِّ شَيْءٍ يَفْسُدُ قَوْلُ مَنْ جَعَلَ الْمُؤَافَاةَ بِالْإِيمَانِ دَلَالَةً عَلَى وَقُوعِهِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ عَلَى وَجْهِ يَوْجِبُ دَوَامَ تَوَابِهِ، وَأَنَّ الْمُؤَافَاةَ إِذَا لَمْ تَحْصُلْ دَلَّ عَدَمُهَا عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ وَقَعَ فِي ابْتِدَاءِ حُدُوثِهِ مُسْتَحَقّاً بِهِ الثَّوَابُ الْمُنْقَطِعُ؟<sup>٤</sup> قُلْنَا: يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ؛ لِأَنَّهُ لَا أَحَدَ يَقُولُ بِذَلِكَ مِنَ الْأُمَّةِ كُلِّهَا.

وَمَنْ شَرَطَ الْمُؤَافَاةَ فِي اسْتِحْقَاقِ الثَّوَابِ بِالْإِيمَانِ جَعَلَهَا وَجْهاً لِاسْتِحْقَاقِهِ وَجْهَةً، وَجَعَلَ ابْتِدَاءَ الْإِسْتِحْقَاقِ عِنْدَهَا، وَلَا يَجْعَلُهَا دَلَالَةً وَكَاشِفَةً؛ فَكَانَ كُلُّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَا يَقْتَضِي اسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ بِالْإِيمَانِ تَابِعٌ لِحَالِ حُدُوثِهِ وَغَيْرُ مُنْتَظَرٍ، يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ كُلَّ إِيمَانٍ يُسْتَحَقُّ بِهِ فِي حَالِ حُدُوثِهِ الثَّوَابُ الدَّائِمُ.

فَإِذَا قِيلَ: بَأَيِّ شَيْءٍ فَصَلْتُمْ بَيْنَ الْكُفْرِ الْمُؤَافِي بِهِ وَالَّذِي لَا يُؤَافِي بِهِ فِي دَوَامِ الْعِقَابِ؟

١. في «خ» والمطبوع: «وإذا».

٢. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «لا».

٣. أي لا يقتضي دوام عقابه.

٤. أي إذا حصلت المؤافاة بالإيمان دلت على دوام الثواب، وإن لم تحصل - بأن تعقب الكفر الإيمان دلت على انقطاع الثواب. والمصنف رحمه الله لا يرضى بالأخير، فإن الإيمان عنده وعند القائلين بالمؤافاة لا يعقبه الكفر أبداً.



ازْدَادُوا كُفْرًا»<sup>١</sup>.

قلنا: لَيْسَ كُلُّ مَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ يَكُونُ مُؤْمِنًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِذَا وَجَدْنَا مُظْهِرًا لِلْكَفْرِ بَعْدَ إِظْهَارِ الْإِيمَانِ، قَطَعْنَا عَلَى أَنْ مَا أَظْهَرَ مِنَ الْإِيمَانِ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَاطِنِ وَعِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ.

فَأَمَّا الْمُرَادُ بِالْآيَةِ: فَإِنَّمَا سُمِّيَ مَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ مُؤْمِنًا عَلَى الْعُرْفِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾<sup>٢</sup>، وَكَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾<sup>٣</sup>، وَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّهُ تَعَالَى أَرَادَ إِظْهَارَ الْإِيمَانِ.

١ . النساء (٤): ١٣٧.

٢ . الممتحنة (٦٠): ١٠.

٣ . النساء (٤): ٩٢.

[٢]

## فصل

### في الكلام في أحكام أهل الآخرة

[سقوط التكليف عن أهل الآخرة]

إِعلمُ أَنَّ سُقوطَ التَكليفِ عن جَميعِ أَهلِ الآخِرَةِ واجبٌ؛ أَمَّا أَهلُ الثَّوابِ فَلأنَّهُ  
يَجِبُ أن يَكُونَ خالِصاً مِنَ المَشاقِّ وَجِبَ سُقوطُ تَكليفِهِم<sup>١</sup>، وَأَمَّا المُعاقَبُ فَلَو  
كَانَ مُكَلِّفاً لَجَازَ وَقوعُ التَّوبَةِ مِنْهُ وَسُقُوطُ العِقابِ بِها.

و لو اعْتَمَدَ في سُقوطِ التَكليفِ عن أَهلِ الآخِرَةِ على<sup>٢</sup> أَنَّ الإجماعَ مانِعٌ مِنْ  
تَجْوِيزِ استِحْصاقِ الثَّوابِ هُنَاكَ أَوْ [إل] عِقابِ، لَكَانَ واضِحاً.

و قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلُّوا وَ اشْرَبُوا﴾<sup>٣</sup> لِأَهْلِ الجَنَّةِ لَيْسَ بِأَمْرٍ عَلَى الحَقِيقَةِ<sup>٤</sup> وَإِنْ كَانَتْ

له صورته.

---

١ . في «خ» - «أهل».

٢ . أي فوجب سقوط تكليفهم لأنه - أي لأن الثواب - يجب أن يكون خالصاً من المشاق.

٣ . في النسخ و المطبوع: «عن». و الصحيح ما أثبتناه.

٤ . ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٥ . الطور (٥٢): ١٩؛ الحاقّة (٦٩): ٢٤؛ المرسلات (٧٧): ٤٣.

٦ . بل هو إباحة محضة.

و عند أبي عليّ و أبي هاشم أنّه أمر لکنّه زائد في سرور أهل الجنّة إذا علموا أنّ الله تعالى أراد منهم الأكل و أمرهم به<sup>١</sup>، و يكون الأمر تكليفاً إذا انضمت إليه المشقّة<sup>٢</sup>.

٥٢٥

فإذا قيل: فأهل الجنّة يشكرون الله تعالى على نعمه<sup>٣</sup>.

قلنا: الشكر بالقلب يرجع إلى الاعتقادات، و الله تعالى يفعل فيهم المعارف كلّها؛ فلا وجوب عليهم. و أمّا الشكر باللسان فيجوز أن يكون لهم فيه لذة<sup>٤</sup>، فيكون غير منافع للثواب.

و ممّا يجب عليه: أن معارف أهل الآخرة ضروريّة، و هم ملجأون إلى أن لا يفعلوا القبيح.

### [بيان معرفة أهل الآخرة بالله تعالى]

[١] و الذي يدلّ على أنّهم يعرفون الله تعالى - قبل أن يُبين<sup>٦</sup> كيفية هذه المعرفة -: أن المثاب لا بدّ أن يعلم وصول الثواب إليه على الوجه الذي استحقّه، و قد علمنا أن العلم بما ذكرناه لا يصحّ إلا مع كمال العقل و المعرفة بالله تعالى و حكمته؛ ليُعلم أنّ ما فعله به هو الذي استحقّه. و القول في المعاقب مثله في المثاب.

١. فلا يكون تكليفاً.

٢. شرح الأصول الخمسة، ص ٣٠٧ - ٣٠٨؛ المغني، ج ١٧ (الشرعيّات)، ص ١١٥.

٣. و الشكر على النعمة واجب، فيكون تكليفاً.

٤. أي أن معارفهم ضرورية كما سيأتي.

٥. فلا تكون فيه كلفة.

٦. سيبويه في ص ٣٥٨.

[٢]. وأيضاً فإنَّ مِنْ شَرَطِ الثَّوَابِ أَنْ يَصِلَ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ مَعَ الْإِعْظَامِ وَالْإِكْرَامِ مِنْ فَاعِلِ الثَّوَابِ - لِأَنَّ الْإِعْظَامَ مِنْ غَيْرِ فَاعِلِ الثَّوَابِ لَا يُوَثِّرُ فِيهِ - ، وَالْإِعْظَامُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مَعَ [مَعْرِفَةٍ] <sup>١</sup> الْقَصْدِ إِلَى التَّعْظِيمِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمُوا قَصْدَهُ وَلَا يَعْلَمُوهُ . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْعِقَابِ ، وَوُصُولُهُ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِخْفَافِ وَالْإِهَانَةِ ، وَوَجوبِ مَعْرِفَةِ الْقَصْدِ مِنْ فَاعِلِهِ .

[٣]. وَأَيْضاً فَإِنَّ الثَّوَابَ يَجِبُ وَصُولُهُ إِلَى الْمُثَابِ عَلَى <sup>٢</sup> أْبْلَغِ وَجْهِ الْإِنْتِفَاعِ ، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْمُثَابُ كَامِلَ الْعَقْلِ . وَإِذَا فُعِلَ بِهِ الثَّوَابُ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ ، عُرِضَ بِذَلِكَ لِإِعْتِقَادِ <sup>٣</sup> الْجَهْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّفْعِ أَنَّهُ تَفَضُّلٌ . وَكَذَلِكَ أَهْلُ النَّارِ مَتَى لَمْ يَعْرِفُوا رَبَّهُمْ ، وَأَنَّهُ قَدْ أَوْصَلَ إِلَيْهِمُ الْآلَامَ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِخْفَافِ ، كَانُوا مُعْرِضِينَ لِإِعْتِقَادِ كَوْنِهَا ظُلْماً ، وَهُوَ جَهْلٌ .

وَيَقْدَحُ فِي هَذَا الْوَجْهِ خَاصَّةً: أَنَّ الْعَاقِلَ يَعْلَمُ بِعَقْلِهِ قُبْحَ الْإِقْدَامِ عَلَى مَا لَا يَأْمَنُ كَوْنَهُ جَهْلاً؛ وَإِذَا لَمْ يَعْلَمُوا جِهَةً وَقَوَعَ الثَّوَابُ أَوْ الْعِقَابُ بِهِمْ ، وَجَبَ أَنْ يَتَوَقَّفُوا عَنِ الْإِعْتِقَادِ فَيَشْكُوا .

٥٢٦

### [بيان أن معارف أهل الآخرة ضرورية]

وَإِذَا وَجَبَ فِي أَهْلِ الْآخِرَةِ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى ، فَلَا تَخْلُو مَعْرِفَتُهُمْ مِنْ أَنْ تَكُونَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِمْ ، أَوْ مِنْ فِعْلِهِمْ .

فَإِنْ كَانَتْ مِنْ فِعْلِهِمْ ، لَمْ يَخْلُ مِنْ أَنْ تَكُونَ وَاقِعَةً عَنْ نَظَرٍ مُخْتَارٍ ، أَوْ مُلْجَأٍ إِلَى فِعْلِهِ ، أَوْ عَنْ تَذَكُّرٍ نَظَرٍ ، أَوْ بِأَنْ يُلْجَأَ الْفَاعِلُ إِلَى نَفْسِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ نَظَرٍ .

١ . ما بين المعقوفين مقتضى السياق .

٢ . في النسخ والمطبوع: «إلى» . والصواب ما أثبتناه .

٣ . في «خ، م» والمطبوع: «الاعتقاد» .

٤ . هكذا في التمهيد . وفي النسخ والمطبوع: - «غير» .

و إذا أبطلنا ما عدا المعرفة الضرورية ثبت ما أردناه.

ولا يجوز أن تكون واقعة عن نظر مبتدأ؛ لأن ذلك تكليف وهو مشقة، وقد بينا سقوط التكليف عنهم<sup>١</sup>.

وليس لهم أن يقولوا: إن الشبهات لا تعرض في دار الآخرة بمعاينة تلك الآيات والأحوال<sup>٢</sup>.

لأن ذلك كله لا يمنع من تطرق الشبهة، وأن تكون المعرفة مكتسبة، كما لا يمنع معاينة المعجزات وظهور خرق العادات في الدنيا من اكتساب المعرفة وتطرق الشبهة، وإن قلت أو كثرت.

ولا يجوز أن يكون الإلجاء إلى المعرفة؛ لأن الإلجاء إلى أفعال القلوب التي تخفى عن غير الله تعالى، لا يجوز أن يكون إلا من الله تعالى. وإذا وجب أن يكون الملجأ إلى العلم عارفاً بالله تعالى، فقد استغنى بتقدم المعرفة عن الإلجاء<sup>٣</sup> إليها. وقد قيل: إنما يلجأ إلى العلم، بأن يعلم أنه متى حاول اعتقاد غيره منع منه. فأقدامه<sup>٤</sup> على الاعتقاد الذي وصفنا حاله لا يكون له الاعتقاد علماً؛ لأنه ليس من الوجوه المذكورة التي يكون لها الاعتقاد علماً، كالنظر وتذكر الدليل وغيرهما. وإذا بطلت الأقسام التي قسمناها<sup>٥</sup> وجب كون معارفهم ضرورية.

٥٢٧

١. تقدم في بداية الفصل.

٢. يعني آيات وأحوال الآخرة.

٣. هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «حق الإلجاء». والصحيح ما أثبتناه.

٤. هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «فقد أمر» بدل «فأقدامه».

٥. في النسخ: «قسمناها». والصحيح ما أثبتناه، كما في المطبوع. ثم لقد بقي قسمان يظهر أن المصنف رحمه الله لم يطلهما، وهما أن يكونوا ملجئين إلى النظر، وأن تكون معارفهم

### [بيان أن أهل الآخرة مختارون في أفعالهم و ملجأون إلى ترك القبيح]

و اعلم أن أهل الآخرة لا يجوز<sup>١</sup> أن يكونوا مضطرين إلى أفعالهم - على ما ذهب إليه أبو الهذيل -؛<sup>٢</sup> لأن الاضطرار في الأفعال ينقص من لذتها، فالتخير

» حاصلة من تذكر النظر؛ ولذلك لزم أن نذكر عبارة الشيخ الطوسي حول ذلك لكي تتم الفائدة. قال الشيخ الطوسي: «و لا يجوز أن يكونوا ملجئين إلى النظر؛ لأن الإلجاء إلى النظر مع إمكان الإلجاء إلى المعرفة عبث. ولأن ذلك أيضاً مشقة، و ما يمنع من الإلجاء إلى نفس المعرفة يمنع من الإلجاء إلى سبب المعرفة. و لا يجوز أن تقع عن تذكر نظر؛ لأن المتذكر يجوز دخول الشبهة عليه و يلزمه حلها، و في ذلك مشقة و عود إلى التكليف». تمهيد الأصول، ص ٢٨٩.

١. هكذا في التمهيد و الاقتصاد. و في النسخ و المطبوع: - «لا يجوز». ٢. راجع: أوائل المقالات، ص ٩٢؛ الفرق بين الفرق، ص ١٠٤ - ١٠٥؛ المِلل و النحل للبغدادي، ص ٨٩؛ الفصل في المِلل و الأهواء و النحل، ج ٢، ص ١٩٩. و أمّا الرجل فهو أبو الهذيل محمد بن الهذيل - قال الشهرستاني: حمدان بن الهذيل - بن عبيد الله بن مكحول العبدي، مولى عبد القيس. كان يلقب بالعلّاف؛ لأن داره بالبصرة كانت في العلّافين. و هو شيخ المعتزلة و مقدمهم، و مقرّر الطريقة و المناظر عليها. كان رأس الهذليّة التي نُسبت إليه. أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل و واصل بن عطاء. كان إبراهيم النّظام من أصحابه، و الجاحظ من تلامذته. له كتب كثيرة، منها كتاب سمّاه «مِلاس» على اسم مجوسي أسلم على يده.

و إنّما انفرد أبو الهذيل عن أصحابه بعشر قواعد، منها: أن حركات أهل الخلدّين في الآخرة كلّها ضرورية لا قدرة للعباد عليها، بل هم مضطرون إليها - كما أشير إليه في المتن -، و كلّها مخلوقة للباري تعالى؛ إذ لو كانت مكتسبة للعباد لكانوا مكلفين بها. و منها: قوله بفناء مقدورات الله عزّ و جلّ. حتّى لا يكون بعد فناء مقدوراته قادراً على شيء!!

كان يأخذ من السلطان في كلّ سنة ستين ألف درهمًا، و كان يفضّل عليّاً أمير المؤمنين عليه السلام على عثمان. لحقه أواخر عمره خرف، و كُفّ بصره قبل وفاته.

وُلد أبو الهذيل سنة ١٣١ أو ١٣٥ بالبصرة، و توفّي بسامراء سنة ٢٣٥ في أوّل أيام المتوكّل، و قيل غير ذلك. راجع: الفرق بين الفرق، ص ١٠٢ - ١١٣؛ الأُمالي للسيد المصنّف رحمه الله،

ج ١، ص ١٢٤، ذيل المجلس ١٢؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢٠٤؛ المِلل و النحل

فيها<sup>١</sup> أَبْلَغَ فِي اللَّذَّةِ وَالسُّرُورِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا رَغَّبَ فِي وُصُولِ الثَّوَابِ إِلَيْنَا فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْلُوفِ<sup>٢</sup> الْمَعْرُوفِ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ.

و هَذَا الْوَجْهُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَمِرَّ فِي أَهْلِ النَّارِ وَلَا فِي جَمْعِ أَهْلِ الْمَوْقِفِ، فَبِالْإِجْمَاعِ نَعْلَمُ تَسَاوِيَّ الْجَمْعِ فِي هَذَا الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ بَيْنَ قَائِلَيْنِ: فَقَائِلٌ يَذْهَبُ<sup>٣</sup> إِلَى الضَّرُورَةِ وَيَعْمُ بِهَا جَمِيعُ أَهْلِ الْآخِرَةِ، وَالْآخَرُ يَذْهَبُ إِلَى الْإِخْتِيَارِ فَيَعْمُهُمْ بِهِ أَيْضًا.

و إِذَا تَأَمَّلْتَ الْقُرْآنَ وَجَدْتَهُ<sup>٥</sup> دَالًّا عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْآخِرَةِ مُتَخَيَّرُونَ لِأَفْعَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَضَافَ إِلَيْهِمُ الْأَفْعَالَ، فَقَالَ تَعَالَى: «يَأْكُلُونَ» و «يَشْرَبُونَ» و «يَفْعَلُونَ»، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ أَفْعَالٌ لَهُمْ لَا ضَّرُورَةَ فِيهَا.<sup>٦</sup> وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَفَاكِهَةً مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ»<sup>٧</sup>، صَرِيحٌ فِي أَنَّهُمْ مُخْتَارُونَ.

وَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُمْ غَيْرُ مُضْطَرَّيْنِ إِلَى أَفْعَالِهِمْ، وَلَمْ يُجْزَأَنْ يُكَلَّفُوا تَرْكَ الْقَبِيحِ - لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ<sup>٨</sup> -، فَلَا بُدَّ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْقَبِيحَ لَا يَقَعُ مِنْهُمْ مِمَّنْ أَنْ يَكُونُوا مُلْجَأَيْنِ إِلَى أَنْ

«لِلشَّهْرِ سَنَانِي، ج ١، ص ٤٩ - ٥٣؛ وَفِيَاتُ الْأَعْيَانِ، ج ٤، ص ٢٦٥ - ٢٦٧، الرِّقْمُ ٦٠٦؛ الْأَعْلَامُ لِلزُّرْكَلِيِّ، ج ٧، ص ١٣١.

١. أَيْ كَوْنِهَا أَفْعَالًا اخْتِيَارِيَّةً.

٢. هَكَذَا فِي التَّمْهِيدِ وَالْاِقْتِصَادِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «الْمَأُول».

٣. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «ذَهَب».

٤. فِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «+ عَلَى»، وَهِيَ زَائِدَةٌ.

٥. فِي النُّسخِ: «وَجَدْتُ». وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، كَمَا فِي الْمَطْبُوعِ.

٦. فِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فِيهِ». وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٧. الْوَاقِعَةُ (٥٦): ٢٠.

٨. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٥٦ حَيْثُ قَالَ: «اعْلَمْ أَنَّ سَقُوطَ التَّكْلِيفِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْآخِرَةِ وَاجِبٌ».

لَا يَفْعَلُوا، وَإِنَّمَا يَكُونُونَ<sup>١</sup> مُلْجَيْنِ بِأَنْ يُعْلِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُمْ مَتَى حَاوَلُوا الْقَبِيحَ مُبِعُوا مِنْهُ. وَقَدْ ثَبَّتَ فِي الشَّاهِدِ أَنَّ الْإِلْجَاءَ يَقَعُ بِهَذَا الْوَجْهِ مَعَ غَلْبَةِ الظَّنِّ وَتَظَاهُرِ الْأُمَارَاتِ، فَبِأَنَّ يَقَعُ مَعَ الْعِلْمِ أَوَّلَى.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُلْجَأَ<sup>٢</sup> بَوَجْهِ آخَرَ، وَهُوَ أَنْ يُعْلِمَهُمْ اسْتِغْنَاءَهُمْ عَنِ الْقَبِيحِ بِالْحَسَنِ الْمُطَابِقِ لِأَغْرَاضِهِمْ وَشَهَوَاتِهِمْ مَعَ مَا فِي الْقَبِيحِ مِنَ الْمَضَرَّةِ، فَيَكُونُوا مُلْجَيْنِ إِلَى أَنْ لَا يَفْعَلُوهُ. وَيُخَالَفُ حَالُهُمْ فِي ذَلِكَ حَالِ الْقَدِيمِ تَعَالَى إِذَا لَمْ يَفْعَلِ الْقَبِيحَ لِقُبْحِهِ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ وَالْمَضَارَّ لَا يَجُوزَانِ عَلَيْهِ تَعَالَى، فَالْإِلْجَاءُ فِيهِ غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ. وَلَيْسَ يَجِبُ إِذَا كَانُوا مُتَصَوِّرِينَ لِلْمَضَرَّةِ فِي الْقَبِيحِ<sup>٣</sup> أَنْ يَكُونُوا فِي الْحَالِ مَغْمُومِينَ وَعَلَى مَضَرَّةٍ؛ لِأَنَّ تَصَوُّرَ الْمَضَرَّةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا يَوْجِبُ فِي الْحَالِ غَمًّا،<sup>٤</sup> لَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الْوُصُولُ إِلَيْهَا مَأْمُونًا. وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ كَأَنَّهُ أَبْيَنُ وَأَوْضَحُ.

٥٢٨

١. في النسخ و المطبوع: «يكونوا». و الصحيح ما أثبتناه.

٢. كذا، و الأنسب بالسياق: «أن يُلْجَأُوا».

٣. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «القبح». و ما أثبتناه أنسب؛ بقرينة ما تقدّم قبل قليل.

٤. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: - «غمًّا». و راجع: المنقذ من التقليد، ج ٢،

[٣]

## فَصْلُ

### فِي عَذَابِ الْقَبْرِ

[في بيان جواز عذاب القبر]

اعْلَمْ أَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ أَحَالَ عَذَابَ الْقَبْرِ، وَ فِيهِمْ مَنْ أَجَاذَهُ لَكِنَّهُ ذَهَبَ إِلَى قُبْحِهِ. وَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ جَائِزٌ غَيْرُ مُحَالٍ، وَ لَا وَجَهَ فِيهِ لِلْقُبْحِ. فَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّتِهِ وَ رَفْعِ اسْتِحَالَتِهِ: فَمِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَيِّتَ إِذَا أُعِيدَ حَيًّا صَحَّ أَنْ يُعَاقَبَ كَمَا صَحَّ ذَلِكَ فِيهِ قَبْلَ الْمَوْتِ. وَ لَعَلَّ مَنْ أَحَالَه ظَنُّ أَنَّهُ يُعَاقَبُ وَ هُوَ مَيِّتٌ.

وَ أَمَّا ضَيِّقُ الْقَبْرِ عَنِ الْعِقَابِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُوسَّعَ حَتَّى تُمَكِّنَ<sup>١</sup> الْمُعَاقِبَةُ. عَلَى أَنَّ الْمُتَوَلَّى مِنَ الْمَلَائِكَةِ لِلْمُعَاقِبَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى سَعَةٍ مَوْضِعٍ لِلطَّافَةِ؛ فَلَا<sup>٢</sup> وَجَهَ لِلْإِحَالَةِ.

وَ إِذَا كَانَ الْعِقَابُ مُسْتَحَقًّا جَازَ تَقْدِيمُ بَعْضِهِ فِي أَحْوَالِ الدُّنْيَا، كَمَا نَقُولُهُ فِي الْخُدُودِ. وَ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا لِكُونِهِ عَبَثًا؛ لِأَنَّهُ<sup>٣</sup> لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةً

١. فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوعُ: «يُمْكِنُ».

٢. فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوعُ: «وَلَا».

٣. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: - «لَأَنَّهُ». وَ فِي «م»: «لِأَنَّ».

لِمَنْ يَتَوَلَّاهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْلَحَةً لَنَا فِي حَالِ التَّكْلِيفِ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ فِي الْقَبْرِ، وَ نَكُونُ مَعَهُ أَقْرَبَ إِلَى الْإِمْتِنَاعِ مِنَ الْقَبِيحِ.

فَإِذَا قِيلَ: لَا حَالَ نَبَشْنَا فِيهَا الْمَيِّتَ إِلَّا وَ نَجِدُهُ عَلَى حَالِهِ.

قُلْنَا: لَيْسَ لِعَذَابِ الْقَبْرِ وَقْتُ مَخْصُوصٍ؛ فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ لَا يُؤَافِقَ حَالُ ظُهُورِ الْمَيِّتِ لَنَا فِي النَّبَشِ حَالَ تَعْذِيهِ، وَ تَتَقَدَّمَ إِحْدَى الْحَالَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى وَ تَتَأَخَّرُ. فَإِذَا قِيلَ: 'لَوْ عَذَّبَ فِي الْقَبْرِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا' قَادِرًا عَلَى الْكَلَامِ؛ فَيَجِبُ أَنْ يُسْمَعَ كَلَامُهُ.

قُلْنَا: أَمَّا كَمَالُ الْعَقْلِ فَيَجِبُ مَعَ الْعِقَابِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ<sup>٣</sup>، وَ يَجُوزُ أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَى كَلَامٍ يُسْمَعُ؛ إِمَّا بِارْتِفَاعِ الْقُدْرَةِ، أَوْ بِحُصُولِ حَائِلٍ عَنْ سَمَاعِهِ.

### [في بيان وقوع عذاب القبر]

وَأَمَّا الطَّرِيقُ إِلَى إِبْثَابِ<sup>٥</sup> عَذَابِ الْقَبْرِ - بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّا جَوَازَهُ وَ صِحَّتَهُ - فَهُوَ الْإِجْمَاعُ؛ لِأَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَخْتَلِفُ فِيهِ، وَ مَنْ خَالَفَ فِيهِ - مِنْ ضَرَارِ بْنِ عَمْرٍو<sup>٦</sup> وَ مَنْ

١. في النسخ و المطبوع: «فإذا لو قيل». و الصحيح ما أثبتناه، و يؤيده ما في التمهيد و الاقتصاد.

٢. في «م»: «عالمًا».

٣. راجع: ج ١، ص ١٨٢.

٤. هكذا في التمهيد و الاقتصاد. و في النسخ و المطبوع: «و إمامًا بالواو، و هي زائدة».

٥. في النسخ و المطبوع: «إبثبات». و الصحيح ما أثبتناه.

٦. شرح الأصول الخمسة، ص ٤٩٣. و أما الرجل فهو ضرار بن عمرو الضبيّ الغطفاني، يُكْنَى

أبا عمرو. قاض من كبار المعتزلة، طمع في رياستهم في بلده فلم يدركها، فخالقهم فكفروا و طردوه. و قال الجُسَامي: و من عدّه من المعتزلة فقد أخطأ؛ لأنّا نتبرأ منه، فهو من المجبرة. له مقالات خبيثة، منها قوله: يمكن أن يكون جميع من يظهر الإسلام كفاراً في الباطن؛ لجواز ذلك على كلّ فرد منهم في نفسه. و منها أنّه كان ينكر عذاب القبر. و له ثلاثون كتاباً فيها الردّ على

وافقه - شاذ، قد تقدّمه الإجماع وتأخر عنه.

### [إشارة إلى بحث الرجعة]

وَأَمَّا الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا أَمَتْنَا اثْنَتَيْنِ وَأَخْيَيْنَا اثْنَتَيْنِ﴾<sup>١</sup> فَيَفْسُدُ بِأَنَّ بَعْضَ الْإِمَامِيَّةِ يَقُولُ بِرَجْعَةِ بَعْضِ الْأَمْوَاتِ إِلَى الدُّنْيَا، فَيُثْبِتُونَ مَوْتَتَيْنِ لَيْسَ مِنْهُمَا الْمَوْتَةُ فِي الْقَبْرِ بَعْدَ الْحَيَاةِ فِيهِ.<sup>٢</sup>

فَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: فَيَلْزَمُكُمْ عَلَى الرَّجْعَةِ أَنْ تَكُونَ الْمَوْتَاتُ ثَلَاثًا! قَالُوا: لَيْسَ يَجِبُ الرَّجْعَةُ فِي كُلِّ مَيِّتٍ، وَيجوزُ أَنْ تَكُونَ الْآيَةُ الْوَارِدَةُ بِثَنِيَّةِ الْمَوْتَتَيْنِ خَبَرًا عَمَّنْ لَمْ يَعُدْ إِلَى دَارِ الدُّنْيَا.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ<sup>٣</sup> الْخَبَرَ يَقُوعُ الْمَوْتَتَيْنِ يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْمَوْتَةُ وَاحِدَةً، وَلَا يَمْنَعُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الْإِثْنَتَيْنِ؛<sup>٤</sup> أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخْيَيْنَا اثْنَتَيْنِ﴾ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ

---

«المعتزلة والخوارج، ولكنه كان معتزلياً له مقالات ينفرد بها. وذكر ابن حزم أنه عطفاني من أنفسهم، وأنه خالف المعتزلة في خلق الأفعال وفي القدرة، وكان يقول: إنّ الأجسام إنّما هي أعراض مجتمعة.

شهد عليه أحمد بن حنبل عند القاضي سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، فأمر بضرب عنقه، فهرب، وقيل: إنّ يحيى بن خالد البرمكي أخفاه. وهو شيخ الضرارية. ثوفي في حدود سنة ٢٣٠، وقيل: مات وهو ابن تسعين بالدماويل. راجع: الحيوان للجاحظ، ج ٤، ص ٣٢٦؛ أوائل المقالات، ص ٣٨ و ١٤٨؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢١٤ - ٢١٥؛ الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج ٢، ص ٣٧٢؛ الوافي بالوفيات، ج ١٦، ص ٢١٠؛ لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٠٣، الرقم ٩١٢؛ الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٢١٥.

١. غافر (٤٠): ١١.

٢. في «خ، م» والمطبوع: «منه».

٣. في النسخ والمطبوع: «فأما». والصواب ما أثبتناه.

٤. في النسخ والمطبوع: «إلى الاثنين». والصواب ما أثبتناه.

حَيَاةٍ ثَالِثَةٍ؟ وَمَنْ أَثَبَّتَ عَذَابَ الْقَبْرِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْإِحْيَاءَ ثَلَاثُ مَرَّاتٍ: مَرَّةً فِي أَحْوَالِ التَّكْلِيفِ، وَثَانِيَةً لِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَثَالِثَةً لِلنُّشُورِ وَالبَقَاءِ الدَّائِمِ. فَمَا يَلْزَمُ الْإِمَامِيَّةَ فِي <sup>١</sup> تَثْنِيَةِ <sup>٢</sup> الْمَوْتِ يَلْزَمُ مُخَالَفَتَهُمْ فِي تَثْنِيَةِ الْإِحْيَاءِ. <sup>٣</sup> وَتَسْمِيَةِ الْمَلَائِكَةِ بِـ «مُنْكَرٍ» وَ «نَكِيرٍ» جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ أَلْقَابَ، وَ لَيْسَ بِجَارِيَةٍ مَجْرَى الْأَشْتِقَاقِ، وَ هَذَا كَمَا لُقِّبَتِ الْعَرَبُ وَ سُمِّيَتْ بِـ «ظَالِمٍ» وَ «كَلْبٍ» وَ «سَرَّاقٍ» وَ مَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى. وَ قَدْ قِيلَ: إِنَّ مُنْكَرًا وَ نَكِيرًا مُشْتَقَّانِ مِنْ اسْتِنْكَارِ الْمُعَاقِبِ لِفِعْلِهِمَا وَ نِفَارِهِ عَنْهُ.

١. في النسخ والمطبوع: «من». والصواب ما أثبتناه.

٢. في «خ»: «تثبت». وفي «م، هـ»: «تثبت». وفي المطبوع: «تثليث». والصواب ما أثبتناه.

٣. في تمهيد الأصول، ص ٢٨٦: «فما يلزمنا من تثبيت الموتين يلزم مخالفينا في تثبيت الإحياء».

[٤]

## فَصْلُ

فِيمَا يَقَعُ فِي أَحْوَالِ الْمَوْقِفِ مِنْ مُحَاسَبَةٍ  
وَذِكْرِ الْمِيزَانِ وَالصَّرَاطِ وَشَهَادَةِ الْجَوَارِحِ

[جواز المحاسبة و شهادة الجوارح و وقوعها]

(٥٢/الف) اِعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ عَالِمًا بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، وَغَيْرِ مُسْتَفِيدٍ بِالمُسَاءَلَةِ وَالمُوَاقَفَةِ عِلْمًا، فَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ<sup>١</sup> فِي ذَلِكَ أَغْرَاضٌ وَفَوَائِدُ يُفَعَّلُ لِأَجْلِهَا؛ لِأَنَّ بِالمُحَاسَبَةِ وَالمُسَاءَلَةِ وَشَهَادَةِ الْجَوَارِحِ تَنَكُّشُ حَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَحَالِ أَهْلِ النَّارِ، وَيَتَمَيَّزُ كُلُّ فَرِيقٍ مِنْ صَاحِبِهِ، فَيُسَرُّ بِذَلِكَ أَهْلُ الثَّوَابِ<sup>٢</sup> وَيَشْتَدُّ إِلَيْهِ سُكُونُهُمْ وَبِهِ انْتِفَاعُهُمْ، وَيَغْتَمُّ بِهِ أَهْلُ الْعِقَابِ وَيَعْظُمُ لِأَجْلِهِ انْزِعَاجُهُمْ وَفَلَقَهُمْ بِانْتِظَارِ وَقْعِ الْعِقَابِ بِهِمْ. وَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ فِي الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَالتَّوَقُّعِ لَهُ فِي أَحْوَالِ التَّكْلِيفِ زَجَرٌ عَنِ الْقَبِيحِ، وَبَعَثَ عَلَى<sup>٣</sup> فِعْلِ الْوَاجِبِ.

وَ قَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ بِالمُحَاسَبَةِ، وَاجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وَقْعِهَا؛ فَلَا وَجْهَ لِلشُّكِّ

١. فِي غَيْرِ الْأَصْلِ: «يَكُون».

٢. فِي «خ، م» وَالمَطْبُوعُ: «أَهْلُ الْجَنَّةِ وَالثَّوَاب».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالمَطْبُوعِ: «فِي».

فيها. وكذلك نَشَرُ الصُّحُفَ، و شَهَادَةُ الْجَوَارِحِ.  
غَيْرَ أَنَّ الْمُسَاءَلَةَ وَإِنْ كَانَتْ عَامَّةً فَإِنَّهَا مُتَرَبِّتَةٌ، فَتَكُونُ لِلْمُؤْمِنِينَ سَهْلَةً خَفِيفَةً لَا  
إِيلَامَ فِيهَا، وَ تَكُونُ لِلْكَفَّارِ<sup>١</sup> عَلَى سَبِيلِ الْمُنَاقَشَةِ وَ التَّبَكُّيَةِ<sup>٢</sup> وَ التَّهْجِينِ<sup>٣</sup>. وَ قَدْ  
فَصَّلَ الْقُرْآنُ بِصُرِيحِهِ<sup>٤</sup> بَيْنَ الْحِسَابَيْنِ.

### [حقيقة شهادة الجوارح]

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ شَهَادَةِ الْجَوَارِحِ:  
فَقِيلَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَبْنِيهَا<sup>٥</sup> بِنِيَّةٍ حَيٍّ مُنْفَصِلٍ، فَتَشْهَدُ بِذَلِكَ. (٥٢/ب)  
وَقِيلَ: إِنَّهُ تَعَالَى يَفْعَلُ الشَّهَادَةَ فِيهَا، وَأُضَافَهَا إِلَى الْجَوَارِحِ مَجَازًا.<sup>٦</sup>  
وَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَجَازِ مِثْلُ مَا فِي الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ يَقْتَضِي أَنَّ الْيَدَ  
وَالرَّجْلَ خَرَجَتْ مِنْ كَوْنِهَا يَدًا وَرِجْلًا إِذَا بُنِيَتْ بِنِيَّةٍ حَيٍّ مُنْفَصِلٍ، وَالظَّاهِرُ إِضَافَةُ  
الشَّهَادَةِ إِلَى الْجَوَارِحِ.  
وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الشَّهَادَةَ وَقَعَتْ مِنَ الْعَاصِي نَفْسِهِ، وَأُحْوِجَ إِلَى أَنْ يَشْهَدَ بِمَا  
فَعَلَ وَ يُقَرِّبَهُ، وَ بَنَى اللَّهُ تَعَالَى جَوَارِحَهُ بِنِيَّةٍ يُمَكِّنُ أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي الْكَلَامِ<sup>٧</sup>  
وَ تَكُونُ آلَةً فِيهِ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و للكافر» بدل «و تكون للكفار».
٢. التبكيك: التعبير و التفريق و التوبيخ، و الغلبة بالحجة. راجع: لسان العرب، ج ٢، ص ١١؛ المصباح المنير، ص ٥٨ (بكت).
٣. التهجين: التقييع. الصحاح، ج ٦، ص ٢٢١٧ (هجن).
٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بتصريحه».
٥. في «خ، م»: «بنيها». و في المطبوع: «بناها».
٦. تقدّم هذان الوجهان في ص ١٥٦ عند بيان الوجه في تكلم الذراع مع النبي صلى الله عليه و آله.
٧. فيتكلم العاصي بيده و رجله لا بغمه.

وَيُقَوِّي هَذَا الْوَجْهَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَوْمَ<sup>١</sup> تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ»<sup>٢</sup>، وَمَعْلُومٌ أَنَّ شَهَادَةَ اللِّسَانِ هِيَ فِعْلٌ صَاحِبِ اللِّسَانِ، وَكَذَلِكَ بَاقِيَ الْجَوَارِحِ. وَقد يَقُولُ أَحَدُنَا لِغَيْرِهِ: «أَقَرَّ لِسَانُكَ بِكَذَا وَكَذَا<sup>٣</sup>» وَإِنَّمَا الْإِقْرَارُ مِنَ الْحَيِّ<sup>٤</sup>.  
وَكُلُّ هَذَا جَائِزٌ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ<sup>٥</sup> عِبَارَةً عَنْ وُضُوحِ الْأَمْرِ فِي لُزُومِ الْحُجَّةِ لَهُمْ وَالْعِلْمِ بِمَا فَعَلُوهُ وَكَسَبُوهُ، فَعَبَّرَ عَنْ قُوَّةِ الْعِلْمِ بِشَهَادَةِ الْجَوَارِحِ، كَمَا يَقُولُ الْعَرَبِيُّ: «شَهِدَتْ عَيْنَاكَ بِكَذَا، وَأَقَرَّتْ بِأَنَّكَ فَعَلْتَ كَذَا<sup>٦</sup>»، وَإِنَّمَا يُرِيدُ الْعِلْمُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ<sup>٧</sup>.  
وَاللَّهُ تَعَالَى<sup>٨</sup> أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ.

### [حَقِيقَةُ الْمَوَازِينِ]

فَأَمَّا الْمَوَازِينُ: فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْعَدْلِ وَالتَّسْوِيَةِ الصَّحِيحَةِ وَالْقِسْمَةِ الْمُنْصِفَةِ، كَمَا يَقُولُونَ: (٥٣/ألف) «أَفْعَالٌ فَلَانٍ مَوْزُونَةٌ» وَ«كَلَامُهُ بِمِيزَانٍ»<sup>٩</sup>. وَهَذَا الْوَجْهُ أَشْبَهُ بِالْفَصَاحَةِ.  
وَذَهَبَ قَوْمٌ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمِيزَانُ ذُو الْكَفَّتَيْنِ<sup>١٠</sup>، وَأَنَّ الْأَعْمَالَ وَإِنْ

١. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: - «يَوْمَ».

٢. النور (٢٤): ٢٤.

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «وَكَذَا».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «بِالْحَيِّ».

٥. أَيِ شَهَادَةِ الْجَوَارِحِ.

٦. فِي الْأَصْلِ: «وَأَقَرَّتْ بِكَذَا».

٧. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعُ: «ذَكَرْنَاهُ».

٨. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «تَعَالَى».

٩. تُسَبُّ إِلَى بَعْضِ النَّاسِ فِي شَرْحِ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ٤٩٦.

١٠. فِي الْأَصْلِ: «ذَوَا الْكَفَّتَيْنِ».

لَمْ تَوَزَنْ فِي نَفْسِهَا<sup>١</sup> فَالْصُّحُفُ الْمَكْتُوبُ فِيهَا هَذِهِ الْأَعْمَالُ يَصِحُّ الْوَزْنُ عَلَيْهَا.<sup>٢</sup>  
وَقِيلَ: يُجْعَلُ النُّورُ فِي إِحْدَى الْكِتَابَتَيْنِ عِلَامَةً لِلرُّجْحَانِ، وَالظُّلْمَةُ فِي الْأُخْرَى  
عِلَامَةً لِلنُّقْصَانِ.<sup>٣</sup>

وَالْوَجْهُ فِي حُسْنِ ذَلِكَ وَحُسْنِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ شَهَادَةِ الْجَوَارِحِ: مَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ  
فِي وَجْهِ حُسْنِ الْمُحَاسَبَةِ وَالْمُوَافَقَةِ.<sup>٤</sup>

### [حَقِيقَةُ الصِّرَاطِ]

وَأَمَّا الصِّرَاطُ، فَقِيلَ: إِنَّهُ طَرِيقُ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّهُ يَتَّسِعُ لِأَهْلِ الْجَنَّةِ  
وَيَتَّسَهُلُ سُلُوكُهُ لَهُمْ، وَيَضِيقُ عَلَى أَهْلِ النَّارِ وَيَشْقُ سُلُوكُهُ حَتَّى يَتَعَثَّرُوا. وَلَا  
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ شَاقًّا عَلَى الْجَمِيعِ، كَمَا يَقُولُهُ الْجُهَالُ.<sup>٥</sup>  
وَقِيلَ أَيْضًا: إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْحُجْبُ وَالْأَدِلَّةُ الْمُفْرَقَةُ بَيْنَ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلِ النَّارِ،  
وَالْمُمَيِّزَةُ بَيْنَهُمْ.<sup>٦</sup>

١. في الأصل: - «في». وفي «خ، م» والمطبوع: «نفسها» بدل «نفوسها».

٢. الإنصاف فيما يجب اعتقاده، ص ١٢١؛ شرح الأصول الخمسة، ص ٤٩٧.

٣. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٩٧.

٤. تقدّم في ص ٣٦٧.

٥. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٩٨؛ وفيه: «الحشوية» بدل «الجهال».

٦. راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٩٨ - ٤٩٩.

فصل<sup>١</sup>في بيان ما تُعَبِّدنا به في مُسْتَحَقِّ الثوابِ والعقابِ<sup>٢</sup>

إِعْلَمَ أَنَّ مَنْ ظَهَرَ لَنَا مِنْهُ فِعْلٌ قَبِيحٌ مِنْ كُفْرٍ أَوْ فِسْقٍ، قَطَعْنَا عَلَى أَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْعِقَابِ بِهِ،<sup>٣</sup> وَ يَكْفِي فِي الْقَطْعِ هَذَا الظَّاهِرُ. وَلَا يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَنْ أَظْهَرَ لَنَا مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ؛ (٥٣/ب) لِأَنَّ بَاطِلًا ذَلِكَ لَا يُسْتَحَقُّ الثَّوَابُ.<sup>٤</sup>

فَإِذَا أَظْهَرَ<sup>٥</sup> الْفِعْلَ الْقَبِيحَ مِنْ كُفْرٍ أَوْ فِسْقٍ، وَ رَأَيْنَا أَمَارَاتِ الْإِصْرَارِ وَ انْتِفَاءِ التَّوْبَةِ، زَالَ التَّجْوِيزُ لِأَنَّ يَكُونُ عِقَابُهُ سَقَطَ بِالتَّوْبَةِ، وَ بَقِيَ<sup>٦</sup> التَّجْوِيزُ لِإِسْقَاطِهِ بِالْعَفْوِ؛ فَإِنَّ الْعَقْلَ يُجِيزُ إِسْقَاطَ عِقَابِ كُلِّ مَعْصِيَةٍ؛ مِنْ كُفْرٍ وَ فِسْقٍ.<sup>٧</sup>

١ . الظاهر أنَّ من حقَّ هذا الفصل أن يوضع مباشرة بعد الفصل الأول من هذا الباب، ص ٣٥٦؛

فإن أبحاثه أنسب بأبحاث ذيل ذلك الفصل. و راجع: تمهيد الأصول، ص ٢٨٥.

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أو العقاب».

٣ . في «خ» و المطبوع: - «به».

٤ . لتجويز أن يكون باطنه بخلاف ظاهره.

٥ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «وإذا ظهر».

٦ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و نفي».

٧ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أو فسق».

## [اشتراط جواز ذم العاصي بعدم التوبة أو العفو]

فإن كُنَّا على مُجَرَّدِ<sup>١</sup> الْعَقْلِ - مِنْ غَيْرِ أَنْ نَقْطَعَ<sup>٢</sup> بِالسَّمْعِ عَلَى وَقْعِ الْعِقَابِ لِمَحَالَّةِ بَعْضِ مُسْتَحْقِيهِ<sup>٣</sup> - فَإِنَّا نَذْمُ فَاعِلَ ذَلِكَ الْقَبِيحِ عَلَى شَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ عُفْيِي عَنْهُ، كَمَا نَذْمُهُ إِذَا جَوَزْنَا أَنْ يَكُونَ<sup>٤</sup> تَائِباً<sup>٥</sup> بِشَرْطِ أَنْ لَا تَكُونَ التَّوْبَةُ وَقَعَتْ مِنْهُ.

٥٣٣

و قد قَطَعَ السَّمْعُ الآنَ عُذْرَنَا<sup>٦</sup> فِي أَنْ عِقَابَ الْكُفْرِ لَا يُغْفَرُ، وَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِيفَائِهِ. وَ كُلُّ مَنْ ظَهَرَ لَنَا مِنْهُ كُفْرٌ نَذْمُهُ إِذَا عَلِمْنَا إِصْرَارَهُ قَطْعاً<sup>٧</sup> مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ، إِذَا غَابَ عَنَّْا وَ جَوَزْنَا تَوْبَتَهُ شَرْطَنَا فِي ذَمِّهِ ارْتِفَاعَ التَّوْبَةِ.

و أَمَّا الْمَعَاصِي الَّتِي لَيْسَتْ<sup>٨</sup> بِكُفْرِ، فَإِنَّا نَذْمُ فَاعِلَهَا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى أَسْقَطَ عِقَابَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا قَطَعَ فِيهَا عَلَى اسْتِيفَاءِ الْعِقَابِ، وَ قَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ ذَلِكَ.<sup>٩</sup> فَإِنْ كُنَّا نُجَوِّزُ تَوْبَةَ هَذَا الْعَاصِي - إِمَّا بِغَيْبِهِ أَوْ مَعَ<sup>١٠</sup> الْحُضُورِ - انْضَافَ تَجْوِيزِ سُقُوطِ الْعِقَابِ بِالتَّوْبَةِ إِلَى تَجْوِيزِ سُقُوطِهِ بِالْعَفْوِ، فَتَأَكَّدُ وَجُوبُ (٥٤/ألف) الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ.

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بأن كُنَّا بمجَرَّدِ».

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «من غير أن يقطع لنا».

٣ . و هم الكفار، دون الفساق، كما سيأتي بيانه.

٤ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أن يكون».

٥ . في الأصل: «سائياً» بإهمال الحرف الأول.

٦ . في «خ» و المطبوع: «لأن عذرنا». و في «م»: «لأن عذرنا».

٧ . في الأصل: «قطعنا».

٨ . في المطبوع: «ليس».

٩ . تقدّم في ص ٣٢٧.

١٠ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «مع».

## [اشتراط مدح المظهر للطاعة بأن يكون ظاهره كباطنه]

وَأَمَّا مَنْ أَظْهَرَ الطَّاعَاتِ مِنْ إِيْمَانٍ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّا لَا نَعْلَمُ<sup>١</sup> بِمُجَرَّدِ إِظْهَارِهِ اسْتِحْقَاقَهُ  
لِلثَّوَابِ؛<sup>٢</sup> لِأَنَّ الْوُجُوهَ الَّتِي يَقَعُ عَلَيْهَا الْفِعْلُ فَيُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ تَخْفَى<sup>٣</sup> عَلَيْنَا؛  
فَنَحْنُ نَشْرِطُ<sup>٤</sup> فِي مَدْحِهِ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُهُ كِبَاطِنِهِ، وَوُقُوعَ الطَّاعَةِ مِنْهُ عَلَى الْوُجْهِ  
الَّذِي يُسْتَحَقُّ بِهِ الثَّوَابُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ نَشْرِطَ<sup>٥</sup> ارْتِفَاعَ مَا يُحِبُّ الثَّوَابَ؛ لِأَنَّ التَّحَابُطَ بِاطِلٍ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا  
يَشْرِطُ<sup>٦</sup> ذَلِكَ مَنْ يَقُولُ بِالتَّحَابُطِ.

فَإِذَا عَلِمْنَا عِصْمَةَ<sup>٧</sup> مَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ الطَّاعَةُ وَأَنَّ بَاطِنَهُ كَظَاهِرِهِ، وَالْبَيِّنَةُ وَمَدْحُنَا  
عَلَى الْقَطْعِ؛ لِقَعْدِ مَا يَقْتَضِي الشَّرْطَ.

وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كَافِيَةٌ.<sup>٨</sup>

١. في «خ» والمطبوع: «لا نكلم». والكلمة غير واضحة في «ه».

٢. هكذا في الأصل. وفي «خ»: «بالثواب». وفي «م، ه» والمطبوع: «الثواب».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مخفي».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «نحن نشترط».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «نشترط».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يشترط».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وإذا عصمة».

٨. في الأصل: - «وهذه الجملة كافية».

[٦]

## فصل<sup>١</sup>

### في الإكفار والتفسيق<sup>٢</sup>

[حقيقة الفسق]

٥٣٤

إِعْلَمُ أَنَّ الْفِسْقَ عِنْدَنَا عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ مَعْصِيَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَا نَخْصُ<sup>٣</sup> بِذَلِكَ كِبَائِرَ مِنْ صَغَائِرَ؛ لِأَنَّ مَعَاصِيَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ كُلُّهَا عِنْدَنَا كِبَائِرُ. وَإِنَّمَا نَقُولُ عَلَى بَعْضِ الْأَحْوَالِ كَبِيرَةً وَصَغِيرَةً بِالْإِضَافَاتِ: فَإِذَا<sup>٥</sup> أَضَفْنَا مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ كَثِيرُ<sup>٦</sup> الْعِقَابِ مِنَ الْمَعَاصِي<sup>٧</sup> إِلَى مَا يُسْتَحَقُّ بِهِ قَلِيلُهُ، قُلْنَا: «هَذَا أَكْبَرُ مِنْ ذَاكَ»؛<sup>٨</sup> فَإِذَا أَضَفْنَا<sup>٩</sup> ذَلِكَ

١. هذا الفصل والذي يليه يُبحثان في كتب الكلام بصورة مستقلة تحت عنوان: «الكلام في الأسماء والأحكام». راجع: تمهيد الأصول، ص ٢٩١.

٢. في الأصل: «و الفسق».

٣. هكذا في الأصل وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولا يخص».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأن معاصي الله تعالى عندنا».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و إذا ما».

٦. في «خ»: «كر». وفي المطبوع: «كبير».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى المعاصي».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أكثر من ذلك».

٩. في الأصل: - «أضفنا».

الْقَلِيلِ الْعِقَابِ إِلَى مَا عِقَابُ ذَلِكَ الْأَوَّلِ<sup>١</sup> أَكْثَرُ مِنْ عِقَابِهِ، قُلْنَا: «هَذَا أَكْبَرُ». <sup>٢</sup> فَقَدْ يَجْتَمِعُ فِي الْقَبِيحِ<sup>٣</sup> الْوَاحِدِ أَنْ يَكُونَ كَبِيرًا صَغِيرًا<sup>٤</sup> بِإِصْطِفَائَيْنِ مُحْتَلِفَتَيْنِ (٥٤/ب).  
وَالْفُسْقُ فِي اللَّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ الْخُرُوجِ عَنِ الشَّيْءِ، إِلَّا أَنَّهُمْ بِالتَّعَارُفِ جَعَلُوهُ  
عِبَارَةً عَنِ الْخُرُوجِ مِنْ حَسَنِ إِلَى قَبِيحٍ، وَلَا يَقُولُونَ فِيمَنْ خَرَجَ مِنْ قَبِيحٍ إِلَى  
حَسَنِ أَنَّهُ «فَسَقَ» بِالْإِطْلَاقِ.

### [حقيقة الكفر، ومصاديقه]

وَأَمَّا الْكُفْرُ فِعِبَارَةٌ عَمَّا يُسْتَحَقُّ بِهِ دَوَامُ الْعِقَابِ وَكَثِيرُهُ، وَلَحِقَتْ بِفَاعِلِهِ أَحْكَامُ  
شَرْعِيَّةٌ، نَحْوُ مَنَعِ التَّوَارِثِ وَالتَّنَاقُحِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.  
وَلَا سَبِيلَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ إِلَى الْعِلْمِ بِكَوْنِ الْفَعْلِ كُفْرًا، وَإِنَّمَا نَعْلَمُهُ سَمْعًا وَتَوْقِيفًا.  
وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ مَقَادِيرَ الْعِقَابِ وَزِيَادَتَهَا أَوْ نُقْصَانَهَا مِمَّا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالسَّمْعِ.  
وَقَدْ أَجْمَعَتِ<sup>٥</sup> الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْإِخْلَالَ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ<sup>٦</sup> - مِنْ تَوْحِيدِهِ  
وَعَدْلِهِ - وَالْإِخْلَالَ بِمَعْرِفَةِ صِحَّةِ نُبُوَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ<sup>٧</sup> كُفْرٌ.  
وَلَيْسَ يُخَالَفُ فِي<sup>٨</sup> ذَلِكَ إِلَّا أَصْحَابُ الْمَعَارِفِ، الَّذِينَ قَدْ دَلَّلْنَا عَلَى بُطْلَانِ

١. أي ذلك القليل العقاب في الفرض الأول. ولكن في هذه العبارة تكرار، والأنسب أن يقال: «إِذَا أَضْفَأْنَا ذَلِكَ الْقَلِيلَ الْعِقَابِ إِلَى مَا عِقَابُهُ أَقَلُّ مِنْ عِقَابِهِ».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «أصغر».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «القبیح».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صغيراً كبيراً»؛ بتقديم وتأخير.

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «اجتمعت».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «على أن للإخلال بمعرفة الله تعالى».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «صلوات الله وسلامه عليه وآله».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «في».

قُولِهِمْ فِي الْمَعْرِفَةِ الْضَرُورِيَّةِ.<sup>١</sup>

وَلَا فَرْقَ فِي الْإِخْلَالِ بِهَذِهِ الْمَعَارِفِ بَيْنَ الْجَهْلِ بِهَا، أَوِ الشَّكِّ فِيهَا، أَوْ اعْتِقَادِ مَا يَقْدَحُ فِي حُصُولِهَا؛ لِأَنَّ «الْإِخْلَالَ بِالْوَاجِبِ» يَعْمُ الْكُلُّ.

وَقَدْ بَيَّنَّ فِي الْكُتُبِ جِهَاتُ كُفْرِ الْمُجْبِرَةِ،<sup>٢</sup> وَ الْمُشَبَّهَةِ،<sup>٣</sup> وَمَنْ قَالَ بِالصِّفَاتِ الْقَدِيمَةِ، وَأَنَّ اعْتِقَادَاتِهِمْ<sup>٤</sup> هَذِهِ الْفَاسِدَةُ تَمْنَعُ مَنْ أَنْ يَكُونُوا عَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَ حِكْمَتِهِ وَ عَدْلِهِ. وَ الْوَجْهُ (٥٥/ألف) فِيهِ ظَاهِرٌ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّطْوِيلِ بِذِكْرِهِ.

وَ الْكُفْرُ لَا يَكُونُ عِنْدَنَا<sup>٥</sup> إِلَّا مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ دُونَ أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ، كَمَا أَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْقَلْبِ دُونَ الْجَارِحَةِ، وَ سَنُبَيِّنُ ذَلِكَ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي الْأَسْمَاءِ وَ الْأَحْكَامِ.<sup>٦</sup>

٥٣٥

#### [مصاديق الكفر عند الإمامية]

فَأَمَّا أَصْحَابُنَا الْإِمَامِيَّةُ فَإِنَّهُمْ يَزِيدُونَ<sup>٧</sup> عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، وَ يَجْعَلُونَ الْكُفْرَ هُوَ الْإِخْلَالُ بِكُلِّ مَعْرِفَةٍ وَاجِبَةٍ فِي أَصْلٍ وَ فَرْعٍ،<sup>٨</sup> وَ يُلْحِقُونَ الْخِلَافَ فِي الْإِمَامَةِ

١. تَقَدَّمَ فِي ج ١، ص ٢٦٧ - ٢٧٣.

٢. تَقَدَّمَ تَرْجُمَةُ «الْمُجْبِرَةِ» فِي ص ٣٥٢.

٣. «الْمُشَبَّهَةِ» عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَ هُوَ يُطْلَقُ عَلَى الَّذِينَ شَبَّهُوا اللَّهَ بِالْمَخْلُوقَاتِ وَ مَثَلُوهُ بِالْحَادِثِ. وَ لِأَجْلِ ذَلِكَ جُعِلُوا فِرْقَةً وَاحِدَةً قَائِلَةً بِالتَّشْبِيهِ وَ إِنْ اخْتَلَفُوا فِي طَرِيقَةِ أَنَّهُ تَعَالَى جِسْمٌ فِي جِهَةِ الْفَوْقِ وَ يُمْكِنُ أَنْ يُرَى كَمَا تُرَى الْأَجْسَامُ، وَ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ تَعَالَى جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ. رَاجِع: قَوَاعِدُ الْعُقَائِدِ لِلْخَوَاجَةِ نَصِيرِ الدِّينِ الطُّوسِيِّ، ص ٥٠؛

مَوْسُوعَةُ كَشَافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفَنُونِ، ج ٢، ص ١٥٤٥ - ١٥٤٦.

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «اعْتِقَادُهُم».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «عِنْدَنَا لَا يَكُونُ».

٦. سَبَّبَتْهُ فِي ص ٣٨٣ وَ مَا بَعْدَهَا.

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «يُرُونَ».

٨. فِي «خ، م» وَ الْمَطْبُوعِ: «أَصْلُ وَقُوع».

بالخلاف في النبوة في أنه كُفِّرَ، وكذلك العلم بالأحكام الشرعيَّات<sup>١</sup> من حظير وإباحة ووجوب. ويحكمون بكفر من خالف في جميع ذلك؛ لأن على الجميع عندهم دلائل قاطعة<sup>٢</sup> وطرقاً إلى العلم، فالأصول كالقُروع. وإجماع الإمامية حجة؛ لما بيناه<sup>٣</sup> في غير موضع؛ لكون المعصوم عليه السلام<sup>٤</sup> فيهم.

غير أنهم لا يُكفِّر بعضهم بعضاً لأجل الخلاف في بعض الفروع من أحكام الشريعة؛<sup>٥</sup> فبينهم خلاف معروف في مسائل متفرقة - كالقول بالرؤية<sup>٦</sup> والعَدَد في الشهور، وأن لفظ الطلاق الثلاث في حال واحدة يقع منه واحدة أو لا يقع منه<sup>٧</sup> شيء، ومسائل متفرقة في الموارِيث -، ولم نجدهم كفروا مخالفيهم<sup>٨</sup> ولا حكموا عليه بالخروج عن الإيمان بالخلاف في هذه المسائل (٥٥/ب) إذا كان موافقاً لهم في جميع الأصول والفروع.

وإذا كانت الحجة<sup>٩</sup> هي إجماعهم، فيجب أن نُكفِّر مَنْ كَفَرُوا، وَنَتَوَقَّفَ فِي

١. في «خ» والمطبوع: «الفرعيَّات». وراجع: تمهيد الأصول، ص ٢٩٢.

٢. في الأصل: «قاطعة».

٣. راجع: ص ٢٠٤ - ٣٠٦ - ٣٠٧. وقد ادعى المصنّف رحمه الله هذا وبينه في مواضع كثيرة من كتبه.

٤. هكذا في النسخ والمطبوع، ولعل الأصح: «من كون».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليه السلام».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «من الأحكام الشرعية».

٧. أي رؤية الهلال.

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «منه».

٩. هكذا في ظاهر الأصل وفي سائر النسخ والمطبوع: «مخالفيهم». وفي التمهيد: «مَنْ خالفهم».

١٠. في الأصل: - «الحجة».

تَكْفِيرٍ مِّنْ<sup>١</sup> لَّمْ يُكْفَرُوهُ.

وَلَمْ يَبْقَ<sup>٢</sup> إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَنَا: كَيْفَ لَا يُكْفَرُ بِالْخِلَافِ فيما ذَكَرْتُمُوهُ مِنْ ذَهَبَ إِلَيْهِ،  
وَلَوْ<sup>٣</sup> وَقَعَ هَذَا الْخِلَافُ مِنْ مُخَالَفٍ فِي الْأَصُولِ لَكَانَ كُفْرًا عِنْدَكُمْ؟

قُلْنَا: لَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْوَاحِدُ يَزِيدُ عِقَابَهُ إِذَا وَقَعَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ  
حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى أَنْ يَكُونَ كُفْرًا؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا<sup>٥</sup> أَنَّ الْكُفْرَ هُوَ مَا دَامَ عِقَابُهُ، وَ لَا يَمْتَنِعُ أَنْ  
يَكُونَ هَذَا الْفِعْلُ إِذَا وَقَعَ عَلَى وَجْهِ آخَرَ يَكُونُ عِقَابُهُ أَنْقَصَ وَ غَيْرَ زَائِدٍ. وَإِذَا كَانَ  
هَذَا مُجَوِّزًا فِي الْعُقُولِ، وَ رَأَيْنَاهُمْ قَطَعُوا عَلَى كُفْرٍ مِّنْ خَالَفَ فِي بَعْضِ الْفُرُوعِ إِذَا  
كَانَ مُخَالَفًا فِي الْأَصُولِ<sup>٦</sup>، قَطَعْنَا عَلَى أَنْ وَقَعَهُ مِنْ هَذَا الْمُخَالَفِ كَانَ عَلَى وَجْهِ  
يَقْتَضِي زِيَادَةَ الْعِقَابِ وَ دَوَامَهُ، وَ يَكُونُ وَقَعُهُ مِمَّنْ هَذِهِ حَالُهُ دَلَالَةً لَنَا عَلَى  
حُصُولِ الْوُجُوهِ الَّتِي يَعِظُمُ الْفِعْلُ لَهَا وَ يَكْثُرُ عِقَابُهُ.

وَ يَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَا نَقُولُهُ كُلُّنَا فِي طَاعَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ<sup>٧</sup>،  
وَ أَنَهَا تَقَعُ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ عَلَى وَجْهِ يَزِيدُ عَلَى ثَوَابِ كُلِّ فَاعِلٍ لَهَا مِنَّا  
وَ إِنْ كَانَتْ فِي الظَّاهِرِ مُسَاوِيَةً<sup>٨</sup> لِطَاعَاتِنَا، وَ مَا نَقُولُهُ فِي طَاعَاتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى

١ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و تتوقف فيمن».

٢ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلم يبق».

٣ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فلو».

٤ . في الأصل: «قبل».

٥ . مضى في ص ٣٧٥.

٦ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مخالفاً للأصول».

٧ . في الأصل: «عليه السلام»، و هكذا فيما بعد.

٨ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «متساوية».

٩ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «زوجات».

اللَّهُ عليه وآله ومَعَاصِيهِ<sup>١</sup> فِي زِيَادَةِ (٥٦/ألف) الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ التَّابِعِينَ لِلْوُجُوهِ  
الَّتِي يُسْتَحَقَّانِ مِنْهَا.

فَبِإِنْ قِيلَ: فَلَوْ خَالَفَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ مَثَلًا وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ  
الثَّلَاثِ، أَوْ خَالَفَ فِي صِفَاتِ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَأَعْيَانِهِمْ، يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ  
كَافِرًا؛ لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرْتُمْ!!

قُلْنَا: <sup>٢</sup>لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُخَالَفَ إِمَامِي فِي مَا يُعَلِّمُ ضَرُورَةً وَلَا تَدْخُلُ فِي مِثْلِهِ <sup>٣</sup>  
شُبْهَةٌ أَنَّهُ مِنْ مَذْهَبِ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ؛ لِأَنَّ الشَّكَّ فِي ذَلِكَ يَقْدَحُ <sup>٤</sup>فِي الْإِمَامَةِ.  
وَلَيْسَ مَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْقُرُوعِ يَجْرِي مَجْرَى مَا ذَكَرْنَاهُ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمَسَائِلَ  
لَا يُعْرَفُ فِيهَا مَذْهَبُ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ قَطْعًا، وَإِنَّمَا الْأَمْرُ فِيهَا <sup>٥</sup>مُشْتَبِهٌ مُلْتَبِسٌ.  
وَأَمَّا الْخِلَافُ فِي صِفَاتِ الْإِمَامِ وَأَعْيَانِ الْأُئِمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فَمِمَّا أَجْمَعُوا  
عَلَيْهِ <sup>٦</sup>أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا كُفْرًا، وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِي أَنَّهُ جَارٍ مَجْرَى التَّوْحِيدِ وَالنَّبُوَّةِ <sup>٧</sup>.

١. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «ومعاصيهم».

٢. في الأصل: «قيل».

٣. هكذا في التمهيد. وفي الأصل: - «في». وفي سائر النسخ والمطبوع: - «مثله».

٤. هكذا في الأصل والتمهيد. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قدح».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فيه».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «على».

٧. في الأصل: «مجري النبوة والتوحيد» بتقديم وتأخير.

[٧]

## فصل<sup>١</sup>

### الكلام في الأسماء<sup>٢</sup> والأحكام

[تعريف الإيمان والكفر والفسق، و بيان الأقوال في ذلك]

إِعْلَمَ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ،<sup>٣</sup> وَ لَا اعْتِبَارَ بِمَا يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ؛  
فَمَنْ كَانَ عَارِفًا بِاللَّهِ تَعَالَى وَ بِكُلِّ مَا أَوْجَبَ عَلَيْهِ<sup>٥</sup> مَعْرِفَتَهُ، مُقَرَّأً بِذَلِكَ مُصَدِّقًا،  
فَهُوَ مُؤْمِنٌ.

٥٣٧

وَ الْكُفْرُ نَقِيضُ ذَلِكَ، وَ هُوَ الْجُحُودُ بِالْقَلْبِ<sup>٦</sup> دُونَ اللِّسَانِ (٥٦/ب) لِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ  
تَعَالَى الْمَعْرِفَةَ بِهِ. وَ لَا بُدَّ بِدَلِيلٍ<sup>٧</sup> شَرْعِيٍّ مِنْ أَنْ يُسْتَحَقَّ بِهِ الْعِقَابُ الدَّائِمُ الْكَثِيرُ<sup>٨</sup>،

---

١. في الأصل: - «فصل».

٢. أي أسماء الإيمان والكفر والفسق، أو المؤمن والكافر والفاسق.

٣. هكذا في النسخ - عدا الأصل - والمطبوع والتمهيد. وفي الأصل: + «و الإقرار». والمقصود بالإقرار هنا الإقرار بالقلب لا باللسان؛ لما يأتي في المتن.

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ممن».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عليه».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «في القلب».

٧. في «م»: «و لا بدليل».

٨. في غير الأصل: «الكبير».

على ما تقدّم ذكره.<sup>١</sup>

و إلى هذا المذهب ذهبَ المرجئة،<sup>٢</sup> وإن كانَ فيهم من ذهبَ إلى أن الإيمان هو التصديق باللسانِ خاصّةً، وكذلك الكُفر هو الجُحودُ باللسانِ، والفَسقُ كُلُّ ما خُرجَ به<sup>٣</sup> من طاعةِ الله عزَّ وجلَّ<sup>٤</sup> إلى مُخالَفَتِهِ. وفيهم<sup>٥</sup> من ذهبَ إلى أن الإيمان هو التصديق بالقلبِ واللسانِ معاً، وقال في الكُفر: إنّه الجُحودُ بهما.<sup>٦</sup>

وقالت المعتزلة: الإيمان اسمٌ للطاعات،<sup>٧</sup> ثمَّ اختلفوا: فقالَ واصلُ بنُ عطاءٍ<sup>٨</sup> وأبو الهذيل العلاف<sup>٩</sup> وأصحابهما: إنّه اسمٌ لكلِّ طاعةٍ من الفرائضِ والنوافلِ.<sup>١٠</sup>

١. تقدّم ذكره وادّعاء الإجماع عليه في ص ٣٢٨. و راجع أيضاً: ص ٣٧٥ - ٣٧٩.

٢. تقدّمت ترجمة «المرجئة» في ص ٣٢.

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «به».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ومنهم».

٦. الإيمان لابن منده، ص ١٤٧، ذيل الرقم ٣٩؛ الفرق بين الفرق، ص ١٩٠ - ١٩٥؛ التبصير في

الدين، ص ٨٥.

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الطاعات».

٨. هو أبو حذيفة واصل بن عطاء البصريّ المعتزليّ مولى بني ضبّة أو بني مخزوم، وكان أحد

البلغاء المفوّهين المتكلمين في علوم الكلام وغيره، وهو من رؤوس المعتزلة بل معلّمهم

الأوّل. كان يجلس إلى الحسن البصريّ، فاعتزل عن مجلسه بعد ظهور الخلاف بينهما، وجلس

إليه عمرو بن عبّيد فقبل لهما ولأتباعهما: معتزلون. وإليه تُنسب الواصليّة. وُلد في المدينة سنة

٨٠، وتوفي سنة ١٣١. راجع: الأنساب للسمعاني، ج ٥، ص ٣٣٨ - ٣٣٩؛ وفيات الأعيان،

ص ٧ - ١١؛ تاريخ الإسلام، ج ٨، ص ٥٥٨ - ٥٥٩.

٩. في الأصل: - «العلاف». وقد تقدّمت ترجمته في ص ٣٦٠.

١٠. مقالات الإسلاميين، ص ٢٦٦ - ٢٦٧؛ شرح الأصول الخمسة، ص ٤٧٨.

و قَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو هَاشِمٍ<sup>١</sup> وَأَكْثَرُ الْمُعْتَزِلَةِ: إِنَّ الْإِيمَانَ اسْمٌ لِلوَاجِبِ مِنَ الطَّاعَاتِ دُونَ الثَّقَلِ<sup>٢</sup>؛ وَعِنْدَهُمْ أَنَّ الْإِيمَانَ وَالْإِسْلَامَ وَالْدِينَ وَاحِدٌ<sup>٣</sup> مُتَّفَقٌ فِي الْفَائِدَةِ.

و الْفِسْقُ عِنْدَهُمْ اسْمٌ لِمَا يُسْتَحَقُّ<sup>٤</sup> بِهِ الْعِقَابُ، وَ لَيْسَ كُلُّ مَعْصِيَةٍ فِسْقًا؛<sup>٥</sup> لِأَنَّ الصَّغَائِرَ الْمُكَفَّرَ عِقَابُهَا لَا يُسَمَّوْنَهَا فِسْقًا. وَ الْكُفْرُ عِنْدَهُمْ اسْمٌ لِمَا اسْتَحَقَّ بِهِ عِقَابٌ عَظِيمٌ، وَأُجْرِيَتْ عَلَى فَاعِلِهِ أَحْكَامٌ مَخْصُوصَةٌ. وَ عِنْدَهُمْ أَنَّ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ فَاسِقٌ (٥٧/ألف) لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ<sup>٦</sup>.

فَأَمَّا الْخَوَارِجُ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي الْإِيمَانِ بِمَا يُضَاهِي قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ، لَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْمَعَاصِيَ الَّتِي يَفْسُقُ فَاعِلُهَا بِفِعْلِهَا كُفْرٌ. وَ فِيهِمْ مَنْ أَطْلَقَ عَلَى فَاعِلِهَا أَنَّهُ مُشْرِكٌ، وَ الْفُضَيْلِيُّ<sup>٧</sup> مِنْهُمْ تَسْمِي كُلِّ مَنْ عَصَى اللَّهَ تَعَالَى بِمَعْصِيَةٍ - كَبِيرَةٍ كَانَتْ أَوْ صَغِيرَةٍ - كَافِرًا مُشْرِكًا<sup>٨</sup>.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «أبو هاشم وأبو علي».

٢. شرح الأصول الخمسة، ص ٤٧٨؛ شرح المقاصد، ج ٥، ص ١٧٩.

٣. في الأصل: - «واحد».

٤. في الأصل: - «اسم». و في سائر النسخ والمطبوع: «لما استحق».

٥. في الأصل: «كفرًا».

٦. للتعرف على أقوال المعتزلة في المقام راجع: الفرق بين الفرق، ص ٩٣ - ١٨٩؛ الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج ٢، ص ٢٤.

٧. لم نثر على ترجمة فرقة الفضيلية، إلا أن ابن حزم ذكر أنهم من الصفرية: فرقة من الخوارج، أتباع زياد بن الأصفر، أو عبد الله بن الصفار على زعم قوم، أو هم أصحاب المهلب بن أبي صفرة على قول آخر. راجع: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، ص ٤٢؛ الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج ٣، ص ١٢٦؛ الحور العين، ص ١٧٧.

٨. للتعرف على فرق الخوارج وأقوالهم في المقام راجع: التنبيه والرد على أهل الأهواء

فَأَمَّا الزَّيْدِيَّةُ<sup>١</sup> فَإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْكَبَائِرَ كُفْرَ نِعْمَةٍ، وَ لَا يَجْعَلُونَهَا جُحُودًا  
وَلَا شِرْكَاً.<sup>٢</sup>

### [الدليل على الرأي المختار من حقيقة الإيمان]

#### [الدليل الأول]

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا اخْتَرْنَاهُ: أَنَّ الْإِيمَانَ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ<sup>٣</sup> هُوَ التَّصَدِيقُ<sup>٤</sup>،  
وَلَيْسَ بِاسْمٍ لِأَفْعَالٍ<sup>٥</sup> الْجَوَارِحِ. وَ هَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ وَ لَا شُبْهَةَ، وَإِنَّمَا ادَّعَى قَوْمٌ  
فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ النَّقْلَ.

وَيَشْهَدُ بِأَنَّ مَعْنَاهَا فِي اللُّغَةِ مَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُهُمْ: «فُلَانٌ يَوْمِنُ بِالْمَعَادِ» وَ «فُلَانٌ  
لَا يَوْمِنُ بِكَذَا»، أَيْ لَا يُصَدِّقُ بِهِ. وَقَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ<sup>٦</sup>: «وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَ لَوْ كُنَّا  
صَادِقِينَ»<sup>٧</sup>. وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، وَ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى انْتِقَالِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ إِلَى غَيْرِ مَعْنَاهَا  
فِي اللُّغَةِ، وَجَبَ أَنْ تَكُونَ فِي مَعْنَاهَا عَلَى مُقْتَضَى اللُّغَةِ.

❧ وَ الْبَدْعُ، ص ٣٨ - ٤٣؛ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفِرْقِ، ص ٥٤ - ٩٢؛ الْفَصْلُ فِي الْمَلِلِ وَ الْأَهْوَاءِ وَ النَّحْلِ،  
ج ٣، ص ١٢٤ - ١٢٧.

١. تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَةُ «الزَّيْدِيَّةِ» فِي ص ٣٢٣.

٢. أَوَائِلُ الْمَقَالَاتِ، ص ٤٧ - ٤٨؛ الْاِقْتِصَادُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادِ، ص ٢٢٨؛ تَمْهِيدُ الْأَصُولِ،  
ص ٢٩٣؛ الْمَنْفَعَةُ مِنَ التَّقْلِيدِ، ج ٢، ص ١٦٤. وَ قَالَ الشَّيْخُ الطُّوسِي فِي تَمْهِيدِ الْأَصُولِ بَعْدَ أَنْ  
ذَكَرَ قَوْلَ الزَّيْدِيَّةِ الْمَنْقُولَ فِي الْمَتْنِ: «إِلَّا أَنَّ هَذَا مَذْهَبَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْهُمْ، وَ الْمَتَأَخَّرُونَ يَذْهَبُونَ  
مَذْهَبَ الْمُعْتَزَلَةِ سِوَاءً».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «الْعَرَبِيَّةِ».

٤. كِتَابُ الْعَيْنِ، ج ٨، ص ٣٨٩؛ الْمَحِيطُ فِي اللُّغَةِ، ج ١٠، ص ٤١٤ (أَمِنْ).

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لِلْأَفْعَالِ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «تَعَالَى».

٧. يَوْسُفَ (١٢): ١٧.

وإن شئت أن تقول: إن الله تعالى إنما خاطب العرب بلغتها ولسانها، فقال جلّ<sup>١</sup> من قائل: ﴿قَرَأْنَا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾<sup>٢</sup>، وقال جلّ اسمه: ﴿يَلْسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>٣</sup>، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا يَلْسَانٍ قَوْمِهِ﴾<sup>٤</sup>، وظاهر هذه الآيات كلها يقتضي أن اسم الإيمان واقع على ما تعهده العرب وتعرفه اسماً له.<sup>٥</sup>

فإذا قيل: فقد ثبت بعرف الشرع معاني أسماء<sup>٦</sup> لم توضع لها في أصل اللغة. قلنا:<sup>٧</sup> في المرجحة من لا يسلم ذلك، ومن سلمه قال: إنما علمت ذلك بدليل أخرجه<sup>٨</sup> من عموم هذه الآيات، ولا دليل في الإيمان وما أشبهه<sup>٩</sup> مما فيه الخلاف.<sup>١٠</sup>

فإن قيل: هذا يقتضي تسمية كل تصديق بأنه إيمان وكل مُصدق بأنه مؤمن بلا تقييد؛ فإن اللغة هكذا تقتضي. وإذا قلتم: «إن الإيمان إذا أُطلق أفاد التصديق بالله تعالى وبما أوجب الاعتراف به»، وامتنعتم من إطلاقه في غير<sup>١١</sup> هذا الموضع

٥٣٩

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «عز».

٢. الزمر (٣٩): ٢٨.

٣. الشعراء (٢٦): ١٩٥.

٤. إبراهيم (١٤): ٤.

٥. في الأصل: «اسماً لها». وفي سائر النسخ: «اسم له».

٦. في الأصل: «اسم».

٧. في الأصل: «قيل».

٨. هذا هو الصواب، وفي جميع النسخ والمطبوع: «أخرجته».

٩. في الأصل: «وما يشبهه».

١٠. شرح الأساس الكبير، ج ١، ص ٥٢.

١١. في الأصل: - «غير».

و استعملتموه فيه مُقَيَّدًا، فَقَدْ خَالَفْتُمُ اللُّغَةَ، وَلَزِمَكُمْ كُلُّ مَا أَلَزَمْتُمُوهُ مُخَالَفِيكُمْ<sup>١</sup>  
 مِنَ الْعُدُولِ عَنْ ظَاهِرِ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ عَرَبِيٌّ وَرَدَّ<sup>٢</sup> بَلْغَةَ الْعَرَبِ.  
 قُلْنَا: <sup>٣</sup>عُرِفَ الشَّرْعُ أَثَرًا فِي إِطْلَاقِ اسْمِ «إِيمَانٍ»<sup>٤</sup> وَ «مُؤْمِنٍ»، وَخَصَّ هَذَا  
 الْعُرْفُ هَذَيْنِ الْأَسْمَيْنِ بِتَصْدِيقٍ مَخْصُوصٍ. وَلَمْ يَنْتَقِلْ (٥٨/ألف) هَذَا الْإِسْمَانِ  
 عَمَّا وُضِعَا لَهُ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مُخَالَفُنَا، وَإِنَّمَا تَخَصَّصَا.  
 وَجَرَى ذَلِكَ مَجْرَى<sup>٥</sup> تَخْصِيصِ الْعُرْفِ لِقَوْلِنَا: «دَابَّةٌ»، وَانْصِرَافِهِ إِلَى بَعْضِ مَا  
 يَدْبُ بَعْدَ أَنْ كَانَ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ<sup>٦</sup> مُسَمًّى بِهِ كُلُّ مَا دَبَّ. وَلَيْسَ هَذَا بَقَلٍ لِلُّغَةِ،<sup>٧</sup>  
 وَإِنَّمَا هُوَ تَخْصِيصٌ.

وَلِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: هَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَقْلًا - عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ - وَكَانَ تَخْصِيصًا، فَهُوَ  
 خِلَافُ مَذْهَبِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَمُخْرِجٌ لِلْقُرْآنِ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَرَبِيًّا وَبُلْغَتِهِمْ وَ عَلَى  
 طَرِيقَتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ - إِذَا لَمْ تُضَاقِقْ فِي أَنَّ النِّقْلَ هُوَ الَّذِي يُخْرِجُهُ مِنَ اللُّغَةِ،  
 وَالتَّخْصِيصُ لَا يُخْرِجُهُ مِنْهَا - أَنْ نَقُولَ: إِنَّمَا اخْتَصَصْنَا<sup>٨</sup> هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي إِطْلَاقِهَا  
 بِبَعْضِ ضُرُوبِ التَّصْدِيقِ - وَجَعَلْنَاهَا مُقَيَّدَةً إِذَا<sup>٩</sup> اسْتَعْمِلْتَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ -

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مخالفيكم».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و نازل».

٣. في الأصل: «قيل».

٤. في الأصل: «الإيمان».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بمجرى».

٦. هكذا في التمهيد والمطبوع. وفي جميع النسخ: «الموضوع».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «اللغة».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «خصصنا».

٩. في الأصل: «و إذا» بالواو، وهي زائدة.

بدليل، وهو العُرفُ الشرعي؛ لا ممتناعٌ كُلُّ مُسلمٍ من أن يُطلقَ في عابِدِ الوَثَنِ<sup>١</sup> بأنّه «مؤمنٌ»، وفي التّصديقِ بالحبِّ<sup>٢</sup> والطاغوتِ أنّه «إيمانٌ». فَمَنْ ادَّعى أن الإيمانَ منقولٌ عن التّصديقِ جُمْلَةً فعَلَيْهِ الدَّلَالَةُ.

٥٤٠

و وَجَدْتُ بَعْضَ مَنْ يَنْصُرُ خِلَافَنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَقُولُ: إِنَّ<sup>٣</sup> اسْتِعْمَالَ اللَّفْظَةِ فِي غَيْرِ مَا وَضَعَتْهَا الْعَرَبُ لَهُ<sup>٤</sup> لَيْسَ بِخُرُوجٍ عَنْ (٥٨/ب) اللَّغَةِ؛ وَيُرَاعَى فِي إِضَافَةِ اللَّفْظَةِ إِلَى اللَّغَةِ صِيغَتُهَا، دُونَ الْمَقْصُودِ بِهَا.

و بُطْلَانُ هَذَا الْقَوْلِ لَا يُخِيلُ<sup>٥</sup> عَلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنْ عَبَّرَ بِبَعْضِ أَلْفَاظِ الْعَرَبِ عَنْ غَيْرِ مَا وَضَعُوهُ لَهُ وَفِي مَا لَمْ يَسْتَعْمِلُوهُ فِيهِ - لَا حَقِيقَةً وَ لَا مَجَازاً - مُخَاطِباً<sup>٦</sup> بَلْغَتِهِمْ، لَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ حَالُهُ<sup>٧</sup> وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ أَلْفَاظِهِمْ، حَتَّى يَكُونَ مُتَكَلِّماً بِلِسَانِهِمْ وَ مُخَاطِباً بَلْغَتِهِمْ وَ إِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ شَيْئاً مِنْ أَلْفَاظِهِمْ فِي مَا وَضَعُوهُ لَهُ. وَ بُطْلَانُ ذَلِكَ أَظْهَرَ مِنْ أَنْ يَخْفَى.

عَلَى أَنَّ اللَّفْظَةَ الْوَاحِدَةَ الَّتِي لَهَا صِيغَةٌ مَخْصُوصَةٌ قَدْ يَكُونُ لَهَا مَعْنَى فِي لُغَةٍ

١. الْوَثَنُ: الصنم، سواء كان من خشب أو حجر أو غيره. والجمع: وُثَنٌ، وأوثان. المصباح المنير، ص ٦٤٧ (وثن).

٢. الْجِبْتُ: كُلُّ مَا عُبدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى. وَقِيلَ: هِيَ كَلِمَةٌ تَقَعُ عَلَى الصَّنَمِ وَالْكَاهِنِ وَالسَّاحِرِ وَنَحْوِ ذَلِكَ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ٢، ص ٢١ (جبت).

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «فِي» بَدَلِ «إِنَّ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: - «لَهُ».

٥. فِي «خ، م، هـ»: «لَا نَحِيلُ». وَفِي الْمَطْبُوعِ: «لَا نَحِيلُهُ». وَفِي التَّمْهِيدِ: «لَا يَخْفَى».

و أَحَالَ الشَّيْءُ أَشْيَاءً يُقَالُ: هَذَا أَمْرٌ لَا يُخِيلُ. قَالَ:

و الصَّدْقُ أَبْلَجُ لَا يُخِيلُ سَبِيلُهُ  
و الصَّدْقُ يَعْرِفُهُ ذَوُو الْأَبْأَابِ

تاج العروس، ج ١٤، ص ٢٢٣ (خيل).

٦. أَيِ مُتَكَلِّماً. وَهُوَ خَبَرٌ «كَانَ».

٧. أَيِ مُتَكَلِّماً بَلْغَتِهِمْ وَ مُخَاطِباً بِهَا.

العَرَبِ وَمَعْنَى آخَرَ يُخَالِفُهُ فِي لُغَةِ الْعَجَمِ؛ فَلَوْ كَانَ الْمُرَاعَى فِي إِضَافَةِ الْخِطَابِ إِلَى اللُّغَةِ مُجَرَّدَ الصِّيغَةِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَعْمِلُ لِهَذِهِ اللَّفْظَةِ إِذَا أَرَادَ بِهَا أَحَدَ مَعْنِيَّهَا<sup>١</sup> لَيْسَ بِأَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ أَوَّلَى مِنَ اللُّغَةِ<sup>٢</sup> الْعَجَمِيَّةِ؛ وَهَذَا يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَكَلِّمًا بِاللُّغَتَيْنِ بِاللَّفْظَةِ الْوَاحِدَةِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>٣</sup>.

فَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ يَعْرِفُ أَهْلُ اللُّغَةِ التَّصْدِيقَ إِلَّا بِاللِّسَانِ، وَلَا يَعْرِفُونَ تَصْدِيقًا بِالْقَلْبِ؛ وَإِذَا جَعَلْتُمْ لَفْظَةَ «إِيمَانٍ» (٥٩/ألف) و«مُؤْمِنٍ» تَرْجِعُ إِلَى<sup>٤</sup> التَّصْدِيقِ بِالْقَلْبِ، فَقَدْ خَرَجْتُمْ عَنِ اللُّغَةِ كَمَا عَيْتُمْ عَلَى مُخَالَفِكُمْ<sup>٥</sup>.

قُلْنَا: <sup>٦</sup>التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ جَمِيعًا هُوَ مُقْتَضَى اللُّغَةِ وَالْحَقِيقَةُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمْ يَصِفُونَ الْأَخْرَسَ بِأَنَّهُ مُصَدِّقٌ وَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ، وَالسَّائِكِ وَإِنْ كَانَ فِي الْحَالِ غَيْرَ مُتَكَلِّمٍ، وَيَقُولُونَ: «فُلَانٌ يُصَدِّقُ<sup>٧</sup> بَكْذَا وَيُؤْمِنُ بَكْذَا»<sup>٨</sup>، وَلَا يُصَدِّقُ بَكْذَا وَلَا يُؤْمِنُ بَكْذَا، وَلَا يُرِيدُونَ إِلَّا مَا يَرْجِعُ إِلَى قَلْبِهِ دُونَ لِسَانِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَلِمَ جَعَلْتُمْ الْإِعْتِبَارَ بِمَا فِي الْقَلْبِ دُونَ اللِّسَانِ وَإِنْ كَانَ مَعَ تَصْدِيقَيْنِ؟ قُلْنَا: لِأَنَّ الْإِيمَانَ<sup>٩</sup> لَوْ كَانَ هُوَ مَا يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْأَخْرَسُ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «+ ما».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لغة».

٣. هكذا في التهيد. وفي الأصل: «في الحالة واحدة». وفي سائر النسخ والمطبوع: «في الحقيقة الواحدة».

٤. هكذا في الأصل وفي سائر النسخ والمطبوع: «إلى».

٥. في الأصل: «مخالفيكم».

٦. في الأصل: «قيل». وهكذا في الموضع الآتي.

٧. في الأصل: «مصدق».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و يؤمن بكذا».

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «لأنه» بدل «لأن الإيمان».

و الساكِتُ في حالِ سُكُوتِهِ لا يوصَفانِ بالإيمانِ و التَّصديقِ، و قد عَلِمنا خِلافَ ذلك. و لَوَجِبَ أن يَكُونَ مَنْ أَظْهَرَ التَّصديقَ بِلِسَانِهِ، و فَعَلَ كُلَّ شَيْءٍ يَدُلُّ عَلَى الكُفْرِ، و عَلِمنا عِتْقادَهُ لِلجَهِلِ بِاللَّهِ تَعَالَى<sup>٢</sup> و التَّكْذِيبِ (ب/٥٩) بما وَجِبَ<sup>٣</sup> مَعْرِفَتُهُ غَيْرِ كَافِرٍ<sup>٤</sup>، و أن يَكُونَ المُنافِقُونَ الَّذِينَ كانوا على عَهْدِ<sup>٥</sup> النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ و آلِهِ<sup>٦</sup> مُؤْمِنِينَ غَيْرِ كُفَّارٍ؛ لَأَنَّهُمْ<sup>٧</sup> كانوا مُقَرَّرِينَ بِالسِّيَتِهِمْ و إن جَحَدُوا بِقُلُوبِهِمْ. و<sup>٨</sup> يُبَيِّنُ ذلك قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِذَا جَاءَكَ المُنافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَ اللَّهُ يَظْلِمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَ اللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ المُنافِقِينَ لَكَاذِبُونَ»،<sup>٩</sup> فَكَذَّبَهُمْ مَعَ إِظْهَارِهِمُ الشَّهادَةَ بِاللِّسَانِ؛ مِنْ<sup>١٠</sup> حَيْثُ لَمْ يَكُونوا مُعْتَقِدِينَ بِقُلُوبِهِمْ.

فإن قيل: هذا المَذْهَبُ يَقْتَضِي أن يَكُونَ السُّجُودُ لِلشَّمْسِ لَيْسَ بِكُفْرٍ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِجُحُودٍ و لا تَكْذِيبٍ، و قد أَجْمَعَتِ<sup>١١</sup> الأُمَّةُ عَلَى تَكْفِيرِ مَنْ سَجَدَ لِلشَّمْسِ و وَصَفِ فِعْلِهِ بِأَنَّهُ كُفْرٌ.

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «في» بدل «يدل على».

٢. يعتبر الجَهِل من أنواع الاعتقاد إضافة إلى أنواعه الأخرى و هي العلم و التقليد و التبخيث، فإن الاعتقاد إذا كان مخالفاً للواقع كان جهلاً. راجع: الحدود، ص ٩٠.

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أوجب».

٤. هكذا في الأصل و المطبوع. و في سائر النسخ: «عين كافر».

٥. هكذا في الأصل، و قد وضعت الكلمة بين معقوفين في المطبوع. و في سائر النسخ: - «عهد».

٦. في الأصل: «عليه السلام».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «وإن» بدل «لأنهم».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و».

٩. المنافقون (٦٣): ١.

١٠. في الأصل: + «لم»، و هي زائدة.

١١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «اجتمعت».

قلنا: <sup>١</sup> لا شبهة في وصف من سجّد للشمس بأنه كافر، ولا إجماع على أن سجوده <sup>٢</sup> هو الكفر؛ وكيف يدعى الإجماع في موضع فيه خلاف جميع المرجحة؟ <sup>٣</sup>

و نحن نقول فيمن ذكر ثموه: <sup>٤</sup> إنه كافر، ونقطع على أن معه تكذيباً وجُوداً في قلبه، وأنه لا إيمان ولا تصديق في قلبه؛ لأنه لو لم يكن بهذه الصفة لما اجتمعت الأمة على تكفيره، فجعل السجود دلالة على ثبوت الجحود والتكذيب في قلبه.

ونظير ذلك رجل شهد النبي صلى الله عليه وآله بأنه مستحق للذم والعقاب، فإننا عند معرفتنا بهذه الشهادة نقطع على استحقاقه للذم والعقاب، لأن الشهادة منه صلى الله عليه وآله هي الموجبة لاستحقاقه الذم، لكنها دلالة على ثبوت ما يقتضي استحقاق الذم.

فإن تجوز متجاوز بأن يقول للسجود <sup>٥</sup> للشمس وما أشبهها بأنه «كفر»، فإنه سمي الدلالة باسم المدلول عليه للتجاوز <sup>٦</sup> بينهما. وقد يتجاوز بأن يقال فيمن شهد النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله <sup>٧</sup> بالعقاب: «إن الشهادة اقتضت عقابه»؛ وإنما هي

١. في الأصل: «قيل».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و الإجماع أن سجوده».

٣. راجع: مقالات الإسلاميين، ص ١٤٠ - ١٤١؛ أصول الإيمان، ص ٢١١؛ الملل والنحل للشهرستاني، ج ١، ص ١٦٦ - ١٦٧.

٤. هاهنا تنقطع نسخة الأصل.

٥. في النسخ والمطبوع: «السجود». والصحيح ما أثبتناه.

٦. في «خ» والمطبوع: «للتجاوز».

٧. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

دلالة على الْمُقْتَضَى لِلْعِقَابِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَأَقَامَ الدَّلَالَةَ مَقَامَ الْمَدْلُولِ.

ولهذه الْمَسْأَلَةُ نِظَائِرٌ يَسْأَلُونَنَا عَنْهَا، وَالْجَوَابُ عَنِ الْجَمِيعِ وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ:  
مِثْلُ قَوْلِهِمْ: خَبَرْنَا عَنْ رَجُلٍ صَدَّقَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَبِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ  
وَبَأَكْثَرِ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ كَذَّبَ بِآيَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ جُمْلَتِهِ؛ أَلَيْسَ يَجِبُ عَلَى  
قَوْلِكُمْ أَنْ يَكُونَ «مُؤْمِنًا» بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ إِيْمَانِهِ، «كَافِرًا» بِرَدِّ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ مَا تَقَدَّمَ مِنْ  
الْإِيْمَانِ لَيْسَ يَنْتَفِي بِرَدِّ الْآيَةِ، وَرَدُّ الْآيَةِ كُفْرٌ بِالْإِجْمَاعِ؟

وَمِثْلُ قَوْلِهِمْ: قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ مَنْ آمَنَ بِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَبْقَى إِلَى  
حَالٍ بِعِنَةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُكَذِّبَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وَهَذَا يَقْتَضِي  
أَنْ يَكُونَ مُؤْمِنًا كَافِرًا!!

فَإِذَا قُلْتُمْ: مَتَى جَحَدَ نَبِيُّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ جَاحِدًا  
بِعِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.<sup>٢</sup>

قِيلَ لَكُمْ: وَلَمْ يَجِبْ ذَلِكَ وَالْأَدِلَّةُ مُخْتَلِفَةٌ، وَ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِبَعْضِهَا  
وَيَعْلَمَ<sup>٣</sup> بِهِ<sup>٤</sup> وَيُسْتَبَيِّهَ عَلَيْهِ الْآخَرُ؟

وَجَوَابُنَا عَنْ جَمِيعِ ذَلِكَ مَا أَشْرْنَا إِلَى الطَّرِيقَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الرَّادَّ لِلْآيَةِ إِذَا عَلِمَنَاهُ  
كَافِرًا بِالْإِجْمَاعِ، عَلِمْنَا بِهِ أَنَّهُ لَا إِيْمَانَ مَعَهُ، وَأَنَّ الَّذِي تَقَدَّمَ مِنْ إِظْهَارِ مَا أَظْهَرَهُ لَيْسَ  
بِإِيْمَانٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ. وَكَذَلِكَ الْمُكَذِّبُ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ إِذَا عَلِمَنَاهُ فَاعِلًا  
لِلْكُفْرِ بِهَذَا التَّكْذِيبِ، دَلَّنَا ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْإِيْمَانَ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ.

١. أَيُّ أَنْ يَكْذِبَ هَذَا الْبَعْضُ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَيَصْبِحُ كَافِرًا.

٢. هَكَذَا فِي التَّمْهِيدِ. وَفِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «و»، وَهِيَ زَائِدَةٌ.

٣. فِي التَّمْهِيدِ: «فَيَعْلَمُ»، وَهُوَ أَنْسَبُ.

٤. هَكَذَا فِي التَّمْهِيدِ. وَفِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَنْ» بَدَلِ «و».

### [الدليل الثاني]

٥٤٣

وَمِمَّا اسْتَدَلَّتْ بِهِ الْمُرْجِيَّةُ - مُتَقَدِّمًا<sup>١</sup> - عَلَى أَنَّ الطَّاعَاتِ لَيْسَتْ بِإِيمَانٍ: قَوْلُهُمْ: لَوْ كَانَتْ كُلُّ طَاعَةٍ إِيْمَانًا<sup>٢</sup> أَوْ بَعْضُ الْإِيمَانِ لَكَانَتْ كُلُّ مَعْصِيَةٍ كُفْرًا أَوْ بَعْضُ الْكُفْرِ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ إِيْمَانًا لَكَانَ كُلُّ مَا نَهَى عَنْهُ كُفْرًا، وَلَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَيْسَ تَرْكُهُ كُفْرًا لَجَازَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكُفْرِ مَا لَيْسَ تَرْكُهُ إِيْمَانًا!

### [الدليل الثالث]

وَقَالُوا أَيْضًا: لَوْ كَانَتْ الطَّاعَاتُ كُلُّهَا إِيْمَانًا، لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ<sup>٣</sup> مِنَ الْبَشَرِ كَامِلَ الْإِيمَانِ، وَلَا الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَسْتَكْمِلُوا جَمِيعَ الطَّاعَاتِ. وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ الْمُفْتَرِضَاتُ مِنَ الطَّاعَاتِ<sup>٥</sup> هِيَ الْإِيمَانُ، لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَنْ فَعَلَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ صَغَائِرَ الْمَعَاصِي غَيْرَ كَامِلِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخْلَى بِفَرْضِ، وَهُوَ الْكَفُّ عَنِ الْمَعْصِيَةِ.

### [الدليل الرابع: الاستدلال بالآيات]

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْمَعَاصِي لَا تُنَافِي الْإِيمَانَ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ<sup>٦</sup>﴾.

١. في «خ» والمطبوع: «متعلقاً».

٢. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «إيمان»، وهو خطأ.

٣. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «لأحد».

٤. في «خ» والمطبوع: - «لا».

٥. في «م»: «الطاعة».

٦. الأنعام (٦): ٨٢.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾<sup>١</sup>، فَأَخْبَرَ أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ وَإِنْ لَمْ يُهَاجِرُوا.  
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمَلَ الصَّالِحَاتِ﴾<sup>٢</sup>، فَاشْتَرَطَ<sup>٣</sup> مَعَ الْإِيمَانِ عَمَلَ الصَّالِحَاتِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُؤْمِنًا وَإِنْ لَمْ يَعْمَلِ الصَّالِحَاتِ.

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ \* إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾<sup>٤</sup>، فَسَمَّاهُمْ فِي حَالِ الْبَغْيِ وَالْمَعْصِيَةِ إِخْوَةً الْمُؤْمِنِينَ.  
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ \* يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾<sup>٥</sup>، فَخَبَّرَ بِكَرَاهِيَةِ<sup>٦</sup> الْحَقِّ<sup>٧</sup> وَالْجِدَالِ فِيهِ بَعْدَ وَضُوحِهِ، مَعَ تَسْمِيَّتِهِمْ بِالْإِيمَانِ<sup>٨</sup>.

٥٤٤

١. الأنفال (٨): ٧٢.

٢. طه (٢٠): ٧٥.

٣. هكذا في بعض النسخ والتمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «واشترط». والصحيح ما أثبتناه.

٤. الحجرات (٤٩): ٩ - ١٠.

٥. الأنفال (٨): ٥ - ٦.

٦. كذا، والأنسب: «بكرهتهم».

٧. في «خ» - «الحق». وقد وضعت الكلمة في المطبوع بين معقوفين.

٨. للتعرف على أدلة المرجحة في المقام راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٩١ - ٤٩٢؛ تمهيد

الأصول، ص ٢٩٦؛ المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ١٦٨ - ١٦٩.

## [مناقشة ما استدلّ به المعتزلة على قولهم في الإيمان]

و قد استدلّت المعتزلة على ما تذهب إليه بأشياء:<sup>١</sup>

[١.] منها: أن قولهم: «مؤمن» لو لم يكن منقولاً عما كان عليه في اللغة وكان على حاله فيها، لما صحّ أن يُسمّى [المُكَلَّف] به - بعد تَقْضِي الفعل الذي اشتق منه - مُعَيِّداً بالحال، فلا<sup>٣</sup> يُقال: «هو مؤمن اليوم» كما لا يُقال فيمن ضَرَبَ أمْس: «هو<sup>٤</sup> ضارب اليوم» ولم يوجد منه<sup>٥</sup> اليوم ضَرَبَ.

[٢.] ومنها: أنهم يُزيلون هذا الاسم عن المُنافِق وإن كان مُصدّقاً بلسانه؛ وعلى هذا الظاهر يُعلم أنه<sup>٦</sup> غير موضوع للتصديق.

[٣.] ومنها: أنه كان يجب أن لا يوصف من هو في زمان مُهلّة النظر بأنه مؤمن؛ لأنه في تلك الحال غير مُصدّق بالله تعالى ولا عارف<sup>٧</sup> به.

[٤.] ومنها: أنه كان يجب أن يوصف المُصدّق بالله تعالى و برسوله صلى الله عليه وآله بأنه «كامل الإيمان» وإن أخلّ بجميع الواجبات وأقدم على المحرمات.

١. للتعرف على أدلة المعتزلة في المقام راجع: شرح الأصول الخمسة، ص ٤٧٦ - ٤٨١؛ تمهيد الأصول، ص ٢٩٦ - ٢٩٨؛ أبكار الأفكار، ج ٧، ص ١١ - ١٥؛ المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ١٦٩ - ١٧٤.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه من المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ١٦٩.

٣. هكذا في المنقذ من التقليد. وفي النسخ والمطبوع: «قد».

٤. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «فهو».

٥. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «في» بدل «منه».

٦. في «م»: «لأنه». وفي «ه» الكلمة مبهمه.

٧. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «ولا عارفاً».

[٥]. ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾<sup>١</sup>؛ قالوا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾ رَاجِعٌ إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كُلُّهُ دِينًا. وَالدِّينُ هُوَ الْإِسْلَامُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾.<sup>٢</sup> وَالْإِسْلَامُ وَالْإِيمَانُ يُفِيدَانِ فَائِدَةً وَاحِدَةً؛ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَنْتَهِ عَنِ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾<sup>٣</sup>، فَلَوْ كَانَ الْإِيمَانُ غَيْرَ الْإِسْلَامِ لَكَانَ غَيْرَ مَقْبُولٍ مِمَّنْ ابْتِغَاهُ دِينًا، وَلَئِنَّ تَعَالَى اسْتَشْنَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ \* فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ<sup>٤</sup>.

٥٤٥

[٦]. ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَنْسُ الْإِسْمَ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾<sup>٥</sup>، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْفُسُوقَ لَا يُصَاحِبُ الْإِيمَانَ.

[٧]. ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾<sup>٦</sup>، وَإِنَّمَا عَنِ صَلَاتِهِمْ إِلَى نَبِيِّ الْمَقْدِسِ.

[٨]. ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ \* الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ \* أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا<sup>٧</sup>.

١. الْبَيْتَةُ (٩٨): ٥.

٢. فِي النسخ وَالمطبوع: «قَالَ». وَالصحيح مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٣. آل عمران (٣): ١٩.

٤. آل عمران (٣): ٨٥.

٥. الذاريات (٥١): ٣٥ - ٣٦.

٦. الحجرات (٤٩): ١١.

٧. البقرة (٢): ١٤٣.

٨. الأنفال (٨): ٢ - ٤.

فَيَقَالُ لَهُمْ فِي الْأَوَّلِ مِمَّا اعْتَمَدُوا: إِنَّمَا أُجْرِيَ عَلَى الْمُؤْمِنِ<sup>١</sup> هَذِهِ اللَّفْظَةُ مُضَافاً إِلَى الْحَالِ، لِأَنَّهُ فَاعِلٌ الْإِيمَانِ الَّذِي هُوَ التَّصَدِيقُ فِي هَذِهِ الْحَالِ؛ فَمَا خُرِجَ عَنْ مَوْجِبِ الْأَشْتِقَاقِ. وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ التَّصَدِيقَ بِالْقَلْبِ هُوَ الْمَعْرِفَةُ وَالْعِلْمُ، وَالصَّحِيحُ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَبْقَى؛ فَهُوَ<sup>٢</sup> مُجَدَّدٌ لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّانِي: أَنَّ الْمُنَافِقَ لَيْسَ بِمُصَدِّقٍ لِمَا<sup>٣</sup> يَجِبُ عَلَيْهِ التَّصَدِيقُ بِهِ بِقَلْبِهِ،<sup>٤</sup> وَإِنَّمَا يَقُولُ ذَلِكَ بِلِسَانِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُعْوَلَ فِي ذَلِكَ عَلَى مَا يَكُونُ فِي الْقَلْبِ دُونَ اللِّسَانِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الثَّالِثِ: أَنَّ مَنْ هُوَ فِي مُهْلَةِ النَّظَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ<sup>٥</sup> عَارِفاً بِاللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِذَا كَانَ مُصَدِّقاً بِقَلْبِهِ عَارِفاً بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ مَعْرِفَتُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَقْلِيَّةِ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ لِأَنَّهُ عَارِفٌ بِكُلِّ<sup>٦</sup> مَا يَجِبُ مَعْرِفَتُهُ فِي هَذِهِ الْحَالِ. وَالْجَوَابُ عَنِ الرَّابِعِ: أَنَّا نَصِفُ مَنْ كَانَ مُصَدِّقاً بِاللَّهِ تَعَالَى بِقَلْبِهِ، عَارِفاً بِكُلِّ شَيْءٍ يَجِبُ عَلَيْهِ مَعْرِفَتُهُ، بِأَنَّهُ «كَامِلُ الْإِيمَانِ» وَإِنْ فَعَلَ الْقَبِيحَ وَأَخْلَى بِالْوَاجِبِ، وَهَلِ الْخِلَافُ مِنَّا إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؟

وَالْجَوَابُ عَنِ الْخَامِسِ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ اقْتِضَاءَ ظَاهِرِ الْكَلَامِ رُجُوعَ لَفْظَةِ «ذَلِكَ»<sup>٧</sup> إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ، بَلْ رُجُوعَهَا إِلَى الْكُلِّ أَوِ الْبَعْضِ مِمَّا يُعْلَمُ بِدَلِيلٍ.

١. في «خ، م» والمطبوع: «المؤمنين».

٢. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «وهو».

٣. في «خ، م» والمطبوع: «لا».

٤. في النسخ والمطبوع: «تقليد». وما أثبتناه استفدناه من التمهيد والمنقذ.

٥. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «+ كونه».

٦. في النسخ والمطبوع: «الكل». والصواب ما أثبتناه، كما هو واضح.

٧. أي في قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾

على أنه لو سَلِمَ رُجوعُها بالظاهرِ إِلَى الكُلِّ لَجَازَ تَرْكُ الظاهرِ؛ لَيْسَلَمَ ظاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلْسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾<sup>١</sup>، وَقَوْلِهِ جَلَّ اسْمُهُ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>٢</sup> وما أَشَبَهَ ذلكَ مِنَ الْقُرْآنِ. وَلَيْسَ تَرْكُ أَحَدِ الظاهِرَيْنِ لَيْسَلَمَ الْآخَرَ بِأَوْلَى مِنْ ذَلِكَ فِي صَاحِبِهِ.

على أنه إذا جازَ مِنْهُ تَعَالَى أَنْ يُحْدِثَ مَا لَيْسَ فِي اللُّغَةِ فَيُسَمِّي بِالِإِيمَانِ مَا لَا تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ إِيْمَانًا، جَازَ أَنْ يُحْدِثَ - فِي الرَّدِّ وَرُجُوعِهِ إِلَى كُلِّ مَا تَقَدَّمَ أَوْ بَعْضُهُ - مَا لَا يُعْهَدُ فِي اللُّغَةِ؛ وَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ؟

و بَعْدَ، فَإِنَّ لَفْظَةَ «ذَلِكَ» عِبَارَةً عَنِ الْوَاحِدِ، فَكَيْفَ تَكُونُ<sup>٣</sup> عِبَارَةً عَنْ جَمِيعٍ مَا تَقَدَّمَ؟ وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: «و ذَلِكَ الْإِخْلَاصُ دِينُ الْقِيَمَةِ». وَالْعِبَادَاتُ الَّتِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا إِنَّمَا يُشَارُ إِلَيْهَا بِلَفْظَةِ «تِلْكَ»؛<sup>٤</sup> فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَقُولَ: «و تِلْكَ دِينُ الْقِيَمَةِ».

فَإِذَا قَالُوا: أَرَادَ بِ«ذَلِكَ»: الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ، وَ الْمَعْنَى: «الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ دِينُ الْقِيَمَةِ»؛ لِدَلَالَةِ لَفْظَةِ «و مَا أُمِرُوا» عَلَى: «الَّذِي أُمِرْتُمْ بِهِ».

قُلْنَا: إِذَا خَرَجْنَا<sup>٥</sup> عَنِ الظاهرِ وَاحْتَجْنَا إِلَى الْإِضْمَارِ، لَمْ تَكُونُوا بِإِضْمَارٍ مَا ذَكَرْتُمُوهُ أَوَّلَى مِنَّا بِإِضْمَارٍ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِخْلَاصِ أَوِ التَّدْيِينِ.<sup>٦</sup> وَيُرْجَحُ قَوْلُنَا عَلَى قَوْلِكُمْ؛ لِأَنَّا نَضْمِرُ مَا لَا يُخْرَجُ مَعَهُ لَفْظُ «الْإِيمَانِ» عَنْ مَوْجِبِ اللُّغَةِ، وَأَنْتُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

٥٤٧

١. الشعراء (٢٦): ١٩٥.

٢. الزخرف (٤٣): ٣.

٣. في «خ، م» والمطبوع: «يكون».

٤. في النسخ والمطبوع: «ذلك»، وما أثبتناه استفدناه من التمهيد والمنقذ.

٥. في النسخ والمطبوع: «أخرجنا». والصحيح ما أثبتناه.

٦. في المطبوع: «و التديين».

على أنه تعالى قال: <sup>١</sup> «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ» <sup>٢</sup> فَيَجِبُ عَلَى مَا قُلْتُمُوهُ أَنْ يَكُونَ عِدَّةُ الشُّهُورِ مِنَ الدِّينِ!

فإذا قلتم: الدِّينُ الْقَيِّمُ يَرْجِعُ إِلَى التَّدْيِينِ بِمَا ذَكَرَهُ، لَا إِلَيْهِ نَفْسِهِ.

قلنا مثلاً ذلك فيما تعلقتم به مِنَ الْآيَةِ.

على أَنَّ مَنْ قَالَ مِنْ خُصُومِنَا: «إِنَّ الْإِيمَانَ يَخْتَصُّ بِالْمَفْرُوضِ مِنَ الطَّاعَاتِ دُونَ النَّفْلِ» يَتَرَكُ ظَاهِرَ هَذِهِ الْآيَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُوا الزَّكَاةَ» <sup>٣</sup> يَعْمُ الْفَرَضَ وَالنَّفْلَ، <sup>٤</sup> فَإِذَا جَازَ أَنْ تُرَدَّ لَفْظَةُ «ذَلِكَ» إِلَى بَعْضِ مَا تَقَدَّمَ دُونَ بَعْضٍ، جَازَ لَنَا مِثْلُ ذَلِكَ، وَ سَقَطَ الْإِسْتِدْلَالُ.

وَالْجَوَابُ عَنِ السَّادِسِ: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: «بَعْدَ الْإِيمَانِ» <sup>٥</sup> لَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ حُكْمِ الْإِيمَانِ وَارْتِفَاعِ التَّسْمِيَةِ بِهِ، وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا تَفَرَّقُوا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ» <sup>٦</sup> وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّفَرُّقَ لَمَّا حَدَثَ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ لَمْ يُبْطَلْ حُكْمُ الْبَيِّنَةِ، بَلْ كَانَتْ ثَابِتَةً عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ تَعَالَى: بَعْدَ مَجِيءِ الْبَيِّنَةِ. وَ قَدْ يَقُولُ أَحَدُنَا: «عَرَفْتُ زَيْدًا بَعْدَ مَعْرِفَتِي بِعَمْرٍو»، وَ <sup>٧</sup> «جَاءَنِي فُلَانٌ بَعْدَ فُلَانٍ»، وَ لَا يَقْتَضِي كَلَامُهُ أَنَّ مَعْرِفَةَ زَيْدٍ أَبْطَلَتْ <sup>٨</sup> مَعْرِفَةَ عَمْرٍو، وَ أَنَّ مَجِيءَ فُلَانٍ نَفَى مَجِيءَ فُلَانٍ. عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِسْتِدْلَالُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِالْعُمُومِ، وَ نَحْنُ نُخَالِفُ فِيهِ <sup>٩</sup>. وَإِذَا جَازَ

١. في «خ، هـ» - «قال».

٢. التوبة (٩): ٣٦.

٣. الْبَيِّنَةُ (٩٨): ٥.

٤. في «خ» - «والنفل».

٥. الْحَجَرَات (٤٩): ١١.

٦. الْبَيِّنَةُ (٩٨): ٤.

٧. في «خ» والمطبوع: - «و».

٨. في النسخ والمطبوع: «دَلَّتْ عِنْدَ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٩. تَقَدَّمَ فِي ص ٣٣٦ إِنْكَارُ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَجُودَ صِغَةِ فِي اللُّغَةِ تَدَلُّ عَلَى الْعُمُومِ وَ الْإِسْتِفْرَاقِ، وَ أَنَّ مَا ادَّعَى دَلَالَتَهُ عَلَى الْعُمُومِ إِنَّمَا هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْعُمُومِ وَ الْخُصُوصِ.

أَنْ يَكُونَ لَفْظُ «الْفُسُوقِ» مَخْصُوصاً، جَازَ حَمْلُهُ عَلَى الْفُسُوقِ الَّذِي هُوَ الْكُفْرُ. وَإِذَا سَلَّمْنَا أَنَّ لَفْظَةَ «بَعْدَ» تَقْتَضِي زَوَالَ حُكْمِ الْأَوَّلِ، لَمْ يَكُنْ أَيْضاً فِي الْآيَةِ لَهُمْ حُجَّةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا زَالَ حُكْمُ الْإِيمَانِ وَاسْمُهُ بِحُدُوثِ الْفُسُوقِ، فَذَلِكَ الْفُسُوقُ «كُفْرٌ» وَهُوَ يَنْسِلُ الْإِسْمَ. وَالجَوَابُ عَنِ السَّائِعِ: أَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِلَفْظِ «إِيمَانُكُمْ» الصَّلَاةُ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ «التَّصَدِيقُ» الَّذِي لَا يَعْرِفُ الْقَوْمُ فِي الْإِيمَانِ سِوَاهُ، وَالْقِرَاءُ غَيْرُ نَاطِقٍ بِأَنَّ الْإِيمَانَ الْمُرَادُ بِهِ الصَّلَاةُ، وَلَا مُعَوَّلٌ فِي مِثْلِ ذَلِكَ عَلَى أَخْبَارِ أَحَادٍ تُرَوَّى فِيهِ. وَإِذَا صَرَّفْنَا ذَلِكَ -لِلرَّوَايَةِ- إِلَى الصَّلَاةِ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ، جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ التَّصَدِيقُ أَوْ التَّدْيِينُ بِتِلْكَ الصَّلَاةِ.

والجَوَابُ عَنِ الثَّامِنِ: أَنَّ الْآيَةَ لَا تَقْتَضِي نَفْيَ اسْمِ الْإِيمَانِ عَمَّنْ لَمْ يَكُنْ بِالصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا، وَإِنَّمَا تَقْتَضِي [نَفْيَ] <sup>١</sup> التَّفْضِيلِ <sup>٢</sup> وَالتَّعْظِيمِ؛ فَكَأَنَّهُ تَعَالَى [قَالَ]: «إِنَّمَا أَفْضَلُ الْمُؤْمِنِينَ وَخَيْرُهُمْ مَنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا»، كَمَا يَقُولُ أَحَدُنَا: «إِنَّمَا الرَّجُلُ مَنْ يَضْبِطُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ» وَإِنْ كَانَ مَنْ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ مِنْ أَنْ يَكُونَ رَجُلًا، وَإِنْ خَرَجَ عَنِ الْفَضْلِ وَالتَّقَدُّمِ. وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ: «إِنَّمَا الْمَالُ الثَّيْبُ» <sup>٣</sup> وَ«إِنَّمَا الظَّهْرُ الْإِبِلُ» وَيُرِيدُونَ بِهِ التَّفْضِيلَ، وَلَا يُرِيدُونَ سِوَاهُ.

وَبَعْدُ، فَلَوْ <sup>٤</sup> سَلَّمْنَا لِلْقَوْمِ - عَلَى غَايَةِ اقْتِرَاحِهِمْ <sup>٥</sup> - أَنَّ اسْمَ «إِيمَانٍ» <sup>٦</sup> وَ«مُؤْمِنٍ» يُفِيدَانِ الْمَدَحَ وَاسْتِحْقَاقَ الثَّوَابِ وَأَنَّهُمَا مَنْقُولَانِ عَنِ وَضْعِ اللُّغَةِ، لَكَانَ لَنَا أَنْ

١. ما بين المعقوفين أضفناه من المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ١٧٣. وهكذا ما بعده.

٢. في «خ» والمطبوع: «التفضيل».

٣. التبر: الذهب والفضة قبل أن يعمل. كتاب العين، ج ٨، ص ١١٧ (تبر).

٤. في النسخ والمطبوع: «ولو»، والصحيح ما أثبتناه.

٥. الاقتراح: التحكّم، والسؤال من غير رواية. لسان العرب، ج ٢، ص ٥٥٨ (قرح).

٦. في النسخ والمطبوع: «الإيمان». والصواب ما أثبتناه.

نَقُولُ لَهُمْ: يَجِبُ أَنْ يَجْرِيَ ذَلِكَ عَلَى الْفَاسِقِ الْمَلِيٍّ<sup>١</sup>؛ لِأَنَّهُ عِنْدَنَا يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ وَالثَّوَابَ بِمَا مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْمَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالطَّاعَاتِ. وَإِنَّمَا بَنَى خُصُومُنَا امْتِنَاعَهُمْ مِنْ وَصْفِ الْفَاسِقِ الْمَلِيٍّ بِالْإِيمَانِ عَلَى مَذَاهِبِهِمْ فِي أَنَّهُ مُحِبُّ الثَّوَابِ وَالْمَدْحِ وَدَائِمُ الْعِقَابِ وَالذَّمِّ<sup>٢</sup>. وَقَدْ بَيَّنَّا بَطْلَانَ التَّحَابُطِ<sup>٣</sup>.

### [مناقشة بعض الأقوال حول حكم مرتكب المعصية]

#### [١. قول الخوارج]

فَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الْخَوَارِجِ فِي تَكْفِيرِهِمْ كُلِّ عَاصٍ<sup>٤</sup> فَوَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ هُوَ الْجُحُودُ وَالتَّكْذِيبُ بِالْقَلْبِ بِمَا أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَعْرِفَةَ بِهِ، وَالْفَاسِقُ الْمَلِيٌّ غَيْرُ جَاحِدٍ لِلْمَعَارِفِ، فَلَيْسَ بِكَافِرٍ. فإِذَا قِيلَ لَنَا: فَأَلَا اسْتَدَلَلْتُمْ بِفُسْيقِهِ عَلَى حُصُولِ الْجَحْدِ فِي قَلْبِهِ، كَمَا اسْتَدَلَلْتُمْ بِالسُّجُودِ لِلشَّمْسِ عَلَى أَنَّ فِي قَلْبِ السَّاجِدِ كُفْرًا وَجُحُودًا؟<sup>٥</sup> قُلْنَا: إِنَّمَا فَعَلْنَا ذَلِكَ فِي السَّاجِدِ لِلشَّمْسِ لَمَّا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ كَافِرٌ، فَحَكَمْنَا بِحُصُولِ الْكُفْرِ فِي قَلْبِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْعَاصِي الْمَلِيٌّ<sup>٦</sup>. وَلَوْ كَانَ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَاصِي مَا يَدُلُّ عَلَى كُفْرٍ فَاعِلِهِ وَحُصُولِ الْجُحُودِ، لَوَجَبَ أَنْ يَدُلُّ اللَّهُ تَعَالَى

١. الفاسق المَلِيٌّ: هو الذي على ملة الإسلام ووجد منه التصديق له بالقلب واللسان، لكنّه ترك الطاعات غير الصلاة، أي لم يرتكب من الذنوب ما يوجب كفره. راجع: المعتمد في أصول الدين، ص ١٨٨؛ التنبيهات السنية، ص ٢٦٧ - ٢٦٨.

٢. في النسخ والمطبوع: «و دائم الدائم الذم». والصحيح ما أثبتناه.

٣. بيّنه في ج ١، ص ٥٠٥ - ٥٣١.

٤. راجع: الفرق بين الفرق، ص ٣٤٣؛ تلخيص المحضّل، ص ٤٠٣.

٥. استدللّ به عليه في ص ٣٨٩.

٦. فإنّه لم يقدّم دليل على كفره.

على ذلك و يُعَلِّمَنَا بِهِ كَمَا أَعْلَمَنَا<sup>١</sup> فِي سَائِرِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْكُفْرِ.  
و يُمَكِّنُ الِاسْتِدْلَالَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَعَاصِيَ لَيْسَتْ بِكُفْرٍ: بَأَنَّ الْكُفْرَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ  
يَمْنَعَ التَّوَارِثَ وَ التَّنَاقُحَ وَ الْمُدَافَنَةَ، وَ إِذَا طَرَأَ عَلَى الْإِسْلَامِ كَانِ رِدَّةً وَ قُتِلَ فَاعِلُهُ،  
وَ كُلُّ هَذِهِ الْأَحْكَامِ مُتَّفِقَةٌ عَنْ عُصَاةِ أَهْلِ الصَّلَاةِ.

### [٢. قول الزيدية]

فَأَمَّا مَنْ قَالَ مِنَ الزَّيْدِيَّةِ:<sup>٢</sup> «إِنَّ الْفَاسِقَ الْمَلِيَّ كَافِرٌ نِعْمَةً»<sup>٣</sup> فَقَوْلُهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ  
جَاحِدٍ لِنِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ، وَ هُوَ بِذَلِكَ مُعْتَرِفٌ بِلِسَانِهِ وَ قَلْبِهِ.  
فَإِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ كَافِرٌ النَّعْمَةَ لَا يَمَعْنِي أَنَّهُ جَحَدَهَا، لَكِنَّ وَجُوبَ شُكْرِهَا وَ الْمَعْرِفَةَ  
بِحَقِّهَا يَقْتَضِي تَجَنُّبَ الْمَعَاصِي.

فَهَذَا خِلَافٌ فِي عِبَارَةٍ؛ وَ كَيْفَ تَكُونُ الْمَعْصِيَةُ كُفْرًا نِعْمَةً، وَ الطَّاعَةُ لَيْسَتْ عَلَى  
الْحَقِيقَةِ شُكْرًا نِعْمَةً؟ لِأَنَّ الشُّكْرَ هُوَ مَا يَكُونُ فِي الْقَلْبِ مِنَ الْإِعْتِرَافِ بِالنَّعْمَةِ مَعَ  
التَّعْظِيمِ، أَوْ مَا يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ مِنْ ذَلِكَ. وَ الطَّاعَاتُ الْوَاقِعَةُ بِالْجَوَارِحِ خَارِجَةٌ  
مِنْ كُلِّ وَجْهِ عَمَّا يُسَمَّى شُكْرًا، وَ لَيْسَ يَصِفُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ رَدَّ الْوَدِيعَةِ  
وَ قَضَاءَ الدَّيْنِ بِأَنَّهُ شُكْرٌ؛ فَكَيْفَ يَكُونُ تَرْكُهُ كُفْرًا؟

### [٣. قول الحسن البصري]

فَأَمَّا مَا يُحْكِي عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ<sup>٤</sup> - مِنْ وَصْفِهِ مُرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ بِأَنَّهُ

١. في المطبوع: «أعلمناه».

٢. تقدّمت ترجمة «الزيدية» في ص ٣٢٣.

٣. أوائل المقالات، ص ٤٧ - ٤٨؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٢٨؛ تمهيد الأصول،

ص ٢٩٨؛ المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ١٦٤.

٤. هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، مولى زيد بن ثابت، وقيل غير ذلك.

وكان أبوه من ميسان، وكانت أمه خيرة مولاة لأُم سلمة كانت تخدمها. والحسن إمام أهل

مُنافِقٌ - <sup>١</sup> فَمِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقَ هُوَ الَّذِي يُظْهِرُ خِلَافَ مَا فِي بَاطِنِهِ، وَمَنْ كَانَ مُظْهِراً لِلْمَعْصِيَةِ <sup>٢</sup> الَّتِي يُسْتَحَقُّ عَلَيْهَا الْعِقَابُ لَا يَكُونُ مُنَافِقاً؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى لَمَّا أَظْهَرُوا مَعَاصِيَهُمُ الَّتِي بِهَا كَفَرُوا لَمْ يَجْزَأَنْ يوصَفُوا بِالْمُنَافِقِ.

### [مناقشة ما استدلل به الخوارج على تكفير مرتكب المعصية]

وَقَدْ تَعَلَّقَ الْخَوَارِجُ فِي نُصْرَةِ قَوْلِهِمْ بِأَشْيَاءَ: <sup>٣</sup>

- [١]. منها: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾. <sup>٤</sup>  
 [٢]. [وَمِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ \* لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى \* الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾. <sup>٥</sup>]

- [٣]. وَمِنْهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ \* ضَاكِرَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ \* وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ \* تَرْهَقُهَا قَتَرَةٌ \* أُولَئِكَ هُمُ الْكَفَرَةُ الْفَجَرَةُ﴾. <sup>٦</sup>

«البصرة، وُلِدَ فِي الْمَدِينَةِ سَنَةَ ٢١ مِنْ الْهَجْرَةِ لِسِتَيْنِ بَقِيَّتَا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَمَاتَ بِالْبَصْرَةِ فِي رَجَبِ سَنَةِ ١٠٨ مِنْ الْهَجْرَةِ وَهُوَ ابْنُ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ. رَاجِعْ: تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ج ٧، ص ٤٨ - ٦٣، الرِّقْمُ ٣٤؛ الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ، ج ٩، ص ٢٦٦ - ٢٦٧؛ طَبَقَاتُ الْمُعْتَزِلَةِ، ص ١٨؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٩، ص ٢٦٦.

١. الْفَصْلُ فِي الْمِلَالِ وَالْأَهْوَاءِ وَالنُّحُلِ، ج ٢، ص ٢٥٠؛ حَقَائِقُ الْمَعْرِفَةِ، ص ٢٣٠ و ٥٢٤؛ الْمَحْضَلُ، ص ٥٧٠؛ أَبْكَارُ الْأَفْكَارِ، ج ٥، ص ٢٩.  
 ٢. هَكَذَا فِي التَّمْهِيدِ. وَفِي النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مُظْهِرُ الْمَعْصِيَةِ».  
 ٣. رَاجِعْ: شَرْحُ الْأَصُولِ الْخَمْسَةِ، ص ٤٨٦ - ٤٩١.  
 ٤. الْمَائِدَةُ (٥): ٤٤.  
 ٥. اللَّيْلِ (٩٢): ١٤ - ١٦.

٦. الْآيَةُ الثَّانِيَةُ سَاقِطَةٌ كُلُّهَا مِنَ النُّسخِ وَالْمَطْبُوعِ، وَكَانَتْ مَوْجُودَةً فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ؛ بِدَلِيلِ أَنْ مُنَاقَشَتَهَا سَوْفَ تَأْتِي بَعْدَ قَلِيلٍ عِنْدَ قَوْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْجَوَابُ عَنْ ثَانِيهَا». رَاجِعْ أَيْضاً: تَمْهِيدُ الْأَصُولِ، ص ٢٩٩؛ الْاِقْتِصَادُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْاِعْتِقَادِ، ص ٢٣٤.  
 ٧. عِبَسَ (٨٠): ٣٨ - ٤٢.

[٤]. ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: «يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ؟»<sup>١</sup>، وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَنْ يَسْوَدُّ وَجْهَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا كَافِرًا.

[٥]. ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ»<sup>٢</sup>.

[٦]. ومنها: قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ»<sup>٣</sup>.

فَيُقَالُ لَهُمْ فِيمَا تَعَلَّقُوا بِهِ أَوَّلًا: هَذِهِ الشُّبْهَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى عُمُومِ لَفْظَةِ «مَنْ»، وَنَحْنُ نُخَالِفُ فِي ذَلِكَ؛ وَقد بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ لَفْظَةَ «مَنْ» غَيْرُ عَامَّةٍ بظَاهِرِهَا، وَأَنَّ الْعُمُومَ فِيهَا أَوْ الْخُصُوصَ إِنَّمَا يُعْلَمُ بِدَلِيلٍ؛ فَلَا ظَاهِرَ لِهَذِهِ الْآيَةِ يَتَعَلَّقُ بِهِ الْخَوَارِجُ. وَلَوْ سَلَّمْ لَهُمْ مُسَلِّمَ الظَّاهِرِ، لَجَازَ تَخْصِيصُهُ بِالْأَدَلَّةِ الْقَاطِعَةِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ ثَانِيهَا: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ بِظَاهِرِهَا أَنَّ النَّارَ الْمُتَلَطِّئَةَ<sup>٤</sup> الْمَوْصُوفَةَ فِي الْآيَةِ لَا يَصِلَاهَا<sup>٥</sup> إِلَّا مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى، وَبَقِيَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَدُلُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا نَارَ لِلَّهِ تَعَالَى سِوَى هَذِهِ النَّارِ الْمَوْصُوفَةِ؛ فَلَا دَلِيلَ عَلَى ذَلِكَ.

فَإِنْ قَالُوا: أَرَادَ جِنْسَ النَّارِ، وَصَفَهَا بِالتَّلَطُّيِ الْمَوْجُودِ فِي كُلِّ نَارٍ.

١. آل عمران (٣): ١٠٦.

٢. التوبة (٩): ٤٩؛ العنكبوت (٢٩): ٥٤.

٣. سبأ (٣٤): ١٧.

٤. بَيَّنَّه فِي ص ٣٣٦ وَمَا بَعْدَهَا.

٥. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «وَلَا». وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

٦. الْمُتَلَطِّئَةُ: الْمُتَوَهِّجَةُ وَالتَّلهِيَةُ وَالتَّوَقُّدَةُ. لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٥، ص ٢٤٨ (لُظِي).

٧. «لَا يَصِلَاهَا»، أَيْ لَا يَدْخُلُهَا وَلَا يَقَاسِي حَرَّهَا وَلَا يَحْتَرِقُ بِهَا. رَاجِع: لِسَانُ الْعَرَبِ، ج ١٤، ص ٤٦٥ - ٤٦٧ (صَلَا).

٨. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «و».

قلنا: هذا من أين لكم؟ و<sup>١</sup> ما أنكرتم أن تكون الإشارة إلى نارٍ مخصوصة؟  
على أن الخوارج لا بُدَّ لهم من ترك هذا الظاهر؛ لأنه ليس كل عاصٍ مُكذِّباً  
مُتَوَلِّياً، و ظاهر الآية أنه لا يصلح هذه النار إلا من كان بهذه الصفة.  
والجواب عن ثالثها: أن وصفه تعالى الوجوه التي عليها غبرة بأنها للكفرة  
الفجرة، لا يدلُّ على أن ليس هناك وجوه أقوامٍ من أهل العقاب ليست بهذه الصفة  
بل بصفة أخرى؛ إما بأن لا يكون عليها غبرة بل سمة<sup>٢</sup> أخرى، أو<sup>٣</sup> بأن يكون عليها  
غبرة لا ترهقها<sup>٤</sup> فترة.<sup>٥</sup>

والجواب عن رابعها: أنه ليس في الظاهر أن جميع الوجوه التي في النار داخله  
في اللفظة؛ لأن لفظة «وجوه» ليست من الفاظ العموم عند أحد<sup>٦</sup>، فغير مُمتنع أن  
يكون الله تعالى أراد بعضها، أو أراد سواداً مخصوصاً يلحق هذه الوجوه وإن لم  
يكن لاحقاً بغيرها.

و يلزم المتعلِّق بهذه الآية أن يكون كل من يدخل النار «كفر بعد إيمان» حتى  
يكون من كفر في الأصل خارجاً من النار؛ لأن الظاهر هكذا يقتضي.

والجواب عن خامسها: أن وصفه تعالى النار بأنها «محيطة بالكافرين»، لا يمنع  
من أن تكون محيطة بغيرهم، وإنما [يفيدنا]<sup>٧</sup> إحاطتها بهم. ومن قال في دار بعينها:

١. في «خ» والمطبوع: - «و».

٢. هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «تسمية».

٣. في «خ»: - «أو».

٤. في «خ» والمطبوع: «لا يرهقها». وفي «ه» الكلمة مبهمه.

و لا ترهقها، أي لا تغشاها. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٨٦ (رهق).

٥. الفترة: ما يغشى الوجه من غبرة الموت والكرب. كتاب العين، ج ٥، ص ١٢٥ (قتر).

٦. فإنها لفظة جمع بلا ألف ولا م. تمهيد الأصول، ص ٢٩٩.

٧. في النسخ والمطبوع: «قيدنا». والأنسب بالسياق ما أثبتناه.

«إِنَّهَا مُحِيطَةٌ بِزَيْدٍ» لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ تَكُونَ مُحِيطَةً بِعَمْرٍو.

على<sup>١</sup> أَنَّ النَّارَ مُحِيطَةٌ بِزَبَانِيَّةٍ<sup>٢</sup> وَخَزَنَةٍ، وَلَيْسَ فِي الْقَوْلِ بِذَلِكَ خُرُوجٌ عَنْ ظَاهِرِ الْآيَةِ.

وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾<sup>٣</sup>، بِمَعْنَى أَنَّهُ<sup>٤</sup> عَالِمٌ بِأَحْوَالِهِمْ؛ وَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْ إِحَاطَتِهِ بِغَيْرِهِمْ.

وَالْجَوَابُ عَنْ سَادِسِهَا: أَنَّ<sup>٥</sup> ظَاهِرَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾، لَوْ اقْتَضَى نَفْيَ الْمُجَازَاةِ عَمَّنْ لَيْسَ بِكَافُورٍ لَاقْتَضَى<sup>٦</sup> أَنْ يَكُونَ الْمُؤْمِنُ غَيْرَ مُجَازَى بِإِيمَانِهِ<sup>٧</sup> وَطَاعَاتِهِ.

فَإِذَا قِيلَ: أُرِيدُ بِالْآيَةِ: وَهَلْ نُجَازِي بِالْعِقَابِ إِلَّا الْكَفُورَ؟ قُلْنَا: هَذَا تَرْكٌ لِلظَّاهِرِ، وَلَا فَصْلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ مَنْ يَرُدُّكُمْ<sup>٨</sup> بِأَنْ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَى عِقَابٍ مَخْصُوصٍ وَجَزَاءٍ مُعَيَّنٍ.

وَوَظَاهِرُ الْآيَةِ يَقْتَضِي حَمْلَ الْجَزَاءِ عَلَى الْإِصْطِلَامِ<sup>٩</sup> وَالِاسْتِصَالِ فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَجَزَى الْعَادَةِ بِأَنْ يُعَاقَبَ بِهَذَا الصَّرْبِ مِنَ الْجَزَاءِ الْكَفَّارِ<sup>١٠</sup> دُونَ غَيْرِهِمْ؛ أَلَا

١. في النسخ والمطبوع: «و على» بالواو، وهي زائدة.

٢. الزبانية: ملائكة موكلون بتعذيب أهل النار. كتاب العين، ج ٧، ص ٣٧٤ (زبن).

٣. البقرة (٢): ١٩.

٤. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «بأنه» بدل «بمعنى أنه».

٥. في «خ» والمطبوع: «أنه».

٦. في النسخ والمطبوع: «لا اقتضى». والصحيح ما أثبتناه.

٧. هكذا في التمهيد. وفي «خ» والمطبوع: «بإيمان فيه». وفي «م»، «ه»: «بإيمان منه».

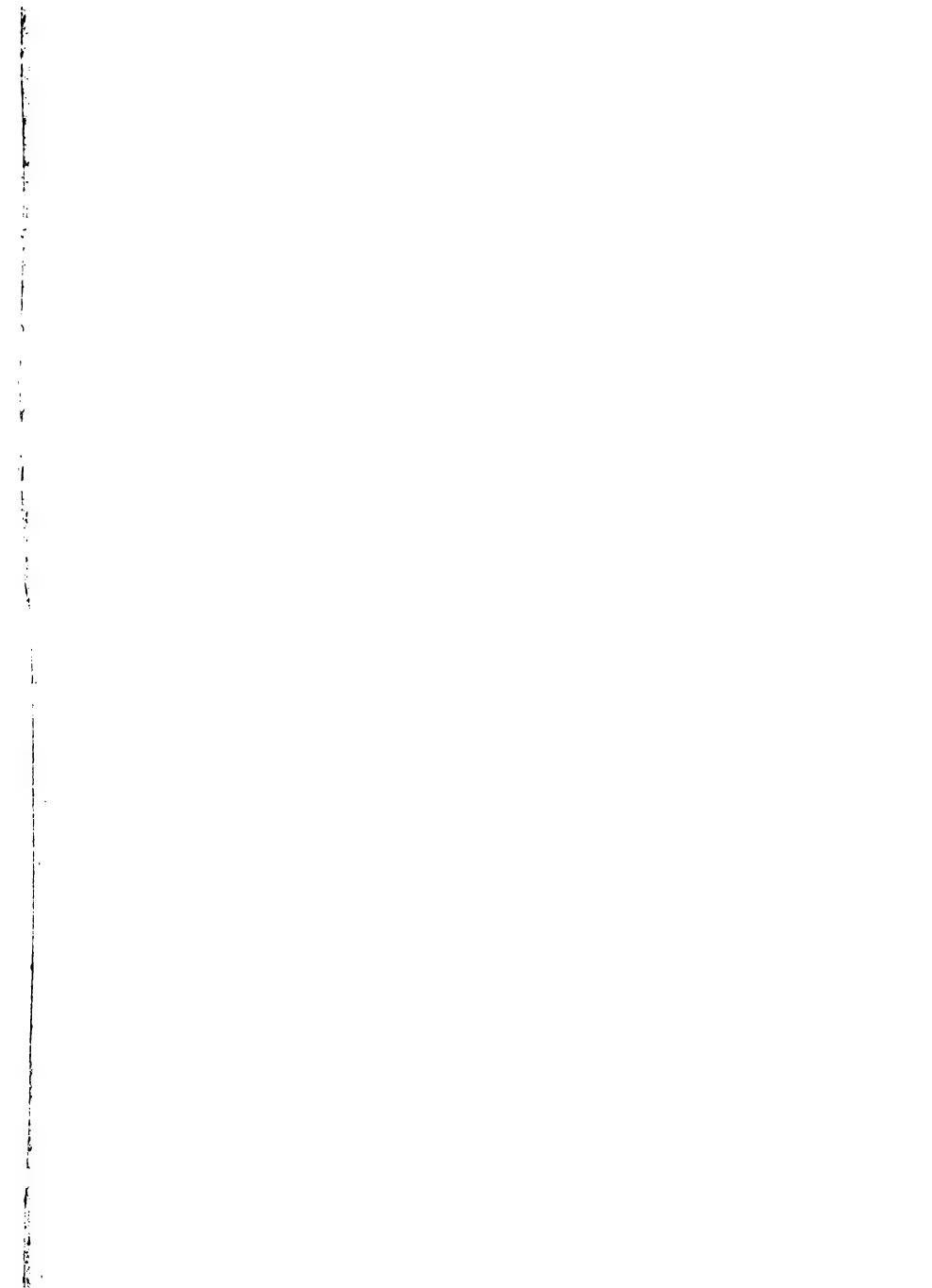
٨. في النسخ والمطبوع: «مرتدكم» بدل «من يردكم». والصحيح ما أثبتناه.

٩. الاصطلام: الاستيصال، وإذا أريد قوم وأهلكوا من أصلهم قيل: اصطلموا. والاستيصال: القلع

من أصل. راجع: لسان العرب، ج ١١، ص ١٦ (أصل)؛ وج ١٢، ص ٣٤٠ (صلم).

١٠. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «للكفار».

تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاعْزِضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِیْ أَكْلِ حَمْطٍ وَ أَثْلِ وَ شَیْءٍ مِنْ سِدْرٍ قَلِيلٍ \* ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَ هَلْ نُجَازِیْ إِلَّا الْكَفُورَ﴾<sup>١</sup>  
و هذا بَيِّنٌ.



**[الباب السابعُ]**

الكلامُ في الأمرِ بالمعروفِ

والنهي عن المنكرِ



[١]

[فصل]

[الكلام في وجه وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشروطهما]

[بيان وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر]

إِعلَمَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي [وُجُوبِ] <sup>١</sup> الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْوَاجِبِ وَالنَّهْيِ  
عَنْ جَمِيعِ الْمُنْكَرِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي جِهَةِ وَجُوبِهِ: وَهَلْ هِيَ الْعَقْلُ، أَوِ السَّمْعُ؟  
وَإِنَّمَا قَيَّدْنَا وَجُوبَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ بِوُجُوبِ الْمَعْرُوفِ وَأَطْلَقْنَاهُ فِي الْمُنْكَرِ؛ <sup>٢</sup>  
لَأَنَّ الْمَعْرُوفَ يَنْقَسِمُ إِلَى وَاجِبٍ وَتَقْلٍ، فَالْأَمْرُ بِالْوَاجِبِ كَالْوَاجِبِ وَالْأَمْرُ بِالتَّقْلِ  
كَالتَّقْلِ؛ لَأَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَكَّدَ مِنَ الْمَأْمُورِ بِهِ، وَإِذَا جَازَ الْإِخْلَالُ  
بِالنَّدْبِ جَازَ الْإِخْلَالُ بِالْأَمْرِ بِهِ.

[بيان عدم وجوبهما بالعقل]

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ لَا يَجِبُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْلِ إِذَا لَمْ  
يَكُنْ عَلَى سَبِيلِ دَفْعِ الضَّرَرِ وَالتَّحَرُّزِ <sup>٣</sup> مِنْ <sup>٤</sup> الْمَضَرَّةِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ <sup>٥</sup> وَجَبَ

١. ما بين المعقوفين مقتضى السياق. وراجع: تمهيد الأصول، ص ٣٠١.

٢. في النسخ والمطبوع: «بالمُنْكَرِ». والصحيح ما أثبتناه.

٣. التحَرُّزُ: التَحَفُّظُ. المصباح المنير، ص ١٢٩ (حرز).

٤. في النسخ والمطبوع: «إِلَى». والصحيح ما أثبتناه.

٥. في «م»: «لِذَلِكَ». وفي «هـ» الكلمة مبهمّة.

عَقْلًا؛ لِأَنَّ إِزَالَهَ الصَّرَرِ عَنِ النَّفْسِ وَاجِبَةٌ فِي الْعُقُولِ.

و الدليل على أنه ممّا لا<sup>١</sup> يَجِبُ عَقْلًا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجُوبٌ فِي الْعَقْلِ. وَ لَيْسَ يَخْلُو ذَلِكَ الْوَجْهُ:

[١.] مِنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ قُبْحُ الْمُنْكَرِ.

[٢.] أَوْ يُجْعَلَ وَجْهُهُ<sup>٢</sup> وَجُوبُهُ أَنْ كَرَاهِيَّةَ الْمُنْكَرِ وَاجِبَةٌ عَلَيْنَا، فَإِذَا<sup>٣</sup> لَمْ تُنْكَرْهُ لَمْ تُكَرِّهْهُ.

[٣.] أَوْ لِأَنَّ فِيهِ إِظْهَارًا لِكُونِنَا غَيْرَ مُرِيدِينَ لَهُ لِقُبْحِ أَنْ تُرِيدَ الْمُنْكَرُ.<sup>٤</sup>

[٤.] أَوْ لِأَنَّا مَتَى لَمْ نَفْعَلْ ذَلِكَ أَوْ هَمْنَا<sup>٥</sup> النَّاسَ أَنَّا رَاضُونَ بِالْمُنْكَرِ.

[٥.] أَوْ يَكُونَ وَجْهُ الْوَجُوبِ كَوْنُهُ لُطْفًا.

[١.] وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قُبْحُ الْمُنْكَرِ هُوَ وَجْهٌ وَجُوبِ النَّهْيِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَوْجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُجَدِّدَ النَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَجَبَ عَلَيْنَا نَهْيُهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِقُبْحِ مَا فَعَلُوهُ، وَجَبَ عَلَيْهِ تَعَالَى مِثْلُ ذَلِكَ، لِأَنَّ وَجْهَ الْوُجُوبِ ثَابِتٌ فِي الْأَمْرَيْنِ.

و أَيْضًا كَانَ يَجِبُ أَنْ يَمْنَعَ تَعَالَى مِنَ الْقَبِيحِ<sup>٦</sup> لِأَجْلِ قُبْحِهِ. وَلَا يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ إِذَا قُلْنَا: «إِنَّهُ تَعَالَى قَدْ تَعَبَّدَنَا بِأَنْ نَمْنَعَ مِنَ الْمُنْكَرِ بِالنَّهْيِ وَالْمَنْعِ» أَنْ يَمْنَعَ<sup>٧</sup> تَعَالَى

١ . هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: - «لا».

٢ . في «خ»: - «وجوب في العقل ... أو يجعل وجه».

٣ . هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «وإذا».

٤ . فوجب عقلاً أن لا نريده.

٥ . هكذا في التمهيد والمطبوع. وفي النسخ: «أو همنّا».

٦ . هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «القيح».

٧ . قوله رحمه الله: «أن يمنع» فاعل «لا يلزم».

عنه بالفعل؛ لأننا نجعل وجه التعبد لنا بالمنع هو المصلحة، وهي غير ثابتة في فعله<sup>١</sup>، فجاز اختلاف الحالين. وليس كذلك ما قالوه.

وأيضاً فكان يجب علينا أن نجدد النهي في كل حال؛ لأنه لو وجب النهي الأول مع علم مرتكب القبح بقبحه، لوجب في الثاني وفي كل حال<sup>٢</sup>. وأيضاً فكان يجب أن لا يسقط عنا<sup>٣</sup> الإنكار بإنكار غيرنا<sup>٤</sup>؛ لأن وجه الوجوب ثابت في الجميع.

وأيضاً فإن الإنكار كان يجب علينا وإن أدى إلى المصرة العظيمة في النفس؛ لأن وجه الوجوب وهو قبح الفعل قائم مع المصرة.

وليس يجري ذلك مجرى ما يتعلق وجه وجوبه بالمنافع ودفع المضار في<sup>٦</sup> اعتبار المقابلة<sup>٧</sup>، وسقوط الوجوب بزيادة المضار؛ لأن إنكار المنكر - على الفرض - إنما وجب بمجرد القبح، من غير تعلق بمنفعة ولا دفع مصرة. وأيضاً فقد كان يجب أن لا يحسن ورود الشرع بإقرار<sup>٨</sup> أهل الذمة<sup>٩</sup> على القبح<sup>١٠</sup>؛

١. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «منعه».

٢. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «في» بدون و.

٣. في النسخ والمطبوع: «علينا». والصحيح ما أثبتناه.

٤. مع أنه سوف يأتي في ص ٤٢٠ أن إنكار المنكر من فروض الكفايات، فيجب أن يسقط عنا بإنكار غيرنا.

٥. في «خ» والمطبوع: «فهو».

٦. كذا، ولعل الصواب: «من».

٧. في «م»: «المعاملة».

٨. في «خ، م»: «بإقرار».

٩. هكذا في التمهيد. وفي النسخ الكلمة غير واضحة. وفي المطبوع: «الفرية».

١٠. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «القبح».

لأنَّ مع<sup>١</sup> ثبوت وجه الإنكار لا يحسنُ ورودُ<sup>٢</sup> الشَّرعِ بالإقرار.

[٢ و ٣]. و بكلُّ هذه الوجوه يسقطُ قولُ مَنْ جعلَ وجهَ الوجوبِ إظهارَ الكراهيةِ، أو إظهارَ كونه غيرَ مُريدٍ.

و بعدُ، فليسَ يجبُ فيمنَ لم يكنْ كارهاً للشيءِ أن يكونَ مُريداً له؛ لجوازِ خلوه من الإرادة والكراهية.

٥٥٥

[٤]. فأما الإيهامُ للرَّضا بالمُنكرِ فغيرُ صحيح؛ لأنَّه لا يجبُ أن يكونَ كُلُّ مَنْ لا يُنكرُ راضياً، فمن<sup>٣</sup> توهمَ على تاركِ التَّكثيرِ الرِّضا فهو غلطٌ، والفعلُ لا يجبُ لأجلِ توهمِ الغلطِ<sup>٤</sup> السابقِ إليه<sup>٥</sup>.

[٥]. و لا يجوزُ أن يجبَ لكونه لطفاً؛ لأنَّ ذلكَ ليسَ بمعلومٍ من طريقِ العقلِ، و لا وجهَ في العقلِ تقطُّعِ عليه منه.

و لو وجبَ إنكارُ المُنكرِ - لما يقالُ من أنه يكونُ أقربَ إلى أن لا يقعَ المُنكرُ - لوجبَ على أحدنا كُلِّ فعلٍ يكونُ معه أقربَ إلى مُجانبةِ القبيحِ؛ كحضورِ مجالسِ الوَعظِ، و سماعِ أقوالِ المُحذِّرينَ و المُنذِّرينَ. فلمَّا لم يجبَ ذلكَ، بل كانَ العلمُ باستحقاقِ الثوابِ و العقابِ كافياً، و ما زادَ عَلَيهِ فإنَّما هو في حُكمِ النَّدْبِ لأنَّه مُقوٌّ للدَّواعي، فكذلكَ القولُ في النَّهيِ عن المُنكرِ؛ لأنَّ العلمَ باستحقاقِ الثوابِ

١. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: - «مع».

٢. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «بورود».

٣. في «خ، م» و المطبوع: «فيمن».

٤. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «بغلط».

٥. في «خ»: - «إليه». و في المنقذ من التقليد، ج ٢، ص ٢١٢: «و الشيء لا يجب لتوهم متوهم ما لا أصل له».

٦. أي كافياً في اللطف، كما سوف يأتي بعد قليل.

و العِقَابِ كَافٍ<sup>١</sup> فِي اللَّطْفِ، وَ مَا زَادَ عَلَيْهِ مِنَ النَّهْيِ فَلَهُ حُكْمُ النَّدْبِ.

### [شُرُوطُ وَجُوبِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ]

وَ اعْلَمْ أَنَّ لُوجُوبَ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ شُرُوطًا:

أَحَدُهَا: عِلْمُ الْمُنْكَرِ بِكَوْنِهِ مُنْكَرًا.

وَ ثَانِيهَا: أَنَّ تَحْصُلَ هُنَاكَ أَمَارَةَ الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى الْمُنْكَرِ.

وَ ثَالِثُهَا: تَجْوِيزُ الْمُنْكَرِ تَأْثِيرَ إِنْكَارِهِ فِي الْإِقْلَاعِ عَنِ الْمُنْكَرِ. وَ مِنْ النَّاسِ مَنْ

جَعَلَ مَكَانَ هَذَا الشَّرْطِ: ظَنُّ الْمُنْكَرِ أَنَّ إِنْكَارَهُ يُؤَثِّرُ.

وَ رَابِعُهَا: أَنَّ يَرْتَفِعَ خَوْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا أَنْكَرَ الْمُنْكَرَ.

وَ خَامِسُهَا: أَنَّ لَا يَخَافَ عَلَى مَالِهِ مَتَى أَنْكَرَ الْمُنْكَرَ.

وَ سَادِسُهَا: أَنَّ لَا يَكُونَ فِي إِنْكَارِهِ الْمُنْكَرَ مَفْسَدَةً.<sup>٢</sup>

فَأَمَّا الدَّلَالَةُ عَلَى صِحَّةِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ: فَهُوَ أَنَّ إِنْكَارَهُ مَا لَا يَعْلَمُهُ<sup>٣</sup> مُنْكَرًا كِإِخْبَارِهِ

عَمَّا لَا يَعْلَمُهُ صِدْقًا فِي الْقُبْحِ؛ لِأَنَّ الْإِنْكَارَ يَجْرِي مَجْرَى الْخَبَرِ بِأَنَّهُ قُبْحٌ.

وَ أَيْضًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ تَصَرُّفِهِ الَّذِي لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا، وَ لَا فَرْقَ

بَيْنَ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ بِالنَّهْيِ أَوْ بغيرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ.

١. هكذا في التمهيد. و في «خ، م» و المطبوع: «كان». و في «هـ» الكلمة مبهمه.

٢. و بعد أن ذكر الشيخ الطوسي رحمه الله هذه الشروط الستة، نقل نكتة من درس الشريف

المرتضى رحمه الله. و قال: «و جرى في تدريسه كثيراً: أَنَّهُ يُمْكِنُ الْاِخْتِصَارُ عَلَى أَرْبَعَةِ شُرُوطٍ:

لَأَنَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ مَفْسَدَةٌ، دَخَلَ فِيهِ أَنْ لَا يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ وَ لَا عَلَى مَالِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ

قُبْحٌ، وَ هُوَ مَفْسَدَةٌ، وَ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يُفْرَدَ بِالذِّكْرِ». تمهيد الأصول، ص ٣٠٢.

٣. في النسخ و المطبوع: «لا يعمل»، وَ هُوَ خَطَأٌ وَاضِحٌ. وَ هَكَذَا مَا بَعْدَهُ.

٤. هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «لأنه».

و أما الذي يَدُلُّ على صِحَّةِ الشَّرْطِ الثاني: فهو<sup>١</sup> أَنَّ العَرَضَ مِنَ الإنْكَارِ أَنْ لَا يَقَعَ  
الْفِعْلُ الْمُنْكَرُ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَنَاوَلَ المَاضِيَ الواقِعَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ ارْتِفَاعُهُ  
بَعْدَ وَقُوعِهِ. وَ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يُمْنَعَ مِمَّا لَمْ يَقَعَ،<sup>٢</sup> فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ أَمَارَةٌ  
اسْتِمْرَارٍ فَاعِلٍ الْمُنْكَرِ عَلَى فِعْلِهِ يَغْلِبُ مَعَهَا<sup>٣</sup> الظَّنُّ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ وَ يُقَدِّمُ عَلَيْهِ، فَيَحْصُلُ  
الْإِنْكَارُ لِلْمَنْعِ مِنْ وَقُوعِهِ.

و أَمَارَاتُ الْإِسْتِمْرَارِ كَثِيرَةٌ مَعْرُوفَةٌ بِالْعَادَةِ.

و قد قِيلَ: مِنْ جُمْلَةِ أَمَارَاتِ الْإِصْرَارِ<sup>٤</sup> أَنْ لَا تَظْهَرَ أَمَارَةُ الْإِقْلَاعِ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً لَوْ  
اجْتَمَعَتْ عَلَى شُرْبِ خَمْرٍ، فَشَرَبُوا أَقْداحًا، فَالظَّنُّ غَالِبٌ بَأَنَّهُمْ مَتَى لَمْ تَظْهَرَ أَمَارَةُ  
إِقْلَاعِهِمْ كَانَ ذَلِكَ أَمَارَةً لِاسْتِمْرَارِهِمْ.

فإن قيل: أَلَا وَجَبَ الْإِنْكَارُ وَ إِنْ لَمْ تَظْهَرَ أَمَارَةُ الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى الْمُنْكَرِ؛ لِتَجْوِيزِ  
وُقُوعِهِ مُسْتَقْبَلًا؟

قُلْنَا: لَوْ كَانَ تَجْوِيزُ وَقُوعِهِ - مِنْ غَيْرِ أَمَارَةٍ<sup>٥</sup> يُظَنُّ<sup>٦</sup> مَعَهَا وَقُوعُهُ - يَقْتَضِي وُجُوبَ  
الْإِنْكَارِ، لَوَجَبَ أَنْ يُنْكَرَ عَلَى كُلِّ قَادِرٍ عَلَى الْمُنْكَرِ وَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ وَ لَا ظَهَرَتْ أَمَارَةُ  
فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا قَادِرَ<sup>٧</sup> مِنَ الْقَادِرِينَ - مِمَّنْ فَعَلَ مَعْرُوفًا، أَوْ لَمْ يَفْعَلْ مَعْرُوفًا وَ لَا مُنْكَرًا<sup>٨</sup>

١ . هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «و هو».

٢ . في «خ» و المطبوع: «لا يقع».

٣ . هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «معه».

٤ . في التمهيد: «و الاستمرار».

٥ . في «خ»: «+ الاستمرار».

٦ . في المطبوع: «نظن».

٧ . هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «لأنه قادر».

٨ . هكذا في التمهيد و «م» و في «خ، هـ» و المطبوع: «و لا منكر».

- إلا ويجوز أن يقع منه في الثاني المنكر، وكان<sup>١</sup> يجب أن لا يختص وجوب الإنكار بموضع دون آخر. ومعلوم فساد ذلك.

وأما الذي يدل على الشرط الثالث - وهو تجويز المنكر أن يكون لإنكاره تأثير في الإقلاع عن المنكر - فبيانه أن للمُنكر<sup>٢</sup> ثلاث أحوال:

حال يكون ظنه فيها غالباً بأن إنكاره يؤثر، ولا خلاف أنه إذا كان على هذه الحال وجب عليه الإنكار.

والحال الثانية: يكون ظنه غالباً بأن المنكر لا يرتفع بإنكاره وإن جاز مع ذلك ارتفاعه.

والحال الثالثة: أن لا يغلب في ظنه ارتفاع المنكر بإنكاره ولا أنه لا يرتفع، ويكون<sup>٣</sup> التجويز للأمرين على سواء.

واختلف الناس مع هاتين الحالتين في وجوب إنكار المنكر: فمنهم من أسقطه، ومنهم من أوجبه. وظواهر الآيات في القرآن الدالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تقتضي وجوب إنكاره [على كل حال، مع ظنه لتأثير إنكاره]<sup>٤</sup> ومع فقد ذلك، وإنما يخرج من الجملة ما يدل الدليل على إخراجها؛ من الحال التي يخاف فيها على النفس، أو أن تكون مفسدة. والظاهر متناول لكل.

وأما الكلام على الشرط الرابع: فلا خلاف في أنه إذا خاف على نفسه سقط عنه إنكار المنكر، ولأن الخوف على النفس يبيح إظهار كلمة<sup>٥</sup> الكفر، فيأن يكون

١. في التمهيد: «فكان».

٢. في «خ، ه»: «المنكر».

٣. في النسخ والمطبوع: «على». وللمزيد راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٠٣.

٤. ما بين المعقوفين أضفناه من تمهيد الأصول، ص ٣٠٣.

٥. في «خ» - «كلمة».

مُبِيحاً<sup>١</sup> لِتَرْكِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ عَلَى الْغَيْرِ أَوَّلَى.

ثُمَّ اخْتَلَفَ النَّاسُ:

فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ الْخَوْفَ عَلَى النَّفْسِ فِي إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ يُزِيلُ الْحُسْنَ كَمَا يُزِيلُ الْوُجُوبَ.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا يُزِيلُ الْحُسْنَ مُضَافاً إِلَى الْوُجُوبِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْقَتْلِ إِعْزَازٌ<sup>٢</sup> لِلدِّينِ. فَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْقَتْلِ إِعْزَازٌ لِلدِّينِ، حَسَنَ الْإِنْكَارِ وَلَمْ يَجِبْ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ أَنْ يُكْرَهَ - بِالتَّخْوِيفِ عَلَى نَفْسِهِ - عَلَى إظهارِ الْكُفْرِ، فَيُظْهِرَ الْإِيمَانَ وَلَا يُظْهِرَ الْكُفْرَ، وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ إِعْزَازُ الدِّينِ<sup>٣</sup>.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عَلَى الشَّرْطِ الْخَامِسِ - وَهُوَ الْخَوْفُ عَلَى الْمَالِ -: فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ إِذَا غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنَّ ظَالِمًا يَأْخُذُ مَالَهُ - سَوَاءً كَانَ الْمُنْكَرَ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرَهُ - سَقَطَ عَنْهُ وَجُوبُ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ، وَزَالَ أَيْضاً الْحُسْنُ؛ لِأَنَّ إِنْكَارَهُ يَصِيرُ مَفْسَدَةً؛ مِنْ حَيْثُ يَقَعُ عِنْدَهُ قَبِيحٌ لَوْلَاهُ لَمْ يَقَعْ.

٥٥٨

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْكَارُ - وَ الْحَالُ هَذِهِ - نَدْباً وَحَسَنًا، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْمٌ وَقَالُوا: إِنَّ صَبَرَ عَلَى أَخْذِ مَالِهِ حَسَنٌ مِنْهُ الْإِنْكَارُ وَكَانَ مَتَدَوِّباً إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ. لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ مَفْسَدَةٌ، وَكَوْنُهُ مَفْسَدَةً وَجْهٌ قُبْحٌ لَا يَتَغَيَّرُ.

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِيهِ إِذَا خَافَ عَلَى غُضُوٍّ مِنْ أَعْضَائِهِ أَنْ يَتَلَفَّ أَوْ يُضْرَبَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا

١. فِي «خ» الْكَلِمَةُ مَبْهَمَةٌ. وَفِي الْمَطْبُوعِ: «قَبِيحاً».

٢. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «إِعْزَازاً».

٣. مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ، ص ٤٥١ - ٤٥٢. وَ سَوْفَ يَرُدُّ الْمَصْنَفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْقَوْلَ بَعْدَ قَلِيلٍ.

ظَنُّ وَوُقُوعٌ قَبِيحٌ عِنْدَ إِنْكَارِهِ لَوْلَاهُ لَمْ يَقَعْ قَبِيحٌ مِنْهُ الْإِنْكَارُ؛<sup>١</sup> لِأَنَّهُ مَفْسَدَةٌ.  
وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَثِيرِ الْمَالِ وَيَسِيرِهِ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الْقُبْحِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لَا يَخْتَلِفُ.  
وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يُعْلَمُ قُبْحُ الصَّبْرِ عَلَى الْقَتْلِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ إِعْزَازٌ لِلدِّينِ؛ لِأَنَّ الْقَتْلَ  
ظُلْمًا مَفْسَدَةٌ، فَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْقُبْحِ لِحُصُولِ إِعْزَازِ الدِّينِ فِيهِ.  
فَإِنْ قِيلَ: إِنْ كَانَ خَوْفُهُ عَلَى مَالِهِ يُسْقِطُ عَنْهُ وَجُوبَ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ وَيَجْرِي  
مَجْرَى خَوْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يُسْقِطَ عَنْهُ الْخَوْفُ عَلَى الْمَالِ وَجُوبَ الصَّلَاةِ  
وَالصَّوْمِ وَجَمِيعِ الْعِبَادَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْخَوْفَ عَلَى الْمَالِ لَا  
يُؤْتِرُ فِي ذَلِكَ كَمَا يُؤْتِرُ الْخَوْفُ عَلَى النَّفْسِ.  
قُلْنَا: لَوْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ فِي الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ مَفْسَدَةً فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ أَوْ عَلَى  
بَعْضِ الْوُجُوهِ، لَأَسْقَطَ عَنَّا<sup>٢</sup> وَجُوبَهَا فِي تِلْكَ الْحَالِ. وَإِذَا عَلِمْنَا وَجُوبَ الْعِبَادَةِ فِي  
سَائِرِ الْأَحْوَالِ مِنْ غَيْرِ تَخْصِيصٍ، عَلِمْنَا أَنَّ الْمَفْسَدَةَ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهَا فِي بَعْضِ أَحْوَالِهَا<sup>٣</sup>.  
فَإِذَا قِيلَ: فَقَدْ أَوْجَبَ عَلَيْكُمْ بظَاهِرِ الْآيَاتِ إِنْكَارَ الْمُنْكَرِ، فَيَجِبُ أَنْ تَقْطَعُوا -  
بُوجُوبِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ - عَلَى أَنَّهُ<sup>٤</sup> لَا مَفْسَدَةَ تَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَى بَعْضِ الْأَحْوَالِ.  
قُلْنَا: لَا خِلَافَ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ فِي أَنَّ إِنْكَارَ الْمُنْكَرِ مَشْرُوطٌ بِأَنْ لَا يَكُونَ مَفْسَدَةٌ،  
وَإِذَا ثَبَتَ<sup>٥</sup> كَوْنُهُ مَفْسَدَةً فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ خَرَجَ عَنِ الْوُجُوبِ وَالْحُسْنِ<sup>٦</sup>.

١. في النسخ والمطبوع: «و»، وهي زائدة.

٢. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «علينا».

٣. أي أَنَّ الْمَفْسَدَةَ لَمْ تَتَعَلَّقْ بِهَا فِي أَيِّ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِهَا، لَا فِي بَعْضِهَا وَلَا فِي كُلِّهَا. راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٠٤.

٤. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «لأنه» بدل «على أنه». والصواب ما أثبتناه.

٥. في «خ» والمطبوع: «أثبت». والصحيح ما أثبتناه.

٦. وهذا على خلاف العبادات، فَإِنَّ الْأُمَّةَ مُجْتَمِعَةٌ عَلَى وَجُوبِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ. راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٠٥.

وأما الكلام على الشرط السادس - وهو أن لا تكون في الإنكار مفسدة - فواضح؛ لأنه وجه قبح، ولا يجوز الإقدام على ما فيه وجه قبح؛ لأن الغرض من النكير أن لا يقع المنكر،<sup>١</sup> فإذا صار الإنكار طريقاً إلى وقوع منكر آخر ارتفع الغرض المقصود بالإنكار.

ومن فرق في<sup>٢</sup> المفسدة بين أن يغلب في الظن أن الذي ينكر عليه يفعل منكراً آخر، وبين أن يغلب في الظن أن غيره يفعل منكراً؛ فمنع للمفسدة من الأول دون الثاني غالب؛ لأن الإنكار<sup>٣</sup> مع تعلّق المفسدة بأمر يرجع إلى من ينكر عليه إنما قبح لكونه مفسدة، وهذا الوجه قائم في المفسدة إذا تعلقت بغيره.

ومن اشتبه عليه هذا الموضع - وقدّر أن إنكار المنكر لو سقط وجوبه لأجل فساد يقع من غير، لكانت<sup>٤</sup> الطاف غيرنا واجبة علينا - فإنه لم ينبغ<sup>٥</sup> النظر في حل هذه الشبهة؛ لأن المكلف وإن وجب عليه ما هو لطف في تكليفه ولم يجب عليه ما هو لطف لغيره من المكلفين، فالمفسدة المتعلقة به أو بغيره من المكلفين قبيحة منه على كل حال ويجب عليه أن لا يفعلها.

ولا فرق في سقوط وجوب الإنكار بين أن يظن المنكر أن المنكر عليه يزيد في المنكر الذي أنكره، أو يفعل منكراً سواها؛ في الحال أو بعدها، أو يكون غيره هو

١. في «خ» و المطبوع و التمهيد: «القيح».

٢. في «خ، م» و المطبوع «عن».

٣. في النسخ و المطبوع: «لأن قبح الإنكار»، و كلمة «قبح» زائدة كما لا يخفى. و للمزيد راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٠٥.

٤. في النسخ و المطبوع: «الكان».

٥. في «خ» و المطبوع: «لم يمنع».

٦. في «خ»: - «في تكليفه و لم يجب عليه ما هو لطف».

الذي يَفْعَلُ مُنْكَرًا؛ إمَّا في الحالِ أو بَعْدَهَا.

فَلْيَتَأَمَّلْ مَا ذَكَرْنَاهُ؛ فَإِنَّهُ أَوَّلِي مِمَّا يَمُرُّ فِي الْكُتُبِ مِنْ خِلَافِهِ وَأَشْبَهُ بِالْأَصُولِ.

### [مَرَاتِبُ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ]

وَاعْلَمْ أَنَّ الْغَرَضَ فِي إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ هُوَ أَنْ لَا يَقَعَ الْمُنْكَرُ؛ فَإِذَا أَثَّرَ الْقَوْلُ وَالْوَعْدُ فِي ارْتِفَاعِ الْمُنْكَرِ وَجَبَ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ إِلَى غَيْرِهِمَا، وَإِنْ لَمْ يُوَثَّرْ جَازَ أَنْ يُغْلَظَ الْقَوْلُ وَيُشَدَّدَ؛ فَإِنْ أَثَّرَ لَمْ يَجْزِ تَجَاوُزُهُ، وَإِنْ لَمْ يُوَثَّرْ وَجَبَ التَّجَاوُزُ إِلَى الْمَنْعِ وَالدَّفْعِ، - وَيَحْسُنُ الْمَنْعُ وَالدَّفْعُ وَيَجِبَانِ - وَإِنْ أَذْيَا إِلَى إِبْلَامِ الْمُنْكَرِ عَلَيْهِ وَالإِضْرَارِ<sup>٢</sup> بِهِ وَالإِتْلَافِ لِنَفْسِهِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ إِلَى ارْتِفَاعِ الْمُنْكَرِ وَأَنْ لَا يَقَعَ مِنْ فَاعِلِهِ، وَلَا يَقْصَدَ إِيْقَاعَ الضَّرَرِ. وَيَجْرِي ذَلِكَ مَجْرَى مَا يَدْفَعُ بِهِ أَحَدُنَا الضَّرَرَ عَنْ نَفْسِهِ، فِي أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنْهُ الإِضْرَارُ بِغَيْرِهِ عَلَى سَبِيلِ الْمُدَافَعَةِ.

وَقَدْ أَنْكَرَ ذَلِكَ قَوْمٌ، وَاعْتَقَدُوا أَنَّ الإِضْرَارَ وَالإِبْلَامَ لَا يَكُونَانِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا عُقُوبَةً، وَإِنَّمَا يَفْعَلُهُمَا الْأَنَمَةُ أَوْ يَفْعَلُ بِأَمْرِهِمْ<sup>٣</sup>.

وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الْأَنَمَةُ أَوْ مَا يَفْعَلُ بِأَمْرِهِمْ مِنَ الْعُقُوبَاتِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَقْصُودًا إِلَيْهِ، وَالْمَوْضِعُ الَّذِي تَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ يُخَالِفُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصَدْ<sup>٤</sup>

١. هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «إِنْ» بدون واو.

٢. هكذا في التمهيد والاقتصاد. وفي النسخ والمطبوع: «إِلَى الإِبْلَامِ الْمُنْكَرِ عَلَيْهِ وَالإِضْرَارِ». والصحيح ما أثبتناه.

٣. نسبه شيخ الطائفة رحمه الله إلى «الظاهر من مذاهب شيوخنا الإمامية». راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٠٥؛ الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد، ص ٢٤١.

٤. في النسخ: «لأنه لو لم يفصل». وفي المطبوع: «لأنه لو لم يصل». والصحيح ما أثبتناه، وبه يتم الكلام.

فيه إلى الإضرار والإيلام، وإنما المقصد فيه المدافعة<sup>١</sup> والممانعة، فإن وقع ضرر فهو غير مقصود.

### [إنكار المنكر فرض عين أم كفاية؟]

واعلم أن إنكار المنكر في الأصل من فروض الكفايات، وإن كان ربما<sup>٢</sup> ينتهي إلى أن يصير متعيناً على شخص واحد<sup>٣</sup>.

وإنما قلنا ذلك لأن المقصد فيه أن لا يقع المنكر، فإذا كان حكم كل مكلف مع هذا المقدم على المنكر حكماً واحداً، كان الوجوب عاماً لهم؛ فإذا قام به بعضهم سقط عن البعض الآخر.

هذا إذا كان التمكن من إنكاره عاماً للجماعة. فإن تعين التمكن من جماعة بعينها أو شخص بعينه، كان الوجوب بحيث التمكن.

١. في النسخ والمطبوع: «فيه»، وهي زائدة.

٢. في «خ» والمطبوع: «ربما».

٣. في التمهيد: «على شخص بعينه».

٤. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: - «إذا».

[٢]

## فصل

### الكلام في الإكراه وأحواله وما يتصل به

لَمَّا كَانَ لِلإِكْرَاهِ تَأْثِيرٌ فِي فِعْلِ بَعْضِ الْمُنْكَرِ أَوْ الْمَنْعِ مِنْهُ، وَجَبَ بَيَانُ أَحْوَالِهِ؛ لِتَعَلُّقِهِ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

#### [شروط الإكراه المغيّر لحكم المنكر]

[اعْلَمْ] <sup>١</sup> أَنَّ الإِكْرَاهَ إِنَّمَا يَصِحُّ أَنْ يُوَثِّرَ وَ يَتَغَيَّرَ الْحُكْمُ بِهِ إِذَا جَمَعَ شُرُوطاً <sup>٢</sup> ثَلَاثَةً: أَوَّلُهَا: أَنْ يُخَافَ مَعَهُ عَلَى النَّفْسِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمُكْرَهَ غَيْرَ مُتَمَكِّنٍ مِنَ التَّخَلُّصِ مِمَّا خَافَهُ إِلَّا بِفِعْلِ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَتَغَيَّرَ قُبْحُهُ بِالْإِكْرَاهِ. <sup>٣</sup>

وَإِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّهُ يَكُونُ مُكْرَهاً بِالْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ»، <sup>٤</sup> دُونَ غَيْرِهَا مِنْ مَالٍ أَوْ عُضْوٍ؛ لِأَنَّ إِظْهَارَ الْكُفْرِ قَوْلًا أَوْ فِعْلاً يَقْبَحُ بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ، وَلا يَجُوزُ أَنْ يَتَغَيَّرَ

١. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، وقد أضفناه من تهديد الأصول، ص ٣٠٦.

٢. هكذا في التهديد. وفي النسخ والمطبوع: «شروط».

٣. هكذا في التهديد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «بالإنكار».

٤. في «م»: «الفقر». وكذا تبدو الكلمة في «ه».

حالهُ مِنْ قُبْحٍ إِلَى حُسْنٍ إِلَّا بِدَلِيلٍ سَمْعِيٍّ. وَ قَدْ ثَبَّتَ أَنَّ مَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ إِنْ لَمْ يُظْهَرْ كَلِمَةُ الْكُفْرِ، فَإِنَّ<sup>١</sup> إِظْهَارَهَا مِنْهُ يَحْسُنُ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا عَدَا هَذَا الْمَوْضِعَ بَاقِيًا عَلَى الْحَظَرِ. وَإِذَا كَانَ الْقَطْعُ بِالْإِجْمَاعِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُخَافُ فِيهِ تَلَفُ النَّفْسِ، فَصَرْنَا الْحُكْمَ عَلَيْهِ، وَبَقَيْنَا فِيهَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ.

عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ «مَنْ قَاسَ عَلَى النَّفْسِ تَلَفَ الْعُضْوِ الَّذِي يُوْدِّي<sup>٢</sup> إِلَى تَلَفِ النَّفْسِ» أَنْ يَقَعَ الْإِكْرَاهُ بِكُلِّ ضَرَرٍ؛ مِنْ حَبْسٍ وَ ضَرْبٍ وَ شَتَمٍ وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ. وَإِنَّمَا شَرَطْنَا أَنْ لَا يَتِمَّكََنَّ مِنَ التَّخْلُصِ مِمَّا أُكْرِهَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى تَمَكَّنَ مِنَ الْخَلَاصِ لَمْ يَكُنْ مَدْفُوعًا إِلَى الْفِعْلِ وَلَا مَحْمُولًا عَلَيْهِ. وَ هَذَا مِمَّا لَا شُبْهَةَ فِيهِ.

### [ضروب أفعال الجوارح من حيث تغيير أحكامها بالإكراه و عدم تغييرها]

وَأَمَّا الشَّرْطُ الثَّالِثُ فَالَّذِي يَجِبُ تَحْصِيلُهُ فِيهِ: أَنَّ الْإِكْرَاهَ إِنَّمَا يَقَعُ فِيمَا يَظْهَرُ مِنَ الْمُكْرَهِ - مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ - فَيَتَخَلَّصُ بِهِ مِمَّا خَافَهُ؛<sup>٣</sup> وَ هَذَا لَا يَتَأْتِي فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ<sup>٤</sup>، وَ إِنَّمَا يَصِحُّ فِي أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ؛ وَ هِيَ عَلَى ضُرُوبٍ ثَلَاثَةٍ: أَحَدُهَا: يَتَنَقَّلُ بِالْإِكْرَاهِ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَى الْوُجُوبِ.

وَالثَّانِي: يَتَنَقَّلُ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَى الْإِبَاحَةِ.

وَالثَّالِثُ: لَا يَتَنَقَّلُ بِالْإِكْرَاهِ عَنِ التَّحْرِيمِ، بَلْ يَكُونُ مَعَ الْإِكْرَاهِ مُحَرَّمًا كَمَا كَانَ قَبْلَ الْإِكْرَاهِ.

٥٤٢

١. هَكَذَا فِي الْمُنْقَذِ. وَ فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنَّ». وَ فِي التَّمْهِيدِ: «أَنَّهُ».

٢. كَذَا، وَ الظَّاهِرُ أَنَّ الصَّحِيحَ: «لَا يُوْدِّي».

٣. فِي النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ وَ التَّمْهِيدِ: «فَعَلُهُ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، كَمَا فِي الْمُنْقَذِ.

٤. فَإِنَّ الْإِكْرَاهَ عَلَى أَفْعَالِ الْقُلُوبِ لَا يَقْدَرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، وَ هُوَ تَعَالَى لَا يَكْرَهُ عَلَى الْقَبِيحِ، فَلِذَلِكَ خَرَجَتْ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ مِنْ مَحَلِّ الْبَحْثِ، وَ بَقِيَ الْكَلَامُ فِي أَفْعَالِ الْجَوَارِحِ. رَاجِعْ: تَمْهِيدِ الْأَصُولِ، ص ٣٠٦.

وَمِثَالُ [الضَّرْبِ] الْأَوَّلِ: أَنْ يُكْرَهَ عَلَى أَكْلِ الْمَيْتَةِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ وَشُرْبِ النَّجَاسَةِ وَجَمِيعِ مَا يُبَيِّحُهُ الْإِضْطِرَّارُ؛ فَإِنَّهُ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ، كَمَا يَلْزَمُهُ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، وَكَمَا يَلْزَمُهُ دَفْعُ الْمَضَارِّ عَنْ نَفْسِهِ.

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ لَا يَبْلُغَ هَذَا الْإِكْرَاهُ إِلَى حَدِّ الْإِلْجَاءِ، فَيَكُونُ الْفِعْلُ الْمُكْرَهُ عَلَيْهِ وَاجِبًا؛ لِأَنَّ [أَكْلَ] الْمَيْتَةِ مِمَّا تَعَاثَرَتِ النَّفْسُ وَتَنَفَّرَتْ مِنْهُ<sup>١</sup>؛<sup>٢</sup> فَيَزُولُ بِذَلِكَ الْإِلْجَاءُ وَيَبْقَى الْوُجُوبُ.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي - وَهُوَ مَا يَنْتَقِلُ<sup>٣</sup> بِالْإِكْرَاهِ عَنِ التَّحْرِيمِ إِلَى الْإِبَاحَةِ - فَمِثَالُهُ: إِظْهَارُ كَلِمَةِ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّهُ يَحْسُنُ مِنْ إِظْهَارِهَا<sup>٤</sup> مَعَ الْإِكْرَاهِ مَا كَانَ غَيْرَ حَسَنٍ. غَيْرَ أَنَّهُ رُغِبَ<sup>٥</sup> فِي الْإِمْسَاكِ عَنْ إِظْهَارِهَا؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعْزَازًا لِلدِّينِ وَتَقْوِيَةً لَهُ. فَصَارَ إِظْهَارُ كَلِمَةِ الْكُفْرِ هَاهُنَا مِنْ بَابِ الرُّخْصَةِ، لَا مِنْ بَابِ الْوُجُوبِ.

وَقَدْ حَمَلَ قَوْمٌ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ إِظْهَارَ كَلِمَةِ الْحَقِّ عِنْدَ السُّلْطَانِ الْجَائِرِ، وَجَعَلُوا ذَلِكَ أَفْضَلَ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَى النَّفْسِ، مِثْلَ إِظْهَارِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ. فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ يُرْغَبُ فِي تَرْكِ إِظْهَارِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ لِإِعْزَازِ الدِّينِ بَأَنَّهُ يُصْبِرَ عَلَى الْقَتْلِ، وَهُوَ ظُلْمٌ وَفَبِيحٌ؟ وَقَدْ يَتَعَلَّقُ بِصَبْرِهِ عَلَى الْقَتْلِ وَامْتِنَاعِهِ مِنْ إِظْهَارِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ مَفْسَدَةٌ، فَيَجِبُ أَنْ يَقْبَحَ مِنْهُ تَرْكُ الْإِظْهَارِ، وَيُلْحَقَ بِالْوُجُوبِ لَا الرُّخْصَةِ! قُلْنَا: إِذَا ثَبَتَ بِالْإِجْمَاعِ أَنَّهُ مُرْغَبٌ فِي تَرْكِ إِظْهَارِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ، وَأَنَّ ذَلِكَ الْأَفْضَلُ

١. في النسخ والمطبوع: «منها». والصحيح ما أثبتناه.

٢. في المنقذ من التقليد (ج ٢، ص ٢٢٦) زيادة: «وكذلك طباع أهل شرعنا تنفروا عن لحم الخنزير، وكذا طباع كثير من الناس تنبوا وتنفروا عن شرب الخمر، ولا سيما طباع المتكشفين».

٣. في «م»: «ينقل». وفي «ه»: الكلمة مبهمة.

٤. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي «خ» والمطبوع: «إظهاره». وفي «م، ه»: «إظهار».

٥. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «وغير مرغّب به».

والأولى به، قَطَعْنَا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا مَفْسَدَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُرْعَبُ فِيهَا مَفْسَدَةٌ.

٥٦٣

فَإِذَا قِيلَ: كَيْفَ لَا يَكُونُ مَفْسَدَةٌ وَالْقَتْلُ الْقَبِيحُ وَاقِعٌ عِنْدَهُ، وَلَوْلَاهُ لَمْ يَقَعْ؟  
قُلْنَا: قَدْ يَصِحُّ تَقْدِيرُ خُرُوجِ ذَلِكَ مِنْ كَوْنِهِ مَفْسَدَةٌ؛ بَأَن يَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْقَتْلَ  
يَقَعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، أَوْ يَعْلَمُ أَنَّ مَا يَظُنُّهُ الْمُكْرَهُ مِنْ وَقْعِ الْقَتْلِ بِهِ إِذَا لَمْ يُظْهِرِ الْكُفْرَ  
لَا يَقَعُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُظْهِرْهُ.<sup>١</sup>

وَالصَّحِيحُ: أَنَّ مَنْ<sup>٢</sup> أَكْرَهَ عَلَى إِظْهَارِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ، فَالْوَاجِبُ أَنْ يُعْرَضَ بِإِظْهَارِهَا  
وَلَا يَقْصِدُ الْإِخْبَارَ، بَلْ يَقْصِدُ مَا لَا يَكُونُ مَعَهُ كَاذِبًا؛ لِأَنَّ الْكَذِبَ قَبِيحٌ عَلَى كُلِّ  
حَالٍ، وَمِمَّا لَا يُحْسِنُ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ.

وَلَيْسَ الطَّعْنُ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ «فِي النَّاسِ مَنْ لَا يُحْسِنُ الْمَعَارِيضَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ  
أَحَدٍ يُحْسِنُ التَّعْرِیضَ فِي مُعَامَلَاتِهِ وَتَصَرُّفِهِ، وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ تَعَدُّرُ ذَلِكَ عَلَى  
بَعْضِهِمْ. وَ قَدْ قِيلَ: لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمُكَلَّفِينَ مَنْ لَا يُحْسِنُ الْمَعَارِيضَ،  
لَصَرَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُكْرَهَ لَهُ عَنْ إِكْرَاهِهِ، حَتَّى لَا يَحْتَاجَ إِلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ عَلَى وَجْهِ  
لَا يُمْكِنُهُ الْإِنْفِكَاءُ مِنْهُ إِلَّا بِتَلَفِ النَّفْسِ.

وَلَوْ قِيلَ أَيْضًا: «إِنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يُبَيِّحُ إِظْهَارَ كَلِمَةِ الْكُفْرِ إِلَّا لِمَنْ يَعْرِفُ الْمَعَارِيضَ،  
وَمَنْ لَا يَعْرِفُهَا يَلْزَمُهُ الْكَفُّ عَنِ الْإِظْهَارِ وَإِنْ قُتِلَ دُونَهُ، كَمَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ إِذَا أَكْرَهَ  
عَلَى قَتْلِ<sup>٣</sup> نَبِيٍّ أَوْ مُؤْمِنٍ» لَكَانَ أَوْلَى مِمَّا ذَكَرُوهُ؛ مِمَّا يَقْتَضِي خُرُوجَ الْكَذِبِ عَنْ أَنْ  
يَكُونَ قَبِيحًا إِلَى أَنْ يَكُونَ حَسَنًا.

١. هكذا في المنقذ. وفي النسخ والمطبوع والتمهيد: «وإن أظهره».

٢. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: - «من».

٣. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: - «قتل».

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّالِثُ - وهو الذي لا يُوَثَّرُ الإِكْرَاهُ فِيهِ - فَمِثَالُهُ: أَنْ يُكْرَهَ عَلَى قَتْلِ النَّفْسِ وَ عَلَى الظُّلْمِ، فَيَكُونُ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّ وَإِنْ قُتِلَ دُونَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُزِيلَ الضَّرَرَ عَنْ نَفْسِهِ بِإِدْخَالِهِ عَلَى غَيْرِهِ، وَلِأَنَّ خَوْفَهُ مِنَ الْعِقَابِ الدَائِمِ الَّذِي يُسْتَحَقُّ<sup>١</sup> عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ يُخْرِجُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُلْجَأً.<sup>٢</sup>

فَأَمَّا إِذَا أُكْرِهَ عَلَى تَنَاوُلِ طَعَامٍ<sup>٣</sup> غَيْرِهِ عَلَى سَبِيلِ الظُّلْمِ، فَالْعَقْلُ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ قَتْلِ غَيْرِهِ أَوْ قَطْعِ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ، لَكِنَّ السَّمْعَ قَدْ وَزَدَ بَأْنَ لِلْإِنْسَانِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَ الْخَوْفِ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَسْتَبْقِيَ نَفْسَهُ بِتَنَاوُلِ طَعَامٍ غَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْإِكْرَاهُ مُؤَثَّرًا فِي ذَلِكَ.

وَلِذَلِكَ<sup>٤</sup> قَالَ الْفُقَهَاءُ: إِنَّ رَاكِبَ السَّفِينَةِ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ وَ غَيْرِهِ الْغَرَقَ إِنْ لَمْ يَرَمْ حُمُولَاتِ<sup>٥</sup> السَّفِينَةِ، إِنَّ لَهُ<sup>٦</sup> ذَلِكَ اسْتِبْقَاءً<sup>٧</sup> لِلنَّفْسِ، وَ يَخْرُجُ مِنْ كَوْنِهِ ظُلْمًا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى بِإِبَاحَتِهِ قَدْ تَضَمَّنَ الْعَوَضَ.<sup>٨</sup>

وَلَا شُبْهَةٌ فِي أَنَّ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةَ يَجُوزُ تَرْكُهَا عِنْدَ الْإِكْرَاهِ،<sup>٩</sup> وَ يَكُونُ الْمُكْرَهَ مَعْذُورًا؛ كَالصَّلَاةِ وَ الزَّكَاةِ وَ الصَّوْمِ وَ الْحَجِّ.

١ . هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: - «يستحق».

٢ . أي يخرج من أن يكون ملجأ إلى قتل غيره بسبب الإكراه الشديد، فلا يكون معذوراً.

٣ . في «خ»: «مال».

٤ . هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «كذلك». والصحيح ما أثبتناه.

٥ . الحُمُولَات: جمع الحُمُولَة بالضم، وهي الأحمال. الصحاح، ج ٤، ص ١٦٧٦ (حمل).

٦ . هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: - «له».

٧ . هكذا في المنقذ. وفي النسخ والمطبوع والتمهيد: «استيفاء».

٨ . راجع: المبسوط، ج ٣، ص ٨٦؛ المهدب لابن البراج، ج ١، ص ٤٤٧؛ و ج ٢، ص ٤٦ و

٤٩٢؛ تحرير الأحكام، ج ٥، ص ٥٣٣.

٩ . هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «يجوز الإكراه على تركها»!!

فَأَمَّا الْقَوْدُ<sup>١</sup> مع الإكراهِ فَقَدْ اختلفَ العلماءُ فيه؛ فقالَ قَوْمٌ فِيمَنْ أَكْرَهَ عَلَى قَتْلِ غَيْرِهِ: إِنَّ الْقَوْدَ عَلَى الْمُكْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ هُوَ الْقَاتِلُ. وَ مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عَلَى الْمُكْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرٌ لِلْقَتْلِ. وَ فِيهِمْ مَنْ أَوْجَبَ الْقَوْدَ عَلَيْهِمَا جَمِيعاً. وَ مِنْهُمْ مَنْ أزالَ الْقَوْدَ فِي ذَلِكَ.<sup>٢</sup>

و لَمْ يَحْتَلِفُوا فِي أَنَّ الدِّيَةَ عَلَى الْمُكْرِهِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْمُكْرِهِ كَأَنَّهُ فِعْلُ الْمَكْرِهِ. فَأَمَّا الْعَوَضُ فَلَا يَزِمُ لَا مَحَالَةَ لِلْمُكْرِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْفَاعِلِ.

و مِنْ الْمُشْتَبِهِ مِنْ مَسَائِلِ هَذَا الْبَابِ الْإِكْرَاهُ عَلَى الزَّنا؛ فِيهِ النَّاسُ مَنْ قَالَ: إِنَّ إِكْرَاهَ الرَّجُلِ عَلَى الزَّنا مُتَعَذِّرٌ لَا يَصِحُّ، وَ إِنْ صَحَّ فِي الْمَرْأَةِ. وَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، يَتَعَلَّقُ بِأَنَّ الْآلَةَ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الزَّنا لَا تَنْتَشِرُ - حَتَّى يُتِمَّكَنَ بِهَا مِنَ الْفِعْلِ - مع الْإِكْرَاهِ وَ الْخَوْفِ.<sup>٣</sup>

وَ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ انْتِشَارَ الْآلَةِ يَرْجِعُ إِلَى الشَّهْوَةِ، فَالْكَرَاهَةُ غَيْرُ مُؤَثِّرَةٍ، وَ كَذَلِكَ الْخَوْفُ، إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْمُدَّعِي أَنَّ الشَّهْوَةَ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ تَبْطُلُ وَ لَا تَحْصُلُ. وَ هَذَا غَيْرُ مُسَلَّمٍ؛ لِأَنَّ الشَّهْوَةَ مِنْ فِعْلِهِ تَعَالَى، فَيَجُوزُ أَنْ يُدِيمَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ [حَتَّى] <sup>٤</sup> مع الْخَوْفِ وَ الْكَرَاهِيَّةِ؛ فَالْإِكْرَاهُ عَلَى الزَّنا - عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ - غَيْرُ مُسْتَحِيلٍ.

وَ إِذَا ثَبَتَ إِمْكَانُ الْإِكْرَاهِ عَلَى <sup>٥</sup> الزَّنا، فَلَا فَرْقَ مِنْ جِهَةِ الْعَقْلِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ شُرْبِ الْخَمْرِ؛ فَكَمَا جَازَ أَنْ يَتَغَيَّرَ قُبْحُ شُرْبِ الْخَمْرِ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ بِالسَّمْعِ، جَازَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي

٥٦٥

١. الْقَوْدُ: الْقصاص وَ قتل القاتل بدل القاتل. النهاية، ج ٤، ص ١١٩ (قود).

٢. للتعرّف على أقوال الفقهاء في هذا المجال راجع: مختلف الشيعة، ج ٩، ص ٣٢٧ - ٣٣١، المسألة ٣٠.

٣. راجع: رياض المسائل، ج ١٥، ص ٤٣٦؛ جواهر الكلام، ج ٤١، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

٤. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٥. هكذا في التمهيد. و في النسخ والمطبوع: «إمكان إكراه».

الزَّنا. لَكِنَّ عَامَّةَ الْمُفْهَمِ وَجُلَّهْمُ يَذْكُرُونَ أَنَّ الْإِبَاحَةَ لَا تَحْصُلُ فِي الزَّنا عِنْدَ الْإِكْرَاهِ عَلَى وَجْهِهِ وَلَا سَبَبٍ. وَإِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ، خَالَفْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ شُرْبِ الْخَمْرِ، وَجَعَلْنَا قُبْحَهُ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ بِالْإِكْرَاهِ.

وَأَمَّا الْإِكْرَاهُ عَلَى مَا<sup>١</sup> يَفْعَلُهُ الْمُكْرَهُ بِنَفْسِهِ مِنَ الْمَضَارِّ فَيُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ وَالمُقَابَلَةِ<sup>٢</sup>؛ لِأَنَّ مَنْ أُخِيفَ بِالضَّرَرِ الْعَظِيمِ الْوَاصِلِ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِنَفْسِهِ ضَرَرًا يَسِيرًا، يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ ذَلِكَ الضَّرَرِ بِنَفْسِهِ لِيُدْفَعَ الضَّرَرُ الْأَعْظَمُ. وَلِهَذَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نَهَايَةُ مَا يَخَافُهُ، وَلِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَحَمَّلُ الْمَضَرَّةَ فِي نَفْسِهِ لِدْفَعِ مَضَرَّةٍ هِيَ أَعْظَمُ مِنْهَا وَلَيْسَ هَذَا فِي قَتْلِ نَفْسِهِ. فَأَمَّا الْإِكْرَاهُ عَلَى الْمَقَامِ فِي بَلَدٍ، فَلَهُ حُكْمٌ مَا لَا يَنْفَكُ ذَلِكَ الْمَقَامُ مِنْهُ مِنَ الْأَفْعَالِ؛ فَإِنْ كَانَ لَا يَنْفَكُ مَعَ الْمَقَامِ مِنْ أَمْرٍ يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَهُ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ، جَازَ لِدْفَعِ الْإِكْرَاهِ الْمَقَامَ، وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ أُكْرِهَ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ؛ وَمِثَالُهُ: أَنْ يُكْرَهَ عَلَى الْمَقَامِ بِبَلَدٍ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَنَاوُلِ مِثْتَةٍ أَوْ مَا أَشَبَّهَا مِمَّا يَحِلُّ بِالْإِكْرَاهِ. فَإِنْ أُكْرِهَ عَلَى مُقَامٍ بَحِثُ لَا يَنْفَكُ مِمَّا<sup>٣</sup> لَا يَحِلُّ أَنْ يُفْعَلَ مَعَ الْإِكْرَاهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُقِيمَ، مِثْلُ قَتْلِ النَّفْسِ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي جَوَازِ الْمَقَامِ بِبَلَدٍ يَظْهَرُ فِيهِ الْكُفْرُ وَلَا يَقَعُ التَّمَكُّنُ<sup>٤</sup> مِنْ إِنْكَارِهِ:

١. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: - «ما».

٢. أي المقارنة والموازنة بين الضرر الذي يخاف منه، وبين الضرر الذي يلحقه بنفسه بسبب الإكراه. راجع: تمهيد الأصول، ص ٣٠٩.

٣. هكذا في المنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «بما».

٤. في «خ» والمطبوع: «التمكين». وكذا تبدو الكلمة في «ه».

فَقَالَ<sup>١</sup> قَوْمٌ: لَا يَجُوزُ الْمُقَامُ فِيهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ تَجِبُ الْمُفَارَقَةُ.  
و قَالَ آخَرُونَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمُقِيمُ خَائِفًا مِّنْ<sup>٢</sup> أَنْ يُؤْخَذَ<sup>٣</sup> بِإِظْهَارِ الْكُفْرِ، جَازَ  
لَهُ الْمُقَامُ وَإِنْ<sup>٤</sup> أَظْهَرَهُ غَيْرُهُ وَلَمْ يَتِمَّكُنْ هُوَ مِنْ إِنْكَارِهِ.

و اعْتَلَّ مَنْ أَجَازَ لَهُ ذَلِكَ: بِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ إِظْهَارِ الْإِنْكَارِ - وَ هُوَ مَعْدُورٌ فِي  
أَنْ لَا يُنْكِرَ وَ غَيْرُ مُجَلِّ بِوَاجِبٍ - فَلَا وَجْهَ لِتَحْرِيمِ الْمُقَامِ عَلَيْهِ. وَ لَوْ جَازَ أَنْ يَحْرُمَ<sup>٥</sup>  
عَلَيْهِ مَعَ أَنَّهُ مَعْدُورٌ فِي الْكُفِّ عَنِ الْإِنْكَارِ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ مَلُومًا إِذَا غَلَبَ فِي ظَنِّهِ أَنْ  
فِي بَعْضِ الدُّورِ مُنْكَرًا وَ إِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ فِيهِ تَكْلِيفٌ؛ وَ الْجَامِعُ مِنَ الْعِلَّةِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ:  
أَنَّهُ مَعْدُورٌ<sup>٦</sup> فِي تَرْكِ التَّنْكِيرِ<sup>٧</sup>.

فَإِذَا قِيلَ: فِي ذَلِكَ إِيْهَامٌ لِلرَّضَا بِالْمُنْكَرِ.

قُلْنَا: الْكُفُّ عَنِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ لَيْسَ بِدَلَالَةٍ عَلَى الرِّضَا<sup>٨</sup> عَلَى كُلِّ وَجْهِ؛ فَإِذَا أَقَامَ  
مَنْ ذَكَرْنَا حَالَهُ، وَ بَدَّلَ الْوُسْعَ فِي إِظْهَارِ الْكَرَاهِيَةِ لِذَلِكَ الْمُنْكَرِ الظَّاهِرِ؛ بَطَلَ التَّوَهُُّمُ  
عَلَيْهِ. وَ قَدْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مُقِيمًا بِمَكَّةَ مَدَّةً وَ الْكُفْرُ فِيهَا ظَاهِرٌ، وَ لَمْ  
يَحْرُمْ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ لَمَّا كَانَ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَ سَلَامُهُ عَلَيْهِ - مُظْهِرًا لِلدِّينِ فِي أَصْحَابِهِ  
وَ بَحِيثٌ يُمَكِّنُهُ.

١ . في النسخ و المطبوع: «و قال». و الصواب ما أثبتناه.

٢ . هكذا في التمهيد و المنقذ. و في النسخ و المطبوع: «و هو» بدل «من».

٣ . هكذا في التمهيد. في النسخ و المطبوع: «يوجد»، و الصحيح ما أثبتناه.

٤ . هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «إذا» بدل «و إن».

٥ . هكذا في التمهيد. و في النسخ و المطبوع: «يحرّمه».

٦ . في التمهيد و المنقذ: + «في الحالين».

٧ . للتعرف على الأقوال في المقام راجع: منتهى المطلب، ج ١٤، ص ١٨ - ٢٠؛ جامع المقاصد،

ج ٣، ص ٣٧٤؛ مجمع الفائدة و البرهان، ج ٧، ص ٤٤٦ - ٤٤٨.

٨ . هكذا في التمهيد و المنقذ. و في النسخ و المطبوع: «للرضا» بدل «على الرضا».

و لا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا جَوَازُ حُضُورِ مَجَالِسِ الشُّرْبِ وَ الْمَنَاجِرِ؛ لِأَنَّ حُضُورَ هَذِهِ الْمَجَالِسِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا لِعَرَضٍ صَحِيحٍ؛ فَإِنْ كَانَ الْمُجْتَمِعُونَ عَلَى الْمُنْكَرِ مِمَّنْ يَجُوزُ دُخُولُ شُبْهَةٍ عَلَيْهِمْ فِيمَا فَعَلُوهُ، جَازَ الْحُضُورُ لِإِزَالَةِ الشُّبْهَةِ. وَإِذَا كَانَ مِمَّنْ يُعْرِفُ مِنْ حَالِهِمْ أَنَّهُ لَا شُبْهَةَ دَاخِلَةً عَلَيْهِمْ، فَلَا يَحْسُنُ الْحُضُورُ إِلَّا لِلنَّكِيرِ، وَإِلَّا فَهُوَ مُتَّهَمٌ مُطَرَّقٌ<sup>١</sup> لِلْمَظَنَّةِ.

و لَيْسَ كَذَلِكَ الْمَقَامُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ مَعِيشَةُ الْمُقِيمِ وَأَهْلُهُ وَ وَلَدُهُ؛ لِأَنَّ عَرَضَهُ فِي الْمَقَامِ صَحِيحٌ حَسَنٌ، وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ إِنْكَارُ مَا يَظْهَرُ فِيهِ [مِنْ]<sup>٢</sup> الْمُنْكَرِ. وَ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُقِيمَ فِي دَارِ كُفْرٍ إِلَّا عَلَى وَجْهِ يَتَمَيَّزُ بِهِ مِنَ الْكُفَرِ، وَ لَا يَدْخُلُ عَلَى أَحَدٍ شُبْهَةٌ فِي أَنَّهُ مِنْ جُمْلَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَكُنْ مُتَمَيِّزًا، فَقَدْ تَعَرَّضَ لِإِجْرَاءِ حُكْمِ الْكُفْرِ عَلَيْهِ؛ مِنْ قَتْلِ، أَوْ قِتَالِ، أَوْ مَنَعَ تَوَارِثٍ وَ دَفْنٍ فِي قُبُورِ الْمُسْلِمِينَ؛ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا بِصِفَةٍ<sup>٣</sup> مِنَ الصِّفَاتِ وَ طَرِيقَةٍ مِنَ الطَّرِيقِ. وَ شَرَحُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ يَطُولُ، وَ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ مَقْنَعٌ.

١. في «م»: «مطروق». و في المطبوع: «مطرّف».

٢. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٣. في «خ، م» و المطبوع: «لصفة».

[٣]

فَصَلِّ

في حُكْمِ الدارِ

[حقيقة دار الإسلام و دار الكفر]

إِعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي حُكْمِ الدَّارِ إِنَّمَا يَرْجِعُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى حُكْمِ أَهْلِهَا؛ لِأَنَّ الدَّارَ الَّتِي هِيَ الْمَنَازِلُ لَا حُكْمَ لَهَا. فَإِذَا قِيلَ فِي الدَّارِ: «إِنَّهَا دَارُ الْإِسْلَامِ»، فَالْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ يُحْكَمُ فِي أَهْلِهَا<sup>١</sup> بِأَحْكَامِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ؛ فَيَرْتُّ مَنْ وُجِدَ فِيهَا مَيِّتًا أَقَارِبُهُ، وَ يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَ يُدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَ غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ. وَ بِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا قُلْنَا: <sup>٢</sup> «إِنَّهَا دَارُ كُفْرٍ».

فَإِذَا ظَهَرَ<sup>٤</sup> مِنْ شَخْصٍ بَعَيْنُهُ أَمَارَةُ الْكُفْرِ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالْكُفْرِ وَ إِنْ كَانَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَ كَذَلِكَ إِذَا ظَهَرَتْ أَمَارَةُ الْإِسْلَامِ مِنْ مُقِيمٍ فِي دَارِ كُفْرٍ. فَأَمَارَاتُ الْأَعْيَانِ مَقْدَمَةٌ عَلَى أَمَارَاتِ الْجَمَلِ، وَ هِيَ أَخْصَصُ؛ وَ إِنَّمَا يَرْجَعُ إِلَى أَمَارَةِ الْجُمْلَةِ إِذَا تَعَدَّرَتْ أَمَارَاتُ الْعَيْنِ وَ الشَّخْصِ.

١. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «بأهلها».

٢. هكذا في التمهيد. وفي «خ، م» والمطبوع: «قلنا» بدون «إذا». وفي «هـ» الكلمة مبهمه.

٣. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «إنه».

٤. هكذا في التمهيد والمطبوع، وهو الصحيح. وفي النسخ: «أظهر».

## [العلامات المميزة لدار الإسلام و دار الكفر]

والمُعْتَبَرُ في الحُكْمِ في الدارِ بِأَنَّهَا<sup>١</sup> دارُ إسلامٍ: هو أن تَظْهَرَ فيها<sup>٢</sup> الشَّهادَتانِ - حَتَّى لَا يُمَكِّنَ الْمُقِيمُ فِيهَا الْمَقَامَ إِلَّا بِإِظْهَارِهِمَا، أو بَأَن يَكُونَ مِنْ مُظْهِرِهِمَا عَلَى ذِمَّةٍ وَجَوَارٍ<sup>٣</sup> - وَلَا يُوْخَذُ الْمُقِيمُ فِيهَا بِإِظْهَارِ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ. وَلَا اعْتِبَارَ بِمَا عَلَيْهِ<sup>٥</sup> أَهْلُ الدارِ مِنْ مُخْتَلَفِ الْمَذَاهِبِ وَ مَا يُظْهِرُهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فِي مَحْفَلٍ أَوْ مُنَاطَرَةٍ؛ بَلِ الْمُعْتَبَرُ بَأَن يُحْكَمَ لَهَا بِأَنَّهَا دارُ إسلامٍ، بِالْصِّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا.

وَإِنَّمَا تَكُونُ دارُ كُفْرٍ بَأَن يَكُونَ الظَّاهِرُ فِيهَا نَوْعاً<sup>٦</sup> مِنْ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ؛ حَتَّى لَا يُمَكِّنَ الْمُقِيمُ فِيهَا إِلَّا أَنْ يُظْهِرَهُ<sup>٧</sup> أَوْ يَكُونَ مِنْ مُظْهِرِهِ عَلَى ذِمَّةٍ أَوْ جَوَارٍ. وَ قَدْ اسْتَدِلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَن مَكَّةَ قَبْلَ عَامِ الْفَتْحِ كَانَتْ دارُ كُفْرٍ وَ الْمَدِينَةُ دارُ إِسْلَامٍ<sup>٨</sup> لَا مُحَالَاةَ، وَلَا وَجَهَ فِي تَمْيِيزِ الدَّارَيْنِ إِلَّا بِالْأَوْصَافِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا؛<sup>٩</sup> لِأَنَّ مَنْ كَانَ مُقِيمًا بِمَكَّةَ فِي تِلْكَ الْحَالِ مَا كَانَ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْمَقَامِ إِلَّا بِإِظْهَارِ الْكُفْرِ، أَوْ بَأَن يَكُونَ عَلَى ذِمَّةٍ مِنْهُمْ وَ جَوَارٍ. وَ مَعْلُومٌ أَيْضاً أَنَّ الْمَدِينَةَ بَعْدَ الْهِجْرَةِ مَا كَانَ يُمَكِّنُ الْمَقَامَ فِيهَا إِلَّا بِإِظْهَارِ الشَّهَادَتَيْنِ، أَوْ يَكُونَ الْمُقِيمُ فِيهَا عَلَى ذِمَّةٍ أَوْ جَوَارٍ.

١. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «أَنَّهَا».

٢. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «فِيهِ».

٣. في «خ» والمطبوع: «و جوار».

٤. هكذا في التمهيد والمنقذ. وفي النسخ والمطبوع: «و لم يوجد».

٥. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «من».

٦. في النسخ والمطبوع: «نوع»، وهو خطأ. والصحيح ما أثبتناه.

٧. في النسخ: «مظهره». والصواب ما أثبتناه، كما في المطبوع.

٨. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «و».

٩. تقدّم ذكرها آنفاً.

و لا اعتبار بالقلّة والكثرة في هذا الباب؛ لأنّا نعلم<sup>١</sup> في أول الهجرة كيف كانت الحال بالمدينة في كثرة المؤمنين أو قِلّتهم.

[جواز خلوّ الدار من أن تكون دار إسلام أو كفر]

و على هذه الجملة المتقرّرة لا يمتنع أن يكون في بعض الدور ما ليس بدار إيمان ولا كفر. ولا شبهة في تجويز ذلك؛ لأنّ البلد إذا كان حكم المؤمنين فيه وحكم الكافر سواءً - مثل أن يكون فيه يهود ومسلمون، وليس أحد على ذمة من صاحبه ولا جوار؛ بل هم مختلطون من غير اختصاص بعضهم ببقة معينة - فالبلد خارج عن حكم الإيمان والكفر معاً.

و قد قال أبو هاشم: إنه إذا كان في الدار قوم يظهر الكفر وآخرون يظهر الإيمان، ولم يكن أحد الفريقين على ذمة من الآخر ولا عهد، فليست الدار دار كفر ولا دار إيمان؛ وإنما تكون دار كفر إذا لم يقدر المقيم على الإقامة إلا مع إظهار نوع من الكفر، وإنما تكون دار إيمان إذا كانت الحال على ذلك<sup>٢</sup>.

[حال الدار التي تجتمع فيها الشهادتان مع مظاهر الكفر، من جبر وتشبيه]

و يمضي في كتّاب أصحاب أبي هاشم أنّ الموضع الذي يظهر فيه نوع من الجبر والتشبيه ولا يؤخذ المقيم بإظهار ذلك، إذا كانت تظهر فيه الشهادتان ولا يمكن المقيم<sup>٣</sup> إلا مع إظهارهما، لا تخرج بذلك من أن تكون دار إيمان؛ من حيث لا يؤخذ المقيم بإظهار ذلك الكفر<sup>٤</sup>.

١. في التمهيد والمنقذ: «لا نعلم».

٢. راجع: مقالات الإسلاميين، ص ٤٦٤.

٣. في «خ» - «المقام».

٤. راجع: طبقات المعتزلة، ص ٩٦.

فإن قيل: كَيْفَ تَجْعَلُونَ إظهارَ الشَّهَادَتَيْنِ أَمَارَةً كَوْنِ الدَّارِ دَارَ إِسْلَامٍ، وَقد يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَظْهَرُهُمَا يَعْتَقَدُ كُفْرًا؛ مِنْ جَبَرٍ وَتَشْبِيهِ وَغَيْرِهِمَا؟  
 قلنا: لِأَنَّ الشَّرْعَ وَالْأُمَّةَ<sup>١</sup> عَلَّقَتْ عَلَى إظهارِ الشَّهَادَتَيْنِ حُكْمَ الْإِسْلَامِ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لِمَا وَرَاءَ<sup>٢</sup> ذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ مَنْ أَظْهَرَ لَنَا الشَّهَادَتَيْنِ حَكَمْنَا بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَعَلَقْنَا عَلَيْهِ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ، وَإِنْ جَوَّزْنَا أَنْ يَعْتَقِدَ مَا هُوَ كُفْرٌ؛ مِنْ جَبَرٍ أَوْ تَشْبِيهِ أَوْ غَيْرِهِمَا. كَمَا أَنَّهُ إِذَا أَظْهَرَ لَنَا جَمِيعَ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْحَقِّ حَكَمْنَا بِإِيْمَانِهِ، وَإِنْ جَوَّزْنَا أَنْ يَكُونَ فِي الْبَاطِنِ مُعْتَقِدًا لِمَا هُوَ كُفْرٌ.

وَعَلَى هَذِهِ الْجُمْلَةِ: إِذَا ضَمَّ إِلَى إظهارِ الشَّهَادَتَيْنِ إظهارَ مَذْهَبٍ دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ كُفْرٌ، حَكَمْنَا عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ بِأَنَّهُ كَافِرٌ، وَلَمْ تَخْرُجِ الدَّارُ مِنْ أَنْ تَكُونَ دَارَ إِسْلَامٍ إِذَا كَانَ الْمُقِيمُ فِيهَا لَا يُوْخَذُ<sup>٣</sup> بِإِظهارِ شَيْءٍ مِنَ الْكُفْرِ.

### [تجوز وجود «دار الفسق»]

وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ أَنْ نَجْعَلَ<sup>٤</sup> لِلْفِسْقِ دَارًا إِذَا كَانَتْ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ الْمَقَامَ فِيهَا إِلَّا بِإِظهارِ نَوْعٍ مِنَ الْفِسْقِ؛ إِمَّا اعْتِقَادًا، أَوْ فِعْلًا مِنْ أفعالِ الْجَوَارِحِ.  
 وَمَنْ مَنَعَ مِنْ أَنْ تَكُونَ لِلْفِسْقِ دَارٌ؛ مِنْ حَيْثُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ<sup>٥</sup> حُكْمٌ، وَأَحْكَامُ<sup>٦</sup> الْفَاسِقِ أَحْكَامُ الْمُؤْمِنِ فِي التَّوْرِيثِ وَالدَّفْنِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

١. في «خ» والمطبوع: «ولاية». وفي «م»: «أو الآية».

٢. في النسخ والمطبوع: «ورد». والصواب ما أثبتناه.

٣. هكذا في التمهيد. وفي النسخ والمطبوع: «لا يوجد».

٤. في «خ، م» والمطبوع: «يجعل».

٥. أي بالفسق.

٦. كذا، والأنسب: «فأحكام».

مُخْطِئٌ لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ يَمْنَعُ<sup>١</sup> مِنَ الصَّلَاةِ خَلْفَ صَاحِبِهِ عِنْدَنَا، وَلَا تُقْبَلُ  
أَيْضاً شَهَادَتُهُ، وَفِي أَصْحَابِنَا مَنْ لَا يُجِيزُ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ إِلَيْهِ. وَهَذِهِ أَحْكَامُ  
شَرْعِيَّةٍ يُخَالِفُ الْفَاسِقُ فِيهَا الْمُؤْمِنَ؛ فَلَا يَمْتَنِعُ أَنْ نَجْعَلَ<sup>٢</sup> لِلْفِسْقِ دَاراً كَمَا  
جَعَلْنَاهَا<sup>٣</sup> لِلْإِيمَانِ.

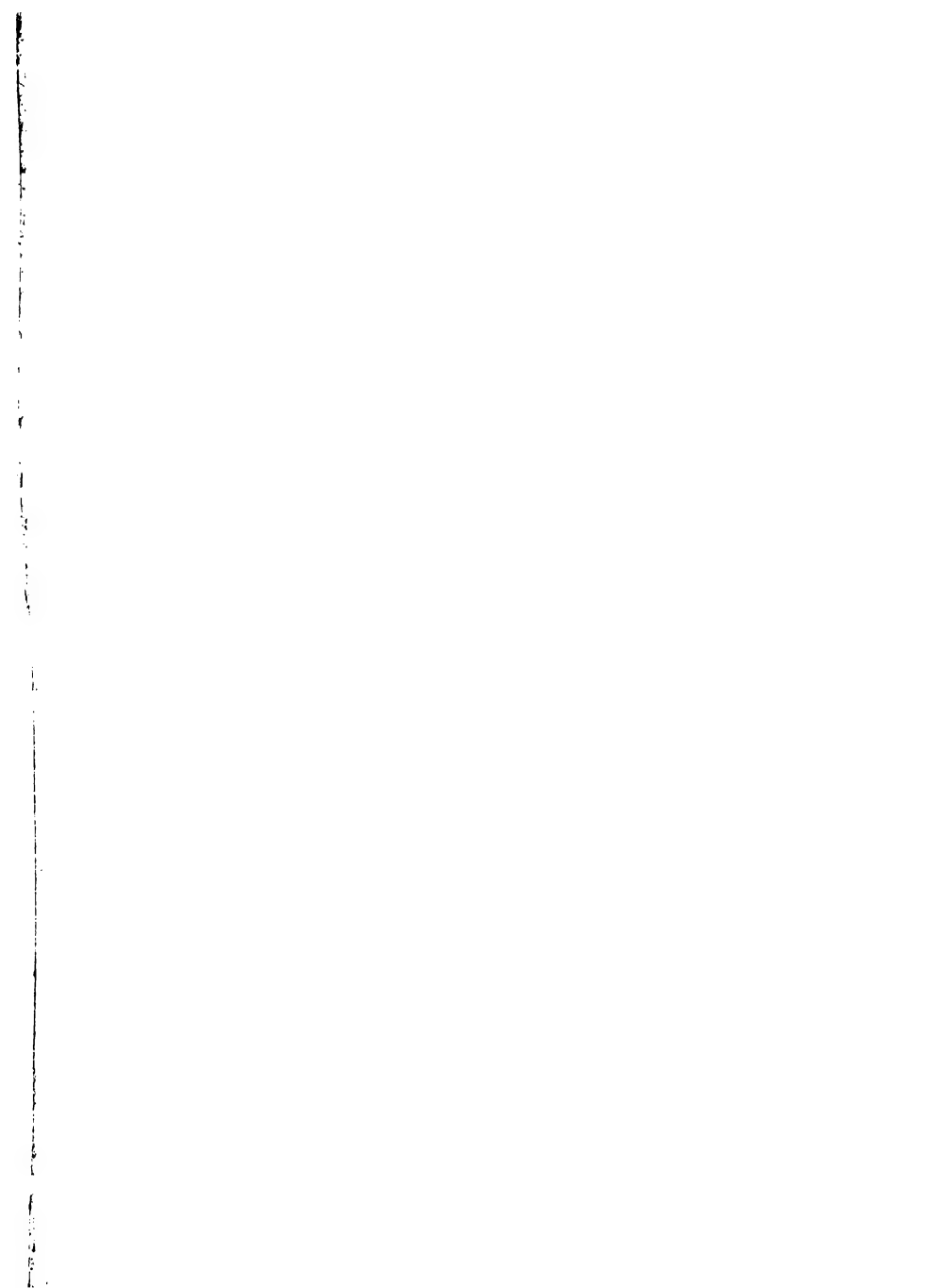
١. في النسخ والمطبوع: «يَمْتَنِعُ». والصحيح ما أثبتناه، وقد استفدناه من التمهيد والمنقذ.

٢. في «خ» والمطبوع: «يَجْعَلُ».

٣. في النسخ والمطبوع: «جَعَلْنَاهُ». والصحيح ما أثبتناه.

## **[البَابُ الثَامِنُ]**

**[الكَلَامُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ]**



## فصل [تمهيدى]

### فيما يُجرى عليه تعالى من الأسماء والصفات

٥٧٠

إَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْبَابَ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْإِخْلَالُ بِمَعْرِفَتِهِ مُخْلِلًا بِمَا وَجَبَ مِنَ الْمَعَارِفِ بِأَصُولِ الدِّينِ، فَلَهُ تَعَلُّقٌ قَوِيٌّ بِالدِّينِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ تَعَبَّدَنَا بِإِجْرَاءِ أَسْمَاءٍ عَلَيْهِ فِي دُعَاءٍ وَغَيْرِهِ، فَإِذَا دَخَلَتْ تَسْمِيَّتُهُ تَعَالَى فِي بَابِ الْعِبَادَةِ وَجَبَ بَيَانُهَا. وَلِأَنَّ فِي النَّاسِ مَنْ خَالَفَ فِي حُسْنِ إِجْرَاءِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَيْهِ تَعَالَى مِنْ دُونِ إِذْنِ سَمْعٍ، وَهَذَا خَطَأٌ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ بَيَانِ الْحَقِّ.

وَنَحْنُ نُمَيِّزُ [فِي] الْكَلَامِ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ الَّتِي يَسْتَحِقُّهَا تَعَالَى؛ فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ضَرْبٌ يَرْجِعُ إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ أَوْ جَارٍ مَجْرئٍ ذَلِكَ، وَالضَّرْبُ الْآخَرُ يَرْجِعُ إِلَى أَفْعَالِهِ.

وَنَحْنُ نَبْدَأُ بِالْقِسْمِ الْأَوَّلِ بَعْدَ أَنْ نُقَدِّمَ مُقَدِّمَةً فِي اللَّغَةِ، وَهَلْ هِيَ مُوَاضَعَةٌ أَوْ تَوْقِيفٌ؟ وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ وَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ؛ فَفِيهِ فَوَائِدُ كَثِيرَةٌ.

## [مَقَدِّمَات]

[١]

### فَصْلُ

فِي أَصُولِ اللُّغَاتِ، هَلْ هِيَ تَوْقِيفٌ أَوْ بِالْمُوَاضَعَةِ؟

[فِي بَيَانِ أَنَّ أَصْلَ اللُّغَةِ مُوَاضَعَةٌ مَنَّا]

إِعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ غَيْرَ مُمْتَنِعٍ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ أَنْ يَكُونَ مُوَاضَعَةٌ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ، كَمَا أَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ تَوْقِيفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا افْتَقَرَ تَوْقِيفُهُ تَعَالَى عَلَى اللُّغَاتِ إِلَى الْإِضْطِرَارِ إِلَى قَصْدِهِ<sup>١</sup>، وَلَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ مَعَ التَّكْلِيفِ<sup>٢</sup>، قَطَعْنَا عَلَى أَنْ أَصْلَ اللُّغَاتِ الْمُوَاضَعَةُ مِنَّا.

و جَائِزٌ فِيمَا يَلِي ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنْ يَكُونَ بِالتَّوْقِيفِ<sup>٣</sup> وَالْمُوَاضَعَةِ مَعًا. وَإِنَّمَا قُلْنَا: «إِنَّ ابْتِدَاءَ اللُّغَاتِ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَوْقِيفًا مِنْهُ تَعَالَى»؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَحْدَثَ كَلَامًا، لَمْ نَعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ أَرَادَ بَعْضَ الْمُسَمِّيَّاتِ<sup>٤</sup> دُونَ بَعْضٍ وَلَوْ اقْتَرَنَ بِذَلِكَ الْكَلَامُ إِشَارَةً - عَلَى مَا يَذْكُرُونَ<sup>٥</sup> - إِلَى مُسَمًّى دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ تَوَجُّهَ الْكَلَامِ

١. أي إلى قصده و مراده تعالى من الألفاظ.

٢. في «خ»: «من التكلف». وفي المطبوع: «من التكليف».

٣. في النسخ و المطبوع: «التوقيف». و الصواب ما أثبتناه.

٤. في المطبوع: «المهيات». و في «خ» الكلمة مبهمه.

٥. راجع: المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٦٤.

إلى ما تَوَجَّهَت الإشارةُ إليه، وإنما يَعْلَمُ بَعْضُنَا مِنْ بَعْضٍ بِالِاضْطِرَارِ إلى قَصْدِهِ. وتخصيصُ الإشارةِ بِجَهَةِ المُشارِ إليه لا يُعْلَمُ بها هل الاسمُ لِلجِسْمِ المُشارِ إليه، أو لِبَعْضِهِ، أو لَلْوَنِ؟

فإذا<sup>١</sup> تَقَدَّمتْ مُواضِعَةٌ بَيْنَنَا وَخَاطَبْنَا تَعَالَى بها، عَلِمْنَا مُرَادَهُ؛ لِمُطَابَقَتِهِ<sup>٢</sup> تِلْكَ اللُّغَةَ،<sup>٣</sup> وَجَازَ أَنْ يَوْقِفَنَا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى لُغَاتٍ مُسْتَأْنَفَةٍ؛ وَلِهَذَا حَمَلَ الْمُحْصِلُونَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا»<sup>٤</sup> عَلَى أَنَّ مُواضِعَةً تَقَدَّمتْ بَيْنَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَيْنَ الْمَلَائِكَةِ عَلَى لُغَةٍ سَالِفَةٍ، ثُمَّ خَاطَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِتِلْكَ<sup>٥</sup> اللُّغَةِ وَعَلَّمَهُ الْأَسْمَاءَ؛ فَلَوْلَا تَقَدُّمُ لُغَةٍ، لَمْ يَفْهَمَ عَنْهُ تَعَالَى مَا عَلَّمَهُ<sup>٦</sup> مِنَ الْأَسْمَاءِ.<sup>٧</sup>

### [عدم حاجة المواضعة منا إلى إذن سمعي]

وَلَيْسَ تَفْتَقِرُ الْمُواضِعَةُ بَيْنَنَا عَلَى اللُّغَاتِ إِلَى إِذْنٍ سَمْعِيٍّ - عَلَى مَا ظَنَنَّا قَوْمٌ -<sup>٨</sup> لِأَنَّ دَوَاعِيَنَا إِلَى التَّخَاطُبِ وَتَعْرِيفِ بَعْضِنَا مُرَادَ بَعْضٍ قَوِيَّةٌ،<sup>٩</sup> وَالْإِنْتِفَاعُ بِذَلِكَ ظَاهِرٌ، وَما فِيهِ لَنَا مَنَفَعَةٌ، وَلا وَجْهَ فِيهِ مِنْ وُجُوهِ الْقُبْحِ، يَجِبُ حُسْنُهُ، كَالنَّفْسِ فِي الْهَوَاءِ.

١. في «خ» و المطبوع: «ما». وفي «م، ه»: «فا» بدل «فإذا». و الصحيح ما أثبتناه.

٢. في «خ» و المطبوع: «لمطابقة». وفي «ه» الكلمة مبهمه.

٣. في المطبوع: «اللغات».

٤. البقرة (٢): ٣١.

٥. في النسخ و المطبوع: «تلك». و الصحيح ما أثبتناه.

٦. في النسخ و المطبوع: «فلم يفهم ... مما علّمه». و الصحيح ما أثبتناه، و به يستقيم المعنى.

٧. راجع: المغني، ج ٥ (الفرق غير الإسلامية)، ص ١٦٦.

٨. راجع: الثبيان، ج ١، ص ١٤١، ذيل الآية ٣١ من سورة البقرة (٢).

٩. في «خ»: «مفرد». وفي «م» الكلمة مبهمه. و في المطبوع: «مورد».

١٠. في المطبوع: - «و».

و قد يَحْسُنُ مِنَّا<sup>١</sup> أَنْ نُشِيرَ إِلَى مَا عَلِمْنَا عِنْدَ الْحَاجَةِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ سَمْعِي، فَكَذَلِكَ  
 قَدْ يَحْسُنُ أَنْ نُعَبِّرَ<sup>٢</sup> عَنْهُ بِبَعْضِ الْأَسْمَاءِ.

. وَإِنَّمَا فَرَعَ<sup>٣</sup> الْعُقْلَاءُ فِي الْمَوَاضِعِ إِلَى الْحُرُوفِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَجْنَاسِ؛ لِأَنَّهَا  
 أَسْهَلُ وَأَوْسَعُ، وَلِأَنَّهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ مُدْرَكَةً<sup>٤</sup> أَقْرَبُ إِلَى أَنْ يُعْرَفَ بِهَا الْمَقَاصِدُ.

١. في «خ» والمطبوع: «فيها».

٢. في النسخ والمطبوع: «أَنْ يُشِيرَ... أَنْ يُعَبِّرَ». والصواب ما أثبتناه.

٣. في النسخ والمطبوع: «فَرَعَ». والصواب ما أثبتناه.

٤. في النسخ والمطبوع: «كَانَ مُدْرَكَةً». والصحيح ما أثبتناه.

[٢]

## فصل

في حُسنِ إجراءِ الأسماءِ والصفاتِ

التي يَسْتَحِقُّهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ مِنْ دُونِ سَمْعٍ<sup>١</sup>

قد دَلَّلْنَا<sup>٢</sup> عَلَى أَنَّهُ يَحْسُنُ مِنَّا عَقْلاً أَنْ نُجَرِّيَ الْأَسْمَاءَ عَلَى مُسَمِّيَاتِهَا بَيْنَنَا مِنْ  
غَيْرِ سَمْعٍ، وَ ذَلِكَ بِعَيْنِهِ دَلِيلٌ عَلَى حُسْنِ مِثْلِهِ فِي الْقَدِيمِ تَعَالَى؛ لِأَنَّا إِذَا عَلِمْنَا  
بِالْعَقْلِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ عَالِماً وَقَادِراً، وَ عَلِمْنَاهُ مُحَدِّثاً لِأَفْعَالِهِ، جَازَ أَنْ نُجَرِّيَ  
عَلَيْهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا يُفِيدُ<sup>٣</sup> هَذِهِ الْمَعَانِيَ الْمَعْلُومَةَ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ فَصَّلَ فِي هَذَا الْحُكْمِ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ تَعَالَى، وَ بَيْنَ مَنْ فَصَّلَ فِيهِ بَيْنَ  
الْعُقُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ<sup>٤</sup> أَوْ بَيْنَ بَعْضِ الْعُقُلَاءِ وَبَعْضِ آخَرٍ.  
عَلَى أَنَّ وَضَعَ<sup>٥</sup> اللُّغَةَ يَقْتَضِي إِجْرَاءَهَا عَلَى كُلِّ مَنْ حَصَلَ عَلَى الْمَعْنَى الْمُطَابِقِ  
لِهَا؛ فَالتَّخْصِصُ فِي ذَلِكَ تَقْيِضٌ لِأَصْلِ اللُّغَةِ.

١. في النسخ والمطبوع: «من دون مدح». والصحيح ما أثبتناه. راجع: المغني، ج ٥، ص ١٧٩.

٢. دَلَّلَ عَلَيْهِ قَبْلَ قَلِيلٍ، فِي نَهَايَةِ الْفَصْلِ الْمَاضِي.

٣. في النسخ والمطبوع: «يفيده». والصحيح ما أثبتناه.

٤. في النسخ والمطبوع: «أو غيرهم». والصحيح ما أثبتناه.

٥. في النسخ والمطبوع: «موضوع». والصواب ما أثبتناه.

فإذا قيل: رُبُّمَا تَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ مَفْسَدَةٌ.

قُلْنَا: لَوْ تَعَلَّقْتَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ لَمَنَعَ السَّمْعُ مِنْ إِجْرَائِهِ، فَإِذَا لَمْ يَرِدِ [السَّمْعُ]<sup>١</sup> بِالْمَنَعِ مِنْهُ قَطَعْنَا عَلَى انْتِفَاءِ الْمَفْسَدَةِ.

[٣]

## فَصْلُ

فِي ذِكْرِ مَا يُجْرَى عَلَيْهِ تَعَالَى مِنَ الْأَسْمَاءِ

إِعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ فِي اللُّغَةِ عَلَى ضَرَبَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: يُفِيدُ فِي الْمُسَمَّى فائِدَةً مَخْصُوصَةً، كَقَوْلِنَا: ضَارِبٌ، وَ قَائِمٌ، وَ عَالِمٌ.  
و يَلْحَقُ بِهَذَا الضَّرْبِ مَا يُفِيدُ تَمَيُّزًا<sup>١</sup>؛ نَحْوُ قَوْلِنَا: إِنْسَانٌ<sup>٢</sup>، وَ قُدْرَةٌ، وَ إِرَادَةٌ. فَهَذَا<sup>٣</sup>  
الضَّرْبُ مُفِيدٌ لَا يَجْرِي مَجْرَى اللَّقَبِ الْمُحْضِرِ، وَ إِنْ خَالَفَتْ فَائِدَتُهُ فائِدَةً غَيْرِهِ.  
وَ الضَّرْبُ الثَّانِي: مَا لَا يُفِيدُ، لَكِنْ الْمَقْصَدَ بِهِ التَّعْرِيفُ، نَحْوُ قَوْلِنَا: زَيْدٌ، وَ عَمْرُو.  
وَ هَذِهِ تُسَمَّى «الْقَابِأُ»، وَ تُقَامُ مَقَامَ الْإِشَارَةِ.

فَالْأَسْمَاءُ الْمُفِيدَةُ - وَ هِيَ «الْصِّفَاتُ»<sup>٤</sup> - تُجْرَى عَلَيْهِ تَعَالَى بِحَيْثُ اسْتَحَقَّ  
مَعَانِيهَا، وَ الْأَلْقَابُ الْمُحْضَةُ لَا يَجُوزُ إِجْرَاؤُهَا عَلَيْهِ تَعَالَى عَقْلًا. وَ قَدْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ  
يَرِدَ التَّعْبُدُ بِذَلِكَ فَيَحْسَنَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَبِحَ إِجْرَاؤُهُ لِانْتِفَاءِ الْفَائِدَةِ فِيهِ، وَ إِذَا نَبَّهَ السَّمْعُ  
عَلَى مَصْلَحَةٍ بِإِجْرَائِهِ حَسَنَ.

١. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «تَمَيَّزَ»، وَ هُوَ خَطَأٌ، وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ. وَ فِي فَنُونٍ: «تَمَيِّيزُ نَوْعٍ مِنْ نَوْعٍ».

٢. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: «إِشَارَةٌ».

٣. فِي فَنُونٍ: «وَ إِرَادَةٌ وَ قُدْرَةٌ، وَ هَذَا».

٤. يَسْمَى الْمُتَكَلِّمُونَ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِاسْمِ: «الْصِّفَاتِ». رَاجِعِ: الْمَغْنِي، ج ٥، ص ١٩٨.

و إنما قلنا: «إنه لا يجوز إجراء الألقاب عليه تعالى عقلاً؛ لأن الغرض في الألقاب الحاجة إلى الإخبار عن الغائب عنا<sup>١</sup>؛ لأننا مع الحضور يمكن أن نخبر عنه بالإشارة إليه، ومع الغيبة لا يمكن ذلك، فاستعملنا اللَّقَبَ ليقوم في الإخبار عنه مع الغيبة مقام الإشارة مع الحضور.

وهذا غير متأت في القديم تعالى؛ لأننا نتمكن في كل حال من الإخبار عنه بالأوصاف التي يختص تعالى بها<sup>٢</sup> ولا يشاركه فيها مشارك، فقبَّح<sup>٣</sup> إجراء اللَّقَب عليه، كما كان يقبَّح لو أمكنت الإشارة إلى الغائب وضع اللَّقَب له. وإنما صحَّ تلقب<sup>٤</sup> الحاضر مع إمكان الإشارة إليه لجواز الغيبة عليه والحاجة إلى الإخبار عنه. ولا يلزم أن تكون إضافة الكنية إلى اللَّقَب أو إدخال لقب على غيره عبثاً؛ لأن المقصد في الأول التعريف، وفي الثاني غير ذلك؛ من تعظيم وتعالى - فإن العرب كانت تتعالى بالكنية - ولأغراض كثيرة غير محض التعريف.

وقد بينا<sup>٥</sup> في مواضع من كلامنا<sup>٦</sup> أن قولنا «شيء» ليس بلقب وإن<sup>٧</sup> كان غير مفيد ولا مخصص<sup>٨</sup>، فيجب<sup>٩</sup> أن يجرى عليه تعالى من غير سماع؛ لأن هذه اللفظة

١. هكذا في فنون. وفي النسخ والمطبوع: «عنه».

٢. في «خ»: - «بها».

٣. في النسخ والمطبوع: «لقبح». والصحيح ما أثبتناه.

٤. في النسخ والمطبوع: «لقب». والصحيح ما أثبتناه.

٥. بينه في الملخص، ص ٢٢٢ - ٢٢٣. وسيأتي الكلام فيه أيضاً في هذا الكتاب، ص ٤٧٠ -

٤٧١. وللمزيد راجع: الذريعة، ص ٩.

٦. في فنون: «في غير موضع» بدل «في مواضع من كلامنا».

٧. في فنون: «ولو».

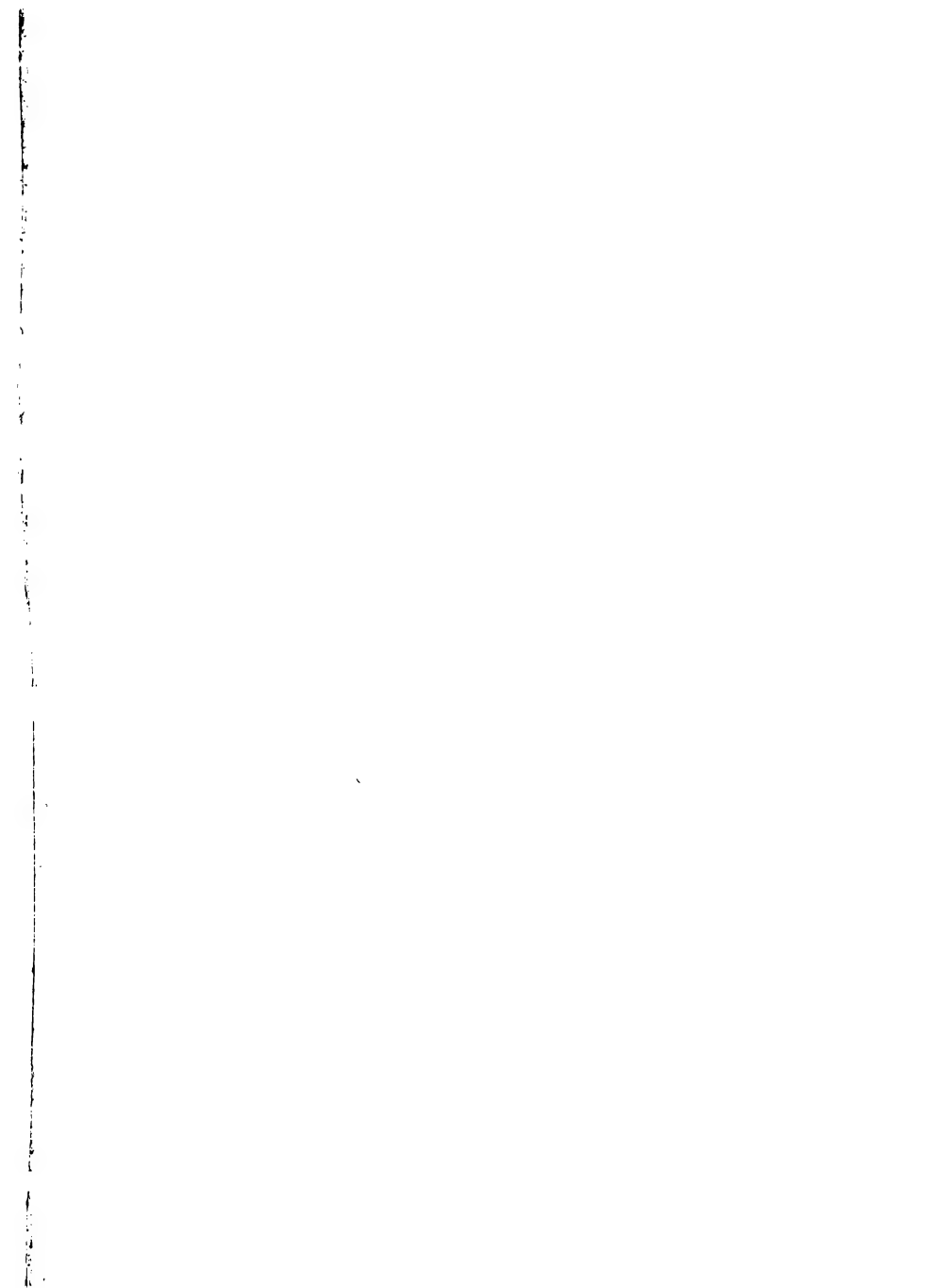
٨. في فنون: - «ولا مخصص».

٩. في النسخ والمطبوع: «يجب». والصحيح ما أثبتناه.

وُضِعَتْ فِي اللُّغَةِ لِمَا صَحَّ أَنْ يُعْلَمَ وَ يُخْبَرَ عَنْهُ، غَيْرَ أَنَّ جَمِيعَ الْمَعْلُومَاتِ لِمَا  
اشْتَرَكَتْ فِي هَذِهِ الْفَائِدَةِ خَرَجَتْ اللَّفْظَةُ مِنْ أَنْ تَكُونَ مُخَصَّصَةً مُمَيَّزَةً؛ فَلِأَمْرِ  
يَرْجِعُ إِلَى وَقْعِ الْإِشْتِرَاكِ فِي مَعْنَاهَا لَمْ تُفْعَدْ، لِأَنَّهَا غَيْرُ مُفِيدَةٍ فِي نَفْسِهَا  
و مَوْضُوعَةٌ لِمَعْنَى مُبْهَمٍ<sup>١</sup>. وَ الْأَلْقَابُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَا تُفِيدُ<sup>٢</sup>، لِشَيْءٍ يَرْجِعُ  
إِلَيْهَا فِي أَنْفُسِهَا.

١. فِي النِّسْخِ وَالْمَطْبُوعِ: «مَفْهُومٌ». وَ الصَّحِيحُ مَا أُثْبِتْنَاهُ.

٢. فِي «خ» وَالْمَطْبُوعِ: «شَيْئاً».



## [القِسْمُ الْأَوَّلُ]

الكلام فيما يَسْتَحِقُّهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْأَسْمَاءِ لِمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ<sup>١</sup>

[١]

## فصل

في وصفه تَعَالَى بِالْوُجُودِ وما يَرْجِعُ إِلَيْهِ

[في وصفه تَعَالَى بِأَنَّهُ «موجود» وما يتعلَّقُ بذلك]

إذا كَانَتْ لَفْظَةً «موجود» مُسْتَعْمَلَةً فيما هو على صِفَةٍ يُفَارِقُ بكَوْنِهِ عَلَيْهَا المَعْدُومَ، وَ يُصَحِّحُ الصِّفَاتِ الرَّاجِعَةَ إِلَى ذَاتِهِ - مِنْ تَعَلُّقٍ وَ غَيْرِهِ<sup>٢</sup> - وَ كَانَ الْقَدِيمُ تَعَالَى على مِثْلِ هَذِهِ الصِّفَةِ، وَ جَبَّ أَنْ يُسَمَّى «موجوداً» بِحُكْمِ اللُّغَةِ. وَ يوصَفُ بِأَنَّهُ تَعَالَى «ثَابِتٌ»؛ لِقِيَامِ هَذِهِ الصِّفَةِ مَقَامَ «موجود». وَ يوصَفُ جَلًّا وَ عَلا بِأَنَّهُ «كَائِنٌ» مُقَيَّدًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تُسْتَعْمَلُ فِي الْوُجُودِ وَ فِي الْكَوْنِ فِي الْمَكَانِ.

١. في النسخ و المطبوع: «فصل، الكلام فيما يستحقُّه الله تعالى...»، و قد أخرجنا كلمة «فصل» لاقتضاء ترتيب العناوين ذلك.

٢. في فنون: - «من تعلق و غيره».

[في وصفه تعالى بأنه «قديم» وما يتعلق بذلك]

و يوصفُ تعالى بأنه «قديم». و قد اختلفَ الناسُ في معنى هذه اللفظة: فقال أبو عليٍّ و مَنْ وافقه: إن فائدتها «الموجودُ فيما لم يزلْ»<sup>١</sup>؛ فعلى هذا الحدُّ لا يستحقُّ هذه الصِّفةَ على الحقيقةِ إلا<sup>٢</sup> الله تعالى. و مَنْ قال ذلك اعتلَّ بتناقض<sup>٣</sup> قولنا في الذاتِ الواحدةِ أنها «قديمةٌ محدثةٌ» كتناقضِ الوجودِ و العدمِ، و قال<sup>٤</sup>: قولهم: «بناءً قديمٌ» و «العرجونُ القديمُ» مجازٌ.

و قال قومٌ: إن هذه اللفظة<sup>٥</sup> تقتضي المبالغةَ في الوصفِ بالتقدم. و كان أبو هاشمٍ يقوي هذا الوجهَ و ينصُرُهُ بأنَّ الأسماءَ تؤخذُ من الشاهدِ، فلو كانت لفظةً «قديمٌ» إنما هي للموجودِ فيما لم يزلْ، لم يستحقَّها مسمى في الشاهدِ. و الصحيحُ في هذا: أنَّ أصلَ وضعِ اللغةِ يقتضي المبالغةَ في التقدُّمِ، و بعرفِ المُتكلِّمينَ اختصَّت بما لا أوَّلَ لوجودِهِ. و لا يوصفُ تعالى بأنه «عتيقٌ».

٥٧٥

فأما أبو عليٍّ فإنه<sup>٦</sup> اعتلَّ لنفي ذلك<sup>٧</sup> بأنَّ هذه اللفظة<sup>٨</sup> تستعملُ فيما حدث<sup>٩</sup> من

١. المغني، ج ٥، ص ٢٣٣؛ شرح الأصول الخمسة، ص ١١٧ - ١١٨؛ أبكار الأفكار، ج ٣، ص ٣٠٠.
٢. في فنون: «هذه اللفظة أن يسمي بها غير الله».
٣. في المطبوع: «بتناقض».
٤. في «خ»: - «قولنا».
٥. في فنون: «و جنح إلى بدل و قال».
٦. في فنون: «و قال آخرون: اللفظة».
٧. في فنون: «لأن أبا عليٍّ. و لم يرد فيه: «فإنه»».
٨. في فنون: «في نفي ذلك عنه».
٩. في فنون: + «إنما».
١٠. في فنون: «حدثت».

جَنَسِهِ أَمْثَالُهُ: <sup>١</sup> لَأَنْتَهُمْ يَقُولُونَ: «تَمَرٌّ عَتِيقٌ» إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ. <sup>٢</sup> وَلَا يُقَالُ فِي السَّمَاءِ: «إِنِّهَا عَتِيقَةٌ»؛ لَمَّا لَمْ يَحْدُثْ مِنْ جَنَسِهَا مِثْلُهَا.

وَعِلَّةُ أَبِي هَاشِمٍ <sup>٤</sup>: أَنَّ هَذِهِ [الْلَفْظَةَ] <sup>٥</sup> عِبَارَةٌ عَمَّا أَثَّرَ فِيهِ <sup>٦</sup> الزَّمَانُ، وَإِنَّمَا قَالُوا: «تَمَرٌّ عَتِيقٌ» لِتَأْثِيرِ الزَّمَانِ فِيهِ <sup>٧</sup>، لَا لِحُدُوثِ مَا هُوَ مِنْ جَنَسِهِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ فِي الدَّنَانِيرِ الْمَضْرُوبَةِ بِالْأَمْسِ - وَإِنْ حَدَثَ مِنْ جَنَسِهَا [مِثْلُهَا] -: «إِنِّهَا عَتِيقَةٌ»؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ لَمْ <sup>٨</sup> يُوَثِّرْ فِيهَا. وَإِذَا قَالُوا فِي الدَّنَانِيرِ الطَّوِيلَةِ الْعَهْدِ [: «إِنِّهَا عَتِيقَةٌ»] <sup>٩</sup> فَمِنْ حَيْثُ أَثَّرَ الزَّمَانُ فِيهَا وَإِنْ قَلَّ التَّأْثِيرُ وَلَمْ يَظْهَرْ <sup>١٠</sup>.

وَالَّذِي <sup>١١</sup> قَالَهُ أَبُو هَاشِمٍ أَقْوَى وَأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُسَمُّونَ بَعْتِيقٍ إِلَّا مَا يَظْهَرُ تَأْثِيرُ الزَّمَانِ فِيهِ إِمَّا بِصَلَاحٍ أَوْ فَسَادٍ، وَمَا يَتَغَيَّرُ إِلَى حَالٍ إِمَّا مَذْمُومَةٍ أَوْ مَحْمُودَةٍ. وَإِنَّمَا قِيلَ فِي الدِّينَارِ: «عَتِيقٌ»؛ لِأَنَّ طَوْلَ الزَّمَانِ يُوَثِّرُ فِي حُمْرَتِهِ، وَقِيلَ: «شَرَابٌ عَتِيقٌ»؛ لِأَنَّ بِطُولَ الزَّمَانِ يَرِقُّ وَيَشْتَدُّ، وَكَذَلِكَ «الْبَيْتُ الْعَتِيقُ». وَلَا يَقُولُونَ: «جَبَلٌ عَتِيقٌ» وَلَا «صَخْرَةٌ عَتِيقَةٌ»؛ لِفَقْدِ ظُهُورِ التَّأْثِيرِ.

١. في «خ، م» والمطبوع: «أفعاله». وفي «ه» الكلمة مبهمه.

٢. في النسخ والمطبوع: «العتيق». والصحيح ما أثبتناه، كما في المغني، ج ٥، ص ٢٣٥.

٣. في فنون: - «إِنَّهَا».

٤. في فنون: «وَقَالَ أَبُو هَاشِمٍ».

٥. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، وهكذا ما بعده.

٦. في فنون: «فِي حَالِهِ».

٧. في فنون: «لَمَّا أَثَّرَ فِيهِ الزَّمَانُ».

٨. في النسخ والمطبوع: «لَا». والصواب ما أثبتناه.

٩. ما بين المعقوفين استفدناه من المغني، ج ٥، ص ٢٣٦.

١٠. للتعرف على قولِي أَبِي عَلِيٍّ وَأَبِي هَاشِمٍ وَأَدْلُهُمَا فِي الْمَقَامِ رَاجِعِ: الْمَغْنِي، ج ٥، ص ٢٣٣ - ٢٤٠.

١١. في النسخ والمطبوع: «فَالَّذِي». والصواب ما أثبتناه.

وَقَوْلُهُمْ: «فَرَسٌ عَتِيقٌ» و«سَيْفٌ عَتِيقٌ»، يُرَادُ بِهِ الْكَرَمُ وَالنَّجَابَةُ وَجُودَةُ الْأَصْلِ<sup>١</sup>، كَمَا وَصَفَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ بِأَنَّهُ «عَتِيقٌ»<sup>٢</sup> عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ. وَهَذَا غَيْرُ ذَلِكَ الْبَابِ.

وَعَلَى كَيْلَا الْوَجْهَيْنِ: لَا يَجُوزُ وَصْفُهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَتِيقٌ»؛ لِإِسْتِحَالَةِ مَعْنَاهُ فِيهِ. فَأَمَّا «عَادِيٌّ» - [بِمَعْنَى أَنَّهُ]<sup>٣</sup> مَنَسُوبٌ إِلَى عَادٍ وَأَنَّهُ حَدَثَ فِي أَيَّامِهِ - فَمَعْنَاهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى.

٥٧٦

[فِي وَصْفِهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ «بَاقٍ» وَ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ]

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «بَاقٍ».

وَمَعْنَى هَذَا<sup>٤</sup> اللَّفْظِ<sup>٥</sup> عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ يُفِيدُ نَفْيَ الْحُدُوثِ، وَأَنَّ الْمَوْصُوفَ بِالْحُدُوثِ لَا يَسْتَحِقُّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ، وَإِنْ سُمِّيَ بِذَلِكَ كَانَ مَجَازًا.

وَعِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ: أَنَّهَا تُفِيدُ اسْتِمْرَارَ الْوُجُودِ وَأَنَّهُ غَيْرُ مُتَجَدِّدٍ<sup>٦</sup>.

وَهَذَا الْقَوْلُ أَصَحُّ؛ فَإِنَّ أَهْلَ اللِّسَانِ يُسَمُّونَ كُلَّ مَوْجُودٍ لَمْ يَتَجَدَّدْ لَهُ الْوُجُودُ بِأَنَّهُ بَاقٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ يَعْتَقِدُ قِدَمَ الْأَجْسَامِ، وَفِيهِمْ مَنْ يَعْتَقِدُ حُدُوثَهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْكُ<sup>٧</sup> فِي الْأَمْرَيْنِ.

وَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا يَسْتَحِقُّ تَعَالَى [الْوَصْفَ]<sup>٨</sup> بِأَنَّهُ بَاقٍ.

١. فِي «م، هـ»: «لَا لِأَصْلِ». وَفِي فُنُون: «يُرِيدُونَ كَرَمَ أَصْلِهِ وَجُودَتِهِ».

٢. فِي فُنُون: «كَمَا قَالُوا: «الْبَيْتُ الْعَتِيقُ».

٣. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ.

٤. فِي الْمَطْبُوعِ: «هَذِهِ».

٥. فِي فُنُون: «وَمَعْنَاهُ» بَدَلِ «وَمَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ».

٦. لِلتَّعَرُّفِ عَلَى قَوْلَيْهِمَا فِي الْمَقَامِ رَاجِعُ: الْمَغْنِي، ج ٥، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

٧. فِي «خ، هـ» وَالْمَطْبُوعِ: «مِنْهُمْ مَنْ شَكَّ».

٨. مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفِينَ مَقْتَضَى السِّيَاقِ.

و يوصفُ تعالى بأنه «دائم». ولهذه اللفظة معنيان: أحدهما أنه موجودٌ في الأحوال كلها، والمعنى الآخر أنه موجودٌ في المستقبل. فنصفه تعالى على الوجه الأول بأنه «دائم فيما لم يزل»؛ لأن الوجود ثابت له في كل حال. ولا نصفه على الوجه الثاني بأنه «لم يزل دائماً»؛ لأن الاستقبال يُنافي «لم يزل»<sup>١</sup>، لكننا نقول: «لا يزال دائماً».

و يوصفُ تعالى بأنه «قائم» و «قيوم» على معنى الدوام. ولا يوصفُ<sup>٢</sup> بأنه «قائم» مُطلقاً؛ لأنه يوهِم الانتصاب. وإن وُصفَ بأنه «قائم بنفسه» فمعناه الاستغناء عن محلٍّ في وجوده.

[في وصفه تعالى بأنه «سابق» و «أسبق» و ما يتعلق بذلك]

و يوصفُ تعالى بأنه «سابق» و «أسبق» و «مُتقدِّم» و «أقدم»<sup>٣</sup>. وكان أبو علي يصفه بذلك و يقول: إن هذه الأوصاف تقتضي تقدُّم وجوده ولا تقتضي وجود غيره. و يعتلُّ بأن القدرة يُقال: «إنها قبل الفعل و سابقة له»، وإن لم يوجد مقدورها.

و كان أبو هاشم يذكر أن هذه الألفاظ تقتضي وجوداً غيره في الحال حتى يكونَ أَسْبَقَ منه. و لا يجريها عليه تعالى فيما لم يزل، و يجريها عليه بعد وجود غيره.<sup>٥</sup>

١. في فنون: «ما لم يزل».

٢. في فنون: «و لا نصفه».

٣. في فنون: «+ فيما لم يزل».

٤. في النسخ و المطبوع: «وجوده». و الصحيح ما أثبتناه.

٥. للتعرف على قول أبي علي و أبي هاشم راجع: المغني، ج ٥، ص ٢٣٨.

و ما قاله أبو عليّ أشبهه بالصواب؛ لأنّ الأسبق قد يكون لموجود و لمعدوم<sup>١</sup> يُنتظر وجوده؛ لأنّ هذه اللفظة إذا أفادت تقدّم وجود الذات لغيرها، فلا فرق بين أن تكون تلك الذات المسبوقة موجودة في الحال أو مما توجد<sup>٢</sup>؛ لأنها أسبق وجوداً منها على كلّ حال.

و يوصف تعالى بأنه «أول»، وقد ورد الكتاب به<sup>٣</sup> و فائدته<sup>٤</sup> أنّه موجود قبل كلّ موجود. و يجب أن يكون الخلاف بين الرّجلين - في إطلاق ذلك فيما لم يزَلْ - على ما ذكرناه في «أسبق» و «سابق».

و يوصف تعالى بأنه «لم يزَلْ».

و امتنع أبو عليّ من ذلك؛ واعتلّ بأنه<sup>٥</sup> كلام غير تامّ، و يجب أن يُقرّر بما<sup>٦</sup> يتمّ به، و قال: يجب أن يكون<sup>٧</sup> المقروء إليه إثباتاً فيقال: «لم يزَلْ موجوداً» أو<sup>٨</sup> «عالماً»، و لا يُقال: «لم يزَلْ غير فاعلٍ»؛ لأنّ قولنا: «لم يزَلْ» نفى، و «غير فاعلٍ» نفى، و نفى النفي إثبات<sup>٩</sup>.

و وجدت بعضهم يحكي عن أبي هاشم أنّه أجاز أن يُقال: «لم يزَلْ غير فاعلٍ»<sup>١٠</sup>.

١. كذا، و الأنسب: «أو لمعدوم».

٢. أي ممّا سيجد.

٣. الحديد (٥٧): ٣. و في فنون: «جاء القرآن» بدل «ورد الكتاب».

٤. في النسخ و المطبوع: «الفائدة». و في فنون: «و الفائدة». و الصواب ما أثبتناه.

٥. في فنون: «قال: هو» بدل «و اعتلّ بأنه».

٦. في فنون: «إليه ما» بدل «بما».

٧. في فنون: «و يكون» بدل «و قال: يجب أن يكون».

٨. في فنون: «و».

٩. نقله القاضي عبد الجبار عن أبي عليّ و أبي هاشم. راجع: المغني، ج ٥، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

١٠. بينما حكى عنه بعض آخر - كالقاضي عبد الجبار - عدم جواز ذلك. راجع: المغني، ج ٥،

و الصحيحُ إجراءُ لَفْظَةِ «لَمْ يَزَلْ» عَلَيْهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ اقْتِرَانٍ بِغَيْرِهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ نَفْيُ الزَّوَالِ عَنْهُ، وَ نَفْيُ الزَّوَالِ يَقْتَضِي الْإِثْبَاتَ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ: «مُتَّبِتٌ» أَوْ «ثَابِتٌ». وَ يَصِحُّ أَيْضاً أَنْ نَقُولَ: «لَمْ يَزَلْ غَيْرَ فَاعِلٍ»؛ لِأَنَّ نَفْيَ النِّفْيِ إِنَّمَا يَكُونُ إِثْبَاتاً إِذَا تَعَلَّقَا بِشَيْءٍ وَاحِدٍ، فَأَمَّا إِذَا تَغَايَرَا<sup>١</sup> مَا دَخَلَا<sup>٢</sup> عَلَيْهِ لَمْ يَكُنْ إِثْبَاتاً. وَ قَوْلُنَا: «لَمْ يَزَلْ» نَفْيٌ<sup>٣</sup> لِلزَّوَالِ الَّذِي هُوَ الْعَدَمُ، وَ قَوْلُنَا: «غَيْرَ فَاعِلٍ» نَفْيٌ لِلْفِعْلِ<sup>٤</sup>، فَكَأَنَّنَا أَخْبَرْنَا بِأَنَّهُ فِيمَا مَضَى ثَابِتٌ غَيْرُ فَاعِلٍ.

١. في النسخ و المطبوع: «تغايرا». و الصواب ما أثبتناه.

٢. في المطبوع: «فأدخلا».

٣. في «خ» و المطبوع: - «نفي».

٤. في «خ» و المطبوع: «نفي الفعل».

[٢]

## فَصْلٌ

## فِيمَا يُجْرَى عَلَيْهِ تَعَالَى لِكَوْنِهِ قَادِرًا

إِذَا كَانَ الْفِعْلُ قَدْ صَحَّ مِنْهُ تَعَالَى، وَجَبَ أَنْ يُسَمَّى «قَادِرًا»؛ لِأَنَّ اللَّغَةَ تَوْجِبُ وَصْفَ مَنْ صَحَّ مِنْهُ الْفِعْلُ بِأَنَّهُ «قَادِرٌ».<sup>١</sup>

وَيَجِبُ أَنْ نَصِفَهُ<sup>٢</sup> بِأَنَّهُ قَادِرٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا<sup>٣</sup> صَحَّ مِنْهُ تَعَالَى لِمَا يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِهِ، وَمَا هُوَ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ حَاصِلٌ فِي كُلِّ حَالٍ. وَإِنَّمَا لَمْ يَصَحَّ «وُجُودُ الْفِعْلِ فِيمَا لَمْ يَزَلْ» لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى الْفِعْلِ، كَمَا أَنَّ أَحَدَنَا قَادِرٌ عَلَى «مَا يَوْجَدُ بَعْدَ أَوْقَاتٍ كَثِيرَةٍ» وَإِنْ لَمْ يَصَحَّ «وُجُودُ ذَلِكَ فِي الثَّانِي» لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَى الْمَقْدُورِ، لَا إِلَى الصِّفَةِ الْمُصَحَّحَةِ لِإِيجَادِ الْفِعْلِ.

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «قَوِيٌّ»؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى «قَادِرٍ». وَإِنَّمَا يَوْصَفُ<sup>٤</sup> الْحَبْلُ<sup>٥</sup>

١. راجع: المصباح المنير، ص ٤٩٢ (قدر).

٢. في فنون: «و يوصف تعالى» بدل «و يجب أن نصفه».

٣. في النسخ و المطبوع: «إذا». و الصواب ما أثبتناه.

٤. في فنون: «وصف».

٥. في المطبوع: «الجبل».

وما أشبهه بالقوي<sup>١</sup> لِحُصُولِ الشَّدَةِ فِيهِ<sup>٢</sup> وَالصَّلَابَةِ عَلَى سَبِيلِ<sup>٣</sup> التَّشْبِيهِ بِالْقَادِرِ؛ لِأَنَّ الشَّدَةَ تَمْنَعُ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ مِنَ الْكَسْرِ<sup>٤</sup> وَالْقَطْعِ كَمَا يَمْنَعُ الْقَادِرُ. وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «قَدِيرٌ» و«مُقْتَدِرٌ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ<sup>٥</sup> مُبَالِغَةٌ فِي وَصْفِهِ بِالْقُدْرَةِ. وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «قَاهِرٌ» عَلَى مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ فِي كَوْنِهِ أَقْدَرُ. وَوَصَفَهُ أَبُو عَلِيٍّ بِأَنَّهُ «قَاهِرٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ» كَمَا أَنَّهُ قَادِرٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ. وَمَنْعَ غَيْرِهِ مِنْ أَنْ يُوصَفَ بِذَلِكَ فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ وَاعْتَلَّ بِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تُفِيدُ بِأَنَّهُ قَهَرٌ غَيْرُهُ وَمَنْعُهُ، وَذَلِكَ مُتَنَفٍ فِيمَا لَمْ يَزَلْ. وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقْوِي قَوْلَهُ -بِأَنَّهُ قَاهِرٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ- بِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يَصِفُونَ الْمَلِكَ الْجَبَّارَ بِأَنَّهُ قَاهِرٌ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى مَا يُرِيدُ وَنَافِذَ الْإِرَادَةِ وَالْأَمْرِ<sup>٦</sup>، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فِي الْحَالِ شَيْئًا<sup>٧</sup>.

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مَلِكٌ» و«مَالِكٌ» عَلَى مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ فِي وَصْفِهِ بِالْقُدْرَةِ، وَقَدْ سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ بِأَنَّهُ «مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ» -وَالدِّينُ هَاهُنَا هُوَ الْجَزَاءُ- وَلَا<sup>٩</sup> مَعْنَى لَوْصَفِهِ تَعَالَى بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهِ مِنْ غَيْرِ مَنَعٍ؛ لِأَنَّ

١. في فنون: «بأنه قوي».

٢. هكذا في فنون. وفي النسخ والمطبوع: -«فيه».

٣. هكذا في فنون. وفي النسخ والمطبوع: -«سبيل».

٤. في النسخ: «الكبير». والصواب ما أثبتناه، كما في المطبوع.

٥. في فنون: -«لأن ذلك».

٦. راجع: تهذيب اللغة، ج ٥، ص ٢٥٧ (قهر).

٧. راجع: المغني، ج ٥، ص ٢٠٧.

٨. في «خ»: -«بأنه قاهر إذا كان ... ويوصف تعالى».

٩. في النسخ والمطبوع: «فلا». والصحيح ما أثبتناه.

حَقِيقَةُ الْمَالِكِ هُوَ الَّذِي لَهُ التَّصَرُّفُ فِي الشَّيْءِ، وَ لَيْسَ لِأَحَدٍ مَعَهُ مِنْهُ. [وَأِنَّمَا يُقَالُ فِي الْوَاحِدِ مِثْلًا: «إِنَّهُ مَالِكٌ لِدَارِهِ»، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِالْعُقُودِ وَالْأَفْعَالِ، فَيَذْكُرُ الدَّارَ وَ يُرِيدُ الْفِعْلَ فِيهَا؛] <sup>١</sup> وَ لِهَذَا لَوْ أَظْهَرَ مَا حَدَفَهُ لَصَحَّ الْكَلَامُ بِأَنْ يَقُولَ: «مَالِكٌ لِيَبِيعَ دَارِهِ وَ هَبِيهَا»، <sup>٢</sup> وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَ الْوَكِيلُ وَ إِنْ كَانَ لَهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهَا وَكُلَّ فِيهِ، فَلَيْسَ بِمَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَهُ فِي الْحُكْمِ كَ[أَنَّهُ وَاقِعٌ مِنَ] الْغَيْرِ؛ مِنْ حَيْثُ فُعِلَ بِأَمْرِهِ، وَ رَجَعَتْ فَائِدَتُهُ إِلَيْهِ. وَ الصَّبِيُّ إِنَّمَا صَحَّ أَنْ يَمْلِكَ <sup>٣</sup>؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ غَيْرِهِ تَرْجِعُ فَائِدَتُهُ إِلَيْهِ، كَأَنَّهُ هُوَ الْمُتَصَرَّفُ.

وَ يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «رَبٌّ» مِنْ حَيْثُ كَانَ مَالِكًا؛ وَ لِهَذَا يَقُولُونَ: «رَبُّ الدَّارِ» بِمَعْنَى مَالِكِهَا. وَ لَا يُطْلَقُونَ ذَلِكَ إِلَّا فِي اللَّهِ تَعَالَى، وَ يُقَيِّدُونَهُ فِي غَيْرِهِ. وَ يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «سَيِّدٌ» بِمَعْنَى أَنَّهُ مَالِكٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَصِفُونَ مَالِكَ الْعَبْدِ بِأَنَّهُ سَيِّدُهُ، وَ يَصِفُونَ مُتَقَدِّمَ الْقَوْمِ وَ كَبِيرَهُمْ بِأَنَّهُ سَيِّدُهُمْ <sup>٤</sup>؛ لَمَّا كَانَ يَمْلِكُ <sup>٥</sup> تَدْبِيرَهُمْ. وَ يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «صَمَدٌ». وَ لِهَذِهِ اللَّفْظَةُ مَعْنَيَانِ: أَحَدُهُمَا: مَعْنَى سَيِّدٍ، وَ هُوَ الْمَالِكُ؛ فَتَكُونُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ، فَتُجْرَى عَلَيْهِ فِيمَا لَمْ يَزَلْ.

١. ما بين المعقوفين استفدناه من المغني، وهكذا ما بعده.

٢. في النسخ والمطبوع: «و هبتها». و الصحيح ما أثبتناه.

٣. مع أنه ممنوع من التصرف.

٤. هكذا في فنون. و في النسخ والمطبوع: «مقدمة».

٥. هكذا في فنون. و في النسخ والمطبوع: «سيد».

٦. في فنون: «إذا ملك أمرهم و».

والمعنى الآخر: أنه «يُصمَدُ إليه»<sup>١</sup> في الحاجات. وهذا الوجه يلحق بصفات الفعل؛ لأنه إنما يقصد إليه في الحاجات إذا خلق تعالى من يصح ذلك منه. اللهم إلا أن يراد أنه معنى يستحق ويلىق به أن يرجع إليه في الحاجات، فيخرج عن باب صفات الفعل.

٥٨٠

و يوصف تعالى بأنه «إله» بمعنى أن العبادة تحق له، وإنما تحق له العبادة لأنه تعالى القادر على<sup>٢</sup> خلق الأجسام وإحيائها والإنعام عليها بالنعم التي تستحق<sup>٣</sup> بها العبادة<sup>٤</sup>. وهو تعالى كذلك فيما لم يزل، فوجب أن يكون إلهاً فيما لم يزل<sup>٥</sup>. ولا يجوز أن يكون تعالى إلهاً للأعراض، ولا للجواهر الواحده، لإستحالة أن يُنعم عليهما بما يستحق به العبادة. وإنما هو إله للأجسام - الحيوان منها والجماد - لأنه تعالى قادر على أن يُنعم على كل جسم بما معه يستحق العبادة. وفي الناس من منع من أن يكون إلهاً للجماد؛ لأن الجماد في الحال لا يجوز أن يستحق عليه العبادة وهو جماد.

وهذا غلط؛ لأن معنى «إله» ليس هو من يستحق العبادة - لأنه لو كان كذلك لم يكن إلهاً فيما لم يزل، ولا نعمة له فيما لم يزل -، وإنما معناه أن العبادة تحق له، ومعنى ذلك أنه قادر على الإنعام بالنعم المخصوصة. فإذن هذا هو معنى «إله»، والحيوان والجماد فيه سواء.

١. «يُصمَدُ إليه»، أي يقصد إليه. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ١٠٤ (صمد).

٢. هكذا في فنون. وفي النسخ والمطبوع: - «القادر على».

٣. في «خ. م» والمطبوع: «يستحق».

٤. في فنون: + «عليها».

٥. في «خ»: - «فوجب أن يكون إلهاً فيما لم يزل».

وَأَمَّا وَصْفُهُ تَعَالَى بِـ«اللَّهِ» فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ أَصْلَهُ «لَاة»<sup>١</sup> - وَاللَّهُ هُوَ اللَّاهُ -<sup>٢</sup> فَأُدْخِلَتْ<sup>٣</sup> الْأَلِفُ وَاللَّامُ عَلَى «لَاة»، فَصَارَ: «اللَّهُ».

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ أُدْخِلْتَا عَلَى «إِلَه» فَصَارَ<sup>٤</sup> «الِإِلَه»، وَخُفِّفَتْ الْهَمْزَةُ، وَادْغَمَتْ إِحْدَى اللَّامَيْنِ فِي الْآخَرَى، فَصَارَ: «اللَّهُ».

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَزِيزٌ». وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ مُقْتَدِرٌ<sup>٥</sup> عَلَى الْأُمُورِ، لَا<sup>٦</sup> يَلْحَقُهُ مَنَعٌ وَلَا ذِلَّةٌ وَلَا اهْتِضَامٌ.<sup>٧</sup> وَقَدْ وَصَفُوا الْأَرْضَ الصُّلْبَةَ بِأَنَّهَا «عَزَازٌ» لِشِدَّتِهَا وَامْتِنَاعِهَا،<sup>٨</sup> وَشَبَّهُوهَا بِالْقَادِرِ؛ مِنْ حَيْثُ صَعِبَ - لِصَلَابَتِهَا -<sup>٩</sup> التَّصَرُّفُ فِيهَا كَمَا يَصْعُبُ<sup>١٠</sup> مَنَعُ الْقَوِيِّ.

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «كَرِيمٌ» عَلَى وَجْهَيْنِ:

[أَحَدُهُمَا]: بِمَعْنَى أَنَّهُ عَزِيزٌ، كَمَا يَقُولُونَ<sup>١١</sup>: «فُلَانٌ يَكْرُمُ عَلَيَّ» [أَيَّ يَعْزُّ عَلَيَّ].

٥٨١

١. في فنون: «إله»، و هكذا ما بعده.

٢. في النسخ و المطبوع و فنون: «الإله». و الصواب ما أثبتناه.

٣. هكذا في فنون. و في النسخ و المطبوع: «فإذا أدخلت».

٤. هكذا في فنون. و في النسخ و المطبوع: - «فصار».

٥. في المطبوع: «يقدر». و في «خ، ه» الكلمة مبهمه.

٦. في فنون: «ولا».

٧. هَضُمْتُ الشَّيْءَ: كَسَرْتَهُ؛ يُقَالُ: «هَضَمَهُ حَقُّهُ» و «اهْتَضَمَهُ»، إِذَا ظَلَمَهُ وَ كَسَرَ عَلَيْهِ حَقَّهُ

الصحاح، ج ٥، ص ٢٠٥٩ (هضم).

٨. راجع: كتاب العين، ج ١، ص ٧٧ (عزز).

٩. في «خ» و المطبوع: «صلابتها».

١٠. في «خ» و المطبوع: «يوصف».

١١. في فنون: «يقال».

و «فُلَانٌ أَكْرَمُ عَلَيَّ مِنْ فُلَانٍ» أَي أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْهُ.  
و الْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ كَرِيمًا<sup>١</sup> بِمَعْنَى أَنَّهُ فَاعِلُ الْكَرَمِ<sup>٢</sup> وَ الْإِنْعَامِ. وَ مِنْ هَذَا  
الْوَجْهِ يَلْحَقُ بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ.  
و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «جَبَّارٌ»، وَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ عَزِيزٌ لَا يُنَالُ بِاهْتِصَامٍ. وَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ  
وَصَفَوْا النَّخْلَةَ بِأَنَّهُ «جَبَّارَةٌ»<sup>٣</sup> لَمَّا بَعْدَ مَنَالِهَا.<sup>٤</sup>  
و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مَجِيدٌ» وَ «مَاجِدٌ»، بِمَعْنَى عَزِيزٍ وَ كَرِيمٍ. وَ قَدْ وَصَفَ اللَّهُ  
تَعَالَى الْقُرْآنَ بِأَنَّهُ مَجِيدٌ؛<sup>٥</sup> لَمَّا كَانَ لَا يُنَالُ بِتَقْصِصٍ وَ تَبْدِيلٍ وَ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ.  
و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «كَبِيرٌ» وَ «مُتَكَبِّرٌ» وَ «مُتَجَبِّرٌ» وَ «عَظِيمٌ» وَ «مُتَعَزِّمٌ»  
وَ «جَلِيلٌ»، وَ فَوَائِدُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ تَرْجِعُ إِلَى نِهَايَةِ التَّعْظِيمِ وَ الْمَدْحِ. وَ قَدْ قِيلَ: «كَبِيرُ  
الْقَوْمِ سَيِّدُهُمْ»، وَ قَدْ بَيَّنَّا أَنَّ السَّيِّدَ هُوَ الْمَالِكُ.<sup>٦</sup>  
و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَلِيٌّ» وَ «عَالٍ» وَ «مُتَعَالٍ»، وَ يُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ<sup>٧</sup> قَاهِرٌ لِلْأَشْيَاءِ  
قَادِرٌ عَلَيْهَا، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ  
كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَ لَعَلَّا يَفْضَحُوهُمْ عَلَى بَغْضٍ»،<sup>٨</sup> أَرَادَ تَعَالَى: غَلَبَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا  
وَ قَهَرَهُ. وَ قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ»<sup>٩</sup> أَي: قَهَرَ أَهْلَهَا.

١. في فنون: - «أَنْ يَكُونَ كَرِيمًا».

٢. في فنون: «لِلْكَرَمِ».

٣. في فنون: «وَمِنْ ذَلِكَ قَالُوا: نَخْلَةٌ جَبَّارَةٌ».

٤. في النسخ: «مَنَالِهَا». وَ مَا أَثْبَتْنَاهُ اسْتِفْدَانَهُ مِنَ الْمَطْبُوعِ وَ الْمَغْنِيِّ، ج ٥، ص ٢١٣.

٥. إِشَارَةٌ إِلَى الْآيَةِ ٢١ مِنْ سُورَةِ الْبُرُوجِ (٨٥).

٦. بَيَّنَّهُ فِي ص ٤٥٦.

٧. في فنون: «بِمَعْنَى أَنَّهُ».

٨. الْمُؤْمِنُونَ (٢٣): ٩١.

٩. الْقَصَصُ (٢٨): ٤.

و قد قيل: إن معنى ذلك التنزُّه عن القَبَائِح<sup>١</sup>، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.<sup>٢</sup>

و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُسْتَوٍ عَلَى الْأَشْيَاءِ»، بِمَعْنَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: «اسْتَوَى فُلَانٌ عَلَى الْبَلَدِ»، إِذَا فَهَرَّ أَهْلَهُ وَ اقْتَدَرَ عَلَيْهِمْ<sup>٣</sup>. وَ يَصِحُّ وَصْفُهُ بِذَلِكَ فِيمَا لَمْ يَزَلْ.

و لا يوصَفُ بِأَنَّهُ «مُسْتَوٍ»<sup>٤</sup> عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ<sup>٥</sup> الْإِنْتِصَابَ، وَإِنَّمَا يُفِيدُ الْإِسْتِيْلَاءَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ.

و يوصَفُ تَعَالَى عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ بِأَنَّهُ «مُسْتَطِيعٌ» عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ قَادِرٌ، وَ وَصَفَهُ أَيْضاً بِأَنَّهُ الْفِعْلُ يُمَكِّنُهُ وَ يَنْتَهِي<sup>٦</sup> لَهُ، وَ أَجْرِي مُسْتَطِيعاً مَجْرِي قَادِرٍ<sup>٦</sup>.

و فِي النَّاسِ مَنْ امْتَنَعَ مِنْ وَصْفِهِ بِمُسْتَطِيعٍ؛ لِإِسْتِقْفَاهِ مِنَ الْإِسْتِطَاعَةِ الَّتِي هِيَ الْقُدْرَةُ. وَ يَلْزَمُ مِنْ أَبِي ذَلِكَ الْإِمْتِنَاعُ<sup>٧</sup> مِنْ وَصْفِهِ بِأَنَّهُ قَادِرٌ؛ لِإِسْتِقْفَاهِ مِنَ الْقُدْرَةِ.

و لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُطِيقٌ»؛ لِأَنَّ مَعْنَى الطَّاقَةِ يَقْتَضِي الْجُهْدَ وَ الْمَشَقَّةَ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «هَذَا مِقْدَارُ طَاقَتِهِ»، كَمَا يَقُولُونَ: «مِقْدَارُ وَسْعِهِ». وَ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: «لَا أُطِيقُ هَذَا»، إِذَا كَانَ يَشْقُ عَلَيْهِ وَ إِنْ كَانَ قَادِراً عَلَى فِعْلِهِ.

١. فِي فَنُونٍ: «و قد قيل فِي مَعْنَى «مَتَعَالٍ». مَتَنَزَّهٌ عَنِ الْقَبَائِحِ».

٢. النحل (١٦): ٣.

٣. فِي فَنُونٍ: «إِذَا قَدَرَ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَهْلِهِ».

٤. يَأْتِي الِاسْتِواءُ بِمَعْنَى الْإِسْتِيلَاءِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

قَدْ اسْتَوَى بَشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ  
مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَ دَمٍ مَهْرَاقٍ

أَيِ اسْتَوَى. رَاجِعْ: تَصْحِيحُ اعْتِقَادَاتِ الْإِمَامِيَّةِ، ص ٧٦.

٥. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعُ: «لَا يُفِيدُ».

٦. رَاجِعْ: الْمَعْنَى، ج ٥، ص ٢١٧.

٧. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «لِلْإِمْتِنَاعِ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و يوصفُ تعالى بأنه «ذو قُدرة» و «ذو قُوَّة»، بمعنى أنه قادرٌ، فإن أوهم إطلاقُ ذلك قِيْدَ.

و لا يوصفُ تعالى بأنه «رَفِيعٌ» و لا «شَرِيفٌ»؛ لأنَّ حَقِيقَتَهُما في ارتفاعِ المَكانِ وإِشراقِهِ، و إنما مُدَحٌ بذلك و أُجْرِي على غَيْرِ هذه الفائدةِ على سَبِيلِ المَجازِ و الإِسْتِعارةِ. و قوله تعالى: «رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ»<sup>١</sup> إنما هو صِفَةٌ للدَّرَجَاتِ، لا لَهُ. و لا يوصفُ تعالى بأنه «مَتِينٌ» و لا «شَدِيدٌ»؛ لأنَّ مَعْنَى هَاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ الصَّلابةُ، و هي مُسْتَحِيلَةٌ عَلَيْهِ تعالى. و قوله تعالى: «هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً»<sup>٢</sup> مَجازٌ؛ لأنَّ القُوَّةَ التي هي القُدرةُ لا توصفُ بالشَّدَّةِ، و هو تعالى قادرٌ لا يَقْدِرُ.<sup>٣</sup>

١. غافر (٤٠): ١٥.

٢. فُصِّلَتْ (٤١): ١٥.

٣. راجع: المغني، ج ٥، ص ٢١٦.

[٣]

### فصل

فيما يُجرى عليه تعالى من الأوصاف لكونه عالماً،  
وما يتعلّق بذلك

٥٨٣

إذا كان العالمُ منا من اختَصَّ بحالٍ يصحُّ لأجلها منه الفعلُ المُحكَّم متى كان قادراً عليه، وكان الله تعالى على هذه الحال في جميع الأحوال، فيجب وصفه بأنه «عالمٌ» فيما لم يزل ولا يزال.

ووصف تعالى بأنه «عارفٌ»؛ لمساواة هذه اللفظة للفظه «عالمٌ».  
ووصفه<sup>١</sup> أبو عليّ بأنه «دارٍ» بمعنى «عالمٍ»، واستشهد<sup>٢</sup> بقول الشاعر:  
لاهمَّ لا أدري، وأنت الداري<sup>٣</sup>

١. في فنون: «وقال».

٢. في فنون: «واحتج».

٣. راجع: المغني، ج ٥، ص ٢٢١-٢٢٢.

وأما البيت فتمامه: «كُلُّ امرئٍ منك على مقدارٍ». يريد بـ«لاهمَّ»: اللهم، والميم المشددة في آخره عوض من «يا» التي للنداء؛ لأنَّ معناها: يا الله. و«الداري» هو العالم؛ من ذرئٍ بمعنى عِلْمٍ. راجع: لسان العرب، ج ١٢، ص ٥٥٥ (لهم)؛ وج ١٤، ص ٢٥٤ (دري).

وأما الشاعر فهو أبو الشعثاء العجاج، عبد الله بن روبة بن ليبد بن صخر السعدي التميمي، راجز

و الأولى أن لا يُطْلَقَ عليه تعالى هذا اللَّفْظُ؛ لأنه يُفِيدُ اسْتِدْرَاكَ الْعِلْمِ، و لهذا لا يقولون: «دَرَيْتُ أَنَّ السَّمَاءَ فَوْقِي»، و «أَنَّ الْإِثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ». و يجري ذلك مَجْرَى «مُتَبَيِّنٍ» و «فَطْنٍ».

و يوصَفُ تعالى بأنه<sup>١</sup> «بَصِيرٌ» بِمَعْنَى أَنَّهُ<sup>٢</sup> «عَالِمٌ»؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ حَقِيقَةٌ<sup>٣</sup> فِي الْعَالِمِ كَمَا أَنَّهَا حَقِيقَةٌ<sup>٤</sup> فِي صِحَّةِ الرُّوْيَةِ؛ و لهذا يقولون: «فُلَانٌ بَصِيرٌ فِي الْفِقْهِ وَ الطَّبِّ»، إِذَا كَانَ عَالِمًا بِهِمَا. و يوصَفُ بذلك فيما لم يَزَلْ عَلَى الْوَجْهَيْنِ مَعًا. و يوصَفُ تعالى بأنه «حَكِيمٌ» بِمَعْنَى أَنَّهُ «عَالِمٌ»، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَ فُضِّلَ الْخِطَابُ»<sup>٥</sup>. و تُفِيدُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ أَيْضًا أَنَّهُ فَعَلَ الْأَفْعَالَ الْمُحْكَمَةَ؛ فَهِيَ لَاحِقَةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِصِفَاتِ الْفِعْلِ، و عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ بِصِفَاتِ الذَّاتِ فَيُقَالُ: «حَكِيمٌ<sup>٦</sup> فِيمَا لَمْ يَزَلْ» كَمَا يُقَالُ: «عَالِمٌ فِيمَا لَمْ يَزَلْ».

و يوصَفُ تعالى عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ بِأَنَّهُ «وَاحِدٌ»<sup>٧</sup> بِمَعْنَى «عَالِمٌ»، و يُجْرَى عَلَيْهِ فِيمَا لَمْ يَزَلْ.

«مُجِيد، مِنَ الشُّعْرَاءِ. وُلِدَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَ قَالَ الشُّعْرَ فِيهَا، ثُمَّ أَسْلَمَ، وَ عَاشَ إِلَى أَيَّامِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَفُلَجَ وَ أُقْعِدَ. وَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ رَفَعَ الرَّجَزَ وَ شَبَّهَهُ بِالْقَصِيدِ، وَ كَانَ لَا يَهْجُو. وَ هُوَ وَالِدُ «رُوبَةِ الرَّاجِزِ الْمَشْهُورِ أَيْضًا، تُوفِّيَ نَحْوَ سَنَةِ ٩٠ مِنْ الْهَجْرَةِ. رَاجِعْ: طَبَقَاتُ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ، ج ٢، ص ٧٣٨؛ الْأَعْلَامُ لِلزَّرْكَلِيِّ، ج ٤، ص ٨٦-٨٧.

١. هَكَذَا فِي فَنُون. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «بِأَنَّهُ».

٢. هَكَذَا فِي فَنُون. وَ فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «أَنَّهُ».

٣. فِي «م، ه» - «حَقِيقَتُهُ».

٤. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: «كَمَا أَنَّهُ حَقِيقَةٌ». وَ فِي «م، ه» - «كَمَا أَنَّ حَقِيقَتَهُ».

٥. سُورَةُ ض (٣٨): ٢٠.

٦. فِي «خ» وَ الْمَطْبُوعِ: - «فَهِيَ لَاحِقَةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ... فَيُقَالُ: حَكِيمٌ».

٧. فِي النِّسْخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَاحِدٌ». وَ الصَّوَابُ مَا أَتَيْنَاهُ، كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ، وَ هَكَذَا مَا بَعْدَهُ.

و لِلْفَلْظَةِ «وَاجِدٍ» مَعْنَى آخَرُ، وَ هُوَ «مُدْرِكٌ»، فَيُجْرَى عَلَيْهِ الْآنَ وَ إِنْ لَمْ يُجْرَ فِيمَا لَمْ يَزَلْ.<sup>١</sup>

و وَصَفَهُ أَبُو عَلِيٍّ<sup>٢</sup> بِأَنَّهُ «رَاءٍ» بِمَعْنَى عَالِمٍ، وَ ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ تُفِيدُ الْعِلْمَ وَ الْإِدْرَاكَ حَقِيقَةً، وَ إِذَا أُجْرِيَتْ بِمَعْنَى الْعِلْمِ وَصِفَ تَعَالَى بِهَا<sup>٣</sup> فِيمَا لَمْ يَزَلْ.  
و لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «طَبِيبٌ» مُطْلَقًا - وَ إِنْ كَانَ الطَّبُّ هُوَ الْعِلْمُ؛ لِقَوْلِهِمْ: «فُلَانٌ طَبٌّ بِكَذَا» إِذَا كَانَ عَالِمًا بِهِ -؛<sup>٤</sup> لِأَنَّ غَلْبَةَ<sup>٥</sup> الْإِسْتِعْمَالِ وَ الْعُرْفَ قَدْ نَقَلَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةَ إِلَى مَنْ لَهُ صِنَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ.

٥٨٤

و لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُتَيَقِّنٌ» وَ لَا<sup>٦</sup> «مُتَبَيِّنٌ» وَ لَا «مُتَحَقِّقٌ»؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ تَقْتَضِي اسْتِدْرَاكَ الْعِلْمِ<sup>٧</sup>؛ بِدَلَالَةِ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: «تَيَقَّنْتُ، أَوْ تَبَيَّنْتُ، أَوْ تَحَقَّقْتُ أَنَّ السَّمَاءَ فَوْقِي».

و لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «فَهِّمٌ» وَ لَا<sup>٨</sup> «فَطِنٌ»؛ لِإِحْتِصَاصِ فَائِدَةِ ذَلِكَ بِاسْتِدْرَاكِ مَعْنَى الْكَلَامِ وَ تَلَقُّبِهِ بِسُرْعَةٍ.

و لِمِثْلِ هَذِهِ الْعِلَّةِ لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «يَشْعُرُ بِالْأُمُورِ».

فَأَمَّا «الْفِقْهُ» فَلَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مُخْتَصَّصٌ بِالتَّعَارُفِ بِعُلُومٍ مُعَيَّنَةٍ لَهَا

١. المغني، ج ٥، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

٢. هكذا في فنون. و في النسخ و المطبوع: «و وصفه تعالى». و راجع: المغني، ج ٥، ص ٢٢٣.

٣. في النسخ و المطبوع: «به». و الصحيح ما أثبتناه.

٤. راجع: كتاب العين، ج ٧، ص ٤٠٧ (طبيب).

٥. في النسخ و المطبوع: «غلب». و الصحيح ما أثبتناه.

٦. هكذا في فنون. و في النسخ و المطبوع: - «لا». و هكذا في المورد التالي.

٧. في فنون: «تقتضي الاستدراك».

٨. هكذا في فنون. و في النسخ و المطبوع: «أو» بدل «ولا».

جهاتٍ مخصوصةً. و قد قيل: إنَّ الفِقهَ يَقْتَضِي استِدْرَاكَ العِلْمِ - مِثْلُ «فَطِينٍ» -،  
و يَخْتَصُّ بِمعاني الكلامِ دُونَ غَيْرِهَا.

و لا يوصَفُ تعالى بأنَّه «يُحِسُّ بالأشياءِ». فأما أبو علي: فَإِنَّهُ امْتَنَعَ مِنْ ذلك<sup>١</sup> لأنَّ  
حَقِيقَةَ هذه اللَّفْظَةِ تُفِيدُ أَوَّلَ العِلْمِ بالمُدْرَكَاتِ، و لا أَوَّلَ لِكَوْنِهِ تعالى عالِماً بما  
يَعْلَمُهُ. و عندَ أبي هاشمٍ: أنَّ هذه اللَّفْظَةُ تُسْتَعْمَلُ فيمَنْ يُدْرِكُ بحاسَّتِهِ و يَعْلَمُ مِنْ  
هذا الطَّرِيقِ.<sup>٢</sup> و كِلَا الوَجْهَيْنِ يَسْتَحِيلُ فِيهِ تعالى.

و لا يوصَفُ تعالى بأنَّه «مُشَاهِدٌ»؛ لأنَّ معْنَى هذه اللَّفْظَةِ يُفِيدُ حُصُولَ عِلْمٍ عن  
طَرِيقٍ هو الإدْرَاكُ، و ذلك يَسْتَحِيلُ فِيهِ تعالى.

و لا يوصَفُ تعالى بأنَّه «مُطَّلِعٌ»؛ لِإِقْتِضَاءِ هذه اللَّفْظَةِ لَعُلُوِّ المَكَانِ و إِشْرَافِهِ،  
و إِنَّمَا يوصَفُ أَحَدُنَا بِهَا على معْنَى العِلْمِ مَجَازاً.

و لا يوصَفُ تعالى بأنَّه «حَادِثٌ»؛ لأنَّ الحِذْقَ في اللُّغَةِ هو القَطْعُ، و إِنَّمَا يَقُولُونَ  
«حَدَقَ» بِمعْنَى: قَطَعَ على عِلْمِهِ و فَرَّغَ مِنْهُ،<sup>٣</sup> و ذلك مُسْتَحِيلٌ فِيهِ تعالى.

و لا يوصَفُ تعالى بأنَّه «ذَكِيٌّ»؛ لأنَّ الذِّكَاءَ هو سُرْعَةُ التحَفُّظِ<sup>٤</sup> و التَّلَقُّنِ<sup>٥</sup>، و ذلك  
لا يَلِيقُ بِهِ تعالى.<sup>٦</sup>

١. في فنون: - «فأما أبو علي فإنه امتنع من ذلك».

٢. للتعرف على قولَي أبي عليّ و أبي هاشم راجع: المغني، ج ٥، ص ٢٢٤.

٣. راجع: الصحاح، ج ٤، ص ١٤٥٦ (حذق)؛ الفروق في اللغة، ص ٧٨.

٤. في اللغة: الذكاء: سرعة الفطنة، و الذكاء في الفهم: أن يكون فهماً تاماً سريع القبول.  
لسان العرب، ج ١٤، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ (ذكا).

٥. هكذا في فنون و في النسخ: «هو السرعة للتلقّن و التحفّظ». و في المطبوع كما في النسخ،  
لكن جاء فيه: «في التلقّن».

٦. في «خ»: - «و لا يوصف تعالى بأنه ذكيّ ... و ذلك لا يليق به تعالى».

و لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «حَافِظٌ لِعِلْمِهِ»<sup>١</sup>؛ لَأَنَّ مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ يُفِيدُ الْمَنْعَ مِنْ هَلَاكِ الشَّيْءِ وَ تَلْفِهِ، كَمَا يَقُولُونَ: «حَفِظَ مَتَاعَهُ وَ مَالَهُ». وَ هَذَا الْمَعْنَى يَسْتَحِيلُ فِيهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ عَالِمٌ لِنَفْسِهِ، وَ يَسْتَحِيلُ وَصْفُهُ بِأَنْ عُلُومَهُ مَحْفُوظَةٌ.

وَ يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «حَافِظٌ لَنَا» بِمَعْنَى الدِّفَاعِ عَنَّا وَ الْحِرَاسَةِ لَنَا.

وَ لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُعْتَقِدٌ»؛ لِأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ<sup>٢</sup> أُجْرِيَ<sup>٣</sup> عَلَى الْوَاحِدِ مِنَّا فِي الْأَصْلِ مَجَازًا، وَ الْمَجَازُ لَا يَجِبُ اطِّرَادُهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ.

وَ لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَاقِلٌ»؛ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ وَصْفَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ عَقْلٌ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ وَ التَّشْبِيهِ بِعُقَالِ النَّاقَةِ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ الْقَبِيحِ، أَوْ لِأَنَّ الْعِلْمَ الَّذِي هُوَ عَقْلٌ يَمْنَعُ غَيْرَهُ - مِمَّا هُوَ فَرْعٌ عَلَيْهِ - مِنَ الزَّوَالِ. وَ مَا هُوَ مَجَازٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَ لَا يَطْرُدُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ.

وَ الْأَمْرُ الْآخَرُ: أَنَّ الْعَقْلَ فَائِدَتُهُ مَنَعُ النَّفْسِ مِمَّا تَشْتَهِيهِ، وَ مَنَعُ مَا هُوَ فَرْعٌ<sup>٤</sup> عَلَيْهِ مِنَ الزَّوَالِ. وَ كِلَا الْمَعْنَيَيْنِ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى.

غَيْرَ أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ «غَيْرُ عَاقِلٍ»؛ لِأَنَّهُ يُوْهِمُ أَنَّهُ عَلَى أَضْدَادِ الْعِلْمِ، أَوْ لَيْسَ بِعَالِمٍ.

١ . هكذا في فنون. و في النسخ و المطبوع: «بأنه حافظ بمعنى العلم».

٢ . في «خ» و المطبوع: «هذه اللفظة». و في «م»: «هذه اللفظ».

٣ . هكذا في المغني، ج ٥، ص ٢٢٦. و في النسخ و المطبوع: «جري».

٤ . في النسخ: «في». و في المطبوع: - «فرع».

[٤]

## فَصْلُ

فيما يُجرى عليه تعالى لكونه حياً، وما يرجع إلى ذلك

إذا كان «الحَيُّ» مَنْ لَا يَتَعَذَّرُ كَوْنُهُ عَالِماً قَادِراً، أَوْ مَنْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عَالِماً قَادِراً إِلَّا هُوَ، وَ عَلِمْنَا أَنَّهُ تَعَالَى عَلَى هَذِهِ الْحَالِ<sup>١</sup>، فَوَاجِبٌ أَنْ نَصِفَهُ بِأَنَّهُ «حَيٌّ»؛ لِحُصُولِ الْمَعْنَى فِيهِ.

وَنَصِفُهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «رَاءٍ» وَ «مُدْرِكٌ» وَ «سَامِعٌ» وَ «مُبْصِرٌ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ وَاجِبٌ عَنْ<sup>٢</sup> كَوْنِهِ حَيّاً. وَإِنَّمَا نَصِفُهُ بِذَلِكَ عِنْدَ<sup>٣</sup> وُجُودِ الْمُدْرَكَاتِ؛ لِأَنَّ الْوُجُودَ شَرْطاً فِي تَعَلُّقِ الْإِدْرَاكِ. وَلَا نَصِفُهُ بِذَلِكَ كُلَّهُ فِيْمَا لَمْ يَزَلْ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي وُجُودَ الْمُدْرَكِ.

وَنَصِفُهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «سَمِيعٌ بَصِيرٌ» فِيْمَا لَمْ يَزَلْ؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى حَالٍ يَجِبُ مَعَهَا أَنْ يُدْرِكَ الْمَسْمُوعَاتِ وَ الْمُبْصَرَاتِ إِذَا وُجِدَتْ. وَ لَيْسَ لَهُ تَعَالَى بِكَوْنِهِ سَمِيعاً بَصِيراً صِفَةً زَائِدَةً عَلَى كَوْنِهِ حَيّاً، وَ قَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِيْمَا مَضَى مِنَ الْكِتَابِ.<sup>٤</sup>

١. في فنون: «قادر عالم» بدل «على هذه الحال».

٢. في فنون: «مع».

٣. في فنون: «بعد».

٤. لقد سقط هذا البحث من بداية الكتاب، و لم يصل إلينا، لكنّه رحمه الله بيّنه في الملخص،

و لا يوصفُ تعالى بأنه «ناظرٌ»؛ لأنَّ معنى هذه اللَّفظةِ تَقْلِيْبُ الحَدَقَةِ في جِهَةِ المَرئيِّ طَلَباً لِرؤيِّته. و إن وَصَفناه¹ تعالى بأنه «ناظرٌ» أي² «راحِمٌ» إذا قَيَّدناه. و لا يوصفُ تعالى بأنه «شامٌ» و «ذائقٌ»؛ لأنَّا قد بيَّنَّا في صدرِ هذا الكتابِ أنَّ ذلكَ لَيْسَ بِعِبارَةٍ عن الإدراكِ،³ و إنما هو عِبارَةٌ عن تَقْرِيْبِ الجِسمِ إلى الحاسَّةِ، و أَنَّهُم يَقُولُونَ: «شَمَمْتُهُ⁴ فَلَمْ أَجِدْ لَهُ رِيحاً»، و «ذُقْتُهُ فَلَمْ أَجِدْ لَهُ طَعِماً».

١. في «م، هـ»: «وصفانه».

٢. في فنون: «بمعنى» بدل «أي».

٣. لقد سقط هذا البحث من بداية الكتاب، و لم يصل إلينا، لكنَّه رحمه الله بيَّنه في الملخص،

ص ٩٩ - ١٠٠.

٤. في «خ، م» و المطبوع: «شمتته».

[٥]

## فصل

فيما يُجرى عليه من الأوصاف التي لا تختص بنوع مفرد

يوصف تعالى بأنه «واحد» على أحد معنيين:

أحدهما: أنه لا يتبعض ولا يتجزأ، وإن لم يكن<sup>١</sup> هذا الوصف - إذا أُريدَ به هذا الوجه - من أسماء التعظيم والمدح.

والمعنى الآخر: أن نوصفه تعالى بأنه واحد بمعنى أنه بأنه منفرد<sup>٢</sup> بصفات نفسه التي ليست لغيره، وهذا الوصف يقتضي المدح والتعظيم.

ويوصف تعالى بأنه «فرد» و«منفرد»، بمعنى أنه واحد. كما يقولون: «فلان فرد عصره، وواحد دهره».

ولا يوصف تعالى بأنه «فد»؛ لأن هذه اللفظة<sup>٣</sup> تُفيد القلة والاحتقار؛<sup>٤</sup> يقولون: «ما يجيئنا فلان إلا فداً»، يريدون: قليلاً.

١. في «م»، هـ: - «يكن».

٢. هكذا في فنون. وفي النسخ والمطبوع: «بأنه واحد بأنه منفرد».

٣. هكذا في فنون. وفي النسخ والمطبوع: - «التي».

٤. في فنون: «لأنها لفظة».

٥. في «خ» والمطبوع: «والاختصار».

ولا يوصف تعالى بأنه «وَرَّ»؛ لأنه غير مفيد كونه تعالى واحداً، وإنما يفيد عدداً لا نصف له - كما يفيد الزوج عدداً له نصف -، وهذا يستحيل<sup>١</sup> عليه تعالى.

و يوصف تعالى بأنه «غني»، ومعنى ذلك: أنه حيي<sup>٢</sup> غير محتاج، ولا تجوز<sup>٣</sup> عليه الحاجة، وهو تعالى غني لنفسه، ويوصف تعالى بذلك فيما لم يزل ولا يزال.

ولا يوصف تعالى بكل صفة تقتضي كونه محتاجاً ونفي كونه غنياً؛ كوصفه بأنه «يسر» و «يفرح» و «يخاف» و «يرجو» و «يشفق» و «يفزع»؛ لأن ذلك يقتضي جواز اللذة والألم عليه.

ولا يوصف تعالى بأنه «يغتم» و «يحذر» و «يخاف» و «يشفق» و «يفزع»؛ لأن ذلك كله يرجع إلى اعتقاد أو ظن لوصول المضار إلى المعتقد، وذلك مما يستحيل عليه تعالى.

ولا يوصف تعالى بأنه «يلتذ» و «يألم»؛ لاستحالة الشهوة والنفاذ عليه.

و يوصف تعالى بأنه «شيء»؛ من حيث صح أن يعلم ويخبر عنه، وقد سمى تعالى نفسه بذلك.<sup>٥</sup>

والأولى أن يجرى عليه تعالى الوصف بـ«شيء»<sup>٦</sup> من جهة اللغة و اقتضاها

١. في فنون: «مستحيل».

٢. في فنون: - «حي».

٣. في «خ، م» والمطبوع: «ولا يجوز».

٤. في فنون: «ولا يوصف تعالى بأنه يلتذ ولا يألم ولا يشفق ولا يحذر ولا يخاف ولا يفزع»  
و تنقطع العبارة بعد ذلك.

٥. أي في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُمِّي شَيْءٌ أَكْثَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام (٦): ١٩].

٦. في «خ» الكلمة مبهمة. وفي المطبوع: «الشيء». وقد تقدم البحث عن وصف «شيء» في

لإجراء<sup>١</sup> هذا الاسم - بخلاف ما ذهب إليه قوم من إجرائها عليه تعالى سماعاً و شرعاً -: لأنها ليست بلقب، وهي مفيدة في الأصل، وإنما لأجل وقوع اشتراكٍ مُسمّياتها في فائدتها خَرَجَتْ مِنَ الإفادة؛ فِلأَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَى غَيْرِهَا لَمْ تُفَدَ، وَ اللَّقْبُ «لَا يُفِيدُ» لِشَيْءٍ يَرْجِعُ إِلَى وَضْعِهِ.<sup>٢</sup>

و الدليل على أَنَّهَا مُفِيدَةٌ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهَا وَ تَبْدِيلُهَا وَ اللَّغَةُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ، وَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْأَلْقَابِ.

و قِيلَ: إِنَّهُ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ تَكُونَ مُفِيدَةٌ؛ مِنْ حَيْثُ مَيَّزَتْ<sup>٣</sup> مَا يَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِهِ مِنْ<sup>٤</sup> الذَّوَاتِ مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ الْعِلْمُ بِهِ مِنَ الْأَكْوَانِ وَ الصِّفَاتِ، وَ هَذِهِ فَائِدَةٌ مَعْقُولَةٌ. ٥٨٨

وَ تُجْرَى هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى الْقَدِيمِ وَ الْمُحَدَّثِ، وَ الْمَوْجُودِ وَ الْمَعْدُومِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «عَلِمْتُ شَيْئاً مَوْجُوداً»، وَ «عَلِمْتُ شَيْئاً مَعْدُوماً»، وَ «فَعَلْتُ شَيْئاً بِالْأَمْسِ»، وَ «سَأَفْعُلُ شَيْئاً غَدًا»، وَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا \* إِلَّا أَنُ يَشَاءَ اللَّهُ»<sup>٥</sup>.

وَ يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «ذَاتٌ». وَ فَائِدَةُ هَذِهِ الصِّفَةِ فِي اصطلاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ: أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَعْلَمَ وَ يَخْتَصَّ بِصِفَاتٍ يَبِينُ<sup>٦</sup> بِهَا مِنْ غَيْرِهِ.

وَ قَدْ يُضَافُ إِلَيْهِ تَعَالَى هَذِهِ الصِّفَةُ فَيُقَالُ: «عَالِمٌ لِدَايَتِهِ» وَ «قَادِرٌ لِنَفْسِهِ»، يُرَادُّ

١. في النسخ و المطبوع: «الإجراء». و الصحيح ما أثبتناه.

٢. في «خ» و المطبوع: «وصفه».

٣. في «خ»: - «مَيَّزَتْ».

٤. في النسخ و المطبوع: «مِمَّا». و الصحيح ما أثبتناه.

٥. الكهف (١٨): ٢٣ - ٢٤.

٦. في «خ» و المطبوع: «بصفات يَبِينُ». و في «م، هـ»: «لصفات يَبِينُ».

المُبَالِغَةُ فِي الإِخْتِصَاصِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ عَلَى حَدٍّ لَا يُمَكِّنُ أَحْصُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يُقَيِّدُونَ وَيَقُولُونَ: «ضَرَبَ فُلَانٌ فُلَانًا بِنَفْسِهِ»؛ لِلِإِخْتِصَاصِ بِضَرْبِهِ.

و لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَيْنٌ» إِلَّا مُقَيَّدًا، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «عَيْنُهُ عَالِمَةٌ» و «عَالِمٌ لِعَيْنِهِ».<sup>١</sup>  
و لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «نَفْسٌ» مُطْلَقًا - و إِنْ جَازَ عَلَى سَبِيلِ الإِضَافَةِ، فَيُقَالُ: «عَالِمٌ لِنَفْسِهِ» -؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ يَتَنَاوَلُ أَجْسَامًا مَخْصُوصَةً. وَ تُسْتَعْمَلُ عَلَى سَبِيلِ الإِضَافَةِ، فَيُقَالُ: «نَفْسٌ كَذَا»، كَمَا يُقَالُ: «ذَاكَ كَذَا».

و لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مَعْنَى»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفِيدُ الْقَصْدَ بِالْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «فَهَمْتُ مَعْنَى كَلَامِكَ»، و «مَا هَذَا مَعْنَى كَلَامِي».

و يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «إِنَّهُ تَعَالَى مَعْنِيٌّ» بِالتَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالْكَلَامِ.  
و يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «غَيْرُ الْأَشْيَاءِ». وَ فَائِدَةُ هَذِهِ الصِّفَةِ إِخْتِصَاصُهُ تَعَالَى بِصِفَاتِ دُونِهَا.

و لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «تَامٌ» و «وَافِرٌ» و «كَامِلٌ»؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ تَقْتَضِي نَقْصَانًا تَقَدَّمَهَا، وَ حُصُولَهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ غَيْرَ كَامِلَةٍ، وَ ذَلِكَ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى.  
و يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «سُبُوْحٌ قُدُّوسٌ». وَ الْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ تَنْزِيهِهُ<sup>٢</sup> عَمَّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ وَ فِي أَعْيَالِهِ.

و لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «فَوْقٌ» مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي الْعُلُوَّ فِي الْمَسَافَةِ. وَ يَصِحُّ عَلَى سَبِيلِ التَّقْيِيدِ؛ قَالَ تَعَالَى: «وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ»<sup>٣</sup>.

و لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «قَرِيبٌ» مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ الْقُرْبَ فِي الْمَسَافَةِ. وَ يَوْصَفُ بِأَنَّهُ «قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ» بِمَعْنَى أَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ دُعَائِهِمْ وَ إِجَابَتِهِمْ.

١. في «خ»: - «و لا يوصف تعالى بأنه عين... و عالم لعينه».

٣. يوسف (١٢): ٧٦.

٢. في «م، ه»: «تنزيه».

و يوصف أيضاً بهذا مجازاً؛ من حيث كان عالماً بنا و بأعمالنا كعلم القريب بما يقرُب منه.

و يوصف تعالى بأنه «حَقٌّ» بمعنى أن عبادته حق؛ فهو مجاز على كُلِّ حال.  
و يوصف تعالى بأنه «لَطِيفٌ» مُقَيِّداً بالتدبير و الصَّنْع. و لا يُطْلَقُ عَلَيْهِ تعالى؛ لِإِقْتِضَائِهِ اللَّطَافَةَ، و [هي] <sup>١</sup> من صِفَاتِ الْجَوَاهِرِ.

و امتنع أبو عليٍّ من وصفه بأنه «رَفِيقٌ»؛ قَالَ: لَأَنَّ الرَّفَقَ هُوَ الْإِحْتِيَالُ لِإِصْلَاحِ الْأُمُورِ وَ التَّوَصُّلِ إِلَيْهَا، وَ ذَلِكَ <sup>٢</sup> مُسْتَحِيلٌ فِيهِ تعالى <sup>٣</sup>. وَ لَيْسَ يَمْتَنِعُ وَصْفُهُ بِذَلِكَ مُقَيِّداً فَيُقَالُ: «رَفِيقٌ بَعْبَادِهِ»، أَي مُنْعِمٌ عَلَيْهِمْ وَ مُخَفِّفٌ عَنْهُمْ.

و لا يوصف تعالى بأنه «حَسَنٌ» و لا «جَمِيلٌ»؛ لِأَنَّهُمَا يَقْتَضِيَانِ حُسْنَ الصُّورَةِ. فَإِنْ أُريدَ بِالْحُسْنِ خِلَافُ الْقُبْحِ الْمُسْتَحَقِّ بِهِ الدَّمُّ، أَفَادَ ذَلِكَ الْحُدُوثَ عَلَى بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَ هُوَ مُسْتَحِيلٌ فِيهِ تعالى.

و لا يوصف تعالى بأنه «نَظِيفٌ»؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ إِزَالََةَ الدَّرَنِ <sup>٤</sup>.

و لا يوصف تعالى بأنه «ذُخْرٌ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ حَقِيقَةً فِيمَا يَصِحُّ أَنْ يَدْخِرَهُ الْإِنْسَانُ <sup>٥</sup>.

و لا يوصف تعالى بأنه «سَنَدٌ»؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ هَذَا اللَّفْظِ تُسْتَعْمَلُ <sup>٦</sup> فِيمَا يُسْتَنْدُ إِلَيْهِ مِنَ الْأَجْسَامِ.

١. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، كما في المطبوع.

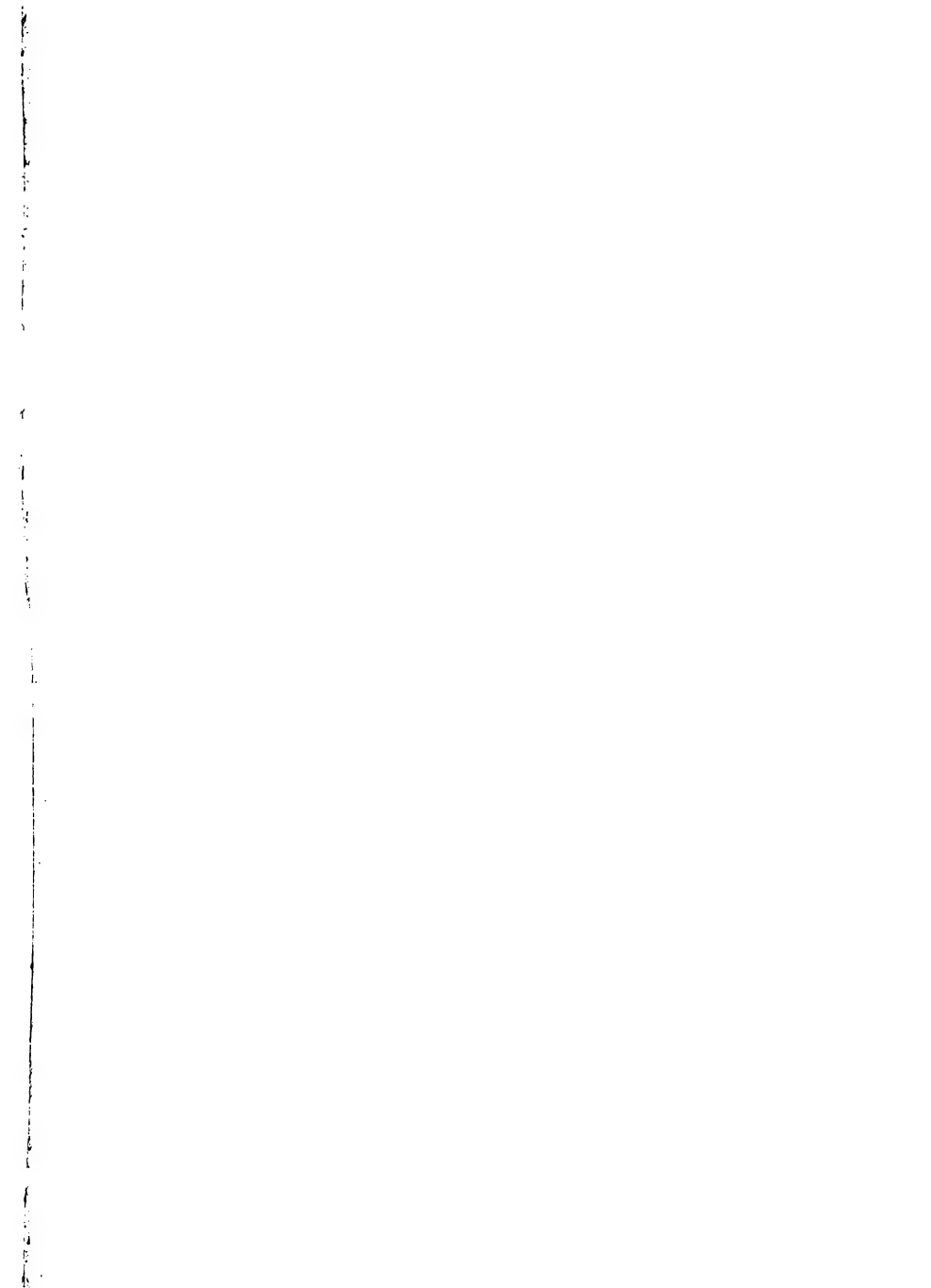
٢. في «م» - «و ذلك». و كأنها مشطوب عليها في «ه».

٣. راجع: المغني، ج ٥، ص ٢٥٦.

٤. الدُرَرُ: الوُسَخ. الصحاح، ج ٥، ص ٢١١٢ (درن).

٥. في النسخ و المطبوع: «للإنسان». و الصحيح ما أثبتناه.

٦. في «خ، م» و المطبوع: «يُستعمل».



## [القسم الثاني]

### الكلام فيما يستحقه تعالى من الصفات الراجعة إلى الأفعال<sup>١</sup>

[١]

#### فصل

#### فيما يُجرى عليه تعالى لكونه فاعلاً

إذا كان معنى وصِفِ الفاعِلُ بأنَّه «فاعِلٌ» أنه<sup>٢</sup> أو جَدَ ما كان قادراً عليه - وهذا المعنى ثابت فيه تعالى - وَجَبَ وصفه بأنَّه «فاعِلٌ».

وهذه اللفظة على الحقيقة تُفيدُ في<sup>٣</sup> غيرِ مَنْ وُصِفَ بها؛ لأنها تُفيدُ وجودَ المقدورِ وحدوثه، وهذه فائدةٌ ترجعُ إلى غيرِ مَنْ الإِسْمُ اسمٌ له.

وهذا على ظاهره لا يصح؛ لأنَّ قولنا: «فاعِلٌ» يُفيدُ صِفَةً في المقدورِ وهو حدوثه، و حُكماً للفاعلِ الذي أجرينا عليه هذا الإِسْمُ؛ لأنَّ وجودَ مقدوره حُكْمٌ يرجعُ إليه. فقد أفدنا فيما يرجعُ إليه فائدةً، وإن لم يكن له بكونه فاعلاً حالاً.

---

١. في النسخ والمطبوع: «فصل، الكلام فيما يستحقه تعالى...»، وقد أحرنا كلمة «فصل» لاقتضاء ترتيب العناوين ذلك.

٢. في «خ» والمطبوع: «إذا» بدل «أنه».

٣. في النسخ والمطبوع: «من». والصحيح ما أثبتناه.

و غَلِطَ عَبَادٌ<sup>١</sup> فِي قَوْلِهِ: إِنَّ لَفْظَةَ «فَاعِلٍ» اسْمٌ لِلْفَاعِلِ وَ فِعْلُهُ جَمِيعاً.  
لَأَنَّا نَقُولُ: «فَاعِلُ الْعَالَمِ قَادِرٌ لِنَفْسِهِ وَ ذَاتِهِ»، فَتَصِفُ<sup>٢</sup> الْفَاعِلَ بِمَا لَا يَلِيقُ بِالْفِعْلِ  
الْبَتَّةَ وَ لَا يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ عَلَيْهِ. وَ جَرَى اسْمُ «الْفَاعِلِ» مَجْرَى قَوْلِنَا: «أَسْوَدُ» فِي أَنَّهُ  
وَ إِنْ أَفَادَ وُجُودَ السَّوَادِ، فَلَيْسَ بِاسْمٍ لِلْسَّوَادِ، بَلْ لِلْجِسْمِ الْأَسْوَدِ<sup>٣</sup>.  
وَ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ: الْأَسْمَاءُ الْمُشْتَقَّةُ<sup>٤</sup> مِنَ الْفِعْلِ لَا تُجْرَى إِلَّا فِي حَالِ وُجُودِ  
الْفِعْلِ؛ لَا قَبْلَهُ وَ لَا بَعْدَهُ. وَ تَجْرِي<sup>٥</sup> مَجْرَى قَوْلِنَا: «مُتَحَرِّكٌ» [فِيَانَهُ]<sup>٦</sup> مَاخُودٌ مِنْ  
الْحَرَكَةِ، وَ لَا يُجْرَى إِلَّا عَلَى مَا فِيهِ حَرَكَةٌ فِي الْحَالِ.  
وَ كَانَ<sup>٧</sup> أَبُو هَاشِمٍ يُخَالِفُ فِي ذَلِكَ وَ يَقُولُ: قَدْ يُشْتَقُّ الْإِسْمُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ  
وَ بَعْدَ وُجُودِهِ<sup>٨</sup>؛ يُقَالُ: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غَدًا»، أَوْ «ضَارِبٌ أَمْسٍ».

٥٩١

١. هو عَبَاد بن سليمان - أو سلمان - بن عليّ الضَّمَرِيِّ أو الصَّيْمَرِيِّ البَصْرِيِّ. من كبار المعتزلة،  
يُعدُّ في البصريين، من أصحاب هشام بن عمرو القَوَاطِي. وقيل: ملأ الأرض كتباً و خلافاً،  
و خرج عن حدِّ الاعتزال إلى الكفر و الزندقة. و بينه و بين إمام أهل السنة عبد الله بن كُلاب  
مناظرات و مجادلات. له كتب معروفة؛ منها كتاب يُسمَّى «الأبواب»، نقضه أبو هاشم. و يخالف  
عباد المعتزلة في أشياء، و يختصُّ بأشياء اخترعها لنفسه. و كان أبو عليّ الجُبَائِيّ يصفه بالحذق  
في الكلام، ثمَّ يقول: لولا جنونه. و كان عبَاد في أيام المأمون، و إليه تُنسب الفرقة «العبادية»،  
و تُوفِّي نحو سنة ٢٥٠ من الهجرة. راجع: مقالات الإسلاميين، ص ١٩٦؛ الثمنية و الأمل،  
ص ٦٥-٦٦؛ الفهرست لابن النديم، ص ٢١٥؛ لسان الميزان، ج ٣، ص ٢٢٩، الرقم ١٠٢٥؛  
نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج ١، ص ٢٩٧-٢٩٨.

٢. في النسخ و المطبوع: «فيصف». و الصحيح ما أثبتناه.

٣. في النسخ و المطبوع: «للجسم لا للأسود». و الصحيح ما أثبتناه.

٤. في النسخ و المطبوع: «مشتقة». و الصواب ما أثبتناه.

٥. في «خ، م» و المطبوع: «و يجري».

٦. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، و هكذا ما بعده.

٧. في النسخ: «و قال»، و الصحيح ما أثبتناه، كما في المطبوع.

٨. أي الفعل المستقبل و الماضي.

ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: يُشْتَقُّ مِنَ الْمَاضِي وَالْحَاضِرِ، وَلَا يُشْتَقُّ مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ.<sup>١</sup>  
و هذا أولي؛ لأنهم لا يَسْتَقُون مِمَّا لَمْ يَقَعْ، فإذا قالوا: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غَدًا»،  
فالمعنى أَنَّهُ يَكُونُ فِي غَدٍ ضَارِبًا، وَلَا يَسْتَحِقُّ التَّسْمِيَةَ الْآنَ. وَالْمَاضِي<sup>٢</sup> لَا شُبْهَةَ  
فِي الْإِشْتِقَاقِ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ فَائِدَةُ قَوْلِنَا: «ضَارِبٌ» أَنَّ مَقْدُورَهُ مِنَ الضَّرْبِ وَجَدَ،  
فهذه<sup>٣</sup> الفائدة ثابتة فيما هو موجودٌ مِنَ الضَّرْبِ<sup>٤</sup> وفيما تَقْضَى<sup>٥</sup>.

و لَا نَصِفُهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «فَاعِلٌ» فِيمَا لَمْ يَزَلْ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِسْمَ يُشْتَقُّ مِنْ وَجُودِ  
الْفِعْلِ، وَلَمْ يَوْجَدْ الْفِعْلُ فِيمَا لَمْ يَزَلْ.

و نَصِفُهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «غَيْرُ فَاعِلٍ» فِيمَا لَمْ يَزَلْ،<sup>٦</sup> وَيُقِيدُ عَدَمَ الْفِعْلِ فِي تِلْكَ الْأَحْوَالِ.  
و نَصِفُهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُحْدَثٌ» و «مُوجِدٌ»؛ لِمُشَارَكَةِ هَاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ لِفَائِدَةِ قَوْلِنَا:  
«فَاعِلٌ».

و لَا يَصِحُّ وَصْفُهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «تَارِكٌ»؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ تُفِيدُ فِي عُرْفِ الْمُتَكَلِّمِينَ مَا  
لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّا قَدْ بَيَّنَّا - فِيمَا مَضَى مِنْ هَذَا الْكِتَابِ<sup>٧</sup> - أَنَّ حَدَّ التَّرَكِّ هُوَ «مَا  
ابْتَدَأَ بِالْقُدْرَةِ<sup>٨</sup> بَدَلًا مِنْ ضِدِّ لَهُ يَصِحُّ ابْتِدَاؤُهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ»، وَ مَعْنَى هَذَا الْحَدِّ

١. للتعرف على قولَي أبي عليّ و أبي هاشم راجع: شرح الأساس الكبير، ج ١، ص ٥٥٨؛ عُدَّة  
الأنكاس، ج ١، ص ٢٠٠.

٢. في «خ» و المطبوع: «و».

٣. في النسخ و المطبوع: «و هذه». و الصحيح ما أثبتناه.

٤. أي في الحاضر.

٥. في «خ، م» الكلمة مبهمة. و في المطبوع: «يقضي».

٦. في «خ»: - «و نصفه تعالى بأنه غير فاعل فيما لم يزل».

٧. بيّنه في ج ١، ص ١٤٢ - ١٤٣.

٨. أي ما فعل ابتداءً بواسطة قدرة زائدة على الذات، قائمة في محلّها. جاء في الحدود، ص ٧٢:  
«فأما الترك و المتروك فإنهما الضدان اللذان يفعل القادر كلّ واحد منهما بدلاً من الآخر مبتدئاً  
بالقدرة في محلّها. و لهذا قلنا: ترك فعل».

لا يَصِحُّ فِيهِ تَعَالَى.

و اللُّغَةُ و إن أفادت في التَّسْمِيَةِ بالتَّركِ مَنْ كَانَ غَيْرَ فاعِلٍ، فلا نَصِفُهُ تَعَالَى مُطْلَقاً بِأَنَّهُ تَارِكٌ عَلَى مَذْهَبِ اللُّغَةِ؛ لِأَنَّ عُرْفَ الْمُتَكَلِّمِينَ أَخْصَصُ فِي أَسْمَائِهِ وَ صِفَاتِهِ مِنَ اللُّغَةِ.

و إن قَيَّدْنَاهُ فَقُلْنَا: «إِنَّهُ تَارِكٌ، بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ»، جازاً.

و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُخْتَرَعٌ»؛ لِأَنَّ فائِدَةَ هَذَا الوَصْفِ إخراجُ الفِعْلِ مِنَ العَدَمِ إِلَى الوجودِ، وَ هِيَ ثابِتَةٌ فِيهِ تَعَالَى. وَ لِهَذِهِ الكَلِمَةِ فِي العُرْفِ فائِدَةٌ أُخْرَى، وَ هِيَ إِبْجَادُ الفِعْلِ فِي الغَيْرِ مِنْ غَيْرِ آلَةٍ وَ لَا سَبَبٍ. وَ الْوَجْهَانِ ثابِتَانِ فِيهِ تَعَالَى. وَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي لَا يَكُونُ أَحَدُنَا مُخْتَرِعاً.

٥٩٢

و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُبْدِعٌ». وَ فائِدَةُ هَذَا الوَصْفِ إيقاعُ الفِعْلِ لَا عَلَى مِثَالٍ، وَ قِيلَ: إِنَّهُ يُفِيدُ مَعْنَى الاختِرَاعِ، وَ قَوْلُهُمْ فَيَمَنْ فَعَلَ شَيْئاً لَا تَوَجُّهُ الشَّرِيعَةُ: بِأَنَّهُ «مُبْتَدِعٌ» وَ فِي فِعْلِهِ: أَنَّهُ «بِدْعَةٌ» يَقْوَى الْوَجْهَ الْأَوَّلَ.

و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُنشِئٌ»؛ لِأَنَّ [فائِدَةَ] <sup>٢</sup> ذَلِكَ الإِبْجَادُ <sup>٣</sup> فِي الغَيْرِ بِلا سَبَبٍ. وَ يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «صَانِعٌ»؛ لِأَنَّ مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ مَعْنَى «فاعِلٍ»، وَ إِنْ اسْتَعْمِلْتَ فِي التَّعَارُفِ فِي الجِرْفِ.

وَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ تَعَالَى يوصَفُ بِأَنَّهُ «عَامِلٌ»؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى «فاعِلٍ» وَ «مُحْدِثٍ». وَ مَنَعَ غَيْرُهُ مِنْ ذَلِكَ وَ قَالَ: هَذَا الْوَجْهَ <sup>٤</sup> يَقْتَضِي اسْتِعْمَالَ الْجَوَارِحِ فِي الفِعْلِ، فَلَا هُ يوصَفُ بِهِ.

١. فِي المَطْبُوعِ: «فَلْنَا».
٢. مَا بَيْنَ المَعْقُوفِينَ أَضْفَاهُ لِمَقْتَضَى السِّيَاقِ، وَ هَكَذَا مَا بَعْدَهُ.
٣. فِي النِّسْخِ وَ المَطْبُوعِ: «لَا لِإِبْجَادٍ». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.
٤. أَيْ هَذَا الوَصْفِ.
٥. فِي النِّسْخِ وَ المَطْبُوعِ: «و لَا». وَ الصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ.

و يُقَوِّي هذا المذهبَ الثاني أَنهم لا يَصِفُونَ أفعالَ القلوبِ بِأَنَّها أَعْمَالٌ،  
و لا يَقُولُونَ: <sup>١</sup> «عَمِلْتُ بِقَلْبِي» كما [يَقُولُونَ]: <sup>٢</sup> «عَمِلْتُ<sup>٣</sup> بِيَدِي».

و يوصَفُ تعالى بِأنه «خالِقٌ»؛ لأنَّ فائدةَ هذه اللَّفْظَةِ وَقوعُ الفعلِ مُقَدَّرًا غَيْرَ  
مَسْهُوٍّ عنه. و بالعَرَفِ لا تُطْلَقُ هذه اللَّفْظَةُ إِلَّا فِيهِ تعالى، و تُقَيَّدُ فِي غَيْرِهِ.

و يوصَفُ تعالى بِأنه «مُقَدَّرٌ» و «مُدَبَّرٌ»؛ مِنْ حَيْثُ فَعَلَ تعالى و لَيْسَ بِسَاءٍ.

و يوصَفُ تعالى بِأنه «مُكَوَّنٌ» و «مُثَبِّتٌ»؛<sup>٤</sup> لأنَّ ذلك يَقْتَضِي إِيْجَادَ أفعاله.

و لا يوصَفُ تعالى بِأنه «مُكْتَسِبٌ»؛ لأنَّه يُفِيدُ اجْتِلَابَ<sup>٥</sup> الْمَنَافِعِ و دَفْعَ الْمَضَارِّ. ٥٩٣

و يوصَفُ تعالى بِأنه «مُحْسِنٌ» على أَحَدِ مَعْنَيَيْنِ: أَحَدُهُمَا مِنْ حَيْثُ فَعَلَ  
الْحَسَنَ، و هو لا يَتَعَدَّى. (١٤٤/ألف) و الثاني مِنْ حَيْثُ فَعَلَ الْإِحْسَانَ، و هو مُتَعَدٍّ.  
و على هذا لا يوصَفُ تعالى مِنْ [حَيْثُ]<sup>٦</sup> فَعَلَ الْعِقَابَ بِأنه مُحْسِنٌ على طَرِيقِ  
التَّعَدِّي، و يوصَفُ تعالى مِنْ [حَيْثُ] فَعَلَ ذلك بِأنه مُحْسِنٌ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي  
لا يَتَعَدَّى.

و يوصَفُ تعالى بِأنه «مُنْعِمٌ» و «مُتَفَضِّلٌ» و «جَوَادٌ»؛ لَوْقوعِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَقْتَضِي  
إِجْرَاءَ هذه الصِّفَاتِ عَلَيْهِ مِنْهُ تعالى.

و لَيْسَ يَجِبُ أَنْ يَتَكَرَّرَ مِنْهُ التَّفَضُّلُ حَتَّى يوصَفَ بِأنه «مُتَفَضِّلٌ»، بَلْ يوصَفُ

١. في النسخ: «و لا يقول: علمت». و الصحيح ما أثبتناه، كما في المطبوع.

٢. ما بين المعقوفين أضفناه لاقتضاء السياق، و هكذا ما بعده.

٣. في «خ»: «علمت».

٤. جاء في المغني: «و يوصف بأنه «مثبت» من حيث دخل فعله في أنه ثابت، و ذلك في حقيقة

اللغة بمعنى موجد». المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ١٩٣.

٥. في النسخ و المطبوع: «اختلاف». و الصحيح ما أثبتناه.

٦. ما بين المعقوفين مقتضى السياق، و هكذا ما بعده.

بذلك<sup>١</sup> مَنْ فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ.

فأما<sup>٢</sup> «جواد» فلا يوصَفُ به<sup>٤</sup> إِلَّا مَنْ أَكْثَرَ مِنْ فِعْلِ الْجُودِ وَالتَّفَضُّلِ.

وَفَرَّقَ قَوْمٌ بَيْنَ «جَائِدٍ» وَ«جَوَادٍ»؛ قَالُوا: يَوْصَفُ مَنْ فَعَلَ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ بِأَنَّهُ «جَائِدٌ»، وَلَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ «جَوَادٌ» إِلَّا مَعَ الْإِكْتَارِ.<sup>٥</sup>

وَأَخْطَأَ مَنْ قَالَ: «إِنَّ الْجَوَادَّ مَن بَدَّلَ جَمِيعَ مَا فِي وَسْعِهِ»، وَذَكَرَ أَنَّ الْفَرَسَ (١٤٤/ب) إِنَّمَا وُصِفَ بِأَنَّهُ «جَوَادٌ» لِإِخْرَاجِهِ جَمِيعَ مَا فِي وَسْعِهِ مِنَ الْحَفْرِ<sup>٦</sup>، وَادَّعَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ «جَوَادٌ» إِلَّا إِذَا فَعَلَ مِنَ الْجُودِ مَا لَوْ زَادَ عَلَيْهِ لَمْ تَكُنِ الزِيَادَةُ حَسَنَةً.

وَإِنَّمَا قُلْنَا بِخَطَأٍ<sup>٧</sup> مَنْ قَالَ<sup>٨</sup> ذَلِكَ؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّ أَهْلَ اللُّغَةِ يُسَمُّونَ مَنْ أَكْثَرَ الْإِفْضَالَ وَالْإِنْعَامَ عَلَى قَوْمٍ بِأَنَّهُ «جَوَادٌ»، وَإِنْ كَانَ مُتَمَكِّنًا لَكَثْرَةِ مَالِهِ وَاتِّسَاعِ حَالِهِ أَنْ يُفْضَلَ عَلَى مَنْ هُوَ أَكْثَرُ عَدَدًا مِنْهُمْ؛<sup>٩</sup> فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا مُعْتَبَرٌ<sup>١٠</sup> بِإِفْرَاقِ الْوُسْعِ وَصِفَةِ الْفَرَسِ بِأَنَّهُ «جَوَادٌ» مَجَازٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَرِّدٍ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ فِيهِ اسْتِفْرَاقٌ

١. في الأصل: - «بذلك».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «من ذلك».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «وأما».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «به».

٥. نقله القاضي عبد الجبار عن أبي علي الجبائي. راجع: المغني، ج ١٤ (الأصلح، استحقاق

الذم، التوبة)، ص ٤٥.

٦. في النسخ والمطبوع: «الحضر». والصحيح ما أثبتناه.

٧. من هنا إلى قوله بعد عدة صفحات: «محرك ومسكن» ساقط من «ه».

٨. في «م»: - «قال».

٩. راجع: الفروق اللغوية، ج ١، ص ١٦٧.

١٠. في «م»: «لا يُعتبر». وفي المطبوع: «لا تعتبر».

الْوَسْعِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ اسْتَفْرَغَ وَسْعَهُ وَطَاقَتَهُ مِمَّا فِي السَّعْيِ وَالْعَدْوِ لَا يَوْصَفُ  
بِأَنَّهُ جَوَادٌ؟

٥٩٤

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُصِيبٌ» و «حَكِيمٌ»؛ لِأَنَّ أَفْعَالَهُ كُلَّهَا صَوَابٌ وَحِكْمَةٌ.  
وَقَدْ يَوْصَفُ الْمُصِيبُ بِأَنَّهُ «مُصِيبٌ» بِالْفِعْلِ الْوَاحِدِ مِنَ الصَّوَابِ، وَإِنْ لَمْ  
يَكْثُرْ مِنْهُ.

وَقِيلَ: إِنَّ<sup>١</sup> مَعْنَى وَصَفِ الْحَكِيمِ بِأَنَّهُ «حَكِيمٌ» أَنَّهُ لَا يَتَخَلَّلُ أَفْعَالَهُ شَيْءٌ مِنَ  
السَّفَةِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَوْصَفُ بِالْحِكْمَةِ مَنْ يَفْعَلُ الْحِكْمَةَ تَارَةً وَالسَّفَةَ أُخْرَى؟  
وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «عَدْلٌ» بِالتَّعَارُفِ؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «عَدْلٌ» فِي أَصْلِ اللُّغَةِ يَتَنَاوَلُ  
الْفِعْلَ إِذَا كَانَ حَسَنًا، وَبِالْعُرْفِ يُسَمَّى بِهِ الْفَاعِلُ الَّذِي لَا يَتَخَلَّلُ أَفْعَالَهُ سِوَى الْعَدْلِ.  
وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُبْدِئٌ» و «مُعِيدٌ»؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى ابْتَدَأَ الْخَلْقَ<sup>٢</sup> وَأَنْشَأَهُ<sup>٣</sup>  
(١٤٥/الف) وَمَعْنَى «مُعِيدٌ» أَنَّهُ يُعِيدُ مَا تَقَدَّمَ عَدَمُهُ إِيجَادُهُ.

وَقَالَ قَوْمٌ: لَوْ كَانَ مَعْنَى «مُعِيدٌ» هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ، لَمَا وَصِفَ الْقَدِيمُ تَعَالَى فِي هَذِهِ  
الْحَالِ بِهِ؛<sup>٤</sup> لِأَنَّا لَا نَقْطَعُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ أَعَادَ شَيْئًا مِنْ أَفْعَالِهِ.  
وَذَكَرُوا أَنَّ مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَنَّهُ يَعُودُ<sup>٥</sup> فِي إِفْضَالِهِ وَإِحْسَانِهِ حَالًا بَعْدَ حَالٍ.  
وَوَصَفَهُ تَعَالَى قَوْمٌ بِأَنَّهُ «مُقَدِّمٌ» عَلَى الْفِعْلِ، بِمَعْنَى «قَاصِدٌ»<sup>٦</sup>. وَالْأَوَّلَى أَنْ

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «إِنَّ».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الخلق».

٣. في المطبوع: «وَأَنْشَأَ».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «به».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «لا».

٦. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يعيد».

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «قاصداً» بدل «بمعنى قاصد».

لا يوصف بذلك؛ لأنَّ مُقَدِّمًا يُفِيدُ الْقَصْدَ إِلَى ما فيه مَشَقَّةٌ وَكُلْفَةٌ وَتَخَوُّفٌ، و لهذا يَقُولُونَ: «أَقْدَمَ فِي الْحُرُوبِ»، و لا يَقُولُونَ مِثْلَ ذلك فيما فيه مَنَفَعَةٌ وَ لَذَّةٌ.

و يوصفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ يَقْدَمُ عَلَى الْفِعْلِ، فهو «قَادِمٌ» بِمَعْنَى «عَمَدٌ»؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَقَدَّمْنَا إِلَى ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا»<sup>١</sup>.

و الْقَادِمُ مِنْ سَفَرِهِ مُعْتَمِدٌ لِلْعَوْدِ، فَوُصِفَ<sup>٢</sup> بِذلك. و لا يَلْزَمُ<sup>٣</sup> عَلَى هذا أَنَّهُ قد يُسَمَّى قَادِمًا مِنْ سَفَرِهِ و إن كَانَ نَانِمًا أَوْ مُغْمًى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذلك مَجَازٌ، وَ حَقِيقَتُهُ: قُدِّمَ بِهِ وَ أَقْدِمَ مِنْ سَفَرِهِ، كَمَا يُسَمَّوْنَ مَنْ يُسَيِّرُ<sup>٤</sup> وَ لا يَشْعُرُ «سَائِرًا» مَجَازًا، فَتَقْلُوا اسْمَ الْفَاعِلِ فِيهِ إِلَيْهِ مَجَازًا.

و يوصفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «قَاضٍ لِأَفْعَالِهِ» بِمَعْنَى أَنَّهُ خَلَقَهَا. و يوصفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ<sup>٥</sup> «قَضَى<sup>٦</sup> الْوَاجِبَاتِ مِنْ أَعْمَالِ عِبَادِهِ» بِمَعْنَى: أَلْزَمَهَا. و إِذَا أَوْهَمَ إِطْلَاقٌ مِنْ ذلك قُرِنَ بما يُزِيلُ الْإِيهَامَ.

و يوصفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُعَدِّمٌ» (١٤٥/ب) و «مُفْنٍ»؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى<sup>٧</sup> يُفْنِي الْعَالَمَ بَفَنَاءٍ يَفْعَلُهُ<sup>٨</sup>، فَيُوصَفُ لِأَجْلِهِ بِأَنَّهُ مُعَدِّمٌ وَ مُفْنٍ. وَ تُخَالِفُ هذه الْفَائِدَةُ فَائِدَةُ قَوْلِنَا بِأَنَّهُ «فَاعِلٌ»؛ لِأَنَّ الْقُدْرَةَ تَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الْفِعْلِ، وَ لا تَتَعَلَّقُ الْقُدْرَةُ بِالْإِعْدَامِ، و إِنَّمَا تَتَعَلَّقُ

١. الفرقان (٢٥): ٣٢.

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «متعمدا للعود يوصف».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «يلزم».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «سير به» بدل «يسير».

٥. هكذا في الأصل. و قد وضعت الكلمة بن معوفين في المطبوع. و في سائر النسخ: - «بأنه».

٦. في «خ» و المطبوع: «أقضى».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «تعالى».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يفعل».

بِفَعْلِ الضَّدِّ الَّذِي يَكُونُ مَعَهُ <sup>١</sup> الْعَدَمُ وَالْفَنَاءُ.

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُحَرِّكٌ» و «مُسَكِّنٌ» <sup>٢</sup> و «مُقَوٍّ» و «مُحْيٍ» و «مُمِيتٌ»؛  
لِخُصُولِ مَا تُشْتَقُّ <sup>٣</sup> مِنْهُ <sup>٤</sup> هَذِهِ الْأَوْصَافُ مِنْ أَفْعَالِهِ.

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُكَلِّفٌ» و «مُلْزِمٌ»؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ كَلَّفَنَا وَ الزَمَّنَا، فَيَجِبُ  
وَصْفُهُ بِأَنَّهُ مُلْزِمٌ وَ مُكَلِّفٌ. <sup>٥</sup> وَ قَدْ بَيَّنَّا - فِيمَا سَلَفَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ <sup>٦</sup> - حَقِيقَةَ  
التَّكْلِيفِ وَ الْخِلَافِ فِيهِ، وَ دَلَّلْنَا عَلَى الصَّحِيحِ مِنْهُ. <sup>٧</sup>

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «دَالٌّ» و «ذَلِيلٌ»؛ لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ لِفَاعِلِ الدَّلَالَةِ. فَإِنْ أَوْهَمَ  
إِطْلَاقُ «ذَلِيلٍ» فِيهِ تَعَالَى - مِنْ حَيْثُ سُمِّيَتْ <sup>٨</sup> الدَّلَالَةُ الْمَنْظُورُ <sup>٩</sup> فِيهَا بِهَذَا الْإِسْمِ - قِيْدَ  
بِمَا يُزِيلُ الْإِيهَامَ.

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُنَوِّرٌ» عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ تَعَالَى فَاعِلُ النُّورِ، وَ الْآخَرُ  
بِمَعْنَى أَنَّهُ نَاصِبُ الدَّلَالَةِ <sup>١٠</sup> عَلَى الْحَقِّ.

وَ لَا يُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «نُورٌ» عَلَى سَبِيلِ الْحَقِيقَةِ. وَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «اللَّهُ نُورُ  
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» <sup>١١</sup> مَعْنَاهُ أَنَّهُ مُنَوِّرُهَا، أَوْ فَاعِلٌ لِأَهْلِ السَّمَاوَاتِ وَ الْأَرْضِ مِنْ

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بعد».

٢. من قوله قبل عدة صفحات: «وإنما قلنا بخطأ» إلى هنا ساقط من «ه».

٣. في «خ، م» و المطبوع: «يشتق».

٤. في الأصل: - «منه». و في سائر النسخ و المطبوع: «من».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «مكلف ملزم».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تقدم».

٧. بيّنهما و دلل على الصحيح من الأقوال في ج ١، ص ١٤٩ - ١٥٤.

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «سمي».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و المنظور».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «للدلالة».

١١. النور (٢٤): ٣٥.

الدَّالَّةُ وَالْبَيَانُ مَا يَسْتَضِيئونَ بِهِ كَمَا يُسْتَضَاءُ بِالنُّورِ.

٥٩٦

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «هَادٍ»؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ لِلْهُدَى الَّذِي هُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْحَقِّ وَ تَمْيِيزُهُ مِنَ الْبَاطِلِ، (١٤٦/ألف) وَ هُوَ أَيْضاً الْهَادِي لِأَهْلِ الثَّوَابِ إِلَى طَرِيقِ الْجَنَّةِ وَ الثَّوَابِ.

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُضِلٌّ» مُقَيِّدًا<sup>١</sup> بِالْعِقَابِ وَ الْعُدُولِ عَنْ إِدْخَالِ الْجَنَّةِ إِلَى إِدْخَالِ النَّارِ. وَ لَا يُطْلَقُ ذَلِكَ؛ لِثَلَاثِ يَوْهَمِ الْإِضْلَالِ عَنِ الدِّينِ. وَ يُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُضْطَرٌّ».

وَ كَانَ أَبُو عَلِيٍّ يَقُولُ: مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ هُوَ أَنْ يَفْعَلَ مَا لَا يَتِمَكَّنُ الْمَفْعُولُ فِيهِ مِنْ دَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ. وَ لَا يُرَاعَى كَوْنُهُ مِنْ جِنْسٍ مَقْدُورِهِ.

وَ كَانَ أَبُو هَاشِمٍ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْإِضْطِرَارَّ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْإِلْجَاءُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «اضْطَرَرْنَا<sup>٢</sup> الْعَدُوَّ<sup>٣</sup> إِلَى الْجَبَلِ»، بِمَعْنَى: أَلْجَأْنَاهُ<sup>٤</sup> إِلَيْهِ. وَ فِي عُرْفِ الْمُتَكَلِّمِينَ يُفِيدُ أَنْ يَفْعَلَ فِي الْإِنْسَانِ مَا هُوَ مِنْ جِنْسٍ مَقْدُورِهِ مِمَّا لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ دَفْعِهِ<sup>٥</sup>.

وَ قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ أَوَّلِي. وَ عَلَى كَيْلَا الْمَذْهَبَيْنِ يُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ. وَ إِنَّمَا رُجِّحَ قَوْلُ أَبِي هَاشِمٍ؛ لِأَنَّ أَحَدَنَا لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى لَوْنِهِ، وَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى عُلُومِهِ الصَّرُورِيَّةِ.

وَ يُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «يَلْطَفُ لِعِبَادِهِ» وَ «يُوفِّقُهُمْ» وَ «يَعَصِّمُهُمْ»؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَدْ

١. فِي الْأَصْلِ: «مُقَيِّدٌ».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «اضْطَرَرْنَا».

٣. فِي الْأَصْلِ: «الْعُدُولُ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَلْجَأْنَاهُ».

٥. لِلتَّعَرُّفِ عَلَى قَوْلِي أَبِي عَلِيٍّ وَ أَبِي هَاشِمٍ رَاجِعْ: الْمَغْنِي، ج ٨ (الْمَخْلُوق)، ص ١٦٦ - ١٦٨؛

ج ١١ (التَّكْلِيف)، ص ٣٩٤.

فَعَلَّ مَا يُشْتَقُّ مِنْهُ هَذِهِ الْأَوْصَافُ.

و قد يوصف بأنه «يَلطُفُ» على وجه آخر؛ وهو<sup>١</sup> بمعنى الرحمة والتعطف. وهذا المعنى لا يخص المكلفين، بل يتعدى إلى غيرهم من الأحياء.

و يوصف تعالى بأنه «خَيْرٌ»؛ لأن هذا (١٤٦/ب) الوصف يفيد الإكثار من فعل الخير. و أبو علي يجريه عليه تعالى لهذا الوجه. و امتنع أبو هاشم من إجراء الخير عليه تعالى<sup>٢</sup>؛ قال: <sup>٣</sup>لأن هذه اللفظة تفيد فائدة «الفاضل»، فإذا لم<sup>٤</sup> تُجر لفظه فاضل لم تُجرها<sup>٥</sup>.

و الأولى أن يكون سبب الامتناع من إجراء لفظه «فاضل»<sup>٧</sup> عليه تعالى<sup>٨</sup> المنع الشرعي و الإجماع، و إن كان قد قال قوم: إن هذه اللفظة تفيد مزية معلومة من طريق المشاهدة أو العادة، و ذلك مستحيل فيه تعالى.

و يوصف تعالى بأنه «ناصرٌ للمؤمنين» و «خاذلٌ للكافرين». و النصرة هي المعونة و الثواب و التثبيت<sup>٩</sup>، و هو تعالى فاعل لذلك<sup>١٠</sup> بالمؤمنين. و الخذلان

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و هو».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «عليه تعالى».

٣. في الأصل: - «قال».

٤. هكذا في الأصل، و قد وضعت الكلمة بين معقوفين في المطبوع. و في سائر النسخ: - «لم».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «نجر». و في المطبوع: «نجر».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «لم يجز هذه». و في المطبوع: «لم نجر هذه». و للتعرف

على قول أبي علي و أبي هاشم راجع: المغني، ج ٨ (المخلوق)، ص ٣٢٥.

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «الفاضل».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «عليه تعالى».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و التثبيت».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «ذلك».

هو العقاب، و ما يجري مجراه من أمر المؤمنين و عبادتهم بأن يلعنوا الكفار و يقتلوه<sup>١</sup> و يقتلوههم.

و يوصف تعالى بأنه «رحمن» و «راحم» و «رحيم»؛<sup>٢</sup> هذه الأوصاف مشتقة من الرحمة و هي النعمة. و في الوصف بالرحمن خاصة مبالغة يختص الله تعالى بها. و قيل: إن تلك المزية إنما هي من حيث فعل النعمة التي يستحق بها فعل<sup>٣</sup> العبادة، و لا يشاركه في هذا المعنى سواه.

و يوصف تعالى بأنه «بار بعباده» و «سار للمؤمنين» و «كفيل بأرزاقهم»؛ لأن البر هو الإحسان و الإنعام، و قد عمَّ تعالى بذلك<sup>٤</sup> (١٤٧/ألف) عباده. و لا معنى لتخصيص من خصَّ كونه تعالى «ساراً»<sup>٥</sup> بالمؤمنين؛ لأن السار هو فاعل الشؤر أو أسبابه، و إذا نفع<sup>٦</sup> الله تعالى الكفار و أنعم عليهم و أحسن إليهم، فقد سرهم بأن فعل أسباب مسرتهم. و لا شبهة في أنه تعالى هو الرزاق<sup>٧</sup> و الكفيل بالأرزاق. و يوصف تعالى بأنه «غيث» و «رجاء» على ضرب<sup>٨</sup> من التجويز، بمعنى أن الغوث و الرجاء من فعله تعالى.<sup>٩</sup>

١. في الأصل: «و يقتلونهم».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و رحيم و راحم».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فعل».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «بذلك تعالى».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «سار».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «أنفع».

٧. في الأصل: «بلا شبهة في أنه تعالى الرزاق». و في «م، ه»: «الرازق» بدل «الرزاق».

٨. في المطبوع: «ضربين».

٩. في «خ»: - «و يوصف تعالى بأنه غياث... من فعله تعالى».

و يوصفُ تعالى بأنه «مؤمنٌ» على وجهين: أحدهما أنه مُصدِّقٌ لنفسه و أنبيائه و أوليائه. و الوجه الآخر أنه يؤمنُ العبادَ من إضاعةِ حقوقهم، و يؤمنُ مُستحقَّ الثوابِ مِنَ العقابِ.

٥٩٨

و يوصفُ تعالى بأنه «مُهيمنٌ»، بمعنى أنه أمينٌ على جميع الأمور.  
و يوصفُ تعالى بأنه «طالبٌ»، و المعنى فيه: أنه تعالى طالبٌ<sup>١</sup> لِحَقِّ المَظْلومِ في الدُّنيا؛ مِن حَيْثُ أَمَرَ بِأَدَائِهِ إِلَيْهِ وَ رَدَّهُ عَلَيْهِ، وَ إِذَا أَمَرَ الْحَاكِمُ بِرَدِّ حَقٍّ عَلَى مُسْتَحِقِّ قِيلَ: إِنَّهُ طَالِبٌ لِحَقِّهِ. وَ هُوَ تَعَالَى طَالِبٌ فِي الْآخِرَةِ لِحَقِّ الْمَظْلُومِ؛ لِأَنَّهُ آخِذٌ لِحَقِّهِ مِنَ الظَّالِمِ.<sup>٢</sup>

و يوصفُ تعالى بأنه «مُدْرِكٌ» على معنى وُصُولِهِ إِلَى مُرَادِهِ؛ لِأَنَّهُ مَنْ وَصَلَ إِلَى مُرَادٍ قِيلَ: أَدْرَكَهُ. فَإِنْ أَوْهَمَ<sup>٣</sup> إِطْلَاقُ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الصِّفَةَ<sup>٤</sup> الَّتِي تَحْصُلُ لِلْحَيِّ عِنْدَ كَوْنِهِ رَائِيًا وَ أَجْرِي (١٤٧/ب) مَجْرَاهُ، قِيْدَ بِمَا يُزِيلُ الْإِبْهَامَ<sup>٥</sup>.

و يوصفُ تعالى بأنه «شَاكِرٌ» و «شَكُورٌ» عُرْفًا، وَ قَدْ نَطَقَ الْقُرْآنُ بِهِ. وَ الْمَعْنَى: أَنَّ الشُّكْرَ لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ الْجَزَاءُ عَلَى الْفِعْلِ وَ الْمُقَابِلَ لَهُ، وَ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى يُجَازِي عَلَى الطَّاعَاتِ، سُمِّيَ<sup>٦</sup> شَاكِرًا.

١. هكذا في الأصل، و قد وضعت الكلمة بين معقوفين في المطبوع. و في سائر النسخ: - «طالب».

٢. في الأصل: «الظلم».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «إلى مراده قبل إدراكه أوهم».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «الصفة».

٥. في المطبوع: «الإبهام».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «كما».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يُسَمَّى».

وأيضاً فقد<sup>١</sup> تُسمَّى العربُ الشيءَ بِاسْمِ جَزَائِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾<sup>٢</sup>. وَ هُوَ تَعَالَى مُجَازٍ لَنَا عَلَى شُكْرِنَا لَهُ، فَسَمَّى الْجَزَاءَ عَلَى الشُّكْرِ بِاسْمِ الشُّكْرِ.

وَأَمَّا «شُكُورٌ» فَهُوَ مُبَالَعَةٌ فِي فِعْلِ مَا يُسَمَّى شُكْرًا.

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «حَمِيدٌ» وَ «مَحْمُودٌ» وَ «مَادِحٌ» وَ «ذَامٌّ». وَ «الْمَحْمُودُ» مَنْ حَمِدَهُ غَيْرُهُ، أَوْ اسْتَحَقَّ الْحَمْدَ عَلَيْهِ. وَ «حَمِيدٌ» مُبَالَعَةٌ فِي الْمَحْمُودِ؛ مِثْلُ قَتِيلٍ وَ مَقْتُولٍ.

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «يَأْبَى» وَ بِأَنَّهُ «آبٍ»؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾<sup>٣</sup>. وَ الْإِبَاءُ هُوَ الْمَنْعُ، وَ لَيْسَ بِالْكَرَاهِيَةِ؛ وَ لِهَذَا تَمَدَّحَتْ الْعَرَبُ بِهِ فَقَالُوا: «فُلَانٌ يَأْبَى الضِّيمَ»<sup>٤</sup> إِذَا امْتَنَعَ مِنْهُ، وَ لَا مَدْحَةَ فِي وَصْفِهِ بِكَرَاهِيَةِ الضِّيمِ<sup>٥</sup>.

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «وَكِيلٌ»، وَ يَجِبُ أَنْ يُقَيَّدَ فَيُقَالَ: «وَكِيلٌ عَلَيْنَا» بِمَعْنَى أَنَّهُ مُتَكَفِّلٌ بِأُمُورِنَا، وَ هُوَ مَعْنَى قَوْلِنَا: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَ نِعْمَ الْوَكِيلُ﴾<sup>٦</sup>. وَ الْوَكِيلُ<sup>٧</sup> بِإِطْلَاقٍ<sup>٨</sup> يَقْتَضِي فِي الْعُرْفِ أَنَّهُ الْقَيِّمُ بِأَمْرِ غَيْرِهِ عَلَى سَبِيلِ النَّيَابَةِ.

وَ لَا يُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُتَوَكِّلٌ»؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يُسْنِدُ أَمْرَهُ إِلَى غَيْرِهِ. وَ يُوصَفُ

٥٩٩

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «قد».

٢. الشورى (٤٢): ٤٠.

٣. التوبة (٩): ٣٢.

٤. الضِّيمُ: الظلم و الانتقاص. لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٥٩ (ضيم).

٥. في المطبوع: - «الضيم».

٦. آل عمران (٣): ١٧٣.

٧. في الأصل: - «والوكيل».

٨. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «في الإطلاق».

٩. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ والمطبوع: «بأمر».

(١٤٨/الف) أَحَدُنَا بِأَنَّهُ «مَتَوَكَّلٌ عَلَى اللَّهِ»؛ لِاسْتِنَادِهِ إِلَى مَعُونَتِهِ.

و لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «نَاطِقٌ»؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي فِعْلَ الصَّوْتِ بِآلَةٍ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يوصَفُ الْحَجَرُ بِأَنَّهُ نَاطِقٌ؟<sup>٢</sup>

و لا يوصَفُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّهُ «لَافِظٌ»؛ لِهَذَا الْوَجْهِ.

و لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «خَطِيبٌ» و لا «قَاصٌّ»؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفِيدُ الْحُضُورَ وَ الْمُوَاجَهَةَ.

و لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «بَلِغٌ» و<sup>٥</sup> «فَصِيحٌ»؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْكَلَامِ.

و لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «ظَهِيرٌ» و «وَزِيرٌ» و «مُسَاعِدٌ» و «مُعَايِدٌ»؛ وَ الْوَجْهُ الصَّحِيحُ فِي الْمَنْعِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْظَاظِ أَنَّهَا تَقْتَضِي الْمَعُونَةَ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ، وَ ذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى.

و لا يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «خَلِيلٌ لِّغَيْرِهِ». وَ إِنَّمَا امْتَنِعَ مِنْ<sup>٦</sup> وَصْفِهِ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخُلَّةَ هِيَ الْاِخْتِصَاصُ التَّامُّ، وَ إِنْ أُجْرِيَتْ عَلَى الْمَحَبَّةِ فَهُوَ<sup>٧</sup> عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ. وَ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ جَعَلِ الْإِنْسَانَ غَيْرَهُ فِي خَلَلٍ<sup>٨</sup> أُمُورِهِ إِذَا أَطْلَعَهُ عَلَى أَسْرَارِهِ، فَلَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ خَلِيلًا لِّغَيْرِهِ. وَ إِنْ وَصَفْنَا إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٩</sup> بِأَنَّهُ

١. فِي «م»: «فَعَالٌ». وَ فِي «هـ»: الْكَلِمَةُ مَبْهَمَةٌ.

٢. فِي الْأَصْلِ: - «أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يوصَفُ الْحَجَرُ بِأَنَّهُ نَاطِقٌ؟».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «تَعَالَى».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «قَاضٍ».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «و».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: - «مِنْ».

٧. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَ إِذَا أُجْرِيَتْ عَلَى الْمَحَبَّةِ فَهِيَ».

٨. فِي الْأَصْلِ: «حَالٌ».

٩. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ».

خَلِيلُهُ (١٤٨/ب) لِهَذَا الْوَجْهِ، وَلاِفْتِقَارِهِ أَيْضاً وَحَاجَتِهِ<sup>١</sup> إِلَيْهِ؛ مِنْ «الْخَلَّةِ» - بِالْفَتْحِ -  
الَّتِي هِيَ الْحَاجَةُ.

وَلَا يُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «صَدِيقٌ لغيرِهِ»؛ لِأَنَّ الصَّدِيقَ مَنْ صَدَقَ غَيْرَهُ<sup>٢</sup> فِي أَنَّهُ  
يُحِبُّهُ وَيُرِيدُ مَنَافِعَهُ، وَأَعْلَمَهُ ذَلِكَ مُتَقَرِّباً إِلَيْهِ؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِيهِ تَعَالَى.

٦٠٠

وَلَا يُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُجَرَّبٌ» وَ«مُخْتَبَرٌ» وَ«مُبْتَلٍ»؛<sup>٣</sup> لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ<sup>٤</sup> يُفِيدُ  
التَّوَصُّلَ إِلَى الْعِلْمِ، فَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ تَعَالَى.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولحاجته».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «لأن الصديق من صدق غيره».

٣. في الأصل: - «ومبتل».

٤. في الأصل: - «كله».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولا».

[٢]

## فَصْلٌ

فِيمَا يُجْرَى عَلَيْهِ تَعَالَى مِنَ الْأَوْصَافِ الرَّاجِعَةِ  
إِلَى الْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهَةِ

إِعْلَمَ أَنَّ كَوْنَهُ عَزَّ وَ جَلَّ<sup>١</sup> مُرِيداً لَيْسَ بِمُشْتَقٍّ عَلَى الْحَقِيقَةِ<sup>٢</sup> مِنْ فِعْلِ الْإِرَادَةِ،  
وَأِنَّمَا وُصِفَ تَعَالَى بِذَلِكَ لِكَوْنِهِ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ الْمَعْقُولَةِ، فَوَصَفُهُ - عِنْدَ التَّحْقِيقِ -  
بِأَنَّهُ «مُرِيدٌ» لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ. وَإِذَا مَضَى فِي كَلَامِ الشُّبُوحِ أَنَّهُ مِنْ صِفَاتِ  
الْأَفْعَالِ فَلَأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَسْتَحِقُّ هَذَا الْوَصْفَ إِلَّا عِنْدَ فِعْلِ الْإِرَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
الْوَصْفُ<sup>٣</sup> مُشْتَقّاً مِنْهَا؛ فَهَذَا هُوَ الْعُذْرُ فِي الْحَاقِ هَذَا الْبَابِ بِصِفَاتِ الْأَفْعَالِ.

وَيُوصَفُ (١٤٩/ألف) تَعَالَى بِأَنَّهُ «شَاءٍ»؛ لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ هِيَ الْإِرَادَةُ.  
وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «مُحِبٌّ لِلْفِعْلِ»؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْمَحَبَّةِ مَعْنَى<sup>٤</sup> الْإِرَادَةِ، وَإِنْ  
اعْتِيدَ الْحَذْفُ مَعَ لَفْظِ الْمَحَبَّةِ وَلَمْ يُعْتَدْ<sup>٥</sup> ذَلِكَ فِي لَفْظِ الْإِرَادَةِ؛ وَقَدْ بَيَّنَّا

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «عَزَّ وَ جَلَّ».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «على الحقيقة».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: - «الوصف».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «هي».

٥. في الأصل: «فإن أعيد الحذف مع لفظ المحبة لم يعد».

ذَلِكَ فِي صَدْرِ هَذَا الْكِتَابِ.<sup>١</sup>

وَلَيْسَتْ الْمَحَبَّةُ هِيَ الشَّهْوَةُ، وَلَا مُشْتَرَكَةٌ<sup>٢</sup> بَيْنَ الشَّهْوَةِ وَالْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «فُلَانٌ يَسْتَهْيِي الْأَكْلَ» إِذَا كَانَ صَائِماً، وَلَا يَقُولُونَ: «إِنَّهُ يُحِبُّ<sup>٣</sup> الْأَكْلَ» كَمَا لَا يَقُولُونَ: «إِنَّهُ يُرِيدُهُ»<sup>٤</sup> فِي حَالِ الصَّوْمِ.

وَيُوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «رَاضٍ بِالْفِعْلِ» إِذَا كَانَ طَاعَةً. وَإِنَّمَا تَوْصَفُ الْإِرَادَةُ بِأَنَّهَا رِضاً إِذَا كَانَتْ مُتَعَلِّقَةً بِفِعْلِ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ فِي الْمُرِيدِ بِأَنَّهُ: «رَاضٍ بِفِعْلِ نَفْسِهِ» كَمَا يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي فِعْلِ غَيْرِهِ. وَلَا يُسَمَّوْنَ الْإِرَادَةَ بِأَنَّهَا رِضاً إِلَّا إِذَا وَقَعَ مُرَادُهَا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ: «رَضِيتُ شَيْئاً»<sup>٥</sup> [إِلَّا]<sup>٦</sup> وَهُوَ وَاقِعٌ.

وَيَجِبُ أَيْضاً أَنْ لَا تَكُونَ<sup>٧</sup> الْكَرَاهِيَّةُ مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ الْإِرَادَةِ وَالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ مَنْ أَرَادَ مِنْ غَيْرِهِ شَيْئاً ثُمَّ كَرِهَهُ وَوَجَدَ الْفِعْلَ، فَإِنَّ الْإِرَادَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ لَا تَوْصَفُ بِأَنَّهَا رِضاً. وَعِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٨</sup> لَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ رَاضٍ بِفِعْلِ زَيْدٍ إِلَّا إِذَا كَانَ زَيْدٌ (ب/١٤٩) فَاعِلاً لِكَمَالِ مُرَادِهِ؛ فَإِنْ أَطَاعَهُ<sup>٩</sup> فِي فِعْلِ دُونَ آخَرَ، لَمْ يَوْصَفُ بِأَنَّهُ رَضِيَ طَاعَتَهُ.

وَعِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ<sup>١٠</sup> يَوْصَفُ عَزَّ وَجَلَّ بِأَنَّهُ رَضِيَ الطَّاعَةَ وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا قَدْ

١. لقد سقط هذا البحث فيما سقط من بداية الذخيرة، لكنّه ذكره في الملخص، ص ٣٦٨.

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ: «و لا يشتركه». وفي المطبوع: «و لا شركة».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «محب».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «مريد له».

٥. في الأصل: - «في المريد بأنه راض ... لا يكادون يقولون».

٦. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «و يجب أن تكون».

٨. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى». وهكذا ما بعده.

٩. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «فإن الطاعة».

١٠. في «م»: + «ثم».

أتى بكبيرة، و يقول: إن معنى كونه تعالى راضياً عن زيد أنه من أهل الثواب.<sup>١</sup>  
والصحيح: أنه تعالى يوصف بالرضا ببعض الأفعال الواقعة من مطيع بعينه وإن  
كان عاصياً في غيره. وليس يوصف تعالى بأنه راضٍ عن أحدٍ إلا وهو مستحقُّ  
للثواب،<sup>٢</sup> وإن جاز أن يكون مستحقاً أيضاً للعقاب بفعلٍ آخر.

و يوصف تعالى بأنه «قاصدٌ إلى الفعل» و «مختارٌ له» و «مؤثرٌ»؛ لأن الإرادة إنما  
تسمى قصداً إذا تعلقت بفعل المرید و قارنته و كانت أيضاً<sup>٣</sup> من فعله، و لهذا لا  
يسمى من أراد من غيره فعلاً بأنه قاصدٌ إليه، و لا من فعلت فيه الإرادة بأنه قاصدٌ.  
و ليس يمتنع أن تسمى الإرادة قصداً و إن لم تكن مقارنة للمراد؛ لأنهم  
يقولون: «قصدتُ إلى ما لم يقع» أو «إلى ما منعتُ منه»، كما يقولون: «عزمتُ  
(١٥٠/ألف) على ذلك».

فأما الإتيان و الاختيار فشروط<sup>٤</sup> إجرائهما شروطُ إجراءِ القصد، و لا بد من  
اشتراطِ زوالِ الإلجاءِ و حصولِ التخليّةِ.

و لا يوصف تعالى بأنه «عازمٌ»؛ لأن الإرادة إنما تسمى عزمًا إذا كانت من فعل  
المرید، و متعلقةً بفعله، و متقدمةً لكلِّ الفعلِ إن كان مبتدأً أو لسيبه إن كان مسبباً.  
و إرادة القديم تعالى لا تتقدم على المراد - لأن تقدمها عبثٌ -؛ فلا<sup>٥</sup> يوصف تعالى

٦٠٢

١ . للتعرف على قولي أبي علي و أبي هاشم راجع: المعني، ج ٦ (الإرادة)، ص ٥٥.

٢ . في الأصل: «الثواب».

٣ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أيضاً».

٤ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «و أما»

٥ . في «خ» و المطبوع: «فشرط».

٦ . في «م، هـ»: - «كان».

٧ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «و لا».

بأنه عازم.<sup>١</sup>

ولا يوصف تعالى بأنه «ناو»؛ لأن النية إنما توصف بها الإرادة إذا كانت بالقلب والضمير، وكانت مفعولة بالقلب<sup>٢</sup>

ولذلك<sup>٣</sup> لا يوصف تعالى بأنه «مضمير» ولا «منطوي».

ويوصف تعالى بأنه «كاره»؛ لأنه<sup>٤</sup> عز وجل<sup>٥</sup> ناه عن القبح، وقد بينا أن النهي لا يكون كذلك إلا بالكراهة.<sup>٦</sup>

ويوصف تعالى بأنه «ساخط للفعل» بمعنى أنه<sup>٧</sup> كاره له.

ويوصف تعالى بأنه «يغضب على الكفار» بمعنى أنه يزيد عقابهم ولعنهم. وليس المراد بذلك تغيير الأحوال التي تلحق الغضبان؛ (١٥٠/ب) لأن أحدنا قد يوصف بالغضب إذا أراد الانتقام وإن لم تتغير أحواله.

ولا يوصف تعالى بالغيظ؛ لأنه اسم للتغير اللاحق للغضبان.<sup>٨</sup>

ويوصف تعالى بأنه «يبغض الكفار» بمعنى أنه يعاقبهم.

ولا يوصف تعالى بالأسف والحسرة؛ لأنهما يفيدان الغم بأمر متقدم، والغم لا يجوز عليه تعالى.

١. في المطبوع: - «فلا يوصف تعالى بأنه عازم».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «إذا كانت في القلب والضمير وكانت مفعولة في القلب».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «ولهذا».

٤. هكذا في الأصل والمطبوع. وفي سائر النسخ: «لأن».

٥. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «جل اسمه».

٦. راجع: الملخص، ص ٣١٩.

٧. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «بأنه» بدل «بمعنى أنه».

٨. في «خ، م» والمطبوع: «الغضبان».

[٣]

## فصل

فيما يَسْتَحِقُّه تَعَالَى مِنَ الْأَوْصَافِ

مِنْ حَيْثُ لَمْ يَفْعَلْ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالٍ مَخْصُوصَةٍ

قد عَلِمْنَا أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ شَيْئًا مِنَ الْقَبَائِحِ، فَيَجِبُ أَنْ نَصِفَهُ بِمَا يَقْتَضِي تَنْزِيهِه عَنْهَا:

فَوَصَفَهُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «سُبُّوحٌ، قُدُّوسٌ» قد بَيَّنَّا<sup>١</sup> أَنَّهُ يَقْتَضِي تَنْزِيهِه عَنْ كُلِّ<sup>٢</sup> قَبِيحٍ، فَيَجِبُ أَنْ نُجْرِيَهُمَا<sup>٣</sup> عَلَيْهِ لِهَذِهِ الْفَائِدَةِ.

٦٠٣ و يوصفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «طَاهِرٌ» بِمَعْنَى التَّنْزُّهِ عَنِ الْقَبِيحِ.  
و يوصفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «غَافِرٌ» و «غَفُورٌ» و «سَاتِرٌ» و «سَتَّارٌ» و «عَفُوٌّ».

أَمَّا غَافِرٌ و غَفُورٌ و عَفُوٌّ فَإِنَّمَا يوصفُ بِهَا مِنْ حَيْثُ<sup>٤</sup> أَسْقَطَ الْعِقَابَ تَفْضُّلاً.  
و عِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ أَنَّهُ يوصفُ بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَفْعَلِ الْعِقَابَ مَعَ وَقُوعِ الذَّنْبِ

١ . بَيَّنَّه فِي ص ٤٧٢ .

٢ . فِي «م» - «كُلٌّ» .

٣ . هَكَذَا فِي الْأَصْلِ . وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمُطْبُوعِ: «يُجْرِيَا» .

٤ . فِي الْأَصْلِ: - «حَيْثُ» .

الذي يُسْتَحَقُّ به، وإن كَانَ قد خُرِجَ عن استِحْقَاقِهِ بالتَّوْبَةِ أو بِثَوَابٍ (١٥١/ألف) الطاعةِ العَظِيمَةِ.<sup>١</sup>

و الذي يَدُلُّ على صِحَّةِ ما قُلْنَاهُ و فَسَادِ ما قالوه: أَنَّ مَنْ أَسْقَطَ دَيْنَهُ على غَيْرِهِ تَفْضُلاً يُقَالُ<sup>٢</sup>: «إِنَّهُ قد عَفَا له عنه»، و لو قَضَاهُ الدَّيْنَ فَتَرَكَ مُطَالَبَتَهُ به لَمْ يَقُلْ أَحَدُنَا: «إِنَّهُ قد عَفَا عنه»؛ فَعَلِمْنَا أَنَّ لَفْظَةَ «العَفْوِ» لا تُطْلَقُ إِلَّا مع التَّفْضُلِ؛ فَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ تَعَالَى الْعِقَابَ بِمَنْ لا يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ، لَمْ يوصَفْ بِأَنَّهُ عَفُوٌّ عنه.<sup>٣</sup> و «غَفُورٌ» و «غَافِرٌ» بمنزِلَةِ «عَفُوٌّ» في هذا الحُكْمِ.

و إذا قيل: فَقَدْ<sup>٤</sup> قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ﴾<sup>٥</sup>.

قُلْنَا:<sup>٦</sup> قد بَيَّنَّا أَنَّ التَّوْبَةَ لا توجِبُ إسقاطَ الْعِقَابِ<sup>٧</sup>، فإذا عَفَرَ مع التَّوْبَةِ فَقَدْ تَفَضَّلَ<sup>٨</sup> بِإسقاطِ الْعِقَابِ.

فَأَمَّا «سَائِرٌ» و «سَتَّارٌ»: فَمَعْنَاهُمَا أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَفْعَلْ في الدُّنْيَا أَمَارَةَ الْعِقَابِ، مِنْ لَعْنٍ و اسْتِخْفَافٍ و ما يَجْرِي مَجْرَاهُمَا.

و يوصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «حَلِيمٌ» مِنْ حَيْثُ لَمْ يَعَجِّلِ الْعُقُوبَةَ.

و عندَ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّهُ يوصَفُ بِذَلِكَ مِنْ حَيْثُ فَعَلَ ما يُضَادُّ الْعُقُوبَةَ؛ مِنَ الْحَيَاةِ

١ . راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٢٢١.

٢ . في «خ» و المطبوع: «لا يقال».

٣ . في «خ» و المطبوع: - «عنه».

٤ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «إذا قيل: قد».

٥ . طه (٢٠): ٨٢.

٦ . في الأصل: «قيل».

٧ . تقدّم في ج ١، ص ٥٢٥ و ما بعدها.

٨ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فهو متفضل».

و الصَّحَّةِ وَالشَّهْوَةِ.<sup>١</sup> وَ هَذَا غَلَطٌ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى (١٥١/ب) مَوْصُوفٌ بِالْحِلْمِ<sup>٢</sup> فِي حَالِ  
إِفْنَاءِ الْخَلْقِ وَ إِعْدَامِهِمْ، وَ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي تِلْكَ الْحَالِ فَاعِلًا فِيهِمْ<sup>٣</sup> شَيْئًا مِنْ صَحَّةٍ  
و لَا شَهْوَةٍ وَ لَا حَيَاةٍ<sup>٤</sup>. وَ لِأَنَّ<sup>٥</sup> أَحَدَنَا يَوْصَفُ بِأَنَّهُ «حَلِيمٌ» مِنْ حَيْثُ لَمْ يَنْتَقِمِ مِمَّنْ  
ظَلَمَهُ، وَ إِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ فَعَلَ فِي جِسْمِهِ شَيْئًا يُضَادُّ الْإِنْتِقَامَ.

٤٠٤

وَ لَيْسَ يَجِبُ أَنْ لَا يَوْصَفُ فِي الْآخِرَةِ بِأَنَّهُ حَلِيمٌ إِذَا اسْتَوْفَى الْعُقُوبَةَ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى  
لَيْسَ يَخْرُجُ بِاسْتِيفَاءِ الْعِقَابِ فِي الْآخِرَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ «مَا<sup>٦</sup> عَجَّلَهُ وَ قَدَّمَهُ فِي  
الدُّنْيَا<sup>٧</sup>»؛ فَفَائِدَةُ وَصْفِهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ<sup>٨</sup> حَلِيمٌ لَا تَتَغَيَّرُ.

وَ لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «صَبُورٌ»؛ لِأَنَّ فَائِدَةَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ تَقْتَضِي احْتِمَالَ الْمَكَارِهِ  
وَ الْأَلَامِ، وَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِيهِ تَعَالَى.

وَ لَا يَوْصَفُ تَعَالَى بِأَنَّهُ «وَقُورٌ»؛ لِأَنَّهُ يُفِيدُ الْإِسْتِقْرَارَ فِي الْمَكَانِ وَ نَفْيَ الطَّيْشِ،  
وَ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ فِيهِ تَعَالَى.<sup>٩</sup>

\*\*\*

وَ اعْلَمْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ أَكْبَرِ الْأَغْرَاضِ فِي الْعِلْمِ بِمَعَانِي أَسْمَائِهِ وَ صِفَاتِهِ تَعَالَى أَنْ

١ . راجع: المغني، ج ٤ (رؤية الباري)، ص ١٥٥.

٢ . في الأصل: «بالحكم».

٣ . في جميع النسخ و المطبوع: «فيه». و الصحيح ما أثبتناه.

٤ . في الأصل: - «و لا حياة».

٥ . هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «لأن».

٦ . «ما» هنا نافية.

٧ . فإذا لم يعجل العقوبة في الدنيا فهو حلیم، و إن استوفاه في الآخرة.

٨ . في الأصل: «و فائدة وصفه بأنه».

٩ . في الأصل: - «و ذلك مستحيل فيه تعالى».

نَدَعُوهُ عَزَّوَجَلَّ بِهَا فِي الْأُمُورِ الَّتِي نَطْلُبُهَا مِنْهُ، وَجَبَّ أَنْ نَذْكُرَ جُمْلَةً؛ لِيُشْرِفَ<sup>١</sup> بِهَا عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ وَشُرُوطِهِ وَأَحْكَامِهِ.

## [خاتمة]

### فصل

## في ذكر جملة من أحكام الدعاء

### [حقيقة الدعاء]

(١٥٢/ألف) إعلم أن الدعاء هو طلبُ الداعي للشيء<sup>١</sup> من غيره. و يمضي في الكتب أنه يقتضي الرتبة وأن يكون المدعو أعلى رتبة من الداعي، بعكس «الأمر».

وليس الأمر على ذلك؛ لأنهم يسمون السيد داعياً لعبده إلى سقيه الماء وغيره مما يأمره<sup>٢</sup> به، ويقولون: «إن الله تعالى دعانا إلى عبادته وطاعته»؛ فبطل اعتبار الرتبة. لكن قد حصل في إطلاق لفظة «الدعاء» أنه يختص بالطلب من الله تعالى دون غيره - وإن كان التقييد يخالف ذلك -؛ لأنهم يقولون: «في هذا الدفتر دعاء» إذا اختص بمسألة الله عز وجل<sup>٣</sup> ولا يقولون ذلك في غيره؛ كما اختصت لفظة «قرآن»<sup>٤</sup> بكتاب الله تعالى، وإن كان أصل اشتقاقها من الجمع المشترك المعنى.

١. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «الشيء».

٢. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «يأمر».

٣. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «تعالى».

٤. هكذا في الأصل. وفي سائر النسخ والمطبوع: «القرآن».

و إنما سَمَوْا تَمَجِيدَ اللَّهِ تَعَالَى وَ تَسْبِيحَهُ «دُعَاءُ»؛ لِأَنَّ الْمَقْصَدَ بِذَلِكَ طَلْبُ  
الرَّحْمَةِ وَ الْمَغْفِرَةِ، وَ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو فِي الْأَكْثَرِ مِنْ مَسْأَلَةٍ وَ طَلَبٍ.  
وَ الدُّعَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ بِالْإِرَادَةِ، كَالْأَمْرِ.

### [شُرُوطُ حُسْنِ الدُّعَاءِ]

[١]. وَ مِنْ شَرْطِ حُسْنِ الدُّعَاءِ: أَنْ يَعْلَمَ (ب/١٥٢) الدَّاعِي كَوْنَ مَا يَطْلُبُهُ<sup>١</sup> بِدُعَائِهِ  
مَقْدُورًا لِمَنْ يَدْعُوهُ، وَ ذَلِكَ يَقْتَضِي فِيمَنْ يَدْعُو إِلَى اللَّهِ<sup>٢</sup> تَعَالَى أَنْ يَعْرِفَهُ عَزَّ  
وَ جَلَّ<sup>٣</sup> بِصِفَاتِهِ وَ قُدْرَتِهِ وَ حِكْمَتِهِ.

[٢]. وَ مِنْ شُرُوطِ حُسْنِ الدُّعَاءِ أَيْضًا: أَنْ يَعْلَمَ حُسْنَ مَا يَطْلُبُهُ<sup>٤</sup> بِالْإِدْعَاءِ، وَ إِنَّمَا  
يَعْلَمُ ذَلِكَ بِأَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ وَجْهُ قُبْحٍ ظَاهِرٍ. وَ مَا غَابَ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ الْقُبْحِ - مِثْلُ  
كَوْنِهِ مَفْسَدَةً - وَجَبَ أَنْ يَشْتَرِطَهُ<sup>٥</sup> فِي دُعَائِهِ، وَ يَطْلُبَ مَا يَطْلُبُهُ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَكُونَ  
مَفْسَدَةً. وَ إِنْ لَمْ يُظْهِرْ هَذَا الشَّرْطَ فِي دُعَائِهِ، جَازَ أَنْ يُضْمِرَهُ فِي نَفْسِهِ.

[٣]. وَ مِنْ الشُّرُوطِ: أَنْ لَا يَكُونَ عَالِمًا بِأَنْ مَا طَلَبَهُ لَا يَقَعُ وَ لَا يُفْعَلُ، نَحْوُ أَنْ  
يَسْأَلَ اللَّهَ تَعَالَى إِحْيَاءَ الْمَوْتَى لِيَسَرَّ بِهِمْ، أَوْ غُفْرَانَ عِقَابِ الْكُفَّارِ.

وَ عِنْدَ أَبِي عَلِيٍّ أَنَّ ذَلِكَ يَقْبَحُ عَقْلًا، وَ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ أَنَّهُ يَقْبَحُ بِالشَّرْعِ؛ مِنْ  
حَيْثُ كَانَ مَفْسَدَةً، وَ لَيْسَ يَقْبَحُ<sup>٦</sup> فِي الْعَقْلِ.

١. فِي الْمَطْبُوعِ: «يَطْلُبُ».

٢. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «فِيمَنْ دَعَا اللَّهَ».

٣. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «جَلَّ وَ عَزَّ».

٤. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «طَلَبَهُ».

٥. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «أَنْ يَشْرُطَ».

٦. هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَ الْمَطْبُوعِ: «وَلَيْسَ بِقَبِيحٍ».

و قد يَحْسُنُ مِنَّا أَنْ نَدْعُوهُ عَزَّوَجَلَّ<sup>١</sup> بِأَنْ يَفْعَلَ مَا نَعْلَمُ أَنَّهُ يَفْعَلُهُ لَا مَحَالَةَ؛  
و إِنَّمَا حَسُنَ<sup>٢</sup> ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْقِطَاعِ<sup>٣</sup>، وَلَأَنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ (١٥٣/الف) وَلُطْفًا.  
و لِهَذَا حَسُنَ مِنَّا الْإِسْتِغْفَارُ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَ الصَّلَاةُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَ الْمُرْسَلِينَ  
وَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ. وَ لَا شُبْهَةَ فِي أَنْ فَعَلَهُ تَعَالَى - عِنْدَ الدُّعَاءِ - ذَلِكَ<sup>٤</sup> لَا يُسَمَّى  
إِجَابَةً لَهُ.<sup>٥</sup>

### [أقسام ما يتناولُه الدعاء]

و يَنْقَسِمُ مَا يَتَنَاوَلُهُ الدُّعَاءُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: قَدْ تَقَدَّمَ الْعِلْمُ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ مَفْعُولٌ لَا مَحَالَةَ، نَحْوُ إِثَابَةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَ الصَّلَاةِ  
عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>٦</sup> مِمَّا الْفَائِدَةُ فِيهِ التَّعَبُّدُ وَ التَّقَرُّبُ، لَا طَلَبٌ مَا تَنَاوَلَهُ<sup>٧</sup> الدُّعَاءُ.  
وَ الْقِسْمُ الْآخَرُ: مَا لَا يُعْلَمُ<sup>٨</sup> وَجُوبُهُ وَ حُصُولُ فِعْلِهِ لَا مَحَالَةَ؛ وَ هُوَ عَلَى ضَرَّتَيْنِ:  
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا وَ إِنْ خَفِيَ عَلَيْنَا وَجُوبُهُ؛ مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لُطْفًا فِي  
التَّكْلِيفِ. وَ يَنْقَسِمُ إِلَى: مَا يَكُونُ<sup>٩</sup> مَصْلَحَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَ إِلَى مَا يَكُونُ لُطْفًا  
وَ مَصْلَحَةً<sup>١٠</sup> عِنْدَ الدُّعَاءِ، وَ لَوْلَاهُ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ. فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ لَا يَكُونُ وَقُوعُهُ

١. في النسخ: «ندعو تعالى». و في المطبوع: «ندعو [الله] تعالى».

٢. في المطبوع: «يحسن».

٣. أي الانقطاع إلى الله تعالى. راجع: المغني، ج ٢٠ (القسم الثاني)، ص ٢٤١.

٤. في «خ» و المطبوع: «فعل ذلك عند الدعاء».

٥. في الأصل: - «و لا شبهة في أن فعله تعالى عند الدعاء ذلك لا يُسَمَّى إجابة له».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «صلوات الله و سلامه عليه و آله».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يتناول».

٨. في الأصل: «ما لا يحصل».

٩. هاهنا تتم نسخة «خ».

١٠. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و مصلحة».

إجابةً للدُّعاءِ، ولا يَمْتَنِعُ في الثاني أن يُسَمَّى إجابةً للدُّعاءِ؛<sup>١</sup> لأنَّ للدُّعاءِ على كُلِّ حالٍ تأثيراً في فعله.

وَالْقِسْمُ<sup>٢</sup> الْآخَرُ مِنَ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ: مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، مِنَ الْإِحْسَانِ وَالتَّفَضُّلِ. وَذَلِكَ مِمَّا (١٥٣/ب) يَجُوزُ أَنْ يُفَعَّلَ وَأَنْ لَا يُفَعَّلَ؛ فَإِذَا فَعَلَهُ عَزَّ وَجَلَّ<sup>٣</sup> عِنْدَ الدُّعاءِ فَهُوَ إجابةٌ له.

### [استجابة الدُّعاءِ]

وَقَوْلُنَا: «[فُلَانٌ]<sup>٤</sup> مُجَابُ الدَّعْوَةِ» يَقْتَضِي تَكَرُّرَ إِجَابَةِ دُعَائِهِ، وَأَنَّ الْمَفْعُولَ عِنْدَ دُعَائِهِ عَلَى سَبِيلِ الْكَرَامَةِ لَهُ وَالرَّفْعُ مِنْ مَنَزِلَتِهِ.

وَمَتَى سَأَلَ أَحَدُنَا رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَمْرًا فَلَمْ يَفْعَلْهُ، لَا يَجِبُ الْقَطْعُ عَلَى أَنَّهُ مَا أُجِيبَتْ دَعْوَتُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَأَلَ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَكُونَ<sup>٥</sup> مَفْسَدَةً، فَغَيْرُ مُمْتَنِعٍ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا لَمْ يُفَعَّلْ مَا طَلَبَهُ لِأَنَّهُ مَفْسَدَةٌ. وَإِنَّمَا يَكُونُ مَمْنُوعاً إِذَا لَمْ يُفَعَّلْ مَا طَلَبَهُ مِنْ غَيْرِ حُصُولِ الشَّرْطِ الَّذِي شَرَطَهُ. وَهَذِهِ جُمْلَةٌ كَافِيَةٌ.

١. من قوله: «و لولاه لم يكن كذلك...» إلى هنا من الأصل، و لم يرد في سائر النسخ و المطبوع.

٢. في الأصل: «و للقسام».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى». و هكذا ما بعده.

٤. ما بين المعقوفين مقتضى السياق.

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «فيه».

## [خَاتِمَةُ الْكِتَابِ]

و إذا كانت أغراضنا في هذا الكتاب قد تكاملت بعون الله تعالى، فالواجب قطعه هاهنا. ونحن قاطعون له ومستغفرون الله عز وجل<sup>١</sup> من زلل<sup>٢</sup> إن كان فيه أو خلل، و بريئون من كل قول لعله مضى<sup>٣</sup> في تضمينه مخالفاً لصواب، مجانياً لرشاد، مستبدلاً فيه غش هوى بنصيحة<sup>٤</sup> عقل<sup>٥</sup>.

و نُقَسِمُ (١٥٤/ألف) بالله تعالى على من تأمله أن لا يقلدنا في شيء من مذاهبه أو أدلته و يحسن الظن بنا فيلغى<sup>٦</sup> النظر و التصفح و التأمل؛ تعويلاً على أننا قد كفينا ذلك و أرحناه بما تكلفناه من تعب و نصبه، بل ينظر في كل شيء منه<sup>٧</sup> نظر المستفتح المبتي، مطرحاً للأهواء المزيئة للباطل بزينه الحق المشبهة للكذب بالصدق، معادلاً فيما ينظر فيه و يتصفحه في نفسه من<sup>٨</sup> أحواله، غير مائل إلى أن

١. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تعالى».

٢. في «م»: «ذلك».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «يمضي».

٤. في الأصل: «بتصفحه».

٥. في المطبوع: - «عقل».

٦. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ: «فيلغى». و في المطبوع: «فيلقي».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «منه».

٨. في الأصل: «بين».

يَكُونُ الْحَقُّ فِي<sup>١</sup> أَحَدِهِمَا دُونَ صَاحِبِهِ؛ حَتَّى يَكُونَ «مَيْلُهُ إِلَى جِهَةٍ، وَانْحِرَافُهُ إِلَى أُخْرَى» بَعْدَ الْعِلْمِ الَّذِي يُنْمِرُهُ نَظَرُهُ وَ يُنْتِجُهُ فِكْرُهُ، وَ أَنْ يُكْتَرَعَ عِنْدَ انْتِفَاعِهِ بِشَيْءٍ مِنْهُ مِنَ الدُّعَاءِ لَنَا وَ التَّرَحُّمِ عَلَيْنَا فِي حَيَاةٍ وَ مَوْتٍ وَ رَجَاءٍ وَ قَوْتٍ.

و بَيَّنْ أَوَائِلَ هَذَا الْكِتَابِ وَ أَوَاخِرِهِ تَفَاوُتٌ ظَاهِرٌ؛ فَإِنْ أَوَّلُهُ عَلَى غَايَةِ الْإِخْتِصَارِ، وَ الْبَسْطُ وَ الشَّرْحُ مُعْتَمَدَانِ فِي أَوَاخِرِهِ. وَ الْعُذْرُ فِي ذَلِكَ: أَنَّا بَدَأْنَا بِإِمْلَائِهِ وَ النِّيَّةُ فِيهِ الْإِخْتِصَارُ الشَّدِيدُ تَعْوِيلاً عَلَى (١٥٤/ب) أَنَّ الْإِسْتِيفَاءَ وَ الْإِسْتِقْصَاءَ يَكُونَانِ فِي «الْكِتَابِ<sup>٢</sup> الْمُلَخَّصِ»، فَلَمَّا وَقَفَ إِمْلَاءُ تَمَامِ<sup>٣</sup> الْمُلَخَّصِ - لِعَوَائِقِ الزَّمَانِ الَّتِي لَا تُمَلِّكُ - تَغَيَّرَتِ النِّيَّةُ فِي كِتَابِنَا هَذَا، وَ زِدْنَا فِي بَسْطِهِ وَ شَرْحِهِ. وَ إِذَا جُمِعَ بَيْنَ مَا خَرَجَ مِنْ «الْكِتَابِ<sup>٤</sup> الْمُلَخَّصِ» وَ جُعِلَ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ كَأَنَّهُ أَوَّلُ<sup>٥</sup> لِهَذَا الْكِتَابِ، وَ جَدَّ بِذَلِكَ الْكَلَامُ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْأَصُولِ مُسْتَوْفَى مُسْتَقْصَى<sup>٦</sup>.

وَ نَحْنُ نَحْمَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى مَا وَفَّقَهُ وَ قَدَّرَهُ وَ يَسَّرَهُ وَ سَهَّلَهُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَ نَسْأَلُهُ<sup>٧</sup> أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصاً لثَوَابِهِ وَ مُؤْمِناً مِنْ عِقَابِهِ؛ إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ. وَ صَلَاتُهُ عَلَى خَيْرَتِهِ مِنْ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَ آلِهِ الطَّاهِرِينَ وَ سَلَامُهُ، وَ هُوَ حَسْبُنَا وَ نِعَمَ الْوَكِيلُ، نِعَمَ الْمَوْلَى وَ نِعَمَ النَّصِيرِ، غُفْرَانُكَ رَبَّنَا وَ إِلَيْكَ الْمَصِيرُ<sup>٨</sup>.

١. في المطبوع: «بحق من».

٢. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «كتاب».

٣. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «تمام إملاء».

٤. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: «كتاب».

٥. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «أول».

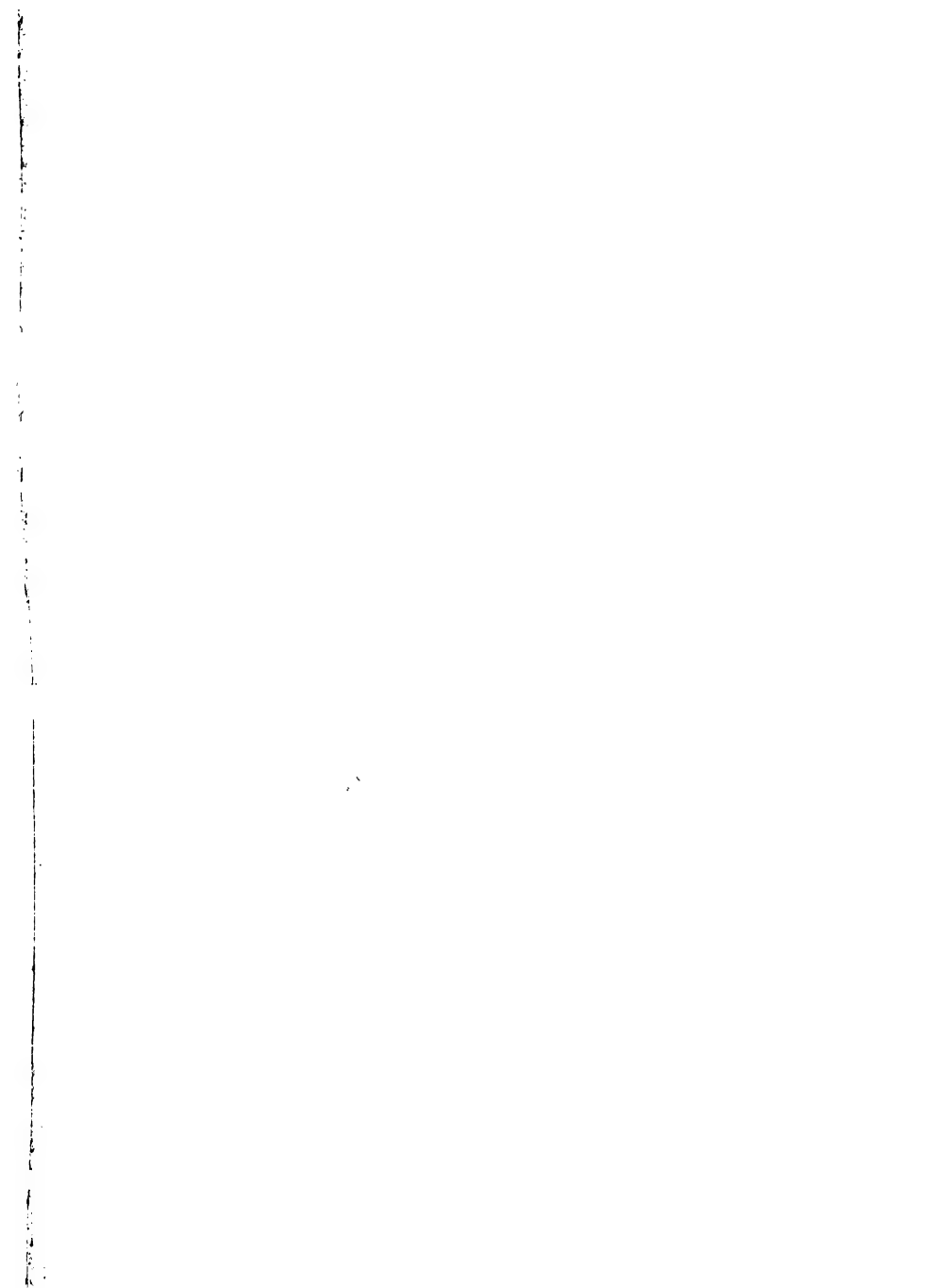
٦. في «م»: - «مستقصى».

٧. هكذا في الأصل. و في سائر النسخ و المطبوع: - «و نسأله».

٨. في الأصل: - «و صلاته على خيرته من خلقه ... و إليك المصير».

## الفهارس العامة

١. فهرس الآيات ..... ٥٠٧
٢. فهرس عناوين السُّور والآيات ..... ٥١٧
٣. فهرس الأحاديث ..... ٥١٨
٤. فهرس عناوين الأحاديث ..... ٥٢١
٥. فهرس الآثار ..... ٥٢٢
٦. فهرس الأشعار وأنصاف الأبيات ..... ٥٢٤
٧. فهرس الأعلام ..... ٥٢٥
٨. فهرس الأماكن ..... ٥٢٩
٩. فهرس الأديان والمذاهب والفرق ..... ٥٣٠
١٠. فهرس الجماعات والقبائل ..... ٥٣٢
١١. فهرس الأيام والوقائع ..... ٥٣٨
١٢. فهرس الحيوانات والنباتات والأمراض ..... ٥٤٠
١٣. فهرس الكتب الواردة في المتن ..... ٥٤١
١٤. فهرس الكلمات المشروحة في المتن ..... ٥٤٣
١٥. فهرس القواعد والأحكام الكلامية ..... ٥٤٩
١٦. فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصة ..... ٥٥٣
١٧. فهرس مصادر التحقيق ..... ٥٨٦
١٨. فهرس المطالب ..... ٦١٠



## (١)

### فهرس الآيات

متن الآية رقم الآية الصفحة

#### حمد (١)

﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ٤ ٤٥٥ / ٢

#### البقرة (٢)

﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ ١٩ ٤٠٤ / ٢

﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ ٣١ ٤٣٩ / ٢

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ٥٥ ٣٣٣ / ٢

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ ١٤٣ ١٨٨ / ٢

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ ١٤٣ ٣٩٤ / ٢

﴿لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْقَنِّ وَالْأَنَى﴾ ٢٦٤ ٥١٨ / ١

﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ ٢٧٠ ٣٣٣ / ٢

#### آل عمران (٣)

﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ ٩٢ ٣٣٣ / ٢

﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ ١٩ ٣٩٤ / ٢

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا...﴾ ٨٥ ٣٩٤ / ٢

١٣٦ / ٢	١٥٣	﴿إِذَا تَضَعُدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ...﴾
١٤٢ / ٢	١٥٣	﴿وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَاكُمْ﴾
٤٠٢ / ٢	١٦٦	﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ...﴾
٤٨٨ / ٢	١٧٣	﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾

### (النساء(٤)

٢٨٢ / ٢	١١	﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾
٣٣٥ / ٢	١٤	﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا﴾
٤٥٨ / ١	٢٩	﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾
٣٤٤ ، ٣٤٣ / ٢	١١٦	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ...﴾
١٤٨ / ٢	٨٢	﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً...﴾
٣٥٥ / ٢	٩٢	﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾
١٨٨ / ٢	١١٥	﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى...﴾
٣٤٤ ، ٣٤٣ / ٢	١١٦	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ...﴾
٣٣٥ / ٢	١٢٣	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءً يُجْزَ بِهِ﴾
٣٥٤ / ٢	١٣٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا...﴾

### (المائدة(٥)

٣٣٣ / ٢	٧٢	﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾
٤٥٨ / ١	٢	﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾
٤٠١ / ٢	٤٤	﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ...﴾
٢٠٩ / ٢	٥٥	﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ...﴾
٢١٤ / ٢	٥٥	﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾
٢٧٨ / ٢	٥٥	﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾

## الأنعام (٦)

٤٤١ / ١	٢	﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلًا...﴾
٣٩١ / ٢	٨٢	﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾

## الأنفال (٨)

٣٩٤ / ٢	٢	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ...﴾
٣٩٤ / ٢	٣	﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾
٣٩٤ / ٢	٤	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾
٣٩٢ / ٢	٥	﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ...﴾
٣٩٢ / ٢	٦	﴿يُجَادِلُوكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى...﴾
٣٩٢ / ٢	٧٢	﴿وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنْ وَلَا يَتَّبِعُهُمْ...﴾

## التوبة (٩)

١٣٧، ١٣٦ / ٢	٢٥	﴿وَ يَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغِرَّ عَنْكُمْ شَيْئًا...﴾
١٤٢ / ٢	٢٦	﴿ثُمَّ أُنْزِلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾
٤٨٨ / ٢	٣٢	﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتِمَّ نُورُهُ﴾
٣٩٧ / ٢	٣٦	﴿إِنْ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا...﴾
١٣٨ / ٢	٤٠	﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ...﴾
٤٠٢ / ٢	٤٩	﴿وَ إِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾
٢١٢ / ٢	٧١	﴿وَ الْمُؤْمِنُونَ وَ الْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾

## هود (١١)

٥١٩، ٥١٨ / ١	١١٤	﴿إِنَّ الْخَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾
--------------	-----	---

## يوسف (١٢)

٣٨٣ / ٢	١٧	﴿وَ مَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَ لَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾
---------	----	--

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

٧٦

٤٧٢ / ٢

## الرعد (١٣)

﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾

٦

٣٤٣ / ٢

## إبراهيم (١٤)

﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رُسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾

٤

٣٨٤ / ٢

## الحجر (١٥)

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾

٩

٢١٤ / ٢

## النحل (١٦)

﴿تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾

٣

٤٦٠ / ٢

## الإسراء (١٧)

﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعاً...﴾

٩٠

١٤٠ / ٢

﴿أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِنْ نَخِيلٍ وَعِنَبٍ فَتُفَجَّرَ...﴾

٩١

١٤٠ / ٢

﴿أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا رَعِمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ...﴾

٩٢

١٤٠ / ٢

## الكهف (١٨)

﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾

٢٣

٤٧١ / ٢

﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾

٢٤

٤٧١ / ٢

## مريم (١٩)

﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا...﴾

٥

٢٨٣ / ٢

﴿يَرْثِي وَيَرِثُ مِنْ آلٍ يَغْفُوبُ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾

٦

٢٨٣ / ٢

﴿يَا ابْنَتِي مِنْ قَبْلِ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنَسِيًّا﴾

٢٣

٣١٩ / ٢

## طه (٢٠)

- ﴿وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ﴾ ٧٥ / ٢ / ٣٩٢  
 ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ﴾ ٨٢ / ٢ / ٤٩٦

## الأنبياء (٢١)

- ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ ٢٨ / ٢ / ٣٣٣

## المؤمنون (٢٣)

- ﴿مَا اخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ﴾ ٩١ / ٢ / ٤٥٩

## النور (٢٤)

- ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنُهُمْ﴾ ٢٤ / ٢ / ٣٦٩  
 ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٣٥ / ٢ / ٤٨٣

## الفرقان (٢٥)

- ﴿وَمَنْ يَظْلِمْ مِنْكُمْ نَفْسَهُ عَذَابًا كَبِيرًا﴾ ١٩ / ٢ / ٣٣٥  
 ﴿وَقَدْفْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً...﴾ ٣٢ / ٢ / ٤٨٢

## الشعراء (٢٦)

- ﴿يَلْبَسَانِ غَرِيْبِيْ مُبِينٍ﴾ ١٩٥ / ٢ / ٣٩٦، ٣٨٤

## النمل (٢٧)

- ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ ١٦ / ٢ / ٢٨٣

## القصص (٢٨)

- ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ ٤ / ٢ / ٤٥٩

## العنكبوت (٢٩)

- ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ ٥٤ / ٢ / ٤٠٢

## الروم (٣٠)

١٤٧/٢	١	﴿الَمْ﴾
١٤٧/٢	٢	﴿غَلِبَتِ الرُّومُ﴾
١٤٧/٢	٣	﴿فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾

## لقمان (٣١)

٣٣٣/٢	١٣	﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾
-------	----	------------------------------------

## الأحزاب (٣٣)

٢٢٦/٢	٦	﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾
٢٧٨/٢	٣٣	﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ...﴾
١٣٩/٢	٣٧	﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ...﴾

## سبا (٣٤)

٤٠٥/٢	١٦	﴿فَاعْرِضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْغَمِّ...﴾
٤٠٤، ٤٠٢/٢	١٧	﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾
٤٠٥/٢	١٧	﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾

## ص (٣٨)

٤٦٣/٢	٢٠	﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَضَّلَ الْخِطَابَ﴾
-------	----	--

## الزمر (٣٩)

٣٨٤/٢	٢٨	﴿قَدْ آتَيْنَا غُرَيْبًا نَذِيرًا﴾
٣٤٣/٢	٥٣	﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ...﴾
٣٤٦/٢	٥٤	﴿وَأَنبِئُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ...﴾
٥١٨/١	٦٥	﴿لَئِنْ أَسْرَكْتَ لَيُخْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾

## غافر(٤٠)

٣٦٥ / ٢	١١	﴿ رَبَّنَا أَمَنَّاتُنَّيْنِ وَأَخْبَيْنَا ائْتِنَّيْنِ ﴾
٤٦١ / ٢	١٥	﴿ زَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ﴾
٣٣٣ / ٢	١٨	﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾

## فصلت(٤١)

٤٦١ / ٢	١٥	﴿ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً ﴾
---------	----	-----------------------------------

## الشورى(٤٢)

٤٨٨ / ٢	٤٠	﴿ وَ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا ﴾
---------	----	--

## الزخرف(٤٣)

٣٩٦ / ٢	٣	﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾
---------	---	--

## الفتح(٤٨)

١٤٧ / ٢	٢٨	﴿ لَنَذْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ... ﴾
---------	----	---

## الحجرات(٤٩)

٥١٨ / ١	٢	﴿ لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ... ﴾
٣٩٢ / ٢	٩	﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا... ﴾
٣٩٢ / ٢	١٠	﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾
٣٩٤ / ٢	١١	﴿ يَنْسُ الْإِسْمَ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ ﴾
٣٩٧ / ٢	١١	﴿ بَعْدَ الْإِيمَانِ ﴾

## الذاريات(٥١)

٣٩٤ / ٢	٣٥	﴿ فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾
٣٩٤ / ٢	٣٦	﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾

﴿السَّمَاءُ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ ٤٧ ٢١٤ / ٢

### الطور (٥٢)

﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ ١٩ ٣٥٦ / ٢

### النجم (٥٣)

﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً...﴾ ٢٦ ٣٣٤ / ٢

### الرحمن (٥٥)

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ ٢٦ ٢٢٤ / ١

﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ٢٧ ٢٢٥ / ١

### الواقعة (٥٦)

﴿وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ﴾ ٢٠ ٣٦١ / ٢

### الحديد (٥٧)

﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ ٣ ٢٢٣ / ١

### المجادلة (٥٨)

﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا...﴾ ١ ١٣٥ / ٢

﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ...﴾ ٢ ١٣٥ / ٢

﴿وَالْكَافِرِينَ عَذَابُ أَلِيمٍ﴾ ٤ ١٣٥ / ٢

### الممتحنة (٦٠)

﴿فَإِنْ عَلِفْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ ١٠ ٣٥٥ / ٢

### الجمعة (٦٢)

﴿وَأَتَّبَعُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ١٠ ٤٥٨ / ١

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْقَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكَوكَ قَائِمًا...﴾ ١١ ١٣٧ / ٢

## المنافقون (٦٣)

٣٨٨ / ٢	١	﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ...﴾
١٣٧ / ٢	٨	﴿لَعَنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ...﴾
١٤٢ / ٢	٨	﴿وَاللَّهُ الْعَزُّ وَالرَّسُولُ﴾
٤٤١ / ١	١٠	﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَخَذَكُمْ...﴾

## التحريم (٦٦)

١٤٢، ١٣٨ / ٢	٣	﴿وَإِذَا سَأَرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا...﴾
--------------	---	--

## الحاقة (٦٩)

٣٥٦ / ٢	٢٤	﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾
---------	----	----------------------

## نوح (٧١)

٢١٤ / ٢	١	﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾
٤٤٢ / ١	٣	﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُوا﴾
٤٤٢ / ١	٤	﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُخْرِجْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾

## المرسلات (٧٧)

٣٥٦ / ٢	٤٣	﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾
---------	----	----------------------

## عبس (٨٠)

٤٠١ / ٢	٣٨	﴿وَجُوهُ يَوْمَئِذٍ مُسْفَرَةٌ﴾
٤٠١ / ٢	٣٩	﴿ضَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ﴾
٤٠١ / ٢	٤٠	﴿وَجُوهُ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ﴾
٤٠٢ / ٢	٤١	﴿تَرَاهُهَا قَتَرَةٌ﴾
٤٠٢ / ٢	٤٢	﴿أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرَةُ الْفَجَرَةُ﴾

## الانفطار (٨٢)

٣٣٥ / ٢	١٤	﴿إِنَّ الْفُجَارَ لَفِي حَجِيمٍ﴾
---------	----	----------------------------------

## الليل (٩٢)

٤٠١ / ٢	١٤	﴿فَأَنْذَرْنَاكُمْ نَارًا تَلْقَى﴾
٤٠١ / ٢	١٥	﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾
٤٠١ / ٢	١٦	﴿الَّذِي كَذَبَ وَ تَوَلَّى﴾

## البيّنة (٩٨)

٣٩٧ / ٢	٤	﴿وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ...﴾
٣٩٤ / ٢	٥	﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ...﴾
٣٩٧ / ٢	٥	﴿وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ﴾

(٢)

## فهرس عناوين السُّور والآيات

آيات الوعيد، ٣٤٦/٢  
آية القطع، ٣٤٩/٢

آيات التحدي، ٨٦/٢  
آيات الحدود، ٣٥٠/٢

(٣)

## فهرس الأحاديث

النبي ﷺ

الأئمة من قُرَيش

٢٦٠/٢

إدَّخَرْتُ شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي

٣٣٢/٢

«أَقْبِلِي»، ثُمَّ عَوَّذَهَا إِلَى مَكَانِهَا لَمَّا قَالَ لَهَا: «أَدِيرِي»

١٤٩/٢

اقتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي

٢٥٩/٢

أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟

٢١٧/٢

اللَّهُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهِبْ عَنْهُمْ الرَّجْسَ...

٢٧٨/٢

أَمَّا تَرْضَيْنَ أَنْ زَوْجَتُكَ خَيْرُ أُمَّتِي؟

٣٠١/٢

إِنَّ أَخِي وَوَزِيرِي وَخَلِيفَتِي فِي أَهْلِي...

٣٠٣/٢

أَنَا سَيِّدُ الْعَالَمِينَ، وَهَذَا سَيِّدُ الْعَرَبِ

٣٠٢/٢

إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَطْلَعَ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ فَاخْتَارَ مِنْهُمْ...

٣٠٠/٢

إِنَّ اللَّهَ يَنْتَصِفُ لِلْجَمَاءِ مِنَ الْقَرَنَاءِ

٤١٢/١

أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى

٢٣٨/٢

أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي

٢٣٤/٢

إِنَّكَ تُدْعَى إِلَى مِثْلِهَا فَتُجِيبُ عَلَى مَضْضٍ

١٥٣/٢

بَشَرٌ قَاتِلٌ ابْنِ صَفِيَّةٍ بِالنَّارِ

٣١٦/٢

تَقْتُلُكَ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَّةُ

١٥١/٢

- تَنْبُحُكِ كِلَابُ الْحَوَابِ ١٥٢/٢
- حَرْبُكَ يَا عَلِيُّ حَرْبِي، وَسَلْمُكَ سِلْمِي ٣٠٧/٢
- حَوَالِينَا، وَلَا عَلَيْنَا ١٥١/٢
- الْخِلَافَةُ مِنْ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً ٢٥٩/٢
- خَيْرٌ مَنْ أَرْكَبُ بَعْدِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ٣٠٣/٢
- رُدُّوا عَلَيَّ أَخِي ٢٦٥/٢
- سَلِّمُوا عَلَيَّه بِأَمْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ ٢٤٩/٢
- عَلَيُّ خَيْرُ الْبَشَرِ؛ فَمَنْ أَبَى فَقَدْ كَفَرَ ٣٠٣/٢
- فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ ٢١٨/٢
- قَدْ أَجَزْتُ شَهَادَتَكَ، وَجَعَلْتُهَا شَهَادَتَيْنِ ٢٨١/٢
- لَا، إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ ٢٧٨/٢
- لَا تَجْتَمِعْ أُمَّتِي عَلَى خَطَاٍ ١٩١/٢
- لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ٢٦٦/٢
- مِنْ أَيْنَ عَلِمْتَ؟ أَحْضَرْتَ ابْتِغَاءِي لَهَا؟ ٢٨٠/٢
- مَنْ مَاتَ وَهُوَ لَا يَعْرِفُ إِمَامَ زَمَانِهِ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً ٣٠٧/٢
- نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نَمُوتُ؛ مَا تَرَكَناه صَدَقَةٌ ٢٨٢/٢
- هَذَا خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي ٢٤٩/٢
- هَذَا سَيِّدُ الْعَرَبِ ٣٠٢/٢
- يَقْتُلُهُ خَيْرُ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ ٣٠٠/٢

### أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (ع)

- إِنَّهَا لَا تَأْلُو شَرًّا، وَلَكِنِّي أُرْذُّهَا إِلَى بَيْتِهَا ٣١٤/٢
- طَالَمَا جَلَّابَهُ الْكَرْبَ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ... ٣١٠/٢
- كَيْفَ تَقُولُ ذَلِكَ وَالْأَمْرُ فِيَّ وَالنُّصُّ عَلَيَّ؟ ٢٧١/٢

- لَقَدْ كَانَ لَكَ سَابِقَةٌ، لَكِنَّ الشَّيْطَانَ دَخَلَ فِي مَنْحَرِكَ... ٣١٢/٢
- وَاللَّهُ لَقَدْ عَلِمَتْ صَاحِبَةُ الْهُودَجِ أَلْ... ٣١١/٢
- وَدِدْتُ أَنِّي مِتُّ قَبْلَ هَذَا الْيَوْمِ بِعِشْرِينَ سَنَةً ٣١٩/٢

(٤)

## فهرس عناوين الأحاديث

خبر الجذع، ١٥٦/٢	حديث الاستسقاء، ١٥٥/٢
خبر الطائر، ٢٩٨/٢، ٣٠٠	حديث الغدير، ٢١٧/٢
خبر الغدير، ٢٨٦/٢، ٢٨٧	حديث اللدود، ٢٦٦/٢
خبر الميضاة، ١٤٩/٢، ١٥٦	حديث المنزلة، ٢٣٤/٢
خبر الميضاة و مجيء الشجرة و حنين الجذع، ١٥٤/٢	حديث الميزاب، ٢٦٦/٢
	خبر البشارة بالجنة، ٣١٧/٢
	خبر تبوك، ٢٨٦/٢، ٢٨٧، ٢٩٨

(٥)

## فهرس الآثار

٢٧١/٢	عبّاس	ادخل بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله قبيل وفاته...
٣١٤/٢	ابن عباس	أرى أن تدعها بالبصرة ولا تُرحلها
٣١٢/٢	عائشة	استبصرت من أجل أنك غلبت...
٢٣٠/٢	ابن الخطاب	أصبحت مولاي ومولى كل مؤمن ومؤمنة
٢٦٢/٢	أبو بكر	أفيلوني
٢٧٨/٢	ام سلمه	ألست من أهل بيتك
٣١١/٢	عمار	إلى أين تريد يا أبا عبد الله؟ والله ما أنت بجبان
٢٦٣/٢	عمر	أمدد يدك أبايعك
٢٦٧/٢	عباس	أمدد يدك حتى يقول الناس: عم رسول الله...
٢٨٠/٢	خزيمة بن ثابت	أنا أشهد بذلك
٢٦٣/٢	عمر	إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني...
١٥٠/٢		أنه صلى الله عليه وآله كان يخطب مستنداً إلى جذع...
٣٠٢/٢	عائشة	بابي وأمي؛ ألسنت سيد العرب؟
٢٦١/٢	أبو بكر	بايعوا أي الرجلين شئتم
٢٦٢/٢	عمر	كانت بيعة أبي بكر قلته وفقى الله المسلمين...
٣١٢/٢	عمار	كيف رأيت ضرب بنيك على الحق

- لأن لا أكون شهيدت هذا اليوم أحب إلي... عائشة ٣١٨/٢
- ليتنني كنت شجرة ومدرّة عائشة ٣١٨/٢
- ما رأيت مصرع شيخ أضيع من مصرعي طلحة ٣١٢/٢
- ما روي من تسبيح الحصة في كفّه صلى الله عليه وآله ١٥٠/٢
- ما كان أمر قط إلا عرفت أين أضع قدمي... زبير ٣١٦/٢
- مالك في الإسلام فهة غيرها أبو عبيد ٢٦٣/٢
- وددت أني كنت سألت رسول الله عليه السلام عن هذا الأمر... أبو بكر ٢٦٢/٢
- هكذا يخيل إليك؛ إني الله يا عمار! أذهبت دينك... عائشة ٣١٣/٢

(٦)

## فهرس الأشعار و أنصاف الأبيات

السطر الأول	القافية	الشاعر	الصفحة
فإن يَكْ نائياً، فلَقَدْ نَعَاهُ	التَّرَابُ	عائشة	٣١٤/٢
وَأَلَقَتْ عَصَاهَا، وَاسْتَقَرَّتْ بِهَا النَّوَى	المُسَافِرُ	عائشة	٣١٣/٢
يُغَسَّوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ	المُقْبِلِ	حسان بن ثابت	١٤٥/٢
يَا بَنِي أُمَيَّةَ، إِنِّي عَنْكُمَا غَانِ	فَانِ	أُمَيَّةُ بن العسكر	٢٢٤/١
نَدِمْتُ نَدَامَةَ الْكُتَيْبِيِّ لَمَّا	يَدَاهُ	طلحة	٣١٦/٢
لَاهُمُ لَا أَدْرِي، وَأَنْتَ الدَّارِي		أبو الشعثاء العَجَّاج	٤٦٢/٢

(٧)

## فهرس الأعلام

### ألف: معصومون

٣٧٨، ٣٧٥، ٣٣٤، ٣٣١، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٧

٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٢٨، ٥٠١

أمير المؤمنين = علي بن أبي طالب = ابن أبي

طالب = علي = علياً عليه السلام، ٤٩/٢، ٨٩، ٩٠

١٣٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٩٧، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩

٢١٢، ٢١٣، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٧

٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦

٢٣٧، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨

٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٤

٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨

٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩١

٢٩٥، ٢٩٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥

٣٠٦، ٣١٠، ٣١١، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٧

٣١٩، ٣٢١

فاطمة عليها السلام، ٢٧٧/٢، ٢٧٨، ٣٠٠، ٣٠١

الحسن = الحسن بن علي، = حسن بن علي

بن أبي طالب عليه السلام، ١٩٧/٢، ٢٩٥، ٢٧٨

٣٢١

الرسول = رسول الله = رسوله = النبي = نبيه

= نبينا ﷺ، ١/١٤٥، ١٩٠، ١٩٣، ٢٤٣

٣٣٠، ٤٨٧، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٢٠: ٩/٢، ١٠

١٢، ١٣، ١٤، ١٩، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٩

٤١، ٤٢، ٤٦، ٤٩، ٥٥، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٧٣

٧٤، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٧

٨٨، ٩٤، ٩٦، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٨، ١١٥

١٢٠، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩

١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٥٦، ١٦٢، ١٦٨، ١٨١

١٨٦، ١٩٠، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧

٢٠٨، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٣٣

٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٦

٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣

٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣

٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢

٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩

٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣١١، ٣١٨، ٣٢١

- الحسين عليه السلام، ١٩٧/٢، ٢٧٨  
 الصادق عليه السلام، ٣٢٢/٢  
 موسى (موسى بن جعفر) عليه السلام، ٣٢٣/٢  
 إمام الزمان عليه السلام، ١٨٥، ١٨٤/٢، ١٨٦  
 آدم عليه السلام، ٤٣٩، ٧١/٢  
 نوح عليه السلام، ٤٤٢/١  
 إبراهيم عليه السلام، ٤٨٩، ٧١/٢  
 موسى عليه السلام = أخيه، ٧٢، ٧١، ٧٠/٢؛ ٢٨٢/١  
 ٧٤، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٢  
 ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٩٨  
 عيسى = المسيح عليه السلام، ٦٠/٢، ٣٩٠  
 مريم عليها السلام، ٣١٩/٢  
 داود عليه السلام، ٢٨٣/٢  
 يعقوب عليه السلام، ٢٨٣/٢  
 يوشع بن نون عليه السلام، ٢٤٤/٢، ٢٤٥  
 إسرائيل عليه السلام، ٧٢/٢  
 جبرئيل عليه السلام، ١١٥، ٨٤/٢  
**ب: الأعلام**  
 إبليس، ٣١٠، ٣٠٩/٢؛ ١٢٣/٢، ١٢٤  
 ابن أبي داود السجستاني، ٢٢٠/٢  
 ابن الخطّاب، ٢٣٠/٢  
 ابن الراوندي، ١٢٨/١، ١٧٠، ١٧٢؛ ٢٥١/٢، ٢٥٢  
 ابن جرموز، ٣١٠، ٣١٦  
 ابن عباس، ٣١٤/٢  
 ابن كلاب، ٢٥٢/٢  
 ابن مسعود، ٨١/٢، ٣٠٣  
 ابن ميثم، ٢٥١/٢  
 أبو إسحاق النّظام، ١٠٧/٢  
 أبو بكر، ١٣٨/٢، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٨٦، ٢٨٣  
 ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٤، ٣٠٥  
 أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، ٢٢٢/٢  
 أبو حنيفة، ١٩٩/٢  
 أبو جهل ابن هشام، ١١٩/٢  
 أبو رافع، ٣٠١/٢  
 أبو سفيان، ٢٨٨/٢  
 أبو عبيدة، ٢٦١/٢، ٢٦٣  
 أبو عبيدة بن الجراح، ٢٩٥/٢  
 أبو عبيدة معمر بن المثنى، ٢٢١/٢  
 أبو علي الجبائي = أبو علي، ٩١/١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١٠٣، ١٣١، ١٣٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٤٩  
 ٢٨٤، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٠، ٣٢٥، ٣٦٣، ٣٨٠  
 ٣٨١، ٤١٤، ٤٨٣، ٤٩١، ٤٩٩، ٥٠١، ٥١١  
 ٥٣١؛ ١٢/٢، ١٠٨، ١٢٣، ٣٥٧، ٣٨٢  
 ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٦٢، ٤٦٤  
 ٤٦٥، ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٧٨، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩٢  
 ٤٩٦، ٥٠٠  
 أبو عمر غلام ثعلب، ٢٢٢/٢  
 أبو القاسم، ١٤٤/٢  
 أبو القاسم البلخي، ٥٠/٢، ٥٤، ١٠٩، ١٤٣  
 ١٤٥

- أبو هاشم، ٩٦/١، ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ٢٠٩،  
 جميلة، ١٣٥/٢، ٣٢٢، ٣٢٠، ٢٨٤، ٢٤٩، ٢١٤، ٢١٢  
 جويرية بن أسماء، ٣١١/٢، ٣٦١، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٢٥، ٣٢٤  
 حبة العرنى، ٣١١/٢، ٣٦٢، ٣٧٢، ٣٨٠، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٤، ٤١٧  
 الحجة بن الحسن المنتظر، ٣٢١/٢، ٤١٨، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٧٥، ٤٩٧  
 الحسن البصرى، ٤٠٠/٢، ٤٩٨، ٥١٠، ٥٣١/٢، ١٤، ٢٦، ٢٧  
 الحلاج، ١٢٣، ١٢٢/٢، ٣٥٧، ٣٤١، ١٢٣، ١٠٨، ٥٠، ٤٤، ٣٠، ٢٨  
 خالد، ٢٣٨/٢، ٣٨٢، ٣٣٢، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢  
 خالد بن سعيد، ٢٨٨/٢، ٤٦٥، ٤٧٦، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩٢، ٥٠٠  
 الخالدي، ٥٠٧/١، ٣٦٠/٢  
 خزيمه بن ثابت، ٢٨٠/٢، ٣٨١/٢  
 خزيمه ذو الشهادتين، ٢٨١/٢، ١٩٣/١  
 خولة بنت ثعلبة، ١٣٦/٢، ٢٥٦/٢  
 دحية الكلبي، ١٣٧/٢، ١٠٦/٢  
 ذا النديّة، ١٥٢/٢، ٣٢٢/٢  
 رجل من مراد، ٣١٣/٢، ١٧٢، ١٧٠/١  
 رستم، ١٠٦/٢، ٣١٤/٢  
 الزبير، ٣١٦، ٣١٥، ٣١١، ٣٠٨، ٢٨٨/٢، ١١٩، ١٠٠/٢  
 زكريّا، ٢٨٣/٢، ٢٧٩، ٢٧٨/٢  
 زيد بن حارثة، ١٣٩/٢، ٢٧٩  
 سالم مولى أبي حذيفة، ٢٩٥/٢، ٣٠٣/٢  
 سعد بن عبادة، ٢٨٨، ٢٨٥/٢، ١٣٦/٢  
 سلمان = سلمان الفارسي، ٣٠٣، ٢٨٨/٢، ١٢٢/٢  
 سليمان، ٢٨٣/٢، ٢٣٨/٢  
 سهل بن حنيف، ٣٠٥/٢، ٣١١/٢  
 سهيل بن عمرو، ١٥٣/٢، ٥٦٢/١  
 الجاحظ، ٢٦٤، ٤٥/٢

الفوطي، ١٧٢، ١٧٠/١	سيبويه، ٨١/٢
الكسعي، ٣١٧، ٣١٦/٢	الشافعي، ١٩٩/٢
كعب بن زهير، ١١٩، ١٠٠/٢	الشيطان، ٣١٢/٢
ليبد بن ربيعة، ١١٩، ١٠٠/٢	صاحبة الهودج، ٣١١/٢
ماني، ١٢٣، ١٢٢/٢	ضرار بن عمرو، ٣٦٤/٢
المبرد، ٢١٠/٢	الطبري، ٣١٣، ٢٢٠/٢
مجاشع بن مسعود السلمي، ٢٦٥/٢	طلحة، ٣١٦، ٣١٢، ٣١١، ٣٠٨/٢
محمد بن إسحاق، ٣١٤/٢	عائشة، ١٥١/٢، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣١٢، ٣١٣
محمد بن إسماعيل، ٣٢٣/٢	٣١٨، ٣١٤
محمد بن الحنفية، ٣٢٢/٢	عباد، ٤٧٦/٢
محمد = محمدًا، ١٢٠، ٧٤، ٤٦/٢، ٨١/١	العباس، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٤، ٢٥٧، ٢٠٨/٢
٥٠٤	٢٨٨، ٢٧٥، ٢٧١
المزني، ٨١/٢	العباس بن عبد المطلب، ١٣٧/٢
مسيلمة، ١٢٠، ٨٨/٢	عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، ٣١٩/٢
معاوية، ٣١٤، ٢٩٦، ٢٩٥/٢	عبد الله بن أبي بن سلول، ١٣٨/٢
معمر، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠/١	عبد الله بن عباس، ٣١٢/٢
المنتظر، ٣٢١/٢	عبد المطلب، ١١٨/٢
النابعة الجعدي، ١١٩، ١٠٠/٢	عثمان بن عفان = عثمان، ٢٣٤، ٨٣، ٨٢/٢
النظام، ١٧٩، ١٧٧، ١٧١/١	٣١٧، ٢٩٦
واصل بن عطاء، ٣٨١/٢	عمار = عمار بن ياسر، ٣١٢، ٣١١، ١٥١/٢
الواقدي، ٣١٢/٢	٣١٣
الوليد بن المغيرة، ١١٩/٢	عمر، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٨٥، ٢٦٣، ٢٦١، ٢٤٤/٢
هارون، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤/٢	٣٠٥
٢٩٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤٠	عمر بن الخطاب، ٢٧٥، ٢٧١/٢

(٨)

## فهرس الأماكن

الأمصار، ١٥٤، ٥٠/٢	السقيفة، ٢٦٠/٢، ٢٦١
البصرة، ١٣٤/١، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨؛	الشام، ٦٢/٢
٣١٤/٢	الصين، ١٢١/١، ٢٢٧
بغداد، ١٢١/١، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨،	الغار، ١٣٨/٢
٦٢/٢؛ ٢٢٧	غدير خم، ٢١٧/٢، ٢٢٠
البلدان، ٤٨/٢، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٦،	فدك، ٢٧٧/٢، ٢٨٢
٥٧، ٥٨، ٨٠، ٨٧، ١٥٤، ١٦٧، ١٦٨، ٢١٩،	الكعبة، ٢٥٥/٢
٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨	الكواكب، ١٥٥/٢، ١٥٦
بيت أم سلمة، ٢٧٨/٢	الكوفة، ٣١٠/٢
البيت الحرام، ٤٥٠/٢	المدينة، ٨٩/٢، ١٥١، ٢٣٩، ٣٠٥، ٣١٤، ٤٣١،
البيت العتيق، ٤٤٩/٢	٤٣٢
بيت المقدس، ٣٩٨، ٣٩٤/٢	المسجد الجامع، ٦٢/٢
الجامع، ٦١/٢	المسجد الحرام، ١٤٧/٢
جبال مكة، ١١٨/٢	مكة، ٧٨/٢، ٧٩، ٨٩، ١٠٥، ١٠٦، ١١٨، ٤٢٨،
ذي الثدية، ٣٠٠/٢	٤٣١
الروم، ١٤٧، ٨٩/٢	ممالك الروم، ٨٩/٢

(٩)

## فهرس الأديان والمذاهب والفرق

شريعة موسى، ٧٢/٢	الإسلام، ٨٩/٢، ٩٠، ١٠١، ١١٩، ٢٦٣، ٢٧٦
شريعة نبيينا، ١٨٦، ١٦٨/٢	٣٨٢، ٣٩٤، ٤٠٠، ٤٣٠، ٤٣٣
شيعته = الشيعة، ٤٩/٢، ٥٥، ١٨٤، ٢٣٤	الإمامية، ٤٩/٢، ٥٥، ٧٩، ٨٢، ٩٠، ١٨١، ٢٥٥
٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٨٩	٢٥٨، ٢٦٤، ٢٦٥، ٣٠٧، ٣٢١، ٣٦٥، ٣٦٦
٣١٥، ٢٩٢	البراهمة، ١٥/٢
الشيعة الإمامية، ٦٥/٢، ٢١٩، ٢٧٦، ٢٩٧	البكرية، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧/٢، ٣٨٦، ٣٨٤/١
٣٠٦	الثنوية، ٣٦٠/١
العامة، ٢٨٩، ٢١٣/٢	الجهمية، ٦٤/٢
العباسية، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٥٧/٢	الحشوية، ٨٢، ٧٩، ٣٥/٢
الفضيلية، ٣٨٢/٢	الخاصة، ٢١٣/٢
الكيسانية، ٣٢٢/٢	الحوارج، ٣٢٨، ٢٥٢، ١٦٣، ٦٤/٢، ٢٧٠/١
المجبرة، ٣٧٦، ٣٥٢/٢	٤٠٣، ٤٠٢، ٤٠١، ٣٩٩، ٣٨٢
المرجئة، ٣٥١، ٣٤٨، ٣٣٤، ٣٢٨، ٣٢/٢	الزيدية، ٤٠٠، ٣٨٣، ٣٢٨، ٣٢٣، ٣٤/٢
٣٩١، ٣٨٩، ٣٨٤، ٣٨١	السمنية، ٢٥٤، ٤٧/٢
المشبهة، ٣٧٦/٢	السوفسطائية، ٢٥٥/٢، ٢٤٦/١
المعتزلة، ٣٢٨، ٢٩٥، ٣٤/٢، ٤٨٤، ١٣١/١	شرائع الأنبياء، ٧١/٢
٤٩٥، ٣٩٣، ٣٨٢، ٣٨١	شريعة آدم، ٧١/٢
الناووسية، ٣٢٢/٢	شريعة إبراهيم، ٧١/٢
	شريعة إسرائيل، ٧٢/٢

اليهود، ٤٥/٢، ٦٠، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٨٦،

النجارية، ٦٤/٢

١٥٦، ٢٧٦، ٤٠١، ٤٣٢

النصارى، ٤٥/٢، ٦٠، ٨٦، ١٥٦، ٢٧٦، ٤٠١

الواقفة، ٣٢٣/٢

## (١٠)

### فهرس الجماعات و القبائل

أصحاب الصرفة، ١١٤، ٩١/٢، ١١٩	آل يعقوب، ٢٨٣/٢
أصحاب الضرورة، ٥٨/٢	الأئمة الاثني عشر، ٣٢١/٢
أصحاب المعارف، ٢٧٠/١، ٢٧٠/٢، ٣٧٥/٢	الأئمة = أئمة = أئمتنا، ١٩٠/١، ٢٥/٢، ٢٩
أصحاب المعارف و الإلهام، ٢٧٠/١	٤١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٨١
أصحابنا، ٢٥/٢، ٢٠١، ٢٤٨، ٢٧٤، ٢٩٧، ٤٣٤	١٨٢، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٥، ١٩٦، ٢٦٠، ٣٢١
أصحابنا الإمامية، ٣٧٦/٢	٣٢٢، ٣٢٣، ٣٧٩، ٤١٩
أصحاب النبي، ١٣٦/٢	ابنا نوبخت، ١٧٠/١
الأطفال، ٣٧٩/١، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧	الأزواج، ١٣٨/٢
٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٤١٦	أزواج النبي، ٣٧٨/٢
أطفال المكلفين، ٢٣٧/١	أسلاف اليهود، ٧٥/٢
الأعاجم، ١١١/٢	أصحاب أبي هاشم، ٢١٢/١، ٢٤٩، ٤٣٢/٢
أعداء الإسلام، ٨٩/٢	أصحاب التقليد، ٢٧١/١
أعداء النبي، ١٥٦، ١٤١/٢	أصحاب التناسخ، ٣٨٩/١، ٣٩١
أكثر الأئمة، ٩٠/٢، ٢٦٧	أصحاب الجمل، ١١٤/٢، ٣١١
أكثر المكلفين، ٢٧٩/٢	أصحاب الحديث، ٢٥/٢، ٣٥، ٧٩، ٨٢، ٢١٩
الأمراء، ١٦٦/٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٩٥	٣٢٨
أمراء الأمصار، ٢٣٣/٢	أصحاب الحقّة، ١٣٠/٢
الأئمة = أمته، ٢٠٦/١، ٢١٦، ٢٢٣، ٣٠٢، ٥٠٢	أصحاب الحيل، ١٢٣/٢
٥٠٣، ٥٣١؛ ١٧١/٢، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢	أصحاب الشرائع، ٢٧٤/١

أهل التفسير، ٢٢٦/٢	١٨٣، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣
أهل الثواب، ٤١٥/١؛ ٤٧٨؛ ٣٥٦/٢؛ ٣٦٧	٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢١٣، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٢٩
٤٩٣، ٤٨٤	٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٩
أهل الجاهلية، ١٣٧/٢	٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٨
أهل جميع الأعصار، ١٩٢/٢	٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٦، ٢٩٧
أهل الجنة، ٣٣٧/١؛ ٣٣٨، ٣٩٣، ٤٧٨، ٤٨١	٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٥٠
٣٧٠، ٣٦٧، ٣٥٧/٢؛ ٥١٣	٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧٥، ٣٨٨
أهل الحق، ٤٣٣/٢	٣٨٩، ٤٠٩، ٤١٧، ٤٣٣
أهل الدنيا، ٤٨١/١	أمة موسى، ٢٣٦/٢
أهل الذمة، ٤١٢/٢	الأُمم السالفة، ١٤٧/٢
أهل الزمان، ١٠١/٢	الأنبياء، ١٩٠/١، ٢٦٢، ٣٩٠، ٣٩١؛ ١١/٢
أهل السير، ٢٩٣/٢	٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٣٩
أهل الشام، ٦٢/٢؛ ٣١٤	٧١، ١٣٢، ١٣٣، ١٨١، ١٩٥، ١٩٨، ٢٣٥
أهل الشرك والكفر، ٨٩/٢	٣٩١، ٥٠١
أهل الشفاعة، ٣٣٥/٢	الأنصار، ١٠٦/٢؛ ١٤١، ١٥٠، ٢٦٠، ٢٩٤
أهل الشورى، ٢٦٣/٢؛ ٣٠٠	٣٠٥
أهل الصرفة، ١٣٤/٢	أنصار النبي، ٨٨/٢
أهل الصلاة، ٣٥٠/٢؛ ٤٠٠	أهل الأخبار، ٢١٩/٢
أهل العربية، ٢٢٢/٢؛ ٢٢٨، ٢٤٢	أهل الإسلام، ٩٠/٢؛ ٤٣٠
أهل العقاب، ٣٦٧/٢؛ ٤٠٣	أهل الآخرة، ١٨٧/١؛ ٣٢٨، ٣٣٨؛ ٢/٢؛ ٣٥٦
أهل الغرب والشرق، ١٥٧/٢	٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦١
أهل القبائح، ٣٣/٢	أهل الإمامة، ٢٨٧/٢
أهل الكباثر، ٣٣٢/٢	أهل الإيمان، ٣٢٩/٢
أهل الكفر، ٨٩/٢	أهل بغداد، ٦٢/٢
أهل كل عصر، ١٩٢/٢	أهل البغي، ٢٠٤/٢
أهل الكوفة، ٣١٠/٢	أهل البيت، ٢٧٩، ٢٧٨/٢

أهل اللسان، ٢/١٤٠، ٢٣١، ٤٥٠	بعض المؤمنين، ٢/٢١٠
أهل اللغة، ٢/٤٥، ٢١٣، ٢٢١، ٢٢٦	البغداديون، ١/١٣١، ١٣٢؛ ٢/٣٥٢
٣٣٧، ٣٣٩، ٣٨٥، ٣٨٧، ٤٠٠، ٤٥٥، ٤٧٢	بغدادية المعتزلة، ١/٢٠٠
٤٨٠	البلغاء، ٢/٩١، ١٠٠
أهل المذاهب، ٢/٢٥٨	بنو أمية، ١/٢٢٤؛ ٢/٨٩
أهل المعاصي، ٢/٣٣٥	بنو هاشم، ٢/١٣٧، ٢٨٥، ٢٨٨
أهل الموقف، ٢/٣٦١	التوابين، ٢/٣٣٥
أهل النار، ١/٥١٣؛ ٢/٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٧٠	الثقات، ٢/٣٠٥
أهل النقل، ٢/٢٧٨	الجمهور، ٢/٢٠٧
البالغين، ١/٣٨٦، ٣٨٧	جماعة المسلمين، ٢/٢٦٢
البخلاء، ١/٣٣٠	جميع أصحاب السير، ٢/٢١٩
البشر، ٢/١٠، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢	جميع الأمة، ٢/٩٠، ١٩٠، ٢٧٠
البصريين، ٢/٢١١	جميع العقلاء، ٢/٣٤٢
بعض الإمامية، ٢/٣٦٥	جميع المسلمين، ٢/٢٤٥
بعض أهل البلاد، ٢/٢١	جميع المكلفين، ٢/٢١٠، ٢١١
بعض الجن، ٢/١٢٠	الجن، ١/١٦٩؛ ٢/١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦
بعض الرؤساء، ٢/١٦٣	١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٦٩
بعض الشرائع، ٢/٣١	الجهال، ٢/٣٧٠
بعض الصحابة، ١٣٧	جيش أمير المؤمنين، ٢/٣١٥
بعض العقلاء، ١/٢٧٠، ٢٩٢؛ ٢/٣٤١، ٣٤٢	الجيوش، ٢/٩٩، ١٠٦
٤٤١	الحكماء، ٢/٩٥
بعض المتأخرين، ١/١٧١	الخاصة، ٢/٢٩٢
بعض المحصلين، ١/٣٥٧	خصوصنا، ١/٥١٩؛ ٢/٣٩٩
بعض المكلفين، ١/٢٩٠، ٣٠٦، ٣١٩، ٣٢٠	الخطباء، ٢/٩١
١٥/٢؛ ٣٢٤	خلفاء الأمراء، ٢/١٦٢
بعض الملوك، ١/١٨٧، ١٨٩	خلفاء الإمام، ٢/١٩٧، ٢٠١

- الرواة، ١٥٧/٢  
العرب، ١/٣٣٠؛ ٢/٤١، ٧٤، ٧٨، ٨٣، ٩٢، ٩٥.
- رواة أصحاب الحديث، ٢/٢١٩  
١٠٥، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٥.
- رواة المسلمين، ٢/١٥٣  
١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٠، ١٣١، ١٣٤.
- الرؤساء، ٢/١٦٤، ١٦٥، ١٩٥، ٢٠١  
١٤٣، ١٦٤، ٣٦٦، ٣٨٤، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٧.
- الزناة، ٢/٣٤٨  
٣٩٦، ٤٤٤، ٤٨٨.
- الزهاد، ١/٣٩١  
عسكر أمير المؤمنين، ٢/٣١٥.
- السراق، ٢/٣٤٨  
العصاة، ٢/١٣.
- السفينة، ٢/٤٢٥  
عصاة أهل الايمان، ٢/٣٢٩.
- الشرائع، ٢/٦٩  
عصاة أهل الصلاة، ٢/٤٠٠.
- الشرفاء، ٢/٣٣٨  
العقلاء، ١/١١٠، ١٤٠، ١٦٢، ١٩٦، ١٩٨.
- الشعراء، ٢/٨١، ٩١، ١٠٠، ١١٠، ١١٣، ١١٩  
٢١٢، ٢٤٦، ٢٥٦، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٤.
- الشهود، ٢/٢٠٠  
٢٩٢، ٢٩٥، ٣١٧، ٣٤٣، ٣٥٩، ٣٦٦، ٣٦٦.
- الشيخوخ، ١/١٢١، ١٢٧، ١٥٣، ٢١٣، ٣٧٢  
٣٦٧، ٣٩٢، ٣٩٤، ٤٠٨، ٤١١، ٤٣٤، ٤٣٤.
- ٣٧٥، ٣٨٦؛ ٢/٤٩١  
٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٦، ٤٥١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٥٠٠، ٥٠٦.
- شيخ أصحاب أبي هاشم، ٢/١٣  
٥٠٨، ٥١٥، ٥٢٩؛ ٢/٢١، ٥٣، ٥٦، ٥٨.
- الصالحين، ١/٣٩١؛ ٢/١٣، ٢٥  
٦٣، ٦٤، ٧٤، ٨٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٥٤.
- الصبيان، ٢/٩٥  
٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٢، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤١.
- الصحابة، ٢/٨١، ٨٢، ٨٣، ٩١، ١٣٧، ١٩١  
العلماء، ١/٢٩٠، ٤٨٨؛ ٢/٣٣٨، ٣٤١، ٤٢٦.
- صنوف المبطلين، ١/١٨٤  
علماء الأمة، ٢/٢١٩، ٤١٧.
- العامة، ١/٤٨٨؛ ٢/٥٣، ١١٤، ٢٩٢، ٢٩٣  
علماء المتكلمين، ٢/١١٤.
- عامة الفقهاء، ٢/٤٢٧  
علماء المسلمين، ٢/٨٠.
- العباد، ١/١٠٩، ١١٢، ٢٠٦، ٢٦٣، ٣٤٢، ٣٧٤  
علماء المسلمين المتقدمين، ٢/١٥٤.
- ٤٠٩، ٤٦٥، ٤٩٩، ٥٠٠؛ ٢/١٩، ٢١، ١٠٩  
العوام، ٢/٥٢، ٩٥، ١١١.
- ١١٦، ١٤٣، ٤٨٧  
الفرس، ٢/٨٩، ٣٤٢، ٤٥٠، ٤٨٠.
- العبيد، ١/٤٠٢  
فرق الأمة، ٢/٢٥.
- العجم، ٢/٣٨٧  
الفساق، ٢/٣٠٩.

محاربي أمير المؤمنين، ٣٠٦/٢	فساق أهل الصلاة، ٣٥٠/٢
المحدثين، ١١٠/٢، ١١١، ١٢٦، ١٣١، ١٣٢	الفصحاء، ٨٥/٢، ٩٩، ١٠٠، ١٠٨، ١١١، ١١٩، ١٢٠
المحصلون، ١٢٥/٢، ١٣٠، ١٧٢، ٢٩١، ٣٠٦	فصحاء العرب، ١١٦/٢
٤٣٩	الفضلاء، ٨٥/٢
المحصلين من خصومنا، ٢٩١/٢	الفقهاء، ٤٢٧، ٤٢٥/٢
المخالفون = مخالفونا = مخالفينا = مخالفنا، ٤٥/١، ١٩٢، ٢٠٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٨١	الفلاسفة، ١٦٩/١
٢٨٢، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٥، ٤٤١، ٥٠٥، ٥١٥	القاسطين، ١٥٢/٢
٥٢٤، ٥٢٥؛ ٣٧/٢، ٥٣، ٥٥، ٩٣، ١٧٢	قريش، ٢٦٠، ١٥٦، ١٣٨/٢
٢٠٤، ٢٥٥، ٢٦٨، ٢٩٤، ٣٣٦، ٣٨٥	قوم من أصحابنا، ١٨٦/٢، ٢٠١، ٣٤٠
مخالف الشيعة = مخالف في الإمامية، ٩٠/٢	قوم موسى، ٢٤٥/٢
٣١٥	الكافرون = الكفار، ١٩٣/١، ٢٠٦، ٤٥٧
مخالف في النص، ٩١/٢	٤٦٠، ٨٩/٢، ٢١٠، ٢١١، ٣٢٨، ٣٣٣
المخبرين، ٤٩/٢، ٥٢، ٥٧، ٥٨، ٦٠	٣٥٠، ٣٦٨، ٣٨٨، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٢٩، ٤٨٥
المذنبين، ٥٢٣/١، ٣٣٣/٢	٤٨٦، ٥٠٠
المرتدون، ٢٧٦/٢، ٣٥٤	كثير من الأمة، ٢٧٠/٢
المرسلين، ٥٠١/٢	المارقين، ١٥٢/٢
المستضعفين، ٢٦٨/٢	المتقدمون، ٤٨٤/١
المستغفرين، ٣٣٥/٢	المحسنيين، ٤٧٢/٢
المسلمون، ٤٩٩/١، ٥٣١، ٤٥/٢، ٥٥، ٦٤	المبطلون، ٢١/٢، ٣٩، ٤٥، ٦٠، ١١٦، ١٣٠
٦٥، ٧٣، ٨٦، ١٥٤، ٢٦٢، ٢٧٦، ٢٩٢	١٦٣
٣٩٤، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢	متقدمو العرب، ١١٩/٢
المشايخ، ٢٤٧/١	المتكلمون، ٣٢٧/١، ٤٠٥، ٤٧/٢، ١١٤
المشركون، ٣٤٢/٢	١١٥، ١٣٠، ١٣١، ١٥٤، ١٦٩، ٤٤٨، ٤٧١
المشعبون، ١٣٠/٢، ١٥٥	٤٧٧، ٤٧٨
المصدقين، ١٩٢/٢	المجانين، ٢٣٧/١

١٦٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٠	مصنّفو صحيح الأحاديث، ٢١٩/٢
٥٠١، ٤٣٩، ٣٦٤، ٣٦٣	المعصومون، ٢٧٩، ١٨٨/٢
الملوك، ٤٨/٢	معظم الأمة، ٢٦٨/٢
المنافقون، ١٤١/٢، ٢٣٩، ٢٤٠، ٣٨٨	المقلّدين، ٥٣، ٥٢/٢
مهاجرون، ١٤١/٢، ٣٠٥	المكلّفون، ٢١٩/١، ٢٧٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٤
المؤمنون، ١٩٢/١، ١٩٥، ٢١١، ٤٥٥: ٢٥/٢	٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٤٩٨، ٥٢٣؛
٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٣٨٨	٣٩/٢، ١٢١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦،
٥٠١، ٤٨٥، ٤٣٢، ٣٩٤، ٣٩٢	١٦٧، ١٨٣، ٢٧٩، ٣٤٨، ٤١٨، ٤٢٤، ٤٨٥
المؤمنون الأبرار، ١٩٠/٢	منكري بعثة الرسل، ١٥/٢
الناكثين، ١٥٢/٢	الملائكة، ١٦٩/١، ٢١٦، ٢٧٦، ٢٨٢: ١٠/٢،

## (١١)

### فهرس الايام والوقائع

حنين، ٢٥٣/٢	انشقاق القمر، ١٥٤/٢، ١٥٧
حياة موسى ﷺ، ٢٣٧/٢	أول الهجرة، ٤٣٢/٢
خلافة يوشع، ٢٤٥/٢	أيام أبي بكر، ٢٩٠/٢
الشتاء، ٤٦٤/١	أيام عثمان، ٢٩٠/٢
الشورى، ٢٢١/٢، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٣٠٠	أيام عمر، ٢٩٠/٢
شهر رمضان، ٢٥٥/٢	أيام موسى ﷺ، ٧١/٢
طلوع الشمس، ٢٠/٢	أيام النبي = حياة النبي = حياة الرسول =
عام الجماعة، ٢٩٥/٢	زمانه ﷺ، ٧١/٢، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٩٠، ٢٣٣،
عام الفتح، ٤٣١/٢	٢٣٧
عهد النبي ﷺ، ٨١/٢، ٣٨٨	أيام ولايته (علي بن أبي طالب ﷺ)، ٢٩٠/٢
قيام الساعة، ٢٤٨/٢	بدر، ٢٥٣/٢
مدة مقامه ﷺ بمكة، ١٠٥/٢	بعثة الرسل، ١٥/٢
المغرب، ٢٠/٢، ٢١	بعثة نبينا، ٣٩٠/٢
مناشدة أمير المؤمنين، ٣٠٠/٢	بعد وفاة موسى ﷺ، ٢٤٣/٢
وفاة النبي، ٢٤٦، ٢٣٥/٢	بعد الهجرة، ٩٧/٢، ٤٣١
الهجرة، ٢٥٣/٢، ٢٦٦	البيعة، ٢٧١/٢، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣
يوم أحد، ١٣٦/٢، ١٤٢	حجة الوداع، ٢١٩/٢
يوم تبوك، ٢٥٨/٢	حرب أهل البغي، ٢٠٤/٢

يوم الجمعة، ١٣٧، ٦١/٢	يوم الشورى، ٢٩٩/٢
يوم حنين، ١٤٢/٢	يوم الغدير، ٢٥٨/٢
يوم الساعة، ١٩٢/٢	يوم القيامة، ٣٣٤، ١٨٨، ١٨٦، ٧٤/٢
يوم السَّقِيفَة، ٢٦١/٢	

## (١٢)

### فهرس الحيوانات و النباتات و الأمراض

الزنبور، ٣٥٥/١	الأبرص، ١٤٣/٢
السبع، ١٨٧/١، ٢٤٦، ٣٦٠، ٣٦٩، ٣٧٠، ٤٠١، ٤٠٢	الإبل، ١٣٧/٢، ٣٩٨
السم، ١٤/٢	الأدوية الكريهة، ٣٨٦، ٣٦٩/١
السموم، ١٤/٢	الأسد، ١٨٨/١، ١٨٩
الصداع، ٣٨٧، ٣٥٢/١	الأكمه، ١٤٣/٢
الصم، ٢٧٦/١	الأمراض، ٣٨٥/١
الطائر، ٩٣/١	الأمراض الشديدة، ٣٨٧/١، ٣٩٠
الطير، ٤٥٨/١	البعوضة، ١٢٩/٢
العطش، ٣٧٠، ٣٦٩/١	البهائم، ١٦٢/١، ١٦٩، ٣٠٤، ٣٥٨، ٣٧٩
العقرب، ٣٥٥	٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٩، ٣٩٠، ٤٠٠، ٤٠٣، ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٦، ٤٥٠، ٤٥١؛
الغنم، ٤٦٠/١	٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩/٢
الفرس، ٣٢٩/٢، ٤٤٥، ٤٨٠	البيهمة، ٩٤/١، ٣٠٤، ٣٣٦، ٣٨٦، ٣٩٩، ٤٠٣،
الفيل، ٣٩٣، ١٢٨/٢	٤٠٨، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٥٠؛
المرض الشديد، ٢٧٠/١	٣٤٢، ٣٤١/٢
الناقة، ١٥٠/٢، ٤٦٦، ٢٨٠	الجرب، ٣٤٨/١، ٣٤٩، ٣٥٠
النخلة، ٤٥٩/٢	الجوع، ٣٦٩/١، ٣٧٠
النقرس، ٣٨٧، ٣٥٢/١	الخنزير، ٤٢٣/٢، ٤٥٥
النملة، ١٢٨/٢	الذئب، ٤٦٠/١
	الذرة، ١٢٩/٢

## (١٣)

### فهرس الكتب الواردة في المتن

- القرآن = الكتاب، ٤٤٢/١، ٤٥٨، ١٩/٢، ٤١،  
 ٤٥، ٤٩، ٥٥، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١  
 ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩١،  
 ٩٢، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٧،  
 ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤،  
 ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤،  
 ١٢٦، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥،  
 ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥،  
 ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١، ١٥٤، ١٥٧، ٢١٥،  
 ٢٢٩، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٧٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٦١،  
 ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩٦، ٣٩٨، ٤١٥،  
 ٤٥٢، ٤٥٩، ٤٨٧
- بعض كتبه (أبو هاشم)، ٩٦/١  
 تاريخه (بلاذري)، ٣١١/٢  
 تاريخه (طبري)، ٣١٣  
 تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام، ٣٥/٢  
 جمل العلم والعمل، ٨/١  
 جوابات أهل الموصل، ٥٠٧/١  
 جواب أهل الموصل الأول، ٤٧٦/١  
 جواب مسائل أهل الموصل، ٤٨١/١
- دواوين الشعراء، ٨١/٢  
 الذخيرة = الكتاب = هذا الكتاب، ٢٤٦، ٧/١،  
 ٣١٨، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٥٩، ٣٩١، ٤٢٦، ٤٦٧،  
 ٣٥/٢، ٤٦، ٦٥، ١٣٢، ١٣٤، ١٦١، ٢٥٣،  
 ٢٧٧، ٣٥٠، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٧، ٤٨٣، ٤٩٢،  
 ٥٠٤، ٥٠٣
- الشافعي = الشافعي في الإمامة، ١٦١/٢، ١٧١،  
 ١٩٩، ٢٠٢، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٤١، ٢٥٩، ٢٦٩،  
 ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣، ٣١٧
- العبارة عن صفات الله تعالى، ٢١٠/٢  
 عيون المسائل والجوابات، ١٤٤/٢  
 في جهة إعجاز القرآن، ١١٤/٢، ١٢٠  
 كتاب أمير المؤمنين، ٣١٠/٢  
 كتاب سيبويه، ٨١/٢  
 كتاب الغرر، ٤٠٨/١  
 كتاب المزني، ٨١/٢  
 كتب أصحابنا، ٢٩٧/٢  
 كتب الشيعة، ٢٥١/٢

- |                                      |                           |
|--------------------------------------|---------------------------|
| الملخص، ١/٨، ٢٣١؛ ٢/٥٠٤              | المسائل الطرابلسيات، ٢/٧٩ |
| الموضح عن جهة إعجاز القرآن = كتابنا، | المغني، ١/٢٠٩؛ ٢/١٢٥، ٢٤١ |
| ١٣٥، ١٢٥، ١٢١، ١٠٧/٢                 | المقنع في الغيبة، ٢/١٨٤   |

## فهرس الكلمات المشروحة في المتن

الترك، ٤٨٥/١	الإباء، ٤٨٨/٢
تمر، ٤٤٩/٢	الأجل، ٤٣٩/١
التوكّل، ٤٥٨/١	استفساد، ٣١٧/١
ثابت، ٤٤٧/٢	الأسف، ٤٩٤/٢
الثواب، ٤٦٧/١، ٤٦٩	أصلح، ٣٢٧/١
جاند، ٤٨٠/٢	الإعظام، ٤٦٩/١
جبار، ٤٥٩/٢	إلا، ١٨٩/٢
جميل، ٤٧٣/٢	إله، ٤٥٧/٢
جواد، ٤٧٩/٢، ٤٨٠	إن، ٤٥٦/٢
حاذق، ٤٦٥/٢	إنما، ٢١١/٢
حافظ لعلمه، ٤٦٦/٢	أولى، ٢٢١/٢
الحذق، ٤٦٥/٢	الإيمان، ٣٨٣، ٣٨٠/٢
الحسرة، ٤٩٤/٢	بار، ٤٨٦/٢
حسن، ٤٧٣/٢	باق، ٤٥٠/٢
حق، ٤٧٣/٢	البخل، ٣٢٩/١
حكيم، ٤٦٣/٢، ٤٨١	بصير، ٤٦٣/٢
حليم، ٤٩٦/٢	بلغ، ٤٨٩/٢
الحمد، ٤٦٩/١	تارك، ٤٧٧/٢
حميد، ٤٨٨/٢	تام، ٤٧٢/٢

الحَيّ، ٤٦٧/٢	رَحْمَن، ٤٨٦/٢
خَاذِل، ٤٨٥/٢	رَحِيم، ٤٨٦/٢
الخَاطِر، ٢٧٦/١	الرَّخِص، ٤٦٤/١
خَالِق، ٤٧٩/٢	الرَّزَق، ٤٤٩/١
الخَبِير، ٤٣/٢	رَسُول، ٩/٢
خَطِيب، ٤٨٩/٢	رَفِيع، ٤٦١/٢
الْخَلَّة، ٤٩٠/٢	رَفِيق، ٤٧٣/٢
خَلِيل، ٤٨٩/٢	الزَّكَاة، ٢١٧/٢
دَائِم، ٤٥١/٢	سَاتِر، ٤٩٦، ٤٩٥/٢
دَار، ٤٦٢/٢	سَارَ، ٤٨٦/٢
دَالٍ، ٤٨٣/٢	سَامِع، ٤٦٧/٢
الدَّعَاء، ٤٩٩/٢	سَبَّوح، ٤٩٥/٢
دَلِيل، ٤٨٣/٢	سَبَّوح قَدَّوس، ٤٧٢/٢
الدين، ٤٥٥/٢	سَتَّار، ٤٩٦، ٤٩٥/٢
ذَائِق، ٤٦٨/٢	السَّعَر، ٤٦٣/١
ذَات، ٤٧١/٢	سَمَات المؤمنِينَ، ٤٥٥/١
ذَامٌ، ٤٨٨/٢	سَمِيع بَصِير، ٤٦٧/٢
ذَخِر، ٤٧٣/٢	سِنْد، ٤٧٣/٢
ذَكِيّ، ٤٦٥/٢	سَيِّد، ٤٥٦/٢
الذِّمّ، ٤٦٨/١	شَاكِر، ٤٨٧/٢
ذُو قُدْرَة، ٤٦١/٢	شَامٌ، ٤٦٨/٢
ذُو قُوَّة، ٤٦١/٢	شَدِيد، ٤٦١/٢
رَاحِم، ٤٨٦/٢	شَرِيف، ٤٦١/٢
رَاء، ٤٦٧، ٤٦٤/٢	الشُّكْر، ٤٦٨/١
رَبّ، ٤٥٦/٢	شُكُور، ٤٨٧/٢
رَجَاء، ٤٨٦/٢	شَهْر، ٣٣٩/٢

شيء، ٤٧٠/٢	العلم المكتسب، ٢٤٤/١
صبور، ٤٩٧/٢	علي، ٤٥٩/٢
صديق، ٤٩٠/٢	العوض، ٤٦٨، ٣٩٧/١
الصلاح، ٣٢٨/١	عين، ٤٧٢/٢
صمد، ٤٥٦/٢	غافر، ٤٩٥/٢
الصواب، ٣٢٨/١	غفور، ٤٩٥/٢
الضروري، ٢٤٢/١	الغلاء، ٤٦٤/١
طالب، ٤٨٧/٢	غياث، ٤٨٦/٢
طاهر، ٤٩٥/٢	غير، ١٨٩/٢
طبيب، ٤٦٤/٢	الغيظ، ٤٩٤/٢
الظلم، ٣٥٦/١	فاعل، ٤٧٥/٢
ظهير، ٤٨٩/٢	فَذّ، ٤٦٩/٢
عادي، ٤٥٠/٢	فرد، ٤٦٩/٢
عارف، ٤٦٢/٢	الفسق، ٣٧٥، ٣٧٤/٢
عازم، ٤٩٣/٢	فصيح، ٤٨٩/٢
عاقل، ٤٦٦/٢	فطن، ٤٦٤/٢، ٤٦٥
عال، ٤٥٩/٢	الفقه، ٤٦٤/٢، ٤٦٥
عامل، ٤٧٨/٢	فوق، ٤٧٢/٢
العبت، ٣٥٩/١	فهم، ٤٦٤/٢
عتيق، ٤٤٨/٢	قائم، ٤٥١/٢
عدُل، ٤٨١/٢	قادر، ٤٥٤/٢
عزيز، ٤٥٨/٢	قادم، ٤٨٢/٢
عفو، ٤٩٥/٢	قاصّ، ٤٨٩/٢
العقاب، ٤٦٨/١	قاض، ٤٨٢/٢
العقل، ١٨٢/١	قاهر، ٤٥٥/٢
العلم، ٢٤١/١	قدّوس، ٤٩٥/٢

متفَضِّل، ٤٧٩/٢	قدِير، ٤٥٥/٢
متوكِّل، ٤٨٨/٢	قدِيم، ٤٤٨/٢
متيقِّن، ٤٦٤/٢	قرآن، ٤٩٩/٢
متين، ٤٦١/٢	قريب، ٤٧٢/٢
مثبت، ٤٧٩/٢	قوي، ٤٥٤/٢
مجرَّب، ٤٩٠/٢	قيوم، ٤٥١/٢
مجيد، ٤٥٩/٢	كائن، ٤٤٧/٢
محدث، ٤٧٧/٢	كاره، ٤٩٤/٢
محرك، ٤٨٣/٢	كامل، ٤٧٢/٢
محسن، ٤٧٩/٢	كريم، ٤٥٨/٢
محمود، ٤٨٨/٢	الكفر، ٣٨٠، ٣٧٥/٢
محي، ٤٨٣/٢	كفيل، ٤٨٦/٢
مختبر، ٤٩٠/٢	لافظ، ٤٨٩/٢
مدبِّر، ٤٧٩/٢	لطيف، ٤٧٣/٢
المدح، ٤٦٧/١	لم يزل، ٤٥٢/٢
مدرك، ٤٦٧/٢، ٤٨٧	الله، ٤٥٨/٢
مريد، ٤٩١/٢	ما، ٣٤٤/٢
مساعد، ٤٨٩/٢	ماجد، ٤٥٩/٢
مستطيع، ٤٦٠/٢	مادح، ٤٨٨/٢
مستو، ٤٦٠/٢	مالك، ٤٥٥/٢
مستول، ٤٦٠/٢	مبتل، ٤٩٠/٢
مسكِّن، ٤٨٣/٢	مبدئ، ٤٨١/٢
مشاهد، ٤٦٥/٢	مبصر، ٤٦٧/٢
مصيب، ٤٨١/٢	متبين، ٤٦٤/٢
مضطَرّ، ٤٨٤/٢	متحقّق، ٤٦٤/٢
مضَلّ، ٤٨٤/٢	متعال، ٤٥٩/٢

مطلع، ٤٦٥/٢	منفرد، ٤٦٩/٢
مطبق، ٤٦٠/٢	منور، ٤٨٣/٢
المعاصي، ٣٩١/٢	موجد، ٤٧٧/٢
معاخذ، ٤٨٩/٢	مولي، ٢٢١/٢
معتقد، ٤٦٦/٢	مهيمن، ٤٨٧/٢
معجز، ١١٤، ١٨/٢	الميراث، ٢٨٣/٢
معدم، ٤٨٢/٢	مؤمن، ٣٩٣/٢، ٤٨٧
معنى، ٤٧٢/٢	ناصر، ٤٨٥/٢
معيد، ٤٨١/٢	ناطق، ٤٨٩/٢
مفسدة، ٣١٨/١	ناظر، ٤٦٨/٢
مفن، ٤٨٢/٢	ناو، ٤٩٤/٢
مقتدر، ٤٥٥/٢	نبي، ٩/٢
المقتصد، ٣٣٠/١	النسخ، ٦٧/٢
مقدّر، ٤٧٩/٢	النظر، ٢٤٨/١
مقدم، ٤٨١/٢	نظيف، ٤٧٣/٢
مقو، ٤٨٣/٢	نفس، ٤٧٢/٢
مكتسب، ٤٧٩/٢	نور، ٤٨٣/٢
مكلف، ٤٨٣/٢	واجد، ٤٦٣/٢، ٤٦٤
مكوّن، ٤٧٩/٢	واحد، ٤٦٩/٢
ملزم، ٤٨٣/٢	وافر، ٤٧٢/٢
الملك، ٤٥٥، ٤٥٣، ٤٥٠/١	وثر، ٤٧٠/٢
مميت، ٤٨٣/٢	وزير، ٤٨٩/٢
من، ٣٣٩/٢، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٤٠٢	وعد، ٣٢٧/٢
منزلة، ٢٤٠/٢	وعيد، ٣٢٧/٢
منشئ، ٤٧٨/٢	الوقت، ٤٣٩/١
منعم، ٤٧٩/٢	وقور، ٤٩٧/٢

يرجو، ٤٧٠/٢	وکیل، ٤٨٨/٢
یسرّ، ٤٧٠/٢	ولیّ، ٢٠٩/٢
یشفق، ٤٧٠/٢	هاد، ٤٨٤/٢
یغتمّ، ٤٧٠/٢	یالم، ٤٧٠/٢
یفرح، ٤٧٠/٢	ییغض، ٤٩٤/٢
یفزع، ٤٧٠/٢	یحذر، ٤٧٠/٢
یلتذّ، ٤٧٠/٢	یحسّ بالأشیاء، ٤٦٥/٢
یلطف، ٤٨٥/٢	یخاف، ٤٧٠/٢

## فهرس القواعد و الأحكام الكلامية

٢١٦/١	الآخرة دارُ ثواب
٣٧٧، ٣٠٦/٢	إجماعُ الإمامية حجة
٤١٠/٢	إزالة الضرر عن النفس واجبة
١٤٣/٢	استحالة إحداث الأجسام
٣٢٢/١	استيفاء العقاب مع منع اللطف لا يحسن
٣٦٩/١	الألم يحسن لدفع الضرر المعلوم والمظنون
٣٦٧/١	الألم يحسن لنفع مظنون
١٩٣/٢	الإمام أعلم الأمة بأحكام الشريعة، وبوجود السياسة والتدبير
١٩٣/٢	الإمام أفضلهم وأكثرهم ثواباً
١٩٣/٢	الإمام لا يد فوق يده، و راعياً لا مرعياً، وأن يكون...
٢١١/٢	إنما الفصاحة للجاهلية
٢١١/٢	إنما النحو في جهة البصريين
٢٠٥/١	أنه تعالى ممن لا يفعل القبيح
٣٧٩/١	أنه تعالى يفعل الآلام للنفع الذي هو العوض
١٥٧/١	التعريض للمنافع منفعة، والتعريض للمضار مضرة
١٥٧/١	التعريض هو «تصيير المعروض بحيث يتمكن من الوصول إلى ما عرض له
١٦٤/١	تقدم الجماد على الحيوان قبيح من حيث كان عبثاً
١٥١/١	التكليف إرادة المرید من غيره ما فيه كلفة ومشقة
١٦٠/١	التكليف تعريض للنواب

التكليف تَفْضُلُ

٢١٣/١

التكليف لا يَحْسُنُ إِلَّا بَعْدَ إِكْمَالِ الْعَقْلِ وَ نَصْبِ الْأَدَلَّةِ

١٥٣/١

تكليف ما لا يطاق قبيح

١٥٢/١

التكليف متى صَحَّ وَ حَسُنَ وَ جَبَّ

١٦١/١

الْجَمْعُ بَيْنَ الصُّدَيْنِ مُسْتَحِيلٌ فِي كُلِّ حَالٍ

١٤٧/١

جَوَازُ خُلُوقِ الْقَادِرِ مِنَ الْأَخْذِ وَ التَّرْكِ

٣٠٧/١

حَاجَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ

٢٢٩/١

حَدُّ الْعَبَثِ: «مَا لَا غَرَضَ فِيهِ»

٣٥٩/١

حُسْنُ الْإِبْتِدَاءِ بِالتَّكْلِيفِ

٣٩٤/١

حُسْنُ تَكْلِيفِ اللَّهِ مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَكْفُرُ

٢٠٥/١

حُسْنُ ذَمِّ الْمُسِيءِ

٣٧١/١

الرِّزْقُ لَا يَكُونُ إِلَّا حَلَالًا وَأَنْ الْحَرَامَ لَا يوصَفُ بِذَلِكَ

٤٥٤/١

الرَّسُولُ أَفْضَلُ مِنْ أُمَّتِهِ فِي الثَّوَابِ

٢٠٤/٢

الضَّرَرُ قَدْ يَحْسُنُ لَكُونِهِ مُسْتَحَقًّا

٣٧١/١

الظُّلْمَ يَقْبَحُ لَكُونُهُ ظُلْمًا

٣٥٩/١

العبث قبيح

٣٤٥/١

الْعَبَثُ مَا لَا غَرَضَ فِيهِ

٢١٠/١

عَدَمُ انْحِصَارِ مَقْدُورِ الْقُدْرَةِ مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فِي الْمَحَلِّ ...

٩٨/١

عَدَمُ الْمَحَلِّ يَوْجِبُ عَدَمَ الْحَالِ

١٧٦/١

العزم على القبيح قبيح

١٦٦/٢

العقل هو «مجموعُ علومٍ تحصيلُ للمُكَلَّفِ

١٨٢/١

العقول توجبُ عصمةَ الإمام، وأنه يجبُ أن يكونَ الإمامَ مَعْنً ...

٢٨٤/٢

العلمُ صحيحٌ

٢٤٦/١

العلمُ «ما اقتضى سُكُونُ النَّفْسِ إِلَى مَا تَنَاوَلَهُ

٢٤١/١

- ٢٤٤/١ العلم المُكْتَسَبُ ما يُمكنُ العالمَ به نَفْيُهُ عن نَفْسِهِ بِإِدْخَالِ الشُّبْهَةِ إِذَا انْفَرَدَ
- ٣٩٧/١ العَوَضُ هو «النَّفْعُ المُسْتَحَقُّ الخالي من تَعْظِيمٍ وَ تَبْجِيلٍ
- ٣٢٠/١ فالْمَعْرِفَةُ بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ لُطْفٌ لِكُلِّ مُكَلَّفٍ عَلَى الْعُمومِ
- ٢٨٦/١ فالنَظَرُ في مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَاجِبٌ
- ١١٧/١ فِعْلُ الْقَبِيحِ لَا يُسْتَحَقُّ بِهِ الدَّمُ إِلَّا بِشَرْطِ تَقَدُّمِ كَوْنِ فاعِلِهِ
- ١٩٩/١ فَقَدْ عَلِمَهُ الْمَكَلَّفُ بَأَنَّهُ يُطِيعُ لَيْسَ بِوَجْهِ قُبْحٍ
- ١٤٠/١ في إِبْطَالِ تَكْلِيفٍ ما لَا يُطَاقُ
- ٢١٧/١ في أَنَّ الثَّوَابَ لَا يَقْتَرِنُ بِالتَّكْلِيفِ وَلَا يَتَعَقَّبُهُ مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ
- ٢٢٦/١ في أَنَّ الْجَوَاهِرَ لَا تَفْنَى إِلَّا بَضْءٌ
- ٢١٥/١ في وجوبِ انْقِطَاعِ التَّكْلِيفِ
- ١٠٧/١ القدرة موجبة
- ٨٧/١ القُدْرَةُ الْوَاحِدَةُ لَا يُفْعَلُ بِهَا مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ...
- ١١٥/١ القُدْرَةُ يَجِبُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الْفِعْلُ
- ٢٢٩/١ الْكَوْنُ يَحْتَاجُ إِلَى الْجِسْمِ فِي وَجُودِهِ لَا مَحَالَةَ
- ٣٠٠/١ لَا بُدَّ مِنْ مُنَاسَبَةِ بَيْنِ اللَّطْفِ وَالْمَلُطُوفِ فِيهِ
- ٤٠٩/٢ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي وَجوبِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ الْوَاجِبِ...
- ٨٧/١ لِأَنَّ التَّرْكَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ
- ٨٥/١ لِأَنَّ وَجُودَ مِثْلِ الْمَدْلُولِ مَعَ ارْتِفَاعِ الدَّلِيلِ لَيْسَ بِتَنْقُضٍ
- ٢٨٨/١ اللَّطْفُ فِي التَّكْلِيفِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهَا
- ٣٠٠/١ اللَّطْفُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُدْرَكًا
- ١٦٨/١ لِلْأَجْسَامِ مُحَدَّثًا
- ٣٢٩/١ لَوْ فَعَلَ تَعَالَى الْقَبِيحَ لَكَانَ ذَلِكَ فَسَادًا فِي التَّدْبِيرِ
- ٣٧٤/١ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ الْآلَامَ لِدَفْعِ الضَّرَرِ بِهَا وَلَا الظَّنَّ...
- ١١١/١ ما يَنْتَضَادُّ مِنَ الْأَحْوَالِ عَلَى الْجُمْلَةِ، لَا فَرْقَ فِي الْاسْتِحَالَةِ...

المعرفة لطف

٢٩١/١

معرفة الله أول الواجبات

٢٦٧/١

المكلف لا بد من كونه قادراً

١٨١/١

مما يجب كونه [الإمام] عليه أن يكون متوصلاً على عينه بنص منه تعالى، أو...

١٩٣/٢

من صفات الإمام أن يكون معصوماً عن كل قببح

١٩٣/٢

منع اللطف كمنع التمكين في القبح واستحقاق الذم

٣١١/١

النظر أول الواجبات

٢٧١/١

النظر في طريق معرفة الله تعالى أول الواجبات

٢٧٣/١

النظر يؤلّد ما لا يصح وجوده معه

٢٥١/١

نقل الموجود إلى الوجود محال

١١٥/١

وجوب الحاجة إلى الإمام

١٩٦/٢

وجوب العلم عند النظر

٧٦/٢

وجوب الحاجة إلى الرئيس

١٦٥/٢

وجوب فناء الجواهر بالصد الواحد

٢٣٢/١

يجب أن يكون المكلف عالماً بما كلف، أو متمكناً من العلم بذلك

١٨٢/١

يقبح الأثم لأنه ظلم، ولأنه عبث، ولأنه مفسدة

٣٥٦/١

يقبح تكليفه مع التعذر، لأي جهة كان التعذر

١٨٦/١

فهرس المصطلحات و الألفاظ الخاصة

الإبانة، ٢٧/٢، ٢٨، ٢٩، ٨٥، ٩٦	الآجال، ١/٣٩٩
الأبدال، ١/٣٠٢	الآحاد، ٢/١٨٧، ١٩١
الإبراء، ١/٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣	الآخرة، ١/٢٠٤، ٢١٦، ٢١٨، ٢٤٨، ٤٠٧
إبراء الأكمه، ٢/١٢٦	٤١٠، ٤١٥، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤
الأبوة، ٢/٢٣٨	٥٠١، ٥١٢، ٥٢٣؛ ٢/٣٦١، ٤٩٧
الإثبات، ١/١٨٣؛ ٤/٤٥٥، ٣٤٤، ٤٥٣	الآفاق، ٢/٨٩
إثبات الأعراض، ١/٢٩٣، ٢٩٤	الآلات، ١/١٨٤، ٤٥٦، ٤٦٠؛ ٢/١٧٨
إثبات الصانع، ١/٢٦١	الآلام، ١/٣٤٧، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٧٤
إثبات القدرة، ١/٩٩	٣٧٩، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٩، ٤٠٠
اجتماع المتماثل، ١/٣٣٣	٤٠٣، ٤١٤، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٦٨، ٥١٣
الأجسام، ١/١٠٠، ١٦٨، ١٧٢، ١٨٣، ٢٢٦؛	٣٥٨/٢
٤١٣/٢، ٤٥٧، ٤٧٣	الآلة، ١/١١٦، ١١٩، ٥٠٨، ٥١٠
الأجل، ١/٤٣٩، ٤٤١	الأمم، ١/٢٠١، ٣١٥، ٤٠٠، ٤٠٣
الإجماع، ١/٤١٧، ٤١٧، ٤٧٤، ٤٨٢، ٤٩٩	الآيات = الآية، ١/٥١٨، ٥١٩؛ ٢/٣٩، ٨٦
٥٠٣، ٥١٢، ٥٣٠؛ ٢/١١٤، ١٥٤، ١٦٧	١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٧، ٣٣٦، ٣٤٤، ٣٤٦
١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٠٤	٣٥٩، ٣٨٥، ٤١٥، ٤١٧
٢٠٨، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧٢	الإباحة، ١/٣٠٣، ٣٩٩، ٤٠١؛ ٢/٣٧٧، ٤٢٢
٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩	٤٢٣

أحكام الشرائع، ٢٠٠/٢	٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٨، ٣٢٨، ٣٠٠
الأحكام الشرعيات، ٣٧٧/٢	٤٢٢، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦١، ٣٥٦
أحكام الشريعة، ١٨٧/٢، ١٩٤، ١٩٩، ٢٩٦، ٣٧٧	٤٨٥، ٤٢٣
الأحكام العقلية، ٣٩٥/٢	إجماع الإمامية، ٢٩٧/٢، ٣٧٧
أحكام النبوة، ٢٣٦/٢	إجماع الأمة، ٢٠٦/١، ٢١٦، ٢٢٣؛ ١٨٧/٢
الإحلال، ٤٢٢/١	٢٨٦، ٢٣١
الأحوال، ١٠٤/١، ١٠٧، ١١١، ١٣٦، ٣٨٧	أجمعت الشيعة الإمامية ٢٩٧/٢
٤٤١، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤٣٢، ٤٤١	الأجناس، ١٠٩/١، ١١٢، ١١٤، ٢٢٢، ٢٢٦
الأحوال الحادثة، ٤٢/٢	٢٣٠، ٣٣١؛ ٩٢/٢، ٤٤٠
الأحوال المستقبلية، ٢٩٦/١	أجناس الأفعال، ٣٣٥/١
الأحياء، ١٧٧/١، ٣٥٣	أجناس القدر، ١١٤/١
إحياء الميت، ١٢٦/٢	الأجناس المختلفة، ١١٢/١
الإخبار، ٤٦/٢، ٥٨، ١٠٩	أجناس مقدورات، ١٠٩/١
الأخبار = أخباراً، ٢٤٣/١، ٢٥٣، ٢٥٥، ٤٧٢؛	أجناس المنافع، ٣٣١/١
٢١/٢، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١،	الإحباط، ٥١٥، ٥٠٧/١، ٥١٩
٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٤، ٦٥، ٧٤، ٧٧، ٨٢	الاحتذاء، ١١٤/٢
١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٣،	الاحتكار، ٤٦٥/١
١٥٤، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٧٤، ٢٩٠، ٣٠٤، ٣١٥	الإحداث، ١٢٧/١
أخبار الآحاد، ٤٩/٢، ٢٤٠، ٢٦٥، ٢٩٠، ٣٠٤،	الإحسان = إحساناً، ١٩٦، ٨٤/١، ٢٠١، ٢١٠،
٣٩٨، ٣١٤	٢٧٣، ٣٢٩، ٣٤٠، ٣٨٢، ٤٣٤، ٥١٤، ٥١٥،
الإخبار عن الغيوب، ١٥٥/٢	٥٠٢، ٤٨٦، ٤٧٩/٢؛ ٥٢٢
الاختبار، ٣٧/٢	الأحكام، ٩٧/١، ١١٤، ١٢٣، ١٦٩، ١٧١،
الاختراع، ١٠١/١، ١٢٦، ١٧٢، ١٧٤؛ ٤٧٨/٢	١٨٠؛ ٢٠٠/٢، ٢٧١، ٢٧٤، ٣٧٦، ٣٨٠
اختراع الأجسام، ١٢٦/٢	٣٩٥
الاخترام، ١٩٠/١، ٢٠٩	أحكام الإسلام، ٤٣٣/٢
	الأحكام الدينية، ٨٠/٢

- الأختصاص، ١٧٧/١، ١٨٠، ٢٣٢، ٤٥٤؛  
 أرش جنائية، ٢٣٦/٢  
 الإساءة، ٥٠٠/١  
 الأسباب، ١٠٦، ٩٣، ٩١، ٩٠، ٢٥٤، ٢٥١  
 الاختيار، ١٨٨/١، ١٩٦، ٢٠٤، ١٩٨/٢، ٢٠٧، ٢٣٤، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٦، ٣٦١  
 اختيار المعصوم، ١٩٨/٢  
 الإخلال، ٣٣٥، ٣٣٦، ٤٧٠، ٤٩٤  
 الأخوة، ٢٣٨/٢  
 الادخار، ٤٦٥/١  
 الإدراك، ١٧٧/١، ١٧٨، ١٧٩، ٢٥٣، ٢٥٤  
 الأدلة، ١٥٣/١، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٩١، ٢٧/٢، ٢٨، ٦٧، ٧٠  
 الإرادات، ١١٢/١، ١١٣، ١١٤  
 الإرادة، ٨٩/١، ١٠٩، ١١٠، ١١٥، ١١٦، ١٢٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٨، ١٦٣، ١٧٧، ١٨٥، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٣٠، ٢٤٩، ٢٧٧، ٢٨١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٦، ٣١٧، ٣٤٨، ٤٢٦، ٤٨٦، ٤٩٢، ٥٠٩، ٤١٢/٢، ٤٩١، ٤٩٢  
 الأرباح، ٢٣٠/١  
 الأرباح، ٤٥٧/١  
 ارتفاع المنع، ١٤٤/١  
 ارتفاع الموانع، ٩٨/١  
 الإرث، ٤٥٧/١، ٢٠٨/٢، ٢٧٧  
 الأرزاق، ٤٤٩/١  
 أورش جنائية، ٢٣٦/٢  
 الإساءة، ٥٠٠/١  
 الأسباب، ١٠٦، ٩٣، ٩١، ٩٠، ٢٥٤، ٢٥١  
 الاستثناء، ١٨٩/٢، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٧  
 الاستحالة، ١٤٤/١  
 الاستحقاق، ١١٢/١، ٢١٧، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٢  
 الاستحقاق، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٥  
 الاستحقاق، ٣٨٦، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٩، ٤١٥  
 الاستحقاق، ٤١٦، ٤٢٥، ٤٧٧، ٥٠٨، ٥١٣، ٥١٦، ٥١٧  
 الاستحقاقات، ٤٦٧/١  
 استحقاق الثواب، ٢١٨/١، ٢٨٩، ٣٧٨، ٤٧٢  
 الاستحقاق، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٥٠٦، ٥٢٦  
 الاستحقاق، ٥٣٠، ٣٩٨/٢  
 استحقاق الدم، ٨٤/١، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣١١  
 استحقاق العقاب، ٢٠٤/١، ٢٩٨، ٣٢٣، ٣٧٠  
 الاستخدام، ٤٠٣/١  
 الاستدلال، ١٨٤/١، ٢٥٥، ٥٨/٢، ٢٥٣  
 الاستضرار، ٤١١/١  
 الاستطاعة، ٩٩/١، ٢٠٤/٢، ٤٦٠  
 الاستعارة، ٢٢٤/١، ٤٦١/٢

٣٣٩/١	الأصلح في الدين	الاستعمال، ٣٣٧/٢
	الأصل العقلي، ٣٤٤/١	الاستغراق، ٣٤٢، ٣٣٧، ٣٣٦/٢
	الأصل اللّغة، ٣٨٥/٢، ٤٤١	الاستغراق الجنس، ٣٣٦/٢
	الأصم، ٢٧٥/١	الاستغفار، ٣٣٥/٢
	الأصوات، ١٠٩/١، ٢٣٠، ٢٧٦	الاستفساد، ٢٠٢/١، ٣٠٠؛ ١٢١/٢، ١٢٢
	أصوب، ٣٢٩/١	١٢٣، ١٢٤، ١٣٢
	الأصول، ١٣٠/١، ٣٥٢، ٣٧٦، ٤٣٤؛ ٣٢٣/٢	الاستفهام، ٣٣٨/٢، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣
	٤١٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٢٤	الاستقبال، ٢١٤/٢
	أصول الأدلة، ١٨٣/١	الاستمرار، ٢٣٤/١، ٣٥٤
١٨٣/١	أصول الأدلة الشرعية	الاستيفاء، ٤٢١/١، ٤٢٢، ٥٢١، ٥٢٤؛ ٣٤٨/٢
	أصول الدين، ٤٣٧/٢	الإسقاط، ٥٢٤/١
	الأصول الصحيحة، ٣٢/٢	الأسماء، ٣٧٦/٢، ٣٨٠، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤٠
	أصول اللّغات، ٤٣٨/٢	٤٤١، ٤٤٣، ٤٧٦
	الأضداد، ١٢٩/١، ١٤٣	الاشتراك، ١٥٠/١، ٣٣٠، ٥٠٣
	الإضرار، ١٩٦/١، ٣٧٣	اشتراك اللفظ، ٣٣٨/٢
	الاضطرار، ٢٩٠/١؛ ٤٢٣/٢	الاشتقاق، ٣٦٦/٢، ٣٩٥، ٤٧٧
	الإطلاق، ١٤٤/١، ٣٧٣؛ ١٨٨/٢، ٣٧٥، ٤٦٠	الأشعار، ٨٠/٢
	إظهار الشهادات، ٤٣٣/٢	أشعار الجاهلية، ١١١/٢
	الإعادة، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨	أشعارهم، ٩٧/٢
	الاعتبار، ٣٧٩/١، ٣٨٠، ٤٠٠	أشعارهم المنظومة، ٩٤/٢
	اعتدال المزاج، ١٠٢/١	أصحاب الشرائع، ٢٧٤/١
	الاعتراض، ١٢٦/٢	الأصل، ٢١٣/١؛ ٤٨٤؛ ١٧٩/٢، ٢٨٨
	الاعتقاد، ١١٧/١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٤٢، ٢٤٥	أصلح = الأصلح، ٣٢٧/١، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣١
	٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٨٠، ٣٠١، ٣٤٨	٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١
	٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٧، ٥٥، ٥٤/٢	٣٤٤، ٣٤٣
	الاعتقادات، ١٠٩/١، ١١٢، ٢٠٦، ٢٥٩، ٢٨٠	الأصلح في الدنيا، ٣٣٨/١، ٣٣٩

٥٦/٢	١٤٠، ١٧٠، ١٧٤، ٢٠٢، ٢٢٤، ٢٧٤، ٣٥٢
الاعتقادات الفاسدة، ٥٦/٢	٣٦٠، ٣٦١، ٤١٣، ٤٢٧، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٣
الاعتماد، ٨٥/١، ٩٠، ١٢٢، ٢٥١، ٣٥٤، ٣٥١	٤٧٩، ٤٩١، ٤٩٣
٣٥٧	أفعال الجوارح، ٨٩/١، ١١٢، ١١٣، ١١٤
الإعجاز، ١٨/٢، ١٠٩، ١٢٤، ١٢٩، ١٣٢، ١٥٣	٢٧٦، ٢٧٩، ٣٤٠، ٣٧٦/٢، ٣٨٣، ٤٢٢
إعجاز القرآن، ١٣١/٢، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٦	الأفعال الشرعية، ١٩٨/٢
الأعداد، ٣٣٣/١، ٢٥١/٢	أفعال القديم، ٣٤١/١
الإعذار، ٢٧٤/١	أفعال القلوب، ١٠٩/١، ١١٢، ١١٤، ٢٧٦
الأعراض، ١٣١/١، ١٣٢، ١٣٩، ١٧٤، ٢٣٠	٢٧٧، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٥٩/٢، ٣٧٦، ٤٢٢
٢٣١، ٢٧٤، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٤٩٢	٤٧٩
٤٥٧/٢	أفعال الله، ٤٨٤/١، ٤٨٦
الأعضاء، ١٧٧/١، ١٧٨، ١٧٩، ٣٦٩، ٣٨٦	الأفعال المتولدة، ٨٥/١، ٨٤
الإعلام، ١٥٢/١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٩، ١٨٨	الأفعال المندوب، ٣٤٠/١
الأعواض، ٣٤٠/١، ٣٤١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٧	أفعالنا = أفعالهم، ٢٤٦/١، ٢٦٤
٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٥، ٤١٦	الإفناء، ٢١٩/١
٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٣٣	اقتصاد، ٣٢٧/١
٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦	الإقدار، ١٥٣/١
الأغراض، ٢٠٠/١، ٢٨٩	الإقدام، ٢٠١/١، ٢٦٠
الإغراء، ١٦٢/١، ٤٩٧، ٤٩٨	أقدم، ٤٥١/٢
الأفعال، ٨٤/١، ٨٦، ٩١، ٩٤، ١١١، ١١٢	الإقرار، ١٨٥/٢، ٢٨٠
١١٩، ١٤٩، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٥	الأقوات، ١/١، ٤٦٤، ٤٦٥
١٧٢، ١٧٦، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥	الاستسباب، ١٩٦/١، ٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩٧
١٨٧، ١٨٨، ١٩٤، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٦٤	١٥٤/٢
٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣١٧، ٣٣٥	الإكراه، ٤٢١/٢، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥
٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٦٣، ٣٧٩، ٤٤٤، ٤٦٧	٤٢٦، ٤٢٧
٤٧٠، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٤، ٢٨/٢، ٧٢، ٩٥	الإكفار، ٢/٢، ٣٧٤

٤٣٠، ٤١٤، ٣٦٢، ٣٠٩، ١٨١/٢	أكل لحم الخنزير، ٤٢٣/٢
الأمارة، ٢٥٨، ٢٥٠/١، ٢٧٤، ٢٨١،	أكل الميتة، ٤٢٣/٢
٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ١٩٩/٢، ٤١٤	الأكوان، ٩٩/١، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٤٨٦؛
الإمام، ٣٠/٢، ٣١، ٦١، ١٦٤، ١٦٦، ١٦٧،	٤٧١/٢
١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥،	الإعظام، ٢٣٨/٢
١٧٦، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦،	الإلجاء، ١٨٧، ١٨٨، ٢١٧، ٢١٨،
١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١،	٢٦٨، ٣٧٠، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١١، ٤٥٧، ٥١٧؛
٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٣٠،	١٦٤/٢، ١٨٤، ٣٥٩، ٣٦٢، ٤٢٣، ٤٨٤،
٢٣٢، ٢٣٧، ٢٦٨، ٢٨٤، ٢٩٧، ٣٢٢، ٣٤٩،	٤٩٣
٣٧٩	الخلاف، ٢٨٨/٢
إمام الزّمان، ١٧٢/٢، ١٧٤	الإلزام، ٢٤٧/١
إمام معصوم، ١٨٧/٢	الألطاف = ألطاف = أطفافاً، ٣٠٢/١، ٣١٣،
الإمامة، ٢٦/٢، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٤١، ٤٢، ٦٥،	٣١٤، ٣٤٠، ١٢/٢، ١٦٣، ٤١٨
١٦٣، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٣،	الألفاظ، ٣٣٧/٢، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٣٧/٢
١٨٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٣،	ألفاظ العموم، ٤٠٣/٢
٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٢،	الألفاظ المستغرقة، ٣٤١/٢
٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٧،	الألم، ١٥/١، ٨٦، ١٧٨، ٢٥٥، ٢٥٧، ٣٤٧،
٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧،	٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤،
٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٨٥،	٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢،
٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣٢١،	٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠،
٣٢٢، ٣٧٦، ٣٧٩	٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠،
إمامة الاثني عشر، ٣٢١/٢	٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١،
إمامة الأول، ٢٨٦/٢	٣٩٤، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٢٦،
الامتناع، ٢٨٣/١، ٢٩٣، ٣١٥، ٣٦٠، ٣٧٦،	٤٢٧، ٤٤٧، ٥١٠
٣٧٨، ٤٧٠، ٤٧٣، ٥١٩، ١٢٤/٢، ٣٦٤،	الألوان، ٢٣٠/١، ٩٢/٢
الأمر، ١١٦/١، ١٦٩، ٣٩٩، ٤٠١، ١٦١/٢،	الأمارات، ١٨٧/١، ١٩٢، ٢٧٥، ٢٨١، ٢٨٦؛

الإيجاب، ١٠٢/١، ٢٣٣، ٣٣٤، ٤٧٣، ٤٩٦،	٤٩٩، ٣٢٩، ٢٢٧، ١٩٧، ١٨٤
٤٩٧؛ ٦٩/٢	٣٩٤، ٣٨٦، ٣٨٥/١
إيجاب العلل، ١٠٦/١	الأمر بالمعروف، ٤٠٩/٢، ٤١٥، ٤٢١
الإيجاد، ١٢٧/١	الأملك، ٤٢٨/١، ٤٢٩
الإيمان، ١٤٢/١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦،	الأمي، ١٤٤/٢
١٤٧، ١٩٢، ١٩٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٥٠٢؛	الانتصاف، ٤٠٥/١، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤١٣، ٤٢٣،
٢٧٦/٢، ٣٠٩، ٣٢٧، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣،	٤٤٧، ٤٢٤
٣٥٤، ٣٥٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤،	الانتفاع، ٣٣٣/١، ٣٦٤، ٤٠١، ٤٢٩، ٤٣٠،
٣٨٨، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧،	٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣،
٣٩٨، ٣٩٩، ٤١٦، ٤٣٢	٤٥٤، ٤٥٦، ٥١٣، ٥٢٧، ٥٢٨
الإيهام، ٤٨٢/٢، ٤٨٣	الانحباط، ٥٢٠/١
الباطل، ٢٦١/١، ٢٦٢، ٢٦٨/٢، ٣١١، ٣١٣،	الإنسان، ١٦٧/١، ١٦٨، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٩،
٤٨٤	١٨٠، ١٨٤، ٢٠٤، ٢٤٦، ٢٧٠، ٢٨٤، ٣٦٠،
الباعث، ٢٠٢/١، ٣٠١	٣٧١، ٤٠٣، ٤٠٩، ٤٣٤، ٤٤١، ٤٥١، ٤٥٢،
الباقي، ٢٢١/١، ٢٢٦، ٢٣٥	٤٥٣، ٤٥٥
الباقيات، ٤٤٠/١	انشقاق القمر، ١٥٤، ١٥١، ٥٥/٢
البخل، ٣٢٧/١، ٣٣٠	الإنعام، ٢٧٣/١، ٣٢٩، ٣٤٠، ٤٤٧
بخيل، ٣٢٧/١	الإنفاق، ١٥٩/١، ٤٥٥
البداء، ٧٠/٢؛ ١٣١/١، ٧١	الانقسام، ١٥٦/١
بدعة، ٤٧٨/٢	انقطاع، ٤٧٩/١
البدل، ١١٣/١، ١٤٦، ١٤٧، ٣٠٣، ٣٥٠، ٣٨١،	الانقلاب، ٤١٩/١
٤٦٣، ٤٨٥، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤	الانقياد، ١٦٨/٢
البسيط، ١١٤/٢	الإنكار، ٤١٤/٢
البشر، ١١٤/٢، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٦٨،	الأوقات، ١١٣/١، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٩٦،
١٩٨، ٣٠٣، ٣٩١	٢٩٧، ٣٣٢، ٣٧٩، ٤١٦، ٤٤٤، ٤٧٧، ٤٧٨
بصير، ٤٦٣/٢	الأوقات المستقبلية، ١٣٤/١، ٢٩٢، ٢٩٦

البطلان، ٥٢٠، ٥٠٩، ٢٢٩/١	٣٩٩، ٣٧٣، ٣٥٤، ٣٥١
البعثة، ١٤، ١٣، ١٢، ١١/٢؛ ٢٠٦/١	التحدّي، ٩٨، ٩٧، ٩٥، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣/٢
بعض الأجسام، ١٠٠/١	١٤٧، ١١٦، ١١٢
بعض البلاد، ١١٠/١	التحرّز، ٤٠٨، ٣٠٨، ٢٦٨، ٢٦٧/١
البغي، ٣٩٢، ٣١٠/٢	التحريم، ٤٢٣، ٤٢٢/٢
البقاء، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١١٩/١	التحيّز، ٢٣٣، ٢٣١/١
١٣٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٩٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٤٩	التخلية، ١٤٤/١
٢٩٥، ٢٩٣	التخمين، ٢٨٠، ٢٦٥/١
البلدان، ٥٥، ٥٤، ٥٢، ٥٠، ٤٧/٢؛ ١١٠/١	التخوّف، ٢٩٥/١
٢٥٣، ٥٧، ٥٦	التخويف، ٢٩٥، ٢٨٢/١
البنية، ٣٣٨، ٣٣٣، ١١٨/١	التدبير، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦/٢؛ ٣٢٩، ٣٢٧/١
البيعة، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٨٥، ٢٦٦/٢	٤٧٣، ٢٣٢، ٢٢٩
البيّنة، ٣٩٧، ٢٨٠، ١٨٦، ١٨٥/٢	ترادف الأدلّة، ١٢/٢
التأليف، ٢٥٧، ٢٣١، ٢٣٠/١	الترك، ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٤، ٣٠٧، ٣٠٥، ١٤٢/١
التألم، ٤٨١، ٣٨٦، ١٧١/١	٤٩٤، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٩٠
التأليف، ٢٢٢، ١٠٢، ٩٢، ٩١، ٨٧، ٨٥/١	التزايد، ٥٠٤، ٣٢٩، ١٠١/١
١٤٤/٢؛ ٣٥٢، ٣٥٠، ٢٣٩، ٢٣٨	التساوي، ١٢٧/١
التأويل، ٢٩٩، ٢١٦/٢	تسبيح الحصن، ١٥٦، ٥٥/٢
التبخيّث، ٢٨٠/١	التسلسل، ٢٨٢/١
التبقيّة، ٤٠٧، ٢٠٩/١	التشبيه، ٤٦٦، ٤٣٢/٢؛ ٣٣٠/١
التجارات = التجارة، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٧/١	التصديق، ١١٦، ١١٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ١٩/٢
١٦٤، ٥٣/٢	٣٩٥، ٣٩٣، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٥، ١٣٥
التجوّز، ٤٦٩، ٣٧٩/١	التضادّ، ٢٣٣/١
التجويز، ٤٩٧، ٤٤٥، ٣٣٤/١	التضاعف، ٥٠٤/١
التحاطب، ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠٢، ٤١٨، ٤١٧/١	التعارض، ٩٥/٢
٣٥٠/٢؛ ٥٢٥، ٥١٩، ٥١٨، ٥١٦، ٥٠٧	التعارف، ٤٨١، ٤٧٨، ٣٧٥، ١٨، ٩/٢؛ ٣٠/١

التكسب، ٤٥٩/١	التعدي، ٤٧٩/٢؛ ٨٨/١
التكليف العقلي، ٢٩٨/١، ٢٩٥/٢؛ ١٦١/١	التعذر، ٢٩٦/١، ٥٠٨، ٥٠٩؛ ٩٢/٢
١٧٠	التعزي، ٣٣٧/١
التكليف = فتكليف، ١٤٩/١، ١٥١، ١٥٢	التعريض، ١٥٧/١، ١٥٨، ١٦٠، ١٩٤، ١٩٦
١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦١	٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٤، ٢١٥، ٣١٦، ٤١١
١٦٢، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٩، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٥	٤٧٨، ٤٨٠؛ ١٤/٢
١٨٦، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩	التعريف، ١٥٣/١؛ ٤٤٣/٢
٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧	التعظيم، ٣٨١/١
٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥	التعلق، ١٠٦/١، ١١٣، ١١٤، ١٢٦، ١٢٩
٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٧٠، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢	١٣٠، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦
٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٥	تعلق القدرة، ١٠٧/١
٣١٠، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٩	التعلق الواحد، ١١٣/١
٣٤١، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤١٥	تعلل بالباطل، ٤٠٧/١
٤٢٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٩٠، ٥١٧	التفاضل، ٣٢٦/١
٥٢٦؛ ٥١/٢، ٦٨، ٦٩، ١٢٢، ١٢٤، ١٦٥	التفسيق، ٣٧٤/٢
١٦٧، ١٧٣، ١٧٨، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ٢٩٩	التفضل = تفضلاً، ١٦٣/١، ٣١٢، ٣٢٩، ٣٣٠
٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٦٧، ٤٨٣، ٥٠١	٣٤٠، ٣٤١، ٣٦٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٤٠٥، ٤٠٧
١٤٠/١	٤٣٥، ٤٦٩، ٤٧٩، ٤٨٠، ٥٠٥، ٥٢٠، ٥٢٢؛
التكليف ما لا يطاق	٣٥٠/٢، ٣٥١، ٤٧٩، ٥٠٢
١٧٧/١	التفضيل، ٢٦٧/٢، ٣٠٥، ٣٩٨
التمكن، ١٨٩/١، ٤٠٨، ٤٥٤	التفكير، ٢٧٨/١، ٤٨٠
التمكين، ١٥٣/١، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٥، ٢٠٢	التقدم، ١٢٠/١، ٣٠١؛ ١٣٠/٢
٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٣، ٢١٤، ٢٩٩، ٣١٠	التقديم، ٣٣٢/١؛ ٣٠٥/٢
٣١١، ٣١٢، ٣١٧، ٣٢٠، ٣٧٦، ٤٠٤، ٤٠٥	التقليد، ٢٦١/١، ٢٦٢، ٢٧٠
٤٠٨؛ ١٢٤/٢	التقية، ٩٠/٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٩٦
التمكينات، ٣١٩/١	التقييد، ٤٧٢/٢
التمييز، ٨٥/٢	

٢٣٧، ٢٣٨، ٢٧٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٧،	التمييز، ١/٣٨٦، ٤١٠، ٤١٢، ٤٥٠؛ ٢/١٥٧
٣١٦، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢،	التنافي، ١/٢٣٢، ٥٠٨، ٥٣٠
٣٦٠، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٧،	التناقض، ١/١٧٩؛ ٢/١٠٩، ١٤٨
٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٧، ٤٦٧،	النهاية، ١/١٠٠
٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨،	التفسير، ٢/٢٦، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ١٣٣، ١٣٤، ٢٠٤،
٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٦، ٤٩٧،	٢٠٦، ٢٣٥، ٢٣٦
٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦،	التواتر، ٢/٤٩، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ١٥٣
٥٠٧، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢،	التواطؤ، ٢/٥٩، ٦٣، ٢٧٤
٥٢٦، ٥٢٩؛ ٢/١٥، ٣٨، ٣٩، ١٩٤، ٢٠٢،	التوبة، ١/٣٧٠، ٥٠٥، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨،
٢٠٣، ٣٢٧، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٢،	٥٢٩، ٥٣٠؛ ٢/٣٨، ٣٠٩، ٣١٠
٣٥٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٧، ٣٩٨،	٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨،
٣٩٩، ٤١٢، ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٩٦	٣٣٢، ٣٣٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٧١، ٣٧٢،
الجاهل، ١/٢٥٨، ٣٥٨	٤٩٦
الجاهلية، ٢/٢١١	توبة طلحة، ٢/٣١١، ٣١٦
جبار، ٢/٥٩٩	التوحيد، ٢/٣٧٩
الجبر، ٢/٤٣٢	التوقيت، ١/٤٣٩، ٤٤٠
الوجود، ٢/٣٨٩	التوقيف، ٢/١٤، ٤٣٨
الجدع، ٢/٥٥	التوكل، ١/٤٥٨، ٤٥٩
الجرح، ١/٣٥٤	التولد، ١/٨٦، ١٠٦
الجزاء، ١/٥١٩؛ ٢/٣٤٣	التوليد، ١/٨٣، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ١٧٣،
الجسد، ١/١٧٨	٢٣٠، ٢٥٤، ٢٥٥، ٣٥٢
الجسم، ١/٨٩، ١٠١، ١١٩، ١٢٠، ١٧١، ١٧٥،	الثبوت، ١/١٣٠
١٧٨، ١٨١، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٥٣، ٣٣٤،	الثواب = ثواباً، ١/١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣،
٣٦٤، ٣٦٥، ٤٥٦؛ ٢/٢٠، ١٢٢، ١٢٧،	١٦٥، ١٦٦، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٥،
الجسم الثقيل، ١/١١٠	٢٠١، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٢،
جسم الحي، ١/٣٥٠	٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٣٦،

- الجماد، ١٠٢/١، ١٦٤، ٣٢٨، ٣٥٣؛ ٤٥٧/٢  
الجمادات، ٢٣٨/٢  
الجماء، ٤١٣/١  
الجمع بين الأخنتين، ٧٢/٢  
الجمع بين الضدين، ١٤٧/١  
الجن، ١٦٩/١؛ ١٢٠/٢، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٢٨  
الجنس = جنسه، ٨٧/١، ١٠٧، ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١٢٦، ١٣١، ٢٢٦، ٢٣٥، ٢٤٦، ٣٣٩، ٣٤١، ٢٩٧، ٢٤٠، ٥٣، ٤٦، ٢١/٢؛ ٥٠٦  
الجنس الواحد، ١١٣/١، ١١٤، ١٢٦  
الجنة، ٢٢٣/١؛ ٤٨٢، ٣١٦/٢؛ ٣١٧، ٣٥٠، ٣٥٧، ٣٧٠، ٤٨٤  
جواد، ٣٢٧/١، ٣٢٩، ٤٧٩/٢؛ ٤٨٠  
الجوارح، ١١٤/١، ٢٧٦، ٢٧٩، ٣٤٠، ٣٧٦/٢؛ ٤٧٨، ٤٢٢  
الجواز، ١٤٣/١، ١٤٦، ١٤٧  
الجواهر، ١٠٠/١، ١٧٤، ١٧٥، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٤؛ ٤٧٣، ٩٢/٢  
الجود، ٣٢٧/١؛ ٣٢٩، ٣٥٢/٢؛ ٤٨٠  
الجوهر، ١٧٠/١، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣؛ ٢٧/٢؛ ٤٥٧  
جوهر متحيز، ١٧٠/١  
الجوهرين، ٩١/١  
الجهات، ٢٢٨، ٢٢٧/١
- الجهاد، ١٩٥/٢  
الجهل، ١١١/١، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣؛ ٤١٥، ٤٣/٢؛ ٣٠٧، ٣٥٨، ٣٨٨  
الحادث، ١٢٣/١، ١٢٥، ٣٥٣، ٤٣٩، ٤٤٠؛ ١١٦، ١١٥/٢  
حاذق، ٤٦٥/٢  
الحاضر، ٤٧٧/٢  
حافظ، ٤٦٦/٢  
الحال، ١٠١/١، ١١٧، ١٢٤، ١٢٩، ١٢٦، ١٨٠، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٥٦، ٤٠٧، ٤٤٣، ٤٩٠  
حال، ١٧٠/١  
الحالة، ٥١٢/١  
حجر المغناطيس، ١٢٧/٢، ١٥٥  
الحجة، ٢٧٨/١؛ ٧٣/٢، ٨٧، ٩٠، ٩٦، ١٠٠، ١٠١، ١١٨، ١٣١، ١٤٨، ١٧٢، ١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٤، ٣٦٩، ٣٧٧، ٣٩٨  
الحد، ٢٤١/١، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٨، ٣٥٦؛ ١٨٥، ١٦٥/٢  
الحدس، ٢٦٥/١  
الحدوث، ١٠٤/١، ١٠٥، ١١٦، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٤٤، ٣٣٩؛ ١٩٧/٢، ٤٥٠، ٤٧٣  
حدوث الأجسام، ٢٥٤/١  
حدوث الأعراض، ٢٩٣/١  
حدوث الذات، ١٩٢/١  
حدوث المقدور، ١٠٦/١

الحدود، ٣٦٣، ١٦٢/٢: ٣٩٨/١	الحقوق، ٢١٧/١، ٢٧١، ٤٠٧، ٤٢٢، ٥٢١
حديث النفس، ٢٧٦/١	٥٢٤
الحديد، ١٢٧/٢	الحقيقة، ١٩٥/١، ٢٧٠، ٢٨٤، ٤١٠، ٤٤٠
الحرام، ٤٥٩، ٤٥٥، ٤٥٤/١	٤٥٨، ٥٠٩: ٢٠/٢، ٧٥، ٢١٤، ٢٨١، ٣٣٧
حربي، ٣٠٧/٢	٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٥٥، ٣٨٧، ٣٩٠، ٤٠٠
الحركات، ٢٤٥، ١٧٢، ٩٤، ٨٤/١	٤٤٨، ٤٦٣، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٩١
الحركات الضرورية، ٢٤٥/١	الحكم الشرعي، ٦٧/٢
الحركة، ٩٨/١، ١١٠، ١١١، ١٧٣، ١٧٨، ١٨١	الحكمة، ٣٥٢/٢: ٥٢٣، ٣٢٨/١
١٨٣، ٢٦٥، ٣٣٤، ٣٦٥، ٤٩١، ٤٩٣، ٥٠٩	الحكيم، ٤٨١، ٤٦٣، ٢٣٩/٢: ٢٠٤/١
٩٤/٢	الحلال، = حلالاً، ٤٥٩، ٤٥٤/١
حروف المعجم، ١٤٣/٢، ١٤٤	الحلول، ٣٣٢/١
الحسنات، ٥١٩/١	حلول القدر، ١٠٢/١
حسن الإحسان، ١٩٦/١	حمل الجسم، ١١٤/١
حسن التكليف، ٣٠٢، ١٦٥/١	الحوادث، ٢٦٩/١: ٤٨/٢، ٤٩، ٥٢، ٥٦، ٨٠
حُسْنُ الحَسَنِ، ١٥٩/١	٨٧، ١٤٠، ١٥٤، ٢١٩، ٢٥٣، ٢٥٦
الحسن = حسناً، ١٢٢/١، ١٢٣، ١٥٢، ١٦١	الحواس، ٥٧/٢
١٨٦، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٤، ٢٠٥، ٣٢٨	الحياة، ٩٣/١، ١١٨، ١١٦، ١١٧، ١٧٨، ١٧٩
٣٢٩، ٣٤٢، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٧٧، ٤٠٨، ٤٢٤	١٨٠، ٢١١، ٢٣٨، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٣
٤٢٦، ٤٦٧: ٢/٧٠، ٧٢، ٣٦٢، ٤١٦، ٤١٧	٣٨٦، ٤٣١، ٤٤٠، ٤٥٦: ٢/٢٠، ٢٤٦
٤٢٩، ٤٧٣	٢٤٨، ٢٤٩، ٤٩٦
حسن الفعل، ١٢٣/١، ٤٠٠	الحي = حيّاً، ١٠٢/١، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩
الحظر، ٤٢٢، ٣٧٧/٢: ١٤١/١	١٧١، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠
الحق، ٢٦١/١، ٢٦٢، ٤٠٧، ٤٢١، ٤٢٢، ٥٢١	١٨١، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٨، ٣٣٢، ٣٤٨
٥٢٤: ٢٧٤/٢	٣٥٠، ٣٥٣، ٤٩٢: ٢/٢٨، ٣٦٩، ٤٦٧
حقّ القدرة، ٩٨/١	الحي الفعّال، ١٦٩/١، ١٧٠
حقّ المتولّد، ٩٧/١	الخاطر = الخواطر، ٢٧٥/١، ٢٧٦، ٢٧٧

٢٨٤:٢/١٦٤	٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٣،
دار الآخرة، ١/٢١٦:٢/٣٥٩	٢٩٥، ٤٩٨
دار الإسلام، ٢/٤٣٠	الخبر، ١/١١٦، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٨١؛
دار التكليف، ٢/١٢٢	٤٣/٢، ٤٤، ٤٥، ٥٨، ٦٣، ٧٢، ٧٣، ٧٥،
دار الدنيا، ١/٣٩٣:٢/٣٦٥	١٤٨، ٢١٩، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٩،
دار كفر، ٢/٤٣١	٢٥٤، ٢٨٢، ٣٣٠، ٣٦٥
الداعي = الدواعي، ١/١١١، ١٦٤، ٢٠٢،	الخبر المتواتر، ٢/٣٢١
٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧٥، ٢٩١،	خبر واحد، ٢/٢٩٠
٣٠١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧،	حرق العادات، ٢/٣٥٩
٣٣٦، ٣٤٠، ٥١٠، ٥٢٤، ٥٣/٢، ٥٦، ٨٧،	حرق العادة، ٢/١٢٤، ١٢٥، ١٣٥، ١٤٣،
٨٨، ٩٢، ١٦٤، ١٦٥	الخصوص، ١/٣٩٠:٢/٧٥، ١٨٨، ٣٣٣،
الدافع، ١/٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧	٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٦، ٤٠٢
الدعاء، ١/٢٧٤، ٢٩١، ٤٦١، ٤٩٨:٢/٣٣٥،	الخصوص والعموم، ٢/١٨٨
٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٤	الخطأ، ١/٢٦٢
دفع الضرر، ١/٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧١،	الخطاب، ٢/٣٣٠، ٣٣٢، ٣٨٧،
٣٧٦، ٣٧٧	الخطب، ٢/٩٥
الدلالة، ١/١٢١، ١٥٢، ٣٥٩، ٣٧١، ٤٩٥،	خطور، ١/٢٧٥
٥٠٥:٢/٢٢، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٤١، ٥٤، ٨٣،	الخلافة، ٢/٢٣٨، ٢٤٢، ٢٧٦،
٩١، ٩٣، ١١٤، ١٦٩، ١٨٧، ٢١٠، ٢٧٧،	خلفاء الإمام، ٢/٢٠١
٣٣٧، ٣٩٠، ٤٨٣، ٤٨٤	الخلق، ١/١٥٥، ١٦٢، ٢٠٠، ٢١٥، ٢٢٣،
الدليل، ١/٨٥، ٩٠، ٢٢٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠،	٢٩٠، ٣١٢، ٣٣٧، ٤٢٧، ٥٠٠:٢/١٩، ٦٢،
٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٢، ٣٣٢، ٣٣٨:٢/٣٥٩،	٨٥، ١٤٩، ١٩٩، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٨٢، ٢٩٩،
دليل سمعي، ٢/٤٢٢	٤٨١، ٤٩٧
دليل عقلي، ١/٤٩٨	خلق الأجسام، ٢/٤٥٧
الدنيا، ١/٢٠٤، ٢٣٦، ٢٤٨، ٢٦٧، ٢٨٦، ٣٣٨،	الخلق، ١/٣٣٨
٣٧٩، ٤٠٧، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢١، ٤٢٢،	الخوف، ١/٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٨٢،

٤٨٤، ٤٨٣، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٥٢٣، ٥٠١	٣٦٣، ٣٥٩، ١٦٤/٢: ٥٢٣، ٥٠١
٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩١، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٧	دنياوية، ٢٩٥/١
٥٠٩، ٥٠٨، ٥٠٢، ٥٠٠، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥	الدوام، ١٥٠/١، ٤١٧، ٤٧٧، ٤٧٩، ٥٠٢
٥٢١، ٥١٨، ٥١٧، ٥١٦، ٥١٥، ٥١٤، ٥١٠	٥٠٤، ٥٠٣
١٧٦، ٣٨، ٣٧، ٢٤/٢: ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٢	الديانات، ٨٨/٢
٤٧٣، ٣٩٩، ٣٨٩، ٣٥٤، ٣٣٢	الدين، ١٩٢/١، ٢٦٦، ٢٦٨، ٣٠٠، ٣٢٧، ٣٣١
الذنوب، ٥٢٣/١، ٥٣٠، ٣٦٧/٢: ٣٣٥، ٣١٧	٤٤٠، ٤٤٧: ٣١/٢، ٣٢، ٣٣، ١١٨، ١٢٣
٣٤٥	١٦٤، ١٧١، ١٩٤، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٢
الذوات، ١٧٠/١: ٥١/٢، ٤٧١	٢٢٩، ٢٣٥، ٢٦٩، ٢٨٤، ٣٨٢، ٣٩٤، ٣٩٧
الذوات المحدثه، ١٠٢/١	٤٨٤
ذو قدرة، ٤٦١/٢	دين القيعة، ٢٩٦/٢
ذو قوة، ٤٦١/٢	الدين القيم، ٣٩٧/٢
الرتاسات، ٨٨/٢، ٢٧٠	دينية، ٢٩٥/١
الرتاسة، ١٦٢/٢، ١٦٥، ١٦٩، ١٨٣، ٢٧٤	الدية، ٤١٠/١: ٤٢٦/٢
الرئيس، ١٦٢/٢، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤	ذائق، ٤٦٨/٢
راء، ٤٦٧/٢	الذات، ١٦٧/١، ١٨٣، ١٩٢، ٢٣٢، ٢٣٣
رب، ٤٥٦/٢	٤٥٦، ٤٥٢/٢
الرجعة، ٣٦٥/٢	الذام، ٣٧٣/١، ٥٠٧
الرخص، ١/٤٦٤، ٦٥	الذاهبين إلى النص، ٢٥٨/٢
رد الوديعة، ٢٧٢/١، ٢٧٣، ٣٤٠، ٣٤٣، ٤٨٤	الذم بفتح الفعل، ٣٢٣/١
٤٠٠، ١٧/٢: ٤٨٥	الذم = ذمًا، ١٨٤/١، ١١٧، ١٦٩، ١٧٦، ١٨٠
الرزاق، ٤٨٦/٢	١٨٣، ١٩٠، ١٩٨، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٢٧، ٢٣٧
الرزق، ٤٤٩/١، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٤	٢٦٤، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣١١، ٣٢٣
٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦	٣٣٠، ٣٣٤، ٣٤٤، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٧١، ٣٧٢
الرسالة، ٢٠٦/١: ١٠/٢، ١٤، ١٥، ٢٣، ٣٦	٣٧٣، ٣٩٠، ٣٩١، ٤٠٨، ٤١٠، ٤١٥، ٤٣١
١٤٢، ١٣٤، ٨٥، ٣٩	٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٦٨

- رسالة الله، ١٠/٢  
الرواح، ٤٥٩/١  
الرواية المستفيضة، ١٣٥/٢  
الروح، ١٧٠/١، ١٧١، ١٧٨، ١٧٩؛ ١٤٠/٢  
الزجر، ٣٧٣/١، ٤٠٨، ٤٩٧، ٥٢٣  
الزمان، ٢٩٢/١، ٢٩٣، ٢٩٨، ٤٣٠، ٤٤٠  
زوال العقل، ٣٩٣/١  
الزيادات، ٣٣٧/١  
الزيادة، ٣٣٨، ٣٣٣/١  
سابق، ٤٥١/٢  
سامع، ٤٦٧/٢  
السبب، ٨٥/١، ٨٨، ٩٢، ٩٥، ٩٧، ١٠٦، ١٠٧، ١١٥، ١١٦، ١٧٩، ٢٣١، ٢٥٦، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٩٧، ٣١٦، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٧٢، ٣٨٤، ٤٠٩، ٤٤٥، ٤٥٧، ٤٧٢، ٤٩٢؛ ٩٠/٢  
١٧٢، ٢٤٠  
السكون، ١٨٣/١، ٢٥٠، ٣٣٤، ٤٩١، ٤٩٣، ٥٠٩  
سكون النفس، ٢٤٧/١  
السمع = سمعاً، ٢١٥/١، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٧٧، ٣٠٧، ٤٠٣، ٤١٦، ٤٧٤، ٤٨٢، ٤٩٩، ٥٠١، ٥٣٠، ٥٣١؛ ١٦/٢، ١٧، ٧٠، ١٦٧، ١٨٨، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٥٤، ٣٧٢، ٣٧٥، ٤٠٩، ٤٢١، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٧١  
السمعي، ٢٧٣/١، ٥١٢  
سمعية، ١٩٤/٢
- السود، ١٧٦/١، ٢٣٢؛ ٤٧٦/٢  
السهو، ٢٦٣/١  
السياسة، ١٩٣/٢، ١٩٤، ٢٠٥، ٢٧٢، ٢٧٣  
الشاهد، ١٩٩/١، ٢٠٥، ٢١١، ٢١٣، ٢٦٧، ٢٦٨، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨١، ٤١٠، ٤١٤، ٤٢٢، ٤٥٠، ٤٥١، ٥١٩، ٥٢٨؛ ٢٠١/٢  
٣٦٢  
الشبهات، ٤٧/٢، ٩٩، ١١٧، ١١٨، ١٢٢، ١٣٠  
٣٥٩  
الشبهة، ٢٤٤/١، ٢٤٦، ٢٦٥، ٢٧١، ٢٧٣  
٣٦١، ٣٦٦، ٣٦٧؛ ٥٨/٢، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٨٧، ٨٨، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ١٠١  
١٣٠، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٦٨، ٣٥٩، ٤١٨، ٤٢٩  
الشرائع، ٣١/٢، ٤٢، ٦٩، ٧٠، ١٨٦، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠  
شرائع الإسلام، ٢٧٦/٢  
شرب الخمر، ٤١٤/٢، ٤٢٦  
شرب النجاسة، ٤٢٣/٢  
الشرط، ١٤٥/١، ١٤٦، ١٨٦، ٢٣٢، ٣٠٤  
٣٥١، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤٧٦؛ ٤٩٠؛ ٣٤٣/٢  
الشرع = شرعاً، ١٩٠/١، ٣٠٢؛ ١٥/٢، ٣١، ١٦٢، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٧، ١٧٨، ١٩٥، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٨٣، ٣٨٤، ٤١١  
٤١٢، ٤٣٣، ٤٧١  
الشرعيات، ٣٠٤/١  
الشرعية، ٢٠٢/٢

الشرك، ٣٤٤/٢	الصدق، ٤٤٨/١؛ ٣٣/٢؛ ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٦٢،
الشريعة، ٣٠٤/١؛ ٣٠٥؛ ٨٠/٢؛ ١٦٢، ١٨٧،	٢٨٠، ٢٥٠، ٦٤
١٩٣، ١٩٧، ٢٠١، ٢٢٩، ٢٧٥، ٢٩٦، ٤٧٨،	الصدق، ٢٨٨/٢
شريف، ٤٦١/٢	الصرف، ٤٩٨/١؛ ١١٤/٢؛ ١١٥، ١١٧، ١٣٥،
الشعر، ١٠٥، ٩٥/٢؛ ١٤٥، ١٤٦،	٢٧٢
الشفاعة، ٣٢٨/٢؛ ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢،	الصرفة، ٧٨/٢؛ ٩١، ٩٨، ١٠٧، ١٠٩، ١١١،
٣٣٤، ٣٣٣	١١٩، ١٢٠، ١٣٢، ١٤٣
الشك، ١٤٤/١؛ ٢٢٩، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٩،	الصغائر، ٣٤/٢؛ ٣٧، ٣٨، ١٩٠، ٣٧٤، ٣٩١،
٢٦٤، ٤٤٣، ٤٧٤؛ ٥١/٢؛ ٧٩، ٨٣، ٢٩٥،	الصغيرة، ٥١٥/١؛ ٣٨٢/٢
٣١٦، ٣٧٦	الصفات، ٢٤٦/١؛ ٢٣٧/٢؛ ٤٤١، ٤٤٣، ٤٧١،
الشكر، ١٥٦، ٨٤/١؛ ٣٤٠، ٣٤١، ٣٥٩، ٣٦٠،	صفات الأفعال، ٤٥٩/٢؛ ٤٩١
٣٧٣، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٧، ٥١٠، ٥١١،	صفات الجملة، ١٠٢/١
٥٢٢؛ ٣٥٧/٢؛ ٤٠٠، ٤٨٧، ٤٨٨	صفات الذات، ١٦٧/١
شكر النعمة، ٢٧٢/١؛ ٢٧٣، ٢٩٥	الصفات الذاتية، ١٠٠/١
الشورى، ٢٧٤/٢	صفات الفعل، ٤٥٧/٢؛ ٤٦٣
شهادة الجوارح، ٣٦٧/٢؛ ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠،	الصفات القديمة، ٣٧٦/٢
الشهوات، ١٦١/١؛ ١٨٤، ٢١٦، ٣٣٢، ٣٣٣،	الصفات النفسية، ١٠٠/١
٣٣٨، ٣٣٩، ٤٨١	صفة الخبر، ٦٤/٢
الشهوة، ١١٠/١؛ ١١٣، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٣،	الصالح، ٢٠٢/١؛ ٢٦١، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٢٧،
١٥٨، ١٦٢، ٣٣٣، ٣٣٨، ٣٥٠، ٣٨٧، ٤٥٦،	٣٢٨، ٣٢٩، ٤٤٣؛ ٤٤٨؛ ٢٩/٢؛ ١٦٣، ١٦٤،
٤٧١؛ ١٢٤/٢؛ ٩٢٢	الصلاة، ١٦/٢؛ ١٧،
الصانع، ٢٨٥/١؛ ٤٩٨	صمد، ٤٥٦/٢
صانع العالم، ٤٣/٢	الصنائع، ٢٤٣/١؛ ٢٠٠/٢
الصحف، ٣٦٨/٢؛ ٣٧٠	الصناعة، ١٠١/٢
الصحة، ١٠١/١؛ ١٠٢، ١٣٠، ١٤٧، ٣٥١،	الصنعة، ٢٧٥/١؛ ٢٨٣
٣٥٤، ٤٦٠؛ ٤٩٢؛ ٣٤٠/٢	الصواب، ٣٢٨/١؛ ٣٢٩

الصوم، ١٧، ١٦/٢	الضرورة، ٢٩٠، ٢٧١، ٢٥٧، ٢٤٥/١
الضد، ١٣٨/١، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤٢، ٢٢٩	الطاعات = طاعاته، ٣١٧، ٢١٨/١، ٣٤٠
٢٣٢، ٣٥٤، ٥٠٦، ٤٨٣/٢	٤١٤، ٤٧٩، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١١، ٥٢٥
ضد الحركة، ١٠٨/١	٥٢٧، ٥٢٨، ٣٧٣/٢، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٩١
الضدين، ١٠٣/١، ١٠٥، ١٠٧، ١١١، ١١٢	٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٨٧
١٢٧، ١٢٨، ١٤٧، ٣٥٠، ٤٤٤، ٥٠٩، ٥١٢	الطاعة، ١٩١/١، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٨٨
٥١٣	٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣١٣، ٣١٦، ٣٣٩، ٣٧٨
الضرر = ضرراً، ١٤٠/١، ٢٠١، ٢٠٦، ٢٦٧	٣٨١، ٤١٥، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٠، ٥٠٣، ٥٠٥
٢٦٨، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠٩، ٣١٥، ٣٤٢، ٣٤٣	٥٠٦، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٧؛ ٢٢٣/٢، ٢٢٤
٣٤٤، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٤	٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٧، ٢٤٥
٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢	٣٧٣، ٤٠٠، ٤٩٦
٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩	الطبع، ١٨٩/١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٣٦١
٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٩	طبيب، ٤٦٤/٢
٤١٠، ٤١١، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٤	طريق سمعي، ٤٩٨/١
٤٢٦، ٤٣٠، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٩٦؛ ١٦/٢	طريق العقل، ٧٠/٢
٣٢٩، ٣٣١، ٤٠٩	الطواف، ١٧/٢
الضرورات، ٥٢٩/١	الطواف بالبيت، ١٦/٢
الضرورة، ١٨٠/١، ٢٦٢، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٨	الظالم، ٣٦٥/١، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٢٠، ٤٤٧
٣١٧، ٣٤٣، ٣٦٠، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٠، ٤١٩	الظلم = ظلماً، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠، ٢٦٩، ٢٧٢
٤٥٧، ٤٨٥، ٥٠٨، ٥٢٩؛ ١٢/٢، ٥١، ٥٢	٢٩٥، ٣١٨، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٧٦
٥٨، ٦٢، ٦٣، ٨١، ٨٤، ٩٤، ١٠٥، ١١٣	٣٩٩، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٤٦
١٣٣، ١٦٣، ١٨٩، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٨٥	٤٧٠؛ ١٦/٢، ١٧، ٤٣، ٢٦، ٥٠، ٥١، ١٦٦
٣٠٨، ٣٥٤، ٣٦١، ٤٢٣، ٤٢٥	٤٢٥
الضروري = ضرورياً، ٢٤٣، ٢٤٢/١، ٢٥٧	الظن، ١٤٣/١، ١٥٩، ١٩٢، ١٩٧، ٢٤٧، ٢٤٩
٢٦٨، ٣١٣، ٥١٣، ٥١٥؛ ٤٩/٢، ٥٠، ٥١	٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٧، ٢٨١
٨٦	٢٨٢، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٧٠

العبادات السمعية، ٤١٧/٢	٣٧٢، ٣٧٤، ٤٦٠، ٤٦٨، ٥٢٨؛ ٤٨/٢
العبادات الشرعية، ٤٢٥، ٤١٧/٢	١٤٧، ٢٠٣، ٢٧٣، ٢٨٠، ٢٩١، ٣٠٤، ٣٠٩
العبادات العقلية، ٤١٧/٢	٣٦٢، ٤١٤، ٤١٨
العبادة، ١٠٦/١، ٢٦١، ٣٠٤، ٣٤٠؛ ٦٩/٢	الظنون، ٣٧٤/١؛ ١٨١/٢
٤٥٧، ٤٣٧، ١٩٧	العاجز، ١٠٤/١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦
عبادة شرعية، ٢٠١/٢	العادات = العادة، ١١٠/١، ٢٤٣، ٢٥٤، ٢٧٩
العبث = عبثاً، ١٩٩/١، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١٠	٢٨٤، ٣٩٨، ٤٦٤؛ ١٦٧/١، ١٨، ٢١، ٢٢
٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٦، ٣٤٥، ٢٩١، ٢٦٢، ٢١١	٢٤، ٣٧، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٦
٤٩٣، ١٢/٢؛ ٤٢٦، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٦	٥٧، ٦٢، ٦٣، ٧٣، ٧٨، ٨٥، ٨٩، ٩٥، ٩٧
العجز، ١٨٦، ١٤٢/١	٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٨، ١٠٩
العدالة، ١٩٠/٢، ٢٩٠	١١١، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٤، ١٢٥
العدل، ٣٥٩/١؛ ٣٥٢/٢، ٣٦٩	١٢٧، ١٣٥، ١٤١، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٨، ١٦٣
العدم، ١١٥/١، ١٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٤٤؛	٢٤٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٦٩، ٢٧٠، ٣٣٠
٤٧٨، ٤٤٨، ١٧٩/٢	٣٣١، ٣٥٩، ٤٠٤، ٤٨٥
العدو، ٢٨٨/٢	عارف، ٤٦٢/٢
العدول، ١٧٣/٢	العاصي، ٢٨٠/١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣٦١، ٣٧٣
عذاب القبر، ٣٦٣/٢، ٣٦٤، ٣٦٦	٥٠٠
العربي = العربية، ٢٢٩/٢، ٢٣٢، ٣٣٨، ٣٤٢	العاصي الملي، ٣٩٩/٢
٣٦٩	العاقل = عاقلاً = العاقلة، ٢٤٣/١، ٢٤٤، ٢٦٥
العرض، ٩٣/١، ١٧٠، ١٧٥، ٢٣٣	٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٤، ٣٦٦، ٣٦٧
العرف، ٣٨٥/٢	٣٨٦، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤١٠؛ ٧٩/٢، ٩٧
عرف الشرع، ٣٨٤/٢	العالم = عالماً، ١٢٣، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨
العرف الشرعي، ٢١٥/٢، ٣٨٦	٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٧٩؛
العزوم، ٣٤٠/١	٤٣/٢، ٥٣، ٨٩
عزيز، ٤٥٨/٢	العبادات، ٣٠٣/١، ٣٠٤، ٣٤٢؛ ٨٨/٢، ٣٩٦
العصمة، ١٩٠/١، ٣٠٠؛ ١٦١/٢، ١٩٤، ١٩٥	٤٢٥

٤٠٨، ٤٠٣، ٤٠٢، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٨٨، ٣٨٧

٤٩٩، ٤٩٨، ٤٩٦، ٤٨٢، ٤٧٤، ٤٥٧، ٤١٦

١٦، ١٥، ١٣، ١٢/٢؛ ٥٣٠، ٥١٢، ٥٠١

١٨٧، ١٦٦، ١٦٢، ١٦١، ٦٩، ٥٨، ٥١، ١٧

٢٨٦، ٢٦٨، ٢٠٥، ٢٠٤، ١٩٩، ١٩٥، ١٩٤

٣٧١، ٣٦٤، ٣٥٧، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٢٨، ٣٢٧

٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢١، ٤١٢، ٤٠٩، ٣٧٥، ٣٧٢

٥٠٠، ٤٤٦، ٤٤١

عقلًا، ٧٠/٢؛ ٢٢١/١

عقلي، ٧٤، ٦٩/٢؛ ٥١٢، ٢٩٢، ٢٧٣/١

العقليات، = العقلية، ٥١٨، ٢٩٧، ١٤٤/١

العقوبات = العقوبة، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩/١

٤٩٧، ٣٤٩، ١٨٥/٢؛ ٣٩٥، ٣٩٤

العقود، ٤٥٦/٢

العقول، ٣٩٢، ٣٤٣، ٢٨٧، ١٩٥، ١٥٣/١

١٥، ١٣، ١٢/٢؛ ٤٩٠، ٤٧٨، ٤٧٣، ٤١٦

٤١٠، ٣٧٨، ٣٢٢، ٢٨٤، ٧٢

عقولنا، ٣٥٨، ٣٥٧/١

العلق النفيس، ٣٦٨/١

العلل، ١٥٧، ١٠٦، ٩٢/١

العلم، ٤٨، ٤٧، ٤١، ٣١، ٢٩، ٢٠، ١٣، ١٢/٢؛ ٤٩٠، ٤٧٨، ٤٧٣، ٤١٦

٧٤، ٧٢، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٥، ٥٤، ٥٠، ٤٩

١٤٧، ١٤٤، ١٤١، ١١٧، ٨٧، ٨٣، ٨١، ٨٠

٢٠٤، ٢٠٣، ١٩٩، ١٩٦، ١٩١، ١٧٦، ١٥٤

٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٣، ٢٤١، ٢١٩، ٢٠٥

٣٠٩، ٢٩١، ٢٨٣، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٠، ٢٦٩

٢٨٠، ٢٧٩، ٢٠٨، ٢٠٤، ٢٠٢، ١٩٨، ١٩٦

٢٨٤

عصمة الإمام، ٣٢٢، ٢٨٦، ٢٨٤، ٢٠٨/٢

العفو، ٣٣٦، ٣٢٩، ٣٢٨/٢؛ ٥٢٣، ٥٠٥/١

٣٧١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٦

عفو الله، ٥٢٣/١

العقاب = عقاباً = عقابه، ١٩٨، ١٩٥، ١٦٦/١

٢٣٧، ٢٣٦، ٢٢٣، ٢١٦، ٢١٤، ٢٠٤، ٢٠١

٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٣، ٢٨٠، ٢٧٤، ٢٦٨، ٢٣٨

٣٢٣، ٣٢٢، ٣٠٧، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٨٩، ٢٨٨

٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٠، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٥٧، ٣٤٢

٤٦٧، ٤١٩، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٥، ٣٩٢، ٣٧٩

٤٦٨، ٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٥، ٤٧٤، ٤٧٠، ٤٦٨

٤٩١، ٤٩٠، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٩٤

٥٠٠، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٥٠٢، ٥٠١

٥٢٠، ٥١٧، ٥١٦، ٥١٣، ٥١٢، ٥١١، ٥١٠

٥٢٧، ٥٢٦، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥٢٣، ٥٢٢، ٥٢١

٣٠٩، ٣٨، ٣٧/٢؛ ٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٨

٣٣٢، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣١٩

٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٣٦، ٣٣٤

٣٧٢، ٣٦٧، ٣٦٣، ٣٥٨، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥١

٣٨٩، ٣٨٢، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٥، ٣٧٤

٤٧٩، ٤١٣، ٤١٢، ٤٠٤، ٤٠١، ٣٩٩، ٣٩٠

٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٨٧، ٤٨٦

العقل، ٢٢١، ٢١٥، ١٩٦، ١٨٤، ١٨٢، ١٥٣/١

٣٨٦، ٣٨٥، ٣٠٣، ٢٩٥، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٤٣

- العلوم، ١١٠/١، ١١٣، ١١٤، ١٦٠، ١٨٢،  
 ١٨٣، ١٨٤، ١٩٦، ١٩٧، ٢٥٥، ٢٦٤، ٣٦٣،  
 ٣٦٨، ٤٥٩؛ ٤٧/٢، ٥٣، ١٠٨، ١١٨، ١٣١،  
 ١٧٨، ١٧٩، ٢٥٦،  
 العلوم الضرورية، ٢٤٥/١، ٢٤٥،  
 العلوم المكتسبة، ٢٤٥/١،  
 العلة، ٩٢/١، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٦، ١٥٣،  
 ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٨٦، ٢٩٣، ٣٠٢، ٣١٢،  
 ٣١٤، ٣٤٥، ٣٦٠، ٣٧٢؛ ٣٩/٢، ١٦٢،  
 ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٤، ١٩٦، ٢٣٤، ٣٣٨،  
 العموم، ٢٣٤/١، ٣٩٠، ٤٤١؛ ٧٥/٢، ١٨٨،  
 ١٩٢، ٢١٠، ٢١١، ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩،  
 ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٦، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٠٣،  
 العموم والخصوص، ٣٣٨، ٣٣٦/٢،  
 العوض، ١٦٣/١، ٢٣٦، ٣٤١، ٣٥٨، ٣٥٩،  
 ٣٦٠، ٣٧٥، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٩٧، ٣٩٨،  
 ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥،  
 ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤،  
 ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١،  
 ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠،  
 ٤٣١، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٥٧، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩،  
 ٤٧٣، ٤٧٤، ٥١٩، ٥٢١، ٥٢٢،  
 الغرض، ٢١٠/١، ٢١٥، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢،  
 ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١١، ٣٢٩، ٣٥٩،  
 ٣٦٦، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣٨٣، ٥١٧؛ ٣٩/٢، ١٩٩،  
 غسل الرجلين، ٣٧٩/٢،  
 ٣٦٩، ٣٧٥، ٣٩٥، ٤١٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥،  
 ٤٧١، ٤٩٠، ٤٩٧، ٥٠٤،  
 العلم الجلي، ٢٥٥/٢،  
 العلم الضروري = العلم ضرورياً = علماً  
 ضرورياً، ١٩٦/١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٨،  
 ٢٦٩، ٢٨٠، ٣٤٣، ٥١٥؛ ١١/٢، ١٢، ٤٩،  
 ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٧٢، ٧٤،  
 ٨٦، ٩١، ١٣٣، ١٤١، ١٥٤، ٢٥٢، ٢٥٤،  
 العلم = علماً، ٩٢/١، ٩٣، ١١١، ١١٦، ١١٧،  
 ١١٨، ١٢٣، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٧، ١٨١، ١٨٣،  
 ١٨٩، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩،  
 ٢١٤، ٢١٨، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤،  
 ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣،  
 ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠،  
 ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١،  
 ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠،  
 ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠١، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١٣، ٣٢٦،  
 ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦٣،  
 ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٩٤، ٤١٥، ٤٣٢،  
 ٤٣٦، ٤٤٤، ٤٥٠، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٨٣، ٤٨٧،  
 ٤٩٦، ٥٠٩، ٥١٣، ٥١٥،  
 العلم المحدث، ٢٤٦/١،  
 العلم مكتسب = العلم مكتسباً، ٢٤٣/١،  
 ٢٤٤؛ ١٢/٢، ٤٩، ٥٧،  
 العلم اليقين، ١٤٧/٢،  
 العلو، ٤٧٢/٢،

الفصيح، ٩٨/٢	الغب، ١٤٧/٢
فطن، ٤٦٤/٢	الغبية، ١٧٤/٢، ١٧٧، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥
الفعل، ٨٩/١، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٢	٣٢١، ٢٣٧، ١٨٦
١٠٤، ١٠٧، ١١٣، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩	غبية الإمام، ١٧٣/٢
١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٩، ١٥٢، ١٥٧	غبية إمام الزمان، ١٨٤/٢
١٥٨، ١٥٩، ١٦٥، ١٧١، ١٧٤، ١٧٨، ١٨٢	غبية المنتظر، ٣٢١/٢
١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٣، ١٩٩	الفاحشة، ١٨٦/٢
٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٥١، ٢٥٢	الفاسق، ٣٣٤، ٣٢/٢، ٥٢٦/١
٢٦٤، ٢٦٨، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣١٥	الفاسق الملي، ٣٩٩/٢
٣١٦، ٣١٧، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٦	الفاضل، ٢٩٩، ٢٠٥، ١٩٤/٢
٣٣٢، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٨٢	الفاعل = فاعله، ٩٣/١، ١٢٤، ١٢٥، ١٧١
٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٤، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٦، ٤٧١	١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٧٣
٤٨٣، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٦، ٥٠١، ٥٠٣	٣٤٢، ٣٦١، ٤٨٦، ٥٠٩، ٥٢٢
٥٠٨، ٥٢٠، ٥٢/٢، ١٩، ٣٠، ٣٦، ٥١، ٦٧	الفتنة، ٢٩٢/٢
٦٩، ٧٠، ٧١، ٩٢، ١٦٤، ٤١١، ٤٧٦، ٤٧٨	الفرائض، ٣٨١/٢
فعل الإنسان، ٣٧١/١	فرد، ٤٦٩/٢
الفعل الشرعي، ١٧/٢	الفساد، ١٩٦/١، ٢٠٢، ٢٢٨، ٣١٥، ٣١٧
فعل اللطف، ٣١٥/١	١٦٣/٢
فعل الله، ٨٩/١، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٣٠٢	الفساد الدنيوي، ٢٧٣/٢
٣٠٣، ٤٠٨، ٥٠/٢	الفساد الديني، ٢٧٣/٢
الفعل المباشر، ٨٨/١	الفسق، ٥٢٧/١، ٥٢٨، ٣٢٧/٢، ٣٨٢، ٣٩٤
فعل المكلف، ٣٠٣، ٣٠٢/١	٣٩٨، ٤٣٣، ٤٣٤
فعل الملجأ، ٨٨/١	الفصاحة، ٨٣/٢، ٩٣، ٩٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠
فعل الواجب، ٣٦٧/٢، ٣٧٨/١	١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٣٤
فقد الآلة، ١٨٤/١	١٤٤، ١٤٦
فقد الشرط، ١٤٥/١	فصاحة القرآن، ١١٩، ٩٨/٢

٤٦٧، ٣٨٣، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٤٢، ٣١٥،	٣٨٨، ٣٨٦/١، فقد العقل،
٥٣١، ٥٢٣، ٥٢٢، ٥١٦، ٥٠٣، ٥٠٠، ٤٩٠،	٢٤٣/١، فقد اللبس،
٤٢٢، ٤١٣، ١٩٩، ٣٢، ٢٦، ٢٣، ١٦/٢	الفقر، ٥١٤، ٤٤٥/١
٥٠٠، ٤٧٣، ٤٣٩	الفكر، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧١، ٢٤٨، ١٧٤، ٨٩/١
٩١/١، قبح الأفعال،	٢٩٥، ٤٨٠
٣٠٢، ١٨٤/١، قبح التكليف،	الفناء، ١٣٩/١، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣٠،
٤٢٦/٢، قبح شرب الخمر،	٢٣٣، ٢٣٣
٣١٨، ١٩٦، ١٤١/١، قبح الظلم،	فهم، ٤٦٤/٢
١٥٩/١، قبح القبيح،	قائم، ٤٥١/٢
١٤١/١، قبح الكذب،	القادر = قادراً، ٨٦/١، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٩، ١٠١،
٣١٥/١، قبح المفسدة،	١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢، ١١٤،
٤١٠/٢، قبح المنكر،	١٢٥، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٤، ١٦٧، ١٦٨،
٥٢١، ٥٢٠/١، القبض،	١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ٢٦٣، ٢٧٩، ٤٩١، ٤٩٢،
القبيح = قبيحاً، ١١٧/١، ١٢٢، ١٥٢، ١٥٥،	٤٩٣، ٢٧/٢، ٢٨، ٥١، ٤٥٥، ٤٥٨،
٢٠٠، ١٩٠، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٢، ١٦٢، ١٦١،	القادر لنفسه، ١١٤/١
٢٩٠، ٢٨٥، ٢٨٣، ٢٧٩، ٢٦٥، ٢١٥، ٢٠٥،	قاهر، ٤٥٥/٢
٣٢١، ٣١٦، ٣١٥، ٣٠٤، ٣٠٠، ٢٩٣، ٢٩١،	القبايح، ١٨٤/١، ٢٠٤، ٢٩١، ٣٠٤، ٣٠٦،
٣٧٢، ٣٤٢، ٣٣٨، ٣٣١، ٣٢٩، ٣٢٣، ٣٢٢،	٣٠٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ١١/٢، ١٦، ٣٣، ٣٦،
٤٠٨، ٣٩٩، ٣٨١، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٣،	٣٧، ٣٨، ١٢٢، ١٦٥، ١٧٧، ١٨٤، ٢٦٤،
٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٣، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٢٤،	٢٧٨، ٣١٧، ٤٦٠، ٤٩٥،
٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٣،	القبايح السمعية، ٣٠٨/١
٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٨، ٥٢٣، ٥٠٠، ٤٩٩، ٤٩٨،	القبايح الشرعية، ٣٠٦، ٣٠٤/١
٧٠، ٥١، ٢٤، ٢٣، ١٧، ١٥، ١٦، ١١/٢	القبايح العقلية، ١١/٢، ٢٧٢/١
١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٢،	القبح، ١٢٣/١، ١٤١، ١٥٢، ١٦١، ١٦٢، ١٨٦،
١٩٦، ١٩٣، ١٨٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٦، ١٦٥،	١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١،
٣٦٤، ٣٦٢، ٣٦١، ٣١٨، ٣١٧، ١٩٩، ١٩٧،	٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٦٠، ٣٠٧، ٣١١،

- ٣٩٩، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٥٣، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٢٨، ٤١٢، ٤١١، ٤١٠، ٣٩٥، ٣٧٥، ٣٧١، ٣٦٧،  
 ٤١٣، ٤٢٤، ٤٩٤، ٤٩٥  
 القتل، ٤١٠/١، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٦  
 القدر، ٨٥/١، ١١٠، ١١٤، ١٢١، ١٧٢، ٢٠٨،  
 ٢٠٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٤٥٦، ٤٦٠،  
 ٤٩٣؛ ٢٠/٢، ١٣٢، ١٧٨، ١٧٩  
 القدر الزائد، ٣٣٣/١  
 القدر المتغيرة، ١١٠/١  
 القدر المفعول، ٣٣١/١  
 القدرة، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤،  
 ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١،  
 ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠،  
 ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩،  
 ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦،  
 ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٧٢، ١٨٤،  
 ١٩٣، ٢٢٥، ٢٣٥، ٣٣٣، ٣٣٨، ٤٤٤، ٤٨٥،  
 ٤٨٦، ٤٩١، ٤٩٢، ٥١٤؛ ١٨/٢، ١٢٦،  
 ١٤٤، ١٨٤، ٣٦٤، ٤٥٥، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٧٧،  
 ٤٨٢  
 قدم الأجسام، ٤٥٠/٢  
 قدیر، ٤٥٥/٢  
 القديم تعالى، ٨٧/١، ١١٤، ١٢٦، ١٣٨، ١٥٨،  
 ١٦٥، ٢٢١، ٢٢٢؛ ١٢٦/٢، ٤٤١، ٤٤٤،  
 ٤٨١  
 القديم = قديماً، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١١٢،  
 ١٤٦، ٢٢١، ٢٣٤، ٢٤٩، ٢٥٣، ٣١٢، ٣٢٣،  
 ٤٩٣  
 القضاء الدين، ٢٧٢/١، ٢٧٣، ٣٤٠، ٣٤٣،  
 ٣٧١؛ ٣٧٢؛ ٤٠٠/٢  
 القطع، ٢٠٥/١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٣٨٧، ٤٤٥، ٤٤٦،  
 ٨٧، ٦٤/٢، ٩٠، ٢٠٢  
 القلب، ١٧٠/١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ٢٧٧،  
 ٢٧٨، ٣٣٣، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٨٦، ٥٠٨، ٥٠٩،  
 ٣٥٧/٢، ٣٨٧، ٣٨٠، ٣٩٥، ٤٠٠، ٤٩٤  
 القلوب، ١١٤/١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٣٣٣، ٣٤٠،  
 ٣٥٩/٢، ٣٧٦، ٤٧٩  
 القود، ٤٢٦/٢  
 قيام الساعة، ١٩٢/٢  
 القيامة، ٢٠٦/١  
 قیوم، ٤٥١/٢  
 الكافر، ١٤٢/١، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٧، ١٩٤،  
 ٢١٣، ٤١٨، ٤١٩، ٥٠٣؛ ٣٢/٢  
 الكبائر، ٣٤/٢، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٣٢، ٣٣٣،  
 ٣٨٣  
 كبير الذنوب، ٣٤/٢  
 الكبيرة، ٥٠٥/١، ٥١٠؛ ٣١٨/٢، ٣٨٢، ٤٠٠،  
 ٤٩٣

٣٦٤/٢	الكتابة، ١٨٥/١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٠٠/٢
الكون، ١٢٥/١، ١٣٦، ١٣٧، ٢٢٧، ٢٢٨،	الكتب المشهورة، ٨٠/٢
٤٤٧/٢: ٢٣٣، ٢٢٩	الكتب المصنفة، ٨١/٢
الكهانة، ١١٦/٢	كتب المقالات، ٢٥٤/٢
لا تنهائي، ٤٣٢/١	الكثرة، ٢٥٦/١، ٢٦١، ٢٧/٢، ٢٨، ٥٨، ٥٩
لا يتناهي، ١٠٠، ٨٨/١	٨٩، ٦٥
الليس، ٢٤٦/١، ٤٣٠	الكذب، ٨٤/١، ١٩٦، ١٦/٢، ٢٦، ٣٥، ٣٦
اللذات، ٣٣١/١، ٣٣٢، ٤٧٢، ٤٨٠، ٤٨١	٤٣، ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢
اللذة، ١٧٨/١، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٨٦، ٤٧١، ٥١٠	٦٥، ٢٥٠، ٢٦٨، ٤٢٤
اللسان، ٤٦٩/١، ٥٠٨، ٥٠٩، ٣٥٧/٢، ٣٨٠	الكرامة، ١٥٢/١، ٢٣٠، ٢٧٧، ٤٦٠، ٤٨٦
٣٨٧، ٤٠٠	٤٩٢، ٤١٢/٢، ٤٩٤
اللسان العربي، ٢١١/٢	الكرامية، ٤٢٦/٢، ٤٩٢
اللطيف = لطفاً، ١٦٥/١، ٢٠٠، ٢٩٤، ٢٠٦	كراهية المنكر، ٤١٠/٢
٢١٣، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٨	كريم، ٤٥٨/٢
٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١١	كساء، ٢٧٨/٢
٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٩	الكفارات، ٣٢٦/١
٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٣٦	كفارة الظهار، ١٣٦/٢
٣٣٩، ٣٤٠، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٨٠، ٤٠٠	الكفايات، ٤٢٠/٢
٤٨٩، ١٢/٢، ١٧، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١	الكفر، ١٤٢/١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ٢٠١
١٧٣، ١٧٢، ١٧٧، ٤١٣	٢٠٦، ٣٣٣، ٥٠٢، ٥٠٣، ١٩١/٢، ٣٢٧
اللّعن، ٣٥٤/٢	٣٣٤، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٧٦، ٣٨٩
اللّغات، ٤/٢، ٤٣٨	٣٩١، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢١
اللّغة، ٩/٢، ١٨، ١١٤، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٧	٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣١
٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٧٥	٤٣٢، ٤٣٣
٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٨، ٢٣٧	الكلام، ٢٧٦/١، ٢٧٩، ٣٣٧
٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٤، ٤٦٥	كمال العقل، ٢٤٣/١، ٢٧٢، ٢٩٥، ٣٨٥، ٤١٦؛

متناهية، ٢٣٤/١، ٢٩٥، ٣٣٨، ٣٤٠	٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٤
المتواتر، ١٨٧/٢، ١٩١، ٢٩٠	اللغة العجمية، ٣٨٧/٢
المتولّدات، ١١٧/١، ٢٥٤، ٤٨٦	اللغة العربية، ٣٨٧، ٣٨٣/٢
المتولّد = متولّدأ، ٨٣/١، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٨	ماجد، ٥٥٩/٢
٩٢، ٩٤، ٩٦، ١١٤، ١١٧، ٢٤٤، ٤٨٦	المادح، ٥٠٧/١
٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣	الماضي، ١٤٧/١؛ ١٤٠/٢، ١٤٢، ٢١٥، ٤١٤
٤٦٤/٢، متيقّن	٤٧٧
٤٦١/٢، متين	مالا يتناهى، ١١٠/١، ١٢٦، ١٧٥، ٣٣٣، ٣٣٩
المثاب، ٤١٦/١، ٤٨٠	٣٤٠
المجاز = مجازأ، ٣٢٩/١، ٣٣٠، ٥١٩، ٧٥/٢	مالا ينحصر، ٨٨/١
٢١٤، ٣٣٧، ٣٣٨، ٤٥٠، ٤٦١، ٤٦٦، ٤٦٧	المباحات، ٤٢٧/١، ٥٠٣
٤٨٢، ٤٧٣	المباح = مباحأ، ١٦٦/١، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٤٢
المجاورات، ٢٥٧/١	٤٠٠، ٤٧٠، ٤٨٣، ٥٠٤
المجاورة، ٨٥/١، ٩٠، ٩١، ٩٢	المباشر = المباشرة، ٨٣/١، ٨٤، ١١٤، ٤٨٥
مجيد، ٤٥٩/٢	٤٨٦، ٤٩٢، ٤٩٣
مجيء الشجرة، ١٤٩/٢، ١٥٥	مبصر، ٤٦٧/٢
المحاجة، ٢٤٧/١	المبيح، ٤٠٣/١، ٤٥١، ٤٥٢
المحال، ١٠١/١، ١١٣، ١٣٧	المتحدئ، ٩٥/٢
المحدثات، ٥٤/٢	المتضاد، ١٠٩/١، ١١٣
المحدث = محدثة = محدثأ، ٨٩/١، ٩٦	متضادة، ١١٢/١
٩٧، ١٤٦، ١٦٨، ٢٣٤، ٢٥٣، ٢٦٤، ٢٦٩	متضادين، ١١١/١
٤١٥، ٥٤/٢، ١٢٦، ١٩٦، ٤٧١، ٤٧٨	المتعذر، ١٧٢/١
المحرّمات، ٤٥٥/١، ٣٩٣/٢	المتفصل، ٣٤١/١، ٣٨٢، ٣٩٧، ٤٢٩
المحسن، ٢١٠/١، ٣٨٦، ٤٦٩	متقدّم الوجود، ١١٥/٢
المحسوس، ٥٧/٢	المتماثل، ١١٣/١
المحكم، ١٨٢/١	متناهي المقدور، ٣٣٣/١

المذهب، ١٧٢/١، ٣٢٦، ٥٠/٢، ١١٤، ١٤٤	المحل، ٨٧/١، ٨٩، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٠٢، ١٠٣،
مذهب الأئمة، ٣٧٩/٢	١١٣، ١١٤، ١١٨، ١١٩، ١٢٦، ١٧٦، ١٨٠،
المرسل، ٢١١/١، ٩/٢، ٣٩	١٨١، ٢١٥، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٦٥،
المريد = مريداً، ١٢٤/١، ١٥١، ١٨٠، ١٩١،	٣٣٣، ٣٥٢، ٣٥٤، ٤٨٦، ٤٩٢
١٩٣، ٢٤٨، ٢٣٨، ٤٩٢	المحل الواحد = المحل واحداً، ١١٣/١،
المسيبات، ٣٥١/١	١١٤، ١٢٦، ٣٣٣
المسبب = مسبباً، ٩٢/١، ٩٥، ٩٦، ١٠٦،	المحيل، ١٩٢/١
١٠٧، ١١٦، ١١٧، ٢٣١، ٢٦٦، ٢٩٧، ٣١٦،	المخالف، ٢٠٤/١، ٣١٨
المستحققات، ٤١٧/١	المخبر، ٢٥٦/١، ٢/٤٥، ٤٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣،
مستحق الثواب، ٣٧١/٢	المدافع = المدافعة، ٣٥٦/١، ٣٥٨، ٣٥٧،
المستحق الذم، ٣٣٤/١	المدح، ٨٤/١، ١٦٠، ١٦٥، ١٦٩، ١٧٦، ١٨٠،
مستحق العقاب، ٣٧١/٢	١٨٣، ١٨٧، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٦٤، ٣٦٠، ٣٧٣،
المستحق = مستحقاً، ٢٨٩/١، ٣٨١، ٤٠٦،	٣٨١، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٦٧، ٤٦٨،
٤٠٩، ٤١٥، ٤١٧، ٤١٩، ٤٦٧، ٤٧٤، ٤٧٧،	٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥،
٤٧٨، ٥٠٣، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٠، ٥١٥، ٥١٦،	٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٣، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٨، ٥٠٩،
٥١٧، ٥٢١، ٥٢٥، ٥٢٧	٥١٠، ٥١١، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥٢٢؛
المستحقون للثواب، ١٩٢/٢	٣٥٤/٢، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٥٩، ٤٦٩
مستحق العقاب، ٣٥٠/٢	المدركات، ١٦٣/١، ١٨٣، ٢٤٦، ٣٤٩، ٥٧/٢،
المستحقين، ٥٠٦/١	٦٣، ٤٦٥، ٤٦٧
مستطيع، ٤٦٠/٢	المدرک = المدرک = مدرکاً، ١٦٣/١، ١٦٧،
المستقبل، ٦٧/٢، ١٤٠، ١٤٢، ٤٥١، ٤٧٧،	١٨٠، ٣٤٩، ٣٥٠، ٤٦٧، ٥٨، ٥٦٤٦/٢؛
مستو، ٤٦٠/٢	المدعى، ١٩/٢، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣١
المشاهد، ٥٨/٢، ٦٣، ٤٦٥	مدعى النبوة، ٢٤/٢، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٠،
المشاهدات، ٢٤٢/١، ٢٤٣، ٢٤٨/٢	المدفوع، ٣٧٤/١، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧
المشاهدة، ٢١/٢، ٤٧، ١٨٥، ١٨٦،	المدلول، ٨٥/١، ٢٤٩، ٢٥٧، ٣٩٠/٢؛
مشترك = مشترك، ٩٧/١، ٩٨، ٩٩٩/٢	المذموم = مذموماً، ٢٢٧/١، ٣٨٦، ٤٦٨

المظاهرات، ٨٩/٢	المشتبهات، ٣٣٢/١
المعارض، ٩١/٢: ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٤/١	المشعبذ، ١٣٠/٢
المعارضة، ٨٣/٢: ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢	المشعبذين الممخرقين، ١٢١/٢
٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٢، ١٠٥	المصاحبة، ١٢٨، ١١٦/١
١٠٦، ١٠٩، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٣١	المصالح، ٤٠١/١: ٣٠/٢، ٦٩
المعارف، ٢٤١/١: ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥	مصالح دنيوية، ١٦٤/٢
٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧	مصالح الدينية، ٣١/٢: ١٦٤
٤٨٠: ٢: ٣٥٧، ٣٧٦، ٤٣٧	مصالحنا، ٧٨/٢
المعاصي، ٢٨٦/١: ٣٦١، ٣٩١، ٤٧٥، ٥٠٢	المصلحة، ١٥٦/١: ١٦٣، ٢٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥
٥٠٣، ٥٢٥: ٣٤/٢، ١٨٥، ٣٧٢، ٣٧٤	٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٧٣، ٣٧٧
٣٨٢، ٤٠٠	٣٨٠، ٤٠٠، ٤٢٤، ٤٦٥، ٤٩٥، ٥٠١، ٥٢٣؛
المعتاد، ٢٨/٢	٢٣/٢، ٢٤، ٢٦، ٥٤، ٦٩، ١٦١، ١٦٢
المعتبر، ٣٠١/١: ٣٤٢	١٧١، ١٩٨، ٢٠٠، ٤١١
المعتذر، ٥٢٨/١	المصيب، ٤٨١، ١٨٥/٢
معتقد = معتقداً، ٢٤١/١: ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٨	المضار، ١٤١/١: ١٥٧، ١٥٨، ١٨٣، ١٨٨
المعجزات، ٢٦٢/١: ١٣/٢: ١٨، ٢٥، ٢٦، ٢٨	١٩٧، ٢١٧، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٨٦، ٣١٥، ٣٧٠
٢٩، ٣٠، ٣٣، ٥٥، ٥٦، ٩٠، ١٢٦، ١٢٧	٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٧، ٣٨٧، ٣٩٩، ٤٠٨
١٢٨، ١٣٣، ١٤١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٦، ٣٥٩	٤٠٩، ٤٢٠، ٤٢٨، ٤٨٠، ٤٩٨: ٣٦٢/٢
معجزات النبي = معجزات نبيينا، ٤٩/٢	٤١١، ٤٢٣، ٤٧٠، ٤٧٩
١٦٨، ٢٥٣	مضار دينية، ٢٧٤/٢
المعجز = معجزاً، ١٢/٢: ١٣، ١٨، ١٩، ٢٠	المضارعة، ٢١٤/٢
٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢	المضرة، ١٦٠/١: ١٦٢، ١٨٧، ١٩٨، ٢٠١
٣٦، ٧٤، ٧٥، ٨٠، ٩٤، ١٠٩، ١١٤، ١١٥	٢١٤، ٢٦٧، ٢٧٤، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٨٢، ٤١١
١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٦، ١٤٢، ١٤٧، ١٥٦	٤١٥، ٤٢٥، ٤٣٤، ٤٧٣، ٥١٠: ٤١١/٢
١٧٦	المطلق، ٣٤٦/٢
المعدوم، ١٠١/١: ١٠٦، ١١٥، ٥٢٦: ٤٤٧/٢	مطبق، ٤٦٠/٢

مغالطة، ٣٣٣/١	٤٧١
المغناطيس، ١٢٧/٢، ١٥٥	المعرض، ١٩٨، ١٩٦، ١٥٨، ١٥٧/١
مفارقة الضرورية، ٢٤٥/١	المعرفة، ٢٦٥/١، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٨٢
المفاسد، ٣٣٧/١	٢٨٨، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧
المفسدة، ١٩٦/١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧	٢٩٨، ٤٠٢؛ ١٢/٢، ١٤، ٣١، ١٦٧، ١٧٠
٢٠٨، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨	١٧١، ١٧٢، ١٨٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٧، ٣٥٩
٣٠٩، ٣١٠، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢١	٣٨٠، ٣٩٥، ٤٠٠
٣٣١، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥٦	معرفة إمام الزمان، ١٨٥/٢
٣٥٩، ٥٢٣؛ ٦٩/٢، ٤١٣، ٤١٧، ٤١٨	المعرفة بالله، ٢٧١/١، ٢٨٠، ٢٨٩، ٣٢٠؛
٤٤٢، ٥٠٠	٣٩٩، ١٦٩/٢
المفضل، ١٩٤/٢، ١٩٩، ٢٠٥	المعرفة الضرورية، ٢٨٨/١، ٢٨٩، ٢٩٠
المفعول به، ٥٢٢/١	٢٩١؛ ٣٧٦/٢
المفعول = مفعولاً، ٣٩٩/١، ٤٢٦، ٥١٢	معرفة الله، ٢٦٧/١، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٤
المفكر، ٢٤٨/١	٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨
المفهوم، ٢٢٥/١؛ ١٨٩/٢	المعصوم، ١٩٠/١؛ ١٨٧/٢، ١٩٧، ١٩٨
المقالات، ٢٥٨/٢	٢٠٤، ٣٧٧
مقتدر، ٤٥٥/٢	المعصية، ٢٨٨/١، ٢٩٢، ٣٢٢، ٣٦١، ٥٠٥
المقتصد، ٣٢٧/١، ٣٣٠	٥٠٦، ٥١٦، ٥١٧؛ ٣٠٨/٢، ٣١٥، ٣١٩
المقتضي، ٢٣٢/١، ٢٩٣، ٣٥٠، ٣٨٦	٣٤٨، ٤٠٠، ٤٠١
المقدر، ٢٤٢/٢	المعقول، ١٧٦/١
المقدمات، ٤٠٢/١	المعلول، ٣٧٢/١؛ ١٩٦/٢
المقدور، ١٠٤/١، ١٠٦، ١٠٧، ١١٥، ١٢٠	معلول العلة، ١٠٦، ١٠٢/١
١٢١، ١٢٢، ١٢٥، ١٢٩، ١٢٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٣٣	المعلوم، ١٩٣/١، ٢٤٤، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٥
٣٨٣	٤٣٢؛ ٥٥/٢، ٥٦
مقدور القدرة، ١٠٦/١	المعلومات، ٢٥٤/١
المقصر، ٢٩٤/١	المعوض، ٤١٥/١، ٤٢٤

المقصود، ٣٨٣/١	مماثل = المماثلة، ٩٧.٩٣/٢: ٢٢١/١
المقلد، ٢٦١/١	المانع = الممانعة، ٣٥٧، ٣٥٦/١
المكابرة، ٢٧٠/١	المدوح، ٣٨٦، ٢٢٧/١
المكاره، ٥١٣/١	الممكن، ١١٩/٢: ٤١٢، ٤١١/١
المكاسب، ٤٩٦، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦/١	المنظرة، ٢٧١/١
المكتسب = مكتسباً، ٢٤٢/١، ٢٤٣، ٢٦٨،	المنافع، ١٤١/١، ١٥٧، ١٥٨، ١٨٨، ١٩٤،
٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٢، ٤٩/٢: ٥١، ٥٠،	١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٥، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣،
المكتسبة، ٥١/٢: ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨/١	٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣،
المكلف به، ١١/٢	٣٧٣، ٤١٤، ٤١٦، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١،
المكلف = مكلفاً، ١٤٦/١، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٦،	٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٤٧، ٤٥٦، ٤٥٧،
١٥٨، ١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٩، ١٨٢،	٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٩، ٤٩٨،
١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٥،	٣٢/٢، ٥٣، ١٧٦، ٢٩٩، ٣٢٩، ٣٦٢، ٤١١،
١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٦،	٤٧٩
٢٠٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٥، ٢١٩، ٢٣٧، ٢٧٦،	المنافع الدنياوية، ٥٣/٢
٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٠،	منافع دنيوية، ١٨٥/٢
٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧،	المنافع الدينية، ١٨٥، ٣٢/٢
٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥،	المنافق، ٤٠١، ٣٩٣/٢
٣٠٦، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٧، ٣٢٠،	المنافضة، ٢٤٧/١
٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٢٩، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩،	المناوله، ٢٩٧/١
٣٤١، ٣٧٩، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨،	المنسوب، ٣٤٠/١
٤٧٩، ٤٨٣، ٤٩٠، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٥١٤،	المنزلة، ٢٣٥/٢
٥٢٣، ٥٢٨: ١٣/٢، ٣٩، ٧١، ١٦٤، ١٦٥،	منزلة النبوة، ٢٤٦/٢
١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٢، ١٩٩، ٣٥٤،	المنع، ١٠٤/١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١٢٥،
٣٩٣، ٤١٨، ٤٢٠	١٨٧، ١٨٦، ٣٠٦، ٣٣٠، ٣٤٢، ٣٤٥، ٤٩٣،
الملطوف، ٣٠٠/١	٤٦٦/٢
الملطوف فيه، ٣٠١/١	منع اللطف، ٣٢٣/١

الميزان، ٣٦٧/٢، ٣٦٩	المنعم = منعماً، ١٥٦/١، ٢٨٧، ٥١٧
الميضأة، ١٤٩/٢	منفرد، ٢٦٩/٢
المؤاخاة، ٣٠٥، ٣٠٤/٢	المنفعة، ١/٣٦٠، ٣٨١، ٤٠١، ٤٩٥، ٥١٠؛
المؤثّر، ١١٧/١، ١١٨، ١٢٣؛ ٢٣٦/٢	٣١/٢
المؤلم، ٣٥٧/١، ٣٧٧، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤٢٦	المنكر، ١/٥٢٧؛ ٢/٤١٠، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٨،
المؤمن، ١/١٩٥، ٢١٤؛ ٢/٣٥٤، ٣٨٦، ٤٣٣	٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٩
النار، ١/٢٢٣، ٢٤٦، ٢٧٤، ٤١٧، ٤١٩، ٥١٣؛	المنهي، ٢/٧١
٣١٦/٢، ٣٥٠، ٣٧٠، ٤٠٢، ٤٠٤	المنّة، ١/٢٢٥
الناظر، ١/٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٥؛	المواريث، ٢/٣٧٧
٤٦٨/٢	المواضعة، ٢/١٤، ٢٢، ٢٣، ٤٣٨، ٤٣٩
النافع، ١/٣٤٢، ٤٥١	الموافاة، ٢/٣٥٢، ٣٥٣
النبوات، ١/٢٧٤، ٣٩١؛ ٢/١٨	الموانع، ١/٩٨١، ١٠٩، ١١٠، ١٤٢، ١٤٤، ٣١٢؛
النبوة، ١/١٤٥، ٢٤٣، ٣٩١، ٥٠٤؛ ٢/١٩، ٢٠،	٩٢/٢
٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨،	الموالاة، ٢/٢١٢، ٢٣٠، ٢٣٢
٤١، ٤٢، ٦٥، ٧٤، ٧٥، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٥،	الموت، ١/١٣٩، ٢١٩، ٣٩٣، ٤١٦، ٤٢٩،
٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٨، ١٠٧، ١١٤، ١١٥، ١١٦،	٤٤١، ٤٤٧
١١٧، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠،	الموجب، ١/٩٢، ١٧٣، ١٨٩، ٢٩٥، ٣٩٩،
١٥٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٦، ٢٤٩،	٤٩٦
٢٨٣، ٣٠٧، ٣٧٧، ٣٧٩	الموجود، ١/١١٥، ١١٧، ١٤٧، ٢٤٤، ٥٢٦؛
نبوة رسوله، ٢/٣٧٥	١٧٩/٢، ٤٤٧، ٤٧١
نبوة نبيّنا = نبوته، ٢/٤١، ٤٢، ٧٧، ٨٣، ٨٤	الموجودات، ١/٢٢٣
٢١٥	المولّد = مولّداً، ١/٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٧،
النبيّ، ٢/١٢، ٢٩، ٤٩، ٢٣٢، ٢٦٠	٣٥١؛ ٢/١٧٢
النحلة، ٢/٢٧٧	المولّي، ١/٤٠٣؛ ٢/٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٠،
النسب = نسباً، ١/١٦٦، ٣٠٣، ٣٠٤، ٤٠٠،	٢٣٢
٤٥٧، ٤٧٠، ٤٧١؛ ٤٨٣؛ ٢/٣٨، ٤٠٩، ٤١٣	ميراث النبوة، ٢/٢٨٣

٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٨٧	الندم، ٥١٨، ٥٠٥/١
:٥١٣، ٤٩٨، ٤٣٠، ٤١٢، ٣٦٠، ٣٤٥، ٢٩٨	النسب، ٢٣٥/٢
:٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٣٢، ٣١، ٣٠، ١٣، ١٢/٢	النسخ، ٤٢/٢، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣
٥٠٣، ٣٩٣، ٣٥٩، ١٧٦، ١٧٠، ٧٧، ٧٥، ٥٨	٧٥
١٤٦، ١٤٤، ١١٣، ١١٢، ٩٣/٢، النظم	نسخ الشرائع، ٤٢/٢، ٧٠
٥٢٨، ٥١٨، ٥١٧، ٥١٦، ٤٧٧، ٢٧٥/١، النعم	النسيان، ٣٩٣/١
نعم الله، ٢٧٣/١	نشر الصحف، ٣٦٨/٢
النعمة، ٤٦٨/١، ٥١١، ٥١٠	النشور، ٣٦٦/٢
النعيم، ٥١٣/١	النص، ٣٠/٢، ٤٩، ٥٥، ٥٦، ٩٠، ٩١، ١٧١
النفار، ٣٣٨/١	١٧٨، ١٩٣، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٠٩
النفاق، ٤٠١/٢	٢٣١، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١
النفيس، ١٠٠/١، ١٠٢، ١٦٩، ١٨٤، ٢٤٢	٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨
:٤٢١، ٤١٦/٢، ٥١٠، ٣٦٩، ٢٤٧، ٢٤٥	٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٧
٤٦٦، ٤٢٤، ٤٢٢	٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٥
النفع الدائم، ٤١٦/١، ٤٢٠	٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٢١
نفع المكلف، ٣٤١/١	النص الجلي، ٥٥/٢، ٩٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٨٦
النفع = نفعاً، ١٤٠/١، ١٦٠، ١٦٦، ١٩٥، ١٩٦	٣٢١، ٢٨٧
:٣٠٠، ٢٤٥، ٢١٨، ٢١٠، ٢٠٨، ٢٠١، ١٩٨	نص الرسول، ٢٩٣/٢
:٣٣٧، ٣٣٦، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠١	النص الصريح، ٢٤٩/٢
:٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٤٣	النصوص، ٤١/٢، ٤٢
:٣٧٣، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥	النظر، ١٠٩/١، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١٧٤، ١٨٣
:٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٦، ٣٧٤	١٨٤، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥١، ٢٥١
:٤٢٠، ٤١٩، ٤١٦، ٤١٤، ٤٠٠، ٣٩٧، ٣٨٥	٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨
:٤٨٣، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٥٧، ٤٣٤، ٤٢٧	٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨
:٤٦٧، ٤٥٧، ٤١٣، ٤٠٩، ٣٣١، ٣٨/٢	٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥
٥٢٠، ٥٠٦، ٤٩٨، ٤٩٦	٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦

الواجب = واجباً، ١١٠/١، ١٥٢، ١٥٩، ١٦٦،	النفقة، ١/٣٣٠، ٤١٢
١٨٢، ١٩٠، ٢١٥، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٩٠، ٢٩٣،	النفل، ٢/٢١٧، ٣٨٢، ٣٩٧، ٤٠٩
٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣١٥، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٦،	النفور، ٢/٣٠
٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦،	النفوس، ١/٤٠٥؛ ٢/٣٧، ٣٨، ٤٢٥
٣٤٠، ٣٤١، ٣٧٨، ٣٨٠، ٤٠٠، ٤٠٧، ٤٥٧،	النفى، ١/١٨٣؛ ٢/٤٥، ١٩٢، ٢٤٤، ٣٤٤
٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٨٣،	نفى الاستحالة، ١/١٤٤
٤٨٤، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣،	نقض الأصول، ١/٣٥٠
٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٥٣٠؛ ٢/١٦، ١٧، ١٢٤،	نقضاً للأصول، ١/٣٥١
١٦٣، ١٩٦، ٢١٧، ٢٧٤، ٢٧٧، ٣٤٥، ٣٦٧،	نقض العادة، ١/٢٧٩
٤٠٩، ٤٢٥،	نقض الغرض، ١/٢٠٨
واجد، ٢/٤٦٣	النفل، ٢/٧٩، ٨٠، ١٢٨، ١٥٣، ٣٨٣، ٣٨٥
واحد، ٢/٤٦٩	النقل المتواتر، ٢/١٨٧
وثر، ٢/٤٧٠	النكث، ٢/٣١٠
الوثن، ٢/٣٨٦	النكرات، ٢/٣٤٠
الوجوب، ١/١٦١، ١٦٥، ٢١٣، ٢٦٨، ٢٩٣،	النكرة، ٢/٣٤٠
٢٩٥، ٣٠٧، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٢،	النوافل، ١/٢٩١؛ ٢/٣٦٠، ٣٨١، ٣٨٤
٣٣٤، ٣٣٥، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٥، ٤٨٤، ٤٩٧،	نوع القدرة، ١/١٠٨
٥٢٦، ٥٢٨، ٥٣٠؛ ٢/٣٤٠، ٣٧٧، ٤١١،	النهي، ١/١٤١؛ ٢/١٦٩، ١٨٤، ٢٢٧،
٤١٦، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٣،	٣٢٩، ٤١٣
وجوب الإيمان، ١/٣٢٥	النهي عن المنكر، ٢/٤٠٩، ٤١٥، ٤٢١
وجوب اللطف، ١/٣١٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٥،	الواجبات، ١/١١٠، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٩١، ٣٣٩،
وجوب النظر، ١/٢٩٥؛ ٢/١٢	٣٤٠، ٣٤٣، ٤٨٤، ٤٨٩، ٤٩٧؛ ٢/١٧،
الوجود، ١/٩٧، ١١٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩،	٣٩٣، ٤٨٢
١٢٣، ١٣٠، ١٤٦، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٢٨،	الواجبات الشرعية، ١/٣٠٧
٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٤٤؛ ٢/١١٥، ١٧٩،	الواجبات العقلية، ١/٢٧٣، ٢٩٢، ٣٤٣؛ ٢/١١،
٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٧٨،	واجب عقلي، ٢/٢٠١

الولاية، ٤٤١/١	الوصية، ٢٧١/١، ٤٥٧، ٢٤٢/٢
الولاية، ٥٢١/١، ٢٠١/٢، ٢١١	وعد، ٣٢٧/٢
ولاية التدبير، ٢٢٨/٢	الوعيد الحقيقي، ٣٢٧/٢
ولاء العتق، ٢٢٩/٢	الوعيد السمعي، ٣٢٥/٢
الولي = ولي، ٢١٠/٢، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤	الوعيد = وعيده، ١٩٥/١، ٥٠٧، ٥٢٤
الوهم، ١٤٣/١	٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٣، ٣٢٧/٢
الوهي، ٣٥٢/١	الوقائع، ١٤٠، ٨٠، ٤٩، ٤٨/٢
الهيئة، ٤٥٧/١	الوقت، ٨٧/١، ٩٨، ١١٣، ١١٤، ١٢١، ١٢٦،
الهرب، ٣٧٠/١	٢٢٨، ٢٣٥، ٢٩٧، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٩٤، ٤٤٠،
اليوسات، ١٠٢/١	٤٤٤، ٤٤٨، ٤٦٤، ٤٨٥، ٥٠٨، ٧١/٢
	الوقت الواحد، ١١٤/١، ١٢٦، ٣٣١، ٣٣٣

### فهرس مصادر التحقيق

١. أبكار الأفكار، سيف الدين الأمدي (م ٦٢٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد المهدي، القاهرة: دار الكتب و الوثائق القومية، ٢٠٠٢م.
٢. الاحتجاج على أهل اللجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (م ٥٤٨هـ)، مشهد: طبعة مؤسسة نشر المرتضى، ١٤٠٣هـ.
٣. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، القاهرة: مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٠هـ.
٤. الأخبار الطوال، أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (م ٢٨٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٦٠م.
٥. الأخبار الموقفيات، الزبير بن بكّار بن عبد الله القرشي (م ٢٥٦هـ)، تحقيق: سامي مكّي العاني، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
٦. الاختصاص، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٤هـ.
٧. اختيار معرفة الرجال، (رجال الكشي)، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: سيّد مهدي الرجائي، قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ١٤٠٤هـ.
٨. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)، قم: المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٤١٣هـ.
٩. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (م ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٠. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي المالكي (م ٤٦٣ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
١١. أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني ابن الأثير الجزري (م ٦٣٠ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض و عادل أحمد، بيروت: دار الكتاب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
١٢. إشراف اللاهوت، سيّد عميد الدين عبيدلي (م ٧٥٤ هـ)، تصحيح: علي أكبر ضيائي، طهران: ميراث مكتوب، ١٣٨١.
١٣. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عادل أحمد و علي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
١٤. أصول الإيمان، عبد القادر بن طاهر البغدادي (م ٤٢٩ هـ)، بيروت: دار و مكتبة الهلال، ١٤٠٩ هـ.
١٥. أصول الدين، عبد القادر بن طاهر البغدادي (م ٤٢٩ هـ)، بيروت: دار الفكر، ١٤١٧ هـ.
١٦. الأصول الستة عشر، نخبة من الرواة، تحقيق و نشر: دار الشبستري، قم، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
١٧. اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين، الفخر الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦ هـ)، تحقيق: علي سامي النشار، بيروت: دار الكتب العلميّة.
١٨. الاعتماد، المقداد بن عبد الله السيوري الحلبي المعروف بالفاضل المقداد (م ٨٢٦ هـ)، مشهد: مجمع البحوث الإسلاميّة، ١٤١٢ هـ.
١٩. الأعلام، خير الدين الزركلي (م ١٤١٠ هـ)، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة، ١٩٨٠ م.
٢٠. إعلام الوري بأعلام الهدى، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (م ٥٤٨ هـ)، تحقيق: السيّد محمد مهدي الخراسان، قم: دار الكتب الإسلاميّة، الطبعة الثالثة، ١٣٩٠ هـ.
٢١. أعيان الشيعة، السيّد محسن بن عبد الكريم الأمين الحسيني العاملي الشقراي (١٢٨٤ -

- ١٣٧١ هـ)، إعداد: السيّد حسن الأمين، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، الطبعة الخامسة، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
٢٢. الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين الإصفهاني (م ٣٥٦ هـ)، تحقيق ونشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٣. الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين ﷺ، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، قم: مؤسسة البعثة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
٢٤. الاقتصاد في ما يتعلق بالاعتقاد، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، بيروت: دار الأضواء، ١٤٠٦ هـ.
٢٥. إكمال الكمال، حافظ ابن ماکولا (م ٤٧٥ هـ)، تحقيق: نايف العباس، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.
٢٦. إكمال النقصان، السيّد محمد مهدي الخرسان، قم: دليل ما، ١٤٢٩ هـ.
٢٧. الأمالي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، قم: المؤتمر العالمي للشيخ المفيد، ١٤١٣ هـ.
٢٨. الأمالي، أبو جعفر محمد بن الحسن الشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق ونشر: دار الثقافة، قم: الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٢٩. الأمالي، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة، مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة قم المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٣٠. الأمالي للسيّد المرتضى (غرر الفرائد ودرر القلائد)، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (م ٤٢٦ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.
٣١. الإمامة والسياسة (تاريخ الخلفاء)، ابن قتيبة الدينوري (٢١٣ - ٢٧٦ هـ)، تحقيق: طه محمد زيني، القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٢ هـ.
٣٢. إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقرئ (م ٨٤٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي،

- بيروت: دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
٣٣. الأُم (=كتاب الأم)، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (م ٢٠٤ هـ)، تحقيق و نشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
٣٤. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم السمعاني (م ٥٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار الجنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٣٥. أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (م ٢٧٩ هـ)، تحقيق: سهيل زكار و رياض زركلي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
٣٦. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، أبي بكر بن الطيّب الباقلاني البصري، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧ هـ.
٣٧. أوائل المقالات، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (٣٣٦-٤١٣ هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٣ م.
٣٨. الإيضاح، فضل بن شاذان (م ٢٦٠ هـ)، تحقيق: ميرجلال الدين محدث أرموي (١٢٨٣ - ١٣٥٨ ش)، طهران: منشورات جامعة طهران، ١٣٦٣ ش.
٣٩. الإيمان، محمد بن إسحاق بن مندة (م ٣٩٥ هـ)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧ هـ.
٤٠. بحار الأنوار، محمد باقر بن محمد تقي الأصفهاني، المعروف بالمجلسي (م ١١١٠ هـ)، تحقيق: لجنة من المحققين، بيروت: مؤسسة الوفاء، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.
٤١. بحوث في الملل والنحل، جعفر السبحاني، بيروت: الدار الإسلاميّة، الطبعة الثانية، ١٤١١ هـ.
٤٢. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (م ٧٧٤ هـ)، تحقيق: عليّ الشيري، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٤٣. البراهين القاطعة في شرح تجريد العقائد الساطعة، محمد جعفر استرآبادي المعروف بشريعتمدار (م ١٢٦٣ هـ)، قم: بوستان كتاب، ١٣٨٥.
٤٤. بشارة المصطفى ﷺ لشيعه المرتضى ﷺ، عماد الدين أبو جعفر محمد بن أبي القاسم الطبري (م ٦ هـ)، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.

٤٥. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (م ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م.
٤٦. تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد المرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي (م ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
٤٧. تاريخ الإسلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
٤٨. تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الرابعة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
٤٩. تاريخ يعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح يعقوبي (م ٢٨٤هـ)، تحقيق ونشر: دار صادر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٥٠. تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (م ٤٦٣هـ)، القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٤٩هـ.
٥١. تاريخ خليفة بن خياط، خليفة بن خياط العصفري (م ٢٤٠هـ)، باهتمام: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
٥٢. تاريخ مدينة دمشق، أبو القاسم علي بن هبة الله الدمشقي الشافعي، المعروف بابن عساكر (٤٩٩ - ٥٧١هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٥٣. تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (م ٢٧٦هـ)، تحقيق: دار الكتب العلمية، بيروت: دار الكتب العلمية.
٥٤. التبصير في الدين، أبو المظفر الإسفرائيني، تحقيق: كمال يوسف الحوت، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٥٥. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن، الشيخ الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٩هـ.
٥٦. تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية، العلامة الحلي، جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨ - ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم البهادري، قم:

- مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٥٧. تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
٥٨. التذكرة الحمدونية، ابن حمدون محمد بن الحسن بن محمد بن علي (م ٥٦٢ هـ)، تحقيق: إحسان عباس و بكر عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ هـ.
٥٩. تصحيح اعتقادات الإمامية، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: حسين درگاهي، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.
٦٠. التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني (مير سيد شريف)، بيروت: دار الكتب العلمية.
٦١. التعليق، قطب الدين محمد بن الحسن المقري النيسابوري، تحقيق: د. محمود يزدي مطلق (الفاضل)، مشهد: الجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٦٢. تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (م ٣١٠ هـ)، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٦٣. تفسير العياشي، أبو النضر محمد بن مسعود السلمي السمرقندي المعروف بالعياشي (م ٣٢٠ هـ)، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، طهران: المكتبة العلمية، الطبعة الأولى، ١٣٨٠ هـ.
٦٤. تفسير فرات الكوفي، فرات بن إبراهيم الكوفي (م ٣٥٢ هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، طهران: مؤسسة الطبع والنشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
٦٥. تفسير القمي، أبو الحسن علي بن إبراهيم القمي (م ٣٢٩ هـ)، تصحيح: السيد طيب الموسوي الجزائري، قم: مؤسسة دار الكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤ هـ.
٦٦. التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام، تحقيق: مؤسسة الإمام المهدي (عج)، قم: مؤسسة الإمام المهدي (عج)، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
٦٧. تفسير مقاتل، مقاتل بن سليمان (م ١٥٠ هـ)، تحقيق: أحمد فريد، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
٦٨. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي

- (م ١١٠٤هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم: مطبعة مهر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
٦٩. تقريب المعارف، أبو الصلاح تقي بن نجم الحلبي (م ٤٤٧هـ)، تحقيق: فارس الحسنون، ١٤١٧هـ.
٧٠. تلخيص الشافي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (الشيخ الطوسي) (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: السيد حسين بحر العلوم، قم: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م.
٧١. تلخيص المحصل، خواجه نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: عبد الله نوراني، طهران: مركز الدراسات الإسلامية، جامعة مكغيل (فرع طهران).
٧٢. التمهيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن البرّ النمري (م ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٧٨هـ.
٧٣. تمهيد الأصول في علم الكلام، شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: عبد الحسين مشكاة الديني، طهران: جامعة طهران، ١٣٦٢ش.
٧٤. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، أبو بكر محمد بن الطيّب الباقلاني (م ٤٠٣هـ)، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
٧٥. التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية، عبد العزيز رشيد (١٨٨٣ - ١٩٣٨هـ)، مصر: الدار الإسلامية، ١٤٢٥هـ.
٧٦. التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبدع، أبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٣هـ.
٧٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي (٦٥٤ - ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشّار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ.
٧٨. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (م ٣٧٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مصر: الدار القومية العربية، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م.
٧٩. الثاقب في المناقب، أبو جعفر محمد بن عليّ الطوسي (ابن حمزة) (م ٥٦٠هـ)، تحقيق: نبيل رضا علوان، قم: مؤسسة أنصاريان، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.

٨٠. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان البستي التميمي (م ٣٥٤ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ.
٨١. جامع العلوم والحكم، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (م ٧٩٥ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢ هـ.
٨٢. جامع المقاصد في شرح القواعد، الشيخ علي بن الحسين الكركي (م ٩٤٠ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
٨٣. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (م ٦٧١ هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.
٨٤. الجمل والنصرة لسيد العترة في حرب البصرة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، تحقيق: علي مير شريف، قم: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
٨٥. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (م ٣٢١ هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ م.
٨٦. جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، الشيخ محمد حسن النجفي (م ١٢٦٦ هـ)، تحقيق: الشيخ عباس القوجاني، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٣٦٧ ش.
٨٧. الحدود، محمد بن الحسن المقرئ النيشابوري، تحقيق: د. محمود يزدي مطلق (فاضل)، قم: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٨٨. حقائق المعرفة في علم الكلام، أحمد بن سليمان متوكل على الله، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٤ هـ.
٨٩. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (م ٤٣٠ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ.
٩٠. الحور العين، أبو سعيد بن نشوان الحميري (م ٥٧٣ هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، طبعة طهران ١٣٩٤ هـ.
٩١. الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الليثي الكتاني البصري، المعروف بالجاحظ (١٥٩ -

- ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجيل، ١٩٩٢م.
٩٢. خزائن الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادى (م ١٠٩٣هـ)، تحقيق: محمد نبيل طريفي وإميل بدیع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨هـ.
٩٣. الخصال، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، الشيخ الصدوق (م ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٣ هـ.
٩٤. الدرر المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (م ٩١١هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.
٩٥. دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام، أبي حنيفة النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون التميمي المغربي (م ٣٦٣هـ)، تحقيق: آصف بن علي أصغر الفيضي، مصر: دار المعارف، الطبعة الثالثة، ١٣٨٩ هـ.
٩٦. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (م ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٩٧. ديوان حسّان بن ثابت، حسّان بن ثابت الأنصاري، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٩٨. الذخيرة في علم الكلام، الشريف المرتضى أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي (م ٤٣٦هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٩٩. الذريعة إلى أصول الشريعة، الشريف المرتضى، تحقيق: أبو القاسم الكرجي، الناشر: جامعة طهران، ١٣٤٦ش.
١٠٠. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، المحقق الطهراني، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
١٠١. رجال الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
١٠٢. رجال النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي (م ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد موسى الشبيري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٣ هـ.
١٠٣. رسائل إخوان الصفا وغلان الوفا، إخوان الصفا، قم: مكتب الإعلام الإسلامي، ١٤٠٥هـ.

١٠٤. رسائل الجاحظ، أبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب البصري، شرحه وعلق عليه: محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ.
١٠٥. رسائل الجاحظ السياسية، علي شارح أبو ملحم، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٩٥م.
١٠٦. رسائل الشريف المرتضى، تقديم وإشراف: السيد أحمد الحسيني، إعداد: السيد مهدي الرجائي، قم: دار القرآن الكريم، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٠٧. رسائل الغزالي، محمد بن محمد الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥هـ)، دمشق: دار الحكمة.
١٠٨. رفع شأن الحبشان، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد عبد الوهاب فضل، ١٤١١هـ / ٩٩١م.
١٠٩. روضة الواعظين، محمد بن الحسن الفتال النيسابوري (الشهيد سنة ٥٠٨هـ)، تحقيق: الشيخ حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٤٠٦هـ.
١١٠. الروضة في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، سديد الدين شاذان بن جبرئيل القمي (ق ٥هـ)، تحقيق: علي الشكرجي، قم: مكتبة الأمين، ١٤٢٣هـ.
١١١. رياض العلماء وحياض الفضلاء، المولى عبد الله الأفندي الأصفهاني (من أعلام القرن الحادي عشر الهجري)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، قم: مطبعة الخيام، ١٤٠١هـ.
١١٢. رياض المسائل، السيد علي الطباطبائي (م ١٢٣١هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، الطبعة الأولى، رمضان المبارك ١٤١٢هـ.
١١٣. الرياض النضرة في مناقب العشرة، أحمد بن عبد الله الطبري، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٨هـ.
١١٤. ربحانة الأدب في تراجم المعروفين بالكنية واللقب، الميرزا محمد علي المدرس التبريزي، طهران: مطبعة الخيام، الطبعة الثانية، ١٣٦٩.
١١٥. سبل الهدى والرشاد، محمد بن يوسف الصالح الشامي (م ٩٤٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ.
١١٦. سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، جمال الدين بن نباة المصري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: مكتبة العصرية، ١٤١٩هـ.
١١٧. السقيقة وفدك، أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهرى البصري (م ٣٢٣هـ)، تحقيق: محمد هادي الأميني، بيروت: شركة الكتبي للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ.

١١٨. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ابن ماجه) (م ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥ هـ.
١١٩. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (م ٢٧٥ هـ)، تحقيق: سعيد محمد اللحام، بيروت: دار الفكر، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
١٢٠. سنن الترمذي (=الجامع الصحيح)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (م ٢٧٩ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
١٢١. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي المعروف بالدارقطني (م ٢٨٥ هـ)، تحقيق: أبو الطيب محمد آبادي، بيروت: عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦ هـ.
١٢٢. سنن الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (م ٢٥٥ هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دمشق: مطبعة الاعتدال، ١٣٤٩ هـ.
١٢٣. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (م ٤٥٨ هـ)، تحقيق ونشر: دار الفكر، بيروت.
١٢٤. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (م ٣٠٣ هـ)، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري و سيد حسن كسروي، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
١٢٥. السنّة، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني (م ٢٧٨ هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، بيروت: المكتبة الإسلامية، ١٤١٣ هـ.
١٢٦. سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط و حسين الأسد، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م.
١٢٧. السيرة النبوية، عبد الملك بن هشام الحميري (م ٢١٨ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر: مكتبة محمد علي الصبيح، ١٣٨٣ هـ.
١٢٨. الشافي في الإمامة، أبو القاسم علي بن الحسين الموسوي السيد المرتضى (م ٤٣٦ هـ)، تحقيق: عبد الزهراء الحسيني الخطيب، طهران: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، الطبعة الثانية، ١٤١٠ هـ.

١٢٩. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكري الحنبلي (م ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، بيروت: دار ابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
١٣٠. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار عليهم السلام، القاضي نعمان بن محمد التميمي المغربي (م ٣٦٣هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجليلي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
١٣١. شرح الأساس الكبير، شفاء صدور الناس بشرح الأساس، أحمد بن محمد الشرفي، صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٤١١هـ.
١٣٢. شرح الأصول الخمسة، أحمد بن عبد الجبار الهمداني (م ٤١٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم بن محمد عثمان، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٣٨٤هـ.
١٣٣. شرح المقاصد، مسعود بن عمر التفتازاني (م ٧٩١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، باكستان: دار المعارف النعمانية، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
١٣٤. شرح المقدمة في الكلام، نجيب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن علي الحسيني، تحقيق و تقديم: حسن أنصاري - زابينه أشميتكه، طهران: ميراث مكتوب، بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الإسلامية التابعة لجامعة برلين الحرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ش.
١٣٥. شرح المواقف، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (م ٧٥٦هـ)، قم: الشريف الرضي، ١٤١٢هـ.
١٣٦. شرح جمل العلم والعمل، السيد المرتضى علي بن الحسين علم الهدى (م ٤٣٦هـ)، تحقيق: كاظم مدير شانجي، مشهد: جامعة مشهد، ١٣٥٢ش.
١٣٧. شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن أبي الحديد المعتزلي (م ٦٥٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م.
١٣٨. شمس العلوم ودواء الكلام العرب عن الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (م ٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين بن عبد الله العمري، و مطهر بن علي الأرياني، و يوسف محمد عبد الله، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٩م.
١٣٩. شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، عبيد الله بن عبد الله النيسابوري الحاكم الحسكاني

- ق ٥ هـ)، تحقيق: محمد باقر المحمودي، مؤسسة الطبع و النشر التابعة لوزارة الثقافة و الإرشاد الإسلامي، ١٤١١ هـ.
١٤٠. الشواهد الربوبية، صدر الدين الشيرازي، تحقيق: سيد جلال الدين الأشتياني، مشهد: جامعة مشهد، ١٣٦٠.
١٤١. صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي القلقشندي، مصر: وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، ١٣٨٣ هـ.
١٤٢. الصحاح (تاج اللغة العربية)، إسماعيل بن حماد الجوهري (م ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، بيروت: مؤسسة دار العلم للملايين، ١٤٠٧ هـ.
١٤٣. صحيح ابن حبان، علي بن بلبان الفارسي (م ٧٣٩ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
١٤٤. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (م ٢٥٦ هـ)، بيروت: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.
١٤٥. صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (م ٢٦١ هـ)، بيروت: دار الفكر.
١٤٦. الصحيح من سيرة النبي الأعظم، جعفر مرتضى العاملي (معاصر)، بيروت: دار الهادي، الطبعة الرابعة، ١٤١٥ هـ.
١٤٧. الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم، زين الدين أبو محمد علي بن يونس العاملي البياضي النباطي (م ٨٧٧ هـ)، تحقيق: محمد باقر البهودي، طهران: المكتبة المرتضوية، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ.
١٤٨. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد كاتب الواقدي (م ٢٣٠ هـ)، تحقيق و نشر: دار صادر - بيروت.
١٤٩. طبقات المعزلة، أحمد بن يحيى بن المرتضى، بيروت: دار المنتظر، ١٩٨٨ م.
١٥٠. الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف، السيد علي بن موسى بن طاووس الحلّي (م ٦٦٤ هـ)، تحقيق و نشر: مطبعة الخيام، قم، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.

١٥١. العثمانية، أبو عثمان عمرو بن بحر الكناني (الجاحظ) (م ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مصر: دار الكتاب العربي، ١٣٧٤هـ.
١٥٢. عُدّة الأصول، محمد بن حسن الطوسي (م ٤٦٠هـ)، طهران: محمد صادق تويسركاني، ١٣١٤هـ.
١٥٣. عُدّة الأكياس في شرح معاني الأساس، أحمد بن محمد الشرفي (٩٧٥-١٠٥٥هـ)، صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٤٤٥هـ.
١٥٤. العُدّة في أصول الفقه، الشيخ الطوسي، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٥٥. علل الشرائع، الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (م ٣٨١هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم، النجف: منشورات المكتبة الحيدرية، ١٣٨٥هـ / ١٩٦٦م.
١٥٦. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدار قطني (م ٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، رياض: دار طيبة، ١٩٨٩م.
١٥٧. العمدة (عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار)، يحيى بن الحسن الأسدي الحلبي (م ٦٠٠هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٠٧هـ.
١٥٨. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (م ١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، قم: دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.
١٥٩. عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير (السيرة النبوية لابن سيد الناس)، محمد عبد الله بن يحيى بن سيد الناس (م ٧٣٤هـ)، بيروت: مؤسسة عز الدين، ١٤٠٦هـ.
١٦٠. الغيبة، الشيخ الطوسي، تحقيق: عباد الله الطهراني، و علي أحمد ناصح، قم: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة الأولى، ص ١٤١١هـ.
١٦١. القائق في غريب الحديث، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (م ٥٨٣هـ)، تحقيق و نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.
١٦٢. الفتنة و وقعة الجمل، سيف بن عمرو الضبي الأسدي (م ٢٠٠هـ)، بيروت: دار النفائس، ١٤١٣هـ.

١٦٣. الفتوح، أبو محمد أحمد بن أعثم الكوفي (م ٣١٤هـ)، تحقيق: علي شيري، بيروت: دار الأضواء، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
١٦٤. فرق الشيعة، أبو محمد الحسن بن موسى النوبختي (م ٣١٧هـ)، طهران: المكتبة المرتضوية.
١٦٥. الفرق بين الفرق، أبو منصور عبد القاهر البغدادي (م ٤٢٩هـ)، القاهرة: بي تا.
١٦٦. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري (م ١٣٩٥هـ)، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
١٦٧. الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (م ٤٥٦هـ)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٦هـ.
١٦٨. الفصول المختارة، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالشيخ المفيد (م ٤١٣هـ)، بيروت: دار المفيد، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
١٦٩. فضائل الشيعة، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق) (م ٣٨١هـ)، قم: مؤسسة الإمام المهدي (عج)، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
١٧٠. فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (م ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
١٧١. فضائل أمير المؤمنين، ابن عقدة (٢٥٠ - ٣٣٢هـ)، تحقيق: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، قم: منشورات دليل ما، ١٤٢٤هـ.
١٧٢. فضائل سيّدة النساء، عمر بن أحمد بن شاهين، مكتبة مشكاة الإسلامية.
١٧٣. الفوائد الرجالية، السيّد بحر العلوم، تحقيق: السيّد محمد صادق بحر العلوم، والسيّد حسين بحر العلوم، طهران: مكتبة الصادق، الطبعة الأولى، ١٣٦٣ش.
١٧٤. الفهرست، الشيخ الطوسي، تحقيق: جواد القيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
١٧٥. الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم (م ٤٣٨هـ)، تحقيق: رضا تجدد، طهران: الطبعة الأولى.

١٧٦. فهرست النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي الأسدي، تحقيق: السيد موسى الشبيري الزنجاني، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة الثامنة، ١٤٢٧هـ.

١٧٧. فهرس مخطوطات كلية الإلهيات والعلوم الإسلامية في مشهد (بالفارسية) (فهرست نسخه های خطی دانشکده الهیات و معارف اسلامی مشهد)، محمود الفاضل، طهران: مركز النشر الجامعي (مركز نشر دانشگاهی)، ١٣٦١ش.

١٧٨. القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (م ٨١٧ هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ.

١٧٩. قرب الإسناد، الشيخ أبو العباس عبد الله بن جعفر الحميري (ق ٣ هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.

١٨٠. قصص الأنبياء، أبو الحسين سعيد بن هبة الله (قطب الدين الراوندي) (م ٥٧٣ هـ)، تحقيق: غلام رضا عرفانيان، قم: منشورات الهادي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

١٨١. قواعد العقائد، محمد بن محمد خواجه نصير الدين طوسي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٦ هـ.

١٨٢. قواعد المرام في علم الكلام، كمال الدين ميثم بن علي البحراني (م ٦٨٩ هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، كربلاء: العتبة الحسينية المقدسة، ١٤٣٢ هـ.

١٨٣. الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الرازي الكليني (م ٣٢٩ هـ)، تحقيق: أكبر الغفاري، طهران: دار الكتب الإسلامية، ١٣٦٣ هـ.

١٨٤. الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني ابن الأثير (م ٦٣٠ هـ)، تحقيق: أبي الفداء عبد الله القاضي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.

١٨٥. الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (م ٣٦٥ هـ)، تحقيق: سهيل زكار، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.

١٨٦. كتاب الفهرست، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق النديم (م ٤٣٨ هـ)، تحقيق: رضا تجدد، طهران: الطبعة الأولى، غير مؤرخة.

١٨٧. كتاب سليم بن قيس، سليم بن قيس الهلالي العامري (م حوالي ٩٠ هـ)، تحقيق: محمد

- الأنصاري الزنجاني، قم: نشر الهادي، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
١٨٨. كتاب المقالات ومعه عيون المسائل والجوابات، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخي، تحقيق: حسين خانصو، راجح كردي، عبد الحميد كردي، اسطنبول: كوراير، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ- ٢٠١٨ م.
١٨٩. كتاب من لا يحضره الفقيه، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: السيد حسن الموسوي الخرسان، طهران: دار الكتب الإسلامية، الطبعة الخامسة، ١٣٩٠ هـ.
١٩٠. الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)، أبو إسحاق أحمد بن محمد المعروف بالثعلبي (م ٤٢٧ هـ)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢ هـ.
١٩١. كمال الدين وتمام النعمة، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الشيخ الصدوق (م ٣٨١ هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
١٩٢. كنز العمال، علي بن حسام الدين المتقي الهندي (م ٩٧٥ هـ)، تصحيح: صفوة السقا، بيروت: مكتبة التراث الإسلامي، ١٣٩٧ هـ.
١٩٣. كنز الفوائد، الشيخ أبو الفتح محمد بن علي الكراجكي، تحقيق: عبد الله نعمة، قم: منشورات دار الذخائر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
١٩٤. الاشتقاق، أبي بكر محمد بن حسن الدريد، بيروت: دار الجيل، ١٤١١ هـ.
١٩٥. الدر النظيم في مناقب الأئمة اللهايم عليهم السلام، يوسف بن حاتم العاملي الشامي (ق ٧ هـ)، تحقيق و نشر: مؤسسة النشر الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
١٩٦. لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (٦٣٠ - ٧١١ هـ)، بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ.
١٩٧. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (م ٨٥٢ هـ)، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية، ١٣٩٠ هـ.
١٩٨. المبسوط في فقه الإمامية، أبو جعفر محمد بن الحسن، الشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق: محمد تقي الكشفي، طهران: المكتبة المرتضوية، ١٣٨٧ ش.

١٩٩. المتبقي من التراث المفقود للشيخ المرتضى، سيطلع في مجموعة مؤلفات الشريف المرتضى.
٢٠٠. متشابه القرآن والمختلف فيه، أبو جعفر محمد بن علي بن شهر آشوب (م ٥٨٨هـ)، تحقيق: حامد جابر حبيب المؤمن الموسوي، بيروت: مؤسسة المعارف للمطبوعات، ١٤٢٩هـ.
٢٠١. مجلة كتاب شيعية، مجلة فصلية قرآنية تصدرها مؤسسة تراث الشيعة في قم المقدسة، العدد المزدوج ٩-١٠ (عدد خاص بالفئة الشريف المرتضى)، ١٣٩٣ش.
٢٠٢. مجلة معارف، الدورة العشرون، العدد ٢، سنة ١٣٨٢ش.
٢٠٣. مجمع البيان في تفسير القرآن، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ق ٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين مع تقديم السيد محسن الأمين العاملي، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
٢٠٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي (م ٨٠٧هـ)، القاهرة: مكتبة القدسي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
٢٠٥. مجمع الفائدة والبرهان، المولى أحمد الأردبيلي (م ٩٩٣هـ)، تحقيق: مجتبي العراقي و علي پناه الاشتهااردي و حسين اليزدي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
٢٠٦. مجموعة رسائل الإمام المنصور بالله، تحقيق: عبد السلام بن عباس الوجيه، عمان: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، ١٤٢٢هـ.
٢٠٧. مجموعة ورام، ورام بن أبي فراس (القرن السادس)، تحقيق و نشر: منشورات مكتبة الفقيه، قم.
٢٠٨. المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (م ٢٨٠هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، قم: المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
٢٠٩. المحصل، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، مصر: مطبعة الحسين، ١٣٢٣هـ.
٢١٠. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيدة (م ٤٥٨هـ)، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي.
٢١١. المحيط في اللغة، صاحب إسماعيل بن عباد (م ٣٨٥هـ)، بيروت: عالم الكتاب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٢١٢. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، العلامة الحلبي (٦٤٨-٧٢٦هـ)، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٢١٣. المخصص، ابن سيدة علي بن إسماعيل اللغوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ.
٢١٤. المدونة الكبرى، مالك بن أنس (م ١٧٩٠هـ)، رواية سحنون بن سعيد التلوخي (م ٢٤٠هـ)، تحقيق ونشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢١٥. مروج الذهب ومعادن الجوهر، أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي (م ٣٤٦هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الرابعة، ١٣٨٤هـ.
٢١٦. مسائل ابن زهرة، المجيب هو العلامة الحلبي وابنه فخر المحققين، تحقيق: محمد غريبي و قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.
٢١٧. المسائل الطرابلسيات الأولى، ستطبع في مجموعة مؤلفات الشريف المرتضى.
٢١٨. مسائل علي بن جعفر ومستدركاتهما، أبو الحسن علي بن جعفر الحسيني العلوي الهاشمي العريضي (م ٢١٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام)، مشهد: المؤتمر العالمي للإمام الرضا (عليه السلام)، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢١٩. المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (م ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
٢٢٠. المسترشد في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)، أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري (ق ٥هـ)، تحقيق: أحمد محمودي، قم: مؤسسة الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٢٢١. المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، انتقاء: أحمد بن إيبك المعروف بابن الدمياطي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
٢٢٢. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الفارسي البصري الشؤير بأبي داود الطيالسي (م ٢٠٤هـ)، بيروت: دار المعرفة.

٢٢٣. مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المشي التميمي الموصلي (م ٣٠٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، جدة: دار القبلة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٢٢٤. مسند أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد الشيباني الذهلي، المعروف بابن حنبل (١٦٤هـ - ٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، بيروت: دار الفكر، ١٤١٤هـ.
٢٢٥. مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي المروزي (م ٢٣٨هـ)، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
٢٢٦. المسند الإمام الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (م ٢٠٤هـ)، بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٢٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (م ٧٧٠هـ)، قم: دار الهجرة، ١٤٠٥هـ.
٢٢٨. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (م ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٢٢٩. المصنف، ابن أبي شيبة الكوفي (م ٢٣٥هـ)، تحقيق: سعيد اللحام، بيروت: دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢٣٠. المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ابن قتيبة) (م ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، القاهرة: دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ.
٢٣١. معالم العلماء، محمد بن علي بن شهر آشوب السروي المازندراني (م ٥٨٨هـ)، تحقيق: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، قم: [بالأفست عن طبعة النجف].
٢٣٢. معاني الأخبار، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي الشيخ الصدوق (م ٣٨١هـ)، تحقيق: علي أكبر الغفاري، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٢هـ.
٢٣٣. المعتمد في أصول الدين، محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي، طهران: مؤسسة دراسات الميراث المدون، جامعة برلين الحرة، مؤسسة الدراسات الإسلامية، ١٣٩٠.
٢٣٤. معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، بيروت: دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ.

٢٣٥. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله و عبد الحسن الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥ هـ.
٢٣٦. معجم البلدان، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (م ٦٢٦ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ.
٢٣٧. المعجم الكبير، أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي الطبراني (م ٣٦٠ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ هـ.
٢٣٨. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦ هـ.
٢٣٩. المعجم الوسيط (= معجم اللغة العربية)، إعداد إبراهيم أنيس و مجموعة من المحققين بمصر، بيروت: دار الفكر، ١٤١٨ هـ.
٢٤٠. معجم متن اللغة، أحمد رضا، بيروت: دار مكتبة الحياة، ١٩٥٨ م.
٢٤١. المعيار والموازنة، أبو جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي (م ٢٢٠ هـ)، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ.
٢٤٢. المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي (م ٦١٦ هـ)، بيروت: دار الكتاب العربي.
٢٤٣. المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار المعتزلي، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، الطبعة الأولى.
٢٤٤. مقاتل الطالبين، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد الإصفهاني (م ٣٥٦ هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، قم: منشورات الشريف الرضي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٢٤٥. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن (٣٢٤ هـ)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثالثة.
٢٤٦. المقنع في الغيبة، الشريف المرتضى علي بن حسين الموسوي البغدادي (م ٤٢٦ هـ)، تحقيق: محمد علي الحكيم، بيروت: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
٢٤٧. الملخص في أصول الدين، الشريف المرتضى، تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي، الناشر: مركز النشر الجامعي، و مكتبة مجلس الشورى الإسلامي طهران، الطبعة الأولى، ١٣٨١ ش.

٢٤٨. الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (م ٥٤٨ هـ)، تحقيق: صلاح الدين الهواري، بيروت: نشر مكتبة الهلال، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
٢٤٩. المناقب (المناقب للخوارزمي)، الموفق بن أحمد البكري المكي الحنفي الخوارزمي (م ٥٦٨ هـ) تحقيق: مالك المحمودي، قم: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.
٢٥٠. مناهج اليقين في أصول الدين، العلامة الحلّي أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي (م ٧٢٦ هـ)، بوستان كتاب، ١٣٩٠.
٢٥١. من حديث خيشمة بن سليمان القرشي الطرابلسي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، بيروت: دار الكتب العربي، ١٤٠٠ هـ.
٢٥٢. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي (م ٥٩٧ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا و مصطفى عبد القادر عطا، راجعه: نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م.
٢٥٣. منتهى المطلب في تحقيق المذهب، العلامة الحلّي أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر (٦٤٨- ٧٢٦ هـ)، تحقيق: قسم الفقه في مجمع البحوث الإسلامية التابع للأستانة الرضوية المقدسة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
٢٥٤. المنقذ من التقليد، سديد الدين الحمصي الرازي، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم، طبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
٢٥٥. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، سعيد بن هبة الله قطب الدين الراوندي (م ٥٧٣ هـ)، تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري، قم: مطبعة الخيام، مكتبة آية الله المرعشي العامة، ١٤٠٦ هـ.
٢٥٦. المنية والأمل في شرح الملل والنحل، أحمد بن يحيى بن مرتضى، تحقيق: محمد جواد مشكور، مؤسسة الكتاب الثقافية، ١٩٨٨م.
٢٥٧. المواقف في علم الكلام، عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة المتنبي.
٢٥٨. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي بن علي التهانوي (م ١١٥٨ هـ)، بيروت: مكتبة لبنان، ناشرون، ١٩٩٦ م.

٢٥٩. الموضح عن جهة إعجاز القرآن (الصرفة)، علي بن الحسين الموسوي الشريف المرتضى (٤٣٦هـ)، تحقيق: محمدرضا الأنصاري القمي، مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٢٦٠. الموطأ، مالك بن أنس (م ١٥٨ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٣٧٠هـ.

٢٦١. المهدب، القاضي عبد العزيز بن البراج الطرابلسي (٤٠٠ - ٤٨١ هـ)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرقة، ١٤٠٦ هـ.

٢٦٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (م ٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ.

٢٦٣. نثر الدر في المحاضرات، أبو سعد منصور بن حسين الآبي (٤٢١ هـ)، تحقيق: محمد علي قرنه و علي محمد البجاوي، القاهرة: مركز تحقيق التراث، ١٣٦٩ ش.

٢٦٤. النجاة في القيامة، ميثم بن علي بن ميثم (٦٣٩ - ٦٩٩ هـ)، قم: مجمع الفكر الإسلامي، ١٤١٧ هـ.

٢٦٥. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، علي سامي النشار، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٧ م.

٢٦٦. النكت الاعتقادية، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (م ٤١٣ هـ)، حاشية: هبة الله الشهرستاني، قم: المجمع العالمي لأهل البيت (عليه السلام).

٢٦٧. نكت الكتاب المغني، مختصر منفتح من المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار، تحقيق: عمر حمدان، زابينه اشמידكه، بيروت: المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م.

٢٦٨. النوادر (النوادر للأشعري)، أبو جعفر أحمد بن محمد الأشعري القمي (م ٢٨٠ هـ)، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي (عج)، قم: مدرسة الإمام المهدي (عج)، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٢٦٩. النهاية، أبو جعفر محمد بن الحسن، الشيخ الطوسي (م ٤٦٠ هـ)، تحقيق ونشر: منشورات قدس، قم.

٢٧٠. نهاية الأرب في فنون الأدب، أحمد بن عبد الوهاب النويري (م ٧٣٢ هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، غير مؤرخة.

٢٧١. النهاية في غريب الحديث، المبارك بن محمد الشيباني الجزري المعروف بابن الأثير (م ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، قم: مؤسسة إسماعيليان، الطبعة الرابعة، ١٣٦٤ ش.
٢٧٢. نهج الإيمان، زين الدين علي بن يوسف بن جبر (ق ٥٧هـ)، تحقيق: السيد أحمد الحسيني الإشكوري، مشهد المقدسة: مجتمع الإمام الهادي عليه السلام، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
٢٧٣. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (م ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط و تركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠ هـ.
٢٧٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد البرمكي (ابن خلّكان) (م ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، بيروت: دار صادر، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ.
٢٧٥. وقعة صفّين، نصر بن مزاحم المنقري (م ٢١٢ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، قم: مكتبة آية الله المرعشي، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.
٢٧٦. الهداية الكبرى، حسين بن حمدان الخصيبي (م ٣٣٤هـ)، بيروت: مؤسسة البلاغ، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

(١٨)

## فهرس المطالب

### المجلد الأول

٧	مقدمة التحقيق.....
٧	الفصل الأول: بين يدي الكتاب.....
١٣	ترتيب الكتاب.....
١٨	تعريف ببعض مطالب الكتاب.....
١٨	أما باب العدل.....
٢٠	وأما باب النبوة.....
٢٠	وأما باب الإمامة.....
٢١	وأما باب الوعيد.....
٢١	وأما باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.....
٢١	وأما باب أسماء الله تعالى.....
٢٢	اسم الكتاب.....
٢٣	نسبة الكتاب.....
٢٤	تاريخ التأليف.....
٢٤	الاهتمام بالكتاب.....
٣٠	الفصل الثاني: نصوص مفقودة من الكتاب.....
٣٠	مطالب ونصوص ساقطة من القسم الأول والثاني من الذخيرة:.....

٣٠	أولاً: مطلب مختصر من أول الذخيرة.....
٣٣	ثانياً: أربعة فصول من القسم الأول للذخيرة.....
٣٤	فصل: في أنه تعالى واحد لا ثاني له في القدم.....
٣٧	فصل: في الكلام على الثنوية.....
٣٨	فصل: في الرد على المجوس.....
٤٠	فصل: في الكلام على التصاري.....
٤١	ثالثاً: فصلان من بداية القسم الثاني من الذخيرة.....
٤١	١. فصل في إفساد قولهم بالكسب.....
٤٣	٢. فصل في ذكر ما يلزمهم على القول بالمخلوق.....
٤٧	الفصل الثالث: طبعات الكتاب ومخطوطات والعمل عليه.....
٤٧	النسخ المعتمدة في التحقيق.....
٦٠	عملنا في الكتاب.....
٦٢	كلمة الشكر.....
٦٣	نماذج من تصاوير النسخ.....

## الذخيرة في علم الكلام

### تتمّة الباب الثالث: و هو باب الكلام في العدل

٨٣	الفصل السادس: الكلام في التوليد.....
٨٣	١. فصل: في أنا نفعل على سبيل التوليد.....
٨٣	الدليل الأول.....
٨٤	الدليل الثاني.....
٨٤	الدليل الثالث.....
٨٤	الدليل الرابع.....
٨٥	الدليل الخامس.....
٨٦	الدليل السادس.....

- ٨٦ ..... مناقشة الإشكالات التي أوردت على القول بالتولد
- ٨٦ ..... الإشكال الأول
- ٨٧ ..... الإشكال الثاني
- ٨٨ ..... الإشكال الثالث
- ٨٩ ..... بيان الأقوال النافية لنسبة الأفعال المتولدة إلينا
- ٨٩ ..... إبطال نظرية الطبع
- ٩٠ ..... ٢. فصل: في أنه تعالى يفعل على سبيل التولد
- ٩٠ ..... الدليل الأول
- ٩٠ ..... الدليل الثاني
- ٩١ ..... الدليل الثالث
- ٩١ ..... مناقشة الإشكالات التي أوردت على كونه تعالى فاعلاً على سبيل التولد
- ٩١ ..... الإشكال الأول
- ٩٢ ..... الإشكال الثاني
- ٩٢ ..... الإشكال الثالث
- ٩٤ ..... الإشكال الرابع
- ٩٥ ..... الإشكال الخامس
- ٩٦ ..... ٣. فصل: في أن من فعل الفعل متولداً، هل يجوز أن يفعله بعينه مبتداً؟
- ٩٧ ..... بيان أدلة عدم جواز أن يكون الفعل بعينه متولداً و مبتداً
- ٩٧ ..... الدليل الأول
- ٩٧ ..... الدليل الثاني
- ٩٧ ..... الدليل الثالث
- ٩٨ ..... الدليل الرابع
- ٩٩ ..... الفصل السابع: الكلام في الاستطاعة وأحكامها و ما يتعلق بها
- ٩٩ ..... ١. فصل: في إثبات القدرة وإشارة إلى مهم أحكامها

٩٩	الدليل الأول.....
٩٩	الدليل الثاني.....
١٠٠	الدليل الثالث.....
١٠١	بيان بعض أحكام القدرة.....
١٠١	١. في بيان وجوب وجود ما نكون به قادرين.....
١٠١	٢. في بيان حلول القدرة في بعض القادر.....
١٠٢	٣. في بيان أن القدرة غير الصّحة.....
١٠٤	٢. فصل: في أن القدرة لا بدّ من أن يكون لها مقدور.....
١٠٤	أ. إن القدرة لا بدّ أن يكون لها مقدور يصحّ فعله.....
١٠٥	ب. بيان تعلّق القدرة بالضّدين.....
١٠٥	ج. بيان تعلّق القدرة بما يقع في الوقت العاشر.....
١٠٥	د. إن تعلّق القدرة لا يكون إلّا لوجه الحدوث.....
١٠٥	هـ. إن القدرة غير موجبة للفعل.....
١٠٩	٣. فصل: في أن القدرة تتعلّق بالمتّفق والمختلف من.....
١٠٩	في بيان تعلّق القدرة بالمتّفق والمختلف.....
١١٠	إبطال أن يكون تعلّق القدرة بالعادة.....
١١١	في بيان تعلّق القدرة بالضّدين والمختلفين.....
١١٢	بيان بعض أحكام تعلّق القدرة بالأفعال.....
١١٥	٤. فصل: في الدّلالة على أن القدرة يجب أن تتقدّم الفعل.....
١١٥	الدليل الأول.....
١١٥	جواب إشكالات الدليل.....
١١٥	بيان عدم لزوم تقدّم الإرادة والعلم والسبب المقارن.....
١١٦	بيان وجه لزوم تقدّم النظر على العلم، وفرقه مع الإرادة.....
١١٨	بيان الفرق بين القدرة وسائر ما يحتاجه الفعل من حيث التقدّم أو.....

- ١٢٠ ..... الدليل الثاني
- ١٢٠ ..... جواب إشكالات الدليل
- ١٢٠ ..... بيان عدم تعلّق القدرة بالباقي
- ١٢١ ..... بيان أنّ مقدور القدر يخرج من كونه مقدوراً عند بقائه
- ١٢٢ ..... بيان حقيقة بقاء «الاعتماد»
- ١٢٢ ..... بيان أنّ جهة الحاجة إلى القدرة تمنع من تعلّقها بالفعل حدوثاً أو بقاءً
- ١٢٤ ..... بيان أنّ الفعل يستغني عن الفاعل في حالتي الحدوث والبقاء
- ١٢٤ ..... بيان تفسير صحيح للقول: بأنّ الفعل متعلّق بالفاعل في
- ١٢٥ ..... بيان أنّ «الكون» يمنع في حال الحدوث دون البقاء والوجه في ذلك
- ١٢٥ ..... الدليل الثالث
- ١٢٦ ..... جواب الإشكال على الدليل
- ١٢٧ ..... الدليل الرابع
- ١٢٧ ..... جواب الإشكال على الدليل
- ١٣١ ..... ٥. فصل: في الكلام على بقاء القدرة وبيان الصحيح منه
- ١٣٢ ..... مناقشة دليل القول بأنّ القدرة لا تبقى
- ١٣٢ ..... مناقشة أدلّة القول بأنّ القدرة تبقى
- ١٣٢ ..... الدليل الأوّل
- ١٣٦ ..... الدليل الثاني
- ١٣٨ ..... الدليل الثالث
- ١٤٠ ..... ٦. فصل: في إبطال تكليف ما لا يطاق
- ١٤٠ ..... إبطال بعض الوجوه المدّعاة لقبح تكليف ما لا يطاق
- ١٤١ ..... جواب بعض إشكالات المجبرة
- ١٤٥ ..... ٧. فصل: في إبطال البدل

١٤٥	وجوه بطلان المعنى الخاطى للبدل
١٤٦	بيان المعنى الصحيح للبدل
١٤٩	الفصل الثامن: الكلام في التكليف
١٤٩	فصل تمهيدى: في جملة أصول هذا الباب
١٥١	١. فصل: في حقيقة التكليف
١٥١	التعريف الأول و هو المختار
١٥١	التعريف الثانى
١٥٢	التعريف الثالث
١٥٥	٢. فصل: في صفات المكلف تعالى
١٥٧	فصل: في بيان الغرض بالتكليف و وجه الحكمة فيه و في ابتداء الخلق
١٥٧	بيان حقيقة التعريض و شروطه
١٥٨	وجه اشتراط الإرادة في التعريض
١٥٩	وجه اشتراط العلم في التعريض
١٦٠	نفي اشتراط إرادة الثواب في حال التعريض
١٦٠	وجه الحكمة في التكليف و بيان بعض أحكامه
١٦٢	بيان وجه الحكمة في ابتداء الخلق
١٦٥	٣. فصل: في بيان صفات الأفعال التي يتناولها التكليف
١٦٦	تقسيم التكاليف إلى واجب و ندب، و نفي المباح
١٦٧	٤. فصل: الكلام فيما يتعلق بالمكلف و ما يجب أن يكون عليه
١٦٩	أ. فصل: في ماهية الإنسان
١٦٩	بيان الأقوال في حقيقة الإنسان
١٧١	إقامة الدليل على التعريف المختار للإنسان
١٧١	إبطال الأقوال الأخرى في حقيقة الإنسان
١٧١	إبطال قول معمر

- ١٧٢ ..... إبطال قول ابن الراوندي والفوطي والأسواري
- ١٧٣ ..... وجوه أخرى لإبطال قول معمر وغيره
- ١٧٦ ..... تفصيل الأدلة على القول المختار
- ١٧٧ ..... إبطال قول النظام
- ١٧٩ ..... إبطال قول ابن الإخشيد
- ١٨٠ ..... دفاع المصنّف عن رأيه في الإنسان
- ١٨١ ..... ب. فصل: في الصفات والشرائط التي يكون عليها المكلف
- ١٨٢ ..... تعريف العقل
- ١٨٣ ..... أقسام العلوم التي تسمّى عقلاً
- ١٨٧ ..... أقسام الإلجاء
- ١٨٩ ..... بيان الأمور التي لا تشترط في المكلف
- ١٩١ ..... ٥. فصل: الكلام في تكليف الله تعالى من يعلم أنّه يكفر
- ١٩١ ..... أ. فصل: في صحّة إرادة ما علم المرید أنّه لا يقع
- ١٩١ ..... الدليل الأوّل
- ١٩٢ ..... الدليل الثاني
- ١٩٣ ..... الدليل الثالث
- ١٩٣ ..... الدليل الرابع
- ١٩٤ ..... ب. فصل: في حسن تكليف الله تعالى من يعلم أنّه يكفر
- ١٩٤ ..... الدليل الأوّل
- ١٩٥ ..... بيان الوجه في حسن تكليف من علم أنّه يكفر
- ١٩٥ ..... بيان انتفاء وجوه القبح عن تكليف من علم أنّه يكفر
- ٢٠٥ ..... الدليل الثاني
- ٢٠٥ ..... بيان حسن تكليف من يعلم أنّه يموت على كفره
- ٢٠٦ ..... بيان قبح بعتة نبي يعلم أنّه لا يؤدّي الرسالة

- ج. فصل: في تمييز وجوه حسن تكليف من المعلوم أنه يعصي..... ٢٠٧
- بيان وجهين لقبح تكليف من علم أنه يعصي..... ٢٠٧
- في بيان حال تكليف الكافر الذي علم تعالى أنه إن أبقاه آمن أو تاب..... ٢٠٩
- جواز تكليف المكلف بما يعصي فيه دون ما يطيع فيه، و..... ٢٠٩
- حكم ببقية المؤمن الذي إذا بقي كفر..... ٢١٤
٦. فصل: في وجوب انقطاع التكليف..... ٢١٥
- إشارة إلى تكليف الملائكة في الآخرة..... ٢١٦
٧. فصل: في أن الثواب لا يقترن بالتكليف ولا يتعقبه من غير تراخ..... ٢١٧
- عدم جواز اقتران الثواب بالتكليف..... ٢١٧
- عدم جواز تعقب الثواب للتكليف، مع عدم تحديد الوقت الذي..... ٢١٨
- كيفية قطع تكليف آخر المكلفين..... ٢١٩
- الفصل التاسع: الكلام في الإعادة و ما يتعلق بها و يرجع إليها..... ٢٢١
١. فصل: في جواز الفناء على الجواهر..... ٢٢١
٢. فصل: في ذكر ما يدل على فناء الجواهر من جهة السمع..... ٢٢٣
- الدليل الأول..... ٢٢٣
- الدليل الثاني..... ٢٢٣
- الدليل الثالث..... ٢٢٤
٣. فصل: في أن الجواهر لا تنفني إلا بضد..... ٢٢٦
- إجمال الدليل على ذلك..... ٢٢٦
- تفصيل الدليل..... ٢٢٦
- المقدمة الأولى: أن جنس الجواهر باق..... ٢٢٦
- إبطال أن يحدث الله تعالى الجواهر و يجددها دائماً..... ٢٢٧
- إبطال انتهاء الجواهر إلى وقت تنعدم فيه بلاضد..... ٢٢٨
- المقدمة الثانية: حاجة الجوهر في وجوده إلى غيره..... ٢٢٨

- ٢٢٨ ..... نفى حاجة الجوهر في وجوده إلى معنى «الكون».
- ٢٣٠ ..... بحث حول بقاء الأكوان وبعض الأعراض.
- ٢٣١ ..... نفى حاجة الجوهر في بقائه إلى معنى «البقاء».
- ٢٣٢ ..... ٤. فصل: في وجوب فناء الجواهر بالصدّ الواحد.
- ٢٣٤ ..... ٥. فصل: في صحّة الإعادة عليه.
- ٢٣٤ ..... بيان جواز الإعادة على الجواهر.
- ٢٣٤ ..... بيان قدرة الله تعالى على إعادة مقدوراته.
- ٢٣٦ ..... ٦. فصل: في ذكر ما يجب إعادته ولا يجب وكيفية الإعادة.
- ٢٣٦ ..... أصناف من تجب إعادته أو لا تجب عقلاً أو سمعاً.
- ٢٣٧ ..... بيان كيفية الإعادة، والأجزاء التي يجب إعادتها.
- ٢٣٨ ..... عدم وجوب إعادة الحياة، مع تفصيل في ذلك.
- ٢٣٨ ..... عدم وجوب إعادة التأليف.
- ٢٤١ ..... الفصل العاشر: الكلام في المعارف والنظر وأحكامهما وما يتعلّق بهما.
- ٢٤١ ..... ١. فصل: في حدّ العلم وبيان مهمّ أحكامه.
- ٢٤١ ..... تعريف العلم، وبيان كونه من جنس الاعتقاد.
- ٢٤٢ ..... أقسام العلم.
- ٢٤٦ ..... بيان معنى «صحّة العلم».
- ٢٤٧ ..... الفرق بين العلم والظنّ.
- ٢٤٨ ..... ٢. فصل: في ذكر النظر وبيان مهمّ أحكامه.
- ٢٤٨ ..... بيان حقيقة النظر وكونه متّحداً مع الفكر.
- ٢٤٨ ..... بيان أحكام النظر.
- ٢٥٢ ..... ٣. فصل: في أنّ النظر يوّلّد العلم ولا يوّلّد الظنّ و.....
- ٢٥٢ ..... في بيان توليد النظر للعلم.
- ٢٥٢ ..... الدليل الأول.

- ٢٥٣ ..... إبطال أن يكون النظر طريقاً أو داعياً إلى العلم
- ٢٥٤ ..... إبطال كون حصول العلم عند النظر بالعادة
- ٢٥٤ ..... الدليل الثاني
- ٢٥٤ ..... نفي أن يكون الإدراك و التذكّر مولّدين للعلم
- ٢٥٥ ..... تبعيّة العلم للنظر في الزيادة و النقصان
- ٢٥٦ ..... نفي أن يكون الخبر مولّداً للعلم
- ٢٥٧ ..... نفي توليد العلم بالدليل للعلم بالمدلول
- ٢٥٨ ..... نفي أن يكون المخالفون ينظرون كنظرنا
- ٢٥٨ ..... في بيان عدم توليد النظر للظنّ و الشكّ و النظر و الجهل
- ٢٦١ ..... ٤. فصل: في فساد التقليد
- ٢٦١ ..... الدليل الأوّل
- ٢٦١ ..... الدليل الثاني
- ٢٦٢ ..... الدليل الثالث
- ٢٦٢ ..... الدليل الرابع
- ٢٦٣ ..... ٥. فصل: في أنّ العباد يقدرون على المعارف و أنّها من فعلهم
- ٢٦٣ ..... الدليل الأوّل
- ٢٦٤ ..... الدليل الثاني
- ٢٦٤ ..... إبطال أن تكون المعارف بالطبع
- ٢٦٥ ..... نفي أن يكون تكليف المعرفة تكليفاً بما لا تعلم عاقبته
- ٢٦٧ ..... ٦. فصل: في وجوب النظر في معرفة الله عزّ و جلّ
- ٢٦٧ ..... بيان وجوب النظر
- ٢٦٨ ..... بيان أنّ العلم بوجود النظر مكتسب غير ضروري
- ٢٦٩ ..... بيان وجوه انتفاء الخوف من ترك النظر عند بعض العقلاء
- ٢٧١ ..... نفي أن يكون العلم بوجود النظر أوّل الواجبات

- ٢٧٢ ..... في بيان أنَّ النظر أول الواجبات.....
- ٢٧٤ ..... ٧. فصل: في كيفية حصول الخوف للعاقل حتَّى يجب عليه... ..
- ٢٧٤ ..... بيان وجوه حصول الخوف الموجب للنظر.....
- ٢٧٦ ..... بحث حول «الخاطر».....
- ٢٧٦ ..... في بيان الدليل على أنَّ الخاطر من جنس الكلام.....
- ٢٧٧ ..... إبطال أن يكون الخاطر إشارة و تجويزه أن يكون كتابة.....
- ٢٧٩ ..... إبطال أن يكون الخاطر اعتقاداً.....
- ٢٨٠ ..... إبطال أن يكون الخاطر ظناً.....
- ٢٨٢ ..... بيان مضمون الخاطر.....
- ٢٨٤ ..... معارضة الخاطر بخاطر آخر.....
- ٢٨٨ ..... ٨. فصل: في أنَّه تعالى موجب على كلِّ عاقل معرفته... ..
- ٢٨٨ ..... في بيان أنَّ اللطف في التكليف لا يتمُّ إلَّا بمعرفة الله تعالى.....
- ٢٨٩ ..... في بيان أنَّ المعرفة الضرورية لا تغني عن المكتسبة في اللطف.....
- ٢٩٢ ..... وجوب تبقيّة المكلف قدراً من الزمان.....
- ٢٩٩ ..... الفصل الحادي عشر: الكلام في اللطف.....
- ٢٩٩ ..... ١. فصل: في معنى اللطف و العبارات المختلفة عنه و... ..
- ٢٩٩ ..... تعريف اللطف وأقسامه، و تسميات أقسامه.....
- ٣٠٠ ..... بيان بعض أحكام اللطف.....
- ٣٠١ ..... أقسام أخرى للطف.....
- ٣٠٢ ..... حكم دخول الأبدال في الألفاف.....
- ٣٠٣ ..... بيان أحكام الألفاف من حيث الوجوب و الندب و الإباحة.....
- ٣٠٤ ..... بيان أقسام الشرعيّات.....
- ٣٠٥ ..... بيان أنَّ الصلاة لم تجب لكون تركها مفسدة، بل لأنَّ فعلها مصلحة.....
- ٣٠٦ ..... بيان أنَّ القبائح الشرعية لم تقبح لكون تركها مصلحة، بل لأنَّها مفسدة.....

- حكم تكليف من تكون المفسدة له، إذا كانت من فعل غيره و غير الله تعالى ..... ٣٠٨
٢. فصل: في الدلالة على وجوب اللطف وقبح المفسدة ..... ٣١١
- الدليل الأول ..... ٣١١
- الدليل الثاني ..... ٣١٥
- الدليل الثالث ..... ٣١٦
- و أمّا الكلام في قبح المفسدة ..... ٣١٧
٣. فصل: في تكليف من لا لطف له، أو من لطفه في القبيح ..... ٣١٩
٤. فصل: في أنه عزّ وجلّ لو لم يفعل اللطف ... ..... ٣٢٢
٥. فصل: في اللطف إذا كان على وجه في الفعل دون وجه ..... ٣٢٤
- الفصل الثاني عشر: الكلام في الأصلح ..... ٣٢٧
١. فصل: في ذكر معاني ألفاظ تدور بين المتكلمين في هذه المسألة ..... ٣٢٧
٢. فصل: في ذكر الأدلة على أنّ الأصلح فيما لا يرجع إلى الدين لا يجب عليه تعالى .. ٣٣١
- الدليل الأول ..... ٣٣١
- تقرير آخر للدليل الأول ..... ٣٣٢
- بيان قدرته تعالى على الزائد ممّا فعله من المنافع ..... ٣٣٢
- نفي أن يكون كلّ ما هو أصلح قد فعله الله تعالى ..... ٣٣٣
- بيان الفرق بين الأصلح الواجب والجائز ..... ٣٣٤
- مناقشة احتمال وجود مفسدة في الزائد على ما فعله تعالى ..... ٣٣٥
- بيان عدم افتقار زيادة الشهوة إلى زيادة البنية ..... ٣٣٨
- بيان الفرق بين الأصلح في الدين و في الدنيا ..... ٣٣٨
- الدليل الثاني ..... ٣٤٠
- الدليل الثالث ..... ٣٤١
- الدليل الرابع ..... ٣٤٢
- الدليل الخامس ..... ٣٤٣

- ٣٤٣.....إبطال ما استدلَّ به علي وجوب الأصلح
- ٣٤٧.....الفصل الثالث عشر: الكلام في الآلام
- ٣٤٧.....١. فصل: في إثبات الألم وذكر مهم أحكامه
- ٣٤٨.....بيان بعض أحكام الألم
- ٣٥٦.....٢. فصل: في ذكر الوجوه التي يحسن عليها الألم أو يقبح
- ٣٥٦.....بيان الوجوه التي يقبح الألم لأجلها
- ٣٥٩.....نفي الوجوه التي ادَّعى أنَّها وجوه لقبح الألم
- ٣٦٤.....٣. فصل: في الدلالة على أنَّ الألم يحسن للنفع إما معلوماً أو مظنوناً
- ٣٦٤.....مناقشة القول بأنَّ وجه حسن تحمُّل الضرر هو النفع لا العلم به
- ٣٦٥.....نفي أن يكون الظلم حسناً بسبب انتصاف الله تعالى للمظلوم
- ٣٦٦.....تجوز حسن إيلاء الغير من دون رضاه على بعض الوجوه
- ٣٦٧.....في بيان حسن الألم مع ظنَّ النفع
- ٣٦٩.....٤. فصل: في الدلالة على أنَّ الألم يحسن لدفع الضرر المعلوم والمظنون
- ٣٧١.....٥. فصل: في أنَّ الضرر قد يحسن لكونه مستحقاً
- ٣٧١.....نفي أن يكون حسن المطالبة بالدين لأجل الاستحقاق
- ٣٧٢.....قيام الظنَّ في الاستحقاق مقام العلم
- ٣٧٤.....٦. فصل: في الوجوه التي يفعل تعالى الألم لها
- ٣٧٩.....في بيان أن الله تعالى يفعل الألم للاعتبار لا للعرض
- ٣٨٤.....٧. فصل: في الردَّ على البكريَّة
- ٣٨٤.....بيان السبب الذي دعا البكريَّة إلى مذهبهم في الآلام
- ٣٨٥.....مناقشة قول البكريَّة
- ٣٨٩.....٨. فصل: في الردَّ على أصحاب التناسخ
- ٣٩٧.....الفصل الرابع عشر: الكلام في الأعواض
- ٣٩٧.....تعريف العوض
- ٣٩٨.....١. فصل: في الوجوه التي يستحقَّ على الله عزَّ وجلَّ بها العوض

- الوجه الأول: الألم المبتدأ منه تعالى ..... ٣٩٨
- الوجه الثاني و الثالث أمره تعالى بالفعل أو بإباحته ..... ٣٩٨
- الوجه الرابع: إلجاؤه تعالى إلى المضرة ..... ٤٠١
- في بيان أن عوض استخدام العبيد، على الله تعالى ..... ٤٠٢
- في بيان أن حسن استخدام البهائم طريقة العقل ..... ٤٠٣
٢. فصل: في أنه عزّ وجلّ بالتمكين من المضارّ لم يتضمّن الأعواض ..... ٤٠٤
- في بيان أنه تعالى يضمن بالتمكين الانتصاف، لا العوض ..... ٤٠٤
- بيان كيفية الانتصاف ..... ٤٠٥
٣. فصل: في ذكر الوجه التي يستحقّ على العباد بها العوض ..... ٤٠٩
- بيان وجوه وجوب العوض العباد ..... ٤٠٩
- الوجه الأول: فعل المضارّ بالغير، و بيان شروطه ..... ٤٠٩
- بيان أن عوض قتل الخطأ يكون على القاتل ..... ٤١٠
- الوجه الثاني: تسبب المضارّ للغير ..... ٤١١
- بيان معنى وجوب العوض على البهائم و من لا عقل له ..... ٤١٢
٤. فصل: في هل العوض دائم أو منقطع؟ ..... ٤١٤
- أدلة انقطاع العوض ..... ٤١٤
- الدليل الأول ..... ٤١٤
- الدليل الثاني ..... ٤١٦
- بيان عدم إحباط عوض الكافر بالعقاب الذي يستحقّه ..... ٤١٧
- الدليل الثالث ..... ٤٢٠
٥. فصل: في هل يسقط العوض بالهبة و الإبراء أم لا؟ ..... ٤٢١
٦. فصل: في هل يزيد مبلغ العوض بالتأخير أم لا؟ ..... ٤٢٤
٧. فصل: في أنه عزّ وجلّ لا يجب أن يريد العوض عند فعل الضرر ..... ٤٢٦
٨. فصل: في ذكر ما يلزم من الأعواض بإتلاف النفوس و إزالة ..... ٤٢٨

- ٤٢٨ ..... بيان رأي أبي هاشم ومدرسته في الأعواض
- ٤٣٠ ..... مناقشة المصنّف لرأي أبي هاشم في العوض
- ٤٣٩ ..... الفصل الخامس عشر: الكلام في الآجال
- ٤٣٩ ..... ١. فصل: في حقيقة الأجل وفائدته
- ٤٣٩ ..... بيان معنى الأجل والوقت
- ٤٤٠ ..... نفي أن يكون للإنسان أكثر من أجل واحد
- ٤٤٣ ..... ٢. فصل: في أن المقتول كان يجوز أن يعيش لولا القتل وأنّ.....
- ٤٤٣ ..... بيان توقف المصنّف في المسألة
- ٤٤٤ ..... مناقشة قول من جزم بالمسألة
- ٤٤٦ ..... ٣. فصل: في أن المقتول لا يجب القطع على أنّه لو لم يقتل لبقي لا محالة
- ٤٤٦ ..... بيان توقف المصنّف في المسألة
- ٤٤٦ ..... بيان وجه كون القاتل ظالماً
- ٤٤٧ ..... مناقشة قول من جزم بالمسألة
- ٤٤٨ ..... بيان أن البحث يدور حول مقتول معيّن، لا حول جماعة...
- ٤٤٩ ..... الفصل السادس عشر: الكلام في الأرزاق
- ٤٤٩ ..... ١. فصل: في حقيقة الرّزق والملك والفرق بينهما
- ٤٤٩ ..... بيان معنى الرزق
- ٤٤٩ ..... ثبوت معنى الرزق والملك في البهيمة
- ٤٥٠ ..... بيان الفرق بين الرزق والملك، ومناقشة قول أصحاب أبي هاشم
- ٤٥٣ ..... بيان معنى الملك
- ٤٥٤ ..... ٢. فصل: في أن الرّزق لا يكون إلّا حلالاً وأنّ الحرام لا يوصف بذلك
- ٤٥٦ ..... ٣. فصل: في إضافة الرّزق وكيفية طلبه واجتلابه
- ٤٥٦ ..... صحّة إضافة الرزق إلى الله تعالى وإلينا
- ٤٥٧ ..... في بيان حسن طلب الرزق، والردّ على حظر المكاسب

- ٤٥٨ ..... بيان أن التوكّل لا ينافي طلب الرزق
- ٤٥٩ ..... بيان أن اختلاط الحلال بالحرام لا ينافي طلب الرزق
- ٤٥٩ ..... بيان أن دفع الأعشار للظلمة لا ينافي جواز طلب الرزق
- ٤٦٣ ..... الفصل السابع عشر: الكلام في الأسعار
- ٤٦٣ ..... فصل: في حقيقة السّعر، والرّخص والغلاء
- ٤٦٣ ..... بيان معنى السّعر
- ٤٦٤ ..... بيان معاني الرّخص والغلاء
- ٤٦٤ ..... في بيان إضافة الرّخص والغلاء إلى الله تعالى تارة، وإلى العباد تارة أخرى
- ٤٦٧ ..... الفصل الثامن عشر: الكلام في الأفعال و ما يستحقّ بها...
- ٤٦٧ ..... ١. فصل: في بيان ما يستحقّ على الأفعال
- ٤٦٧ ..... بيان معاني ما يستحقّ من الأفعال
- ٤٦٨ ..... تفصيل الكلام فيما يستحقّ من الأفعال
- ٤٧٠ ..... بيان ما يستحقّ به المدح، وشروطه
- ٤٧٢ ..... ٢. فصل: في صفات الثواب وأحكامه والكلام في دوامه وانقطاعه
- ٤٧٢ ..... بيان ما يستحقّ به الثواب، مع اشتراط المشقّة
- ٤٧٣ ..... بيان وجه لزوم الثواب على فعل الواجب
- ٤٧٤ ..... بحث حول دوام الثواب والعقاب وانقطاعهما
- ٤٧٤ ..... مناقشة الأدلّة التي أقيمت على دوام الثواب والعقاب
- ٤٧٤ ..... الدليل الأوّل
- ٤٧٧ ..... الدليل الثاني
- ٤٧٩ ..... الدليل الثالث
- ٤٨٠ ..... الدليل الرابع
- ٤٨٣ ..... ٣. فصل: في استحقاق الذّمّ وجهه وكيفيته وتفصيل أحكامه
- ٤٨٣ ..... بيان ما يستحقّ به الذّمّ، وشروطه

- ٤٨٤..... بيان التعريف الصحيح للواجب، و مناقشة تعريف متقدمي المعتزلة.
- ٤٨٥..... بيان حقيقة الترك.
- ٤٨٧..... بيان الأدلة على أن الذم يستحق بأن لا يفعل الواجب.
- ٤٩١..... بيان أدلة جواز خلو القادر من الفعل والترك.
- ٤٩٥..... ٤. فصل: في أحكام العقاب وجهة استحقاقه و تفصيل أحواله.
- ٤٩٥..... بيان ما يستحق به العقاب، و شروطه.
- ٤٩٦..... بيان الأدلة العقلية على استحقاق العقاب و مناقشتها.
- ٤٩٦..... الدليل الأول.
- ٤٩٧..... الدليل الثاني.
- ٤٩٨..... الدليل الثالث.
- ٤٩٩..... بيان أن الله تعالى هو المختص بفعل العقاب.
- ٥٠١..... نفي الدليل العقلي على دوام العقاب.
- ٥٠٢..... التفصيل بين عقاب الكفر و عقاب المعاصي في الدوام و عدمه.
- ٥٠٥..... ٥. فصل: في ذكر ما يزيل الثواب أو العقاب من الوجوه.....
- ٥٠٦..... في بطلان التحابط، و بيان الأدلة على ذلك.
- ٥٠٦..... دليل آخر:
- ٥٠٧..... مناقشة الأدلة التي أقيمت لإثبات التحابط.
- ٥٠٧..... الدليل الأول.
- ٥١٢..... الدليل الثاني.
- ٥١٤..... الدليل الثالث.
- ٥١٨..... الدليل الرابع.
- ٥٢٠..... بيان الدليل على أن العقاب يسقط بالتفضل من قبل ماله.
- ٥٢٢..... في بيان حسن عفو الله تعالى وإسقاطه العقاب تفضلاً.
- ٥٢٥..... بحث حول التوبة.

٥٢٥	بيان الدليل على أنَّ التوبة لا تزيل العقاب .....
٥٢٦	مناقشة أدلة القائلين بأنَّ التوبة تزيل العقاب وجوباً .....
٥٢٦	الدليل الأول .....
٥٢٨	الدليل الثاني .....
٥٣٠	الدليل الثالث .....
٥٣٠	حقيقة التوبة التي يقطع على سقوط العقاب عندها .....

## المجلد الثاني

٥	الفهرس الإجمالي .....
---	-----------------------

## الباب الرابع: الكلام في النبوات

٩	القسم الأول: النبوة العامة .....
٩	١. فصل: في معنى قولنا: «رسول» و«نبي» .....
١١	٢. فصل: في بيان وجه حسن بعثة الأنبياء صلوات الله عليهم .....
١١	الوجه الأول .....
١٢	الوجه الثاني .....
١٣	الوجه الثالث .....
١٣	الوجه الرابع .....
١٣	الوجه الخامس .....
١٤	الوجه السادس .....
١٤	بيان وجهين باطلين من وجوه حسن البعثة .....
١٤	الوجه الأول .....
١٤	الوجه الثاني .....
١٥	الرد على شبهات البراهمة حول حسن البعثة .....

١٥	..... الشبهة الأولى
١٦	..... الشبهة الثانية
١٧	..... الشبهة الثالثة
١٨	..... ٣. فصل: في بيان وجه دلالة المعجزات على النبوات
١٨	..... تعريف المعجز و بيان شروطه
١٩	..... تفصيل شروط المعجز
٢٤	..... عدم لزوم تعيين المعجز من قبل مدّعي النبوة
٢٤	..... عدم لزوم طلب إظهار المعجز من قبل مدّعي النبوة
٢٥	..... ٤. فصل: في جواز ظهور المعجزات على أيدي غير الأنبياء
٢٥	..... أدلة جواز ظهور المعجزات على أيدي غير الأنبياء
٢٦	..... مناقشة أدلة عدم جواز ظهور المعجزات على أيدي غير الأنبياء
٢٦	..... الدليل الأول: دليل الإبانة
٣٠	..... الدليل الثاني: دليل التنفير
٣٤	..... ٥. فصل: في أن الأنبياء: لا يجوز عليهم شيء من المعاصي؛ قبل النبوة ولا بعدها
٣٤	..... استعراض الأقوال حول عصمة الأنبياء
٣٥	..... عصمة الأنبياء عن الكذب وغيره من الذنوب
٣٧	..... عصمة الأنبياء عن الكبائر والصغائر
٣٩	..... بيان عدم جواز كتمان النبي ما بعث لأدائه
٤١	..... القسم الثاني: النبوة الخاصة
٤١	..... البحث الأول: الكلام في الأخبار
٤١	..... فصل تمهيدِيّ
٤٣	..... ١. فصل: في الكلام في حدّ الخبر وشيء من أحكامه
٤٣	..... تعريف الخبر
٤٥	..... نفي الوساطة بين الصدق والكذب في الخبر

- ٤٥ ..... نفي اشتراط علم الصادق أو الكاذب بأنه كذلك.
- ٤٥ ..... جواز أن يكون الصدق من جنس الكذب.
- ٤٧ ..... ٢. فصل: في أن الأخبار قد يحصل عندها العلم.
- ٤٩ ..... ٣. فصل: في كيفية حصول العلم عند الأخبار هل هو ضروري أو مكتسب؟
- ٤٩ ..... أقسام الأخبار.
- ٥٠ ..... حقيقة العلم الحاصل عند سماع القسم الأول من الخبر المتواتر.
- ٥٠ ..... سبب توقف المصنف في المسألة.
- ٥١ ..... بيان أدلة من ذهب إلى أن ذلك العلم ضروري، ومناقشتها.
- ٥٤ ..... بيان أحد شروط العلم الضروري الحاصل من الخبر المتواتر.
- ٥٦ ..... بيان أدلة من ذهب إلى أن ذلك العلم مكتسب، ومناقشتها.
- ٥٨ ..... شروط العلم الحاصل من الخبر المتواتر الذي يحتاج إلى استدلال ونظر.
- ٥٩ ..... بيان الوجه في اشتراط تلك الشروط.
- ٦١ ..... بيان كيفية حصول العلم بتحقق تلك الشروط.
- ٦٤ ..... بيان تحقق تلك الشروط في خبر المسلمين و الشيعة الإمامية.
- ٦٧ ..... البحث الثاني: الكلام في النسخ.
- ٦٧ ..... ١. فصل: في حقيقة النسخ.
- ٦٩ ..... ٢. فصل: في الرد على اليهود فيما يابونه من نسخ الشرائع.
- ٦٩ ..... بيان الدليل على جواز النسخ.
- ٧٠ ..... بيان أقوال اليهود في النسخ.
- ٧٠ ..... مناقشة القول الأول: بيان الفرق بين النسخ والبداء.
- ٧٢ ..... مناقشة القول الثاني: إبطال تأييد شريعة موسى عليه السلام.
- ٧٥ ..... مناقشة القول الثالث.
- ٧٧ ..... البحث الثالث: إثبات نبوة النبي محمد ﷺ.

١. فصل: في الدلالة على صحّة نبوة نبيّنا ﷺ ..... ٧٧
- إثبات نبوة نبيّنا ﷺ بالقرآن ..... ٧٧
- نفي تحريف القرآن ..... ٧٩
٢. فصل: في الدلالة على وقوع التحدّي بالقرآن ..... ٨٤
- الدليل الأوّل ..... ٨٤
- الدليل الثاني ..... ٨٤
- الدليل الثالث ..... ٨٥
٣. فصل: في أنّ القرآن لم يعارض ..... ٨٧
- نفي أن يكون الخوف مانعاً من نقل معارضة القرآن ..... ٨٨
- بيان أنّ الخوف لم يقطع نقل النصّ الجليّ ..... ٩٠
- نفي احتمال وقوع معارضة لم يعلم بها إلا عدد يسير ..... ٩١
٤. فصل: في أنّ جهة انتفاء المعارضة هي التعذّر ..... ٩٢
- مناقشة الإشكالات التي نفت أن يكون وجه انتفاء المعارضة هو التعذّر ..... ٩٣
٥. فصل: في أنّ تعذّر المعارضة كان على وجه خرق العادة ..... ١٠٢
- بيان الوجوه النافية لإعجاز القرآن، ومناقشتها ..... ١٠٢
٦. فصل: في جهة دلالة القرآن على النبوة ..... ١٠٧
- بيان الآراء في جهة إعجاز القرآن ..... ١٠٧
- إبطال نظريّة الفصاحة الإعجازيّة ..... ١٠٩
- في بيان مذهب الصّرفة، والدليل عليه ..... ١١١
- بيان أنّ القرآن يكون معجزاً حتّى على القول بالصّرفة ..... ١١٤
- سبب عدم إيمان فصحاء العرب ببناء على الصّرفة ..... ١١٦
- بيان عدم التنافي بين الصّرفة وكون القرآن فصيحاً ..... ١١٧
- في بيان شبهتين يعجز غير القائلين بالصّرفة عن الجواب عنهما ..... ١٢٠
- الشبهة الأولى: شبهة الجنّ والملائكة ..... ١٢٠

- أجوبة الرافضين لنظرية الصرفة، و الردّ عليها ..... ١٢١
- الجواب الأول: لزوم الاستفساد ..... ١٢١
- الجواب الثاني: كفاية خرق العادة في كون القرآن معجزاً ..... ١٢٤
- الجواب الثالث: النقض بتعميم الشبهة لسائر المعجزات ..... ١٢٦
- الجواب الرابع: جواز تنبّه العرب إلى شبهة الجنّ ..... ١٣٠
- جواب القائلين بالصرفة عن الشبهة الأولى ..... ١٣١
- الشبهة الثانية: قتل النبي ﷺ وانتحال كتابه ..... ١٣٢
- أجوبة الرافضين لنظرية الصرفة ..... ١٣٢
- الجواب الأول: بداهة أنّ القرآن لم يسمع أو ..... ١٣٣
- الجواب الثاني: النقض بتعميم الشبهة لسائر المعجزات ..... ١٣٣
- الجواب الثالث: نقض غرض البعثة ..... ١٣٤
- جواب القائلين بالصرفة عن الشبهة الثانية ..... ١٣٤
- الجواب الرابع: دلالة القرآن على اختصاصه بنبيّنا ﷺ ..... ١٣٥
- عودة إلى مناقشة النظريات الأخرى في جهة إعجاز القرآن ..... ١٤٣
- إبطال نظرية النظم والتأليف الإعجازيين ..... ١٤٣
- إبطال نظرية النظم الإعجازي ..... ١٤٦
- إبطال نظرية الإخبار عن الغيوب ..... ١٤٦
- إبطال نظرية زوال الاختلاف والتناقض ..... ١٤٨
٧. فصل: في الدلالة على صحّة ما عدا القرآن من معجزاته ..... ١٤٩
- بيان عدد من معجزات الرسول ﷺ غير القرآن ..... ١٤٩
- في بيان صحّة نقل هذه المعجزات ..... ١٥٣
- في بيان تمامية دلالة هذه المعجزات و عدم دخول الحيل فيها ..... ١٥٤
- بيان كيفية حدوث الكلام في الذراع ..... ١٥٦

## الباب الخامس: الكلام في الإمامة

- القسم الأول: الإمامة العامة ..... ١٦١
١. فصل: في الدلالة على وجوب الرئاسة في كل زمان ..... ١٦١
- بيان شرط وجوب الرئاسة، وبعض صفات الرئيس ..... ١٦١
- الدليل على وجوب الرئاسة والإمامة ..... ١٦٣
- الدليل الأول: اللطف ..... ١٦٣
- نفي أن يكون وجود الرئيس ملجأ إلى ترك القبيح ..... ١٦٤
- بيان وجوب نصب الرئيس حتى مع وجود مكلف واحد ..... ١٦٥
- تجوز وجود أكثر من رئيس عقلاً، والمنع من ذلك سمعاً ..... ١٦٦
- نفي أن تكون الرئاسة لطفاً لجميع المكلفين ..... ١٦٩
- غيبية الإمام لا توجب سقوط التكليف ولا خروج ..... ١٧١
- بيان الفرق بين غيبة الإمام وبين موته أو انعدامه ..... ١٧٤
- في بيان سبب وقوع الغيبة ..... ١٨٠
- نفي جواز رئاسة الكافر ..... ١٨٢
- بيان السبب في عدم حفظه تعالى للإمام من الأعداء ..... ١٨٣
- بيان السبب في غيبة الإمام من أوليائه ..... ١٨٤
- الدليل الثاني: الحاجة إلى حافظ الشريعة ..... ١٨٦
- مناقشة ما استدلوا به على حجية الإجماع الذي ادّعى ..... ١٨٧
٢. فصل: في بيان صفات الإمام ..... ١٩٣
- بيان وجوه الاستدلال على صفات الإمام ..... ١٩٤
- الدليل على وجوب عصمة الإمام ..... ١٩٥
- الدليل على وجوب النص على الإمام ..... ١٩٨
- الدليل على أعلمية الإمام بأحكام الشريعة ..... ١٩٩
- نفي وجوب علم الإمام بالصنائع والمهن وغيرها مما لا تعلق له ..... ٢٠٠

٢٠١	الدليل على أفضلية الإمام بالنسبة للأمة.....
٢٠٤	الدليل على أشجعية الإمام.....
٢٠٥	الدليل على أنَّ الإمام لا إمام فوقه.....
٢٠٥	صفات أخرى للإمام.....
٢٠٧	القسم الثاني: الإمامة الخاصة.....
٢٠٧	١. فصل: في الدلالة على وقوع النَّص بالإمامة على أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> .....
٢٠٧	الدليل الأول.....
٢٠٨	الدليل الثاني.....
٢٠٩	الدليل الثالث: آية الولاية.....
٢٠٩	دلالة لفظة «ولي» على الأولى بتدبير الأمر.....
٢١٠	اختصاص الولاية ببعض المؤمنين.....
٢١١	دلالة «إنما» على الحصر.....
٢١٢	في بيان أنَّ أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> هو المقصود بالآية.....
٢١٣	جواب بعض الاعتراضات.....
٢١٧	الدليل الرابع: حديث الغدير.....
٢١٨	إثبات صحة حديث الغدير وتواتره.....
٢٢١	احتمال «مولي» لمعنى «أولى»، وعدم إرادة غير ذلك في حديث الغدير.....
٢٢٣	جواب بعض الاعتراضات.....
٢٢٦	دلالة لفظ «أولى» على الإمامة.....
٢٢٩	طريقة أخرى في الاستدلال بخبر الغدير: طريقة التقسيم.....
٢٣٠	نفي أن يكون المراد بالحديث الموالاتة على القطع على الظاهر والباطن.....
٢٣٣	نفي دلالة الحديث على إمامة أمير المؤمنين في حياة الرسول.....
٢٣٤	الدليل الخامس: حديث المنزلة.....
٢٣٤	التقرير الأول.....

- ٢٣٦..... التقرير الثاني
- ٢٣٧..... جواب اعتراضات على التقرير الثاني
- ٢٣٩..... دلالة الحديث على جميع المنازل عدا ما استثنى
- ٢٤٠..... جواز تسمية المنزل المقدرة منزلة
- ٢٤٤..... رجحان التشبيه بمنزلة هارون على التشبيه بمنزلة يوشع من موسى
- ٢٤٥..... التقرير الثالث
- ٢٤٧..... بحث حول كون المراد بكلمة «بعدي»: بعد نبوتى
- ٢٤٩..... الدليل السادس: النصّ الجليّ
- ٢٥٠..... تحقّق شروط الخبر الصادق في نقل الإمامية
- ٢٥٢..... عدم وجوب حصول العلم الضروري عند نقل النصّ الجليّ
- ٢٥٧..... بيان الفرق بين الإمامية والبركرية في دعوى النصّ
- ٢٦٤..... بيان الفرق بين الإمامية والعباسية في دعوى النصّ
- ٢٦٨..... جواز كتمان النصّ من قبل أكثر الأمة
- ٢٧٠..... مجموعة اعتراضات على النصّ و جوابها
- ٢٧١..... حقيقة بيعة أمير المؤمنين عليه السلام للخلفاء وإنها لم تكن عن رضا
- ٢٧٢..... الوجه في ترك أمير المؤمنين عليه السلام المنازعة في الإمامة
- ٢٧٣..... الوجه في دخول أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى
- ٢٧٤..... الوجه في أخذ أمير المؤمنين عليه السلام العطاء، وفتياه في الأحكام
- ٢٧٥..... الوجه في سؤال العباس النبي صلى الله عليه وآله عن الخليفة
- ٢٧٥..... الوجه في تزويج أمير المؤمنين عليه السلام ابنته من عمر
- ٢٧٦..... الوجه في إقرار أمير المؤمنين عليه السلام أحكام القوم
- ٢٧٧..... بحث حول فذلك
- ٢٨٤..... ٢. فصل: في الكلام على إمامة أبي بكر وما انبنى عليها
- ٢٨٥..... مناقشة دعوى الإجماع على إمامة أبي بكر

- ٢٨٧ ..... بيان طريقتين لردّ الإجماع على أبي بكر
- ٢٩٣ ..... الوجه في ترك أمير المؤمنين عليه السلام المنازعة في أمر الإمامة
- ٢٩٥ ..... نقض على المعتزلة
- ٢٩٦ ..... الكلام على إمامة عمر وعثمان
- ٢٩٧ ..... ٣. فصل: في أنّ أمير المؤمنين أفضل الناس وخيرهم بعد رسول الله
- ٣٠٦ ..... ٤. فصل: في أحكام محاربي أمير المؤمنين وتوبة من يدعى توبته منهم
- ٣٠٦ ..... في بيان كفر محاربي أمير المؤمنين عليه السلام
- ٣٠٨ ..... مناقشة ما يدعى من توبة طلحة والزبير وعائشة
- ٣١٥ ..... مناقشة ما استدللّ به على توبة أصحاب الجمل
- ٣١٧ ..... مناقشة خبر العشرة المبشرين بالجنة
- ٣٢١ ..... ٥. فصل: في الدلالة على صحّة إمامة باقي الأئمة
- ٣٢١ ..... الدليل الأول: التواتر
- ٣٢٢ ..... الدليل الثاني: توفّر صفات الإمام في الأئمة الاثني عشر

### الباب السادس: الكلام في الوعيد السمعي وما يتصل به

- ٣٢٧ ..... ١. فصل: عدم القطع على عقاب الفاسق
- ٣٢٧ ..... تمهيد
- ٣٢٧ ..... عدم القطع على عقاب المؤمن الفاسق، والقطع على عقاب الكافر
- ٣٢٨ ..... الدليل الأول
- ٣٢٨ ..... الدليل الثاني: وفيه بحث مفصل حول الشفاعة
- ٣٢٩ ..... في بيان أنّ حقيقة الشفاعة هي إسقاط العقاب لا زيادة المنافع
- ٣٣١ ..... الاستدلال بحديث: «أدخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي»
- ٣٣٣ ..... مناقشة ما تعلق به الخصم لإبطال أن يكون معنى الشفاعة إسقاط العقاب
- ٣٣٥ ..... مناقشة ما استدللّ به على القطع على عقاب الفاسق

- ٣٣٦ ..... المناقشة الأولى: نفي وجود صيغة تدلّ على الاستغراق
- ٣٣٦ ..... الدليل الأول
- ٣٣٨ ..... الدليل الثاني
- ٣٣٩ ..... مناقشة ما استدلّ به على وجود صيغة الاستغراق في اللغة
- ٣٣٩ ..... الدليل الأول
- ٣٤١ ..... الدليل الثاني
- ٣٤٣ ..... المناقشة الثانية: المعارضة بآيات تدلّ على إسقاط العذاب
- ٣٤٦ ..... المناقشة الثالثة: كون العفو مسقطاً للعقاب، حاله حال التوبة و.....
- ٣٤٨ ..... بيان أن إقامة الحدّ على مستحقّه لا يكون على نحو القطع على.....
- ٣٥٠ ..... مناقشة ما استدلّ به على عدم العفو عن الفسّاق.....
- ٣٥١ ..... تفصيل الكلام حول نظريّة الموافاة.....
- ٣٥١ ..... دليل نظريّة الموافاة.....
- ٣٥٤ ..... المنع من تعقّب الإيمان بكفر غير موافئ به.....
- ٣٥٦ ..... ٢. فصل: في الكلام في أحكام أهل الآخرة.....
- ٣٥٦ ..... سقوط التكليف عن أهل الآخرة.....
- ٣٥٧ ..... بيان معرفة أهل الآخرة باللّه تعالى.....
- ٣٥٨ ..... بيان أن معارف أهل الآخرة ضروريّة.....
- ٣٦٠ ..... بيان أن أهل الآخرة مختارون في أفعالهم وملجأون إلى ترك القبيح.....
- ٣٦٣ ..... ٣. فصل: في عذاب القبر.....
- ٣٦٣ ..... في بيان جواز عذاب القبر.....
- ٣٦٤ ..... في بيان وقوع عذاب القبر.....
- ٣٦٥ ..... إشارة إلى بحث الرّجعة.....
- ٣٦٧ ..... ٤. فصل: فيما يقع في أحوال الموقف من محاسبة وذكر الميزان و.....
- ٣٦٧ ..... جواز المحاسبة وشهادة الجوارح ووقوعها.....

٣٦٨	..... حقيقة شهادة الجوارح
٣٦٩	..... حقيقة الموازين
٣٧٠	..... حقيقة الصراط
٣٧١	٥. فصل: في بيان ما تعبدنا به في مستحق الثواب والعقاب
٣٧٢	..... اشتراط جواز ذم العاصي بعدم التوبة أو العفو
٣٧٣	..... اشتراط مدح المظهر للطاعة بأن يكون ظاهره كباطنه
٣٧٤	٦. فصل: في الإكفار والتفسيق
٣٧٤	..... حقيقة الفسق
٣٧٥	..... حقيقة الكفر، ومصاديقه
٣٧٦	..... مصاديق الكفر عند الإمامية
٣٨٠	٧. فصل: الكلام في الأسماء والأحكام
٣٨٠	..... تعريف الإيمان والكفر والفسق، وبيان الأقوال في ذلك
٣٨٣	..... الدليل على الرأي المختار من حقيقة الإيمان
٣٨٣	..... الدليل الأول
٣٩١	..... الدليل الثاني
٣٩١	..... الدليل الثالث
٣٩١	..... الدليل الرابع: الاستدلال بالآيات
٣٩٣	..... مناقشة ما استدلل به المعتزلة على قولهم في الإيمان
٣٩٩	..... مناقشة بعض الأقوال حول حكم مرتكب المعصية
٣٩٩	١. قول الخوارج
٤٠٠	٢. قول الزيدية
٤٠٠	٣. قول الحسن البصري
٤٠١	..... مناقشة ما استدلل به الخوارج على تكفير مرتكب المعصية

### الباب السابع: الكلام في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

١. فصل: الكلام في وجه وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ..... ٤٠٩
- بيان وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ..... ٤٠٩
- بيان عدم وجوبهما بالعقل ..... ٤٠٩
- شروط وجوب إنكار المنكر ..... ٤١٣
- مراتب إنكار المنكر ..... ٤١٩
- إنكار المنكر فرض عين أم كفاية؟ ..... ٤٢٠
٢. فصل: الكلام في الإكراه وأحواله وما يتصل به ..... ٤٢١
- شروط الإكراه المغتبر لحكم المنكر ..... ٤٢١
- ضروب أفعال الجوارح من حيث تغتبر أحكامها بالإكراه وعدم تغيرها ..... ٤٢٢
٣. فصل: في حكم الدار ..... ٤٣٠
- حقيقة دار الإسلام ودار الكفر ..... ٤٣٠
- العلامات المميزة لدار الإسلام ودار الكفر ..... ٤٣١
- جواز خلق الدار من أن تكون دار إسلام أو كفر ..... ٤٣٢
- حال الدار التي تجتمع فيها الشهاداتتان مع مظاهر الكفر، من جبر وتشبيه ..... ٤٣٢
- تجوز وجود «دار الفسق» ..... ٤٣٣

### الباب الثامن: الكلام في أسماء الله تعالى

- فصل تمهيدى: فيما يجرى عليه تعالى من الأسماء والصفات ..... ٤٣٧
- مقدمات ..... ٤٣٨
١. فصل: في أصول اللغات، هل هي توقيف أو بالمواضعة؟ ..... ٤٣٨
- في بيان أن أصل اللغة مواضعة منّا ..... ٤٣٨
- عدم حاجة المواضعة منّا إلى إذن سمعي ..... ٤٣٩
٢. فصل: في حسن إجراء الأسماء والصفات التي ..... ٤٤١
٣. فصل: في ذكر ما يجرى عليه تعالى من الأسماء ..... ٤٤٣

القسم الأول: الكلام فيما يستحقّه الله تعالى من الأسماء لما يرجع إلى ذاته ..... ٤٤٧

١. فصل: في وصفه تعالى بالوجود وما يرجع إليه ..... ٤٤٧

في وصفه تعالى بأنّه «موجود» وما يتعلّق بذلك ..... ٤٤٧

في وصفه تعالى بأنّه «قديم» وما يتعلّق بذلك ..... ٤٤٨

في وصفه تعالى بأنّه «باق» وما يتعلّق بذلك ..... ٤٥٠

في وصفه تعالى بأنّه «سابق» و«أسبق» وما يتعلّق بذلك ..... ٤٥١

٢. فصل: فيما يجزئ عليه تعالى لكونه قادراً ..... ٤٥٤

٣. فصل: فيما يجزئ عليه تعالى من الأوصاف لكونه عالماً، و..... ٤٦٢

٤. فصل: فيما يجزئ عليه تعالى لكونه حيّاً، وما يرجع إلى ذلك ..... ٤٦٧

٥. فصل: فيما يجزئ عليه من الأوصاف التي لا تختصّ بنوع مفرد ..... ٤٦٩

القسم الثاني: الكلام فيما يستحقّه تعالى من الصفات الراجعة إلى الأفعال ..... ٤٧٥

١. فصل: فيما يجزئ عليه تعالى لكونه فاعلاً ..... ٤٧٥

٢. فصل: فيما يجزئ عليه تعالى من الأوصاف الراجعة إلى الإرادة والكراهة ..... ٤٩١

٣. فصل: فيما يستحقّه تعالى من الأوصاف من حيث ..... ٤٩٥

خاتمة ..... ٤٩٩

فصل: في ذكر جملة من أحكام الدّعاء ..... ٤٩٩

حقيقة الدّعاء ..... ٤٩٩

شروط حسن الدّعاء ..... ٥٠٠

أقسام ما يتناولها الدّعاء ..... ٥٠١

استجابة الدّعاء ..... ٥٠٢

خاتمة الكتاب ..... ٥٠٣

الفهارس العامة ..... ٥٠٥

١. فهرس الآيات ..... ٥٠٧

٢. فهرس عناوين السُّور والآيات ..... ٥١٧

٣. فهرس الأحاديث ..... ٥١٨
٤. فهرس عناوين الأحاديث ..... ٥٢١
٥. فهرس الآثار ..... ٥٢٢
٦. فهرس الأشعار وأنصاف الأبيات ..... ٥٢٤
٧. فهرس الأعلام ..... ٥٢٥
٨. فهرس الأماكن ..... ٥٢٩
٩. فهرس الأديان والمذاهب والفرق ..... ٥٣٠
١٠. فهرس الجماعات والقبائل ..... ٥٣٢
١١. فهرس الأتيام والوقائع ..... ٥٣٨
١٢. فهرس الحيوانات والنباتات والأمراض ..... ٥٤٠
١٣. فهرس الكتب الواردة في المتن ..... ٥٤١
١٤. فهرس الكلمات المشروحة في المتن ..... ٥٤٣
١٥. فهرس القواعد والأحكام الكلامية ..... ٥٤٩
١٦. فهرس المصطلحات والألفاظ الخاصة ..... ٥٥٣
١٧. فهرس مصادر التحقيق ..... ٥٨٦
١٨. فهرس المطالب ..... ٦١٠